المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

مَنْهَجُ الإمامَ البَيهقي
في تَعَارُضِ الوَصلِ والإرسالِ في كِتَابِهِ السُّنَنِ الكَبير
دراسَة نظريّة تطبيقيَّة

رسَالَة مُقدَّمة لِنَيل دَرَجَة الدّكتورَاه في قِسْم السُّنَّةِ وَعُلُومهَا

إعداد:
ندى بنت عَبدالهادي بن عبد الله الحربي

إشراف فضيلة الشيخ:
الدكتور/ عبدالله بن عبد المحسن التويجري
الأُستاذ المشارك بقسم السُّنة وَعُلومُهَا

العام الجامعي
١٤٣٩ / ١٤٤٠هـ

المجلد الأول



المقدمـــــة

المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه، ومن تمسك بسنته، واهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:-

فقد قيض الله للسنة علماء حفظوها، وبلغوها كما سمعوها، ورحلوا في طلبها، ودوّنوها فصنفوا المصنفات العظيمة التي جمعوا فيها أحاديث رسول الله ﷺ، وميزوا صحيحها من ضعيفها من خلال اتصال أسانيدها وثقة ناقليها، إلا أن المحدثين وضعوا نصب أعينهم أمرًا آخر، وهو أن الثقة قد يهم، وربما دخل في دين الله ما ليس منه بسبب وهمه؛ ومن هنا نشأ علم علل الحديث الذي يعنىٰ أول ما يعنىٰ بأوهام الثقات.

ولا شك أن هذا الفن -أعني علم علل الحديث- أَجَلُّ أنواع علم الحديث، كما قال ابن الصلاح: ((اعلم أن معرفة علل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها))[1].

وقد أفرد بعض أهل الحديث في هذا الفن كتبًا مستقلة، في حين أدرجها بعضهم في ثنايا مؤلفاتهم، ومن هذه المؤلفات: كتاب "السنن الكبير" للإمام البيهقي، وهو كتاب موضوعه أحاديث الأحكام مرتبة علىٰ الأبواب الفقهية، إلا أنه حوىٰ نصوصاً في علم العلل هي في غاية النفاسة، ولكنها غير مجموعة في مكان واحد، ولا مرتبة ترتيباً يسهل الوصول إليها، مما يجعل تلك النصوص غير متاحة للمعتنين بعلل الأحاديث. وعليه فإن هذه ثروة حديثية عظيمة تستدعي تمييز الأحاديث المعلة من غيرها، وهذا لا يتأتىٰ

(١) "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص٩٠).

إلا من خلال الدراسة العلمية لها، ولاسيما أن مؤلف الكتاب أبا بكر البيهقي من علماء الحديث المعتبرين، فقد ناقش بعض علل هذه الأحاديث ومنها تعارض الوصل والإرسال، وبين وجه الصواب فيها، وحرر مسائل الخلاف، الأمر الذي رغبني في استقراء منهجه في هذا الجنس من أجناس العلل من خلال جمع تلك المرويات، ودراستها دراسة علمية، وبيان الراجح والمرجوح، وإخراج وجه الصواب فيها، وهذا ما سأحاول أن أساهم به من خلال هذا البحث إن شاء الله.

ويكفينا في أهمية "السنن الكبير" لطالب الحديث قول الإمام ابن الصلاح: «وليُقدم العناية بالصحيحين، ثم بسُنن أبي داود، وسُنن النسائي، وكتاب الترمذي، ضبطاً لمشكلها وفهماً لخفي معانيها، **ولا يُخْدَعنَّ عن كتاب السنن الكبير للبيهقي فإنَّا لا نعلم مثله في بابه**». "علوم الحديث" (ص٢١٥).

وإدراكًا مني لأهمية الصناعة الحديثية العملية، وضرورة تنمية ملكة فقه الأسانيد والمتون للمتخصص في هذا العلم الشريف، أحببت أن يكون موضوع أُطروحتي لنيل درجة الدكتوراه بعنوان:

"**منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال في كتابه السنن الكبير**".

دراسة نظرية تطبيقية

هذا والله أسأل التوفيق والسداد.

۞ أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

١ - إمامة المؤلف الإمام البيهقي ومكانته عند أهل الاختصاص؛ فهو أحد أكبر أئمة الحديث وحفاظه.

٢ - أن هذا الكتاب يعد تطبيقًا عمليًا يشهد لمصنفه بأنه من العلماء المبرزين في علم العلل، وذلك يظهر من الآتي:

أ - ذكر هذا الإمام لعلل الأحاديث تصريحًا وبعضها تلميحًا، مع التنصيص علىٰ وجه الصواب فيها غالبًا.

ب- سعة محفوظاته، وعنايته بجمع الطرق والمتابعات والشواهد.

جـ- دقته في سياق ألفاظ المتون وبيان مواطن اختلافها وزياداتها.

٣- أهمية معرفة مناهج العلماء في التعليل والترجيح، وقواعدهم في ذلك.

٤ - أهمية علم العلل، وتعد دراسة الأحاديث المعلة دراسة علمية تخصصية ونقدها والحكم عليها، وبيان وجه الصواب فيها علىٰ وفق منهج أئمة هذا الشأن تفعيلاً وتطبيقًا للعلوم النظرية الحديثية، لا سيما أن هذا الموضوع يتناول جنسًا من أجناس العلل المشهورة وهو تعارض الوصل والإرسال مما يزيد مهارات الباحث الحديثية، ويقوي ملكة فهمه لمسائله الصعبة.

۞ هدف الدراسة :

بيان منهج الإمام البيهقي في إعلال الأحاديث التي أشار في سننه الكبير إلىٰ تعارض الوصل والإرسال فيها، وذلك من خلال تخريج أوجه الاختلاف في تلك الأحاديث، ودراستها علىٰ نحو يتضمن بيان أحوال الرواة المختلفين، والترجيح بين أوجه الاختلاف، والحكم علىٰ الراجح منها.

۞ ضابط البحث:

١. جمع الأحاديث التي ذكر الإمام البيهقي فيها اختلاف الوصل والإرسال وصرح بالترجيح بينها، وهي علىٰ نوعين:

النوع الأول: أحاديث ذكر الإمام البيهقي فيها اختلافاً بين الوصل والإرسال وذكر الراجح منها مع ذكر قرينة أو أكثر من قرائن الترجيح أو التعليل.

النوع الثاني: أحاديث ذكر الإمام البيهقي فيها اختلافاً بين الوصل والإرسال وذكر الراجح منها فقط.

٢. جمع الأحاديث التي أشار الإمام البيهقي فيها إلىٰ تعارض الوصل والإرسال دون الترجيح بينها، وهي علىٰ نوعين:

النوع الأول: أحاديث ذكر الإمام البيهقي فيها تعارض الوصل والإرسال وأشار إلىٰ المتابعات مع الترجيح الضمني لبعض الأحاديث.

النوع الثاني: أحاديث ذكر الإمام البيهقي فيها تعارض الوصل والإرسال وأشار إلىٰ أن هناك مخالفة.

٣. لم أدخل الأحاديث التي ذكر الإمام البيهقي رأي غيره من العلماء فقط، أو أشار فيها إلىٰ تعارض الوصل والإرسال مع خلوه مما ذكر في النقطتين الأولىٰ والثانية؛ لأن المقصود من البحث هو معرفة منهج الإمام البيهقي في هذا النوع من أجناس العلل.

۞ الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع لم أقف علىٰ أي خدمة حديثية سابقة لهذا الموضوع، ومما وقفت عليه فيما يتعلق بكتاب السنن الكبرىٰ للبيهقي:

١. **"منهج البيهقي في النقد من خلال كتابه السنن الكبرىٰ"** للباحث أحمد بن نافع المورعي وهي رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرىٰ بمكة

المكرمة، وقد نوقشت الرسالة عام ١٤٠٩هـ، حيث بنىٰ الباحث رسالته علىٰ أربعة أبواب هي:

الأول: حياة البيهقي.

الثاني: نقده للأحاديث.

الثالث: نقده للرجال.

الرابع: اعتراضات ابن التركماني علىٰ البيهقي.

٢. **"الصناعة الحديثية في السنن الكبرىٰ للإمام البيهقي"** للباحث نجم بن عبدالرحمن خلف، وهي رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الشريعة وأصول الدين في الحديث وعلومه بجامعة الزيتونة، حيث بنىٰ الباحث رسالته علىٰ أربعة أبواب هي:

الأول: التعريف بالمؤلف وكتابه السنن.

الثاني: علوم الإسناد في السنن الكبرىٰ.

الثالث: علوم المتن في السنن الكبرىٰ.

الرابع: صناعة النقد في السنن الكبرىٰ.

فكلا الباحثين هنا تطرقا فقط لبيان منهج البيهقي في تعليل الأحاديث دون دراسة تطبيقية للأحاديث التي أعلها، وإنما قام الباحث (أحمد المورعي في رسالته) بدراسة موجزة جداً لبعض الأحاديث التي صححها الإمام البيهقي أو حسنها أو ضعفها مقتصراً فقط علىٰ دراسة إسناد البيهقي فقط وهي لا تزيد علىٰ أربعة وعشرين حديثًا.

٣. **"دراسة تعقبات ابن التركماني في الجوهر النقي علىٰ البيهقي في السنن الكبرىٰ للإمام العلامة علي بن عثمان المارديني الحنفي المعروف بابن التركماني"** وهي عبارة عن مشروع يتضمن ست رسائل علمية في مرحلة الدكتوراه للباحثين (حسين بن شريف العبدلي الفيفي، وخالد بن مرغوب الهندي، ومحمد أحمد درمان، وكوليبالي بازومانا سنقل، وعبدالرحمن بن صالح الشمراني، وقاسم بن حمد الطوشي)، حيث نوقشت كلها

عـام ١٤٢١هـ في الجامعـة الإسـلامية عـدا رسـالة محمـد أحمـد درمـان، بكليـة الحـديث الشـريف والدراسـات الإسـلامية، قسـم فقـه السـنة وعلومهـا، بإشـراف فضـيلة الأسـتاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

وهذا المشروع عبارة عن:

- دراسة لحياة وترجمة الإمام البيهقي، والإمام ابن التركماني.
- دراسة لتعقبات ابن التركماني في الجوهر النقي علىٰ البيهقي في السنن الكبرىٰ، والتي هي موضوع رسائلهم، وقد بنىٰ الباحثون رسائلهم علىٰ هذين القسمين.
- أن هـذه التعقبـات أصـلها في مسـائل فقهيـة وهـي موضـع الخـلاف بـين الحنفيـة والشافعية،كما قال ابن التركماني في أول الكتاب (١/ ٢): (فهذه فوائد علقتها علىٰ السنن الكبرىٰ للحافظ أبي بكر البيهقي أكثرها اعتراضات عليه ومناقشات له ومباحثات معه).
- يوجد عدد من الأحاديث التي أشار البيهقي إلىٰ أن فيها تعارضـاً بين الوصل والإرسال ولم يتعرض لها الباحثون في الدراسة لأنها ليست من اعتراضات ابن التركماني وتعقباته علىٰ البيهقي.
- بلغ عدد الأحاديث التي فيها تعارضٌ بين الوصل والإرسال – في هذا المشروع – عشرين حديثاً.
- تخريج معظم الأحاديث بإيجاز.
- دراسة تراجم الرجال الذين هم موضع المناقشة فقط، أو من كان الحكم علىٰ الحديث متوقفاً علىٰ معرفة حاله وما عداهم فيعرف بغير المشهور منهم تعريفـاً موجزاً دون التفصيل في دراسة تراجم الرواة، وهذا كما أشار الباحثون إليه في مطلع رسائلهم.
- عرض أوجه الاختلاف باختصار، وعدم التفصيل في الدراسة وتحرير أحوال الرواة، وربما يشير فقط إلىٰ الاختلاف دون ذكر الراجح، ربما يذكر الراجح من أوجه الاختلاف نقلاً عن بعض الأئمة دون التفصيل في ذلك.

٤. **"الثمر الداني بتتبع ما أعل في السنن الكبرىٰ للبيهقي والمحاكمة بينه وبين ابن التركماني"** تأليف: الشيخ أبي عبد الرحمن يحيىٰ بن علي الحجوري.

وهو تتبع لعلل الحديث في" السنن الكبرىٰ" للبيهقي والمحاكمة بينه وبين ابن التركماني في تعقبه الجوهر النقي، والكتاب تحت الطبع لدىٰ دار الكتاب والسنة بمصر، ولم يطبع إلىٰ الآن، والمجلد الأول منه متاح في موقع الشيخ للتحميل.

ولم يجعل له مقدمة يبين فيها منهجه، ويظهر فيها طريقته، لكن بالنظر فيه يظهر أنه يذكر كلام البيهقي، ثم يذكر تعقب ابن التركماني عليه، ثم يذكر ما يظهر له دون سلوك التفصيل في التخريج وبيان أحوال الرواة ودراسة أوجه الاختلاف.

والمجلد الأول درس فيه (٣٩٨) حديثاً في (٢٧٨) ورقة.

٥. **"زوائد السنن الكبرىٰ للبيهقي علىٰ الكتب الستة"** وهي عبارة عن مشروع يتضمن أربع رسائل علمية في مرحلة الدكتوراه للباحثين (حسين بن غازي التويجري، وإياد بن عبدالله المحطب، ومحمد بن حسن الشهري، ومعلا بن مساعد الميلبي) حيث نوقشت عام ١٤٣١هـ في الجامعة الإسلامية، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، قسم فقه السنة وعلومها، بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور إبراهيم بن علي العبيد، والأستاذ الدكتور مقبل بن مريشيد الرفيعي.

وهذا المشروع عبارة عن:

- ترجمة الإمام البيهقي.
- تخريج الأحاديث والآثار المسندة التي لم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة.
- دراسة تراجم الرجال بإيجاز سواء كان الراوي من رجال أصحاب الكتب الستة أو من غيرها، وهذا كما أشار الباحثون إليه في مطلع رسائلهم.
- بلغ عدد الأحاديث التي فيها تعارضٌ بين الوصل والإرسال ثمانية أحاديث.

وقد طبع كتاب السنن الكبرىٰ حديثاً بتحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن

التركي، حيث كان العمل في هذا الإصدار مرتكزاً علىٰ تصحيح النص، وعمله في التخريج ودراسة الأسانيد خلاف المنهج المتبع في قسم السنة بالجامعة، وذلك لما يلي:

١. تخريجه للأحاديث إجمالاً.

٢. ليس فيه دراسة لرجال الإسناد، وإنما أحال فقط علىٰ مواضع تراجم الرجال الذين تكلم عليهم المصنف.

٣. لم يحكم علىٰ الأحاديث، وإنما عزا في بعض الأحاديث - وهي قليلة جداً - إلىٰ كتب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- **عدد الأحاديث:**

بلغت أحاديث الكتاب التي ذكر الإمام البيهقي فيها تعارضاً بين الوصل والإرسال في كامل الكتاب (**ثلاثة وثلاثين ومائة**[1]) حديث.

۞ خطة البحث:

يشتمل البحث علىٰ مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس.

المقدمة:

وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وهدف الدراسة،والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

التمهيد: وفيه:

-التعريف بالإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

-التعريف بكتاب السنن الكبير.

-التعريف الموجز بالعلة وأجناسها.

(١) ثلاثة منها تم استبعادها من الدراسة؛ كونها خارج ضابط البحث، وهي بالأرقام الآتية: (٦، ٧١، ١٢٧).

الباب الأول: (الدراسة النظرية):

منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال في سننه الكبير، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الوصل والإرسال ومنهج العلماء في تعارُضهما،وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالوصل.

المبحث الثاني: التعريف بالمرسل.

المبحث الثالث: منهج العلماء في تعارض الوصل والإرسال.

الفصل الثاني: منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال، وموازنته بمنهج أئمة النقد.

الفصل الثالث: مصطلحات وقرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي من خلال أحاديث الدراسة وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصطلحات الإمام البيهقي في التعليل والترجيح ومدلولاتها.

المبحث الثاني: قرائن التعليل والترجيح.

الباب الثاني: (الدراسة التطبيقية):

دراسة الأحاديث التي ذكر البيهقي فيها تعارضاً بين الوصل والإرسال في السنن الكبير.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

الفهارس اللازمة.

۞ منهج البحث:

- أولاً:

دراسة منهج الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعارض الوصل والإرسال في كتابه (السنن الكبير) وفق المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي المقارن وموازنته بمنهج أئمة النقد.

- ثانيـًا:

١.أذكر الأحاديث بأرقام متسلسلة تحت أبواب الكتاب الفقهية علىٰ نسق ترتيبها في الكتاب، حسب الطبعة التي حققها (د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي).

٢.أضبط ما يُشكل من النص.

٣.أعلق علىٰ المتن، وهذا التعليق يشتمل علىٰ:

أ-عزو النص لموضعه من كتاب المصنف.

ب-عزو الآيات القرآنية إلىٰ سورها، وأبين أرقامها من تلك السور.

ج- شرح الغريب.

د- التعريف بالأعلام والمواقع الجغرافية الواردة في المتن.

ثالثـًا: تخريج الحديث:

١/ أقسم التخريج علىٰ الأوجه مبتدئةً بما يذكره البيهقي من الوصل والإرسال مع ذكر أوجه الاختلاف الأخرىٰ إن وجدت لاسيما ما كان منها ذا أثر في الحكم علىٰ الحديث.

٢/ أذكر بعد ذلك بقية طرق الحديث مرتبة إياها بحسب قرب المتابعة.

٣/ بعد عزو الأحاديث والآثار إلىٰ مصادرها أراعي أن بعض المصنفين يذكر رأيه بعد الرواية إما نصـًا أو اختصاراً، ولذا أنقل عبارته بعد العزو إليه مباشرة في التخريج، وعند الحاجة إليها بعد ذلك أحيل عليها.

رابعـًا: النظر في الاختلاف:

بعد عرض أوجه الاختلاف أتبع ذلك بالنظر فيها والترجيح؛ ذاكرةً ما أقف عليه من أقـوال أهـل العلـم في ذلـك؛ مبينـةً أحـوال رواة أوجـه الاخـتلاف، ممـن لدراسـته علاقـة بالترجيح بين الأوجه، ثمَّ أذكر نتيجة ما توصلت إليه من الجمع بين الوجوه أو الترجيح أو الحكم بالاضطراب مع التدليل الكافي لما انتهيت إليه مستفيدةً من أحكام أئمة الحديث، مع النظر في الاتصال والانقطاع الظاهر والخفي.

خامسـًا: دراسة الإسناد:

١/ أدرس في اخـتلاف الـرواة إسـناد الوجـه الـراجح فقـط مـالم يكـن مخرجـًا في الصحيحين أو أحدهما؛ حيث لا حاجة لدراسة إسناد الوجه المرجوح.

٢/ أترجم لكل راو بترجمة تشمل: اسمه، ونسبه، كنيته، ولقبه، وتاريخ وفاته.

٣/ إذا كان الراوي متفقـًا عليه تعديلاً أو تجريحـًا ـ من حيث الجملة ـ فـأذكر بعـض من وثقه أو ضعفه من الأئمة، ثم أحكم عليه.

٤/ إذا كان الراوي مختلفـًا في حاله فأذكر العناصر المميزة له كما سبق، وأعـرض مـن أقـوال أهـل العلـم مـا يتضـح بـه حـال الـراوي، مبتدئـة بـأقوال المعـدلين، ثـم المجـرحين، وأحـرص علىٰ تقـديم الجـرح المفسـر علىٰ المجمـل، ثـم أختـم بمـا يترجح لدي مع التعليل.

٥/ إذا وصف الراوي باختلاط أو تدليس أو نحو ذلك فإني أبسط ترجمته بما يكفي لتجلية حاله.

٦/ عند جهالة الراوي أذكر جميع من روىٰ عنه.

٧/ بعد الترجمة للراوي أحيل إلىٰ المصادر التي استقيت الترجمة منها مرتبة ذلـك حسب وفيات مؤلفيها.

٨/ إذا تكرر الراوي خلال الرسـالة فـإني أذكـر نتيجـة دراسـة حالـه، ثـم أحيـل علىٰ

الموطن الذي تقدمت ترجمته فيه.

سادسًا: الحكم علىٰ الحديث:

أحكم علىٰ الحديث في ضوء الوجه الراجح وأقوال أئمة النقد؛ فإن كان حسنًا أو ضعيفًا قابلاً للاعتبار فإني أدرس من متابعاته ما يكفي لتقويته ثم أحكم علىٰ الحديث من خلال ذلك.



وبعد: فهذه الخطة التي رسمتها وسرت عليها، وقد بذلت ما في وسعي للسير علىٰ نهجها والعمل علىٰ إعداد هذه الرسالة، إلا أن الخطأ أمرٌ فطري في البشر، يَندرُ أن يُجانب أحدٌ الوقوع فيه مهما حرص، فالزيادة والنقصان، والخطأ والتصحيف، والوهم والغلط، لا يسلم منه كتاب بشر، حيث أبىٰ الله ﷻ أن يسلم كتاب من الخطأ غير كتابه العظيم، وحسبي أني واحدة من البشر.

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال: سمعت أبا الحسن القصَّار الفقيه، يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: قرأت: "كتاب الرسالة المصرية" علىٰ الشَّافِعِي نيفًا وثلاثين مرة، فما من مرة إلا كان يصححه. ثم قال الشَّافِعِي في آخره: أبىٰ الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه، يدل علىٰ ذلك قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1]"[2].

وختامًا أحمد الله ﷻ علىٰ نعمه العظيمة، وتوفيقه علىٰ ما مَنَّ به عليَّ وأعانني في إنجاز هذه الرسالة؛ فله الحمد والشكر في الأولىٰ والآخرة.

---

(١) سورة النساء: آية [٨٢].

(٢) "تفسير الإمام الشافعي" (٢/ ٦٣١).

ثم الشكر إلىٰ والديَّ الكريمين -حفظهما الله ورعاهم- اللَّذين كان لتشجيعهما المستمر ومساعدتهما ودعائهما لي أكبر الأثر في مواصلة تعليمي، فجزاهما الله عني خير الجزاء، وأجزل لهم الأجر والمثوبة، حيث قرن الله شكره ﷻ بشكرهما فقال تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾[1].

كما أتوجه بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في إدارتها، وفي كلية أصول الدين، وقسم السنة وعلومها، التي أتاحت لي فرصة مواصلة طلب العلم في هذا الصرح العلمي الشامخ، فجزىٰ الله القائمين عليها خير الجزاء، وبارك فيهم وفي أوقاتهم وأعمالهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لفضيلة المشرف الشيخ الدكتور عبد الله بن عبدالمحسن التويجري الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها علىٰ ما تجشمه من عناء متابعة البحث في فترة وجيزة جداً، وإفادتي بتوجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، فله من الشكر أجزله، وجزاه الله خير الجزاء، وبارك له في عمره وعلمه.

والشكر موصول لفضيلة المشرف السابق الشيخ الدكتور: عبدالرحمن بن عبدالكريم الزيد، الذي أفادني بالكثير من النصح والتوجيه وإبداء الملاحظات، فجزاه الله خير الجزاء، وبارك له في عمره وعلمه.

كما أُزجي الشكر الجزيل، والعرفان الجميل، لأستاذي الفاضلين عضوي لجنة المناقشة:

- فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: خالد بن عبد العزيز الربيع.

الأستاذ بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالأحساء.

- وفضيلة الشيخ الدكتور: سعد بن حبيب العنزي.

الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

---

(١) سورة لقمان: آية [١٤].

وممن يستحق شكري في هذا المقام زوجي الفاضل الدكتور محمود البديوي الذي غمرني بدعمه ووقوفه معي ومساندته وتشجيعه لي طيلة هذه الفترة فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك له في عمره وعقبه، وأسعده في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلىٰ أخواني وأخواتي أسعدهم الله في الدنيا والآخرة علىٰ وقوفهم معي ومساندتهم لي من بداية دراستي وحتىٰ إتمام رسالتي، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلىٰ أختي الفاضلة الدكتورة أريج العيسىٰ التي كانت عونـًا لي علىٰ اختيار الموضوع والإشارة به علي فجزاها الله عني خير الجزاء.

وأختم بالشكر لكل من أعانني في هذا البحث بتوجيه أو استشارة أو تصوير أو إعارة، أو دعاء، من أخوات وصديقات فجزاهن الله عني خير الجزاء.

وأسال الله تعالىٰ ذا الجلال والإكرام أن يرزقني الإخلاص في العلم والقول والعمل، وأن يعلمني ما ينفعني، وينفعني بما علمني، ربي زدني علمـًا، واكتب لهذا العمل القبول وانفع به.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

التمهيـــــد

وفيـــــه :

۞ أولاً : التعريف بالإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

۞ ثانيًا : التعريف بكتاب السنن الكبير.

۞ ثالثًا : التعريف الموجز بالعلة وأجناسها.

أولاً

التعريف بالإمام البيهقي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) الغوص في سيرة العلماء بحر لا ساحل له، وكيف إذا كان هذا العالم هو: الإمام الجهبذ أبو بكر البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد جهابذة علماء عصره وفريد زمانه، أفنىٰ عمره في خدمة سنة نبينا محمد ﷺ فجمع الأحاديث ودونها في المؤلفات وبوبها علىٰ الكتب والأبواب ومن أعظمها كتاب "السنن الكبير" وأعظم به من كتاب، ناهيك عن مؤلفاته الأخرىٰ في الحديث والفقه والعقيدة فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأوفره. وحول سيرة هذا الجهبذ وقبل التعريف به، أردت التنويه بأني حاولت الإيجاز في التعريف بالإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبكتابه "السنن الكبير"؛ كونه سبقني إلىٰ التعريف به علماء وأساتذة غاصوا في سيرته وأخرجوا لنا من أصدافها وأغوارها جوانب من حياته الشخصية والعلمية ومؤلفاته وشيوخه وتلامذته وغير ذلك من جوانب سيرته فأجادوا وأفادوا فجزاهم الله خير الجزاء وأوفره، ولذلك رأيت أن أوجز في ترجمته وأحيل علىٰ من سبقني ممن ترجم له من المعاصرين، للنهل من هذه الترجمة المباركة، وإليك أبرز من وقفت علىٰ ترجمتهم للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الدكاترة الأفاضل، وهم:

- فضيلة الدكتور: عبدالله بن عبد المحسن التركي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "السنن الكبير" للبيهقي، بالتعاون

- الدكتور: أحمد بن عطية بن علي الغامدي في كتاب: "البيهقي وموقفه من الإلهيات" (ص٣١-٨١)، وقد ترجم في باب مستقل من الكتاب للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمة وافية.

- الدكتور: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" للبيهقي (ص١٣-٦٢)، ترجم فيها للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمة وافية.

- الدكتور: مشهور بن حسن آل سلمان، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الخلافيات" للبيهقي(١/ ٢٣-٨٦)، ترجم فيها للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمة وافية.

- الدكتور: محمد الحازمي، في مقدمة تحقيقه لجزء من كتاب "معرفة السنن والآثار" للبيهقي (ص١٥-٥١).

- الدكتور: نجم عبد الرحمن خلف، في كتابه الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ".

- أختي الدكتورة: أريج بنت عبد الله بن إبراهيم العيسىٰ، في أطروحة الدكتوراة الموسومة:بـ"منهج الإمام البيهقي في تعارض الرفع والوقف في كتابه السنن الكبرىٰ" دراسة نظرية تطبيقية (ص٢١-٨٠)، وقد ترجمت في "التمهيد" للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمة وافية، فجزاهم الله خير الجزاء.

حياة الإمام البيهقي

لقد كان الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب مكانة جليلة في علوم الحديث والفقه والأصول والعقائد، كان محدث زمانه وشيخ السُّنة في عصره، صاحب التصانيف الجليلة والآثار العظيمة، عُرف بالورع والزهد واشتهر بالحفظ والإتقان، وكان له دور كبير في نصرة المذهب الشافعي وتدعيمه ونشره، حتىٰ قال إمام الحرمين الجويني: «ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا أبا بكر البيهقي، فإن المنة له علىٰ الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبه»[(١)].

ومن خلال هذا المبحث نتناول التعريف بالإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال عدة محاور وذلك علىٰ نحو ما يأتي:

- **اسمه ونسبه:**

اتفق المؤرخون علىٰ أن اسمه: أحمد بن الحسين بن علي.

واختلفوا في باقي نسبه، فمنهم من وقف علىٰ جده الأول علي[(٢)].

ومنهم من زاد: «ابن عبد الله بن موسىٰ»[(٣)].

وخالفهم السمعاني وتبعه ابن الأثير فقدما الجد الثالث موسىٰ علىٰ الجد الثاني عبدالله فقالا: «ابن موسىٰ بن عبد الله»[(٤)].

ولعل الأصح قول من قال: «عبد الله بن موسىٰ»؛ لأن هذا ما أثبته ابن عساكر في "تبيين كذب المفتري"[(٥)] وهو من أقرب المؤرخين إلىٰ عهد البيهقي، وكذا أثبته السبكي

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٨).

(٢) "الكامل" لابن الأثير (٨/ ٢٠٨)، "شذرات الذهب" لابن العماد (٥/ ٢٤٨)، "الأعلام" للزركلي (١/ ١١٦).

(٣) قاله: ابن الجوزي في "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" (١٦/ ٩٧ رقم٣٣٨٧)، "طبقات الفقهاء الشافعية" لابن الصلاح (١/ ٣٣٢)، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" (١/ ٧٥)، وتاج الدين السبكي في "طبقات الشافعية" (٤/ ٨ رقم٢٥١)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (١٦/ ٩).

(٤) "الأنساب" للسمعاني (٢/ ٤١٢)، "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير (١/ ٢٠٢).

(٥) "تبيين كذب المفتري" (ص ٢٦٦).

في "طبقات الشافعية"[١]، ولاتفاق أكثر المؤرخين علىٰ ذلك.

- **نسبته وبلدته:**

يقال له: الخُسْرَوْجِرْدي البَيْهَقي.

الخُسْرَوْجِرْدي: نسبة إلىٰ ((خُسْرَ وْجِرْد)) وهي: بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم وسكون الراء وفي آخرها الدال المهملة، وهي: قرية من ناحية بيهق وكانت قصبتها[٢].

والبَيْهَقي: نسبة إلىٰ ((بَيْهَق)) بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وبعدها الهاء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلىٰ بَيْهَق وهي قرىٰ مجتمعة بنواحي نيسابور علىٰ عشرين فرسخًا منها[٣].

- **كنيته:**

يكنىٰ بأبي بكر[٤].

- **لقبه:**

اشتهر بلقب: ((الحافظ))[٥] و((الإمام))[٦] كما في أغلب الكتب التي ترجمت له.

---

(١) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" (٤/ ٨ رقم٢٥١).

(٢) ينظر: "الأنساب للسمعاني" (٥/ ١٢٦)، "معجم البلدان" لياقوت الحموي (٢/ ٣٧٠). ومعنىٰ قصبتها، قال الجوهري في "الصحاح" (١/ ٢٠٢): «قَصَبَةُ القريةَ: وسطها، وقَصَبَةُ السَواد: مدينتها».

(٣) ينظر: "الأنساب" للسمعاني(٢/ ٤١٢).

(٤) كذا وردت كنيته في جميع ما وقفت عليه من مصادر ترجمته، ولم أجد مخالفًا في إطلاق هذه الكنية.

(٥) ينظر: "الأنساب" للسمعاني (٢/ ٤١٢)، "تاريخ بيهق" لابن فندمه (ص: ٣٤٤)، "تبيين كذب المفتري" (ص:٢٦٥)، "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير (١/ ٢٠٢)، "سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٨/ ١٦٣ رقم٨٦)، "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٨ رقم ٢٥١).

(٦) ينظر: "تاريخ بيهق" لابن فندمه (ص: ٣٤٤)، "اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٢٠٢)، و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير (٨/ ٢٠٨)، "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥ رقم ١٩٤) للذهبي، "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة

وأطلق عليه العلماء إضافة إلىٰ اللقبين السابقين ألقاباً أخرىٰ، منها:

((الحـــافظ الكبيـــر))[١]، ((الـــمحدّث))[٢]، و: ((شـــيخ خراســـان))[٣]، و: ((شـــيخ الإسلام))[٤]، و: ((شمس الدين))[٥]، و((شيخ السنة))[٦]((الأصولي))[٧].

- **مولده ونشأته:**

اتفق أكثر المؤرخين أنه ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر شعبان من سنة أربع وثمانين وثلاثمائة للهجرة[٨].

هذا وقد نشأ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ منذ الصغر محباً للعلم والعلوم الشرعية من الحديث والفقه حيث بدأ في طلب العلم في سن الخامسة عشرة من عمره وسمع من أبي الحسن محمد بن الحسين العلوي، صاحب أبي حامد بن الشرقي، وهو أقدم شيخ عنده، وفاته السماع من أبي نعيم الإسفراييني، صاحب أبي عوانة، وروىٰ عنه بالإجازة في البيوع. وسمع من: الحاكم أبي عبد الله الحافظ، فأكثر عنه جداً[٩].

= (١/ ٢٢٠ رقم١٨٢)، "شذرات الذهب" لابن العماد (٥/ ٢٤٨).

(١) ينظر: "وفيات الأعيان" لابن خلكان (١/ ٧٥)، "البداية والنهاية" لابن كثير (١٦/ ٩)، "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (١/ ٢٢٠ رقم١٨٢).

(٢) ينظر: "تاريخ بَيْهَق" (ص: ٣٤٤).

(٣) ينظر: "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٢١٩ رقم ١٠١٤).

(٤) ينظر: "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٣ رقم٨٦).

(٥) ينظر: "كشف الظنون" لحاجي خليفة (١/ ٥٣).

(٦) "تبيين كذب المفتري" (ص٢٦٦).

(٧) "المنتخب من السياق" لعبدالغافر الفارسي(ص١٠٤).

(٨) ينظر: "طبقات الفقهاء الشافعية" لابن الصلاح(١/ ٣٣٢)، "وفيات الأعيان"، لابن خلكان (١/ ٧٦)، "طبقات علماء الحديث"، لابن عبد الهادي (٣/ ٣٢٩).

(٩) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

■ **أسرته:**

لم تتناول كُتب التاريخ شيئًا عن أسرة الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأسرة، فلم يتبين هل كانت مكونة من زوجة واحدة أو أكثر، ولا عن عدد الأولاد ولا طبيعة العلاقة داخل هذه الأسرة ومدىٰ تأثيرها أو تأثرها براعي هذه الأسرة، وهذا في الحقيقة يتماشىٰ مع منهج المؤرخين القدامىٰ بالاكتفاء بذكر من ترك أثراً أو بصمة في التاريخ فقط دون غيرهم.

أما فيما يخص أبناءَه فمن خِلال بحثي في كتب التراجم والأنساب وغيرها من الكتب، وجدت بأن المؤرخين قد اهتموا بذكر ابنٍ وحفيدٍ له، ولم يتعرضوا لغيرهما، ذلك لأنهما قد شاركاه في حياته العلمية، وخاضا معه غمارها وتتلمذا علىٰ يديه وهما: ولده إسماعيل بن أحمد، ويقال له: «شيخ القضاة»[(١)]، وحفيده أبو الحسن عبيدالله بن محمد بن أحمد[(٢)].

■ **أخلاقه وصفاته:**

أثنىٰ العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ علىٰ الإمام البيهقي ثناءً عظيمًا، سواء في علمه أو عبادته أو أخلاقه، وذلك لما تميز به من صفات حميدة وأخلاق فاضلة ومن سعة الاطلاع وإلمامه في علم الحديث والفقه واللغة والأصول والعقيدة وغيرها من علوم الشريعة، وقرن هذا العلم الذي تعلَّمه وعلَّمه بالعمل، مقتديًا بذلك بنبينا محمد ﷺ، وبصحابته الكرام رضي الله عنهم، وسائراً علىٰ منهج العلماء الربانين، كما قال عنه عبد الغافر الفارسي: «كان علىٰ سيرة العلماء قانعًا من الدنيا باليسير، متجمّلاً في زهده وورعه»[(٣)].

وقال ابن الجوزي: «كان واحد زمانه في الحفظ والإتقان، حسن التصنيف، وجمع علم الحديث، والفقه، والأصول، وهو من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله، ومنه

---

(١) فقد جاء ذكره في: "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٩)، "الوافي بالوفيات" للصفدي (٩/ ٥٢)، "طبقات الشافعيين" لابن كثير (ص ٥٢٢).

(٢) ذكر في الموضع السابق من "سير أعلام النبلاء"، وينظر في: "العبر في خبر من غبر" (٢/ ٤١٨).

(٣) "المنتخب من السياق" (ص١٠٤).

تخرج، وسافر وجمع الكثير، وله التصانيف الكثيرة الحسنة، وجمع نصوص الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عشر مجلدات، وكان متعففا زاهداً »[(١)].

وقال ابن كثير: «وكان زاهداً متقللاً من الدنيا، كثير العبادة والورع رَحِمَهُ اللَّهُ»[(٢)].

كما كان يتَّصِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بما كان وصف به أهل نيسابور عموماً من أنهم كانوا أهل رئاسة وسياسة، وحسن مَلَكة، ووضع الأشياء في مواضعها»، وهي صفات جليلة تتصل بنضج العقل، وصفاء القريحة، وقوة الفكر والتدبير[(٣)].

- **رحلته في طلب العلم ووفاته:**

رحل الإمام البيهقي من أجل طلب العلم إلىٰ أماكن كثيرة، وذلك في سبيل تحصيل وجمع الأحاديث النبوية وغيرها من علوم الشريعة، حيث بدأ الإمام في طلب العلم وذلك برحلته إلىٰ خراسان فسمع بخراسان من السيد أبي الحسن العلوي، والحاكم أبي عبد الله، وأبي علي الروذباري، وأبي الحسن بن يعقوب، وأبي طاهر الزيادي، وعبد الله بن يوسف وأبي زكريا ثم طبقة أصحاب الأصم وغيرهم[(٤)].

كما رحل رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ بغداد والكوفة، حيث سمع من أبي الفتح هلال بن محمد الحفار، وأبوي الحسين؛ محمد بن الفضل القطان، وعلي بن محمد بن بشران، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم زيد بن أبي هاشم العلوي وغيرهم، كما رحل إلىٰ مكة وسمع من أبي القاسم زيد بن أبي هاشم العلوي وغيره[(٥)].

وطلب منه الأئمة في عصره الانتقال إلىٰ نيسابور من الناحية لسماع كتاب

---

(١) "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" لابن الجوزي (١٦/ ٩٧).

(٢) "البداية والنهاية" لابن كثير (١٦/ ٩).

(٣) نقلاً: من كتاب الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ". د. نجم عبد الرحمن خلف، (ص:٤١).

(٤) "المنتخب من السياق" (ص١٠٣).

(٥) "طبقات الفقهاء الشافعية" لابن الصلاح (١/ ٣٣٣)، "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥).

"المعرفة" وغير ذلك من تصانيفه فعاد إلىٰ نيسابور سنة إحدىٰ وأربعين وأربعمائة للهجرة وعقدوا له المجلس لقراءة كتاب "المعرفة" حضره الأئمة والفقهاء وأكثروا الثناء عليه والدعاء له في ذلك لبراعته ومعرفته وإفادته وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ سيرة العلماء قانعاً من الدنيا باليسير متجملاً في زهده وورعه[1].

- **وفاته:**

وبقي كذلك في الرحلة ونشر العلم إلىٰ أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنيسابور في العاشر من شهر جمادىٰ الأولىٰ، سنة ثمان وخمسين وأربع مائة للهجرة، فغسل وكفن، وعمل له تابوت، فنقل ودفن بـ(بَيْهَق)، وهي علىٰ يومين من نيسابور، وعاش أربعاً وسبعين سنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء وأوفره[2].

- **عقيدته ومذهبه الفقهي:**

عقيدته:

كان الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشعري العقيدة؛ حيث قرأ علم الكلام علىٰ مذهب الأشعري[3].

ومع كونه أشعرياً إلا أنه كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشبه السلف في عرض أدلته، ويوافقهم في إثبات بعض ما أول أصحابه من مسائل الصفات، وإن كان يختلف عنهم في الاستنتاج[4].

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: «الحافظ أبو بكر البيهقي وأمثاله أقرب إلىٰ السنة من كثير من أصحاب الأشعري المتأخرين الذين خرجوا عن كثير من قوله إلىٰ قول المعتزلة

---

(١) ينظر: "المنتخب من السياق" للفارسي(ص١٠٤)، "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر (ص: ٢٦٦).

(٢) ينظر: "المنتخب من السياق" للفارسي(ص١٠٤)، "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر (ص: ٢٦٧)، "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٩)، "الوافي بالوفيات" (٦/ ٢٢٠)، "طبقات الشافعية الكبرىٰ" (٤/ ١١).

(٣) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٩).

(٤) ينظر: "البيهقي وموقفه من الإلهيات" د. أحمد بن عطية علي الغامدي (ص: ١٦) بتصرف.

أو الجهمية أو الفلاسفة»[١].

وليس أدل من كونه أقرب إلىٰ السنة من قوله في عنوان كتابه "الأسماء والصفات": «كتاب أسماء الله -جل ثناؤه- وصفاته التي دل كتاب الله تعالىٰ علىٰ إثباتها، أو دلت عليه سنة رسول الله ﷺ أو دل عليه إجماع سلف هذه الأمة قبل وقوع الفرقة وظهور البدعة»[٢].

مذهبه الفقهي:

أما عن مذهبه الفقهي في الفروع فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ شافعي المذهب، وكان إماماً قيماً بنصرة مذهب الشافعي وتقريره[٣]،بل له الفضل الكبير في دعمه ونشره ونصرته والدفاع عنه حتىٰ قال عنه إمام الحرمين الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فإن له المنة والفضل علىٰ الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه وبسط موجزه وتأييد آرائه»[٤].

هذا وقد اتبع الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المذهب الشافعي بعد اجتهادٍ وتحرٍ، حيث أوضح عن سبب اختياره إياه بقوله: «وقد قابلت بتوفيق الله تعالىٰ أقوال كل واحد منهم بمبلغ علمي من كتاب الله ثم بما جمعت من السنن والآثار في الفرائض والنوافل والحلال والحرام والحدود والأحكام، فوجدت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرهم اتباعاً وأقواهم احتجاجاً وأصحهم قياساً وأوضحهم إرشاداً، وذلك فيما صنف من الكتب القديمة والجديدة في الأصول والفروع وبأبين بيان وأفصح لسان»[٥].

---

(١) "شرح العقيدة الأصفهانية" (ص١٢٧).

(٢) " الأسماء والصفات" (١/ ١٦).

(٣) "طبقات الفقهاء الشافعية" لابن الصلاح (١/ ٣٣٢).

(٤) ينظر: "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر (ص: ٢٦٦)، "وفيات الأعيان" لابن خلكان (١/ ٧٦)، "الأعلام للزركلي" (١/ ١١٦).

(٥) "معرفة السنن والآثار" (١/ ١٢٥، ١٢٦).

■ **منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:**

لقد بلغ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ منزلة علمية كبيرة، ومكانة رفيعة، وما ذاك إلا لسعة علمه، وكثرة تصانيفه، وليس أدل علىٰ مكانته وفضله من أقوال العلماء فيه وثنائهم عليه، حيث أجمع كلُّ من ترجم له من الأئمة علىٰ إمامته وحفظه، وشهدوا له بالفضل والسبق، وقالوا بإمامته في الحديث والفقه، مع صلاحه وورَعه وزهده، ولم يطعن أحدٌ فيه، أو في عدالته، وضبطه.

ومن أشهر أقوال العلماء في الثناء عليه[(١)]:

-ما قاله عنه أبو الحسن عبد الغافر الفارسي: «الإمام الحافظ الفقيه الأصولي الدَّيّن الورع، واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط. من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ والمكثرين عنه، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم»[(٢)].

-وقال السمعاني: «كان إماماً فقيهاً حافظاً، جمع بين معرفة الحديث وفقهه[(٣)]».

-وقال أبو الحسن علي بن زيد البيهقي: «الإمام الحافظ المحدث أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ، لا ثاني له في علم الحديث...، ولم يكن في عصره بخُراسان من له قدرته علىٰ إدراك أحاديث المصطفىٰ صلوات الله عليه، علىٰ أوجهها»[(٤)].

-وقال ابن عساكر: «جمع في تصانيفه بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث والصحيح والسقيم، وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث، ثم بيان الفقه والأصول وشرح ما يتعلق بالعربية »[(٥)].

---

(١) هذه الأقوال ليست علىٰ سبيل الحصر، وإنما مقتطفات مختارة تم ترتيبها علىٰ وفيات قائليها -رحمهم الله جميعاً-.

(٢) "المنتخب من السياق" (ص١٠٣ رقم ٢٣١).

(٣) "الأنساب" (٢/ ٤١٢).

(٤) "تاريخ بيهق" (ص: ٣٤٤- ٣٤٥).

(٥) "تبيين كذب المفتري" (ص: ٢٦٦).

-وقال السبكي: «كان الإمام البيهقي أحد أَئِمَّة الـمُسلمين وهُدَاة الـمُؤمنين والدعاة إلىٰ حَبل الله الـمتين، فقيهٌ جليلٌ حـافظٌ كبير، أصـولي نحرير، زاهـدٌ ورع، قَانِـتٌ لله قـائمٌ بنصرةِ الـمَذْهَب أصولاً وفروعـاً جبلاً من جبال العلم »[1].

-وقال ابن كثير: «كان البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لـه التصـانيف التي سـارت بهـا الركبـان إلـىٰ سائر الأمصار، وكان أوحد أهل زمانه في الإتقان والحفظ والفقـه والتصـنيف، كـان فقيهـا محدثا أصوليا، أخذ العلم عن الحاكم أبي عبـد الله النيسـابوري، وسـمع علـىٰ غيـره شـيئا كثيرا، وجمع أشياء كثيرة نافعة، لم يسبق إلىٰ مثلها، ولا يدرك فيها»[2].

■ **شيوخه**[3]:

صَحِبَ الإمام البيهقي كَثيراً من الأَئمَّةِ العُلماءِ ممـن ذاع صيتهم، وشُـدَّت الرِّحَـالُ إليهِمْ، فَسَمِع منهم الحـديث، وتعلـم الفقـه، ومـن تتبـع مصـنفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكثيـرة، يجـدها تَنطِقُ بِلَوامعِ الأَسْـمَاءِ من الـمحدِّثين والفُقَهَاء. وقد ساهم تبكيره في طلب العلم والرحلـة من أجله بكثرة العلماء الذين أخذ عنهم، وفي ذلك يقـول الإمـام تـاج الـدين السـبكي: «أن شيوخه أكثر من مائة شيخ»[4].

وقـد استقصـاهم الـدكتور محمـد ضـياء الـرحمن الأعظمـي، فظفـر بـمئة واثنـين وثلاثين شيخـاً وترجم لـتسعة وثمانين شيخـاً[5].

---

(١) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٨).

(٢) "البداية والنهاية" (١٢/ ١١٥).

(٣) شيوخ البيهقي من الكثرة بمكان، واستقصاؤهم قد لا يكون من غرض البحث الذي بين أيدينا حيث إن كثرتهم تحول دون ذلك. ومع ذلك فقد قام شيوخ أفاضل بحصرهم وترجمتهم ترجمة شاملة جزاهم الله خير الجزاء منهم: الأستاذ: أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، فقد ترجم لشيوخ البيهقي في أربع مجلدات في كتابه: "السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي". والأستاذ محمود بن عبد الفتاح النحال، في كتابه: "إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي".

(٤) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٩)

(٥) في مقدمة تحقيقه لكتاب "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" للبيهقي (ص:٢٠-٥٠)، فجزاه الله خير الجزاء.

لذلك سآخذ بعين الاعتبار التعريف بأشهر مشايخه الذين تأثر بهم في كل مجال بصورة موجزة؛ كونه سبقني للتعريف بشخصيته رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتعريف بمشايخه وتلاميذه أساتذة ومشايخ أفاضل[1].

أولاً: أشهر شيوخ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحديث وعلومه:

١ - أبو عبد الله الحافظ:

هو الإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني الشافعي، أبو عبد الله، يعرف بابن البيع من أهل نيسابور، ويشتهر "بالحاكم" كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، صاحب التصانيف له في علوم الحديث مصنفات عدة، أشهرها كتابه "المستدرك علىٰ الصحيحين" ولد سنة (٣٢١هـ) ومات سنة (٤٠٥هـ)[2][3]. وقد لقيه الإمام البيهقي في مطلع نشأته العلمية في رحلته إلىٰ نيسابور، ولعل ذلك كان في باكورة القرن الخامس الهجري، وتعلم منه البيهقي علم الحديث حيث سمع منه وأخرج له، وكان له تأثير في تعلق الإمام بالمذهب الشافعي[4].

وقد عظمت استفادة الإمام البيهقي من الإمام الحاكم، وكبر انتفاعه به، فقد بلغت مروياته عنه في "السنن الكبرىٰ" وحدها (٨٤٩١) رواية، إلىٰ غير ذلك من الكم الوافر من

---

(١) تقدم ذكرهم في الهامش الأول من التعريف بشخصيته.

(٢) أكثر الرواية عنه الإمام البيهقي، حتىٰ إنه يمكننا القول إن جل أحاديث الرسالة من رواية الإمام البيهقي عنه، إما رواية الوجه الموصول أو المرسل. وقد جاء التصريح في الرواية عنه والتحديث منه في الأحاديث التالية أرقامها: (١، ٣، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣).

(٣) ستأتي ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٤) "الوافي بالوفيات" (٦/ ٢٢٠)، "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

العلوم الأخرة التي تلقاها عنه وسمعها منه[١].

حتىٰ إن الذهبي وصف هذا الكم الوافر من الروايات التي سمعها البيهقي من الحاكم، بقوله: «عنده عن الحاكم وقر بعير، أو نحو ذلك»[٢].

٢- أبو الحسن العَلَوي[٣]:

هو محمد بن الحسين بن داود بن علي بن الحسين بن عيسىٰ بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب[٤].

رئيس السادة شيخ الأشراف في عصره، ومسند خراسان، كان سيداً صالحًا نبيلاً محدثًا صدوقًا. روىٰ عنه الحاكم، وحدث عنه علىٰ الرغم من جلالته وقدره في الحديث، وقال: «هو ذو الهمة العالية، والعبادة الظاهرة، وكان يسأل الحديث فلا يحدث، ثم في الآخر عقدت له الإملاء وانتقيت له ألف حديث، وكان يعد في مجلسه ألف محبرة، فحدث وأملىٰ ثلاث سنين». وروىٰ عنه الإمام أبو بكر البيهقي، وهو من كبار شيوخه، بل أكبرهم[٥].

وهو أقدم شيخ للبيهقي في الرواية: فقد سمع منه الإمام البيهقي في مبتدأ طلبه للعلم، وكان عمره خمسة عشر عامًا[٦]، وقد كان يحدث البيهقي بقراءته، ويملي عليه والبيهقي يسمع ويكتب، وكان البيهقي كثير الملازمة والسماع من هذا الإمام حيث بلغت

---

(١) الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"، للدكتور/ نجم عبد الرحمن خلف (ص:٧٩).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

(٣) للبيهقي عنه في هذا البحث ست روايات، في الأحاديث رقم: (٢٩، ٤٠، ٦٣، ٧٥، ٨٦، ١٢١).

(٤) كذا ساق نسبه الحاكم، كما نقل عنه السبكي في "طبقات الشافعية الكبرىٰ" (٣/ ١٤٨).

(٥) ينظر ترجمته في: "تاريخ نيسابور" للحاكم (ص: ١٠٤)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٩٨ رقم ٦٠)، "تاريخ الإسلام (٩/ ٣٦)، "طبقات الشافعية الكبرىٰ" (٣/ ١٤٨).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

مروياته عنه في إطار "السنن الكبرىٰ" وحدها (٣٩٤) رواية مع أن هذا الشيخ لم يعمر طويلاً، فقد داهمته المنية فجأة في جمادي الآخرة سنة (٤٠١هـ). وقد أفاد البيهقي من الإمام أبي الحسن العلوي في جانبي الحديث، كما أفاد منه الصلاح والتربية، فقد كان هذا الإمام علماً في الحديث، وعلماً في الزهد والتربية-رحمهما الله رحمة واسعة-[١].

٣_ أبو عليّ الرُّوذْبَاريّ:

هو الحسين بن محمد بن محمد بن عليّ بن حاتم، أبو عليّ الرُّوذْبَاريّ الطُّوسيّ الإمام المسند، سمع إسماعيل بن محمد الصفار، وعبد الله بن عمر بن شوذب، والحسين بن الحسن الطوسي، وأبا بكر بن داسه، والقاسم بن أبي صالح الهمذاني، ورحل إلىٰ العراق وسمع فيها سنن "أبي داود السجستاني" من أبي بكر ابن داسة تلميذ أبي داود، وحدّث بها بنيسابور[٢].

حدث عنه الحاكم وهو من أقرانه، وأبو بكر البيهقي، وأبو الفتح نصر بن علي الطوسي، وفاطمة بنت أبي علىٰ الدقاق، وعدد كثير نيف علىٰ الثمانين[٣].

وقد ارتحل أبو علي إلىٰ نيسابور بمسألة جماعة من الأشراف والعلماء ليُسمع منه كتاب "السنن" لأبي داود السجستاني، وعُقد له المجلس في الجامع فمرض، ورُدّ إلىٰ وطنه بالطابران[٤]، مات في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وأربعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥].

ورواية البيهقي لـ "سنن أبي داود" هي من طريق الشيخ أبي عليّ الرُّوذْبَاريّ[٦]،

---

(١) الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"، د. نجم عبد الرحمن خلف (ص:٧٩).

(٢) "تاريخ الإسلام" (٩/ ٥٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢١٩ رقم ١٢٨)، "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٨)، "إِتْحَافُ المُرْتَقِي بِتَرَاجِمِ شُيُوخ البَيْهَقِيّ"، لمحمود بن عبد الفتاح النحال (ص: ١٦٩).

(٣) "تاريخ الإسلام" (٩/ ٥٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢١٩)

(٤) طابَرَانُ: بعد الألف باء موحدة ثم راء مهملة، وآخره نون: إحدىٰ مدينتي طوس وأكبرهما، لأن: طوس عبارة عن مدينتين أكبرهما طابران والأخرىٰ نوقان. " معجم البلدان" (٤/ ٣).

(٥) "الأنساب" للسمعاني (٦/ ١٨٨).

(٦) ينظر الأحاديث بالأرقام الآتية من رواية البيهقي عنه، عن أبي بكر بن داسة، عن أبي داود: (٢١،٢٠، ٢٣، ٤٣،

وهي من الطرق المتميزة بعلو إسنادها[١]. وقد أكثر عنه البيهقي جداً حتىٰ بلغت حصيلة سماعاته منه في إطار "السنن الكبرىٰ" وحدها (١٩٨٠) رواية[٢].

٤- أبو الحسن بن عَبدان:

هو علي بن أحمد بن عبدان بن الفرج الشيرازي ثم الأهوازي، الشيخ، المحدث، الصدوق، ثقة مشهور، عالي الإسناد.

مات بخراسان في سنة خمس عشرة وأربع مائة[٣].

أكثر الرواية عنه البيهقي في "سننه الكبرىٰ"، حيث بلغ مجموع مروياته عنه(١٤٠٧) رواية[٤][٥].

ثانيًا: أشهر شيوخ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفقه وأصوله:

- أبو الفتح العمري:

تلقىٰ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفقه والأحكام عن كثير من الشيوخ، كان من أبرزهم الإمام ناصر بن الحسين بن محمد بن علي بن القاسم بن عمر بن يحي بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو الفتح العمري المروزي الشافعي، أحد أئمة الدين، وشيخ الشافعية في زمانه، برع في المذهب، ودرس في أيام مشايخه فتفقه علىٰ يد القفال وأبي الطيب الصعلوكي، وأبي طاهر الزيادي، وتفقه به أهل نيسابور وكان

= ٤٤، ٥٤، ٥٨، ٨٦،٩٤، ١٠٢، ١٠٧، ١١٤، ١١٥).

(١) قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٥): «وعنده "سنن أبي داود" عاليا».

(٢) الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"، للدكتور: نجم عبد الرحمن خلف (ص:٨٤).

(٣) ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي (٤/ ٣٧٤ رقم٦١٥٥)، "تاريخ جرجان" للسهمي (ص: ٥٤٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٣٩٧ رقم ٢٥٩).

(٤) الإمام البيهقي" شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ" د. نجم عبد الرحمن خلف (ص:٩٣).

(٥) ينظر الأحاديث بالأرقام الآتية من رواية البيهقي عنه: (٢، ١٥، ٥٢، ٧٠، ٧٥، ٩٨، ١٠٥، ١٢٠، ١٢١، ١٣٠).

مدار الفتوىٰ والمناظرة عليه[١].

وهو شيخ الإمام البيهقي في علم الفقه، كما ذكر ذلك السمعاني في ترجمة البيهقي، حيث قال: «وتفقه علىٰ أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي»[٢]، كما خصه السبكي بالذكر من بين الذين تفقهوا علىٰ يديه، حين قال: «وتفقه بهِ خلق مِنهُم البَيْهَقِيّ»[٣].

ولا شك أن سعة علم الإمام البيهقي وتبحره في الفقه يدل علىٰ أن شيخه أبا الفتح العمري معين دفَّاق، فقد قال عنه السبكي: «أحد أئمة الدين»[٤].

وقد استفاد البيهقي من شيخه أبي الفتح، فسمع منه جملة من المرويات الحديثية بلغ عددها في "السنن الكبرىٰ" (٦٥) رواية[٥][٦]، كما تأثر بمنهجه الزهدي والتربوي، وصف أبو الفتح بأنه: «كان خيراً، متواضعاً، فقيراً، متعففاً، قانعاً باليسير، كبير القدر»[٧]. وحين ننظر لصفات تلميذه البيهقي كما تقدم بنا في صفاته وأخلاقه كونه زاهداً ورعاً مقتدياً بالعلماء الربانين لوجدنا تقارباً بينهما، فاستفاد منه العلم والعمل.

مات أبو الفتح العمري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنيسابور في ذي القعدة سنة أربع وأربعين وأربعمائة للهجرة[٨].

---

(١) ينظر ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٤٣-٦٤٤ رقم٤٣٥)، "طبقات الشافعية" للسبكي (٥/ ٣٥٠).

(٢) "الأنساب" للسمعاني (٢/ ٤١٢)

(٣) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٥/ ٣٥٠)

(٤) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٥/ ٣٥٠)

(٥) الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"، للدكتور: نجم عبد الرحمن خلف (ص:٨٦).

(٦) وللبيهقي في هذا البحث رواية واحدة عن أبي الفتح العمري، ينظر: الحديث رقم (٢٢).

(٧) "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٤٤)

(٨) "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٤٤)

ثالثًا: أشهر شيوخ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التفسير والآداب:

تلقىٰ الإمام البيهقي علم التفسير والآداب عن علماء أعلام، من أبرزهم:

١-الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري، كان مفسراً واعظًا أديبًا، صاحب كتاب "عقلاء المجانين"، وصنف في التفسير والآداب[(١)].

وقد لزمه الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ واستفاد من علمه في كثير من علوم التفسير وغيرها، وكان إذا حدّث عنه في "السنن الكبرىٰ" لقبه بـ "الـمُفَسِّرُ"[(٢)]. روىٰ عنه جملة من المرويات الحديثية، بلغ عددها في السنن الكبرىٰ وحدها (١٨) رواية[(٣)]، وكان يحدث البيهقي فيها من أصل كتابه[(٤)]، توفي في ذي الحجة سنة ست وأربع مائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٥)].

٢- الشيخ الإمام أبو نصر منصور بن الحسين بن محمد بن أحمد النيسابوري، وكان عالمًا من علماء التفسير، عارفًا بالقراءات، وقد دأب البيهقي علىٰ وصفه بـ "المقرئ" كلما روىٰ عنه، مات سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة بعد أن عمر دهراً طويلاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٦)].

رابعًا: أشهر شيوخ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة وعلم الكلام:

أما العقيدة وعلم الكلام فقد أخذها الإمام البيهقي عن علماء بارزين من أشهرهم الإمام محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأنصاري، الذي كان ورعًا مهيبًا، اشتغل

---

(١) ينظر: "تاريخ جرجان" (ص: ١٩٠)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٣٧ رقم١٤٣)، "هدية العارفين" (١/ ٢٧٤).

(٢) ينظر: "السنن الكبير" للبيهقي (٨/ ٣٥٦ رقم٧٨٩٢)، (١١/ ١٣ رقم ١٠٥١٠)

(٣) الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"، للدكتور: نجم عبد الرحمن خلف (ص:٨٨).

(٤) مثال ذلك قوله: «أخبرنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب الـمُفَسِّرُ من أصل سَماعِه»، "السنن الكبير" (١٥/ ٢٦٣ رقم١٥٠٩٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣٨).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٤٤١)، "طبقات المفسرين" للداوودي (٢/ ٣٣٨).

بعلم الكلام حتىٰ برز فيه، وصنف التصانيف الكثيرة، فأصبح كما قال عنه العلماء بأنه: «شيخ المتكلمين»، وكان أشعرياً، رأساً في فن الكلام، مستمداً ذلك من شيخه أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري الذي أخذ عنه بالعراق.

ولم يكن متكلماً فحسب، بل كان محدثاً بارعاً، وفقيهاً بارزاً، من أشهر المشائخ الذين أخذ عنهم الحديث عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريباً من مائة مصنف[١] من أشهرها كتاب "مشكل الحديث" الذي تناول فيه تأويل الأخبار الواردة في الصفات، وكتاب "الجامع في أصول الدين" وغيرها[٢].

وقد كان ابن فورك صاحب أثر كبير في الاتجاه العقائدي للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ الناظر في الكتب التي خصصها البيهقي لمسائل العقيدة كـ"الأسماء والصفات"، و"الاعتقاد" وغيرهما، يرىٰ أنها علىٰ اتفاق كبير مع ما ورد في كتاب ابن فورك "مشكل الحديث" من تأويل لأحاديث الصفات، لاسيما ما يتعلق منها بالصفات الخبرية[٣].

ولم يقتصر تأثر البيهقي من شيخه ابن فورك علىٰ علم الكلام، بل استفاد منه كثيراً في الحديث، كما هو ملموس من رواياته الكثيرة عنه، فقد أكثر البيهقي السماع منه في الجانب الحديثي حتىٰ بلغ عدد مروياته في كتابه "السنن الكبرىٰ" وحده (٦٤٤) رواية[٤]، ومن طريقه تحمل "سنن أبي داود الطيالسي"[٥].

---

(١) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ١٢٩).

(٢) ينظر ترجمته في: "تبيين كذب المفتري" (ص: ٢٣٢)، "وفيات الأعيان" لابن خلكان (٤/ ٢٧٢)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢١٤)، "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ١٢٧)، "البيهقي وموقفه من الإلهيات" للدكتور. أحمد بن عطية علي الغامدي، (ص: ٥١).

(٣) "البيهقي وموقفه من الإلهيات" للدكتور. أحمد بن عطية علي الغامدي، (ص: ٥١ وما بعدها)

(٤) للبيهقي عنه في هذا البحث ثلاث روايات، ينظر الحديث رقم: (٥)، (١٠)، (٥٧).

(٥) الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"، للدكتور: نجم عبد الرحمن خلف (ص:٩٠).

مات ابن فورك وهو عائد من غزنة سنة ست وأربع مائة للهجرة ونقل إلىٰ نيسابور ودفن بالحيرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

خامسًا: أشهر شيوخ الإمام البيهقي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في الفرق والنحل:

ومن أبرز مشايخه الذين أخذ عنهم في الفرق، شيخه: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، الذي كان من العلماء البارعين وأحد أعلام الشافعية في عصره، صاحب كتاب **"الفَرقُ بَيْنَ الفِرَق وبيَان الفرقة الناجَية منهم"**.

وصفه أبو عثمان الصابوني، فقال: «كان من أئمة الأصول وصدور الإسلام بإجماع أهل الفضل، بديع الترتيب، غريب التأليف، فِي التَّهْذِيب يرَاهُ الجلة صَدرا مقدما ويدعوه الْأَئِمَّة إِمَامًا مفخمًا، ومن خراب نيسابور أن اضطر مثله إلىٰ مفارقتها إلىٰ حيث خلق منه».

قال الذهبي: «له تصانيف في النظر والعقليات».

مات بإسفرايين سنة تسع وعشرين وأربع مائة للهجرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2].

- **تلاميذه:**

لقد منَّ الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ الإمام البيهقي بالعلم الوافر، والمصنفات الكثيرة، وطول العمر، فتوافد عليه الطلاب من أصقاع الأرض ليظفروا بالسماع منه والتلقي عنه، قال الذهبي: «وقد قدم قبل موته بسنة أو أكثر إلىٰ نيسابور، وتكاثر عليه الطلبة، وسمعوا منه كتبه، وجلبت إلىٰ العراق والشام والنواحي»[3]. كيف لا وقد كان: «محدث زمانه، وشيخ

(١) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ١٣٠)

(٢) ينظر ترجمته: "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر (ص: ٢٥٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٥٧٢ رقم٣٧٧).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٨).

السُّنة في وقته»[(١)]، و«واحد زمانه في الحفظ والإتقان»[(٢)].

ومن أشهر تلامذته:

١ _ الإمام أبو علي إسماعيل بن أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِرْدي الشافعي، المعروف بشيخ القضاة[(٣)]:

وهو ابن إمام عصره أبي بكر البيهقي -رحمهما الله-، ولد إسماعيل سنة ثمان وعشرين وأربع مائة للهجرة وسافر كثيراً ولقي الشيوخ وسكن خوارزم قريبًا من عشرين سنة ودرس بها ثم مضىٰ إلىٰ بلخ فأقام بها مدة، وحمل عنه أهلها، وورد إلىٰ بغداد.

قال عنه ابن الأثير: «كان إمامًا فاضلاً عالمًا، حسن الطريقة والسيرة، واعظًا مليح الوعظ، كثير المحفوظ، سافر عن ناحيته وتغرب عنها وأقام بخوارزم وبلخ مدة مديدة»[(٤)].

وهو من الأئمة الفقهاء شيخ القضاة حدث عن: أبيه، وأبي حفص بن مسرور، وعبد الغافر الفارسي، وأبي عثمان الصابوني، وسعيد بن أبي سعيد العيار، وطبقتهم، وكان عارفًا بالمذهب مدرسًا جليل القدر. مات في جمادىٰ الآخرة، سنة سبع وخمس مائة.[(٥)].

---

(١) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٣/ ٣٩٥).

(٢) "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" (١٦/ ٩٧).

(٣) ينظر ترجمته في: "التحبير في المعجم الكبير" (١/ ٨٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٣١٣ رقم ٢٠٠)، "الوافي بالوفيات" للصفدي (٩/ ٥٢)، "طبقات الشافعيين" لابن كثير (ص: ٥٢٢).

(٤) "التحبير في المعجم الكبير" (١/ ٨٣).

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٣١٣-٣١٤).

٢_ الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بـن طلحـة، القشيري النيسابوري[١].

قال عنه عبد الغافر الفارسي: «إمام الأئمة، وخير الأمة، وبحر العلوم...»[٢].

وقال الذهبي: «الشيخ، الإمام، المفسر...،العلامة، النحوي...، المتكلم، اعتنىٰ به أبوه، وأسمعه، وأقرأه حتىٰ برع في العربية والـنظم والنثر والتأويـل، وكتـب الكثيـر بأسـرع خط، وكان أحد الأذكياء، لازم إمام الحرمين، وحصل طريقة المذهب والخلاف، وساد، وعظم قدره، واشتهر ذكره..»[٣].

سـمع مـن: أبيـه، وأبـي حفـص بـن مسـرور، وأبـي عثمـان الصـابوني، وعبـد الغـافر الفارسـي، والإمـام البيهقـي، وعـدة. وحـدث عنـه: سـبطه أبـو سـعد عبـد الله بـن عمـر بـن الصفار، وأبو الفتوح الطائي، وخطيب الموصل أبو الفضل الطوسي، وعدة.

قال ابن عساكر في وفاته: «توفي عديم النظير فريـد الوقـت بقيـة أكـابر الـدنيا ضـحوة يوم الجمعة الثامن والعشرين من جمادىٰ الآخرة سنة أربع عشرة وخمسمائة »[٤].

٣_ الإمام أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بـن أحمـد أبـي العبـاس الصاعدي الفراوي النيسابوري الشافعي، الملقب بـ: "فقيه الحرم"[٥].

لخـص سـيرته عبـد الغـافر الفارسـي، فقـال: «الإمـام فقيـه الحـرم، البـارع في الفقـه والأصول، الحافظ للقواعد،... سمع التصانيف والأصول من الإمام زين الإسلام ودرس

---

(١) ينظر ترجمته: "تبيين كذب المفتري" (ص: ٣٠٨)، "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" (١٧/ ١٩٠)، "الكامل في التاريخ" (٨/ ٦٦٧)، "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٤٢٤ رقم٢٤٧).

(٢) "المنتخب من السياق" (ص٣٢٣-٣٢٤).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٤) : "تبيين كذب المفتري" (ص: ٣٠٩).

(٥) ينظـر ترجمتـه في: "تبيـين كـذب المفـتري" (ص: ٣٢٤)، "المنـتظم في تـاريخ الملـوك والأمـم" (١٧/ ٣١٨ رقـم٤٠٢٠)، "سـير أعـلام النـبلاء" (١٩/ ٦١٥ رقـم٣٦٢)، "طبقـات الشـافعية الكـبرىٰ" للسـبكي (٦/ ١٦٦ رقم٦٧٩).

عليه الأصول والتفسير، ثم اختلف إلىٰ مجلس إمام الحرمين ولازم درسه ما عاش وتفقه عليه وعلق عنه الأصول وصار من جملة المذكورين من أصحابه، وخرج حاجًا إلىٰ مكة وعقد المجلس ببغداد وسائر البلاد، وأظهر العلم بالحرمين، وكان منه بهما أثر وذكر ونشر العلم، وعاد إلىٰ نيسابور وما تعدىٰ قط حد العلماء ولا سيرة الصالحين من التواضع والتبذل في الملابس والمعايش...، وقد سمع المسانيد والصحاح... »[(١)].

وقال عنه الذهبي: «الشيخ، الإمام، الفقيه، المفتي، مسند خراسان، فقيه الحرم»[(٢)].

وقال السبكي: «أملىٰ الفراوي أكثر من ألف مجلس وانفرد بعلو الإسناد مع البصر بالعلم والديانة المتينة»[(٣)].

حدث بـ "الصحيحين"، و"غريب الحديث" للخطابي، وغير ذلك[(٤)]. وسمع من البيهقي مجموعة من كتبه، مثل: "الأسماء والصفات"، و"دلائل النبوة"، و"الدعوات الكبير"، و"البعث"، وتفرد بروايتها[(٥)].

ولد سنة (إحدىٰ وأربعين وأربع مائة للهجرة) بنيسابور، ومات في شوال ضحوة يوم الخميس الحادي والعشرين من سنة (ثلاثين وخمس مائة للهجرة)، ودفن عند الإمام ابن خزيمة، رحمهما الله[(٦)].

- **مصنفاته:**

اشتُهِرَ الإمام البيهقي بكثرة التأليف، والتصنيف: في الحديث وعلله، والفقه وأصوله، والعقيدة، إلىٰ جانب اهتمامه بالآداب والأخلاق والزهد، فأفاد من هذه

(١) كما نقله عنه ابن عساكر في "تبيين كذب المفتري" (ص: ٣٢٤).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٦١٥).

(٣) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٦/ ١٦٩).

(٤) المرجع السابق (٦/ ١٦٨).

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٦١٦).

(٦) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٦/ ١٧٠)

المؤلفات في حياته، وخلَّفها للأمة الإسلامية بعد مماته رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لتستفيد منها وتُفيد، وتُساهم في نشرها، وتعلِّمها. حيث وصفه الأئمة بكثرة التصانيف وجودتها وحُسنها التي لم يسبق إليها:

فقال السمعاني: «وسمع الحديث الكثير، وصنف فيه التصانيف التي لم يسبق إليها، وهي مشهورة موجودة في أيدي الناس»[(١)].

وقال ابن الجوزي: «له التصانيف الكثيرة الحسنة»[(٢)].

وقال الذهبي: «وبلغت تصانيفه ألف جزء، ونفع الله بها المسلمين شرقاً وغرباً، لإمامة الرجل ودينه وفضله وإتقانه، فالله يرحمه»[(٣)].

وامتازت هذه المصنَّفات بأنها جمعت بين: «علم الحديث وعلله، وبيان الصحيح والسقيم، وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث، ثم بيان الفقه والأصول، وشرح ما يتعلق بالعربية علىٰ وجه وقع من الأئمة كلهم موقع الرضىٰ ونفع الله تعالىٰ به المسترشدين والطالبين...»[(٤)].

وهذه المصنَّفات للإمام البيهقي أكثرها قد طبع، والبعض منها لازال مخطوطاً، فجزاه الله عنا خير الجزاء ورحمه رحمة واسعة.

وأن مما ينبغي التنبيه عليه أن طائفة من الأساتذة والدكاترة والباحثين الفضلاء ساهموا في تتبع مصنفات البيهقي واستقصائها وبذلوا جهداً مشكوراً في هذا المجال، وبينوا المطبوع من المخطوط، وبينوا ما ذكره في بعض مصنفاته ولم يوجد بعد، وما نسبه إليه العلماء ولم يوجد كذلك، فجزاهم الله خير الجزاء، ومنهم علىٰ سبيل الإجمال لا الحصر:

---

(١) "الأنساب" للسمعاني (٢/ ٤١٢).

(٢) "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" (١٦/ ٩٧).

(٣) "العبر في خبر من غبر" (٢/ ٣٠٨).

(٤) "المنتخب من السياق" (ص:١٠٤).

- الأستاذ سيد أحمد صقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكر له (٣١) مصنفاً، مع تعليقات يسيرة مما ذكره السبكي في ترجمته للإمام البيهقي، وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب: "معرفة السنن والآثار"[١].

-الدكتور/ الشريف نايف الدعيس، وقد ذكر له (٢٠) مصنفاً، أجاد في بيان موضوعها ووصفها وذكر سماعاتها بارك الله في جهوده، وذلك عند تحقيقه لكتاب: "بيان من خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي"[٢] إلا أنه لم يستقصِ جميع مصنفات البيهقي.

- الدكتور/ أحمد بن عطية الغامدي، وقد ذكر له (٣٦)مصنفاً، وتناول بيان (٢٧)مصنفاً منها، ووصفها وأطال النفس في بيانها وذكر طبعاتها، وتحقيقاتها، وكذا ذكر المخطوط منها ووصفها وذكر أماكن وجودها وأرقامها وعدد أوراقها وأجاد وأفاد بارك الله في جهوده، وذلك في كتابه: "البيهقي وموقفه من الإلهيات"[٣].

- الدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، وقد استفاد من جهود سابقيه، وأحسن الاستقصاء والتتبع وأجاد وأفاد بارك الله في جهوده، حيث ذكر للإمام البيهقي (٤٦) مصنفاً تناول بيانها ووصفها وطبعاتها والمخطوط منها وأماكنها، وذلك في مقدمة تحقيقية لكتاب "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ"[٤].

- الدكتور/ نجم عبد الرحمن خلف، في كتابه: "الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ"[٥] وقد ذكر له (٥٠) مصنفاً، وقد أستفاد من جهود الفضلاء السابقين كما ذكر في كتابه وأجاد وأفاد بارك الله في جهوده. حيث قسم مصنفات الإمام البيهقي حسب موضوعاتها، ورتب الكتب في كل موضوع علىٰ حروف المعجم،

---

(١) نقلاً عن الدكتور/ نجم خلف في كتاب: "الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ" (ص١١٢).

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب: "بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي" للإمام البيهقي(ص٤١-٥٠).

(٣) "البيهقي وموقفه من الإلهيات" (ص٦٤-٨١).

(٤) مقدمة تحقيقه لكتاب: "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" للإمام البيهقي (ص٥١-٦٣).

(٥) "الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث" (ص١١٣-١٣٩).

ونبه إلىٰ وجود الكتاب مطبوعـًا أو مخطوطـًا، فإن كان مطبوعـًا: أشار إلىٰ طبعاته، ومكانه، وسنة طباعته وناشره. وإن كان مخطوطـًا: ذكر مكانه، ورقمه وعدد أوراقه.

- الأستاذ/ مشهور بن حسن آل سلمان، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الخلافيات"، وقد ذكر له (٤٠) مصنفـًا، رتبها علىٰ حروف المعجم، تناول بيانها ووصفها، وذكر تحت كل مصنف من نسبه من العلماء إلىٰ الإمام البيهقي، وكذا أشار إلىٰ طبعاته، وإن كان المصنف مخطوطـًا: ذكر مكانه، ورقمه وعدد أوراقه، وفي الختام ذكر كتب لا تصح نسبتها إلىٰ الإمام البيهقي، فأجاد وأفاد بارك الله في جهوده.

- الدكتورة/ أريج بنت عبد الله العيسىٰ، في أطروحة الدكتوراة الموسومة:بـ"منهج الإمام البيهقي في تعارض الرفع والوقف في كتابه السنن الكبرىٰ" دراسة نظرية تطبيقية[(١)]، وقد ذكرت له (٥٤) مصنفـًا، حيث قسمت مصنفات الإمام البيهقي إلىٰ: المصنفات المطبوعة، وعددها: (٢٨) مصنفـًا، والمصنفات المخطوطة: وعددها: (٩) مصنفات، ومصنفات البيهقي التي ذكرها في كتبه المطبوعة ولم توجد بعد، وعددها(٣) مصنفات، ومصنفات نسبت إلىٰ البيهقي وعددها: (١٤)، ولم توجد كذلك. وقد تناولت في الحاشية وصف المطبوع منها وبيانها وذكر طبعاتها وتحقيقاتها وسنوات الطبع وأماكنها والناشر، وأما المخطوط منها: فذكرت موضوعها وأماكن وجودها وعدد ورقاتها، كما ذكرت الكتب التي ذكرت هذه المصنفات ونسبته له، فأجادت وأفادت بارك الله في جهودها.

وفيما يلي نورد بشكل موجز أشهر مصنفات الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحيل فيما لم يُذكر إلىٰ ما ذكره الأفاضل السابقين.

١. **"إثبات عذاب القبر"**[(٢)]

---

(١) "منهج الإمام البيهقي في تعارض الرفع والوقف في كتابه السنن الكبرىٰ" التمهيد (١/ ٤٦-٦٠).

(٢) أورد فيه الأدلة من القرآن والأحاديث والآثار الخاصة بإثبات عذاب القبر وسؤال الملكين. وقد طبع مرتين: الأولىٰ: بتحقيق: د. شرف محمود القضاة، في دار الفرقان - عمان الأردن، سنة ١٤٠٣هـ، وطبع أخرىٰ سنة ١٤٠٥هـ. الثانية: في المكتب السلفي لتحقيق التراث الإسلامي، القاهرة. كما قام الاستاذ مصطفىٰ سعيد قطاش بتحقيقه لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٣٩٨هـ.

٢. "الآداب"[١].

٣. "الأسماء والصفات"[٢].

٤. "الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرَّشاد"[٣].

٥. "الجامع المصنَّف في شعب الأيمان"[٤].

---

(١) جمع فيه الإمام البيهقي، ما روي في البر والصلة، ومكارم الأخلاق، والآداب والكفارات. طبع ثلاث مرات:
الأولىٰ: بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومجدي سيد الشورىٰ وطبع في: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، سنة ١٤٠٦هـ. الثانية: بتحقيق: عبدالقدوس بن محمد بن نذير، وطبع في: مكتبة الرياض الحديثة، سنة ١٤٠٧هـ.
الثالثة: اعتنىٰ به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، وطبع في: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ م

(٢) جمع فيه الإمام البيهقي أسماء الله ﷻ وصفاته التي دل علىٰ إثباتها كتاب الله تعالىٰ، وسنة النبي ﷺ، أو دل عليه إجماع سلف هذه الأمة قبل وقوع الفرقة وظهور البدعة. وله طبعات عدة، منها:
الأولىٰ: وهي أقدمها، بتحقيق: محمد محيىٰ الدين جعفري، مطبعة أنوار الأحمدي في حيدر آباد، الهند، سنة ١٣١٣هـ.
الثانية: بتحقيق الشيخ: محمد زاهد الكوثري، طبعة دار السعادة بمصر، سنة ١٣٥٨هـ، ثم أعيد تصويره بدار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
الثالثة: بتحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
الرابعة: بتحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، طبعة مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣ م

(٣) فقد أوضح البيهقي في مقدمة كتابه هذا (ص: ٣٣) عن محتواه فقال: «يشتمل علىٰ بيان ما يجب علىٰ المكلف اعتقاده، والاعتراف به مع الإشارة إلىٰ أطراف أدلته علىٰ طريق الاختصار، وما ينبغي أن يكون شعاره علىٰ سبيل الإيجاز».
وقد طبع عدة مرات، منها:
الأولىٰ: بتحقيق: أحمد مرسي، طبعة دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، سنة ١٣٨٠هـ.
الثانية: بتحقيق: أحمد عصام الكاتب، طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة ١٤٠١هـ.
الثالثة: بتحقيق: كمال يوسف الحوت، طبعة عالم الكتب- بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.
الرابعة: تصحيح جماعة من العلماء، طبعة دار الكتب العلمية -بيروت، سنة ١٤٠٤هـ.

(٤) وقد ذكر سبب تأليفه في مقدمة كتابه (١/ ٨٤)، فقال: «أحببت تصنيف كتاب جامع أصل الإيمان وفروعه وما

٦. "الخلافيات"[١].

٧. "السنن الكبير"[٢].

٨. "فضائل الأوقات"[٣].

٩. "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ"[٤].

= جاء من الأخبار في بيانه وحسن القيام به لما في ذلك من الترغيب والترهيب، فوجدت الحاكم أبا عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي - رحمنا الله وإياه - أورد في كتاب" المنهاج" المصنف في شعب الإيمان المشار إليها في حديث رسول الله ﷺ من حقيقة كل واحدة من شعبه، وبيان ما يحتاج إليه مستعمله من فرضه وسننه وأدبه وما جاء في معناه من الأخبار والآثار - ما فيه كفاية، فاقتديت به في تقسيم الأحاديث علىٰ الأبواب، وحكيت من كلامه عليها ما تبين به المقصود من كل باب، إلا أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اقتصر في ذلك علىٰ ذكر المتون وحذف الإسناد تحريا للاختصار، وأنا علىٰ رسم أهل الحديث أحب إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها، والاقتصار علىٰ ما لا يغلب علىٰ القلب كونه كذبا». طبع عدة طبعات، منها:

الأولىٰ: بتحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، طبعة دار السلفية، بومباي - الهند، سنة ١٤٠٦هـ.

الثانية: بتحقيق: محمد بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، سنة ١٤١٠هـ.

الثالثة: حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

(١) موضوعه: المسائل الفقهية التي وقع الاختلاف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة، مرتبًا علىٰ الأبواب الفقهية. طبع بتحقيق الأستاذ: مشهور بن حسن آل سلمان، طبعة دار الصميعي، الجزء الأول في سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الجزء الثاني في سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، الجزء الثالث سنة:١٤١٧هـ-١٩٩٧م. كما طبع طبعة جديدة شبه كاملة في ثمان مجلدات مع الفهارس، بتحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبي شذا النحال، طبعة الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، سنة ١٤٣٦هـ.

(٢) من أشهر كتب الحديث للإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ، وسوف نتناوله تفصيلاً أن شاء الله تعالىٰ.

(٣) تناول فيه الحديث عن فضائل الأوقات، مثل: فضائل شهر شعبان ورمضان وليلة القدر، وشوال وغيرها من الأوقات مع الاستدلال علىٰ فضائل هذه الأوقات من السنة النبوية. وقد طبع بتحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، طبعة مكتبة المنارة - مكة المكرمة، سنة ١٤١٠هـ.

(٤) يُعد هذا الكتاب مقدمة لكتاب "السنن الكبرىٰ"، تحدث فيه عن بيان فضل العلم، وعن آداب العالم والمتعلم. وقد طبع بتحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبعة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، سنة ١٤٠٥هـ.

١٠. "معرفة السنن والآثار"[١].

وثمة مؤلفات عدّة سوىٰ ما ذكرت، توقفت عن ذكرها منعـًا للإطالـة، كونـه سبقني إلىٰ ذكرها وبيان موضوعاتها ووصفها علماء ودكاترة وأساتذة وباحثون أفاضل[٢].

(١) قال عنه السبكي في "طبقاته" (٤/ ٩): «وأما المعرفة "معرفة السنن والآثار" فلا يستغنىٰ عنه فقيه شافعي». وقد بين الإمام البيهقي موضوعه وسبب تأليفه في مقدمة كتابه(١/ ١٢٧)، بقوله: «ثم إني رأيت المتفقهة من أصحابنا يأخذهم المَلَالُ من طولِ الكتابِ، فخرَّجتُ ما احتجَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ من الأحَادِيثِ بأَسانيدِهِ في الأصُولِ والفُروعِ مع مَا رواهُ مُستَأنِسـًا به غيرَ مُعتمد عليهِ أو حَكَاهُ لغيرهِ مُجِيبـًا عنهُ علىٰ ترتيبِ المُختصَرِ، ونقلتُ ما وجدتُ من كَلامهِ علىٰ الأَخبَارِ بالجرحِ والتَّعديلِ والتَّصحِيحِ والتَّعليلِ، وأضَفتُ إلىٰ بَعضِ ما أجْمَلهُ من ذَلِكَ من كَلَامِ غَيْرِهِ ما فَسَّرَهُ وإلَىٰ بَعضِ ما رواهُ من رِوَايَةِ غَيرهِ ما قَوَّاهُ...».

وقد طبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ: سيد أحمد صقر، وتولىٰ طباعته المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بمصر سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

وطبع كاملاً بتحقيق الأستاذ: عبد المعطي قلعجي، نشر: "جامعة الدارسات الإسلامية"، كراتشي- باكستان، "دار الوعي" حلب- القاهرة، "دار قتيبة للطباعة والنشر" دمشق-بيروت، "دار الوفاء للطباعة والنشر" المنصورة- القاهرة.

وطبع كاملاً أيضـًا بتحقيق الأستاذ: سيد كسروي حسن، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٢) لمزيد من المعرفة حول مصنفات الإمام البيهقي، ينظر: - الدكتور/ أحمد بن عطية الغامدي، في مقدمة كتابه: "البيهقي وموقفه من الإلهيات" (ص٦٤-٨١)، الدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، في مقدمة تحقيقية لكتاب "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" للإمام البيهقي(ص٥١-٦٣)، الدكتور/ محمد الحازمي في مقدمة تحقيقه لجزء من كتاب "معرفة السنن والآثار" للإمام البيهقي (ص٤٤، ٥١)، الأستاذ/ مشهور بن حسن آل سلمان، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الخلافيات" للبيهقي (١/ ٦٣-٨٦)،الدكتور/ نجم عبد الرحمن خلف، في كتابه: "الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرىٰ" (ص١١٣-١٣٩)، وكتاب: "الصناعة الحديثية في السنن الكبرىٰ للبيهقي" (ص٧٤/ ١٠٢)، الدكتورة/ أريج بنت عبد الله العيسىٰ، في أطروحة الدكتوراة الموسومة:بـ"منهج الإمام البيهقي في تعارض الرفع والوقف في كتابه السنن الكبرىٰ" دراسة نظرية تطبيقية (١/ ٤٦-٦٠).

ثانيًا

التعريف بكتاب "السنن الكبير"

ويشتمل علىٰ ما يلي:

أولاً: أهمية كتاب "السنن الكبير" ومكانته:

يُعد كتاب "السنن الكبير" من أشهر مؤلفات الإمام البيهقي في الحديث وأنفسها، فهو مرجع هام من المراجع المعتمدة في الحديث وفقهه، وفي علوم الحديث وعلله، ولا أدل علىٰ ذلك من ثناء الأئمة والعلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ علىٰ هذا الكتاب والحث علىٰ الإفادة منه:

-فهذا أبو محمد الجويني -والد إمام الحرمين- أنفق الكثير من ماله للظفر بنسخة منه، قال الإمام البيهقي: «ووقع الكتاب الثاني وهو كتاب "السنن" إلىٰ الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد ما أنفق علىٰ تحصيله شيئًا كثيراً. فارتضاه وشكر سعيي فيه. فالحمد لله علىٰ هذه النعمة حمداً يوازيها وعلىٰ سائر نعمته حمداً يكافيها »[(١)].

-وهذا ابن الصلاح يحضّ علىٰ الاهتمام بكتاب "السنن الكبير" والعناية به، فيقول: «وَلْيُقَدِّمِ الْعِنَايَةَ "بِالصَّحِيحَيْنِ"، ثُمَّ "بِسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ"، وَ"سُنَنِ النَّسَائِيِّ"، و"كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ"، ضَبْطًا لِمُشْكِلِهَا، وَفَهْمًا لِخَفِيِّ مَعَانِيهَا، وَلَا يُخْدَعَنَّ عَنْ كِتَابِ "السُّنَنِ الْكَبِيرِ" لِلْبَيْهَقِيِّ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ مِثْلَهُ فِي بَابِهِ»[(٢)].

-كما أثنىٰ الذهبي علىٰ تصانيف الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وخصّ هذا الكتاب من بينها فقال: «فتصانيف البيهقي عظيمة القدر، غزيرة الفوائد، قلَّ من جوَّد تواليفه مثل الإمام أبي بكر، فينبغي للعالم أن يعتني بهؤلاء سيما "سننه الكبير "»[(٣)].

(١) "معرفة السنن والآثار" (١/ ١٢٧).

(٢) " معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ٢٥١).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٨).

- وقال أيضـاً: «عمل "السنن الكبير" في عشر مجلَّدات، ليس لأحدٍ مثله»[١].

-وقال السبكي: «أما السنن الكبير فما صنف في علم الحديث مثله تهـذيبـاً وترتيبـاً وجودةً»[٢] -وقال السخاوي في حديثه عن كتب "السنن": «والمقدم منها كتاب أبي داود؛ لكثرة ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام، ثم كتاب أبي عبد الرحمن النسائي؛ لتتمرن في كيفية المشي في العلل، ثم كتاب أبي عيسىٰ الترمذي؛ لاعتنائه بالإشارة لمـا في البـاب مـن الأحاديـث، وبيانـه لحكـم مـا يـورد في صـحة وحسـن وغيرهمـا، ويليهـا كتـاب "السـنن" للحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي فلا تَـجِدْ عنـه، لاستيعابه لأكثر أحاديـث الأحكـام، بـل لا نعلـمُ- كمـا قـال ابـن الصـلاح - في بابـه مثلَـه؛ ولـذا كـان حقـه التقـديم علـىٰ سـائر كتـب "السنن" ولكن قدمت تلك لتقدم مصنِّفيها في الوفاة ومَزيدِ جَلَالَتهم»[٣].

وهذا الثناء العظيم من الأئمة علىٰ هذا الكتاب دليلٌ علىٰ عظيم قدر هـذا الكتـاب ورفيـع شـأنه وأهميتـه، حتىٰ اعتنىٰ بـه العلمـاء قـديمـاً وحـديثـاً أشـد العنايـة والاهتمـام، فاختصره طائفة منهم[٤]، واستخرج زوائده طائفة أخرىٰ[٥]، وتعقبه آخرون[٦].

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٥).

(٢) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" للسبكي (٤/ ٩)

(٣) "فتح المغيث" (٢/ ٣٧٦).

(٤) اختصره كل من:١- الإمام إبراهيم بن علي، المعروف: بابن عبد الحق الدمشقي(ت٧٤٤هـ)في خمس مجلدات. ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/ ١٠٠٧). ٢- والإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) فهذبه وأجاد فيه، وسماه "المهذب في اختصار السنن الكبير"، وقد طبع في عشر مجلدات، بتحقيق الاستاذ: ياسر إبراهيم، طبعة دار الوطن. ٣- الشيخ: عبد الوهاب بن أحمد الشعراني(ت ٩٧٤هـ)، كما ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/ ١٠٠٧).

(٥) منهم: الإمام أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠هـ)، حيث استخرج زوائد البيهقي علىٰ الكتب الستة، وسماه: "فوائد المنتقي لزوائد البيهقي"، قام بتحقيقه مجموعة من الطلاب بكلية الحديث، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٦) منهم: الحافظ علاء الدين علي بن عثمان، المعروف بابن التركماني الحنفي (ت٧٥٠هـ)، تعقبه في كتاب سماه: "الجوهر النقي في الرد علىٰ البيهقي"، أوله: (الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين...). ثم قال: «هذه فوائد

ثانياً: اسم الكتاب: ويطلق على هذا الكتاب اسمان:

-**الأول: "السنن الكبير"**:

وردت تسميته باسم "السنن الكبير"، من طريقين:

-**الأول: عند كثير من العلماء الذين ترجموا للإمام البيهقي، وذكروا مصنفاته، ومنهم:**

-الإمام ابن نقطة الحنبلي حيث قال في ترجمته للإمام للبيهقي: «الحافظ الإمام صاحب كتاب "السنن الكبير" »[١].

-ابن الصلاح وقال: «ولا يُخدعنَّ عن كتاب "السنن الكبير" للبيهقي...»[٢].

-ابن خلكان، في ترجمته للإمام البيهقي حيث يقول: «ومن مشهور مصنفاته "السنن الكبير"»[٣].

-الإمام الذهبي في ترجمته للإمام البيهقي حيث قال: «وانقطع بقريته مقبلاً علىٰ الجمع والتأليف، فعمل "السنن الكبير" في عشر مجلدات ليس لأحد مثله»[٤].

-وكذا سماه كل من: الإمام ابن كثير[٥]، وابن الصفدي بـ"السنن الكبير"»[٦].

وغيرهم من العلماء والفقهاء الذين أطلقوا عليه "السنن الكبير".

= علىٰ "السنن الكبرىٰ" للحافظ أبو بكر البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرها اعتراضات عليه، ومناقشات له، ومباحثات معه وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب». "الجوهر النقي" (١/ ٢).

(١) "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" لابن نقطة الحنبلي (ص: ١٣٨).

(٢) "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ٢٥١).

(٣) "وفيات الأعيان" (١/ ٧٦).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٥).

(٥) "طبقات الشافعيين" (ص: ٤٣٠).

(٦) "الوافي بالوفيات" (٦/ ٢٢٠).

-**الثاني: في أكثر النسخ الخطية لكتاب "السنن الكبير":**

قال الدكتور/ عبد الله التركي في مقدمة تحقيقه لكتاب "السنن الكبير"[(١)]: «لابد أن نشير هنا إلىٰ أن الكتاب وقد طبع من قبل باسم "السنن الكبرىٰ" وعرف بذلك واشتهر، لكن لما دققنا في الصحيح من ذلك وجدنا أن نسخه الخطية تكاد تجمع علىٰ تسميته "السنن الكبير" وبخاصة نسخة الأصل التي هي نسخة أبي عمرو بن الصلاح وبقراءته وتصحيحه. وكذلك العلماء الذين ترجموا للبيهقي وذكروا مصنفاته، فقد أوردوه إلا القليل جداً باسم "السنن الكبير" فكان الأصوب أن نسمي الكتاب باسمه الصواب وهو كتاب "السنن الكبير"».

-**الثاني: "السنن الكبرىٰ":**

عرف الكتاب واشتهر بـ" **السنن الكبرىٰ**" وطبع -أكثر الطبعات- بهذا الاسم، وهو صحيح أيضـاً؛ كون الإمام البيهقي ألف كتاب "المدخل" كمقدمة لكتابه "السنن" وسماه: "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ". أضف إلىٰ ذلك فقد ذكره بهذا الاسم جمع من أهل العلم منهم:

-الإمام النووي حيث قال: «رويناه مصرحًا به في كتاب "السنن الكبرىٰ" للإمام أبىٰ بكر البيهقي»[(٢)].

-ابن التركماني في تعلقيه علىٰ كتاب "السنن" هذا، حيث يقول في مقدمة كتابه "الجوهر النقي": «أما بعد فهذه فوائد علىٰ "السنن الكبرىٰ" للحافظ أبو بكر البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[(٣)].

-كذلك سماه الإمام أبو الطيب المكي بـ"السنن الكبرىٰ" في كتابه "ذيل التقييد في

---

(١) (١/ ٦٦).

(٢) "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي (٢/ ٣٠٧).

(٣) "الجوهر النقي علىٰ سنن البيهقي" (١/ ٢).

رواة السنن والأسانيد"[١].

وكلا الاسمين صحيح -والله أعلم -، فقد أثبتهما الكتاني في الرسالة المستطرفة، فقال: «الصغرىٰ: وهي في مجلدين، والكبرىٰ ويقال لها: كتاب "السنن الكبير"، وهي في عشر مجلدات، وهما علىٰ ترتيب مختصر المزني لم يصنف في الإسلام مثلهما، و"الكبرىٰ" مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام»[٢].

ثالثاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مصنفه:

لقد ثبتت صحة نسبة كتاب "السنن الكبير" إلىٰ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من خلال:

١ - أن كل من ترجم للإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسب الكتاب إليه.

٢ - نسبه إليه أصحاب فهارس وأدلة الكتب مثل: الحافظ ابن حجر[٣]، وحاجي خليفة[٤]، وغيرهما.

٣- ثناء العلماء في كتبهم علىٰ كتاب "السنن الكبير" ونسبته إلىٰ الإمام البيهقي.

٤ - استفاضة نسبته إلىٰ الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

رابعاً: التعريف بالنسخة المعتمدة في هذا البحث:

طبع الكتاب طبعات عدة تصل إلىٰ ثمان طبعات وبتحقيقاتٍ مختلفة[٥]، وقد

---

(١) "ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد" (١/ ٢٨٤).

(٢) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٣٣).

(٣) "المعجم المفهرس" (ص: ٤٩).

(٤) "كشف الظنون" (٢/ ١٠٠٧).

(٥) **طبع باسم "السنن الكبرىٰ"**:١-طبع باسم "السنن الكبرىٰ" وبذيله "الجوهر النقي" لابن التركماني في (١٠) مجلدات، في مكتبة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد- الهند، سنة (١٣٤٤هـ).

٢-كما طبع في دار النوادر، بتحقيق: أبو الحسن الأمروهي، ومحمد طه الندوي، وأحمد الله الندوي، وهاشم الندوي، ومحمد عادل القدوسي، وعبدالرحمن المعلمي اليماني.

٣- مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة (١٤١٤هـ)، في (١٠) مجلدات، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

اعتمدت في هذا البحث علىٰ نسخة طبعت باسم (السنن الكبير) في أربعةٍ وعشرينَ مجلدًا، بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ/ ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

خامساً: موضوع كتاب "السنن الكبير"[(١)]:

- **من حيث المحتوىٰ:**

-جمع فيه الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث الأحكام، من أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، وما يتعلق بالأحكام من موقوفات الصحابة، ومقطوعات التابعين، مع بيان درجتها من حيث الصحة والضعف أحيانًا.

-كما نقل أقوال العلماء من الفقهاء والمحدثين واستفاد منهم في ثنايا كلامه بإثر الروايات، فنجده غالبًا ما ينقل قول من روي الحديث من طريقه كأبي داود مثلاً[(٢)]، وكذا كثيراً ما ينقل عن الإمام الشافعي، وعن غيرهم من العلماء -رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا-.

= ٤- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة (١٤٢٤هـ) في (١١) مجلد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ٥- دار الحديث، سنة (١٤٢٨هـ) في (١١) مجلد، تحقيق: إسلام منصور. ٦- في دار المعرفة، بيروت- لبنان. ٧- مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: عبد السلام علوش، في (١٠) مجلدات.

-**وطبع باسم: "السنن الكبير"** في مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث.

(١) ينظر: "البيهقي وموقفه من الإلهيات" للدكتور/ أحمد الغامدي(ص٧٦)، "تدوين السنة النبوية" للدكتور/ محمد بن مطر الزهراني(ص١٧٥)، مقدمة تحقيق كتاب "السنن الكبير" تحقيق الدكتور/ عبدالله بن عبد المحسن التركي، (١/ ص٦٣).

(٢) ينظر: الحديث العشرون، حيث أخرجه البيهقي من طريق أبي داود ثم نقل بإثره قول أبي داود، فقال: أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذباريُّ، أخبرَنا محمدُ ابنُ بكرٍ، حدَّثَنا أبو داودَ، حدَّثَنا عثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ وحامِدُ بنُ يَحيَىٰ وابنُ السَّرحِ، قالوا: حدَّثَنا سُفيانُ، عن صَفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عن سَهلِ بن أبي حَثْمَةَ يَبلُغُ به النبيَّ ﷺ أنه قال: ((إذا صَلَّىٰ أحَدُكُم إلىٰ سُترَةٍ فليَدْنُ منها، لا يَقطَعِ الشَّيطانُ عَليه صَلاتَه)).

قال أبو داودَ: ورواه واقِدُ بنُ محمدٍ عن صَفوانَ عن محمدِ بن سَهلٍ عن أبيه، أو عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن النبي ﷺ. وقالَ بَعضُهُم: عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ عن سَهلِ بنِ سَعدٍ، واختُلِفَ في إسناده.

■ من حيث الترتيب:

رتب الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه علىٰ الكتب والأبواب الفقهية علىٰ نسق كُتب "السنن"[(١)] مبتدئاً بكتاب الطهارة، ومنتهياً بكتاب عتق الأولاد. وسار في ترتيبه الأبواب الفقهية علىٰ ترتيب المزني في مختصره، قال الكتاني: «وهما- يعني السنن الكبير والصغير- علىٰ ترتيب مختصر المزني »[(٢)].

سادساً: منهج الإمام البيهقي في كتابه "السنن الكبير"[(٣)]:

يُعد كتاب "السنن الكبير" موسوعة عظيمة في الحديث النبوي، فقد قام الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه هذا بعمل جبار من خلال جمعه للأحاديث والآثار وترتيبها علىٰ الكتب والأبواب الفقهية، جامعاً لطرقها ومتابعاتها وشواهدها، وعللها، ومبيناً الاختلاف فيها إن وجد، مع بيان الراجح منها في الغالب بالقرائن، ومستشهداً بأقوال الأئمة العلماء من الفقهاء والمحدثين، فظهر تميزه وإبداعه من خلال منهجه وعمله الذي سار عليه في كتابه هذا. ويمكننا أن نلخص منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "السنن الكبير" علىٰ النحو الآتي:

١- قدم لسننه بمقدمة مستفيضة، جعلها علىٰ شكل كتاب مستقل، سماه "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ".

٢- سار علىٰ نهج البخاري في إبراز فقه تراجمه، فتراجمه هي المسائل الفقهية،

---

(١) قال الكتاني في تعريف كتب "السنن": «وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة علىٰ الأبواب الفقهية من الإيمان، والطهارة والصلاة والزكاة إلىٰ آخرها...». ينظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٣٢).

(٢) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٣٣).

(٣) ينظر: "الصناعة الحديثية في السنن الكبرىٰ" للدكتور/ نجم خلف(ص١٢٧-١٤٥)، "الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث" (ص١١٣-١٣٩) للدكتور/ نجم خلف أيضاً، "تدوين السنة النبوية" للدكتور/ محمد بن مطر الزهراني(ص١٧٥)،،مقدمة تحقيق كتاب "السنن الكبير" تحقيق الدكتور/ عبدالله بن عبد المحسن التركي (١/ ص٦٣-٦٧).

والأحاديث المندرجة تحتها هي الأدلة عليها.

٣- -قسم كتابه إلىٰ (كتب)مثل: كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة وهكذا، ثم قسم الكتب إلىٰ (أبواب جامعة) مثل: (جماع أبواب الأواني) ثم قسمها إلىٰ أبواب فرعية، مثل: (باب في جلد الميتة)، وهكذا في باقي الكتب والأبواب، وبداخل كل باب من الأبواب الفرعية يشمل العديد من الأحاديث النبوية تكثر وتقل علىٰ حسب الموضوع.

٤- يسوق الأحاديث بأسانيدها ومتونها، فهو لا يورد شيئًا في كتابه إلا مسنداً، حديثًا كان أو أثراً أو حكاية، حيث قال في "شعب الإيمان": «وأنا علىٰ رسم أهل الحديث أحب إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها، والاقتصار علىٰ ما لا يغلب علىٰ القلب كونه كذبًا»[١].

٥- يورد أقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من العلماء ويستأنس بها.

٦- اعتنىٰ عناية عظيمة بتعدد الأسانيد والطرق، فقد يورد عن الراوي الواحد أكثر من رواية، مرة موصولا ومرة مرسلاً[٢]، أو مرفوعًا مرة وموقوفًا أخرىٰ، وغير ذلك.

٧- الدقة في استعمال صيغ التحمل، فيبين أن هذا الحديث تحمله الراوي سماعًا، أو إملاءً[٣]،أو قراءة والشيخ يسمعه[٤]، أو حدثه من كتابه[٥].

٨- يذكر أثناء الإسناد المكان الذي سمعه من شيخه[٦].

---

(١) "شعب الإيمان" (١/ ٨٤).

(٢) وهو موضوع البحث.

(٣) مثال ذلك: الحديث رقم (٢٢) حيث قال: «ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب إملاء»،وينظر الأحاديث رقم: (٢٩)، (٣٥)، (٥٩)، (١٢١).

(٤) مثال ذلك: الحديث رقم (١٩) حيث قال: «ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز قراءة عليه وأنا أسمع».

(٥) مثال ذلك: الحديث رقم (٤٩) حيث قال: «ورواه محمود بن غيلان عن قبيصة أنه حدثه من كتابه عن فطر».

(٦) مثال ذلك: ما جاء في الحديث رقم: (١٢٨) حيث قال: «أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد»، ورقم (١٣٠) قال: «أخبرنا أبو نصر محمد بن أحمد بن إسماعيل البزاز بالطابران».

٩- يعتني بالمتن ويورده كاملاً، وأحيانـًا يفسر الغريب منه.

١٠-يعزو الأحاديث إلىٰ "الصحيحين" وغيرهما من كتب السنة، إلا أنه حينما يعزو الحديث "للصحيحين" أو أحدهما فإنما يعزو أصل الحديث لا لفظه كما ذكر ذلك السخاوي[١].

١١-حرص في كثير من الأحيان علىٰ أن يحكم علىٰ كل نص بما يناسبه من الأحكام، جامعـًا لشواهده ومتابعاته، وغريبه، وعلله، كما يستعرض أوجه الخلاف إن وجد ويرجح بينها أحيانـًا، أو يشير إلىٰ ترجيحها.

١٢-يكرر الأحاديث، ولا يكتفي بذكر موضع الشاهد، بل يذكره بأكمله غالبـًا، وقد يكرر لفائدة فقهية تعرض له في الباب[٢].

١٣-يبين حال الرواة الذين يرىٰ فيهم ما يقوي روايتهم، وكذا الرواة الذين يرىٰ فيهم ما يضعف روايتهم[٣].

١٤-يبين وجوه اختلاف الألفاظ في بعض الروايات[٤].

١٥-يبين المبهم من الأسماء غالبـًا[٥].

---

(١) "فتح المغيث" (١/ ٦٠).

(٢) مثال ذلك: الحديث رقم (٤)، فقد كرره إسناداً ومتنـًا في الحديث رقم (١٩)، وذلك للاستدلال به علىٰ الباب.

(٣) مثال ذلك ما جاء في الحديث رقم (١٧)، حيث قال: «وكذلك رواه مَنصورُ بن المُعتَمِرِ وسُفيانُ بن عُيَينَةَ وإسرائيلُ بنُ يونُسَ وأبو عَوانَةَ وأبو الأحوَصِ وجَريرُ بنُ عبدِالحَميدِ وغَيرُهُم مِنَ الثِّقاتِ الأثباتِ، ورواه الحسنُ بنُ عُمارَةَ عن موسَىٰ مَوصولاً، والحَسَنُ بن عُمارَةَ مَتروكٌ». وقال أيضـًا: «جابِرٌ الجُعفِيُّ ولَيثُ بنُ أبي سُلَيمٍ لا يُحتَجُّ بهِما، وكُلُّ من تابَعَهُما علىٰ ذَلِكَ أَضعَفُ مِنهُما أو مِن أَحَدِهِما».

(٤) ينظر: الحديث رقم (٤٥)، حيث قال: «فذَكَرَه بنَحوِه إلَّا أنَّه لَم يَقُلْ: يَعنِي هِلالَ رَمَضانَ». وقال أيضـًا: «فذَكَرَه موصولاً بمِثلِه إلَّا أنَّه لَم يَقُلْ مَرَّةً»، وقال في الحديث (١٢١): «ورواه قتيبة بن سعيد عن شريك فأرسله، ولم يذكر السكات».

(٥) مثال ذلك: ماجاء في الأحاديث رقم(٣): «حدثنا أبو بكر: يعني بن أبي شيبة»، و(٨): «أبو أمية: يعني محمد بن إبراهيم»، و(٦٠): «الفضل: يعني بن محمد البيهقي»، و(١٢٠): «الأسفاطي: يعني العباس بن الفضل».

١٦-يبين علل الحديث التي يرويها، ويذكر من أعلها، ويفصل في ذكر أوجه الخلاف، ويذكرها بأسانيدها ومتونها، وما يصح منها ومالا يصح، وكأنه كتاب من كتب العلل، وهذا البحث الذي بين أيدينا أكبر مثال لذلك.

١٧-يوجه الحديث توجيهاً فقهياً عقب الروايات، إضافة إلىٰ الصناعة الحديثية.

١٨-التزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جانب الاحتياط والتثبت والورع في عمله، فقد كان يتوقف في المسألة التي لا يملك الجزم فيها[١]، وأحياناً يكتفي بالإشارة[٢]، وأخرىٰ يكتفي بذكر أقوال العلماء دون أن يكون له رأي[٣].

(١) ينظر علىٰ سبيل المثال الحديث رقم: (٢٦)،(٢٧)، (٣٥)، (٤٥)، حيث لم يرجح أي من الأوجه أو يشير إليه.

(٢) كأن يعل الموصول بذكر من أرسله، مستشهداً بأقوال العلماء مثال ذلك ماجاء في الحديث (٧): حيث قال: «ورواه غَيرُ عبدِ اللهِ بنِ نافِعٍ عن اللَّيثِ عن عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ عن بكرِ بنِ سَوادَةَ عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً». ثم استشهد بقول أبي داود: «ذِكرُ أبي سعيدٍ في هذا الحديث وهمٌ ولَيسَ بمَحفوظٍ، وهو مُرسَلٌ».

(٣) ينظر: الحديث رقم (٣٦)، حيث لم يرجح أي من الوجهين، إلا أنه نقل كلام الإمام أحمد مسنداً في إعلاله الحديث وترجيحه رواية الإرسال.

ثالثًا

التعريف الموجز بالعلّة وأجناسها

أولاً: تعريف العلّة:

- **العلّة في اللغة:**

قال ابن فارس: «العينُ واللامُ أصولٌ ثلاثةٌ صحيحةٌ:

أحدها: تَكَرُّرٌ أو تِكْرِيرٌ، والآخر: عَائِقٌ يَعُوقُ، والثالثُ: ضَعْفٌ في الشَّيءِ.

فالأولُ: العَلَلُ، وَهِيَ الشَّربَةُ الثَّانِيَةُ. ويقالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ... ويقالُ: أعَلَّ القومُ، إذا شَربتْ إبِلُهُمْ عَلَلاً...

والأصلُ الآخَرُ: العَائِقُ يَعُوقُ. قَالَ الخليلُ: "العِلَّةُ حَدَثٌ يَشغَلُ صَاحِبَهُ عَن وَجهِهِ. وَيقالُ: اعتلَّهُ عن كذَا، أَي اعْتَاقَهُ"...

والأصلُ الثَّالِثُ: العِلَّةُ: الْمَرَضُ، وصَاحِبُهَا مُعتَلٌّ. قال ابن الأعرابيّ: "عَلَّ المَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ، وَرَجُلٌ عُلَلَةٌ، أَيْ كَثِيرُ العِلَلِ"»[1].

وبالنظر في هذه المعاني فأن المعنىٰ الثالث هو الأقرب لاستعمال أهل الحديث لمصطلح العلة.

قال الفيروز آبادي: «العِلَّةُ، بالكسر: المرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، وأعَلَّهُ اللهُ تعالىٰ، فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ. ولا تَقُلْ مَعْلولٌ، والمُتكَلِمونَ يقولونَها، ولَسْتُ منه علىٰ ثَلَجٍ»[2].

---

(١) " معجم مقاييس اللغة" لابن فارس(٤/ ١٢-١٤).

(٢) "القاموس المحيط" (ص: ١٠٣٥).

أما استعمال لفظة ((مَعْلُول)) ففيها خلاف علىٰ قولين:

الأول: أنكـر اسـتعماله جماعـة مـن المحـدثين وأهـل اللغـة؛ ووجـه إنكـارهم أن ((مَعْلُول)) اسم مفعول من علّه يعله، بمعنىٰ سقاه ثانية، وليس هناك علاقة بين هذا المعنىٰ والمعنىٰ الذي يقصده المحدثون[١]. وممن استنكر هذه اللفظة:

-ابـن سيده حيـث قـال: «المتكلمـون يستعملون لَفظَـة الـمَـعْلول فِـي هَـذَا كثيـراً، وبِالـجُملَةِ فلست مِنهَا علىٰ ثِقَةٍ وَلَا ثَلَج؛ لِأَن الـمَعرُوف إِنَّمَا هُوَ أَعَلَّـهُ الله، فَهُـوَ مُعَـلّ»[٢]. وكذلك ذكر الفيروز آبادي كما تقدم.

-ابن الصلاح في "مقدمته" وقال: «يسميه أهل الحديث (الْمَعْلُـولَ)، وذلـك منهم ومـن الفقهـاء في قـولهم في بـاب القيـاس: (الْعِلَّـةُ وَالْمَعْلُـولُ) مـرذول عنـد أهـل العربيـة واللغة»[٣].

-النووي في "التقريب" وقال: «المعلّل، ويسمونه المعلُول وهـو لحـن»[٤]، وتبعـه السيوطي[٥].

-الثاني: صحح جماعة استعماله، وذهبوا إلىٰ جوازه في اللغة، منهم:

-الفيومي حيـث قـال: «العِلَّـةُ المـرضُ الشَّـاغلُ والجمـعُ عِلَـلٌ مثـلُ: سِـدْرَةٍ وَسِـدَرٍ وَأَعَلَّهُ اللهُ فهو مَعْلُولٌ، قيل: من النَّوَادِرِ التي جَاءتْ علىٰ غيرِ قياسٍ وليسَ كذلك فإنهُ مـن تَداخُلِ اللُّغتَينِ والأصلُ أَعَلَّهُ اللهُ فَعُلَّ فَهُوَ مَعْلُولٌ أو مـن عَلَّـهُ فيكـونُ علىٰ القيـاسِ وجَـاءَ مُعَلٌ علىٰ القِياسِ لكِنَّهُ قَليلُ الاستِعمَالِ»[٦].

---

(١) "العلة وأجناسها عند المحدثين" مصطفىٰ باحو (ص١٤).

(٢) "المحكم والمحيط الأعظم" (١/ ٩٥).

(٣) "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: ٨٩).

(٤) "التقريب والتيسير للنووي" (ص: ٤٣).

(٥) "تدريب الراوي" (١/ ٢٩٤).

(٦) "المصباح المنير" (٢/ ٤٢٦).

- وقال الزركشي متعقبًا ابن الصلاح: «وَالصَّوَاب أَنه يجوز أَن يُقَال: علَّه، فَهُوَ مَعْلُول، من العِلَّة والاعتلال إِلَّا أَنه قَلِيل[1]».

-وأثبتها من أهل اللغة: أبو إسحاق الزجاج[2]، والجوهري[3]، وقطرب[4].

-وأثبتها من أهل الحديث: البخاري، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، وابن عدي، والخليلي وغيرهم[5].

والخلاصة: أنه يجوز أن يقال عَلَّه فهو معلول، وهو نادر الاستعمال، قال الشيخ طاهر الجزائري: «وَالصَّوَاب أَنه يجوز أَن يُقَال عَلَّه فَهُوَ مَعْلُول، من العلَّة؛ إِلَّا أَنه قَلِيل»[6].

- **العلة في الاصطلاح:**

تعددت تعاريف العلماء للعِلّة، إلا أن أكثر هذه التعاريف تكاد تتفق علىٰ أن العِلّة عبارة: عن سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منه، ومن هذه التعاريف:

١- ما ذهب إليه الحاكم في "معرفة علوم الحديث"[7] حيث قال: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له عِلّة، فيخفىٰ عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً».

---

(١) " النكت" للزركشي (٢/ ٢٠٥).

(٢) حكاه عنه ابن منظور في "لسان العرب" (١١/ ٤٧١).

(٣) "الصحاح" (٥/ ١٧٧٤).

(٤) حكاه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص١١٤).

(٥) ينظر: "التقييد والإيضاح" للعراقي(ص١١٥)، "تدريب الراوي " للسيوطي" (١/ ٢٩٤).

(٦) "توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر" (٢/ ٥٩٩).

(٧) "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢).

٢- وقال ابن الصلاح في "مقدمته"[(١)]: «الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطُّلِع فيه علىٰ علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها».

٣- وعرفها الإمام النووي بقوله: «العلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه»[(٢)].

٤- وعرفها زين الدين العراقي فقال: «والعلّةُ عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ، طرأتْ علىٰ الحديثِ، فأثّرتْ فيه، أي: قدحتْ في صحتِهِ»[(٣)].

ومن خلال التعاريف السابقة بهذا المعنىٰ يتبين أنه يشترط في العلّة التي يُعل بها الحديث شرطان:

-الأول: أن تكون خفية وغامضة.

-الثاني: أن تكون قادحة في صحة الحديث.

وبالنظر في كلام عدد من أئمة الحديث، نجد أن بعضهم يطلقون العِلّة علىٰ غير هذا المعنىٰ الاصطلاحي، وإنما يطلقونها بشكل أعم وأوسع من المعنىٰ السابق، فمن ذلك:

-**أنهم قد يطلقونها علىٰ كل سبب يقدح في صحة الحديث سواء خفيـًا أو ظاهراً**، -فيعلون بكذب الراوي وضعفه وخطئه، أو الانقطاع الجلي، ونحو ذلك-. وسواء كانت العِلّة قادحة أم غير قادحة.

قال ابن الصلاح: «ثم اعلم: أنه قد يطلق اسم العِلّة علىٰ غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلىٰ حال الضعف، المانعة من العمل به علىٰ ما هو مقتضىٰ لفظ العِلّة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمىٰ

(١) "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٩٠).

(٢) "التقريب والتيسير" (ص: ٤٤).

(٣) "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٧٤).

الترمذي النسخ عِلّة من علل الحديث.

ثم إن بعضهم أطلق اسم العِلّة علىٰ ما ليس بقادح من وجوه الخلاف»[١].

وقال العراقي: «وقد يُعِلُّوَنَ الحديثَ بأنواعِ الجرحِ، من الكذبِ، والغَفْلةِ، وسوءِ الحفظِ، وفسقِ الراوي وذلك موجودٌ في كتبِ عِلَلِ الحديثِ»[٢].

-ويطلقها الترمذي علىٰ النسخ.

قال الحافظ ابن حجر في "نكته": «وأما قوله: وسمىٰ الترمذي النسخ علة...، وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسناداً ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمىٰ المنسوخ معلولاً اصطلاحاً كما قررته - والله أعلم»[٣].

-وقد تطلق العِلَّة علىٰ المخالفة غير القادحة.

قال النووي: «وأطلق بعضهم العلة علىٰ مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتىٰ قال: من الصحيح صحيح معلل، كما قيل: منه صحيح شاذ، والله أعلم»[٤].

وقال العراقي: «وبعضُهم يطلقُ اسمَ العلةِ علىٰ ما ليس بقادحٍ من وجوهِ الخلاف، كالحديثِ الذي وَصَلَهُ الثقةُ الضابطُ، وأرسلَهُ غيرُه، حتىٰ قالَ: مِنْ أقسامِ الصحيحِ: ما هو صحيحٌ معلولٌ. هكذا نقلَهُ ابنُ الصلاحِ عن بعضِهِم[٥]، ولم يسمِّه. وقائلُ ذلك هو أبو يعلىٰ الخليليُّ »[٦].

---

(١) "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٩٢-٩٣).

(٢) "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٨٨).

(٣) "النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (ص٣٢٨).

(٤) "التقريب والتيسير" (ص: ٤٤).

(٥) "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٩٣).

(٦) "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٨٨).

وخلاصة الأمر: أن الاصطلاح الشائع والمشهور بين أهل الحديث تخصيص لفظ العِلَّة لما كان خفيـًا وغامضـًا وقادحـًا[١].

قال الصنعاني: «هذا تعريف أغلبي للعلة»[٢].

وأما اطلاقهم اسم العلة علىٰ كل قادح، فليس من باب المعنىٰ الاصطلاحي، بل من استعمال اللغة بمعناها اللغوي العام.

وأما اصطلاح الترمذي، فهو وإن كان خاصـًا به، فليس فيه تصريح بمخالفة ما تقدم؛ لأنه استعمل العلة بمعنىٰ خاص لا يقدح فيما استعمله غيره من المحدثين.

وأما اصطلاح الخليلي- إطلاق العلة علىٰ المخالفة غير القادحة- فاصطلاح خاص به لم يوافق عليه[٣].

ثانياً: أقسام العلة:

***القسم الأول**: باعتبار محلها[٤]، وتنقسم إلىٰ قسمين:

الأول: علة الإسناد - وهو الأكثر.

الثاني: علة المتن.

***القسم الثاني**: باعتبار القدح من عدمه[٥]:

وقد قسم الحافظ ابن حجر[٦] العلة علىٰ هذا الاعتبار إلىٰ ستة أقسام وهي:

---

(١) "العلة وأجناسها عند المحدثين" أبو سفيان مصطفىٰ باحو (ص٢٣).

(٢) "توضيح الأفكار "للصنعاني (٢/ ٢٧)، طبعة: المكتبة السلفية.

(٣) ينظر: "العلة وأجناسها عند المحدثين" أبو سفيان مصطفىٰ باحو (ص٢٣).

(٤) ينظر: "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٩١)، "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٧٨، ٢٨٠). ينظر: "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٩١).

(٥) ينظر: "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر (ص: ٩١).

(٦) ينظر: "النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح" لابن حجر(ص٣١٥، ٣١٤).

- أن تقع العلة في الإسناد ولم تقدح فيه مطلقاً.
- أن تقع العلة في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن.
- أن تقع العلة في الإسناد، وتقدح فيه، وفي المتن.
- أن تقع العلة في المتن دون الإسناد، ولا تقدح فيهما.
- أن تقع العلة في المتن واستلزمت القدح في الإسناد.
- أن تقع العلة في المتن دون الإسناد.

***القسم الثالث**: باعتبار صورها وأجناسها[1]، حيث قسمها الحاكم في "علوم الحديث" إلىٰ عشرة أجناس، دون تصريح بها ولكنه أورد لكل جنس مثالاً يدل عليه، وسأورد هذه الأجناس كما سيأتي.

أجناس العلّة:

لم يتناول العلماء في كتبهم جميع أجناس العلل بشكل مستقل؛ حيث لا يمكن حصرها لدقة هذا النوع من أنواع علوم الحديث وخفائه[2]. وقد ذكر الحاكم أمثلة لعشرة أجناس منها[3]، وأوضح المراد بها السيوطي[4]، وهي علىٰ النحو الآتي:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يُعرف بالسماع ممن روىٰ عنه.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه، رواه الثقاتُ الحفاظُ، ويُسند من وجهٍ ظاهره الصحة.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروىٰ عن غيره؛ لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

---

(١) ينظر: "معرفة علوم الحديث" (ص: ١١٣-١١٨)، "تدريب الراوي" (١/ ٣٠٤-٣٠٧).

(٢) "تحقيق الرغبة في توضيح النخبة" للدكتور: عبد الكريم الخضير(ص١٢٩).

(٣) "معرفة علوم الحديث" (ص: ١١٣-١١٨).

(٤) "تدريب الراوي" (١/ ٣٠٤-٣٠٧).

الرابع: أن يكون محفوظًا عن صحابي، فيُروىٰ عن تابعيٍّ يقع الوهمُ بالتصريحِ بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفًا من جهته.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة، وسقط منه رجلٌ، دلَّ عليه طرقٌ أخرىٰ محفوظةٌ.

السادس: أن يُختلف علىٰ رجلٍ بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

السابع: الاختلافُ علىٰ رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ، فعلَّتُها أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن يكون للحديث طريق معروفة، فيروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق.

فيقع من رواه من تلك الطريق المعروفة- بناء علىٰ الجادة - في الوهم.

العاشر: أن يُروىٰ الحديث مرفوعًا من وجهٍ، وموقوفًا من وجهٍ.

قال الحاكم عقب ذكره لهذه الأجناس: «فقد ذكرنا علل الحديث علىٰ عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة؛ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم»[1].

وقد اهتدىٰ الأستاذ مصطفىٰ باحو في كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين" إلىٰ جمع خمسةٍ وعشرين جنسًا من أجناس العلل منها ما يتعلق في السند، ومنها ما يتعلق في المتن مع الأمثلة، استقرأها من صنيع المحدثين فأجاد وأفاد، وهي علىٰ النحو الآتي:

١ - أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه.

(١) "معرفة علوم الحديث" (ص: ١١٨).

٢- أن يدخل علىٰ الثقة حديث في حديث آخر.

٣- أن يكون بين متنين تقارب فينتقل ذهنه من حديث لآخر.

٤- أن يزيد الثقة في متن الحديث لفظاً أو جملة ليست منه.

٥- أن يكون الحديث موقوفاً فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه.

٦- أن يكون الحديث مرسلاً فيهم بعض الثقات فيصله.

٧- أن يزيد أحد الثقات في السند راوياً فأكثر.

٨- أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً.

٩- أن يتفرد الراوي بحديث، أو لفظة في متن أو سند لم يتابع عليه.

١٠-أن يروي الثقة حديثاً فيشذ بزيادة في سنده أو متنه.

١١-أن يشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف فيه باقي الحفاظ.

١٢-أن ينقلب علىٰ الثقة سند أو متن حديث.

١٣-أن يصحف الثقة الحديث.

١٤-أن يختصر الثقة الحديث اختصاراً مخلاً.

١٥-أن يروي الثقة الحديث بالمعنىٰ فيخطئ في لفظه.

١٦-أن يشتبه اسم الراوي بغيره.

١٧-أن يضطرب الثقة في الحديث.

١٨-أن يجمع الراوي بين روايات شيوخه فيحمل حديث بعضهم علىٰ بعض.

١٩-أن يخطئ الراوي الثقة في تسمية الصحابي.

٢٠-أن يروىٰ الحديث من رواية صحابي يُستغرب من ذلك الوجه خاصة.

٢١-أن يروي الراوي الحديث يريد أصله ويذكر في ضمنه أشياء تجوزاً.

٢٢-أن يسقط الثقة للثقة حرفاً أو شبهه من السند يوقعه في الوهم.

٢٣-أن يكون المتن لسند ما فيرويه بعض الثقات فيجعل ذلك السند لمتن آخر ليس له.

٢٤-أن يروي الثقة حديثاً فيهم في لفظة منه لاشتباهها عليه من نفس الحديث.

٢٥-أن يشتبه علىٰ الراوي راوٍ بآخر ذكر في نفس الحديث فيرويه عنه وليس الحديث من روايته[١].

(١) "العلة وأجناسها عند المحدثين" أبو سفيان مصطفىٰ باحو (ص:٢٨٨ وما بعدها).

الباب الأول

منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال في "السنن الكبير"

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: الوصل والإرسال ومنهج العلماء في تعارضهما.
- الفصل الثاني: منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال، وموازنته بمنهج أئمة النقد.
- الفصل الثالث: مصطلحات وقرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي من خلال أحاديث الدراسة.

الفصل الأول

الوصل والإِرسال ومنهج العلماء في تعارضهما

وفيه ثلاثــة مباحــث: -

- المبحث الأول: التعريف بالوصل.
- المبحث الثاني: التعريف بالمُرْسَل.
- المبحث الثالث: منهج العلماء في تعارض الوصل والإرسال.

* * * ** * * *

المبحث الأول

تعريفُ الوَصْل لُغةً واصْطلاحاً

■ **الوصل في اللغة:**

الواو والصاد واللام: أصلٌ واحدٌ يدل علىٰ ضم شيء إلىٰ شيء حتىٰ يعلقه، ووصلته به وصلاً[(١)].

و الوَصْل: ضدّ القَطْع[(٢)]، واتَّصَل الشيءُ بالشيء: لم يَنْقطِع[(٣)].

و الوَصْلُ: خلاف الفصل[(٤)].

ومنه الوِصال: وهو أن يصل صوم النهار بإمساك الليل، مع صوم الذي بعده من غير أن يطعم شيئاً[(٥)].

والوَصيلةُ: الأرض الواسعة، كأنها وصلت فلا تنقطع[(٦)]، وقيل: هي العِمارَةُ والخِصْبُ سُمِّيت بذلك؛ لاتّصالها واتصالِ الناسِ فيها[(٧)] وإذا أجدبوا تفرقوا[(٨)].

---

(١) مقاييس اللغة (٦/ ١١٥).

(٢) جمهرة اللغة (٢/ ٨٩٨)، فيض القدير (٢/ ٢٦٩).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٧٤)، لسان العرب (١١/ ٧٢٦)، وينظر: القاموس المحيط (وصل) (ص١٠٦٨).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٧٤).

(٥) المصباح المنير (٢/ ٦٦١).

(٦) مقاييس اللغة (٦/ ١١٦)، وينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ١٦٤).

(٧) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٧٦)، وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٢٢٤).

(٨) مقاييس اللغة (٦/ ١١٦).

ووَصَلَ الشيءُ إِلىٰ الشيء وتوَصَّل إِليه: انْتهَىٰ إِليه وبَلَغَه[١]. ووصل الخبر: بلغ[٢].

ويقال: وصل فلانٌ رحمه يصلها صلةً[٣]. فكأَنه بالإِحسان إِليهم قد وَصَل ما بينه وبينهم من عَلاقة القَرابة والصِّهْر[٤].

وعلىٰ هذا فالوصل ضد الانقطاع.

- **الوصل في الاصطلاح:**

الموصول: «هو ما سَلِمَ من الانقطاع»[٥]. ويسمىٰ المُتَّصِل أيضاً.

و الحديث المتُصل: «هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتىٰ ينتهي إلىٰ منتهاه »[٦].

ومطلقه يقع علىٰ المرفوع والموقوف مطلقاً[٧]. وقد يطلقونه علىٰ المقطوع مقيداً[٨]،

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٧٤)، لسان العرب (١١/ ٧٢٦).

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٦٢).

(٣) تهذيب اللغة (١٢/ ١٦٥).

(٤) لسان العرب (١١/ ٧٢٨).

(٥) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص ١٧).

(٦) معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٤٤).

وينظر: التقريب والتيسير (ص٣٢)، المنهل الروي (ص٤٠)، الشذا الفياح (١/ ١٣٨)، المقنع لابن الملقن (١/ ١١٢)، نزهة النظر (ص٧٠)، النُّكت:لابن حجر (ص١٧٩)، فتح المغيث (١/ ١٣٦)، الغاية في شرح الهداية للسخاوي (ص ١٦٤)، التوضيح الأبهر (٣٦)، تدريب الراوي (١/ ١٨٣) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة مكتبة الرياض، قواعد التحديث (ص ١٢٣).

(٧) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٤)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (ص٦٤).

(٨) قال السيوطي: «وأوضحه العراقي فقال: وأما أقوال التابعين – إذا اتصلت الأسانيد إليهم– فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلىٰ سعيد بن المسيب، أو إلىٰ الزهري، أو إلىٰ مالك، ونحو ذلك. وقيل والنكتة في ذلك: أنها تسمىٰ "مقاطيع" فإطلاقُ المتصلِ عليها

كقولهم: هذا متصل إلىٰ سعيد، أو إلىٰ الزهري، أو إلىٰ مالك، ونحوه[1].

= كالوَصفِ لشيءٍ واحدٍ بمتضادَّينِ لغةً». ينظر: تدريب الراوي (١/ ١٨٣)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة مكتبة الرياض.

(١) النُّكت: للزركشي (١/ ٤١٠).

المبحث الثَّاني

تعريفُ المُرْسَل لُغةً واصْطلاحًا

■ **أولاً: تعريف المرسل في اللغة:**

هو اسم مفعول من: (أَرْسَلَ).

وجمعه: مراسيل. بإثبات الياء وحذفها.

وللإرسال في اللغة معانٍ متعددة، وأصله مأخوذ من:

١ - **الإطلاق وعدم المنع**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾[(١)].

ومن ذلك قولهم: «أَرْسَلَ الشيءَ أي: أطْلَقه وأهمله »[(٢)]. «وأرسلت الكلام إرسالاً: أطلقته من غير تقييد»[(٣)].

فكأن المُرْسِلَ أطلقَ الإسناد ولم يُقيِّده براوٍ معروف[(٤)].

ومن ذلك: «الأملاك المرسَلةُ: هي المُطْلَقة التي تثبت بدون أسبابها. من الإرسال: خلاف التَّقييد. ومنه: الوصية بالمال المُرسَل، يعني: المطلق غير المقيد بصفة الثلث أو الربع»[(٥)].

---

(١) سورة مريم، الآية: (٨٣).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٤٧٤)، لسان العرب (١١/ ٢٨٥).

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٢٦).

(٤) جامع التحصيل (ص ٢٣).

(٥) المغرب في ترتيب المعرب (ص ٣٢٩).

٢- **التقطع والتفرق**: «**الرَّسَل**: القطيعُ من كل شيءٍ، والجمع أرسالٌ»[١].

وقد يكون مأخوذاً من قولهم: «جاء القوم **أرسالاً**، إي قطعاً متفرقين»[٢]؛ لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته[٣].

ومن ذلك: «جاء القوم **رسلاً رسلاً** وعنقاً عنقاً، إذا جاءوا فرقاً »[٤].

ومنه حديث أبي عَسيب مولىٰ رسول الله ﷺ: ((إنه شَهِدَ الصلاةَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، قالوا: كيفَ نُصلِّي عليه ؟ قال: **ادخُلُوا أرسالاً أرسالاً**. قال: فكانوا يَدخُلون من هذا الباب فيُصلُّون عليه، ثم يَخرُجونَ مِن الباب الآخر))[٥].

---

(١) العين (٧/ ٢٤١)، وينظر: المحيط في اللغة (٨/ ٣٠٤)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٤٧٢)، لسان العرب (١١/ ٢٨١)، القاموس المحيط (ص ١٠٠٥).

(٢) جامع التحصيل (ص٢٣).

(٣) النُّكت: لابن حجر (ص١٩٨).

(٤) العين (١/ ١٦٨).

(٥) إسناده صحيح، أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٤/ ٣٦٥ رقم٢٠٧٦٦)، واللفظ له، عن بهز بن أسد، ومظفر بن مُدرك (أبو كامل)، عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن أبي عسيب مولىٰ رسول الله ﷺ. رجاله ثقات:

١- بهز بن أسد العَمِّي، أبو الأسود البصري ثقة ثبت، روىٰ له الجماعة، مات بعد المائتين. "تقريب التهذيب" (ت رقم٧٧١).

٢- أبو كامل: مظفر بن مدرك الخراساني، ثقة متقن، كان لا يحدث إلا عن ثقة، روىٰ له الترمذي والنسائي، مات سنة ٢٠٧هـ. "تقريب التهذيب" (ت رقم ٦٧٢٢).

٣- حماد هو: ابن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، تغير حفظه بآخره، روىٰ له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه،مات سنة ١٦٧هـ. "تقريب التهذيب" (ت رقم ١٤٩٩).

٤- أبوعمران الجوني هو: عبد الملك بن حبيب الأزدي ويقال الكندي، الجوني مشهور بكنيته، ثقة، روىٰ له الجماعة، مات سنة ١٢٨هـ. "تقريب التهذيب" (ت رقم ٤١٧٢). ٥- أبو عسيب: مولىٰ رسول الله ﷺ مشهور بكنيته، قيل اسمه: أحمر، وقيل اسمه سفينة مولىٰ أم سلمة، والراجح أنه غيره. أخرج حديثه: أحمد والحارث بن أبي أسامة والطبراني وأبو أحمد الحاكم."الإصابة في تمييز الصحابة " (٧/ ٢٧٥ رقم١٠٢٤٧).

قوله: أرسالاً أي: أفواجاً وفرقاً متقطعة، يتبع بعضهم بعضاً[١].

قال الحافظ العلائي: «فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل: مرسل، أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرىٰ ولا لحقتها »[٢].

٣- الإسراع:

الرَّسْلَ: يدل علىٰ الانبعاث والامتداد[٣].

ومن ذلك قولهم ناقة رَسْلَة أي: سريعة[٤]، سهلة السير[٥].

وإبل مراسيل: سِراع، واحدها مِرسالاً[٦].

فكأن المرسل للحديث أسرع فيه فحذف بعض إسناده[٧].

٤- الاسترسال وهو: الاستئناس والطمأنينة:

الإرسال مأخوذ من الاسترسال وهو: «الاستئناس والطمأنينة إلىٰ الإنسان، والثقة به فيما يُحدثه به، وأصله من السكون والثبات»[٨].

ومن ذلك: «استرسلت إلىٰ الشيء: إذا انبعثت نفسك إليه وأُنست»[٩].

---

(١) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ١٦٩)، "النهاية في غريب الحديث" (٢/ ٢٢٢)، لسان العرب(١١/ ٢٨١).

(٢) جامع التحصيل (ص ٢٣).

(٣) مقاييس اللغة (٢/ ٣٩٢).

(٤) جمهرة اللغة (٢/ ٧١٩).

(٥) المحكم والمحيط (٨/ ٤٧٣)، لسان العرب (١١/ ٢٨٢)، وينظر: القاموس المحيط (ص١٠٠٦).

(٦) ينظر: جمهرة اللغة (٢/ ٧٢٠).

(٧) جامع التحصيل (ص ٢٤)، النكت لابن حجر(ص١٩٨).

(٨) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٢٣)، لسان العرب (١١/ ٢٨٣)، وينظر: تاج العروس للزبيدي (٢٩/ ٧٦).

(٩) مقاييس اللغة (٢/ ٣٩٣).

فكأن المرسل للحديث اطمأن إلىٰ من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله إليه[١].

- **المُرْسَل في الاصطلاح:**

يمكننا القول بأن تعريف هذا النوع - الحديث المرسل- هو من أكثر أنواع علوم الحديث اختلافاً بين العلماء بحسب اختلاف فنونهم، فأهل الحديث يعرفونه بتعريف يختلف عما يعرفه الأصوليون، فكان لهم فيه تعاريف كثيرة وعبارات مختلفة لخصها الحافظ العلائي بأربعة أقوال، وتبعه علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر، وهي:

-**القول الأول: المرسل هو**: «ما أضافه التابعي الكبير إلىٰ النبي ﷺ»[٢].

وقد حكىٰ ابن عبد البر الإجماعَ علىٰ أن ما أضافه التابعي الكبير إلىٰ النبي ﷺ يسمىٰ: مرسلاً[٣].

وقال ابن الصلاح: «وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ»[٤].

وعلق الحافظ ابن حجر علىٰ هذا التعريف بقوله: «لم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد، لكن نقله عن ابن عبد البر عن قوم»[٥].

---

(١) جامع التحصيل (ص ٢٣).

(٢) "النُّكت": لابن حجر (ص ١٩٨)، وينظر: "التقريب والتيسير" (ص٣٤)، "المنهل الروي" لابن جماعة (ص٤٢)، "جامع التحصيل" (ص٣١)، "المقنع" لابن الملقن (١/ ١٢٩)، "تدريب الراوي" (١/ ١٩٥) تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، طبعة مكتبة الرياض، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٨٤).

(٣) ينظر: "التمهيد" لابن عبد البر (١/ ١٩).

(٤) "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص٥١)

(٥) "النُّكت" لابن حجر (ص١٩٩).

-**القول الثاني:**

المرسل هو: «ما أضافه التابعي إلىٰ النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير»[(١)].

وصورتُه: أن يقول التابعي - سواءٌ كان كبيراً أم صغيراً-: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، ونحو ذلك[(٢)].

وهذا القول في تعريف المُرسل هو المشهور عند أهل الحديث[(٣)]، وبه قطع الحاكم[(٤)]، واختاره ابن الصلاح، وقال: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم»[(٥)].

وقال ابن عبد البر: «وهذا هو المرسل عند أهل العلم »[(٦)].

- القول الثالث:

المرسل هو: «ما سقط من سنده رجل واحد، سواء كان المرسل له تابعيـًا أو من بعده»[(٧)].

فعلىٰ هذا المرسل والمنقطع[(٨)] سواء، وهذا هو المشهور عند الفقهاء والأصوليين.

---

(١) "النُّكت": لابن حجر(ص ١٩٩).

(٢) "نزهة النظر" (ص ١٠١).

(٣) نص علىٰ ذلك: ابن دقيق العيد في "الاقتراح في بيان الاصطلاح" (ص١٦)، والعلائي في "جامع التحصيل" (ص٣١)، والأبناسي في "الشذا الفياح" (١/ ١٤٨)، والعراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٠٣)، وابن حجر في النُكت (ص١٩٩)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١/ ١٦٩)، وينظر: "توضيح الأفكار" للصنعاني (١/ ٢٨٣)، و"إرشاد الفحول" للشوكاني (ص٩٨).

(٤) "معرفة علوم الحديث" (ص٢٥).

(٥) "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص٥١)، وينظر: "المقنع " لابن الملقن (١/ ١٢٩).

(٦) "التمهيد" (١/ ٢٠).

(٧) "جامع التحصيل" (ص٣١).

(٨) المنقطع هو: ما لم يتصل إسناده علىٰ أي وجه كان، وبه قال طوائف من الفقهاء والمحدثين منهم الخطيب، وابن عبد البر. إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع: رواية من دون التابعي عن الصحابي، مثلك مالك،عن ابن عمر.

قال ابن دقيق العيد: «وقد يطلق بعض القدماء المرسل علىٰ: ما سقط منه رجلٌ مطلقاً، وإن كان في أَثنَائِهِ، وَمَا سقط مِنْهُ رجل فِي أَثْنَائِهِ يُسَمِّي بالمنقطع»[1].

وتعريف المرسل بما سقط من سنده راوٍ في أي موضع من الإسناد حكاه العلائي في "جامع التحصيل"[2] عن جماعة من الأصوليين، منهم: أبو الحسين بن القطان، والإمام المازري، وأبو الحسن الأبيَاري، وأبو العباس القرطبي.

وحكاه ابن عبد البر عن جماعة من أهل الحديث لم يرتضوا إطلاق التدليس علىٰ ما يرويه الرجل عمن لم يلقه، وسموه إرسالاً، حيث قالوا: «ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال؛ قالوا: وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر، وعمر، وهو لم يسمع منهما، ولم يُسمِّ أحدٌ من أهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك، عن سعيد بن المسيب»[3].

وقد أطلق علىٰ المنقطع وصف المرسل، جماعة من أهل الحديث كما حكىٰ ذلك السخاوي في "فتح المغيث"[4]، منهم: البخاري[5]،

= – وقال الحاكم وغيره: المنقطع ما أحيل فيه قبل الوصول إلىٰ التابعي رجل سواء أكان محذوفاً كالشافعي، عن الزهري، أم مذكوراً مبهماً كمالك، عن رجل، عن الزهري.

– وحكىٰ الخطيب عن بعض العلماء أن المنقطع هو: الموقوف علىٰ التابعي أو من دونه قولاً أو فعلاً، وهو غريب. فهذه ثلاثة أقوال، وهو: ضعيف علىٰ الجميع. اهـ من"المنهل الروي" (ص: ٤٦).

(١) "الاقتراح في بيان الاصطلاح" (ص: ١٦).

(٢) "جامع التحصيل" (ص٢٦).

(٣) "التمهيد" (١/ ١٦).

(٤) "فتح المغيث" (١/ ١٧٣).

(٥) مثال ذلك، ما جاء في "صحيح البخاري" كتاب فضائل القرآن، باب فضل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص:١]. (رقم ٥٠١٥). "من حديث إبراهيم النخعي والضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ لأصحابه: ((أيعجز أحدكم أن يقرأ ثُلث القرآن في ليلة؟...)).الحديث. قال أبو عبد الله: «عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك المشرقي مسند»". قال ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٠): «ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق علىٰ المنقطع لفظ المرسل، وعلىٰ المتصل لفظ المسند، والمشهور في الاستعمال أن المرسل: ما يضيفه التابعي إلىٰ النبي ﷺ والمسند ما يضيفه». وينظر أيضاً: "فتح الباري" (٩/ ١٥٧).

وأبو داود[١]، والترمذي[٢]، وأبو زرعة[٣]، وأبو حاتم[٤]، والدارقطني[٥]، والبيهقي[٦]، وأبو الحسن بن القطان[٧]، وغيرهم.

وذهب الحاكم إلىٰ أنه قلّ ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما- أي بين المرسل والمنقطع[٨].

وقد عقب ابن حجر علىٰ ذلك بقوله: «وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع

---

(١) مثال ذلك، ما جاء في "سنن أبي داود" في الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود (ص١٣٦ رقم٨٨٦)، من حديث: "عون بن عبد الله -ابن عتبة بن مسعود-، عن عبد الله بن مسعود، قال: ((إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم...)). الحديث. قال أبو داود: «وهذا مُرسَلٌ، عونٌ لم يُدرِك عبد الله»".

(٢) مثال ذلك، ما جاء في "جامع الترمذي" أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنه، (ص٣٠٠ رقم١٢٣٥)، أنه قال في حديث لابن سيرين، عن حكيم بن حزام: «حديث حكيم بن حزام حديث حسن، قد روي عنه من غير وجه:...، وروىٰ هذا الحديث عوف، وهشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ. وهذا حديث مرسل، إنما رواه ابن سيرين، عن أيوب السختياني، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام هكذا».

(٣) مثال ذلك، ما جاء في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ١٠ رقم ٢٣)، قال أبو زرعة: «إبراهيم النخعي، عن عمر، مرسل، وعن علي مرسل، وعن سعد بن أبي وقاص مرسل». وينظر مثال آخر: (ص١١ رقم ٢٧،٢٨).

(٤) مثال ذلك، ما جاء في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ١٠ رقم٢٤) أنه قال: «سمعت أبي يقول: إبراهيم النخعي، عن عمر مرسل». وقال أيضا (ص: ١٣ رقم ٣٦): «سألت أبي عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن جدته أم سليم، هل سمع منها؟ قال: هو مرسل؛ وعكرمة بن عمار يدخل بين إسحق وأم سليم أنسـًا»، وهناك أمثلة كثيرة في كتاب "المراسيل" من كلام أبي حاتم، وأبي زرعة في إطلاقهم علىٰ المنقطع وصف المرسل.

(٥) مثال ذلك، ما جاء في "علل" الدارقطني (١/ ١٧٤)، حيث قال: «ومحمد بن جبير لا يثبت سماعه من عثمان، فيكون حديثه هذا مرسلاً». وينظر أيضـًا: (١/ ٢١٨).

(٦) مثال ذلك، ما جاء في الحديث (رقم ٦) قال البيهقي: «هذا حديث موصول، وتمام هذه القصة في الحديث **الذي أرسله الأوزاعي عن عطاء**».

(٧) قال السخاوي: «وأما أبو الحسن بن القطان من متقدمي أئمة أصحابنا: فإنه قال: المرسل: أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺخبراً، أو يكون بين الراوي وبين رجل رجل».."فتح المغيث" (١/ ١٧٣).

(٨) "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص: ٢٧).

والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين علىٰ التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلاً أم منقطعاً، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم علىٰ كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه»[(١)].

- **القول الرابع:**

المرسل هو: «قول غير الصحابي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قال رسول الله ﷺ »[(٢)].

فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره[(٣)]، سواءٌ كان تابعياً أم من تابع التّابعين فمن بعده[(٤)].

وهذا القول في تعريف المرسل هو أكثر الأقوال اتساعاً[(٥)]؛ حيث يندرج فيه كل من المرسل والمنقطع[(٦)] والمعضل[(٧)] والمعلق[(٨)] عند أهل الحديث، وهو التعريف المشهور عند الأصوليين[(٩)].

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٦٦).

(٢) "النُّكت" لابن حجر(ص ١٩٩)، وينظر: "المستصفىٰ" للغزالي (١/ ٣١٨)، "مختصر منتهىٰ السؤل والأمل" لابن الحاجب (١/ ٦٣٦)، "الإبهاج في شرح المنهاج" للسبكي (٢/ ٣٣٩)، "جامع التحصيل" للعلائي (ص٣٠)، "المختصر في أصول الفقه" لابن اللحام (ص٩٦)، "التحبير شرح التحرير في أصول الفقه" للمرداوي (٥/ ٢١٣٦)، "توضيح الأفكار" للصنعاني (١/ ٢٨٥).

(٣) ينظر: "النُّكت" لابن حجر(ص ١٩٩).

(٤) ينظر: "الإبهاج" للسبكي (٢/ ٣٣٩)، و"النُّكت" للزركشي (١/ ٤٤٨).

(٥) ينظر: "جامع التحصيل" (ص٣٠).

(٦) المنقطع هو: ما لم يتصل إسناده علىٰ أي وجه كان انقطاعه. "التقريب والتيسير" للنووي (ص: ٣٥).

(٧) المعضل هو: ما سقط من إسناده اثنان- راويان- فصاعدا. "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص٥٩).

(٨) المعلق هو: الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر. "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص: ٢٤).

(٩) نص علىٰ ذلك: السبكي في "الإبهاج في شرح المنهاج" (٢/ ٣٣٩)،الزركشي في "النُّكت" (١/ ٤٤٨)

وإلىٰ هذا ذهب الشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسي[1] والآمدي، وابن الحاجب، واشترط الآمدي، وابن الحاجب أن يكون الراوي عدلاً.

حيث قال الآمدي: «وصورته ما إذا قال من لم يلق النبي ﷺ وكان عدلاً: قال رسول الله ﷺ»[2].

وقال ابن الحاجب: «الخبر المرسل: وهو أن يقول عدل ليس بصحابي: قال ﷺ»[3].

وهذا القول في تعريف المرسل عزاه ابن النجار للفقهاء، فقال: المرْسَلُ في اصطلاح الفقهاء هو: «قولُ غَيرِ صحَابيّ في كل عصر: قال النبي ﷺ»[4].

ونسبه الحاكم في "المعرفة" إلىٰ مشايخ أهل الكوفة، فقال: «فأما مشايخ أهل الكوفة فكل من أرسل الحديث عن التابعين، وأتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسل محتج به وليس كذلك عندنا فإن مرسل أتباع التابعين عندنا معضل»[5].

وممن ذهب إلىٰ هذا القول من أهل الحديث الحاكم في "المدخل"، فقال: «وهو قول الإمام التابعي أو تابع التابعي قال رسول الله ﷺ وبينه وبين رسول الله ﷺ قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه فيه من الذي سمعه»[6].

وهو خلاف ما ذهب إليه في "معرفة علوم الحديث" حيث سمىٰ مرسل أتباع

= وفي "البحر المحيط" (٦/ ٣٣٨)، الجلال المحلىٰ في شرحه علىٰ جمع الجوامع مع حاشية العطار (٢/ ٢٠١)، وابن النجار في "شرح الكوكب المنير" (٢/ ٥٧٤)، الأنصاري في "غاية الوصول" (ص ١١٠)، الشوكاني في "إرشاد الفحول" (ص٩٨).

(١) "روضة الناظر" (١/ ٣٦٥).

(٢) "الإحكام في أصول الأحكام" للآمدي (٢/ ١٢٣).

(٣) "منتهىٰ الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل" (ص٨٧).

(٤) "شرح الكوكب المنير" (٢/ ٥٧٤).

(٥) "معرفة علوم الحديث" (ص٢٦).

(٦) "المدخل إلىٰ كتاب الإكليل" (ص ٤٣).

التابعين معضل كما تقدم.

فهذه أربعة أقوال في تعريف المرسل، ومرادنا في هذا البحث -بمشيئة الله - هو القول الثاني الذي عليه أئمة الحديث، وهو: «ما أضافه التابعي إلىٰ النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير».

المبحث الثالث

منهج العلماء في تعارض الوصل والإرسال

إن من المسائل المهمة في كتب العلل والتي لها أثر في الحكم علىٰ الأحاديث مسألة تعارض الوصل والإرسال وذلك بأن يروي بعض الرواة الحديث موصولاً، في حين يرويه آخرون مرسلاً.

وقد يكون منشأ هذا التعارض بين روايات الراوي الواحد لحديثٍ واحد: بأن يصله مرة، ويرسله مرة أخرىٰ.

وهذه المسألة - تعارض الوصل والإرسال- من المسائل الهامة التي تناولها العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين بالبحث والدراسة وتكلموا فيها كثيراً، وبها اختلفت آراؤهم وتباينت مناهجهم في الحكم عليها علىٰ أقوال متعددة[١]، هي:

١ - القول الأول: ترجيح رواية الوصل علىٰ الإرسال مطلقاً[٢]:

وهذا يعني قبول رواية الوصل من الراوي العدل مطلقاً، حتىٰ وإن خالفه غيره سواءٌ كان المخالف له - المرسِل- واحداً أو جماعة، مثله في الحفظ، أو دونه، أو أحفظ منه[٣]، وهذا هو قول جمهور الفقهاء والأصوليين[٤] يقبلون الوصل من العدل

(١) ذكر السخاوي في "فتح المغيث" تعارض الوصل والإرسال(١/ ٢١٤-٢١٧)، خمسة أقوال منها.

(٢) "فتح المغيث" (١/ ٢١٤).

(٣) ينظر: "الإحكام في أصول الأحكام" لابن حزم (٢/ ٩٤)، "الكفاية في علم الرواية " للخطيب البغدادي (ص٤١١)، "تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٢٢١-٢٢٢) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة مكتبة الرياض.

(٤) نص علىٰ ذلك: الحاكم في "المدخل" (ص٤٧)، وابن الأثير في "جامع الأصول" (١/ ١٧٠)، وابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص٨٥)، والنووي في "صحيح مسلم بشرح النووي" (١/ ٣٢)، والحافظ ابن

مطلقاً[1]؛ وذلك لما يلي:

١- لأن الوصل زيادة ثقة[2] و الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً[3].

٢- لأنهم يرون أن الإرسال لا يقدح في رواية الوصل[4]؛ لاحتمال أن يكون المُرسِل فعل ذلك ناسياً، كما ذهب إلىٰ ذلك الخطيب البغدادي وعلل اختياره بترجيح الوصل علىٰ الإرسال، فقال: «ومنهم من قال الحكم للمسنِد إذا كان ثابت العدالة، ضابطاً للرواية، فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وإن خالفه غيره، وسواء كان المخالِف له واحداً أو جماعة. وهذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الرواي للحديث ليس بجرحٍ لمن وصله، ولا تكذيب له، ولعله أيضاً مسند عند الذين رووه مرسلاً، أوعند

= حجر في "النُّكت" (ص٢٤١) وذكر: أن الأصوليين لم يطبقوا علىٰ القبول مطلقاً، بل الخلاف بينهم.

(١) ينظر: "النُّكت" للحافظ ابن حجر (ص٢٤٠).

(٢) يُعبّر عن زيادة الثقة بـ: «تفرد الراوي بزيادة في الحديث، عن بقية الرواة، عن شيخ لهم». "الباعث الحثيث" (ص٥٨). وفي المسألة خلاف مشهور في حكم قبولها. وللوقوف علىٰ بحث «زيادة الثقة» ينظر: "الكفاية" للخطيب البغدادي (ص٤٢٤-٤٢٥)، "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح النوع السادس عشر (ص٨٥)، "التقريب والتيسير" للنووي (ص٤٢)، "المنهل الروي" لابن جماعة (ص٥٨)، "النُّكت" للزركشي (٢/ ١٧٤)، "الشذا الفياح" للأبناسي (١/ ١٩٢)، "المقنع في علوم الحديث" لابن الملقن (١/ ١٩١)، "نزهة النظر" لابن حجر (ص٨٢)، "النُّكت" لابن حجر (ص٢٨١)، "فتح المغيث" (١/ ٢٦٠)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٤٥)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة مكتبة الرياض.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر" (ص٨٢): «واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً، من غير تفصيل...».

وقد نص علىٰ قبول زيادة الثقة، وحكاه بعضهم أنه قول جمهور الفقهاء والأصوليين، كل من:

الحاكم في مقدمة "المستدرك" (١/ ٤٢)، وابن حزم في "الإحكام" (٢/ ٩٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص٤٢٤)، والغزالي في "المستصفىٰ" (١/ ٣١٥)، وابن العربي في "المحصول" (ص١٢٠)، وحكىٰ ابن الصلاح في "المقدمة" (ص٧١) عن البخاري أنه قال: «الزيادة من الثقة مقبولة». ونص علىٰ قبولها أيضاً النووي في عدد من مصنفاته: "التقريب والتيسير" (ص٣٨) و"شرح النووي علىٰ صحيح مسلم" (٣/ ١٧) و"المجموع" (٤/ ٢٣) و"الأذكار" ط. ابن حزم (ص٤٠٩، ٢١٤)، وابن جماعة في "المنهل الروي" (ص٤٥).

(٤) ينظر: "التبصرة" للشيرازي (ص ٣٢٥).

بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض، أو نسيان، والناسي لا يقضىٰ له علىٰ الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرىٰ، لا يضعف ذلك أيضاً له؛ لأنه قد ينسىٰ فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معاً عن قصدٍ منه، لغرضٍ له فيه»[(١)].

٣- لأنهم يرون أن من وصل معه زيادة علم علىٰ من أرسل، قال الحافظ ابن حجر: «وبنوا علىٰ ذلك أن من وصل معه زيادة فينبغي تقديم خبره علىٰ من أرسل مطلقاً »[(٢)]. فالراوي الواصل معه زيادة علمٍ علىٰ من أرسل؛ لأنه يدل علىٰ أنه جوَّدَ وحفِظ[(٣)]، وأتىٰ بزيادة حفظها مالم يحفظ غيره ممن هو مثله في الإتقان[(٤)]؛ لأن الفرد قد يحفظ مالا تحفظه الجماعة[(٥)]. وفي المقابل فإن الإرسال نقصٌ في الحفظ لما جبل عليه الإنسان من النسيان[(٦)].

والقول بترجيح الوصل علىٰ الإرسال، وقبول الزيادة من الثقة هو رأي جمهور الفقهاء والأصوليين، ومنهم: أبو الحسين البصري[(٧)]، وابن حزم[(٨)]، والشيرازي[(٩)]، والجويني[(١٠)] والغزالي[(١١)]، وابن العربي[(١٢)].

---

(١) "الكفاية في علم الرواية" (ص٤١١).

(٢) "النُّكت" للحافظ ابن حجر (ص٢٤١).

(٣) ينظر: "شرح النووي علىٰ صحيح مسلم" (١/ ٢٢٢).

(٤) ينظر: "صحيح ابن حبان" (١/ ١٥٧).

(٥) " إرشاد الفحول" للشوكاني(ص ٨٧)، "قواعد التحديث" للقاسمي(ص ٩٢).

(٦) ينظر: "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٧) ينظر: "المعتمد في أصول الفقه" (٢/ ١٥١).

(٨) ينظر: "الإحكام" لابن حزم (٢/ ٩٤)، (٢/ ٢٢٠).

(٩) ينظر: "اللمع في أصول الفقه" (ص٨٣،٨٢)، "التبصرة في أصول الفقه" (ص٣٢٥).

(١٠) ينظر: "التلخيص في أصول الفقه" (٢/ ٤٢٩).

(١١) ينظر: "المستصفىٰ من علم الأصول" (١/ ٣١٥).

(١٢) ينظر: "المحصول لابن العربي" (ص١٢٠).

وقد وصف ابن حزم من خالف هذا القول بالمتناقض، فقال: «وإذا روىٰ العدلُ زيادةً علىٰ ما روىٰ غيرُه فسواءٌ انفرد بها، أو شاركه فيها غيرُه مثلُه أو دونَه أو فوقَه، فالأخذُ بتلك الزيادةِ فرضٌ، ومن خالفَنا في ذلك فإنه يتناقض أقْبَح تناقض...»[١].

وذهب ابن السبكي[٢] إلىٰ أنه لا شبهة في قبول الموصول إذا أرسله غيره، فقال: «من أسند حديثًا أرسله غيره فلا شبهةَ في قبوله وهذا مما تكاد الفِطَر الزكيةُ أن تدَّعي فيه القطع».

وعليه فجمهور الفقهاء والأصوليين علىٰ القول بترجيح الوصل علىٰ الإرسال عند التعارض، كما نص عليه ابن الصلاح[٣]، والنووي[٤]، وابن حجر، وذكر أن الفقهاء والأصوليين يقبلون ذلك -يعني الوصل- مطلقًا. ثم قال: «إن الأصوليين لم يطبقوا علىٰ القبول مطلقًا، بل الخلاف بينهم»[٥].

وقد اختار هذا القول طائفة من المحدثين، منهم:

-الخطيب البغدادي، حيث قال: «ومنهم من قال: الحكم للمسنِد إذا كان ثابت العدالة ضابطًا للرواية، فيجب قبول خبره، ويلزم العمل به، وإن خالفه غيره، وسواء كان المخالِف له واحدا أو جماعة، وهذا القول هو الصحيح عندنا»[٦].

-ابن حبان، كما في مقدمة "صحيحه"[٧]، لكنه اشترط أن يكون الرواة الواصلون مساوين للمرسلين في العدد والحفظ والإتقان، حيث قال: «فإن أرسل عدلٌ خبراً، وأسنده

(١) "الإحكام في أصول الأحكام" لابن حزم (٢/ ٩٠).

(٢) "الإبهاج في شرح المنهاج" (٢/ ٣٤٣).

(٣) " معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص: ٨٥).

(٤) "شرح النووي علىٰ صحيح مسلم" (١/ ٣٢).

(٥) "النكت" (ص:٢٤١).

(٦) "الكفاية" (ص: ٤١١).

(٧) "صحيح ابن حبان" (١/ ١٥٧).

عدلٌ آخرُ قَبِلنا خبرْ من أسند؛ لأنه أتىٰ بزيادةٍ حفِظَها، ما لم يحفظ غيرُه ممن هو مثلُه في الإتقان، فإن أرسله عدلان، وأسندَه عدلان، قبِلتُ رواية العدليْنِ اللَّذَين أسنداه علىٰ الشرط الأول، وهكذا الحكمُ فيه، كثُر العدد فيه أو قَلَّ».

-وأبو الحسن بن القطان[١] إذا كان الراوي الذي وصله ثقة[٢].

كما اختاره ابن الأثير[٣]، وابن الصلاح[٤]، والنووي، وعزاه أيضاً إلىٰ المحققين من المحدثين[٥]، وابن جماعة[٦]، والحاكم[٧].

كما نُسب إلىٰ البخاري القول بقبول الزيادة، حكىٰ ذلك ابن الصلاح فقال: "وسئل البخاري عن حديث: ((لا نكاح إلا بولي))...، فحكم لمن وصله، وقال: «الزيادة من الثقة مقبولة». فقال: البخاري هذا، مع أن من أرسله شعبة وسفيان، وهما جبلان لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية»[٨]. وقد رّد ذلك ابن حجر، وقال: «الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً علىٰ العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس

(١) ذكر ذلك ابن حجر في "النكت" (ص٢٣٦)،

(٢) "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٥١٠).

(٣) "جامع الأصول" (١/ ١٠٦)، حيث نص علىٰ أن الزيادة من الثقة مقبولة.

(٤) حيث قال بعد أن ذكر تصحيح الخطيب بأن الحكم لمن أسند إذا كان عدلاً ضابطاً: «وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله». "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص٧٢).

(٥) حيث قال: «فالصحيح الذىٰ قاله المحققون من الحديث، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ لأنه زيادة ثقة وهىٰ مقبولة». "شرح النووي علىٰ صحيح مسلم" (١/ ٣٢).

(٦) "المنهل الروي" (ص:٤٥).

(٧) "المستدرك" (١/ ١٦١ رقم ٢٩١)، حيث نص علىٰ قبول الزيادة عقب حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد روي مرة موصولاً وأخرىٰ مرسلاً: ((لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء أو تماروا به السفهاء...)).الحديث. «وقد أرسله عبد الله بن وهب، فأنا علىٰ الأصل الذي أصلتُه في قبول الزيادة من الثقة في الأسانيد والمتون».

(٨) " معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص: ٧٢)، وينظر: "الكفاية" للخطيب البغدادي(ص: ٤١٣).

بمستقيم؛ لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرىٰ رجحت عنده حكم الموصول»[(١)].

وقال السخاوي: «والحديث المذكور لم يحكم له البخاري بالوصل لمجرد أن الواصل معه زيادة، بل لما انضم لذلك من قرائن رجحته»[(٢)].

- القول الثاني: ترجيح رواية الإرسال علىٰ الوصل مطلقاً[(٣)]:

وهذا يعني أنه إذا تعارض حديث موصول ومرسل، رُجح الحديث المرسل علىٰ الموصول، دون النظر إلىٰ عدد رواة المتصل وحفظهم. وهذا القول عزاه الخطيب إلىٰ أكثر أصحاب الحديث، ولم يسمِ أحداً بعينه، حيث قال: «قال أكثر أصحاب الحديث: إن الحكم في هذا أو فيما كان بسبيله للمرسل »[(٤)]، وعزاه البلقيني إلىٰ النسائي[(٥)].

وقد أجاب ابن حجر عن قول الخطيب أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم للمرسل، حيث قال: «حكىٰ ابن الصلاح عن الخطيب فيما إذا تعارض الوصل والإرسال أن الأكثر من أهل الحديث يرون أن الحكم لمن أرسل. وحكىٰ عنه هنا أن الجمهور من أئمة الفقه والحديث يرون أن الحكم لمن أتىٰ بالزيادة إذا كان ثقة.

وهذا ظاهره التعارض ومن أبدىٰ فرقاً بين المسألتين فلا يخلو من تكلف وتعسف...، ويمكن الجواب عن الخطيب، بأنه لما حكىٰ الخلاف في المسألة الأولىٰ عن أهل الحديث خاصة: عبر بالأكثر وهو كذلك، ولما حكىٰ الخلاف في المسألة الثانية عنهم وعن أهل الفقه والأصول وصار الأكثر في جانب مقابله ولا يلزم من ذلك دعوىٰ

---

(١) "النكت" (ص٢٣٨).

(٢) "فتح المغيث" (١/ ٢١٧).

(٣) "المصدر السابق" (١/ ٢١٥).

(٤) "الكفاية" (ص: ٤١١).

(٥) ينظر: "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص٢٥٦)، وينظر: "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢١٥).

فرق بين المسألتين- والله أعلم -»[1].

وحجة أصحاب هذا القول:

١- أن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح علىٰ التعديل[2].

٢- أن المُرسِل سلك غير الجادة[3] - أي الطريق الغير مشهورة- وهذا دالٌ علىٰ مزيد التحفظ[4]؛ لأن المشهور والغالب في الألسنة الوصلُ، فإذا جاء الإرسالُ؛ عُلم أن مع المُرسِل زيادَةُ علم علىٰ من وصَلَ. وهذا التعليل عزاه البلقيني إلىٰ النسائي[5]. وحُكي عن أبي حنيفة أنه لا يقبل الزيادة مطلقاً[6].

- القول الثالث: ترجيح رواية الأكثر عدداً مطلقاً[7]:

وهذا يعني أنه إذا تعارض حديث موصول ومرسل، فإن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم للمرسل، وإن كان عدد الذين وصلوه أكثر من الذين أرسلوه فالحكم للموصول. وهذا القول نقله الحاكم في "المدخل"[8] عن أئمة الحديث، كما عزاه الخطيب البغدادي لبعض أهل الحديث[9].

---

(١) "النكت " (ص:٢٨٦).

(٢) " معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص: ٨٨)، "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢١٥).

(٣) المراد بسلوك الجادة هنا: أن العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهىٰ إلىٰ الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قيل بعده: عن النبي ﷺ. "النكت" (ص:٢٩٧).

(٤) ينظر: "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢١٥).

(٥) ينظر: "محاسن الاصطلاح " للبلقيني (ص:٢٥٦).

(٦) "شرح علل الترمذي" لابن رجب، تحقيق: همام سعيد (٢/ ٦٣٧).

(٧) "فتح المغيث" (١/ ٢١٦).

(٨) "المدخل إلىٰ كتاب الإكليل" (ص:٤٧).

(٩) "الكفاية" (ص: ٤١١).

وحجة أصحاب هذا القول: أن تطرق السهو والخطأ إلىٰ الأكثر أبعد[١].

- **القول الرابع: ترجيح رواية الأحفظ مطلقاً**[٢]:

وهذا يعني أنه إذا تعارض حديث موصول ومرسل، فإن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله، وإن كان من وصل أحفظ من الذي أرسله فالحكم للموصول. وهذا القول هو ظاهر كلام الإمام أحمد بن حنبل كما ذكر ذلك الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي"[٣]، وكذا عزاه الخطيب البغدادي عن بعض أهل الحديث[٤].

- **القول الخامس: التساوي بين الروايتين**[٥]: قاله: السبكي ولم ينسبه لأحد[٦].

- **القول السادس: ترجيح رواية الوصل أو الإرسال بحسب القرائن التي تحفه.**

وهذا يعني أن الحديث إذا تعارض فيه الوصل مع الإرسال، فرواه جماعة من الرواة موصولاً، وآخرون مرسلاً، فإنه لا يحكم عليه حكماً واحداً مطرداً بترجيح الوصل أو الإرسال، بل ينظر عند الترجيح إلىٰ حال الروايات، وما تدلُ القرائن علىٰ ترجيحه.

وهذا القول مذهب حذاق أئمة الحديث[٧] من المتقدمين.

- قال ابن دقيق العيد: «من حكىٰ عن أهل الحديث أو أكثرهم، أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، إن الحكم للزائد لم يصب في هذا

---

(١) "فتح المغيث" (١/ ٢١٦).

(٢) "فتح المغيث" (١/ ٢١٦).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣١).

(٤) "الكفاية" (ص: ٤١١).

(٥) "فتح المغيث" (١/ ١١٦).

(٦) "جمع الجوامع" (ص١١٣).

(٧) ينظر:قول البقاعي فيما انتقده علىٰ ابن الصلاح الآتي، حيث وصف القائلين بهذا القول بـ (الحذّاق من المحدثين).

الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانونـاً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يُعرف صواب ما نقول»[١].

- وبهذا جزم الحافظ العلائي فقال: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم، يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلىٰ ما يقوىٰ عند أحدهم في كل حديث »[٢].

- وقال البقاعي فيما انتقده علىٰ ابن الصلاح: «إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدّثين بطريقة الأصوليين، علىٰ أنَّ لحذاق المحدّثينَ في هذهِ المسألةِ نظراً آخرَ لم يحكِه، وهوَ الذي لا ينبغي أنْ يُعدلَ عنهُ، وذلكَ أنهم لا يحكمونَ فيها بحكمٍ مطّرد، وإنما يدورونَ في ذلِكَ معَ القرائنِ[٣]».

وقال ابن حجر: «والذي يجري علىٰ قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»[٤].

- وقال السخاوي: «الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن: كابن مهدي، والقطان، وأحمد، والبخاري،عدم اطراد حكم كلي. بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات علىٰ الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبيَّنَ له ذلك»[٥].

---

(١) "النكت" لابن حجر(ص٢٣٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) "النكت الوفية بما في شرح الألفية" (١/ ٤٢٦).

(٤) "النكت" لابن حجر (٢/ ٦٨٧).

(٥) "فتح المغيث " (١/ ٢١٧،٢١٦).

- الخلاصة:

بعد النظر في الأقوال السابقة، يتبين لنا أن الصحيح الذي قَرَّرَه المحققون من العلماء في مسألة تعارض الوصل والإرسال: أنَّ أئمةَ أهل الحديث لم يكونوا يلتزمون طريقًا واحداً في الترجيح، بل كانوا يرجحون ما تدلُ القرائن علىٰ ترجيحه، وهو القول السادس: ترجيح رواية الوصل أو الإرسال بحسب القرائن التي تحفه.

قال ابن القيم: «والصواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله، وهو النّظر والتّمهر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين، أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشيخ وأعرف بحديثه، إلىٰ غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع، لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء»[1].

ومن وقف علىٰ صنيع أئمة الحديث من المتقدمين وراجع أحكامهم تبين له أنهم لا يحكمون بحكم كلي، بل يختلف نظرهم في كل حديث بحسب المرجحات والقرائن التي تحيط بالحديث، وهي كثيرة لا تنحصر، قال ابن حجر: «ووجوه الترجيح كثيرةٌ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبةِ إلىٰ جميع الأحاديث، بل كلُّ حديثٍ يقومُ به ترجيحٌ خاصٌ، وإنما ينهض بذلك الممارسُ الفطِنُ الذي أكثرَ من الطرق والرواياتِ. ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كليّ يشمل القاعدة بل يختلف نظرُهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفردِه - والله أعلم»[2].

(١) "تهذيب السنن" (٤/ ١٧٦٨).

(٢) "النكت" (ص٢٩٦).

المبحث الرابع

حكم الحديث المرسل[1]

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل - بمعناه المشهور عند أهل الحديث- علىٰ عدّة أقوال، أشهرها:

■ **القول الأول: الرد مطلقاً**[2]؛ كون الحديث المرسل ضعيف لا يجوز الاحتجاج به، وذلك للجهل بحال الراوي الساقط؛ لأنه يحتمل أن يكون الساقط من السند غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً، وإلىٰ هذا ذهب جماهير المحدثين،والشافعي، وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول[3].

قال الإمام مسلم: «والمرسلُ من الرواياتِ في أصل قولِنَا وقولِ أهلِ العِلمِ بالأخبارِ ليسَ بِحُجةٍ»[4].

وهو قول سعيد بن المسيب، وابن سيرين، والزُّهري، والأوزاعي ومَن بعدهم من فقهاء الحجاز[5]. وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث[6] أو كلهم، فهو قول: عبدالرحمن بن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وعامة أصحابهما: كابن المديني، وأبي

(١) هذا المبحث خارج نطاق الخطة، وتمت إضافته في البحث لأهميته.

(٢) ينظر: "جامع التحصيل" للعلائي (ص٣٣)، "النكت" لابن حجر (ص:٢٠١).

(٣) "تدريب الراوي" (١/ ١٩٨).

(٤) مقدمة "صحيح مسلم" (ص١٨).

(٥) "جامع الأصول" لابن الأثير(١/ ١١٨).

(٦) نص علىٰ ذلك: ابن الأثير في "جامع الأصول" (١/ ١١٨)،ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: نور عتر(ص: ٥٤-٥٥)، والنووي في "المجموع شرح المهذب" (١/ ٦٠)،والعلائي في "جامع التحصيل" (ص٣٥)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١/ ١٧٩)، وغيرهم.

خيثمة زهير بن حرب، ويحيىٰ بن معين، وابن أبي شيبة. ثم أصحاب هؤلاء: كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وهذه الطبقة. ثم من بعدهم: كالدارقطني، والحاكم، والخطيب، والبيهقي، ومن يطول الكلام بذكرهم ممن صنف في الأحكام فقل من يدخل منهم في كتابه المراسيل إذا كان مقصوراً علىٰ إخراج الحديث المرفوع... »[(١)].

وممن قال بتضعيفه أيضاً: الإمام أحمد[(٢)]، وأبو زرعة وأبو حاتم الرَّازيان[(٣)]، وابن الصلاح[(٤)]، والنووي[(٥)]، وغيرهم.

وبالجملة فالمشهور عن أهل الحديث خاصة القول بعدم صحته[(٦)]، وهو الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم[(٧)].

- حجة أصحاب هذا القول في تضعيف المرسل:

الجهالة بحال الراوي الساقط من الإسناد.

- قال الترمذي: «ومن ضعَّفَ المُرسلَ فإنَّه ضَعَّفهَ من قِبَلِ أن هؤُلاءِ الائمةَ قد حدَّثُوا عن الثِّقَاتِ وغَيرِ الثِّقَاتِ، فإذا رَوَىٰ أحدُهُم حدِيثًا وأرسَلَهُ لعَلَّهُ أخَذَهُ

(١) "جامع التحصيل" للعلائي (ص٣٥).

(٢) قال السخاوي بعد أن حكىٰ تضعيف الإمام مسلم للمرسل وعدم حجيته حيث أقره ومشىٰ عليه في كتابه: «وكذا أحمد في "العلل" حيث يعل الطريق المسندة بالطريق المرسلة، ولو كان المرسل عنده حجة لازمة، لما أعلَّ به». "فتح المغيث" (١/ ١٧٩).

(٣) قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا». "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٧).

(٤) "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص:٥٣).

(٥) حيث قال: «الحديث المرسل، لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء وجماهير أصحاب الأصول والنظر...». "المجموع شرح المهذب" (١/ ٦٠).

(٦) "فتح المغيث" (١/ ١٧٩).

(٧) "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص:٥٥).

عن غَيْرِ ثِقَةٍ»[١].

- وقال ابن عبد البر: «وحجتهمُ في ردِّ المراسيلِ ما أجمعَ عليهِ العلماءُ من الحاجةِ إلىٰ عدالةِ المُخْبِرِ وأنَّهُ لا بُدَّ من علمِ ذِلكَ فإذا حَكَىٰ التَّابعيُّ عَمَّن لَمْ يَلقَهُ لَمْ يكُن بُدٌّ من مَعرِفَةِ الواسِطَةِ إذ قَدْ صَحَّ أن التَّابِعِينَ أو كَثِيراً مِنهُم رَوَوا عنِ الضَّعيفِ وغَيْرِ الضَّعِيفِ، فَهَذِهِ النُّكتَةُ عِنْدَهُم في رَدِّ المُرسَلِ؛ لأنَّ مُرسِلَهُ يُمكِنُ أن يَكُونَ سَمِعَهُ ممن يَجوزُ قبُولُ نَقلِهِ وممَّنْ لا يَجوز، ولا بُدّ من معرِفةِ عَدَالةِ النَّاقِلِ فبَطُلَ لِذَلِكَ الخَبَرُ المُرسَلُ للجَهلَ بالوَاسِطَةِ»[٢].

- وقال النووي: «ودليلنا في ردِّ المرسَل مطلقاً، أنه إذا كانت رواية المجهول المُسَمَّىٰ لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولىٰ لأن المرويَّ عنه محذوف مجهول العين والحال»[٣].

■ **القول الثاني: القبول مطلقاً**[٤]، كون الحديث المرسل صحيح يحتج به[٥]. والاحتجاج به مذهب الإمام مالك[٦] وأبي حنيفة[٧] وأصحابهما رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في طائفة[٨]، وحكي الاحتجاج بالمرسل عن أهل الكوفة وعن أهل العراق جملة، وحكاه الحاكم عن

---

(١) "جامع الترمذي" كتاب العلل (ص٨٧٩).

(٢) "التمهيد" (١/ ٦)، وبنحو كلام ابن عبد البر، قاله ابن حجر في "نزهة النظر" (ص:١٠١).

(٣) "المجموع شرح المهذب" (١/ ٦٠).

(٤) "النكت" لابن حجر (ص:٢٠٢).

(٥) "جامع الأصول" لابن الأثير (١/ ١١٧).

(٦) قال ابن عبد البر: «أصل مذهب مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين، أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء». "التمهيد" (١/ ٢).

(٧) قال ابن عبد البر: «أما أبو حنيفة وأصحابه فإنهم يقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل». "التمهيد" (١/ ٥).

(٨) ينظر: "معرفة أنواع علوم الحديث" تحقيق: عتر (ص:٥٥)، وينظر: "جامع التحصيل" للعلائي(ص٣٣).

إبراهيم النخعي[(١)].

■ **حجة أصحاب هذا القول في قبول المرسل:**

- قال ابن عبد البر: «واعتلَّوا بأن السلف -رضوان الله عليهم- أرسلوا ووصلوا وأسندوا، فلم يُعب واحدٍ منهم علىٰ صاحبهِ شيئًا من ذلك، بل كل من أسند لم يخل من الإرسال ولو لم يكن ذلك كله عندهم دينًا وحقًا ما اعتمدوا عليه؛ لأنا وجدنا التابعين إذا سئلوا عن شيءٍ من العلم وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم ﷺ أو عن أصحابه ﷺ قالوا: قال رسول الله كذا، وقال عمر كذا، ولو كان ذلك لا يوجب عملاً، ولا يُعد علمًا عندهم؛ لما قَنِع به العالم من نفسه، ولا رضي به منه السائل»[(٢)].

القول الثالث: قبول الحديث المرسل بشروط، وهو مذهب الإمام الشافعي حيث فصّلَ ذلك في كتابه "الرسالة"[(٣)]، ومضمونه أن الحديث المرسل يكون صحيحًا، ويقبل بشروط أربعة، منها:

***في نفس المرسِل، وهي ثلاثة:**

- أحدهما: أن يكون المرسِل من كبار التابعين.

- ثانيهما: أن يكون إذا سَمَّىٰ من روَىٰ عنه لم يُسَمِّي مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنه.

- ثالثها: أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه، فإن كان ممن يخالف الحفاظ عند الإسناد لم يقبل مرسله.

***وشرط رابع في الحديث المرسَل، وهو:**

- أن يعتضد الحديث المرسَل بأحد الأمور الآتية:

---

(١) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/ ١٨٧).

(٢) "التمهيد" (١/ ٤).

(٣) " الرسالة" للشافعي (ص:٢٣٥-٢٣٦).

١. أن يسنده الحُفَّاظُ المأمونون إلىٰ رسول الله ﷺ من وجهٍ آخر بمثل معنىٰ المرسَل.

٢. أن يوجد مرسَل آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي عنه (المرسِل) الأول، فيكون ذلك دليلاً علىٰ تعدد مخرجه، وأن له أصلاً.

٣. أن يوجد ما يوافقه من كلام بعض أصحاب الرسول ﷺ، فيستدل (به) علىٰ أن للمرسل أصلاً صحيحًا.

٤. أن يُفتي بمثل معنىٰ المرسَل عامة أهل العلم[١].

وبعد أن ذكر الشافعي هذه الشروط، قال: «وإذا وُجدت الدلائلُ بصحة حديثه بما وصفتُ أحببنا أن نقبلَ مرسلَه. ولا نستطيع أن نزعُم أن الحجة تثبتُ بهِ ثبوتها بالموتَصِلِ»[٢].

- **الخلاصة:**

تقدم بنا أن العلماء اختلفوا في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل علىٰ ثلاثة أقوال:

الأول: الرد مطلقًا، وتضعيفه وعدم الاحتجاج به، وهو مذهب جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء والأصوليين.

الثاني: القبول مطلقًا، والاحتجاج به، وهو مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة.

الثالث: قبوله بشروط، وهو مذهب الإمام الشافعي.

والذي يظهر أن القول الراجح، هو القول الأول، وهو مذهب جمهور المحدثين في تضعيف الحديث المرسل وعدم الاحتجاج به؛ وذلك لجهالة عين الراوي المحذوف،

---

(١) ينظر: "الرسالة" للشافعي(ص٢٣٥-٢٣٦)، "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/ ٥٤٦-٥٤٩)، وقد أفدت المضمون من ابن رجب، حيث عرض ابن رجب مضمون كلام الشافعي عرضًا غير مسبوق إليه، كما قال المحقق الدكتور همام سعيد في مقدمته لتحقيق "شرح علل الترمذي" (١/ ١٨٨).

(٢) "الرسالة" للشافعي(ص٢٣٥-٢٣٦).

فضلاً عن جهالة حاله، فإذا كانت رواية المجهول المُسَمَّىٰ لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسَل أولىٰ؛ لأن المرويَّ عنه محذوف مجهول العين والحال كما تقدم بنا من قول النووي.

وهذا القول- تضعيف المرسل - هو القول المختار الذي سرت عليه في هذا البحث.

الفصل الثاني

منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال، وموازنته بمنهج أئمة النقد

* * * *** * *

الفصل الثاني: منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال، وموازنته بمنهج أئمة النقد.

إن الناظر في كلام أئمة الحديث، والمتأمل في منهجهم عند تعارض الوصل والإرسال ليدرك أنه ليس لهم قاعدة مطردة وطريقة واحدة في ترجيح أحد الوجهين، بل يختلف نظرهم في كل حديث بحسب المرجحات والقرائن التي تحيط بالحديث، وهي كثيرة لا تنحصر، فقد يحكمون للأحفظ، وقد يحكمون للأكثر، وقد يحكمون لمن له مزيد اختصاص، وغير ذلك من القرائن الأخرىٰ.

والإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد هؤلاء الأئمة المحدثين لا يكاد يجد له قاعدة مطردة في هذا الباب، حيث سار علىٰ منهج المحدثين باستعمال القرائن في حكمه علىٰ الحديث وترجيح أحد الوجهين.

وللحديث عن منهج الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وطريقته عند التعارض، سأتناول ما يلي:

أولاً: تعريف الحديث المرسل عند الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَرَّف الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث المرسل من حيث الاصطلاح بأنه: «كل حديث أرسله واحد من التابعين أو الأتباع، فرواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ من حمله عنه»[(١)].

وقد صرّح السخاوي أن ممن أطلق المرسل علىٰ المنقطع أبوزرعة، وأبو حاتم، ثم الدارقطني، والبيهقي، والبخاري والترمذي وأبو داود[(٢)].

ومن هذا التعريف، ومن خلال ما حكاه الإمام السخاوي يظهر لنا - والله أعلم- أن

(١) "دلائل النبوة"، فصل في المراسيل (١/ ٣٩).

(٢) "فتح المغيث" (١/ ١٧٣).

الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتوسع في مفهوم المرسل؛ بحيث يكاد يرادف مفهوم المنقطع؛ فيطلقه علىٰ ما أرسله التابعي وتابعي التابعي، شأنه في ذلك شأن الجمهور من الفقهاء والأصوليين، وبعض أهل الحديث، إذ يعممون التابعين وغيرهم[١].

أما جمهور المحدثين، فالمشهور عندهم أن الحديث المرسل هو: «ما أضافه التابعي إلىٰ النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير»[٢].

وعلىٰ هذا المعنىٰ اقتصر المتأخرون، فلا يطلقون المرسل إلا بهذا المعنىٰ[٣]. وهو المعنىٰ الذي اقتصرت عليه في هذا البحث وسرت عليه.

ومن الأمثلة علىٰ استعمال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصطلح "المرسل" علىٰ "المنقطع" في كتابه "السنن الكبير"، ما يلي:

١- قوله: «وفيه إرسال؛ عبد الرحمن بن أبي لَيلَىٰ، لم يُدرِكْ مُعاذَ بن جبلٍ»[٤].

٢- وقوله: «وحديثُ مسِّ الإبِطِ مرسلٌ؛ عُبيدُ الله بن عبد اللهِ بن عُتبةَ لم يُدرِكْ عمرَ ابن الخطابِ...»[٥].

٣- وقوله: «هذا حديث موصول، وتمام هذه القصة في الحديث الذي أرسله الأوزاعي عن عطاء»[٦].

٤- وقوله: «هذا مرسلٌ، عونُ بنُ عبد اللهِ لم يُدرِكْ عبدَ اللهِ بن مَسعودٍ»[٧].

---

(١) " الباعث الحثيث" النوع التاسع المرسل(ص٤٥).

(٢) "النُّكت": لابن حجر(ص ١٩٩).

(٣) "منهج النقد في علوم الحديث" لنور الدين عتر (ص: ٣٧٠).

(٤) "السنن الكبير" كتاب الطهارة، باب الوضوء من الملامسة (١/ ٣٧٤) بإثر الحديث (رقم ٦١٣).

(٥) "السنن الكبير" كتاب الطهارة، باب في مسِّ الإبطِ (١/ ٤٠٤) بإثر الحديث (رقم٦٦١).

(٦) "السنن الكبير" كتاب الطهارة، باب الجرح إذا كان في بعض جسده دون بعض (٢/ ١٩٠ رقم ١٠٨٨،١٠٨٧).

(٧) "السنن الكبير" كتاب الصلاة، باب القول في الركوع (٣/ ٥١٠ رقم٢٥٩٣).

٥- وقوله: «هذا مرسلٌ؛ أبو بكرِ ابنُ حَزمٍ لم يُدرِكْ عبد اللهِ بن زيدٍ....»[١].

والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة في كتاب "السنن الكبير"[٢].

ثانياً: حكم الحديث المرسل عند الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يمكننا القول أن مذهب الإمام البيهقي في حكم المرسل هو مذهب إمامه الشافعي، حيث صرّح في كتابه "دلائل النبوة"[٣] عن حكمه لديه، فقال: «كل حديث أرسله واحد من التابعين أو الأتباع، فرواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولم يَذكُر من حمله عنه، فهو علىٰ ضربين:

(أحدهما): أن يكون الذي أرسله من كبار التابعين، الذين إذا ذكروا من سمعوا منه ذكروا قومًا عدولاً يوثق بخبرهم، فهذا إذا أرسل حديثًا نظر في مرسله، فإن انضم إليه ما يؤكده من مرسل غيره، أو قول واحد من الصحابة، أو إليه ذهب عوامّ من أهل العلم فإنّا نقبل مرسله في الأحكام.

(والآخر): أن يكون الذي أرسله من متأخري التابعين، الذين يعرفون بالأخذ عن كل أحد، وظهر لأهل العلم بالحديث ضعف مخارج ما أرسلوه، فهذا النوع من المراسيل لا يقبل في الأحكام، ويقبل فيما لا يتعلق به حكم من الدّعوات وفضائل الأعمال والمغازي، وما أشبهها».

ويمكن أن نستخلص من كلام البيهقي عدة أمور:

-**الأمر الأول**: أن الحديث المُرْسل مقبول في الأحكام إذا توفرت فيه الشروط التالية:

---

(١) "السنن الكبير" كتاب الوقف، باب من قال لا حُبسَ عن فرائضِ اللهِ ﷻ (١٢/ ٢٧٣ رقم ١٢٠٣٥).

(٢) ينظر المواضع الآتية من "السنن الكبير": كتاب الصلاة، باب ما روىٰ في تثنية الآذان والإقامة (٣/ ١٨٣ رقم ٢٠٠١)، وكتاب الجنائز، باب زيارة القبور (٧/ ٥١٩ رقم٧٢٧٩)، وكتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين (١١/ ٢٢٨ رقم ١٠٩١٣)، وغير ذلك من المواضع.

(٣) "دلائل النبوة"، فصل في المراسيل (١/ ٣٩-٤٠).

■ **شروط الـمُرْسِل:**

١ - أن يكون الـمُرْسِل من كبار التابعين.

مثال ذلك ما قاله البيهقي بعد أن ساق حديث تميم بن طرفة: «تميمُ بن طرفةَ الطائي كوفيٌ يَروِي عن عَدِيّ بن حاتم وجابرِ بنِ سَمُرَةَ، وهو مِن مُتأخِّرِي التّابِعينَ، ومَتَىٰ يُدرِكُ دَرَجَة سعيدِ بن الـمُسَيَّب؟!»[(١)].

٢ - إذا ذكر الـمُرْسِل من سمعه منه، ذكر عدلاً يُوثق بخبره.

من ذلك ما نقله الإمام البيهقي من قول يحيىٰ بن معين مُقراً له: «مرسلاتُ سعيدِ بن الـمُسَيَّبِ أحسَنُ من مُرسَلاتِ الحسنِ، ومُرسَلاتُ إبراهيمَ صَحيحَةٌ...، ومُرسَلُ الزُّهرِيّ ليسَ بشَيءٍ»[(٢)].

ومن ذلك أيضاً ما قاله الإمام البيهقي في الاختلاف في كيفية رؤيا - عبد الله بن زيد- في الإقامةِ: «فالـمَدَنيّونَ يروُونَها مُفردَةً...، ومع موصولِ الـمَدَنيّينَ مُرسَلُ سعيدِ بنِ الـمُسَيَّبِ، وهو أصَحُّ التّابِعينَ إرسالاً »[(٣)].

■ **شروط الـمُرْسَل:**

١ - أن ينضم إليه ما يؤكده من مُرسَل غيره:

مثال ذلك، قول الإمام البيهقي: «**هذا المرسل يقوي الأول**، وقد روي من وجه آخر، وروي عن ابن كاسب عن سفيان بن عيينة بإسناده موصولاً بذكر ابن عباس فيه وليس بصحيح»[(٤)].

---

(١) كتاب الدعوىٰ والبينات، باب الـمُتَداعيَين يتداعيان مالم يَكُن في يَدِ واحدٍ منهما، ويُقيم كُلُّ واحدٍ منهُما بَيِّنَةً بدَعواه (٢١/ ٢٦٦) بإثر الحديث (رقم٢١٢٨٢). ورواية سماك عن تميم بن طرفة ستأتي في الحديث (رقم١٣٠).

(٢) كتاب الطهارة، باب من ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة (١/ ٤٢٣) بإثر الحديث (رقم ٦٩٠).

(٣) كتاب الصلاة، باب التثويب في أذان الصبح (٣/ ١٨٤) بإثر الحديث (رقم ٢٠٠١).

(٤) ينظر: الحديث رقم (١٠٩).

وقوله: «... وقد روي من أوجُهٍ بأسانيدَ مراسيلَ إذا جُمع بينها صارَ الحديثُ بذلك قويًّا »[1].

٢- أو ينضم إليه قول واحد من الصحابة:

مثال ذلك، قال الإمام البيهقي: «وَقَدْ رَوَاهُ إِسمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا مُرْسَلاً، كَمَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ وَهُوَ المحفُوظُ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُرسَلٌ». ثم استشهد بما حكاه الشافعي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسعيد بن المسيب: «أَنَّهُمَا كَانَا يَرْعُفَانِ فَيَتَوَضَّأَنِ وَيَبْنِيَانِ عَلَىٰ مَا صَلَّيَا: رُوِّينَا عَنِ ابنِ عُمَرَ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَرَيَانِ فِي الدَّمِ وُضُوءًا، وَإِنَّمَا مَعْنَىٰ وَضُوئِهِمَا عِنْدَنَا غَسْلُ الدَّمِ وَمَا أَصَابَ مِنَ الجَسَدِ، لا وُضوءُ الصَّلاةِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ مِنْ طَعَامٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِبَلَلِ يَدَيْهِ وَجْهَهُ، وَقَالَ: هَذَا وُضوءُ مَن لَم يُحدِثْ. وَهَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ يُسَمَّىٰ: وُضوءًا لِغَسْلِ بَعْضِ الأَعْضَاءِ، لا لِكَمَالِ وُضوءِ الصَّلاةِ، وهَذَا مَعنَىٰ مَا روِيَ عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الوُضُوءِ مِنَ الرُّعَافِ عِنْدَنَا، وَاللهُ أَعْلَمُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيسَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ بِثَابِتَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». وقد أقره الإمام البيهقي علىٰ ذلك، وقال: «وَعَلَىٰ هَذَا يُحْمَلُ مَا رُوِيَ عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْءِ، إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فِيهِ»[2].

٣- أو ذهب إليه عوامّ من أهل العلم:

مثال ذلك، قال الإمام البيهقي: «ورواه عيسىٰ بن يونس عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مرسلاً...، والحديث غير قوي إلا إنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافاً والله أعلم». ثم استشهد بقول الشافعي: «وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء ولونه وريحه كان نجساً يروىٰ عن النبي ﷺ من وجهٍ لا يثبت أهل الحديث مثله، **وهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافاً**»[3].

---

(١) "السنن الكبير" كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين (١١/ ٢٢٥) بإثر الحديث رقم (١٠٩٠٦).

(٢) ينظر الحديث رقم (٤).

(٣) ينظر الحديث رقم (٨).

-**الأمر الثاني**: أن الحديث الـمُرْسل ضعيف؛ لأنه لم تتوفر فيه الشروط التي اشترطها للاحتجاج بالمرسل، كون من أرسله هم صغار التابعين الذين عرفوا بالأخذ عن كل أحد، وظهر لأهل العلم ضعف مخارج ما أرسلوه، فهو لا يقبل في الأحكام.

وهذا النوع يبقىٰ علىٰ ضعفه لا يقبل في الأحكام كما بين ذلك الإمام البيهقي، إلا أنه يستشهد به في موضوع: الدعوات، وفضائل الأعمال، والمغازي، والمواعظ والرقاق، وما أشبهها.

وكذلك نجد أن الإمام البيهقي قد يستعمل المرسل في المتابعات والشواهد مؤكداً للحديث الموصول- والله أعلم -.

-ومن ذلك قول الإمام البيهقي: «... ورواه إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ وغَيرُه عن ابنِ عَونٍ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رواه أيّوبُ وهِشامٌ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو الـمَحفوظُ، وكُلُّ ذَلِكَ شاهِدٌ لِحَديثِ أبي بَكرَةَ»[1].

-وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد روايته لحديث جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:سئل رسول الله ﷺ عن النشرة؟ فقال: ((**هو من عمل الشيطان**)). «وروي عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو مع إرساله أصح...»[2].

ثالثاً: منهج الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عرض الأحاديث المتعارضة وصلاً وإرسالاً:

والمقصود هنا بيان طريقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عرض الأحاديث المتعارضة وصلاً وإرسالاً من حيث إسنادها، أو الإشارة إليها من غير إسناد، ويمكن إجمال ذلك في خمسة طرق:

- **الطريقة الأولىٰ**:

أن يسوق الموصول والمرسل بإسناده، وهذا قسمان:

---

(١) ينظر الحديث رقم (٢٥).

(٢) ينظر الحديث رقم (١١٦).

القسم الأول: أن يسوق الموصول والمرسل بإسناده، ويقدم الموصول، وهذا كثير عنده، وقد بلغت عدة الأحاديث علىٰ هذا النحو (سبعة وأربعين) حديثاً[(١)]، رجح الإمام البيهقي منها تصريحاً إرسال (ثمانية عشر) حديثاً[(٢)]، بينما لم يرجح من الموصول سوىٰ حديث واحد[(٣)]، وحكم علىٰ حديث منها بأن كلا الوجهين صحيح[(٤)]، وآخر بأنه معلول عند أهل الحديث[(٥)]، وأشار إلىٰ ترجيح المرسل منها تلميحاً في (ستة) أحاديث[(٦)]، وإلىٰ ترجيح الموصول في (أربعة) أحاديث أخرىٰ[(٧)]، بينما توقف عن الترجيح في (ستة عشر) حديثاً[(٨)].

القسم الثاني: أن يسوق الموصول والمرسل بإسناده، ويقدم المرسل، وقد بلغت عدة الأحاديث علىٰ هذا النحو (سبعة وعشرين) حديثاً[(٩)]، رجح الإمام البيهقي منها

---

(١) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤،٥،٧،١١،١٠، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٧،٥٩،٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٨١، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١).

(٢) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤،١١، ١٧، ٣١، ٣٩، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٧٢، ٩٢، ٩٤،١٠٠، ١٠٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٣١).

(٣) وهو الحديث رقم (٥٧).

(٤) وهو الحديث رقم (٤٢).

(٥) وهو الحديث رقم (١٣٠)، حيث قال الإمام البيهقي: «والحديث معلول عند أهل الحديث مع الاختلاف في إسناده علىٰ قتادة».

(٦) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٥،٧،٥، ٢٩، ٤٥، ٩٧).

(٧) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢٠، ٤٧، ٩١، ٩٦).

(٨) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٠، ٣٥،٢٧، ٥٩، ٦٢، ٦٩، ٨١، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧).

(٩) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢١، ٢٤، ٣٤، ٥١، ٥٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٩، ١٠٣، ١١٠، ١١١، ١١٧، ١٢٥،١٢٣، ١٢٦).

تصريحاً إرسال (ستة عشر) حديثاً[1]، وحكم علىٰ (واحد) منها بأن المرسل منقطع والموصول لا يصح وصله[2]، وأشار في (حديث آخر) إلىٰ ترجيح المرسل تلميحاً[3]، بينما توقف عن الترجيح في (تسعة) أحاديث[4].

- **الطريقة الثانية:**

أن يسوق أحد الوجهين مسنداً، ويشير إلىٰ الوجه الآخر من غير إسناد، وهذا قسمان:

القسم الأول: أن يسوق الموصول بإسناده مع تقديمه له، ثم يشير إلىٰ المرسل، وهذا كثير، وقد بلغت عدة الأحاديث علىٰ هذا النحو (ثمانية وثلاثين) حديثاً[5]، رجح الإمام البيهقي منها تصريحاً إرسال (تسعة) أحاديث[6]، بينما لم يرجح من الموصول سوىٰ حديث واحد[7]، وحكم علىٰ (حديث آخر) بأنه غير قوي[8]، وأشار إلىٰ ترجيح المرسل منها تلميحاً في (عشرة) أحاديث[9]، وإلىٰ ترجيح الموصول في (أربعة) أحاديث

---

(١) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢١، ٢٤، ٣٤، ٥١، ٥٣، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٨٤، ٩٠، ٩٩، ١٠٣، ١١٠، ١٢٣).

(٢) وهو الحديث رقم (١١٧).

(٣) وهو الحديث رقم (١٢٦).

(٤) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٦٤، ٧٠، ٧٤، ٧٩، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ١١١، ١٢٥).

(٥) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٢، ٩، ٨، ٢، ١، ١٣، ١٤، ١٨، ١٦، ١٩، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٧٧، ٧٩، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ١٠٥، ١١٢، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢).

(٦) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٩، ٢٥، ٤١، ٤٣، ٩٣، ٤٩، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩).

(٧) وهو الحديث رقم (٥٧).

(٨) وهو الحديث رقم (٨).

(٩) الأحاديث التي أشار فيها إلىٰ ترجيح المرسل ذوات الأرقام التالية: (٢، ١٦، ١٤، ١٨، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٥٢، ٧٩).

أخرىٰ[١]، بينما توقف عن الترجيح في (ثلاثة عشر) حديثاً[٢].

القسم الثاني: أن يسوق المرسل بإسناده مع تقديمه له، ثم يشير إلىٰ الموصول، وقد بلغت عدة الأحاديث علىٰ هذا النحو (اثني عشر) حديثاً[٣]. رجح الإمام البيهقي منها تصريحاً إرسال(أربعة) أحاديث[٤]، وأشار تلميحاً إلىٰ ترجيح المرسل في (خمسة)أحاديث أخرىٰ[٥]، وإلىٰ ترجيح الموصول تلميحاً في (حديث واحد)[٦]، وحكم علىٰ (حديث) آخر بضعف كلا الوجهين[٧]، وحديث توقف فيه عن الترجيح[٨].

- **الطريقة الثالثة:**

أن يكون للحديث أوجه متعددة، فيسوق بعضها مسنداً ويشير للباقي دون إسناد، وقد بلغت عدة الأحاديث علىٰ هذا النحو (خمسة) أحاديث[٩]، وقد تنوعت أساليبه في عرض الأوجه، فنجده في (حديث) منها يسوق المقطوع أولاً، ثم المرسل، ثم أشار للموصول، ورجح المقطوع تصريحاً[١٠].

وفي (حديث آخر) ساق الموصول مسنداً مع تقديمه له، وأشار للمقطوع، ثم أسند

---

(١) الأحاديث التي أشار فيها إلىٰ ترجيح الوصل ذوات الأرقام التالية: (١٣، ٤٠، ٥٤،٨٧).

(٢) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١،٩، ١٢، ٢٦، ٢٨، ٣٧، ٤٤،٥٦،٧٧، ٨٩، ١٠٥، ١١٢، ١٣٢).

(٣) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢٢، ٢٣، ٣٠، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٥، ٧٦، ٨٣، ١٠٨،١٠٩، ١١٣).

(٤) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢٣،٢٢،١٠٨،٤٦)، الحديث (٤٦) هو مكرر لحديث (١١)، وقد نص الإمام البيهقي علىٰ ترجيح رواية الإرسال في الحديث الحادي عشر.

(٥) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣٠، ٤٨، ٥٥، ٧٦، ١٠٩).

(٦) وهو الحديث رقم (٥٠).

(٧) وهو الحديث رقم (١١٣).

(٨) وهو الحديث رقم (٨٣).

(٩) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣، ٣٥، ٦٠، ٨٠، ٩٨).

(١٠) وهو الحديث رقم (٣).

المرسل ولم يرجح[1]، وفي (حديث ثالث) ساق الموصول مسنداً مع تقديمه له، وأشار إلىٰ أنه روي موقوفًا ومرسلاً، ولم يرجح[2]، وفي (حديث رابع) قدم الموقوف مسنداً ورجحه، ثم الموصول وأسنده وقال عنه غير محفوظ، ثم أشار للمرسل[3]، وفي (حديث خامس) ساق المقطوع بإسناده أولاً، ثم الموصول مسنداً، ثم أشار لرواية الإرسال، ولم يرجح أي وجه[4].

- **الطريقة الرابعة:**

أن يسوق الوجهين جميعًا بإسنادٍ واحد، مبتدئًا بالموصول ثم المرسل، وقد وقفت في ذلك علىٰ (حديث واحد) ولم يرجح بينهما[5].

- **الطريقة الخامسة:**

أن يشير إلىٰ الوجهين الموصول والمرسل دون إسنادهما مبتدئًا بالمرسل ثم الموصول، وقد وقفت في ذلك علىٰ (حديث واحد)[6].

---

(١) وهو الحديث رقم (٣٥).

(٢) وهو الحديث رقم (٦٠).

(٣) وهو الحديث رقم (٨٠).

(٤) وهو الحديث رقم (٩٨).

(٥) وهو الحديث رقم (٥٨)، حيث قال الإمام البيهقي في "سننه" (١٠/ ٤٧٧ رقم ١٠٣١٤،١٠٣١٣): «أخبرنا أبو علي الروذباري.....،عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر. قال: وأخبرني عبد الرحمن بن سابِطٍ: ((أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرىٰ قائمة علىٰ ما بقىٰ من قوائمها)). حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موصولٌ، وحديثه عن عبد الرحمن بن سابِطٍ مرسلٌ».

(٦) وهو الحديث رقم (١٠٧)، حيث قال الإمام البيهقي في "سننه" (١٦/ ٤٣٠) بإثر الحديث رقم (١٦٥٠٠): «قال الشيخُ الفقيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ورُوي عن ابن سيرينَ وأبي قِلابةَ وأبي المَليحِ عن النبي ﷺ في هذه القصة قالوا: وقَضىٰ في الجَنينِ غُرَّةَ عبدٍ أو أمةٍ، أو مِائةً مِن الشاءِ. وهذا مرسلٌ. ورُوِيَ ذلكَ عن أبي المَليحِ عن أبيه عن النَّبيِّ ﷺ، إلا أنَّه قال فيه: غُرَّةٌ عبدٌ أو أمةٌ، أو عِشرونَ ومِائَةُ شاةٍ. وإسناده ضعيفٌ».

رابعاً: منهج الإمام البيهقي عند تعارض الوصل والإرسال وموازنته بمنهج أئمة النقد:

من خلال النظر في صنيع الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأحاديث المتعارضة وصلاً وإرسالاً، وفي حكمه عليها نجده سلك منهج المحدثين باستخدام القرائن في ترجيح الروايات والحكم عليها، ولم يلتزم قاعدة معينة، حيث نص علىٰ ذلك في كتابه "المدخل"[1] فقال: «وترجيح الأخبار إذا اختلفت؛ بكثرة الرواة وزيادة الحفظ والمعرفة وتقدم الصحبة من الأمور المعروفة فيما بين أهل المعرفة بالحديث».

ومن خلال الدراسة تبين أنه سلك في الأحاديث المتعارضة، وصلاً وأرسالاً مسالك عدّة:

- **المسلك الأول: ترجيح أحد الوجهين، مع التصريح بالقرائن.**

وقد بلغت عدة الأحاديث التي رجح فيها الإمام البيهقي أحد الوجهين مع التصريح بالقرائن (ثلاثين) حديثاً[2]، جميعها رجح فيها الإمام البيهقي الإرسال[3]، سوىٰ (ثلاثة) أحاديث: (اثنان) منها رجح الوصل[4]، وحديث واحد رجح أنه مقطوع[5].

منها علىٰ سبيل المثال:

ترجيح المرسل: جاء في الحديث السابع عشر، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[6]:

---

(١) "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" (ص: ٩٢).

(٢) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣، ٤، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٤، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٨٢، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، ١١٩، ١٢٣، ١٣٣).

(٣) بلغت عدد الأحاديث التي رجح فيها الإمام البيهقي الإرسال (سبعة وعشرين) حديثاً، وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٤، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٨٢، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، ١١٩، ١٢٣).

(٤) وهما الحديثان رقم (٥٧) و(١٣٣).

(٥) وهو الحديث رقم (٣).

(٦) "السنن الكبير" (٤/ ٢٠، ٢١ رقم ٢٩٣٥، ٢٩٣٦).

"أخبرَنا أبو عبدِاللهِ الحافظُ، **أخبرَنا أبو أحمدَ بَكرُ بنُ محمدِ بنِ حَمدانَ الصَّيرَفيُّ، حدَّثنا عبدُالصَّمَدِ** بن الفَضلِ البَلخِيُّ، حدَّثنا مَكِّيُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبي حَنيفَةَ، عن موسَىٰ بنِ أبي عائشَةَ، عن عبدِاللهِ بنِ شَدّادِ بنِ الهادِ، عن جابرِ بنِ عبدِاللهِ، عن النبيِّ ﷺ أنَّه صَلَّىٰ وكانَ مَن خَلفَه يَقرأُ، فجَعَلَ رجلٌ مِن أَصحابِ النبيِّ ﷺ يَنهاه عن القراءةِ في الصَّلاةِ، فلَمّا انصَرَفَ أَقبَلَ عليه الرَّجلُ فقالَ: أتَنهاني عن القراءةِ خَلفَ رسولِ اللهِ ﷺ ؟! فتَنازَعا حَتَّىٰ ذَكَرا ذَلِكَ للنَّبيِّ ﷺ فقالَ النبيُّ ﷺ: ((**مَن صَلَّىٰ خَلفَ الإمامِ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ**)).

هَكَذا رواه جَماعَةٌ عن أبي حَنيفَةَ مَوصولاً، ورواه عبدُاللهِ بنُ المُبارَكِ عنه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ جابرٍ، **وهو المَحفوظُ**:

أخبَرَناه أبو عبدِاللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو محمدٍ الحسنُ بنُ حَليمٍ الصّائغُ الثِّقَةُ بمَروَ مِن أَصلِ كِتابِه كِتابِ ((الصلاة)) لِعَبدِاللهِ بنِ المُبارَك، أخبرَنا أبو المَوَجِّهِ، أخبرَنا عَبدانُ بنُ عثمانَ، أخبرَنا عبدُاللهِ بن المُبارِكِ، أخبرَنا سُفيانُ وشُعبَةُ وأبو حَنيفَةَ، عن موسَىٰ بنِ أبي عائشَةَ، عن عبدِاللهِ بنِ شَدّادٍ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**مَن كان له إمامٌ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ**)).

وكَذَلِكَ رواه عليُّ بنُ الحسنِ بنِ شَقيقٍ عن ابنِ المُبارَكِ. **وكَذَلِكَ رواه غيرُه عن سُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريِّ وشُعبَةَ بن الحَجّاج. وكَذَلِكَ رواه مَنصورُ بن المُعتَمِرِ وسُفيانُ بن عُيَينَةَ وإسرائيلُ بنُ يونُسَ وأبو عَوانَةَ وأبو الأحوَصِ وجَريرُ بنُ عبدِالحَميدِ وغَيرُهُم مِنَ الثِّقاتِ الأثباتِ، ورواه الحسنُ بنُ عُمارَةَ عن موسَىٰ مَوصولاً، والحَسَنُ بن عُمارَةَ مَتروكٌ**".

يظهر من هذا المثال ترجيح الإمام البيهقي الوجه المرسل؛ كون رواته أكثرَ عدداً، وأوثقَ وأثبت من الأوجه الأخرىٰ في جميع الطرق، فقد جاء من رواية جماعة من الثقات الأثبات: إسرائيل بن يونس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عُيَينة، وشعبة بن الحجاج، وجرير بن عبد الحميد[1]، وغيرهم. وقد وافق الإمام البيهقي في ترجيحه، الأئمة: أبو حاتم

(١) للمزيد في تراجمهم ينظر الحديث بتتمته.

في "العلل"، والدارقطني في "علله"، وكذا نص علىٰ ترجيحه ابن عبد البر في "التمهيد" والمجد بن تيمية في "منتقىٰ الأخبار"، وغيرهم[1].

ترجيح الموصول: جاء في الحديث الثالث والثلاثين بعد المائة، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[2]: "أخبرنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ في آخرينَ قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بن يعقوبَ، أنبأنا الربيعُ ابنُ سُليمانَ، أنبأنا الشافعي، أنبأنا مالكٌ، حدَّثني يحيىٰ بنُ سعيدٍ، عن عَمَرةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ، أنَّ بَريرَةَ جاءَت تَستَعينُ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقالت عائشةُ: إنَّ أحبَّ أهلُكِ أنْ أصُبَّ لهم ثَمنَكِ صَبَّةً واحِدَةً وأُعتِقَكِ فعَلتُ. فذكرَت ذَلِكَ بَريرَةُ لأهلِها فقالوا: لا إلَّا أنْ يَكونَ ولاؤُكِ لَنا. قال مالكٌ: قال يَحيَىٰ: فزَعَمَت عَمرَةُ أنَّ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا ذكَرَت ذَلِكَ لِرسولِ الله ﷺ فقالَ: ((لا يَمنَعُكِ ذَلِكِ، اشتَريها وأعتِقيها، فإنَّما الوَلاءُ لمن أعتَقَ)). رَواه البخاريُّ في "الصحيح" عن عبد اللهِ بن يوسُفَ عن مالكٍ. أرسَلَه مالكٌ في أكثَرِ الرِّواياتِ عَنه، وأسنَدَه عنه مُطَرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ....."

إلىٰ أن قال: «**حَديثُ عَمرَةَ عن عائشةَ حديثٌ ثابِتٌ؛ فقَد رَواه جَماعَةٌ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ مَوصولاً**»[3].

يظهر من هذا المثال ترجيح الإمام البيهقي الوجه الموصول؛ كون رواته أكثرَ عدداً، فقد جاء من رواية جماعة من الثقات منهم الإمام مالك في أحد الأوجه عنه، وسفيان بن عيينة، ومن رواية جعفر بن عون وهو صدوق.

ترجيح المقطوع: جاء في الحديث الثالث، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[4]: "أخبرنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو الوَليدِ الفقيهُ، حدثنا الحسنُ بنُ سُفيانَ، حدثنا أبو بكرٍ يَعنِىٰ ابنَ أبي شَيبَةَ، حدثنا هُشَيمٌ، أخبرَنا أبو بِشرٍ، عن طاوُسٍ (ح) وأخبرَنا

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (١٧).

(٢) "السنن الكبير" (٢١/ ٤٩٨ رقم ٢١٧٥٢).

(٣) المصدر السابق (٢١/ ٥٠٠) بإثر الحديث رقم (٢١٧٥٥).

(٤) "السنن الكبير" (١/ ٣٣٥ رقم ٥٤٣، ٥٤٢).

أبو حازِمٍ الحافظُ، أخبرَنا أبو أحمدَ ابنُ إسحاقَ الحافظُ، أخبرَنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمدٍ العُمَرِيُّ بالكوفَةِ، حدثنا أبو كُرَيبٍ، حدثنا هُشَيمٌ، عن أبي بِشرٍ، عن طاوُسٍ قال: ((**الاستِنجاءُ بثَلاثَةِ أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ. قُلتُ: فإن لم أجِدْه. قال: ثَلاث حَفَناتٍ مِنَ التُّرابِ**)). **هذا هو الصَّحيحُ عن طاوُسٍ مِن قَولِهِ. وكَذَلِكَ رواه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ عن سلَمةَ بن وهرامَ عن طاوُسٍ.**

ورواه زَمعةُ بنُ صالِحٍ عن سلَمةَ فرَفَعَه مُرسَلاً.

أخبرَنا أبو بكرٍ الحارِثيُّ الفقيهُ، أخبرَنا عليُّ بنُ عُمرَ الحافظُ، حدثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الفارِسِيُّ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ عَبّادٍ، حدثنا عبدُ الرزاقِ، عن زَمعَةَ بن صالِحٍ، عن سَلَمةَ بن وَهرامَ قال: سَمِعتُ طاوُسًا قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**إذا أتَىٰ أحَدُكُم البَرازَ فليُكرِمْ قِبلَةَ الله ﷻ، فلا يَستَقبِلْها ولا يَستَدبِرْها، ثم ليَستَطِبْ بثَلاثَة أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ أو ثَلاثِ حَثَياتٍ مِن تُرابٍ، ثم ليَقُلْ: الحَمدُ لله الذي أخرَجَ عَنِّي ما يُؤذيني، وأَمسَكَ عَلَيَّ ما يَنفَعُنِي**)). هَكَذا رواه ابنُ وهبٍ ووَكيعٌ وغَيرُهُم عن زَمعَةَ. **ورواه أحمدُ بنُ الحسنِ المُضَرِيُّ- وهو كَذابٌ مَتروكٌ- عن أبي عاصِمٍ عن زَمعَةَ عن سلَمةَ عن طاوُسٍ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ. ولا يَصِحُّ وصلُه ولا رَفعُه.** قال عليُّ بنُ المَدينِيّ: قُلتُ لِسُفيانَ بنِ عُيَينَةَ أكانَ زَمعَةُ يَرفَعُهُ ؟ قال: نَعَم. فسأَلتُ سَلَمةَ عنه فلَم يَعرِفْه. يَعنِي لم يَرفَعْه)).

يظهر من هذا المثال ترجيح الإمام البيهقي للوجه (المقطوع) عن طاوُسٍ مِن قَولِهِ، كون من رواه عن طاوُسٍ ثقة هو: أبو بشر الواسطي، وتوبع علىٰ هذا الوجه تابعه: سلمة بن وهرام، وهو صدوق. بينما يرويه علىٰ الوجه الثاني (المرسل) زَمعة بن صالح، وهو ضعيف، وفي روايته عن سلمة بن وهرام ضعف، في حين تفرد بوصل الحديث وإسناده علىٰ الوجه الثالث (الموصول) أحمد المُضَرِيّ، وهو كذاب متروك، وقد أعل الإمام البيهقي الوجه المرسل والموصول، بقوله: «ولا يَصِحُّ وصلُه ولا رَفعُه»[1].

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (٣).

- المسلك الثاني: ترجيح أحد الوجهين، من غير تصريح بالقرائن.

وقد بلغت عدة الأحاديث التي رجح فيها الإمام البيهقي أحد الوجهين من غير تصريح بالقرائن (عشرين) حديثاً[(١)]، رجح فيها الإمام البيهقي إرسال الأحاديث جميعها، سوىٰ حديث واحد رجح فيه الوقف[(٢)].

منها علىٰ سبيل المثال:

جاء في الحديث الحادي والعشرين، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[(٣)]: "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثَنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الجَبّارِ، حدَّثنا يونُسُ بنُ بُكَيرٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَونٍ، عن محمدٍ قال: **كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا صَلَّىٰ رَفَعَ رأسَه إلىٰ السَّماءِ تَدورُ عَيناه يَنظُرُ هاهُنا وهاهُنا، فأنزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾**[(٤)]. فطأطأَ ابنُ عَونٍ رأسه ونكَسَ في الأرضِ.

وروِيَ ذَلِكَ عَن أبي زَيدٍ سعيدِ بنِ أوسٍ عن ابنِ عَونٍ عن ابنِ سيرينَ عن أبي هريرةَ مَوصولاً -**والصَّحيحُ هو المُرسَلُ**- أخبرَنا أبو سَهلٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ المِهرانِيُّ وأبو نَصرِ ابنُ قَتادَةَ قالا: حدَّثنا أبو عليٍّ حامِدُ بنُ الرَّفّاءِ الهَرَوِيُّ، حدَّثنا محمدُ بنُ يونُسَ، حدَّثنا سَعيدٌ أبو زَيدٍ الأنصاريُّ. فذكَره، إلا أنَّه قال: **كان يَلتَفِتُ في الصَّلاةِ حَتَّىٰ نَزَلَت هَذِه الآيَةُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾**. فنكَسَ رأسَه....

أخبرَنا عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو مَنصورٍ العَباسُ بنُ الفَضلِ الضَّبِّيُّ،

---

(١) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١١، ٢١، ٢٤، ٤١، ٥١، ٦٥، ٦٧، ٧٥، ٨٠، ٩٠، ٩٤، ٩٩، ١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩).

(٢) وهو الحديث رقم (٨٠).

(٣) "السنن الكبير" (٤/ ٣٧٢- ٣٧٣ رقم ٣٥٨٢،٣٥٨٣، ٣٥٨٤).

(٤) سورة المؤمنون: الآية[١، ٢].

أخبرَنا أحمدُ بنُ نَجدَةَ، حدَّثنا سَعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، عن أيّوبَ، عن محمدٍ قال: **نُبِّئتُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا صَلَّىٰ رَفَعَ بَصَرَه إلىٰ السَّماءِ، فنَزَلَت آيَةٌ، إن لم تكنْ ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾**. فلا أدرِي أيَّ آيةٍ هِيَ. فكان محمدُ بنُ سيرينَ يُحِبُّ ألا يُجاوِزَ بَصَرُه مُصَلَّاه. **هَذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ**».

فقوله: «والصَّحيحُ هو المُرسَلُ» يفهم منه أن الوجه الراجح هو المرسل، إلا أنه لم يصرح بالقرائن التي لأجلها رجح المرسل.

ومن خلال دراسة الحديث يظهر -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو المرسل كما نص علىٰ ذلك الإمام البيهقي، وذلك لأن رواته أكثر عدداً، وأوثقَ من الوجه الأول (رواية ابن عون، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الموصولة)، بالإضافة إلىٰ أنه توبع ابن عون علىٰ (الوجه المرسل) تابعه ثلاثة من الثقات الحفاظ، وهم: خالد الحذاء، وأيوب السختياني في الوجه الراجح عنه، والحجاج الصواف[1].

- المسلك الثالث: الإشارة إلىٰ ترجيح أحد الوجهين تلميحاً من خلال القرائن الظاهرة.

وقد وقفت في ذلك علىٰ (اثنين وثلاثين)[2] حديثاً، سكت الإمام البيهقي عن ترجيحها، غير أنه قد ذكر قرائن ظاهرة يمكننا من خلالها أن نلتمس ترجيحه منها، من ذلك:

نجده أحياناً يذكر عدداً من الرواة الذين رووا الحديث مرسلاً[3]، وفي هذا إشارة إلىٰ ترجيح المرسل بالأكثر عدداً، مثال ذلك: **جاء في الحديث الثالث والثلاثين**، قال

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (٢١).

(٢) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢، ٥، ٧، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٧٠، ٧٦، ٧٩، ٨٧، ٩١، ٩٦، ٩٧، ١٠٩، ١٢٦، ١٣١).

(٣) ومن الأمثلة علىٰ ذلك الحديث رقم (١٤).

الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"(١): "وأخبرَنا أبو محمدِ ابن يوسُفَ، أخبرَنا أبو سعيدِ ابنُ الأعرابيِّ، حدّثنا عباسُ بنُ عبدِ اللهِ التَّرقُفِيُّ، حدّثنا أبو المُغيرَةِ، حدّثنا الأوزاعِيُّ، حدّثنا قُرَّةُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأُ فيه بـ: الحَمدُ لِلَّهِ أقطَعُ**)).

أسنَدَه قُرَّةُ، **ورَواه يونُسُ بنُ يَزيدَ، وعُقَيلُ بنُ خالِدٍ، وشُعَيبُ بنُ أبي حَمزَةَ، وسعَيدُ بنُ عبدِالعَزيزِ، عن الزُّهرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺمرسلاً**".

ويظهر من هذا المثال أن صنيع الإمام البيهقي يشير إلىٰ أنه يميل إلىٰ ترجيح رواية الإرسال؛ حيث أعل رواية الوصل بذكر من أرسله من الرواة الثقات، وبتفرد قُرة في وصله.

ومن خلال دراسة الحديث تبين أن الوجه الراجح هو (الوجه المرسل)،وذلك لما يلي: فقد رجحه النسائي في "عمل اليوم والليلة"، والدارقطني في "سننه". أضف إلىٰ ذلك أن رواته أكثر عدداً، وأوثق، وأحفظ من قُرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف، تفرد بوصله. وكذلك مزيد اختصاص الثقات عُقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة ويونس بالزُّهري، وقد رووه عنه مرسلاً(٢).

وأحياناً يذكر أن من أقام إسناد الحديث حافظ حجة، وفي هذا إشارة إلىٰ ترجيح الموصول، مثال ذلك: **جاء في الحديث العشرين، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**(٣): "أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذباريُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدَّثَنا أبو داودَ، حدَّثَنا عثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ وحامِدُ بنُ يَحيَىٰ وابنُ السَّرحِ، قالوا: حدَّثَنا سُفيانُ، عن صَفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عن سَهلِ ابن أبي حَثْمَةَ يَبلُغُ به النبيَّ ﷺ أنه قال: ((**إذا صَلَّىٰ أحَدُكُم إلىٰ سُترَةٍ فليَدْنُ منها، لا يَقطَعِ الشَّيطانُ عَليه صَلاتَه**)).....

---

(١) "السنن الكبير" (٦/ ٣٢٧ رقم٥٨٣٤).

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (٣٣).

(٣) "السنن الكبير" (٤/ ٣٣٧-٣٣٨ رقم٣٥١٩).

.....قال الشيخُ: قَد أقامَ إسنادَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ، وهو حافِظٌ حَجَّةٌ ".

ويلتمس من صنيع الإمام البيهقي في هذا المثال ترجيحه لرواية الوصل؛ حيث رواها سفيان ابن عيينة وهو ثقة حافظ حجة. ومن خلال دراسة الحديث تبين أن الوجه الراجح هو (**رواية سفيان بن عيينة، عن صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن سهل بن أبي حَثمَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً**)، وذلك لما يلي: فقد رواه عن ابن عُيَينة علىٰ الوجه الراجح خمسة عشر راويًا من الأئمة والثقات الحفاظ وجلّهم من أصحابه، كالحميدي، وابْنَيْ أبي شيبة، ومن الأئمة: الشافعي، وأحمد، وغيرهم من الثقات. أضف إلىٰ ذلك تصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والنووي والألباني لهذا الوجه[1].

وأحيانًا يستشهد بكلام الأئمة في الإشارة إلىٰ ترجيح أحد الوجهين[2]، ومثال ذلك: **جاء في الحديث السابع**، قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ في "سننه"[3]: "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو القاسِمِ عبدُ الرحمنِ بنُ الحسنِ الأسَدِيُّ بهَمَذان، حدثنا عُمَيرُ بنُ مِرداسٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ نافِعٍ، عن اللَّيثِ بنِ سَعدٍ، عن بكرِ بن سَوادَةَ، عن عَطاءِ ابنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ قال: خَرَجَ رجلانِ في سَفَرٍ فحَضَرَتِ الصَّلاةُ وليَسَ مَعَهُما ماءٌ، فتيَمَّما صَعيدًا طَيِّبًا فصَلَّيا، ثم وجَدا الماءَ في الوَقتِ، فأَعادَ أَحَدُهُما الصَّلاةَ والوُضوءَ ولم يُعِدِ الآخَرُ، ثم أَتَيا رسولَ اللهِ ﷺ فذَكَرا ذَلِكَ له، فقالَ لِلَّذِي لم يُعِدْ: ((**أَصَبتَ السُّنَّةَ وأَجزأتكَ صَلاتُكَ**)). وقالَ لِلَّذِي تَوَضّأَ وأَعادَ: ((**لَكَ الأجرُ مَرَّتَينِ**)).

ورواه غَيرُ عبدِ اللهِ بنِ نافِعٍ عن اللَّيثِ عن عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ عن بكرِ بنِ سَوادَةَ عن عَطاءِ ابنِ يَسارٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً. أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ إسحاقَ، أخبرَنا أحمدُ بن إبراهيمَ بنِ مِلحانَ، حدثنا يَحيىٰ بنُ بُكَيرٍ، عن اللَّيثِ، عن

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (٢٠).

(٢) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٧، ٣٦، ٤٥، ٥٢، ١٣١).

(٣) "السنن الكبير" (٢/ ٢٠١ رقم ١١١٠، ١١٠٩، ١١١١).

عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ. فذكَره. كَذا في كِتابِي: عُمَيرٌ. والصَّوابُ عَمِيرَةُ بنُ أبي ناجيَةَ.

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، **حدثنا أبو داودَ قال: ذِكرُ أبي سعيدٍ في هذا الحديث وهمٌ ولَيسَ بمَحفوظٍ، وهو مُرسَلٌ.....**".

ويلتمس من صنيع الإمام البيهقي في هذا المثال الإشارة إلىٰ ترجيح الوجه المرسل، حيث استشهد الإمام البيهقي بقول أبي داود وترجيحه للمرسل. ومن خلال دراسة الحديث تبين أن الراجح هو **(رواية الإرسال) من رواية الليث بن سعد**، وقد نص علىٰ ذلك أبو داود، وقال موسىٰ بن هارون: «رفعه وهمٌ من ابن نافع»[(١)]. ومما يستدل به علىٰ أن الإمام البيهقي أشار إلىٰ ترجيح رواية الإرسال أنه جاء بها من رواية **يَحيىٰ بنُ بُكَيرٍ**، عن اللَّيثِ بن سعد، ويحيىٰ ابن بكير مع كونه ثقة، فهو أيضًا من أثبت الناس في الليث بن سعد وعنده عن الليث ما ليس عند أحد؛ فقد كان جاراً له. أضف إلىٰ ذلك كون من رواه مرسلاً أكثر عدداً، وأوثق من الأوجه الأخرىٰ؛ فقد أرسله جماعة من الثقات عن الليث بن سعد، وهم: وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ، وعبد الله بن المبارك أحد الأئمة الأعلام، ويحيىٰ بن بكير وهو ثقة من أثبت الناس في الليث بن سعد كما سيأتي[(٢)].

وأحيانًا يذكر أن من أرسل الحديث أوثق ممن وصله، وفي هذا إشارة إلىٰ ترجيح المرسل[(٣)]. وغير ذلك من القرائن الظاهرة التي استعملها الإمام البيهقي للإشارة تلميحًا إلىٰ ترجيح أحد الوجهين.

- المسلك الرابع: تصحيح كلا الوجهين.

وقد وقفت في ذلك علىٰ (حديث واحد)، **فقد جاء في الحديث الثاني والأربعين**، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[(٤)]: "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو عبدِ اللهِ

(١) "تلخيص الحبير" (١/ ٢٧٢ رقم ٢١٣).

(٢) ينظر تفصيل ذلك في الحديث رقم (٧).

(٣) مثال ذلك الحديث رقم (٥)، قال الإمام البيهقي: «أسنده كامل أبو العلاء، وأرسله من هو أوثق منه».

(٤) "السنن الكبير" (٧/ ٣٩٦، ٣٩٧ رقم ٧٠٥٠، ٧٠٥١).

إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ يوسُفَ السُّوسِيُّ قالا: حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا العباسُ بنُ الوَليدِ بنِ مَزيَدٍ، أخبرَني أبي قال: سَمِعتُ الأوزاعِيَّ قال: حَدَّثَني يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ قال: حَدَّثَني أبو إبراهيمَ- رَجُلٌ مِن بَني عبدِ الأشهَلِ- قال: حَدَّثَني أبي، أنَّه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ في الصَّلاةِ علىٰ المَيِّتِ: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لِحَيّنا ومَيِّتِنا وغائِبِنا وشاهِدِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا**)). قال الأوزاعِيُّ: وحَدَّثَنِي يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ بهَذا الحديثِ، قال: ((**ومَن أحيَيتَه مِنّا فأَحيِه علىٰ الإسلامِ، ومَن تَوَفَّيتَه مِنّا فتَوَفَّه علىٰ الإيمانِ**)).

- وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو عبدِ اللهِ السّوسِيُّ قالا: حدّثنا أبو العباسِ - هو الأصَمُّ- حدّثنا سعيدُ بنُ عثمانَ التَّنوخِيُّ، حدّثنا بشرُ بنُ بكرٍ، حَدَّثَني الأوزاعِيُّ: فذَكَرَ الحديثَ بالإسنادَينِ جَميعًا مِثلَه، إلَّا أنَّه قال في أوَّلِه: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لأَوَّلِنا وآخِرِنا وحَيِّنا ومَيِّتِنا**)). **هَذا هو الصحيحُ، حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيّ مَوصولٌ. وحَديثُ أبي سلمةَ مُرسَلٌ**؛ رَواه هِشامٌ الدَّستُوائيّ وسَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن النَّبيّ ﷺ مُرسَلاً....."

وقد تبين بالدراسة أن الإمام البيهقي صحح رواية الوصل ورواية الإرسال، وتبع في ذلك الدارقطني في "العلل"، في حين تباينت أقوال أهل العلم في هذا الحديث، فصحح الوجه الأول حَديث أبي إبراهيمَ الأشهَلِيّ الموصول: البخاري، والترمذي. وصحح الوجه الثاني حديث أبي سلمةَ المرسل: أبو حاتم. ومن خلال دراسة الحديث يظهر والله أعلم أن ما رجحه الإمام البيهقي من تصحيح كلا الوجهين هو الصواب؛ وذلك كون رواة الوجهين متقاربين في الحفظ والعدد. فأما الوجه الأول: فقد رواه الثقات الأثبات: الأوزاعي، وهشام الدستوائي، وهم من أثبت أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير. وأما الوجه الثاني فقد رواه الثقات أيضًا: معمر بن راشد، وعلي بن المبارك وهو ثبت في يحيىٰ بن أبي كثير[1].

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (٤٢).

- **المسلك الخامس: تضعيف كلا الوجهين.**

وقد وقفت في ذلك علىٰ (أربعة) أحاديث[1].

منها علىٰ سبيل المثال:

جاء في الحديث الثالث عشر بعد المائة، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[2]: "وأما الحديثُ الَّذي: أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو العباسِ السيَّارِيُّ، حدّثنا محمدُ بنُ موسىٰ الباشانِيُّ، حدّثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ بن شَقيقٍ، حدّثنا أبو حَمزَةَ، عن الأعمَشِ، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ ثَرْوانَ (ح) وأخبرَنا أبو بكر ابنُ الحارثِ الفقيهُ الأصبَهانيُّ، أخبرَنا عليُّ بن عُمَرَ الحافظُ، حدّثنا عبدُ المَلِكِ بنُ أحمدَ الزّياتُ، حدّثنا حَفصُ بنُ عمرٍو، حدّثنا عبدُ الرِّحمنِ، حدّثنا سفيانُ، عن أبي قيسٍ، عن هُزَيلِ بنِ شُرَحبيلَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**المَعدِنُ جُبارٌ، والبِئرُ جُبارٌ، والسَائمَةُ جُبارٌ، والرِّجلُ جُبارٌ، وفي الرِّكازِ الخُمُسُ**)). لفظُ حديثِ الثَّورِي، وفي روايةِ الأعمَشِ: ((**العَجماءُ جُبارٌ، والبِئرُ جُبارٌ، والمَعدِنُ جُبارٌ، والرِّجلُ جُبارٌ، وفي الرِّكازِ الخُمُسُ**)). **فهذا مُرسَلٌ لا تَقومُ به حُجَّةٌ. ورواه قَيسُ بنُ الرَّبيعِ مَوصولاً** بذِكرِ: عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ. فيهِ. **وقَيسٌ لا يُحتَجُّ بِهِ**". ويظهر من خلال هذا المثال تضعيف الإمام البيهقي لكلا الوجهين، فالمرسل ضعيف لا تقوم به حُجة، والموصول مداره علىٰ قيس بن الربيع وهو ضعيف لا يحتج به.

- **المسلك السادس: التوقف عن الترجيح.**

وقد بلغت عدة الأحاديث التي توقف فيها الإمام البيهقي عن الحكم علىٰ الحديث (أربعة وأربعين) حديثاً[3]، وهي الأحاديث التي أشار فيها للخلاف دون ترجيح أي من

---

(١) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٨، ١١٣، ١١٧، ١٣٠).

(٢) "السنن الكبير" (٥/ ٥٧٦ رقم ١٧٧٥٢).

(٣) وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١، ٩، ١٠، ١٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٩، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٢).

الأوجه، أو الحكم عليها.

منها علىٰ سبيل المثال:

جاء في الحديث الأول، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[1]: "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ، حدّثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا شُعبَةُ، عن يَزيدَ الرِّشْكِ، عن أبي المَليحِ، عن أبيه قال: ((**نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن جُلودِ السِّباعِ أن تُفرَشَ**)). كَذا أخبرَناه، ورواه غَيرُه عن شُعبَةَ عن يَزيدَ عن أبي المَليحِ مُرسلاً دونَ ذِكرِ أَبيهِ ".

ويظهر في هذا المثال سكوت الإمام البيهقي وتوقفه عن الترجيح، ومن خلال دراسة هذا الحديث تبين أن الراجح -والله أعلم- رواية يزيد الرِّشْكِ المرسلة، حيث رجحها الترمذي[2]، وذلك لمزيد اختصاص محمد بن جعفر (غُندر) في شيخه شعبة، وقد جاءت رواية يزيد الرِّشْكِ المرسلة، من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به، قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غُنْدَر حكم بينهم»[3]. أضف إلىٰ ذلك أن شعبة توبع علىٰ الوجه الراجح (رواية الإرسال) تابعه ثقتان، هما: معمر بن راشد، وإسماعيل ابن عُلية[4].

ولعل البيهقي أرادا ترجيح رواية الإرسال؛ عندما أعلّ الموصول بذكر من أرسله- والله تعالىٰ أعلم - حين قال: «كذا أخبرناه، ورواه غيره عن شعبة، عن يزيد، عن أبي المليحِ مُرسلاً دون ذكر أبيه».

(١) "السنن الكبير" (١/ ٥٩ رقم ٧٠).

(٢) " جامع الترمذي" اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع (ص٤٢٠ رقم١٧٧١).

(٣) "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٨).

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (١).

الفصل الثالث

مصطلحات وقرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي من خلال أحاديث الدراسة

وفيه مبحثـــان: -

- المبحث الأول: مصطلحات الإمام البيهقي في التعليل والترجيح ومدلولاتها.
- المبحث الثاني: قرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي.

* * * ** * * *

المبحث الأول

مصطلحات الإمام البيهقي في التعليل والترجيح ومدلولاتها

❖ **أولاً: مصطلحات الإمام البيهقي في التعليل ومدلولاتها.**

من خلال النظر فيما أعله الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقف علىٰ نماذج من الألفاظ والمصطلحات التي استعملها في إعلال الأحاديث، وله في ذلك ثلاثة أساليب:

- **الأول: الإعلال بألفاظ موجزة:**

▪ **أن ينص علىٰ ضعف أحد الأوجه صراحة، وهذا أشدها.**

ومعنىٰ الضعيف عند الإمام البيهقي هو الضعيف بمعناه الاصطلاحي، وهو: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن[(١)] – صفات القبول[(٢)].

وقد اشترط الإمام البيهقي في كتابه "دلائل النبوة"[(٣)] فيمن يقبل خبره شروطًا توافق شروط الحديث الصحيح والحسن عند جمهور العلماء، وهي أن يكون الراوي:

-" ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه عاقلاً لما يحدث به، عالمًا بما يحيل

(١) "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص:٤١).

(٢) صفات القبول هي: "اتصال السند، وعدالة الرجال، والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة، ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته، وليس متهمًا كثير الغلط، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة". "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي(١/ ١٧٧)، ينظر: "تدريب الراوي" (١/ ١٧٩).

(٣) "دلائل النبوة" (١/ ٢٩).

معاني الحديث من اللفظ.

-أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، ولا يحدث به علىٰ المعنىٰ.....، حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.

-بريئاً من أن يكون مدلساً، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، أو يحدث عن النبيﷺ مما يحدث الثقات خلافه.

-وأن يكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتىٰ ينتهي بالحديث موصولاً إلىٰ النبيﷺ أو إلىٰ من انتهي به إليه دونه".

فانتفاء شرط منها يعني عدم قبول الإمام البيهقي للحديث والحكم عليه بالضعف.

وقد حكم الإمام البيهقي علىٰ بعض الأحاديث بالضعف، وتنوعت أساليبه في ذلك، فمنها:

- أن ينص علىٰ أن أحد أوجه الحديث ضعيف[1]:

مثال ذلك: جاء في الحديث (الخامس والخمسين) قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، **ووصله ضعيف**".

- أن ينص علىٰ أن إسناد الحديث ضعيف[2]:

مثال ذلك: جاء في الحديث (الحادي عشر بعد المائة) قال الإمام البيهقي: "قد روي موصولاً بإسنادٍ فيه ضعف. أخبرناه أبو بكر بن الحارث الفقيه، أنبأنا أبو محمد بن حيان، أنبأ أبو يعلىٰ، حدثنا جبارة، حدثنا حجاج بن تميم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلىٰ النبي ﷺ فلم يقطعه، وقال: ((مال الله سرق بعضه بعضاً))".

---

(١) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٥٥،٢٣،٦٦، ٧٦، ١٠٤، ١١٥).

(٢) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٦٠،، ١١١،١٠٧).

وتبين أن سبب هذا الضعف، هو ضعف رواته: جُبَارة بن المغلِّس[١]، وحجاج بن تميم الجزري، وأن رواية حجاج، عن ميمون بن مهران، لا يتابع عليها[٢].

- **أن يضعف الحديث بسبب الطعن في ضبط أحد رواته**[٣]:

مثال ذلك: جاء في الحديث (التاسع عشر)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وأما حديث ابن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فإنما يرويه إسماعيل بن عياش، وسليمان بن أرقم، عن ابن جريج **وسليمان بن أرقم متروك**، وما يرويه إسماعيل بن عياش **عن غير أهل الشام ضعيف** لا يوثق به، وروي عن: إسماعيل، عن عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا **وعباد وعطاء هذان ضعيفان** والله تعالىٰ أعلم".

- **أن ينص علىٰ وجه أو أكثر بقوله**: ((**غير محفوظ**)).

وعدة ما وقفت عليه من الأحاديث التي نص فيها الإمام البيهقي بقوله: ((غير محفوظ))، (أربعة) أحاديث، ومن أمثلة ذلك، قوله:

"كلاهما غير محفوظ"[٤]، "لا أراه محفوظاً "[٥]، "فالرفع غير محفوظ"[٦]، "وهذا غير محفوظ"[٧].

- **أن ينفي عن وجه أو أكثر** ((**الصحة**)):

وقد تنوعت ألفاظ الإمام البيهقي في نفي الصحة عن الحديث، ومن أمثلة ذلك،

---

(١) "التقريب" (ص١٣٧ رقم٨٩٠).

(٢) ينظر: "تهذيب الكمال" (٥/ ٤٢٨ رقم ١١١٣)، "التقريب" (ص: ١٥٢ رقم ١١٢٠).

(٣) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٩، ٢٣، ٦٤، ٦٨، ٧٥، ١١٧، ١٢٦، ١٣١).

(٤) ينظر الحديث رقم (٢)، (١١٨).

(٥) ينظر الحديث رقم (٣١).

(٦) ينظر الحديث رقم (٨٠).

(٧) ينظر الحديث رقم (٩٩).

قوله: "لا يصح وصله ولا رفعه"[١]، "الحديث غير قوي"[٢]، "وليس بقوي"[٣]، "لا يصح وصله"[٤]، "غير ثابت عن رسول الله ﷺ"[٥]، "لا تقوم به الحجة "[٦].

- ثانيًا: الإعلال بألفاظ وعبارات مفصلة:

ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

- الأول: ما جاء في الحديث (السادس بعد المائة) قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد ابن الحارث.....، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن ابن البَيْلَمَانِيّ، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قتل مسلمًا بمعاهد، وقال: ((أنا أكرم من وفّي بذِمَّته)).

هذا خطأ من وجهين؛ أحدهما: وصله بذكر ابن عمر فيه، وإنما هو عن ابن البَيْلَمَانِيّ عن النبي ﷺ مرسلاً، والآخر: روايته عن إبراهيم، عن ربيعة، وإنما يرويه إبراهيم، عن ابن المنكدر والحملُ فيهِ علىٰ عَمّارِ بن مطر الرَّهَاوِيّ؛ فقد كان يُقلِّبُ الأَسَانِيدَ ويَسرِقُ الأَحَادِيثَ حتىٰ كَثُر ذلك في رِوَايَاتِهِ وسَقَطَ عن حَدِّ الاحتِجَاجِ بِهِ.

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو.....، حدثنا إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن البَيْلَمَانِيّ: أن رجلا من المسلمين قتل رجلاً من أهل الكتاب فرفع إلىٰ النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: ((أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَىٰ بِذِمَّتِهِ))، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

هذا هو الأصل في هذا الباب وهو منقطع وراويه غير ثقة، وقد رُوي عن ربيعة، عن عبد الرحمن بن البَيْلَمَانِيّ عن النبي ﷺ مرسلاً".

---

(١) الحديث (رقم ٣).

(٢) الحديث (رقم ٨).

(٣) ينظر الحديث رقم (٢٢).

(٤) ينظر الحديث رقم (٣٤).

(٥) ينظر الحديث رقم (٦٣).

(٦) الحديث (رقم ١١٣).

- الثاني: ما جاء في الحديث (الحادي والثلاثين بعد المائة) قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ورواه محمد بن طَرِيف، عن ابن فضيل، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا بَأْسَ بِبَيعِ خِدمَةِ الـمُدَبَّرِ إِذَا احتَاجَ)). وهذا خطأٌ من ابن طَرِيفٍ.....

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: محمدٌ بن طَرِيفٍ -رحمنا الله وإياه- دخل له حَديثٌ في حَديثٍ؛ لأَنَّ الثِّقَاتِ إنَّما رَوَوا عن عَبدِ الملكِ بنِ أبي سُلَيمَانَ، عن عَطَاءٍ، عن جَابِرٍ: **أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا عَنْ دُبُرٍ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبِيعَ**...".

ثالثًا: الإعلال والتضعيف بألفاظ منسوبة لأهل العلم بالحديث[1]:

- مثال ذلك ما جاء في (الحديث الرابع) الحديث الذي يرويه: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عن عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ أَوْ قَلَسَ أَوْ رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ مِنْ صَلاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ)).

وقد نقل الإمام البيهقي عقب الحديث أقوال العلماء مستشهداً بها ومقراً لها في إعلال رواية الوصل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

" قَالَ أَبُو أَحْمَدَ[2]: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا، وَمَرَّةً قَالَ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، **وَكِلاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ**.

.....، حدثنا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ مَا رَوَىٰ عَنِ الشَّامِيِّينَ صَحِيحٌ، **وَمَا رَوَىٰ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ**.....

(١) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤، ٦٣، ٧، ٦٤، ٨٤، ١٣١).

(٢) يعني ابن عدي، حيث رواه مسنداً.

.....، قَالَ أَبُو الحسَنِ[1]: قَالَ لَنَا أَبُو بَكرٍ[2]: سَمِعتُ مُحَمّدَ بنَ يَحْيَىٰ، يَقُولُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ وَهُوَ مُرسَلٌ، **وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، الَّذِي يَروِيهِ إِسماعِيلُ ابنُ عَيَّاشٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ**. قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيجٍ عَنْ أَبِيهِ: **لَيسَت هَذِه الرِّوَايَةُ بِثَابِتَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**.....

قال الشيخ: وَقَدْ رَوَاهُ إِسمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا مُرْسَلاً كَمَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ وَهُوَ المحفُوظُ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُرسَلٌ "[3].

وبالدراسة تبين أن المحفوظ والصحيح ما رواه ابن جريج عن أبيه مرسلاً، وأن رواية الوصل غير محفوظة، وهو الذي نص عليه العلماء.

-وجاء في الحديث (السابع) قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ.....، عن بكرِ بن سَوادَةَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ قال: خَرَجَ رجلانِ في سَفَرٍ فحَضَرَتِ الصَّلاةُ وليسَ مَعَهُما ماءٌ، فتيَمَّما صَعيدًا طَيِّبًا فصَلَّيا، ثم وجَدا الماءَ في الوَقتِ، فأَعادَ أَحَدُهُما الصَّلاةَ والوُضوءَ ولم يُعِدِ الآخَرُ، ثم أَتَيا رسولَ اللهِ ﷺ فذَكَرا ذَلِكَ له، فقالَ لِلَّذِي لم يُعِدْ: ((**أَصَبتَ السُّنَّةَ وأَجزأتكَ صَلاتُكَ**)). وقالَ لِلَّذِي تَوَضّأَ وأَعادَ: ((**لَكَ الأجرُ مَرَّتَينِ**)). ورواه غَيرُ عبدِ اللهِ بنِ نافِعٍ عن اللَّيثِ عن عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ عن بكرِ بنِ سَوادَةَ عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً.....

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، **حدثنا أبو داودَ قال: ذِكرُ أبي سعيدٍ في هذا الحديث وهمٌ ولَيسَ بمَحفوظٍ**، وهو مُرسَلٌ ".

وبالدراسة تبين أن الراجح رواية اللّيْث بن سعد مرسلاً، فقد أرسلها جماعة من الثقات عن الليث بن سعد، وهم: وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ، وعبد الله بن المبارك أحد الأئمة الأعلام، ويحيىٰ بن بكير وهو ثقة من أثبت الناس في الليث بن سعد. وأن

(١) الدارقطني.

(٢) ابْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ.

(٣) ينظر الحديث رقم (٤).

رواية الوصل غير محفوظة، فقد تفرد بروايتها عبد الله بن نافع وهو ثقة في حفظه لين[١].

❖ **ثانيـًا: مصطلحات الإمام البيهقي في الترجيح ومدلولاتها.**

تنوعت ألفاظ ومصطلحات الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الترجيح بين الأحاديث، كما تنوعت في التعليل، وله في ذلك أساليب عدة، وهي علىٰ النحو التالي:

■ **أن ينص علىٰ صَّحة أحد الأوجه صراحة:**

والصَّحِيحُ اصطلاحـًا هو: الحديث المسند الذي يتَّصل إسناده بنَقلِ العَدْلِ الضابِطِ عن العدلِ الضابطِ إلىٰ مُنْتَهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً[٢].

وقد تنوعت ألفاظ الإمام البيهقي في إثبات الصحة، ومن ذلك:

- **الترجيح بقوله:** ((**الصحيح**)):

وعدة ما وقفت عليه من الأحاديث التي نص فيها الإمام البيهقي بقوله: ((**الصحيح**))،

(ستة عشر) حديثـًا، ومن أمثلة ذلك، قوله:

-"الصحيح عن طاوس من قوله"[٣].

-"والصحيح هو المرسل"[٤]، "هذا هو الصحيح مرسل"[٥]، "والصحيح مرسل"[٦]، "والصحيح عنه[٧] عن النبي ﷺ مرسل"[١].

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث رقم (٧).

(٢) ينظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، معرفة الصحيح من الحديث (ص: ١٢).

(٣) ينظر الحديث رقم (٣).

(٤) ينظر الحديث رقم (٢١).

(٥) ينظر الحديث رقم (٣١).

(٦) ينظر الحديث رقم (١١٠).

(٧) يعني عروة بن الزبير.

-"والصحيح ما رواه مالك عن ابن شهاب مرسلاً"[٢].

-" والصحيح رواية مالك ومن تابعه مرسلاً دون ذكر أبيه فيه"[٣].

-"هذا هو الصحيح حديث الأشهل موصول، وحديث أبي سلمة مرسل"[٤].

-"هذا هو الصحيح عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً"[٥].

-"والصحيح رواية وائل عن سعيد بن عمير عن النبي ﷺ مرسلاً"[٦].

-"والصحيح عن معمر عن يحيىٰ عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً ".[٧]

-"هذا هو الصحيح مرسل عن أبي سلمة"[٨].

-"والصحيح بهذا الإسناد ما تقدم مرسلاً "[٩].

-"هذا مرسل وهو الصحيح"[١٠].

-"فذكره مرسلاً وهو الصحيح"[١١].

-"والصحيح عن سفيان عن عمرو عن محمد بن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ

---

(١) ينظر الحديث رقم (١٢٩).

(٢) ينظر الحديث رقم (٣٤).

(٣) ينظر الحديث رقم (٤١).

(٤) ينظر الحديث رقم (٤٢).

(٥) ينظر الحديث رقم (٥٣).

(٦) ينظر الحديث رقم (٦١).

(٧) ينظر الحديث رقم (٦٣).

(٨) ينظر الحديث رقم (٩٤).

(٩) ينظر الحديث رقم (٩٩).

(١٠) ينظر الحديث رقم (١٢٢).

(١١) ينظر الحديث رقم(١٢٤).

مرسلاً"[1].

يتحصل مما سبق أن مراد الإمام البيهقي من قوله: ((**الصحيح**)): ليس الحكم الاصطلاحي بصحة الحديث، وإنما المراد ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ وإن كانت الرواية الراجحة ضعيفة، كما يظهر لنا من الأمثلة السابقة نجد أن الإمام البيهقي نص في (خمسة عشر) حديثاً منها علىٰ أن الصحيح في كونه مرسلاً، رغم ضعف رواية الإرسال. وفي حديث واحد نص علىٰ أن الصحيح مقطوع، وبالدراسة تبين أن إسناده حسن.

- الترجيح بقوله: ((**أصح**)):

وعدة ما وقفت عليه من الأحاديث التي نص فيها الإمام البيهقي بقوله: ((**أصح**))، (سبعة) أحاديث. ومن أمثلة ذلك، قوله:

-"وروي مرسلاً وهو أصح"[2].

-"وهو أصح الروايات فيما نرىٰ حديثه عن ابن أبي حثمة مرسل"[3].

-"ورواه هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم، عن النبي ﷺ مرسلاً....، وهذا هو الأصح من هذه الروايات"[4].

-" ورواية من روىٰ حديث عطاء مرسلاً أصح والله أعلم"[5].

-"ورواه عمر بن أبي سلمة عن أبيه....، فذكره مرسلاً، وقد قيل عنه موصولاً، والمرسل له أصح"[6].

---

(١) ينظر الحديث رقم (١٢٨).

(٢) ينظر الحديث رقم (١١).

(٣) ينظر الحديث رقم (٢٤).

(٤) ينظر الحديث رقم (٤٣).

(٥) ينظر الحديث رقم (٥١).

(٦) ينظر الحديث رقم (٩٤).

-"وهو مع إرساله أصح"[١].

-" والأول أصح - يعني المرسل-"[٢].

ومما سبق يتحصل أن الإمام البيهقي يرجح بهذا اللفظ الحديث وإن كان إسناده ضعيفًا، فرجح رواية الإرسال في الأمثلة السابقة رغم ضعفها بإرسالها. وعلىٰ هذا يتبين أنه عنىٰ بقوله: ((**أصح**)) أي الراجح من حيث الوصل والإرسال لا تصحيح الحديث نفسه، كما تقدم معنا في مراده من قوله: ((**الصحيح**)) هو ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ وإن كانت الرواية الراجحة ضعيفة.

وقد نبه العلماء إلىٰ مثل هذا: (كقولهم أصح شيء في الباب كذا) قال النووي: «لا يلزمُ من هذه العبارة أن يكون حديث....صحيحًا، فإنهم يقولون: هذا أصحُّ ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفًا؛ ومرادهُم: أرجحُه وأقلهُ ضعفًا»[٣].

- **أن ينص علىٰ الترجيح بقوله**: ((**الصواب**)).

وعدة ما وقفت عليه من الأحاديث التي نص فيها الإمام البيهقي الترجيح بهذا اللفظ (ثلاثة) أحاديث ومن أمثلة ذلك، قوله:

-"هذا هو الصواب مرسل"[٤].

-" هذا وهم؛ والصواب عن الأوزاعي،عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء عن النبي ﷺ مرسل، كذلك رواه ابن المبارك، وعيسىٰ بن يونس، وغيرهما عن الأوزاعي"[٥].

---

(١) ينظر الحديث رقم (١١٦).

(٢) ينظر الحديث رقم (١٢٣).

(٣) "الأذكار" (ص: ٣٢٣) ذكر ذلك عقب قول الدارقطني: «أصحُّ شيء في فضائل السور فضل سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١]، وأصحّ شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح»، وينظر "تدريب الراوي" (١/ ٨٧-٨٨).

(٤) ينظر الحديث رقم (٩٢).

(٥) "ينظر الحديث رقم (٩٣).

-"والصواب عن إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين عن النبي ﷺ مرسلاً، كذلك رواه جماعة من الثقات عن إسماعيل"[(١)].

ونستخلص من الأمثلة السابقة أن مراد الإمام البيهقي بقوله ((الصواب)) ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ، أي: الصواب مما اختلف فيه الرواة في كون الحديث مرسلاً، لا إلىٰ ما ظاهره الصحة من الروايات، فنجده رجح رواية الإرسال في الأمثلة السابقة رغم ضعفها بإرسالها، وينطبق علىٰ قوله: ((الصواب)) ما قيل في قوله: ((الصحيح)) و((أصح)) من أنه لا يلزم من هذه العبارات صحة الحديث، بل كون طريق هذا الحديث أقوىٰ الطرق وأرجحها مع احتمال ضعفه- والله تعالىٰ أعلم-.

- **أن ينص علىٰ الترجيح بقوله: ((المحفوظ)).**

يُعرَف الحافظ ابن حجر بأنه أول من ذكر الحديث المحفوظ في كتب "مصطلح الحديث"، حيث قال: «فإن خولف بأرجحَ منهُ: لِمَزِيد ضبطٍ، أَو كثرةِ عددٍ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالرَّاجِح يقال له: **"المَحْفوظُ"**، ومقابِلُهُ، وهو المرجوحُ، يُقالُ لهُ: **"الشَّاذُّ"**»[(٢)].

ولم يذكر الإمام البيهقي تعريفاً لمصطلح المحفوظ في كتبه، إلا أنه أكثر من استعماله حيث بلغ عدة ما وقفت عليه من الأحاديث التي رجح فيها الإمام البيهقي بلفظ ((المحفوظ))، (واحداً وعشرين)[(٣)] حديثاً جميعها رجح الحديث المرسل منها، سوىٰ حديث واحد رجح الموقوف[(٤)]، **منها علىٰ سبيل المثال:**

- قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وقد رواه إسماعيل ابن عياش مرة هكذا مرسلاً،كما

(١) ينظر الحديث رقم (١٠٠).

(٢) "نزهة النظر" (ص:٨٤).

(٣) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٤٩، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨٤، ٩٠، ٩٢، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٢٣).

(٤) ينظر الحديث رقم (٨٠).

رواه الجماعة وهو المحفوظ عن ابن جريج وهو مرسل"[1]، "وهذا الحديث أحد ما أُنكر علىٰ إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً"[2].

ومن خلال الدراسة تبين أن الإمام البيهقي حكم بالحفظ علىٰ الحديث المرسل؛ كونه من رواية الجماعة فقد رواه عدد من الحفاظ والثقات من أصحاب ابن جريج، الذين تابعوا إسماعيل بن عياش علىٰ رواية الإرسال -وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده الشاميين ضعيف في غيرهم؛ وهو في هذا الحديث يروي عن الحجازيين حيث روىٰ عن ابن جريج المكي-، وقد تابعه الثقات علىٰ الوجه المحفوظ. في حين لم يتابعه علىٰ رواية الوصل إلا سليمان ابن أرقم وقد أجمع العلماء علىٰ تضعفيه وتركه.

-**وقال في موضع ثانٍ**: "هَكَذا رواه جَماعَةٌ عن أبي حَنيفَةَ مَوصولاً، ورواه عبدُاللهِ بنُ المُبارَكِ عنه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ جابِرٍ، وهو المَحفوظُ "[3].

ومن خلال الدراسة تبين أن الإمام البيهقي حكم بالحفظ علىٰ الحديث المرسل، فقد رجحه الأئمة، ونصوا علىٰ خطأ رواية الوصل وضعفها؛ حيث تفرد بروايتها أبو حنيفة واضطرب فيها - وهو مع إمامته في الفقه، إلا أنه ضعيف في الحديث بسبب سوء حفظه- وخالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً، حيث رواه علىٰ الوجه المحفوظ المرسل خمسة من الثقات، وصدوق[4].

-**وقال في موضعٍ ثالث**: «وقَد رواه إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروَةَ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بن يَسارٍ، عن أبي هريرةَ موصولاً. وإسحاقُ ضعيفٌ. وروِي عن

(١) ينظر الحديث رقم (٤).

(٢) ينظر الحديث رقم (١٩).

(٣) ينظر الحديث رقم (١٧).

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث نفسه.

الأوزاعِيِّ عن قُرَّةَ عن الزُّهرِيِّ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ، وهو أيضاً ضَعيفٌ. **والمحفوظُ من حَديثِ عَطاءِ بنِ يَسارٍ مُرسَلٌ**،....»[1].

ومن خلال الدراسة تبين أن الإمام البيهقي حكم بالحفظ علىٰ الحديث المرسل؛ كون من رواه عن زيد بن أسلم راويان هما: هِشامُ بنُ سَعدٍ المدني - وهو وإن كان صدوقاً له أوهام، إلا أنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم-، وحَفصُ بنُ مَيسَرَةَ -وهو: ثقة ربما وهم. في حين رواه علىٰ الوجه الموصول إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو: «متروك الحديث»، وقال عنه البيهقي: «ضعيف»، فخالف الثقات[2].

ومن خلال الأمثلة السابقة، وغيرها التي تمت دراستها نستخلص ما يلي:

-أن مراد الإمام البيهقي بقوله: (المحفوظ)- والله أعلم- هو الحديث الذي رواه الثقة والمقبول مخالفاً بها من دونه، سواء كان الذي خالفهم مقبولاً، أو ضعيفاً يعتبر به كما في المثال الثاني، أو متروكاً كما في المثال الثالث.

-أن الحكم علىٰ الحديث بقوله: (المحفوظ) لا يقتضي صحته، لاحتمال الانقطاع أو الإرسال أو ضعف الرواة أو غير ذلك، ويدل علىٰ ذلك صنيع الإمام البيهقي في حكمه علىٰ الأحاديث التي رجحها (أن المحفوظ هو المرسل) رغم أنه ضعيف لإرساله، سوىٰ حديث واحد رجح الموقوف.

- أن لفظ (محفوظ) جاء مقيداً بالوجه أو الرواية المستقيمة التي أتىٰ بها راويها علىٰ وجهها وإن كانت ضعيفة.

- **أن ينص علىٰ الترجيح بقوله: ((حديث ثابت))**.

وعدة ما وقفت عليه من الأحاديث التي رجح فيها الإمام البيهقي بهذا اللفظ،

(١) ينظر الحديث رقم (٢٣).

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث نفسه.

حديث واحد فقط، مثاله: قوله: "حديث عمرة عن عائشة[1] حديث ثابت، فقد رواه جماعة عن يحيىٰ بن سعيد موصولاً"[2].

ومن خلال الدراسة تبين أن الحديث الموصولَ، -حديث عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- حديث صحيح أخرجه البخاري في "صحيحه"، من طريق سفيان بن عيينة، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) عن عَمرةَ عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَت: «أَرَدتُ أَنِ اشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَأُعْتِقَهَا، فَاشْتَرَطَ عَلَيَّ مَوَالِيهَا أَنْ أُعْتِقَهَا وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: ((اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)). ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: ((مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ فَمَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ)). "السنن الكبير، كتاب المكاتب، باب المكاتب يجوز بيعه في حالين...(٢١/ ٤٩٩ رقم٢١٧٥٤).

(٢) ينظر الحديث رقم (١٣٣).

المبحث الثاني

قرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي

تنوعت القرائن التي استعملها الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الترجيح والإعلال مما كان له الأثر الكبير في معرفة الوجه الراجح من أوجه الخلاف، وفي هذا المبحث نعرض إلىٰ أبرز القرائن التي استعملها الإمام البيهقي، ويمكن تقسيمها إلىٰ قسمين:

- **القسم الأول: قرائن الترجيح:**

تنوعت قرائن الترجيح التي استعملها الإمام البيهقي في الترجيح بين الروايات، وهي إما أن تكون متعلقة بالحديث سنداً أو متناً - الراوي والرواية-، وإما أن تكون قرائن خارجية[1] لا تتعَلَّق بالحديث ذاته، ومن هذه القرائن التي استعملها الإمام البيهقي:

أولاً: قرائن الترجيح باعتبار السند أو المتن (الراوي أو الرواية).

- الترجيح باعتبار الراوي، ومن ذلك:

١ - الترجيح بالكثرة - عدد الرواة-:

وهذه القرينة من أقوىٰ القرائن وأكثرها استعمالاً عند المحدثين، فقد ذكر العلائي أن استعمال قرينتي الكثرة والحفظ متفق عليه عند المحدثين؛ فقال: «وعند الاختلاف...، يرجع إلىٰ قول الأكثر عدداً لبعدهم عن الغلط والسهو، وذلك عن التساوي في الحفظ والإتقان. فإن تفارقوا واستوىٰ العدد، فإلىٰ قول الأحفظ والأكثر

(١) أفدت ذلك من الحافظ السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/ ٢٠٢) في ذكره لأقسام المرجحات، حيث قال: «القسم السابع: الترجيح بأمر خارجي؛ كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن، أو سنة أخرىٰ، أو ما قبل الشرع، أو القياس، أو عمل الأمة، أو الخلفاء الراشدين، أو معه مرسل آخر، أو منقطع، أو لم يشعر بنوع قدح في الصحابة، أو له نظير متفق علىٰ حكمه، أو اتفق علىٰ إخراجه الشيخان فهذه أكثر من مائة مرجح...».

إتقانـاً، وهذه قاعدة متفق علىٰ العمل بها عند أهل الحديث»[1].

ومن الأمثلة التي وقفت عليها واستعمل فيها الإمام البيهقي هذه القرينة:

-**المثال الأول**، جاء في (الحديث الرابع) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «..... حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((**إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ أَوْ قَلَسَ أَوْ رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ مِنْ صَلاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ**))..... حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: ((**إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ أَوْ قَلَسَ أَوْ وَجَدَ مَذْيًا وَهُوَ فِي الصَّلاةِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلِيَرْجِعْ فَلْيَبْنِ عَلَىٰ صَلاتِه، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ**)).

قَالَ أَبُو الحسَنِ: قَالَ لَنَا أَبُو بَكرٍ: سَمِعتُ مُحَمّدَ بنَ يَحْيَىٰ، يَقُولُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ وَهُوَ مُرسَلٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، الَّذِي يَروِيهِ إِسَماعِيلُ ابنُ عَيَّاشٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.....

قَالَ الشَّيْخُ: وَقَدْ رَوَاهُ إِسمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا مُرْسَلاً، **كَمَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ وَهُوَ المحفُوظُ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ**، وَهُوَ مُرسَلٌ»[2].

-**المثال الثاني**، جاء في الحديث (السابع والعشرين بعد المائة) وقال: «..... وحدثنا سفيانُ بن عُيَينةَ، والثَّقفِيُّ، عن يَحيَىٰ بن سعيدٍ، عن بُشيرِ بن يَسارٍ، عن سَهلِ بن أبي حَثمَةَ: أن رسولَ اللهِ ﷺ بَدَّأ الأنصاريِّينَ فلَمّا لَم يَحلِفوا رَدَّ الأيمانَ علىٰ يَهودَ.

قال، وأنبأنا مالكٌ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشيرِ بن يَسارٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ، مِثلَه.

قال الشيخ: أمّا رِوايَةُ مالِك بنِ أَنَسٍ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، فإِنَّها في "الموطأ" هكذا مُرسَلَةٌ....

.....قال الشيخ: والقولُ قولُ من أثبَتَ ولَم يَشُكَّ دونَ من شَكَّ **والَّذينَ أثبَتوا عَدَدٌ كُلُّهُم حُفّاظٌ أثباتٌ**، وبالله التوفيقُ».

---

(١) "نظم الفرائد" (ص٣٦٧).

(٢) ينظر الحديث رقم (٤، ١٩).

٢- الترجيح بحفظ الرواة وتثبتهم:

وهذه القرينة كسابقتها في القوة وكثرة استعمال المحدثين لها، وقد تقدم قول العلائي: أنه إذا استوىٰ العدد، يرجع إلىٰ قول الأحفظ والأكثر إتقانًا، وذكر أنها قاعدة متفق علىٰ العمل بها عند أهل الحديث[1].

ومن الأمثلة التي وقفت عليها واستعمل فيها الإمام البيهقي هذه القرينة:

- **المثال الأول**، جاء في الحديث (الخامس)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.... حدثنا أبو داودَ الطَّيالِسيُّ، حدثنا كامِلٌ أبو العَلاءِ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن أُمِّ سلمةَ: **أن النبيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ ويَلِي عانَتَه بيَدِهِ.**

أَسنَدَه كامِلٌ أبو العَلاء، **وأرسَلَه مَن هو أوثقُ مِنه....**».

-**المثال الثاني**، جاء في الحديث (العشرين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «....حدَّثَنا عثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ وحامِدُ بنُ يَحيَىٰ وابنُ السَّرحِ، قالوا: حدَّثَنا سُفيانُ، عن صَفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عن سَهلِ بن أبي حَثْمَةَ يَبلُغُ به النبيَّ ﷺ أنه قال: ((**إذا صَلَّىٰ أحَدُكُم إلىٰ سُترَةٍ فليَدْنُ منها، لا يَقطَعِ الشَّيطانُ عَليه صَلاتَه**))....

قال الشيخُ: قَد أقامَ إسنادَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ، **وهو حافِظٌ حَجَّةٌ**».

-**المثال الثالث**، جاء في الحديث (الأربعين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.....أخبرَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفّارُ، حدّثنا سَعدانُ ابنُ نَصرٍ، قالوا: حدّثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن الزُّهرِيِّ، عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن أبيه، قال: ((**رأَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وأبا بكر، وعُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يَمشونَ أمامَ الجِنازَةِ**))....., واختُلِفَ فيه علىٰ عُقَيلٍ ويونُسَ بنِ يَزيدَ، فقيلَ عن كُلِّ واحد منهُما عن الزُّهرِيّ، مَوصولاً، وقيلَ: مُرسَلاً، ومَن وصَلَه واستَقَرَّ علىٰ وصلِه، ولَم يُختَلَفْ عَلَيه فيه- **وهو سفيانُ بنُ عُيَينَةَ- حُجَّةٌ ثِقَةٌ**، واللهُ أعلَمُ».

---

(١) "نظم الفرائد" (ص٣٦٧).

- **المثال الرابع**: جاء في الحديث (الرابع والخمسين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.... عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر فأمر ﷺ أبا بكر أن تغتسل وتهل.....

.....**وجوده عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن وهو حافظ ثقة** والله أعلم».

٣- الترجيح بالاختصاص - أي بالنظر إلىٰ أصحاب الراوي المقدمين فيه -:

وهذه من القرائن المهمة عند علماء الحديث في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين علىٰ شيوخهم المكثرين، ويظهر ذلك جليًا من خلال صنيعهم بمعرفة طبقات الحفَّاظ ومراتب أصحابهم. وهذا الاختصاص يعود إلىٰ عدَّة قرائن، منها قوة الحفظ أو الكتابة، أو طول الملازمة وقِدَمِهَا، أو قرابة الرَّاوي، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة[١].

قال ابن القيم: «وهذه طريقة الحذَّاق من أصحاب الحديث أطباء علله؛ يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له ويتركون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة، وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم: ثقة صدوق، وهو في الزُّهري ضعيف لا يحتج به؛ لأنه إنما لقيه مرة بالموسم، ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزُّهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزُّهري الكبار: كمالك والليث ومعمر وعقيل ويونس وشعيب...»[٢].

وهذه القرينة وإن كان الإمام البيهقي لم يصرح بها، إلا أنه بالدراسة تبين أنها إحدىٰ القرائن التي استعملها في الترجيح بين الأوجه، ومن الأمثلة التي وقفت عليها:

-**المثال الأول**، جاء في الحديث (الثالث والعشرين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) "قواعد العلل وقرائن الترجيح" (ص: ٧٠).

(٢) "الفروسية" (ص: ٢٣٩).

«.....، قُرِئَ علىٰ ابنِ وهبٍ: أخبرَكَ هِشامُ بنُ سَعدٍ وحَفصُ بنُ مَيسَرَةَ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، قال: بَلَغَنِي أنَّ رجلاً قرأَ بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ فيها سَجدَةٌ عندَ النبيِّ ﷺ فسَجَدَ الرَّجُلُ وسَجَدَ النبيُّ ﷺ معه، ثم قرأ آخَرُ آيَةً فيها سَجدَةٌ وهو عندَ النبيِّ ﷺ، فانتَظَرَ الرَّجُلُ أنْ يَسجُدَ النبيُّ ﷺ فلَم يَسجُدْ، فقالَ الرَّجُلُ: يا رسولَ اللهِ قَرأتُ السَّجدةَ فلَم تَسجُدْ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**كُنتَ إمامًا، فلَو سَجَدتَ سَجَدتُ مَعَكَ**)).

.....، وقَد رواه إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروَةَ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بن يَسارٍ، عن أبي هريرةَ موصولاً. وإسحاقُ ضعيفٌ.

وروِي عن الأوزاعِيِّ عن قُرَّةَ عن الزُّهرِيِّ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ، وهو أيضًا ضَعيفٌ. **والمحفوظُ من حَديثِ عَطاءِ بنِ يَسارٍ مُرسَلٌ**،.....»[1].

وبعد الدراسة تبين أن الوجه الراجح رواية: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وهو الوجه الذي رجحه الإمام البيهقي جاء من رواية هشام بن سعد وحفص بن ميسرة، وهشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم، قال أبو داود: «هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم»[2]. وقال الذهبي: «الإِمَامُ، المُحدِّثُ، الصَّادِقُ...، زيد بن أسلَم، حدث عن.... زيد بن أسلَم، وهو مُكثرٌ عنه، بصيرٌ بحديثه»[3].

-**المثال الثاني**، جاء في الحديث (الخامس والعشرين)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.....حدّثنا الحسنُ بن عبدِ الرَّحْمنِ الحارِثيُّ، عن ابنِ عَونٍ، عن محمدِ بن سيرينَ، عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كَبَّرَ بهِم في صَلاةِ الصُّبحِ ثم أومأ إلَيهِم، ثم انطَلَقَ، وخَرَجَ ورأسُه يَقطُرُ، فصَلَّىٰ بهِم ثم قال: ((**إنَّما أنا بَشَرٌ، وإنِّي كُنتُ جُنُبًا فنَسيتُ**)). تَفَرَّدَ به الحسنُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الحارِثيُّ. ورواه إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ وغَيرُه **عن ابنِ عَونٍ عن محمدٍ** عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، **وكَذَلِكَ رواه أيّوبُ وهِشامٌ عن محمدٍ** عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو

(١) ينظر الحديث رقم (٢٣).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٦/ ٢٩ رقم ٨٤٤٦).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٣٤٤ رقم١٢٦).

المَحفوظُ.....»[1].

وبعد الدراسة تبين أن الوجه الراجح رواية: (محمد بن سيرين عن النبي ﷺ مرسلاً)، وهو الوجه الذي رجحه الإمام البيهقي جاء من رواية عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، وتابعه في الرواية عن ابن سيرين علىٰ هذا الوجه كل من: أيوب السَّخْتِياني، وهشام القُرْدُوسي، وهم من أثبت أصحاب ابن سيرين، قال الدارقطني: «أثبت أصحاب ابن سيرين: أيوب، وابن عَون،...[2]».

وقال ابن المديني: «أحاديث هشام بن حسان عن محمد صحاح[3]».

-**المثال الثالث**، جاء في الحديث (الحادي والأربعين)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «..... عن سُفيانَ بنِ حُسَينٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي أُمامَةَ ابنِ سَهلٍ، عن أبيه: ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّىٰ علىٰ قَبرِ امرأَةٍ فكَبَّرَ أربَعًا**)). كَذا رَواه سفيانُ بنُ حُسَينٍ، والصَّحيحُ رِوايَةُ مالكٍ ومَن تابَعَه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ أبيه فيهِ.....»[4].

وبعد الدراسة تبين أن الوجه الراجح رواية: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، وهو الوجه الذي رجحه الإمام البيهقي جاء من رواية الإمام مالك، عن الزُّهري، وتابعه علىٰ هذا الوجه ابن عيينة، **وهما من أثبت أصحاب الزُّهري** كما قال أبو حاتم[5]. في حين أن من رواه موصولاً هو سفيان بن حسين الواسطي ثقة في غيرِ حديث الزُّهري باتفاق[6]، قال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزُّهري»[7].

---

(١) ينظر الحديث رقم (٢٥).

(٢) "شرح علل الترمذي" لابن رجب(٢/ ٦٨٩)، أصحاب محمد بن سيرين.

(٣) المرجع السابق (٢/ ٦٨٨)، وينظر: "تهذيب التهذيب" (٦/ ٢٦ رقم٨٤٤١).

(٤) ينظر الحديث رقم (٤١).

(٥) "الجرح والتعديل" (١/ ٥٢)، (٨/ ٢٠٦).

(٦) ينظر: "التقريب" (رقم ٢٤٣٧).

(٧) "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٥٠ رقم٢٨٥٤).

٤- الترجيح بشهرة الإسناد عن الراوي:

ومن الأمثلة التي وقفت عليها واستعمل فيها الإمام البيهقي هذه القرينة:

-جاء في الحديث (الثالث بعد المائة)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.....عن علي بن المبارك، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي سلمة: أن سلمة بن صخر البياضي جعل امرأته عليه كظهر أمه إن غشيها حتىٰ يمضي رمضان، فلما مضىٰ النصف من رمضان سمنت المرأة وتربعت فأعجبته فغشيها ليلاً ثم أتىٰ النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال: ((**أعتق رقبة**)). فقال: لا أجد، فقال: ((**صم شهرين متتابعين**)). فقال: لا أستطيع. قال: ((**أطعم ستين مسكينًا**)). قال: لا أجد.....

.....وروي عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن سليمان بن صخر البياضي جعل امرأته عليه كظهر أمه حتىٰ يمضي رمضان، فذكر الحديث إلىٰ أن قال: فأتىٰ النبي ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر صاعًا من تمر فدفعه إليه، وقال: ((اذهب وأطعم هذا ستين مسكينًا)).

أخبرناه أبو بكر بن الحارث، أخبرنا أبو محمد بن حيان الأصبهاني..... عن الأوزاعي فذكره، وهو خطأ **والمشهور عن يحيىٰ مرسل دون ذكر أبي هريرة فيه**»[(١)].

٥- الترجيح بكون الرواية أشبه بحديث فلان.

قال ابن رجب عن هذه القرينة: «قاعدة مهمة: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يُعبَّر عنه بعبارة تحصره، وإنما يَرجع فيه أهله إلىٰ مجرد الفهم والمعرفة، التي خُصوا بها عن سائر أهل العلم»[(٢)].

ومن الأمثلة التي وقفت عليها واستعمل فيها الإمام البيهقي هذه القرينة:

---

(١) ينظر الحديث رقم (١٠٣).

(٢) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٨٦١).

- جاء في الحديث (الثامن والستين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أخبرنا أبو منصور أحمد بن علي الدامغاني ببيهق.....عن الحسن بن عمارة، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: كان رجلان من جهينة بينهما غلام فأعتقه أحدهما فأتىٰ النبي ﷺ فضمنه إياه وكانت له قريب من مائتي شاة فباعها فأعطاها صاحبه.

الحسن بن عمارة ضعيف، وقد رواه الثوري، عن ابن أبي ليلىٰ، عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي مجلز مرسلاً، **وهو أشبه**»[1].

٦- الترجيح بعدم شك الراوي.

وقد استعمل الإمام البيهقي هذه القرينة فرجَّح الرواية التي جزم بها راويها ولم يشكّ علىٰ الرواية التي شكَّ فيها راويها، ومن الأمثلة التي وقفت عليها:

-جاء في الحديث (السابع والعشرين بعد المائة)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والقولُ قولُ من أثبَتَ ولَم يَشُكَّ دونَ من شَكَّ** والَّذينَ أثبَتوا عَدَدٌ كُلُّهُم حُفّاظٌ أثباتٌ، وبالله التوفيقُ »[2].

٧- الترجيح بموافقة المحفوظ عن الصحابة أو بعضهم:

ومن الأمثلة التي وقفت عليها: جاء في الحديث (الثمانين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"أخبرنا أبو عبد الله الحافظ.....، حدّثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس عن عائشة قالت: ((الله ورسوله مولىٰ من لا مولىٰ له، والخال وارث من لا وارث له)). **هذا هو المحفوظ من قول عائشة موقوفًا عليها**،....".

(١) ينظر الحديث رقم (٦٨).

(٢) ينظر الحديث رقم (١٢٧).

ثانيـًا: الترجيح باعتبار طريقة التحمل، ومن ذلك:

-ومن الأمثلة التي وقفت عليها: ما جاء في الحديث (التاسع والأربعين) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرناه أبو عبد الله الحافظ.....، حدّثنا قبيصة، حدّثنا فطر، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أفطر الحاجم والمحجوم)).

كذا رواه جماعة عن قبيصة، ورواه محمود بن غيلان، عن قبيصة أنه حدثه من "كتابه"، عن فطر، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو المحفوظ، وذكر ابن عباس فيه وهم».

ثالثـًا: الترجيح باعتبار أمر خارجي[1]، ومن ذلك:

١- الترجيح بالمتابعات[2].

ومن الأمثلة التي وقفت عليها:

-جاء في الحديث (التاسع عشر بعد المائة)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرنا أبو الحسين بن بشران..... حدّثنا أبو عامر العقدي، حدثنا ابن أبي ذئب قال: سألت الزُّهري عن الإخصاء؟ فقال حدثني عبيد الله بن عبد الله قال: نهىٰ رسول الله ﷺ عن صبر الروح..... وكذلك رواه يونس ومعمر عن الزهري مرسلاً،..... والمحفوظ في هذا الخبر ما رواه العقدي، عن ابن أبي ذئب؛ لمتابعة معمر ويونس- والله أعلم،...».

٢- الترجيح بأقوال الأئمة[3].

ومن الأمثلة التي وقفت عليها:

- جاء في الحديث (الخامس عشر)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرَنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عَبْدانَ.....، حدَّثنا أبو قُتَيبَةَ سَلمُ بنُ قُتَيبَةَ، حدَّثنا

(١) ذكر الحافظ السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/ ٢٠٢) أقسام المرجحات، وقال: «القسم السابع: الترجيح بأمر خارجي.....».

(٢) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٨، ٩١، ٩٢، ١١٩).

(٣) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٦،١٥، ١٨، ٤٣، ٦٣، ٩٢، ١١٢).

شُعبَةُ والثَّورِيُّ، عن عاصِمٍ الأحوَلِ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أن النبي ﷺ رأىٰ رجلاً يُصَلِّي فإذا سَجَدَ لم يَمَسَّ أنفُه الأرضَ، **فقالَ النبيُّ**:ﷺ ((**لا صَلاةَ لِمَن لا يَمَسُّ أنفُه الأرضَ ما يَمَسُّ الجَبينُ**)).

.....**قال أبو بكرٍ** عبدُاللهِ بنُ سليمانَ بنِ الأشعَثِ: «لم يُسنِدْه عن سُفيانَ وشُعبَةَ إلا أبو قُتَيبَةَ، **والصَّوابُ عن عاصِمٍ عن عِكرِمةَ مُرسَلاً**».....

.....، ورواه حَربُ بنُ مَيمونٍ، عن خالِدٍ، عن عِكرِمَةَ، **عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ** ﷺ: ((**ضَعْ أنفَكَ ليَسجُدَ مَعَكَ**)). **قالَ أبو عيسَىٰ التِّرمِذِيُّ**: «حديثُ عِكرِمةَ عن النبيِّ ﷺ **مُرسَلٌ أصَحُّ**".

-وجاء في الحديث (السادس عشر)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُٱللَّهُ: "أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ..... حدَّثَنا أَبُو دَاوُدَ، حدَّثَنا قُتَيبَةُ، حدَّثَنا اللَّيثُ، عَن محمدِ بنِ عَجلَانَ، عَن سُمَيٍّ مَولَىٰ أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قالَ: شَكَا أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيهِم إِذَا انفَرَجُوا، فَقَالَ: ((**اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ**)).....

وأَخبرَنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ الأصبَهانِيُّ.....، حدَّثَنا سُفيانُ -يَعنِي ابنَ عُيَينَةَ-، عن سُمَيٍّ، عن النُّعمانِ بنِ أبي عَيّاشٍ، قال: شَكَونا إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ الاعتِمادَ والادِّعامَ في الصَّلاةِ، فرَخَّصَ لَهُم أَن يَستَعينَ الرَّجُلُ بِمِرفَقَيه علىٰ رُكبَتَيه أو فخِذيهِ.

وكَذَلِكَ رواه سُفيانُ الثَّورِيُّ عن سُمَيٍّ عن النُّعمانِ، قال: شَكا أصحابُ النبيِّ ﷺ. فذكَره مُرسَلاً. **قال البُخارِيُّ**: **وهَذا أصَحُّ بإرسالِهِ**".

٣- تحكيم المصنفات والمصادر الأصلية في الترجيح(١).

-ومن الأمثلة التي وقفت عليها: ما جاء في الحديث (الثاني والتسعين)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وأما الحديث الذي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ.....، حدّثنا جرير، عن أيوب، عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أنَّ جاريةً بكراً أتَتِ النَّبيَّ ﷺ فذكَرتَ له أنَّ

(١) مثال ذلك الحديث رقم (٨٢، ٩٢).

أباها زَوَّجَها وهيَ كارِهَةٌ، قال: فخَيَّرَها النبيُّ ﷺ.

فهذا حديثٌ أخطأ فيه جريرُ بن حازمٍ علىٰ أيوبَ السَّخِتيانيِّ، والمحفوظُ عن أيوبَ عن عِكرِمَةَ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسلاً.....

..... أخبرنا أبو بكرِ ابنُ الحارِثِ الفقيهُ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ عُمرَ الحافظُ قال: هَذا وهمٌ، والصَّوابُ: عن يحيَىٰ، عن المُهاجِرِ بن عكرمةَ. مُرسَلٌ، وهِمَ فيه الذِّمَارِيُّ علىٰ الثَّورِيِّ وليسَ بقَويٍّ.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **هو في "جامع الثوري" عن الثَّورِيّ كما ذكره أبو الحَسَنِ الدّارقُطنِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُرسلاً**، وكذلِكَ رَواه عامَّةُ أصحابِه عنه، وكذلكَ رواه غيرُ الثَّورِيِّ عن هِشامٍ، ورُوِيَ من وجهٍ آخَرَ أخطأ فيه الرّاوِي".

- **القسم الثاني: قرائن التعليل:**

١ - الإعلال بضعف الراوي[1].

-مثال ذلك: جاء في الحديث (الثالث)، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرَنا أبو بكرٍ الحارِثيُّ الفقيهُ.....، عن زَمعَةَ بن صالِحٍ، عن سَلَمةَ بن وَهرامَ قال: سَمِعتُ طاوُسًا قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**إذا أتَىٰ أحَدُكُم البَرازَ فليُكرِمْ قِبلَةَ الله ﷻ، فلا يَستَقبِلْها ولا يَستَدبِرْها، ثم ليَستَطِبْ بثَلاثَة أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ أو ثَلاثِ حَثَياتٍ مِن تُرابٍ، ثم ليَقُلْ: الحَمدُ لله الذي أخرَجَ عَنِّي ما يُؤذيني، وأَمسَكَ عَلَيَّ ما يَنفَعُنِي**)). هَكَذا رواه ابنُ وهبٍ ووَكيعٌ وغَيرُهُم عن زَمعَةَ. **ورواه أحمدُ بنُ الحسنِ المُضَرِيُّ - وهو كَذابٌ مَتروكٌ** - عن أبي عاصِمٍ عن زَمعَةَ عن سلَمةَ عن طاوُسٍ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ. **ولا يَصِحُّ وصلُه ولا رَفعُه**.....)).

(١) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٧، ١٩، ٢٣، ٦٤، ٦٧، ٧٥، ١١٧،١٠٦،٧٦، ١٢٦، ١٣١).

٢- الإعلال بضعف المروي.

ويمكن تقسيم هذه القرينة علىٰ قسمين:

الأول: الأحاديث التي نص علىٰ تضعيفها(١).

-مثال ذلك: جاء في الحديث (السابع بعد المائة)، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرنا أبو علي الرُّوذْبارِيُّ.....، عن عبد اللهِ بن بُريدةَ عن أبيه: أن امرأةً خَذَفَتِ امرأةً فأسقَطَت، فرُفِعَ ذَلِكَ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فجَعَلَ في ولَدِها خَمسَمِائَةِ شاةٍ، ونَهَىٰ يَومَئذٍ عن الخَذفِ.....

قال الشيخُ الفَقيهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ورُوِيَ عن ابن سيرينَ وأبِي قلابَةَ وأبِي المَليحِ عن النبي ﷺ في هذه القِصَّةِ قالوا: وقَضَىٰ في الجَنينِ غُرَّةَ عبدٍ أو أمَةٍ، أو مِائَةً من الشّاءِ. وهَذا مُرسَلٌ.

ورُوِيَ ذَلِكَ عن أبي المَليحِ عن أبيه عن النّبيِّ ﷺ: إلّا أنَّه قال فيه: غُرَّةٌ عبدٌ أو أمَةٌ، أو عِشرونَ ومِائَةُ شاةٍ. **وإسنادُه ضَعيفٌ** والله أعلم".

الثاني: الأحاديث التي نص علىٰ عدم ثبوت وصلها(٢).

-مثال ذلك: جاء في الحديث (الرابع والثلاثين)، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرَنا أبو زكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ المُزكّي وغَيرُه قالوا: حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ، عن ابن شِهابٍ، عن ابنِ السَّبّاقِ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال في جُمُعَةٍ مِنَ الجُمَعِ: ((**يا مَعشَرَ المُسلِمينَ، إنَّ هَذا يَومٌ جَعَلَه اللهُ عيداً لِلمُسلِمينَ، فاغتَسِلوا، ومَن كان عِندَه طيبٌ فلا يَضُرُّه أن يَمَسَّ مِنه وعَلَيكُم بالسِّواكِ**)). هَذا هو الصحيحُ مُرسَلٌ.

وقَد رُوِيَ مَوصولاً **ولا يَصِحُّ وصْلُه**".

---

(١) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٨، ١١١، ١٠٧، ١١٣).

(٢) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٣، ٣٤، ٤٨، ٥٥، ٦١، ٧٦، ١١٧).

٣- الإعلال بالتفرد[١].

مثال ذلك: جاء في الحديث (الخامس والعشرين)، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وأَخبرَنا أحمدُ ابنُ محمدِ بنِ الحارِثِ الأصبَهانِيُّ الفَقيهُ.....، حدّثنا الحسنُ بن عبدِ الرَّحْمنِ الحارِثيُّ، عن ابنِ عَونٍ، عن محمدِ بن سيرينَ، عن أبي هريرةَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كَبَّرَ بهِم في صَلاةِ الصُّبحِ ثم أومأ إلَيهِم، ثم انطَلَقَ، وخَرَجَ ورأسُه يَقطُرُ، فصَلَّىٰ بهِم ثم قال: ((**إنَّما أنا بَشَرٌ، وإنِّي كُنتُ جُنُبًا فنَسيتُ**)).

تَفَرَّدَ به الحسنُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الحارِثيُّ. ورواه إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ وغَيرُه عن ابنِ عَونٍ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رواه أيّوبُ وهِشامٌ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو المَحفوظُ....." . والحسن الحارثي لم يتبين حاله.

٤- الإعلال بمخالفة الجماعة.

مثال ذلك: جاء في الحديث (السابع والعشرين بعد المائة)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرَناه أبو عبد الله الحافظ.....، أنبأنا سفيان بن عيينة، عن يحيىٰ بن سعيدٍ، عن بُشير بن يَسارٍ، أنَّه سمعه يُخبِرُ عن سَهلِ بن أبي حَثمَةَ، أن عبد اللهِ بن سَهلٍ الأنصارِيَّ وُجِدَ في قَليبٍ. وذكرَ الحديثَ.

وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّه بَدأ بأيمانِ اليَهودِ ثُمَّ رَدَّ علىٰ الأنصاريّينَ، **وهو خِلافُ روايَةِ الجَماعَةِ، والجَماعَةُ أولَىٰ بالحِفظِ من الواحِدِ**....." .

٥- الإعلال بمخالفة المروي رأي الصحابي وفتواه.

مثال ذلك: جاء في الحديث (الثامن والأربعين)، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرناه أبو بكر بن الحارث الفقيه.....، حدثنا يحيىٰ بن سليم الطائفي، عن موسىٰ بن عقبة، عن محمد بن المنكدر، قال بلغني: أن رسول الله ﷺ سُئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان، فقال: ((ذلك إليك، أرأيت لو كان علىٰ أحدكم دين فقضىٰ الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء؟ فالله أحق أن يعفو أو يغفر))..... .

(١) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٢٥، ٥٩، ٦٩، ٧٤، ١١٩، ١٢٣).

قال الشيخ: وقد رَوِيَ من وجهٍ آخرَ ضَعيفٍ عن ابنِ عُمَرَ مَرفوعـًا، **ورُوِي في مُقابَلَتِه عن أبي هريرةَ في النَّهي عـن القَطعِ مَرفوعـًا، وكَيفَ يكـونُ ذَلِكَ صَـحيحـًا ومَـذهَبُ أبـي هريرةَ جَوازُ التَّفريقِ ومَذهَبُ ابن عُمرَ المُتابَعَةُ؟** وقد رويَ من وجهٍ آخَرَ عن عبدِ اللهِ بن عمرِو بن العاصِ مرفوعـًا في جَوازِ التَّفريقِ، ولا يَصِحُّ شَيءٌ من ذَلِكَ".

٦- الإعلال بالانقطاع.

مثال ذلك: جاء في الحديث (السابع بعد المائة) قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو.....، حدثنا إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن البَيْلَمَانيّ: أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الكتاب فرفع إلىٰ النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: ((أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَىٰ بِذِمَّتِهِ))، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

هذا هو الأصل في هذا الباب وهو منقطع وراويه غير ثقة، وقد روىٰ عن ربيعة، عن عبد الرحمن بن البَيْلَمَانيّ عن النبي ﷺ مرسلاً".

٧- الإعلال بالوهم[(١)].

مثال ذلك: جاء في الحديث (السابع والتسعين)، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وأما الحديث الذي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدّثنا محمد بن يعقوب الشيباني، حدّثنا علي بن الحسن، حدّثنا أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن بن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أن النبي ﷺ تزوج وهو محرم.

فهكذا رواه جماعة عن أبي عاصم، وإنما يروىٰ عن ابن أبي مليكة مرسلاً وذكر عائشة فيه وهم. قال أبو عيسىٰ الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الحديث، فقال: يروون هذا الحديث عن بن أبي مليكة مرسلاً".

٨- الإعلال بالخطأ[(٢)].

مثال ذلك: جاء في الحديث (الثاني والثمانين)، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخبرنا

(١) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٦٣، ٤٩، ٩٣، ٩٧).

(٢) مثال ذلك الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٨٢، ٩٢، ١٠٢، ١٠٦، ١٣١).

أبو عبد الله الحافظ في "كتاب المستدرك" قال حدّثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، حدّثنا علي بن الحسن الهلالي، حدّثنا عبد الله بن الوليد العدني، حدّثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء عن عائشة قالت: قال رجل: أعتق عن أبي يا رسول الله؟ قال: ((نعم)).

كذا أخبرنا به وهو خطأ إنما.

رواه علي بن الحسن الهلالي في "جامع الثوري" عن عبد الله بن الوليد، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، أن رجلاً قال: يا رسول الله أعتق عن أبي وقد مات؟ قال: ((نعم)).... فذكره مرسلاً ".

الباب الثاني

دراسة الأحاديث التي ذكر البيهقي فيها تعارضاً بين الوصل والإرسال في "السنن الكبير"

الحديث الأول

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[1] كتاب الطَهارَة، باب اشتراط الدِّباغِ في طَهارَةِ جِلدِ ما لا يُؤكَلُ لَحمُه وإن ذُكِّيَ:

[١] "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو عبدِاللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ، حدّثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا شُعبَةُ، عن يَزيدَ الرِّشْكِ، عن أبي المَليحِ، عن أبيه قال: ((**نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن جُلودِ السِّباعِ أن تُفرَشَ**)).

كَذا أخبرَناه، ورواه غَيرُه عن شُعبَةَ عن يَزيدَ عن أبي المَليحِ مُرسلاً دونَ ذِكرِ أَبيهِ".

غريب الحديث:

السِّباع تقع علىٰ: الأُسد والذِّئاب والنمُور، وغيرها... وقيل: إنما نهىٰ عن جلود السِّباع مطلقًا، وعن جلد النمِر خاصّـًا ورد فيه أحاديث؛ لأنه من شِعار أهل السرف والخُيَلاء. "النهاية" (٢/ ٣٣٧). قال البيهقي: «ويحمل أن النهي وقع لما يبقىٰ عليها من الشعر؛ لأن الدباغ لا يؤثر فيه». "المعرفة" (١/ ١٤٦).

تخريج الحديث وبيان اختلاف الرواة فيه:

هذا الحديث رواه أبو المليح، واختلف عليه وعلىٰ من دونه:

- أولاً: طريق يزيد الرِّشْكِ:

رواه يزيد الرِّشْكِ، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (يزيد الرِّشْكِ، عن أبي المليحِ، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً):

أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٩٨ رقم ٨٩٧)، والبيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس، وفي "الخلافيات" (١/ ٢٠٢ رقم ٥٥)، من طريق شعبة.

---

(١) "السنن الكبير" (١/ ٥٩ رقم ٧٠).

.....

والبزار في "مسنده" (٦/ ٣٢١ رقم٢٣٣١)، من طريق إسماعيل ابن عُلية.

كلاهما: (شعبة، وابن عُلية) عن يزيد الرِّشْكِ، عن أبي المليح، به، بلفظه.

قال البزار معقباً علىٰ رواية ابن عُلية: «ولم يتابعه غيره علىٰ رفعه عن أبيه».

وخالفهما معمر، فرواه عن أبي المليح أُراه عن أبيه، شك في وصله، كما عند الطبراني في "الكبير" (١/ ١٩١ رقم ٥١٠)، عن أحمد بن عمرو الخلال، عن يعقوب بن حميد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن يزيد الرِّشك، عن أبي المليح أُراه عن أبيه.

❖ **الوجه الثاني: (يزيد الرِّشك، عن أبي المليح، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الترمذي في "جامعه" في اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع (ص٤٢٠ رقم١٧٧١)، من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة به، دون قوله: ((**أن تُفرَشَ**))، وقال عقب هذا الحديث: «وهذا أصح».

وذكره البيهقي في هذا الحديث، حيث قال: «ورواه غيره عن شعبة، عن يزيد، عن أبي المليحِ مُرسلاً دون ذكر أبيه».

وقد توبع شعبة في الرواية عن يزيد الرِّشك علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-**معمر**: كما أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ٦٩ ح٢١٥)، عن معمر، عن يزيد الرِّشك به، بنحوه.

٢-**إسماعيل ابن عُلية**: كما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٧/ ٣١٤ ح ٣٦٤٢١)، والبزار في "مسنده" (٦/ ٣٢١ ح٢٣٣٠) عن مؤمل بن هشام، كلاهما: (ابن أبي شيبة، ومؤمل) عن إسماعيل ابن عُلية، عن يزيد الرِّشك، به، بلفظه دون قوله: ((**أن تُفرَشَ**)) عند البزار.

- ثانيًا: طريق قتادة بن دعامة:

- أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٧/ ٣١٤ رقم٣٦٤١٧)، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨/ ٢٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١/ ١٩١ ح٥٠٨)، والبيهقي في "سننه" (١/ ٥٣ رقم٥٨)، وفي "الخلافيات" (١/ ١٩٨ رقم٥٤)، جميعهم من طريق يزيد بن

. . . . . .

هارون، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، بنحوه. قال الطبراني: «زادَ يَزيدُ بن هَارونَ: (**أنْ تفْتَرَشَ**)».

وأخرجه ابن أبي شيبة في الموضع السابق من "مصنفه" مقروناً بيزيد بن هارون، والدارمي في "سننه" (٢/ ١١٧ رقم١٩٨٣)، والترمذي في "جامعه" في اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع (ص٤٢٠ رقم١٧٧٠)، ثلاثتهم من طريق عبد الله بن المبارك، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، بمثله.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٤/ ٣١٦ رقم ٢٠٧١٢)، والدارمي في "سننه" "٢/ ١١٧ رقم ١٩٨٤)، وأبو داود في "سننه" في اللباس، باب جلود النمور والسباع (ص٥٨٢ رقم ٤١٣٢)، والترمذي في "جامعه" في اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع (ص٤٢٠ رقم١٧٧٠)، والنسائي في "سننه" في الفرع والعتيرة، باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع (ص٦١٨ رقم٤٢٥٥)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (رقم٨٥٧)، والطبراني في "الكبير" (١/ ١٩١ رقم٥٠٨)، ومن طريق الطبراني الضياء في "المختارة" (٤/ ١٨٣ رقم١٣٩٥)، جميعهم من طريق يحيىٰ القطان، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، بنحوه، وبعضهم رواه دون قوله: ((**أن تُفرَشَ**)).

قال الترمذي بعد أن أخرج طريق سعيد بن أبي عَرُوبة: «ولا نعلم أحداً قال: عن أبي المليح، عن أبيه، غير سعيد بن أبي عَرُوبة».

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٤/ ٣١١ رقم٢٠٧٠٦) وأبو داود في "سننه" في اللباس، باب جلود النمور والسباع (ص٥٨٢ رقم ٤١٣٢)،، والضياء في "المختارة" (٤/ ١٨٤ رقم١٣٩٧)، من طريق إسماعيل ابن عُلية.

والترمذي في الموضع السابق من "جامعه" (ص٤٢٠ رقم١٧٧٠)، من طريق محمد بن بشر، وعبد الله بن إسماعيل بن أبي خالد.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨/ ٢٩٤)، من طريق روح بن عبادة.

و الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٢ رقم٥٠٧)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء، و(رقم٥٠٨) من طريق يزيد بن زريع.

. . . . . .

صححه الحاكم، وقال: «وهذا الإسناد صحيح؛ فإن أبا المليح اسمه عامر بن أسامة، وأبوه أسامة بن عمير صحابي من بني لحيان مخرج حديثه في المسانيد ولم يخرجاه».

جميعهم: (يزيد بن هارون، ويحيىٰ القطان، وعبد الله بن المبارك، وابن عُلية، ومحمد بن بشر، وعبد الله بن إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع، وروح بن عبادة)،عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، بنحوه، وبعضهم رواه دون قوله: ((أن تُفرَشَ)).

وقد توبع سعيد بن أبي عروبة في روايته عن قتادة، تابعه كل من:

١-**شعبة، أخرجه من طريقه** البزار في "مسنده" (٦/ ٣٢١ رقم٢٣٣٢)، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٢-**هشام الدستوائي**، رواه عنه ابنه معاذ بن هشام، واختُلف عليه في روايته عن أبيه، عن قتادة، علىٰ وجهين:

❖**الوجه الأول: (معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً)- بمثل رواية سعيد بن أبي عروبة.**

أخرجه البزار في "مسنده" (٦/ ٣٢٢ رقم٢٣٣٣)، أخبرنا محمد بن المثنىٰ، قال: أخبرنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

❖**الوجه الثاني: (معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي المليح: ((أَنَّهُ كَرِهَ جلُودَ السّبَاعِ)).):**

أخرجه الترمذي في "جامعه" في اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع (ص٤٢٠ رقم١٧٧٠م) عن محمد بن بشار، عن معاذ بن هشام، به.

وقال الترمذي معقبًا: «ولا نعلم أحداً قال عن أبي المليح، عن أبيه، غير سعيد بن أبي عروبة». وقال في "العلل الكبير" (ص٢٩١): «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: سعيد بن أبي عروبة روىٰ عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه عن النبي ﷺ. وروىٰ هشام، عن قتادة، عن أبي المليح، فقال: ((نهىٰ عن جلود السباع)). ولم يقض محمد في هذا بشيء أيهما أصح».

. . . . . .

- ثالثًا: طريق مطر الوراق:

- أخرجه الطبراني في" الكبير" (١/ ١٩٢ رقم ٥١١)،من طريق إسحاق بن إدْرِيس، عن أبان بن يزيد، عن مطر الوراق، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقد تفرد بروايته عن أبان، إسحاق بن إدريس، قال البزار في "مسنده" (٦/ ٣٢٢ رقم٢٣٣١): «وأما حديث مطر، عن أبي المليح، عن أبيه، فلم يروه إلا أبان، ولا نعلم رواه عن أبان إلا إسحاق بن إدريس».

- وقال الدارقطني كما في" أطراف الغرائب والأفراد" (١/ ١٤٦ رقم ٥٩٥): «تفرد به إسحاق بن إدريس، عن أبان بن يزيد العطار، عن مطر عنه».

■ **النظر في الاختلاف:**

- الطريق الأول: الاختلاف علىٰ يزيد الرِّشك:

يتبين مما سبق أنه اختُلف علىٰ يزيد الرِّشك، علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (يزيد الرِّشْكِ، عن أبي المليحِ، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً):**

- **يزيد الرِّشْك، هو:** ابن أبي يزيد الضُبَعي مولاهم، أبو الأزهر البصري يعرف بالرِّشْك، **وهو ثقة عابد،** وثقه ابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي، وقال ابن حجر: «وهم من لينه».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٠هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٩/٢٩٧ رقم١٢٦٨)، و"تهذيب الكمال" (٣٢/٢٨٠ رقم٧٠٦٤)، و"التقريب" (ص٦٠٦ رقم٧٧٩٣).

وقد رواه عن يزيد الرِّشك علىٰ هذا الوجه راويان، هما:

١-**شعبة بن الحجاج** بن الورد العَتَكِي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، **إمام متفق علىٰ توثيقه،** وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وأبو حاتم وغيرهما. وقال الإمام أحمد: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن-يعني في الرجال، وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ متقن، وكان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٠هـ)

.....

وله ٧٧ سنة».

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٢٨٠)، "الجرح والتعديل" (٤/٣٧٠ رقم١٦٠٩)، "الثقات" (٦/٤٤٦ رقم٨٥١٦)، "تهذيب الكمال" (١٢/٤٧٩- ٤٩٥ رقم٢٧٣٩)، "تهذيب التهذيب" (٢/٤٩٨ رقم٣٢٥٤)، "التقريب (ص٢٦٦ رقم٢٧٩٠).

- ورواه عن شعبة علىٰ هذا الوجه:

٤-**يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، **وهو ثقة، متقن عابد،** وثقه ابن سعد وابن معين ويعقوب بن شيبة والعجلي وأبو حاتم وغيرهم، وقال علي بن المديني: «هو من الثقات».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (**٢٠٦**هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٩/٢٩٥ رقم١٢٥٧)، "تهذيب الكمال" (٣٢/٢٦١ رقم٧٠١٦)، و"تهذيب التهذيب" (٦/٢٣٠ رقم٨٩٧٨)، و"التقريب" (ص٦٠٦ رقم٧٧٨٩).

٢-ابن عُلية وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة -وهي أمه-. **وهو ثقة إمام حافظ**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي. وقال عنه شعبة: «ابْن عُلَيَّة سيد المحدثين». وقال الإمام أحمد: «إليه المنتهىٰ في التثبت بالبصرة». وقال الذهبي: «إمام حجة». روىٰ له الجماعة، مات سنة (**١٩٣**هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢/١٥٣ رقم٥١٣)، "تهذيب الكمال" (٣/٢٣ رقم٤١٧)، "الكاشف" (١/٢٤٣ رقم٣٥٠)، "التقريب" (ص١٠٥ رقم٤١٦).

❖ **وأما الوجه الثاني: (يزيد الرِّشك، عن أبي المليح، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة، هم:**

١-شعبة بن الحجاج: **إمام متفق علىٰ توثيقه**، كما تقدم في الوجه الأول.

وقد رواه عن شعبة علىٰ هذا الوجه المرسل:

محمد بن جعفر الهذلي، مولاهم، أبوعبدالله البصري، المعروف (بغندر)، ربيب شعبة. **ثقة**

. . . . . .

صحيح الكتاب، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة، فقد لزمه عشرين سنة، قال عبد الرحمن بن مهدي: «غندر في شعبة أثبت مني». وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن محمد بن جعفر (غندر)، فقال: كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٣هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٢٣٤)، "الجرح والتعديل" (٧/٢٢١ رقم١٢٢٣)، "تهذيب الكمال(٢٥/٥ رقم٥١٢٠)، "تذكرة الحفاظ" (١/٣٠٠ رقم٢٨١)، "التقريب" (رقم٥٧٨٧).

٢-إسماعيل ابن عُلية: **ثقة إمام حافظ**، كما تقدم في الوجه الأول.

٣-**معمر بن راشد** الأزدي، أبو عروة البصري. وهو ثقة ثبت فاضل، إلا أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة. كما في "التقريب" (ص٥٤١ رقم٦٨٠٩).

وثقه ابن معين والعجلي والنسائي ويعقوب بن أبي شيبة، وذكره ابن حبان في "الثقات".
روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٤هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٢٩٠ رقم١٧٦٦)، "الجرح والتعديل" (٨/٢٥٥ رقم١١٦٥)، "الثقات" (٧/٤٨٤ رقم١١٠٧١)، "تهذيب الكمال" (٢٨/٣٠٣ رقم٦١٠٤)، "تهذيب التهذيب" (٥/٥٠٠ رقم٧٩١٩).

- الطريق الثاني: (طريق قتادة بن دعامة، عن أبي المليح، عن أبيه أسامة، عن النبي ﷺ موصولاً). رواه عنه:

١-**سعيد بن أبي عَرُوبَة، وهو ثقة حافظ له تصانيف**، من أثبت الناس في قتادة، كما سيأتي في دراسة الإسناد. وقد روىٰ عنه هذا الطريق جماعة من الثقات، وتابعه في الرواية عن قتادة ثقتان، هما: شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي في أحد الأوجه عنه.

وروي عن هشام من وجهٍ ثانٍ: من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي المليح: ((أَنَّهُ كَرِهَ جلُودَ السّبَاعِ)).

وسعيد بن أبي عروبة أثبت في قتادة من هشام.

- **الطريق الثالث: طريق مطر الوراق**: فقد تفرد بروايته إسحاق بن إدريس الأسواري

.....

البصري، أبو يعقوب، **وهو متروك** تركه ابن المديني، وقال عنه ابن معين: «كذاب »، وقال البخاري: «تركه الناس»، وقال أبو زرعة: «واه»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث»، وقال الدارقطني: «منكر الحديث».

ينظر: "تاريخ ابن معين" -رواية الدوري (٤/٣٣٥ رقم٤٦٧٧)، "المجروحين" (١/١٤٥)، "لسان الميزان" (١/٣٥٢).

وهذا الطريق إسناده ضعيف جداً، لشدة ضعف إسحاق بن إدريس وتفرده بالروايه عن أبان بن يزيد، عن مطر.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف في رواية يزيد الرِّشك، نجد أن الترمذي رجح رواية الإرسال في الموضع السابق من "جامعه" كما تقدم في التخريج فقال: «ولا نعْلَمُ أَحَدًا قال: عن أبي الْمَليحِ، عن أبيه، غير سَعيدِ بن أبي عرُوبَةَ». ثم روىٰ طريق يزيد الرِّشك المرسل، وقال: «وهَذَا أَصَحُّ».

وقال في "العلل الكبير" (ص٢٩١): «وروىٰ شعبة هذا الحديث عن يزيد الرِّشك، عن أبي المليح: أن النبي ﷺ نهىٰ عن جلود السباع، ولم يذكر فيه عن أبيه».

ولعل البيهقي أرادا ترجيح رواية الإرسال؛ عندما أعلّ الموصول بذكر من أرسله- والله أعلم، حين قال: «كذا أخبرناه، ورواه غيره عن شعبة، عن يزيد، عن أبي المليحِ مُرسلاً دون ذكر أبيه».

والذي يتبين لي - والله أعلم - أن الراجح من رواية يزيد الرِّشك: هي (رواية الإرسال)، وهو ما رجحه الترمذي؛ وذلك لما يلي:

- مزيد اختصاص محمد بن جعفر(غُنْدَر) في شيخه شعبة، فهو من أثبت الناس فيه، وقد روىٰ عنه هذا الوجه مرسلاً، قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غُنْدَر حكم بينهم». "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٨).

وقال أحمد في رواية ابن هانئ: «ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر، ولا يقاس بيحيىٰ بن سعيد في العلم أحد». "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٣).

. . . . . .

- كون شعبة توبع علىٰ الوجه الراجح (رواية الإرسال) تابعه ثقتان، هما: معمر بن راشد، وإسماعيل ابن عُلية.

في حين من رواه موصولاً عن شعبة: يزيد بن هارون وهو وإن كان ثقة متقن كما تقدم؛ إلا أن محمد بن جعفر أثبت منه في شعبة، بالإضافة إلىٰ أن من تابع شعبة في رواية الوصل ابن عُلية -في إحدىٰ الروايات عنه كما عند البزار- وهو وإن كان ثقةً إلا أن الراوي عنه أحمد بن السَّخت؛ لم أقف علىٰ ترجمته[1]، وقد تقدم قول البزار: «ولم يتابعه غيره علىٰ رفعه عن أبيه». والمعروف من رواية إسماعيل ابن عُلية، عن يزيد الرِّشك أنها مرسله كما رواه ابن أبي شيبة والبزار وقد تقدم تخريجها.

ورواية يزيد الرِّشك المرسلة علىٰ الوجه الراجح، لا تُعل رواية قتادة الموصولة؛ وذلك لما يلي:

١-كون قتادة مقدم في الرواية علىٰ يزيد الرِّشك، وأحفظ منه، قال محمد بن سيرين: «قتادة أحفظ الناس أو من أحفظ الناس». وقال الإمام أحمد: «كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئًا إلا حفظه». وقال أبو حاتم: «قتادة أحب إلي من يزيد الرِّشك». كما جاء في: "الجرح والتعديل" (٧/ ١٣٤ رقم٧٥٦)، و"تهذيب الكمال" (٢٣/ ٥١٥ رقم٤٨٤٨)، و"سير أعلام النبلاء" (٥/ ٢٧١).

٢-أن الثقات الذين رووا الحديث عن قتادة هم من أثبت الناس في روايتهم عنه، قال يحيىٰ بن معين: «أثبت الناس في قتادة سَعِيد بن أَبي عَرُوبَة، وهشام، وشعبة، ومن حدث من هؤلاء بحديث، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره». كما في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٥١٤).

وقال البرديجي: «فإذا أردت أن تعلم صحيح حديث قتادة فانظر إلىٰ رواية شعبة وسعيد بن أبي عرُوبة وهشام الدَّسْتَوائي، فإذا اتفقوا فهو صحيح. وإذا خالف هشام قول شعبة فالقول قول شعبة، وقال بعضهم: يتوقف عنه، وإذا اتفق هشام وسعيد بن أبي عروبة من رواية أهل

(١) المعروف عن الإمام أحمد البزار روايته عن زُرَيق بن السخت في مسنده في أكثر من موضع وهو أحد شيوخه، ولم أقف علىٰ أنه روىٰ عن أحمد بن السخت إلا في هذ الموضع، والله تعالىٰ أعلم.

.....

التثبت، عنهما وخالفهما شعبة كان القول قول: (هشام وسعيد)، غير أن شعبة من أثبت الناس في قتادة، ولا يلتفت (إلىٰ رواية الفرد عن شعبة) ممن ليس له حفظ، ولا تقدم في الحديث (من أهل الإتقان)». اهـ من "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩٧).

وقد تقدم بنا أن شعبة، وهشام (في أحد الأوجه عنه) قد تابعا سعيد بن أبي عروبة في روايته عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ولم يختلفوا علىٰ قتادة؛ **فعلىٰ هذا تكون رواية قتادة الموصولة أرجح من رواية يزيد الرِّشك المرسلة، والله تعالىٰ أعلم.**

وقد صحح رواية قتادة الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٢ رقم٥٠٨).

وقال الدارقطني في "الإلزامات" (ص٨٤): «وحديث قتادة، عن أبي المليح بن أسامة بن عمير، عن أبيه». يعني: أنها من الأحاديث التي يُلْزِم البخاريَّ ومسلماً إخراجها، كما قال الضياء في "المختارة" (٤/ ١٨٥).

- **أما رواية مطر الوراق**: فإسنادها ضعيف؛ حيث تفرد بروايتها إسحاق بن إدريس، وهو متروك كما تقدم. ويغني عنها رواية قتادة بن دعامة الموصولة.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح، أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٤/ ٣١٦ رقم٢٠٧١٢)، قال: "حدَّثنا يحيىٰ بنُ سَعِيدٍ، حدَّثنا سَعِيدٌ، حدَّثنا قَتَادَةَ، عن أَبِي الـمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ: ((**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَن جُلُودِ السِّبَاعِ**)).

١- **يحيىٰ بن سعيد، هو**: ابن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطَّان، البصري. روىٰ عن: سفيان الثوري، وشعبة، وابن أبي عَرُوبَة، وغيرهم. روىٰ عنه: الإمام أحمد، وعلي بن المديني، ومسدد، وغيرهم. **وهو ثقةٌ مُتقِن حافظٌ إمام قدوةٌ**. وثقه وأثنىٰ عليه: ابن سعد والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم.

وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: «كان من سادات أهل زمانه حفظاً، وورعاً، وعقلاً، وفهماً، وفضلاً، ودينا، وعلماً، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن النقل وترك الضعفاء، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين،

. . . . . .

وعلي بن المديني، وسائر شيوخنا».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٣/٧)، "معرفة الثقات" (٣٥٣/٢ رقم١٩٧٨)، "الجرح والتعديل" (١٥٠/٩ رقم٦٢٤)، "الثقات" (٦١١/٦ رقم١١٧١٣)، "تهذيب الكمال" (٣٢٩/٣١ رقم٦٨٣٤)، "تهذيب التهذيب" (١٣٨/٦ رقم٨٧٢٥)، "التقريب" (ص٥٩١ رقم٧٥٥٧).

٢-**سعيد هو: ابن أبي عَرُوبَة**، واسم أبي عَرُوبَة مهران اليَشْكُري مولاهم، أبو النضر البصري. روىٰ عن: قتادة، والحسن البصري، ومطر الوراق، وغيرهم. روىٰ عنه: شعبة، ويحيىٰ القطان، ويزيد بن زريع، وغيرهم.

وهو ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط بآخره، وكان من أثبت الناس في قتادة. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو زرعة، وزاد ابن سعد والعجلي: أنه اختلط في آخر عمره. وقال أبو حاتم: «قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة».

وقال ابن حبان: «وكان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومائة وبقي خمس سنين في اختلاطه...، لا يحتج به إلا بما روىٰ عنه القدماء قبل اختلاطه مثل ابن المبارك ويزيد بن زريع وذويهما، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما».

وقد وصفه النسائي بالتدليس، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرَّجوا له في الصحيح؛ وذلك لإمامتهم أو لقلة تدليسهم في جنب ما رووه.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٦هـ) وقيل: سنة (١٥٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٧٣/٧)، "معرفة الثقات" (٤٠٣/١ رقم٦١٠)، "الجرح والتعديل" (٦٥/٤ رقم٢٧٦)، "الثقات" (٣٦٠/٦ رقم٨١٠٤)، "تهذيب الكمال" (٥/١١ رقم٢٣٢٧)، "التقريب" (ص٢٣٩ رقم٢٣٦٥)، "طبقات المدلسين" (ص٣١ رقم٥٠)، "الكواكب النيرات" (ص٤٥ رقم٢٥).

٣-**قَتَادة هو**: ابن دِعَامة السَّدُوسي، أبو الخطَّاب البصري.

روىٰ عن: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحسن البصري، وسعيد بن المسّيب، وأبي المليح بن

.....

أسامة، وغيرهم. روىٰ عنه: أبان العطار، وسعيد بن أبي عروبة، وشُعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، وهمام بن يحيىٰ، وغيرهم.

أجمع الأئمة علىٰ جلالته، وحفظه، وتوثيقه، وإتقانه، وفضله، وليس في الكتب الستة من اسمه قَتادة من التابعين وتابعيهم غيره،كما في "عمدة القاري" (١/ ١٤٠).

وهو ثقة ثبت، لكنه يدلس. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سيرين، وابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وغيرهم.

وصفه بالتدليس النسائي وابن حبان والعلائي، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح هنا بالسماع، إلا أن رواية شعبة عنه محمولة علىٰ السماع وإن عنعن؛ لقول شعبة: «كنت أنظر إلىٰ فم قتادة فإذا قال: ثنا كتبت، وإذا قال حدّث لم أكتب». "الكفاية في علم الرواية" (ص٣٦٣).

وقوله: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة». وعلق ابن حجر علىٰ هذه الرواية بقوله: «وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها». "النكت" (ص٢٥٢).

وقد روىٰ شعبة هذا الحديث عن قتادة كما تقدم في التخريج.

قال عنه أبو حاتم: «لم يلق من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسًا، وعبد الله بن سرجس».

وقال العجلي: «وكان يتهم بقدر، وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلم فيه».

وقال الذهبي في "السير": «وهو حُجة بالإجماع إذا بيَّن السماع فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرىٰ القدر نسأل الله العفو، ومع هذا ما توقف أحد في صدقه وعدالته».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت».

روىٰ له الجماعة، ومات سنة (١١٨هـ) وقيل: (١١٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٢٩/٧)، "الجرح والتعديل" (١٣٣/٧ رقم٧٥٦)، "الثقات" (٣٢١/٥ رقم٥٠٤٥)، "تهذيب الكمال" (٤٩٨/٢٣ رقم٤٨٤٨)، "سير أعلام النبلاء" (٢٦٩/٥ رقم١٣٢)، "جامع التحصيل" (ص٢٥٤ رقم٦٣٣)،

. . . . . .

"تهذيب التهذيب" (٥٤٠/٤ رقم٦٣٩١)، "التقريب" (ص٤٥٣ رقم٥٥١٨)، "طبقات المدلسين" (ص٤٣ رقم٩٢).

٤-**أبو المَلِيح هو**: ابن أسامة بن عُمير الهُذلي البصري، قيل اسمه: عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد. **وهو ثقة**، وثقه ابن سعد والعجلي وابن أبي حاتم والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات. روىٰ عن: أبيه أسامة، وعبد الله بن عباس، ومعقل ابن يسار، وغيرهم. وروىٰ عنه: قتادة بن دعامة، ومطر الوراق، ويزيد الرِّشْكِ، وغيرهم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٩٨هـ)وقيل: (١٠٨هـ)وقيل بعد ذلك.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢١٩/٧)، "معرفة الثقات" (رقم ٢٢٦١)"الجرح والتعديل" (٣١٩/٦)، "الثقات" (١٩٠/٥)، "الكاشف" (رقم ٦٨٥٥)، "تهذيب الكمال" (٣١٦/٣٤ رقم٧٦٤٨)، "التقريب" (رقم ٨٣٩٠).

➲ الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رجاله ثقات.

صححه الحاكم في "المستدرك" (رقم٥٠٨)، والألباني في "الصحيحة" (٣/ ١٠ رقم ١٠١١).

الحديث الثاني

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]: كتاب الطهارة، باب تأكيد المضمضة والاستنشاق:

[٢] "أخبرنا أبو الحسنِ عليُّ بن أحمدَ بن عَبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفارُ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أحمدَ الواسِطِيُّ، حدثنا هُدبَةُ بنُ خالدٍ، حدثنا حَمّادُ بنُ سلَمةَ، عن عَمارِ بنِ أبي عَمارٍ، عن أبي هريرةَ: ((**أن رسولَ اللهِ ﷺ أمَرَ بالمَضمَضَةِ والاستِنشاقِ**)). قال: وقال مَرَّةً أُخرَىٰ مُرسَلاً لم يَقُلْ: عن أبي هريرةَ.

قال الشيخُ: كَذا في هذا الحديثِ، أظُنُّه هُدبَةُ أرسَلَه مَرَّةً، ووَصَلَه أُخرَىٰ. وتابَعَه داوُدُ بنُ المُحَبَّرِ عن حَمادٍ في وصلِه، وغَيرُهمُا يَرويه مُرسَلاً. كَذَلِكَ ذكَره لي أبو بكرٍ الفَقيهُ عن أبي الحسنِ الدّارَقُطنِيِّ.

قال الشيخُ: وخالَفَهُما إبراهيمُ بنُ سليمانَ الخلاَّلُ -شيخ ليعقوب بن سُفيان- فقال: عن حَمَادٍ عن عَمارٍ عن ابنِ عباسٍ. وكِلاهُما غَيرُ مَحفوظٍ".

غريب الحديث:

- **المضمضة**: هي تحريك الماء في الفم، وأصلها في اللغة التحريك، وأما معناها في الوضوء الشرعي فأكملُه: أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمجُّه.

و أما أقله: أن يضع الماء في الفم ولا يشترط إداراته.

ينظر: "العين" (١٧/٧)، "مقاييس اللغة" (٢٧٣/٥)، "شرح النووي على صحيح مسلم" (١٠٥/٣)، "لسان العرب" (٤١٠/٥)، "فتح الباري" (٢٦٦/١).

- **الاستنشاق**: هو جذب الماء إلىٰ داخل الأنف بواسطة النفس، وإبلاغه الخياشيم.

ينظر: "غريب الحديث" للحربي (٣١٠/١)، "غريب الحديث" للخطابي (١٣٥/١)، "مشارق الأنوار" (٢٩/٢)، "شرح

---

(١) "السنن الكبير" (١/ ١٦١ رقم ٢٤٠).

. . . . . .

النووي على صحيح مسلم" (٣/١٠٥)، "فتح الباري" (٦/٣٤٣).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه حماد بن سلمة، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (حماد بن سلمة، عن عمارِ بن أبي عمار، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً). وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه:**

هدبة بن خالد: أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" (١/ ١١٦ رقم٩) ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (١/ ١٤٥ رقم١٢٧)، من طريق عبد الله بن أحمد بن موسىٰ - عبدان الأهوازي.

وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق من "سننه"، وابن الحطاب في "مشيخته" (ص١٣٩-١٤٠ رقم٣٦)، والعلائي في "إثارة الفوائد" (٢/ ٦٥٢ رقم٣١٩)، ثلاثتهم من طريق أبي بكر البزار، وقال الدارقطني عقب الحديث: «**تابعه داود بن المُحَبَّر فوصله وأرسله غيرهما**». ووافقه علىٰ ذلك البيهقي.

وأخرجه الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص٩٤ رقم٤١)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢١٢)، وأخرجه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٦٢)، من طريق محمد بن جعفر- غندر، عن الحسن بن شبيب المعْمَري.

قال البيهقي: «كَذا في هذا الحديثِ، أظُنّه هُدبَةَ أرسلَه مَرَّةً، ووَصَلَه أُخرَىٰ. وتابَعَه داوُدُ بنُ المُحَبَّرِ عن حَمادٍ في وصلِه، وغَيرُهمُا يَرويه مُرسَلاً».

أربعتهم: (عبد الله بن أحمد بن موسىٰ - عبدان الأهوازي، وأبو بكر البزار، والحسن المعمري، وإبراهيم الواسطي)، عن هُدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً، بمثله.

وتابع هُدبة بن خالد في الرواية عن حماد بن سلمة علىٰ الوجه الموصول:

- **دواد بن المُحَبَّر:** أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" (١/ ١١٦ رقم١٠)، عن أحمد بن يوسف بن خلاد، عن الحارث بن محمد، عن داود بن المحبر، عن حماد بن سلمه،

. . . . . .

عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً، بمثله، وقال: «لم يسنده عن حماد غير هذين، وغيرهما يرويه عنه عن عمار، عن النبي ﷺ ولا يذكر أبا هريرة».

❖ **الوجه الثاني: (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

بعد البحث والتتبع في تخريج هذا الحديث لم يتيسر لي الوقوف علىٰ من رواه علىٰ هذا الوجه، فلم أقف علىٰ من أخرجه من طريق هُدبة بن خالد، ولا من طريق غيره.

ولكن ذكره البيهقي في هذا الحديث، وقال: «**وقال مَرَّةً أُخرَىٰ مُرسَلاً لم يَقُلْ: عن أبي هريرةَ**». وذكره الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٣٥-٣٣٦ رقم ١٦٠٥)، فقال: «**وغيرهما يرويه، عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار مرسلاً، وهو الصحيح، ورواه هدبة بن خالد مُسنداً، وفيه قال هدبة في موضع آخر: ليس فيه أبو هريرة**».

❖ **الوجه الثالث: (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن عبد الله بن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - **بدلاً من أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- **مرفوعًا)**.

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه **إبراهيم بن سليمان الخلاَّل**:

أخرج له يعقوب بن سفيان الفسوي في "مشيخته" (ص٤٦ رقم١٨)، فقال حدثنا إبراهيم ابن سليمان الحلال - بالحاء المهملة، عن حماد بن سلمة، به.

وأورده البيهقي في "سننه" في هذا الحديث المدروس، فقال: «وخالَفَهُما إبراهيمُ بنُ سليمانَ الخلاَّلُ- شيخ ليعقوب بن سُفيان- فقال: عن حَمَادٍ،عن عَمارٍ، عن ابنِ عباسٍ. وكِلاهُما غَيرُ مَحفوظٍ».

وذكره الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٦)، وابن حجر في "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (١/ ٢٠)، وقال الزيلعي: «ولم يثبت».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختلف علىٰ حماد بن سلمة في هذا الحديث علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول:** (حماد بن سلمة، عن عمارِ بن أبي عمار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، فرواه عنه اثنان هما:

. . . . . .

١-**هُدْبة بن خالد** بن الأسود القَيْسي الثَّوْبَاني، **ثقة** تفرد النسائي بتليينه، وثقه ابن معين والعجلي والذهبي، وستأتي ترجمته في دراسة الإسناد.

٢-**داوُد بن الْمُحبَّر هو**: ابن قَحْذَم بن سُلَيْمان الطائي، أبو سليمان البصْري، نزيل بغداد. **متروك، أجمع أكثر أهل العلم علىٰ تضعيفه ومنهم من رماه بالوضع**، فقد ضعفه أبو زرعة والنسائي وصالح بن محمد البغدادي، وزاد: «صاحب مناكير»، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فضحك، وقال: «شبهٌ لا شيء، كان لا يدري أي شيء الحديث»، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»، وقال أبو حاتم: «غير ثقة، ذاهب الحديث، منكر الحديث». وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات»، وقال الدار قطني: «متروك الحديث»، وكذا قال الأزدي، وابن حجر. روىٰ له ابن ماجه، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦هـ) ببغداد.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٢٤/٣ رقم١٩٣١)، "سؤالات البرذعي" (ص٥٠٩)، "الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (٢٦٧/١ رقم١١٦٨)، "تهذيب الكمال" (٤٤٣/٨ رقم١٧٨٤)، "ميزان الاعتدال" (٣٣/٣ رقم٢٦٤٩)، "تهذيب التهذيب" (١١٩/٢ رقم٢١٣٢)، "التقريب" (ص٢٠٠ رقم١٨١١).

❖ **أما الوجه الثاني**: (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

لم أقف علىٰ أسماء الرواة الذين رووه عن حماد بن سلمة علىٰ هذا الوجه. إلا أن البيهقي قال: «أَظُنُّه هُدبَةُ أرسَلَه مَرَّةً، ووَصَلَه أُخرَىٰ».

كما ذكر الدارقطني والبيهقي أيضاً أن غير هُدبة بن خالد، وداود بن المحبر من الرواة لهذا الحديث يَرويه مُرسَلاً، وقد تقدم في التخريج أنني لم أقف علىٰ من أخرجه.

❖ **أما الوجه الثالث**: (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن عبد الله ابن عباس - بدلاً من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مرفوعاً)، فانفرد به راو واحد هو:

- **إبراهيم بن سليمان الخلاَّل**: وقيل **الحلاَّل** -بالحاء المهملة-كما في "مشيخة يعقوب بن سفيان"، وكذا في "الثقات لابن حبان". من أهل البصرة، روىٰ عن: حماد ابن سلمة، روىٰ عنه: يعقوب بن سفيان الفارسي، ذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/ ٧٢ رقم ١٢٣٠٠)، ونص البيهقي في هذا الحديث علىٰ أنه: «شيخ ليعقوب ابن سُفيان».

قلت: لا يعرف بغير هذا؛ فلم أقف علىٰ من ترجم له وذكره غير ابن حبان والبيهقي كما

. . . . . .

تقدم، في حين لم يُخرج له يعقوب بن سفيان في "مشيخته" غير هذا الحديث عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، ولم يُترجم له وإنما اكتفىٰ بذكر اسمه واسم أبيه ولقبه.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - ترجيح الوجه الثاني (الإرسال)، وذلك لما يلي:

١- ذهب عدد من الأئمة إلىٰ أن الصحيح في هذا الحديث الإرسال، فقد صححه كل من:

- الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٣٥-٣٣٦ رقم ١٦٠٥) حيث قال بعد أن ذكر رواية الوصل من طريق هُدبة بن خالد ودواد بن المُحَبر:» وغيرهما يرويه عن حماد بن سلمة، **عن عمار بن أبي عمار مرسلاً، وهو الصحيح...**».

- ابن عبد الهادي في" تنقيح التحقيق" (١/ ١٠٩)، فقال: «**ورواية من أرسل هذا الحديث أشبه بالصواب**، وقد صحح الدارقطني وغيره إرساله-والله أعلم».

- الحافظ ابن حجر في"الدراية" (١/ ١٩) فقال: «وروي مرسلاً **وهو أقوىٰ**».

٢- شدة ضعف المتابع لهُدبة بن خالد علىٰ رواية الوصل في الوجه الأول، وهو: دواد بن المُحبر وقد تقدم بنا أنه متروك، وأكثر أهل العلم علىٰ تضعيفه ومنهم من رماه بالوضع، في حين أن غيرهما -أي هُدبة، وداود -يرويه مرسلاً كما صرح بذلك الدارقطني وأقره البيهقي.

٣- تضعيف النووي لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "خلاصة الأحكام" (ص١٠٠ رقم١٥٣).

٤- أن ذكر أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الوجه الأول، وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الوجه الثالث غير محفوظ كما نص علىٰ ذلك البيهقي عقب الحديث، فقال: «وكِلاهُما غيرُ مَحفوظ »، وفي هذا إشارة إلىٰ ترجيح رواية الإرسال - والله أعلم.

٥- تفرد إبراهيم بن سليمان الخلال برواية الوصل عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في الوجه الثالث- ولم أقف علىٰ حاله - وقد تفرد بالرواية عنه يعقوب بن سفيان الفسوي.

.....

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح لم يتيسر لي الوقوف علىٰ من أخرجه، لكن ذكره الدارقطني في "علله" كما تقدم، والبيهقي في هذا الحديث، ومداره علىٰ حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

١-**هُدْبة بن خالد هو**: ابن الأسود القَيْسي الثَّوْبَاني، أبو خالد البصري، ويقال له: هَدّاب. روىٰ عن: أخيه أمية بن خالد، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسليمان ابن المغيرة، وغيرهم. روىٰ عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو حاتم، وغيرهم. **وهو ثقة عابد تفرد النسائي بتليينه**، كما في" التقريب" (ص٥٧١ رقم٧٢٦٩). فقد وثقه يحيىٰ بن معين ومسلمة بن القاسم والعجلي والذهبي، وزاد: «عالم صاحب حديث ومعرفة وعلوٍّ إسناد»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وتفرد النسائي بتليينه فقال: «ضعيف».

ورّد ذلك الذهبي فقال: «هدبة بن خالد القَيْسي احتج به الشيخان ووثقه غير واحد، والعجب من النسائي: ضعفه مرة، وقوَّاه مرة».

و قال ابن حجر في "هدي الساري" بعد ذكر تضعيف النسائي له: «قلت: لعله ضعفه في شيءٍ خاص، وقد أكثر عنه مسلم، ولم يخرج عنه البخاري سوىٰ أحاديث يسيرة من روايته عن همام».

خلاصة حاله: والذي يظهر-والله أعلم-**أنه ثقة**؛ إذ هو قول أكثر الأئمة، ويقوي ذلك إخراج الشيخين له في "صحيحهما"، وأما قول أبي حاتم: «صدوق»، فلا يخفىٰ تشدده في الرجال، وأما قول من ضعفه تفرد به النسائي، ورد ذلك الذهبي كما تقدم.

روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود، مات سنة (٢٣٥هـ)، وقيل: (٢٣٦هـ أو٢٣٧هـ)، وقيل: غير ذلك.

ينظر: "معرفة الثقات" (٣٢٥/٢ رقم١٨٨٦)، "الجرح والتعديل" (١١٤/٩ رقم٤٨٤)، "الثقات" (٢٤٦/٩ رقم١٦٢٤٤)، "تهذيب الكمال" (١٥٥/٣٠)، "ميزان الاعتدال" (٧٥/٧ رقم٩٢٢٠)، "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (ص١٧٢)، "هدي الساري" (ص٤٤٧)، "تهذيب التهذيب" (٢٠/٦ رقم٨٤١٩).

. . . . . .

٢- **حماد بن سلمة هو**: ابن دينار، أبو سلمة البَصْرِيّ، روىٰ عن: أيوب السختياني، وثابت البُناني، وعمار بن أبي عمار، ومحمد بن زياد القرشي، وغيرهم. روىٰ عنه: سفيان الثوري، وسليمان بن حرب، وشعبة بن الحجاج، وهدبة بن خالد، وغيرهم.

وهو ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه بأَخرة، وثقه الإمام أحمد ويحي بن معين والنسائي والعجلي، وقال الساجي: «كان حافظاً ثقةً مأمونـاً». أطنب كثير من الأئمة في الثناء عليه، ولم يذكروا في حفظه شيء، قال علي بن المديني «من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين».

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «حماد بن سلمة صحيح السماع، حسن اللُّقىٰ، أدرك الناس، لم يُتهم بلونٍ من الألوان، ولم يلتبس بشيءٍ، أحسن ملكة نفسه ولسانه، ولم يطلقه علىٰ أحد، ولا ذكر خلقاً بسوء، فسلم حتىٰ مات». وقال يحيىٰ بن مَعِين: «حديثه في أول أمره وآخره واحد».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦/ ٢١٦ رقم٧٤٣٤) وأثنىٰ عليه، وعرّض بالبخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة.

وقد ذكر البيهقي سبب عدم احتجاج البخاري به في صحيحه، فقال: «هو أحد أئمة المسلمين، **إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري**، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوىٰ حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد».

واعتذر أبو الفضل المقدسي عن صنيع البخاري حينما ترك حديث حماد بن سلمة، فقال: «حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا، لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة: أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ماليس منه، لم يخرج عنه معتمداً عليه بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وأبي الأحوص وغيرهم. ومسلم اعتمد عليه؛ لأنه رأىٰ جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثاً لم يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل علىٰ ثقته وإمامته».

. . . . . .

روىٰ له مسلم، والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وكانت وفاته سنة (١٦٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣/١٤٠-١٤١ رقم٦٢٣)، "شروط الأئمة الستة" (ص١٨-١٩)، "تهذيب الكمال" (٧/٢٥٣-٢٦٩ رقم١٤٨٢)، "تهذيب التهذيب" (٢/١٠-١٣ رقم١٧٦٧)، "التقريب" (ص١٧٨ رقم١٤٩٩).

٣-**عَمار بن أبي عَمار**: مولىٰ بني هاشم، ويُقال: مولىٰ بني الحارث بن نوفل، أبو عَمْرو، ويُقال: أبو عُمَر، ويُقال: أبو عبد الله، المكي.

روىٰ عن: جابر بن عَبد الله، وعبد الله بن عباس، وأبي هُرَيْرة، وأم سلمة ﷺ، وغيرهم. رَوَىٰ عَنه: حماد بن سلمة، وخالد الحذاء، ومَعْمَر بن راشِد، وغيرهم.

وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ثقة لا بأس به» وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يخطئ». وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ» وقال البخاري: «وكان شعبة يتكلم فيه».

والذي يظهر- والله أعلم -**أنه ثقة**؛ وذلك لما يلي:

- إطلاق عدد من الأئمة توثيقه؛ لا سيما وفيهم يحيىٰ بن معين، والإمام أحمد، وأبو داود، وأبو حاتم.

- احتجاج مسلم به في "صحيحه".

- أن سبب كلام شعبة فيه أنه لا يصحح له، مع أن شعبة لم يسمع منه إلا حديثًا واحداً، ولعل خطأه الذي ذكره ابن حبان وغيره وكلام من تكلم فيه إنما لقول شعبة، وقد أجاب عليه الإمام أحمد، فيما يرويه أبوداود، قلت لأحمد: «روىٰ شعبة عنه حديث الحيض؟ قال: لم يسمع غيره، قلت: تركه عمداً؟ قال لا لم يَسْمَع».

روىٰ له الجماعة سوىٰ البخاري، مات بعد سنة عشرين ومائة.

يظر: "العلل" للإمام أحمد (١/ ٣٠٦ رقم ٥١٧) و(٢/ ٤٠٣ رقم ٢٨٠٤)، "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٦ رقم١٠٨)، "سؤالات الآجري" (ص٣٤٧ رقم ٥٥٥)، "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٨٩ رقم٢١٦٧)، "تاريخ أسماء الثقات" (ص١٥٦ رقم٨٧٧)، "رجال مسلم" لابن منجويه (٢/ ٩١)، و"تهذيب الكمال" (٢١/ ١٩٨ رقم ٤١٦٧)، و" تهذيب التهذيب"

.....

(٤/ ٢٥٣ رقم٥٥٥٨)، "التقريب" (ص٤٠٨ رقم٤٨٢٩).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

لكنه ثابت من فعل رسول الله ﷺ أنه تمضمضَ واستنشقَ، كما في "الصحيحين" من حديث عثمان بن عفان، وعبد الله بن زيد ﷺ:

١-أما حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد رواه عنه مولاه حُمرَان وقال: أنه رأىٰ عُثمانَ بن عَفانَ دَعا بإناءٍ، فأفرَغَ علىٰ كفَّيهِ ثَلاثَ مرارٍ فَغَسَلهُما، ثُم أَدخَلَ يَمينَهُ في الإنَاءِ، **فَمضْمَضَ واستَنْشَقَ**، ثُم غَسَلَ وَجْهَه ثَلاثاً، وَيَدَيهِ إلىٰ المِرفَقَينِ ثلاثَ مِرَارٍ، ثُم مَسَحَ بِرَأسِهِ، ثُم غَسَلَ رِجلَيهِ ثَلاَثَ مِرَارٍ إلىٰ الكَعبَينِ، ثُم قال: قَالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: ((منْ تَوَضَّأ نَحوَ وُضُوئِي هذا، ثُمَّ صَلَّىٰ رَكْعَتَينِ لا يُحَدّثُ فِيهِمَا نَفسَهُ غُفِرَ لهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (رقم١٥٩) وباب المضمضة في الوضوء (رقم١٦٤) واللفظ له، ومسلم في "صحيحه" كتاب الطهارة (رقم٢٢٦).

٢-و أما حديث عبد الله بن زيد: فيرويه عمرو بن يحيىٰ المازني عن أبيه، قال: ((شَهِدتُ عمرَو بن أبي حَسَن سَأَلَ عَبد اللهِ بن زَيدٍ عن وُضُوءِ النَّبي ﷺ ؟ فَدَعَا بتَورٍ مِن مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لهُم وُضُوء النَّبي ﷺ، فأَكْفَأ علىٰ يَدِهِ من التَّورِ، فغسَلَ يَدَيهِ ثَلاثَاً، **ثم أَدْخَلَ يده في التَّورِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ**، واستَنْثَرَ ثلاثَ غرفاتٍ، ثم أدخلَ يدهُ، فغَسَلَ وجهه ثَلاَثًا، ثم غسَلَ يدَيهِ مرَّتَينِ إلىٰ المِرفَقَينِ، ثم أدخَلَ يَدهُ فَمسَحَ رَأسَهُ، فَأقبَلَ بِهِمَا وأَدبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثم غَسَلَ رِجلَيهِ إلىٰ الكَعْبَينِ)).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين إلىٰ الكعبين (رقم١٨٦)، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة (رقم١٩١) واللفظ له، ومسلم في "صحيحه" كتاب الطهارة (رقم٢٣٥).

الحديث الثالث

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه[1]: **كتاب** الطهارة، باب ما ورد في الاستنجاء بالتُّراب:

[٣] "أخبرنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو الوَليدِ الفقيهُ، حدثنا الحسنُ بنُ سُفيانَ، حدثنا أبو بكرٍ يَعنِيْ ابنَ أبي شَيبَةَ، حدثنا هُشَيمٌ، أخبرَنا أبو بِشرٍ، عن طاوُسٍ (ح) وأخبرَنا أبو حازِمٍ الحافظُ، أخبرَنا أبو أحمدَ ابنُ إسحاقَ الحافظُ، أخبرَنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمدٍ العُمَرِيُّ بالكوفَةِ، حدثنا أبو كُرَيبٍ، حدثنا هُشَيمٌ، عن أبي بِشرٍ، عن طاوُسٍ قال: ((**الاستِنجاءُ بثَلاثَةِ أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ. قُلتُ: فإن لم أجِدْه. قال: ثَلاث حَفَناتٍ مِنَ التُّرابِ**)). هذا هو الصَّحيحُ عن طاوُسٍ مِن قَولِهِ. وكَذَلِكَ رواه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ عن سلَمةَ بنِ وهرامَ عن طاوُسٍ.

ورواه زَمعةُ بنُ صالِحٍ عن سلَمةَ فرَفَعَه مُرسَلاً.

أخبرَنا أبو بكرٍ الحارِثيُّ الفقيهُ، أخبرَنا عليُّ بنُ عُمرَ الحافظُ، حدثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الفارِسِيُّ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ عَبّادٍ، حدثنا عبدُ الرزاقِ، عن زَمعَةَ بن صالِحٍ، عن سَلَمةَ بن وَهرامَ قال: سَمِعتُ طاوُسًا قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**إذا أتَىٰ أحَدُكُم البَرازَ فليُكرِمْ قِبلَةَ الله ﷻ، فلا يَستَقبِلْها ولا يَستَدبِرْها، ثم ليَستَطِبْ بثَلاثَة أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ أو ثَلاثِ حَثَياتٍ مِن تُرابٍ، ثم ليَقُلْ: الحَمدُ لله الذي أخرَجَ عَنِّي ما يُؤذيني، وأَمسَكَ عَلَيَّ ما يَنفَعُني**)). هَكَذا رواه ابنُ وهبٍ ووَكيعٌ وغَيرُهُم عن زَمعَةَ. ورواه أحمدُ بنُ الحسنِ المُضَرِيُّ- وهو كَذابٌ مَتروكٌ- عن أبي عاصِمٍ عن زَمعَةَ عن سلَمةَ عن طاوُسٍ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ. ولا يَصِحُّ وصلُه ولا رَفعُه. قال عليُّ بنُ المَدينِيّ: قُلتُ لِسُفيانَ بنِ عُيَينَةَ أكانَ زَمعَةُ يَرفَعُهُ؟ قال: نَعَم. فسأَلتُ سَلَمةَ عنه فلَم يَعرِفْه. يَعنِي لم يَرفَعْه)).

---

(١) "السنن الكبير" (١/ ٣٣٥ رقم ٥٤٢، ٥٤٣).

. . . . . .

غريب الحديث:

- **الاستِنجاءُ**[1]: استفعالٌ من النَّجْو، **وهو في اللغة: القطع**، يقال: نَجوت الشَّجرة أي: قطعتها، فكأنَّه يقطع الأذىٰ عن نفسه بالماء أو بحجر يتمسح به.

ينظر: "تهذيب اللغة" للأزهري(٢٩/١٤)، "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٤٤)، "شرح السنة" للبغوي (٣٦٦/١)، "المطلع على أبواب المقنع" (ص١١)، "لسان العرب" (٥٦٧/١).

الاستنجاء اصطلاحًا: إزالةُ الخارج من السبيلين بماءٍ أو حَجَرٍ ونحوه، وفي ذلك قطع لهذا النَّجس. "شرح الممتع زاد المستقنع" لابن عثيمين(١/ ٦٢).

ينظر: "شرح صحيح البخاري" لابن بطال (٢٤٥/١)، "الاستذكار" (١٣٥/١).

- **ليَستَطِبْ: الاِسْتِطَابَة هي**: الاستنجاء بالحجارة والماء. سمِّي استطابة؛ لأنه يطيبُ جَسدَهُ مما عليه من الخَبث بالاستنجاء.

ينظر: "غريب الحديث" للقاسم بن سلام (١٨٠/١)، "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٤٤)، "شرح السنة" للبغوي (٣٦٦/١)، "لسان العرب" (٥٦٧/١).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه سلَمة بن وَهرام، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (سلَمةَ بن وهرام، عن طاوُس قوله).**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ١٣٩ رقم١٦٠٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٥٨ رقم١٥) من طريق علي بن المديني، وذكره البيهقي في "المعرفة" (١/ ١٩٤ رقم١٢٩).

كلاهما [ابن أبي شيبة، وابن المديني] عن سفيان بن عيينة، عن سلمة بن وهرام به بنحوه،

(١) قال النووي: «الاستطابة والاستنجاء والاستجمار إزالة النَّجْو، فالاستطابة والاستنجاء يكونان بالماء والحجر، والاستجمار لا يكون إلا بالأحجار مأخوذ من الجمار وهي الأحجار الصغار. والاستطابة؛ لطيب نفسه بخروج ذلك، والاستنجاء من نجوت الشجرة وأنجيتها إذا قطعتها كأنه يقطع الأذىٰ عنه وقيل من النجوة وهو المرتفع من الأرض لأنه يستتر عن الناس بنجوة». "تحرير ألفاظ التنبيه" (ص٣٦).

. . . . . .

ولفظ رواية ابن أبي شيبة: ((حقُّ اللهِ علىٰ كل مُسْلمٍ أنْ يُكْرمَ قبْلَةَ اللهِ فلاَ يَسْتَقْبلَ منها شيئًا- يقول: في غَائطٍ أو بوْلٍ))، من غير ذكر الاستنجاء.

وقد تابع سلَمة بن وهرام في الرواية عن طاوُس علىٰ هذا الوجه أبو بشر الواسطي:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ١٤٢ رقم١٦٣٩)، ومن طريقه وطريق آخر عن أبي كريب أخرجه البيهقي في "سننه" (١/ ٣٣٥ رقم٥٤٢).

كلاهما [ابن أبي شيبة، وأبو كريب] عن هُشيم بن بشير، عن أبي بشر-جعفر بن إياس-عن طاوُس قوله، من غير ذكر القبلة، بلفظ: ((الاستِنجاءُ بثَلاثَةِ أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ. قُلتُ: فإن لم أجِدْه. قال: ثَلاث حَفَناتٍ مِنَ التُّرابِ)).

❖ **الوجه الثاني: (سلَمةَ بن وهرام، عن طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً).**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ١٢ رقم١٢) و(٦/ ١١٥ رقم٢٩٩٠٨) بشطره الأخير منه بلفظ: ((إذا خرَجَ أحدكم من الْخلاَءِ فلْيَقُلِ الْحمْدُ للهِ الذي أذْهَبَ عني ما يُؤْذينِي وأَمْسَكَ علَيَّ ما يَنْفَعُني))، والدارقطني في "سننه" (١/ ٥٨ رقم١٤).

كلاهما من طريق وكيع.

و أخرجه الطبراني في "الدعاء" (رقم٣٧١) من طريق أبي نعيم، بشطره الأخير أيضًا.

و الدارقطني في "سننه" (١/ ٥٧ رقم١٢) من طريق عبد الرزاق، بلفظه كاملاً، ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في "سننه" (١/ ٣٣٦ رقم٥٤٣) وفي "المعرفة" (١/ ١٩٤ رقم١٢٩)، وأخرجه في "الخلافيات" مختصراً علىٰ ذكر القبلة (٢/ ٦٠ رقم٣٤٤).

ثلاثتهم [وكيع، وأبو نعيم، وعبد الرزاق] عن زَمعة بن صالح، عن سلَمة بن وهرام، عن طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً.

و أخرجه الدارقطني في الموضع السابق من "سننه" (رقم١٣) من طريق عبد الله بن وهب، عن زَمعة بن صالح، **عن سلمة بن وهرام وابن طاوُس مقرونًا**،، عن طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه.

. . . . . .

❖ **الوجه الثالث: (سلَمةَ بن وهرام، عن طاوُس، عن عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).**

أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٥٧ رقم ١١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٣٠ رقم ٥٤١)، من طريق أحمد المُضَرِيّ، عن أبي عاصم، عن زَمعة بن صالح، عن سلَمة بن وهرام، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ به موصولاً، ولفظه: ((إِذَا قَضَىٰ أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلاثَةِ أَعْوَادٍ أَوْ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ بِثَلاثِ حَثَيَاتٍ مِنَ التُّرَابِ)).

قال الدارقطني معلقاً عقب الحديث: «قال زَمعَة: فحدثت به ابن طاوُس، فقال: أخبرني أبِي، عن ابْن عباس بِهذا سَواءً.

لم يسنده غير الْمُضَرِيِّ، وهو كذّابٌ متروك.

وغيره يرويه عن أبي عاصم، عن زَمعَة، عن سَلَمة بن وَهرام، عن طاوُس، مرسلاً ليس فيه ابن عباس.

وكذلك رواه عبد الرزاق، وابن وَهب، ووكيع، وغيرهم عن زَمعَة.

ورواه ابن عُيينة، عن سَلمَة بن وَهرام عن طاوُسٍ، قوله. وقال: سألتُ سَلمَة، عن قولِ زَمعَة، إنه عن النبي ﷺ فلم يعرفه».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختلف علىٰ سلمة بن وهرام في هذا الحديث قطعاً وإرسالاً ووصلاً علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول:** (سلَمةَ بن وهرام، عن طاوُس قوله) فقد رواه عنه راو واحد هو:

- سفيان بن عُيينة بن أبي عمران الهلالي، **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ إلا أنه تغير حفظه بأخرة،** كما في "التقريب " (ص٢٤٥ رقم ٢٤٥١).

وقد توبع سلَمةُ بن وهرام علىٰ هذا الوجه، تابعه:

جعفر بن إياس اليَشْكُريّ، أبو بشر الواسطي، **ثقة،** وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٣هـ) وقيل غير ذلك.

. . . . . .

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٧٣/٢ رقم١٩٢٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٣/١ رقم١٠٩٠)، "التقريب" (ص١٣٩ رقم٩٣٠).

❖ **و أما الوجه الثاني: (سلَمةَ بن وهرام، عن طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه أيضاً راوٍ واحد هو:**

- زَمْعةَ بن صالح الجَنَدي اليماني. **ضعيف**. ضعفه يحيىٰ بن معين والإمام أحمد وأبو داود وأبو حاتم، وقال البخاري: «يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً». وقال أبو زرعة: «لين، واهي الحديث». روىٰ له مسلم مقروناً، وأبو داود في "المراسيل"، والباقون سوىٰ البخاري.

ينظر: "من كلام أبي زكريا في الرجال" (ص٤٦ رقم٦٢)، "العلل ومعرفة الرجال" (٥٣٠/٢ رقم ٣٥٠٥)، "التاريخ الكبير" (٤٥١/٣ رقم**١٥٠٥**)، " الجرح والتعديل" (٦٢٤/٣ رقم٢٨٢٣)، "تهذيب التهذيب" (٢٠٠/٢ رقم٢٣٨٠)، "التقريب" (ص٢١٧ رقم٢٠٣٥).

❖ **و أما الوجه الثالث: (سلَمةَ بن وهرام، عن طاوُس، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**. فقد انفرد بروايته علىٰ هذا الوجه:

أحمد بن الحسن المُضَرِيّ، عن أبي عاصمٍ، عن زَمعَةَ، به.

- أحمد بن الحسن بن أبان المُضَرِيّ. **كذاب**، قال عنه ابن حبان: «كذاب دجال من الدجاجلة، يضع الحديث عن الثقات وضعاً». وقال ابن عدي: «يسرق الحديث».

ينظر: "المجروحين" (١٦٤/١ رقم٨٣)، "الكامل" (١٩٧/١ رقم٤٠)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٦٧/١)، "المغني في الضعفاء" (٧٤/١ رقم٢٦١)، "لسان الميزان" (١٥٠/١ رقم٤٨٠).

- زَمْعةَ بن صالح الجَنَدي اليماني، **ضعيف**. تقدمت ترجمته في الوجه الثاني.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي -والله أعلم- **ترجيح الوجه الأول (رواية القطع)**، فقد نص علىٰ ذلك البيهقي فقال: هذا هو الصّحيح عن طاوُس من قوله[1]، ويؤيد هذا الترجيح،

(١) السنن الكبير"، كتاب الطهارة، باب ما ورد في الاستنجاء بالتُّراب (١/ ٣٣٥ رقم ٥٤٢).

.....

ما يلي:

١- فقد رواه الإمام الثقة الحافظ سفيان بن عُيينة.

بينما يرويه علىٰ الوجه الثاني (المرسل) زَمعة بن صالح، وهو ضعيف، وفي روايته عن سلمة بن وهرام ضعف، قال الإمام أحمد بن حنبل في "العلل " (٢/ ٥٢٧ رقم ٣٤٧٩): «روىٰ عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشىٰ أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً».

وقال الشافعي في "اختلاف الحديث" (ص٥٣٨): «هذا مرسل، وأهل الحديث لا يثبتونه».

وقال ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/ ٢٢٠): «وفيه مع إرساله ضعف من أجل زَمعة».

في حين تفرد بوصل الحديث وإسناده علىٰ الوجه الثالث أحمد المُضَرِيّ، وهو كذاب متروك.

٢- قوة المتابع لسلَمة بن وهرام علىٰ (رواية القطع)، وهو: أبو بشر الواسطي، وقد تقدم بنا أنه **ثقة**.

٣- تضعيف الأئمة لرواية الوصل:

- قال الطبراني بعد أن أسند الوجه الثاني: «لم نجد من وصل هذا الحديث[1]».

- وقال الدارقطني في "سننه" (١/ ٥٧ رقم ١١)، بعد أن أسند الوجه الثالث: «لم يسنده غير المُضَري، وهو كذاب متروك».

- وقال البيهقي بعد أن ذكر الوجه الثالث: «لا يصِح وصلُه ولا رفعُه».

- وقال عبد الحق الإشبيلي في " أحكامه" (١/ ١٣٥): «وقد أسند عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، في ذكر الاستنجاء، ولا يصح؛ أسنده أحمد بن الحسن المُضَري، وهو متروك».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الدارقطني في "سننه" قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار وحمزة بن محمد، قالا: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا علي، حدثنا سفيان،

(١) ينظر: "نتائج الأفكار" (١/ ٢٢٠).

. . . . . .

حدثني سلَمة بن وَهْرام، أنه سمع طاوُسًا.

١ - **إسماعيل بن محمد** بن إسماعيل بن صالح، أبو علي الصفار، المُلَحِي، البغدادي، النَّحوي. روىٰ عن: الحسن بن عرفة العبدي، وأحمد بن منصور الرمادي، وعباس الدوري، وغير هؤلاء من أهل طبقتهم. روىٰ عنه: الدارقطني، والحاكم، وأبو الحسين بن بشران، وغيرهم.

وهو ثقة إمام، وثقه الدارقطني وابن منده والحاكم والذهبي والحافظ ابن حجر، وزاد الدارقطني: «كان متعصبًا للسُّنَّة»، وقال الذهبي في موضع آخر: «الإمام النحوي الأديب مسند العراق.. انتهىٰ إليه علو الإسناد».

وقال ابن حزم: «مجهول».

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «ولم يعرفه ابن حزم فقال في المحلىٰ: إنه مجهول، **وهذا هو رمز ابن حزم، يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو علىٰ حقيقة أمره**، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أولا نعرف حاله، **وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف!**». مات سنة (٣٤١هـ).

ينظر: "المحلى" (٢٩٦/٩)، "الإكمال" لابن ماكولا (٢٤٦/٧)، "تاريخ بغداد" (٣٠٢/٦ رقم٣٣٤٤)، "المنتظم" (٨٨/١٤)، "المعين في طبقات المحدثين" (ص١١١ رقم١٢٤٩)، "سير أعلام النبلاء" (٤٤١/١٥)، "لسان الميزان" (١ /٤٣٢ رقم١٣٤٠).

٢ - **حمزة بن محمد** بن العباس بن الفضل بن الحارث بن جنادة، أبو أحمد الدهقان، العَقَبي. روىٰ عن: العباس الدوري، ومحمد بن منده الأصبهاني، وإسماعيل ابن إسحاق القاضي، وغيرهم. روىٰ عنه: الحاكم، والدارقطني، وعبد الملك بن بشران، وغيرهم.

وهو ثقة، وثقه الخطيب البغدادي والذهبي. وقال الذهبي في موضع آخر: «الشيخ العالم الصدوق... وكان موثقًا». مات سنة (٣٤٧هـ).

ينظر: "تاريخ بغداد" (١٨٣/٨ رقم٤٣٠٦)، "الأنساب" (٢١٣/٤)، "المنتظم" (١١٥/١٤)، " تاريخ الإسلام" (٢٥ /٣٧٥)، "سير أعلام النبلاء" (٥١٦/١٥).

. . . . . .

٣- **إسماعيل بن إسحاق** بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الجَهْضَمِي الأَزْدِي، مولاهم البصري، قاضي بغداد. روىٰ عن: علي بن المديني وأخذ علم الحديث عنه، وروىٰ عن عمرو بن مرزوق، وحجاج بن منهال، وغيرهم. روىٰ عنه: إسماعيل الصفار، وحمزة الدهقان، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم.

وهو ثقة حافظ، وثقه ابن أبي حاتم، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: «قاضي القضاة ببغداد، **الثقة الكبير في وقته متفق عليه**».

وقال الخطيب البغدادي: «كان إسماعيل **فاضلاً عالمًا متقنًا فقيهًا علىٰ مذهب مالك بن أنس**». وقال الذهبي: «**الإمام العلامة الحافظ شيخ الاسلام**... قاضي بغداد وصاحب التصانيف». مات سنة (٢٨٢هـ).

ينظر: "الثقات" (٨/١٠٥ رقم١٢٤٤٨)، "سؤالات السلمي" (ص٥٠ رقم٥١)، "الإرشاد" (٢/٦٠٧ رقم٣٢٤)، "تاريخ بغداد" (٦/٢٨٤ رقم٣٣١٨)، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" (١ /٤٦٤-٤٦٥)، "سير أعلام النبلاء" (١٣ /٣٣٩).

٤- **علي بن عبد الله** بن جعفر بن نَجيح السَّعدي، مولاهم، أبو الحسن بن المديني البصري. روىٰ عن: حماد بن زيد، وسفيان بن عُيَينة، ويحيىٰ القطان، وغيرهم. روىٰ عنه: أحمد بن حنبل، والبخاري، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وغيرهم.

اتفق الأئمة علىٰ توثيقه، أعلمُ أهل عصرِه بالحديث والعِلَل. قال البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني». روىٰ له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير، مات سنة (٢٣٤هـ)

ينظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (١/٣١٩)، "تهذيب الكمال" (٢١/٥ رقم٤٠٩٦)، "سير أعلام النبلاء" (١١/٤٢)، "تهذيب التهذيب" (٤/٢١٩ رقم٥٤٧٧)، "التقريب" (ص٤٠٣ رقم٤٧٦٠).

٥- **سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. روىٰ عن: أيوب السَّختياني، وعمرو بن دينار، والزُّهري، وغيرهم. روىٰ عنه: إبراهيم بن بشار الرمادي، وعلي بن المديني، ويحيىٰ القطان، وغيرهم. **وهو ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**، وثقه ابن سعد ويحيىٰ بن معين والعجلي وأبو حاتم، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين، وهم من

. . . . . .

احتمل الأئمة تدليسه وخرَّجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك لإمامته وقلّة تدليسه، أو كان لا يُدلِّس إلا عن ثقة. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٩٧/٥)، "معرفة الثقات" (٤١٧/١ رقم٦٣١)، "الجرح والتعديل" (٢٢٦/٤ رقم٩٧٣)، "تهذيب الكمال" (١٧٧/١١ رقم٢٤١٣)، "التقريب " (ص٢٤٥ رقم٢٤٥١)، "طبقات المدلسين" (ص٣٢ رقم٥٢).

٦-**سلمة بن وَهْرام** اليماني، روىٰ عن: طاوس بن كيسان، وابنه عبد الله بن طاوس، وعكرمة مولىٰ ابن عباس. روىٰ عنه: زَمعة بن صالح، وسفيان بن عُيَينة، وابنه عُبَيد الله بن سلمة، ومَعمر بن راشد. وثقه يحيىٰ بن معين وأبو زرعة.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «روىٰ عنه زَمعة أحاديث مناكير، أخشىٰ أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يعتبر بحديثه من غير رواية زَمعة بن صالح عنه».

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة».

وقال أبو داود: «ضعيف». روىٰ له الترمذي، وابن ماجة.

والذي يظهر - والله أعلم- أنه **صدوق**، وأن تضعيف من ضعفه لأجل المناكير الواقعة في حديثه؛ التي أُتي فيها من قبل رواية زَمعة عنه؛ وزَمعة ضعيف- كما تقدم.

ينظر: "العلل " (٥٢٧/٢ رقم٣٤٧٩)، "الضعفاء" للعقيلي(١٤٦/٢ رقم٦٤٢)، "الجرح والتعديل" (١٧٥/٤ رقم٧٦٢)، "الثقات" (٣٩٩/٦ رقم٨٢٨٤)، "الكامل" (٣٣٨/٣ رقم٧٨٩)، "تهذيب الكمال" (٣٢٨/١١ رقم٢٤٧٤)، "التقريب" (٢٤٨ رقم٢٥١٥).

٧-طاوُس بن كِيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري، مولاهم، الفارسي، وقيل اسمه: ذكوان، وطاوس لقب. روىٰ عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه عبد الله، وابن شهاب الزُّهري، ووهب بن منبه، وغيرهم. **وهو ثقة فقيه فاضل**، وثقه يحيىٰ بن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولىٰ من طبقات المدلسين، ممن لم يوصف بذلك إلا نادراً. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٠٦هـ) وقيل بعد ذلك.

. . . . . .

ينظر: "معرفة الثقات" (٤٧٧/١ رقم٧٩٠)، "الجرح والتعديل" (٥٠٠/٤ رقم٢٢٠٣)، "تهذيب الكمال" (٣٥٧/١٣-٢٩٥٨)، "التقريب" (ص٢٨١ رقم٣٠٠٩)، "طبقات المدلسين" (ص٢١ رقم١٤).

■ **الحكم عليه:**

سنده حسن من قول طاوس- مقطوعـًا- لحال سلمة بن وهرام، فإنه صدوق، ويرتقي إلىٰ درجة الصحيح لغيره بمتابعة أبي بشر.

■ **دراسة المتابعة:**

أخرجها ابن أبي شيبة في" مصنفه" عن هُشيم بن بشير، عن أبي بشر، عن طاوس من قوله.

١- **هُشيم بن بشير**: بن القاسم بن دينار السُّلَمي، أبو معاوية الواسطي، روىٰ عن: أبو بشر جعفر بن أَبي وحشية، والحجاج بن أرطاة، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم. روىٰ عنه: عبد الله بن المبارك، وأبو بكر عَبد الله بن أَبي شَيْبَة، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. وهو **ثقة ثبت**، متفق علىٰ الاحتجاج به، وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم. قال الإمام مالك: «وهل بالعراق أحد يحسن الحديث إلا ذاك الواسطي؟ - يعني هُشيمـًا».

وكان مشهوراً بالتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣١٣/٧)، "معرفة الثقات" (٣٣٤/٢ رقم١٩١٢)، "الجرح والتعديل" (١١٥/٩ رقم٤٨٦)، "تهذيب الكمال" (٢٧٢/٣٠ رقم٦٥٩٥)، "التقريب" (ص٥٤٧ رقم٧٣١٢)، "طبقات المدلسين" (ص٤٧ رقم١١١).

٢- **أبو بشر هو**: جعفر بن أياس اليَشْكُريّ، أبو بشر الواسطي. روىٰ عن: سعيد بن جبير، وعكرمة، وطاوس بن كيسان، وغيرهم. روىٰ عنه: أيوب السختياني، وشعبة بن الحجاج، وهُشيم بن بشير، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٣هـ) وقيل غير ذلك.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٧٣/٢ رقم١٩٢٧)، " تهذيب الكمال" (٥/٥ رقم٩٣٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٣/١ رقم١٠٩٠)، "التقريب" (ص١٣٩ رقم٩٣٠).

. . . . . .

٣- **طاوس هو**: ابن كِيسان اليماني **وهو ثقة فقيه فاضل**، تقدمت ترجمته.

وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات.

الحديث الرابع

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]: **كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث:**

[٤] "وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِينِيُّ، أخبرنا أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، حدثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((**إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ أَوْ قَلَسَ أَوْ رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ مِنْ صَلاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ**)). قَالَ أَبُو أَحْمَدَ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا، وَمَرَّةً قَالَ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَكِلاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعِدٍ، أخبرنا أَبُو أَحْمَدَ، حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَبِي عِصْمَةَ، حدثنا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ مَا رَوَىٰ عَنِ الشَّامِيِّينَ صَحِيحٌ، وَمَا رَوَىٰ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ. قَالَ: وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ، عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((**مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ**...)) الْحَدِيثَ. فَقَالَ: هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عَيَّاشٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ أَبِيهِ، لَيْسَ فِيهِ عَائِشَةَ.

- أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ، أخبرنا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِئٍ، قَالا: حَدَّثَنا أَبُو عَاصِمٍ. قَالَ: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ طَيْفُورٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالا: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالا: حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: ((**إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ أَوْ قَلَسَ أَوْ وَجَدَ مَذْيًا وَهُوَ**

(١) "السنن الكبير" (١/ ٤١٢-٤١٥ رقم ٦٧٧-٦٧٨).

. . . . . .

فِي الصَّلاةِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلِيَرْجِعْ فَلْيَبْنِ عَلَىٰ صَلاتِه، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ)).

قَالَ أَبُو الحسَنِ: قَالَ لَنَا أَبُو بَكرٍ: سَمِعتُ مُحَمّدَ بنَ يَحْيَىٰ، يَقُولُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ وَهُوَ مُرسَلٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، الَّذِي يَروِيهِ إِسماعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيجٍ عَنْ أَبِيهِ: لَيسَت هَذِه الرِّوَايَةُ بِثَابِتَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَمَلَهُ مَعَ مَا رُوِيَ فِيهِ عَنِ ابنِ عُمَرَ، وَغَيْرِهِ عَلَىٰ غَسلِ بَعْضِ الأَعْضَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَقَدْ رَوَاهُ إِسمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا مُرْسَلاً كَمَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ وَهُوَ المحفُوظُ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُرسَلٌ.

قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ: قَالَ أَبُو عَبدِ اللهِ الشَّافِعِيُّ فِيمَا رُوَي عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا كَانَا يَرْعُفَانِ فَيَتَوَضَّأَنِ وَيَبْنِيَانِ عَلَىٰ مَا صَلَّيَا: رُوِّينَا عَنِ ابنِ عُمَرَ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَرَيَانِ فِي الدَّمِ وُضُوءًا، وَإِنَّمَا مَعْنَىٰ وَضُوئِهِمَا عِنْدَنَا غَسْلُ الدَّمِ وَمَا أَصَابَ مِنَ الجَسَدِ، لا وُضوءُ الصَّلاةِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ مِنْ طَعَامٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِبَلَلِ يَدَيْهِ وَجْهَهُ، وَقَالَ: هَذَا وُضوءُ مَن لَم يُحدِثْ. وَهَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ يُسَمَّىٰ: وُضوءًا لِغَسْلِ بَعْضِ الأَعْضَاءِ، لا لِكَمَالِ وُضوءِ الصَّلاةِ، وهَذَا مَعنَىٰ مَا روِيَ عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الوُضُوءِ مِنَ الرُّعَافِ عِنْدَنَا، وَاللهُ أَعْلَمُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيسَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ بِثَابِتَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَعَلَىٰ هَذَا يُحْمَلُ مَا رُوِيَ عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْءِ، إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فِيهِ".

غريب الحديث:

- **قَاءَ: القَيْء**: بفتح القاف، وسكون الياء، بعدها همزة، هو تفريغُ محتويات المعدة عن طريق الفم.

ينظر: "توضيح الأحكام من بلوغ المرام" للشيخ عبد الله البسام (١/٢٤٠).

. . . . . .

- **قَلَس**: بفتح القاف، وسكون اللام وفتحها: ما خرج من الحلقِ ملْءَ الفم أو دونه وليس بقيء، فإذا غلب فهو القيء.

ينظر: "العين" (٥ /٧٨)، "المحيط في اللغة" (٥ /٢٩٠)، " النهاية في غريب الأثر" (٤/١٠٠)، "لسان العرب" (٦ /١٧٩).

- **رَعَفَ**: خرج من أنفِهِ الدَّمُ بكثرة، ويقال الرُّعَاف الدُّم بِعَينِه.

ينظر: "المحكم والمحيط الأعظم" (٢/١١٩)، "تحرير ألفاظ التنبيه" (ص٢٤١)، "المصباح المنير" (١ /٢٣٠)، "القاموس المحيط" (ص٨١٣).

- **لِيَبْنِ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ مِنْ صَلاتِهِ**: معنىٰ البناء علىٰ الصلاة، أن يحسب ما كان قد صلَّىٰ قبل الوضوء من ركعة أو أكثر، ويصلِّي ما كان باقيًا. "توضيح الأحكام من بلوغ المرام" للشيخ عبد الله البسام(١/ ٢٤١).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث يرويه عبد الملك بن جُرَيج واختُلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة عنه:

- **أولاً**: رواه إسماعيل بن عياش، واختُلف عليه علىٰ أربعة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (إسماعيل بن عياش، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُليكة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

رواه عنه محمد بن الحسن الشيباني في "الحُجة علىٰ أهل المدينة" (١/ ٦٩).

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" كتاب الصلاة، باب ما جاء في البناء علىٰ الصلاة (ص١٧١ رقم١٢٢١)، من طريق الهيثم بن خارجة.

و ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٩٦-٢٩٧ رقم١٢٧) و(٥/ ٢٨٩ رقم١٤٢٨)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (١/ ٤١٢ رقم٦٧٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٦٦ رقم٦٠٨)، من طريق هشام بن عمار.

وأخرجه ابن عدي أيضًا في "الكامل" (٥/ ٢٨٩ رقم١٤٢٨)، من طريق محمد بن حمير، ومروان الطاطري.

.....

والطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣٢١ رقم٥٤٢٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٣ رقم ١١)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٤/ ٢٨٧ رقم٣٤٢٨)، وابن الجوزي في" التحقيق في أحاديث الخلاف" (١/ ١٨٨ رقم ١٩٥)، ورواه ابن حزم في "المحلىٰ" (٤/ ١٥٤)، من طريق داود بن رشيد.

وأخرجه الدارقطني أيضاً في "سننه" (١/ ١٥٤ رقم١٢، ١٣، ١٥)، من طريق محمد بن المبارك، ومحمد بن الصباح، والربيع بن نافع.

وابن حزم في الموضع السابق من " المحلىٰ"، من طريق سعيد بن منصور.

والبيهقي في "المعرفة" (١/ ٢٣٩ رقم ٢١٥)، وفي "الخلافيات" (٢/ ٣٢٤-٣٢٥ رقم٦١٩)، من طريق أبي الربيع.

جميعهم عن إسماعيل بن عياش،به، بنحوه.

❖ **الوجه الثاني: (إسماعيل بن عياش، عن ابن جُريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً).**

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣٢١ رقم٥٤٢٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٣ رقم ١١)، وابن حزم في "المحلىٰ" (٤/ ١٥٤)، من طريق داود بن رشيد.

وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٨٩ رقم١٤٢٨)، من طريق محمد بن حمير.

وأخرجه الدارقطني أيضاً في "سننه" (١/ ١٥٤ رقم١٢، ١٣، ١٤)، من طريق محمد بن المبارك، ومحمد بن الصباح، والربيع بن نافع.

خمستهم عن إسماعيل بن عياش، به.

وتابع إسماعيل بن عياش في الرواية علىٰ هذا الوجه، كلٌ من:

١-**عبد الرزاق**، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ١٣٨ رقم ٥٢٤) و(٢/ ٣٤١ رقم٣٦١٨)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٥ رقم١٨)، ومن طريقهما البيهقي في "سننه" (١/ ٤١٣-٤١٤ رقم٦٧٨)، ورواه ابن حزم في "المحلىٰ" (١/ ٢٥٧)، جميعهم من طريق عبد الرزاق.

٢-**أبو عاصم النبيل**، أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٥ رقم١٨)، ومن طريقه البيهقي

. . . . . .

في "سننه" (١/ ٤١٣ رقم٦٧٨)، وفي "المعرفة" (١/ ٢٣٩ رقم٢١٦)، من طريق أبي عاصم النبيل.

٣-**محمد بن عبد الله الأنصاري**، أخرجه الدارقطني في الموضع السابق من "سننه"، ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق من "سننه" أيضاً، ورواه ابن حزم في "المحلىٰ" (٤/ ١٥٤) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري.

٤-**عبد الوهاب بن عطاء**، أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٥ رقم١٩)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء.

جميعهم [عبد الرزاق، أبو عاصم، محمد الأنصاري، عبد الوهاب بن عطاء]، عن عبدالملك ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

وتابعهم حجاج بن محمد، وعثمان بن عمر، ذكر ذلك الدارقطني في "العلل" (١٤/ ٨١).

❖ **الوجه الثالث: (إسماعيل بن عياش، عن ابن جُريج، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً)**.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٨٩ رقم١٤٢٨)، من طريق مروان الطاطري. وابن حزم في "المحلىٰ" (٤/ ١٥٤)، من طريق سعيد بن منصور. والبيهقي في "سننه" (٤/ ٢٨٨ رقم٣٤٢٩)، من طريق الوليد بن مسلم.

ثلاثتهم عن إسماعيل بن عياش، به، بنحوه.

❖ **الوجه الرابع: (إسماعيل بن عياش، عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان، عن ابن أبي مُليكه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً)**.

أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٤ رقم١٦)، ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٣٢٨ رقم ٦٢٠) من طريق الربيع بن نافع.

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٤/ ٨١) من رواية إسماعيل، عن عطاء بن عجلان فقط دون ذكر عباد.

قال الدارقطني في "سننه" عقب الحديث: «عباد بن كثير وعطاء بن عجلان ضعيفان».

. . . . . .

- **ثانيـًا**: ورواه سليمان بن أرقم، واختلف فيه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول**: (**سليمان بن أرقم، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُليكه، عـن عائشـة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ، موصولاً**).

❖ **الوجه الثاني**: (**سليمان بن أرقم، عن ابن جُريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً**).

أخـرج الـوجهين: الـدارقطني في "سـننه" (١/ ١٥٥ رقـم١٧)، ومـن طريقـه البيهقـي في "الخلافيات" (٢/ ٣٢٨-٣٢٩ رقم ٦٢١)، من طريق محمد بن حِمْيَر، عن سليمان بن أرقم، بالوجهين جميعـًا.

■ **النظر في الاختلاف**:

يتبين مما سبق أنه اختُلف علىٰ ابن جُريج، وعلىٰ بعض الرواة عنه علىٰ عدة أوجه:

أولاً: الاختلاف علىٰ إسماعيل بن عياش:

❖ **أما الوجه الأول**: (إسماعيل بن عياش، عن ابـن جُـريج، عـن ابـن أبـي مُليكـة، عـن عائشـة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً).

- **إسـماعيل بـن عيَّـاش هـو**: **ابـن** سُـليم العَنْسي أبـو عُتبـة الحِمصي. روىٰ عـن: ابـن جُـريج، وحجاج بن أرطاة، وهشام بن عروة، وخلق من أهل الشام والحجاز والعراق وغيرهم. روىٰ عنه: سفيان الثوري، والوليد بن مسلم، ويحيىٰ بن معين وغيرهم.

اختُلـف في توثيقـه، **فوثقـه بعـض الأئمـة**، قـال يعقـوب بـن سـفيان: «تكلـم قـوم في إسـماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما قالوا: يغـرب عـن ثقات المدنيين والمكيين». وقال يزيد بن هارون: «ما رأيت أحفظ مـن إسـماعيل بـن عيـاش، ما أدري ما سفيان الثوري!؟».

وضعفه بعضهم، ضعفه النسائي، وقال أبو إسـحاق الفـزاري: «ذاك رجـل لا يـدري مـا يخـرج من رأسه».

وقال أبو حاتم: «هو لين، يُكتب حديثه لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري».

وقال ابن خزيمة: «لا يحتج به».

. . . . . .

وقال ابن حبان: «كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتىٰ به علىٰ جهته، وما حفظ علىٰ الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته حتىٰ صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه».

وذهب بعض الأئمة إلىٰ قبول روايته عن أهل الشام فقط، وتضعيفه في غيرهم:

قال يحيىٰ بن معين: «ثقة فيما روىٰ عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخَلَّط في حفظه عنهم».

وقال علي بن المديني: «كان يُوثَّق فيما روىٰ عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روىٰ عن غير أهل الشام ففيه ضعف».

وقال الإمام أحمد: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح».

وقال البخاري: «ما روىٰ عن الشاميين فهو أصح».

وقال ابن عدي: «إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة».

وقال الذهبي: «صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جداً في حديث أهل الحجاز».

وقال ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم».

وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

خلاصة حاله: والذي يظهر-والله أعلم-**أنه صدوق في روايته عن أهل بلده الشاميين ضعيف في غيرهم**؛ إذ هو قول أكثر أئمة الجرح والتعديل، وأما قول من ضعفه بإطلاق فلعل هذا التضعيف في روايته عن غير الشاميين.

قال ابن رجب: «إسماعيل بن عياش الحمصي، أبو عتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه، منهم أحمد، ويحيىٰ، والبخاري، وأبو زرعة».

. . . . . .

روىٰ له البخاري في "جزء رفع اليدين"، والأربعة. مات سنة (١٨١هـ)، وقيل: (١٨٢هـ).

ينظر: "سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي المديني" (ص١٦١س ٢٣٣)، "التاريخ الكبير" (٣٦٩/١ رقم١١٦٩)، "المعرفة والتاريخ" (٢٤٧/٢)، "الجرح والتعديل" (١٩١/٢ رقم٦٥٠)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٣٤)، "المجروحين" (١٣١/١ رقم٤٣)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٤٧١/١)، "تهذيب الكمال" (١٦٣/٣ رقم٤٧٢)، "المغني في الضعفاء" (٨٥/١)، "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٦٠٩/٢)، "تهذيب التهذيب" (٢٠٤/١ رقم٥٨٤)، "تقريب التهذيب" (ص١٠٩ رقم٤٧٣)، "طبقات المدلسين" (رقم ٦٨).

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه أحد عشر روايًا وهم:

١ - **محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني** مولاهم، الفقيه أبو عبد الله **صاحب الرأي** ولد بواسط ونشأ بالكوفة وتفقه علىٰ أبي حنيفة.

قال الشافعي: قال محمد بن الحسن: «أقمت علىٰ باب مالك ثلاث سنين؛ وسمعت من لفظه أكثر من سبع مائة حديث».

وقال المزني: سمعت الشافعي يقول: «ما رأيت سمينًا أخف روحًا من محمد ابن الحسن، وما رأيت أفصح منه».

وقال الذهبي في "الميزان": «أحد الفقهاء...يروي عن مالك بن أنس وغيره، وكان من بحور العلم والفقه قويًا في مالك».

وقال عبد الله بن علي المديني، عن أبيه: «صدوق».

ضعفه النسائي والدارقطني وعمرو بن علي الفلاس.

وقال يحيىٰ بن معين في رواية: «ليس بشيء».

وقال أيضًا: «جهمي كذاب».

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، سألت أبي عن محمد بن الحسن صاحب الرأي؟ قال: «لا أروي عنه شيئًا».

وقال حنبل بن إسحاق، عن أحمد: «كان أبو يوسف مضعفًا في الحديث، وأما محمد بن الحسن وشيخه فكانا مخالفين للأثر».

. . . . . .

وقال أبو بكر الأعين: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لا تكتب عن أحد منهم ولا كرامة لهم». يعني أصحاب أبي حنيفة.

وقال الفضيل بن عياض: «غير ثقة والله ولا مأمون». ثلاثًا.

وقال ابن عدي: «ومحمد بن الحسن هذا ليس هو من أهل الحديث، ولا هو ممن كان في طبقته يعنون بالحديث، حتىٰ أذكر شيئًا من مسنده. علىٰ أنه سمع من مالك الموطأ. وكان يقول لأصحابه: "ما رأيت أسوأ ثناءً منكم علىٰ أصحابكم، إذا حدثتكم عن مالك ملأتم علي الموضِع، وإذا حدثتكم عن غيره تجيئوني متكارهين". وإنما أراد به أبا حنيفة وأصحابه. والاشتغال بحديثه شغل لا يحتاج إليه؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث فينكر عليه. وقد تكلم فيه من ذكرنا، وقد استغنىٰ أهل الحديث عما يرويه محمد بن الحسن وأمثاله».

مات سنة (١٨٩هـ) بالري.

خلاصة حاله: والذي يظهر -والله أعلم- **أنه ثقة في مالك؛ لملازمته إياه، فضلاً عن شيوخه أبي حنيفة وأبي يوسف، ضعيف في غيرهم**. علمًا أنه ليس له حديث مرفوع في الكتب الستة، لكن له كتب آثار مقبولة.

ينظر: "الكامل" (٣٧٧/٧-٣٧٨ رقم١٦٥٨)، "سؤالات السلمي" للدارقطني (رقم ٣٣٨)، "تاريخ بغداد" (١٧٢/٢ رقم٥٩٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٣٤/٩ رقم٤٥)، "ميزان الاعتدال" (٥١٣/٣ رقم٧٣٧٤)، "لسان الميزان" (١٢١/٥ رقم٤١٠).

٢-**الهيثم بن خارجة** الخراساني أبو أحمد، ويقال أبو يحيىٰ المروزي، نزيل بغداد. **صدوق**. روىٰ له البخاري والنسائي وابن ماجه، مات سنة (**٢٢٧هـ**).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨٦/٩ رقم٣٥٢)، "تهذيب التهذيب" (٦١/٦ رقم٨٥٢٢)، "التقريب" (ص٥٧٧ رقم٧٣٦٤).

٣-**محمد بن حِمْيَر** بن أنيس القضاعي السَليحي -بفتح أوله ومهملتين- أبو عبدالحميد الحمصي. **صدوق**، روىٰ له البخاري والنسائي وابن ماجه، مات سنة (**٢٠٠هـ**).

. . . . . .

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٣٩/٧ رقم١٣١٥)، "تهذيب التهذيب" (٨٨/٥ رقم٦٧٧٧)، "التقريب" (ص٤٧٥ رقم٥٨٣٧).

٤-**مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطَاطَري** -بمهملتين مفتوحتين-، **ثقة**. روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (٢١٠هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٧٥/٨ رقم١٢٥٧)، "تهذيب التهذيب" (٤٠٧/٥ رقم٧٦٥٥)، "التقريب" (ص٥٢٦ رقم٦٥٧٣).

٥-**هشام بن عمار**: بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويُقال: الظفري، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع بها.

صدوق مقرئ، تغير لما كبر فصار يتلقن، وحديثه القديم أصح؛ حيث كان يقرأ من كتابه.

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (٢٤٥هـ). وقيل سنة: (٢٤٦هـ)

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦٦/٩ رقم٢٥٥)، "تهذيب الكمال" (٢٤٢/٣٠ رقم٦٥٨٦)، "التقريب" (ص٥٧٣ رقم٧٣٠٣)، "الكواكب النيرات" (ص٨٣ رقم٦٦).

٦-**داود بن رشيد الهاشمي مولاهم أبو الفضل الخوارزمي**، سكن بغداد. **وهو ثقة**، وثقه ابن سعد ويحيىٰ بن معين والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: «صدوق». روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٣٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٣٤٩/٧)، "الجرح والتعديل" (٤١٢/٣ رقم١٨٨٤)، "الثقات" (٢٣٦/٨ رقم١٣١٩٩)، "تهذيب التهذيب" (١١٠/٢ رقم٢١٠١)، "التقريب" (ص١٩٨ رقم١٧٨٤).

٧-**محمد بن المبارك بن يعلىٰ القرشي الصوري**، أبو عبد الله القَلانسي، سكن دمشق. **ثقة**؛ قال عنه يحيىٰ بن معين: «محمد بن المبارك **شيخ الشام** بعد أبي مُسْهر»، وكذا قال أبو داود.

ووثقه العجلي، وأبو حاتم، والخليلي.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٥هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢٥١/٢ رقم١٦٤٣)، الجرح والتعديل" (١٠٤/٨ رقم٤٤٥)، "تهذيب التهذيب" (٢٧٠/٥ رقم٧٢٨٦)، "التقريب" (ص٥٠٤ رقم٦٢٦٢).

. . . . . .

٨-**محمد بن الصباح** البزاز الدولابي، أبو جعفر البغدادي، **ثقة حافظ**. وثقه يحيىٰ بن معين والإمام أحمد والعجلي ويعقوب بن شيبة.

وقال عنه أبو حاتم: «ثقة ممن يحتج بحديثه».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٧هـ).

ينظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٢٨٩/٧ رقم١٥٦٩)، " تهذيب الكمال" (٣٨٨/٢٥ رقم٥٢٩٨)، "التقريب" (ص٤٨٤ رقم٥٩٦٦).

٩-**الربيع بن نافع أبو توبة الحلبي**. **ثقة حجة عابد**؛ وثقه أبو حاتم، ويعقوب ابن شيبة. وقال الذهبي: «**الإمام الثقة الحافظ**».

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٤١هـ).

ينظر: "تهذيب الكمال" (١٠٣/٩ رقم١٨٧٢)، "سير أعلام النبلاء" (٦٥٣/١٠ رقم٢٣٥)، "تهذيب التهذيب" (١٤٩/٢ رقم٢٢٣٢)، "التقريب" (ص٢٠٧ رقم١٩٠٢).

١٠- **سعيد بن منصور** بن شعبة الخراساني أبو عثمان المروزي، ويقال: الطالقاني.

الحافظ مصنف السنن ، متفق علىٰ توثيقه؛ وثقه ابن نمير، وابن خراش، وأبو حاتم، وابن قانع، والخليلي، ومسلمة بن قاسم، وقال الذهبي: «الحافظ **مصنف السنن**».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦٨/٤ رقم٢٨٤)، "تهذيب الكمال" (٧٧/١١ رقم٢٣٦١)، "الكاشف" (٤٤٥/١ رقم١٩٦٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٣٨/٢ رقم٢٨١١)، "التقريب" (ص٢٤١ رقم٢٣٩٩).

١١- **أبو الربيع الزَّهْرَاني وهو**: سليمان بن داود العَتَكي الزَّهْرَاني البصري. **ثقة، لم يَتكلَّم فيه أحد بحُجَّة، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي**.

وقال ابن خِراش: «تكلَّم النَّاس فيه، وهو صدوق».

وقال ابن حجر: «ولا أعلم أحداً تكلم فيه بخلاف ابن خِراش».

روىٰ له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، مات سنة (٢٣٤هـ).

. . . . . .

ينظر: "الجرح والتعديل" (١١٣/٤ رقم٤٩٣)، "تهذيب الكمال" (٤٢٤/١١ رقم٢٥١٣)، "تهذيب التهذيب" (٤٠٣/٢ رقم٢٩٨٦)، "التقريب" (ص٢٥١ رقم٢٥٥٦).

وتابعه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد وهو:

- سليمان بن أرقم: أبو معاذ البَصْرِيّ، مولىٰ الانصار، **أجمع أهل الحديث علىٰ تضعيفه وتركه**، وستأتي ترجمته في الاختلاف علىٰ سليمان بن أرقم.

❖ **أما الوجه الثاني**: (إسماعيل بن عياش، عن ابن جُريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فرواه عنه خمسة رواة وهم:

١- **داود بن رشيد الهاشمي** مولاهم أبو الفضل الخوارزمي. **ثقة**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٢- **محمد بن حِمْيَر** بن أنيس القضاعي السَليحي -بفتح أوله ومهملتين- أبو عبدالحميد الحمصي. **صدوق**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- **محمد بن المبارك** بن يعلىٰ القرشي الصوري، أبو عبد الله القَلانسي. **ثقة**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٤- **محمد بن الصباح** البزاز الدولابي، أبو جعفر البغدادي، **ثقة حافظ**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٥- **الربيع بن نافع أبو توبة الحلبي**. **ثقة حجة عابد**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

وتابعه علىٰ هذا الوجه عدد من الثقات كلٌ من:

- **عبد الرزاق بن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، متفق علىٰ ثقته فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين. كما سيأتي في دراسة الإسناد.

❖ **أبو عاصم النبيل وهو**: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري. **ثقة ثبت**، وكان له فقه. روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٢هـ) وقيل بعدها.

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٤٧٢/١ رقم٧٧٦)، "الجرح والتعديل" (٤٦٣/٤ رقم٢٠٤٢)، "التقريب" (ص٢٨٠ رقم٢٩٧٧).

.....

❖ **محمد بن عبد الله بن المثنىٰ** بن عبد الله بن أنس بن مالك **الأنصاري**، أبو عبد الله البصري القاضي. **ثقة**، روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٥).

ينظر: "التقريب" (ص٤٩٠ رقم٦٠٤٦).

❖ **عبد الوهاب بن عطاء** الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري. **صدوق ربما أخطأ** روىٰ له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، مات سنة (٢٠٤هـ) وقيل: (٢٠٦هـ).

ينظر: "التقريب" (ص٣٦٨ رقم٤٢٦٢).

❖ **حجاج بن محمد المصيصي** الأعور أبو محمد، ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة. **ثقة ثبت اختلط في آخر عمره**، وثقه وأثنىٰ عليه: ابن المديني الإمام أحمد ومسلم والعجلي والنسائي وابن قانع.

صاحب ابن جريج، قال أبو زكريا يحيىٰ بن مَعِين: قال لي المعلىٰ الرازي: قد رأيت أصحاب ابن جُرَيْج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج، قال يحيىٰ: وكنت أتعجب منه، فلما تبينت ذلك إذا هو كما قال، كان أثبتهم في ابن جُرَيْج.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٦).

ينظر: "بحر الدم" (ص٣٨ رقم١٧٩)، "معرفة الثقات" (١/٢٨٥ رقم٢٦٨)، "تهذيب الكمال" (٥ /٤٥١- ٤٥٦ رقم١١٢٧)، "تهذيب التهذيب" (١/٤٤٦ رقم١٣٤٢)، "التقريب" (ص١٥٣ رقم١١٣٥).

❖ **عثمان بن عمر** بن فارس العبدي. **ثقة**، روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٩هـ).

ينظر: "التقريب" (ص٣٨٥ رقم٤٥٠٤).

وتابعهم أيضاً سليمان بن أرقم في إحدىٰ الروايات عنه.

❖ **أما الوجه الثالث**: (إسماعيل بن عياش، عن ابن جُريج، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً)، **فرواه عنه ثلاثة رواة وهم**:

١- **مروان** بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي **الطَاطَري**. **ثقة**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٢- **سعيد بن منصور** بن شعبة الخراساني أبو عثمان المروزي، ويقال: الطالقاني. **الحافظ**

. . . . . .

مصنف السنن متفق علىٰ توثيقه. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي.

وثقه ابن سعد والعجلي ويعقوب بن شيبة، وزاد ابن سعد قائلاً: «كثير الحديث والعلم».

وقال أبو زُرعة الدمشقي: سألت أبا مسهر عن الوليد ابن مسلم؟ فقال: «**كان من ثقات أصحابنا**، وفي رواية: من حفاظ أصحابنا».

وقال يعقوب بن سفيان الفارسي: كنت أسمع أصحابنا يقولون: «علم الشام عند إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، **فأما الوليد فمضىٰ علىٰ سنته، محموداً عند أهل العلم، متقنًا صحيحًا، صحيح العلم**».

وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**».

وقال الذهبي: «الوليد بن مسلم عالم أهل دمشق، **ثقة حافظ**؛ لكنه يدلس عن الضعفاء فإذا قال عن فليس بحجة حديثه في الكتب كلها».

وقال ابن حجر: «**ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية**».

وقال أيضًا: «موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق». وعدّه في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم من اتُّفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٤هـ).

خلاصة حاله: والذي يظهر -والله أعلم- أنه ثقة إذا صرح بالسماع فقال: حدثنا، أو أخبرنا، وإذا لم يصرح بالسماع وقال: عن فلان، فلا يؤخذ عنه ولا يحتج بروايته، وقد صرح في هذا الحديث بالسماع، فقال: «أخبرني إسماعيل».

ينظر: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٤٧٠/٧)، " معرفة الثقات" (٣٤٢/٢ رقم١٩٤٨)، الجرح والتعديل" (١٦/٩ رقم٧٠)، " تهذيب الكمال" (٨٦/٣١-٩٨ رقم٦٧٣٧)، "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (ص١٨٦)، "تهذيب التهذيب" (٩٨/٦ رقم٨٦٢٠)، "التقريب" (ص٥٨٤ رقم٧٤٥٦)، "طبقات المدلسين" (رقم ١٢٧).

❖ **أما الوجه الرابع: (إسماعيل بن عياش، عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان، عن ابن أبي**

. . . . . .

مُليكه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا). فرواه عنه راوٍ واحد وهو:

❖ **الربيع بن نافع أبو توبة الحلبي. ثقة حجة عابد**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

ثانيًا: الاختلاف علىٰ سليمان بن أرقم:

❖ **أما الوجه الأول**: (**سُليمان بن أرقم، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُليكه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ، موصولاً**).

❖ **و الوجه الثاني**: (**سُليمان بن أرقم، عن ابن جُريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً**).

❖ **سليمان بن أرقم**: أبو معاذ البَصْرِيّ، مولىٰ الانصار، وقيل: مولىٰ قريش، وقيل مولىٰ قريظة أو النضير. **روىٰ عن**: الحسن البَصْرِيّ، وعطاء بن أَبي رباح، وعُمَر بن عبد العزيز، ومحمد بن سيرين، وغيرهم. **روىٰ عنه**: إسماعيل بن عياش، وسفيان الثوري، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيّ وهو من شيوخه.

أجمعوا علىٰ تضعيفه وتركه، فقد ضعفه أبو زرعة والنسائي، وقال عنه يحيىٰ بن معين والإمام أحمد: «ليس بشيء».

وقال البخاري: «تركوه»، وقال الجوزجاني: «ساقط»، وقال أبو داود وأبو حاتم والترمذي وابن خراش وأبو أحمد الحاكم والدارقطني: «متروك الحديث »، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

روىٰ له أبو داود والترمذي والنسائي.

ينظر: "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٣ /٢٧٦ رقم١٣٢٣)، "التاريخ الكبير" (٤ /٢ رقم١٧٥٦)، "الضعفاء الصغير" (رقم ١٤٢)، "أحوال الرجال" للجوزجاني (رقم ١٥٨)، "الجرح والتعديل" (٤/١٠٠ رقم٤٥٠)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٢٤٦)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢ /١٢١ رقم٥٩٩)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣ /٢٥٠ - ٢٥٤ رقم٧٣٤)، "تهذيب الكمال" (١١ /٣٥١ رقم٢٤٩١)، "تهذيب التهذيب" (٣٨٩/٢ رقم٢٩٦١)، "التقريب" (ص٢٤٩ رقم٢٥٣٢).

■ وقد روىٰ عنه - كلا الوجهين - راوٍ واحد هو:

❖ **محمد بن حِمْيَر** بن أنيس القضاعي السَليحي -بفتح أوله ومهملتين- أبو عبدالحميد

.....

الحمصي. **صدوق**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الاختلاف علىٰ إسماعيل بن عياش.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)؛ فقد رجحه البيهقي كما تقدم**، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-أن المحفوظ والصحيح ما رواه ابن جريج عن أبيه مرسلاً، وأن رواية الوصل غير محفوظة، وقد نص علىٰ ذلك كلٌ من:

❖ الإمام أحمد كما في "تلخيص الحبير" (١/ ٢٧٥) حيث قال: «الصّوابُ عن ابن جرَيْجٍ عن أبيه عن النبي ﷺ، مرْسَلًا».

❖ وقال الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٥ رقم١٨): «قال لنا أبو بكر، سمعت محمد بن يحيىٰ، يقول: **هذا هو الصحيح عن ابن جريج وهو مرسل**، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة **الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء**».

❖ وقال في "العلل" (١٤/ ٨١) عقب إيراده لرواية إسماعيل بن عياش الموصولة: «وَخالَفَهُ أَصحابُ ابنِ جُرَيجٍ، مِنهُم: حَجّاجٌ، وعُثمانُ بنُ عُمَر، وعُمَرُ بنُ عَبدِ الله الأَنصارِيُّ، وعَبدُ الوَهّابِ بنُ عَطاءٍ، رَوَوهُ، **عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، عَن أَبِيهِ مُرسَلا، ولَم يَذكُرُوا ابنَ أَبِي مُلَيكَةَ، وهُوَ الصَّوابُ**».

❖ وقال البيهقي كما تقدم عقب الحديث: «وَقَدْ رَوَاهُ إِسمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ مَرَّةً هَكَذَا مُرْسَلاً،كَمَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ **وَهُوَ المحفُوظُ** عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُرسَلٌ».

❖ وقال أيضًا في "سننه" (٤/ ٢٨٨ رقم٣٤٢٩) كما سيأتي في الحديث رقم(١٩): «**وهذا الحديث أحد ما أنكر علىٰ إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبيﷺ مرْسَلًا**، كذلك رواه محمد بن عبدالله الأنصاري وأبو عاصم النبيل وعبد الرزاق وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم، عن ابن جريج...».

❖ وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح تحقيق أحاديث التعليق" (١/ ١٦١): «**الصحيح أن هذا الحديث مرسل**».

.....

❖ وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٧٤-٢٧٥): «وأَعَلَّهُ غيْرُ واحِدٍ بِأَنَّهُ من رِوايَةِ إِسْماعِيلَ بن عيَّاشٍ عن ابن جُريْجٍ؛ ورِوَايَةُ إِسْماعِيلَ عن الْحِجازِيِّينَ ضعِيفَةٌ. وقد خالَفَهُ الْحُفّاظُ من أَصْحَابِ ابن جُرَيْجٍ، فرَوَوْهُ عنه، عن أبيه، عن النبي ﷺ مُرْسلًا. وصَحَّحَ هذه الطّرِيقَ الْمُرْسلَةَ محمد بن يحيىٰ الذّهْلِيُّ والدَّارَقُطْنِيّ في الْعِللِ وأبو حاتِم، وقال رِوايَةُ إِسْماعِيلَ خطَأٌ، وقال ابن معِينٍ حدِيثٌ ضعِيفٌ. وقال ابن عدِيٍّ هكذا رواه إِسْماعِيلُ مرَّةً وقال مرَّةً عن ابن جرَيْجٍ عن أبيه عن عَائشَةَ، **وَكِلَاهمَا ضَعيفٌ وقال أَحمَدُ الصّوَابُ عن ابن جرَيْجٍ عن أبيه عن النبي ﷺ مرْسَلًا**».

٢-أنه من رواية جمع من الحفاظ والثقات من أصحاب ابن جريج، الذين تابعوا إسماعيل بن عياش علىٰ رواية الإرسال كما تقدم بنا.

في حين لم يتابعه علىٰ الوجه الأول إلا سليمان بن أرقم وقد أجمع العلماء علىٰ تضعفيه وتركه، قال الدارقطني في "سننه" (١ / ١٥٤ رقم١٦): «كذا رواه إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وتابعه سليمان بن أرقم؛ وهو متروك الحديث. **وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلاً** والله أعلم».

وقال البيهقي في "سننه" (٤/ ٢٨٨ رقم٣٤٢٩): «وأما حديث ابن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فإنما يرويه إسماعيل بن عياش وسليمان بن أرقم عن ابن جريج، **وسليمان بن أرقم متروك**».

في حين لم أقف علىٰ من تابع إسماعيل بن عياش علىٰ الوجه الثالث، والرابع.

٣-ضعف رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين كما تقدم بنا؛ وهو في هذا الحديث يروي عن الحجازيين حيث روىٰ عن ابن جريج المكي.

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ مَا رَوَىٰ عَنِ الشَّامِيِّينَ صَحِيحٌ، وَمَا رَوَىٰ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ». كما يرويه البيهقي بسنده إلىٰ الإمام أحمد عقب هذا الحديث.

. . . . . .

وقال البيهقي في "سننه" (٤/ ٢٨٨ رقم٣٤٢٩): «**وما يرويه إسماعيل بن عياش عن غير أهل الشام ضعيف لا يوثق به**».

٤- ضعف الوجه الثالث والرابع من رواية إسماعيل بن عياش، قال البيهقى عن الروايتين: «و كلاهما غير محفوظ». "المعرفة" للبيهقي(١/ ٢٣٩).

أما الوجه الثالث: قال البيهقي: «هذه الرواية التي أشار إليها الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ منقطعة؛ وذلك لأن عبد العزيز بن جريج - أبا عبدالملك بن عبد العزيز بن جريج - من التابعين المتأخرين، لا نعلم له روايةً عن أحدٍ من الصحابة إلا عن عائشة في الوتر، وليست بقوية». "المعرفة" للبيهقي(١/ ٢٣٨).

وأما الوجه الرابع: فهو من رواية إسماعيل بن عياش، عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان وهما ضعيفان.

قال الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٤ رقم١٦): «عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان ضعيفان».

وقال البيهقي في "سننه" (٤/ ٢٨٨ رقم٣٤٢٩): «وروي عن إسماعيل، عن عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ **وعباد وعطاء هذان ضعيفان والله تعالىٰ أعلم**».

٥- أما ما يتعلق **بأوجه الاختلاف علىٰ سليمان بن أرقم، فهي مطروحة لإجماع العلماء علىٰ تضعيف راويها سليمان بن أرقم وتركه.**

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" قال: **عن ابن جريج، عن أبيه، يرويه عن النبي ﷺ أنه قال**: «إذا رعف أحدكم في الصلاة أو ذرعه القيء فإن كان قلساً يغسله، أو وجد مذياً فلينصرف فليتوضأ؛ ثم يرجع إلىٰ ما بقي من صلاته ولا يستقبلها جديداً وهو مع ذلك لا يتكلم حتىٰ يرجع إلىٰ ما بقي من صلاته».

١- **عبد الرزاق هو: ابن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني.

روىٰ عن: سفيان الثوري، وسفيان بن عُيَيْنَة، وعبد الله بن المبارك، وعبدالملك بن

.....

عبدالعزيز بن جُرَيْج، وخلق كثير. روىٰ عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، ويحيىٰ بن مَعِين، وغيرهم.

وثقه العجلي ويعقوب بن شيبة وزاد: «**ثبت** »، وأبو داود والبزار والدارقطني.

وقال عنه يحيىٰ بن معين: «لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه».

وقال أحمد بن صالح: «قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا».

وقال أبو زرعة: «أحد مَنْ ثبت حديثه».

وقال ابن رجب: «أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث».

وقال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بآخرةٍ؛ كتب عنه أحاديث مناكير».

وقال أبو حاتم: «يُكتبُ حديثه، ولا يُحتجُّ به».

وقال ابن حبان: «كان ممن جَمَعَ وصَنَّفَ وحَفِظَ وذاكر، وكان ممن يُخْطئُ إذا حدَّث من حفظه علىٰ تشيُّعٍ فيه».

قال ابن حجر: «ثقةٌ حافظٌ مُصنِّفٌ شهير، عَمِيَ في آخر عمره فتغيَّر وكان يَتشيَّع».

وقد تكلم فيه بعض أهل العلم؛ ومدار كلامهم فيه علىٰ ثلاثة أمور:

الأول: تغيره.

الثاني: تشيعه.

الثالث: شذ بعضهم فكذبه.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بالآتي:

❖ **أولاً: أما تَغيُّره** فكان بعدما عَمِيَ يُلَقَّن أحاديث ليست في كتبه فَيتلَقَّنها، كما قاله الإمام أحمد. والضابط في هذا التَغيُّر قول الإمام أحمد: «أتينا عبد الرزاق قبل المئتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع».

❖ **ثانيًا: أما نِسْبتهُ إلىٰ التَشَيُّع** فلم يكن غاليًا فيه وإنما حُبًا لآل البيت؛ فلم يقدم علىٰ

. . . . . .

الشيخين أحداً، وإنما كان يفضل علياً ويقدمه علىٰ عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وهذا مما لا يؤثر علىٰ روايته عند جمع من أهل العلم.

قال الحافظ بن حجر: «التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي علىٰ عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه وأن مخالفه مخطيء، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول اللهﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً، ديناً، صادقاً، مجتهداً فلا ترد روايته بهذا؛ لا سيما إن كان غير داعية[1]».

وقال سَلَمةُ بن شَبيب: سمعت عبد الرزاق يقول: «والله ما انشرَحَ صدري قط أن أُفضِّلَ علياً علىٰ أبي بكرٍ وعُمَر، ورحم اللهُ أبا بكر، ورحم اللهُ عُمَر، ورحم اللهُ عثمان، ورحم اللهُ علياً، من لم يُحبُّهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق عملي حُبِّي إياهم».

وقال أيضاً: «الرافضيُّ كافر».

-**ثالثاً: أما طَعنُ العباس بن عبد العظيم العنبري بأن عبد الرزاق كذَّاب**، وأن محمد الواقدي أصدق منه، فقد أجاب عن ذلك الذهبي فقال: «والله ما برَّ عبَّاس في يَمينه، ولبئس ما قال، يَعْمد إلىٰ شيخ الإسلام ومُحدِّث الوقت، ومن احتجَّ به كلُّ أرباب الصِّحاح- وإن كان له أوْهَام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه- فيرميه بالكذب، ويُقدِّم عليه الواقدي الذي أَجْمَعَت الحفَّاظ علىٰ تَرْكه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين».

قلت: عبد الرزاق مُتَّفقٌ علىٰ ثقته، فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين.

وأما من ضعفه فيحمل قولهم علىٰ ما بعد الاختلاط، ولذا قال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بآخرةٍ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١١هـ).

ينظر ترجمته في: "معرفة الثقات" للعجلي (٢/٩٣ رقم١٠٩٧)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٦٩ رقم٣٧٩)، "الجرح والتعديل (٦ /٣٨ رقم٢٠٤)، "الثقات" (٨ /٤١٢ رقم١٤١٤٦)، "الكامل " (٥ /٣١١ رقم١٤٦٣)، "تهذيب الكمال"

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٨١ رقم١٦٦)، ترجمة أبان بن تغلب الربعي.

.....

(٥٢/١٨ رقم٣٤١٥)، "سير أعلام النبلاء" (٩ /٥٦٣-٥٧٤ رقم٢٢٠)، "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢ /٧٥٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٤٤/٣ رقم٤٦٥٨)، "التقريب" (ص٣٥٤ رقم٤٠٦٤)، "الكواكب النيرات" (ص٦٥ رقم٣٤).

٢-**ابن جريج**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. روىٰ عن: أبيه عبد العزيز بن جريج، وعطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، وهشام بن عروة، وخلق كثير. روىٰ عنه: إسماعيل ابن علية، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وهو من شيوخه، وغيرهم.

وهو ثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال.

قال عنه شيخه عطاء بن أبي رباح: «سيد أهل الحجاز ابن جريج».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «ابن جريج ثبتٌ صحيحُ الحديث لم يحدث بشيء إلا أتقنه».

وقال: «كان ابن جريج من أوعية العلم».

وقال العجلي: «ثقة مكي».

وسئل عنه أبو زرعة، فقال: «بَخٍ! من الأئمة».

وقال ابن خراش: «كان صدوقًا».

وقال يحيىٰ بن سَعِيد الأنصاري: «كان ابن جُرَيْج صدوقًا فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح».

وقال أبو حاتم: «هو صالح الحديث».

وقال الذهبي: «الإمام العلامة الحافظ شيخ الحرم... صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمكة».

ووصفه النسائي وابن حبان بالتدليس، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وهم الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

ويقوي هذا قول الإمام أحمد: «إذا قال ابن جُرَيْج: قال فلان؛ وقال فلان؛ وأُخبرت جاء

.....

بمناكير، وإذا قال: أخبرني، وسمعت فحسبك به».

وقول الدارقطني: «تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح؛ مثل إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وموسىٰ بن عبيدة وغيرهما، وأما ابن عيينة فكان يدلس عن الثقات».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٠هـ)، وقيل(١٥١هـ)، ويقال (١٤٩هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي(٢ /١٠٣ رقم١١٣٦)، "الجرح والتعديل" (٥ /٣٥٦ رقم١٦٨٧)، "الثقات" لابن حبان (٧ /٩٣ رقم٩١٥٦)، "تهذيب الاسماء واللغات" للنووي (٢ /٥٦٩)، " تهذيب الكمال" (٣٣٨/١٨ رقم٣٥٣٩)، "سير اعلام النبلاء" سير (٦ /٣٢٥ رقم١٣٨)، "تهذيب التهذيب" (٥٠١/٣ رقم٤٨٠٥)، "التقريب" (ص٣٦٣ رقم٤١٩٣)، طبقات المدلسين" (رقم٨٣).

٣-والد ابن جُرَيْج هو: عبد العزيز بن جُرَيْج القرشي مولاهم، المكي. روىٰ عن: أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا وقيل: لم يسمع منها، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عُبَيد الله بن أَبي مليكة، وسعيد بن جبير، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه عبدالملك بن جُرَيْج، وخصيف بن عبد الرحمن الجزري. **وهو لين**.

ذكره ابن حبَّان في "الثقات"، وقال: «روىٰ عن عائشة ولم يسمع منها». وكذا قال العجلي.

وقال البخاري والعقيلي: «لا يتابع في حديثه».

وقال الدارقطني: «مجهول».

روىٰ له الأربعة.

ينظر: "التاريخ الكبير" للبخاري (٢٣/٦ رقم١٥٦٤)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي(١٢/٣ رقم٩٦٧)، "الثقات" (١١٤/٧ رقم٩٢٤٤)، "تهذيب الكمال" (١١٧/١٨ رقم٣٤٣٨)، "تهذيب التهذيب" (٤٥٨/٣ رقم٤٦٩٠)، "التقريب" (ص٣٥٦ رقم٤٠٨٧).

⊂ الحكم على الحديث:

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لضعف عبد العزيز بن جريج، ولإرساله أيضاً.

❖ قال الشافعي: «وَلَيسَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ بِثَابِتَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». "المعرفة" للبيهقي(١/ ٢٣٨).

.....

❖ وقال النووي في "خلاصة الأحكام" (١/ ١٤٤): «وبالجملة ليس في نقض الوضوء بالقيء والدم والضحك في الصلاة، ولا عدم ذلك حديث صحيح».

❖ وللحديث شواهد ولكنها ضعيفة جداً، ذكرها البيهقي وتكلم عليها في "الخلافيات" (٢/ ٣٣٤)، وما بعدها. وينظر: "نصب الراية" (١/ ٣٩)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٢٧٥).

الحديث الخامس

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في سننه**[1] كتاب الطهارة، باب ما جاء في التنور:

[٥]" أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ الحسنِ بنِ فُورَكَ، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا يونُسُ بنُ حَبيبٍ، حدثنا أبو داودَ الطَّيالِسيُّ، حدثنا كامِلٌ أبو العَلاءِ، عن حَبيبِ ابنِ أبي ثابِتٍ، عن أُمِّ سلمةَ: **أن النبيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ ويَلِي عانَتَه بيَدِهِ.**

أَسنَدَه كامِلٌ أبو العَلاء، وأرسَلَه مَن هو أوثقُ مِنه.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا هارونُ بنُ سليمانَ، حدثنا عبدُ الرحمن بن مَهدِيٍّ، عن سُفيانَ، عن مَنصورٍ، عن حَبيبٍ بن أبي ثِابتٍ قال: **كانَ النبيُّ ﷺ يَلِي عانَتَه بيَدِهِ.**

وأخبرَنا أبو زكريا ابنُ أبي إسحاقَ، حدثنا أبو العباس محمدُ بنُ يعقوبَ، حدثنا بَحرُ بنُ نَصرٍ، حدثنا ابنُ وهبٍ، أخبرَني سُفيانُ الثَّورِيُّ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ قال: **كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا تَنَوَّرَ وَلِيَ عانَتَه بيَدِهِ**))".

غريب الحديث:

تَنَوَّر: إذا اطّلَىٰ بالنُّورَةِ، والنُّورَة بضم النون: حجرُ الكِلْسِ، وأخلاط من أملاح الكالسيوم والزِرْنِيخ تستعمل لإزالة الشعر.

وسميت بالنُّورَة: لأنها تنير الجسد وتُبيِّضُهُ، وهي مأخوذة من النور.

ينظر: "الزاهر في معاني كلمات الناس" لأبي بكر الأنباري (٣١٤/٢)، "تهذيب اللغة" للأزهري (١٦٩/١٥)، "المصباح المنير" للفيومي (٣٥/١٠)، "تاج العروس" للزَّبيدي (٣٠٧/١٤)، "المعجم الوسيط" (٩٦٢/٢)، "القاموس الفقهي" (ص٣٦٣).

---

(١) "السنن الكبير" (١/ ٤٣٤-٤٣٥ رقم ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عليه:

❖الوجه الأول: (حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن أُمِّ سلمةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ص٢٢٤ رقم١٦١٠)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (١/ ٤٣٤ رقم٧٠٩).

و ابن ماجه في "سننه" كتاب الأدب، باب الإطلاء بالنورة (ص٥٦٣ رقم٣٧٥٢)، من طريق إسحاق بن منصور، وأبو نعيم في" حلية الأولياء" (٥/ ٦٧)، من طريق عاصم بن علي، جميعهم عن كامل بن العلاء أبي العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلمة مرفوعاً.

وقد توبع كامل بن العلاء، فقد أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٣٧٥١)، من طريق أبي هاشم الرماني.

والخرائطي في " مساوئ الأخلاق" (ص٣٧١ رقم٧٧٥)، من طريق كُهَيْلٍ.

كلاهما (أبو هاشم الرماني، وكُهيل)، عن حبيب بن أبي ثابت عن أم سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، مرفوعاً.

❖الوجه الثاني: (حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن إنسان، عن أُمِّ سلمةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ، موصولاً):

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٢٦ رقم٧٤٨) من طريق أبي غسان، عن كامل أبي العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، **عن إنسان**، عن أم سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا مرفوعاً.

ورواه أحمد بن منيع في "مسنده" كما في "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" (٤/ ١٢٢ رقم١٣٢٠). عن ابن أبي زَائِدَة، عن كامل، عن حبيب بن أبي ثَابت، **عَن رجل**، عَن أم سَلمَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا مرفوعاً.

فأدخلوا بين حبيب وأم سلمة رجلاً مبهماً.

.....

❖ **الوجه الثالث: (حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ٢٩٢ رقم ١١٢٧)، وابن سعد في " الطبقات الكبرىٰ" (١/ ٤٤٢)، والإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٨٧ رقم ٥٧٠٠)، والبيهقي في "سننه" (١/ ٤٣٤ رقم ٧١٠) من طريق سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر.

وأخرجه ابن سعد في " الطبقات الكبرىٰ" أيضاً (١/ ٤٤٢)، من طريق أبي هاشم الرماني.

و الإمام أحمد في الموضع السابق من "العلل ومعرفة الرجال" (رقم ٥٧٠١)، من طريق أبي معشر.

والبيهقي في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٧١١) من طريق سفيان الثوري.

أربعتهم (منصور بن المعتمر، وأبو هاشم الرماني، وأبو معشر- نجيح-، وسفيان الثوري) عن حبيب بن أبي ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً.

❖ **وروي الحديث بمعناه من أوجه أخرىٰ مرسلاً، فمن ذلك:**

١- حديث إبراهيم النخعي مرسلاً:

أخرجه ابن سعد في " الطبقات الكبرىٰ" (١/ ٤٤٢)، عن موسىٰ بن داود، عن شريك.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ١٠٥ رقم ١١٩١)، ومن طريقه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٢٧٦ رقم ٢٢٣٧)،عن هشيم وشريك.

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا في الموضع السابق من " العلل ومعرفة الرجال" (رقم ٢٢٣٦)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص١٢٢)، من طريق هشيم.

كلاهما (شريك، وهشيم)، عن ليث أبي المَشرفي، عن أبي معشر - زياد بن كليب-، عن إبراهيم النخعي، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلفظ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اطَّلَىٰ وَلِيَ عَانَتَهُ**»، وفي رواية شريك عند ابن سعد: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اطَّلَىٰ بِالنُّورَةِ وَلِيَ عَانَتَهُ وَفَرْجَهُ بِيَدِهِ**».

وأخرجه ابن سعد في" الطبقات الكبرىٰ" (١/ ٤٤٢)، من طريق شريك أيضًا، عن ليث أبي المَشرفي، عن إبراهيم النخعي عن النبي ﷺ مرسلاً، **ولم يذكر فيه أبا معشر.**

ورواية هشيم أعلها الإمام أحمد: بأن هشيم لم يسمع من ليث أبي المشرفي شيئًا.

. . . . . .

وقد عرف عن هشيم التدليس والإرسال[1]، إلا أن تدليسه في هذا الحديث مرتفع بمتابعة شريك له علىٰ هذا الوجه- والله تعالىٰ أعلم.

٢-حديث أبي معشر -زياد بن كليب-، مرسلاً:

أخرجه ابن سعد في" الطبقات الكبرىٰ" (١/ ٤٤٢)، والإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٨٧ رقم ٥٧٠٠)، وأبو داود في" المراسيل" باب ما جاء في النورة (ص٣٢٧ رقم٤٦٩)، من طريق صالح بن صالح الثوري، عن أبي معشر، عن النبي ﷺ مرسلاً، بمعناه.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ حبيب بن أبي ثابت في هذا الحديث علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن أُمِّ سلمةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا،عن النبي ﷺ موصولاً).**

● **حبيب بن أبي ثابت؛** واسم أبي ثابت: قيس بن دينار، ويقال: قيس بن هند، ويقال: هند، الأسدي أبو يحيىٰ الكوفي.

روىٰ عن: إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، والأغر أبي مسلم، وأنس بن مالك، وأم سلمة أم المؤمنين رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا ولم يسمع منها ؛ قال ابن أبي حاتم:سئل أبو زرعة عن حبيب بن أبي ثابت سمع من أم سلمة؟ فقال: لا. وقال ابن حجر: «أرسل عن أم سلمة».

روىٰ عنه: كامل أبو العلاء،وسفيان الثوري، ومنصور بن المعتمر، وأبو هاشم الرماني، وغيرهم.

وهو ثقة، وثقه يحيىٰ بن معين والعجلي والنسائي، وزاد ابن معين: حجة. وقال العجلي أيضًا: «كان ثبتًا في الحديث».

وقال ابن المبارك، عن سفيان، حدثنا: «حبيب بن أبي ثابت وكان دعامة، أو كلمة تشبهها». وقال أبو حاتم: «صدوق، ثقة».

---

(١) ينظر ترجمته في: "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٣١٣)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢/ ٣٣٤ رقم ١٩١٢)، " تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢٧٢ رقم٦٥٩٥)، "جامع التحصيل" للعلائي (ص١١١)، " التقريب" (ص٥٧٤ رقم ٧٣١٢)، "طبقات المدلسين" لابن حجر (ص٤٧ رقم ١١١).

. . . . . .

وقال الذهبي: «كان ثقةً، مُجتهداً، فقهيـاً».

وقال ابن حجر: «**ثقةٌ، فقيهٌ، جليلٌ، وكان كثير الإرسال والتدليس**». وعده في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقال عنه: «تابعي مشهور، يكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدار قطني وغيرهما».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٢هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢٨١/١ رقم٢٥٧)، "الجرح والتعديل" (١٠٧/٣ رقم٤٩٥)، "تهذيب الكمال" (٣٥٨/٥ رقم١٠٧٩)، "الكاشف" (٣٠٧/١ رقم٩٠٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٣٠/١ رقم١٢٨٤)، "التقريب " (ص ١٥٠ رقم ١٠٨٤)، "طبقات المدلسين" (ص٣٧ رقم ٦٩).

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة هم:

١-كامل بن العلاء التميمي السعدي، أبو العلاء، ويقال: أبو عبد الله الكوفي.

مختلَف فيه، وثقه يحيىٰ بن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان.

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «رأيت في بعض مروياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث، وليس بذاك».

وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بالقوي».

وقال ابن حبان: «كان ممن يَقلبُ الأسانيد، ويرفعُ المراسيل من حيث لا يدري، فلما فحش ذلك في أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره».

وقال ابن حجر: «صدوقٌ، يخطئ».

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

خلاصة حاله: والذي يظهر-والله أعلم-**أنه صدوق**.

أما قول من ضعفه كابن سعد، فهو جرح غير مُفسَّر. وأما تجريح النسائي، فهو مُعارض

. . . . . .

بتوثيقه إياه في الرواية الأخرىٰ. وأما قول ابن حبان، فلا يخفىٰ تشدده في جرح الرجال[1].

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧٩/٦)، " تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٢٧٣/٣ رقم١٣٠٣)، "معرفة الثقات" (٢٢٤/٢)، "المعرفة والتاريخ" (١٣٢/٣)، "المجروحين" (٢٣١/٢ رقم٨٩٧)، "الكامل" (٨٠/٦ رقم١٦١٥)، "تهذيب الكمال" (١٠١/٢٤)، "تهذيب التهذيب" (٥٧٦/٤ رقم٦٤٩٠)، "التقريب" (ص٤٥٩ رقم٥٦٠٤).

٢-أبو هاشم الرُمّاني الواسطي، اسمه: يحيىٰ بن دينار، وقيل: ابن الأسود وقيل ابن نافع. **وهو ثقة**، وثقه ابن سعد ويحيىٰ بن معين والإمام أحمد بن حنبل والعجلي وأبو زرعة والنسائي.

وقال أبو حاتم: «كان فقهياً، وكان صدوقاً».

وقال ابن عبد البر: «لم يختلفوا في اسمه يحيىٰ، وأجمعوا علىٰ أنه ثقة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٢هـ)، وقيل: (١٤٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣١٠/٧)، "معرفة الثقات" (٤٣٢/٢ رقم٢٢٧٥)، "الجرح والتعديل" (١٤٠/٩ رقم٥٩٥)، "تهذيب الكمال" (٣٦٢/٣٤ رقم٧٦٨٠)، "تهذيب التهذيب" (٤٧٩/٦ رقم١٠٣٤٥)، "التقريب" (ص٦٨٠ رقم٨٤٢٥).

٣-كُهيل: لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، روىٰ عن أبيه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روىٰ عنه مجاشع أبو الربيع الثعلبي.

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٧٣/٧ رقم٩٨٥).

والذي يظهر - والله أعلم - أن رواية الخرائطي في "مساوئ الأخلاق": «عن كهيل» مصحفة من «كامل» ابن العلاء؛ حيث أورد البوصيري في"مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" (١٢٢/٤ رقم١٣٢٠)، رواية أحمد بن منيع في مسنده عن ابن أبي زائدة، عن كامل.

وهو عند الخرائطي أيضاً من طريق ابن أبي زائدة، إلا أن رواية أحمد بن منيع: عن ابن أبي زائدة، عن كامل، عن حبيب بن أبي ثَابت، **عَن رجل**، عَن أم سَلمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً.

(١) قال المعلمي: «ولكن ابن حبان يُشدِّد، وربما تَعنَّت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً». "التنكيل" (١/ ٢٥٥).

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الثاني: (حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن إنسان، عن أُمِّ سلمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ، موصولاً)** فقد رواه عنه راو واحد هو:

- كامل بن العلاء التميمي السعدي، أبو العلاء: ويقال: أبو عبد الله الكوفي. **صدوق**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

- ورواه عن كامل، كلٌّ من:

١- مالك بن إسماعيل بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي، الكوفي.

ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٩هـ).

ينظر ترجمته في: "معرفة الثقات" (٢٥٩/٢ رقم١٦٦٦)، "الجرح والتعديل" (٢٠٦/٨ رقم٩٠٥)، " تهذيب الكمال" (٨٦/٢٧ رقم٥٧٢٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٩/٥ رقم٧٤٨٢)، "التقريب " (ص٥١٦ رقم٦٤٢٤).

٢- يحيىٰ بن زكريا بن أَبي زائدة الهمْداني، أبو سعيد الكوفي.

ثقة متقن، روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٣هـ) وقيل (١٨٤هـ).

ينظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" (٣٩٣/٦)، "معرفة الثقات" (٣٥٢/٢ رقم١٩٧٥)، "الجرح والتعديل" (١٤٤/٩ رقم٦٠٩)، "تهذيب الكمال" (٣٠٥/٣١ رقم٦٨٢٦)، "التقريب" (ص٥٩٠ رقم٧٥٤٨).

❖ **وأما الوجه الثالث: (حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، فقد رواه عنه أربعة رواة هم:**

١- منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب الكوفي.

وهو ثقة ثبت، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو حاتم، وزاد ابن سعد والعجلي فقال ابن سعد: «كان مأمونًا كثيرَ الحديثِ رفيعًا عاليًا». وقال العجلي: «ثبتٌ في الحديثِ، كان أثبتَ أهلِ الكوفةَ، وكأن حديثه القِدح لا يختلفُ فيه أحد، متعبد رجلٌ صالحٌ».

وقال يحيىٰ بن معين: «منصور من أثبت الناس».

وقال بشر بن المفضل: لقيت سفيان الثوري بمكة، فقال: «ما خلفت بعدي بالكوفة آمن علىٰ الحديث من منصور بن المعتمر».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٢هـ).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٣٧/٦)، "معرفة الثقات" (٢٩٩/٢ رقم١٧٩٥)، "الجرح والتعديل" (١٧٨/٨ رقم٧٧٨)، "تهذيب الكمال" (٥٥٠/٢٨)، "تهذيب التهذيب" (٥٤٤/٥ رقم٨٠٢٥)، "التقريب" (ص٥٤٧ رقم٦٩٠٨).

٣-أبو هاشم الرماني الواسطي: اسمه: يحيىٰ بن دينار، **وهو ثقة**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٤-أبو مَعْشَر: نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي المدني، مولىٰ بني هاشم، مشهور بكنيته.

قال عنه الإمام أحمد: «كان صدوقًا، لكنه لا يقيم الإسناد، ليس بذاك».

وقال أبو زرعة: «صدوق في الحديث، وليس بالقوي».

وقال أبو حاتم: «كنت أهاب حديث أبي مَعْشَر حتىٰ رأيت أحمد بن حنبل يُحدث عن رجل عنه أحاديث، فتوسعت بعدُ في كتابة حديثه».

وقال ابن عدي: «حدث عنه الثوري، وهشيم، والليث بن سعد، وغيرهم من الثقات، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال يحيىٰ بن معين وأبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث».

وقد ضعفه يحيىٰ بن معين وعلي بن المديني وابن سعد وأبو داود والنسائي والدارقطني.

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال ابن حجر: «ضعيف؛ أسن واختلط».

خلاصة حاله: ضعيف؛ وهو قول جمهور النقاد.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤١٨/٥)، "التاريخ الكبير" (١١٤/٨ رقم٢٣٩٧)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٥٩٠)، "الجرح والتعديل" (٤٩٣/٨ رقم٢٢٦٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٥٧/٣ رقم٣٥٠٧)، "تهذيب الكمال" (٣٢٢/٢٩ رقم٦٣٨٦)، "التقريب" (ص٥٥٩ رقم٧١٠٠).

٥-سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري، أبو عبد الله الكوفي.

وهو ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث، قال عنه شعبة، وسفيان بن عيينة ويحيىٰ بن معين: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».

.....

وقال يحيىٰ القطان: «ما رأيتُ أحداً أحفظ من سفيان الثَّوري».

وقال ابن سعد: «كان ثقة، مأمونـًا، ثبتًا، كثير الحديث حُجة».

وقال العجلي: «ثقة، كوفي رجلٌ صالحٌ زاهدٌ عابدٌ، ثبت في الحديث، فقيه صاحب سنة واتباع».

وقال أبو حاتم: «فقيهٌ حافظٌ زاهدٌ عابدٌ، إمامُ أهلِ العراق، وأتقنُ أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شُعبة، وإذا اختلف الثّوري وشعبة فالثَّوري».

وقال النسائي: «هو أجلُّ من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة أرجو أن يكون الله ممن جعله إمامـًا».

وقال ابن حجر: «ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ، وكان رُبَّما دلس».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧١/٦)،، "معرفة الثقات" (٤٠٧/١ رقم٦٢٥)، "الجرح والتعديل" (٢٢٣/٤)، "تهذيب الكمال" (١٥٤/١١ رقم٢٤٠٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٥٣/٢ رقم٢٨٦٣)، "التقريب" (ص٢٤٤ رقم٢٤٤٥).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الثالث (رواية الإرسال)؛ فقد أشار البيهقي إلىٰ ترجيحها؛ فقال بعد أن أخرج حديث كامل أبي العلاء موصولاً عن أم سلمة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَسنَدَه كامِلٌ أبو العَلاء، وأرسَلَه مَن هو أوثقُ مِنه»، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

٦-كون رواته أكثرَ عدداً، وأوثقَ من الوجه الأول والثاني.

٧-أن الحديث لم يثبت موصولاً، فقد أعله العلماء بالانقطاع؛ لأن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

- قال أبو زرعة: «حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة[1]».

(١) "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢٨ رقم٤٧)، وينظر: "الجرح والتعديل" (٣/ ١٠٧ رقم ٤٩٥).

. . . . . .

- وقال علي بن المديني في "العلل" (ص٦٦ رقم٨٩): «حبيب بن أبي ثابت لقي ابن عباس، وسمع من عائشة، **ولم يسمع من غيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ**».

- وقال البوصيري[١]: «هذا الحديث رجاله ثقات **وهو منقطع حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة قاله أبو زرعة**».

وحبيب بن أبي ثابت قال عنه ابن حجر: «ثقةٌ، فقيهٌ، جليلٌ، وكان كثير الإرسال والتدليس». وعده في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقال عنه: «تابعي مشهور، يكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدار قطني وغيرهما».

قلت: ولم يصرح هنا بالسماع.

٨-ضعّف رواية الوصل -الوجه الأول والثاني -كلٌ من:

- عبد الله بن المبارك: فقد روىٰ البيهقي عن ابن المبارك أنه ذكر حديث أم سلمة، فقال: «**هذا ضعيف**[٢]».

- والإمام أحمد، قال ابن حجر: «أما التَّنَوُّر فسُئل عنه أحمد فأجازه وذكر أنه يفعله، وفيه حديث عن أم سلمة...ولكنه أعله بالإرسال، **وأنكر أحمد صحته**[٣]».

- والدارقطني حيث قال: «ولا يصح مسنداً، والمرسل أصح[٤]».

- وقال الألباني: «**ضعيف**[٥]».

٩-أن الحديث روي من أوجه أخرىٰ مرسلاً، متابعين بذلك حبيب بن أبي ثابت علىٰ الوجه

(١) "مصباح الزجاجة" (٤/ ١٢١ رقم٢١٣١)

(٢) "سنن البيهقي" (١/ ٤٣٥ رقم٧١٢).

(٣) "فتح الباري" (١٠/ ٣٤٤).

(٤) " علل الدارقطني" - مسند أم سلمة- (١٥/ ٢٣٤ رقم٣٩٨٠).

(٥) "ضعيف سنن ابن ماجه" (ص ٣٠٦ رقم٧٥٧).

.....

الراجح (رواية الإرسال).

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" قال: عن الثوري، عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: «**كان رسول الله ﷺ إذا اطَّلَىٰ وَلِيَ عَانَتَهُ بِيَدِهِ**».

٤-**عبد الرزاق: ابن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني.

مُتَّفقٌ علىٰ ثقته، فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٥-**سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الوجه الثالث.

٦-منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب الكوفي. **وهو ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الوجه الثالث.

٧-**حبيب بن أبي ثابت** الأسدي أبو يحيىٰ الكوفي. **ثقة، يدلس**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

الحكم على الحديث:

- الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث السادس

وفي كتاب الطهارة، باب الجرح إذا كان في بعض جسده دون بعض **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه**(١):

[٦]" أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا السري ابن خزيمة، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثني أبي، أخبرنا الوليد بن عبد الله بن أبي رباح، أن عطاء حدثه عن ابن عباس: أن رجلاً أجنب في شتاء، فسأل؟ فأُمر بالغسل، فاغتسل فمات. فذكر ذلك للنبي ﷺفقال: ((**ما لهم قتلوه قتلهم الله ثلاثًا؛ قد جعل الله الصعيد أو التيمم طهوراً**)).

هذا حديث موصول وتمام هذه القصة في الحديث الذي أرسله الأوزاعي عن عطاء.

أخبرناه أبو عبد الله الحافظ وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يعقوب السوسي وأبو سعيد محمد بن موسىٰ، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا العباس بن الوليد ابن مزيد، حدثنا أبي قال: سمعت الأوزاعي يقول بلغني عن عطاء بن أبي رباح أنه سمع ابن عباس يخبر أن رجلاً أصابه جرح في عهد رسول الله ﷺ ثم أصابه احتلام فأمر بالاغتسال فاغتسل فكز فمات، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ((**قتلوه قتلهم الله ألم يكن شفاء العي السؤال**)). قال عطاء: فبلغنا أن رسول الله ﷺ سئل عن ذلك، فقال: ((**لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجرح**)).

فهذا المرسل يقتضىٰ غسل الصحيح منه، والأول يقتضىٰ التيمم فمن أوجب الجمع بينهما يقول لا تنافي بين الروايتين إلا إن أحداهما مرسلة.

■ هذا الحديث خارج عن خطة البحث وعن ضابط المرسل وهو رواية التابعي عن النبي ﷺ، **حيث أرسله الأوزاعي عن عطاء**، ولذلك تم استبعاده من البحث.

---

(١) "السنن الكبير" (٢/ ١٩٠ رقم ١٠٨٧، ١٠٨٨).

الحديث السابع

وفي كتاب الطهارة، باب المُسافِرِ يَتَيَمَّمُ في أَوَّلِ الوَقتِ إذا لم يَجِدْ ماءً ويُصَلِّي ثم لا يُعيدُ وإن وجَدَ الماءَ في آخِرِ الوَقتِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في سننه**[1]:

[٧]" أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو القاسِمِ عبدُ الرحمنِ بنُ الحسنِ الأسَدِيُّ بهَمَذان، حدثنا عُمَيرُ بنُ مِرداسٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ نافِعٍ، عن اللَّيثِ بنِ سَعدٍ، عن بكرِ بن سَوادَةَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ قال: خَرَجَ رجلانِ في سَفَرٍ فحَضَرَتِ الصَّلاةُ وليسَ مَعَهُما ماءٌ، فتَيَمَّما صَعيدًا طَيِّبًا فصَلَّيا، ثم وجَدا الماءَ في الوَقتِ، فأَعادَ أَحَدُهُما الصَّلاةَ والوُضوءَ ولم يُعِدِ الآخَرُ، ثم أَتَيا رسولَ اللهِ ﷺ فذَكَرا ذَلِكَ له، فقالَ لِلَّذِي لم يُعِدْ: ((**أَصَبتَ السُّنَّةَ وأَجزأتكَ صَلاتُكَ**)). وقالَ لِلَّذِي تَوَضّأَ وأَعادَ: ((**لَكَ الأجرُ مَرَّتَينِ**)).

ورواه غَيرُ عبدِ اللهِ بنِ نافِعٍ عن اللَّيثِ عن عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ عن بكرِ بنِ سَوادَةَ عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً. أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ إسحاقَ، أخبرَنا أحمدُ بن إبراهيمَ بنِ مِلحانَ، حدثنا يَحيىٰ بنُ بُكَيرٍ، عن اللَّيثِ، عن عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ. فذكَره. كَذا في كِتابِي: عُمَيرٌ. والصَّوابُ عَمِيرَةُ بنُ أبي ناجيَةَ.

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ قال: ذِكرُ أبي سعيدٍ في هذا الحديث وهمٌ وليسَ بمَحفوظٍ، وهو مُرسَلٌ.

قال الشيخُ: وفيه اختِلافٌ ثالِثٌ:

أخبرَناه أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ بنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا القَعنَبِيُّ، حدثنا ابنُ لَهيعَةَ، عن بكرِ بن سَوادَةَ، عن أبي عبدِ اللهِ مَولَىٰ إسماعيلَ بنِ عُبَيدٍ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، أن رجلَينِ من أصحابِ النبيِّ ﷺ بمَعناه".

---

(١) "السنن الكبير" (٢/ ٢٠١ رقم ١١١٠، ١١٠٩، ١١١١).

.....

غريب الحديث:

- **أصبت السنة**: أي الشريعة الواجبة، وصادفت الشريعة الثابتة بالسنة.

- **أجزأتك صلاتك**: أي: كفتك عن القضاء؛ لأنها وقعت في وقتها والماء مفقود فالواجب التراب. والإجزاء عبارة عن: كون الفعل مسقطاً للإعادة.

ينظر: "سبل السلام" للصنعاني (ص١٦٠)، "عون المعبود" للعظيم آبادي (٥٣٧/١).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه بكر بن سَوادَةَ، واختلف عليه، وعلىٰ من دونه علىٰ عدة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (رواه اللّيْث بن سعد، واختلف عليه في إسناده علىٰ أربعة أضرب):**

#الضرب الأول: (اللّيْث بن سعد، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).

أخرجه الدارمي في "سننه" (١/ ٢٠٧ رقم ٧٤٤)، وأبو داود في "سننه"، كتاب الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت (١/ ٢٥٣ رقم٣٣٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ٢٣٤-٢٣٥ رقم ١٨٤٢)، من طريق محمد بن إسحاق الْمسَيَّبِيُّ.

وأخرجه النسائي في "سننه" كتاب الغسل والتيمم، باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة، (ص٦١ رقم٤٣٣)، من طريق مسلم بن عمرو بن مسلم.

والطبراني في "الأوسط" (٨/ ٤٨ رقم٧٩٢٢)، من طريق يحيىٰ بن المغيرة.

والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٨ رقم١)، من طريق عبد الله بن حمزة الزبيري.

والحاكم في" المستدرك" (١/ ٢٨٦ رقم٦٣٢)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٠١ رقم١١٠٩)، من طريق عمير بن مرداس.

جميعهم (محمد بن إسحاق الْمسَيَّبِيُّ، ومسلم بن عمرو بن مسلم، ويحيىٰ بن المغيرة، وعبد الله بن حمزة الزبيري، وعمير بن مرداس)، عن عبد الله بن نافع الصائغ، عن الليث بن سعد، عن بكر بن سوادة، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ

. . . . . .

موصولاً بلفظه في رواية أبي داود والحاكم، وبنحوه في رواية الباقين.

#الضرب الثاني: (اللّيْث بن سعد، عن عَمرو بن الحَارث وعَميرَةَ بن أبي نَاجيَةَ جميعـًا، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدِريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).

رواه ابن السّكَن في "صحيحه" كما في "بيان الوهم والإيهام " لابن القطان (٢ / ٤٣٤)، وفي "نصب الراية" (١/ ١٦٠)، و"تلخيص الحبير" (١/ ١٥٥ رقم ٢١٢)، من طريق أبي الوَليدِ الطَّيالسِيِّ، عن اللّيْثِ عن عَمرو بن الحَارث وعَميرَةَ بن أبي نَاجيَةَ عن بكر، به بنحوه.

قال الزيلعي في "نصب الراية" عقب الحديث: «فوصله ما بين اللّيث وبكر بعمرو بن الحارث - وهو ثقة - وقرنه بعَميرَة، وأسنده بذكر أبي سعيد».

 # الضرب الثالث: (اللّيْث بن سعد، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً).

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ١٩٣ رقم ٨٠٣٢)، عن وَكيع.

والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٩ رقم٢)، من طريق عبد الرزاق، عن عبد الله بن المبارك.

كلاهما (وكيع، وعبد الله بن المبارك)، عن اللّيث بن سعد، عن بكر بن سوادة، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه مختصراً.

قال الدارقطني عقب الحديث: «**ولم يذكر أبا سعيد**».

 # الضرب الرابع: (اللّيْث بن سعد، عن عَميرَة بن أبي ناجية، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً). وهذا الضرب مثل الذي قبله، إلا أنه أدخل بين الليث وبكر **عَميرة بن أبي ناجية.**

أخرجه النسائي في "سننه" كتاب الغسل والتيمم، باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة (ص٦١ رقم ٤٣٤)، عن سويد بن نصر، عن عبد الله بن المبارك.

والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٠٢ رقم١١١٠)، من طريق يحيىٰ بن بكير المخزومي.

كلاهما (ابن المبارك، ويحيىٰ بن بكير) عن اللّيث بن سعد، عن عَميَرة بن أبي ناجية- وفي رواية ابن المبارك قرن عَميَرة وغيره-، عن بكر بن سوادة، به.

. . . . . .

❖ **الوجه الثاني: (رواه ابن لَهِيعة، عن بكر بن سَوادَةَ، عن أبي عبد الله مولىٰ إسماعيل بن عبيد، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً).**

أخرجه أبو داود في "سننه"، باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت (١/ ٢٥٥ رقم ٣٣٩)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٠٢ رقم١١١١)، عن عبدالله بن مسلمة القَعَنبيّ، عن ابن لَهِيعةَ، عن بكر بن سَوادَةَ، عن أبي عبد الله مولىٰ إسماعيل بن عبيد، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، بمعناه.

❖ **الوجه الثالث: (رواه يحيىٰ بن أيوب الغافقي، عن بكر بن سَوادَةَ، عن النبي ﷺ، مرسلاً).**
جعله من مرسل بكر بن سَوادَة.

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١ / ٢٣٠ رقم ٨٩٠)، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، عن يحيىٰ بن أيوب، عن بكر بن سوادة، به، بمعناه.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أن مدار الحديث علىٰ بكر بن سوادة وأنه اختلف في إسناده ووصله وإرساله علىٰ عدة أوجه، ثلاثة أوجه علىٰ بكر بن سوادة، وأربعة أوجه علىٰ من دونه وهو الليث بن سعد:

❖ **أما الوجه الأول:** (رواه اللّيْث بن سعد، واختلف عليه في إسناده ووصله وإرساله علىٰ **أربعة أضرب):**

- **الأول: (اللّيْث بن سعد، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدِريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- **الليث بن سعد** الفَهْمِي، **إمام مشهور ثقة ثبت فقيه،** كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

وقد انفرد بروايته عن الليث علىٰ هذا الوجه:

- **عبد الله بن نافع** بن أَبي نافع الصائغ القرشي المخزومي مولاهم، أبو محمد المدني.

وثقه ابن مَعِين، والعجلي، والنسائي، وقال الخليلي: «أقدم من روىٰ الموطأ عن مالك ثقة؛ أثنىٰ عليه الشافعي وروىٰ عنه حديثين أو ثلاثة».

.....

وقال الإمام أحمد: «لم يكن يحسن الحديث، كان صاحب رأي مالك».

وقال البخاري: «في حفظه شيء»، وقال في موضع: «يعرف حفظه وينكر، كتابه أصح».

وقال النسائي مرة: «ليس به بأس »، وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ هو لين، تعرف حفظه وتنكر وكتابه أصح».

وقال ابن حبان: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ».

ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: «**ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين**».

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦هـ).

ينظر: "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل" (ص٢٢٦ رقم٢١١)، "التاريخ الأوسط" (٢ /٣٠٩ رقم٢٧١٨)، "الجرح والتعديل" (٥/١٨٣ رقم٨٥٦)، "الإرشاد" للخليلي (١ /٣١٦ رقم١٥٣)، "تهذيب الكمال" (١٦/٢٠٨ رقم٣٦٠٩)، "تهذيب التهذيب" (٣/٢٨٢ رقم٤١٤٧)، "التقريب" (ص٣٢٦ رقم٣٦٥٩).

- **و أما الثاني: (اللّيْث بن سعد، عن عَمرو بن الحَارث وعَميرَةَ بن أبي نَاجيَةَ جميعًا، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدِريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**. فقد رواه عنه أيضًا راوٍ واحد هو:

- أبو الوليد الطيالسي، واسمه: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، البصري. **وهو ثقةٌ ثبتٌ**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد والعجلي وأبو حاتم، وزاد ابن سعد: «حُجة، ثبتًا».

وقال عنه الإمام أحمد: «أبو الوليد شيخ الإسلام، ما أقدم اليوم عليه أحداً من المحدثين».

وقال أبو حاتم: «إمامٌ فقيهٌ عاقلٌ ثقةٌ، وما رأيت في يده كتابًا قط».

روىٰ له الجماعة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين (٢٢٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٣٠٠)، "معرفة الثقات" (٢/٣٣٠ رقم١٩٠٤)، "الجرح والتعديل" (٩/٦٥ رقم٢٥٣)، "تهذيب الكمال" (٣٠/٢٢٦ رقم٦٥٨٤)، "تهذيب التهذيب" (٦/٣٣ رقم٨٤٥٣)، "التقريب" (ص٥٧٣ رقم٧٣٠١).

- **وأما الثالث: (اللّيْث بن سعد، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً)**، فرواه عنه اثنان هما:

. . . . . .

– **وكيع بن الجرَّاح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي. **وهو ثقة حافظ عابد**، قال عنه ابن سعد: «كان ثقة، مأمونـًا، عاليـًا، رفيع القدر، كثير الحديث، حجة».

وقال يحيىٰ بن معين: «والله ما رأيت أحداً يحدث لله تعالىٰ غير وكيع، وما رأيت أحفظ منه، ووكيع كالأوزاعي في زمانه». وقال أيضـًا: «وكيع عندنا ثبت».

وقال الإمام أحمد: «ما رأيت أوعىٰ للعلم من وكيع، ولا أحفظ منه».

وقال العجلي: «ثقةٌ، عابدٌ، صالحٌ، أديبٌ، من حفاظ الحديث، وكان يفتىٰ».

وقال أبو حاتم: «ثقة».

روىٰ له الجماعة، مات في آخر سنة (١٩٦هـ) وأول سنة (١٩٧هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٣٤١/٢ رقم١٩٣٨)، "الجرح والتعديل" (٣٧/٩ رقم١٦٨)، "تهذيب الكمال" (٤٦٢/٣٠ رقم٦٦٩٥)، "تهذيب التهذيب" (٨١/٦ رقم٨٥٧٧)، "التقريب" (ص: ٥٨١ رقم٧٤١٤).

– **عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي؛ مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي أحد الائمة الأعلام وحفاظ الإسلام. كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

وأما الرابع: (اللّيْث بن سعد، عن عَميرَة بن أبي ناجية، عن بكر بن سَوادَةَ، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، فرواه عنه اثنان أيضـًا هما:

– **عبد الله بن المبارك** أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام.

– **يحيىٰ بن بكير هو**: يحيىٰ بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي، مولاهم أبو زكريا المصري الحافظ، وقد ينسب إلىٰ جده. وثقه الخليلي، وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات، وزاد الخليلي: «وتفرد عن مالك بأحاديث».

وقال الساجي: «صدوق، روىٰ عن الليث فأكثر».

وقال ابن عدي: «كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد».

وقال يحيىٰ بن معين: «أبو صالح أكثر كتبـًا، ويحيىٰ بن بكير أحفظ منه»، وفي رواية: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

. . . . . .

وقال النسائي: «ضعيف»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة».

وقال مسلمة بن قاسم: «تكلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب».

وقال الذهبي في "التذكرة": «محدث مصر الامام الحافظ الثقة».

وقال في "السير": «كان غزير العلم، عارفًا بالحديث، وأيام الناس بصيراً بالفتوىٰ، صادقًا دينًا، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتىٰ ضعفه، وقال مرة: "ليس بثقة"، وهذا جرح مردود فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثًا منكراً حتىٰ أورده، وقد قال أسلم بن عبد العزيز، حدثنا بقي بن مخلد، أن يحيىٰ بن بكير سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة».

وقال ابن حجر: «ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك».

خلاصة حاله: أنه ثقة مطلقًا، من أثبت الناس في الليث بن سعد، فقد أخرج له الشيخان، ولعل جرح من جرحه بسبب تكلمهم في سماعه من مالك، وقد أثبت الذهبي أنه سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة.

روىٰ له البخاري ومسلم وابن ماجه، مات سنة (٢٣١هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٩ /١٦٥ رقم٦٨٢)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (١٠٧/١)، "الثقات" (٢٦٢/٩ رقم١٦٣٣٣)، "تهذيب الكمال" (٤٠١/٣١ رقم٦٨٥٨)، "تذكرة الحفاظ" (٤٢٠/٢ رقم٤٢٥)، "سير أعلام النبلاء" (١٠ /٦١٢ رقم٢١٠)، "تهذيب التهذيب" (١٥١/٦ رقم٨٧٥٤)، "تقريب التهذيب" (٥٩٢ رقم٧٥٨٠).

❖ **وأما الوجه الثاني**: (رواه ابن لَهِيعة، عن بكر بن سَوادَةَ، عن أبي عبد الله مولىٰ إسماعيل بن عبيد، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً).

- **ابن لَهِيعة**: عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، ويقال: الغافقي، أبو عبدالرحمن المصري، الفقيه، قاضي مصر.

اختلف فيه:

- **فضعفه مطلقًا**: يحيىٰ القطان وابن سعد وابن معين وابن مهدي وأحمد -من رواية حنبل عنه-، والجوزجاني وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وأبو أحمد الحاكم.

ووصف بالتدليس، قال ابن حبان: «كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه».

.....

وقال الذهبي في "الكاشف": «العمل علىٰ تضعيف حديثه».

وأثنىٰ عليه: سفيان الثوري، والإمام أحمد – من رواية أبي داود– قائلاً: «ومن كان مثل ابن لَهِيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه».

وابن وهب فقال: «حدثني والله الصادق البار عبد الله بن لَهِيعة».

وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: «ابن لَهِيعة ثقة، وما روىٰ عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط».

وقال ابن عدي: «حديثه حسن... وهو ممن يكتب حديثه».

وقبِله آخرون في رواية العبادلة عنه دون غيرهم قبل احتراق كتبه:

قال ابن حبان: كان أصحابنا يقولون: «سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة: عبدالله بن وهب وعبد الله بن المبارك وعبدالله بن يزيد المقرئ وعبدالله ابن مسلمة القعنبي فسماعهم صحيح، ومن سمع بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء».

وقال عبد الغني الأزدي: «إذا روىٰ العبادلة عن ابن لَهِيعة فهو صحيح، ابن المبارك وابن وهب والمقري».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون»، وعدّه في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين، وهم: من ضُعف بأمرٍ آخر سوىٰ التدليس؛ فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة.

خلاصة حاله: أنه ضعيف يعتبر به؛ حيث نص علىٰ تضعيفه جمهور من الأئمة الكبار، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها. وهو ضعيف في آخر أمره من أجل اختلاطه بسبب احتراق كتبه، وأيضاً لو عنعن فحديثه مردود؛ لأنه في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين إلا أن ابن حجر استثنىٰ حديثه إذا صرح بالسماع كون ضعفه يسيراً.

روىٰ له مسلم مقروناً بغيره، وأبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٧٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٦/٧)، "من كلام أبي زكريا في الرجال" (ص١٠٨ رقم٣٤٢)، "تاريخ ابن معين" رواية

. . . . . .

الدوري (٤٨١/٤ رقم٥٣٨٨)، "التاريخ الكبير" (١٨٢/٥ رقم٥٧٤)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (ص٦٦ رقم١٩٠)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٢٠٣ رقم٣٤٦)، "الجرح والتعديل" (١٤٥/٥ رقم٦٨٢)، "الكامل" لابن عدي (١٤٤/٤ رقم٩٧٧)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٣٦/٢ رقم٢٠٩٦)، "تهذيب الكمال" (٤٨٧/١٥ رقم٣٥١٣)، "ميزان الاعتدال" (٤٧٥/٢ رقم٤٥٣٠)، "الكاشف" (٥٩٠/١ رقم٢٩٣٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٤١/٣ رقم٤٠٣٢)، "التقريب" (ص٣١٩ رقم٣٥٦٣)، "طبقات المدلسين" (ص٥٤ رقم١٤٠).

❖ **وأما الوجه الثالث**: (رواه يحيىٰ بن أيوب الغافقي، عن بكر بن سَوادَةَ، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

- **يحيىٰ بن أيوب الغافقي**، أبو العباس المصري، **مختلف في حاله**.

وثقه ابن معين والبخاري والعجلي ويعقوب بن سفيان وإبراهيم الحربي والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال عنه البخاري في رواية: «صدوق». وقال ابن معين في رواية أخرىٰ وأبو داود: «صالح».

وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبي، يحيىٰ بن أيوب أحبُّ إليك أو ابن أبي الموّال؟ فقال: «يحيىٰ بن أيوب أحب إلي، ومحل يحيىٰ الصدق يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به[1]».

وقال ابن عدي: «ولا أرىٰ في حديثه إذا روىٰ عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لابأس به».

وقال الإمام أحمد: «سيء الحفظ، وهو دون حيوة وسعيد بن أيوب».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن سعد: «مُنكَرُ الحديث».

وقال أبو الحسن بن القطان: «لا يُحتجُّ به لسوء حفظه».

وقال الدارقطني: «في بعض حديثه اضطراب».

(١) قال المعلمي في " التنكيل" (١/ ٤٤٩): «هذه الكلمة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق، ليس بحافظ، يُحدِّث بما لا يُتقِن حفظه، فيغلْط ويَضْطَرب كما صرَّح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مُهاجر».

. . . . . .

وقال الذهبي في "السير": «له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح ويتقون حديثه، وهو حسن الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق، رُبما أخطأ».

خلاصة حاله: والذي يظهر -والله أعلم- **أنه صدوق حسن الحديث**؛ إذ إنَّ حاله عند الأئمة دائر بين من يجعله في مرتبة الاحتجاج كابن معين والبخاري والعجلي ويعقوب بن سفيان وإبراهيم الحربي والدارقطني، وبين من يُكتب حديثه للاعتبار كأبي حاتم والإمام أحمد والنسائي وابن عدي.

فالتوسط في حاله لعله هو الأقرب، وهو قول البخاري في رواية عنه، واختار هذا القول الذهبي في "السير" كما تقدم.

روىٰ له الجماعة.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٦/٧)، "تاريخ عثمان الدارمي" (رقم ٧١٩)، "معرفة الثقات" (٣٤٧/٢ رقم)، "الجرح والتعديل" (١٢٧/٩ رقم)، "سؤالات الآجري" (١٨٠/٢ رقم١٥٢٧)، "المعرفة والتاريخ" ليعقوب بن سفيان(٤٤٥/٢)، الضعفاء والمتروكين "للنسائي (ص/رقم٦٢٦)، "الثقات" (٦٠٠/٧)، "سنن الدارقطني" (١٧٢/٢)، "بيان الوهم والإيهام" (٦٩/٤)، "الكامل" لابن عدي (٥٩/٩)، "سير أعلام النبلاء" (٦/٨)، "تهذيب التهذيب" (١٢٠/٦ رقم ٨٦٨١)، "التقريب" (رقم ٧٥١١).

وقد رواه عن يحيىٰ راوٍ واحد هو:

- **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي- واسمه سمعان**-، أبو إسحاق المدني، وقد ينسب إلىٰ جده. **متروك الحديث**، قال يحيىٰ القطان: «سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبىٰ يحيىٰ أكان ثقة ؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه». وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث ترك حديثه، ليس يكتب ».وقال الإمام أحمد بن حنبل: «إبراهيم بن أبي يحيىٰ لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه؛ كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه».وقال أبو حاتم: «إبراهيم بن أبىٰ يحيىٰ كذاب متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه». وقال يعقوب بن سفيان، والنسائي: «متروك الحديث».

روىٰ له ابن ماجه، مات سنة (١٨٤هـ)، وقيل: (١٩١هـ).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥ /٤٢٥)، "التاريخ الكبير" (١ /٣٢٣ رقم١٠١٣)، **الجرح والتعديل" (٢/١٢٥ رقم ٣٩٠)**، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١ /٦٢ رقم٥٩)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٥)، "تهذيب الكمال" (٢/١٨٤ رقم٢٣٦)، "**تهذيب التهذيب" (١/١٠٣ رقم٢٨٤)**، "التقريب" (ص٩٣ رقم٢٤١).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي -والله أعلم- **ترجيح الضرب الثالث والرابع من الوجه الأول (رواية الإرسال) من رواية الليث بن سعد**، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-أن المحفوظ رواية اللّيْث بن سعد مرسلاً، وأن رواية الوصل غير محفوظة، وقد نص علىٰ ذلك كلٌ من:

- أبو داود حيث قال: «غيرُ ابن نافع يرويه عن اللَّيث، عن عَميرة بن أبي ناجية، عن بكر بن سَوَادة، عن عطاء بن يَسَار، عن النبيِّ ﷺ.

وقال: وذِكرُ أبىٰ سعيد في هذا الحديث ليس بمحفوظ، هو مُرسَل[(١)]».

وقال موسىٰ بن هارون: «رفعه وهمٌ من ابن نافع[(٢)]».

- لعل البيهقي أراد ترجيح المرسل عندما أعل الموصول بذكر من أرسله، فقال: «ورواه غَيرُ عبدِ اللهِ بنِ نافِعٍ عن اللَّيثِ عن عُمَيرِ بنِ أبي ناجيَةَ عن بكرِ بنِ سَوادَةَ عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً». ثم ساق الإسناد، واستشهد بقول أبي داود: «ذِكرُ أبي سعيدٍ في هذا الحديث وهمٌ ولَيسَ بمَحفوظٍ، وهو مُرسَلٌ».

ومما يستدل به علىٰ ترجيح البيهقي لرواية الإرسال أنه جاء بها من رواية **يَحيىٰ بنُ بُكَيرٍ**، عن اللَّيثِ بن سعد، ويحيىٰ بن بكير مع كونه ثقة، فهو أيضًا من أثبت الناس في الليث بن سعد وعنده عن الليث ما ليس عند أحد؛ فقد كان جاراً له.

٢-كون رواته أكثر عدداً، وأوثق من الأوجه الأخرىٰ؛ فقد أرسله جماعة من الثقات عن الليث بن سعد، وهم: وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ، وعبد الله بن المبارك أحد الأئمة

(١) "سنن أبي داود"، كتاب الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت (١/ ٢٥٣ رقم ٣٣٨).

(٢) "تلخيص الحبير" (١/ ٢٧٢ رقم ٢١٣).

.....

الأعلام، ويحيىٰ بن بكير وهو ثقة من أثبت الناس في الليث بن سعد كما تقدم.

في حين رواه موصولاً عبد الله بن نافع وهو: ثقة في حفظه لين، وقد أشار بعض الأئمة إلىٰ تفرده بوصل هذا الحديث، فقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الليث متصل الإسناد إلا عبد الله تفرد به المسيبي[١]». وقال في موضع آخر[٢]: «لم يرو هذا الحديث عن الليث بن سعد إلا عبد الله بن نافع».

وقال الدارقطني: «تفرد به عبد الله بن نافع، عن الليث بهذا الإسناد متصلاً، وخالفه ابن المبارك وغيره[٣]».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، فإن عبد الله بن نافع ثقة، وقد وصل هذا الإسناد عن الليث وقد أرسله غيره».

وهذا يؤيد كلام أبي داود: أن غير ابن نافع يرويه مرسلاً.

وأما رواية ابن السكن الموصولة من طريق أبي الوليد الطيالسي، فإن في إسنادها محمد بن أحمد الواسطي -شيخ ابن السكن- لم أقف له علىٰ ترجمة.

بالإضافة إلىٰ أنه تقدم بنا أن جمعاً من الأئمة نصوا علىٰ انفراد عبد الله بن نافع، عن الليث بالرواية الموصولة؛ ويبعد ألا يقفوا علىٰ رواية حافظ كبير مثل الطيالسي- والله تعالىٰ أعلم.

قال ابن عبد الهادي بعد أن ذكر الحديث موصولاً: «رواه أبو داود، والنسائي، والدارقطني وتكلم عليه، والحاكم وقال: "علىٰ شرطهما". ولذلك ذكره ابن السكن في صحاحه متصلاً وفي قوله تساهل[٤]».

٣- ضعف الوجه الثاني رواية ابن لهيعة وقد تقدم كلام الأئمة علىٰ ابن لهيعة وتضعيفه واختلاطه بعد احتراق كتبه، وإن كان من رواية عبد الله القعنبي عنه إلا أنه أدخل في هذه

(١) "المعجم الأوسط" (٢/ ٢٣٤ رقم ١٨٤٢).

(٢) "المعجم الأوسط" (٨/ ٤٨ رقم ٧٩٢٢).

(٣) "سنن الدارقطني" (١/ ١٨٨).

(٤) "المحرر" لابن عبد الهادي (ص٧٩-٨٠).

. . . . . .

الرواية بين بكر بن سوادة وعطاء بن يسار راوٍ لم يأت به غيره، وهو أبو عبدالله المصري مولىٰ إسماعيل بن عبيد، قال عنه ابن حجر: «مجهول»[(١)]. مما يدل علىٰ عدم ضبطه لهذا الحديث.

٤- ضعف الوجه الثالث رواية يحيىٰ بن أيوب الغافقي؛ فقد تفرد بالرواية عنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي وهو "متروك الحديث".

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه النسائي في "سننه" قال: أخبرنا سُوَيدُ بن نَصرٍ، قال: حدثنا عبد اللّهِ، عن لَيثِ بن سَعدٍ، قال: حدثني عمِيرَةُ وغيره، عن بَكرِ بن سوَادَةَ، عن عطَاءِ بن يسَارٍ: «أنَّ رَجُلَينِ» وسَاقَ الحديث.

١- سُوَيد بن نَصر بن سويد المروزي، أَبُو الفضل الطوساني، يلقب بالشاه، راوية ابن المبارك. روىٰ عن: سفيان بن عُيَيْنَة، وعَبد الله بن المبارك - وأكثر عنه-، وعلي بن الحسين بن واقد، وغيرهم. روىٰ عنه: الترمذي، والنسائي، وأحمد جعفر المروزي، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه النَّسَائي، وذكره ابنُ حِبّان في "الثقات".

وقال الذهبي: «الشَّاهُ، الإمام، المحدّث».

روىٰ له الترمذي والنسائي، مات سنة (٢٤٠هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٣٩/٤ رقم١٠٢٥)، "سير أعلام النبلاء" (٤٠٨/١١ رقم٩٥)، "تهذيب الكمال" (٢٧٢/١٢ رقم٢٦٥١)، "التقريب" (ص٢٦٠ رقم٢٦٩٩).

٢- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي؛ مولاهم، أبو عبدالرحمن المروزي أحد الائمة الاعلام وحفاظ الاسلام. **وهو ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد،** جُمعت فيه خصال الخير، وثقه ابن سعد وابن معين وابن المديني والعجلي وأبو حاتم.

قال عنه أبو إسحاق الفزاري: «ابن المبارك إمام المسلمين».

(١) "تقريب التهذيب" (ص٦٥٥ رقم٨٢١٢).

. . . . . .

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «الأئمة أربعة سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن المبارك». وقال سفيان بن عيينة: «لقد كان فقيهاً، عالما، عابداً، زاهداً، سخياً، شاعراً، شجاعاً».

وقال الإمام أحمد: «لم يكن في زمان ابن المبارك أحد اطلب للعلم منه، رحل إلىٰ اليمن وإلىٰ الشام والبصرة والكوفة، وكان من رواة العلم، وكان أهل ذلك، كتب عن الكبار والصغار، كتب عن عبد الرحمن بن مهدىٰ، وأبي اسحاق الفزاري، وجمع أمراً عظيماً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨١هـ) وله (٦٣).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧٢/٧)، "التاريخ الكبير" (٢١٢/٥ رقم٦٧٩)، "معرفة الثقات" (٥٤/٢ رقم٩٥٩)، "الجرح والتعديل" (١٧٩/٥ رقم٨٣٨)، " تهذيب الكمال" (١٦ /٥ رقم٣٥٢٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٤٧/٣ رقم٤٠٤١)، "تقريب التهذيب" (٣٢٠ رقم٣٥٧٠).

٣-الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي، أبو الحارث المصري. روىٰ عن: بكر بن سوادة، وعميرة بن أَبي ناجية، ونافع مولىٰ ابن عُمَر، وغيرهم. روىٰ عنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن نافع الصائغ، وهشيم بن بشير، وابن لهيعة، وغيرهم.

وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، وثقه وأثنىٰ عليه ابن معين وابن المديني والإمام أحمد والعجلي ويعقوب بن أبي شيبة والنسائي، وزاد ابن المديني والإمام أحمد: «ثبت». وقال عنه ابن سعد: «كان ثقةٌ كثير الحديث، صحيحه».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٧/٧)، "تهذيب الكمال" (٢٥٥/٢٤ رقم٥٠١٦)، "تهذيب التهذيب" (٦٠٨/٤ رقم٦٥٨٨)، "تقريب التهذيب" (ص٤٦٤ رقم٥٦٨٤).

٤-بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي، أبو ثمامة المصري. روىٰ عن: إسماعيل بن عبيد مولىٰ عمرو بن حزم الأنصاري، وسعيد بن المسيب، وابن شهاب الزهري، وعطاء بن يسار، وغيرهم. وروىٰ عنه: جعفر بن ربيعة، وعبد الله بن لهيعة، وعمرو بن الحارث، وعميرة بن أبي ناجية، والليث بن سعد، وغيرهم.

. . . . . .

وهو ثقة فقيه، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي، وزاد ابن سعد: «إن شاء الله». وقال ابن يونس: «كان فقيهاً مفتياً».

وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

روىٰ له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة، مات سنة (٢٣١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٤/٧)، "الجرح والتعديل" (٣٨٦/٢ رقم١٥٠٤)، "تهذيب الكمال" (٢١٤/٤ رقم٧٤٦)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٤/١ رقم٨٨٨)، "التقريب" (ص١٢٦ رقم٧٤٢).

٥- **عطاء بن يسار** الهلالي، أبو محمد المدني القاص مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ.

روىٰ عن: أبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري ﷺ، وغيرهم. **روىٰ عنه**: بكر بن سوادة الجذامي، وحبيب بن أبي ثابت، وزيد بن أسلم، وغيرهم.

تابعي ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة، وثقه ابن سعد ويحيىٰ بن معين والعجلي وأبو زرعة والنسائي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٩٤هـ)، وقيل: (١٠٣هـ أو١٠٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (١٧٤/٥)، "معرفة الثقات" (٣٠/٢ رقم١٢٤٥)، "الجرح والتعديل" (٣٣٨/٦ رقم١٨٦٧)، "تهذيب الكمال" (١٢٥/٢٠ رقم٣٩٤٦)، "تهذيب التهذيب" (١٣٩/٤ رقم٥٣٠١)، "التقريب" (ص٣٩٢ رقم٤٦٠٥).

الحكم على الحديث:

- الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثامن

وفي كتاب الطهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[١]:

[٨] " أخبرَنا أبو طاهِرٍ محمدُ بنُ محمدٍ الفقيهُ، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بن الحسنِ القَطّانُ، حدثنا أبو الأزهَرِ، حدثنا مَروانُ بنُ محمدٍ، حدثنا رِشدينُ بنُ سَعدٍ، حدثنا مُعاويَةُ بنُ صالِحٍ، عن راشِدِ بنِ سَعدٍ، عن أبي أُمامَةَ الباهِلِيِّ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ ((**الماءُ لا يُنَجِّسُه شَيءٌ إلا ما غَلَبَ عليه؛ طَعمُه أو ريحُه**)).

وأَخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبوَ الوليدِ الفقيهُ، حدثنا جَعفَرٌ الحافظُ، حدثنا أبو الأزهَرِ. فذكَره بإسنادِه مِثلَه أن النبي ﷺ قال: ((**إذا كان الماءُ قُلَّتَينِ لم يُنَجِّسْه شَيءٌ إلا ما غَلَبَه ريحُه أو طَعمُه**)). كَذا وجَدتُه، ولَفظُ القُلَّتَينِ فيه غَريبٌ.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ، أنا أبو الوَليدِ، حدثنا الشَّاماتِيُّ، حدثنا عَطيَّةُ بنُ بَقيَّةَ بنِ الوَليدِ، حدثنا أبي، عن ثَورِ بنِ يَزيدَ، عن راشِدِ بنِ سَعدٍ، عن أبي أُمامَةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**إنَّ الماءَ طاهِرٌ إلا إن تَغَيَّرَ ريحُه أَو طَعمُه أَو لَونُه بنَجاسَةٍ تَحدُثُ فيه**)).

وأَخبرَنا أبو حازِم الحافظُ، أخبرَنا أبو أحمدَ الحافظُ، أخبرَنا أبو الحسنِ أحمدُ بنُ عُمَيرِ بنِ يوسُفَ الدِّمَشقِيُّ بدِمَشقَ، حدثنا أبو أُمَيَّةَ، يَعنِيٰ محمدَ بنَ إبراهيمَ، حدثنا حَفصُ بنُ عمرَ، حدثنا ثَورُ بنُ يَزيدَ، عن راشِدِ بنِ سَعدٍ، عن أبي أُمامَةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الماءُ لا يَنجُسُ إلا ما غَيَّرَ ريحَه أو طَعمَه**)).

ورواه عيسَىٰ بنُ يونُسَ عن الأحوَصِ بنِ حَكيمٍ عن راشِدِ بن سَعدٍ عن النبيِّ ﷺ مرسَلاً. ورواه أبو أُسامَةَ عن الأحوَصِ عن أبي عَونٍ وراشِدِ بنِ سَعدٍ مِن قَولِهما. والحديثُ غَيرُ قَوِيٍّ، إلا أنّا لا نَعلَمُ في نَجاسَةِ الماءِ إذا تَغَيَّر بالنَّجاسَةِ خِلافًا، واللهُ أَعلَمُ.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ،

(١) "السنن الكبير" (٢/ ٢٧٥ رقم ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤).

.....

حدثنا الشافعيُّ قال: «وما قُلتُ مِن أنَّه إذا تَغَيَّرَ طَعمُ الماءِ وريحُه ولَونُه كان نَجِسًا، يُروَىٰ عن النبي ﷺ من وجهٍ لا يُثبِتُ أَهلُ الحديثِ مِثلَه، وهو قولُ العامَّةِ لا أَعلَمُ بَينَهُم فيه خِلافًا».

غريب الحديث:

■ **قُلَّتَين**: ويسمونها القِلال واحدتها قُلَّة وهي: الجرة العظيمة، وسميت بذلك؛ لأَنها تُقَلُّ أَي ترفَع إِذا مُلئت وتُحمَل.

ينظر: "المطلع على أبواب المقنع" لأبي عبد الله الحنبلي (ص٨)، "لسان العرب" (١١ /٥٦٥)، "عون المعبود" (١/١٠٣).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه راشد بن سعد، واختلف عليه، وعلىٰ من دونه علىٰ عدة أوجه:

أولاً: الخلاف علىٰ راشد بن سعد:

روي الحديث عن راشد بن سعد علىٰ ثلاثة أوجه، واختُلف عنه وعن من دونه وهو الأحوص بن حكيم:

❖ **الوجه الأول: (راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).**

أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" -مسند ابن عباس-(٢/ ٧١٧ رقم ١٠٧٧)، من طريق محمد بن يزيد الحزامي.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه"، كتاب الطهارة، باب الحياض (٧٤ رقم٥٢١) عن محمود بن خالد والعباس بن الوليد، والطبري في "تهذيب الآثار" -مسند ابن عباس- (٢/ ٧١٦ رقم١٠٧٦)، عن عيسىٰ بن خالد أبي شرحبيل الحمصي، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٢٣) من طريق العباس بن الوليد، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧٥ رقم ١٢٤١ - ١٢٤٢) وفي "المعرفة " (١/ ٣٢٥ رقم ٣٩١)، وفي " الخلافيات" (٣/ ٢١٢ رقم ٩٨٢)، من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر.

أربعتهم: (محمود بن خالد، والعباس بن الوليد، وعيسىٰ بن خالد، وأبو الأزهر) عن

. . . . . .

مروان بن محمد الطاطري.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٥٦ رقم٩٨٣) عن ابن ناجية ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (٣/ ٢١٤ رقم٩٨٣)، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٢٦ رقم٧٤٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٨ رقم٣) وابن الجوزي في "التحقيق" (١/ ٤١)- من طريق أحمد بن علي الأبار.كلاهما (ابن ناجية، وأحمد بن علي الأبار)، عن محمد بن يوسف الغضيضي.

ثلاثتهم: (محمد بن يزيد الحزامي، ومروان بن محمد، ومحمد الغضيضي)، عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨٩ رقم٥١١) والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧٦ رقم١٢٤٤) من طريق حفص بن عمر. وأخرجه البيهقي أيضاً في "سننه" (٢/ ٢٧٦ رقم١٢٤٣) من طريق بقية بن الوليد. كلاهما (حفص بن عمر، وبقية بن الوليد)، **عن ثور بن يزيد.**

كلاهما (معاوية بن صالح، وثور بن يزيد) عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قال: قال رسول الله** ﷺ: «**الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب علىٰ ريحه أو طعمه**»، زاد ابن ماجه في روايته والبيهقي في رواية عطية بن بقية: (**أو لونه**).

❖ **الوجه الثاني: (الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبي** ﷺ**، مرسلاً).**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ٨٠ رقم٢٦٤)، من طريق إبراهيم بن محمد.

وأبو مسهر في "نسخته" (ص٢٦ رقم٦)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٥٦ رقم٦٦٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦) من طريق علي ابن معبد، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٩ رقم٥) من طريق معلىٰ بن منصور، وذكره البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧٦)، جميعهم عن عيسىٰ بن يونس.

.....

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٨ رقم ٢) من طريق أبي معاوية وأبي إسماعيل المؤدب.

أربعتهم: (إبراهيم بن محمد، وعيسىٰ بن يونس، وأبو معاوية، وأبو إسماعيل)، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد[1]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب علىٰ ريحه أو طعمه**». زاد علي بن معبد في روايته عن عيسىٰ ذكر اللون فيه، فقال: «إلا ما غلب علىٰ لونه أو طعمه أو ريحه».

❖ **الوجه الثالث: (الأحوص بن حكيم، عن أبي عون وراشد بن سعد من قولهما).**

أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٩ رقم ٦)، وذكره البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧٧) من طريق أبي أسامة، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي عون وراشد بن سعد قالا: **(الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غير ريحه أو طعمه)**.

ثانيًا: الخلاف علىٰ أبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد:

جاء الحديث عن عيسىٰ بن خالد علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (عيسىٰ بن خالد، عن مروان الطاطري، عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).**

أخرجه الطبري في" تهذيب الآثار" - مسند ابن عباس- (٢/ ٧١٦ رقم ١٠٧٦)، عن عيسىٰ بن خالد به، بلفظ: **(الماء طهور إلا ما غلب علىٰ ريحه وطعمه)**.

❖ **الوجه الثاني: (عيسىٰ بن خالد، عن مروان الطاطري، عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً). فرواه عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدلاً من أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.**

أخرجه علىٰ هذا الوجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٨ رقم ١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق" (١/ ٤٠ رقم ٣). من طريق علي بن السراج، عن أبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد به،

(١) وقع في مصنف عبدالرزاق خطأ من النساخ أو بعض الرواة، حيث ذكر الأحوص بن حكيم عن عامر بن سعد، بدلاً من راشد بن سعد، وقد نقله الزيلعي علىٰ الصواب في "نصب الراية" (١/ ٩٤).

. . . . . .

بلفظ: «**الماء طهور، إلا ما غلب علىٰ ريحه أو علىٰ طعمه**».

❖ **الوجه الثالث: (أبو شرحبيل عيسىٰ بن خالد، عن خالد بن خلي، عن بقية، عن ثور، عن خالد، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ موصولاً)**.

أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" - مسند ابن عباس- (٢/ ٧١٦ رقم ١٠٧٥)، عن أبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد، عن خالد بن خلي به، بلفظ: «**أمرنا رسول الله ﷺ إذا وجدنا الماء لم يتغير طعمه ولا ريحه؛ أن نتوضأ منه ونشرب**».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ راشد بن سعد وعلىٰ من دونه في هذا الحديث قطعاً وإرسالاً ووصلاً علىٰ عدة أوجه:

أولاً: دراسة الاختلاف علىٰ راشد بن سعد:

❖ **أما الوجه الأول: (راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**.

فرواه عن راشد بن سعد اثنان هما:

١-معاوية بن صالح بن حدير بن سَعِيد بن سعد بن فهر الحضرمي أبو عَمْرو، وقيل: أبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الاندلس، وقيل: معاوية بن صالح بن عثمان بن سَعِيد بن سعد.وثقه ابن سعد ويحيىٰ بن معين في موضع، والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة والنسائي.وقال علي بن المديني: «كان عبد الرحمن بن مهدي يوثق معاوية بن صالح ». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ». وقال ابن عدي: «ما أرىٰ بحديثه بأساً وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات». وقال ابن خراش: «صدوق ».وقال يعقوب بن شيبة: «قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرىٰ أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه». وقال محمد بن عمار الموصلي: «زعموا أنه لم يكن يدري أي شيء في الحديث».وقال علي بن المديني: سألت يحيىٰ بن سعيد القطان عن معاوية بن صالح ؟ فقال: «ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفا ».وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام».

.....

روىٰ له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة (١٧٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨ /٣٨٢ رقم١٧٥٠)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٦ /٤٠٤ رقم١٨٨٨)، "تاريخ مدينة دمشق" (٥٩/٤٤ رقم٧٥٠٨)، "تهذيب الكمال" (٢٨ /١٨٦ رقم٦٠٥٨)، "تهذيب التهذيب" (//)، "التقريب" (ص٥٣٨ رقم٦٧٦٢).

- وانفرد بروايته عن معاوية علىٰ هذا الوجه:

رِشْدِين بن سعد بن مفلح المَهْري،أبو الحجاج المصري. **متفق علىٰ تضعيفه**، ضعفه الأئمة ابن سعد، وأحمد، ومسلم بن الحجاج، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن قانع، والدارقطني. وقد سئل يحيىٰ بن معين عن رشدين بن سعد؟ فقال: «ليس من جمال المحامل».

وقال في موضع آخر: «ليس بشيءٍ». وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي: «له أحاديث كثيرة... وعامة أحاديثه عن من يرويه عنه ما أقل فيها ممن يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

روىٰ له الترمذي وابن ماجه، مات سنة ثمان وثمانين ومائة (**١٨٨هـ**).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٥١٧)، "الضعفاء الصغير" (ص٤٦ رقم١٢٢)، "أحوال الرجال" للجوزجاني (ص١٥٦)، "الكنى والأسماء" للإمام مسلم (١ /٢٦٢ رقم٩٠٢)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٤١ رقم٢٠٣)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢/٦٦ رقم٥٠٩)، "الجرح والتعديل" (٣/٥١٣ رقم٢٣٢٠)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣/١٤٩ رقم٦٦٩)، "تهذيب الكمال" (٩/١٩١ رقم١٩١١)، "التقريب" (ص٢٠٩ رقم١٩٤٢).

- وقد توبع معاوية علىٰ هذا الوجه، تابعه:

٢-ثور بن يزيد زياد الكَلاَعي، ويقال: الرَحَبي، أبو خالد الحمصي.

مجمع علىٰ توثيقه، إلا أنه يرىٰ القدر. وثقه يحيىٰ القطان، وابن سعد، ويحيىٰ بن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

وسأل سفيان الثوري عن الأخذ عن ثور بن يزيد؟ فقال: «خذوا عنه واتقوا قرنيه - يعنىٰ أنه كان قدرياً».

. . . . . .

وقال ابن حجر: «اتفقوا علىٰ تثبته في الحديث مع قوله بالقدر».

وقال في موضع آخر: «ثقة ثبت إلا أنه يرىٰ القدر».

ويقال إنه رجع عن بدعته، قال الذهبي: «كان ثورٌ عابداً، ورعـًا، والظاهر أنه رجع؛ فقد روىٰ أبو زرعة، عن منبه بن عثمان: أن رجلاً قال لثور: يا قدري، قال: لئن كنت كما قلت إني لرجل سوءٍ، وإن كنت علىٰ خلاف ما قلت إنك لفي حل».

روىٰ له البخاري وأصحاب السنن الأربعة، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠هـ)، وقيل: ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣هـ)، وقيل: خمس وخمسين ومئة (١٥٥هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين -رواية الدارمي-" (ص٨٣ رقم**٢٠٥**)، "العلل ومعرفة الرجال" (٢ /٥٦٤ رقم٣٦٦٦)، "الجرح والتعديل" (٢ /٤٦٨ رقم١٩٠٤)، "تاريخ دمشق" (١١ /١٨٣ رقم١٠٥٨)، "تهذيب الكمال" (٤١٨/٤ رقم٨٦٢)، "سير أعلام النبلاء" (٣٤٥/٦)، "التقريب " (ص١٣٥ رقم٨٦١)، "هدي الساري" (ص٣٩٤).

ورواه عن ثور علىٰ هذا الوجه، اثنان هما:

أ- **حفص بن عمر بن دينار أبو إسماعيل الأَيْلِيّ**.

ضعيف متهم بالكذب، قال عنه ابن عدي: «أحاديثه كلها إما منكر المتن أو منكر الإسناد وهو إلىٰ الضعف أقرب».

وقال عنه أبو حاتم: «كان شيخـًا كذابا ». وقال العقيلي: «يحدث عن شعبة ومسعر ومالك بن مغول والأئمة بالبواطيل».

وقال الساجي: «كان يكذب».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث».

وقال الأزدي: «متروك ساقط».

ينظر: "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٧٥/١ رقم٣٣٩)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢ /٣٨٩ رقم٥١١)، "الجرح والتعديل" (٣ /١٨٣ رقم٧٨٩)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١ /٢٢٣ رقم٩٤٠)، "ميزان الاعتدال" (٢ /٣٢٤ رقم٢١٣٥)، " لسان الميزان" (٢ /٣٢٤ رقم١٣٢٧).

ب- **بقية بن الوليد** بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد الحمصي. **وهو صدوق، كثير**

. . . . . .

التدليس عن الضعفاء. قال عنه ابن سعد: «كان ثقةً في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات».

وقال يحيىٰ بن معين: «ثقة »، وقال في موضعٍ آخر: «إذا لم يُسمِّ بقيَّة الرّجُل الذي يروي عنه، وكنَاه فاعلم أنه لا يساوي شيئًا».

وقال العجلي: «ثقة ما روىٰ عن المعروفين، وما روىٰ عن المجهولين فليس بشيء».

وقال عبد الله بن المبارك: «كان صدوقًا، ولكنَّه كان يكتبُ عمَّن أقبل وأدبر».

وسئُل الإمام أحمد عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: «بقية أحبُّ إليَّ، فإذا حدث عن قومٍ ليس بمعروفين فلا- يعني لا تقبلوه».

وقال أبو حاتم: «يُكتبُ حديثُ بقية، ولا يُحتجُّ به».

وقال النسائي: «إذا قال حدثنا، وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يُدرىٰ عمن أخذه».

وقال أبو مَسهر الغَسَّاني: «بقيَّة أحاديثه ليس نقيَّة، فكن منها علىٰ تقية».

وقال العلائي: «مكثر من التدليس عن مشايخه مما سمعه من الضعفاء والمجهولين عنهم».

ووصفه أيضًا بأنه ممن أكثر من تدليس التسوية.

وعده الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم من اتُّفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين.

روىٰ له البخاري تعليقًا، ومسلم، والأربعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة (١٩٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٦٩/٧)، "التاريخ" رواية الدارمي (رقم ١٩٠)، "التاريخ" رواية الدوري (٤١٥/٤ رقم٥٠٤٣)، "الجرح والتعديل" (٤٣٥/٢ رقم١٧٢٨)، "تاريخ بغداد" (١٢٣/٧)، "تهذيب الكمال" (١٩٢/٤ رقم٧٣٨)، "جامع التحصيل" (ص١٥٠ رقم٦٤) و(ص١٠٢)، "التقريب" (ص١٢٦ رقم٧٣٤)، "طبقات المدلسين" (رقم١١٧).

. . . . . .

وتفرد بالرواية عن بقيَّة ابنه: عَطيَّة بن بقيَّة بن الوليد الحمصي.

قال عنه أبو حاتم: «كتبت عنه ومحله الصدق وكانت فيه غفلة».

وقال ابن حبان: «يخطئ ويغرب، يعتبر حديثه إذا روىٰ عن أبيه غير الأشياء المدلسة».

وقال الذهبي: «مكثر عن والده، وما علمت له شيئًا عن غيره، وكان شيخًا محدثًا ليس بالماهر بل طال عمره وتفرد».

مات سنة خمس وستين ومئتين (٢٦٥هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٨١/٦ رقم٢١٢٠)، "الثقات" (٥٢٧/٨ رقم١٤٨٤٠)، "سير أعلام النبلاء" (٥٢١/١٢)، "لسان الميزان" (١٧٥/٤ رقم٤٤١).

❖ **أما الوجه الثاني: (الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ، مرسلاً)**، فرواه عنه أربعة هم:

١-**إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي**، أبو إسحاق المدني. **متروك الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٢-عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، أخو إسرائيل بن يونس. وهو **ثقة مأمون**، وثقه وأثنىٰ عليه علي بن المديني وابن سعد والإمام أحمد، والعجلي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش. وزاد ابن سعد: «ثبتًا». وقال أبو زرعة: «حافظ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة سبع وقيل ثمان وثمانين ومائة (١٨٨هـ)، وقيل: مات سنة إحدىٰ وتسعين ومائة (١٩١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧ /٤٨٨)، معرفة الثقات" (٢٠٠/٢ رقم١٤٦٧)، "الجرح والتعديل" (٢٩١/٦ رقم١٦١٨)، "تهذيب الكمال" (٦٢/٢٣ رقم٤٦٧٣)، "تهذيب التهذيب" (٤٦٥/٤ رقم٦١٩٤)، "التقريب " (ص٤٤١ رقم٥٣٤١).

. . . . . .

٣-**أبو إسماعيل المؤدب، هو**: إبراهيم بن سليمان بن رَزِين الأُرْدُنِّي، أبو إسماعيل المؤدب، مشهور بكنيته. **وهو ثقة يُغرب**، وثقه يحيىٰ بن معين[(١)] والعجلي وأبوداود والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن معين في رواية أخرىٰ، والإمام أحمد، والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن خراش: «كان صدوقًا».

ينظر: "تاريخ ابن معين"-رواية الدارمي (ص١٥٧ رقم٥٥٧)، "سؤالات ابن الجنيد" (ص٣٨٠ رقم٤٣٥)، "معرفة

(١) نقل توثيق ابن معين لأبي إسماعيل المؤدب كل من: الدارمي في روايته لـ"تاريخ ابن معين" (ص ١٥٧ رقم٥٥٧)، وإبراهيم بن الجنيد في "سؤالات ابن الجنيد" (ص ٣٨٠ رقم٤٣٥)، وجعفر بن عثمان الطيالسي ومعاوية بن صالح الأشعري كما في "تاريخ بغداد" (٦/ ٨٥)، وأبو داود كما في "تهذيب الكمال" (٢/ ١٠٠).

ونُقل عن ابن معين أيضًا قوله بتضعيف أبي إسماعيل المؤدب، أخرج هذا النقل العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/ ٥٠ رقم٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٠٤ رقم٧٨) قالا: حدَّثنا محمد بن أحمد بن حماد، حدَّثنا معاوية بن صالح، عن يحيىٰ ابن مَعِين قَالَ: «أبو إسماعيل المؤدب ضَعِيفٌ».

الخلاصة: أنه اختلف في النقل عن ابن معين في بيان حال أبي إسماعيل المؤدب علىٰ قولين:

١ - **القول بتوثيقه**، كما في "تاريخ بغداد"(٦/ ٨٤)، قال الخطيب: ((أخبرنا يوسف بن رباح البصري، أخبرنا أحمد بن محمد ابن إسماعيل المهندس بمصر، حدثنا أبو بشر الدولابي، حدثنا أبو عبيد الله معاوية ابن صالح، قال: إبراهيم بن سليمان مؤدب بني أبي عبيد الله، قال يحيىٰ بن معين: ثقة،صحيح الكتاب كتبت عنه)).

٢ - **القول بتضعيفه**، كما تقدم عند العقيلي وابن عدي، عن الدولابي.

وأبو بشر الدولابي، هو: محمد بن أحمد بن حماد الناسخ، من أهل الري. **متكلم فيه**. قال عنه الدارقطني: «تكلموا فيه لما تبين من أمره الأخير». وقال ابن يونس: «كان الدولابي من أهل الصنعة حسن التصنيف، وكان يضعف». ينظر: "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٥٩ رقم٧١٥١)، " لسان الميزان" (٥/ ٤١ رقم١٤٢).

ومعاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري، أبو عبيد الله الدمشقي. **صدوق**. "التقريب" (ص ٥٣٨ رقم٦٧٦٣).

ومما سبق يظهر-والله أعلم - أن القول الراجح عن ابن معين قوله بتوثيقه؛ حيث وافق فيه معاوية بن صالح الأكثر والأوثق، في حين تفرد في رواية التضعيف، قال ابن عدي بعد أن نقل تضعيف ابن معين: «وأبو إسماعيل المؤدب لم أجد من ضعفه إلا ما حكاه معاوية بن صالح، عن يحيىٰ، وهو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية بن صالح، عن يَحْيىٰ، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، وتدل علىٰ أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وَهو ممن يكتب حديثه». **قلت**: وقد يكون الاختلاف من أبي بشر الدولابي فهو متكلم فيه كما تقدم.

. . . . . .

الثقات" (٢٠١/١ رقم٢٦)، "الجرح والتعديل" (١٠٢/٢ رقم٢٨٦)، "الثقات" (١٤/٦ رقم٦٥٢٥)، "تاريخ بغداد" (٨٦/٦ رقم٣١٢١)، "تهذيب الكمال" (٩٩/٢ رقم١٧٨)، "تهذيب التهذيب" (٨٣/١ رقم٢٢٠)، "التقريب" (ص٩٠ رقم١٨١).

٤-أبو معاوية وهو: محمد بن خازم التميمي، السعدي مولاهم، أبو معاوية الضرير الكوفي. **ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش**، وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء. وثقه ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي.

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجئاً».

وقال الذهبي: «ثقة ثبت؛ ما علمت فيه مقالاً يوجب وهنه مطلقاً».

وقال في موضع آخر: «الحافظ الثبت، محدث الكوفة».

وقال ابن خراش: «صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب».

وقال الإمام أحمد: «أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً».

وقال أبو حاتم: «أثبت الناس في الأعمش: الثوري، ثم أبو معاوية الضرير، ثم حفص بن غياث. وعبد الواحد بن زياد وعبدة بن سليمان أحب إلي من أبي معاوية- يعنىٰ في غير حديث الأعمش».

روىٰ له الجماعة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، وقيل: أربع، وقيل: خمس وتسعين ومائة.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٦ /٣٩٢)، معرفة الثقات" (٢٣٦/٢ رقم١٥٨٩)، "الجرح والتعديل" (٢٤٦/٧ رقم١٣٦٠)، "تهذيب الكمال" (١٢٤/٢٥ رقم٥١٧٣)، "تذكرة الحفاظ" (٢١٥/١ رقم٢٧٤)، "ميزان الاعتدال" (٦ /١٣٠ رقم٧٤٧٢)، "التقريب" (ص٤٧٥ رقم٥٨٤١).

❖ **أما الوجه الثالث: (الأحوص بن حكيم، عن أبي عون وراشد بن سعد من قولهما)**، فانفرد به راو واحد هو:

- **أبو أسامة وهو**: حماد بن أسامة القرشي، أبو أسامة الكوفي مشهور بكنيته، مولىٰ بني هاشم. **ثقة ثبت**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن معين والإمام أحمد والعجلي.

. . . . . .

وقال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت، ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره».

روىٰ له الجماعة، مات سنة إحدىٰ ومائتين (٢٠١هـ)، وهو ابن ثمانين سنة.

ينظر: "معرفة الثقات" (٣١٨/١ رقم٣٥٢)، "الجرح والتعديل" (١٣٢/٣ رقم٦٠٠)، "تهذيب الكمال" (٢١٧/٧ رقم١٤٧١)، "التقريب " (ص١٧٧ رقم١٤٨٧).

ثانيًا: دراسة الاختلاف علىٰ أبي شُرَحْبِيل عيسىٰ بن خالد:

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ عيسىٰ بن خالد في هذا الحديث علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (عيسىٰ بن خالد، عن مروان الطاطري، عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).**

- **عيسىٰ بن خالد**: لم أقف علىٰ ترجمته إلا عند ابن منده في **"الكنىٰ والألقاب"** حيث قال: «أبو شُرَحبِيل عيسىٰ بن خالد بن نافع، ابن أخي أبي اليمان الحمصي. حدث عن: أبي اليمان، روىٰ عنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن صدقة ». ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

كان من أهل العلم ويدل علىٰ ذلك ما قاله أبو هاشم عبد الغافر بن سلامة: «كنا نسمع من يحيىٰ بن عثمان في داره بحمص... وكنا نسمع من أبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد ابن نافع - ابن أخي أبي اليمان الحكم بن نافع- في مسجد الجامع وكان يقرئ الناس القرآن وكنت أقرأ عليه».

وما ذكره ابن عساكر: «أن أحمد بن محمد بن فضالة المعروف بالسوسي، قدم دمشق وسمع بها من أبي زرعة الدمشقي... ثم قدمها بعد ذلك وحدث بها وبمصر عن بحر بن نصر الخولاني... وأبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد بن نافع بن أخي أبي اليمان».

كما كان يسمىٰ المعلِّم، قال السمعاني: «أبو عمرو محمد بن القاسم بن سنان الأزدي الدقاق المصيصي، يروي عن: أبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد المعلِّم الحمصي».

وهذا يفيد في عدالته وعلمه - والله تعالىٰ أعلم.

ينظر: "فتح الباب في الكنى والألقاب" لابن منده (ص٤١٧ رقم٣٧٥٢)، "تاريخ بغداد" (١١ /١٣٦)، "الأنساب"

. . . . . .

للسمعاني (٣١٧/٥)، "تاريخ دمشق" (٤٤٢/٥).

- رواه عنه علىٰ هذا الوجه الإمام الطبري، إلا أن في إسناده رشدين بن سعد **متفق علىٰ ضعفه**، بل قال النسائي «متروك الحديث»، وقد تقدمت ترجمته في الوجه الأول من دراسة الاختلاف علىٰ راشد بن سعد.

❖ **الوجه الثاني: (عيسىٰ بن خالد، عن مروان الطاطري، عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً). فرواه عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدلاً من أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.**

وهذا الوجه كسابقه في إسناده رشدين بن سعد **متفق علىٰ ضعفه**، وقد تفرد عيسىٰ بن خالد برواية هذا الوجه ولم يتابع عليه.

قال ابن الجوزي عقب الحديث عن هذا الإسناد: «هذا لا يصح؛ أما معاوية بن صالح فقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، وكان يحيىٰ بن سعيد لا يرضاه. وأما رشدين فهو ابن سعد، قال يحيىٰ بن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم الرازي: يحدث بالمناكير عن الثقات وفيه غفلة. وقال النسائي: متروك الحديث...[1]».

❖ **الوجه الثالث: (أبو شرحبيل عيسىٰ بن خالد، عن خالد بن خلي، عن بقية، عن ثور، عن خالد، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).**

رواه عنه علىٰ هذا الوجه الإمام الطبري، وقد تفرد عيسىٰ بن خالد برواية هذا الوجه أيضاً ولم يتابع عليه.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي -والله أعلم- **ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)**، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-أن الصحيح في هذا الخبر أنه مرسل عن النبي ﷺ ولا يصح موصولاً عنه، وهذا هو الذي رجحه جماعة من الحفاظ كأبي حاتم الرازي والإمام الدارقطني، قال أبو حاتم الرازي:

(١) "التحقيق في أحاديث الخلاف" (١/ ٤٠).

. . . . . .

«يوصله رشدين بن سعد، يقول: عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ورشدين ليس بقوي **والصحيح مرسل**[(١)]».

وقال الدارقطني: «لم يرفعه غير رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح **وليس بالقوي**، الصواب في قول راشد[(٢)]».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر، ورواه رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة موصولاً أيضاً، **ورواه الأحوص بن حكيم - مع ضعفه - عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مرسلاً** ولا يذكر أبا أمامة[(٣)]». وقال أيضاً: «وهذا الحديث أسنده رشدين، ورُوي عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة موصولاً أيضاً، رواه عن ثور حفص بن عمر الأيلي، **ورواه الأحوص بن حكيم -مع ضعف فيه- عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مرسلاً**، حدثناه عبد الرحمن بن القاسم القرشي، ثنا أبو مسهر، عن عيسىٰ بن يونس عنه[(٤)]».

وكأن ابن عدي في قوله هذا وسياقه للإسناد المرسل يشير إلىٰ أن الأحوص - علىٰ ضعفه- وافق الصواب في رواية الإرسال والله تعالىٰ أعلم.

٢-أنه اتفق علىٰ رواية الحديث عن الأحوص مرسلاً ثقتان وهما: عيسىٰ بن يونس ابن أبي إسحاق السَّبِيعي، وأبو معاوية الضرير، وتابعهما أبو إسماعيل: إبراهيم بن سليمان بن رَزِين الأُرْدُنِّي وهو صدوق. أما الوجه الموصول فلا شك أنه وهم من رشدين بن سعد وهو مجمع علىٰ ضعفه.

٣-الحديث علىٰ الوجه الموصول قد أجمع المحدثون علىٰ ضعفه والطعن فيه، ففي إسناده رشدين بن سعد متفق علىٰ ضعفه كما تقدم. قال البوصيري: «هذا إسناد فيه رشدين؛ وهو

(١) "علل الحديث" (١/ ٤٤ رقم ٩٧).

(٢) "سنن الدارقطني" (١/ ٢٨ رقم ٣).

(٣) "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/ ٣٨٩ رقم ٥١١).

(٤) "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣/ ١٥٦).

. . . . . .

ضعيف واختلف عليه مع ضعفه[١]».

وقد حكم بعض الأئمة بتفرد رشدين بن سعد برفع الحديث ووصله:

قال أبو حاتم: «يوصله رشدين بن سعد[٢]».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن صالح إلا رشدين[٣]».

وقال الدارقطني: «لم يرفعه غير رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح[٤]».

إلا أنه تقدم بنا في أثناء التخريج متابعة ثور بن يزيد لرشدين بن سعد علىٰ الوجه الموصول من طريقين:

الأول: طريق حفص بن عمر الأيلي.

والثاني: طريق بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد.

ويمكننا الإجابة عن هذه المتابعة؛ بأن رواية حفص بن عمر مطروحة؛ لحال حفص حيث أنه **ضعيف متهم بالكذب.**

وأما رواية بقية بن الوليد **وهو وإن كان صدوقًا، إلا أنه يُشكل في متابعته أمور:**

الأول: تفرد ابنه عطية بن بقية في الرواية عنه، وقد تقدم بنا قول ابن حبان: «يخطئ ويغرب، يعتبر حديثه إذا روىٰ عن أبيه غير الأشياء المدلسة »، وفي هذه الرواية نجد أن أباه لم يصرح بالسماع فلا يعتبر بهذه الرواية.

الثاني: تدليس بقية بن الوليد حيث يُعد في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وهم من اتُّفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين. قال ابن حبان: «وإنما امتُحن بقيةُ بتلاميذَ له كانوا يُسقِطون الضعفاء

(١) "مصباح الزجاجة" (١/ ٧٦).

(٢) "علل الحديث" (١/ ٤٤ رقم ٩٧).

(٣) " المعجم الأوسط" (١/ ٢٢٦ رقم٧٤٤).

(٤) "سنن الدارقطني" (١/ ٢٨ رقم ٣).

.....

من حديثه ويسوونه، فالتزق ذلك كله به[١]».

ولعل هذا الحديث مما دلسه عن حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف، وأسقطه من إسناده؛ حيث لم يصرح بالسماع من ثور بن يزيد.

وقد أشار إلىٰ هذا الشيخُ الألباني، فقال: «وإني لأخشىٰ أن يكون بقية تلقاه عنه ثم دلسه[٢]».

٤-تفرد أبو شُرَحبِيل عيسىٰ بن خالد بن نافع واضطرابه في هذا الحديث؛ فمرة يرويه موصولاً عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومرة عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومرة عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعدم وجود متابع له، ولمن روىٰ عنه الأوجه عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو مسهر في "نسخته" قال: حدثنا عيسىٰ بن يونس، حدثنا الأحوص، عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه ريحه أو طعمه».

١-**عيسىٰ بن يونس**: ابن أبي إسحاق السَّبِيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، **ثقة مأمون**، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني في دراسة الاختلاف علىٰ راشد بن سعد.

٢-**الأحوص**: بن حكيم بن عمير - وهو عَمْرو بن الأسود العنسي، ويُقال: الهمداني، الحمصي.

رأىٰ أنس بن مالك، وعبد الله بن بسر المازني. وقال البخاري: سمع أنسًا.

روىٰ عن: عن أبيه حكيم بن عمير، وراشد بن سعد، وطاوُس بن كيسان.

روىٰ عنه: بقية بن الوليد، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وعيسىٰ بن يونس، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير.

وهو ضعيف، ضعفه النسائي والساجي ومحمد بن عوف، وقال يحيىٰ بن معين: «ليس بثقة

(١) "المجروحين" (١/ ٢٣٠).

(٢) " السلسلة الضعيفة " (٦/ ١٥٤ رقم ٢٦٤٤).

.....

ولا مأمون».

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: «لا يروىٰ حديثه؛ يرفع الأحاديث إلىٰ النبي ﷺ».

وقال الجوزجاني: «ليس بالقوي في الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص علىٰ ثور في الحديث فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص علىٰ ثور؛ ثور صدوق والأحوص منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير، وكان ينتقص علي بن أبي طالب، تركه يحيىٰ القطان وغيره».

وقال ابن عدي: «وللأحوص بن حكيم روايات غير ما ذكرت وهو ممن يكتب حديثه، وقد حدث عنه جماعة من الثقات مثل: ابن عيينة وعيسىٰ بن يونس ومروان الفزاري وغيرهم، وليس له فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد لا يتابع عليها».

روىٰ له ابن ماجه.

ينظر: "من كلام أبي زكريا في الرجال" (ص٤٧ رقم٦٥)، "التاريخ الكبير" (٢ /٥٨ رقم١٦٨٠)، "أحوال الرجال" (ص١٧١ رقم٣٠٧)، "الجرح والتعديل" (٢ /٣٢٧ رقم١٢٥٢)، "المجروحين" (١/١٩٧ رقم١١١)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (١/٤١٤ رقم٢٢٨)، "تهذيب الكمال" (٢ /٢٨٩ رقم٢٨٧)، "تهذيب التهذيب" (١/١٢٤ رقم٣٥٨)، "التقريب" (ص٩٦ رقم٢٩٠).

٣- راشد بن سعد المَقْرَائي، ويُقال: الحبراني، الحمصي.

روىٰ عن: أنس بن مالك، وثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ، وأبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي، ومعاوية بن أَبي سفيان (د) وشهد معه صفين، وغيرهم.

روىٰ عنه: الأَحوص بن حكيم بن عمير، وثور بن يزيد، وحبيب بن صالح، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه ابن سعد، ويحيىٰ بن معين، والعجلي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والنسائي.

قال المفضل الغلابي: «من أثبت أهل الشام».

روىٰ له البخاري في "الأدب"، وروىٰ له الأربعة، مات سنة ثمان ومائة (١٠٨هـ).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى " (٤٥٦/٧)، "معرفة الثقات" (١ /٣٤٧ رقم٤٣٧)، "الجرح والتعديل" (٣ /٤٨٣ رقم٢١٧٨)، "تهذيب الكمال" (٨/٩ رقم١٨٢٦)، "تهذيب التهذيب" (١٣٤/٢ رقم٢١٨٣)، "التقريب" (ص٢٠٤ رقم١٨٥٤).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف مطلقاً، مرفوعًا ومرسلاً ومقطوعًا، وقد أعله الأئمة. إلا أن متن الحديث أوله صحيح ((الماءُ لا يُنَجِّسُه شَيءٌ))، فقد ثبت في حديث بئر بضاعة[١].

أما الاستثناء ((إلا ما غَلَبَ عليه..)) **فقد أجمع العلماء علىٰ ضعفه.**

قال الشافعي: «وما قُلتُ مِن أنَّه إذا تَغَيَّرَ طَعمُ الماءِ وريحُه ولَونُه كان نَجِسًا، يُروَىٰ عن النبي ﷺ من وجهٍ لا يُثبِتُ أَهلُ الحديثِ مِثلَه، وهو قولُ العامَّةِ لا أَعلَمُ بَينَهُم فيه خِلافًا».

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا علىٰ أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء طعمًا أو لونًا أو ريحًا أنه نجس ما دام كذلك[٢]».

وقال البيهقي عقب الحديث: «الحديثُ غَيرُ قَوِيٍّ إلا أنّا لا نَعلَمُ في نَجاسَةِ الماءِ إذا تَغَيَّر بالنَّجاسَةِ خِلافًا، واللهُ أَعلَمُ».

وقال النووي: «اتفقوا علىٰ ضعفه[٣]».

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد (رقم ١١١٣٦)، وأبو داود كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة (رقم ٦٦، ٦٧)، والترمذي كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (رقم٦٦) والنسائي كتاب المياه، باب ذكر بئر بضاعة(رقم ٣٢٨، ٣٢٩). وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقد جود أبو أسامة هذا الحديث، فلم يروِ أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روىٰ أبو أسامة.

(٢) "الإجماع" (ص ٣٣).

(٣) "المجموع" (١/ ١٦٣).

الحديث التاسع

وفي كتاب الطهارة، باب كيف المسح علىٰ الخفين، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩] " أخبرَنا أبو الحسنِ العَلاءُ بنُ محمدِ بنِ أبي سعيدٍ الإسفَراييِنيُّ بها، أخبرَنا أبو سَهلٍ بشرُ بنُ أحمدَ الإسفَراييِنيُّ، حدثنا أبو يَعلَىٰ، حدثنا الحَكَمُ بنُ موسَىٰ، حدثنا الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ، عن ثَورِ بنِ يَزيدَ، عن رَجاءِ بنِ حَيَوةَ، عن كاتِبِ المُغيرَةِ، عن المُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ، عن النبيِّ ﷺ أنَّه كان يَمسَحُ أعلَىٰ الخُفِّ وأَسفَلَه.

أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بن محمدِ بنِ الحارِثِ الفقيهُ وأبو عبد الرحمنِ السُّلَمِيُّ قالا: أخبرَنا عليُّ بنُ عمرَ الحافظُ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبد العَزيزِ، حدثنا داوُدُ بنُ رُشَيدٍ، حدثنا الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ، عن ثَورِ بنِ يَزيدَ، حدثنا رَجاءُ بنُ حَيَوةَ، عن كاتِبِ المُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ، عن المُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ قال: وضّأْتُ رسولَ اللهِ ﷺ في غَزوَةِ تَبوكَ، فمَسَحَ علىٰ أعلَىٰ الخُفِّ وأَسفَلِهِ. كَذا قال في هذا الإسنادِ:حدثنا رَجاءٌ بنُ حَيوَةَ.

وأَخبرَنا أبو الحسنِ ابنُ عَبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا أحمدُ بنُ يَحيَىٰ ابنِ إسحاقَ الحُلوانِيُّ، ثنا داوُدُ بنُ رُشُيدٍ. فذكَره بمَعناه، وقالَ: عن رَجاءٍ.

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا موسَىٰ ابنُ مَروانَ الرَّقِّيُّ ومَحمودُ بنُ خالِدٍ الدِّمَشقِيُّ قالا: حدثنا الوَليدُ. فذكَره بمَعناه، قال: عن رَجاءِ بنِ حَيوَةَ. قال أبو داودَ: يُروَي أن ثَورًا لم يَسمَعْ هذا الحديثَ مِن رَجاءٍ.

وأَخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحارِثِ الفقيهُ قال: قال عليُّ بنُ عمرَ الحافظُ: رواه ابنُ المُبارَكِ عن ثَورٍ وقالَ: حُدِّثتُ عن رَجاءِ بنِ حَيوَةَ، عن كاتِبِ المُغيرَةِ، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، ليس فيه المُغيرَةُ.

قال الشيخُ: وهذا ذكَره أبو عيسَىٰ عن البُخارِيِّ وأَبِي زُرعَةَ الرّازِيِّ".

(١) "السنن الكبير" (٢/ ٣٥٥، ٣٥٦ رقم ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه ثور بن يزيد، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (ص١٣٢٦ رقم١٨٣٨٣)، وفي "مسائله " رواية ابنه صالح (٢/ ١٢٤ رقم٦٨٩)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٢ رقم١٤٢٢)، وأبو داود في "سننه" كتاب الطهارة، باب كيف المسح (ص٣٤ رقم١٦٥)، والترمذي في "جامعه" كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح علىٰ الخفين أعلاه وأسفله (ص٢٧ رقم٩٧)، وفي "العلل الكبير" (ص٥٦ رقم٧٠)، وابن ماجه في "سننه" كتاب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلىٰ الخف وأسفله (ص٧٨ رقم٥٥٠)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٣٢ رقم٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٦٩ رقم٩٣٩)، وفي "مسند الشاميين" (١/ ٢٦١ رقم٤٥١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٥ رقم٦)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٣٥٥، ٣٥٦ رقم١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣)، وفي "المعرفة " (١/ ١٢٤ رقم٤٤٢)، وفي "الخلافيات" (٣/ ٢٥٤ رقم٩٩٦)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم.

وأخرجه الشافعي كما في "مختصر المزني" (ص١٩) ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" (١/ ٣٥٠ رقم ٤٤٠ و٤٤١) عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي.

وأخرجه تمَّام في "فوائده" (١/ ٢٣٦ رقم١٩١) من طريق عتبة بن السكن.

وذكره الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٠٩ رقم١٢٣٨) من طريق محمد بن عيسىٰ بن سميع.

أربعتهم: (الوليد بن مسلم، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ، وعتبة بن السكن، ومحمد بن عيسىٰ) عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن وَرَّاد[1] كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة

(١) صرح باسمه في هذه الرواية ابن ماجه في "سننه" والطبراني في "مسند الشاميين"، في حين ترك الباقون التصريح باسمه واكتفوا بقولهم كاتب المغيرة وذلك لشهرته؛ قال ابن القيم: «فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاه ورّاد، وقد خرج له في الصحيحين وإنما تُرك ذكر اسمه في هذه الرواية؛ لشهرته وعدم التباسه بغيره ومن له خبرة

. . . . . .

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه. وبلفظ: ((أَنَّ النبي ﷺ مسَحَ أَعْلَىٰ الْخفِّ وأَسْفَلَهُ)) كما عند الترمذي وغيره.

قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حدِيثٌ معْلُولٌ لم يسْنِدهُ عن ثور بن يزيد غيرُ الولِيدِ بن مسلِمٍ»

❖ **الوجه الثاني: (ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه تعليقًا البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٨٦ رقم ٢٦٤٤)، وفي"التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٢ رقم ١٤٢٣)، والترمذي في "جامعه" كتاب الطهارة، باب ماجاء في المسح علىٰ الخفين أعلاه وأسفله (ص٢٧ رقم٩٧)، وفي "العلل الكبير" (ص٥٦ رقم ٧٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٥ رقم٧)، وفي "العلل" (٧/ ١١٠ رقم١٢٣٨)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٣٥٦ رقم١٣٩٤)، وفي "الخلافيات" (٣/ ٢٥٩ رقم٩٩٦)، من طريق عبدالله بن المبارك، عن ثور بن يزيد، قال: حُدِّثتُ عَن رجاء بْن حيوة، عَن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ به، مرسلاً ليس فيه المغيرة بن شعبة.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ ثور بن يزيد في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة ابن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً).**

- **ثور بن يزيد بن زياد الكَلاَعي**، ويقال: الرَحَبي، أبو خالد الحمصي. **مجمع علىٰ توثيقه، إلا أنه يرىٰ القدر**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

وقد رواه عن ثور علىٰ هذا الوجه أربعة رواة هم:

١- **الوليد بن مسلم** القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، **ثقة إذا صرح بالسماع، وإذا لم يصرح بالسماع، فلا يؤخذ عنه ولا يحتج بروايته**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

= بالحديث ورواته لا يتمارىٰ في أنه ورّاد كاتبه». " تهذيب سنن أبي داود" (١/ ١٩١).

. . . . . .

٢-**إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي**، أبو إسحاق المدني، **متروك الحديث**.

تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٣-**عتبة بن السكن الشامي، متروك الحديث**.

ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يخطئ ويخالف».

وقال عنه الدارقطني: «متروك الحديث».

وقال البيهقي: «واه منسوب إلىٰ الوضع».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٧١/٦ رقم٢٠٤٦)، "الثقات" (٥٠٨/٨ رقم١٤٧١٩)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٦٦/٢ رقم٢٢٥٥)، "المغني في الضعفاء" للذهبي(٤٢٢/٢ رقم٣٩٩٥)، لسان الميزان (١٢٨/٤ رقم٢٨٦).

٤-**محمد بن عيسىٰ بن القاسم بن سُمَيع** -بالتصغير- القرشي الأموي، أبو سفيان الدمشقي مولىٰ معاوية بن أبي سفيان.

وثقه ابن شاهين، وقال عنه هشام بن عمار: «حدثنا محمد بن عيسىٰ الثقة المأمون». وقال يزيد بن محمد الدمشقي: «شيخ ثبت».

وقال ابن عدي: «ولابن سميع أحاديث حسان عن عبيد الله وعن روح بن القاسم وجماعة من الثقات، وهو حسن الحديث، والذي أنكر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب».

وقال الحاكم: «مستقيم الحديث؛ إلا أنه روىٰ عن ابن أبي ذئب حديثاً منكراً وهو حديث مقتل عثمان».

وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: «مستقيم الحديث إذا بين السماع في خبره، فأما خبره الذي روىٰ عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان لم يسمعه من ابن أبي ذئب».

وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أبوداود: «ليس به بأس إلا أنه كان يتهم بالقدر».

. . . . . .

وقال الدارقطني: «ليس به بأس».

وقال عثمان الدارمي عن دحيم: «ليس من أهل الحديث وهو قدري».

وقال ابن حجر في "طبقات المدلسين": «فيه ضعف وصفه بالتدليس ابن حبان».

وعده في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم: من اتفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل.

خلاصة حاله: صدوق يخطئ ويدلس، ورمي بالقدر، كما في "التقريب".

روىٰ له أبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٠٦هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٧/٨ رقم١٧٣)، "الثقات" (٤٣/٩ رقم١٥٠٩٠)، "الكامل" (٢٤٦/٦ رقم١٧٢٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٩٠/٣ رقم٣١٤٨)، "تهذيب الكمال" (٢٥٤/٢٦ رقم٥٥٣٣)، "تهذيب التهذيب" (٢٥٠/٥ رقم٧٢٣٠)، "التقريب" (ص٥٠١ رقم٦٢٠٩)، "طبقات المدلسين" (ص٥١ رقم١٢٦).

❖ **وأما الوجه الثاني: (ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ، مرسلاً) فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي؛ مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الاسلام. **ثقة ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد،** جُمعت فيه خصال الخير، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

❖ **أقوال العلماء حول حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الموصول:**

قال الترمذي عقب هذا الحديث: «هذا حدِيثٌ معْلُولٌ، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم»[(١)].

وقد أُعل هذا الإسناد بخمسِ علل:

■ **العلة الأولىٰ**: الانقطاع؛ فإن ثور بن يزيد لم يسمعه من رجاء بن حَيوَةَ.

- قال الشافعي: «وفيه وجه من التضعيف؛ وهو أن الحفاظ يقولون لم يسمع ثور هذا

(١) "جامع الترمذي" كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح علىٰ الخفين أعلاه وأسفله (ص٢٧ رقم٩٧)

. . . . . .

الحديث من رجاء بن حيوة، رواه عبد الله بن المبارك، عن ثور، وقال: **حُدِّثتُ عن رجاء ابن حيوة**، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة»[١].

- قال أبو داوُد عقب الحديث: «وبَلَغَنِي أَنَّهُ لم يسْمَعْ ثوْرُ هذا الحديث من رجَاءٍ»[٢].

- ونقل ابن عبد الهادي في" التنقيح"[٣]، عن الإمام أحمد قوله: «لم يسمعه ثور من رجاء، وليس فيه المغيرة ». وكذا قال موسىٰ بن هارون[٤].

- وحكىٰ أبو بكر الأثرم، عن الإمام أحمد بن حنبل: أنه كان يُضَعِّف هذا الحديث، ويذكر أنه ذكره لعبدالرحمن بن مهدي، فذكر عن ابن المبارك، **عن ثور، قال: حُدِّثتُ عن رجاء بن** حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ. **فأفسده من وجهين حين قال: حُدِّثتُ عن رجاء، وحين أَرْسل**، فلم يُسْنِده[٥].

- وقال الدارقطني: «رواه ابن المبارك عن ثور، قال: حُدِّثتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ مرسلاً ليس فيه المغيرة»[٦].

- وقال ابن حزم بعد أن أخرج رواية ابن المبارك: «فَصَحَّ أَنَّ ثَورًا لم يَسمَعهُ من رجاءِ بن حَيوَةَ وأنهُ مُرسلٌ لم يُذكَر فيه المغيرة »[٧].

وقد وقع عند الدارقطني[٨] والبيهقي[٩] تصريح ثور بن يزيد بالتحديث عن رجاء بن حيوة،

---

(١) "المعرفة" للبيهقي(١/ ٣٥١).

(٢) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة، باب كيف المسح (ص٣٤ رقم١٦٥)

(٣) "التنقيح" (١/ ١٩٤).

(٤) "تلخيص الحبير" (١/ ١٦٠ رقم ٢١٨).

(٥) "نصب الراية" (١/ ١٨٢)، وينظر: "التمهيد" (١/ ١٣-١٤).

(٦) "سنن الدارقطني" (١/ ١٩٥).

(٧) "المحلىٰ" (٢/ ١١٤).

(٨) "السنن" (١/ ١٩٥ رقم ٦).

(٩) "السنن الكبير"، كتاب الطهارة، باب كيف المسح علىٰ الخفين (٢/ ٣٥٥ رقم ١٣٩٢)،

. . . . . .

من رواية داود بن رشيد، حدثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بنِ يزيد، قال: حدثنا رجاء بن حَيَوةَ، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة، مرفوعاً. واحتج بهذا ابن التركماني في "الجوهر النقي"[١]، وابن القيم في "تهذيب السنن"[٢]، بانتفاء الانقطاع، وفيما قالاه نظر؛ لأنه رواه البيهقي في "سننه" (٢/ ٣٥٦ رقم١٣٩٣)، فقال: أَخبرَنا أبو الحسنِ ابنُ عَبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا أحمدُ بنُ يَحيَىٰ بنِ إسحاقَ الحُلوانِيُّ، ثنا داوُدُ بنُ رُشَيدٍ. فذكَره بمَعناه، وقالَ: عن رَجاءٍ. ولم يقل: حدثنا رَجاء. وهذا اختلاف علىٰ داود بن رشيد.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص"[٣] متعقباً: «ووقع في "سنن الدارقطني" ما يوهم رفع العلة وهي: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا داود بن رشيد، عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، حدثنا رجاء بن حيوة، فذكره. فهذا ظاهره أن ثوراً سمعه من رجاء فتزول العلة؛ ولكن رواه أحمد بن عبيد الصفار في "مسنده" عن أحمد بن يحيىٰ الحلواني، عن داود بن رشيد، فقال: عن رجاء، ولم يقل حدثنا رجاء. فهذا اختلاف علىٰ داود يمنع من القول بصحة وصله، مع ما تقدم في كلام الأئمة».

■ **العلة الثانية**: الإرسال.

- قال أبو عِيسىٰ: «سألتُ محمدا عن هذا الحديث، فقال: لا يصح هذا؛ روي عن ابن المبارك عن ثورٍ بن يزيد، قال: حُدِّثْتُ عن رجَاءِ بن حيْوَةَ عن كاتبِ المغيرةِ، عن النبي ﷺ مُرسلاً، وضعف هذا.

وسألتُ أبَا زُرعة، فقال: نحواً مما قال محمد بن إسماعيل».[٤].

- وقال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وحديثُ رَجاءِ بنِ حَيْوَةَ الذي فيه

(١) "الجوهر النقي" (١/ ٢٩٠-٢٩١).

(٢) "تهذيب السنن" (١/ ٨٩).

(٣) "تلخيص الحبير" (١/ ١٦٠).

(٤) جامع الترمذي" كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح علىٰ الخفين أعلاه وأسفله (ص٢٧ رقم٩٧)، وينظر: "علل الترمذي الكبير" (ص٥٦ رقم ٧٠).

. . . . . .

ذكر أَعلَىٰ الخُفِّ وأَسفَلَهُ لا يَثبُت؛ لأنَّ ابن المبارك رواهُ عن ثور بن يزيد، مُرسَلاً»[١].

وقد تقدم بنا كلام الأئمة في العلة الأولىٰ علىٰ أن الحديث روي مرسلاً ليس فيه المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأجاب ابن التركماني عن هذه العلة بقوله: «بأن الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر (المغيرة) وزيادة الثقة مقبولة، وتابعه علىٰ ذلك ابن أبي يحيىٰ، كذا أخرجه البيهقي في كتاب "المعرفة"[٢]»[٣].

قلت: وابن أبي يحيىٰ اسمه: إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي «متروك الحديث»، وقد تابع الوليد بن مسلم علىٰ وصله أيضاً: عتبة بن السكن وهو: «متروك الحديث»، ومحمد بن عيسىٰ بن سُمَيع، وهو: «صدوق يخطئ ويدلس » كما تقدم بنا في التخريج والنظر في الاختلاف.

وقد أعرض الأئمة عن هذه المتابعات، فلا فائدة منها.

قال ابن القيم في "تهذيب السنن"[٤]: «وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله وخالفه من هو أحفظ منه وأجل وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك... وإذا اختلف عبد الله بن المبارك والوليد بن مسلم فالقول ما قال عبد الله. وقد قال بعض الحفاظ: أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين:

أحدهما: أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة، وإنما قال: حُدِّثْتُ عنه.

والثاني: أن ثوراً لم يسمعه من رجاء.

وخطأ ثالث: أن الصواب إرساله. فميز الحفاظ ذلك كله في الحديث وبينوه، ورواه الوليد معنعناً من غير تبيين والله أعلم».

---

(١) "العلل" (٧/ ١١١ رقم ١٢٣٨).

(٢) "المعرفة" (١/ ٣٥٠ رقم ٤٤٠).

(٣) "الجوهر النقي" (١/ ٢٩١).

(٤) "تهذيب السنن" (١/ ٩١-٩٢).

.....

■ **العلة الثالثة**: تدليس الوليد بن مسلم، وأنه لم يصرح بالتحديث.

قال ابن القيم في "تهذيب السنن"[(١)]: «أن الوليد بن مسلم لم يصرح فيه بالسماع من ثور ابن يزيد، بل قال فيه عن ثور، والوليد مدلس فلا يحتج بعنعنته، ما لم يصرح بالسماع». وقال ابن حزم: «وأما حَدِيثَا المغيرةِ فأحدهما... وَالثَّانِي: مُدَلِّسٌ أخطأ فيه الوليدُ بن مسلمٍ في موضِعين[(٢)]».

وقد أجاب عن هذه العلة ابن التركماني[(٣)] وابن القيم[(٤)] أنه وقع التصريح بالتحديث عند أبي داود؛ فقد رواه أبو داود: عن محمود بن خالد الدمشقي، حدثنا الوليد، حدثنا ثور ابن يزيد، فأُمن بذلك تدليس الوليد.

وقال ابن دقيق العيد في "الإمام"[(٥)] بعد أن ذكر تدليس الوليد: «وهذا الوجه ليس بشيء، فقد أُمن تدليس الوليد في هذه الرواية بما رواه أبو داود في "سننه" فقال: "أخبرني ثور"».

وكذا وقع التصريح بالتحديث عند الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه والطبراني في "مسند الشاميين".

■ **العلة الرابعة**: جهالة كاتب المغيرة.

قال ابن حزم: «وعلةٌ ثالثة وهي: أنه لم يُسمِّ فيه كاتب المغيرة فسقط كل ما في هذا»[(٦)].

ويجاب عن هذه العلة بأنه قد سُمي في رواية ابن ماجه وعند الطبراني في "مسند الشاميين" (ورَّاد)، في حين ترك الباقون التصريح باسمه واكتفوا بقولهم كاتب المغيرة؛ وذلك لشهرته، قال ابن القيم: «وأما العلة الرابعة: وهي جهالة كاتب المغيرة فقد رواه ابن ماجه في "سننه"

(١) "تهذيب السنن" (١/ ٩٠).

(٢) "المحلى" (٢/ ١١٤).

(٣) "تهذيب السنن" (١/ ٩١).

(٤) "الجوهر النقي" (١/ ٢٩١).

(٥) (٢/ ١٤٨).

(٦) "المحلى" (٢/ ١١٤).

. . . . . .

وقال: عن رجاء بن حيوة، عن (**ورَّادٍ**) كاتب المغيرة، عن المغيرة. وقال شيخنا أبو الحجاج المزي: رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، عن ورَّاد عن المغيرة. وأيضاً فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاه ورَّاد، وقد خُرج له في الصحيحين وإنما تُرك ذكر اسمه في هذه الرواية؛ لشهرته وعدم التباسه بغيره ومن له خبرة بالحديث ورواته لا يتمارىٰ في أنه ورَّاد كاتبه »[(١)].

وقال ابن دقيق العيد: «وأما الوجه الثاني الذي ذكره هذا المتأخر[(٢)]، وهو: أنه لم يُسم كاتب المغيرة، فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاه ورَّاد، وهو مخرج له في الصحيح، فإن لم يعرف له مشارك في هذه الصفة، فالظاهر انصراف الرواية إليه. وقد أدرج هذا الحديث بعض الحفاظ في ترجمة رجاء بن حيوة، عن ورّاد...، وأعلىٰ من هذا وأفصح: أن أبا عبد الله ابن ماجه خرج الحديث في "سننه"، فقال: عن رجاء ابن حيوة، عن ورَّاد كاتب المغيرة، فصرح باسمه»[(٣)].

■ **العلة الخامسة**: أنه مخالف للأحاديث الصحيحة عن المغيرة بن شعبة وغيره.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (١ / ٥٤ رقم ١٣٥): «سمعت أبي يقول في حديث الوليد، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة: (أن النبي ﷺ مسح أعلىٰ الخف وأسفله)، فقال: ليس بمحفوظ وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح».

وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٩١): «الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه».

فظهرَ مما تقدم من أقوال العلماء: أنّ العِلّتين الثالثة والرابعة لا أثرَ لهما، وإنما التأثيرُ للعلة الأولىٰ والثانية، والخامسة، وهي: أنه منقطع بين ثور بن يزيد ورجاء بن حيوة، وأن الصواب إرساله، وأنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الباب عن المغيرة بن شعبة وغيره. وهذي العلل الثلاث هي التي ذكرها الحفاظ وأعلوا بها الحديث.

---

(١) " تهذيب سنن أبي داود" (١/ ٩١). وكذا أجاب ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ٢٩١).

(٢) لعله يعني ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو الذي أعل هذا الحديث بهذه العلة.

(٣) "الإمام" (٢/ ١٤٨).

.....

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - ترجيح الوجه الثاني (الإرسال)، وذلك لما يلي:

- الحديث الموصول معلول بالانقطاع والإرسال ومخالفته للأحاديث الصحيحة في الباب. وقد ضعفه جماعة من الأئمة الكبار: الشافعي[١] والإمام أحمد[٢] والبخاري وأبو زرعة والترمذي[٣] وأبو داود وابن حزم، وقد رجح ابن القيم ضعف هذا الحديث موصولاً، فقال: «وبعد فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري،وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين: أبو محمد بن حزم. وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه. وهذه العلل - وإن كان بعضها غير مؤثر - فمنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث »[٤].

وكذا ضعفه النووي في "خلاصة الأحكام"[٥].

وقال أبو حاتم: «ليس بمحفوظ وسائر الاحاديث عن المغيرة أصح »[٦].

وقال الدارقطني: «لا يثُبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مُرسلاً »[٧].

- كون راويه علىٰ الوجه المرسل عبد الله بن المبارك أتقن وأحفظ من الوليد بن مسلم راويه علىٰ الوجه الموصول. قال ابن القيم: «وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله، وخالفه من هو أحفظ منه وأجل وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك، فرواه عن ثور، عن رجاء،

---

(١) "المعرفة" للبيهقي(١/ ٣٥١).

(٢) "تلخيص الحبير" (١/ ١٥٩ رقم ٢١٨).

(٣) جامع الترمذي" (ص٢٧ رقم٩٧)، "علل الترمذي الكبير" (ص٥٦ رقم ٧٠).

(٤) " تهذيب سنن أبي داود" (١/ ٩١).

(٥) (١/ ١٢٩ رقم٢٥٣).

(٦) "العلل" لابن أبي حاتم (١/ ٥٤ رقم ١٣٥).

(٧) " العلل" (٧/ ١١١ رقم ١٢٣٨).

.....

قال: حدثت عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ، وإذا اختلف عبد الله بن المبارك والوليد بن مسلم؛ فالقول ما قال عبد الله ».[١]

- شدة ضعف الرواة المتابعين للوليد بن مسلم علىٰ الوجه الموصول.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري تعليقـاً في "التاريخ الأوسط"[٢]، قال: وَقَالَ أَحْمد بن حَنْبَل، حَدثنَا: ابن مهْدي، قَالَ: حَدثنَا ابن الْمُبَارك، عَن ثَوْر، حُدثت عَن رَجَاء بن حَيْوَة، عَن كَاتب الْمُغيرَة، لَيْسَ فِيهِ الْمُغيرَة.

- **عبد الرحمن بن مهدي** بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي. روىٰ عن: أبان العطار، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وخلق كثير. روىٰ عنه: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، وآخرون.

وهو ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجالِ والحديثِ.

قال عنه ابن سعد: «ثقةٌ كثير الحديث».

وقال علي بن المديني: «كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس قالها مرارا».

وقال الإمام أحمد: «كان ثقةً خياراً، من معادن الصدقِ، صالحـًا مسلمـًا».

وقال أبو حاتم: «إمامٌ ثقةٌ، أثبت من يحيىٰ بن سعيد، وأتقن من وكيع».

وقال جرير الرازي: «ما رأيت مثل عبد الرحمن بن مهدي ووصف عنه بصراً بالحديث وحفظـًا».

وقال ابن شاهين: «الحافظ الناقد الصيرفي الجهبذ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٩هـ).

---

(١) " تهذيب سنن أبي داود" (١/ ٩٠-٩١).

(٢) (١/ ٢٩٢ رقم ١٤٢٣).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٧/٧)، "التاريخ الكبير" (٣٥٤/٥ رقم١١٢٣)، "الجرح والتعديل" (٢٨٨/٥ رقم١٣٨٢)، "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين (ص١٣ رقم١٤)، "تهذيب الكمال" (٤٣٠/١٧ رقم٣٩٦٩)، "التقريب" (ص٣٥١ رقم٤٠١٨).

- **عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي؛ مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي أحد الائمة الاعلام وحفاظ الاسلام. **ثقة ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد،** جُمعت فيه خصال الخير، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **ثور بن يزيد بن زياد الكَلاَعي**، ويقال: الرَحَبي، أبو خالد الحمصي. **مجمع علىٰ توثيقه، إلا أنه يرىٰ القدر**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

- **رجاء بن حَيْوَة الكندي** الشامي كنيته أبو المقدام، ويقال: أبو نصر الفلسطيني. روىٰ عن: جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة الباهلي، وورَّاد كاتب المغيرة بن شعبة، وغيرهم. روىٰ عنه: أشعث بن أبي الشعثاء، وثور بن يزيد، وحميد الطويل، وغيرهم. **وهو ثقة فقيه**، وثقه ابن سعد والعجلي والنسائي، وزاد ابن سعد قائلاً: «وكان...عالماً فاضلاً، كثير العلم».

وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: «كان من عُباد أهل الشام، وزهادهم وفقهائهم». وقال الذهبي في "السير": «الإمام، القدوة الوزير العادل...من جلة التابعين». وقال في "الكاشف": «كان من جلة العلماء الأعلام».

روىٰ له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة، مات سنة (١١٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٥٤/٧)، "معرفة الثقات" (٣٦٠/١ رقم٤٧٣)، "الجرح والتعديل" (٥٠١/٣ رقم٢٢٦٦)، "الثقات" (٢٣٧/٤ رقم٢٦٩١)، "تهذيب الكمال" (١٥١/٩ رقم١٨٩٠)، "سير أعلام النبلاء" (٥٥٧/٤ رقم٢٢٠)، "الكاشف" (٣٩٥/١ رقم١٥٥٩)، "التقريب" (ص٢٠٨ رقم١٩٢٠).

- **كاتب المغيرة هو: ورّاد الثقفي** أبو سعيد، ويقال: أبو الورد الكوفي،كاتب المغيرة بن شعبة ومولاه. وفد علىٰ معاوية بن أبي سفيان، وروىٰ عن: مولاه المغيرة بن شعبة. روىٰ عنه: أبان بن صالح، ورجاء بن حيوة، وعامر الشعبي، وعبد الملك بن عمير، وغيرهم.

وهو ثقة، روىٰ له الجماعة.

. . . . . .

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٨٥/٨ رقم٢٦٤٤)، "الجرح والتعديل" (٤٨/٩ رقم٢٠٦)، "الثقات" (٤٩٨/٥ رقم٥٩٢١)، "تهذيب الكمال" (٤٣١/٣٠ رقم٦٦٨٢)، "الكاشف" (٣٤٨/٢ رقم٦٠٤٥)، "التقريب" (ص٧٤٠١ رقم٥٨٠).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله، ولمخالفته الأحاديث الصحيحة التي ثبتت عن النبي ﷺ أنه مسح ظاهر الخف فقط.

فقد أخرج أبو داود في "سننه"[(١)]، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَىٰ بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَاهِرِ خُفَّيْهِ».

قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص"[(٢)]: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

(١) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١/ ٤٢ رقم١٦٢).

(٢) "تلخيص الحبير" (١/ ٢٨٢).

الحديث العاشر

وفي كتاب الطهارة، باب الدلالة علىٰ أن الغسل يوم الجمعة سنة اختيار **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في سننه**[1]:

[١٠] " أخبرَنا أبو الحسينِ ابنُ بِشْرانْ ببَغدادَ، أخبرَنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عمرٍو الرزازُ، حدثنا جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ شاكِرٍ، حدثنا عَفّانُ، حدثنا هَمّامٌ، حدثنا قَتادَةُ، عن الحسنِ، عن سَمُرَةَ، أن النبيَّ ﷺ قال: ((**مَن تَوَضّأَ يَومَ الجُمُعَةِ فبِها ونِعمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فهوَ أفضَلُ**)).

وهَكَذا روِي عن شُعبَةَ عن قَتادَةَ:

أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا عليُّ بنُ حَمشاذَ العَدلُ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ العَزيزِ ابنِ أبي رَجاءٍ، حدثنا عَفّانُ بنُ مُسلِمٍ، حدثنا شُعبَةُ بنُ الحَجّاجِ، عن قَتادَةَ، عن الحسنِ، عن سَمُرَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: ((**مَن تَوَضّأَ يَومَ الجُمُعَةِ فبِها ونِعمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضَلُ**)).

وكَذَلِكَ رواه سَعيدُ بنُ سُفيانَ الجَحدَرِيُّ عن شُعبَةَ، وخالَفَهُما سَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ فرواه مُرسَلاً:

أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو الفَضلِ الحسنُ بنُ يَعقوبَ العَدلُ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ أبي طالِبٍ، أخبرَنا عبدُ الوَهّابِ بنُ عَطاءٍ، أخبرَنا سَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ، عن قَتادَةَ، عن الحسنِ، عن النبي ﷺ مُرسَلاً.

وكَذَلِكَ رواه أبانُ بنُ يَزيدَ العَطّارُ عن قَتادَةَ.

ورواه أبو حُرَّةَ الرَّقاشِيُّ عن الحسنِ كما:

أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ الحسنِ بنِ فُورَكَ، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا

(١) "السنن الكبير"، (٢/ ٣٧٠-٣٧١ رقم ١٤٢٢، ١٤٢٣،١٤٢٤،١٤٢٥، ١٤٢٦).

يونُسُ بنُ حَبيبٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا أبو حُرَّةَ، عن الحسنِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرَةَ قال: ولا أعلَمُه إلا عن النبيِّ ﷺ، أن النبي ﷺ قال: ((**مَن تَوَضّأ فبِها ونِعمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضَلُ**)).

ورواه بَكرُ بنُ بَكّارٍ عن أبي حُرَّةَ بإسنادِه قال: قال رسول الله ﷺ. ولَم يشُكَّ. أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا عليُّ بنُ محمدِ بنِ سَختُويهَ، حدثنا محمدُ بنُ مَندَه الأصفَهانِيُّ، حدثنا بكرُ بنُ بَكّارٍ، حدثنا أبو حُرَّةَ. فذَكَرَه".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه قتادة، واختلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة دونه:

■ **أولاً: رواه عفان بن مسلم، واختلف عليه علىٰ وجهين:**

❖ **الوجه الأول: (عفان بن مسلم، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا).**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٤٣٦ رقم٥٠٢٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٣/ ٣٩٢ رقم٢٠٢٥٩)، والدارمي في "سننه" (٢/ ٩٦٣ رقم١٥٨١)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧٠ رقم ١٤٢٢) من طريق جَعفَر بن محمدِ بنِ شاكِرٍ الصائغ.

جميعهم: (ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والدارمي، وجعفر الصائغ)، عن عفان بن مسلم، بهذا الإسناد.

وتابع عفان بن مسلم في الرواية علىٰ هذا الوجه، كلٌ من:

١- **أبو الوليد الطيالسي**: أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (ص٦٣ رقم ٣٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٩ رقم٧١٩)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٩ رقم٦٨١٧)، والبيهقي في" المعرفة" (١/ ٣٥٦ رقم٤٥٧)، من طريق أبي الوليد الطيالسي.

٢- **عبد الرحمن بن مهدي**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٣/ ٣٤٤ رقم٢٠١٧٤)

.....

و(٣٣/ ٣٤٦ رقم٢٠١٧٧)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٨١ رقم٢٨٥)، عن عبد الرحمن بن مهدي.

٣-**عبد الصمد بن عبد الوارث**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" عن عبد الصمد ابن عبد الوارث٣٣/ ٢٨٠ رقم٢٠٠٨٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (١/ ٢٣٠ رقم٢٦٦).

٤-**بهز بن حكيم**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٣/ ٢٨٠ رقم٢٠٠٨٩).

٥-**أبو داود**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٣/ ٣٤٤ رقم٢٠١٧٤)، مقروناً برواية عبد الرحمن بن مهدي.

٦-**أبو عمر حفص بن عمر الحوضي**: أخرجه من طريقه الطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٩ رقم٦٨١٧).

جميعهم: (أبو الوليد، وابن مهدي، وعبد الصمد، وبهز، وأبو داود، وأبو عمر الحوضي)، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً.

كما توبع همام علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-**شعبة بن الحجاج**: أخرجه ابن الجعد في "مسنده" (ص١٥٥ رقم٩٨٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٣/ ٣٠٨ رقم٢٠١٢٠)، والنسائي في "سننه" كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (ص٢١٣ رقم١٣٨٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ١٢٨ رقم١٧٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٩ رقم٦٨١٨)، من طريق يزيد بن زريع.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (ص١٣١ رقم٤٩٧)، وفي "العلل الكبير" (ص٨٦ رقم١٤١)، والبزار في "مسنده" (١٠/ ٤٠١ رقم٤٥٤١)، والروياني في "مسنده" (٢/ ٤٢ رقم٧٨٧)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ١٠ رقم٤٦٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٢/ ١٦٤ رقم٣٣٥)، وذكره البيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧٠ رقم١٤٢٣)، جميعهم من طريق سعيد بن سفيان الجحدري.

كلاهما: (يزيد بن زريع، وسعيد بن سفيان الجحدري)، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن،

.....

عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعـًا.

٢-سعيد بن أبي عروبة في أحد الأوجه عنه كما سيأتي في الاختلاف عليه:

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٢/ ١٤٥ رقم٢٥٤٤)، عن يزيد بن زريع، عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعـًا.

كما توبع قتادة علىٰ هذا الوجه، تابعه:

يونس بن عبيد: أخرجه البزار في "مسنده" (١٠/ ٤٠١ رقم ٤٥٤٠)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٢٣ رقم٦٩٢٦)، من طريق الجراح بن مخلد، عن خالد بن يحيىٰ السدوسي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعـًا. قال البزار عقب الحديث: «وهذا الحدِيثُ لا نعلَمُ رواهُ عنْ يُونُسَ عن الحسَنِ عنْ سَمُرة إلاَّ خَالِدُ بْنُ يحيىٰ».

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٢/ ١٤٥ رقم٢٥٤٤)، عن يونس بن عبيد، بهذا الإسناد.

قالَ النسائي: «الحسنُ، عَنْ سَمُرَةَ كِتَابًا، وَلَمْ يَسْمَعِ الْحَسَنُ مِنْ سَمُرَةَ إِلَّا حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ».

وقال الترمذي: «حدِيثُ سمُرَةَ حدِيثٌ حسَنٌ. وقد رواه بعْضُ أصْحَابِ قتَادَةَ: عن قتَادَةَ، عن الْحسَنِ، عن سمُرَةَ بن جنْدَبٍ. ورَوَاهُ بَعْضهُمْ: عن قتَادَةَ، عن الحَسَنِ، عن النبي ﷺ مرْسَلٌ. وَالعَمَلُ علىٰ هذا عنْدَ أَهلِ الْعلْمِ من أَصحَابِ النبي ﷺ ومَنْ بَعْدَهمْ، اخْتَاروا الْغسْلَ يوم الْجمُعَةِ، وَرَأَوا أنْ يُجزِئَ الْوضُوءُ من الْغسْلِ يوم الْجمُعَةِ».

وخالف قتادة في روايته عن الحسن علىٰ هذا الوجه، أبو حُرَّةَ الرَّقاشِيُّ ووهِم في اسم صحابيه؛ فرواه عن الحسنِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا:

أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢/ ٦٨٨ رقم١٤٤٧)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧١ رقم ١٤٢٥)، ومن طريق بكر بن بكار (رقم١٤٢٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٦٧ رقم ٦٨١) من طريق سلم بن سليمان الضبي، والطبراني في "الأوسط" (٧/ ٣٧٤ رقم٧٧٦٥) من طريق حفص بن عمر الرازي.

كلهم عن أبي حرة الرقاشي، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا، وفي

.....

رواية الطيالسي قال: «ولا أعلمه إلا عن النبي ﷺ».

قال ابن حجر في "التلخيص" (٢/ ١٦٥، ١٦٦): «ورواه أبو حَرَّةَ، عن الحسنِ، عن عبد الرحمنِ بنِ سمُرةَ ووهِم في اسمِ صحَابِيّهِ». وقال أيضاً: «والصَّوابُ كمَا قالَ الدَّارقُطنيُّ عن قتادةَ، عن الحسنِ، عن سمُرةَ. وكذلك قال العُقَيْلِيُّ».

وقال في "المطالب العالية" (٤/ ٦٦٦ رقم٦٩٢): «المشهور عن الحسن في هذا، عن سمرة بن جندب لا عن عبد الرحمن بن سمرة».

❖ **الوجه الثاني: (عفان بن مسلم، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً).**

أخرجه البيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧٠ رقم١٤٢٣)، من طريق عليّ بن حَمشاذَ العَدل، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣/ ٦١٠ رقم١١١٩)، من طريق محمد بن عبدالله بن إبراهيم. كلاهما من طريق محمد بن عبد العزيز بن أبي رجاء، عن عفان بن مسلم، عن شعبة، بهذا الإسناد.

قال البيهقي عقب الحديث: «وكَذَلِكَ رواه سَعيدُ بنُ سُفيانَ الجَحدَرِيُّ عن شُعبَةَ، وخالَفَهُما سَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ فرواه مُرسَلاً».

وقال الخطيب: «كذا رواه ابن أبي رجاء، عن عفان، عن شعبة، وخالفه الناس؛ فرووه عن عفان، عن همام، عن قتادة».

■ **ثانياً: ورواه سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:**

❖**الوجه الأول: (سعيد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً).**

أخرجه البيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧٠ رقم١٤٢٤)، عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي الفضل الحسن بن يعقوب العدل، عن يحيى بن أبي طالب، عن عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، به.

وتابع سعيد بن أبي عروبة في الرواية على هذا الوجه، كلٌ من:

١-**معمر**، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ١٩٩ رقم٥٣١١).

. . . . . .

٢-**أبان بن يزيد العطار**، ذكره البخاري كما في "العلل الكبير" للترمذي (ص٨٦ رقم١٤١)، وابن أبي حاتم في "علل الحديث" (٢/ ٥٤١ رقم٥٧٥)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧٠) عقب الحديث (رقم١٤٢٤).

ثلاثتهم: (سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، وأبان العطار)، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

❖**الوجه الثاني**: (**سعيد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً**).

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٢/ ١٤٥ رقم٢٥٤٤) **عن يزيد بن زريع**. وقال: «فرواه عباد بن العوام... وخالفه يزيد بن زريع، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة».

وتابع سعيداً علىٰ هذا الوجه: همام، وشعبة كما تقدم.

❖**الوجه الثالث**: (**سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **مرفوعًا**).

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٢/ ١٤٥ رقم٢٥٤٤) وقال: «فرواه عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، **ووهم فيه**».

■ **ثالثًا: ورواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا**.

ذكر هذه الرواية العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٦٧ رقم٦٨١)، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، به.

■ **النظر في الاختلاف**:

يتبين مما سبق أنه اختُلف علىٰ قتادة، وعلىٰ بعض الرواة دونه علىٰ عدة أوجه:

أولاً: الاختلاف علىٰ عفان بن مسلم:

❖**أما الوجه الأول**: (**عفان بن مسلم، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **مرفوعًا**).

. . . . . .

- **عفان بن مسلم بن** عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري. **ثقة ثبت**، كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه عدد من الحفاظ الثقات، وهم:

١-**ابن أبي شيبة، وهو:** عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي. **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

وثقه العجلي وأبو حاتم وابن خراش وابن قانع وزاد: «ثبت»، وزاد العجلي: «كان حافظًا للحديث».

وقال ابن حبان: «كانَ متقنًا حَافِظًا دينًا مِمَّن كتب وَجمع وصنف وذاكر وَكَانَ أحفظ أهل زمانة بالمقاطيع».

وقال الخطيب: «كان متقنًا، حافظًا، مكثرًا، صنف المسند والأحكام والتفسير، وقدم بغداد، وحدث بِها».

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٣٥هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٥٧ رقم٩٦١)، "الجرح والتعديل" (٥/١٦٠ رقم٧٣٧)، "الثقات" (٨/٣٥٨ رقم١٣٨٥٩)، "تاريخ بغداد" (١١/٢٥٩ رقم٥١٣٨)، "تهذيب الكمال" (١٦/٣٤ رقم٣٥٢٦)، "تهذيب التهذيب" (٣/٢٥٢ رقم٤٠٤٩)، "التقريب" (٣٢٠ رقم٣٥٧٥)، "طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص١٩٢ رقم٤١٩).

٢-**أحمد بن حنبل، وهو:** أحمد بن محمد بن حَنْبل بن هِلال بن أسد الشَّيْبَانِيّ أَبُو عبد الله الْمروزِي ثمَّ الْبَغْدَادِيّ.

أحد أَئِمَّة الإِسلَام والهداة الأَعلَام وأحد الأربعة الَّذين تَدور عليهم الفَتَاوَىٰ والأَحكَام فِي بيان الحَلَال والحرَام، صَاحب "المسند"، ثقة حافظ فقيه حجة.

قال عنه ابن حبان: «كانَ حَافِظًا متقنًا ورعًا فَقِيهًا لَازِمًا للورع الْخَفي، مواظبًا علىٰ العِبَادَة الدائمة بِهِ أغاث الله جلّ وَعلا أُمة مُحمَّد ﷺ وذَاكَ أنه ثَبت فِي المحنة وبذل نَفسه لله عز وجل حتَّىٰ ضرب بالسياط للقَتل فعصمه الله عَن الكفْر وَجعله علمًا يقتَدىٰ بِهِ».

ينظر ترجمته في: "سيرة الإمام أحمد بن حنبل" لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ص٣٠)، "الجرح والتعديل"

. . . . . .

(٢٩٢/١)، "الثقات" (١٨/٨ رقم١٢٠٦٩)، "تاريخ بغداد" (٩٠/٦ رقم٢٥٨٦)، "طبقات الفقهاء" للشيرازي (ص٩١)، "طبقات الحنابلة" (٤/١-٢٠)، "وفيات الأعيان" (٦٣/١ رقم٢٠)، "تاريخ الإسلام" (١٠١٠/٥ رقم٣٥)، "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (٥٦/١)، "التقريب" (ص٨٤ رقم٩٦)، "طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص١٨٩ رقم٤١٧).

٣-الدارمي هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهْرام بن عبد الصمد التَّمِيْمِيُّ الدَّارِمِيُّ، أبو محمد السَمَرْقَنْدِيُّ. الحافظ صاحب "المسند"، **ثقة فاضل متقن**.

قال عنه أبو حاتم: «ثقة صدوق».

وقال ابن حبان: «كانَ من الحفاظ المتقنين، وَأهل الْوَرع فِي الدَّين، مِمَّن حفظ وَجمع وتفقه وصنف وَحدث، وَأظْهر السّنة فِي بَلَده ودعا النَّاس إِلَيْهَا وذب عن حريمها، وقمع من خالفها».

وقال الخطيب: «كانَ أحد الرحالين في الحديث، والموصوفين بجمعه وحفظه، والإتقان لَهُ، مَعَ الثقة والصدق والورع والزهد».

وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام": «كان مِن أوعيه العلم، يجتهد ولا يُقَلِّد».

روىٰ له مسلم وأبو دواد والترمذي، مات سنة (٢٥٥هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٩٩/٥ رقم٤٥٨)، "الثقات" (٣٦٤/٨ رقم١٣٨٩٣)، "تاريخ بغداد" (٢٠٩/١١ رقم٥١٠١)، "تهذيب الكمال" (٢١٠/١٥ رقم٣٣٨٤)، "تاريخ الإسلام" (١٠٤/٦ رقم٢٨٥)، "تهذيب التهذيب" (١٩١/٣ رقم٣٨٧٥)، " التقريب" (ص٣١١ رقم٣٤٣٤)، "طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص٢٣٩ رقم٥٣١).

٤-**جعفر** بن محمد بن شاكر الصّائغ، أبو محمد الْبَغْدَادِيّ. **ثقة عارف بالحديث**.

قال عنه أبو الحسين بن المنادي: «كان ذا فضلٍ وعِبادة وزُهْد، انتفع به خلْق كثير فِي الحديث، وأكثروا عنه لثقته وصَلاحه».

وقال مسلمة بن قاسم: «ثقةٌ، رجلٌ صالح زاهد».

وقال الخطيب: «كان عابدًا زاهدًا، ثقة صادقًا، متقنًا ضابطا».

روىٰ له أبو داود، مات سنة (٢٧٩هـ).

. . . . . .

ينظر: "تاريخ بغداد" (٧٧/٨ رقم٣٥٩٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠٣/٥)، " تاريخ الإسلام" (٥١٣/٦ رقم١٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٨٤/١ رقم١١١٦)، "التقريب" (ص١٤١ رقم٩٥٤).

وتابع عفان بن مسلم علىٰ هذا الوجه عدد من الثقات، وهم:

- **أبو الوليد الطيالسي هو**: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، البصري. **ثقةٌ ثبتٌ**، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **عبد الرحمن بن مهدي** بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي. **وهو ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجالِ والحديثِ**. تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

- **عبد الصمد بن عبد الوارث** بن سعيد العنبري مولاهم التَنُّوري، أبو سهل البصري. **صدوق ثبت في شعبة**. روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٧هـ). "التقريب" (ص٣٥٦ رقم٤٠٨٠).

- **بهز بن حكيم** بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك. **صدوق**.

روىٰ له البخاري تعليقاً، والأربعة مات قبل سنة (١٦٠هـ). "التقريب" (١٢٨ رقم٧٧٢).

- **أبو داود هو**: سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي، البصري. **ثقة حافظ**، غلط في أحاديث.

استشهد به البخاري، وروىٰ له الباقون. مات سنة (٢٠٤هـ). **"التقريب" (ص٢٥٠ رقم٢٥٥٠)**

- **أبو عمر حفص بن عمر الحوضي** بن الحارث بن سَخْبَرَة الأزدي النَمَري، أبو عمر الحوضي وهو بها أشهر. **ثقة ثبت** عيب بأخذ الأجرة علىٰ الحديث. "التقريب" (ص١٧٢ رقم١٤١٢).

وتابع قتادة علىٰ هذا الوجه ثقة، هو:

- يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري. **ثقة ثبت فاضل ورع**.

روىٰ عن الحسن البصري. قال علي بن المديني: «يونس بن عبيد أثبت في الحسن من ابن عون».

وقال أبو زرعة: «يونس بن عبيد أحب إلي في الحسن من قتادة؛ لأن يونس من أصحاب

. . . . . .

الحسن وقتادة ليس من أقران يونس».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٩هـ).

ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٢/٥١٧ رقم٧١٨٠)، "التقريب" (ص٦١٣ رقم٧٩٠٩).

❖ **أما الوجه الثاني: (عفان بن مسلم، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا). وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

- **محمد بن عبد العزيز بن أبي رجاء** أبو بكر التَّيْمِيّ البَغْدَادِيّ.

ضعيف، ضعفه الدارقطني.

ذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام" في طبقة الذين ماتوا بين سنة (٢٨١- ٢٩٠هـ).

ينظر: "تاريخ بغداد" (٣/٦١٠ رقم١١١٩)، "ميزان الاعتدال" (٣/٦٢٩ رقم٧٨٧٩)، "تاريخ الإسلام" (٦/٨١٣ رقم٤٦٨)، "المغني في الضعفاء" (٢/٦٠٩ رقم٥٧٧٣).

وهذا الوجه منكر فيه محمد بن عبد العزيز بن أبي رجاء ضعيف، خالف الثقات فيما رواه. قال الخطيب: «كذا رواه ابن أبي رجاء، عن عفان، عن شعبة، وخالفه الناس؛ فرووه عن عفان، عن همام، عن قتادة».

ثانيًا: الاختلاف علىٰ سعيد بن أبي عَرُوبَة:

❖ **أما الوجه الأول: (سعيد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

- **سعيد بن أبي عَرُوبَة**، واسم أبي عَرُوبَة مهران اليَشْكُري مولاهم، أبو النضر البصري. **وهو ثقة حافظ له تصانيف**، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبَة علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **عبد الوهاب بن عطاء الخَفّاف**، أبو نصر العجلي مولاهم البَصْرِيّ، سكن بغداد. وثقه ابن معين، والدارقطني. وَقَال ابْن مَعِين في رواية أخرىٰ: «ليس به بأس».

وقال عنه ابن سعد: «لَزِمَ سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وعُرفَ بِصُحبَتِه، وَكَتَبَ كُتُبَهُ...وكان كثير

. . . . . .

الحديث، مَعروفـًا، صدُوقـًا إن شاء الله».

وقال أحمد بن حنبل: «كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سَعِيد ابن أَبي عَرُوبَة».

وَقَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ: «سُئل أبو داود عن السهمي والخفاف في حديث ابن أَبي عَرُوبَة، فقال: عبد الوهاب أقدم. فقيل له عبد الوهاب سمع في الاختلاط؟ فقال: من قال هذا؟ سمعت أَحْمَد بْن حنبل سئل عن عبد الوهاب في سَعِيد بن أَبي عَرُوبَة، فقال: عبد الوهاب أقدم».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، محله الصدق».

وقال الساجي: «صدوق، ليس بالقوي عندهم».

وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ؛ أنكروا عليه حديثـًا في فضل العباس، يقال: دلسه عن ثور».

خلاصة حاله: صدوق ، وهو من أعلم الناس بحديث سَعِيد بْن أَبي عَرُوبَة، وقد سمع منه قبل الاختلاط.

روىٰ له البخاري في" أفعال العباد" ومسلم والأربعة، مات سنة (٢٠٤هـ) ويقال سنة: (٢٠٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٣٣/٧)، "تاريخ ابن معين" رواية الدارمي (ص١٥٠ رقم٥١٩)، "الجرح والتعديل" (٧٢/٦ رقم٣٧٢)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٦٨ رقم٣٧٤)، "تاريخ أسماء الثقات" (ص١٦٧ رقم٩٨٤)، "تاريخ بغداد" (٢٧٦/١٢ رقم٥٦٤١)، "تهذيب الكمال" (٥٠٩/١٨ رقم٣٦٠٥)، "تاريخ الإسلام" (١١٧/٥ رقم٢٥٥)، "ميزان الاعتدال" (٦٨١/٢ رقم٥٣٢٢)، "التقريب" (ص٣٦٨ رقم٤٢٦٢).

. . . . . .

وتابع سعيد بن أبي عَرُوبَة علىٰ هذا الوجه ثقتان، هما:

– **معمر بن راشد الأزدي** مولاهم، أبو عروة البصري. **وهو ثقة ثبت فاضل**. إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

– **أبان بن يزيد العطار**، أبو يزيد البصري. **وهو ثقة له أفراد**. روىٰ له الجماعة سوىٰ ابن ماجه. كما في "التقريب" (ص٨٧ رقم١٤٣).

❖ **و أما الوجه الثاني: (سعيد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً). وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

– **يزيد بن زُريع العَيْشي**، أبو معاوية البصري. **وهو ثقة ثبت**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي، وأبو حاتم وزاد: «إمام». قال عنه الإمام أحمد: «إليه المنتهىٰ في التثبت بالبصرة». وقال أيضًا: «كل شيء رواه يزيد بن زُريع عن سعيد بن أبي عَرُوبَة فلا تبالِ أن لا تسمعه من أحد، سماعه من سعيد قديم، وكان يأخذ الحديث بنية».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٨٩/٧)، "معرفة الثقات" (٣٦٢/٢ رقم٢٠١٦)، "الجرح والتعديل" (٢٦٤/٩ رقم١١١٣)، "تهذيب الكمال" (١٢٤/٣٢ رقم٦٩٨٧)، "التقريب" (ص٦٠١ رقم٧٧١٣).

❖ **و أما الوجه الثالث: (سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا).**

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

– **عباد بن العوام** بن عمر بن عبد الله بن المنذر الكلابي، أبو سهل الواسطي، مولىٰ أسلم بن زُرعة الكلابي. **ثقة؛ إلا أنه مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عَرُوبَة.**

وثقه ابن معين والعجلي وأبو حاتم وأبو داود والنسائي.

وقال عنه الإمام أحمد: «مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عَرُوبَة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٥هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (١٧/٢ رقم٨٤٠)، "الجرح والتعديل" (٨٣/٦ رقم٤٢٥)، "تهذيب الكمال" (١٤٠/١٤

. . . . . .

رقم٣٠٨٩)، "تهذيب التهذيب" (٣/رقم٦٨ رقم٣٥٤٢)، "التقريب" (ص٢٩٠ رقم٣١٣٨).

وهذا الوجه لا يثبت؛ لأنه من رواية عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، وعباد وإن كان ثقة إلا أنه مضطرب الحديث في سعيد بن أبي عَرُوبَة.

ثالثًا: رواية سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

- **سعيد بن بشير** الأزدي، ويقال: البصري مولاهم أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو سلمة الشامي أصله من البصرة، ويقال: من واسط. وهو **ضعيف**، ضعفه ابن معين وابن المديني والإمام أحمد وأبو مسهر والنسائي وأبو داود. قال عنه البخاري: «يتكلمون في حفظه«.وقال محمد بن عبدالله بن نمير: «منكر الحديث ليس بشيء، ليس بقوي الحديث؛ يروي عن قتادة المنكرات». وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ فاحش الخطأ، يروي عن قتادة مالا يُتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يعرف من حديثه وهو الذئ يروي هشيم عن أبي عن الرحمن عن قتادة، يكنئ عنه ولا يسميه».

روئ له الأربعة، مات سنة (١٦٨هـ) وقيل: (١٦٩هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٤/٩٤ رقم٣٣١٩)، "التاريخ الكبير" (٣/٤٦٠ رقم١٥٢٩)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٨٩ رقم٢٦٧)، "الضعفاء" للعقيلي (٢/١٠٠ رقم٥٦٣)، "المجروحين" (١/٤٠٠)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١/٣١٤ رقم١٣٦٩)، "تهذيب الكمال" (١٠/٣٤٨ رقم٢٢٤٣)، "التقريب" (ص٢٣٤ رقم٢٢٧٦)، "بحر الدم" (ص٦١ رقم٣٥٢).

وعليه فهذه الرواية لا تثبت؛ لضعف سعيد بن بشير، وروايته عن قتادة المنكرات ومالا يُتابع عليه.

وبعد النظر في الاختلاف يتضح لنا أن المحفوظ من هذه الأوجه، هو: الوجه الأول من رواية عفان مسلم عن همام، والوجه الأول والثاني من رواية سعيد بن أبي عروبة، وأما باقي الأوجه ورواية سعيد بن بشير فهي مطروحة لا تثبت؛ لضعف رواتها.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه قتادة، واختلف عليه، وعلئ بعض الرواة دونه، وأن

. . . . . .

المحفوظ هو رواية كل من:

١-همام بن يحيىٰ، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة -في أحد الوجهين الراجحين عنه-، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً.

٢-ورواية سعيد بن أبى عروبة -في أحد الوجهين الراجحين عنه-، ومعمر بن راشد، وأبان العطار، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقد ذهب بعض العلماء إلىٰ تصحيح الوجهين، وذهب آخرون إلىٰ رواية الوجهين دون ترجيح أحدهما علىٰ الآخر، ورجح آخرون الوجه الأول موصولاً.

وممن قال بتصحيح الوجهين أبو حاتم كما في "العلل" (٢/ ٥٤٠ رقم٥٧٥)؛ قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث رواه همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة: أن النبى ﷺ قال: "من توضأ فبها ونِعمت".

ورواه أبانُ، عن قتادة، عن الحسن، أن النبي ﷺ قال: "من توضأ فبها ونعمت".

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟ قال: جميعاً صَحِيحين؛ همام ثقة وصّلهُ، وأبانُ لم يُوصِّله».

وممن ذهب إلىٰ ذكر الوجهين دون ترجيح أحدهما علىٰ الآخر: البخاري كما في "علل الترمذي الكبير" (ص٨٦ رقم١٤١) قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: روىٰ همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبى ﷺ. وروىٰ سعيد بن أبى عروبة، وأبان بن يزيد، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ. ولم يذكرا عن سمرة».

وكذلك ذهب البيهقى في "سننه"[(١)] في هذا الحديث المدروس إلىٰ رواية هذه الأوجه دون ترجيح أحدهما علىٰ الآخر.

ولعل قول أبى حاتم بتصحيح الوجهين، وعدم ترجيح البخاري والبيهقى أحدهما علىٰ الآخر يكون بسبب:

- رواية سعيد بن أبي عروبة للوجهين عن قتادة؛ وقد عرف عنه ضبطه ومزيد اختصاصه

(١) كتاب الطهارة، باب الدلالة علىٰ أن الغسل يوم الجمعة سنة اختيار(٢/ ٣٧٠-٣٧١ رقم ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤).

. . . . . .

بقتادة، فهو من أثبت الناس في قتادة كما تقدم في ترجمته.

- أن الحديث علىٰ الوجهين من رواية الحسن البصري[1] وهو يعرف بكثرة الإرسال والتدليس؛ فقد يكون رواه مرة موصولاً عن سمرة، ومرة مرسلاً دون ذكره.

وممن قال بترجيح الوجه الأول موصولاً، كل من:

- الدارقطنى بعد أن ذكر الاختلاف علىٰ قتادة، فقال: «والمحفوظ حديث سمرة». "العلل" (٢/ ١٤٥ رقم٢٥٤٤).

- العُقَيْلِيُّ، حيث قال: «ورواه شعبة وهمام وأبو عوانة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. وهو الصواب». "الضعفاء" (٢/ ١٦٧ رقم ٦٨١).

- وقال ابن الملقن بعد أن ذكر الحديث: «هذا الحديث مرْوِيّ من طرق أَحْسنهَا طريق الحسن، عَن سَمُرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعا». "البدر المنير" (٤/ ٦٥٠).

- واختاره الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٢/ ١٦٦)،فقال: «وهذا الاخْتِلافُ فيهِ علىٰ الحسن وعلىٰ قتادةَ لا يَضُرّ؛ لِضَعفِ من وَهِمَ فيه وَالصَّوابُ كما قال الدارقطنى: عن قتادة، عن الحسنِ، عن سمُرةَ. وكذلك قال العُقَيْلِيُّ».

وبالنظر في الاختلاف وأحوال الرواة ما يؤيد ما ذهب إليه الأئمة من ترجيح الوجه الأول (موصولاً) وهو حديث الحسن عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك لما يلي:

١-كون رواته أكثر عدداً، وأوثق من الوجه الثاني المرسل؛ فقد اتفق علىٰ روايته موصولاً عن قتادة ثلاثة من كبار تلامذته وهم: همام بن يحيىٰ وشعبة وابن أبي عروبة.

كما توبع قتادة علىٰ هذا الوجه تابعه يونس بن عبيد وهو ثقة ثبت كما تقدم.

٢-أن الوجه الثاني جاء من رواية: ابن أبي عروبة - في أحد الوجهين عنه-، وأبان العطار، ومعمر بن راشد، أما ابن أبي عروبة فتُقدم روايته للوجه الأول؛ كونه وافق فيها الأكثر والأوثق. وأما أبان فهو ثقة إلا أن له أفراداً كما تقدم. وأما معمر وإن كان ثقة، إلا أنه يخطئ

(١) ستأتي ترجمته في دراسة الإسناد.

. . . . . .

في روايته عن البصريين، وقتادة بصري.

٣- ضعف الوجه الثاني من رواية عفان بن مسلم؛ لضعف محمد بن عبد العزيز بن أبي رجاء، ومخالفته الثقات فيما رواه. وكذلك ضعف الوجه الثالث من رواية سعيد بن أبي عروبة، ورواية سعيد بن بشير؛ لضعف رواتها.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"[(١)] قال: حدثنا عفان، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سُمرة، أن النبي ﷺ قال: ((**مَن تَوَضّأَ يَومَ الجُمُعَةِ فبِها ونِعمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فَذلك أفضَلُ**)).

١- **عفان هو: ابن مسلم بن** عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري. روىٰ عن: شعبة، وهمام ابن يحيىٰ، وعبد الوارث بن سعيد، وغيرهم. روىٰ عنه: البخاري، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والدارمي، وغيرهم.

وهو ثقة ثبت، وثقة ابن سعد وابن معين وابن خراش وابن قانع. وزاد ابن سعد: «كان ثقةً، ثبتًا، كثيرَ الحديثِ، حُجّةً». وقال العجلي: «ثبتٌ صاحب سنة».

وقال أبو حاتم: «ثقة متقن متين».

وقال الإمام أحمد: «ما رأيت الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثر منها عند عفان- يعني أنبأنا وأخبرنا وسمعت وحَدَّثَنَا- يعني شعبة».

وقال الذهبي: «الحافظ الثبت، الذي يقول فيه يحيىٰ القطان، وما أدراك ما يحيىٰ القطان: إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني».

تغير قبل موته بأيام، روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٨/٧)، "معرفة الثقات" (١٤٠/٢ رقم١٢٥٦)، "الجرح والتعديل" (٣٠/٧ رقم١٦٥)، "الثقات" (٥٢٢/٨ رقم١٤٨٠٥)، "تاريخ بغداد" (٢٦٩/١٢ رقم٦٧١٥)، "تهذيب الكمال" (١٦٠/٢٠ رقم٣٩٦٤)،

(١) "مسند الإمام أحمد(٣٣/ ٣٩٢ رقم٢٠٢٥٩).

. . . . . .

"ميزان الاعتدال" (١٠٢/٥ رقم٥٦٨٤)، "تهذيب التهذيب" (١٤٧/٤ رقم٥٣٢٥)، "التقريب" (ص٣٩٣ رقم٤٦٢٥).

٢-**همام هو**: ابن يحيىٰ بن دينار العَوْذِي، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر البصري.

وثقه وأثنىٰ عليه علي بن المديني، وابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، والحاكم، والذهبي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق في حفظه شيء، وهو في قتادة أحب إلي من حماد بن سلمة ومن أبان العطار».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال يزيد بن زريع: «همام حفظه ردئ وكتابه صالح»، وقال ابن سعد: «ربما غلط في الحديث». وكان يحيىٰ بن سعيد القطان لا يرضىٰ حفظه ولا كتابه ولا يحدث عنه، قال عفان: «كان يحيىٰ بن سعيد يعترض علىٰ همام في كثير من حديثه فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيىٰ ينكره، فكف يحيىٰ بعد عنه».

قال ابن حجر: «**ثقة ربما وهم**». **وهو كما قال**.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٤هـ) وقيل: (١٦٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٨٢/٧)، "سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني" (ص٦٣)، "بحر الدم" (ص١٦ رقم١١٠٩)، "التاريخ الكبير" (٢٣٧/٨ رقم٢٨٥٢)، "معرفة الثقات" (٣٣٤/٢ رقم١٩١٨)، "الجرح والتعديل" (١٠٧/٩ رقم٤٥٧)، "الثقات" (٥٨٦/٧ رقم١١٥٩٨)، " تهذيب الكمال" (٣٠/ ٣٠٢ رقم٦٦٠٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٦/٦ رقم٨٤٧٤)، "التقريب " (ص٥٧٤ رقم٧٣١٩).

٣-**قَتَادة هو**: ابن دِعَامة السَّدُوسي، أبو الخطَّاب البصري. أجمع الأئمة علىٰ جلالته، وحفظه، وتوثيقه، وإتقانه، وفضله، **ثقة ثبت، لكنه يدلس**. وقد روىٰ شعبة هذا الحديث عن قتادة كما تقدم في التخريج، ورواية شعبة عنه محمولة علىٰ السماع.

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٤-**الحسن هو: ابن أبي الحسن البصري**، واسم أبيه: يسار، الأنصاري مولاهم. **تابعي متفق علىٰ توثيقه، وكان يرسل كثيراً ويدلس**. وثقه ابن سعد، والعجلي، والذهبي، وذكره ابن

. . . . . .

حبان في "الثقات".

وقال قتادة: «ما جلست إلىٰ أحدٍ ثم جلست إلىٰ الحسن إلا عرفت فضل الحسن عليه».
وقال ابن سعد: «كان الحسن جامعًا عالمًا عاليًا رفيعًا ثقة مأمونًا عابداً ناسكًا، كثير العلم فصيحًا جميلاً وسيمًا، وكان ما أسند من حديثه وروىٰ عمن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة».

وُصف بكثرة التدليس والإرسال، قال عنه العلائي في "جامع التحصيل": «كثير التدليس، وهو مكثر من الإرسال»، وذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهم: من توقّف فيهم جماعة، فلم يحتجّوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقًا[(١)].وأما الحافظ ابن حجر فذكره في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة. ومقتضىٰ حاله يدل علىٰ أنه أليق بالطبقة الثالثة، يؤيد ذلك قول الذهبي في "الميزان": «كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضُعِّف».

روىٰ له الجماعة، ومات سنة (١١٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (١٥٧/٧)، "التاريخ الكبير" (٢٨٩/٢)، "معرفة الثقات" (٢٩٢/١ رقم٢٩١)، "الثقات" (١٢٢/٤ رقم٢١٠٢)، "ميزان الاعتدال" (٥٢٧/١ رقم١٩٦٨)، "جامع التحصيل" (ص١١٣)و (ص١٦٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٨١/١ رقم١٤٤٩)، "التقريب" (ص١٦٠ رقم١٢٢٧)، "طبقات المدلسين" (٢٩ رقم٤٠).

❖ **مسألة: سماع الحسن البصري من سمرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

اختلف العلماء حول سماع الحسن من سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ عدة أقوال[(٢)]:

- القول الأول: من قال بأنه لم يسمع منه مطلقًا:

(١) "جامع التحصيل" (ص١١٣).

(٢) ينظر: "البدر المنير" لابن الملقن (٤/ ٦٨-٧٥)، و"المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس" (٣/ ١١٧٤-١٣٠٥) للدكتور/ الشريف حاتم العوني، حيث بحث هذه المسألة بحثًا مطولاً، أجاد فيها وأفاد وبسط أقوال العلماء وأدلتهم في كتابه وخلص إلىٰ أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، والباقي كتاب غير مسموع.

. . . . . .

١- شعبة حيث قال: «لم يسمع الحسن من سمُرَة[١]».

٢- وقال ابن حبان في "صحيحه"[٢]: «الحسن لم يسمع من سمرة شيئًا».

٣- وقال ابن حزم في "المحلىٰ"[٣]: «الحسنُ لم يَسْمَع مِن سَمُرَةَ».

٤- وقال السبكي، مخبراً عن ما ذهب إليه أبيه في هذه المسألة: «وَذهب إلىٰ أن الحسن لم يسمع من سَمُرَة شَيئًا، لَا حَدِيث العَقِيقَة ولا غَيره وهو رَأي أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معِين[٤]».

- القول الثاني: أن الحسن لم يسمع شيئًا من سمرة، وإنما يروي أحاديث سمرة من كتاب:

١- قال يحيىٰ القطان: «وكما يقال في أن حديث الحسن عن سمرة كتاب، استعاره من بنيه بعد موته[٥]».

٢- وفي "المراسيل" لابن أبي حاتم، أن بُهز بن أسد سئُل: علىٰ من اعتماد الحسن؟ فأجاب: «علىٰ كُتُبِ سُمرة[٦]».

٣- وقال الترمذي: «وقد تكلم بعض أهلِ الحديث في رواية الحسن عن سمُرة، وقالوا: إنمَّا يُحدِّث عن صحيفةِ سمُرة[٧]».

٤- وقال البيهقي بعد أن روىٰ حديثًا للحسن عن سمرة: «يقال: هو في معنىٰ المرسل، لأن الحسن أخذه من كتاب لا عن سماع[٨]».

---

(١) "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٤/ ٢٢٠ رقم٤٠٥٣).

(٢) "الإحسان" (٥/ ١١٢ رقم ١٨٠٧).

(٣) (٩/ ١٧٢)

(٤) "طبقات الشافعية" (١٠/ ٣٠٦)

(٥) "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٥٠٠).

(٦) (ص ٣٢ رقم ٩٥).

(٧) "جامع الترمذي" البيوع، باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب (ص٣١٥ رقم ١٢٩٦).

(٨) "السنن الصغير" (٢/ ٢٤٧).

. . . . . .

- القول الثالث: أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديثًا واحداً، هو حديث العقيقة:

١- قال الدارقطني: «الحسن مختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثًا واحداً وهو حديث العقيقة فيما زعم قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد[١]».

٢- وقال البيهقي: «أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن عن سمرة في غير حديث العقيقة[٢]».

- القول الرابع: أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة وحده والباقي يرويه وجادة:

- قالَ النسائي بعد روايته لهذا الحديث: «الحسنُ، عَنْ سَمُرَةَ كِتَابًا، وَلَمْ يَسْمَعِ الْحَسَنُ مِنْ سَمُرَةَ إِلَّا حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ[٣]».

- وورد في "صحيح البخاري" ما يثبت سماع الحسن من سَمُرة لحديث العقيقة، فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب العقيقة، باب إماطة الأذىٰ عن الصبي في العقيقة بإثر الحديث (رقم٥٤٧٢)، وقال: «حدثني عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا قُريش بن أنس، عن حبيب بن الشَّهيد، قال: أمرني ابنُ سِيرين أن أسأل الحسنَ: ممن سَمِعَ حديثَ العَقِيقَة؟ فسألتهُ فقال: من سمرةَ بنِ جُندَبٍ».

- وقال البزار في "مسنده"[٤]: «والحسنُ يقالُ إنهُ لم يسمَع من سمُرة إلاّ حَدِيثًا واحِدًا، وإنَّما كانَ ترَكهُ لأنهُ رغِبَ عنهُ، ثم إنهُ بعدَ تَبَيُّنٍ لهُ صَدَّقهُ فصارَ إلىٰ منزلهِ بعدُ فأخذَ هذهِ الصَّحِيفةَ فرواهَا عنهُ **والَّذِي يَصِحُّ أنه سمعه من سَمُرة حديثًا** حدَّثناه إسحاقُ بن إبراهيمَ بن حبيبٍ، عن قُريشِ بنِ أنسٍ، عن حبيب بن الشَّهِيدِ قال: قال لِي محمد بن سِيرينَ: سَلِ الحسَنِ مِمَّنْ سمِعَ الحدِيثَ في العَقِيقَةِ؟ فَسَأَلتهُ فقال: من سمُرةَ».

(١) "سنن الدارقطني" (١/ ٣٣٦).

(٢) "معرفة السنن والآثار" (٤/ ٣٠٢ رقم٣٣٦٤).

(٣) "سنن النسائي" كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (ص٢١٣ رقم١٣٨٢).

(٤) "البحر الزخار" (١٠/ ٤٠١) عقب الحديث رقم(٤٥٣٨).

. . . . . .

- وقال ابن عساكر في "أطرافه": «حَدِيثه عَنهُ كتاب إِلَّا حَدِيث العَقِيقَة[١]».

- القول الخامس: أن الحسن سمع من سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مطلقًا:

- قال علي بن المديني: «سَماعُ الحسنِ من سمُرة صَحيحٌ[٢]».

- وقال البخاري: «وسماعُ الحسنِ من سمُرة بن جندب صحيحٌ[٣]». وتبع الترمذي شيخه البخاري في إثبات سماع الحسن من سمرة مطلقًا.

القول الراجح:

بعد عرض الأقوال يتبين أن القول الراجح هو القول الرابع وهو: أن الحسن لم يسمع إلا حديث العقيقة، والباقي كتاب غير مسموع وهو القول الوسط في هذه المسألة، ولعل هذا أقرب الأقوال؛ فلو كان الحسن سمع كل شيء لصرح بالتحديث والسماع كما صرح بالسماع في حديث العقيقة والله تعالىٰ أعلم.

وهو ما رجحه وخُلص إليه الدكتور / الشريف حاتم العوني، وأن هذا لا يقتضي الانقطاع بل هو من باب الوجادة المحتج بها.

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، غير أن سماع الحسن من سمرة ليس بثابت، وقد تقدم بنا أن في سماعه منه اختلاف كثير، وأن الراجح سماعه منه لحديث العقيقة فقط، والباقي كتاب. كما أن الحسن البصري مدلس من الطبقة الثالثة؛ ولم يصرح هنا بالسماع. وللحديث شواهد كثيرة، عن أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عباس، ذكرها الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٨٨-٩٣)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ١٦٣-١٦٧)، والألباني في "صحيح سنن أبي داود" (٢/ ١٨٨-١٩٢). وهذه الأحاديث لا تخلو

(١) "البدر المنير" (٤/ ٧٣).

(٢) "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٨٩)، "جامع الترمذي" البيوع، باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب (ص٣١٥ رقم ١٢٩٦).

(٣) "العلل الكبير" للترمذي(ص ٣٨٦).

. . . . . .

أسانيدها من ضعف.

والحديث كما تقدم صححه أبو حاتم الرازي في "العلل"[١]، وابن خزيمة في "صحيحه"[٢]، ورواه ابن الجارود في "المنتقىٰ"[٣]. وكذا **حسنّه** الترمذي[٤]، والنووي[٥]، والألباني[٦].

وله شاهد بمعناه أخرجه مسلم في" صحيحه" كتاب الجمعة (رقم٨٥٧)، فقال: وحدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو كريب، قال يحيىٰ: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**من توضأَ فأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُم أَتَىٰ الجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وأَنْصَتَ؛ غُفِرَ لهُ ما بَيْنَهُ وبَيْنَ الجُمُعَةِ، وَزِيَادةُ ثَلاَثَةِ أَيّامٍ،ومَنْ مَسّ الحَصَىٰ فَقَدْ لَغَا**)).

(١) (٢/ ٥٤٠ رقم٥٧٥).

(٢) (٣/ ١٢٨ رقم١٧٥٧).

(٣) (ص٨١ رقم٢٨٥).

(٤) "الجامع" (ص١٣١ رقم ٤٩٧).

(٥) " المجموع" (٤/ ٥٣٣).

(٦) "صحيح سنن أبي داود" (٢/ ١٨٤ رقم٣٨١).

الحديث الحادي عشر

وفي كتاب الصلاة، باب الفَجرُ فجرانِ، ودُخولُ وقتِ الصُبحِ بطَلوعِ الآخِرِ مِنهُما **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[1]:

[١١] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ حاتِمٍ الدّارَبَرِدِيُّ بمَروَ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ رَوحٍ المَدائِنِيُّ، حدثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن الحارِثِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن محمدِ بن عبدِ الرحمنِ بنِ ثَوبانَ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الفَجرُ فجرانِ؛ فأَمّا الفَجرُ الذي يَكونُ كَذَنَبِ السِّرحانِ فلا يُحِلُّ الصَّلاةَ ولا يُحَرِّمُ الطَّعامَ، وأما الذي يَذهَبُ مُستَطيلاً في الأُفُقِ فإنَّه يُحِلُّ الصَّلاةَ ويُحَرِّمُ الطَّعامَ**)). هَكَذا رُوِي بهَذا الإسنادِ مَوصولًا.

ورُوِي مُرسَلًا وهو أصَحُّ:

أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ إسحاقَ، حدثنا عُمَرُ بنُ حَفصٍ، حدثنا عاصِمُ بنُ عليٍّ، قال: وحَدَّثَنا أبو نَصرٍ أحمدُ بنُ سَهلٍ، حدثنا صالِحُ بنُ محمدٍ، حدثنا عليُّ بنُ الجَعدِ قالا: أخبرَنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن الحارِثِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ثَوبانَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الفَجرُ فجرانِ**)). فذكَر الحديثَ مِثلَه سَواءً".

غريب الحديث:

- **الفَجرُ فجرانِ**: والفَجْر: ضوء الصَّباح، وَهُوَ حمرَة الشَّمْس فِي سَواد اللَّيْل. وسمي فجراً؛ لانفجار الصبح، أي: بزوغه وظهوره. **وهما فجران:**

- **الفجرُ الأول**: ويسمىٰ: الفجر الكاذب؛ الذي لا يحل شيئاً ولا يحرمه. وهو البياض الذي

---

(١) "السنن الكبير" (٣/ ٦٢-٦٣ رقم١٧٨٧، ١٧٨٨).

. . . . . .

يطلع مستطيلاً نحو السماء كذنب السرحان، ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء، ولا يثبت به شيءٍ من أحكام النهار في حرمة الطعام والشراب للصائم، وجواز أداء الفجر.

- **الفجرُ الثاني**: ويسمىٰ: الفجر الصَّادِق، الذي يَحِلّ الصلاة ويُحرِّم الطعام، ولا يكون الصبح إلا الصادق. ويقال له: الـمُسْتَطِير؛ وهو الَّذِي انتَشَر ضَوءُه واعْتَرض فِي الأُفُق. والأحكام كلها متعلقة بالفجر الثاني فبه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء ويدخل في الصوم.

ينظر: "العين" (١١١/٦)، "غريب الحديث" لابن قتيبة (١٧٣/١)، "جمهرة اللغة" (٤٦٣/١)، "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٥١)، "المحكم والمحيط" (٣٩٤/٧)، "شرح السنة" للبغوي(٣٠١/٢)، "المجموع" (٣ /٤٥)، "أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء" (ص١٧).

- **ذَنَبِ السِّرْحَان**: بكسر السين المهملة، وسكون الراء، فحاء مهملة، والسِّرْحان هو: الذِّئْب، وإنما يُشبه بذنب السِّرْحان؛ لِأَنَّهُ مستدق صاعد غير معترض في الأُفُق، والمراد: أنه يرتفع في السماء كالعمود، وهو الفجر الكَاذِب الذي لا يحل أداء صلاة الصبح فيه، ولا يُحرم الأكل علىٰ الصائم.

ينظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (١٧٣/١)، "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٥١)، "النهاية" (٣٥٨/٢)، "لسان العرب" (٤٨٢/٢)، "القاموس المحيط" (ص: ٢٢٤)، "سبل السلام" (ص١٩١).

- **الأُفُقِ**: بضمتين، الناحيةُ. وجمعه: آفَاق، وهي: نواحي السَّمَاء وَالْأَرْض، وَقيل: هِيَ مهاب الرِّيَاح الْأَرْبَعَة: الْجنُوب وَالشمَال وَالدبور وَالصبَا.

ينظر: "المحكم والمحيط" (٤٧٨/٦)، "مشارق الأنوار" (٤٨/١) "المصباح المنير" (١٦/١)، "التوقيف على مهمات التعاريف" (ص٥٧).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه ابن أبي ذئب، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

. . . . . .

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٤ رقم٦٨٨)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس، من طريق عبد الله بن روح المدائني، عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، به.

قال الحاكم: «وإسناده صحيح»[١].

وقال البيهقي عقب الحديث: «هكذا روي بهذا الإسناد موصولاً. وروي مرسلاً وهو أصح».

❖ **الوجه الثاني: (ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ص١٢٣ رقم٩٧) عن أحمد بن يونس، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٦٨ رقم١) من طريق يزيد، و(٢/ ١٦٥ رقم٣) من طريق ابن أبي فديك، والبيهقي في "سننه" في هذا الحديث المدروس، من طريق عاصم بن علي وعلي بن الجعد، وفي (٨/ ٤٥٧ رقم٨٠٨٢) من طريق ابن وهب.

جميعهم: (أحمد بن يونس، ويزيد، وابن أبي فديك، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد، وابن وهب)، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد ابن عبد الرحمن ابن ثوبان، عن النبي ﷺ، مرسلاً، بنحوه، إلا أن أبا داود قال: «المستطير» بالراء.

قال الدارقطني عقب الحديث: «هذا مرسل».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ ابن أبي ذئب في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

– **ابن أبي ذئب هو:** محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب –واسمه هشام– بن شعبة، القرشي العامري أبو الحارث المدني. **هو ثقة فقيه فاضل.** كما سيأتي في

(١) حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا رواه الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حيث قال بعد روايته لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وله شاهد بلفظ مفسر، وإسناده صحيح»، ثم روىٰ حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

. . . . . .

ترجمته في دراسة الإسناد.

وقد رواه عن ابن أبي ذئب علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. **ثقة متقن عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

❖ أما الوجه الثاني: (ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

وقد رواه علىٰ هذا الوجه ستة رواة، هم:

١- **أحمد بن عبد الله بن يونس** بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي. **ثقة حافظ** صاحب سُنَّة، كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

٢- **يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. **ثقة متقن عابد.** تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٣- **محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك** - واسمه دينار الديلي-،مولاهم أبو إسماعيل المدني. وثقه ابن معين، وقال:» كان من أروىٰ النَّاس عن ابن أبي ذِئْب». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، وليس بِحُجَّة».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «**صدوق**». وهو كما قال فقد روىٰ له البخاري ومسلم في صحيحهما.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٠هـ) وقيل (١٩٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٣٧/٥)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (٢٠٩/٣ رقم٩٦٩)، "الجرح والتعديل" (١٨٨/٧ رقم١٠٧١)، "الثقات" (٤٢/٩ رقم١٥٠٨٢)، "تهذيب الكمال" (٤٨٥/٢٤ رقم٥٠٦٨)، "الكاشف" (١٥٨/٢ رقم٤٧٢٧)، "تهذيب التهذيب" (٥/)، "التقريب" (ص٤٦٨ رقم٥٧٣٦).

. . . . . .

٤-عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم.

وثقه ابن سعد والعجلي وابن قانع، وزاد ابن سعد: «وليس بالمعرُوف بالحديث، ويكْثرُ الخطَأُ فيما حدَّث به»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

قال عنه الإمام أحمد: «ما أقل خطأه، لقد عرض علي حديثه، وهو أصح حديثًا من أبيه».

وقال أيضًا: «صحيح الحديث قليل الغلط ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقًا».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن معين: «كان ضعيفًا»، وقال في رواية: «ليس بشيء»، وقال مرة: «كذاب بن كذاب».

وقال الحسين بن فهم: «ثلاثة أبيات كانت عند يحيىٰ بن معين من أشر قوم: المحبر بن قحذم وولده، وعاصم بن علي وولده، وآل أبي أويس كلهم كانوا عنده ضعافًا جداً».

وقال النسائي: «ضعيف».

أورد له ابن عدي في "الكامل" ثلاثة أحاديث منكرة تفرد بها عن شعبة، ثم قال: «لا أعرف له شيئًا منكراً في رواياته إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، وقد حدثناه عنه جماعة فلم أر بحديثه بأسًا إلا فيما ذكرت، وقد ضعفه ابن معين وصدقه أحمد بن حنبل وصدق أباه وأخاه».

وقال الذهبي في "الكاشف": «ثقة مكثر، لكن ضعفه ابن معين وأورد له ابن عدي أحاديث منكرة».

وقال في "السير": «حافِظًا، صَدُوقًا، من أصحابِ شُعبةَ...وكان من أَئِمَّةِ المحَدِّثِينَ».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم».

خلاصة حاله: أنه صدوق كما قال الإمام أحمد وأبو حاتم ورجحه الذهبي في "السير" فقال: «والصواب أنه صدوق، كما قال أَبُو حاتمٍ»، وقد روىٰ عنه البخاري في "صحيحه"، أما طعن يحيىٰ بن معين له فلا يخفىٰ تشدده في الرجال، وقد يكون من قبيل طعن الأقران -والله تعالىٰ أعلم.

وقد يكون بسبب قاعدة عند بعض أهل الحديث بأن كل راوٍ اسمه عاصم فيه ضعف، قال الحافظ ابن رجب في "شرح العلل": قاعدة: «قال إسماعيل ابن عُلية: من كان اسمه عاصم

. . . . . .

ففي حفظه شيء».

وقال المروذي، قلت لأحمد: «إن يحيىٰ بن معين يقول كل عاصم في الدنيا ضعيف. قال: ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيراً كان حديثه صحيحاً، حديث شعبة والمسعودي ما كان أَصَحهَا».

وللإمام الصنعاني كلام مفيد حول قول المحدثين (فلان كذاب)، يفيد في توجيه قول ابن معين في عاصم أنه: «كذاب بن كذاب».

حيث قال في "توضيح الأفكار" (١/ ٣٤٨): «ولا يغرنك قول المحدثين فلان كذاب، فقد يطلقون ذلك علىٰ من يكذب مخطئاً لا متعمداً؛ لأن الحقيقة اللغوية لمسمىٰ الكذب: تقتضي أنه كذاب إذ الكذب لغة: الإخبار بخلاف الواقع، ولا يشترط فيه العمدية، نعم العمدية شرط في الإثم، علىٰ أنه لا يخفىٰ أن الأصل في إطلاق المحدثين للكذب فيمن يصفونه به هو: الكذب حقيقة الصادر عن عمد يعرف ذلك من تصرفاتهم، وإذا كان هو الأصل فلا بد من قرينة علىٰ أنهم أرادوا به الوهم كما أفاده قوله، ولهذا وصفوا بذلك خلقاً من أهل الصدق إذا وهموا؛ فأن القرينة كونهم وصفوا بذلك من يعرف بالصدق والصواب أنه لا يسمىٰ من وهم كذابا لأن العرف في الكذاب أنه المتعمد كما قاله الجاحظ فإنه يقول الكذب عدم المطابقة مع الاعتماد كما عرف في الأصول وعلم البيان من حقيقة مذهبه وقد رد أئمة الأصول والبيان ما ذهب إليه وأن التعمد أمر قلبي لا يطلع عليه فالأصل هو العمد ولهذا أي لأجل أن الكذب في عرف اللغة إنما هو للمتعمد قالت عائشة في ابن عمر ما كذب ولكنه وهم».

روىٰ له البخاري والترمذي وابن ماجه، مات سنة (٢٢١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣١٦/٧)، "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد-رواية المروذي (ص٩٧)، "بحر الدم" (ص٨١ رقم٤٨٦)، "معرفة الثقات" (٩/٢ رقم٨١٣)، "الجرح والتعديل" (٣٤٨/٦ رقم١٩٢٠)، "الثقات" (٥٠٦/٨ رقم١٤٧٠٧)، "الكامل" (٢٣٤/٥ رقم١٣٨٤)، "تهذيب الكمال" (٥٠٨/١٣ رقم٣٠١٦)، "سير أعلام النبلاء" (٢٦٢/٩ رقم٧٣)، "الكاشف" (٥٢٠/١ رقم٢٥٠٨)، "التقريب" (ص٢٨٦ رقم٣٠٦٧)، "هدي الساري" (ص٤١٠)، "شرح العلل" لابن رجب(٧٨٨/٢).

. . . . . .

٥-**علي بن الجعد** بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي مولىٰ بنىٰ هاشم.

ثقة ثبت، وثقه وأثنىٰ علىٰ إتقانه في الحديث: ابن معين وأبو حاتم وصالح بن محمد والدارقطني وابن قانع، وغيرهم. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال موسىٰ بن داود: «ما رأيت أحفظ من علي بن الجعد، كنا عند ابن أبي ذئب فأملىٰ علينا عشرين حديثًا فحفظها وأملاها علينا».

تكلم فيه أحمد من أجل تشيعه، ومن أجل وقوفه في القرآن.

وانتقد علي بن المديني مروياته عن شعبة، فقال: «وممن تُرك حديثه عن شعبة علي بن الجعد..»؛ وعلل ذلك بقوله: «رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف». وفي كلامه نظر؛ فقد أجاب ابن حجر عن ذلك بقوله: «فإن ثبت هذا فلعله كان في أول الحال لم يثبت فضبط». ثم إنه خالف أبا حاتم وابن معين، حيث قال أبو حاتم عن علي بن الجعد: «كان متقنًا صدوقًا لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث علىٰ لفظ واحد لا يغيره سوىٰ قبيصة... وعلي بن الجعد في حديثه»، وصرح ابن معين فقال: «ما روىٰ عن شعبة من البغداديين أثبت منه». وقد روىٰ البخاري عنه عن شعبة في "صحيحه" مع شدة استقصائه، قال ابن عدي: «ما أرىٰ بحديثه بأسا ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثًا منكراً فيما ذكره، والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه».

روىٰ له البخاري، وأبو داود. مات سنة (٢٣٠هـ).

ينظر: "معرفة الرجال عن يحيى بن معين" (ابن محرز) (١/١٠٤-١١٠)، "الجرح والتعديل" (٦/١٧٨ رقم٩٧٤)، "الثقات" (٨/٤٦٦ رقم١٤٤٥٨)، "الكامل" (٦/٢٣٤ رقم١٣٦٧)، "تهذيب الكمال" (٢٠/٣٤١ رقم٤٠٣٤)، "تهذيب التهذيب" (٤/١٨٣ رقم٥٤٠٣)، "التقريب" (ص٣٩٨ رقم٤٦٩٨)، "هدي الساري" (ص٤٣٠).

٦-**عبد الله بن وَهْب** بن مسلم القُرشي مولاهم، أبو محمد المِصْرِي. **وهو ثقة حافظ عابد**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال عنه الإمام أحمد: «عبد الله بن وهب صحيحُ الحديث، يفْصِلُ السماع من العرض،

. . . . . .

والحديث من الحديث، **ما أصحَّ حديثَه وأثبتَه**، قيل له: أليس كان يُسيءُ الأخذ[1]؟ قال: قد كان يُسيءُ الأخذ، ولكن إذا نظرتَ في حديثه وما روىٰ عن مشايخه، وجدتَهُ صحيحًا».

وقال أبو حاتم: «صالحُ الحديث، صدوق».

وقال الذهبي: «الإمامُ، شيخُ الإسلامِ...الحافظُ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٨/٧)، "تاريخ ابن معين" - للدوري (٤١٢/٤ رقم٥٠٣٧)، "معرفة الثقات" (٦٥/٢ رقم٩٩٠)، "الجرح والتعديل" (١٨٩/٥ رقم٨٧٩)، "الثقات" (٣٤٦/٨ رقم١٣٨٠٢)، "تهذيب الكمال" (٢٧٧/١٦ رقم٣٦٤٥)، "سير أعلام النبلاء" (٢٢٣/٩ رقم٦٣)، "تهذيب التهذيب" (٢٩٥/٣ رقم٤١٨٩)، "التقريب" (ص٣٢٨ رقم٣٦٩٤).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)؛ فقد صححها البيهقي، فقال بعد أن أخرج حديث ابن أبي ذئب موصولاً عن جابر بن عبد الله** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هكذا رُوِي بهذا الإسنادِ مَوصولاً، ورُوي مُرسَلاً وهو أصَحُّ». ويؤيد هذا

(١) المراد بسيء الأخذ: أي التَّساهل في تحمُّل الحديث وسماعه، كالمتحمَّل حال النوم الكثير الواقع منه أو من شيخه. ينظر: "فتح المغيث" للسخاوي(١/ ٣٥٣)، وذكر في ذلك لابن وهب ما يُدلُّ علىٰ تساهله في تحمُّلِ الحديث، ومن ذلك قوله: «وما وقع لهم من قبول الإمام الثقة الحجة عبد الله بن وهب مع وصف ابن المديني وغيره له بأنه كان رديءَ الأَخذِ. وقول عثمان بن أبي شيبة أنه رآه وأخوه أبو بكر وغيرهما من الحفاظ وهو نائم في حال كونه يقرأ له علىٰ ابن عينيه، وأن عثمان قال للقارئ أنت تقرأ وصاحبك نائم، فضحك له ابن عيينة. قال عثمان: فتركنا ابن وهب إلىٰ يومنا هذا،فقيل له: ولهذا تركتموه؟ قال: نعم، أتريد أكثر من ذا... فلكونه في ذلك ماشيًا علىٰ مذهب أهل بلدة في تجويز الإجازة، وأن يقال فيها: حدثني، بل قال أحمد: إنه كان صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث ما أصح حديثه فقيل له أليس كان يسيء الأخذ قال قد كان ولكنك إذا نظرت في حديثه عن مشايخه وجدته صحيحًا.

ثم إنه لا يضر في كل من التحمل والأداء النعاس الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام لا سيما من الفطِن فقد كان الحافظ المزي ربما ينعس في حال إسماعه ويغلط القارئ أو يزل فيبادر للرد عليه».

.....

الترجيح، ما يلي:

١-كون رواته أكثرَ عدداً، وأوثقَ من الوجه الأول.

٢-أن الوجه الأول جاء من رواية: يزيد بن هارون - في أحد الوجهين عنه-، فتُقدم روايته للوجه الثاني؛ كونه وافق فيها الأكثر والأوثق.

٣-مزيد اختصاص محمد بن أبي فديك -أحد رواة رواية الإرسال- بابن أبي ذِئْب، وقد تقدم في ترجمته قول ابن معين:» كان من أروىٰ النَّاس عن ابن أبي ذِئْب».

٤-قال ابن رجب في "الفتح" (٣/ ٢٢٧): «وروي عن ابن أبي ذئب... مرسلاً من غير ذكر: جابر.قال البيهقي: هو أصح».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود في "المراسيل"[(١)] قال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**هما فَجْران: فأما الذي كأنه ذَنَب السِّرحان فإنه لا يُحِلّ شيئًا ولا يُحَرِّم، وأما المُسْتَطِير الذي يأخذ الأفق فهو يُحِلُّ الصَّلاةَ ويُحَرِّمُ الطَّعامَ**)).

١-**أحمد بن عبد الله بن يونس** بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي. **ثقة حافظ** صاحب سُنَّة. وثقه ابن سعد والعجلي وأبو حاتم والنسائي وابن قانع. وزاد ابو حاتم: «متقنًا»، وابن قانع: «مأمونًا ثبتًا». وذكره ابن حبان في"الثقات".

وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد بن حنبل، وقال له رجل عمن أكتب ؟ فقال: «اخرج إلىٰ أحمد بن يونس، فإنه شيخ الاسلام».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٦/٤٠٥)، "بحر الدم" (ص١٠ رقم٣)، "معرفة الثقات" (١/١٩٣ رقم٧)، "الجرح والتعديل" (٢/٥٧ رقم٧٩)، "الثقات" (٨/٩ رقم١٢٠٤٢)، "تهذيب الكمال" (١/٣٧٥ رقم٦٤)، "تهذيب التهذيب" (١/٣٥

(١) "المراسيل" (ص١٢٣ رقم ٩٧).

. . . . . .

رقم٨٧)، "التقريب" (ص٨١ رقم٦٣).

٢-**ابن أبي ذئب هو**: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب -واسمه هشام- بن شعبة، القرشي العامري أبو الحارث المدني. **وهو ثقة فقيه فاضل**. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين وابن المديني والإمام أحمد ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والخليلي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الإمام أحمد: «كان يشبه بسعيد بن المسيب، وقيل لأحمد: خلف مثله ببلاده؟ قال: لا ولا بغيرها، كان ثقةً، صدوقًا، أفضل من مالك، إلا أن مالكًا أشُد تنقية للرجال منه».

وقال الخطيب: «كان فقيهًا صالحًا ورعًا، يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر».

وقال الذهبي: «كبير الشأن ثقة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى"، المتمم لتابعي أهل المدينة (ص٤١٢-٤٢١ رقم٣٥٠)، "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (ص١١٥ رقم١٣٤)، "بحر الدم" (ص١٤٠ رقم٩١٨)، "الجرح والتعديل" (٣١٣/٧ رقم١٧٠٤)، "الثقات" (٣٩٠/٧ رقم١٠٥٥٦)، "تاريخ بغداد" (٥١٥/٣ رقم١٠٥١)، "تهذيب الكمال" (٦٣٠/٢٥ رقم٥٤٠٨)، "الكاشف" (١٩٤/٢ رقم٥٠٠١)، "تهذيب التهذيب" (١٩٥/٥ رقم٧٠٩٥)، "التقريب" (ص٤٩٣ رقم٦٠٨٢).

٣-**الحارِث بن عبدِ الرحمن** القرشي العامري أبو عبد الرحمن المدني خال ابن أبي ذئب. روىٰ عن: سالم وحمزة ابني عبد الله بن عمر، ومحمد بن جبير بن مطعم، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وغيرهم. روىٰ عنه: ابن أبي ذئب. قال أبو أحمد الحاكم: «لا يعلم له راوٍ غيره». **وهو صدوق** كما في "التقريب". قال عنه ابن معين: «يُروىٰ عنه وهو مشهور». وقال أحمد بن حنبل: «لا أرىٰ به بأسًا»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي: «صدوق صالح».

روىٰ له الأربعة، مات سنة (١٢٩هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" - رواية الدارمي (ص٨٨ رقم٢٢٤)، "الجرح والتعديل" (٨٠/٣ رقم٣٦٦)، "الثقات" (١٣٤/٤

.....

رقم٢١٥٥)، "تهذيب الكمال" (٢٥٥/٥ رقم١٠٢٧)، "ميزان الاعتدال" (٤٣٧/١ رقم١٦٣٠)، "الكاشف" (٣٠٣/١ رقم٨٦١)، "تهذيب التهذيب" (٤١٢/١ رقم١٢١١)، "التقريب" (ص ١٤٦ رقم١٠٣١).

٤- محمد بن عبدِ الرحمن بن ثَوبان القرشي العامري مولاهم، أبو عبد الله المدني. روىٰ عن: أبي هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: أخوه سليمان والحارث بن عبد الرحمن خال ابن أبي ذئب ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

تابعي ثقة، وثقه ابن سعد وأبو زرعة والنسائي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث».

وقال أبو حاتم: «هذا من التابعين لا يُسأل عنه». وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، من الطبقة الثالثة.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٨٣/٥)، "الجرح والتعديل" (٣١٢/٧ رقم١٦٩٧)، "الثقات" (٣٦٩/٥ رقم٥٢٤٣)، "تهذيب الكمال" (٥٩٦/٢٥ رقم٥٣٩٣)، "تهذيب التهذيب" (١٨٩/٥ رقم٧٠٨٠)، "التقريب" (ص٤٩٢ رقم٦٠٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

والحديث موصولاً صححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال الحاكم بعد أن أخرج حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وله شَاهِدٌ بِلفظٍ مُفسَّرٍ، وإِسنَادُهُ صَحِيحٌ»، ثم روىٰ حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

وكذا صححه الألباني[2]، فقال: «إسناده جيد، رجاله ثقات... غير عبد الله بن روح المدائني قال عنه الدارقطني: "ليس به بأس"... لكن الحديث صحيح لشاهده المشار إليه آنفًا» - يعني حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وللحديث شواهد صحيحة عن ابن عباس وابن عائش ﷺ:

(١) "المستدرك" (١/ ٣٠٤ رقم٦٨٧).

(٢) "السلسلة الصحيحة" (٥/ ٩).

. . . . . .

- أما حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فيرويه سفيان الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ: ((**الْفَجْرُ فَجْرَانِ، فَجْرٌ يَحِلُّ فيهِ الطَّعامُ ويَحْرُمُ فيهِ الصَّلاةُ، وفَجْرٌ يَحِلُّ فيهِ الصَّلاةُ ويَحْرُمُ فيهِ الطَّعامُ**)).

الحديث أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ١٨٤ رقم٣٥٦)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٦٥ رقم٤)، والحاكم في"المستدرك" (١/ ٣٠٤ رقم٦٨٧)، والبيهقي في "سننه" (٣/ ٦٣ رقم١٧٨٩) و(٨/ ٤٥٨ رقم٨٠٨٣)، جميعهم من طريق أبي أحمد الزُّبَيرِيّ، عن سفيان الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن الرسول ﷺ مرفوعًا، بلفظه مع تقديم وتأخير.

وخالف الزُّبَيرِيّ الحسين بن حفص الهمْداني، فرواه عن سفيان الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا عليه: أخرجه من طريق الحسين ابن حفص: البيهقي في "سننه" (٣/ ٦٤ رقم١٧٩٠) و(٨/ ٤٥٩ رقم٨٠٨٤)، به، بلفظ: ((**الْفَجْرُ فَجْرَانِ، فَجْرٌ يَطْلُعُ بِلَيْلٍ يَحِلُّ فيهِ الطَّعَامُ والشَّرَابُ ولا يَحِلُّ فيهِ الصَّلاةُ، وفَجْرٌ يَحِلُّ فيهِ الصَّلاةُ ويَحْرُمُ فيهِ الطَّعامُ والشَّرَابُ، وهو الذي يَنتَشِرُ علىٰ رُءُوسِ الجِبَالِ**)).

وتابع سفيان الثوري علىٰ رواية الوقف عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٥٤ رقم ٤٧٦٥)، عن ابن جريج، به، بمعناه.

وقد رجح الأئمة رواية الوقف؛ لتفرد أبي أحمد الزُّبَيرِيّ برواية الرفع، في حين وقفها الفريابي وغيره، وأصحاب ابن جريج عنه كما ذكر الدارقطني.

قال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ١٨٤): «لم يرفعه في الدنيا غير أبي أحمد الزُّبَيرِيّ».

وقال الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٦٥): «لم يرفعه غير أبي أحمد الزُّبَيرِيّ عن الثوري، ووقفه الفريابي وغيره عن الثوري، ووقفه أصحاب ابن جريج عنه أيضًا».

وقال البيهقي في "سننه" (٨/ ٤٥٨): «أسنده أبو أحمد الزُّبَيرِيّ، ورواه غيره عن الثوري موقوفًا علىٰ ابن عباس».

وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٥٨): «وهكذا رواه عمرو بن محمد الناقد عن أبي

.....

أحمد الزُّبَيرِيّ، ولم يرفعه عن الثوري غيره والله أعلم».

وكذا نقل ابن حجر في" التلخيص" (١/ ١٧٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٩٧).

إلا أنني لم أقف إلا علىٰ رواية الحسين بن حفص الهمْداني عن الثوري فقط.

وقد صحح رواية الوقف البيهقي في "سننه" (٣/ ٦٣ رقم١٧٨٩)، فقال: «هكذا رواه أبو أحمد مسنداً، ورواه غيره موقوفًا، والموقوف أصح».

وقال ابن رجب في "الفتح" (٣/ ٢٢٦): «والموقوف أصح قاله البيهقي وغيره».

والحديث من وجهه الراجح أخرجه البيهقي في "سننه" عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي سعيد ابن أبي عمرو، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أسيد بن عاصم، عن الحسين بن حفص، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، موقوفًا.

١ - أبو عبد الله الحافظ هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوَيْه بن نعيم الضَّبِّي الطَّهْمَانِيُّ النَّيْسَابُوْرِيُّ الشَّافِعِيّ، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البَيِّع، صاحب المستدرك وغيره من التَّصانيف في علوم الحديث.

وثقه الخطيب البغدادي وأثنىٰ عليه فقال: «كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة».

وقال الذهبي في "السير": «الإِمامُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، العَلاَّمَةُ، شَيخُ المُحَدِّثِينَ». وقال في "الميزان": «إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة، ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين».

وقد قال ابن طاهر: «سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري، عن الحاكم أبي عبد الله: فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث». وردّ الذهبي علىٰ الأنصاري قائلاً:

«إن الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط».

وقال ابن حجر: «والحاكم أجل قدرًا وأعظم خطرًا وأكبر ذكرًا من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل

. . . . . .

له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل علىٰ ذلك: أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في "مستدركه" وصححها، من ذلك: أنه أخرج حديثًا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وكان قد ذكره في "الضعفاء"، فقال: أنه روىٰ عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفىٰ علىٰ من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه، وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب، ثبت عندي صدقهم لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينًا ولا أجيزه تقليدًا، والذي أختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلاً».

خلاصة حاله: ثقة، لم يتكلم فيه إلا لتشيعه وتساهله في تصحيح أحاديث ساقطة في "مستدركه"، وقد اعتذر عنه ابن حجر كما سبق في "اللسان".

مات سنة (٤٠٥هـ).

ينظر: "تاريخ بغداد" (٥٠٩/٣ رقم١٠٤٤)، "سير أعلام النبلاء" (١٦٢/١٧ رقم١٠٠)، "ميزان الاعتدال" (٦٠٨/٣ رقم٧٨٠٤)، "الوافي بالوفيات" (٢٥٩/٣)، "لسان الميزان" (٢٣٢/٥ رقم٨١٣).

٢-**أبو سعيد ابن أبي عمرو هو**: محمد بن موسىٰ بن الفضل بن شاذان، أبو سعيد الصيرفي بن أبي عمرو النيسابوري الفقيه.

وبالدراسة لحاله يتبين أنه ثقة، وثقه وأثنىٰ عليه الصفدي، والذهبي، والصَّرِيفِينِيّ.

مات سنة ٤٢١هـ.

ينظر: "المنتخب من كتاب السياق" (٢٣/١ رقم١٧)، "تاريخ الإسلام" (٣٦٩/٩ رقم٤٩)، "سير أعلام النبلاء" (٣٥٠/١٧ رقم٢١٨)، "الوافي بالوفيات" (٥٩/٥)، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (ص١١٠ رقم١٢٥).

٣-**أبو العباس محمد بن يعقوب**: بن يوسف بن معقل بن سِنان الأموي مولاهم النَّيْسَابُورِي، أبو العبَّاس الأَصَم. الامام المحدث مسند العصر.

ثقة، وثقه ابن أبي حاتم، وزاد: «صدوق»، والحاكم، وابن كثير وزاد: «صَادِقًا ضَابِطًا لِمَا سَمِعَهُ وَيَسْمَعُهُ».

وقال الحاكم: «محدث عصره بِلَا مدافعة حدث في الإسلام سِتًا وسبعين سنة، وأذن سبعين

. . . . . .

سنة علىٰ الصلوات الخمس، حسن الخلقُ سخي النفس، لا يختلف في صدقه وثقته وصحة سماعاته وضبط أبيه يعقوب الوراق».

وقال ابن عساكر: «محدث مشهور».

مات سنة (٣٦٤هـ).

ينظر: "الأنساب للسمعاني" (٢٩٠/١ رقم١٩٤)، "تاريخ مدينة دمشق" (٢٨٧/٥٦ رقم٧١٢٤)"المنتظم" (١١٢/١٤ رقم٢٥٧٥)، "سير أعلام النبلاء" (٤٥٢/١٥ رقم٢٥٨)، "تاريخ الإسلام" (٨٤١/٧ رقم٢٤٣)، "الوافي بالوفيات" (١٤٥/٥)، "التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد" (ص١٢٣ رقم١٤٠)، "البداية والنهاية " (٢٣٢/١٥)، "طبقات الشافعية" (١٣٣/١ رقم٨٩٩).

٤-**أَسِيدُ بن عاصم هو**: بن عبد الله الثَّقفي مولاهم، أبو الحسين الأصبهانيّ، سمع الكثير، وصنف المسند. **ثقة**، وثقة ابن أبي حاتم، والسمعاني.

مات سنة (٢٧٠هـ).

ينظر: "تاريخ أصبهان" (٢٧٢/١ رقم٤٥٣)، "الأنساب" (٢٣٧/٥)، "تاريخ الإسلام" (٣٠١/٦ رقم١٤٣).

٥-**الحسين بن حفص هو**: ابن الفضل بن يحيىٰ بن ذكوان الهمْداني أبو محمد الأصبهاني، القاضي. **صدوق**، كما في "التقريب".

قال عنه أبو حاتم: «محله الصدق». وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الإمام مسلم، وابن ماجه، مات سنة (٢١٠هـ) وقيل(٢١١هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٥٠/٣ رقم٢٢٤)، "الثقات" (١٦٨/٨ رقم١٢٨٩٥)، "تهذيب التهذيب" (٥٢٣/١ رقم١٥٥٨)، "التقريب" (ص١٦٦ رقم١٣١٩).

٦-**سفيان هو**: ابن سعيد بن مَسْروق **الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٧-**ابن جريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٨-**عطاء هو: ابن أبي رَبَاح**، واسمه: أسلم القرشي مولاهم المكي. **ثقة فقيه فاضل**، لكنه

. . . . . .

كثير الإرسال. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو زرعة، وزاد ابن سعد: «كان ثقةً فقيهاً عالماً كثير الحديث».

وقال عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تجتمعون إليَّ يا أهل مكة وعندكم عطاء؟».

وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: «كان من سادات التابعين فِقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١١٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٦٨/٥)، "معرفة الثقات" (١٣٥/٢ رقم١٢٣٦)، "الجرح والتعديل" (٣٣٠/٦ رقم١٨٣٩)، "الثقات" (١٩٨/٥ رقم٤٥٢٤)، "تهذيب الكمال" (٩٦/٢٠ رقم٣٩٣٣)، "تهذيب التهذيب" (١٢٨/٤ رقم٥٢٨٦)، "التقريب" (ص٣٩١ رقم٤٥٩١).

والحديث بهذا الإسناد حسن؛ لحال الحسين بن حفص فهو صدوق. وقد توبع الثوري في الرواية عن ابن جريج، تابعه عبد الرزاق في "مصنفه" - كما تقدم في التخريج- وهو إمام **مُتَّفقٌ علىٰ توثيقه**[1]. وبهذه المتابعة يرتقي الحديث إلىٰ الصحيح والله أعلم.

- وأما حديث عبد الرحمن بن عائش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيرويه الوليد بن مسلم، عن الوليد بن سليمان، قال: سمعت ربيعة بن يزيد، قال: سمعت عبد الرحمن بن عائش صاحب رسول الله ﷺ يقول: ((**الْفَجْرُ فَجْرَانِ فَأَمَّا الْمُسْتَطِيلُ فِي السَّمَاءِ فَلَا يَمْنَعَنَّ السَّحُورَ وَلَا تَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَإِذَا اعْتَرَضَ فَقَدْ حَرُمَ الطَّعَامُ فَصَلِّ صَلَاةَ الْغَدَاةِ**)).

أخرجه الدار قطني في "سننه" (٢/ ١٦٥ رقم٢). وقال: إسنادٌ صَحِيحٌ.

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

الحديث الثاني عشر

وفي كتاب الصلاة، باب الالتواء في: حي علىٰ الصلاة، حي علىٰ الفلاح، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[1]:

[١٢] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا أَسيدُ بنُ عاصِمٍ، حدثنا الحسينُ بنُ حَفصٍ، عن سُفيانَ، عن عَونِ بنِ أبي جُحَيفَةَ، عن أبي جُحَيفَةَ قال: أَتيتُ النبيَّ ﷺ وهو في قُبَّةٍ حَمراءَ بالأبطَحِ، فخَرَجَ إلَينا بلالٌ بفَضلِ وَضوءِ رسولِ اللهِ ﷺ فبَينَ نائلٍ وناضِحٍ مِنه. قال: فأَذَّنَ بلالٌ، فجَعَلتُ أَتتَبَّعُ فاه ههُنا وههُنا.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أحمدُ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، حدَّثَني أبي، حدثنا وكيعٌ، حدثنا سُفيانُ، حدثنا عَونُ بنُ أبي جُحَيفَةَ، عن أبيه. فذكَرَ الحديثَ، وفيه قال: فتَوَضّأَ وأَذَّنَ بلالٌ فجَعَلتُ أَتْبَعُ فاه ههُنا وههُنا يقولُ يَمينًا وشِمالاً، يقولُ: حَيَّ علىٰ الصَّلاةِ، حَيَّ علىٰ الفَلاحِ. رواه مسلمٌ في ((**الصحيح**)) عن أبي بكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ وغَيرِه عن وكيعٍ.

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ بنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا موسَىٰ، حدثنا قَيسٌ يَعنِي ابنَ الرَّبيعِ، عن عَونِ بنِ أبي جُحَيفَةَ، عن أبيه قال: رأَيتُ بلالاً خَرَجَ إلىٰ الأبطَحِ فأَذَّنَ، فلَمّا بَلَغَ: حَيَّ علىٰ الصَّلاةِ، حَيَّ علىٰ الفَلاحِ، لَوَىٰ عُنُقَه يَمينًا وشِمالاً، ولَم يَستَدِرْ ثم دَخَلَ فأَخرَجَ العَنَزَةَ. وساقَ حَديثَه. هَكَذا رواه قَيسٌ، وخالَفَه الحَجّاجُ بنُ أرطاةَ فقالَ: واستَدارَ في أذانِهِ.

أخبرَنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ المُقرِئُ، أخبرَنا الحسنُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدثنا يوسُفُ بنُ يَعقوبَ القاضِي، حدثنا محمدُ بنُ أبي بكرٍ، حدثنا عبدُ الواحِدِ بنُ زيادٍ، حدثنا الحَجّاجُ بنُ أرطاةَ، عن عَونِ بنِ أبي جُحَيفَةَ، عن أبيه قال:

(١) "السنن الكبير" (٣/ ١١١، ١١٢، ١١٣ رقم١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤).

أَتَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو بالأَبطَحِ في قُبَّةٍ حَمراءَ، ثم خَرَجَ بلالٌ فوَضَعَ لِرسولِ الله ﷺ طَهوراً، ثم أذَّنَ ووَضَعَ أصبَعَيه في أُذُنَيه، واستَدارَ في أذانِهِ.

ويَحتَمِلُ أن يَكونَ الحَجّاجُ أرادَ بالاستِدارَةِ التِفاتَه في: حَيَّ علىٰ الصَّلاةِ، حَيَّ علىٰ الفَلاحِ، فيَكونُ موافِقًا لِسائرِ الرّواةِ. والحَجّاجُ بنِ أرطاةَ لَيسَ بحَجّاجٍ، واللهُ يَغفِرُ لَنا ولَه.

وقَد رواه عبدُ الرزاقِ، عن سُفيانَ الثَّورِيِّ، عن عَونِ بنِ أبي جُحَيفَةَ مُدْرَجًا في الحديثِ وسُفيانُ إنَّما رَوَىٰ هَذِه اللَّفظَةَ في ((**الجامع**)) رِوايَةَ العَدَنِيِّ عنه عن رجلٍ لم يُسَمِّه عن عَونٍ. وروِي عن حَمّادِ بنِ سلمةَ عن عَونِ بنِ أبي جُحَيفَةَ مُرسَلاً، لم يَقُلْ عن أبيه. واللهُ أعلَمُ ".

غريب الحديث:

- **الأَبْطَحَ**: كل مسيل فيه دقاق الحصىٰ، فهو أبطح. والأَبْطَحَ والبطحاء هو: الرمل المنبسط علىٰ وجه الأرض. والأَبْطَحَ يُضاف إلىٰ مكة وإلىٰ منىٰ؛ لأن المسافة بينه وبينهما واحدة وربما كان إلىٰ منىٰ أقرب، متّصل بالمحصَّب وهو خيف بني كنانة.

وموقعها بين الحجون إلىٰ المسجد الحرام، ولم يبق اليوم بطحاء لتوسع مكة المكرمة.

ينظر: "معجم البلدان" (٧٤/١)، "أطلس الحديث النبوي" (ص١٩).

- **العَنَزَة**: عصا أقصر من الرمح ولها زُجّ من أسفلها -أي حديدة تركب في أسفلها-، وهي شبه العكازة.

ينظر: "النهاية" (٣٠٨/٣)، "لسان العرب" (٢٨٥/٢) (٢٤٠/٤)، "المصباح المنير" (٤٣٢/٢).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه عون بن أبي جُحيفة واختلف عليه علىٰ أربعة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه -أبي جُحيفة-، عن النبي ﷺ موصولاً) من غير ذكر الاستِدارة في الأذان:**

.....

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣١٨، رقم ٧٢٥)، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أَسيد بن عاصم، عن الحسين بن حفص، عن سفيان، به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الأذان، باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هُنا وها هُنا؟...(رقم ٦٣٤)، والنسائي في "سننه" كتاب الزين، باب اتخاذ القباب الحمر (ص٧٥٩ رقم٥٣٨٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" باب الانحراف في الأذان عند قول المؤذن حي علىٰ الصلاة....(١/ ٢٠٢ رقم٣٨٧)، من طرق عن سفيان الثوري به، مختصراً من غير ذكر الوضوء.

والإمام أحمد في "مسنده" (٣١/ ٥٥ رقم١٨٧٦٢)، من طريق وكيع، عن سفيان، به، وفي زيادة فضل الوضوء، والعَنَزة.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" في المؤذن يستدير في أذانه (١/ ١٩١ رقم٢١٧٩) مختصراً، ومن طريقه الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب الصلاة (رقم٥٠٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٠٢ رقم٢٤٩)، وعند مسلم والطبراني فيه أن بلال خرج بوضوء النبي ﷺ، وفيه أنه ﷺ ركزت له عَنزة.

وأبو داود في "سننه" الصلاة، باب المؤذن يستدير في أذانه (ص٨٧ رقم٥٢٠)، من طريق محمد بن سليمان الأنباري.

والنسائي في "سننه" الأذان، باب كيف يصنع المؤذن في أذانه (ص١٠١ رقم٦٤٥)، من طريق محمود بن غيلان مختصراً.

وابن خزيمة في "صحيحه" باب ذكر البيان أن رسول الله قصر الصلاة بالأبطح... (٤/ ٣٢٦ رقم٢٩٩٥)، من طريق يعقوب الدوري، وفي أنه صلىٰ إلىٰ العَنزة.

وابن حبان في "صحيحه" ذكر البيان بأن صلاة المصطفىٰ ﷺ بمنىٰ كانت السترة قدامه (٦/ ١٥٣ رقم ٢٣٩٤)، من طريق أبي خيثمة.

خمستهم (ابن أبي شيبة، والأنباري، وبن غيلان، والدوري، وأبو خيثمة)، عن وكيع، عن سفيان، عن عون، به.

. . . . . .

وتوبع سفيان الثوري علىٰ روايته عن عون بن أبي جُحيفة، تابعه:

- **قيس بن الربيع**: أخرج له أبو داود في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٥٢٠)، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن قيس بن الربيع، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به بمثله، ونص علىٰ أنه لَم يَستَدِرْ في أذانه.

❖ **الوجه الثاني: (الحّجاج بن أرطاةَ، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه -أبي جُحيفة-، عن النبي ﷺ موصولاً)، وخالف الحجاج فيه رواة الوجه الأول بإدراج قوله: «وأستَدارَ في أذانِهِ»**.

أخرجه ابن ماجه في "سننه" الصلاة، باب السنة في الأذان (ص١٠٢ رقم٧١١)، والطبراني في "الكبير"(٢٢/ ١٠٦ رقم٢٦٦)، من طريق عبدالواحد بن زياد.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" المؤذن يستدير في أذانه (١/ ١٩٠ رقم٢١٧٦)، والدارمي في "سننه" باب الاستدارة في الأذان (٢/ ٧٦٥ رقم١٢٣٥)، من طريق عباد بن عوام مختصراً. وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٢/ ١٩١ رقم٨٩٤)، من طريق عبدالله بن نمير.

ثلاثتهم: (عبد الواحد، وعباد، وعبد الله بن نمير)، عن الحجاج، عن عون، به. ولفظ عبد الواحد: ((....فأذَّنَ فاستَدَارَ في أذانِهِ، وجعل إصبَعَيهِ في أذُنَيهِ)). ولفظ عباد: ((أَنَّ بِلاَلاً رَكَزَ العَنَزَةَ وَأَذَّنَ، فَرَأَيتُهُ يَدُورُ فِي أَذَانِهِ)). ولفظ ابن نمير: ((...فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ بِلَالٌ فَأَذَّنَ، وَجَعَلَ أُصبُعَيهِ فِي أُذُنَيهِ، وَجَعَلَ يَسْتَدِيرُ فِي أَذَانِهِ....)).

والحجاج لا يحتج به[1]، قال البيهقي: «ويَحتَمِلُ أن يَكونَ الحَجّاجُ أرادَ بالاستِدارَةِ التِفاتَه في: حَيَّ علىٰ الصَّلاةِ، حَيَّ علىٰ الفَلاحِ، فيَكونُ موافِقًا لِسائرِ الرّواةِ. والحَجّاجُ بنِ أرطاةَ لَيسَ بحَجّاجٍ، واللهُ يَغفِرُ لَنا ولَه».

❖ **الوجه الثالث: (عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً)، بإدراج لفظة (يدُورُ) في رواية سفيان الثوري.**

أخرجه عبد الرازق في "مصنفه" كتاب الصلاة، باب استقبال القبلة ووضعه أصبعيه في أذنيه (١/ ٤٦٧ رقم١٨٠٦)، ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٣١/ ٥٢ رقم١٨٧٥٩)،

(١) قال البيهقي في "سننه" (١/ ٣٦) قبل الحديث (رقم ٣٣): «والحَجّاجُ بن أَرطاةَ لا يُحتَجُّ به».

. . . . . .

والترمذي في "جامعه" الصلاة، باب ما جاء في إدخال الأصبع في الأذن عند الأذان (ص٥٤ رقم١٩٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٠١ رقم٢٤٨). عبد الرزاق عن سفيان الثوري، به. بلفظ: "رَأَيتُ بِلَالًا **يُؤَذِّنُ وَيَدُورُ**، فَأَتَتَبَّعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ قَالَ: «وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ» قَالَ: «فَخَرَجَ بِلَالٌ بَينَ يَدَيهِ بَالعَنزَةِ فَرَكَّزَهَا بِالأَبطَحِ، فَصَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهَا الظُّهرَ وَالعَصرَ يَمُرُّ بَينَ يَدَيهِ الكَلبُ وَالحِمَارُ وَالمَرأَةُ وَعَلَيهِ حُلَّةٌ حَمرَاءُ، كَأَنِّي أَنظُرُ إِلَىٰ بَرِيقِ سَاقَيهِ»....

قال الترمذي عقب الحديث: «حديثُ أبي جُحَيفةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وعليهِ العَملُ عندَ أهلِ العلمِ: يَستَحِبُّونَ أن يُدخِلَ المُؤَذِّنُ إصبَعيهِ في أُذُنَيه في الأَذَانِ».

قلت: ولفظة: ((**يَدُورُ**)) لم يوردها البخاري ومسلم، وقد أعلها البيهقي عقب الحديث، بأن الثوري لم يسمعها من عون إنما رواها عن رجل عنه، كما في كتابه "الجامع"، قال البيهقي: «... رواه عبدُ الرزاقِ، عن سُفيانَ الثَّورِيِّ، عن عَونِ بنِ أبي جُحَيفَةَ، مُدْرَجًا في الحديثِ، وسُفيانُ إنَّما رَوَىٰ هَذِه اللَّفظَةَ في ((**الجامع**)) رِوايَةَ العَدَنِيِّ عنه، عن رجلٍ لم يُسَمِّه، عن عَونٍ».

وكذا أعلها الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢/ ١١٥)، حيث قال: «أما قوله (ويَدُورُ) فهو مُدْرَج في رواية سُفيان، عن عونٍ، بَيَّنَ ذَلِكَ يَحْيَىٰ بن آدمَ، عن سفيانَ، عن عونٍ، عن أبيهِ، قالَ: ((رأيتُ بلالاً أذن فأتبع فاه هَا هُنَا وهَهُنَا والْتفتَ يَمينًا وشمالاً)). قالَ سفيانُ: كانَ حجاج يَعنِي ابن أرْطَاةَ يَذكرُ لنا عن عَونٍ أنَّهُ قالَ: ((فاستَدَارَ في أَذَانِهِ)). فَلَمَّا لَقِينَا عَونًا لم يَذكُر فيهِ الإستِدَارَةَ. أخرجه الطبراني[1]...».

❖ **وأما الوجه الرابع: (حماد بن سلمةَ، عن عَونِ بنِ أبي جُحيفة، عن النبي ﷺ مُرسلاً)، من غير ذكر أبيه):**

أشار إلىٰ هذا الوجه البيهقي، ولم أقف علىٰ من أخرجه.

(١) "المعجم الكبير" (٢٢/ ١٠٥ رقم ٢٦١).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أن الحديث اختلف فيه علىٰ عون بن أبي جُحيفة علىٰ أربعة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (سفيان الثوري، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه -أبي جُحيفة، عن النبي ﷺ موصولاً) من غير ذكر الاستِدارة في الأذان:**

وهذا الوجه صحيح فقد رواه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" من طريق سفيان الثوري.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الحّجاج بن أرطاةَ، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه -أبي جُحيفة-، عن النبي ﷺ موصولاً)، وخالف الحجاج فيه رواة الوجه الأول بإدراج قوله: «وأستَدارَ في أذانِهِ».**

وهذا الوجه من رواية **الحجاج**، وهو: ابن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي، أبو أرطاة الكوفي. حسن حديثه ابن معين وأبو زرعة. وقال أبو حاتم: «صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدّثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه».

وضعفه ابن سعد والإمام أحمد والنسائي والبخاري وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وابن حجر في "الفتح"، وقال ابن حبان: «تركه ابن المبارك ويحيىٰ القطان وابن مهدي ويحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل».

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وصفه بالتدليس ابن المبارك ويحيىٰ القطان وابن معين والإمام أحمد وأبو زرعة، وكذا وصفه أبو حاتم والنسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء، وعدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدّلسين، وهم من اتُّفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل.

روىٰ له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم، والأربعة.

خلاصة حاله: ضعيف كثير التدليس، فقد ذهب إلىٰ تضعيفه ووصفه بكثرة التدليس جمهور من أئمة الحديث.

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٥٩/٦)، "بحر الدم" (رقم ١٨١)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم ٧٥)، "الجرح والتعديل" (١٥٤/٣ رقم٦٧٣)، "المجروحين" (٢٦٩/١ رقم٢٠٧)، "تهذيب الكمال" (٤٢٠/٥ رقم١١١٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٤١/١ رقم١٣٢٦)، "فتح الباري" (٤١/١٠)، "التقريب" (ص١٥٢ رقم١١١٩)، "تعريف أهل التقديس" (رقم ١١٨).

وهذا الوجه ضعيف؛ لضعف الحجاج وكثرة تدليسه، وعدم تصريحه بالسماع.

❖ **وأما الوجه الثالث: (عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً)، بإدراج لفظة (يدُورُ) في رواية سفيان الثوري.**

فهذا الوجه خطأ، وقد تقدم بنا في التخريج أن لفظة (يدور) مدرجة في رواية سفيان الثوري عن عون كما ذكر البيهقي والحافظ ابن حجر، واستدل البيهقي علىٰ ذلك: بأن سفيان روىٰ هذه اللفظة في كتابه "الجامع" عن رجلٍ لم يُسَمِّه، عن عَونٍ.

وبيّن ذلك أيضاً يحيىٰ بن آدم بقوله: "..... قالَ سفيانُ: كانَ حجاج يَعنِي ابن أرْطَاةَ يَذكرُ لنا عن عَونٍ أنَّهُ قالَ: ((فاستَدَارَ في أَذَانِهِ)). فَلَمَّا لَقِينَا عَونـاً لـم يَـذكُر فيهِ الاِستِدَارَةَ". الطبراني في "الكبير" ٢٢/ ١٠٥ رقم ٢٦١).

❖ **وأما الوجه الرابع: (حماد بن سلمةَ، عن عَونِ بنِ أبي جُحيفة، عن النبي ﷺ مُرسلاً)، من غير ذكر أبيه):**

وأما هذا الوجه فلم أقف علىٰ من أخرجه.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه عون بن أبي جُحيفة واختلف عليه، وأن الوجه الراجح هو: **(الوجه الأول: رواية سفيان الثوري، عن عون بن أبي جُحيفة، عن أبيه عن النبي ﷺ موصولاً، من غير ذكر الاستِدارة في الأذان)** حيث أخرجه البخاري ومسلم.

أما الوجه الثاني فهو ضعيف لحال الحجاج بن أرطاة وكثرة تدليسه، حيث لم يصرح في روايته لهذا الوجه بالسماع.

وأما الوجه الثالث فهو خطأ حيث أدرجت لفظة (يدور) في رواية الثوري، عن عون،

. . . . . .

والصحيح أن الثوري رواها، عن رجل لم يسمه، عن عون.

وأما رواية الإرسال فلم أقف علىٰ من أخرجها.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح أخرجه البخاري ومسلم.

الحديث الثالث عشر

وفي كتاب الصلاة، باب: الأذان والإقامة للفائتة، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**:[١]

[١٣] " أخبرَناه أبو سعيدٍ محمدُ بنُ موسَىٰ بنِ الفَضلِ، أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الصَّفّارُ، حدثنا أحمدُ بنُ محمدٍ البِرتِيُّ القاضِي، حدثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدثنا أبانٌ العَطّارُ، حدثنا مَعمَرٌ عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرةَ قال: عَرَّسَ رسولُ اللهِ ﷺ بنا مَرجِعَه مِن خَيبَرَ فقالَ: ((**مَن يَحفَظُ عَلَينا الصَّلاةَ؟**)). فقالَ بلالٌ: أنا. فناموا حَتَّىٰ طَلَعَتِ الشَّمسُ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**يا بلالُ نِمتَ؟**)). قال: أخَذَ بنَفسِي الذي أخَذَ بأَنفاسِكُم. فأَمَرَ بلالاً فأَذَّنَ وأَقامَ، وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**تَحَوَّلوا عن مَكانِكُمُ الذي أصابَتكُم فيه الغَفلَةُ**)). وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَن نَسِيَ صَلاةً فليُصَلِّها إذا ذَكَرَها، فإنَّ اللهَ ﷻ قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾[٢]".

ورواه مالكٌ في ((الموطأ)) عن الزُّهرِيِّ عن ابن المُسَيَّبِ مُرسَلاً وذكَر فيه الأذانَ. والأَذانُ في هَذِه القِصَّةِ صَحيحٌ ثابِتٌ، قَد رواه غَيرُ أبي هريرةَ.

وفي جماع أبواب صفة الصلاة، باب: لا تفريط علىٰ من نام عن صلاة أو نسيها حتىٰ ذهب وقتها، وعليه قضاؤُها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، قال البيهقي - رحمة الله - في " سننة":[٣]

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا أحمدُ بنُ صالِحٍ، حدثنا ابنُ وهبٍ (ح) وأَخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ واللَّفظُ له، أخبرَني أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ، أخبرَنا الحسنُ بنُ سُفيانَ، حدثنا حَرمَلَةُ بنُ يَحيىٰ، أخبرَنا ابنُ وهبٍ، أخبرَني يونُسُ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ حينَ

(١) "السنن الكبير" (٣/ ١٣٤، ١٣٥ رقم ١٩١٥).

(٢) طه: الآية [١٤].

(٣) "السنن الكبير" (٤/ ١٧٢، ١٧٣، رقم، ٣٢١٩، ٣٢٢٠).

قَفَلَ مِن غَزوَةِ خَيبَرَ سارَ لَيلَةً حَتَّىٰ إذا أدرَكَه الكَرَىٰ عَرَّسَ، وقالَ لِبِلالٍ: ((اكلأ لَنا اللَّيلَ)). فصَلَّىٰ بلالٌ ما قُدِّرَ له، ونامَ رسولُ اللهِ ﷺ وأَصحابُه، فلَمّا تَقارَبَ الفَجرُ استَنَدَ بلالٌ إلىٰ راحِلَتِه مواجِهَ الفَجرِ، فغَلَبَت بلالاً عَيناه وهو مُستَنِدٌ إلىٰ راحِلَتِه، فلَم يَستَيقِظْ رسولُ اللهِ ﷺ ولا بلالٌ ولا أَحَدٌ مِن أصحابِه حَتَّىٰ ضَرَبَتهُم الشَّمسُ، فكانَ رسولُ اللهِ ﷺ أوَّلَهُم استيقاظاً، ففَزِعَ رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ: ((**أيْ بلالُ؟**)). فقالَ بلالٌ: أخَذَ بنَفسِي الذي أخَذَ بنَفسِكَ بأَبِي أنتَ وأُمِّي يا رسولَ اللهِ. قال: ((**اقتادُوا**)). فاقتادوا رَواحِلَهُم شَيئاً، ثم تَوَضّأَ رسولُ اللهِ ﷺ وأَمَرَ بلالاً فأَقامَ الصَّلاةَ، فصَلَّىٰ بهم الصُّبحَ، فلَمّا قَضَىٰ الصَّلاةَ قال: ((**مَن نَسِيَ الصَّلاةَ فليُصَلِّها إذا ذَكَرَها، فإن اللهَ ﷻ قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٰ ﴿١٤﴾﴾**)). قال يونُسُ وكانَ ابنُ شِهابٍ يقرَؤُها ((**لِذِكْرِىٰ**)). وفِي حَديث أحمدَ (لِلذِّكرَىٰ) قال يونُسُ: وكانَ ابنُ شِهابٍ يَقرَؤُها كَذَلِكَ. قال أحمدُ: قال عَنبَسَةُ، يَعنِي عن يونُسَ في هذا الحديثِ: (لِلذِكرِىٰ). قال أحمدُ: الكَرَىٰ النُّعاسُ. رواه مسلمٌ في ((الصحيح)) عن حَرمَلَةَ.

وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدثنا أبانٌ، حدثنا مَعمَرٌ، عن الزُّهريِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرةَ في هذا الخَبَرِ قال: فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**تَحَوَّلُوا عن مَكانِكُم الذي أصابَتكُم فيه الغَفلَةُ**)). قال فأَمَرَ بلالاً فأَذَّنَ وأَقامَ وصَلَّىٰ.

وهَذا الخَبَرُ رواه مالِكُ بنُ أنَسٍ وجَماعَةٌ عن الزُّهرِيِّ عن ابنِ المُسَيَّبِ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً. ورواه مالكٌ عن زَيدِ بنِ أسلَمَ عن النبيِّ ﷺ مُنقَطِعاً، ومَن وصَلَه ثِقَةٌ. وقَد ثَبَتَ مِن وجهٍ آخَرَ عن أبي هريرةَ مُختَصَرا ".

غريب الحديث:

- **قَفَل**: أي رجع وعاد من السفر.

ينظر: "النهاية" لابن الأثير (٩٢/٤)، "لسان العرب" لابن منظور (٥٦٠/١١)، "فتح الباري" لابن حجر (١٨٩/١١).

. . . . . .

- **غزوة خَيبَر**: خَيبرُ: الموضع المذكور في غزاة النبيﷺ وهي ناحية علىٰ ثمانية بُرُدٍ من المدينة لمن يريد الشام، ويطلق هذا الاسم علىٰ الولاية، وتشتمل هذه الولاية علىٰ سبعة حصون ومزارع ونخل كثير...، ولفظ خيبر هو: الحصن بلسان اليهود؛ ولكون هذه البقعة تشتمل علىٰ هذه الحصون سُميت خَيَابِر، وقد فتحها النبي ﷺ كلها في سنة سبع للهجرة بعد صلح الحديبية مباشرة.

وحصون (خَيَابِر) تقع شمال المدينة المنورة وتبعد عنها (١٧٠كم).

ينظر: "معجم البلدان" (٤٠٩/٢)، "الرَّوض المعطار" (ص: ٢٢٨)، "أطلس الحديث النبوي" (ص١٦٨).

- **عَرَّس**: نزل للنوم والاستراحة، والتَّعْريسُ نُزول المسافر آخر الليل نزلة للنَّوم والاستراحَة لا للإقامة.

ينظر: "معالم السنن" للخطابي (١٣٦/١)، "النهاية" لابن الأثير(٢٠٦/٣).

- **الكَرَىٰ**: النوم.

ينظر: "معالم السنن" للخطابي (١٣٦/١).

- **اكلأ لَنا اللَّيلَ**: الكِلاءة هي: الحِفْظُ والحِراسة.

ينظر: "النهاية" لابن الأثير(١٩٤/٤)، "لسان العرب" (١٤٦/١).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه محمد بن شهاب الزُّهري واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" كتاب الصلاة، باب فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها، ذكر العذر الثالث وهو النسيان...(٥/ ٤٢٢ رقم١٠٦٩)، من طريق الحسن بن سفيان، عن حَرَمَلَة بن يحيىٰ، عن عبد الله بن وهب، عن يونس، عن الزُّهري، به بمثله.

ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد ومواضع الصلاة (رقم٦٨٠)، وابن ماجه في "سننه" الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها(ص٩٨ رقم٦٩٧)، عن حَرَمَلَة بن يحيىٰ.

. . . . . .

وأبو داود في "سننه" الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها (ص٧٤ رقم ٤٣٥)، والبيهقي في "المعرفة" كتاب الصلاة، باب ما يستدل به علىٰ اختصاص هذا النهي ببعض الصلوات (٢/ ٢٦٧ رقم١٣٠١) من طريق أحمد بن صالح.

والنسائي في "سننه" كتاب المواقيت، باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد (٩٧ رقم٦٢١)، عن عمرو بن سواد بن الأسود.

ثلاثتهم (حَرَمَلَة، وأحمد بن صالح، وعمرو بن سواد)، عن عبد الله بن وهب، عن يونس ابن يزيد، عن ابن شهاب الزُّهري، به بمثله، من غير ذكر الأذان، ورواه عمرو بن سواد مختصراً.

وتوبع ابن وهب تابعه أيوب بن سويد: أخرج له البزار في "مسنده" (١٤/ ٢٠٠ رقم ٧٧٥٢)، من طريق أحمد بن الفرج الحمصي، عن أيوب بن سويد، عن يونس بن يزيد، الزُّهري، به بنحوه.

وقد توبع يونس بن يزيد في الرواية عن الزُّهري، تابعه:

-**معمر بن راشد**: أخرج له أبو داود في "سننه" الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها (ص٧٤ رقم٤٣٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار"، باب بيان مشكل السبب الذي أخر رسول الله ﷺ الصلاة التي نام هو وأصحابه عنها حتىٰ طلعت الشمس...(١٠/ ١٥٤ رقم٣٩٨٨)، من طريق موسىٰ بن إسماعيل، عن أبان العطار، عن معمر، عن الزُّهري، به بمثله.

والنسائي في "سننه" كتاب المواقيت، باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد (٩٧ رقم٦٢٢)، من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزُّهري، به، مختصراً.

هكذا رواه أبان وابن المبارك عن معمر موصولاً، وخالفهما عبد الرزاق كما سيأتي في الوجه الثاني.

❖ **الوجه الثاني: (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب وقوت الصلاة باب النوم عن الصلاة (ص١٦ رقم ٢٥)، عن الزُّهري، به بمثله، ومن طريق الإمام مالك أخرجه: الشافعي في "مسنده"

.....

(ص١٦٦)، والبيهقي في "المعرفة" كتاب الصلاة، باب قضاء الفائتة (٢/ ٨٤ رقم٩٧٨)، وفي باب ما يستدل به علىٰ اختصاص هذا النهي ببعض الصلوات مختصراً(٢/ ٢٦٦ رقم ١٣٠٠). وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة أو نام عنها (١/ ٥٨٧ رقم٢٢٣٧)، عن معمر، عن الزُّهري، به، بنحوه.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ الزُّهري في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- **الزّهري هو: محمد بن مسلم** بن عبيد الله بن شهاب القُرشي الزُّهْرِيّ، أبو بكر. روىٰ عن: أنس بن مالك، وسهل بن سعد السَّاعدي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وغيرهم. **روىٰ عنه:** الأوزاعي، ومعمر بن راشد، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم. **وهو إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه،** وثقه وأثنىٰ عليه عمر بن عبد العزيز وأيوب السَّختياني ويحيىٰ القطان وابن سعد والعجلي وأبو زرعة وابن حبان، وغيرهم.

قال عنه الإمام مالك: «بَقِيَ ابنُ شِهاب ومالَه في الدنيا نظير».

وقال أبو حاتم: «يُحتج بحديثه، وأثبت اصحاب أنس الزُّهْرِيّ».

وقد وصف بالإرسال والتدليس، أما تدليسه: فقد وصفه بذلك الشافعي والدارقطني وغيرهما، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة إلا بما صرحوا فيه بالسماع. والراجح أنه من أهل المرتبة الثانية وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في "الصحيح" وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روىٰ، كما فعل العلائي في مقدمة "جامع التحصيل" (ص١١٣)؛ وذلك لقلة تدليسه، قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٦/ ٣٣٥ رقم٨١٧٧): «كان يدلس في النادر». وقال ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٤٢٧): «وإدخال الزُّهْرِيّ بينه وبين عروة رجلا مما يؤذن بأنه قليل التدليس».

. . . . . .

وأما إرساله، فقد ذكره ابن أبي حاتم في " المراسيل" (رقم٣٤٧)، وكذا أورده العلائي في "جامع التحصيل" (ص٢٦٩ رقم٧١٢)وقال: «أحد الأئمة الكبار وكان يدلس كما تقدم، ويرسل أيضًا فروىٰ عن أبي هريرة، وجابر وأبي سعيد الخدري ورافع بن خديج وذلك مرسل...». وقال ابن معين: «ومرسل الزُّهْرِيّ لَيْسَ بِشَيْء».

أخرج له الجماعة، مات سنة (١٢٥هـ)، وقيل قبلها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (ص١٨٦)، "تاريخ ابن معين" للدوري(٢٢١/٣ رقم١٠٢٧)، "التاريخ الكبير" (٢٢٠/١ رقم٦٩٣)، "معرفة الثقات" (٢٥٣/٢ رقم١٦٤٥)، "الجرح والتعديل" (٧١/٨ رقم٣١٨)، "الثقات" (٣٤٩/٥ رقم٥١٦٢)، "تهذيب الكمال" (٤١٩/٢٦ رقم٥٦٠٦)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٥/٥ رقم٧٣٢٤)، "التقريب" (ص٥٠٦ رقم٦٢٩٦)، "تعريف أهل التقديس" (ص٤٥ رقم١٠٢).

وقد رواه عن ابن شهاب الزُّهري علىٰ هذا الوجه، راويان هما:

١-**يونس بن يزيد** بن أبي النجاد الأَيْلي أبو يزيد القرشي، وثقه ابن معين والإمام أحمد والعجلي والنسائي، وقال ابن المبارك: «كتابه صحيح»، وكذا قال ابن مهدي.

وقال أبو زرعة: «لابأس به»، وقال ابن خراش: «صدوق».

وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث، عالم بحديث الزُّهرِيّ».

وذكر ابن معين أن: «أثبت الناس في الزُّهرِيّ مالك ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وابن عيينة». وقال ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أروىٰ للزُّهرِيّ من معمر، إلا أن يونس أحفظ للمسند؛ لأنه كان يكتب». وقال الذهبي: «أحد الأثبات عن الزهري».

وقال ابن حجر: «ثقة إلا أن في روايته عن الزُّهرِيّ وهمًا قليلاً وفي غير الزهري خطأ».

وهو كما قال؛ لأن في حديث يونس عن الزُّهرِيّ منكرات كما قال الإمام أحمد ولذلك قدم معمراً وعُقيلاً عليه في الزُّهرِيّ. وكذا قدم ابن المبارك روايته من كتابه علىٰ معمر في الزُّهرِيّ، لأن كتابه أصح من حفظه والله تعالىٰ أعلم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٩هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٤٠٦/٨ رقم٣٤٩٦)، "معرفة الثقات" (٣٧٩/٢ رقم٢٠٦٨)، "الجرح والتعديل" (٢٤٧/٩

. . . . . .

رقم١٠٤٢)، "الكاشف" (٤٠٤/٢ رقم٦٤٨٠)، "تهذيب التهذيب"(٢٨٤/٦ رقم٩١٣٦)، "التقريب" (ص٦١٤ رقم٧٩١٩).

٢-**معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه راويان هما:**

١-**الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك** بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني.

أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين. قال عنه الشافعي: «مالك حجة الله تعالىٰ علىٰ خلقه بعد التابعين». وقال أبو حاتم: «مالك بن أنس ثقةٌ، إمام أهل الحِجاز، وهو أثبت أصحاب الزُّهري وابن عيينة، وإذا خالفوا مالكًا من أهل الحجاز حُكِم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث... ». وقال أبو نعيم: «إمام الحرمين المشهور في البلدين: الحجاز والعِراقين، المستفيض مذهبه في المغربين والمشرقين، مالك بن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، كان أحد النُبَلاء وأكمل العُقلاء، ورث حديث الرسول ﷺ ونشر في أمته علم الأحكام والأصول». ويكفي لبيان عظيم منزلته في الحديث، قول البخاري: «أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٩هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٠٥/٨ رقم٩٠٢)، "حلية الأولياء" (٣١٦/٦)، "التقييد والإيضاح" (ص٢٧)، "تهذيب الكمال" (٩١/٢٧ رقم٥٧٢٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٥٠/٥ رقم٧٤٨٣)، "التقريب" (٥١٦ رقم٦٤٢٥).

٢-**معمر بن راشد** الأزدي. **ثقة ثبت فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه ابن شهاب الزُّهري واختلف عليه وصلاً وإرسالا، وأن الوجه الراجح هو: (رواية الوصل) حيث أخرجها الإمام مسلم في "صحيحه"، وقد نص

. . . . . .

البيهقي علىٰ إخراج الإمام مسلم لها في "صحيحه" عن حَرَمَلَة من غير ذكر الأذان. وأشار أيضـًا إلىٰ أن الراجح (رواية الوصل) بقوله: «ومَن وصَلَه ثِقَةٌ».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه مسلم في "صحيحه"[١] قال: "حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ التُّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، سَارَ لَيْلَهُ حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَىٰ عَرَّسَ، وَقَالَ لِبِلَالٍ: ((**اكْلَأْ لَنَا اللَّيْلَ**))، فَصَلَّىٰ بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، وَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَنَدَ بِلَالٌ إِلَىٰ رَاحِلَتِهِ مُوَاجِهَ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَىٰ رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَا بِلَالٌ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّىٰ ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ ﷺ أَوَّلَهُمُ اسْتِيقَاظًا، فَفَزِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: ((**أَيْ بِلَالُ**)) فَقَالَ بِلَالُ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ - بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ - بِنَفْسِكَ، قَالَ: ((**اقْتَادُوا**))، فَاقْتَادُوا رَوَاحِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّىٰ بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَىٰ الصَّلَاةَ قَالَ: ((**مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا**))، فَإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿**أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ** ﴿١٤﴾﴾[٢] قَالَ يُونُسُ: وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ: يَقْرَؤُهَا لِلذِّكْرَىٰ".

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" من غير ذكر الأذان.

والأذان ثابت في روايات أخرىٰ، كما قال البيهقي: «والأَذانُ في هَذِه القِصَّةِ صَحيحٌ ثابِتٌ، قَد رواه غَيرُ أبي هريرةَ».

قلت: فقد أخرج الحديث بذكر الأذان من رواية أبي قتادة: البخاري في "صحيحه" كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذَهابِ الوقتِ (رقم ٥٩٥)، من طريق محمد بن فُضيل، عن حُصين، عن عبدِ اللهِ بن أبي قَتَادَة، عن أبيه، قال: سِرْنَا مع النَّبيِّ ﷺ ليلةً، فقال: بعضُ القوم:

(١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة(رقم٦٨٠).

(٢) طه: الآية [١٤].

. . . . . .

لو عَرَّستَ بنا يا رَسولَ اللهِ، قالَ: ((**أخافُ أنْ تَنَامُوا عن الصَّلاَةِ**)). قال بِلاَلٌ: أنَا أوقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا، وأسنَدَ بلاَلٌ ظَهْرَهُ إلىٰ رَاحِلَتِهِ، فغَلَبَتهُ عَينَاهُ فَنَامَ، فاستيقظَ النَّبيُّ ﷺ وَقَد طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فقالَ: ((**يا بِلاَلُ، أينَ مَا قُلتَ؟**)).قَالَ: ما أُلقِيَتْ عَلَيَّ نَوْمَةٌ مِثلُهَا قَطُّ، قالَ: ((**إنَّ اللهَ قَبَضَ أروَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلاَلُ، قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلاَةِ**))، فَتَوَضَّأَ، فَلَمَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَّتْ، قَامَ فَصَلَّىٰ".

الحديث الرابع عشر

وفي كتاب الصلاة، باب تحويل القبلة من بيت المقدس إلىٰ الكعبة، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"(١):

[١٤] "أخبرَنا أبو الحسينِ محمدُ بنُ الحسينِ القَطّانُ **ببَغدادَ**، أخبرَنا أبو سَهلِ ابنُ زيادٍ القَطّانُ، حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ الجَبّارِ، حدثنا محمدُ بنُ فُضَيلٍ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ سعيدٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، قال: سَمِعتُ سَعدًا يقولُ: ((**صَلَّىٰ رسولُ اللهِ ﷺ بعدَ ما قَدِمَ المَدينَةَ سِتَّةَ عَشَرَ شَهرًا نَحوَ بَيتِ المَقدِسِ، ثم حُوِّلَ بعدَ ذَلِكَ قَبَلَ المَسجِدِ الحَرامِ قَبلَ بَدرٍ بشَهرَينِ**)). هكذا رواه العُطارِديُّ عن ابنِ فضَيلٍ. ورواه مالكٌ والثَّورِيُّ وحمادُ بنُ زيدٍ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ مُرسَلاً دون ذِكرِ سَعدٍ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٩١ رقم ٣٠)، وأبو بكر الإسماعيلي في "معجمه" (٣/ ٧٩٧ رقم ٤٠١)، والبيهقي في "سننه" (٣/ ٢٩٨، ٢٩٩ رقم ٢٢٢٤)، وفي "الدلائل" (٢/ ٥٧٤)، من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن محمد بن فضيل، عن يحيىٰ بن سعيد، به.

❖الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (ص١١٨ رقم٤٥٩)، ومن طريقه أخرجه: الإمام الشافعي في "مسنده" بترتيب سنجر(١/ ٢٤٦ رقم١٧٩)، وفي "السنن المأثورة" (ص١٣٣)،

---

(١) "السنن الكبير" (٣/ ٢٩٨-٢٩٩ رقم٢٢٢٤).

.....

والبيهقي في "المعرفة" (١/ ٤٨٢ رقم٦٥٦)، وفي "الدلائل" (٢/ ٥٧٣).

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٤٢)، عن يزيد بن هارون.

والبيهقي في "الدلائل" (٢/ ٥٧٣)، من طريق حماد بن زيد.

وذكر البيهقي في "سننه" (٣/ ٢٩٨ رقم ٢٢٢٤)، أنه رواه مالك، والثوري، وحماد بن زيد. جميعهم: (الإمام مالك، وحماد بن زيد، والثوري، ويزيد بن هارون)، عن يحيىٰ بن سعيد، به.

النظر في الاختلاف:

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

وقد رواه عن يحيىٰ بن سعيد علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

١- **محمد بن فضيل بن غَزْوان الضبي مولاهم**، أبو عبد الرحمن الكوفي. رمي بالتشيع، وثقه ابن سعد،وابن المديني، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان.

وقال الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه منحرفاً عن عثمان».

وقال الإمام أحمد: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال الذهبي: «ثقة شيعي».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق عارف، رمي بالتشيع».

خلاصة حاله: أنه ثقة والله أعلم؛ فقد أخرج له واحتج به الشيخان وكذلك الأئمة الأربعة، ووثقه جمع من الأئمة كما تقدم، ولعل من تكلم فيه بسبب ما نُسب إليه من التشيع، والله تعالىٰ أعلم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٥هـ).

. . . . . .

ينظر: الطبقات الكبرى (٣٩٨/٦)، والجرح والتعديل (٥٧/٨ رقم٢٦٣) الكاشف (٢١١/٢ رقم٥١١٥)، وتهذيب التهذيب (٢٥٩/٥ رقم٧٢٥٠)، والتقريب (ص٥٠٢ رقم٦٢٢٧).

وتفرد بالرواية عن محمد بن فضيل راوٍ واحد هو:

- أحمد بن عبد الجبار بن محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب بن زرارة التميمي العطاردي، أبو عمر الكوفي.

وثقه أبو عبيدة بن السري بن يحيىٰ. وقال الدارقطني: «لا بأس به، أثنىٰ عليه أبو كريب». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «ربما خالف، لم أر في حديثه شيئًا يجب أن يعدل به عن سبيل العدول إلىٰ سنن المجروحين».

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه؛ لما تكلم الناس فيه».

وضعفه غير واحد، قال أبو حاتم، وأبو أحمد الحاكم: «ليس بقوي».

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: «كان يكذب».

وقال ابن عدي: «رأيت أهل العراق مجمعين علىٰ ضعفه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح...لم يثبت أن أبا داود أخرج له».

وقد ذكر الخليلي وابن عدي سبب تضعيفه، فقال ابن عدي: «ولا يعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه لأنه لم يلق من يحدث عنهم».

وقال الخليلي: «ليس في حديثه مناكير، لكنه روىٰ عن القدماء فاتهموه لذلك».

ورد الخطيب البغدادي علىٰ من اتهمه بالكذب، أو عدم السماع ممن روىٰ عنهم، قائلاً: «كان أبو كريب من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار، وأبو عبيدة السري بن يحيىٰ شيخ جليل أيضًا ثقة من طبقة العطاردي، وقد شهد له أحدهما بالسماع، والآخر بالعدالة، وذلك يفيد حسن حالته وجواز روايته، إذ لم يثبت لغيرهما قول يوجب إسقاط حديثه واطراح خبره؛ فأما قول الحضرمي في العطاردي: إنه كان يكذب، فهو قول مجمل يحتاج إلىٰ كشف وبيان، فإن كان أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العطاردي، وإن عنىٰ أنه روىٰ عمن لم يدركه فذلك أيضًا باطل؛ لأن أبا كريب شهد له أنه سمع معه من يونس ابن بكير، وثبت

. . . . . .

أيضـاً سماعه من أبي بكر بن عياش فلا يستنكر له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل، ووكيع، وأبي معاوية لأن أبا بكر بن عياش تقدمهم جميعـاً في الموت، وأما ابن إدريس فتوفي قبل أبي بكر بسنة، وليس يمتنع سماعه منه لأن والده كان من كبار أصحاب الحديث فيجوز أن يكون بكَّر به، وقد روىٰ العطاردي عن أبيه عن يونس بن بكير أوراقـاً من مغازي ابن إسحاق، ويشبه أن يكون فاته سماعها من يونس، فسمعها من أبيه عنه، وهذا يدل علىٰ تحريه للصدق، وتثبته في الرواية، والله أعلم».

وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقـاً، ومنهم من قبله. وقد صرح العطاردي في هذه الرواية بالسماع من محمد بن فضيل.

خلاصة حاله: صدوق ربما خالف - والله أعلم -، جمعـاً بين الأقوال، واستناداً لكلام ابن حبان والخطيب البغدادي.

مات سنة (٢٧٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦٢/٢ رقم٩٩)، "الثقات" (٤٥/٨ رقم١٢١٧٨)، "الكامل" (١/ ١٩١ رقم٣٠)، "تاريخ بغداد" (٢٦٢/٤ رقم٢٠٠٤)، "تهذيب الكمال" (١/ ٣٧٨ رقم٦٥) "ميزان الاعتدال" (١١٢/١ رقم٤٤٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٦/١ رقم٨٨)، "التقريب" (ص٨١ رقم٦٤)، "طبقات المدلسين" (٣٧ رقم٦٧).

❖ **وأما الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

وقد رواه علىٰ هذا الوجه أربعة رواة، هم:

١ - **الإمام مالك بن أنس بن مالك** بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٢ - **يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. **ثقة متقن عابد.** تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٣- حماد بن زيد بن دِرْهم الأَزْدي الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري. **وهو ثقة، ثبت، فقيه.**

. . . . . .

قال عبد الرحمن بن مهدي: «لم أرَ أحداً قط أعلم بالسُّنة ولا بالحديث الذي يدخل في السُّنة من حماد بن زيد».

وقال ابن سعد: «كان ثقةً، ثبتـًا، حُجةً كثير الحديث».

وقال الإمام أحمد: «حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٨٦/٧)، "الجرح والتعديل" (١٣٧/٣ رقم٦١٧)، "تهذيب الكمال" (٢٣٩/٧ رقم١٤٨١)، "تهذيب التهذيب" (٩/٢ رقم١٧٦٦)، "التقريب" (ص١٧٨ رقم١٤٩٨).

٤- **سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)**؛ وذلك لما يلي:

١/ أن أكثر أصحاب يحيىٰ بن سعيد الأنصاري من الثقات الأثبات رووه عنه مرسلاً؛ لاسيما وفيهم أئمة، كالإمام مالك، وسفيان الثوري، ورواه حماد بن زيد، ويزيد بن هارون.

٢/ أن رواية الوصل غير محفوظة، فقد تفرد بروايتها أحمد بن عبد الجبار، عن ابن فضيل، ومحمد بن فضيل عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

قال ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٩١ رقم٣٠): «وهذا الحديث غير محفوظ بهذا الإسناد، وإنما جاءنا توصيله من رواية أحمد بن عبد الجبار العطاردي».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٦٥ رقم٦٣١): «تفرَّد به محمد بن فُضَيل، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن سَعدٍ. وخالفهُ أصحاب يحيىٰ فرووهُ، عن يحيىٰ، عن سعيد بن المسيَّب، مُرسلاً، عن النبيﷺ».

٣/ تصحيح الدارقطني لرواية الإرسال، حيث قال: «والمرسلُ أَصَحُّ». "العلل" (٤/ ٣٦٥ رقم٦٣١).

. . . . . .

ولعل البيهقي أراد ترجيح المرسل عندما أعل الموصول بذكر من أرسله من الثقات، فقال: «هكذا رواه العُطارِديُّ عن ابنِ فضَيلٍ. ورواه مالكٌ والثَّورِيُّ وحمادُ بنُ زيدٍ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ مُرسَلاً دون ذِكرِ سَعدٍ».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"[1] **عَنْ يحيىٰ بن سعيد، عن سعيد بن المُسَيِّبِ**، أنه قال: ((صَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ. ثُمَّ حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرٍ بِشَهْرَيْنِ)).

١-**مالك بن أنس بن مالك، إمامُ دارُ الهجرة**. تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف (الوجه الثاني).

٢-**يحيىٰ بن سعيد** بن قيس بن عمرو الأنصاري، أبو سعيد المدني، قاضي المدينة. روىٰ عن: أنس بن مالك، وحميد الطويل، وسعيد بن المسيب، وغيرهم. روىٰ عنه: السفيانان، وشعبة، والإمام مالك، وغيرهم.

تابعي، حافظ ثقة ثبت. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد ويحيىٰ بن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي.

وقال الإمام أحمد: «يحيىٰ بن سعيد أثبت الناس».

وقال الذهبي: «حافظ فقيه حجة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٣هـ) وقيل: (١٤٤هـ)، وقيل: (١٤٦هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٣٥٢/٢ رقم١٩٧٧)، "الجرح والتعديل" (١٤٧/٩ رقم٦٢٠)، "الكاشف" (٣٦٦/٢ رقم٦١٧٦)، "تهذيب التهذيب" (١٤١/٦ رقم٨٧٢٧)، "التقريب" (ص٥٩١ رقم٧٥٥٩).

٣-**سعيد بن المسيِّب بن حَزْن** بن أبي وهب بن عمرو القُرشي المخزومي، أبو محمد المدني. روىٰ عن: عثمان بن عفان، وعلي بن ابي طالب، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، وروىٰ عن غيرهم. روىٰ عنه: سالم بن عبد الله بن عمر، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وقتادة بن دعامة،

(١) (ص١١٨ رقم٤٥٩).

. . . . . .

وغيرهم.

تابعي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. وثقه الإمام أحمد، وأبو زرعة، والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: «كان من سادات التابعين فِقهاً، ودينًا، وورعًا، وعلمًا، وعبادة، وفضلاً...وكان سعيد سيِّد التابعين».

وقال علي بن المديني: «لا أعلم في التابعين أوسع علمًا من سعيد بن المسيَّب».

وقال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيَّب؟ فقال: «ومن مثل سعيد؟ ثقة، من أهل الخير». وقال أبو حاتم: «ليس في التابعين أنبل منه، وهو أثبتهم في أبي هريرة».

قال ابن حجر: «اتفقوا علىٰ أن مرسلاته أصح المراسيل».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٩٣هـ)وقيل: (٩٤هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (١/٤٠٥ رقم٦١٦)، "الجرح والتعديل" (٤/٥٩ رقم٢٦٢)، "تهذيب الكمال" (١١/٦٦ رقم٢٣٥٨)، "تهذيب التهذيب" (٢/٣٣٥ رقم٢٨٠٨)، "التقريب" (ص٢٤١ رقم٢٣٩٦).

⊂ الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

إلا إن للحديث شاهداً صحيحًا أخرجه الشيخان في "صحيحيهما" بنحوه، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ((صلَّينا مع النَّبي ﷺ نَحْوَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشرَ، أو سَبْعةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُم صَرَفَهُ نَحوَ القِبْلَة)). واللفظ للبخاري.

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٠/ ٥١١ رقم١٨٥٣٩)، والبخاري في "صحيحه" كتاب تفسير القرآن، بَابُ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾﴾[1] (رقم٤٤٩٢)، ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد ومواضع الصلاة (رقم٥٢٥).

(١) البقرة: الآية [١٤٨].

الحديث الخامس عشر

وفي كتاب الطهارة، باب ما جاء في السجود علىٰ الأنف، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[1]:

[١٥] " أخبرَنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عَبْدانَ، أخبرَنا أبو القاسِمِ سليمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيّوبَ اللَّخْمِيُّ، حدَّثَني محمدُ بنُ الحسينِ بنِ مُكرَمٍ، حدَّثنَا سليمانُ بنُ عُبَيدِ اللهِ الغَيلانِيُّ، حدَّثنا أبو قُتَيبَةَ سَلمُ بنُ قُتَيبَةَ، حدَّثَنا شُعبَةُ والثَّورِيُّ، عن عاصِمٍ الأحوَلِ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن النبي ﷺ رأَىٰ رجلاً يُصَلِّي فإذا سَجَدَ لم يَمَسَّ أنفُه الأرضَ، **فقالَ النبيُّ ﷺ**: ((**لا صَلاةَ لِمَن لا يَمَسُّ أنفُه الأرضَ ما يَمَسُّ الجَبينُ**)).

وأخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا عليُّ بنُ عمرَ الحافظُ، حدَّثَنا عبدُاللهِ بنُ سليمانَ بنِ الأشعَثِ، حدَّثَنا الجَرّاحُ بنُ مَخلَدٍ، حدَّثَنا أبو قُتَيبَةَ. فذكَر حَديثَ شُعبَةَ والثَّورِيِّ، كُلُّ واحِدٍ مِنهُما علىٰ الانفِرادِ بمَعناه، ثم قال أبو بكرٍ عبدُاللهِ بنُ سليمانَ بنِ الأشعَثِ: «لم يُسنِدْه عن سُفيانَ وشُعبَةَ إلا أبو قُتَيبَةَ، والصَّوابُ عن عاصِمٍ عن عِكرِمةَ مُرسَلاً».

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدَّثَنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يعقوبَ، حدَّثَنا أسيدُ بنُ عاصِمٍ، حدَّثَنا الحسينُ بنُ حَفصٍ، عن سُفيانَ قالَ: حدَّثَني عاصِمٌ الأحوَلُ، عن عِكرِمَةَ قالَ: مَرَّ رسولُ اللهِ ﷺ برَجُلٍ أوِ امرأَةٍ لا يَضَعُ أنفَه إذا سَجَدَ، فقال: ((**لا تُقبَلُ صَلاةٌ لا يُصيبُ الأنفُ مِنَ الأرضِ ما يُصيبُ الجَبينُ**)). وكذَلِكَ رواه سُفيانُ بن عُيَينَةَ وعَبدَةُ بنُ سليمانَ عن عاصِمٍ الأحوَلِ عن عِكرِمَةَ مُرسَلاً.

ورُوِي عن سِماكٍ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ بَعضُ مَعناه مِن قَولِه: أخبرَنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ ابنُ يوسُفَ الأصبَهانِيُّ، أخبرَنا أبو سعيدٍ ابنُ الأعرابِيِّ، حدَّثَنا سَعدانُ بنُ نَصرٍ (ح) وأَخبرَنا أبو الحسينِ بنُ بشرانَ ببَغدادَ وأبو عليٍّ الرّوذبارِيُّ قالا:

---

(١) "السنن الكبير" (٣/ ٥٦٢ رقم ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦).

. . . . . .

حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفارُ، حدَّثَنا سَعدانُ بنُ نَصرٍ، حدَّثنا أبو مُعاويَةَ، عن إبراهيمَ بنِ طَهمانَ، عن سماكِ بنِ حَربٍ، عن عِكرِمَةَ، **عن ابنِ عباسٍ، أنَّه قالَ**: ((**إذا سَجَدتَ فضَعْ أنفَكَ علىٰ الأرضِ مَعَ جَبهَتِكَ**)). وفي حَديثِ الصَّفّارِ: ثم جَبهَتَكَ.

أخبرَنا أبو سعيدٍ ابنُ أبي عمرٍو، أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِاللهِ الصَّفّارُ، حدَّثَنا أحمدُ بنُ محمدٍ البِرْتِيُّ القاضِي، حدثنا أبو نُعَيمٍ، أخبرَنا أبو الأحوَصِ، عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قالَ: ((**إذا سَجَدَ أحَدُكُم فليَضَعْ أنفَه علىٰ الأرضِ، فإنَّكُم قَد أُمِرتُم بذَلِكَ**)). وكَذَلِكَ رواه شَريكٌ عن سِماكٍ.

ورواه حَربُ بنُ مَيمونٍ، عن خالِدٍ، عن عِكرِمَةَ، **عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ**: ((**ضَعْ أنفَكَ ليَسجُدَ مَعَكَ**)). قالَ أبو عيسَىٰ التِّرمِذِيُّ: «حديثُ عِكرِمةَ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلٌ أصَحُّ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث يرويه عاصم الأحول واختُلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖الوجه الأول: (عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٨ رقم ٢،٣)، من طريق أبي قتيبة – سلم بن قتيبة– عن شعبة، وعن سفيان الثوري، كل واحد منهما علىٰ الانفراد. ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٠٤ رقم ٩٩٧) من طريق أبي قتيبة عن سفيان الثوري، والبيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس من طريق أبي قتيبة عن شعبة والثوري.

كلاهما (شعبة، والثوري) عن عاصم الأحول، عن عكرمة به، بنحوه.

قال الدارقطني عقِب الحديث: «قال لنا أبو بكر: لم يُسنده عن سفيان وشعبة إلا أبو قتيبة،

.....

والصواب عن عاصم، عن عكرمة مرسلاً».

وقال الحاكم عقِب الحديث: «هذا حدِيثٌ صَحِيحٌ علىٰ شَرْطِ البُخَارِيِّ ولَمْ يُخرِّجاهُ».

وتابع عاصمًا الأحولَ في الرواية علىٰ هذا الوجه، كل من:

١- خالد الحذاء، عن عكرمة، به.

أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (ص٧٠ رقم ١٠٢)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ١٨٧)، وأبو نعيم في" تاريخ أصبهان" (١/ ٢٣٤ رقم٦٧٩)، والخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٠٢).

جميعهم من طريق حميد بن مسعدة، عن حرب بن ميمون، عن خالد الحذاء، عن عكرمة به، بلفظ: أن النبي ﷺ أتىٰ علىٰ رجل يسجد علىٰ وجهه ولا يضع أنفه، قال: «ضع أنفك معك».

٢- عاصم البجلي، عن عكرمة، به:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٩٩ رقم١١٩١٧)، من طريق منصور، عن عاصم البجلي[1]، عن عكرمة، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: «من لم يلزق أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم تجز صلاته».

❖ **الوجه الثاني: (عاصم الأحول، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ١٨٢ رقم ٢٩٨١)، من طريق مَعْمر بمعناه، و(رقم ٢٩٨٢) من طريق سفيان الثوري.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٢٣٥ رقم ٢٦٩٥) من طريق محمد بن فضيل.

وأبو داود في "المراسيل" (ص٩٦ رقم٤٤) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

والترمذي في "العلل الكبير" (ص٧٠ رقم ١٠١) من طريق عبدة بن سليمان.

والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ١٨٩ رقم ٢٩٢) من طريق جرير بن عبد الحميد،

(١) هكذا في معجم الطبراني: عاصم البجلي قد يكون خطأ، ولعل الصواب: عاصم الأحول؛ كون عاصم البجلي لم يروِ عن عكرمة، والله أعلم.

. . . . . .

و(رقم٢٩٣) من طريق إسماعيل ابن عُلية، و(رقم٢٩٤- ٢٩٥) من طريق شعبة.

والبيهقي في "سننه" (٣/ ٥٦٢ رقم٢٦٩٤) من طريق سفيان الثوري.

جميعهم: (معمر، والثوري، والفزاري، وابن فضيل، وعبدة بن سليمان، وجرير، وإسماعيل ابن عُلية، وشعبة)، عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه.

❖الوجه الثالث: (عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا):

أخرجه الحاكم في" المستدرك" (١/ ٤٠٤ رقم٩٩٨)، من طريق أبي قتيبة، عن شعبة، عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لا صلاة لمن لم يمس أنفه الأرض»، موقوفًا[1].

وقال الحاكم بعد أن روىٰ الحديث مرفوعًا: «وقد أَوقَفَهُ شعبةُ، عن عاصمٍ».

وقد توبع عاصمٌ الأحول في روايته علىٰ هذا الوجه عن عكرمة، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قوله موقوفًا، تابعه:

- سِمَاكِ بن حَربٍ: أخرج هذه الرواية عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ١٨١ رقم٢٩٧٨).

وابن الجعد في "مسنده" (ص٣٣٩ رقم٢٣٣٢)، عن شريك.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٢٣٤ رقم٢٦٨٨)، عن أبي الأحوص.

وابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ١٧٥ رقم١٤٥٣)، من طريق إسرائيل، و(رقم١٤٥٤) من طريق أبي الأحوص.

والبيهقي في "سننه" في هذا الحديث المدروس، من طريق إبراهيم بن طهمان، وأبي الأحوص، وقال عقب الحديث: «وكذلك رواه شريك عن سِمَاك».

جميعهم: (عبد الرزاق، وشريك، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وإبراهيم بن طهمان)، عن سِمَاك بن حَرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بمعناه، من قوله موقوفًا.

(١) لم أقف علىٰ من رواه موقوفًا من طريق شعبة عن عاصم الأحول، إلا في هذا الموضع في" المستدرك".

. . . . . .

■ **النظر في الاختلاف:**

يتبين مما سبق أنه اختُلف علىٰ عاصم الأحول علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ موصولاً):**

– **عاصم بن سليمان الأحول**، أبو عبدالرحمن البصري الأحول الحافظ. **وهو ثقة** حافظ كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

وقد رواه عن عاصم علىٰ هذا الوجه، راويان هما:

١ – **سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٢ – **شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي**، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. **ثقة، حافظ متقن**، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

وقد تفرد أبو قتيبة بالرواية عن شعبة والثوري علىٰ هذا الوجه.

قال الدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (٣/ ٢٤٦ رقم ٢٥٥٥): «تفرد بهِ أبو قُتيبة عن شُعبَة مُتَّصِلاً، ورواهُ الثَّوري عن عاصِم مُتَّصِلاً، وتفرد بهِ أبُو قُتيبَة أَيضـًا». وقال البيهقي في "المعرفة" (٢/ ٩ رقم ٨٤٤): «وإنما أسنده بذكر ابن عباس فيه: أبو قُتيبة، عن سفيان وشعبة، عن عاصم، عن عكرمة وغلط فيه».

و**أبو قُتَيْبَة، هو**: سلم بن قُتَيْبَة الشَعيري، أبو قُتَيْبَة الخُرَاسَاني، الفريابي، نزيل البصرة. وثقه أبوداود، وأبو زرعة، وابن قانع، والدارقطني، وقال ابن معين: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «ليس به بأس كثير الوهم يكتب حديثه». وقال يحيىٰ القطان: «ليس أبو قُتَيْبَة من الجمال التي تحمل المحامل». وقال الذهبي: «ثقة يهم».

وقال ابن حجر: «صدوق». وهو كما قال.

روىٰ له الجماعة سوىٰ مسلم. مات سنة (٢٠٠هـ) أو بعدها.

. . . . . .

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٦٦/٤ رقم١١٤٨)، "الكاشف" (٤٥١/١ رقم٢٠١٥)، "تهذيب الكمال" (٢٣٢/١١ رقم٢٤٣٣)، "التقريب" (ص٢٤٦ رقم٢٤٧١).

وقد توبع عاصم علىٰ هذا الوجه تابعه:

- خالد بن مهران الحذاء، أبو المَنازِل البصري، **وهو ثقة**؛ وثقة ابن سعد وابن معين والنسائي، وقال عنه الإمام أحمد: «ثبت».

وقال ابن حجر: «ثقة يرسل...وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٥٩/٧)، "الجرح والتعديل" (٣٥٢/٣ رقم١٥٩٣)، "التقريب" (ص١٩١ رقم١٦٨٠).

وقد رواه عن خالد الحذاء:

- حَرْب بن مَيْمُون الأصغر[1] العَبْدي، أبو عبد الرحمن البصْري العابد، صاحب الأَغْمية. **ضعيف**، ضعفه ابن المديني، وعمرو بن علي، والخطيب البغدادي، والذهبي.

وقال أبو زرعة: «لين». وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال ابن حجر: «متروك الحديث مع عبادته».

مات سنة بضع وثمانين ومائة للهجرة.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٥١/٣ رقم١١١٦)، " موضح أوهام الجمع والتفريق" (١٠١/١-١٠٣)، "الكاشف" (٣١٧/١ رقم٩٧٢)، " تهذيب التهذيب" (٤٥٩/١ رقم١٣٨٠).، "التقريب" (ص١٥٥ رقم١١٦٩).

❖ **وأما الوجه الثاني: (عاصم الأحول، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه، ثمان ثقات، هم:

١-معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**. تقدمت

(١) وهو راوٍ آخر غير حرب بن ميمون الأكبر الأنصاري، أبو الخطاب البصري مولىٰ بن النضر بن أنس، وهو ثقة، مات في حدود الستين ومائة. ينظر: "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٠٣)، "الكاشف" (١/ ٣١٧ رقم ٩٧٢)، " تهذيب التهذيب" (١/ ٤٥٨ رقم١٣٧٩).

. . . . . .

ترجمته في الحديث الأول.

٢-**سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٣-**شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي**، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. **ثقة، حافظ متقن**، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٤-**أبو إسحاق الفزاري، هو**: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو إسحاق الكوفي. **وهو ثقة حافظ له تصانيف**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٨/٧)، "الجرح والتعديل" (١٢٨/٢ رقم٤٠٢)، "الثقات" (٢٣/٦ رقم٦٥٦٠)، "تهذيب التهذيب" (٩٩/١ رقم٢٧١)، "التقريب" (ص٩٢ رقم٢٣٠).

٥-**جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي**، أبو عبد الله الرازي. **وهو ثقة**، قال أبو القاسم اللالكائي: «**مجمع علىٰ ثقته**»، وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، وأبو حاتم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٨١/٧)، "الجرح والتعديل" (٥٠٥/٢ رقم٢٠٨٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٦٩/١ رقم١٠٧٧)، "التقريب" (ص١٣٩ رقم٩١٦).

٦-**محمد بن فضيل بن غَزْوان الضبي مولاهم، ثقة رمي بالتشيع**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

٧-**عبدة بن سليمان هو: الكلابي**، أبو محمد الكوفي.

وهو ثقة ثبت، وثقه ابن سعد وابن أبي شيبة وابن معين والدارقطني.

وقال الإمام أحمد: «ثقة ثقة وزيادة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٧هـ) وقيل بعدها.

. . . . . .

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨٩/٦ رقم٤٥٧)، "تهذيب التهذيب" (٥٣٦/٣ رقم٤٨٩٦)، "التقريب" (ص٣٦٩ رقم٤٢٧٠).

٨- **إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي** مولاهم أبو بشر البصري، **المعروف بابن عُلَيَّة - وهي أمه-. ثقة إمام حافظ**، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

❖ **وأما الوجه الثالث: (عاصم الأحول، عن عكرمة، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا)**، رواه عنه علىٰ هذا الوجه:

شعبة بن الحجاج، وتفرد بالرواية عنه علىٰ هذا الوجه أبو قُتَيْبَة الخُرَاسَاني، وهو صدوق كما تقدم في الوجه الأول.

وتابع عاصمًا في الرواية عن عكرمة علىٰ هذا الوجه موقوفًا، سِمَاكِ بن حَربٍ:

- وهو سِماك بن حَرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة بن ربيعة الذُّهْلي البَكري، أبو المغيرة الكوفي. **اختُلف في توثيقه**، وممن وثَّقه من الأئمة: ابن معين، وأبو حاتم. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يخطئ كثيراً».

وقال العجلي: «تابعي جائز الحديث...، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال النبي ﷺ وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس».

وقال ابنُ عَدِي: «ولسماك حديث كثير مستقيم -إن شاء الله- كله، وقد حدَّث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين وأحاديثه حسان عَمَّن روىٰ عنه، وهو صدوق لا بأس به».

وضعَّفه بعضهم، وممن ضعَّفه عبد الله بن المبارك، والثوري، وشعبة، وصالح بن جرزة، وابن خراش.

وقال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث».

وقال يعقوب بن شَيبَة: قلت لعلي بْن المديني: «رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سُفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عنِ ابن عباس، إسرائيل وأبُو الأَحوص».

وقال يعقوب بن شَيبة: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح،

. . . . . .

وليس من المتثبتين. ومن سمع من سِماك قديماً، مثل: شعبة، وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم».

وقال النسائي: «كان ربما لُقِّن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يُلَّقن فَيَتلقن».

وقال الذهبي في "الميزان": «صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور». وقال في "الكاشف": «ثقة ساء حفظه».

وقال ابن حجر: «**صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة**، وقد تغيَّر بأخرةٍ فكان ربما تلقن». **وهو كما قال**؛ توسطاً بين من وثقه وضعفه فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم وهما من المتشددين في الرجال، وأخرج له مسلم في "الصحيح" أحاديث عدة رواها عن غير عكرمة[1]. في حين أن تضعيف من ضعفه من الأئمة ليس علىٰ إطلاقه، وإنما بسبب روايته المضطربة عن عكرمة، وتغيَّره وقبوله التلقين بآخره- والله أعلم-، قال يعقوب بن شيبة: «والذي قاله ابن المبارك إنما نرىٰ أنه فيمن سمع منه بآخره».

روىٰ له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة، مات سنة (١٢٣هـ).

ينظر: "بحر الدم" (ص٧٠ رقم٤٠٦)، "معرفة الثقات" (٤٣٦/١ رقم٦٨٠)، "الجرح والتعديل" (٢٧٩/٤ رقم١٢٠٣)، "الثقات" (٣٣٩/٤ رقم٣٢٢٨)، "الكامل" (٥٤١/٤ رقم٨٧٥)، "تاريخ بغداد" (٢٩٦/١٠ رقم٤٧٤٥)، "تهذيب الكمال" (١٢/ ١١٥ رقم٢٥٧٩)، "ميزان الاعتدال" (٢٣٢/٢ رقم٣٥٤٨)، "الكاشف" (٤٦٥/١ رقم٢١٤١)، "تهذيب التهذيب" (٤٣٠/٢ رقم٣٠٦٨)، "التقريب" (ص٢٥٥ رقم٢٦٢٤)، " الكواكب النيرات" (ص٥٥ رقم٢٩).

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه، خمسة رواة، هم:

٥- **عبد الرزاق بن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني. **مُتَّفقٌ علىٰ ثقته**، فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٢. **شَريك بن عبد الله بن أبي شَريك النَّخَعي**، أبو عبد الله الكوفي القاضي. **وهو صدوق،**

(١) ينظر: "صحيح مسلم"، كتاب الطهارة(رقم ٢٢٤)، وكتاب الصلاة (رقم٤٣٦) و(رقم٤٥٨)، و(رقم ٤٩٩)، وكتاب المساجد (رقم٦٠٦)، وغيرها من المواضع.

. . . . . .

يُخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ وَلِيَ القضاء بالكوفة، كما قال ابن حجر. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وإبراهيم الحربي،وزاد ابن سعد: «مأمونـًا كثير الحديث، وكان يَغْلَط»، وزاد ابن معين: «إلا أنه لا يتقن ويَغْلَط».

وقال ابن معين: «هو صدوق ثقة، إلا أنه إذا خولف فغيرُه أحبُّ إلينا منه».

وقال أبو داود: «ثقة، يُخطئ علىٰ الأَعْمش».

وقال صالح جَزَرَة: «صدوق، ولـمَّا وليَ القضاء اضطرب حفظه».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة: «كان كثير الحديث صاحب وهم، يَغْلَط أحيانـًا».

وقال أبو حاتم: «صدوق، وهو أحب إلي من أبي الأحوص وقد كان له أغاليط».

وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بالقوي»، وكذا قال الدارقطني.

روىٰ له البخاري تعليقـًا ومسلم في المتابعات والأربعة، مات سنة (١٧٧ وقيل ١٧٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧٨/٦)، "معرفة الثقات" (٤٥٣/١ رقم٧٢٧)، "الجرح والتعديل" (٣٦٥/٤ رقم١٦٠٢)، "تاريخ بغداد" (٣٨٤/١٠ رقم٤٧٩١)، "تهذيب الكمال" (٤٦٢/١٢ رقم٢٧٣٦)، "تهذيب التهذيب" (٤٩٥/٢ رقم٣٢٥١)، "التقريب" (ص٢٦٦ رقم٢٧٨٧).

٣. **أبو الأحوص هو**: عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي الكوفي. **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي، وذكره ابن حبان في **"الثقات"**.

روىٰ له البخاري في **"الأدب المفرد"** ومسلم والأربعة، قُتِلَ في ولاية الحجاج علىٰ العراق، قتله الخوارج.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (١٨١/٦)، "معرفة الثقات" (١٩٦/٢ رقم١٤٤٩)، "الجرح والتعديل" (١٤/٧ رقم٦٢)، "الثقات" (٢٧٤/٥ رقم٤٨١٢)، "تهذيب الكمال" (٤٤٥/٢٢ رقم٤٥٤٨)، "تهذيب التهذيب" (٤٢٤/٤ رقم٦٠٦٠)، "التقريب" (ص٤٣٣ رقم٥٢١٨).

٤. **إسرائيل بن يونس** بن أبي إسحاق الهمداني السَّبِيعِيُّ، أبو يوسف الكوفي.

وثقه ابن سعد وابن معين وابن نُمير والإمام أحمد والعجلي وأبو حاتم، وكان أحمد يعجب

. . . . . .

من حفظه، وزاد أبو حاتم: «متقن من أتقن أصحاب أبىٰ إسحاق». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق، وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط».

وقال العجلي مرةً: «جائز الحديث».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن سعد: «حدث عنه الناس حديثًا كثيراً، ومنهم من يستضعفه».

وقال يعقوب بن شيبة في موضع آخر: «صالح الحديث، في حديثه لين».

وقال ابن معين: «كان يحيَىٰ بنُ سعيدٍ[1] لا يروي عن إِسرَائيلَ ولا عن شَرِيكٍ وكان يَستَضعِفُ عاصمًا الأَحْوَلَ، وكان يروي عن من دونهم مُجالدِ بن سعيدٍ».

وقال علي بن المديني: «ضعيف».

وقال ابن حزم: «ضعيف».

وقال الذهبي في "الميزان": «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثَّبْتِ كالأسطوانة، فلا يُلتفتُ إلىٰ تَضعيف من ضَعَّفه».

وقال ابن حجر: «**ثقة تُكُلِّم فيه بلا حجة**»، وهو كما قال.

أما تضعيف يحيىٰ القطان له، فيمكن الإجابة عنه بأن القطان يُحتملُ أنه ترك الرواية عنه بسبب روايته المناكير عن أبي يحيىٰ القَتَّات، قال الإمام أحمد: «كان يحيىٰ -يعني القطان- يحمل عليه في حال أبي يحيىٰ القتات، قال: روىٰ عنه مناكير». وهذ ذكره ابن حجر في "هدي الساري"، فقال: «وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به، لا يحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق علىٰ إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائمًا، لاستناده إلىٰ كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل. وقد بحثت عن ذلك فوجدتُ الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كَشَفَ عِلَّة ذلك وأبانها

(١) أي: القطان.

. . . . . .

بما فيه الشِّفاء لمن أَنْصف، قال: ابن أبي خيثمة في "تاريخه": قيل ليحيىٰ ابن معين إن إسرائيل روىٰ عن أبي يحيىٰ القَتَّات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مُهَاجر ثلاثمائة -يعني مناكير- فقال: لم يُؤَتَ منه، أُتي منهما، قلتُ: وهو كما قال ابن معين: فتوجَّه أنَّ كلام يحيىٰ القطَّان محمول علىٰ أنه أنكر الأحاديث التي حدَّثه بها إسرائيل عن أبي يحيىٰ، فظنَّ أن النكارة من قِبَلِهِ، وإنَّما هي من قِبَلِ أبي يحيىٰ كما قال ابن معين، وأبو يحيىٰ ضعَّفه الأَئمة النُّقَّاد، فالحمل عليه أولىٰ من الحمل علىٰ من وثَّقوه والله أعلم». وقال في "التهذيب" بعد أن نقل قول ابن معين: «فهذا رد لتضعيف القطان له بذلك».

وأما تضعيف علي بن المديني وابن حزم، فقد أجاب عن ذلك الذهبي في "السير"، فقال: «مَشَىٰ عليٌّ خلف أُستاذه يحيىٰ بن سعيد، وقَفَىٰ أثرهما أبو محمد ابن حزم، وقال: ضعيف. وعَمَدَ إلىٰ أحاديثه التي في "الصحيحين" فردَّها، ولم يَحتجَّ بها، فلا يُلتفت إلىٰ ذلك، بل هو ثقة، نعم، ليس هو في التثبُّت كسفيان وشُعبة، ولعلَّه يُقاربهما في حديث جَدِّه، فإنَّه لازمه صباحًا ومساءً عشرةَ أعوام، وكان عبدالرحمن بن مهدي يروي عنه ويُقوِّيه، ولم يصنع يحيىٰ بن سعيد شيئًا في تركه الرواية عنه، وروايته عن مُجَالد».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٠هـ)، وقيل بعدها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧٤/٦)، "بحر الدم" (ص٢١ رقم٦٩)، "التاريخ الكبير" (٥٦/٢ رقم١٦٦٩)، "معرفة الثقات" (٢٢٢/١ رقم٨٠)، "الجرح والتعديل" (٣٣٠/٢ رقم١٢٥٨)، "الضعفاء الكبير" (١٣١/١ رقم١٦٣)،الثقات " (٧٩/٦ رقم٦٨١٠)، "تاريخ بغداد " (٤٧٦/٧ رقم٣٤٤١)، "تهذيب الكمال" (٥١٥/٢ رقم٤٠٢)، "سير أعلام النبلاء" (٣٥٥/٧ رقم١٣٣)، "ميزان الاعتدال" (٢٠٨/١ رقم٨٢٠)، " تهذيب التهذيب" (١٦٧/١ رقم٤٩٦)، "التقريب " (ص١٠٤ رقم٤٠١)، "هدي الساري" (ص٣٨٧).

٥. **إبراهيم بن طَهْمان** بن شعبة الخراساني، أبو سَعِيد الْهَرَوِيُّ، ولد بهراة، وسكن نيسابور، وقدم بغداد، وحدث بها، ثم سكن مكة حتىٰ مات بها.

وثقه إسحاق بن راهويه وأحمد وعثمان الدارمي وأبو داود وصالح بن محمد والدارقطني، وزاد الداقطني: «إنما تكلموا فيه للإرجاء».

وقال ابن المبارك: «صحيح الحديث».

.....

وقال ابن معين: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «صدوق حسن الحديث».

وقال ابن حبان: «قد روىٰ أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات».

وقال الإمام أحمد: «كان يرىٰ الإرجاء، وكان شديدًا علىٰ الجهمية».

قال أبو الصلت: «لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل. وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، رداً علىٰ الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب. وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك».

قال الذهبي: «من أئمة الاسلام وفيه إرجاء».

وقال ابن حجر في "التهذيب" بعد أن ذكر قول ابن حبان: «**الحق فيه أنه ثقة** صحيح الحديث إذا روىٰ عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه -والله أعلم-»، وهو كما قال.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٨هـ) وقيل غير ذلك.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢/١٠٧ رقم٣٠٧)، "الثقات لابن حبان" (٦/٢٧ رقم٦٥٧٩)، "تهذيب الكمال" (٢/١٠٨ رقم١٨٦)، "الكاشف" (١/٢١٤ رقم١٤٨)، "تهذيب التهذيب" (١/٨٥ رقم٢٣١)، "التقريب" (ص٩٠ رقم١٨٩).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - ترجيح الوجه الثاني (الإرسال)، وذلك لما يلي:

١-كون رواته أكثر عدداً، وأوثقَ من الوجه الأول ومن رواية سِماك بن حرب الموقوفة.

٢-أن الرواية الموصولة من طريق عاصم الأحول لم ترد إلا من طريق أبي قتيبة، عن شعبة والثوري، عن عاصم، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، في حين رواه جماعة من الثقات، تابع بعضهم بعضاً في الرواية عن عاصم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال البيهقي في

. . . . . .

"المعرفة" (٢/ ٩ رقم٨٤٤): «وأما حديث عكرمة أن النبي ﷺ: مر برجلٍ لا يضع أنفه إذا سجد فقال: ((لا تقبل صلاة لا يصيب الأنف من الأرض ما يصيب الجبين)). فإنما هو مرسل وإنما أسنده بذكر ابن عباس فيه أبو قتيبة، عن سفيان وشعبة، عن عاصم، عن عكرمة وغلط فيه.

ورواه سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس موقوفًا. قال أبو عيسىٰ الترمذي فيما قرأت من كتابه حديث عكرمة مرسلا أصح. وكذلك قاله غيره من الحفاظ».

٣-تصحيح الأئمة لرواية الإرسال:-

- قال أبو داود في "المراسيل" (ص٩٦ رقم٤٤) معقبًا بعد رواية الحديث مرسلاً: «وقد أُسنِدَ هذا الحديث، وهذا أصحّ».

- وقال الترمذي في" العلل الكبير" (ص٧٠ رقم١٠٢): «وحديث عكرمة عن النبي ﷺ أصح».

- و قال أبو بكرٍ عبدُاللهِ بنُ سليمانَ بنِ الأشعَثِ: «لم يُسنِدْه عن سُفيانَ وشُعبَةَ إلا أبو قُتَيبَةَ، والصَّوابُ عن عاصِمٍ عن عِكرِمةَ مُرسَلاً». "السنن الكبير" (٣/ ٥٦٢ رقم٢٦٩٣).

٤-ضعف رواية خالد الحذاء الموصولة، حيث تفرد بالرواية عنه حرب بن ميمون -الأصغر- وهو ضعيف كما تقدم، ومخالفة هذه الرواية لرواية عاصم الموصولة والمرسلة في اللفظ والمعنىٰ.

٥-ضعف رواية سِمَاك بن حَربٍ؛ لأن رواية سِمَاك عن عكرمة خاصة مضطربة، وأن من سمع من سِماك قديمًا، مثل: شعبة، وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، كما تقدم بنا في ترجمة سِمَاك. قال يعقوب بن شَيبَة: قلت لعلي بْن المديني: «رواية سِمَاك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سُفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عنِ ابن عباس، إسرائيل وأبُو الأَحوص».

وقد رواه عن سِمَاك علىٰ هذا الوجه إسرائيل وأبُو الأَحوص من قول ابن عباس.

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"، قال: عن الثَّوْرِيِّ، عن عَاصِمٍ، عن عِكرِمَةَ قالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ يُصَلِّي - أَوِ امْرَأَةٍ - فَقَالَ: ((**لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً لَا يُصِيبُ الْأَنْفُ مِنْهَا مَا يُصِيبُ الْجَبِينَ**)).

١-**سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٢-**عاصم بن سليمان الأحول**، أبو عبدالرحمن البصري الأحول الحافظ. **وهو ثقة حافظ**، وثقه ابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، والبزار. وقال سفيان الثوري: «حفاظ البصرة ثلاثة: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود ابن أبي هند، وكان عاصم أحفظهم». وقال عبدالرحمن بن مهدي: «كان من حفاظ أصحابه».

وقال ابن حجر: «ثقة... لم يتكلم فيه إلا القطان؛ فكأنه بسبب دخوله في الولاية».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٣هـ)، وقيل غير ذلك.

ينظر: "معرفة الثقات" (٨/٢ رقم٨٠٨)، "الجرح والتعديل" (٣٤٣/٦ رقم١٩٠٠)، "الثقات" (٢٣٧/٥ رقم)، "تهذيب الكمال" (٤٨٥/١٣ رقم٣٠٠٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٢/٣ رقم٣٤٤٧)، "التقريب" (ص٢٨٥ رقم٣٠٦٠).

٣-**عكرمة** القرشي الهاشمي أبو عبد الله البَرْبَري المدني، مولىٰ عبد الله بن عباس. روىٰ عن: عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم، وروىٰ عن غيرهم. وروىٰ عنه: إبراهيم النخعي وعاصم الأحول وقتادة وغيرهم.

وبالدراسة لحاله يتبين **أنه ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدْعة**، وثقه أيوب السَّختِياني، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن القطان، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم.

ويكفي في بيان منزلته قول ابن عباس رضي الله عنهما: «ما حدثكم عكرمة عني من شيء فصدقوه؛ فإنه لم يكذب علي».

. . . . . .

وقال البخاري: «ليس أحد من أصحابنا إلا احتجَّ بعكرمة».

وقال محمد بن نصر المروزي: «قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث علىٰ الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق علىٰ ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، ويحيىٰ بن معين، وأبو ثور، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه، فقَالَ: **عكرمة عندنا إمام الدنيا، تعجب من سؤالي إياه!**».

ومقابل هذا الثناء تكلم فيه بعض العلماء وكذبوه منهم ابن سيرين ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وترك بعضهم حديثه وأشهر من تركه الإمام مالك، قال الشافعي- يعني الإمام مالك-: «سيئ الرأي في عكرمة، قال: لا أرىٰ لأحدٍ أن يقبل حديثه».

وقد ذكر ابن حجر أن الطعن في عكرمة مداره علىٰ ثلاثة أمور[(١)]:

الأول: علىٰ رميه بالكذب.

الثاني: علىٰ الطعن فيه بأنه كان يرىٰ رأي الخوارج.

الثالث: علىٰ القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء.

وقد اعتذر أهل العلم عما طُعن به عكرمة اعتذاراً شديداً، ومن ذلك:

قال ابن حبان: «كانَ جابر بن زيد يقول: عكرمة من أعلم النَّاس، ومن زعم أنا كُنَّا نتقي حدِيث عكرمة فلم ينصف...، ولَا يجب علىٰ من شم رائِحَة العلم أن يعرج علىٰ قَول يزِيد بن أبي زِيَاد، حيثُ يقول: دخلت علىٰ عَليّ بن عبد الله بن عباس وعكرمة مُقَيّد علىٰ باب الحُش، قلت: من هذا؟، قال: إن هذا يكذب علىٰ أبي. ومن أمحل المحَال أَن يجرح العدل بِكَلام المجرُوح؛ لأن يزيد بن أبي زياد ليس مِمَّن يحْتَج بِنَقْل حَدِيثه، ولا بِشَيءٍ يقوله أيّوب بن رزين، عن نافع قال: سَمِعت ابن عمر يقول: يا نافع لا تكذب عَليّ كما يكذب عكرمة علىٰ ابن عباس.

قلت: أما عكرمة فَحمل أهل العلم عنهُ الحديث والفِقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحداً ذمه بِشَيءٍ إلا بدعابة كانت فيه».

(١) ينظر: "هدي الساري" (ص٤٢٥-٤٣٠).

. . . . . .

وقال ابن عبد البر: «عكرمة مولىٰ ابن عباس من جِلَّة العُلماء، لا يقدح فيه كلام من تَكَلَّمَ فيه؛ لأنه لا حجة مع أحدٍ تَكَلَّمَ فيه وقد يحتملُ أن يكون مالك جَبُن عن الرواية عنه؛ لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتملُ أن يكون لما نسبُ إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه -إن شاء الله-».

وقد فصل القول في حاله الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" وجمع ما تفرق من كلام الأئمة في شأنه، والجواب عما قيل فيه والرد علىٰ من طعن فيه، ومما قال: «عكرمة أبو عبد الله -مولىٰ ابن عباس- احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوىٰ حديث واحد في الحج مقرونـًا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم: أبو جعفر بن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله بن منده، وأبو حاتم ابن حبان، وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم...، فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه؛ لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه، وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضـًا إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم علىٰ الجواز- كما صنف في ذلك بن عبد البر- وأما التكذيب فسنبين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته»، ثم ذكر الأقوال في تكذيب عكرمة، وبيَّن أنها لا تثبت.

وقال ابن القطان: «ما قيل فيه لا يلتفت إليه».

وقال العجلي: «هو بريء مما يرميه الناس من الحرورية».

أخرج له الجماعة، ومات سنة ١٠٤هـ وقيل بعدها.

ينظر: "تاريخ ابن معين"- رواية الدوري (٢٥٩/٣ رقم١٢١٧)، "التاريخ الكبير" (٤٩/٧)، "معرفة الثقات" (١٤٥/٢ رقم١٢٧٢)، "الجرح والتعديل" (٧/٧ رقم٣٢)، "الضعفاء الكبير" (٣٧٣/٣ رقم١٤١٣)، "الثقات" (٢٢٩/٥ رقم٤٦٣٤)، "التمهيد" (٢٧/٢)، "تهذيب الكمال" (٢٦٤/٢٠ رقم٤٠٠٩)، "ميزان الاعتدال" (١١٦/٥ رقم٥٧٢٢)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/٥)، "تهذيب التهذيب" (١٦٧/٤ رقم٥٣٧٧)، "التقريب" (ص٤٥٣ رقم٣٩٧)، "هدي الساري" (ص٤٢٤-٤٣٠).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث السادس عشر

وفي كتاب الصلاة، باب: يعتمدُ بمرفقيه علىٰ رُكبَتَيه إذا أَطالَ السُّجودَ **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[1]:

[١٦]" أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالَا: حدَّثَنا أَبُو العَباسِ محمدُ بنُ يَعقُوبَ، حدَّثَنا الرَّبيعُ بنُ سُليمانَ، حدَّثَنا شُعَيبُ بنُ اللَّيثِ بنِ سَعدٍ، حدَّثَنا أَبِي(ح) وأخبرَنا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدَّثَنا أَبُو دَاوُدَ، حدَّثَنا قُتَيبَةُ، حدَّثَنا اللَّيثُ، عَن محمدِ بنِ عَجلَانَ، عَن سُمَيٍّ مَولَىٰ أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قالَ: شَكَا أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيهِم إِذَا انفَرَجُوا، فَقَالَ: ((**اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ**)). زَادَ شُعَيبٌ فِي رِوايَتِهِ قال ابنُ عَجلَانَ: وذَلِكَ أَن يَضَعَ مِرْفَقَيْهِ علَىٰ رُكبَتَيهِ إِذَا أَطَالَ السُّجُودَ وَأَعْيَا.

وأَخبرَنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ الأصبَهانِيُّ، أخبرَنا أبو سعيدِ ابنُ الأعرابِيِّ، حدَّثَنا سَعدانُ بنُ نَصرٍ، حدَّثَنا سُفيانُ يَعنِي ابنَ عُيَينَة، عن سُمَيٍّ، عن النُّعمانِ بنِ أبي عَيّاشٍ، قال: شَكَونا إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ الاعتِمادَ والادِّعامَ في الصَّلاةِ، فرَخَّصَ لَهُم أَن يَستَعينَ الرَّجُلُ بمِرفَقَيه علىٰ رُكبَتَيه أو فخِذيهِ.

وكَذَلِكَ رواه سُفيانُ الثَّورِيُّ عن سُمَيٍّ عن النُّعمانِ، قال: شَكا أصحابُ النبيِّ ﷺ. فذكَره

مُرسَلاً. قال البُخارِيُّ: وهَذا أصَحُّ بإرسالِهِ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث يرويه سُمَيّ مولىٰ أَبِي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث واختُلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة عنه:

---

(١) "السنن الكبير" (٣/ ٥٩٣-٥٩٤ رقم٢٧٦١، ٢٧٦٢).

. . . . . .

- أولاً: رواه محمد بن عجلان، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٤/ ١٨٢ رقم٨٤٧٧)، وأبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب الرخصة في ذلك للضرورة (ص١٣٨ رقم٩٠٢)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٣/ ٥٩٣-٥٩٤ رقم٢٧٦١)، وأخرجه الترمذي في "جامعه" كتاب الصلاة، باب ما جاء في الاعتماد في السجود(ص٧٧ رقم٢٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٥/ ٢٤٦ رقم١٩١٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٢ رقم٨٣٤)، ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق من "سننه"، وأخرجه البيهقي أيضاً في "المعرفة" (٢/ ١٧-١٨ رقم ٨٦٠-٨٦١)، من طريق الليث بن سعد.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٥/ ٢٣٥ رقم٩٤٠٣)، من طريق يعقوب الأسكندراني.

وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٢/ ١٨ رقم٦٦٦٤)، من طريق محمد بن الزبرقان.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٣٠ رقم١٣٧٦)،من طريق حَيَوة بن شريح.

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٨٥ رقم١٨٨٣)، عن عبد الله بن جعفر المديني.

جميعهم: (الليث، ويعقوب، وابن الزبرقان، وحيوة، وعبد الله بن جعفر)، عن ابن عجلان، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، بنحوه.

❖الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن سُمَيّ، عَنِ النُّعمانِ بن أَبِي عَيّاشٍ الزُّرَقِيِّ، عن النبي ﷺ مُرسَلاً).

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٨٥،٨٧ رقم١٨٨٣)، عن وهيب بن خالد، وصفوان بن عيسىٰ، عن ابن عجلان، عن سُمي، به. ولم أقف علىٰ من أخرج هذا الوجه.

- ثانيًا: رواه سفيان بن عُيَينة، وسفيان الثوري، عن سُمَيّ، عن النُّعمانِ بنِ أبي عَيّاشٍ، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٢٣٢ رقم٢٦٦٢).

.....

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣ رقم٢٤٩٩)، عن أبي نعيم.

والبيهقي في "سننه" (٣/ ٥٩٤ رقم٢٧٦٢) من طريق سعدان بن نصر.

ثلاثتهم: (ابن أبي شيبة، وأبو نعيم، وسعدان بن نصر)، عن سفيان بن عُيَينة، عن سُمي، عن النعمان بن أبي عياش، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه.

وقد توبع ابن عُيَينة علىٰ هذا الوجه تابعه كل من:

- **سفيان الثوري**: أخرج له عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ١٧١ رقم٢٩٢٨).

والبخاري في" التاريخ الأوسط"[1] (٢/ ١٨ رقم١٦٣٠)، عن أبي نعيم.

كلاهما: (عبد الرزاق، وأبو نعيم)، عن سفيان الثوري، عن سُمي، عن النعمان بن أبي عياش، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه.

- **محمد بن عجلان**: كما تقدم بنا في الوجه الثاني من الاختلاف علىٰ ابن عجلان.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ سُمي في هذا الحديث، وعلىٰ بعض الرواة عنه:

- **أولاً: الاختلاف علىٰ محمد بن عجلان:**

❖ **أما الوجه الأول: (محمد بن عجلان، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- **محمد بن عجلان** القرشي، أبو عبد الله المدني.

وثقه ابن عُيَينة والإمام أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي.

وقال البخاري: قال لي علي، عن ابن أبي الوزير، عن مالك: أنّه ذكر ابن عجلان، فذكر خيراً.

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق وسط»، وقال الساجي: «هو من أهل الصدق، لم يحدث عنه مالك إلا يسيراً».

(١) "المطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير".

. . . . . .

وقد تكلم في روايته بعض العلماء، ومدار كلامهم ينحصر في ثلاثة أمور:

– الأول: في روايته لأحاديث أبي هريرة من طريق سعيد المَقْبُري:

قال يحيىٰ القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: «كان سعيد المَقْبُري يُحدث عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلط عليَّ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة[١]».

وقال الإمام أحمد: «كان ثقة إلا أنَّه اختلط عليه حديث المَقْبُري، كان عن رجل، جَعَلَ يُصَيِّره عن أبي هريرة[٢]».

وقد أجاب علىٰ ذلك ابن حبان في "الثقات"[٣] بعد أن نقل كلام يحيىٰ القطان السابق، فقال: «قد سمع سعيد المَقْبُري من أبي هريرة، وسَمِعَ من أبيه عن أبي هريرة. فلما اختلط علىٰ ابن عجلان صحيفته ولم يُمَيَّز بينهما، اختلط فيها، وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يوهَّىٰ الإنسان به، لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد، عن أبي هريرة، فبعضها مُتَّصلٌ صحيح وبعضها منقطع؛ لأنَّه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروىٰ الثقات المتقنون عنه، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. وإنَّما كان يُوهَّىٰ أمره ويُضعَّف لو قال في الكل: سعيد، عن أبي هريرة، فإنَّه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض، لأن الكل لم يسمعه سعيد، عن أبي هريرة. فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً علىٰ حسب ما ذكرناه».

– الثاني: قول الإمام مالك، عن محمد بن عجلان حين قيل له: إنَّ ناساً من أهل العلم يُحَدِّثون، فقال: من هم؟ فقيل له ابن عجلان، فقال: «لم يكن ابن عجلان يَعرفُ هذه الأشياء، ولم يكن عالماً[٤]».

---

(١) "الثقات" (٧/ ٣٨٦ رقم١٠٥٤٣).

(٢) "شرح علل الترمذي" (١/ ١٢٣).

(٣) "الثقات" (٧/ ٣٨٧).

(٤) "ميزان الاعتدال" (٦/ ٢٥٦ رقم٤٦٧٧).

. . . . . .

وقد تعقَّب هذا القول الذهبي في "الميزان[١]"، فقال: «قال مالك هذا لـمَّا بلغه أنّ ابن عجلان حـدّث بحـديث: ((**خلـق الله آدم علـىٰ صـورته**)). ولابـن عجـلان فيـه متـابعون، وخُـرِّج في الصحيح».

وتقدم بنا أن الإمام مالك ذكر ابن عجلان فذكر خيراً.

– الثالث: قول يحيىٰ القطان: «كان ابن عجلان مُضْطرب الحديث في حديث نافع[٢]».

ويمكن أن يجاب عن هذا القول:

-تفرد يحيىٰ القطان بهذا القول، ويحيىٰ من المتشددين في الرجال[٣]. ولو فرضنا صحة هذا القول، فإن هذا لا يُوثر علىٰ باقي مروياته- والله تعالىٰ أعلم.

خلاصة حاله: أنه صدوق مشهور، وهو اختيار الذهبي في "الميزان"[٤] حيث قال: «إمام صدوق مشهور »، وفي "من تكلم وهو موثق"[٥]، وقال في "السير[٦]": «هو حسن الحديث». وقال أيضـاً: «فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحطّ عن رتبة الحسن[٧]». وكذا ذهب ابن حجر في "هدي الساري[٨]" حيث قال: «صدوق مشهور فيه مقال من قِبَل حفظه». وفي "التقريب[٩]" قال: «صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة».

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٢٥٦).

(٢) ينظر: "ميزان الاعتدال" (٦/ ٢٥٦ رقم٤٦٧٧)، "شرح علل الترمذي" (١/ ١٢٤).

(٣) قال عنه الذهبي: «مُتَعنِّتٌ جداً في الرجال». "ميزان الاعتدال" (٣/ ٢٤٧).وقال ابن حجر: «يحيىٰ بن سعيد شديد التَعنَّت في الرجال، لا سيَّما من كان من أقرانه». "هدي الساري" (ص٤٢٣)

(٤) (٦/ ٢٥٦ رقم٤٦٧٧).

(٥) (ص ١٦٥ رقم ٣٠٦).

(٦) (٦/ ٣٢٠).

(٧) "السير" (٦/ ٣٢٢).

(٨) (ص٤٥٩).

(٩) (ترجمة رقم ٦١٣٦).

. . . . . .

روىٰ لـه البخـاري تعليقـاً، ومسـلم، والأربعـة، وقـال ابـن حجـر: «إنمـا أخـرج لـه مسـلم في المتابعات، ولم يحتج به». مات سنة (١٤٨هـ) بالمدينة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (١٩٥/٣ رقم٨٩٤)، "التاريخ الكبير" (١٩٦/١ رقم٦٠٣)، "معرفة الثقات" (٢٤٧/٢ رقم١٦٢٧)، "الجرح والتعديل" (٤٩/٨ رقم٢٢٨)، "تهذيب الكمال" (١٠١/٢٦ رقم٥٤٦٢)، "ميزان الاعتدال" (٢٥٦/٦ رقم٤٦٧٧)، "تهذيب التهذيب" (٢١٩/٥ رقم٧١٥٦)، "التقريب" (ص٤٩٦ رقم٦١٣٦).

وقد رواه عن ابن عجلان علىٰ هذا الوجه خمسة رواة، هم:

١-**الليث بن سعد** بن عبد الرحمن الفَهْمِي، أبو الحارث المصري. **ثقة ثبت فقيه إمام مشهور**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٢-**حَيْوَة بن شُرَيح بن صفوان** بن مالك التُّجِيبِيَّ، أبو زرعة المصري. **وهو ثقة ثبت فقيه زاهد**. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي ويعقوب بن سفيان وأبو حاتم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٨هـ) وقيل(١٥٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٥/٧)، "بحر الدم" (ص٤٧ رقم٢٤٢)، "معرفة الثقات" (٣٢٨/١ رقم٣٨٣)، "الجرح والتعديل" (٣٠٦/٣ رقم١٣٦٦)، "تهذيب الكمال" (٤٧٨/٧ رقم١٥٨٠)، "تهذيب التهذيب" (٤٤/٢ رقم١٨٨٦)، "التقريب" (ص١٨٥ رقم١٦٠٠).

٣-**يعقوب بن عبد الرحمن** بن محمد بن عبد الله بن عبد القاريّ المدني نزيل الإسكندرية حليف بني زهرة، ويقال له: **يعقوب الإسكندراني**. **وهو ثقة**، وثقه ابن معين والإمام أحمد، وذكره ابن حبان في **"الثقات"**.

روىٰ له الجماعة سوىٰ ابن ماجة، مات سنة (١٨١هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢١٠/٩ رقم٨٧٧)، "الثقات" (٦٤٤/٧ رقم١١٨٧٩)، "تهذيب الكمال" (٣٤٨/٣٢ رقم٧٠٩٥)، "تهذيب التهذيب" (٢٤٦/٦ رقم٩٠٢١)، "التقريب" (ص٦٠٨ رقم٧٨٢٤).

٤-**عبد الله بن جعفر بن نجيح** السعدي مولاهم أبو جعفر المديني، والد علي بن المديني. **وهو ضعيف** مجمع علىٰ ضعفه. فقد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، العقيلي، وعمرو بن علي

.....

الصيرفي والجوزجاني.

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال في موضع آخر: «ليس بثقة».

وقال ابن عدي: «وعامة حديثه لا يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه». وقال الدارقطني: «هو كثير المناكير».

روىٰ له الترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٧٨هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٢/٥ رقم١٠٢)"الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٢٠٠ رقم٣٣٠)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١١٨/٢ رقم٢٠٠٢)، "تهذيب الكمال" (٣٧٩/١٤ رقم٣٢٠٦)، "التقريب" (ص٢٩٨ رقم٣٢٥٥).

٥-محمد بن الزبرقان، أبو همام الأهوازي.

وثقه علي بن المديني، والدارقطني. وذكره ابن حبان في **"الثقات"** وقال: «ربما أخطأ».

وقال ابن معين: «لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة: «صالح هو وسط». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق».

وقال البخاري: «معروف الحديث».

وقال ابن حجر: «**صدوق ربما وهم**». وهو كما قال.

روىٰ له الجماعة سوىٰ الترمذي.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٦٠/٧ رقم١٤١٩)، "الثقات" (٤٤١/٧ رقم١٠٨٢٨)، "سؤالات السلمي" للدارقطني (ص٣٣٩ رقم٤٣٤)، "تهذيب الكمال" (٢٠٨/٢٥ رقم٥٢١٨)، "تهذيب التهذيب" (١٠٩/٥ رقم٦٨٣٦)، "التقريب" (ص٤٧٨ رقم٥٨٨٤).

❖وأما الوجه الثاني: (محمد بن عجلان، عن سُمَيّ، عَنِ النُّعمانِ بن أَبِي عَيّاشٍ الزُّرَقِيِّ، عن النبي ﷺ مُرسَلاً).

. . . . . .

وقد رواه عن ابن عجلان علىٰ هذا الوجه راويان هما:

١-**وُهَيب بن خالد** بن عجلان البَاهِلي مولاهم، أبو بكر البصري. **وهو ثقة ثبت**. وثقه وأثنىٰ عليه أبو داود الطيالسي، وابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في **"الثقات"**، فقال: «كان مُتقنًا».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٥هـ) وقيل: (١٦٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٨٧/٧)، "معرفة الثقات" (٣٤٥/٢ رقم١٩٥٨)، "الجرح والتعديل" (٣٤/٩ رقم١٥٨)، "الثقات" (٧/ ٥٦٠ رقم١١٤٧١)، "تهذيب الكمال" (١٦٤/٣١ رقم٦٧٦٩)، "تهذيب التهذيب" (١٠٨/٦ رقم٨٦٥٦)، "التقريب" (ص: ٥٨٦ رقم٧٤٨٧).

٢-**صفوان بن عيسىٰ الزهري**، أبو محمد البصري القسام. **وهو ثقة**. وثقه **ابن سعد والعجلي**، وذكره ابن حبان في **"الثقات"** وقال عنه: «كان من خيار عباد الله».

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٩٨هـ) وقيل (٢٠٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٤/٧)، "معرفة الثقات" (٤٦٧/١ رقم٧٦٥)، "الثقات" (٨/ ٣٢١ رقم١٣٦٦٦)، "تهذيب الكمال" (٢٠٨/١٣ رقم٢٨٩٠)، "تهذيب التهذيب" (٥٥٦/٢ رقم٣٤١٧)، "التقريب" (ص٢٧٧ رقم٢٩٤٠).

- ثانيًا: سُمَيّ، عن النُّعمانِ بنِ أبي عَيّاشٍ، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقد رواه عن سُمي علىٰ هذا الوجه راويان هما:

١-**سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٢-**سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٣-**وتابعهما ابن عجلان** كما تقدم بنا في الوجه الثاني.

.....

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أنه اختلف علىٰ سُمَيّ في هذا الحديث علىٰ وجهين:

- أما الوجه الأول: فرواه محمد بن عجلان -في أحد الأوجه -، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً.

- وأما الوجه الثاني: فرواه سفيان بن عُيَينة، وسفيان الثوري، ومحمد بن عجلان - في وجهٍ آخر-، عن سُمَيّ، عن النعمان بن أبي عياش، عن النبي ﷺ مُرسَلاً.

والوجه الثاني (رواية الإرسال) أصح، فقد نص عدد من العلماء علىٰ صحتها، ومنهم:

١-البخاري في "التاريخ الكبير"[(١)]، حيث قال بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «والأول أَصَحُّ بإرسالِهِ». وقال في "الأوسط"[(٢)]: «مُرْسل أصحُّ».

٢-وقال أبو حاتم: «الصَّحيحُ: حديثُ سُمَيٍّ، عَنِ النُّعمان بنِ أبي عَيَّاش، عن النبيِّ ﷺ مُرسَل[(٣)]».

٣-وقال الترمذي عقب روايته للحديث[(٤)]: «هذا حديثٌ لا نعرِفُهُ من حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوَجهِ، من حَدِيثَ اللَّيثِ، عَنِ ابنِ عَجْلانَ. وقد روىٰ هَذَا الحديث سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ وغَيرُ واحِدٍ عَنْ سُمَيٍّ، عنِ النُعمَانِ بنِ أبي عَيَّاش، عنِ النَّبيِّ ﷺ نحو هذا. وكَأَنَّ رِوايةَ هؤُلَاءِ أَصَحُّ من رِواية اللَّيثِ».

٤-وقال الدارقطني بعد ذكر من رواه مرسلاً: «وهُوَ الصَّوابُ[(٥)]».

٥-وقال ابن رجب: «والمرسل أصحُّ عند البخاري، وأبي حاتم الرازي، والترمذي،

---

(١) (٤/ ٢٠٣ رقم٢٤٩٩).

(٢) (٢/ ١٨ رقم ١٦٣١).

(٣) "علل الحديث" (٢/ ٤٩٩ رقم٥٤٦).

(٤) "جامع الترمذي" كتاب الصلاة، باب ما جاء في الاعتماد في السجود(ص٧٧ رقم٢٨٦).

(٥) "علل الدارقطني" (١٠/ ٨٦مسألة ١٨٨٣).

. . . . . .

والدارقطني، وغيرهم[١]».

٦- ولعل البيهقي أراد ترجيح المرسل عندما أعل رواية الوصل برواية الإرسال، وذكر من تابع سفيان بن عُيينة وأرسله من الثقات، فقال: «وكَذَلِكَ رواه سُفيانُ الثَّورِيُّ، عن سُمَيٍّ عن النُّعمانِ، قال: شَكا أصحابُ النبيِّ ﷺ. وذكره مرسلاً». وكذلك عندما استشهد بقول البخاري: «وهَذا أصَحُّ بإرسالِهِ». والله تعالىٰ أعلم.

وبالنظر في الاختلاف وأحوال الرواة ما يؤيد ما ذهب إليه الأئمة من ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)، وذلك لما يلي:

١- كون رواته أكثرَ عدداً، وأوثقَ من الوجه الأول، فهو من رواية إمامين ثقتين حافظين، وقد توبعا تابعهما ابن عجلان -في أحد الوجهين عنه-.

٢- تفرد ابن عجلان في الوجه الأول بـ(رواية الوصل) ومخالفته من هو أوثق منه، وقد تقدم بنا أنه صدوق.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة في" مصنفه"[٢] **عن سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن سُمَيٍّ، عن النُّعْمَانِ بنِ أَبِي عَيَّاشٍ**، قال: ((شَكَوْا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ الادِّعامَ والِاعتِمَادَ فِي الصَّلَاةِ، فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَسْتَعِينَ الرَّجُلُ بِمِرْفَقَيْهِ عَلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، أَوْ فَخِذَيْهِ)).

١- **سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٢- **سُمَيّ القرشي المخزومي** أبو عبد الله المدني، مولىٰ أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام المخزومي. روىٰ عن: سعيد بن المسيب، وأبي صالح ذكوان، والنعمان بن أبي عياش، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه عبد الملك، ويحيىٰ بن سعيد، وابن عجلان، والسفيانان، وغيرهم. **وهو ثقة**. وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي.

(١) "فتح الباري" (٧/ ٢٤٥).

(٢) (١/ ٢٣٢ رقم٢٦٦٢).

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، مات مقتولاً سنة (١٣٠هـ)، وقيل: (١٣١هـ) قتلته الحرورية يوم قديد.

ينظر: "بحر الدم" (ص٧٠ رقم٤٠٩)، "التاريخ الكبير" (٢٠٣/٤ رقم٢٤٩٩)، "الجرح والتعديل" (٣١٥/٤ رقم١٣٦٩)، "تهذيب الكمال" (١٤١/١٢ رقم٢٥٩٠)، "تهذيب التهذيب" (٤٣٤/٢ رقم٣٠٨٠)، "التقريب" (ص٢٥٦ رقم٢٦٣٥).

٣-**النُّعمانِ بنِ أبي عَيّاشٍ** الزُرَقي الأنصاري، أبو سلمة المدني. روىٰ عن: أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وجابر، وخولة بنت ثامر. روىٰ عنه: يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن عجلان، وسُمَيّ مولىٰ أبي بكر بن عبد الرحمن، وغيرهم. **تابعي ثقة**، وثقه يحيىٰ بن معين، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو بكر بن منجويه: «كان شيخًا كبيراً من أفاضل أبناء أصحاب رسول الله ﷺ».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٤٥/٨ رقم٢٠٣٩)، "الثقات" (٤٧٢/٥ رقم٥٧٧٩)، "تهذيب الكمال" (٤٥٤/٢٩ رقم٦٤٤٥)، "تهذيب التهذيب" (٦٣٣/٥ رقم٨٣٠٣)، "التقريب" (ص٥٦٤ رقم٧١٥٩).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات، لكنه مرسل.

وقد حسّن رواية الوصل عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سماحة الشيخ: عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه علىٰ "بلوغ المرام"[1] حيث قال: «أخرج أبو داود [رقم ٩٠٢] بإسناد جيد علىٰ شرط مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...» وذكر الحديث.

(١) حاشية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز علىٰ بلوغ المرام (ص٢٢٢).

الحديث السابع عشر

وفي كتاب الصلاة، باب من قال: لا يَقرأُ خَلفَ الإمامِ علىٰ الإطلاقِ **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١٧] "أخبرَنا أبو عبدِاللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو أحمدَ بَكرُ بنُ محمدِ بنِ حَمدانَ الصَّيرَفيُّ، حدَّثنا عبدُالصَّمَدِ بنُ الفَضلِ البَلخِيُّ، حدَّثنا مَكِّيُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبي حَنيفَةَ، عن موسَىٰ بنِ أبي عائشَةَ، عن عبدِاللهِ بنِ شَدّادِ بنِ الهادِ، عن جابرِ بنِ عبدِاللهِ، عن النبيِّ ﷺ أنَّه صَلَّىٰ وكانَ مَن خَلفَه يَقرأُ، فجَعَلَ رجلٌ مِن أَصحابِ النبيِّ ﷺ يَنهاه عن القراءةِ في الصَّلاةِ، فلَمّا انصَرَفَ أَقبَلَ عليه الرَّجلُ فقالَ: أَتَنهاني عن القراءةِ خَلفَ رسولِ اللهِ ﷺ ؟! فتَنازَعا حَتَّىٰ ذَكَرا ذَلِكَ للنَّبيِّ ﷺ فقالَ النبيُّ ﷺ: ((**مَن صَلَّىٰ خَلفَ الإمامِ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ**)).

هَكَذا رواه جَماعَةٌ عن أبي حَنيفَةَ مَوصولاً، ورواه عبدُاللهِ بنُ المُبارَكِ عنه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ جابرٍ، وهو المَحفوظُ:

أخبَرَناه أبو عبدِاللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو محمدٍ الحسنُ بنُ حَليمٍ الصّائغُ الثِّقَةُ بمَروَ مِن أَصلِ كِتابِه كِتابِ ((الصلاة)) لِعَبدِاللهِ بنِ المُبارَك، أخبرَنا أبو الموَجِّهِ، أخبرَنا عَبدانُ بنُ عثمانَ، أخبرَنا عبدُاللهِ بن المُبارِكِ، أخبرَنا سُفيانُ وشُعبَةُ وأبو حَنيفَةَ، عن موسَىٰ بنِ أبي عائشَةَ، عن عبدِاللهِ بنِ شَدّادٍ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**مَن كان له إمامٌ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ**)).

وكَذَلِكَ رواه عليُّ بنُ الحسنِ بنِ شَقيقٍ عن ابنِ المُبارَكِ. وكَذَلِكَ رواه غيرُه عن سُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريِّ وشُعبَةَ بن الحَجّاج. وكَذَلِكَ رواه مَنصورُ بن المُعتَمِرِ وسُفيانُ بن عُيَينَةَ وإسرائيلُ بنُ يونُسَ وأبو عَوانَةَ وأبو الأحوَصِ وجَريرُ بنُ عبدِالحَميدِ

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٢٠، ٢١، ٢٢ رقم ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧).

وغَيرُهُم مِنَ الثِّقاتِ الأثباتِ، ورواه الحسنُ بنُ عُمارَةَ عن موسَىٰ مَوصولاً، والحَسَنُ بن عُمارَةَ مَتروكٌ.

أخبرَنا محمدُ بن عبدَاللهِ الحافظُ، حدَّثَنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدَّثَنا العَبّاسُ بنُ محمدٍ الدُّورِيُّ، حدَّثَنا يَحيَىٰ بنُ أبي بُكَيرٍ وإسحاقُ بن مَنصورٍ السَّلولِيُّ، قالا: حدَّثَنا الحسنُ بنُ صالحِ بن حَيٍّ، عن جابرٍ ولَيثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**مَن كان له إمامٌ فقراءةُ الإمامِ له قراءةٌ**)). جابرٌ الجُعفِيُّ ولَيثُ بنُ أبي سُلَيمٍ لا يُحتَجُّ بهِما، وكُلٌّ من تابَعَهُما علىٰ ذَلِكَ أَضعَفُ مِنهُما أو مِن أَحَدِهِما".

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يروىٰ عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

- الطريق الأول: يرويه موسَىٰ بنُ أبي عائشَةَ واختلف عليه، علىٰ ستة أوجه:

❖ الوجه الأول: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه أبو حنيفة في "مسنده" (ص٢٢٨)، ومن طريقه أبو يوسف في "الآثار" (رقم١١٢)، ومحمد بن الحسن الشيباني في "الآثار" (١/ ١٦٨ رقم٨٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧ رقم١٢٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٨/ ٢٤١-٢٤٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥ رقم ١، ٢، ٣)، والبيهقي هنا في هذا الحديث المدروس من "سننه"، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص١٤٧ رقم٣٣٤)، جميعهم من طريق أبي حنيفة، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، به، بنحوه وفيه قصة.

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٧٢، ٣٧٣ رقم٣٢٦١)، عن أبي حنيفة، علىٰ هذا الوجه، وقال: «ويشبه أن يكون أبو حنيفة وهِم في قوله في هذا الحديث: (عن جابر)؛ فإن جماعة من الحفاظ رووه عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، مرسلاً، عن النبي ﷺ، منهم:

.....

شعبة، والثوري، وزائدة، وشريك، وإسرائيل، وابن عيينة، وجرير بن عبد الحميد، كلهم أرسلوه، وهذا أشبه بالصواب».

وقال البيهقي في هذا الحديث المدروس من "سننه": «رواه جَماعَةٌ عن أبي حَنيفَةَ مَوصولاً، ورواه عبدُاللهِ بنُ المُبارَكِ عنه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ جابِرٍ، وهو المَحفوظُ».

قلت: وهو الوجه الآتي.

وتوبع أبو حنيفة في الرواية علىٰ هذا الوجه، تابعه الحسن بن عمارة: كما أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٥ رقم٥)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٤٨ رقم٣٣٨)، كلاهما من طريق يونس بن بكير، عن الحسن بن عمارة وأبي حنيفة، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ، بنحوه.

قال الدارقطني عقب الحديث: «الحسن بن عمارة متروك الحديث».

وقال البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٤٨ رقم٣٣٨): «هكذا رواهُ يونسُ بنُ بُكَيرٍ عنهما والحسنُ بنُ عُمَارةَ متروكٌ جَرحهُ شعبةُ بن الحجاجِ وسُفيانُ بن عُيينةَ فمن بعدهما من أئمةِ أهلِ الحديثِ».

❖ **الوجه الثاني: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه محمد بن الحسن في "موطئه" (ص٦٢ رقم١٢٤)، من طريق إسرائيل بن يونس. وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ١٣٦ رقم٢٧٩٧)، من طريق سفيان الثوري.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٣٣٠ رقم٣٧٧٩)، من طريق شريك وجرير بن عبد الحميد. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧ رقم ١٢٩٥)، من طريق سفيان الثوري.

وابن عدي في "الكامل" (٨/ ٢٤٢)، من طريق جرير بن عبد الحميد وسفيان ابن عيينة.

والبيهقي في هذا الحديث المدروس من "سننه"، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص١٤٨ رقم٣٣٦-٣٣٧)، من طريق سفيان الثوري وشعبة وأبي حنيفة.

سبعتهم: (إسرائيل بن يونس، وسفيان الثوري، وشريك، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، وشعبة، وأبو حنيفة)، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن النبي ﷺ

. . . . . .

مرسلاً. بلفظ: ((**مَن كان له إِمامٌ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ**))، وزاد بعضهم فيه قصة.

قال الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٥ رقم٥): «وروىٰ هذا الحديث سفيان الثوري، وشعبة، وإسرائيل بن يونس، وشريك، وأبو خالد الدَّالَانِيّ، وأبو الأحوص، وسفيان بن عيينة، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهم، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد مرسلاً عن النبي ﷺ وهو الصواب».

❖ **الوجه الثالث: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**، بزيادة أبي الوليد بين عبد الله بن شداد وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه أبو حنيفة في "مسنده" (ص٢٢٨)، ومن طريقه أبو يوسف في الآثار (رقم١١٣)،ومن طريق أبي يوسف أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٥ رقم٤)، وكذا البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٤٩ رقم٣٤١)، عن أبي حنيفة، عن موسىٰ بن عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً، وفيه قصة.

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٧٢ رقم٣٢٦١)، وقال: «أبو الوليد هذا مجهول».

❖ **الوجه الرابع: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن رجل من أهل البصرة، عن النبي ﷺ موصولاً)**:

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧ رقم١٢٩٦)، من طريق أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل بن يونس، عن موسىٰ بن عائشة، به، بنحوه.

وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ١٥٧ رقم٢٨٢) حديث عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ مرسلاً، فقال: «هذا يرويه بعض الثقات، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شَدَّاد، عن رجُلٍ من أهل البَصْرة».

❖ **الوجه الخامس: (أبو الحسن موسىٰ بن أبي عائشة، عن أبي الوليد، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)**، ولم يذكر عبد الله بن شداد:

أخرجه أبو حنيفة في "مسنده" (ص٢٢٩)، عن موسىٰ بن أبي عائشة، به، وفيه قصة.

قال البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٥١): «ومن رَوَىٰ هذَا الحدِيثَ...أو رَوَاهُ عنِ

. . . . . .

الحاكمِ أبي عبدِ اللهِ عن أَبِي علي الحافظ وأسقطَ من إِسنَادهِ ابنَ شَدَّادٍ، وأَوهَمَ أنَّ أَبَا الوليدِ كُنيةُ ابنِ شَدَّادٍ فإنَّهُ لم يَسلُك سبيلَ الصِّدقِ في رِوايةِ الحَدِيثِ».

❖ **الوجه السادس: (أبو الحسن موسىٰ بن أبي عائشة، عن أبي علي، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)**، ولم يذكر عبد الله بن شداد:

أخرجه أبو حنيفة في" مسنده" (ص٢٢٩)، عن موسىٰ بن أبي عائشة، به، بنحوه.

– الطريق الثاني: يرويه الحسن بن صالح واختلف عنه، علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (الحسن بن صالح بن حَيّ، عن جابرٍ ولَيثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً)**:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٣١ رقم٢٠)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٥٧ رقم٣٤٥)،

من طريق إسحاق بن منصور السَّلولِيَّ ويحيىٰ بن أبي بُكير مقرونـًا.

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧ رقم١٢٩٧)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٥٥ رقم٣٤٣)، من طريق إسحاق بن منصور السَّلولِيُّ مفرداً.

كلاهما: (إسحاق بن منصور، ويحي بن أبي بُكير)، عن الحسن بن صالح، عن الليث بن أبي سُليم وجابر بن يزيد الجعفي، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه.

قال ابن عدي: «هذا معروف بجابرٍ الجعفي، عن أبي الزبير، عن الحسن بن صالح، إلا أن إسحاق بن منصور السَّلولِيُّ ويحيىٰ بن أبي بكير رويا عن الحسن بن صالح، عن ليث وجابر فجمع بينهما».

وقال الدارقطني: «جابر وليث ضعيفان».

وقال البيهقي في "القراءة خلف الإمام" بإثر الحديث (رقم ٣٤٤): «قال لنا أبو عبد الله الحافظ فيما قرئ عليه: ليث بن أبي سليم وجابر بن يزيد الجعفي ممن لا تقوم الحجة برواية واحد منهما، خصوصـًا إذا خالفا الثقات وتفردا بمثل هذا الخبر المنكر عن مثل أبي الزبير

.....

محمد بن مسلم المكي في اشتهاره وكثرة أصحابه، وجرحهما جميعا أشهر من أن يطول الكتاب».

❖ **الوجه الثاني: (الحسن بن صالح بن حَيّ، عن جابرٍ الجعفي، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً)**، ولم يذكر ليث بن أبي سُلَيم:

أخرجه عبد بن حميد في "المنتخب" (ص٣٢٠ رقم١٠٥٠)، عن أبي نعيم. وابن ماجه في "سننه" في الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا (ص١٢٠ رقم٨٥٠)، من طريق عبيد الله بن موسىٰ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧ رقم١٢٩٨)، من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٣١ رقم٢١)، من طريق أبي نعيم وشاذان وأبي غسان. وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٣٤-٣٣٥)، من طريق أحمد بن يونس، وسلمة بن عبد الملك، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٥٥ رقم ٣٤٤)، من طريق أبي نعيم، و(ص١٨٢ رقم ٣٩٥) من طريق أحمد بن يونس.

جميعهم: (أبو نعيم، وعبيد الله بن موسىٰ، وأحمد بن يونس، وشاذان، وأبو غسان، وسلمة بن عبد الملك)، عن الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، عن أبي الزبير، به.

قال البيهقي عقب الحديث (رقم٣٩٥): «جابر الجعفي متروك، ورفعه في روايته غير ظاهر».

❖ **الوجه الثالث: (الحسن بن صالح بن حَيّ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً)**، ولم يذكر جابر الجعفي وليث بن أبي سُلَيم:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٣٣١ رقم٣٨٠٢)، عن مالك بن إسماعيل.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٣/ ١٢ رقم١٤٦٤٣)، عن أسود بن عامر.

كلاهما: (مالك، وأسود)، عن الحسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا، بلفظ: ((**من كانَ له إمامٌ، فقراءَتُه له قِراءَةٌ**)).

وتوبع الحسن بن صالح علىٰ هذا الوجه، تابعه أبو حنيفة:

أورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٧٢ رقم٣٨٥)، عن أبي إسحاق الأزرق، عن أبي حنيفة، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا. وقال: «اختُلِف عَن إِسحاق الأَزرَقِ، فَقال

. . . . . .

قائلٌ فيهِ: عَن أَبِي حَنيفة، عن أَبي الزُّبيرِ، عن جابرٍ ووهِم فيه. وإنما رواهُ إسحاق الأَزرَقُ، عن أبي حَنيفة، عن مُوسىٰ بن أبي عائِشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابرٍ».

■ **النظر في الاختلاف:**

– الطريق الأول: يرويه موسَىٰ بنُ أبي عائشَةَ واختلف عليه، علىٰ ستة أوجه:

موسىٰ بن أبي عائشة الهمْداني، ثقة عابد، وكان يرسل كما سيأتي في دراسة الإسناد.

❖ **أما الوجه الأول: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**، فيرويه عنه راويان هما:

١ – **أبو حنيفة هو:** النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، مولىٰ بني تيم الله بن ثعلبة، إمام عالم مشهور في الفقه. قال الشافعي: «الناس عيال علىٰ أبي حنيفة في الفقه».

وثقه يحيىٰ بن معين، فقال: «كان أبو حنيفة ثقةً لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه»، وقال أيضاً: «لا بأس به، وكان لا يكذب».

وقال أبو داود: «رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً».

وضعفه: ابن المديني، وابن سعد، والإمام أحمد، والنسائي.

وقال عنه سفيان الثوري: «غير ثقة ولا مأمون».

وقال ابن المبارك: «كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث».

وقال ابن معين في رواية اخرىٰ: «كان يضعف في الحديث»، وقال أيضاً: «لا يكتب حديثه».

وقال عمرو بن علي: «وأبو حنيفة صاحب الرأي واسمه النعمان بن ثابت، ليس بالحافظ مضطرب الحديث واهي الحديث».

وقد لخص حاله ابن حبان، فقال: «كان رجلاً جدلاً ظَاهر الوَرَع لم يكن الحَدِيث صِناعته، حدث بمائة وثلاثين حَدِيثاً مسانيد ما لهُ حَدِيث في الدُّنيَا غيرها أخطَأ مِنهَا في مائة وعشرين حَدِيثاً، إِمَّا أَن يكون أَقلب إِسْنَاده أو غيّر مَتْنه من حيث لا يعلم، فلمَّا غلب خَطؤُهُ علىٰ

. . . . . .

صَوَابه اسْتحق تَرْك الِاحْتِجَاج به في الأخبَار».

وقال ابن عدي: «وأبو حنيفة له أحاديث صالحة وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال وعامة ما يرويه...؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يُحمل علىٰ من تكون هذه صورته في الحديث».

خلاصة حاله: الذي يظهر – والله أعلم– أنه مع إمامته في الفقه، إلا أنه ضعيف في الحديث بسبب سوء حفظه وعلىٰ هذا أكثر أئمة الجرح والتعديل، وبهذا يمكن أن نجمع بين توثيق ابن معين وبين تضعيفه، فيكون توثيقه متجهاً إلىٰ إمامته في الفقه، وأما القول بتضعيفه فلسوء حفظه وكثرةِ خطئِه إلىٰ جنب ما روىٰ كما تقدم في كلام ابن حبان.

روىٰ له الترمذي والنسائي، مات سنة (١٥٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٢٢/٧)، "معرفة الرجال" لابن معين (٧٩/١)، "الجرح والتعديل" (٤٤٩/٨ رقم٢٠٦٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٦٨/٤ رقم١٨٧٦)، "المجروحين" (٤٠٥/٢ رقم١١٢٥)، "الكامل" (٢٣٥/٨ رقم١٩٥٤)، "تاريخ بغداد" (٤٤٤/١٥ رقم٧٢٤٩)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٦٣/٣ رقم٣٥٣٩)، "تهذيب الكمال" (٤١٧/٢٩ رقم٦٤٣٩).

٢ – **الحسن بن عمارة** المُضَرِب البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي. **أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه**. قال الإمام أحمد ويعقوب بن شيبة ومسلم وأبو حاتم والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث». وكذا ضعفه ابن سعد وابن معين والعجلي والساجي وزاد: «متروك، أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه».

وقال شعبة: «أفادني الحسن بن عمارة سبعين حديثاً عن الحكم فلم يكن لها أصل».

وقال الذهبي: «تركوا حديثه».

روىٰ له البخاري في "تاريخه" والترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٥٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٦٨/٦)، "الجرح والتعديل " (٢٧/٣ رقم١١٦)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٣٧/١ رقم٢٨٦)، "ديوان الضعفاء" (ص٨٤ رقم٩٣٧)، "تهذيب التهذيب" (٥٠٤/١ رقم١٤٩٣)، "التقريب" (ص١٦٢ رقم١٢٦٤).

. . . . . .

وهذا الوجه ضعيف جداً، لضعف رواته أبي حنيفة والحسن بن عمارة. قال الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٣) بإثر الحديث (رقم ١): «لم يسنده عن موسىٰ بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان».

❖ **وأما الوجه الثاني: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد رواه عنه جماعة من الثقات، هم:

١- **إسرائيل بن يونس** بن إسحاق السبيعي، **ثقة تُكلم فيه بلا حُجة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٢- **سفيان الثوري**، ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٣- **سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٤- **شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي**، مولاهم. **ثقة، حافظ متقن**، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، أمير المؤمنين في الحديث، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٥- **شَريك بن عبد الله** بن أبي شَريك النَّخَعي، **صدوق، يُخطئ كثيراً**، تغيَّر حفظه منذ وَلِيَ القضاء بالكوفة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٦- **جرير بن عبد الحميد** بن قُرْط الضبي، **مجمع علىٰ توثيقه**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٧- **أبو حنيفة**: النعمان بن ثابت، تقدم بنا في الوجه الأول أنه ضعيف في الحديث.

قال البيهقي في هذا الحديث: «وكَذَلِكَ رواه عليُّ بنُ الحسنِ بنِ شَقيقٍ عن ابنِ المُبارَكِ. وكَذَلِكَ رواه غيرُه عن سُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريِّ وشُعبَةَ بن الحَجّاج. وكَذَلِكَ رواه مَنصورُ بن المُعتَمِرِ وسُفيانُ بن عُيَينَةَ وإسرائيلُ بنُ يونُسَ وأبو عَوانَةَ وأبو الأحوَصِ وجَريرُ بنُ عبدِالحَميدِ وغَيرُهُم مِنَ الثِّقاتِ الأثباتِ».

وهذا الوجه هو الصواب، وهو ما رجحه الأئمة كما سيأتي.

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الثالث: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً)**، بزيادة أبي الوليد بين عبد الله بن شداد وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:

- أبو حنيفة النعمان بن ثابت، وهو ضعيف في الحديث.

وهذا الوجه إسناده ضعيف؛ لضعف أبي حنيفة وتفرده بالرواية علىٰ هذا الوجه ومخالفته الثقات الذين رووه مرسلاً، ولجهالة أبي الوليد، فقد قال الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٥ رقم٤): «أبو الوليد هذا مجهول، ولم يذكر في هذا الإسناد جابراً غير أبي حنيفة».

❖ **وأما الوجه الرابع: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن رجل من أهل البصرة، عن النبي ﷺموصولاً)، ورواه عنه راوٍ واحد هو:**

- إسرائيل بن يونس وهو وإن كان ثقة، إلا أن هذا الوجه ضعيف؛ لجهالة الرجل البصري الذي حدث به عن النبيﷺ.

❖ **وأما الوجه الخامس: (أبو الحسن موسىٰ بن أبي عائشة، عن أبي الوليد، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ، موصولاً)**، ولم يذكر عبد الله بن شداد:

❖ **والوجه السادس: (أبو الحسن موسىٰ بن أبي عائشة، عن أبي علي، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ، موصولاً)**، ولم يذكر عبد الله بن شداد:

وهذان الوجهان الخامس والسادس ضعيفان، لضعف أبي حنيفة وتفرده بالرواية عن موسىٰ بن أبي عائشة علىٰ هذين الوجهين، ولجهالة أبي الوليد وأبي علي.

- الطريق الثاني: يرويه الحسن بن صالح واختلف عنه، علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (الحسن بن صالح بن حَيّ، عن جابرٍ ولَيثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عن النبي ﷺ موصولاً)**:

وهذا الوجه إسناده ضعيف جداً؛ لضعف جابر وليث، **وجابر هو**: ابن يزيد الجُعْفِيّ، أبو عبد الله الكوفي، مجمع علىٰ تضعيفه، فقد ضعفه ابن معين والعجلي وأبو زرعة، وقال ابن سعد: «كان ضعيفًا جداً». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه علىٰ الاعتبار، ولا يحتج به».

. . . . . .

وقد كذبه إبراهيم الجوزجاني، وأحمد بن خِراش، وأيوب السختياني، وابن عيينة، وأبو حنيفة، وقال النسائي: «متروك».

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٣٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٤٥/٦)، "معرفة الثقات" (٢٦٤/١ رقم٢٠٦)، "الجرح والتعديل" (٤٩٧/٢ رقم٢٠٤٣)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(رقم٩٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٥٣/١ رقم١٠٣٦).

وليث هو: ابن أبي سُلَيم بن زُنَيم القُرشي مولاهم، أبو بكر الكوفي، واسم أبي سليم: أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك. ضعفه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وزاد أبو زرعة: «لا تقوم به الحُجَّة عند أهل العلم بالحديث»، وزاد أبو حاتم: «يكتب حديثه». وفي رواية أخرىٰ قال أبو زرعة وأبو حاتم: «ليث لا يُشتغَل به، هو مُضطَرب الحديث».

اختلط في آخر عُمره، حتىٰ كان لا يَدري ما يُحدِّث به، فكان يقلبُ الأسانيد، ويرفعُ المراسيل، ويأتي عن الثِّقات بما ليس من أحاديثهم، كما قال عنه ابن حبان.

وقال ابن حجر: «صدوق، اختلَطَ جداً، ولم يتميز حديثه فتُرِك».

قلت: الأقرب في حاله -والله أعلم- أنه ضعيف، اختلطَ في آخرِ عُمرِهِ.

روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم والأربعة/ مات سنة (١٤٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٤٩/٦)، الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٥/٤ رقم١٥٦٩)، "الجرح والتعديل" (١٧٧/٧ رقم١٠١٤)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(رقم٥١١)، "المجروحين" (٢٣٧/٢ رقم٩٠٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٥٢/١ رقم١٠٣٦)، "التقريب" (ص٤٦٤ رقم٥٦٨٥).

وقد قال البيهقي بعد روايته لحديث أبي الزبير علىٰ هذا الوجه: «جابِرٌ الجُعفِيُّ ولَيثُ ابنُ أبي سُلَيمٍ لا يُحتَجُّ بهِما، وكُلٌّ من تابَعَهُما علىٰ ذَلِكَ أَضعَفُ مِنهُما أو مِن أَحَدِهِما».

وقد تقدم بنا في التخريج كلام ابن عدي والدارقطني والبيهقي علىٰ هذا الوجه.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الحسن بن صالح بن حَيّ، عن جابرٍ الجعفي، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً)**، ولم يذكر ليث بن أبي سُلَيم:

. . . . . .

وهذا الوجه إسناده ضعيف أيضاً؛ لضعف جابر بن يزيد الجعفي.

❖ **وأما الوجه الثالث: (الحسن بن صالح بن حَيّ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً)**، ولم يذكر جابر الجعفي وليث بن أبي سُلَيم:

وهذا الوجه إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، حسن بن صالح بن حَيّ لم يسمعه من أبي الزبير، بينهما فيه جابر بن يزيد الجعفي، قال ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٨) بعد روايته لحديث الحسن بن صالح عن جابر وليث جميعاً: «هذا معروف بجابرٍ الجعفي، عن أبي الزبير، عن الحسن بن صالح،...».

وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ١٠): «رواه الإمام أحمد في "مسنده" عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ...، ولكن في إسناده ضَعفٌ».

وقد ذهب إلىٰ تصحيح هذ الوجه ابن التركماني فقال في "الجوهر النقي" (٢/ ١٥٩-١٦٠): «في مصنف ابن أبىٰ شيبة ثنا مالك ابن إسماعيل، عن حسن بن صالح، عن أبىٰ الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: ((**كل من كان له إمام فقراءته له قراءة**)). وهذا سند صحيح، وكذا رواه أبو نعيم، عن الحسن بن صالح، عن أبىٰ الزبير، ولم يذكر الجُعفي كذا في أطراف المزي، وتوفي أبو الزبير سنة (ثمان وعشرين ومائة) ذكره الترمذي وعمرو بن علي. والحسن بن صالح ولد سنة (مائة) وتوفىٰ سنة (سبع وستين ومائة) وسماعه من أبىٰ الزبير ممكن، ومذهب الجمهور إن أمكن لقاؤه لشخص وروىٰ عنه، فروايته محمولة علىٰ الاتصال فحمل علىٰ أن الحسن سمعه من أبىٰ الزبير مرةً بلا واسطة، ومرة أخرىٰ بواسطة الجعفي وليث». اهـ

وقد أجاب الألباني علىٰ ذلك في "إرواء الغليل" (٢/ ٢٧٠) قائلاً: «هذا الحمل بعيد عندي، بل الظاهر أن الحسن بن صالح علىٰ ثقته كان يضطرب فيه، فرواه علىٰ هذه الوجوه المتقدمة، علىٰ أنه لو سُلم بما قاله ابن التركماني لكانت لاتزال هناك علة أخرىٰ قائمة في الإسناد علىٰ جميع الوجوه تمنع من الحكم عليه بالصحة وهي عنعنة أبي الزبير فإنه كان مدلساً كما هو معروف ولم يصرح بالسماع في جميع الروايات عنه». اهـ

وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي، مولىٰ حكم بن حزام بن خويلد القرشي.

. . . . . .

وثقه ابن سعد وابن معين وعلي بن المديني والإمام أحمد والنسائي، وزاد ابن المديني: «ثبت»، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان من الحفاظ».

وقال ابن عدي: «وكفىٰ بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروي إلاَّ عن ثقة، ولاَ أعلم أحدًا من الثقات تخلف، عَن أبي الزبير إلاَّ قد كتب عنه، وَهو في نفسه ثقة إلاَّ أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف».

ضعفه أيوب وسفيان بن عيينة وشعبة، وقيل لأبي زرعة: يحتج بحديثه، فقال: «إنما يحتج بحديث الثقات». ووصفه النسائي بالتدليس، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.

وقال ابن حجر: «صدوق، إلا أنه يدلس».

خلاصة حاله: أنه ثقة يدلس- والله أعلم-؛ فقد وثقه جمع من الأئمة، وروىٰ له البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وأما من ضعفه فلم يفسر سبب الجرح إلا شعبة، فقد سأله ورقاء عن سبب تركه لحديث أبي الزبير؟ فقال: «رأيته يزن ويسترجح في الميزان». وهذا الأمر لا يستحق الترك كما قال ابن حبان: «ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨١/٥)، "سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني" (ص٨٧ رقم٨٠)، "الثقات" (٣٥١/٥ رقم٥١٦٥)، "الكامل" (٢٩٣/٧)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٠٠/٣ رقم٣١٩٨)، "التقريب" (ص٥٠٦ رقم٦٢٩١)، " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" (ص٤٥ رقم١٠١).

■ **الخلاصة**:

❖ مما تقدم يتبين أن الحديث يرويه موسىٰ بن أبي عائشة، والحسن بن صالح واختلف عليهما علىٰ عدة أوجه، وأن الوجه الراجح هو: **رواية موسىٰ بن أبي عائشة المرسلة**[1]،

(١) وهي الوجه الثاني من الاختلاف علىٰ موسىٰ بن أبي عائشة.

. . . . . .

وهي: (موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن النبي ﷺ مرسلاً). فقد رجحها البيهقي في هذا الحديث فقال: «ورواه عبدُاللهِ بنُ المُبارَكِ عنه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ جابِرٍ، وهو المَحفوظُ». ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-ترجيح الأئمة لرواية الإرسال، فقد رجحها أبو حاتم(١)،والدارقطني(٢)، وابن عبد البر(٣)، وابن الجوزي(٤)، والمجد بن تيمية(٥)، وغيرهم(٦). قال البيهقي: «إنما الخبر عن عبد الله بن شداد، عن النبي ﷺ كما رواه أهل العلم وحفاظهم ومتقنوهم وأهل المعرفة بالأخبار عن موسىٰ بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ مرسلاً»(٧).

٢-نص الأئمة علىٰ خطأ الرواية المسندة (رواية الوصل) وتضعيفها:

- قال أبو حاتم: «ولا يختلف أهل العلم أن من قال: موسىٰ بن أبي عائشة، عن جابر، أنه قد أخطأ. قال أبو محمد: قلت الذي قال: عن موسىٰ بن أبي عائشة عن جابر فأخطأ، هو: النعمان بن ثابت؟. قال: نعم.(٨)».

- وقال ابن الجوزي: «ولهذا الحديث طرق عن جابر وعن علي وابن عمر وابن عباس وعمران بن حصين، ليس فيها ما يثبت«(٩).

---

(١) "العلل" لابن أبي حاتم(٢/ ١٥٧ رقم٢٨٢).

(٢) "سنن الدارقطني" (١/ ٣٢٥ رقم ٥)، " العلل" للدارقطني (١٣/ ٣٧٣).

(٣) "التمهيد " (١١/ ٤٨).

(٤) "العلل المتناهية" لابن الجوزي (١/ ٤٣٢).

(٥) "منتقىٰ الاخبار" للمجد ابن تيمية (ص ١٩٥ رقم ٧٠٠).

(٦) قال ابن معين: «حديث يرويه أبو حنيفة عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر، عن النبي ﷺ: ((من كان له إمام فقراءة إمامه له قراءة))، قال ليس هو بشيء إنما هو عبد الله بن شداد». "من كلام أبي زكريا في الرجال" رواية ابن طهمان(ص ١٢١ رقم٣٩٧).

(٧) "القراءة خلف الإمام" (ص١٥١).

(٨) "العلل" لابن أبي حاتم(٢/ ١٥٧ رقم٢٨٢).

(٩) "العلل المتناهية" لابن الجوزي (١/ ٤٣١).

. . . . . .

- وقال مجد الدين بن تيمية بعد أن ذكر رواية عبد الله بن شداد المرسلة: «وقد روي مسنداً من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل»[(١)].

وقد ضعف هذا الوجه مرفوعاً النووي في "الخلاصة"[(٢)].

٣-كون رواته أكثرَ عدداً، وأوثقَ وأثبت من الأوجه الأخرىٰ في جميع الطرق، فقد رواه خمسة من الأئمة الثقات، وصدوق، وأبو حنيفة في أحد الأوجه عنه كما تقدم بنا.

قال البيهقي: «وكَذَلِكَ رواه غيرُه عن سُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريِّ وشُعبَةَ بن الحَجّاج. وكَذَلِكَ رواه مَنصورُ بن المُعتَمِرِ وسُفيانُ بن عُيَينَةَ وإسرائيلُ بنُ يونُسَ وأبو عَوانَةَ وأبو الأحوَصِ وجَريرُ بنُ عبدِالحَميدِ وغَيرُهُم مِنَ الثِّقاتِ الأثباتِ».

٤-تفرد أبو حنيفة مع ضعفة بـ(رواية الوصل) عن موسىٰ بن أبي عائشة واضطرابه فيها، ومخالفته من هو أوثق منه، وقد تقدم بنا أنه ضعيف.

٥-ضعف بقية الأوجه التي يرويها الحسن بن صالح واضطرابها، كما تقدم بنا.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[(٣)]: "عن الثوري، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي قال: صلىٰ النبي ﷺ الظهر أو العصر، فجعل رجل يقرأ خلف النبي ﷺ، ورجل ينهاه، فلما صلىٰ قال: يا رسول الله، كنت أقرأ وكان هذا ينهاني، فقال له رسول الله ﷺ: ((**مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ**)).

❖ **الثوري هو: سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

❖ **موسىٰ بن أبي عائشة** الهمْداني مولاهم، أبو الحسن الكوفي. روىٰ عن: عبد الله بن شداد ابن الهاد، وسعيد بن جبير، وعمرو بن شعيب، وغيرهم. روىٰ عنه: إسرائيل، شعبة، والسفيانان،

(١) "منتقىٰ الاخبار" للمجد ابن تيمية (ص ١٩٥ رقم ٧٠٠).

(٢) (١/ ٣٧٧ رقم ١١٧٣).

(٣) "مصنف عبد الرزاق" (٢/ ١٣٦ رقم٢٧٩٧).

. . . . . .

وجرير بن عبد الحميد، وغيرهم. **وهو ثقة عابد، وكان يرسل**. وثقه يحيىٰ بن معين، ويعقوب بن سفيان. وقال ابن عُيينة: «حدثنا موسىٰ بن أبي عائشة، وكان من الثقات». وقال يحيىٰ القطان: «كان سفيان الثوري يُحسن الثناء عليه». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبىٰ يقول: يُريبني رواية موسىٰ بن أبىٰ عائشة حديث عبيدالله بن عبد الله في مرض النبي ﷺ. قلت: ما تقول فيه، قال: (صالح الحديث)، قلت: يحتج بحديثه ؟ قال: (يكتب حديثه)».

قلت: ولعل أبا حاتم جعله في أدنىٰ مراتب التوثيق بسبب اضطرابه في هذا الحديث.

قال ابن حجر في "التهذيب" معقبًا علىٰ قول أبي حاتم: «عنىٰ أبو حاتم أنه اضطرب فيه؛ وهذا من تعنته، وإلا فهو حديث صحيح».

روىٰ له الجماعة.

ينظر: "معرفة الرجال" لابن معين (١/١٠٥)، "الجرح والتعديل" (٨/١٥٦ رقم٧٠٠)، "الثقات" (٥/٤٠٤ رقم٥٤٢١)، "تهذيب الكمال" (٢٩/٩٠ رقم٦٢٧١)، "تهذيب التهذيب" (٥/٥٦٩ رقم٨١٠٥)، "التقريب" (ص٥٥٢ رقم٦٩٨٠).

❖ **عبد الله بن شداد** بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني، واسم الهاد أسامة بن عمرو، وقيل: خالد بن بشر، ولد علىٰ عهد النبي ﷺ. روىٰ عن: أبيه، وعمر بن الخطاب، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عباس ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: أبو إسحاق الشيباني، وطاوس، ومحمد بن كعب القرظي، وغيرهم. **وهو ثقة من كبار التابعين** وكان معدوداً في الفقهاء، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة والنسائي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث متشيعًا».

وزاد العجلي: «من كبار التابعين». وكذا قال الخطيب: «كان من كبار التابعين وثقاتهم». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الإمام أحمد: «عبد الله بن شداد بن الهاد لم يسمع من النبي ﷺ شيئًا».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٨١هـ) وقيل (٨٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى " (٦/١٢٦)، "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد (٢/٥٣٣ رقم ٣٥٢٤)، "معرفة الثقات" (٢/٣٧ رقم٩٠٣)، "الثقات" (٥/٢٠ رقم٣٦٣٦)، "تاريخ بغداد" (٩/٤٧٣ رقم٥١٠٥)، "تهذيب الكمال" (١٥/٨١ رقم٣٣٣٠)، "تهذيب التهذيب" (٣/١٦٤ رقم٤٨١٥)، "التقريب" (ص٣٠٧ رقم٣٣٨٢).

.....

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، ولكن إسناده ضعيف لإرساله.

وفي باب النهي وكراهة القراءة خلف الإمام روي عن جماعة من الصحابة، وعامة أهل العلم علىٰ تضعيف هذا الحديث من جميع طرقه، قال البخاري: «هذا خبر لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق وغيرهم لإرساله وانقطاعه رواه ابن شداد، عن النبي ﷺ»[(١)].

وقال ابن حجر في "الفتح"[(٢)]: «حديث ضعيف عند الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطني[(٣)]، وغيره[(٤)]».

وقال في "التلخيص"[(٥)]: «حديث: من كان له إمام...،مشهورٌ من حديث جابرٍ، ولهُ طرقٌ عن جماعةٍ من الصَّحابةِ، وكُلّها مَعلُولَةٌ»

والمَحفوظُ عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا البابِ موقوفًا عليه من قوله: «من صلَّىٰ رَكْعَةً لَم يَقْرأ فِيها بِأُمِّ القُرآنِ، فلَمْ يُصَلِّ، إلاَّ وَرَاء الإمَامِ».

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الصلاة، باب ما جاء في أم القرآن (ص٥٣ رقم١٨٨)، ومن طريقه البخاري في "القراءة خلف الإمام" (ص٦٧ رقم١٧٤)، والترمذي في "جامعه" في الصلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة (ص٨٦ رقم٣١٣)، والبيهقي في "سننه" (٤/ ٢٢ رقم٢٩٣٨)، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص١٦٢ رقم٣٥٨)، عن مالك، عن أبي نُعَيم وَهبِ بن كَيسَانَ، عن جَابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

---

(١) "القراءة خلف الإمام" للبخاري (ص٨).

(٢) "فتح الباري" (٢/ ٢٤٢).

(٣) في "السنن" كتاب الصلاة، باب ذكر قوله ﷺ: ((من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة)) واختلاف الروايات(١/ ٣٢٣-٣٣٣)، وضعفها جميعًا.

(٤) منهم: البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٤٧-٢٠٠)، وأعلها كلها. وذكرها أيضًا الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٦-٢١)، وكذلك ذكر طرق الحديث الإمام الألباني في "إرواء الغليل" (٢/ ٢٦٨ رقم٥٠٠).

(٥) "تلخيص الحبير" (١/ ٥٦٨).

. . . . . .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قال البيهقي في "سننه": «هذا هو الصَّحيحُ عن جابرٍ من قَولِه غَيرَ مَرفوعٍ».

قلت: إسناده صحيح.

الإمام مالك هو: ابن أنس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. **أحد أعلام الإسلام المشهورين**، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين. تقدمت ترجمته في الحديث (١٤).

وأبو نُعيم هو: وَهب بن كَيسَان القرشي مولاهم، المدني المعلم. ثقة وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي والنسائي.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٧هـ) وقيل(١٢٩هـ).

ينظر: "تهذيب التهذيب" (١٠٦/٦ رقم٨٦٥٢)، "التقريب" (ص٥٨٥ رقم٧٤٨٣).

الحديث الثامن عشر

وفي كتاب الصلاة، بابُ: من أَحدَثَ في صَلاتَه قبل الإحلال منها بالتسليم، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٨] "أخبرَنا أبُو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو العبَّاسِ القَاسِمُ بنُ القَاسِمِ السَّيَّارِيُّ بِمَرو، حدَّثنا عَبدُ اللهِ بنُ عَلِيٍّ الغَزَّالُ، حدَّثنا عَلِيُّ بنُ الحَسنِ بنِ شَقِيقٍ، حدَّثنا الفَضلُ بنُ مُوسَىٰ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن أَبِيهِ، عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: ((**إِذَا أَحدَثَ أَحَدُكُم وهُو في الصَّلاةِ فَليَضَعْ يَدَه عَلَىٰ أَنفِهِ ثُمَّ لِيَنصَرِفْ**)).

تَابَعَهُ علىٰ وَصلِهِ حَجَّاجُ بنُ محمدٍ عن ابنِ جُرَيجٍ عن هِشَامٍ، وعُمَرُ بنُ عَلِيٍّ المُقَدَّمِيُّ عن هِشَامٍ، وجُبارَةُ بنِ مُغَلِّسٍ عن عَبدِ اللهِ بنِ المُبَارَكِ عَنْ هِشَامٍ. ورواهُ الثَّورِيُّ وَشُعبَةُ وزائِدَةُ وابنُ المُبَارَكِ وَشُعَيبُ بنُ إِسحَاقَ وَعَبْدَةُ بنُ سُليمانَ، عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. قال أَبُو عِيسَىٰ التِّرمِذِيُّ: «وَهَذَا أَصَحُّ مِن حَدِيثِ الفَضَّلِ بنِ مُوسَىٰ».

قال الشيخُ: ورواه نُعَيمُ بنُ حَمّادٍ عن الفَضلِ بنِ موسَىٰ هَكَذا مَوصولاً، إلا أنَّه قال في مَتنِه: ((**إذا أحدَثَ أَحَدُكُم في صَلاتِه فليأخُذْ علىٰ أنفِه، ولينَصرِفْ فليَتَوَضَّأْ**)). **أخبرَناه** عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عَبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفارُ، حدثنا عُبَيدُ بنُ شَريكٍ، حدثنا نُعَيمٌ، حدثنا الفَضلُ بنُ موسَىٰ. فذَكَرَه.

وقد رُوّينا في كِتابِ الطَّهارَةِ عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قال: ((**لا تُقبَلُ صَلاةُ أَحَدِكُم إذا أحدَثَ حَتَّىٰ يَتَوَضّأَ**)) ".

وفي كتاب الجمعة، بابُ استِئذانِ المُحدِثِ الإمامَ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢): "ودَلَّ علىٰ صِحَّةِ قَولِه ما أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرٍ إسماعيلُ بنُ محمدٍ الفَقيهُ

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٢٨٥- ٢٨٦ رقم ٣٤٢٤، ٣٤٢٥).

(٢) "السنن الكبير" (٦/ ٣٧٢ رقم ٥٩١٦).

.....

بالرَّيِّ، حدَّثنا محمدُ بنُ الفَرَجِ الأزرَقُ، حدَّثنا حَجّاجُ بنُ محمدٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، أخبرَنِي هِشامُ ابنُ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ قالَت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**إذا أحدَثَ أحَدُكُم في صَلاتِه فليأخُذْ بأَنفِه ثُمَّ ليَنصَرِفْ**)).

وكذلِك رَواه الفَضلُ بنُ موسَىٰ السّينانِيُّ وعُمَرُ بنُ عليٍّ المُقَدَّميُّ، عن هِشام بنِ عُروةَ، ورَوا جَماعَةٌ عن هِشامٍ مُرسَلاً دونَ ذِكرِ عائشةَ فيهِ.

ورَواه الثَّوريُّ عن هِشامٍ مُرَسَلاً قال: ((**إذا أحدَثَ أحَدُكُم يَومَ الجُمُعَةِ فليُمسِكْ علىٰ أنفِه ثُمَّ ليَخرُجْ**))".

غريب الحديث:

- **فليأخُذْ علىٰ أنفِه**: قال الخطابي: «إنما أمره أن يأخذ بأنفه؛ ليوهم القوم أن به رِعافًا، وفي هذا باب من الأخذ بالأدب في ستر العورة، وإخفاء القبيح من الأمر، والتورية بما هو أحسن منه، وليس يدخل في هذا الباب الرياء والكذب، وإنما هو من باب التجمل واستعمال الحياء، وطلب السلامة من الناس». "معالم السنن" (١/ ٢٤٨).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه هشام بن عروة، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (رواه جماعة، عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (ص٩٩ رقم١٧٠)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٦٦ رقم٢٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ١١ رقم٢٢٣٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٨ رقم٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٩١ رقم٩٥٨) و(١/ ٢٩٤ رقم٦٥٦)، والبيهقي في "سننه" (٤/ ٢٨٥ رقم٣٤٢٤-٣٤٢٥)، وفي "المعرفة" (٢/ ٥٠٧ رقم١٧٦٤، ١٧٦٥)، جميعهم من طريق الفَضل بن موسَىٰ السِّينانِيّ.

وأخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب استئذان المحدث للإمام (ص١٦٧

.....

رقم ١١١٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٨ رقم٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٣ رقم٦٥٥)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٧٢ رقم٥٩١٦)، من طريق ابن جُريج.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" في الصلاة، باب ما جاء فيمن أحدث في الصلاة كيف ينصرف (ص١٧٢ رقم١٢٢٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٠٨ رقم١٠١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٩ رقم٢٢٣٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٧ رقم٣١)، جميعهم من طريق عمر بن علي المُقَدَّميّ.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق من "سننه"، من طريق عمر بن قيس.

والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٧ رقم٣٢)، من طريق محمد بن بشر العبْدي.

وذكره الدراقطني في "العلل" (١٤/ ١٦١ رقم٣٥٠١)، عن عبد الله بن المبارك، ولم أقف علىٰ من أخرجه.

جميعهم: (الفَضل بن موسَىٰ السِّينانِيّ، وابن جُريج، وعمر بن علي المُقَدَّميّ، وعمر بن قيس، ومحمد بن بشر العبْدي، وابن المبارك)، عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه.

❖ الوجه الثاني: (رواه جماعة، عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ١٤٠ رقم٥٣٢)، عن سفيان الثوري.

ومسدد كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٢/ ٢٥٠ رقم١٤٤٤)،عن عبد الله بن داود.

ورواه تعليقاً أبو داود في الموضع السابق من "سننه" (ص١٦٨) عقب الحديث (رقم١١١٤) من طريق حماد بن سلمة، وحماد بن أسامة (أبي أسامة).

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٤/ ١٦١ رقم٣٥٠١)، من طريق أبي إسماعيل المؤدب.

وكذا رواه البيهقي تعليقاً في "سننه" (٦/ ٣٧٢) عقب الحديث (رقم٥٩١٦)، وفي "المعرفة" (٢/ ٥٠٧) من طريق سفيان الثوري.

جميعهم: (الثَّورِيّ، وعبد الله بن داود، وحماد بن سلمة، وأبو أسامة، وأبو إسماعيل

. . . . . .

المؤدب)، عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ، مرسلاً، به بنحوه. ولفظ الثَّورِيِّ كما عند البيهقي بنحوه إلا أنه قال: ((إذا أحدَثَ أحَدُكُم **يَومَ الجُمُعَةِ**))، ولم يقل: ((**في الصَّلاةِ**)).

وذكر البيهقي أيضاً في "سننه" عقب الحديث (رقم٣٤٢٤) جماعة آخرين ممن رووه عن هشام مرسلاً، فقال: «ورواهُ الثَّورِيُّ وَشُعبَةُ وزائِدَةُ وابنُ المُبَارَكِ وَشُعَيبُ بنُ إِسحَاقَ وَعَبْدَةُ بنُ سُليمانَ، عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ هشام بن عروة في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

وقد رواه علىٰ هذا الوجه ستة رواة، وهم:

١-الفَضل بن موسَىٰ السِّينَانِيّ- نسبة إلىٰ سِينَان قرية منْ قرىٰ مَرْوَ-، أبو عبد الله المروزي. **وهو ثقة**، وثقه وكيع وابن سعد ويحيىٰ بن معين والبخاري، وزاد وكيع: «صاحب سُنة». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الحاكم: «هو كبير السن عالي الإسناد، إمام من أئمة عصره في الحديث». وقال أبو حاتم: «صدوق صالح».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، وربما أغرب».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩١هـ) أو (١٩٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى(٣٧٢/٧)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (٣٥٤/٤ رقم٤٧٤٤)، "الجرح والتعديل" (٦٨/٧ رقم٣٩٠)، "الثقات" (٣١٩/٧ رقم١٠٢٦٠)، "تهذيب الكمال" (٢٥٤/٢٣ رقم٤٧٥٠)، "تهذيب التهذيب" (٤٩٨/٤ رقم٦٢٨١)، "التقريب" (ص٤٤٧ رقم٥٤١٩).

٢-**ابن جُريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

. . . . . .

٣-عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدم **المُقَدَّميّ**، أبو حفص البصري. **ثقة وكان يدلس تدليساً شديداً**، وثقه ابن سعد والعجلي والإمام أحمد.

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة؛ غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة».

وقد وصفه بالتدليس ابن معين والإمام أحمد وأبو حاتم والساجي والدارقطني. وقال ابن سعد: «كانَ يُدلِّسُ تَدلِيسًا شَديدًا، وكان يقول: سَمِعتُ وحدَّثَنَا، ثُمّ يَسكتُ، ثُمّ يقول: هشامُ بن عروةَ، والْأَعْمَشُ». وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وهم: من اتفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٠هـ) وقيل(١٩٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩١/٧)، "معرفة الثقات" (١٧٠/٢ رقم١٣٦٠)، "الجرح والتعديل" (١٢٤/٦ رقم٦٧٨)، "تهذيب الكمال" (٤٧٠/٢١ رقم٤٢٩٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٥/٤ رقم٥٧٠٩)، "التقريب" (ص٤١٦ رقم٤٩٥٢)، "طبقات المدلسين" (ص٥٠ رقم١٢٣).

٤-عمر بن قيس المكي **المعروف بسَنْدَلٌ** مولىٰ آل بني أسد، وقيل: مولىٰ آل منظور بن سيار. **مُجمع علىٰ ترك حديثه وتضعيفه**، قال عنه ابن عدي: «ضعيف بالإجماع لم يشك أحد فيه». ضعفه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والبزار والدارقطني والأزدي، وغيرهم. وزاد أبو حاتم: «متروك الحديث»، وكذا قال الإمام أحمد وأبو داود والنسائي. وقال البخاري: «منكر الحديث».

روىٰ له ابن ماجه حديثين، وهذا الحديث أحدهما.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٦/٥)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (٨٢/٣ رقم٣٤٢)، "الجرح والتعديل" (١٢٩/٦ رقم٧٠٣)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٢٢١ رقم٤٦٠)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٨٦/٣ رقم١١٨١)، "الكامل" (٩/٦-١٢ رقم١١٨٦)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢١٤/٢ رقم٢٤٩٤)، "تهذيب الكمال" (٤٨٧/٢١ رقم٤٢٩٧)، "تهذيب التهذيب(٣٠٨/٤ رقم٥٧١٧)، "التقريب" (ص٤١٦ رقم٤٩٥٩).

. . . . . .

٥-**محمد بن بِشْر** بن الفُرَافِصَة بن المختار الحافظ **العَبْدِيّ**، أبو عبد الله الكوفي.

وهو ثقة حافظ، وثقه ابن سعد ويحيىٰ بن معين والعجلي والنسائي وابن قانع، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث». وقال أبو داود: «هو أحفظ من كان بالكوفة». وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩٤/٦)، "تاريخ ابن معين"- رواية الدوري (٢٦٨/٣ رقم١٢٦٢)، "معرفة الثقات" (٢٣٢/٢ رقم١٥٧٤)، "الجرح والتعديل" (٢١٠/٧ رقم١١٦٧)، "الثقات" (٤٤١/٧ رقم١٠٨٢٦)، "تهذيب الكمال" (٥٢٠/٢٤ رقم٥٠٨٨)، "تهذيب التهذيب" (٤٩/٥ رقم٦٦٨١)، "التقريب" (ص٤٦٩ رقم٥٧٥٦).

٦-**عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي؛ مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي أحد الائمة الاعلام وحفاظ الاسلام. **ثقة ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد،** جُمعت فيه خصال الخير، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

❖ **وأما الوجه الثاني: (هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

وقد رواه علىٰ هذا الوجه ثمانية رواة، وهم:

١-**سفيان** بن سعيد بن مَسْروق **الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٢-**عَبد الله بن دَاوُد** بن عَامِر بن الربيع **الهمداني** ثُم الشَّعبِي، أبو عَبد الرحمن المعروف بالخُرَيْبي كوفي الأصل، سكن الخريبة، وهِيَ محلة بالبصرة. **وهو ثقة عابد**. وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن قانع والدارقطني. وزاد ابن معين: «مأمون».

وقال أبو حاتم: «كان يميل إلىٰ الرأي، وكان صدوقًا».

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (٢١٣هـ)

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٥/٧)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص١٨١ رقم٦٥٣)، "الجرح والتعديل" (٤٧/٥ رقم٢٢١)، "تهذيب الكمال" (٤٥٨/١٤ رقم٣٢٤٨)، "تهذيب التهذيب" (١٣٢/٣ رقم٣٧١٩)، "التقريب" (ص٣٠١ رقم٣٢٩٧).

. . . . . .

٣- **أبو إسماعيل المؤدب، هو**: إبراهيم بن سليمان بن رَزِين الأُرْدُنِّي، أبو إسماعيل المؤدب، مشهور بكنيته. **وهو ثقة يُغرب**، وثقه يحيىٰ بن معين[(١)] والعجلي وأبو داود والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن معين في رواية أخرىٰ، والإمام أحمد، والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن خراش: «كان صدوقًا».

---

(١) نقل توثيق ابن معين لأبي إسماعيل المؤدب كل من: الدارمي في روايته لـ"تاريخ ابن معين" (ص ١٥٧ رقم٥٥٧)، وإبراهيم بن الجنيد في "سؤالات ابن الجنيد" (ص ٣٨٠ رقم٤٣٥)، وجعفر بن عثمان الطيالسي ومعاوية بن صالح الأشعري كما في "تاريخ بغداد" (٦/ ٨٦ رقم٣١٢١)، وأبو داود كما في "تهذيب الكمال" (٢/ ١٠٠).

ونُقل عن ابن معين أيضًا قوله بتضعيف أبي إسماعيل المؤدب، أخرج هذا النقل العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/ ٥٠ رقم٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٠٤ رقم٧٨) قالا: حدَّثنا محمد بن أحمد بن حماد، حدَّثنا معاوية بن صالح، عن يحيىٰ ابن مَعِين قَالَ: «أبو إسماعيل المؤدب ضَعِيفٌ».

الخلاصة: أنه اختلف في النقل عن ابن معين في بيان حال أبي إسماعيل المؤدب علىٰ قولين:

١- **القول بتوثيقه**، كما في "تاريخ بغداد" قال الخطيب: ((أخبرنا يوسف بن رباح البصري، أخبرنا أحمد بن محمد ابن إسماعيل المهندس بمصر، حدثنا أبو بشر الدولابي، حدثنا أبو عبيد الله معاوية بن صالح، قال: إبراهيم بن سليمان مؤدب بني أبي عبيد الله، قال يحيىٰ بن معين: ثقة،صحيح الكتاب كتبت عنه)).

٢- **القول بتضعيفه**، كما تقدم عند العقيلي وابن عدي، عن الدولابي.

وأبو بشر الدولابي، هو: محمد بن أحمد بن حماد الناسخ، من أهل الري. **متكلم فيه**. قال عنه الدارقطني: «تكلموا فيه لما تبين من أمره الأخير». وقال ابن يونس: «كان الدولابي من أهل الصنعة حسن التصنيف، وكان يضعف». ينظر: "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٥٩ رقم٧١٥١)، " لسان الميزان" (٥/ ٤١ رقم١٤٢).

ومعاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري، أبو عبيد الله الدمشقي. **صدوق**. "التقريب" (ص ٥٣٨ رقم٦٧٦٣).

ومما سبق يظهر -والله أعلم - أن القول الراجح عن ابن معين قوله بتوثيقه؛ حيث وافق فيه معاوية بن صالح الأكثر والأوثق، في حين تفرد في رواية التضعيف، قال ابن عدي بعد أن نقل تضعيف ابن معين: «وأبو إسماعيل المؤدب لم أجد من ضعفه إلا ما حكاه معاوية بن صالح، عن يحيىٰ، وهو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية بن صالح، عن يَحْيىٰ، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، وتدل علىٰ أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وَهو ممن يكتب حديثه». **قلت**: وقد يكون الاختلاف من أبي بشر الدولابي فهو متكلم فيه كما تقدم.

. . . . . .

ينظر: "تاريخ ابن معين"-رواية الدارمي (ص١٥٧ رقم٥٥٧)، "سؤالات ابن الجنيد" (ص٣٨٠ رقم٤٣٥)، "معرفة الثقات " (٢٠١/١ رقم٢٦)، "الجرح والتعديل" (١٠٢/٢ رقم٢٨٦)، "الثقات" (١٤/٦ رقم٦٥٢٥)، "تاريخ بغداد" (٨٦/٦ رقم٣١٢١)، "تهذيب الكمال" (٩٩/٢ رقم١٧٨)، "تهذيب التهذيب" (٨٣/١ رقم٢٢٠)، "التقريب" (ص٩٠ رقم١٨١).

٤-**شُعَبةُ بن الحجاج بن الورد العَتَكِي**، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. **ثقة، حافظ متقن**، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، **أمير المؤمنين في الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٥-**زائِدَةُ بن قُدامة الثّقَفي**، أبو الصَّلْت الكوفي. **وهو ثقة ثبت صاحب سُنَّة**. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي، وقال الإمام أحمد: «المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان، وشعبة، وزهير، وزائدة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٠هـ) وقيل بعدها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧٨/٦)، "معرفة الثقات" (٣٦٧/١)، "الجرح والتعديل" (٦١٣/٣ رقم٢٧٧٧)، "تهذيب الكمال" (٢٧٣/٩ رقم١٩٥٠)، "تهذيب التهذيب" (١٨١/٢ رقم٢٣٢٢)، "التقريب" (ص٢١٣ رقم١٩٨٢).

٦-**عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي؛ مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي أحد الائمة الاعلام وحفاظ الاسلام. **ثقة ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد**، جُمعت فيه خصال الخير. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٧-**شُعَيب بن إسحاق** بن عبد الرحمن بن عبد الله بن راشد القرشي الأموي، أبو محمد الدمشقي، مولىٰ رملة بنت عثمان بن عفان. **وهو ثقة**. وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد وأبو داود والنسائي، وزاد الإمام أحمد: «ما أصح حديثه».

ونقل أبو الوليد الباجي عن أبي حاتم قال: «شعيب بن إسحاق ثقة مأمون».

وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: «كان ينتحل مذهب الرأي».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن حجر: «ثقة رمي بالإرجاء، وسماعه من بن أبي عروبة بأخرة».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة سوىٰ الترمذي، مات سنة (١٨٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٧٢/٧)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤١١/٤ رقم٥٠٣١)، "بحر الدم" (ص٧٤ رقم٤٤٠)، "الجرح والتعديل" (٣٤١/٤ رقم١٤٩٨)، "الثقات" (٤٣٩/٦ رقم٨٤٧٨)، "تهذيب الكمال" (٥٠١/١٢ رقم٢٧٤٢)، "التقريب" (ص٢٦٦ رقم٢٧٩٣).

٨- **عَبدةُ بن سليمان الكلابي**، أبو محمد الكوفي. **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٩- **حماد بن سلمة** بن دينار، أبو سلمة البَصْرِيّ. **ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه بأَخرة**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

١٠- **حماد بن أسامة** بن زيد القرشي مولاهم، **أبو أسامة** الكوفي، مشهور بكنيته. **ثقة ثبت ربما دلس**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي، وزاد ابن سعد: «مأمُونًا كثيرَ الحديثِ...وكانَ صَاحِبَ سُنّةٍ وجمَاعَةٍ».

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «كان ثبتًا، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ».

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حجر في "طبقات المدلسين": «متفق علىٰ الاحتجاج به».

وأما تدليسه: فقد وصفه بذلك القبطي، ثم رجع عنه. وقال ابن سعد: «يُدلِّسُ وتَبَيَّنَ تَدلِيسُه». وقد عدّه الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روىٰ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩٥/٦)، "معرفة الثقات" (٣١٨/١ رقم٣٥٢)، "الجرح والتعديل" (١٣٢/٣ رقم٦٠٠)، "الثقات" (٢٢٢/٦ رقم٧٤٥٣)، "تهذيب الكمال" (٢١٧/٧ رقم١٤٧١)، "تهذيب التهذيب" (٥/٢ رقم١٧٥٤)، "التقريب" (ص١٧٧ رقم١٤٨٧)، "طبقات المدلسين" (ص٣٠ رقم٤٤).

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)**؛ فقد رجحه الترمذي، فقال: «هِشَامُ بنُ عُروَةَ، عن أبيهِ أن النّبِيَّ ﷺ. أَصَحُّ مِن حَدِيثِ الفَضلِ بنِ مُوسَىٰ[(١)]». ونقله البيهقي في هذا الحديث مقراً له. وكذا رجحه الدارقطني، فقال: «والمرسل أصح[(٢)]». ولعل أبا داود والبيهقي أرادا ترجيح الوجه الثاني عندما أعلا الموصول بذكر من أرسله. ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

٥-كون رواته أكثرَ عدداً، وأوثقَ وأشهر من رواة الوجه الموصول. وروايتهم عن هشام ابن عروة أثبت من رواية الذين وصلوه، فمن الذين أرسلوه الإمام الحافظ الثقة سفيان الثوري، وقد قال الدارقطني: «أثبت الرواة عن هشام بن عروة الثوري، ومالك، ويحيىٰ القطان...[(٣)]». وكذلك حماد بن أسامة أبو أسامة، وقد قال الإمام أحمد: «ما رأيت أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه...[(٤)]». ومن الذين أرسلوه كذلك: أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج، وغيره من الحفاظ الثقات.

٦-أن الذين وصلوا الحديث وإن كان فيهم ثقات كابن جريج والفضل بن موسىٰ ومحمد ابن بشر العبدي، إلا أنهم خالفوا من هم أحفظ وأوثق وأكثر منهم، فتقدم رواية الأحفظ والأكثر، فالمرسلون عشرة جميعهم ثقات وبعضهم أئمة، والواصلون ستة من بينهم: الإمام الثقة عبد الله بن المبارك فقد رواه علىٰ الوجهين، لكن الراوي عنه رواية الوصل هو جُبَارة بن المَغلِس **ضعيف**[(٥)]، فتُقدم روايته للوجه الثاني (رواية الإرسال)؛ كونه وافق فيها الأكثر والأوثق. ومن الذين وصلوه: عمر المُقَدَّميّ، كان يدلس تدليساً شديداً، وكذلك: عمر بن قيس المكي (سندل)، مجمع علىٰ تركه وتضعيفه، كما تقدم في ترجمتهما.

---

(١) "العلل الكبير" (ص٩٩ رقم١٧٠).

(٢) "علل الدارقطني" (١٤/ ١٦١).

(٣) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٨٠).

(٤) المرجع السابق.

(٥) "التقريب" (ص١٣٧ رقم٨٩٠).

. . . . . .

٧-قال ابن خزيمة: «أنا خائف أن يكون ذكر عائشة في هذا الخبر وهم؛ فإن حفاظ أصحاب ابن هشام قالوا: عن عروة عن النبيﷺ مرسلاً[(١)]».

وبعد هذه الدراسة يمكننا القول إنه قد يكون الاختلاف في هذا الحديث من هشام بن عروة، فقد سأل الإمام أحمد: «هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يرسل، ومنهم من يسند عنه، من قبله كان؟ فقال: نعم[(٢)]».

وقال يعقوب بن شيبة: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحيانًا ويرسله أحيانًا، لا أنه يقلب إسناده، كأنه علىٰ ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه عن النبي ﷺ. ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ. إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله[(٣)]». قال ابن رجب معقبًا: «وهذا فيما نرىٰ أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم[(٤)]».

قلت: وغالب رواة هذا الحديث عن هشام بن عروة من أهل العراق. وأن الراجح عنه رواية الإرسال للقرائن السابقة.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" قال: عن الثَّورِيِّ، عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن أبيه قال: قال رسُولُ اللهِ ﷺ: ((**إِذَا أَحْدَثَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُمسِكْ عَلَىٰ أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْصَرِفْ**)).

١-**سفيان** بن سعيد بن مَسْروق **الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

---

(١) نقله ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/ ٢٨٣ رقم٢٢٢٥٨)، وقال المحقق: "ليس في مطبوعتي الدارقطني، وابن خزيمة".

(٢) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٧٩).

(٣) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٦٩).

(٤) المرجع السابق.

. . . . . .

٢-**هِشام بن عُروة** بن الزُّبير بن العَوَّام القرشي، أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله المدني. **تابعي إمام ثقة فقيه ربما دلس**. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد والعجلي ويعقوب ابن شيبة وأبو حاتم، زاد ابن سعد: «ثبتاً كثير الحديث حجة». وزاد أبو حاتم: «إمام في الحديث». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان حافظاً متقناً ورِعاً فاضلاً». وقال الذهبي: «الإمام الثقةُ شيخُ الإسلامِ».

وأما تدليسه: فقد وصفه بذلك أبو الحسن القطان، لكن قال العلائي: «لم يشتهر بالتدليس؛ ولكن قال علي بن المديني: سمعت يحيىٰ يعني ابن سعيد، يقول: كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: ((ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، وما ضرب بيده شيئاً)). الحديث فلما سألته قال: أخبرني أبي، عن عائشة قالت: ((ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين))، لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه إنما هو عن الزهري. رواه الحاكم في "علومه" عن ابن المديني. وفي جعل هشام بمجرد هذا مدلساً نظر، ولم أر من وصفه به». ولهذا عدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولىٰ من مراتب المدلسين، وهم: من لم يوصف بذلك إلا نادراً. وهذه الطبقة والتي تليها قد احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٥هـ)وقيل: (١٤٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى " (٣٢١/٧)، "معرفة الثقات" (٣٣٢/٢ رقم١٩٠٦)، "تهذيب الكمال" (٢٣٢/٣٠ رقم٦٥٨٥)، "سير أعلام النبلاء" (٣٤/٦ رقم١٢)، "جامع التحصيل" (ص١١١ رقم٥٦)، "تهذيب التهذيب" (٣٤/٦ رقم٨٤٥٥)، "التقريب" (ص٥٧٣ رقم٧٣٠٢)، "طبقات المدلسين" (ص٢٦ رقم٣٠).

٣-**عروة بن الزبير** بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي القرشي، أبو عبد الله المدني. أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه. **تابعي إمام ثقة فقيه مشهور، عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة، متفق علىٰ جلالته وفضله**. وممن وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد والعجلي، وقال ابن شهاب الزُّهري: «كان عروة بن الزُّبير بَحراً لا يُكدِّره الدِّلاء». وقال ابن حبان: «كان من أفاضل أهل المدينة وعلمائهم».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، اختلف في سنة وفاته علىٰ عدة أقوال، ورجح ابن حجر أنها سنة (٩٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (١٧٨/٥)، "معرفة الثقات" (١٣٣/٢ رقم١٢٢٩)، "الجرح والتعديل" (٣٩٥/٦ رقم٢٢٠٧)، "الثقات" (١٩٤/٥ رقم٤٥١٥)، "تهذيب الكمال" (١١/٢٠ رقم٣٩٠٥)، "سير أعلام النبلاء" (٤٢١/٤ رقم١٦٨)، "تهذيب التهذيب" (١١٧/٤ رقم٥٢٥٣)، "التقريب" (ص٣٨٩ رقم٤٥٦١).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات؛ لكنه ضعيف لإرساله.

والحديث موصولاً صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وكذا صححه البوصيري، والألباني.

وللحديث شاهد بمعناه أخرجه الشيخان في "صحيحهما" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يرويه عبد الرَّزَّاقِ، عن مَعمرٍ، عن هَمَّامٍ، عن أَبِي هُريرةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: ((**لاَ يَقْبَلُ اللهُ صَلاَةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّىٰ يَتَوَضَّأَ**)).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الحِيَلِ، باب في الصلاة (رقم ٦٩٥٤)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الطهارة (رقم ٢٢٥).

ويشهد للحديث من حيث الانصراف من الصلاة للمحدث، ما أخرجه الشيخان في "صحيحهما": يرويه سفيان بن عُيَينة، عن الزُّهْرِيُّ، عن سعيد بن المسيِّب، وعن عَبَّادِ بنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّهُ شَكَا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ الرَّجُلُ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلاَةِ؟ فَقَالَ: ((**لاَ يَنْفَتِلْ - أَوْ لاَ يَنْصَرِفْ - حَتَّىٰ يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا**)). واللفظ للبخاري.

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الوُضُوءِ، باب من لا يتوضَّأ من الشَّكِّ حَتَّىٰ يَستَيْقِنَ (رقم١٣٧)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الحيض(رقم٣٦١).

الحديث التاسع عشر

وفي كتاب الصلاة، باب من قال: يَبني من سبقه الحَدَث علىٰ ما مَضَىٰ مِن صَلاتِه، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١٩]" أخبرنا أبو عبد الرحمن محمدُ بنُ الحسين السُّلمِيُّ وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ مُحمدِ بنِ الحارِثِ الفَقيهُ قالا: أخبرنا عليُّ بنُ عمرَ الحافظُ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمد بن عبد العَزيزِ قراءةً عليه وأنا أسمَعُ، أن داودَ بنَ رُشيدٍ حدثهم، حدثنا إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ، حدَّثَني عبدُ المَلِكِ بنُ عبدالعَزيزِ بن جُرَيجٍ، عن أبيه. وعن عبد الله بن أبي مُلَيكَةَ عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ((**إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ أَوْ قَلَسَ فلينصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ مِنْ صَلاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ**)). قال ابن جُرَيجٍ: فإن تَكَلَّمَ استأنَفَ. ورواه جَماعةٌ عن إسماعيلَ بنِ عَياشٍ عن ابنِ جُرَيجٍ عن أبيه عن النبي ﷺ مُرسَلاً. وعَنه عن ابنِ جُريجٍ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ عن عائشةَ مَوصولاً.

وأخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه ثنا أبو محمد بن حيان ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا أبو عامر موسىٰ بن عامر ثنا الوليد بن مسلم أخبرني إسماعيل عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال: ((**من رعف في صلاته فلينصرف فليتوضأ ثم ليبن علىٰ ما صلىٰ**)).

وهذا الحديث أحد ما أنكر علىٰ إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً. كذلك رواه محمد بن عبد الله الأنصاري وأبو عاصم النبيل وعبد الرزاق وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم عن ابن جريج، وأما حديث ابن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فإنما يرويه إسماعيل ابن عياش وسليمان بن أرقم عن ابن جريج وسليمان بن أرقم متروك، وما يرويه إسماعيل بن عياش عن غير أهل الشام ضعيف لا يوثق به وروي عن إسماعيل عن عباد بن كثير وعطاء ابن عجلان

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٢٨٧-٢٨٨ رقم ٣٤٢٨، ٣٤٢٩).

عن بن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا وعباد وعطاء هذان ضعيفان والله تعالىٰ أعلم".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

تقدم بنا تخريج هذا الحديث ودراسته في الحديث رقم(٤)، وأن الوجه الراجح هو رواية الإرسال.

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لضعف عبد العزيز بن جريج، ولإرساله أيضاً.

الحديث العشرون

وفي كتاب الصلاة، باب الدنو من السترة، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[1]:

[٢٠] " أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذباريُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدَّثَنا أبو داودَ، حدَّثَنا عثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ وحامِدُ بنُ يَحيَىٰ وابنُ السَّرحِ، قالوا: حدَّثَنا سُفيانُ، عن صَفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عن سَهلِ بن أبي حَثْمَةَ يَبلُغُ به النبيَّ ﷺ أنه قال: ((**إذا صَلَّىٰ أحَدُكُم إلىٰ سُترَةٍ فليَدْنُ منها، لا يَقطَعِ الشَّيطانُ عَليه صَلاتَه**)).

قال أبو داودَ: ورواه واقِدُ بنُ محمدٍ عن صَفوانَ عن محمدِ بن سَهلٍ عن أبيه، أو عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن النبي ﷺ. وقالَ بَعضُهُم: عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ عن سَهلِ بنِ سَعدٍ، واختُلِفَ في إسناده.

أخبرَنا أبو عبدِاللهِ الحسينُ بنُ الحسنِ الغَضائرِيُّ ببَغدادَ، حدَّثَنا محمدُ بنُ عمرِو بن البَختَرِيِّ الرزازُ، أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِالمَلِكِ الدَّقيقِيُّ، حدَّثَنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا شُعبَةُ، عن واقِدِ ابنِ محمدِ بن زَيدٍ، أنَّه سمِع صَفوانَ يُحَدِّثُ عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن أبيه، أو عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**إذا صَلَّىٰ أحَدُكُم إلىٰ شَيءٍ فلْيَدنُ مِنه، لايَقطَعِ الشَّيطانُ صَلاتَه**)).

قال الشيخُ: ورواه داوُدُ بنُ قيسٍ عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ مُرسَلاً:

أخبرَنا أبو زكريا ابنُ أبي إسحاقَ وأبو بكرِ ابنُ الحسنِ قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا بَحرُ بنُ نصرٍ قال: قُرِئَ علىٰ ابنِ وهبٍ: أخبرَكَ داوُدُ بنُ قَيسٍ المَدَنِيُّ، أن نافِعَ بنَ جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ حدَّثه، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**إذا صَلَّىٰ أحَدُكُم فليُصَلِّ إلىٰ سُترَةٍ، وليَدنُ مِن سُترَتِه، فإنَّ الشَّيطانَ يَمُرُّ بَينَه وبَينَها**)).

قال الشيخُ: قَد أقامَ إسنادَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ، وهو حافِظٌ حَجَّةٌ ".

---

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٣٣٧-٣٣٨ رقم٣٥١٩، ٣٥٢٠، ٣٥٢١).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث يرويه نافع بن جُبير واختُلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة عنه:

- أولاً: رواه صفوان بن سُليم، واختُلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: (صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن سهل بن أبي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الشافعي في "السنن المأثورة" (ص٢٤٢ رقم١٨٤)، والطيالسي في "مسنده" (٢/ ٦٧٨ رقم١٤٣٩)، والحميدي في "مسنده" (١/ ٣٨٣ رقم٤٠٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٢٤٩ رقم٢٨٧٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٢٦/ ٩ رقم١٦٠٩٠)، وأبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب الدنو من السترة (ص١٠٩ رقم٦٩٥)، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "سننه" (٤/ ٣٣٧ رقم٣٥١٩)، وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/ ١٠٢ رقم٢٠٧٢)، والنسائي في"سننه" كتاب القبلة، باب الأمر بالدنو من السترة (ص١١٧ رقم٧٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحة" (٢/ ١٠ رقم٨٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٥٨ رقم٢٤٣٠)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٧/ ٢٧ رقم٢٦١٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ١٣٦ رقم٢٣٧٣)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٩٨ رقم٥٦٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٨١ رقم٩٢٢)، والبيهقي في "المعرفة" (٢/ ١١٦ رقم١٠٤٥)، جميعهم من طريق سفيان بن عُيينة، عن صفوان بن سُليم، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي عقب هذا الحديث: «قَد أقامَ إسنادَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ، وهو حافِظٌ حَجَّةٌ».

- الوجه الثاني: (صفوان بن سُليم، عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن أبيه، أو عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن النبيِّ ﷺ):

أخرجه عبد بن حُميد في "المنتخب" (رقم٤٤٧)، والبيهقي في "سننه" (٤/ ٣٣٨ رقم٣٥٢٠)، من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة، عن واقد بن محمد بن زيد، عن

.....

صفوان بن سُليم، به.

وأشار إلىٰ هذا الإسناد أبو داود بعد روايته لحديث سهل بن أبي حَثمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: «ورواه واقِدُ بن محمد، عن صفوان، عن محمدِ بن سَهلٍ، عن أبيه، أو عن محمد بن سهلٍ عن النبي ﷺ».

- الوجه الثالث: (صفوان بن سُليم، عن النبيِّ ﷺ):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ١٥ رقم٢٣٠٥)، عن سفيان بن عُيينة، عن صفوان بن سُليم، عن النبي ﷺ، بلفظ: ((**إذا صلىٰ أحدكم فليصل إلىٰ سترة**)).

- ثانيًا: ورواه داود بن قيس الفرَّاء المدني، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: (دواد بن قيس الفرَّاء المدني، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

أخرجه ابن وهب في "الجامع" (رقم٣٨٥)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٤/ ٣٣٨ رقم٣٥٢١)، وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ١٥ رقم٢٣٠٣)، كلاهما: (ابن وهب، وعبد الرزاق)، عن داود بن قيس المدني، بهذا الإسناد.

- الوجه الثاني: (دواد بن قيس الفرَّاء المدني، عن نافع بن جبير، عن أبيه جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ١٣٩ رقم١٥٨٨)، من طريق بشرُ بن السَّري، عن داود بن قيس، به.

وقد تابع نافع بن جبير في الرواية عن أبيه علىٰ هذا الوجه أخوه محمد بن جبير: أخرجه البزار في "مسنده" (٨/ ٣٦٠ رقم٣٤٣٨)، من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أمية بن صفوان، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، به.

وقال البزار معقبًا: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال: عن محمد بن جبير، عن أبيه، غير أمية بن صفوان، ولا نحفظه إلا من هذا الوجه».

. . . . . .

- الوجه الثالث: (دواد بن قيس الفرَّاء المدني، عن نافع بن جبير، عن سهل - لم ينسبه- عن النبي ﷺ):

أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٢/ ٤٤٦ رقم٥٣٧)، من طريق علي بن حجر، عن إسماعيل بن جعفر، عن داود الفرَّاء، به.

- ثالثًا: ورواه إسماعيل بن جعفر علىٰ ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: (إسماعيل بن جعفر، عن موسىٰ بن عيسىٰ بن لبيد بن إياس الليثي[1]، عن صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ).

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٩٠ رقم١٢٤١)، عن أبي الربيع الزهراني، عن إسماعيل بن جعفر، عن موسىٰ بن عيسىٰ بن لبيد بن إياس الليثي، عن صفوان ابن سُليم، به.

- الوجه الثاني: (إسماعيل بن جعفر، عن عيسىٰ بن موسىٰ بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن سعد الساعدي، عن النبي ﷺ):

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٩٠ رقم١٢٤١)، عن قتيبة بن سعيد.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧/ ٢٧ رقم٢٦١٤)، من طريق حجاج بن إبراهيم، وخالد بن أبي يزيد. والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٠٤ رقم٦٠١٥)، من طريق محمد بن زُنبُور.

جميعهم: (قتيبة بن سعيد، وحجاج بن إبراهيم، وخالد بن أبي يزيد، ومحمد بن زُنبُور)، عن إسماعيل بن جعفر، عن عيسىٰ بن موسىٰ[2]، عن صفوان، به.

---

(١) كذا عند البخاري في "التاريخ الكبير"، ويقال: عيسىٰ بن موسىٰ وهو الصحيح، قال أبو زرعة: «إنما هو عيسىٰ بن موسىٰ بن لبيد بن إياس بن بكير، وقال أبو حاتم: لا أعرف لبيداً في هذا النسب، وهو عيسىٰ بن موسىٰ بن إياس بن بكير، روىٰ عن: صفوان بن سليم، روىٰ عنه:...إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير». ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/ ١٥٦ رقم٦٩٨).

(٢) عند البخاري: (موسىٰ بن عيسىٰ)، وعند الطحاوي: (عيسىٰ بن موسىٰ)، وعند الطبراني: (عيسىٰ بن ميمون)، وقد تقدم بنا في الحاشية السابقة، أن الراجح: (عيسىٰ بن موسىٰ).

. . . . . .

وقد تابع عيسىٰ بن موسىٰ في الرواية عن صفوان علىٰ هذا الوجه عبيد الله بن أبي جعفر:
أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٠٤ رقم ٦٠١٤)، من طريق ابن لَهِيعَة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن صفوان بن سُليم، به. قال الطبراني معقبًا: «هكذا رواهُ ابنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عُبَيدِ اللهِ بنِ أَبِي جعفرٍ، عن صَفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن نَافعِ ابن جُبيرٍ، عَن سَهلِ بنِ سَعدٍ، ورواهُ ابنُ عُيَينَةَ، عن صَفوَانِ بنِ سُلَيمٍ، عن نَافِعِ بنِ جُبيرٍ، عن سَهلِ ابنِ أَبِي حَثمَةَ».

وقد أشار إلىٰ هذه الرواية أبو داود بعد روايته لحديث سهل بن أبي حَثمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: «وقال بعضهم: عن نافع بن جبير، عن سهل بن سعد، واختُلِف في إسناده».

-الوجه الثالث: (إسماعيل بن جعفر، عن دواد بن قيس الفرَّاء، عن نافع بن جبير، عن سهل - لم ينسبه- عن النبي ﷺ):

وقد تقدم تخريجه في الوجه الثالث من الاختلاف علىٰ داود الفرَّاء.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ نافع بن جبير، وعلىٰ من دونه من الرواة علىٰ عدة أوجه:

أولاً: الاختلاف علىٰ صفوان بن سُليم:

❖ **أما الوجه الأول: (صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن سهل بن أبي حَثمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- صفوان بن سُليم المدني أبو عبد الله، وقيل أبو الحارث القرشي الزُّهري الفقيه. **وهو ثقة عابد،** كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

- وقد رواه عن صفوان علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد وهو:

- سفيان بن عُيَينَة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

وقد رواه عن ابن عُيَينَة علىٰ هذا الوجه الثقات الحفاظ وعامتهم من أصحابه: كالحميدي[1]،

(١) وهو أجل أصحاب بن عيينة، "التقريب" (ص ٣٠٣ رقم ٣٣٢٠).

. . . . . .

وإبراهيم بن بشار[١]، وأبي بكر بن أبي شيبة[٢]، وأخيه عثمان بن أبي شيبة[٣]، وحامد بن يحيىٰ[٤] وابن السرح[٥]، وممن روىٰ عنه أيضاً من الأئمة الثقات: الشافعي[٦]، والطيالسي[٧]، وعبد الرزاق[٨]، والإمام أحمد[٩]، وأحمد بن منيع[١٠]، وعلي بن حجر[١١]، ورواه أيضاً: إبراهيم بن المنذر الحزامي وهو صدوق[١٢]، وكذا محمد بن الصباح صدوق[١٣]، ويعقوب بن حميد وهو صدوق[١٤].

قال البيهقي عقب هذا الحديث: «قَد أقامَ إسنادَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ، وهو حافِظٌ حَجَّةٌ».

- وأما الوجه الثاني: (صفوان بن سُليم، عن محمدِ بنِ سَهلٍ، عن أبيه، أو عن محمدِ ابنِ سَهلٍ، عن النبيِّ ﷺ):

وقد رواه عن صفوان علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني. **وهو ثقة،**

---

(١) من كبار أصحاب ابن عيينة كما في "التهذيب" (١/ ٧٢ رقم١٩٠)، "التقريب" (ص ٨٨ رقم١٥٥).

(٢) "التقريب" (ص ٣٢٠ رقم٣٥٧٥).

(٣) " التقريب" (ص ٣٨٦ رقم٤٥١٣).

(٤) " التقريب" (ص ١٤٩ رقم١٠٦٨).

(٥) "التقريب" (ص ٨٣ رقم٨٥).

(٦) "التقريب" (ص٤٦٧ رقم٥٧١٧).

(٧) "التقريب" (ص ٢٥٠ رقم٢٥٥٠).

(٨) متفق علىٰ ثقته، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٩) تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

(١٠) "التقريب" (٨٥ رقم ١١٤).

(١١) "التقريب (ص ٣٩٩ رقم٤٧٠٠).

(١٢) " التقريب" (ص ٩٤ رقم٢٥٣).

(١٣) "التقريب" (ص ٤٨٤ رقم٥٩٦٥).

(١٤) "التقريب" (ص٦٠٧ رقم٧٨١٥).

. . . . . .

وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو داود. وقال أبو حاتم: «لا بأس به ثقة يحتج بحديثه».

وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

ينظر: "تاريخ ابن معين" - رواية الدارمي (ص٢٢١ رقم٨٣٦)، "بحر الدم" (ص١٦٧ رقم١١٢٠)، "الجرح والتعديل" (٣٢/٩ رقم١٥٠)، "الثقات" (٥٦٠/٧ رقم١١٤٧٢)، "تهذيب الكمال" (٤١٤/٣٠ رقم٦٦٧٠)، "تهذيب التهذيب" (٧٠/٦ رقم٨٥٥١)، "التقريب" (ص٥٧٩ رقم٧٣٨٩).

وقد علق الحافظ ابن حجر علىٰ هذا الإسناد بعد أن ذكره في ترجمة محمد بن سهل ابن أبي حثمة، فقال: «هو مرسل أو منقطع؛ لأنه إن كان المحفوظ عن محمد بن سهل، فهو مرسل؛ لأنه تابعي لم يولد إلا بعد موت النبي ﷺ بمكة، فإن النبي ﷺ لما مات كان سن سهل بن أبي حثمة ثماني سنين، وإن كان عن سهل فهو منقطع؛ لأن صفوان لم يسمع من سهل[(١)]».

- وأما الوجه الثالث: (صفوان بن سُليم، عن النبيِّ ﷺ):

تفرد في رواية هذا الوجه عبد الرزاق في "مصنفه"، عن سفيان بن عُيينة، عن صفوان.

وهذا إسناد معضل؛ لأنه سقط منه راويان مُتواليان بين صفوان وبين النبي ﷺ، هما نافع بن جبير، وسهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وبهذا يتبين لنا ضعف هذا الوجه؛كونه حديثًا معضلاً.

ثانيًا: الاختلاف علىٰ داود بن قيس الفرَّاء:

- أما الوجه الأول: (دواد بن قيس الفرَّاء المدني، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

- داود بن قيس الفرَّاء الدباغ أبو سليمان القرشي مولاهم المدني. روىٰ عن: زيد بن أسلم، ونافع مولىٰ ابن عمر، ونافع بن جبير بن مطعم، وغيرهم. روىٰ عنه: إسماعيل ابن جعفر، وعبد الرزاق، وابن وهب، وغيرهم. **وهو ثقة فاضل**، وثقه الشافعي وابن معين وابن المديني والإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن معين في رواية: «صالح الحديث».

(١) "الإصابة" (٦/ ٣٣٩ رقم٨٥٢٨).

. . . . . .

استشهد به البخاري في الجامع وروىٰ له في" القراءة خلف الإمام"وفي "الأدب"، وروىٰ له الباقون، مات في خلافة أبي جعفر المنصور.

ينظر: "تاريخ ابن معين" – رواية الدارمي (ص١٠٧ رقم٣١٢)، "تاريخ ابن معين" – رواية الدوري (١٩٥/٣ رقم٨٩٢)، "الجرح والتعديل" (٤٢٢/٣ رقم١٩٢٤)، "الثقات" (٢٨٨/٦ رقم٧٧٦٢)، "تهذيب الكمال" (٤٣٩/٨ رقم١٧٨١)، "تهذيب التهذيب" (١١٨/٢ رقم٢١٢٩)، "التقريب" (ص١٩٩ رقم١٨٠٨).

وقد رواه عن الفرَّاء علىٰ هذا الوجه، راويان هما:

– **عبد الله بن وَهْب** بن مسلم القُرشي مولاهم، أبو محمد المِصْرِي. **ثقة حافظ عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

– **عبد الرزاق بن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني. **مُتَّفقٌ علىٰ ثقته**، فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

– **وأما الوجه الثاني: (دواد بن قيس الفرَّاء المدني، عن نافع بن جبير، عن أبيه جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ)**:

وقد رواه عنه راوٍ واحد هو:

– بشرُ بن السَّري البصري، أبو عمرو الأفوه. **وهو ثقة**، وثقه ابن معين وعمرو الفلاس والعجلي والدارقطني. وذكره ابن حبان في"الثقات".

وقال الإمام أحمد: «ثبت»، وفي رواية قال: «كان متقنًا للحديثِ عجبًا».

وقال أبو حاتم: «ثبتٌ صالحٌ».

وقال ابن عدي: «لهُ غَرَائِبُ من الحدِيثِ عن الثَّوريّ ومِسْعَرٍ وغَيرِهِمَا، وهو حَسَنُ الحدِيثِ مِمَّنْ يُكتَبُ حَدِيثُهُ ويَقَعُ في أحادِيثِهِ من النُّكَرةِ؛ لأَنَّهُ يَروِي عن شَيخٍ يُحتَمَلُ وَأَمَّا هُوَ فِي نَفْسِهِ فَلا بَأْسَ بِهِ».

وقال الذهبي معقبًا بعد أن ذكر قول ابن عدي وأقوالاً أخرىٰ: «بَلْ حَدِيثُهُ حُجَّةٌ، وَصَحَّ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ التَّجَهُّمِ». وقال أيضًا: «الواعِظُ، الزَّاهِدُ، العَابِدُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ».

وقال ابن حجر: «كان واعظًا ثقة متقنًا، طُعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٥هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" - رواية الدارمي (ص٧٩ رقم١٩٥)، "بحر الدم" (ص٢٨ رقم١١٥)، "التاريخ الكبير" (٧٥/٢ رقم١٧٤١)، "معرفة الثقات" (٢٤٦/١ رقم١٥٥)، "الجرح والتعديل" (٣٥٨/٢ رقم١٣٦٣)، "الثقات" (١٣٩/٨ رقم١٢٦٣٢)، "الكامل" (١٧٤/٢ رقم٢٥٣)، "تهذيب الكمال" (١٢٢/٤ رقم٦٨٩)، "سير أعلام النبلاء" (٣٣٢/٩ رقم١٠٩)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٤/١ رقم٨٢٥)، "التقريب" (ص١٢٣ رقم٦٨٧).

وقد تفرد بالرواية عن بشر علىٰ هذا الوجه:

- سليمان بن أيوب الصَّرِيفينىٰ: لم أقف له علىٰ ترجمه، إلا ما أورده السمعاني في "الأنساب" (٨/ ٣٠١) في نسبة (الصَّرِيفينىٰ)، بعد أن ذكر ترجمة أخيه شعيب بن أيوب، فقال: «وأخوه سليمان بن أيوب الصريفيني، يروىٰ عن سفيان بن عيينة ومرحوم القطار وغيرهما». ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وأما متابعة محمد بن جبير لنافع بن جبير في روايته عن أبيه كما في "مسند البزار" التي تقدم تخريجها، **ففي إسنادها محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير** الليثي، **وهو ضعيف**، ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة، وقال البخاري: «ليس بذاك الثقة»، وقال النسائي والدارقطني: «متروك».

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٤٢/١ رقم٤٢٤)، "الضعفاء الصغير" (ص١٠٢ رقم٣٢٨)، "الجرح والتعديل" (٣٠٠/٧ رقم١٦٢٧)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص٩١ رقم٥٢٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٩٤/٤ رقم١٦٤٨)، "الكامل" (٢٢٠/٦ رقم١٦٩١)، "لسان الميزان" (٢٢٧/٧ رقم٦٩٦٦).

وبهذا يتبين لنا ضعف هذا الوجه ومتابعته.

- وأما الوجه الثالث: (دواد بن قيس الفرَّاء المدني، عن نافع بن جبير، عن سهل - لم ينسبه- عن النبي ﷺ)، وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، الزَّرَقِي، أبو إسحاق القارئ المدني. **وهو ثقة ثبت**، وثقه ابن سعد وابن معين وابن المديني والإمام أحمد وأبو زرعة والنسائي والخليلي. وقال الذهبي: «من ثقات العلماء».

.....

روىٰ له الجماعة، مات ببغداد سنة (١٨٠هـ).

ينظر: "سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني" (ص١٣٧ رقم١٧٦)، "الجرح والتعديل" (١٦٢/٢ رقم٥٤٦)، "الإرشاد" (٢٩٩/١)، "تهذيب الكمال" (٥٦/٣ رقم٤٣٣)، "الكاشف" (١/ ٢٤٤ رقم٣٦٣)، "تهذيب التهذيب" (١٨٣/١ رقم٥٣٤)، "التقريب" (ص١٠٦ رقم٤٣١).

وقد تفرد بالرواية عن إسماعيل علىٰ هذا الوجه:

علي بن حُجْر بن إياس السعدي، أبو الحسن المروزي. **ثقة حافظ.**

قال عنه المزي: «كان متيقظاً حافظاً ثقةً مأمونـاً».

روىٰ له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي، مات سنة (٢٤٤هـ).

ينظـر: "الجـرح والتعـديل" (١٨٣/٦ رقـم١٠٠٣)، "تهـذيب الكمـال" (٣٥٥/٢٠ رقـم٤٠٣٦)، "التقريـب" (ص٣٩٩ رقم٤٧٠٠).

- ثالثـًا: الاختلاف علىٰ إسماعيل بن جعفر:

- أما الوجه الأول: (إسماعيل بن جعفر، عن موسىٰ بن عيسىٰ بن لبيد بن إياس الليثي، عن صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):

- والوجه الثاني: (إسماعيل بن جعفر، عن عيسىٰ بن موسىٰ بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن سعد الساعدي، عن النبي ﷺ):

فقد رواهما إسماعيل بن جعفر علىٰ الوجهين: عن عيسىٰ بن موسىٰ - علىٰ القول الراجح من اسمه-ابن إياس بن البكير الليثي. **وهو ضعيف**، ضعفه أبو حاتم الرازي. وذكره أبو حاتم في "الثقات".

وذكره الذهبي في "الميزان" وابن حجر في "التهذيب" في ترجمة عيسىٰ بن موسىٰ حجازي، وأنه يحتمل أن يكون هو عيسىٰ بن موسىٰ بن البكير.

ينظـر: "الجـرح والتعـديل" (٢٨٥/٦ رقـم١٥٨٢) و(١٥٦/٨ رقـم٦٩٨)، "الثقـات" (٢١٦/٥ رقـم٤٥٨٤)، "ميـزان الاعتدال" (٣٢٥/٣ رقم٦٦١٥)، "تهذيب التهذيب" (٤٦٥/٤ رقم٦١٩١).

أمـا الوجـه الأول: فينجـبر ضـعفه بمتابعـة عيسـىٰ بـن موسـىٰ في روايتـه عـن صـفوان لسـفيان

. . . . . .

ابن عيينة علىٰ الوجه الموصول.

وأما الوجه الثاني: فقد توبع عيسىٰ بن موسىٰ بن إياس بن البكير، في روايته للوجه الثاني، **تابعه: عبيد الله بن أبي جعفر المصري**، أبو بكر الفقيه مولىٰ بني كنانة أو أمية، وقيل اسم أبيه: يسار. **ثقة**، وثقه ابن سعد وأبو حاتم والنسائي.

وقال الإمام أحمد: «كان يتفقه ليس به بأس».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٥١٤)، "الجرح والتعديل" (٥/٣١٠ رقم١٤٧٨)، "تهذيب الكمال" (١٩/١٨ رقم٣٦٢٥)، "التقريب" (ص٣٧٠ رقم٤٢٨١).

وعبيد الله بن أبي جعفر وإن كان ثقة، إلا أن الراوي عنه **عبد الله بن لهيعة** بن عقبة الحضرمي، **وهو ضعيف**، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وعليه فهذه الرواية لا تثبت؛ لضعف عيسىٰ بن موسىٰ بن البكير، وضعف المتابعة.

- وأما الوجه الثالث: (إسماعيل بن جعفر، عن دواد بن قيس الفرَّاء، عن نافع بن جبير، عن سهل - لم ينسبه- عن النبي ﷺ):

فقد تقدم دراسة رواته في الوجه الثالث من الاختلاف علىٰ داود الفرَّاء.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه نافع بن جبير واختلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة دونه، وأن الوجه الراجح هو: **رواية سفيان بن عيينة الموصولة**[1]، وهي: (سفيان بن عيينة، عن صفوان بن سُليم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن سهل بن أبي حَثمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد قواه البيهقي فقال: «قَد أقامَ إسنادَه سُفيانُ بنُ عُيَينَةَ، وهو حافِظٌ حَجَّةٌ».

ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١- فقد رواه عن ابن عُيَينة علىٰ الوجه الموصول خمسة عشر راويًا من الأئمة والثقات

(١) وهي الوجه الأول من الاختلاف علىٰ صفوان من سليم.

.....

الحفاظ وجلّهم من أصحابه، كالحميدي وهو: من أجلّ أصحاب ابن عيينة[١]، وابْنَيْ أبي شيبة، ومن الأئمة: الشافعي، وأحمد، وغيرهم من الثقات كما تقدم.

٢- صحح هذا الوجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي، وصححه أيضاً النووي في "الخلاصة[٢]". وكذا الألباني، وقال: «جملة القول: إنّ أصح الأسانيد رواية ابن عيينة عن سهل بن أبي حثمة، فالحديث من مسنده لا من مسند جبير بن مطعم أو غيره[٣]». وقال أيضاً: «إسناده صحيح علىٰ شرطهما، ولا يعله رواية من رواه علىٰ خلاف رواية سفيان - وهو ابن عيينة- كما علقه المصنف...[٤]». ثم ذكر قول البيهقي السابق.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الحميدي في "مسنده"[٥] قَالَ: حدَّثنا سُفْيَانُ قَالَ: حدَّثنا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْم قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَم، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ((**إِذَا صَلَّىٰ أَحَدُكُمْ إِلَىٰ سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ**)).

١- **سفيان بن عُيَينَة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٢- **صفوان بن سُليم** المدني أبو عبد الله، وقيل أبو الحارث القرشي الزُّهري الفقيه، وأبوه سُليم مولىٰ حميد بن عبد الرحمن بن عوف. روىٰ عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، ونافع بن جبير، وغيرهم. روىٰ عنه: سفيان الثوري، وسفيان بن عُيينة، ومالك بن أنس، وغيرهم. **وهو ثقة عابد،** وثقه ابن عُيينة وابن سعد والإمام أحمد والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم والنسائي. وزاد ابن سعد: «كثِيرَ الحدِيثِ عَابِدًا». وقال الإمام أحمد: «من خيار

(١) "التقريب" (ص ٣٠٣ رقم٣٣٢٠).

(٢) (١/ ٥١٨ رقم١٧٣٢).

(٣) "السلسلة الصحيحة" (٣/ ٣٧٤ رقم١٣٨٦).

(٤) "صحيح سنن أبي داود" (٣/ ٢٨٧).

(٥) "مسند الحميدي" (١/ ٣٨٣ رقم٤٠٥).

. . . . . .

عباد الله، الصالحين». وزاد يعقوب بن شيبة: «ثبت، مشهور العبادة». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان من عباد أهل المدينة وزهادهم».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى - متمم التابعين - (ص: ٣٢٤ رقم٢٢٦)، "بحر الدم" (ص٧٧ رقم٤٦٣)، "التاريخ الكبير" (٣٠٧/٤ رقم٢٩٣٠)، "معرفة الثقات" (٤٦٧/١ رقم٧٦٢)، "الجرح والتعديل" (٤٢٣/٤ رقم١٨٥٨)، "الثقات" (٤٦٨/٦ رقم٨٦٢٤)، "تهذيب الكمال" (١٨٤/١٣ رقم٢٨٨٢)، "تهذيب التهذيب" (٥٥٣/٢ رقم٣٤٠٨)، "التقريب" (ص٢٧٦ رقم٢٩٣٣).

٣-**نافع بن جُبير بن مُطعِم** بن عَدِيِّ بن نوفل القُرَشِيَّ النَّوْفَلِيُّ، أبو محمدٍ، وقيل: أبو عبد الله المدَنيّ. روىٰ عن: أبيه، وسهل بن أَبي حثمة، وسهل بن سعد، وغيرهم. روىٰ عنه: عروة بن الزبير، وصفوان بن سليم، وصالح بن كيسان، وغيرهم. **وهو ثقة فاضل**، وثقه ابن سعد، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وابن خراش.

وقال الذهبي في "السير": «الإمامُ الحُجَّةُ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٩٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٠٧/٥)،بحر الدم (ص١٥٩ رقم١٠٦٥)، "معرفة الثقات" (٣٠٨/٢ رقم١٨٣٢)، "الجرح والتعديل" (٤٥١/٨ رقم٢٠٦٩)، "تهذيب الكمال" (٢٧٢/٢٩ رقم٦٣٥٩)، "تاريخ الإسلام" (١١٧٩/٢ رقم٢١٨)، "سير أعلام النبلاء" (٥٤١/٤ رقم٢١٧)، تهذيب التهذيب" (٦٠١/٥ رقم٨٢٠٥)، "التقريب" (ص٥٥٨ رقم٧٠٧٢).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، فقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والنووي والألباني كما تقدم.

الحديث الحادي والعشرون

وفي كتاب الصلاة، باب لا يُجاوِزُ بَصَرُه مَوضِعَ سُجودِهِ، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ**[١]:

[٢١]" أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثَنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الجَبّارِ، حدَّثنا يونُسُ بنُ بُكَيرٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَونٍ، عن محمدٍ قال: **كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا صَلَّىٰ رَفَعَ رأسَه إلىٰ السَّماءِ تَدورُ عَيناه يَنظُرُ هاهُنا وهاهُنا، فأنزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾**[٢]. فطأطأَ ابنُ عَونٍ رأسه ونكَسَ في الأرضِ.

وروِيَ ذَلِكَ عَن أبي زَيدٍ سعيدِ بنِ أوسٍ عن ابنِ عَونٍ عن ابنِ سيرينَ عن أبي هريرةَ مَوصولاً -والصَّحيحُ هو المُرسَلُ- أخبرَنا أبو سَهلٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ المِهرانِيُّ وأبو نَصرِ ابنُ قَتادَةَ قالا: حدَّثنا أبو عليٍّ حامِدُ بنُ الرَّفّاءِ الهَرَوِيُّ، حدَّثنا محمدُ بنُ يونُسَ، حدَّثنا سَعيدٌ أبو زَيدٍ الأنصاريُّ. فذكَره، إلا أنَّه قال: **كان يَلتَفِتُ في الصَّلاةِ حَتَّىٰ نَزَلَت هَذِه الآيَةُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾**. فنكَسَ رأسَه، ووَصَفَ لَنا أبو زَيدٍ.

أخبرَنا عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو مَنصورٍ العَباسُ بنُ الفَضلِ الضَّبِّيُّ، أخبرَنا أحمدُ بنُ نَجدَةَ، حدَّثنا سَعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، عن أيّوبَ، عن محمدٍ قال: **نُبِّئتُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا صَلَّىٰ رَفَعَ بَصَرَه إلىٰ السَّماءِ، فنَزَلَت آيَةٌ، إن لم تكنْ ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾**. فلا أدرِي أيَّ آيةٍ هِيَ. فكان محمدُ بنُ سيرينَ يُحِبُّ ألا يُجاوِزَ بَصَرُه مُصَلَّاه. هَذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ.

وقَد رُوِي عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ هو ابنُ عُلَيَّةَ مَوصولاً كما:

أخبرَنا أبو عبد اللهِ الحافظُ قال: حدَّثني أبو سعيدٍ أحمدُ بن يَعقوبَ الثَّقَفِيُّ، حدثنا

---

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٣٧٢- ٣٧٣ رقم ٣٥٨٣،٣٥٨٢، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥).

(٢) سورة المؤمنون: الآية[١، ٢].

أبو شُعَيبٍ الحَرّانِيُّ، أخبرَني أبي، أخبرَنا إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ، عن أيّوبَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن أبي هريرة، أن رسولَ اللهﷺ: كان إذا صَلَّىٰ رَفَعَ بَصَرَه إلىٰ السَّماءِ فنَزَلَت: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾. فطأطأَ رأسَه.

ورواه حَمّادُ بنُ زيدً عن أيّوبَ مُرسلاً، وهذا هو المَحفوظُ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه محمد بن سيرين، واختُلف علىٰ بعض الرواة عنه، وعلىٰ من دونه:

- أولاً: رواه عبد الله بن عون، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ الوجه الأول: (عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الطبراني في" الأوسط" (٤/ ٢٤٠ رقم٤٠٨٢)، من طريق جرير بن حازم.

والبيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس، من طريق أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري.

كلاهما: (جرير، وأبو زيد)، عن ابن عون، به.

قال البيهقي بعد أن ذكر هذه الرواية: «والصَّحيحُ هو المُرسَل».

وقد تعقبه ابن التركماني في" الجوهر النقي" (٢/ ٢٨٣)، وقال: «ابن أوس ثقة وقد زاد الرفع؛ كيف وقد شهد له رواية ابن علية[1] لهذا الحديث موصولاً عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة كما ذكره البيهقي في هذا الباب».

❖ الوجه الثاني: (رواه جماعة، عن عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن النبيﷺ مرسلاً):

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٤٨ رقم٦٣٢٢)، والطبري في "تفسيره" (١٧/ ٧)، من طريق الحسين المصيصي، كلاهما: ابن أبي شيبة والمصيصي، عن هُشيم.

---

(١) وهي الآتية في تخريج الوجه الأول من الاختلاف علىٰ ابن عُلَيّة، يرويها عنه الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، والد أبي شعيب الحراني.

.....

وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (ص٩٦ رقم٤٥)، من طريق أبي شهاب عبدربه الحناط.

والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ١٨٧ رقم١٣٧)، من طريق عيسىٰ بن يونس.

والبيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس، من طريق يونس بن بكير.

أربعتهم: (هُشيم، وأبو شهاب، ويونس بن بكير، وعيسىٰ بن يونس)، عن عبد الله بن عون، عن ابن سيرين، عن النبيﷺ مرسلاً، بنحوه.

وقد توبع ابن عون علىٰ رواية الإرسال هذه، تابعه كل من:

١- خالد الحذاء: فقد أخرج له عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ٢٥٤ رقم٣٢٦١)،عن سفيان الثوري، والطبري في "تفسيره" (١٧/ ٧)، من طريق المعتمر بن سليمان.

كلاهما: (الثوري، والمعتمر)، عن خالد، عن ابن سيرين، مرسلاً، بنحوه، وفي رواية عبد الرزاق ببعضه، دون ذكر الآية.

٢-أيوب السختياني: كما سيأتي في الاختلاف علىٰ ابن عُلَيَّة.

٣-الحجاج الصواف: فقد أخرج له الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٧)، من طريق هارون ابن المغيرة، عن أبي جعفر، عن الحجاج، عن ابن سيرين مرسلاً، بلفظ: ((كَانَ أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺيَرفَعُونَ أَبصَارَهُم فِي الصَّلَاةِ إِلَىٰ السَّمَاءِ؛ حَتَّىٰ نَزَلَتْ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢﴾[1]. فَقَالُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِرُؤوسِهِم هَكَذَا)).

- ثانيًا: رواه إسماعيل ابن عُلَيّة، عن أيوب، عن ابن سيرين، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٢٦ رقم٣٤٨٣)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس، من طريق أبي شعيب الحراني، عن أبيه، عن ابن عُلية، عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، به، بنحوه.

(١) سورة المؤمنون: الآية[١، ٢].

. . . . . .

قال الحاكم بعد هذه الرواية: «هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ علىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ لَولَا خِلَافٌ فيهِ علىٰ محمدٍ؛ فقد قيلَ عنهُ مُرسَلًا وَلَم يُخرِجَاهُ».

وهذا الوجه متابعة لرواية ابن عون الموصولة.

❖ **الوجه الثاني: (إسماعيل ابن عُلَيّة، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن النبيﷺ مرسلاً):**

أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٧)، من طريق يعقوب بن إبراهيم.

والبيهقي في "سننه" هذا الحديث المدروس، من طريق سعيد بن منصور.

كلاهما: (يعقوب، وسعيد)، عن ابن عُلَيَّة، عن أيوب، به، وفي رواية الطبري زيادة.

قال البيهقي عقب هذه الرواية: «هَذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ».

وقد توبع ابن عُلية علىٰ رواية الإرسال هذه، تابعه كل من:

١-معمر بن راشد: أخرج له عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ٢٥٤ رقم٣٢٦٢).

٢-حماد بن زيد: ذكره البيهقي عقب الحديث رقم(٣٥٨٥)، وقال: «ورواه حَمّادُ بنُ زيدٍ عن أيّوبَ مُرسلاً، وهذا هو المَحفوظُ».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ بعض الرواة عن محمد بن سيرين، وعلىٰ من دونه:

- أولاً: الاختلاف علىٰ عبد الله بن عون:

- أما الوجه الأول: (عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

- **عبد الله بن عون** بن أَرْطَبان المزني مولاهم، أبو عون البصري. روىٰ عن: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، ونافع مولىٰ ابن عمر، وغيرهم. روىٰ عنه: إسماعيل ابن عُلَيَّة، وسفيان الثوري، وأبو شهاب عبد ربه بن نافع الحناط، وعيسىٰ بن يونس، وهشيم بن بشير، وغيرهم. **وهو ثقةٌ، ثبتٌ فاضلٌ**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد، وابن معين، والعجلي وأبو حاتم، والنسائي.

. . . . . .

وقال عنه عبد الرحمن بن مهدي: «ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة منه».

وقال ابن المديني: «جُمع لابن عون من الإسناد مالا يجمع لأحدٍ من أصحابه».

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «من سادات أهل زمانه عبادةً، وفضلاً، وورعاً، وصلابةً في السُّنة، وشِدةً علىٰ أهل البدع».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٦١/٧)، "التاريخ الكبير" (١٦٣/٥ رقم٥١٢)، "معرفة الثقات" (٤٩/٢ رقم٩٤٣)، "الجرح والتعديل" (١٣٠/٥ رقم٦٠٥)، "الثقات" (٣/٧ رقم٨٧٥٤)، "تهذيب الكمال" (٣٩٤/١٥ رقم٣٤٦٩)، "تهذيب التهذيب" (٢٢٤/٣ رقم٣٩٨٤)، "التقريب" (ص٣١٧ رقم٣٥١٩).

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه:

١ - **جرير بن حازم** بن زيد بن عبد الله الأَزْدِيُّ العَتَكِيُّ، أبو النضر البصري والد وهب.

وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، والبزار، والساجي، وأحمد بن صالح. وقال عنه الذهبي: «الإمامُ، الحافظُ، الثِّقةُ».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

ضُعف في روايته عن قتادة، فقال ابن معين: «هو عن قتادة ضعيف». وقال ابن عدي: «مستقيم الحدِيث صَالِح فيه إلا روايته عن قَتادَة؛ فإنه يروي أشياء عن قَتادَة لا يرويها غيره».

وكان له أوهام إذا حدَّث من حفظه، قال الإمام أحمد: «حدّث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ».

وقد اختَلطَ في آخر حياته لكنه لم يُحَدِّث في حال اختلاطه؛ وذلك كما قال ابن مهدي لأن: «له أولاد أصحاب حديث فلما أحسوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع أحد منه في اختلاطه شيئًا».

خلاصة حاله: «**ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه**». كما قال ابن حجر.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٠هـ).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٧٨/٧)، " تاريخ ابن معين"- رواية الدوري (١٤٤/٤ رقم٣٦٠٩)، "بحر الدم" (ص٣٣ رقم١٤٣)، "معرفة الثقات" (٢٦٦/١ رقم٢١٤)، "الجرح والتعديل" (٥٠٤/٢ رقم٢٠٧٩)، "الكامل" (٣٤٤/٢ رقم٣٣٣)، "تهذيب الكمال" (٥٢٤/٤ رقم٩١٣)، "السير" (٩٨/٧ رقم٤٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٦٥/١ رقم١٠٧٢)، "التقريب" (ص١٣٨ رقم٩١١).

٢- **سعيد بن أوس** بن ثابت بن بشير بن أبي زيد، أبو زيد الأنصاري النحوي البصري.

وثقه صالح بن محمد، والحاكم، والخطيب البغدادي، وعبد الواحد، وأبو عبيد.

وقال عنه ابن خلكان: «من أئمة الأدب، وغلب عليه اللغات والنوادر والغريب، وكان يرىٰ رأي القدر، وكان ثقة في روايته».

وقال ابن معين: «كان صدوقًا».

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يحمد القول فيه ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق».

ضعَّفه ابن حبان، فقال: «يروي عن ابن عون ما ليسَ من حَدِيثه، روىٰ عنهُ البصريون، لا يَجُوز الاحْتِجَاج بمَا انفَرد من الأخبَار، ولا الاعْتِبَار إلَّا بِمَا وافق الثِّقَات في الآثَار...». وقال الساجي: «كان قدريًا ضعيفًا غير ثبت».

نُسب إلىٰ القدر ذكر ذلك مسلم والنسائي، وقال الآجري عن أبي داود: «كان أبو حاتم يدفع عنه القدر».

وقال الذهبي في "الكاشف": «ثقة علامة ذو تصانيف».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام ورُمي بالقدر».

خلاصة حاله: **صدوق**، تُكلم في روايته عن ابن عون. وهو الأقرب في حاله والله أعلم. وأما ما رُمي فيه من القدر فقد دفعه عنه أبو حاتم كما قال أبو داود.

روىٰ له أبو داود والترمذي، مات سنة (٢١٤هـ) وقيل: (٢١٥هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤/٤ رقم١٢)، "المجروحين" (٤٠٨/١ رقم٣٩٦)، "تاريخ بغداد" (٧٧/٩ رقم٤٦٦٠)، "وفيات الأعيان" (٣٧٨/٢ رقم٢٦٣)، "تهذيب الكمال" (٣٣٠/١٠ رقم٢٢٣٩)، "ميزان الاعتدال" (١٢٦/٢ رقم٣١٤١)، "الكاشف" (٤٣٢/١ رقم١٨٥٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٨/٢ رقم٢٦٧٠)، "التقريب" (ص٢٣٣ رقم٢٢٧٢).

. . . . . .

قلت: وسعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري وإن كان صدوقًا، إلا أن الراوي عنه لهذا الوجه محمد بنُ يونُس الكُديمي **متروك**، قال أبو حاتم عن حديثه بعد أن عُرض عليه شيء منه: «ليس هذا حديث أهل الصدق».

وقال عنه الدارقطني: «كان يُتَّهمُ بوضعِ الحديثِ». وفي رواية: «متروك».

وقال الذهبي في "المهذب": «هالك».

وقال ابن حجر: «ضعيف».

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٢٢/٨ رقم٥٤٨)، "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص٢٨٥ رقم٣٤٥)، "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص١٣٧ رقم١٧٣)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (١٣١/٣ رقم٤٨٦)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (١٠٩/٣ رقم٣٢٥٧)، "مهذب السنن " (٧٢٢/٢ رقم ٣١٣٢)، "التقريب" (ص ٥١٥ رقم٦٤١٩).

- وأما الوجه الثاني: (رواه جماعة، عن عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن النبيﷺ مرسلاً):

وقد رواه عن ابن عون علىٰ هذا الوجه أربعة رواة، وهم:

١- **هُشيم بن بشير** بن القاسم بن دينار السُّلَمي، أبو معاوية الواسطي. **ثقة ثبت**، متفق علىٰ الاحتجاج به. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٢- **عبدربه** بن نافع الكناني، **أبو شهاب الحنَّاط**، الكوفي، وهو أبو شهاب الأصغر.

وثقه ابن سعد وابن معين وابن نمير ويعقوب بن شيبة والبزار والدارقطني، وذكره ابن حبان في" الثقات". وزاد ابن شيبة: «كثير الحديث وكان رجُلاً صالحًا، لم يكن بالمتين وقد تكلموا في حفظه».

وقال عنه الإمام أحمد: «ما بحديثه بأس». وقال العجلي: «لا بأس به».

وقال ابن خراش: «صدوق».

وقال الساجي: «صدوق يهم في بعض حديثه».

.....

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

ولم يكن يحيىٰ القطان يرضىٰ أمره، وكان يقول: «لم يكن بالحافظِ»، كما نقل عن ابن المديني.

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الخطيب البغدادي، والذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق يهم».

خلاصة حاله: الأقرب في حاله -والله أعلم- **أنه صدوق حسن الحديث**؛ إذ إن حاله عند الأئمة دائر بين من يجعله في مرتبة الاحتجاج، كابن سعد وابن معين وابن نمير ويعقوب بن شيبة والبزار والدارقطني، كما احتج به الشيخان في "صحيحيهما"، وبين من يكتُب حديثه للاعتبار كأبي حاتم والساجي والنسائي.

وأما كلام القطان في حفظه، فقد قيل للإمام أحمد فلم يرضَ بذلك.

وقد أوضح ابن حجر السبب في تضعيف من ضعفه، حيث قال في "الهدي": «احتج الجماعة به سوىٰ الترمذي، والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلىٰ غيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره».

فالتوسط في حاله لعله هو الأقرب، وهو اختيار الخطيب البغدادي، والذهبي.

روىٰ له الجماعة سوىٰ الترمذي، مات سنة (١٧١هـ) وقيل: (١٧٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩١/٦)، "بحر الدم" (ص٩٤ رقم٥٩١)، "معرفة الثقات" (٧١/٢ رقم١٠١٤)، "الجرح والتعديل" (٤٢/٦ رقم٢١٧)، "الثقات" (١٥٤/٧ رقم٩٤٣٤)، "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص٢٥٩ رقم٤٤٣)، "تاريخ بغداد" (٣٦/١)و(١٢٨/١١ رقم٥٨٢٢)، "تهذيب الكمال" (٤٨٥/١٦ رقم٣٧٤٤)، "الكاشف" (٦١٩/١ رقم٣١٢٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٣٢/٣ رقم٤٣١٨)، "التقريب" (ص٣٣٥ رقم٣٧٩٠)، "هدي الساري" (ص٤١٦).

٣- **يونس بن بُكير** بن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال الكوفي.

.....

وثقه ابن معين[١]، وعُبيد بن يعيش، وابن نمير، وابن عمار، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الدوري[٢]عن ابن معين: «كان صدوقًا، وكان يتبع السلطان، وكان مرجئًا»، وكذا قال الساجي. وقال عثمان الدارمي:» لا بأس به».

وسُئل أبو زرعة عن يونس بن بكير: أي شيء يُنكر عليه ؟ فقال: «أما في الحديث فلا أعلمه».

وقال ابن عدي: «وليُونسَ بن بُكَير غير ما ذكرت من الغرائب وغيره، وقد وثقه الأئمة مثل ابن معين، وابن نُمير وغيرهما».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق». وقال أبو داود: «ليس هو عندي بحجة؛ يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث».

ضعفه العجلي والنسائي، وزاد العجلي: «كان علىٰ مظالم جعفر بن برمك». وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بالقوي».

وقال الذهبي في "الميزان": «حسن الحديث». وقال في "المغني": «صَدُوق مَشْهور شيعي، روىٰ لهُ مسلم أحادِيث في الشواهد لا الاصول».

وقال ابن حجر: «**صدوق يخطيء**». **وهو كما قال**، وقد فسر أبو داود سبب عدم الاحتجاج به كونه يخطئ فيصل كلام ابن إسحاق بالأحاديث.

روىٰ له البخاري تعليقًا ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٩٩هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" - رواية الدارمي (ص٢٢٧ رقم٨٧٥)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (٢٧٤/٣ رقم١٣٠٦)و(٥٢١/٣ رقم٢٥٤٥)، "سؤالات ابن الجنيد" (ص٢٩٨ رقم١٠٢) و(ص٣٥٨ رقم٣٤٩)، "معرفة الثقات" (٣٧٧/٢ رقم٢٠٦٣)، "الجرح والتعديل" (٢٣٦/٩ رقم٩٩٥)، "الثقات" (٦٥١/٧ رقم١١٩٠٤)، "الكامل" (٥٢١/٨ رقم٢٠٨٤)، "تهذيب الكمال" (٤٩٣/٣٢ رقم٧١٧١)، "المغني في الضعفاء " (٧٦٥/٢ رقم٧٢٦١)، "الميزان" (٤٧٧/٤ رقم٩٩٠٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٧٤/٦ رقم٩١١١)، "التقريب" (ص٦١٣ رقم٧٩٠٠).

٤-**عيسىٰ بن يونس** بن أبي إسحاق السَّبِيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، أخو

(١) رواية الدارمي(رقم٨٧٥)، والدوري(رقم ١٣٠٦)، وابن الجُنيد(رقم ١٠٢).

(٢) رواية الدوري(رقم ٢٥٤٥).

. . . . . .

إسرائيل بن يونس. **ثقة مأمون**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

وقد توبع ابن عون علىٰ هذا الوجه تابعه:

١- **خالد بن مهران الحذاء**، أبو المَنازِل البصري، **وهو ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٢- **أيوب** بن أبي تَمِيمَة كَيْسان **السَّخْتِياني**، أبو بكر البصري. **وهو ثقة ثبت حُجة من كبار الفقهاء العباد**، وثقه واثنىٰ عليه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم. وزاد ابن سعد: «ثبتاً في الحديث، جامعاً عدلاً ورِعاً كثير العلم حُجَّة». وزاد أبو حاتم: «لا يُسأل عن مثله».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٤٦/٧)، "الجرح والتعديل" (٢٥٥/٢ رقم٩١٥)، "تهذيب الكمال" (٤٥٧/٣ رقم٦٠٧)، "تهذيب التهذيب" (٢٥١/١ رقم٧٣٣)، "التقريب" (ص١١٧ رقم٦٠٥).

٣- **حجاج بن أبي عثمان الصواف** أبو الصلت، ويقال: أبو عثمان الكندي مولاهم البصري. **وهو ثقة حافظ**، وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي والدارقطني. وزاد الإمام أحمد:»شيخ». وزاد الترمذي: «حافظ». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان متقناً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٧٠/٧)، "بحر الدم" (ص٣٨ رقم١٧٨)، "معرفة الثقات" (٢٨٧/١ رقم٢٧١)، "الجرح والتعديل" (١٦٦/٣ رقم٧١٠)، "الثقات" (٢٠٢/٦ رقم٧٣٧١)، "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص٦ رقم١٠٦)، "تهذيب الكمال" (٤٤٣/٥ رقم١١٢٣)، "تهذيب التهذيب" (٤٤٥/١ رقم١٣٣٨)، "التقريب" (ص١٥٣ رقم١١٣١).

- ثانيـًا: الاختلاف علىٰ إسماعيل ابن عُلَيّة:

- أما الوجه الأول: (إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن أيوب السَّخْتِياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، عن النبي ﷺ موصولاً)**:

. . . . . .

- إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، **المعروف بابن عُلَيَّة. ثقة إمام حافظ**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه، راوٍ واحد هو:

- **الحسن بن أحمد بن أبي شعيب** واسمه عبد الله بن مسلم الأموي مولاهم، أبو مسلم الحَرَّاني والد أبي شعيب عبد الله بن الحسن الحراني، سكن بغداد. **وهو ثقة**، وثقه البزار، والخطيب، وعلي بن الحسن بن علان الحَرَّاني، وزاد ابن علان: «مأمون»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «ثقة».

وقال ابن حجر: «ثقة يغرب».

روىٰ له مسلم والترمذي، مات سنة (٢٥٠هـ) وقيل (٢٥٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢/٣ رقم٤)، "الثقات" (١٧٤/٨ رقم١٢٨٢٧)، "تاريخ بغداد" (٢٦٦/٧ رقم٣٧٤٩)، "تهذيب الكمال" (٤٨/٦ رقم١٢٠٠)، "تهذيب التهذيب" (٤٧٥/١ رقم١٤٢٩)، "التقريب" (ص١٥٨ رقم١٢١٠).

- وأما الوجه الثاني: (إسماعيل ابن عُلَيّة، عن أيوب السَّخْتِياني، عن محمد ابن سيرين، عن النبيﷺ مرسلاً)، فقد رواه راويان هما:

١- **سعيد بن منصور سعيد بن منصور** بن شعبة الخراساني أبو عثمان المروزي، ويقال: الطالقاني. **الحافظ مصنف السنن متفق علىٰ توثيقه**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٢- **يعقوب بن إبراهيم** بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم العبدي القيسي، مولىٰ عبد القيس أبو يوسف الدورقي. **وهو ثقة**، وثقه النسائي، ومسلمة بن القاسم، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال عنه الخطيب البغدادي: «كان ثقة متقنًا، صنف المسند».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن حجر: «ثقة... وكان من الحفاظ».

.....

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٥٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٠٢/٩ رقم٨٤٤)، "الثقات" (٢٨٦/٩ رقم١٦٤٦٨)، "تاريخ بغداد" (٢٧٧/١٤ رقم٧٥٧٢)، "تهذيب الكمال" (٣١١/٣٢ رقم٧٠٨٣)، "تهذيب التهذيب" (٢٤٠/٦ رقم٩٠٠٩)، "التقريب" (ص٦٠٧ رقم٧٨١٢).

- وقد توبع ابن عُلَيّة علىٰ هذا الوجه تابعه، كل من:

١-**معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢-**حماد بن زيد بن دِرْهم** الأَزْدي الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري. **ثقة، ثبت، فقيه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي -والله أعلم- **أن الراجح في الروايتين عن ابن عون وابن عُلَيّة هو الوجه الثاني منهما (رواية الإرسال)**؛ فقد نص علىٰ ذلك البيهقي، فقال عند تخريج رواية ابن عون الموصولة: «والصَّحيحُ هو المُرسَلُ» وقال بعد رواية ابن عُلية المرسلة: «هَذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ»، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١- فقد صححه الذهبي في "التلخيص" (رقم٣٤٨٣)فقال: «الصحيح مرسل»، وكذا الألباني في "إرواء الغليل" (٢/ ٧١ رقم٣٥٤).

٢- كون رواته أكثر عدداً، وأوثقَ من الوجه الأول (رواية ابن عون الموصولة)، بالإضافة إلىٰ أنه توبع ابن عون علىٰ (رواية الإرسال) تابعه ثلاثة من الثقات الحفاظ، وهم: خالد الحذاء، وأيوب السختياني في الوجه الراجح عنه، والحجاج الصواف.

٣- وأما تعقب ابن التركماني علىٰ البيهقي لرواية ابن عون الموصولة وترجيحها، فيمكن أن يُجاب عنه: بأن سعيد بن أوس أبا زيد الأنصاري، قد تُكلم في روايته عن ابن عون كما تقدم في ترجمته، إضافة إلىٰ أن الراوي عنه هو: محمد بنُ يونُس الكُديمي، **متروك**، لا يحتج به كما تقدم بنا أيضاً، وقد تفرد بالرواية عنه. وهذا يؤيد ما ذهب إليه البيهقي من ترجيح رواية الإرسال، والله أعلم.

. . . . . .

٤- وأما قول ابن التركماني: «كيف وقد شهد له رواية ابن عُلَيّة لهذا الحديث موصولاً، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فيمكن أن يجاب عنه: أن الراوي عن ابن عُلَيّة للحديث موصولاً الحسن بن أحمد والد أبي شعيب الحراني وهو وإن كان ثقة، إلا أن الراوي عنه ابنه أبو شعيب عبد الله بن الحسن بن أحمد الحراني، وثقه الدارقطني ومسلمة ابن القاسم، وقال عنه ابن حبان في "الثقات": «يُخطئ، ويَهِم»، وقال عنه ابن حجر: «صدوق[(١)]».

قال الألباني: «فمثله لا يحتمل تفرده ومخالفته للجماعة الذين رووا عن أيوب مرسلاً[(٢)]».

في حين رواه عن ابن عُلَيّة مرسلاً، ثقتان أحدهما الحافظ سعيد بن منصور، ويعقوب بن إبراهيم القيسي. كما توبع ابن عُلية في رواية الإرسال عن أيوب السختياني، تابعه الثقات الأثبات: معمر بن راشد، وحماد بن زيد، ولم أقف علىٰ من تابعه علىٰ رواية الوصل.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود في "المراسيل"[(٣)] قال: "حدَّثنا أحمدُ بنُ يُونُسَ، حدَّثنا أَبُو شِهَابٍ، عنِ ابنِ عَوْنٍ، عنِ ابنِ سِيرِينَ، قال: ((**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ نَظَرَ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢﴾**[(٤)] **نَظَرَ هَكَذَا**)).

وقالَ: أَبُو شِهَابٍ: «بِبَصَرِهِ نَحوِ الأَرضِ».

١. **أحمد بن عبد الله بن يونس** بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي. **ثقة حافظ** صاحب سُنَّة. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(١) ينظر: "الثقات" (٨/ ٣٦٩ رقم١٣٩٢٢)، "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص١٩٢ رقم١٨٠)، "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٣٥ رقم٥٠٥٢)، "لسان الميزان" (٤/ ٤٥٤)

(٢) " إرواء الغليل" (٢/ ٧١ رقم٣٥٤).

(٣) "المراسيل" (ص٩٦ رقم٤٥).

(٤) سورة المؤمنون: الآية[١، ٢].

. . . . . .

٢. **أبو شهاب هو: عبدربه** بن نافع الكناني، **أبو شهاب الحنَّاط**، الكوفي. **صدوق حسن الحديث**. تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من الاختلاف علىٰ ابن عون.

٣. **ابن عون هو: عبد الله بن عون** بن أَرْطَبان المزني مولاهم، أبو عون البصري. **ثقةٌ، ثبتٌ فاضلٌ**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الاختلاف علىٰ ابن عون.

٤. **ابن سِيرِين هو: محمد بن سِيرين الأَنْصَاري**، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. روىٰ عن: أنس بن مالك، وأبي هريرة، عبد الله بن عمر رضي الله عنهم، وغيرهم. روىٰ عنه: أيوب السَّخْتِياني، وعامر الشعبي، وعبد الله بن عون، وغيرهم. **وهو تابعي ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، كبيرُ القدر**. وثقه ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، وأبو زرعة، والعجلي، وزاد ابن سعد: «**مأمونًا، عاليًا، رفيعًا، فقيهًا، إمامًا، كثير العلم، ورِعًا، وكان به صمم**».

وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: «من أورع أهل البصرة، وكان فقيهًا، فاضلاً، حافظًا، مُتقنًا، يُعبِّرُ الرُّؤيا، رأىٰ ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ».

ينظر: "الطبقات الكبرى" (١٩٣/٧)، "معرفة الثقات" (٢٤٠/٢ رقم١٦٠٦)، "الجرح والتعديل" (٢٨٠/٧ رقم١٥١٨)، "الثقات" (٣٤٨/٥ رقم٥١٦١)، "تهذيب الكمال" (٣٤٤/٢٥ رقم٥٢٨٠)، "التقريب" (ص٤٨٣ رقم٥٩٤٧).

➲ الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات ماعدا عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحنَّاط فهو صدوق، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثاني والعشرون

وفي كتاب الصلاة، باب سجدة ﴿ص﴾[١]، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ**[٢]:

[٢٢] " وفيما رَوَىٰ الشافعيُّ في القَديمِ عن سُفيانَ بنِ عُيَينَةَ عن عمرَ بنِ ذَرٍّ عن أبيه قال: قال: رسولُ اللهﷺ: ((**سَجَدَها داوُدُ عليه السَّلامُ لِتَوبَةٍ، ونَسجُدُها نَحنُ شُكراً**)). يَعنِي: ﴿ص﴾. **أخبرَناه** الإمامُ الشَّريفُ أبو الفَتحِ العُمَرِيُّ، أخبرَنا أبو الحسنِ ابنُ فِراسٍ، حدَّثنا أبو محمدِ ابنُ المُقرِئ، حدَّثنا جَدِّي، حدَّثنا سُفيانُ. فذكَره. هذا هو المَحفوظُ مُرسلٌ.

وقَد رُوِي مِن أوجُهٍ عن عمرَ بنِ ذرٍّ عن أبيه عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عباسٍ مَوصولاً، ولَيسَ بقَوِيّ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

- هذا الحديث رواه عمر بن ذر، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (عمر بن ذر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في "الآثار" (١/ ٥٦٥ رقم٢١٠)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٤ رقم١٢٣٨٦)، وفي "الأوسط" (١/ ٣٠١ رقم١٠٠٨) والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٥/ ٥٤ رقم٦٩٧٦).

وأخرجه النسائي في "سننه" كتاب الافتتاح، باب سجود القرآن: السجود في ﴿ص﴾ (ص١٤٩ رقم٩٥٩) من طريق حجاج بن محمد.

والدارقطني في "سننه" (١/ ٤٠٧ رقم٣،٤)، من طريق عبد الله بن بَزيع، ومحمد بن

---

(١) سورة ص: الآية [١].

(٢) "السنن الكبير" (٤/ ٤٧٨ رقم٣٧٩٤).

. . . . . .

الحسين[1].

ثلاثتهم: (محمد بن الحسن، وحجاج بن محمد، وعبد الله بن بَزيع)، عن عمر ابن ذر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، به.

❖ **الوجه الثاني: (عمر بن ذر، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٣٣٨ رقم٥٨٧٠) عن معمر بن راشد، والبيهقي في "المعرفة" (٢/ ١٥٦ رقم١١١٤) من طريق سفيان بن عيينة.

كلاهما (معمر، وابن عُيينة)، عن عمر بن ذر، عن أبيه، عنَ النبي ﷺ مرسلاً.

وقال البيهقي في " المعرفة "عقب الحديث: «وهذا مرسلٌ، وقد روي موصولاً من أوجهٍ عن عمر بن ذرٍ، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، وليس بالقويِّ».

وقال في "السنن": «هذا هو المَحفوظُ مُرسلٌ».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ عمر بن ذر في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (عمر بن ذر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

– **عمر بن ذر** بن عبد الله بن زرارة الهَمْدَانِيّ المُرْهِبيّ أبو ذر الكوفي. روىٰ عن: أبيه، وسعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وغيرهم. روىٰ عنه: حجاج بن محمد المصيصي، وعبد الله ابن بزيع الأنصاري، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم.

وثقه يحيىٰ القطان، وابن سعد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، والدارقطني، ويعقوب ابن سفيان. وزاد القطان: «ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»، وزاد العجلي:

(١) هكذا في "السنن" (محمد بن الحسين)، والصواب: (محمد بن الحسن الشيباني)، فقد أخرج الخطيب الحديث الذي من طريقه في "تاريخه"– كما تقدم بنا في التخريج– في ترجمة موسىٰ بن علي بن موسىٰ الختلي، وفيه: «حدثنا محمد بن الحسن هو صاحب الرأي».

. . . . . .

«بليغـًا، إلا أنه كان يرىٰ الإرجاء وكان لين القول فيه».

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن خراش: «صدوق من خيار الناس، وكان مرجئـًا».

وقال أبو حاتم: «كان صدوقـًا، وكان مرجئـًا، لا يحتج بحديثه». وقال في موضعٍ آخر: «كان رجلاً صالحـًا محله الصدق».

وقال الذهبي: «ثقةٌ بليغٌ واعظٌ صالحٌ لكنه مرجئ».

وقال ابن حجر: «**ثقةٌ، رمي بالإرجاء**»، **وهو كما قال**، فقد احتج به البخاري.

وأما قول أبي حاتم: «لا يحتج بحديثه »، فإنه لم يُبَيِّن سبب الجرح، وقد قال الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة": «سبقَ قولُنا إن أبا حاتمٍ الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في غيرِ واحِدٍ من رجالِ الصَّحِيحِ: (لا يُحْتَجُّ بِهِ) من غير بَيانِ الجرحِ، فلا يُقبلُ الجَرحُ إلا ببيانِ ما هُوَ واللهُ أعلَمُ[1]».

وقال ابن عبد الهادي في "التنقيح" عند الكلام عن معاوية بن صالح: «وأمَّا قول أبي حاتم: (لا يحتجُّ به) فغير قادح فيه أيضًا، فإنَّه لم يذكر السَّبب، وقد تكرَّرت هذه اللفظة منه في رجالٍ كثيرين من أصحاب الصَّحيح من الثِّقات الأثبات من غير بيان السَّبب، كخالد الحذَّاء وغيره[2]».

وقد يكون سبب قول أبو حاتم: «لا يحتج بحديثه »، ما رُمي به من الإرجاء والله أعلم.

روىٰ له البخاري وأبوداود والترمذي والنسائي، مات سنة (١٥٣هـ) وقيل غيرها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٦٢/٦)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (٢٧١/٣ رقم١٢٨٨)، "التاريخ الكبير" (١٥٤/٦ رقم٢٠٠٤)، "معرفة الثقات" (١٦٥/٢ رقم١٣٣٩)، "الجرح والتعديل" (١٠٧/٦ رقم**٥٦٥**)، "الثقات" (١٦٨/٧ رقم٩٤٩٨)، "تهذيب الكمال" (٣٣٤/٢١ رقم٤٢٣٠)، "الكاشف" (٦٠/٢ رقم٤٠٥٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٧٩/٤ رقم٥٦٣٣)، "التقريب" (ص٤١٢ رقم٤٨٩٣).

---

(١) " الأحاديث المختارة" للمقدسي (١٨/٢)، وينظر: (١١٤/٢).

(٢) "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٢٠٧/٣)

. . . . . .

- وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة، وهم:

١-**محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني**، الفقيه أبو عبد الله صاحب الرأي. **ثقة في مالك؛ لملازمته إياه، فضلاً عن شيوخه أبي حنيفة وأبي يوسف، ضعيف في غيرهم**. وليس له حديث مرفوع في الكتب الستة. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٢-**عبد الله بن بَزِيع** الأنصاري، قاضي تُسْتَر.

وثقه الحاكم في "المستدرك"، فقال: «يحيَىٰ بنُ غيلانَ، وعبدُ اللهِ بنُ بَزِيعٍ التُّستَرِيَّانِ ثِقتانِ».

وقال الدارقطني: «لين الحديث، ليس بمتروك».

وقال ابن عدي: «أحاديثه عَمَّن يروي عنه ليست بمحفوظة أو عامتها... وليس هو عندي ممن يحتج به».

وقال الساجي: «ليس بحجة، روىٰ عنه يحيىٰ بن غيلان مناكير».

وقد ضعفه البيهقي في "السنن" (١٢/ ٨٦ رقم ١١٧٠٠)، والهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١٥٩ رقم٦٧٩٨).

خلاصة حاله: والذي يظهر لي والله أعلم **أنه ضعيف**؛ فقد ضعفه العلماء، ولم أقف علىٰ من وثقه إلا الحاكم في "المستدرك"، وهذا هو الذي رجحه الألباني[(١)].

ينظر: "الكامل" (٥/٤١٥ رقم١٠٨٧)، "المستدرك" (١/٤١٠ رقم١٠٢٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢/١١٦ رقم١٩٩١)، "ميزان الاعتدال" (٤/٦٦ رقم٤٢٢٩)، "لسان الميزان" (٤/٤٤١ رقم٤١٧١).

٣-**حجاج بن محمد المصيصي** أبو محمد الأعور، ترمذي الأصل نزل بغداد، ثم المصيصة. **ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

❖**وأما الوجه الثاني: (عمر بن ذر، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً)**:

- وقد رواه علىٰ هذا الوجه راويان هما:

١-**معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**.

(١) ينظر: "أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٢/ ٥٩٨)، و"السلسلة الضعيفة" (٣/ ٦٧٩) للألباني.

. . . . . .

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢-سفيان بن عُيَينَة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه عمر بن ذر واختُلف عليه، وأن الوجه الذي رجحه البيهقي الوجه الثاني (رواية الإرسال)، حيث قال: «هذا هو المَحفوظُ مُرسلٌ». كما أعلّ الموصول بقوله: «وقَد رُوِي مِن أوجُهٍ عن عمرَ بنِ ذرٍّ عن أبيه عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عباسٍ مَوصولاً، ولَيسَ بقَوِيّ».

ووافقه المُنذِريّ بأن المحفُوظ إرْسَاله كما في "البدر المنير" (٤/ ٢٥١).

وذكر ابن الجوزيّ رواية الوصل فِي «تَحْقِيقه» وأعلَّها بِابْن بَزِيع، فقال: «فِيهِ ابنِ بَزِيعٍ، قالَ ابنُ عَدِيٍّ: لَيْسَ مِمَّن يُحْتَجُّ بِهِ[(١)]».

قلت: عبد الله بن بَزِيع وإن كان ضعيفًا، إلا أنه لم ينفرد في رواية الحديث علىٰ الوجه الموصول كما تقدم في التخريج، فقد توبع: تابعه محمد بن الحسن الشيباني كما في "الآثار" وعند الطبراني والدارقطني، وكذا تابعه حجاج بن محمد المصيصي كما عند النسائي، والحجاج بن محمد: ثقة ثبت.

وقد أجاب ابن عبد الهادي في "التنقيح" علىٰ كلام ابن الجوزي، فقال: «وحديث ابن عباس: لم ينفرد به ابن بَزِيع عن عمر بن ذرٍّ، فقد رواه النَّسائيُّ عن إبراهيم بن الحسن المقْسَميّ، عن حجَّاج بن محمد عن عمر. ورواه الدَّارَقُطْنِيُّ من وجهٍ آخر عن عمر[(٢)]».

وقال ابن حجر: «رَواهُ النَّسائِيُّ من حَدِيثِ حَجَّاجِ بنِ مُحَمَّدٍ عن عُمَرَ بنِ ذَرٍّ مَوصُولًا، ورَواهُ الدَّارَقُطنيُّ من حَدِيثِ عَبدِ الله بنِ بَزِيعٍ عن عُمرَ بنِ ذَرٍّ نحوُهُ، وأعَلَّهُ ابنُ الجَوزِيُّ بِهِ،

(١) "التحقيق في مسائل الخلاف" (١/ ٤٢٩ رقم٥٨٨).

(٢) "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣٢٨ رقم٩٣٩).

. . . . . .

وقَد تُوبعَ[١]».

والحديث موصولاً صَحَّحَه ابن السَّكَنِ كما في "البدر المنير[٢]" وفي "التلخيص[٣]".

وأشار ابن حجر إلىٰ صحّته، فقال: «وعَن ابن عَبَّاس مَرفُوعًا: ((سجدها دَاوُد تَوْبَة ونسُجدها شكراً)). **أخرجه النَّسَائِيّ وَرُوَاته ثِقَات**[٤]».

كما صَحَّحَه الألباني في "صحيح الجامع الصغير[٥]".

وبعد النظر فيما تقدم يتبين لي أن **الراجح** هو: الوجه الأول(**رواية الوصل**)؛ فقد أخرجها النسائي بإسنادٍ صحيح ورجاله ثقات، وأما تضعيف البيهقي لرواية الوصل فلعله لم يقف علىٰ رواية النسائي هذه والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه النسائي في "سُننه" قَالَ: أَخبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بنُ الحَسَنِ المِقسَمِيُّ قالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن عُمَرَ بنُ ذَرٍّ، عن أَبِيهِ، عن سَعِيدِ بنُ جُبَيرٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي ﴿صٓ﴾ وَقَالَ: ((**سَجَدَهَا دَاوُدُ تَوْبَةً، وَنَسْجُدُهَا شُكرًا**)).

- **إبراهيم بن الحسن** بن الهيثم الخَثعمي، أبو إسحاق **المِقسَمِيّ**. روىٰ عن: حجاج بن محمد المصيصي، والحارث بن عطية، ومخلد بن يزيد، وغيرهم. روىٰ عنه: أبو دواد، والنسائي، وابن أبي داود، وغيرهم.

وهو ثقة، كما قال الذهبي وابن حجر، وزاد الذهبي: «ثبت». وثقه النسائي، وقال في موضعٍ آخر: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في "الثقات".

كتب عنه أبو حاتم، وقال: «صدوق».

---

(١) "تلخيص الحبير" (٢/ ٢٥،٢٦ رقم٤٨٦).

(٢) (٤/ ٢٥٢).

(٣) (٢/ ٢٦).

(٤) "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (١/ ٢١١).

(٥) (١/ ٦٨٦ رقم٣٦٨٢).

. . . . . .

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢/٩٣ رقم٢٤٤)، "الثقات" (٨/٨٥ رقم١٢٣٥١)، "تهذيب الكمال" (٢/٧٢ رقم١٦٣)، "الكاشف" (١/٢١١ رقم١٢٩)، "تهذيب التهذيب" (١/٧٦ رقم٢٠٣)، "التقريب" (ص ٨٩ رقم١٦٤).

- **حجاج بن محمد المصيصي** أبو محمد الأعور، ترمذي الأصل نزل بغداد، ثم المصيصة. **ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **عمر بن ذر** بن عبد الله بن زرارة الـهَمْدَانِيّ الـمُرْهِبيّ أبو ذر الكوفي. **ثقةٌ، رمي بالإرجاء**. تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف.

- **أبو عمر هو: ذر بن عبد الله** بن زرارة الـهَمْدَانِيّ الـمُرْهِبيّ، أبو عمر الكوفي. روىٰ عن: سعيد بن جبير، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ، وعبد الله بن شداد بن الهاد، وغيرهم. روىٰ عنه: حبيب بن أبي ثابت، وسليمان الأعمش، وابنه عمر بن ذر، وغيرهم. **وهو ثقة عابد، رمي بالإرجاء**، وثقه ابن معين وابن نمير والنسائي وابن خِراش. وذكره ابن حبان في **"الثقات"**، وقال: «من أهل الكوفة من عبادها».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن سعد: «كان مُرجئًا»، وكذا قال أبو داود، ولهذا هجره إبراهيم النخعي، وسعيد ابن جبير.

روىٰ له الجماعة، مات قبل المائة.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٦/٢٩٣)، "التاريخ الكبير" (٣/٢٦٧ رقم٩١٣)"الجرح والتعديل" (٣/٤٥٣ رقم٢٠٤٩)، "الثقات " (٦/٢٩٤ رقم٧٧٩٠)، "تهذيب الكمال" (٨/٥١١ رقم١٨١٣)، "تهذيب التهذيب" (٢/١٣٠ رقم٢١٦٧)، "التقريب" (ص٢٠٣ رقم١٨٤٠).

- **سعيد بن جُبير** بن هشام الأسدي الوَالِبِي مولاهم أبو محمد الكوفي، ويقال: أبو عبد الله.

روىٰ عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباسﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: أيوب السَّخْتياني، وسماك بن حرب، وذر بن عبد الله الهمداني، وغيرهم.

وهو تابعي، ثقةٌ، ثبتٌ، فقيه. وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة.

وقال ابن حبان: «كان فقيهًا، عابداً، وَرِعًا، فاضلاً».

. . . . . .

وقال الذهبي: «الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُقرِئُ، المُفَسِّرُ، الشَّهِيدُ،...أَحَدُ الأَعلاَمِ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٩٥هـ) وهو ابن (٤٩ سنة).

ينظر: "معرفة الثقات" (٣٩٥/١ رقم٥٧٨)، "الجرح والتعديل" (٩/٤ رقم٢٩)، "الثقات" (٢٧٥/٤ رقم٢٨٨٣)، "تهذيب الكمال" (٣٥٨/١٠ رقم٢٢٤٥)، "سير أعلام النبلاء" (٣٢١/٤ رقم١١٦)، "التقريب" (ص٢٣٤ رقم٢٢٧٨).

⊂ الحكم على الحديث:

إسناده صحيح موصولاً، ورجاله ثقات.

وقد روي بمعناه من طرق أخرىٰ تدل علىٰ مشروعية سجود التلاوة في سورة ﴿ص﴾ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

- **الطريق الأول**: ما أخرجه البخاري في "صحيحه" أبواب سجود القرآن، بابُ سَجدَةِ ﴿ص﴾ (رقم١٠٦٩)، قال: حدَّثنا سُلَيمانُ بنُ حَربٍ، وأَبُو النُّعمَانِ، قالا: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عن أَيُّوبَ، عن عِكرِمَةَ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ((**ص لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا**)).

وقد أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٧٦ رقم٣٣٨٧)، وأبو داود في "سننه"، في الصلاة، باب السجود في ﴿ص﴾ (ص٢١١ رقم١٤٠٩)، والترمذي في "جامعه" في الصلاة، باب ماجاء في السجدة في ﴿ص﴾ (ص١٥١ رقم٥٧٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢٧٧ رقم ٥٥٠)، جميعهم من طرق عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، به.

إسناده صحيح، فقد أخرجه البخاري.

- **الطريق الثاني**: ما أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب تفسير الآيات، باب قوله تعالىٰ: ﴿**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام:٩٠] (رقم ٤٦٣٢)، قال:

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَىٰ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الأَحْوَلُ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ، **أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: "أَفِي ﴿ص﴾ سَجْدَةٌ؟ فَقَالَ**: ((**نَعَم**))، ثُمَّ تَلاَ: ﴿**وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ**﴾ [الأنعام:٨٤] إِلَىٰ قَوْلِهِ ﴿**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام:٩٠]، ثُمَّ قَالَ:

. . . . . .

((**هُوَ مِنْهُمْ**))، زَادَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ العَوَّامِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: ((**نَبِيُّكُمْ ﷺ مِمَّنْ أُمِرَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ**))".

الحديث الثالث والعشرون

وفي كتاب الصلاة، باب من قال لا يَسجُدُ المُستَمِعُ إذا لم يَسجُدِ القارِئُ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٢٣] أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحسنِ، حدَّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدَّثنا بَحرُ ابنُ نَصرٍ، قال: قُرِئَ علىٰ ابنِ وهبٍ: أخبرَكَ هِشامُ بنُ سَعدٍ وحَفصُ بنُ مَيسَرَةَ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، قال: بَلَغَنِي أنَّ رجلاً قرأَ بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ فيها سَجدَةٌ عندَ النبيِّ ﷺ فسَجَدَ الرَّجُلُ وسَجَدَ النبيُّ ﷺ معه، ثم قرأ آخَرُ آيَةً فيها سَجدَةٌ وهو عندَ النبيِّ ﷺ، فانتَظَرَ الرَّجُلُ أنْ يَسجُدَ النبيُّ ﷺ فلَم يَسجُدْ، فقالَ الرَّجُلُ: يا رسولَ اللهِ قَرأتُ السَّجدةَ فلَم تَسجُدْ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**كُنتَ إمامًا، فلَو سَجَدتَ سَجَدتُ مَعَكَ**)).

وقَد رواه الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقالَ: إنِّي لأحسِبُه زَيدَ بنَ ثابِتٍ؛ لأنَّه يُحكَىٰ أنَّه قرأَ عندَ النبيِّ ﷺ فلَم يَسجُدْ، وإنَّما رَوَىٰ الحديثَينِ مَعًا عَطاءُ بنُ يَسارٍ.

قال الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهَذا الذي ذكَره الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُحتَمِلٌ.

وقَد رواه إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروَةَ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بن يَسارٍ، عن أبي هريرةَ موصولاً. وإسحاقُ ضعيفٌ.

وروِي عن الأوزاعِيِّ عن قُرَّةَ عن الزُّهرِيِّ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ، وهو أيضًا ضَعيفٌ. والمحفوظُ من حَديثِ عَطاءِ بنِ يَسارٍ مُرسَلٌ، وحَديثُه عن زَيدِ بنِ ثابِتٍ مَوصولٌ مُختَصَرٌ، واللهُ تعالَىٰ أعلَمُ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

- هذا الحديث رواه زيد بن أسلم، واختُلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

---

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٤٩٢، ٤٩٣ رقم٣٨٢٧).

. . . . . .

❖**الوجه الأول: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبيﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن وهب في "الجامع" (رقم٣٧٢)، وأبو داود في "المراسيل" (ص١١٣ رقم٧٧)، من طريق هشام بن سعد وحفص بن ميسرة.

وأخرجه الشافعي في "مسنده" ترتيب سنجر(١/ ٣٢٤ رقم٣٣٧)، وفي "اختلاف الحديث" (٨/ ٦٠١)، عن إبراهيم بن محمد، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢/ ١٥٨ رقم ١١٢٠).

ثلاثتهم: (هشام بن سعد، وحفص بن ميسرة، إبراهيم بن محمد،)، عن زيد بن أسلم، به.

قال البيهقي: «والمحفوظُ من حَديثِ عَطاءِ بنِ يَسارٍ مُرسَلٌ».

❖**الوجه الثاني: (زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلاً)، من غير ذكر عطاء:**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٣٤٦ رقم٥٩١٤)، عن معمر بن راشد.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٣٧٩ رقم٤٣٦٣)، وأبو داود في "المراسيل" (ص١١٢ رقم٧٦)، من طريق ابن عجلان.

كلاهما: (معمر، وابن عجلان)، عن زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلاً، بإسقاط عطاء ابن يسار.

❖**الوجه الثالث: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبيﷺ موصولاً):**

رواه البيهقي تعليقًا، حيث قال: «وقَد رواه إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروَةَ، عن زَيدِ ابنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بن يَسارٍ، عن أبي هريرةَ موصولاً. وإسحاقُ ضعيفٌ».

وأخرجه سعيد بن منصور كما في "عمدة القاري" (٧/ ١٠٦)، وفي "سبل الهدىٰ والرشاد" للشامي(٨/ ٢٠٤)، عن إِسمَاعِيل بن عَيَّاش، عَن إِسحَاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة، عَن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قَرَأَ رجل عِنْد النَّبِي ﷺسَجْدَة فَلم يسْجد، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: ((**أَنْت قَرَأت، وَلَو سَجَدت سَجدنا مَعَك**)).

ورواية سعيد بن منصور هذه أُسقط من إسنادها زيد بن أسلَم، عن عَطاءِ بن يَسارٍ.

. . . . . .

وقد توبع عطاء بن يسار علىٰ هذا الوجه (رواية الوصل)، تابعه أبو سلمه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرج هذه المتابعة المستغفري في "فضائل القرآن" (٢/ ٨٥٥ رقم١٣٩٨)، من طريق الأوزاعي، عن قُرة، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا.

وأشار البيهقي لهذه الرواية، فقال: «وروِي عن الأوزاعِيِّ عن قُرَّةَ عن الزُّهرِيِّ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ، وهو أيضًا ضَعيفٌ».

■ **النظر في رواة الاختلاف:**

■ مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ زيد بن أسلم في هذا الحديث علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة، وهم:

- **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي**، أبو إسحاق المدني. **متروك الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **هشام بن سعد المدني** أبو عبّاد، ويقال: أبو سعد القرشي مولاهم. يقال له: يتيم زيد بن أسلم؛ صحبه وأكثر عنه.

قال أبو داود: «هو أثبت الناس في زيد بن أسلم». وقال الساجي: «صدوق».

وقال العجلي: «جائز الحديث، وهو حسن الحديث».

وقال أبو زرعة: «شيخٌ محله الصدق».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد».

وقال الإمام أحمد: «لم يكن بالحافظ». وفي رواية: «ذُكر له هشام بن سعد فلم يرضه؛ وقال: ليس بمحكم الحديث».

وكان يحيىٰ بن سعيد القطان لا يحدث عنه. كما ضعفه ابن معين في رواية، وفي أخرىٰ قال: «صالح، ليس بمتروك الحديث».

.....

وقال النسائي: «ضعيف».

وقال الذهبي في "الكاشف" و"من تكلم فيه وهو موثق": «حسن الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع».

خلاصة حاله: **أنه صدوق له أوهام، إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه ثقة**؛ لملازمته له ومعرفته بحديثه، ولذا قال أبو داود: «أثبت الناس في زيد بن أسلم». وقال الذهبي في "السير": «الإِمَامُ، الـمُحدِّثُ، الصَّادِقُ...، يتِيمُ زيد بن أسلَم، حدث عن سعيد المِقبُريِّ...وزيد بن أسلَم، **وهو مُكثرٌ عنه، بصيرٌ بحديثه**».

استشهد به البخاري في الصحيح وروىٰ له في الأدب، وروىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٦٠هـ).

ينظر: "بحر الدم" (ص١٦٤ رقم١٠٩٧)، "معرفة الثقات" (٣٢٨/٢ رقم١٩٠٠)، "الجرح والتعديل" (٦١/٩ رقم٢٤١)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص١٠٤ رقم٦١١)، "تهذيب الكمال" (٢٠٤/٣٠ رقم٦٥٧٧)، "سير أعلام النبلاء" (٣٤٤/٧ رقم١٢٦)، "الميزان" (٢٩٨/٤ رقم٩٢٢٤)، "من تكلم فيه وهو موثق" (ص١٨٦ رقم٣٥٤)، "الكاشف" (٣٣٦/٢ رقم٥٩٦٤)، "التقريب" (ص٥٧٢ رقم٧٢٩٤).

- **حفص بن ميسرة العُقَيليّ**، أبو عمر الصنعاني.

وثقه يحيىٰ بن سعيد القطان وابن معين والإمام أحمد ويعقوب بن سفيان، وفي رواية لابن معين والإمام أحمد قالا: «لابأس به»، وكذا قال أبو زرعة. وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وفي موضعٍ آخر: «يكتب حديثه، ومحله الصدق وفي حديثه بعض الوهم».

وقال العجلي: «يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث».

وقال الساجي: «في حديثه ضعف».

وقال الأزدي: «يتكلمون فيه». وقد أجاب عليه الذهبي قائلاً: «بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلىٰ قول الأزدي».

وقال ابن حجر: «**ثقة ربما وهم**»، **وهو كما قال**؛ فقد أخرج له الشيخان، ووثقه يحيىٰ القطان

. . . . . .

وابن معين والإمام أحمد. وأما تضعيف من ضعفه فقد أجاب علىٰ ذلك ابن معين، فقال: «وإنما يطعن عليه أنه عرض». وقال إبراهيم بن الجنيد، عن ابن معين: «سماعه من زيد بن أسلم عرض، أخبرني من سمع حفص بن ميسرة يقول: كان عباد بن منصور يعرض علىٰ زيد بن أسلم، ونحن نسمع معه. قال يحيىٰ: وما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرض». كأنه يقول مناولة.

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود في المراسيل والنسائي وابن ماجه، مات سنة (١٨١هـ).

ينظر: "بيان الوهم والإيهام" (٢٨٣/٥)، "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٤١٢/٤ رقم٥٠٣٨)، "سؤالات ابن الجنيد لابن معين" (ص٣٤٨ رقم٣١١)، "معرفة الثقات" (٣٠٩/١ رقم٣٢٩)، "الجرح والتعديل" (١٨٧/٣ رقم٨٠٩)، "الثقات" (٢٠٠/٦ رقم٧٣٦٣)، "تهذيب الكمال" (٧٣/٧ رقم١٤١٧)، "الميزان" (٥٦٨/١ رقم٢١٦٤)، "تهذيب التهذيب" (٥٧٠/١ رقم١٦٨٩)، "التقريب" (ص١٧٤ رقم١٤٣٣).

❖**وأما الوجه الثاني: (زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلاً)، من غير ذكر عطاء**، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راويان هما:

١-**معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢-**محمد بن عجلان** القرشي، أبو عبد الله المدني. **صدوق مشهور**. تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

❖**وأما الوجه الثالث: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**، وقد رواه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

١-**إِسحَاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَةَ** عبد الرحمن الأسود الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني. **متروك الحديث**، قاله عمرو بن علي وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي والدارقطني، وزاد أبو زرعة: «ذاهب الحديث».

وقال البخاري: «تركوه». وقال الإمام أحمد:» لا تحل الرواية عندي عن إسحاق ابن أبي فروة». وقال ابن معين: «ليس بشيء».

. . . . . .

وذكره ابن حبان في "المجروحين" فقال: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل».

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٤٤هـ).

ينظر: "سؤالات ابن الجنيد لابن معين" (ص٣٢١ رقم١٩٥)، "بحر الدم" (ص٢٠ رقم٦٣)، "التاريخ الكبير" (٣٩٦/١ رقم١٢٦٠)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (ص١٧ رقم٢٠)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص١٩ رقم٥٠)، "الجرح والتعديل" (٢٢٧/٢ رقم٧٩٢)، "المجروحين" (١٤٠/١ رقم٥٣)، "الكامل" (٥٣٠/١ رقم١٥٤)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (٢٥٧/١ رقم٩٢)، "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص١٢٩ رقم٦٨)، "تهذيب الكمال" (٤٤٦/٢ رقم٣٦٧)، "التقريب" (ص١٠٢ رقم٣٦٨).

وأما متابعة أبي سلمة بن عبد الرحمن لعطاء بن يسار في روايته عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "فضائل القرآن" التي تقدم تخريجها، ففي إسنادها **قُرة بن عبد الرحمن** ابن حَيْوَئِيل بن ناشرة المعافري، أبو محمد المصري. روىٰ عن: الزهري، وعنه: الأوزاعي. وبالدراسة لحاله يتبين أنه: **ضعيف**، فقد ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم، والنسائي: «ليس بقوي». وقال أبو زرعة: «الأحاديث التي يرويها مناكير». وقال الإمام أحمد: «منكر الحديث جداً».

وقال ابن عدي: «ولم أر في حديثه حديثًا منكراً جداً فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به». وقال ابن حجر: «صدوق له مناكير»، وقال في "التلخيص": (١/ ٥٥٠): «ضعيفٌ اُخْتُلِفَ فِيهِ».

ينظر: "بحر الدم" (ص١٣٠ رقم٨٥٠)، "الجرح والتعديل" (١٣١/٧ رقم٧٥١)، " الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤٨٥/٣ رقم١٥٤٤)، "الكامل" (١٨٢/٧ رقم١٥٩٨)، "تهذيب الكمال" (٥٨١/٢٣ رقم٤٨٧١)، "تهذيب التهذيب" (٥٥٢/٤ رقم٦٤١٧)، "التقريب" (ص٤٥٥ رقم٥٥٤١).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي -والله أعلم- **أن الراجح هو الوجه الأول (رواية الإرسال) زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً**؛ فقد ضعف البيهقي رواية الوصل، ونص علىٰ ترجيح رواية عطاء المرسلة، فقال: «والمحفوظُ من حَديثِ عَطاءِ بنِ يَسارٍ مُرسَلٌ»، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-مزيد اختصاص أحد رواته وهو: هشام بن سعد المدني بشيخه زيد بن أسلم، فهو وإن كان صدوقًا له أوهام، إلا أنه في روايته عن زيد بن أسلم ثقة؛ حيث عُرف بطول الملازمة له

. . . . . .

ومعرفته بحديثه، فقد قال عنه أبو داود كما تقدم: «أثبت الناس في زيد بن أسلم»، وقال الذهبي: «مُكثرٌ عنه، بصيرٌ بحديثه». وقد توبع علىٰ هذا الوجه تابعه: حفص بن ميسرة العُقَيليّ، وهو ثقة ربما وهم.

٢- أما الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلاً، من غير ذكر عطاء، فرجاله ثقات، إلا أنه مرسل، كما في "الفتح"[١]. وقد رواه عن زيد بن أسلم كل من: معمر ابن راشد وهو ثقة، وابن عجلان وهو صدوق، إلا أن إسناده معضل. وقد يكون زيد بن أسلم أوصله مرة عن عطاء، وأوقفه مرة عليه. إلا أن المحفوظ من حديث عطاء بن يسار مرسل كما ذكر ذلك البيهقي. وقال الشافعي: «وإنمَّا روىٰ الحديثين معًا عطاءُ بن يسارٍ[٢]»، يعني الموصول عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣]، والمرسل عن عطاء بن يسار.

٣- ضعف الوجه الثالث (الوجه الموصول عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ففي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك الحديث، وقال عنه البيهقي: «ضعيف».

٤- ضعف متابعة أبي سلمة لعطاء بن يسار في روايته عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للوجه الموصول؛ ففي إسنادها قُرة بن عبد الرحمن المعافري، وهو ضعيف. وقد ضعف الوجه الموصول عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كلٌ من: البيهقي هنا، وكذا النووي في "الخلاصة"[٤].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن وهب في "الجامع"[٥] قال: حدثنا بحر قال: قُرئ علىٰ ابن وهبٍ: أخبَرَكَ هِشَامُ بنُ سعدٍ، وحَفصُ بنُ مَيسَرَةَ، عن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، قالَ: "بَلَغَنِي أنَّ رَجُلًا قَرَأَ بِآيَةٍ مِنَ القُرآنِ فِيهَا سَجْدَةٌ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَجَدَ الرَّجُلُ

(١) (٢/ ٥٥٦).

(٢) "الأم" (١/ ١٦١).

(٣) وهو الشاهد الآتي.

(٤) (٢/ ٦٢٦ رقم٢١٥٥).

(٥) (رقم٣٧٢).

. . . . . .

وَسَجَدَ مَعَهُ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ قَرَأَ آخرُ آيَةً فِيهَا سَجدَةٌ وَهُوَ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ، فَانتَظَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَسْجُدَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَسجُدْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ قَرَأْتَ السَّجْدَةَ فَلَمْ تَسْجُدْ؟ فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**كُنْتَ إِمَامًا فَلَوْ سَجَدْتَ سَجَدْتُ مَعَكَ**))".

– **بَحْر بن نَصْرِ** بن سَابِق أبو عبد الله الخَوْلاَنِيُّ مولاهم المصري. روىٰ عن: ابن وهب، والشافعي، وبشر بن بكر، وغيرهم. روىٰ عنه: الطحاوي، وابن أبي حاتم، وابن خزيمة، وغيرهم. **وهو إمام ثقة**، وثقه يونس بن عبد الأعلىٰ، وابن خزيمة، ومسلمة بن القاسم، وقال أبو حاتم: «كتبنا عنه بمصر، وهو صدوقٌ ثقة».

وقال الذهبي: «الإِمامُ، المُحَدِّثُ، الثِّقةُ».

مات سنة (٢٦٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤١٩/٢ رقم١٦٦٠)، "تهذيب الكمال" (١٦/٤ رقم٦٤١)، "سير أعلام النبلاء" (٥٠٢/١٢ رقم١٨٢)، "تهذيب التهذيب" (٢٦٥/١ رقم٧٧٥)، "التقريب" (ص١٢٠ رقم٦٣٩).

– **عبد الله بن وَهْب** بن مسلم القُرشي مولاهم، أبو محمد المِصْرِي. **ثقة حافظ عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

– **هشام بن سعد المدني** أبو عبّاد، ويقال: أبو سعد القرشي مولاهم. **صدوق له أوهام، إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه ثقة**؛ لملازمته له ومعرفته بحديثه. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من النظر في الاختلاف.

– **حفص بن ميسرة العُقَيليّ**، أبو عمر الصنعاني. **ثقة ربما وهم**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من النظر في الاختلاف.

– **زيد بن أسلم** القرشي العَدَوِيّ، أبو أسامة، وقيل: أبو عبد الله المدَني، مولىٰ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. روىٰ عن: والده أَسْلَم مولىٰ عمر، وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وعن عطاء بن يسار، وسعيد بن المسيب، وغيرهم. روىٰ عنه: أولاده: أسامه وعبد الله وعبد الرحمن، وحفص بن ميسرة، وهشام بن سعد، وغيرهم. **تابعي عالم ثقة**؛ وكان له حلقةٌ للعلمِ في مسجدِ رسولِ اللهﷺ. وقد وثقه ابن سعد والإمام أحمد والنسائي

. . . . . .

وأبو زرعة وأبو حاتم وابن خِراش.

قال عنه يعقوب بن شيبة: «ثقة، من أهل الفقه والعلم، وكان عالمـًا بتفسير القرآن».

وقال ابن حجر: «ثقة عالم، وكان يرسل».

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣/٣٨٧)رقم١٢٨٧)، "الجرح والتعديل" (٣/٥٥٥ رقم٢٥١١)، " تهذيب الكمال" (١٠/١٢ رقم٢٠٨٨)، "سير أعلام النبلاء " (٥/٣١٦ رقم١٥٣)، "تهذيب التهذيب" (٢/٢٣١ رقم٢٤٧٩)، "التقريب" (ص٢٢٢ رقم٢١١٧).

- عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني القاص مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ.**تابعي ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وقد ضعفه النووي في "الخلاصة" (٢/ ٦٢٦ رقم٢١٥٦)؛ لأنه مرسل.

وللحديث شاهدٌ من عدم سجود النبيﷺ للسجدة إذا لم يسجد القارئ أخرجه الشيخان في "صحيحهما" عن زيد بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:-

يرويه يَزِيدُ بنُ عبدِ اللهِ بْنِ قُسَيطٍ، عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عن زَيدِ بنِ ثَابِتٍ، قَالَ: ((**قَرَأْتُ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا**)). واللفظ للبخاري.

أخرجه البخاري في "صحيحه"، أبواب سُجُود القرآن، باب من قرأ السَّجدة ولم يسجُد (رقم١٠٧٣)، ومسلم في "صحيحه" كتابُ المسَاجدِ ومَوَاضِعِ الصَّلاةَ (رقم٥٧٧).

الحديث الرابع والعشرون

وفي كتاب الصلاة، بابُ الكَلامِ في الصَّلاةِ علىٰ وجهِ السَّهوِ،**قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٢٤] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدَّثنا العَبّاسُ ابنُ محمدٍ الدُّورِيُّ، حدَّثنا يَعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ سَعدٍ قال: حدَّثَني أبي، عن صالِحِ بنِ كَيسانَ، عن ابنِ شِهابٍ الزُّهرِيِّ، أنَّ أبا بكرِ بنَ سليمانَ بنِ أبي حَثمَةَ أخبرَه، أنَّه بَلَغَه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّىٰ الرَّكعَتَينِ ثم سَلَّمَ، فقالَ ذو الشِّمالَينِ ابنُ عَبدٍ: يا رسولَ اللهِ أقُصِرَتِ الصَّلاةُ أم نَسيتَ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**لم تُقصَرِ الصَّلاةُ ولَم أنسَ**)). فقالَ ذو الشِّمالَينِ: قَد كان بَعضُ ذَلِكَ يا رسولَ اللهِ. فأَقبَلَ رسولُ الله ﷺ علىٰ القَومِ فقالَ: ((**أصَدَقَ ذو الشِّمالَينِ**)). فقالوا: نَعَم. فَقامَ رسولُ اللهِ ﷺ فأَتَمَّ ما بَقِيَ مِنَ الصَّلاةِ، ولَم يَسجُدِ السَّجدَتَينِ اللَّتَينِ تُسجَدانِ إذا شَكَّ الرَّجُلُ في صَلاتِه حينَ لَقّاه النّاسُ.

قال ابنُ شِهابٍ: وأَخبرَنِي هذا الخَبَرَ سَعيدُ بنُ المُسَيَّبِ عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. قال ابنُ شِهابٍ: وأَخبَرَنِي أبو سلمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ وأبو بكرِ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارِثِ وعُبَيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن رسولِ اللهِ ﷺ مِثلَه.

وهَذا حَديثٌ مُختَلَفٌ فيه علىٰ الزُّهرِيِّ؛ فرواه صالِحُ بنُ كَيسانَ هَكَذا، وهو أصَحُّ الرِّواياتِ فيما نُرَىٰ، حَديثُه عن ابنِ أبي حَثْمَةَ مُرسَلٌ، وحَديثُه عن الباقينِ مَوصولٌ، وأَرسَلَه مالِكُ بنُ أنَسٍ عنه عن ابنِ أبي حَثمَةَ وابنِ المُسَيَّبِ وأبي سلمةَ، وأَسنَدَه يونُسُ بنُ يَزيدَ عنه عن جَماعَتِهِم دونَ رِوايَتِه عن ابنِ أبي حَثْمَةَ، وأَسنَدَه مَعمَرٌ عنه عن أبي سلمةَ وأَبِي بكرِ ابنِ سليمانَ بنِ أبي حَثْمَةَ:

أخبرَناه أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يَحيَىٰ بنِ عبدِ الجَبّارِ، أخبرَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفّارُ، حدَّثنا أحمدُ بنُ مَنصورٍ الرَّمادِيُّ، حدَّثنا عبدُ الرزاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن

(١) "السنن الكبير" (٤/ ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠،رقم٣٩٦٥، ٣٩٦٦).

الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمةَ وأَبِي بكرٍ بنِ سليمانَ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّىٰ النبيُّ ﷺ الظُّهرَ أوِ العَصرَ فسَها في رَكعَتَينِ فانصَرَفَ، فقالَ له ذو الشِّمالَينِ ابنُ عبدِ عمرٍو وكانَ حَليفًا لِبَني زُهرَةَ: يا رسولَ اللهِ أُخُفِّفَتِ الصَّلاةُ أم نَسيتَ؟ فقالَ النبيُّ ﷺ: ((**ما يقولُ ذو اليَدَينِ؟**)). قالوا: صَدَقَ يا نَبِيَّ اللهِ. قال: فأَتَمَّ بهِمُ الرَّكعَتَينِ اللَّتَينِ نَقَصَ. قال الزُّهرِيُّ: ثم سَجَدَ سَجدَتَينِ بَعدَ ما تَفَرَّغَ. وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّه لم يَسمَعْهُم ذَكَروا له سَجدَتَيه، وقَد سَجَدَهُما حَتَّىٰ أخْبَرَ به عن نَفسِهِ.

واختُلِفَ علىٰ ابنِ أبي ذِئبٍ عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هَذِه القِصَّةِ. وقَد ثَبَتَ عن محمدِ بنِ سيرينَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم عن سَعدِ بنِ إبراهيمَ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النبيَّ ﷺ سَجَدَهُما".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه محمد بن شهاب الزُّهرِيّ، واضطرب في روايته؛ وذلك لما يلي:

– **أولاً**: مخالفته للرواة الثقات في تسمية الصحابي المتكلم في السهو ذي اليدين-الذي سأل الرسول ﷺ - **(بذي الشمالين)**.

– **ثانيًا**: الاختلاف عليه في الإسناد، فرواه مرة موصولاً ومرة مرسلاً، واختلف عليه في كلا الروايتين الموصولة والمرسلة.

– **ثالثًا**: مخالفته للثقات في المتن، وذلك أن النبي ﷺ لم يسجد يومئذٍ سجدتي السهو.

■ **اختلاف الإسناد:**

– **أولاً: رواية الوصل:**

❖**الوجه الأول: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي بكرِ بن سليمانَ بن أبي حَثْمَةَ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً):**

رواه عنه علىٰ هذا الوجه معمر بن راشد واختلف عليه علىٰ ثلاثة أضرب في إسناده ومتنه:

– **الضرب الأول: (معمر بن راشد، عن الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي بكرِ بن**

. . . . . .

سليمانَ بن أبي حَثْمَةَ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي** ﷺ) **ولم يذكر سَجدَتي السهو:**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ٢٩٦ رقم٣٤٤١)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٣/ ٩٧-٩٨ رقم٧٦٦٦)، والنسائي في "سننه" في السهو، ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيًا (ص١٨٩ رقم١٢٣٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٦ رقم١٠٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٤٠٣ رقم٢٦٨٥)، جميعهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به. وفيه قال الزُّهرِيّ عقب الحديث كما في "مصنف عبد الرزاق"، و"صحيح ابن حبان": «وكان ذلِكَ قَبْلَ بَدرٍ ثمَّ استَحَكَمتِ الأمورُ بعدُ».

وذكر هذا الوجه البيهقي في " المعرفة" (٢/ ١٨٦) وقال: «وهذا حديث مختلفٌ فيه علىٰ الزُّهرِيّ؛ فرواه عنه مالك هكذا مرسلاً...، وأسنده معمر بن راشد عنه، عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان، عن أبي هريرة...».

- الضرب الثاني: (معمر بن راشد، عن الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي بكرِ بن سليمانَ بن أبي حَثْمَةَ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي** ﷺ)، **وقال الزُّهرِيُّ في آخره: «ثم سَجَدَ سَجدَتَينِ بَعدَ ما تَفَرَّغَ. وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّه لم يَسمَعْهُم ذَكَروا له سَجدَتَيه، وقَد سَجَدَهُما حَتَّىٰ أخْبَرَ به عن نَفسِهِ».**

أخرجه البيهقي في الموضع المدروس (رقم٣٩٦٦)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به.

- الضرب الثالث: (معمر بن راشد، عن الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي** ﷺ)، وقال الزُّهْرِيّ في آخره: «ثُمَّ سجد سجدتين بَعْدَ مَا فرغ. ثم قال: وَكان ذلك قبل، ثُمَّ أحكمت الأمور بعد».

أخرجه البزار في "مسنده" (١٤/ ٢٨٨ رقم٧٨٩٣)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به.

❖**الوجه الثاني: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن عدد من الرواة، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي** ﷺ)، رواه عنه علىٰ هذا الوجه يونس بن يزيد، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أضرب في إسناده ومتنه:

- الضرب الأول: (يونس بن يزيد، عن الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن،

. . . . . .

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):

أخرجه النسائي في "سننه" في السهو، ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيًا (ص١٨٩ رقم١٢٣١)، من طريق أبي ضمرة، عن يونس، عن الزُّهرِيّ به، ولم يذكر سجدتي السهو.

وقد توبع الزُّهرِيّ علىٰ هذا الضرب، تابعه:

عمران بن أبي أنس: أخرج له ابن أبي شيبة في" مصنفه" (١/ ٣٩٢ رقم ٤٥١٠)، والنسائي في "سننه" في السهو، ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيًا وتكلم (ص١٨٨ رقم١٢٣٠)، والبزار في "مسنده" (١٥/ ٢٣٠ رقم٨٦٥٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٤٥ رقم٢٥٨٩)، جميعهم من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أن رسول الله ﷺ صلىٰ يومًا فسلم في ركعتين ثم انصرف، فأدركه ذو الشمالين، فقال: يا رسول الله أنقصت الصلاة أم نسيت؟"[1].

الحديث، ولم يذكر سجدتي السهو.

- الضرب الثاني: (يونس بن يزيد، عن الزُّهرِيّ، عن عبيد الله بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):

أخرجه الدارمي في "سننه" (٢/ ٩٣٩ رقم١٥٣٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٥ رقم١٠٤٢)، من طريق الليث بن سعد. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٤٠١ رقم٢٦٨)، وابن خزيمة في الموضع السابق من "صحيحه" (رقم١٠٤٣)، من طريق ابن وهب.

كلاهما: (الليث، وابن وهب)، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهرِيّ به. وزاد الليث في آخر روايته قول الزُّهرِيّ: «وَلَمْ يُحَدِّثنِي أَحَدٌ مِنهُم أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺسَجَدَ سَجْدَتَينِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي تِلكَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِيمَا يُرَىٰ -وَاللهُ أَعلَمُ- مِنْ أَجلِ أَنَّ النَّاسَ يَقَّنُوا رَسُولَ اللهِ ﷺحَتَّىٰ اسْتَيْقَنَ».

وليس في رواية ابن وهب ذكر سَجدَتي السهو.

(١) اللفظ للنسائي.

. . . . . .

-الضرب الثالث: (يونس بن يزيد، عن الزُّهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ)، وفي آخره: ((فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺفأتم الصلاة وسجد سجدتين، وهُو جالس)):

أخرجه البزار في "مسنده" (١٤/ ١٣٦ رقم٧٦٥٣)، (١٤/ ٣٥٦ رقم٨٠٥٦)، من طريق أيوب بن سويد الرملي، عن يونس، الزُّهرِيّ به.

قال البزار عقب الحديث (رقم٧٦٥٣): «وهذا الحديث لا نعلَمُ أحدًا جمع هؤلاء الجماعة فيه عن الزُّهْرِيّ إلاّ يُونُس. وقد رواه الأَوزَاعِيّ، عَن الزُّهْرِيّ عن ثلاثة من هؤلاء، عَن أبي هُرَيرة».

❖الوجه الثالث: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، وفي آخره:» ولم يَسْجُد سَجدَتَي السَّهو حتَّىٰ يَقَّنَهُ الله ذَلِكَ[1]»، وفي رواية: «وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ حِينَ يَقَّنَهُ النَّاسُ[2]»،رواه عنه علىٰ هذا الوجه:

- الأوزاعي: أخرج له أبو داود في "سننه" في الصلاة، باب السهو في السجدتين (ص١٥٤ رقم١٠١٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٤ رقم١٠٤٠)، من طريق محمد بن كثير. وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٠/ ٢٤٤ رقم٥٨٦٠)، من طريق مُبَشِّر. كلاهما: (ابن كثير، ومُبَشِّر)، عن الأوزاعي، الزُّهرِيّ به. وفي رواية مُبَشِّر عند أبي يعلىٰ قال في آخره: «وَلَمْ يَسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تُسْجَدَانِ فِي وَهْمِ الصَّلَاةِ حِينَ لَقَّنَهُ النَّاسُ».

قال ابن خزيمة: «فَقَوْلُهُ فِي خَبَرِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي آخِرِ الْخَبَرِ: وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ حِينَ لَقَّنَهُ النَّاسُ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، لَا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ».

❖الوجه الرابع: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبدالرحمن وعبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، ولم يذكر سَجدَتي السهو:

---

(١) واللفظ لأبي داود.

(٢) وهذا لفظ ابن خزيمة.

.....

- أخرج له ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٥ رقم١٠٤٤)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٤/ ١١٩ رقم٢٨٨٦)، من طريق عبد الرحمن بن عمرو، عن الزُّهرِيّ به. وفي أوله قال: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ رَجُلٍ سَهَىٰ فِي صَلَاتِهِ، فَتَكَلَّمَ.. وذكر الحديث.

❖الوجه الخامس: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وابن أبي حثمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، مختصراً:

أخرجه النسائي في "الكبرىٰ" (١/ ٢٠١ رقم٥٦٨) من طريق عقيل، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٦ رقم١٠٤٥) من طريق الليث.

كلاهما: (عقيل، والليث)، عن الزُّهرِيّ به مختصراً. ولفظ النسائي: ((لم يسجد رسول الله ﷺ يومئذ قبل السلام ولا بعده)). ولفظ ابن خزيمة: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺلَمْ يَسْجُدْ يَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ)).

- ثانيًا رواية الإرسال:

❖الوجه الأول: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي بكرِ بن سليمانَ بن أبي حَثْمَةَ، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ ركع ركعتين..):

رواه عنه علىٰ هذا الوجه:

١-**مالك**: أخرجه في "الموطأ" كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا (ص٥٨ رقم٢١٢)، ومن طريقه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٦ رقم١٠٤٧)، والبيهقي في "المعرفة" (٢/ ١٨٥ رقم١١٥٩)، عن مالك، عن الزُّهري، به. ولم يذكر أنه سجد سجدتي السهو.

قال البيهقي في "المعرفة" معقبًا: «وبإسناده عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك[1].

رواه الشافعي في كتاب القديم: عن مالك بالإسنادين جميعًا، وهذا حديث مختلف فيه علىٰ الزُّهري؛ فرواه عنه مالك هكذا مرسلاً عن هؤلاء الثلاثة».

(١) ينظر الوجه الرابع من رواية الإرسال.

. . . . . .

٢-**صالح بن كيسان**: أخرج له مسلم في "التمييز" (ص١٨٢ رقم٤٤)، وأبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين (ص١٥٤ رقم١٠١٣)، والنسائي في "سننه" كتاب السهو، باب ما يفعل من قام من اثنتين ناسيًا ولم يتشهد(ص١٨٩ رقم١٢٣٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٦ رقم١٠٤٨)، والبيهقي هنا، من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن صالح بن كيسان، عن الزُّهري، به. بلفظ: «أنَّ أبا بكرِ بنَ سليمانَ بنِ أبي حَثمَةَ أخبرَه، أنَّه بَلَغَه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّىٰ الرَّكعَتَينِ ثم سَلَّمَ...»، إلىٰ أن قال: «ولَم يَسجُدِ السَّجدَتَينِ اللَّتَينِ تُسجَدانِ إذا شَكَّ الرَّجُلُ في صَلاتِه حينَ لَقّاه النّاسُ».

قال البيهقي عقب هذه الرواية: «وهَذا حَديثٌ مُختَلَفٌ فيه علىٰ الزُّهرِيِّ؛ فرواه صالِحُ ابنُ كَيسانَ هَكَذا، وهو أصَحُّ الرِّواياتِ فيما نُرَىٰ، حَديثُه عن ابنِ أبي حَثْمَةَ مُرسَلٌ، وحَديثُه عن الباقينِ مَوصولٌ».

٣-**شعيب**: أخرج له ابن خزيمة (٢/ ١٢٦ رقم١٠٤٩)، من طريق أبي اليَمَانِ، عن شُعَيب، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي بكرِ بن سُلَيمان بن أبي حَثْمَةَ: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺسَهَا فِي صَلَاتِهِ)).

٤-**الزُّبَيْدِيّ**: ذكره أبو داود في "سننه" في الصلاة، باب السهو في السجدتين (ص١٥٤) عقب الحديث (رقم١٠١٣)، فقال: رواه الزُّبَيْدِيُّ عن الزُّهرِيِّ، عن أبي بكرِ بن سُلَيمان بن أبي حَثْمَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال فيه: «ولَم يَسْجُدْ سَجدَتَي السَّهْوِ».

❖**الوجه الثاني: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن سليمان بن حَثْمَةَ، قالوا: "صلىٰ رسول الله ﷺ بالناس الظهر فسلم من ركعتين...). وقال فيه الزُّهرِيّ: «ولم يُخبرني رجل منهم أن رسول الله سجد سَجدَتي السهو»**.

ذكر هذا الوجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٦٥)، من طريق ابن إسحاق، عن الزُّهرِيِّ، به.

ولم أقف علىٰ من أخرجه.

❖**الوجه الثالث: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عمَّن يقنعَانِ بحديثه أن النبي ﷺ...)**:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ٢٩٧ رقم٣٤٤٢)، عن ابن جريج، عن الزُّهرِيِّ، به.

. . . . . .

ولم يذكر سَجدَتي السَّهْو.

❖الوجه الرابع: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه مالك في "الموطأ" كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً (ص٥٩ رقم٢١٣)، ومن طريقه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٦ رقم١٠٥٠)، والبيهقي في "المعرفة" (٢/ ١٨٦ رقم١١٥٩)، عن الزُّهرِيّ، به.

❖الوجه الخامس: (ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله، مرسلاً):

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٢٤ رقم١٠٤١)، من طريق الأوزاعي، عن الزُّهرِيِّ، به. قال ابن خزيمة معقباً: «بهذه القصة ولم يذكُر أبا هريرة، وانتهىٰ حديثهُ عند قولهِ: فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ».

■ **النظر في الاختلاف:**

- المسألة الأولىٰ: النظر في تسمية الزُّهرِيّ للصحابي الذي سأل الرسول ﷺ (بذي الشِّمالين). في حين روىٰ الحديث غيره من الحفاظ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طرق متعددة وكلهم يقول ذو اليدين، وبعض هذه الطرق في "الصحيحين".

- **التعريف بذي الشِّمَالَيْن:** هو صحابي يقال له: عُمَيْرُ بن عَبْدِ عمرو بن نضلة ابن عَمرِو بن غَبْشَان بن سُلَيْم بن مالك، أبو محمد الخُزَاعَي، حليف بني زهرة، يقال اسمه: عُمير، ويقال: عمرو، ويقال: عبد عمرو. شَهد بدراً واستشهد بها.

وسبب تسميته بذي الشّمَالَيْنِ: لأنهُ كانَ أَعْسَرَ،كما قال ابن هشَامٍ .

ينظر: "السير والمغازي" لابن إسحاق (ص٣٠٨)، "السيرة النبوية" لابن هشام (٣/٢٣٦) (٣/٢٦٢)، "الاستيعاب" (٢/٤٦٩ رقم٧١٦)، (٢/٤٧٥- ٤٧٧)، "الروض الأنف" للسهيلي (٥/٢٩٠) (٥/٢٩٨)، "أسد الغابة" (٢/٢٠٨،٢١٤)، "الإصابة" (٢/٤١٤ رقم٢٤٦٠)، (٤/٣٧٨ رقم٥٢٥١)، (٤/٧٢٠ رقم٦٠٤٥).

- **التعريف بذي اليَدَيْنِ:** هو صحابي أسلم في آخر زمن النبي ﷺ سماه النبي ﷺ ذا اليدين،

. . . . . .

يقالُ له: الـخِرْبَاقُ بن عمرو من بني سُليم حجازي، كان ينزل بذي خُشُبٍ[١] من ناحية المدينة له صحبة ورواية، شَهد النبي ﷺ وقد سها في صلاته، فخاطبه، وعاش بعد وفاة النبي ﷺ حتىٰ روىٰ عنه المتأخِّرون من التابعين، وقيل: إنه بقي إلىٰ زمن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتوفي بذي خُشُبٍ.

سبب تسميته بذي اليدين: قيل: لطولٍ في يديه، أو لأنه بسيط اليدين علىٰ وجه الحقيقة، وقيل: يحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل والبذل، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعًا.

ينظر: "الاستيعاب" (٢/٤٧٥-٤٧٨ رقم٧٢٤)، "أسد الغابة" (٢/١٥٧)، (٢/٢١٤)، "جامع الأصول " لابن الأثير(١٢/٣٧٨ رقم٨١٧)، "طرح التثريب" للعراقي (١/٤٦)، "الإصابة" (٢/٤٢٠ رقم٢٤٨٣)، "تعجيل المنفعة" لابن حجر (١/٥١٤-٥١٥ رقم٢٩٨).

- **مسألة**: هل ذو اليدين هو الـخِرْبَاقُ المتكلم في حديث عمران بن حصين[٢]، ولفظه: عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّىٰ الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طُولٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، وَخَرَجَ غَضْبَانَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ، حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ النَّاسِ، فَقَالَ: ((**أَصَدَقَ**

(١) ذو خُشُب - بضمِّ الخاءِ والشين، وآخره باءٌ مُوحدَة - وادٍ علىٰ مسيرة ليلة من مدينة رسول الله ﷺ علىٰ طريق الشام كما يصفه المؤرخون، بنىٰ به الرسول ﷺ مسجداً، قال ابن هشام وهو يذكر مساجد الرسول الله ﷺ التي بين المدينة وتبوك: «ومسجد بذي خشب». وذكر ابن خرداذبة ذي خشب في القرىٰ الواقعة في الطريق من دمشق إلىٰ مكة قبل المدينة.

ووادي ذي خشب في مقاييس الوقت الحاضر كما قال الدكتور/ تنيضب الفايدي: يبعد مسافة أربعين كيلو متر شمال المدينة المنورة ما بين المليليح والمندسة.

ينظر: "السيرة النبوية" لابن هشام (٥/ ٢١٣-٢١٢)، "المسالك والممالك" لابن خرداذبة (ص: ١٥٠ رقم ١٢٧)، "ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة" لأبي بكر الهمداني (ص٤٠٥ رقم٣١٠)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفىٰ" للسمهودي، "المعالم الأثيرة في السنة والسيرة" لمحمد شراب (ص١٠٨)، مقالة في "صحيفة المدينة" بتاريخ (٢٠/ ٦/ ٢٠١٤م) للمؤرخ الدكتور/ تنيضب الفايدي.

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب المساجد ومواضع الصلاة(رقم ٥٧٤).

. . . . . .

هَذَا!؟)) قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّىٰ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ".

الجواب: ذهب أكثر العلماء إلىٰ أن اسم ذي اليدين الـخِرْبَاق.

وهو الذي اختاره القاضي عياض وابن الأثير في "شرح مسند الشافعي" والشيخ محيي الدين في غير موضع أنهما واحد. لكن ابن الأثير جعل الحديثين حديث أبي هريرة وحديث عمران قصة واحدة[١]. وتبع ابن الأثير في جعله الحديثين قصة واحدة ابن حجر في "الفتح" كما سيأتي.

قال النووي في "شرح صحيح مسلم": «قوله: فقام ذو اليدين، وفي رواية: رجل من بني سُليم، وفي رواية: رجل يقال له الـخِرْبَاق وكان في يده طول، وفي رواية: رجل بسيط اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه: الـخِرْبَاق بن عمرو، بكسر الخاء المعجمة والباء الموحدة[٢]».

وقال ابن حجر في "الفتح"[٣]: «وذهب الأكثر إلىٰ أن اسم ذي اليدين الـخِرْباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف؛ اعتماداً علىٰ ما وقع في حديث عمران ابن حصين عند مسلم[٤]، ولفظه: ((فقام إليه رجل يقال له: الـخِرْبَاق وكان في يده طول)). وهذا صَنيعُ من يُوَحِّدُ حديث أبي هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظري».

وتبع ابن حجر الشوكاني في "نيل الأوطار"[٥] ونقل كلامه.

وذهب ابن خزيمة إلىٰ التعدد - تعدد القصة والأشخاص - فقال: «وقصة عمران بن حصين قصة الخرباق قصة ثالثة؛ لأن التسليم في خبر عمران من الركعة الثالثة وفي قصة ذي اليدين من الركعتين، وفي خبر عمران دخل النبي ﷺ حجرته ثم خرج من الحجرة، وفي خبر أبي هريرة قام النبي ﷺإلىٰ خشبة معروضة في المسجد فكل هذه أدلة أن هذه القصص هي ثلاث

(١) ينظر: "نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد" للعلائي (ص٢١٧) بتصرف.

(٢) "المنهاج" للنووي (١٤/ ٧٣).

(٣) "فتح الباري" (٣/ ١٠٠).

(٤) "صحيح مسلم" كتاب المساجد ومواضع الصلاة (رقم ٥٧٤).

(٥) (٢/ ٣٣١).

.....

قصص سها النبي ﷺ مرة فسلم من الركعتين وسها مرة أخرىٰ فسلم في ثلاث ركعات وسها مرة ثالثة فسلم في الركعتين من المغرب فتكلم في المرات الثلاث ثم أتم صلاته[١]».

في حين فرق ابن حبان بينهما، وجعلهما اثنين فقال: «الـخِرْباق صلىٰ مع النبي ﷺ حيث سها، وهو غير ذي اليدين[٢]».

- تحرير القول في مسألة تسمية الزُّهرِيّ للصحابي الذي سأل الرسول ﷺ (بذي الشِّمَالَيْن)[٣]:

ذهب جمهور العلماء من أهل الحديث علىٰ أنَّ الذّي سأل النبي ﷺ في حديث السهو هو ذو اليَدَينِ، وليس ذَا الشِّمالَيْنِ الذي قُتل يوم بدر شهيداً. وأن الإمام الزُّهرِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أخطأ في تسميته بذي الشِّمالَيْنِ. وهذا هو القول الراجح -إن شاء الله-.

فقد نص علىٰ أن ذا اليدين المذكور في حديث السهو هذا غير ذي الشِّمالَيْنِ عدد من الأئمة، كالشافعي في "اختلاف الحديث"[٤]، وأبي نعيم في "المعرفة"[٥]، والبيهقي في "السنن"[٦]، والسُّهيلي في "الروض الأنف"[٧]، وابن الأثير في "أسد الغابة"[٨] والنووي في "شرح

---

(١) "صحيح ابن خزيمة" (٢/ ١٢٨).

(٢) "الثقات" (٣/ ١١٤ رقم٣٧٧).

(٣) وللاستزادة في تحرير هذه المسألة، ينظر: "التمهيد" لابن عبد البر، فقد أجاب وأفاد وحرر المسائل المتعلقة في حديث ذي اليدين بإتقان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٣٥٦-٣٧٠). قال النووي في "شرحه علىٰ مسلم" (٥/ ٧٣) بعد نقله لكلام ابن عبد البر مختصراً: «وقد بَسطَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح هذا الحديثِ بَسطًا لم يَبسُطهُ غيره مُشتَمِلًا علىٰ التّحقيقِ والإتقانِ وَالْفَوَائِدِ الجمةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ».

وينظر أيضاً: "نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد" للعلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حيث جمع طرقه وحرر مسائله وتكلم عليه كلاماً شافياً (ص٢٠٢-٢١٨).

(٤) (ص ٥٤١).

(٥) (٢/ ١٠٢٩ رقم٢٦١٢).

(٦) (٤/ ٥٩٠-٥٩١).

(٧) (٥/ ٢٩٨).

(٨) (٢/ ٢١٤).

. . . . . .

مسلم"[1]. وزاد بعض الأئمة ونسب الوهم إلىٰ الإمام الزُّهرِيّ:

- قال الإمام مسلم في "التمييز" (ص١٨٣): «وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهمٌ غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول اللهﷺ في هذا».

- وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٦٣-٣٦٤): «المقتُول يوم بدر غير الذي تكلَّم في حديث أَبِي هريرة إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺحينَ سَهَا فسلَّمَ من اثنتينِ وهذا قولُ أَهلِ الحِذْقِ والفَهْمِ من أهلِ الحديثِ والفقهِ؛ أخبرنَا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، قال حدَّثنا عبدُ الحميدِ بنُ أحمدَ الوَرَّاقُ، قال حدَّثنا الخضرُ بنُ داوُدَ، قال حدَّثنا أَبُو بَكرٍ الأَثرَمُ، قال: سمعتُ مُسَدَّدًا يَقُولُ: الَّذِي قُتِلَ يومَ بدرٍ إِنَّما هو ذُو الشِّمَالَيْنِ ابنُ عَبدِ عمرٍو حليفٌ لبنِي زُهرةَ وهذا ذُو اليَدَيْنِ رجلٌ منَ العربِ كانَ يكونُ بالباديةِ فَيَجِيءُ فَيُصَلِّي مَعَ النبي ﷺ».

- وقال ابن عبد البر أيضـًا (١/ ٣٦٤-٣٦٥): «وأمَّا قولُ الزُّهرِيِّ فِي هذَا الحديثِ أنه ذُو الشِّمَالَيْنِ فلمْ يُتابعْ عليه وحملهُ الزُّهرِيُّ علىٰ أنه المقتُولُ يومَ بدرٍ وقدِ اضْطَرَبَ عَلَىٰ الزُّهرِيِّ في حديث ذِي الْيَدَيْنِ اضْطِرَابًا أوجبَ عند أهل العلمِ بِالنَّقلِ تركهُ من روايته خاصةً...».

- وقال البيهقي في "السنن" (٤/ ٥٩٢) عقب الحديث (رقم: ٣٩٨٦) «وقدْ قالَ بعضُ الرُّواةِ فِي حديثِ أَبِي هريرةَ، فقال ذُو الشِّمَالَيْنِ: يا رسُولَ اللهِ، أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ وشَيخا الصَّحِيحَينِ البُخاريُّ وَمُسلِمٌ لَمْ يُصَحِّحَا شَيئًا مِن تِلكَ الرِّواياتِ؛ لِمَا فيها مِن هذا الوَهْمِ الظَّاهِرِ، وكانَ شَيخُنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: كُلُّ مَن قال ذَلِكَ فقَد أخطأَ؛ فإِنَّ ذَا الشِّمَالَينِ تَقَدَّمَ مَوتُه ولَم يُعَقِبْ، وَلَيسَ لَهُ رَاوٍ».

- وقال النووي في "خلاصة الأحكام" (٢/ ٦٣٥ رقم٢١٩٣-٢١٩٤): «قالوا: وذو اليدين هذا اسمه: الخِربَاق... بن عمرو السلمي، كنيته أبو العريان، عاش بعد وفاة النبي ﷺ زمانـًا. وأما ذو الشمالين فهو: عمير بن عمرو بن غبشان الخزاعي، قُتل يوم بدر شهيداً. المقتول ببدر ذو الشمالين، وهو غير المتكلم في حديث السهو. هذا قول الحفاظ كلهم، وسائر

(١) (٥/ ٧٢).

. . . . . .

العلماء، إلا الزُّهْرِيِّ فقال: هو هو. واتفقوا علىٰ تغليط الزهري في هذا».

- وقال العلائي في: "نظم الفرائد" (ص٢٠٢): «جمهور العلماء علىٰ أن ذا اليدين المذكور في حديث السهو هذا من رواية أبي هريرة غير ذي الشمالين، وهذا هو الصحيح الراجح إن شاء الله».

■ **الأدلة علىٰ أن ذا اليدين غير ذي الشمالين:**

-**أولاً**: ما ثبت من طرق من رواية الثقات الحفاظ أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان حاضراً قصة ذي اليَدين يومئذٍ.

فقد أخرج البخاري[(١)] ومسلم[(٢)] في "صحيحهما" من حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ((صَلَّىٰ بِنَا[(٣)] رسولُ الله ﷺ إحدىٰ صلاتي العَشِيِّ...)) وذكرا الحديث[(٤)].

---

(١) "صحيح البخاري" كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (رقم٤٨٢).

(٢) "صحيح مسلم" كتاب المساجد(رقم٥٧٣).

(٣) حمل الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٥٠-٤٥١ رقم ٢٦٠٦) قول أبي هريرة: ((صلىٰ بنا رسول الله ﷺ)) علىٰ المجاز فقال: «وإنما قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((صلىٰ بنا رسول الله ﷺ)) يعني بالمسلمين، وهذا جائز في اللغة». وقال عقب الحديث (رقم٢٦٠٨): «فكذلك قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث ذي اليدين: ((صلىٰ بنا رسول الله ﷺ)) إنما يريد صلىٰ بالمسلمين، لا علىٰ أنه شهد ذلك، ولا حضره».

قال الحافظ في" الفتح " (٣/ ٩٧): «ويدفع المجاز الذي ارتكبه الطحاوي، ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما، من طريق يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة في هذا الحديث، عن أبي هريرة بلفظ: ((بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ)) وقدِ اتَّفقَ مُعظمُ أهلِ الحديثِ من المُصنِّفِينَ وغيرهم علىٰ أنَّ ذَا الشِّمَالَيْنِ غَيرُ ذِي اليَدَينِ ونَصَّ علىٰ ذلكَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اختلافِ الحديث». وسيأتي ذكر حديث يحيىٰ بن أبي كثير وتخريجه.

(٤) **الحديث صحيح؛ فقد أخرجه الشيخان البخاري ومسلم في "صحيحهما" كما تقدم، كما أخرجه**: الإمام أحمد في "مسنده" (١٢/ ١٣٠ رقم٧٢٠١)، والبخاري في "صحيحه" كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (رقم٤٨٢)، والنسائي في "سننه" في السهو، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم (ص١٨٨ رقم١٢٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٣١ رقم٢٢٥٦)، من طريق عبد الله بن عون. وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له (رقم٥٧٣)، وأبوداود في "سننه" في الصلاة، باب السهو في السجدتين (ص١٥٣ رقم ١٠٠٨)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٧١

. . . . . .

كما أخرج مسلم في "صحيحه"[١] من حديث مالك بن أنس[٢]، عن داود بن الحصين، عن أبي سُفيانَ مولىٰ ابنِ أبي أحمد أنه قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: ((صلّىٰ لنَا رسول الله ﷺ صَلاة العَصرِ، فسَلّمَ في رَكعتَين. فقامَ ذُو اليَدَينِ، فقال: أَقُصِرَتِ الصّلاةُ يا رسول الله أم نَسِيتَ؟...)) وذكر الحديث.

وأخرجه مسلم أيضاً في "صحيحه"[٣] من حديث شَيبَان بن عبد الرحمن، عن يَحيَىٰ بن أَبِي كَثِيرٍ، عن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ((بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي معَ النبي ﷺ صلاةَ الظُّهْرِ، سَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ منَ الرّكعَتَيْنِ، فَقامَ رَجُلٌ مِن بَنِي سُلَيْمٍ[٤])).

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٥٦): «إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَسْلَمَ عَامَ خَيْبَرَ وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ وَصَحِبَ النَّبِيَّ ﷺنحو أربعة أعوام وَلَكِنَّهُ قَدْ شَهِدَ هَذِهِ الْقِصَّةَ وَحَضَرَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ قَبْلَ بَدْرٍ، وحضُورُ أَبِي هُريرةَ يومَ ذِي اليَدَينِ محفُوظٌ من رِوايَةِ الحُفَّاظِ الثقاتِ، وليسَ تقصِيرُ من قَصَّرَ عن ذلك بِحُجَّةٍ علىٰ من عَلِمَ ذلك وحَفِظَهُ وذكرهُ». وقال أيضاً (١/ ٣٥٧): «وشُهودُ أَبِي هُريرةَ لذلك وقولهُ صَلَّىٰ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وصلىٰ بنا رسول الله، وبينما نَحنُ معَ رَسُولِ اللهِ ﷺ،كُلُّ ذلكَ فِي قصَّةِ ذِي اليَدَينِ مَحفُوظٌ عِندَ أَهلِ الإتقَانِ». ثم روىٰ روايات الحفاظ الدالة علىٰ حضور أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم ذي اليدين.

= رقم٢٤٣)،وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ٣٦ رقم٨٦٠) من طريق أيوب السختياني.

(كلاهما: ابن عون، وأيوب) عن ابن سيرين، عن أبي هريرة،به.

(١) "صحيح مسلم" كتاب المساجد [رقم٩٩-(٥٧٣)].

(٢) أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً (ص٥٨ رقم٢١١)، ومن طريقه الإمام مسلم في الموضع السابق من "صحيحه"، والنسائي في" سننه" في السهو، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم (ص١٨٨ رقم ١٢٢٨).

(٣) "صحيح مسلم" كتاب المساجد[رقم٩٩-(٥٧٣)].

(٤) وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٥/ ٢٦٣ رقم٩٤٤٤)، ولفظه: "بَيْنَمَا أَنَا أُصَلِّي مع رَسُولُ اللهِ ﷺصَلَاةَ الظُّهْرِ، سَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**لَمْ تَقْصُرْ الصلاة، وَلَمْ أَنْسَهْ**))، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**أَحَقٌّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟**))، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَقَامَ، فَصَلَّىٰ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ أُخرَيَيْنِ".

. . . . . .

وقال العلائي في "نظم الفرائد" (ص٢٠٥) بعد أن ذكر الروايات التي تدل علىٰ حضور أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُهذه القصة: «فهذه طرق صحيحة ثابتة يفيد مجموعها العلم النظري أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان حاضراً القصة يومئذٍ. ولا خلاف أن إسلامه كان سنة (سبع للهجرة)، كما أنه لا خلاف بين أهل السير: أن ذا الشِّمَالَيْنِ استشهد يوم بدر سنة (اثنتين للهجرة) «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

-**ثانيًا**: أن هناك ثمة فروقات بين ذي اليَدَين وذي الشمالين ذكرها أصحاب السير:

- **الفرق الأول**: من حيث الاسم: فإن ذا الشِّمَالَيْنِ يقال له: عُمَيْرُ بن عَبْدِ عمرو ابن نضلة بن عَمرِو بن غُبْشَان، أبو محمد الخُزَاعَي، حليف لبني زهرة[(١)].

وأما ذو اليَدَين فقيل: اسمه الخِرْبَاقُ بن عمرو من بني سُليم، وقيل: اسمه غير ذلك[(٢)]. وقد تقدم التعريف بهما.

وأما من حيث النسب: فإن ذا الشِّمَالَيْنِ من (خُزاعة)، وأما ذو اليَدَين فهو (سُلمي).

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٦٦): «ذُو الشِّمَالَينِ المَقتُولُ يَومَ بَدرٍ خُزَاعِيٌّ، وَذُو اليَدَينِ الَّذِي شَهِدَ سَهوَ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلَامُ سُلَمِيٌّ».

- **الفرق الثاني**: أن ذا الشِّمَالَيْنِ قُتل يوم بدر شهيداً[(٣)]، أما ذُو اليَدَين فقد عاش بعد وفاة النبي ﷺ زمانًا حتىٰ روىٰ عنه المتأخِّرون من التابعين، وشهده أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما سها رسول

(١) ينظر: "السير والمغازي" لابن إسحاق (ص ٣٠٨)، "السيرة النبوية" لابن هشام (٣/ ٢٣٦)، "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٢/ ١٠٣٠)، "الاستيعاب" لابن عبد البر (٢/ ٤٦٩ رقم ٧١٦)، "التمهيد" لابن عبد البر (١/ ٣٦٣)، "الإصابة في تمييز الصحابة" (٢/ ٤١٤ رقم٢٤٦٠)، "فتح الباري" لابن حجر(٣/ ٩٧).

(٢) ينظر: "الاستيعاب" لابن عبد البر(٢/ ٤٧٥ رقم ٧٢٤)، "أسد الغابة" (٢/ ٢١٤) و"جامع الأصول" لابن الأثير (١٢/ ٣٧٨ رقم٨١٧)، "طرح التثريب" للعراقي (١/ ٤٦)، "الإصابة في تمييز الصحابة" (٢/ ٤٢٠ رقم ٢٤٨٣)، "فتح الباري" لابن حجر(٣/ ٩٧).

(٣) ينظر: "السير والمغازي" لابن إسحاق (ص ٣٠٨)، "السيرة النبوية" لابن هشام (٣/ ٢٦٢)، "السنن الكبير" للبيهقي(٤/ ٥٩٠ رقم٣٩٨٣)، "الاستيعاب" (٢/ ٤٦٩ رقم ٧١٦)، "نظم الفرائد" للعلائي (ص٢٠٥)، "الإصابة" (٤/ ٦٥٧ رقم٥٩٠٤).

. . . . . .

الله ﷺ في الصلاة، وقيل: إنه بقي إلىٰ زمن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتوفي بذي خُشُبٍ[١].

فقد أخرج ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٦٣-٣٦٤) من حديث أبي بكر الأثرم قال: «سمعتُ مُسَدَّدًا يَقُولُ: الَّذِي قُتِلَ يومَ بدرٍ إِنَّما هو ذُو الشِّمَالَيْنِ ابنُ عَبدِ عمرٍو حليفٌ لبنِي زُهرةَ، وهذا ذُو اليَدَيْنِ رجلٌ منَ العربِ كانَ يكونُ بالباديةِ فَيَجِيءُ فَيُصَلِّي مَعَ النبي ﷺ».

وقال البيهقي في "سننه" (٤/ ٥٩١ رقم٣٩٨٥):

- **ثالثًا**: فقد روىٰ الحفاظ حديث السهو من طرق متعددة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلهم يقول فيه: ذو اليدين، منهم:

- **محمد بن سيرين**[٢]: وقد أخرج له: الإمام أحمد في "مسنده" (١٢/ ١٣٠ رقم٧٢٠١)، والبخاري في "صحيحه" كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (رقم٤٨٢)، وابن ماجه في "سننه" في إقامة الصلوات، باب فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهيًا (ص١٧٠ رقم١٢١٤)،والنسائي في "سننه" في السهو، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيًا وتكلم (ص١٨٨ رقم١٢٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٣١ رقم٢٢٥٦)، من طريق عبد الله بن عون.

وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب المساجد(رقم٥٧٣)، وأبوداود في "سننه" في الصلاة، باب السهو في السجدتين (ص١٥٣ رقم١٠٠٨)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٧١ رقم٢٤٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ٣٦ رقم٨٦٠) من طريق أيوب السختياني.

- (كلاهما: ابن عون، وأيوب) عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به. وفي لفظ ابن عون: ((وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدِيهِ طُولٌ، **يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ**، قَالَ: يا رسُولَ اللهِ أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ

(١) ينظر: "الاستيعاب" لابن عبد البر(٢/ ٤٧٥ رقم ٧٢٤)، "التمهيد" (١/ ٣٦٨)،، "أسد الغابة" لابن الأثير (٢/ ٢١٤)، "طرح التثريب" للعراقي (١/ ٤٦).

(٢) **هو**: محمد بن سِيرين الأَنْصَاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. روىٰ عن: أنس بن مالك، وأبي هريرة رضي الله عنهما. **تابعي ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، كبيرُ القدر**. تقدمت ترجمته في الحديث (٢١). وقد روىٰ عنه حديث ذي اليدين ثقتان هما: أيوب السَّخْتِياني وعبدالله بن عون، وقد تقدمت ترجمتهم في الحديث (٢١).

. . . . . .

؟..)). وفي لفظ أيوب: ((فَقَام ذُو اليَدَين فقالَ: يا رسُولَ اللهِ أَقُصَرْتَ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟..)).

- **أبو سفيان مولىٰ ابن أبي أحمد**[(١)]: أخرج له الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا (ص٥٨ رقم٢١١)، ومن طريقه الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب المساجد (رقم٥٧٣)، والنسائي في الموضع السابق من" سننه" (ص١٨٨ رقم١٢٢٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١١٩ رقم١٠٣٧)، من طريق مالك، عن داود بن حصين، عن أبي سفيان مولىٰ ابن أبي أحمد، أنه قال: سمعت أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: ((صلىٰ لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلم في ركعتين. **فقام ذو اليَدَين**، فقال: أَقُصِرَتِ الصلاةُ يا رسُول الله أم نَسِيتَ؟...)).

- **عِرَاكُ بنُ مَالِكٍ**[(٢)]: أخرج له النسائي في "سننه" في السهو، باب ذكر الاختلاف علىٰ أبي هريرة في السجدتين (ص١٨٩ رقم١٢٣٥)، من طريق جعفر بن ربيعة، عن عِرَاك بن مالك، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أن رسُولَ الله ﷺ سَجَدَ **يَومَ ذي اليَدَينِ** سَجْدَتَينِ بَعدَ السَّلَامِ)).

- أما بالنسبة لمتابعة عمران بن أبي أنس للزُّهُرِيِّ بتسميته ذا الشمالين:

فقد أجاب عن ذلك العلائي في "نظم الفرائد" (ص٢١٤-٢١٥)،بعد أن ذكر رواية عمران وغيره ممن تابع الزُّهُرِيِّ في تسميته ذا الشمالين، حيث قال: «فإن قيل لم ينفرد الزُّهُرِيّ بتسميته ذا الشمالين بل قد رواه غيره...[(٣)]

(١) هو: أبو سفيان مولىٰ عبد الله بن أبي أحمد بن جَحْش، قيل: اسمه وهب، وقيل: قزمان. روىٰ عن: أبي هريرة وأبي سعيد الخدري ﷺ. **ثقة**، وثقه ابن سعد والدارقطني، وزاد ابن سعد: «قليل الحديث»، روىٰ له الجماعة.
ينظر: "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٣٠٧)، "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٨١ رقم ١٧٧٧)، "تهذيب التهذيب" (٦/ ٣٦٨ رقم٩٦٦٥)، "التقريب" (ص ٦٤٥ رقم٨١٣٦).

(٢) هو: عِرَاكُ بنُ مَالِكٍ الغِفَارِيُّ الكِنَانَي المَدِني، روىٰ عن: ابن عمر وأبىٰ هريرة ﷺ، روىٰ عنه: ابنه خُثيم بن عراك، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري. **تابعي ثقة**، وثقه العجلي وأبو زرعة وأبو حاتم. روىٰ له الجماعة، مات في خلافة يزيد ابن عبد الملك.
ينظر: "معرفة الثقات" (٢/ ١٣٣ رقم١٢٢٦)، "التاريخ الكبير" (٧/ ٨٨ رقم٣٩٥)، "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٨ رقم٢٠٤)، "تهذيب الكمال" (١٩/ ٥٤٥ رقم٣٨٩٣)، "التقريب" (ص٣٨٨ رقم٤٥٤٩).

(٣) وذكر رواية عمران بن أبي أنس.

. . . . . .

قلت: هذه الروايات وهم -والله أعلم- لكثرة الرواة الحفاظ الذين رووا هذا الحديث من طرق متعددة وكلهم يقول فيه ذو اليدين...

ومما يدل علىٰ ذلك أن في كل واحدة من هاتين الروايتين أعني حديث معمر عن أيوب، وحديث عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة، فقال النبي ﷺ: ((**أصدق ذو اليدين؟**)) فعاد إلىٰ الصواب تسميته في الحديث نفسه- والله سبحانه وتعالىٰ أعلم». اهـ

وما تقدم بنا يُبين أن ذا اليدين الذي راجع النبي ﷺ يومئذ في شأن الصلاة لَيسَ بذي الشَّمَالين - والله تعالىٰ أعلم.

- المسألة الثانية: الاختلاف علىٰ الزُّهرِيّ في الإسناد:

مما سبق يتبين أن هذا الحديث رواه ابن شهاب الزُّهرِيّ، واختُلف عليه: فرواه مرة موصولاً ومرة مرسلاً، واختلف عليه في كلا الروايتين الموصولة والمرسلة علىٰ عدة أضرب.

وقد صحح البيهقي رواية صالح بن كَيسان المرسلة،كما تقدم بنا في المتن، وهي الوجه الأول من رواية الإرسال: (صالح بن كَيسان، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي بكرِ بن سليمانَ ابن أبي حَثْمَةَ، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ ركع ركعتين..)، حيث قال بعد روايته لها: «وهَذا حَديثٌ مُختَلَفٌ فيه علىٰ الزُّهرِيِّ؛ فرواه صالِحُ بنُ كَيسانَ هَكَذا، وهو أصَحُّ الرِّواياتِ فيما نُرَىٰ، حَديثُه عن ابنِ أبي حَثْمَةَ مُرسَلٌ، وحَديثُه عن الباقينِ مَوصولٌ».

وقال أيضاً في "المعرفة" (٢/ ١٨٦) بعد أن ذكر رواية صالح بن كَيسان: «وكان محمد ابن يحيىٰ الذهلي يميل إلىٰ تصحيح هذه الرواية».

صالح بن كَيسان هو: أبو محمد المدني، ويقال: أبو الحارث، مؤدب ولد عمر ابن عبد العزيز. روىٰ عن: سالم بن عبد الله بن عمر، وعروة بن الزبير، والزُّهرِيِّ، وغيرهم. روىٰ عنه:مالك، ومعمر، وإبراهيم بن سعد الزُّهرِيِّ، وغيرهم. **متفق علىٰ توثيقه**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان من فقهاء المدينة، والجامعين للحديث والفقه، من ذوىٰ الهيبة والمروءة».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، مات بعد سنة (١٤٠هـ) وقيل: (١٣٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى"- القسم المتمم(ص٣٢٨ رقم٢٣٤)، "تاريخ ابن معين"- رواية الدارمي (ص٤٢ رقم٨)، "معرفة الثقات" (٤٦٤/١ رقم٧٥٢)، "الجرح والتعديل" (٤١٠/٤ رقم١٨٠٨)، "الثقات" (٤٥٤/٦ رقم٨٥٥٦)، "تهذيب الكمال" (٧٩/١٣ رقم٢٨٣٤)، "التقريب" (ص٢٧٣ رقم٢٨٨٤).

وقد توبع صالح بن كَيسان علىٰ هذا الوجه في الرواية عن الزُّهرِيّ، تابعه عدد من الثقات، من أثبت أصحاب الزُّهرِيّ، قال يحيىٰ بن معين: «أثبت الناس في الزُّهرِيّ: مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبىٰ حمزة، وسفيان بن عيينة[1]». وممن تابعه علىٰ هذا الوجه:

٥- **الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٦- **شعيب بن أبي حمزة** القرشي الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي. **وهو ثقة عابد**، قال ابن معين: «من أثبت الناس في الزُّهرِيِّ».

ينظر: "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (١١٦/٣ رقم٤٧٩)، "الجرح والتعديل" (٣٤٤/٤ رقم١٥٠٨)، "تهذيب الكمال" (٥١٦/١٢ رقم٢٧٤٧)، "التقريب" (ص٢٦٧ رقم٢٧٩٨).

٧- **الزُّبَيْدِيّ**: وهو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي القاضي. **ثقة ثبت من كبار أصحاب الزُّهرِيِّ**.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٦٥/٧)، "معرفة الثقات" (٢٥٥/٢ رقم١٦٥٧)، "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٥٨٦ رقم٥٦٧٣)، "التقريب" (ص٥١١ رقم٦٣٧٢).

- المسألة الثالثة: مخالفة الزُّهرِيِّ للثقات في المتن، وذلك أن النبي ﷺ لم يسجد يومئذٍ سجدتي السهو.

ورد في بعض الطرق من رواية الزُّهرِيّ نفي سجود النبي ﷺ للسهو كما تقدم بنا في التخريج،

(١) "تاريخ ابن معين" للدوري (٣/ ١١٦ رقم٤٧٩).

. . . . . .

حيث قال الزُّهرِيّ:

«ولَم يَسجُدِ السَّجدَتَينِ اللَّتَينِ تُسجَدانِ إذا شَكَّ الرَّجُلُ في صَلاتِه حينَ لَقّاه النّاسُ». كما عند البيهقي من رواية صالح بن كيسان المرسلة.

وقال أيضًا: «وَلَمْ يُحَدِّثنِي أَحَدٌ مِنهُم أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَينِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي تِلكَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِيمَا يُرَىٰ -وَاللهُ أَعلَمُ- مِنْ أَجلِ أَنَّ النَّاسَ يَقَّنُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ اسْتَيْقَنَ[1]».

وقد أجاب الإمام مسلم في "التمييز" (١٨٣ رقم٤٨) عن هذه المسألة، بعد روايته للأخبار المشهورة التي تثبت سجود النبي ﷺ للسهو يوم ذي اليَدَين، قائلاً: «فقد صَحَّ بِهَذِهِ الرِّوَايَات الْمَشْهُورَة المستفيضة فِي سُجُود رَسُول الله ﷺ يَوْم ذِي الْيَدَيْنِ أَن الزُّهْرِيّ واهمٌ فِي رِوَايَته؛ إذ نفىٰ ذَلِك فِي خَبره من فعل رَسُول الله ﷺ».

كما ثبت في " الصحيحين" وغيرهما من كتب السنة، سجود النبي ﷺ للسهو يوم ذي اليَدَين، من رواية ابن سيرين، وأبي سفيان مولىٰ أبي أحمد، وعراك بن مالك[2].

ويمكن القول إن سبب عدم ذكر الزُّهرِيّ لسجدتي السهو؛ لأنها لم تثبت عنده من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك أن شيوخه في هذا الحديث لم يحدثوه بها، حيث قال: «وَلَمْ يُحَدِّثنِي أَحَدٌ مِنهُم أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَينِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي تِلكَ الصَّلَاةِ[3]».

قال ابن خزيمة في "صحيحه" (ص١٢٧) عقب الحديث (رقم١٠٥١): «واعلَم أن الزُّهْرِيّ إِنَّمَا قَالَ: لَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ، إِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ يَوْمَئِذٍ، لَا أَنَّهُمْ حَدَّثُوهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْجُدْ يَوْمَئِذٍ، وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الطُّرُقِ الَّتِي لَا يَدْفَعُهَا عَالِمٌ بِالْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ يَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ».

وقال البيهقي في "السنن الكبير" (٤/ ٥٧٨) عقب الحديث رقم(٣٩٦٤): «يحيىٰ بنُ أبي

(١) "صحيح ابن خزيمة" (٢/ ١٢٥ رقم ١٠٤٢).

(٢) وقد تقدم تخريجها في الدليل الثالث من الأدلة علىٰ أن ذا اليدين غير ذي الشمالين.

(٣) "صحيح ابن خزيمة" (٢/ ١٢٥ رقم ١٠٤٢).

.....

كثيرٍ لم يَحفَظ سَجدَتَي السَّهوِ عن أبي سلمةَ، وإنَّما حَفِظَهُما عن ضَمضَمِ بنِ جَوسٍ...، ولم يَحفظُهما الزُّهرِيُّ لا عن أبي سلمةَ ولا عن جَماعَةٍ حَدَّثوه بهَذه القِصّةِ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

لكن لابد من الإشارة إلىٰ أنه ورد في بعض الطرق من رواية الزُّهرِيّ ذكر السجدتين يوم ذي اليدين. كما عند البيهقي في هذا الحديث، وفيه: «قال الزُّهرِيُّ: ثم سَجَدَ سَجدَتَينِ بَعدَ ما تَفَرَّغَ. وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّه لم يَسمَعْهُم ذَكَروا له سَجدَتَيه، وقَد سَجَدَهُما حَتَّىٰ أخْبَرَ به عن نَفسِهِ».

■ **الخلاصة:**

مما تقدم نخلص إلىٰ أن الحديث رواه الزُّهْرِيّ واختلف عليه في إسناده وفي وصله وإرساله، ووهم في متنه فخالف الثقات؛ حين جعل القصة لذي الشِّمَالَيْن بدلاً من ذي اليَدَين، وترك ذكر سجدتي السهو.

- قال البيهقي في "المعرفة" (٢/ ١٨٦): «وفي متن هذا الحديث تقصير من وجهين: **إحداهما**: في ذكر ذي الشمالين. وإنما هو ذو اليدين، ذو الشمالين تقدم موته فيمن قتل ببدر، وذو اليدين بقي بعد النبي ﷺ فيما قال. **والآخر**: في ترك ذكر سجدتي السهو فيه. وكان الزُّهْرِيّ لا يحفظهما في حديثهم، وكان قد بلغه ذلك من وجه آخر».

■ **<u>وتقدم بنا الآتي:</u>**

- أولاً: أن الصواب التفرقة بين ذِي اليَدَينِ وَذِي الشِّمَالَينِ، وأن المتكلم في الحديث السهو هو ذو اليَدَين، وقد ذهب أكثر العلماء إلىٰ أن اسم ذِي اليَدَينِ هو الخِرباق.

فقد قال ابن حجر في "الفتح" (٣/ ٩٦-٩٧): «اتّفق أَئِمَّة الحَدِيث كَمَا نَقله ابن عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ عَلَىٰ أَنَّ الزُّهْرِيَّ وَهِمَ فِي ذَلِكَ وَسَبَبُهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْقِصَّةَ لِذِي الشِّمَالَيْنِ؛ وَذُو الشِّمَالَيْنِ هُوَ الَّذِي قُتِلَ بِبَدْرٍ وَهُوَ خُزَاعِيٌّ، وَاسْمُهُ: عُمَيْرُ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ نَضْلَةَ، وَأَمَّا ذُو الْيَدَيْنِ فَتَأَخَّرَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِمُدَّةٍ لِأَنَّهُ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ[1] وَغَيْرُهُ وَهُوَ

(١) "المعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٩٦ رقم ٤٢٢٤).

. . . . . .

سُلَمِيٌّ وَاسْمُهُ الْخِرْبَاقُ... وَقَدِ اتَّفَقَ مُعْظَمُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَىٰ أَنَّ ذَا الشِّمَالَيْنِ غَيْرُ ذِي الْيَدَيْنِ وَنَصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ».

ثانيًا: تصحيح البيهقي للوجه الأول من رواية الإرسال: (صالح بن كَيسان، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن أبي بكرِ بن سليمانَ ابن أبي حَثْمَةَ، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ ركع ركعتين..)، حيث قال بعد روايته لها: «وهَذا حَديثٌ مُختَلَفٌ فيه علىٰ الزُّهرِيِّ؛ فرواه صالِحُ بنُ كَيسانَ هَكَذا، وهو أصَحُّ الرِّواياتِ فيما نُرىٰ».

ثالثًا: مخالفة الزُّهْرِيّ للثقات بأن النبي ﷺ لم يسجد يومئذٍ سجدتي السهو.

وقد ثبت في " الصحيحين" سجود النبي ﷺ للسهو يوم ذي اليَدَين، من رواية ابن سيرين وغيره من الثقات.

وخلاصة القول: إن الزُّهْرِيّ قد اضطرب في هذا الحديث وأخطأ في متنه، فقد قالَ ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٦٦) بعد أن ذكر أوجه الاختلاف: «لَا أَعْلَمَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ الْمُنْصِفِينَ فِيهِ، عَوَّلَ عَلَىٰ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ؛ لِاضْطِرَابِهِ فِيهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ لَهُ إِسْنَادًا وَلَا مَتْنًا، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا عَظِيمًا فِي هَذَا الشَّأْنِ فَالْغَلَطُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَالْكَمَالُ لَيْسَ لِمَخْلُوقٍ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قوله ويترك إلا النبي ﷺ فَلَيْسَ قَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ إِنَّهُ الْمَقْتُولُ يَوْمَ بَدْرٍ حُجَّةً لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ غَلَطُهُ فِي ذَلِكَ».

- وقال العلائي في "نظم الفرائد" (ص٢١٢)، بعد أن ذكر طرق حديث الزُّهْرِيّ في السهو: «فهذه الروايات كلها تدل علىٰ اضطراب عظيم من الزُّهْرِيّ في هذا الحديث وعلىٰ أنه لم يتقن حفظه».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مسلم في "التمييز"[1] في الأخبار المنقولة علىٰ الوهم في المتن دون الإسناد، قال: "حدّثنا الحسن الحُلوانِي، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أنّ أبا بكر بن سُليمان بن أبي حَثْمَة، أخبره أنّه بلغه:

(١) "التمييز" (ص١٨٢ رقم ٤٤).

. . . . . .

أنّ النبيَّ ﷺ صلىٰ رَكعتَينِ ثم سلّم، فقال ذُو الشِّمَالَيْن بن عبد عَمْرو: يا رَسُول الله أَقُصِرَت الصَّلَاةُ أم نَسيت؟ فقالَ رَسُول الله ﷺ: ((**لم تقصر الصَّلَاة وَلم أنْسَ**))، قَالَ ذُو الشِّمَالَيْن: قد كَانَ ذَلِك يَا رَسُول الله، فَأقبل رَسُول الله ﷺ علىٰ النَّاس فَقَالَ: ((**أصدق ذُو اليَدَين؟**)) قَالُوا: نعم. فَقَامَ رَسُول الله ﷺ فَأَتمَّ مَا بَقِي من الصَّلَاة، وَلم يسْجد السَّجْدَتَينِ اللَّتَينِ تُسجدان إذا شَكَّ الرجل في صلَاته حين لقاه النَّاس".

١-**الحسن بن علي** بن محمد الهُذَلي، أبو علي الخلال الحُلواني -بضم المهملة- نزيل مكة. روىٰ عن: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ومعاذ بن هشام، وغيرهما. روىٰ عنه: الجماعة سوىٰ النسائي. وثقه يعقوب بن شيبة، والنسائي، والخطيب البغدادي، وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في " الثقات".

وقال الذهبي: «ثبت حجة». وقال ابن حجر: «ثقة حافظ له تصانيف».

ولم يحمده الإمام أحمد.

روىٰ له الجماعة سوىٰ النسائي، مات سنة (٢٤٢هـ).

ينظر: الجرح والتعديل (٢١/٣ رقم٨٦)، "الثقات" (١٧٦/٨ رقم١٢٨٣٣)، "تهذيب الكمال" (٢٥٩/٦ رقم١٢٥٠)، "الكاشف" (٣٢٨/١)رقم١٠٤٩)، "تهذيب التهذيب" (٥٠٢/١ رقم١٤٩١)"التقريب" (ص١٦٢ رقم١٢٦٢).

٢-**يعقوب بن إبراهيم** بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيُّ القرشي، أبو يوسف المدني نزيل بغداد. روىٰ عن: أبيه، وشعبة، وشريك وغيرهم. روىٰ عنه: الحسن الحُلواني، وأبو خيثمة، وحجاج بن الشاعر وغيرهم. **وهو ثقة فاضل**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي، وزاد ابن سعد مَأْمُونًا، وذكره ابن حبان في **"الثقات"**. وقال أبو حاتم: «صدوق».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٤٣/٧)، "معرفة الثقات" (٣٧٢/٢ رقم٢٠٤٨)، "الجرح والتعديل" (٢٠٢/٩ رقم٨٤٣)، "الثقات " (٢٨٤/٩ رقم١٦٤٥٦)، "تهذيب الكمال" (٣٠٨/٣٢ رقم٧٠٨٢)، "التقريب" (ص٦٠٧ رقم٧٨١١).

٣-**إبراهيم بن سعد**: بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهْرِيُّ، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، والد يعقوب بن إبراهيم. روىٰ عن: صالح بن كَيسان، وهشام بن عروة،

. . . . . .

وشعبة، وغيرهم. روىٰ عنه: ابناه يعقوب وسعد، وأبو داود وأبو الوليد الطيالسيان، وغيرهم. **وهو ثقة حُجة**، وثقه ابن سعد والإمام أحمد والعجلي وأبو حاتم. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٣هـ)، وقيل: (١٨٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٢٢/٧)، "بحر الدم" (ص١٤ رقم٢٥)، "معرفة الثقات" (٢٠١/١ رقم٢٤)، "الجرح والتعديل" (١٠١/٢ رقم٢٨٣)، "تهذيب الكمال" (٨٨/٢ رقم١٧٤)، "تهذيب التهذيب" (٨٠/١ رقم٢١٦)، "التقريب" (ص٨٩ رقم١٧٧).

٤-**صالح بن كَيسان** أبو محمد المدني، **متفق علىٰ توثيقه**. تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف، المسألة الثانية: الاختلاف علىٰ الزُّهرِيّ في الإسناد.

٥-**ابن شهاب هو**: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْرِيُّ**، أبو بكر. **وهو فقيهٌ حافظٌ، متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه**.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٥هـ)،وقيل قبل ذلك بسنة، أو سنتين.

ينظر: "الطبقات الكبرى" -القسم المتمم (ص١٥٧-١٨٦ رقم٧٠)، "التاريخ الكبير" (٢٢٠/١ رقم٦٩٣)، "معرفة الثقات" (٢٥٣/٢ رقم١٦٤٥)، "الجرح والتعديل" (٧١/٨ رقم٣١٨)، "الثقات" (٣٤٩/٥ رقم٥١٦٢)، "تهذيب الكمال" (٤١٩/٢٦ رقم٥٦٠٦)، "التقريب" (ص٥٠٦ رقم٦٢٩٦).

٦-**أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة** القُرشي العدوي المدني، واسم أبي حثمة عبد الله ابن حذيفة. روىٰ عن: عبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وأم المؤمنين حفصة بنت عمر ﷺ. روىٰ عنه: صالح بن كيسان، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث، وابن شهاب الزُّهْرِيّ، وغيرهم. **ثقة عارف بالنسب**، كما في "التقريب".

وقال الزُّهْرِيّ: «كان من علماء قريش». وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة سوىٰ ابن ماجه، من الثالثة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٣/٩ رقم٨٥)، "الجرح والتعديل" (٣٤١/٩ رقم١٥١٨)، "الثقات" (٥/ ٥٦٦ رقم٦٢٧٥)، "تهذيب الكمال" (٩٣/٣٣ رقم٧٢٣٤)، "التقريب" (ص٦٢٣ رقم٧٩٦٧).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله، ولمخالفته الأحاديث الصحيحة الثابتة في "الصحيحين" وغيرهما من كتب السنة؛ حيث جُعلت القصة لذي الشِّمَالَيْن بدلاً من ذي الْيَدَيْنِ، ونُفي سجود النبي ﷺ للسهو يومئذٍ.

وحديث ابن شهاب الزُّهرِيّ في سجود السهو عامة ضعيف ولا يعول عليه؛ لاضطرابه في إسناده، ولمخالفته الأحاديث الصحيحة الثابتة في "الصحيحين" وغيرها من كتب السنة؛ حيث جعل القصة لذي الشمالين بدلاً من ذي اليدين، ونفىٰ السجود للسهو يومئذٍ.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٦٦) بعد أن ذكر الاختلاف علىٰ الزُّهرِيّ: «لَا أَعْلَمَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ الْمُنْصِفِينَ فِيهِ، عَوَّلَ عَلَىٰ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ؛ لِاضْطِرَابِهِ فِيهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ لَهُ إِسْنَادًا وَلَا مَتْنًا، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا عَظِيمًا فِي هَذَا الشَّأْنِ فَالْغَلَطُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَالْكَمَالُ لَيْسَ لِمَخْلُوقٍ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قوله ويترك إلا النبي ﷺ فَلَيْسَ قَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ إِنَّهُ الْمَقْتُولُ يَوْمَ بَدْرٍ حُجَّةً لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ غَلَطُهُ فِي ذَلِكَ».

والثابت في "الصحيحين"[1] أن الرجل الذي نبه الرسول ﷺ في الصلاة هو ذو اليدين، كما أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو، فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟ (رقم ٧١٤)، ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد (رقم٥٧٣)، من طريق أيوب السَّخْتِياني، عن محمد بن سِيرينَ، عن أبي هُريرةَ: أن رسول اللهﷺ انْصَرفَ من اثْنَتَينِ، فقالَ لهُ ذُو اليَدَينِ: أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رسُولَ اللهِ؟ فقالَ رَسُولُ الله ﷺ: ((**أَصَدَقَ ذُو اليَدَينِ؟**)). فقالَ النَّاسُ: نعم، فقَامَ رَسُولُ الله ﷺفصلىٰ اثْنَتَينِ أُخرَيَينِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثلَ سُجُودِهِ أَو أَطوَلَ. واللفظ للبخاري.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (رقم٤٨٢)، وفي السَّهوِ، باب إذا سلم في ركعتين، أو في ثلاث، فسجدَ سجدتينِ مثل سُجود الصلاة أو أطول(رقم ١٢٢٧)، وباب من لم يتشهد في سجدَتَي السَّهوِ (رقم ١٢٢٨)، وباب من يُكبرُ في سجدَتَي السَّهوِ (رقم ١٢٢٩)، وفي الأدب، باب ما يَجُوزُ من ذكر الناسِ، نحوَ قَولِهِمُ: الطويلُ والقَصِيرُ (رقم ٦٠٥١)، ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد(رقم٥٧٣)، من طرق عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا.

الحديث الخامس والعشرون

وفي كتاب الصلاة، بابُ إمامة الجنب،**قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٢٥] " وأَخبرَنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحارِثِ الأصبَهانِيُّ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو محمدِ ابنُ حَيّانَ المَعروفُ بأَبِي الشيخِ، حدّثنا عَبدانُ، حدّثنا أبو الرَّبيعِ الحارِثيُّ، حدّثنا الحسنُ بن عبدِ الرَّحْمنِ الحارِثيُّ، عن ابنِ عَونٍ، عن محمدِ بن سيرينَ، عن أبي هريرة أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كَبَّرَ بهِم في صَلاةِ الصُّبحِ ثم أومأ إلَيهِم، ثم انطَلَقَ، وخَرَجَ ورأسُه يَقطُرُ، فصَلَّىٰ بهِم ثم قال: ((**إنَّما أنا بَشَرٌ، وإنِّي كُنتُ جُنُبًا فنَسيتُ**)). تَفَرَّدَ به الحسنُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الحارِثيُّ. ورواه إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ وغَيرُه عن ابنِ عَونٍ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رواه أيّوبُ وهِشامٌ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو المَحفوظُ، وكُلُّ ذَلِكَ شاهِدٌ لِحَديثِ أبي بَكرَةَ(٢)".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

- هذا الحديث رواه عبد الله بن عَون، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (عبد الله بن عَون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/ ٣١٧ رقم٥٤٢٠)، وفي "الصغير" (٢/ ٧٤ رقم٨٠٦)، عن محمد بن هارون الأنصاري، عن أبي الربيع الحارثي، عن الحسن بن عبد الرحمن الحارثي، عن ابن عَون، به، بمثل لفظ البيهقي.

وقال الطبراني عقب الحديث: «لم يَروِ هذا الحديث عنِ ابنِ عَونٍ إلَّا الحسَنُ بنُ

---

(١) "السنن الكبير" (٥/ ٣٦ رقم٤١٢٥).

(٢) حديث أبي بَكرَة أخرجه البيهقي في "سننه" (٥/ ٣٤ رقم ٤١٢٠)، وساق بعدها عدة أحاديث ومنها الحديث المدروس كشاهد له، ولفظه: "عن أبي بَكَرَةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ في صَلاةِ الفَجرِ، فأومأ بيَدِه أن مَكانكُم، ثم جاءَ ورأسُه يَقطُرُ، فصَلَّىٰ بهِم".

. . . . . .

عبدِ الرحمن، تَفَرَّدَ بهِ: أبُو الرَّبِيعِ».

❖ **الوجه الثاني: (عبد الله بن عَون، عن محمد بن سيرين، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩٤) و(٧/ ١٧٥)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" (٢/ ٢٢٠ رقم١٢١٨، ١٢١٧)، عن ابن عُلية، عن ابن عَون، عن ابن سيرين، به. وقال الشافعي مرة: عن الثقة، عن ابن عَون، عن ابن سيرين، به.

وأورده أبو داود في "سننه" معلقاً في الطهارة، باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناسٍ (ص٤٣) بإثر الحديث (رقم ٢٣٤)، وقال: «ورواهُ أيُّوبُ وابنُ عَونٍ وهِشَامٌ عن مُحمّدٍ [يعني ابن سيرين] مُرسلاً، عنِ النَّبِيِّ ﷺ، قالَ: ((**فَكَبَّرَ ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَىٰ القَومِ أَن اجْلِسُوا، فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ**)).

■ **النظر في الاختلاف:**

■ مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ ابن عَون في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (عبد الله بن عَون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- **عبد الله بن عَون هو:** ابن أَرْطَبان المزني مولاهم، أبو عون البصري. **ثقةٌ، ثبتٌ فاضلٌ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرون.

وقد رواه عن ابن عَون علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **الحسن بن عبد الرحمن بن العريان الحارثي** البصري، أبو محمد. روىٰ عن: أبيه، وعن عبد الله بن عون. روىٰ عنه: نعيم بن حماد، وعبيد الله بن عمر القواريري. ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في "الثقات"، إلا أنهم لم يذكروا حاله جرحاً أو تعديلاً.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٢/٢٩٦ رقم٢٥٢٦)، "الجرح والتعديل" (٣/٢٤ رقم١٠١)، "الثقات" (٨/١٦٨ رقم١٢٧٩٠).

وقد أعل البيهقي هذا الوجه بالتفرد بعد روايته هذا الحديث، فقال: «تَفَرَّدَ به الحسنُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الحارِثيُّ»، وكذا قال الطبراني في "الأوسط" كما تقدم في التخريج.

وتفرد بالرواية عن الحسن بن عبد الرحمن الحارِثيّ في رواية هذا الوجه:

. . . . . .

- **أبو الربيع** عبيد الله بن محمد بن يحيىٰ الحارثي، من أهل الأهواز. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عنه: «مستقيم الحديث». مات سنة (٢٤٩هـ).

ينظر: "الثقات" (٨/٤٠٧ رقم١٤١٢٣).

❖ **وأما الوجه الثاني: (عبد الله بن عَون، عن محمد بن سيرين، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

فقد رواه عن ابن عون علىٰ هذا الوجه، راوٍ واحد هو:

- ابن عُلَيَّة وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، **المعروف بابن عُلَيَّة. ثقة إمام حافظ**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

وتابع ابن عون في الرواية عن محمد بن سيرين علىٰ هذا الوجه المرسل، كل من:

١- **أيوب** بن أبي تَمِيمَة كَيْسان **السَّخْتِياني**، أبو بكر البصري. **وهو ثقة ثبت حُجة من كبار الفقهاء العباد**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرون.

٢- **هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسي**، أبو عبد الله البَصرِي. **وهو ثقة**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين وابن المديني وعثمان بن أبي شيبة والعجلي، وغيرهم وذكره ابن حبان في "الثقات". وهو من أثبت الناس في محمد بن سيرين، قال سعيد بن أبي عَرُوبة: «ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام بن حسان»، وكان حماد بن سلمة لا يختار علىٰ هشام في ابن سيرين أحداً. وكذا وثقه يحيىٰ القطان وابن المديني في حديثه عن ابن سيرين.

تُكلم في روايته عن الحسن وعطاء؛ حيث ضعف يحيىٰ القطان حديثه عن عطاء، وكذا كان شعبة يتقي حديثه عن عطاء والحسن؛ والأظهر أنه بسبب إرساله عنهما، قال ابن المديني: «حديثه عن الحسن، عامتها يدور علىٰ حوشب»، وقال أبو داود: «إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء؛ لأنه كان يرسل وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٧هـ) وقيل: (١٤٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٢٧١)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدارمي (ص٢٢٣ رقم٨٤٦)، ورواية الدوري (٤/٢١٩ رقم٤٠٥٠)، "معرفة الثقات" (٢/٣٢٨ رقم١٨٩٧)، "سؤالات الآجري لأبي داود" (ص٢٨٤ رقم٤٠٥)، "الثقات" (٧/٥٦٦ رقم١١٤٩٩)، "تهذيب الكمال" (٣٠/١٨١ رقم٦٥٧٢)، "تهذيب التهذيب" (٦/٢٥ رقم٨٤٤١)، "تقريب التهذيب" (ص٥٧٢ رقم٧٢٨٩)، "فتح الباري" (١/٤٤٨).

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)؛ فقد رجحها البيهقي، وقال:** «ورواه إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ وغَيرُه عن ابنِ عَونٍ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وكذَلِكَ رواه أيّوبُ وهِشامٌ عن محمدٍ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو المَحفوظُ».

ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١- تصريح البيهقي في "المعرفة" (٢/ ٢٢٠) بصحة رواية الإرسال، حيث قال: «وكذَلِكَ رواه أيّوبُ وهِشامٌ عن محمدٍ ﷺ مُرسَلاً، ورواه الحسن بن عبدالرحمن الحارثي عن ابن عَون عن محمد عن أبي هريرة مسنداً. والأول أصح».

٢- كون راويه عن ابن عون علىٰ الوجه الراجح (المرسل) هو: إسماعيل ابن عُلَيَّة أوثق وأحفظ. في حين تفرد بالرواية عن ابن عون علىٰ الوجه الموصول: الحسن بن عبد الرحمن الحارثي.

٣- متابعة الثقات الأثبات لابن عَون في رواية الإرسال؛ حيث تابعه أيوب السَّخْتِياني، وهشام بن حسان القُرْدُوسي. قال أبو داود[(١)]: «ورواهُ أيُّوبُ وابنُ عَونٍ وهِشَامٌ عن مُحمّدٍ مُرسلاً عنِ النَّبِيِّ ﷺ».

٤- مزيد اختصاص ابن عَون، -ومن تابعه علىٰ الوجه الراجح (رواية الإرسال)-: أيوب السَّخْتِياني، وهشام القُرْدُوسي في محمد بن سيرين.

قال الدارقطني: «أثبت أصحاب ابن سيرين: أيوب، وابن عَون،...[(٢)]».

وقال ابن المديني: «أحاديث هشام بن حسان عن محمد صحاح[(٣)]».

---

(١) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة، باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناسٍ (ص٤٣) بإثر الحديث (رقم٢٣٤)

(٢) "شرح علل الترمذي" لابن رجب(٢/ ٦٨٩)، أصحاب محمد بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) المرجع السابق (٢/ ٦٨٨)، وينظر: "تهذيب التهذيب" (٦/ ٢٦ رقم٨٤٤١).

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "الأم"[(١)] قال: "أخبرَنَا ابنُ عُلَيَّةَ، عن ابنِ عَونٍ، عن ابنِ سِيرِينَ، عن النَّبِيِّ ﷺ نَحوهُ[(٢)]، وقالَ: ((**إِنِّي كُنْت جُنُبًا فَنَسِيت**))".

١-**ابن عُلَيَّة وهو: إسماعيل بن إبراهيم** بن مِقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، **المعروف بابن عُلَيَّة. ثقة إمام حافظ**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٢-**ابن عَون هو: عبد الله بن عَون** بن أَرْطَبان المزني مولاهم، أبو عون البصري. **ثقةٌ، ثبتٌ فاضلٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرون.

٣-**ابن سيرين هو**: محمد بن سِيرين الأَنْصَاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. **تابعي ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، كبيرُ القدر**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرون.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وقد وردت روايات أخرىٰ بلفظ صريح بأن انصراف النبي ﷺ وتذكره الجنابة كان بعد التكبير ودخوله في الصلاة. عن كل من: ابن ثوبان عن أبي هريرة، وأبي بكرة، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب ﷺ، وعطاء بن يسار.

الأول: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "خرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ الصَّلَاةِ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ، فَمَكَثُوا. ثُمَّ انطَلَقَ فَاغْتَسَلَ، وَكَانَ رَأْسُهُ يَقطُرُ مَاءً، فَصَلَّىٰ بِهِمْ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: ((**إِنِّي خَرَجْتُ إِلَيْكُمْ جُنُبًا، وَإِنِّي نَسِيتُ حَتَّىٰ قُمْتُ فِي الصَّلَاةِ**)). واللفظ لابن ماجه.

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٥/ ٤٠٨٨ رقم٩٧٨٦)، وابن ماجه في "سننه" في الصلاة، باب ما جاء في البناء علىٰ الصلاة (ص١٧١ رقم١٢٢٠)، والدارقطني في "سننه"

(١) (٧/ ١٧٥).

(٢) أي نحو حديث عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ الذي قبله، ولفظه: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنْ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَىٰ جِلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ».

. . . . . .

(١/ ٣٦١ رقم١)، والبيهقي في "سننه" (٥/ ٣٥ رقم ٤١٢٤)، من طريق أسامة ابن زيد الليثي، عن عبد الله بن يزيد -مولىٰ الأسود بن سفيان-، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، مرفوعاً، بنحوه.

- إسناده رجاله ثقات، غير أسامة بن زيد وهو: اللَيْثي مولاهم أبو زيد المدني. وثقه ابن معين -كما في رواية الدوري-، وابن المديني والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يخطي». وقال ابن معين: «ليس به بأس»-كما في رواية الدارمي-، وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال عنه ابن رجب: «ليس بذلك الحافظ».

وضعفه الإمام أحمد، وقال لابنه عبد الله حينما راجعه فيه: «إذا تدبرت حديثه، تعرف فيه النكرة».

وضعفه يحيىٰ القطان وأبو حاتم، وقد عرف عنهما تشددهما في الرجال.

والمختار أنه **صدوق يهم**، كما قال ابن حجر. وإنما تكلم فيه من قبل حفظه.

روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم إلا أن أكثرها استشهاداً ومقروناً[1] والأربعة، مات سنة (١٥٣هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" - رواية الدارمي (ص٦٦ رقم١١٨)، "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (١٥٧/٣ رقم٦٦٥)، "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (رقم١٠٣)، "بحر الدم" (ص١٩ رقم٥٧)، "معرفة الثقات" (٢١٦/١ رقم٦١)، "الجرح والتعديل" (٢٨٤/٢ رقم١٠٣١)، "الثقات" (٧٤/٦ رقم٦٧٨٦)، "فتح الباري" لابن رجب(٤٣٢/٥)، "تهذيب التهذيب" (١٣٥/١ رقم٣٩٢)، "التقريب" (ص٩٨ رقم٣١٧).

وإسناد الحديث: قال عنه ابن حجر في "التلخيص"[2] «في إسنَادِهِ نظَر، وأصلُهُ في "الصحيحين" بغيرِ هذا السِّياق».

(١) قال الحاكم: «روىٰ له مسلم واستدللت بكثرة روايته له علىٰ أنه عنده صحيح الكتاب، علىٰ أن أكثر تلك الأحاديث مستشهداً بها أو مقرون في الإسناد». اهـ من"تهذيب التهذيب" (١/ ١٣٥ رقم٣٩٢).

(٢) (٢/ ٨٧).

. . . . . .

وأجاب الألباني علىٰ قول الحافظ ابن حجر بعد أن ذكره، فقال: «ولعل وجه النظر: أن أسامة بن زيد الليثي- وإن كان ثقة من رجال مسلم-؛ فإن في حفظه بعض الضعف!

وقد جاء الحديث في "الصحيحين" وغيرهما عن أبي هريرة من طريق أخرىٰ... وفيه أن انصرافه كان قبل الدخول في الصلاة بالتكبير؛ فهذا خلاف ما روىٰ أسامة ! قلت: لكن أسامة لم يتفرد بهذا اللفظ عن أبي هريرة؛ بل جاء عنه من طريق أخرىٰ، كما جاء مرسلاً من وجوه[(١)]».

وذهب الألباني إلىٰ أن: إسناده حسن[(٢)]، وحكم علىٰ الحديث بأنه: «حسن صحيح[(٣)]».

- **الثاني**: عن الحسن عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ أَنْ مَكَانَكُمْ، ثُمَّ دَخَلَ فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَصَلَّىٰ بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَىٰ الصَّلَاةَ قَالَ: ((**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا**))". واللفظ للإمام أحمد.

صحيح ابن خزيمة (٣/ ٦٢) ١٦٢٨

- أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٤/ ٦٣ رقم٢٠٤٢٠)، وأبو داود في "سننه" في الصلاة، باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناسٍ(ص٤٣ رقم٢٣٣-٢٣٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٦٢ رقم١٦٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٥ رقم٢٢٣٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٨٧ رقم٦٢٣)، والبيهقي في "سننه" (٥/ ٣٤ رقم٤١٢٠)، من طرق عن حماد بن سلمة، عن زياد الأعلم، عن الحسن البصري، عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، بنحوه، وفي بعض ألفاظه ((**دخلَ في صَلاةِ الفَجرِ**)).

- **حماد بن سلمة** بن دينار، أبو سلمة البَصْرِيّ. **ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه بأَخرة**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

- **زياد الأعلم هو**: ابن حسان بن قرة الباهلي البصري، **ثقة ثقة** قاله الإمام أحمد ووثقه ابن

(١) "صحيح سنن أبي داود" (١/ ٤٢٢).

(٢) "صحيح سنن أبي داود" (١/ ٤٢١).

(٣) "صحيح ابن ماجه" (ص٣٦١ رقم١٠١٤).

. . . . . .

معين وأبو داود والنسائي، وقال أبو حاتم: «هو من قدماء أصحاب الحسن». روىٰ له البخاري وأبو داود والنسائي.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣/٥٥٢ رقم٢٤٩٦)، "تهذيب التهذيب" (٢/٢١٢ رقم٢٣١٥)، "التقريب" (ص٢١٨ رقم٢٠٦٦).

- **الحسن هو**: ابن أبي الحسن **البصري**، واسم أبيه: يسار، الأنصاري مولاهم. **ثقة فقيه فاضل تابعي مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس**. تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

وإسناد الحديث: رجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة الحسن البصري، فإنه لم يصرح بالسماع، وقيل: إن الحسن البصري لم يسمع من أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال ابن رجب في "فتح الباري"[1]: «وحديث الحسن، عن أبي بكرة في معنىٰ المرسل؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة عند الإمام أحمد والأكثرين من المتقدمين».

والحديث صححه الألباني؛ لطرقه وشواهده كما في "صحيح أبي داود" (١/ ٤١٨ رقم٢٢٧).

- **الثالث**: عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الآتي برقم (٢٦).

- **الرابع**: عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "صَلَّىٰ بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوماً فَانصرفَ، ثُمَّ جَاءَ ورَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَصَلَّىٰ بِنَا، ثُمَّ قَالَ: ((**إِنِّي صَلَّيْتُ بِكُمْ آنِفًا وأَنا جُنُبٌ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِثْلُ الذِي أَصَابَنِي، أَو وَجَدَ رِزًّا[2] فِي بَطْنِهِ، فَلْيَصْنَعْ مِثلَ مَا صَنَعْتُ**))." واللفظ للإمام أحمد.

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٩٣ رقم٦٦٨،٦٦٩) و(٢/ ١٦٧ رقم٧٧٧)، والبزار في "مسنده" (٣/ ١٠٥ رقم٨٩٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ٢٧٢ رقم٦٣٩٠)،

من طريق عبد الله بن لَهِيعَة، عن الحارث بن يزيد وابن هُبَيرَة، عن عبد الله بن زُرَير الغَافِقِيّ، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، بنحوه.

---

(١) (٥/ ٤٣٢).

(٢) الرِّزُّ: الصوت الخفِي، ويُريد به القَرْقَرةَ. وقيل: هو غَمْز الحدَث وحَرَكته للخرُوج. "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢١٩).

. . . . . .

قال الطبراني عقب الحديث: «لا يروىٰ هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لَهِيعَة».

وإسناد الحديث ضعيف؛ لضعف ابن لَهِيعَة وتفرده في روايته بهذا الإسناد.

وقد تقدمت ترجمة ابن لَهِيعَة في الحديث السابع.

– الخامس: عن عطاء بن يسار: ((أن رسول الله ﷺ كَبَّرَ في صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيهِمْ بِيدِهِ أن امكُثُوا. فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ وعلَىٰ جِلْدِهِ أَثَرُ المَاءِ)).

- أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الطهارة، باب إعادة الجنب الصلاة وغُسله... (ص٣٦ رقم١١٢)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٥/ ٣٥ رقم٤١٢٢)، **بسندٍ حسن إلىٰ عطاء**.

- **يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير** اللّيثي القرطبي، أبو محمد، **وهو صدوق فقيه وله أوهام**. مات سنة (٢٣٦هـ).

ينظر: "تهذيب التهذيب" (٦/ ١٩٠ رقم٨٨٤٧)، "التقريب" (ص٥٩٨ رقم٧٦٦٩).

- الإمام مالك بن **أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين**، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **إسماعيل ابن أبي حكيم** القرشي مولاهم المدني، **وهو ثقة**. روىٰ له الإمام مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة (١٣٠هـ).

ينظر: "تهذيب التهذيب" (١/ ١٨٤ رقم٥٣٩)، "التقريب" (ص١٠٧ رقم٤٣٥).

- **عطاء بن يسار** الهلالي، أبو محمد المدني القاص مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ. **تابعي ثقة** فاضل، صاحب مواعظ وعبادة. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وإسناد الحديث ضعيف؛ لإرساله.

. . . . . .

وهذه الطرق ذكر أكثرها البيهقي في "سننه" كشاهد لحديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١] وفيها إثبات تكبير النبي ﷺ ودخوله في الصلاة قبل تذكره الجنابة، حيث قال بإثر هذا الحديث المدروس: «وكُلُّ ذَلِكَ شاهِدٌ لِحَديثِ أبي بَكرَةَ».

وقال أيضاً في "سننه" (٥/ ٣٨) عقب الحديث (رقم٤١٢٨) بعد أن ذكر رواية أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ورِوايةُ أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصَحُّ مِن رِوايَةِ ابنِ ثَوبانَ عنه، إلا أنَّ مَعَ رِوايَةِ ابنِ ثَوبانَ عنه رِوايَةَ أبي بَكرَةَ مُسنَدَةً، ورِوايَةُ عَطاءِ بنِ يَسارٍ وابنِ سيرينَ مُرسَلةٌ، ورُوي أيضاً عن أنَسِ بنِ مالِكٍ».

■ **الخلاصة:**

أن اجتماع هذه الطرق الكثيرة التي جاءت بلفظ صريح في أن النبي ﷺ كبر ودخل في الصلاة ثم تذكر أنه جنب وإن كان في بعضها ضعف، يدل علىٰ وقوع هذه الحادثة بعد التكبير، وقد جمع بعض أهل العلم بين هذه الأحاديث وحديث أبي هريرة الذي في "الصحيحين" وفيه: أن النبي ﷺ تذكر أنه جنب وانصرف قبل التكبير، بأن حملوا الروايات التي فيها ذكر دخول النبي ﷺ في الصلاة علىٰ قرب دخوله فيها، لا علىٰ حقيقة دخوله فيها كما ذهب إلىٰ ذلك الطحاوي[٢]، في حين ذهب بعضهم إلىٰ أنهما واقعتان مختلفتان ولا تعارض بينها وبين رواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه تذكر وانصرف قبل التكبير، كما رجح ذلك ابن حبان والنووي والألباني والله تعالىٰ أعلم.

قال ابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٨) عقب حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رقم٢٢٣٦): «هَذانِ فِعلانِ في موضِعينِ مُتباينَينِ خرجَ ﷺ مَرَّةً فَكَبَّرَ ثُمَّ ذَكَرَ أنهُ جُنبٌ فَانصَرَفَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَأنفَ بِهِمُ الصَّلاةَ.

---

(١) ينظر: "سنن البيهقي" (٥/ ٣٤-٣٥ رقم٤١٢٤،٤١٢٣،٤١٢٢،٤١٢٠).

(٢) ينظر: "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٩٠).

وقال أيضاً (٢/ ٨٨): «أن الذي كان من رسول الله ﷺ حين أذن هو قيامه قيام المصلي لا دخول منه في الصلاة بتكبيره».

. . . . . .

وجاءَ مَرَّةً أُخرىٰ فَلمَّا وَقَفَ لِيُكَبِّرَ ذَكَرَ أنهُ جُنبٌ قَبلَ أن يُكَبِّرَ فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ رَجَعَ فَأَقَامَ بِهِمُ الصَّلَاةَ. مِن غيرِ أن يَكُونَ بينَ الخَبرينِ تَضادٌّ ولَا تهاتر».

وقال النووي في "شرح مسلم" (٥/ ١٠٣): «ويحتمل أنهما قضيتان وهو الأظهر».

وقال ابن حجر "الفتح" (٢/ ١٢٢) بعد أن ذكر رأي ابن حبان والنووي بأنهما واقعتان: «فَإِنْ ثَبَتَ وَإِلَّا فَمَا فِي الصَّحِيح أصح».

وقال الألباني في "صحيح سنن أبي داود" (١/ ٤٢٧): «ولا تعارض بين هذا الحديث والأحاديث الأخرىٰ في الباب؛ لأنهما واقعتان مختلفتان، كما جزم ابن حبان وتبعه النووي».

إلا أن المحفوظ والصحيح والذي عليه العمل من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو: حديث أبي سلمة عنه، وفيه أن النبي ﷺ انصرف قبل التكبير والدخول في الصلاة[1]. فقد أخرج الشيخان في "صحيحهما"، من طريق ابن شهاب الزُّهرِي[2]، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ، حَتَّىٰ إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، انْتَظَرْنَا أَنْ يُكَبِّرَ، انْصَرَفَ، قَالَ: ((**عَلَىٰ مَكَانِكُمْ**)). فَمَكَثْنَا عَلَىٰ هَيْئَتِنَا، حَتَّىٰ خَرَجَ إِلَيْنَا يَنطِفُ رَأْسُهُ مَاءً، وَقَدِ اغْتَسَل". واللفظ للبخاري.

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الآذان، باب هل يخرج من المسجد لعلة؟ (رقم ٦٣٩)، وفي باب إذا قال الإمام: مكانكم، حتىٰ رجع انتظروه (رقم ٦٤٠)، ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد ومواضع الصلاة (رقم ٦٠٥).

(١) سأل الإمام أحمد في هذا الحديث: أكان كبر؟ فقال: «يروىٰ أنه كبر، وحديث أبي سلمة: لما أخذ القوم أماكنهم من الصف، قال لهم: ((امكثوا))، ثم خرج فكبر». قال ابن رجب معقباً: «فبين أحمد أن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة يدل علىٰ أنه لم يكن كبر، وأما قوله: ((يروىٰ أنه كبر))، فيدل علىٰ أن ذلك قد روي، وأنه مخالف لحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأن حديث أبي سلمة أصح، وعليه العمل». اهـ من "فتح الباري" لابن رجب (٥/ ٤٣١).

(٢) قال ابن عبد البر: «هذا الحديث محفوظ من حديث الزُّهري مسنداً من رواية الثقات». "التمهيد" (١/ ١٧٥).

الحديث السادس والعشرون

وفي كتاب الصلاة، بابُ إمامة الجنب، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

[٢٦] " أخبرَنا أبو زكريا يَحيَىٰ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ يَحيَىٰ، أخبرَنا أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عَبدوسٍ الطَّرائفِيُّ، حدّثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ الدّارِمِيّ، حدّثنا عُبَيدُ الله بنُ مُعاذٍ، حدّثنا أبي، حدّثنا سَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ، عن قَتادَةَ، عن أنَسِ بنِ مالكٍ قال: ((دَخَلَ النبيُّ ﷺ في صَلاتِه، فكَبَّرَ فكَبَّرنا معه، ثم أشارَ إلىٰ النّاسِ أن كما أنتُم، فلَم نَزَلْ قيامًا حَتَّىٰ أتانا رسولُ اللهِ ﷺ قَدِ اغتَسَلَ ورأسُه يَقطُرُ)). خالَفَه عبدُ الوَهّابِ بنُ عَطاءٍ فرواه عن سعيدٍ عن قَتادَةَ عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنِيِّ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه سَعيدُ بنُ أبي عَروبَة، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (معاذ العنبري، عن سعيد بن أبي عَروبَة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٨٨ رقم٦٢٤)، والطبراني في "الأوسط" (٤/ ١٩٢ رقم٣٩٤٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٦٢ رقم٢)، من طرق عن عبيد الله ابن معاذ العنبري، عن أبيه، به، بنحوه.

قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا معاذ، تفرد به عبيد الله بن معاذ».

وقال الدارقطني: «خالفه عبد الوهاب الخفاف». ثم أخرج الحديث مرسلاً.

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢/ ٦٩ رقم٢٣٥١)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجالُ الصّحيح».

---

(١) "السنن الكبير" (٥/ ٣٨ رقم٤١٢٩).

. . . . . .

❖ **الوجه الثاني: (عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عَروبَة، عن قتادة، عن بكر المُزَنيّ،عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٦٢ رقم٣)، من طريق يحيىٰ بن أبي طالب، عن عبد الوهاب به، بنحوه. وقال عبد الوهاب: «وبه نأخذ».

وأورده البيهقي في الحديث المدروس معلقاً.

■ **النظر في الاختلاف:**

■ مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ سَعيدُ بنُ أبي عَروبَة في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (سعيد بن أبي عَروبَة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- **سعيد بن أبي عَرُوبَة**، واسم أبي عَرُوبَة مهران اليَشْكُري مولاهم، أبو النضر البصري. **وهو ثقة حافظ له تصانيف**، عدّه الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب التدليس، وكان من أثبت الناس في قتادة، اختلط بآخره. تقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

وقد رواه عن ابن أبي عَروبَة علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **معاذ** بن معاذ بن حسان بن نصر بن حسان بن الحارث **العَنبَرِي**، أبو المثنىٰ البصري قاضىٰ البصرة. **وهو ثقة متقن متفق علىٰ توثيقه**، وثقه وأثنىٰ عليه يحيىٰ القطان وابن سعد وابن معين وأبو حاتم والنسائي. وقال عنه الإمام أحمد: «إليه المنتهىٰ في التثبت بالبصرة». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال عنه: «كان فقيهاً عاقلاً متقناً».

أخرج له الجماعة، مات سنة (١٩٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٣/٧)، "بحر الدم" (ص١٥١ رقم١٠٠٣)، "التاريخ الكبير" (٣٦٥/٧ رقم١٥٧١)، "الجرح والتعديل" (٢٤٨/٨ رقم١١٣٢)، "الثقات" (٤٨٢/٧ رقم١١٠٥٩)، "تهذيب الكمال" (١٣٢/٢٨ رقم٦٠٣٦)، "تهذيب التهذيب" (٤٧٠/٥ رقم٧٨٤٤)، "التقريب" (ص٥٣٦ رقم٦٧٤٠).

❖ **أما الوجه الثاني: (عن سعيد بن أبي عَروبَة، عن قتادة، عن بكر المُزَنيّ،عن النبي ﷺ، مرسلاً)، رواه عن ابن أَبي عَرُوبَة علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد، هو:**

. . . . . .

- **عبد الوهاب بن عطاء الخَفّاف**، أبو نصر العجلي مولاهم البَصْرِيّ. **صدوق ربما أخطأ**، وهو من أعلم الناس بحديث سَعِيد بْن أَبي عَرُوبَة، وقد سمع منه قبل الاختلاط. تقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **أن الرواية الأرجح هي (رواية الوصل)**؛ وذلك لما يلي:

- كون الراوي علىٰ الوجه الموصول عن ابن أبي عَرُوبة، هو: معاذ بن معاذ العَنبَرِي، متفق علىٰ توثيقه؛ قال عنه محمد الطباع: «ما علمت أن أحداً قِدم بغداد إلا وقد تُعُلِّقَ عليه في شيء من الحديث، إلا معاذاً العَنبَرِي، فإنه ما قدروا أن يتعلقوا عليه بشيء مع شغله بالقضاء[(١)]».

وقال يحيىٰ القطان: «ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بن معاذ[(٢)]».

قال الألباني معقباً: «وفي هذا غاية المدح بالضبط والحفظ والإتقان؛ فمثله- إذا خولف- فهو المقدم، وروايته هي الراجحة بلا شك[(٣)]».

- في حين أن من رواه عن ابن أبي عَرُوبة مرسلاً، هو: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، تقدم بنا أنه صدوق ربما أخطأ.

- وممن رجح رواية الوصل الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «عبد الوهاب تُكُلِّمَ فيه من قبل حفظه، فإن كان حفظ هذا فهو إسناد آخر لقتادة مرسل؛ وإلا فرواية معاذ والد عبيد الله أصح؛ لأنه ثقة حجة اتفاقاً[(٤)]».

- لكن يمكن القول أن رواية بكر المزني المرسلة هي طريق آخر عن قتادة؛ وذلك لسببين:

الأول: مزيد اختصاص ابن أبي عَرُوبة في روايته عن قتادة، حيث تقدم بنا أنه من أثبت الناس

(١) "تهذيب الكمال" (٢٨/ ١٣٦).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٤٧٠ رقم٧٨٤٤).

(٣) "صحيح سنن أبي داود" (١/ ٤٢٠).

(٤) "صحيح سنن أبي داود" (١/ ٤١٩-٤٢٠).

. . . . . .

في قتادة، فقد يكون رواه مرة موصولاً ومرة مرسلاً.

الثاني: كون عبد الوهاب بن عطاء الخفاف من أعلم الناس بحديث سعيد ابن أبي عروبة، وهو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط. والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار[1]" قال: "حدَّثنا ابنُ أبِي دَاوُدَ، حدَّثنَا عُبَيدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ العَنبَرِيُّ، حدَّثنا أَبِي، عن سَعِيدٍ يعنِي: ابنَ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةٍ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرنَا مَعَهُ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَىٰ القَومِ أَنْ كَمَا أَنتُمْ فَلَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّىٰ أَتَانَا، وَقَدِ اغْتَسَلَ وَرَأسُهُ يَقطُرُ مَاءً".

- ابن أبي داود هو: إبراهيم بن سليمان بن داود **البُرُلُّسي** الأسديّ، يكنىٰ أبا إسحاق، ويعرف: بابن أبي داود، من أسد خزيمة. روىٰ عن: آدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم، ويحيىٰ بن صاعد وغيرهم. روىٰ عنه: الطحاوي فأكثر، وابن جَوصا، وأبو العباس الأصم، وغيرهم.

وهو ثقة حافظ. قال عنه ابن يونس المصري: «أَحَد الحُفّاظ المُجَوِّدِين الثِّقات الأثبَات»، وقال السمعاني وابن الجوزي: «ثقة من حفاظ الحديث»، وقال الذهبي: «الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُتقِن».

مات سنة (٢٧٢هـ).

ينظر: "تاريخ ابن يونس المصري" (٢/ ١٠ رقم١٢)، "الأنساب" للسمعاني (٢/ ١٧٩ رقم٤٦٠)، "المنتظم" لابن الجوزي (١٢/ ٢٥٠ رقم١٧٧٨)، "اللباب" لابن الأثير(١/ ١٤٢)، "السير" (١٢/ ٦١٢ رقم٢٣٧)، "شذرات الذهب" لابن العماد (٣/ ٣٠٥).

- عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان **العَنبَرِي**، أبو عمرو البصري. روىٰ عن: أبيه، ومعتمر بن سليمان ويحيىٰ القطان، وغيرهم. روىٰ عنه: مسلم وأبو داود وعثمان الدارمي، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه أبو حاتم وابن قانع، وذكره ابن حبان في "الثقات".

(١) (٢/ ٨٨ رقم٦٢٤).

. . . . . .

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، مات سنة (٢٣٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٣٥/٥ رقم١٥٨٤)، "الثقات" (٤٠٦/٨ رقم١٤١١٧)، "تهذيب الكمال" (١٥٨/١٩ رقم٣٦٨٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٤/٤ رقم٤٩٩٣)، "التقريب" (ص٣٧٤ رقم٤٣٤١).

- **معاذ** بن معاذ بن حسان بن نصر **العَنبَرِي**. **وهو ثقة متقن** متفق علىٰ توثيقه. تقدمت ترجمته بالنظر في الاختلاف.

- **سعيد بن أبي عَرُوبَة**، أبو النضر البصري. **وهو ثقة حافظ له تصانيف**، من أثبت الناس في قتادة، اختلط بآخره. تقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

- **قَتَادة هو**: ابن دِعَامة السَّدُوسي، أبو الخطَّاب البصري. **ثقة ثبت**، أجمع الأئمة علىٰ جلالته، وحفظه، وتوثيقه، وإتقانه، **لكنه يدلس** فقد عدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. تقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة قَتَادة؛ فإنه لم يصرح فيه بالسماع من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد تقدم بنا في الحديث (٢٥) أن المحفوظ والصحيح الذي عليه العمل حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الصحيحين"، وفيه أن النبي ﷺ انصرف قبل التكبير والدخول في الصلاة. والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السابع والعشرون

وفي كتاب الصلاة، بابُ صِفَةِ القِراءَةِ في صَلاةِ اللَّيلِ في الرَّفعِ والخَفضِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٢٧] أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَني أبو الحُسَينِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ تَميمٍ القَنطَرِيُّ ببَغدادَ، حدّثنا جَعفَرُ بنُ محمدِ بن شاكِرٍ، حدّثنا يَحيَىٰ بنُ إسحاقَ السّالَحِينِيُّ، حدّثنا حَمّادُ بنُ سلمةَ، عن ثابِتٍ البُنانِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ رَباحٍ، عن أبي قَتادَةَ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بأبي بكرٍ وهو يُصَلِّي يَخفِضُ مِن صَوتِه، ومَرَّ بعُمَرَ وهو يُصَلِّي رافِعًا صَوتَه، فلَمّا اجتَمَعا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ قال لأبي بكرٍ: ((**يا أبا بكرٍ، مَرَرتُ بكَ وأنتَ تُصَلِّي تَخفِضُ مِن صَوتِكَ**)). قال: قَد أسمَعتُ مَن ناجَيتُ. فقالَ: ((**مَرَرتُ بكَ يا عُمَرُ وأنتَ تَرفَعُ صَوتَكَ**)). قال: يا رسولَ اللهِ أحتَسِبُ به، أُوقِظُ الوَسْنانَ. فقالَ لأبي بكرٍ: ((**ارفَعْ مِن صَوتِكَ شَيئًا**)). وقالَ لِعُمَرَ: ((**اخفِضْ مِن صَوتِكَ شَيئًا**)).

وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدّثنا حَمّادٌ، عن ثابِتٍ البُنانِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ. فذَكَرَه مُرسَلاً إلَىٰ قَولِه: قال: فقالَ: يا رسولَ اللهِ أُوقِظُ الوَسنان، وأَطرُدُ الشَّيطانَ.

غريب الحديث:

- **أُوقِظُ**: أي أُنبِّه.

- **الوَسْنانَ**: أي النَّائِمَ الّذِي ليسَ بمُستَغرِقٍ في نَومِهِ. والوَسَنُ: أَول النَّومِ.

ينظر: "النهاية" لابن الأثير (١٨٦/٥)، "لسان العرب" لابن منظور (٤٤٩/١٣)، " عون المعبود" للعظيم آبادي (٢١٠/٤)، "تحفة الأحوذي" للمباركفوري (٤٣٣/٢).

---

(١) "السنن الكبير" (٥/ ٣٧٤،٣٧٥ رقم ٤٧٦٢-٤٧٦٣).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه حماد بن سلمة، واختُلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (حماد بن سلمة، عن ثابت البُنانِيّ، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة (ص١٩٨ رقم١٣٢٩)، والترمذي في "جامعه" كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة بالليل (ص١١٩ رقم٤٤٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٨٩ رقم١١٦١)، ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (٣/ ٦-٧ رقم٧٣٣)، وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٤ رقم١١٦٨)، ومن طريقه البيهقي في هذا الحديث. جميعهم من طريق يحيىٰ بن إسحاق السِّالَحِينِيُّ، عن حماد بن سلمة، به، بنحوه.

قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديثُ أبي قَتادةَ حديثٌ غريبٌ؛ وإنما أسنَدهُ يحيىٰ ابنُ إسحَاقَ عن حَمادِ بنِ سَلمةَ، وأكثرُ النَّاسِ إنَّما رَوَوْا هذا الحَدِيثَ عن ثابتٍ، عن عبدِ الله بن رَبَاحٍ مُرسَلاً».

وقال الحاكم: «حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه».

❖ **الوجه الثاني: (حماد بن سلمة، عن ثابت البُنانِيّ، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة (ص١٩٨ رقم١٣٢٩)، ومن طريقه البيهقي في هذا الحديث. عن أبي داود، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد، به، بنحوه، إلىٰ قوله: «فقالَ: يا رسولَ اللهِ أُوقِظُ الوَسنان، وأَطرُدُ الشَّيطانَ».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ حماد بن سلمة في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (حماد بن سلمة، عن ثابت البُنانِيّ، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ موصولاً):**

– **حماد بن سلمة** بن دينار، أبو سلمة البَصْرِيّ. **ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه بأَخرة.** وهو من

. . . . . .

أثبت أصحاب ثابت البُنانِي فيه، كما قال ابن معين وابن المديني والإمام أحمد[١]. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

وقد رواه عن حماد بن سلمة علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- يحيىٰ بن إسحاق البجلي السَّالَحِيْنِيُّ، ويقال السِّيْلحيني، نسبة إلىٰ السِّلحين قرية بقرب بغداد. وثقه ابن سعد، وقال عنه الإمام أحمد: «شيخ صالح ثقة صدوق»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن معين: «صدوق المسكين».

وقال الذهبي في "الكاشف": «ثقة حافظ». وقال في "السير": «الحافِظُ، الإمَامُ، الثَّبتُ»، ثم ذكر له حديثين أغرب فيهما، وقال في آخر الترجمة: «هو حُجةٌ صدوق-إن شاء الله- ولا تَنزِلُ رواية حديثه عن درجة الحسن، وكان من أوعية العلم».

وقال ابن حجر: «صدوق».

خلاصة حاله: أنه أعلىٰ من صدوق؛ فقد أخرج له مسلم في "صحيحه"، ووثقه ابن سعد والذهبي ووصفاه بالحافظ، وأثنىٰ عليه الإمام أحمد. فلعله ثقة ربما أغرب[٢]؛ للحديثين التي ذكرهما الذهبي أنه أغرب فيهما، والله تعالىٰ أعلم.

روىٰ له الجماعة سوىٰ البخاري، مات سنة (٢١٠هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي (ص١٢٥ رقم٣٩٠)، "الطبقات الكبرى" (٣٤٠/٧)، "التاريخ الكبير" (٢٥٩/٨ رقم٢٩١٦)، "الجرح والتعديل" (١٢٦/٩ رقم٥٣٢)، "الثقات" (٢٦٠/٩ رقم١٦٣٢١)، "سير أعلام النبلاء" (٥٠٥/٩ رقم١٩٣)، "الكاشف" (٣٦١/٢ رقم٦١٢٧)، "تهذيب التهذيب" (١١٤/٦ رقم٨٦٦٩)، "التقريب" (ص٥٨٧ رقم٧٤٩٩).

---

(١) ينظر: "تهذيب التهذيب" (٢/ ١١،١٠ رقم١٧٦٧).

(٢) استفدت هذه الخلاصة من فضيلة الشيخ الدكتور: عبد العزيز اللحيدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمته ليحيىٰ بن إسحاق السَّالَحِيْنِيُّ من رسالته الموسومة: "بالأحاديث المرفوعة المخرجة من كتاب غريب الحديث للإمام الحربي" (ص١٤٢١ رقم٣٤٢).

. . . . . .

■ **أما الوجه الثاني: (حماد بن سلمة، عن ثابت البُنانِيّ، عن النبي ﷺ مرسلاً)، رواه عنه راوٍ واحد، هو:**

■ **موسىٰ بن إسماعيل** المِنْقَري، أبو سلمة التَبُوْذَكي، مشهور بكنيته وباسمه. **وهو ثقة ثبت،** وثقه وأثنىٰ عليه أبو الوليد الطيالسي وابن سعد وابن معين والعجلي وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «من المتقنين».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٠٦/٧)، "معرفة الثقات" (٣٠٣/٢ رقم١٨١٠)، "الجرح والتعديل" (١٣٦/٨ رقم٦١٥)، "الثقات" (١٦٠/٩ رقم١٥٧٧٠)، "تهذيب الكمال" (٢١/٢٩ رقم٦٢٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٥٥٦/٥ رقم٨٠٦٣)، "التقريب" (ص٥٤٩ رقم٦٩٤٣).

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث نجد أن الإمام البيهقي لم يرجح أي من الوجهين علىٰ الآخر وإنما اكتفىٰ بروايتهما، ومن خلال النظر في الاختلاف فلعل الوجه الراجح الوجه الثاني رواية الإرسال والله أعلم، وذلك لما يلي:

١-ذهب إلىٰ ترجيح رواية الإرسال، كل من:

- أبو حاتم في "العلل" (٢/ ٢٢٢ رقم٣٢٧)، فقد قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه السَّالحَينيَّ، عن حماد، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة: أن النبي ﷺ صلىٰ العشاء، فقام أبو بكر فقرأ، فخفض من صوته...الحديث. قال أبي: الصحيح: عن عبدالله بن رباح: أن النبيﷺ...مُرسل؛ أخطأ فيه السَّالحَينيَّ».

- الترمذي في "جامعه"[1] فقد أعل الموصول بذكر من أرسله، فقال: «هذا حديثُ أبي قَتادةَ حديثٌ غريبٌ؛ وإنما أسنَدهُ يحيىٰ ابنُ إسحَاقَ عن حَمادِ بنِ سَلمةَ، وأكثرُ النَّاسِ إنَّما رَوَوْا هذا الحَدِيثَ عن ثابتٍ، عن عبدِ الله بن رَبَاحٍ مُرسَلاً».

- قلت: ولعل البيهقي أراد ترجيح المرسل عندما أعل الموصول بذكر من أرسله.

(١) "جامع الترمذي" كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة بالليل (ص١١٩ بإثر الحديث رقم٤٤٧)،

. . . . . .

٢- كون من رواه علىٰ الوجه المرسل موسىٰ بن إسماعيل الـمِنْقَري أوثق وأثبت من يحيىٰ ابن إسحاق السَّالَـحِيْنِيُّ الذي أسنده.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود في "سننه"[1] قال: "حدّثنا موسىٰ بن إسماعيل: حدّثنا حمادٌ، عن ثابتٍ البُنَانِيِّ، عن النبي ﷺ: خرَجَ ليلةً فإذا هو بأبِي بكرٍ يُصَلِّي يَخفِضُ مِن صَوتِه. قال: ومَرَّ بعُمَرَ بن الخطَّابِ وهو يُصَلِّي رافِعًا صَوتَه. قال: فلَمّا اجتَمَعا عِندَ النَّبيِّ ﷺ قال النبيﷺ: ((**يا أبا بكرٍ! مَـرَرتُ بكَ وأنتَ تُصَلِّي تَخفِضُ صَوتِكَ؟**)). قال: قَد أسـمَعتُ مَن ناجَيتُ يَا رسولَ الله!. قالَ: وقال لِعُمرَ: ((**مَـرَرْتُ بِـكَ وأنـتَ تُصَـلِّي رافِعـًا صَـوتَكُ؟**)). قـال: فقال: يا رسولَ اللهِ أُوقِظُ الوَسْنانَ، وأطرُدُ الشَّيْطَان.

- **موسىٰ بن إسماعيل** الـمِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوْذَكي، مشهور بكنيته وباسمه. **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف.

- **حماد بن سلمة** بن دينار، أبو سلمة البَصْرِيّ. **ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه بـأَخرة**. من أثبت أصحاب ثابت البُنانِي فيه. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

- **ثابت بن أسلم البُنَاني**- بضم الموحدة ونونين- أبو محمد البصري. روىٰ عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ومعمر بن راشد، وغيرهم. **وهو ثقة عابد**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٧هـ) وقيل: (١٢٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٣٢/٧)، "معرفة الثقات" (٢٥٩/١ رقم١٨٨)، "الجرح والتعديل" (٤٤٩/٢ رقم١٨٠٥)، "الثقات" (٨٩/٤ رقم١٩٦٠)، "تهذيب الكمال" (٣٤٢/٤ رقم٨١١)، "تهذيب التهذيب" (٣٢٧/١ رقم٩٦٣)، "التقريب" (ص١٣٢ رقم٨١٠).

(١) "سنن أبي داود" كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل(ص١٩٨ رقم١٣٢٩).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وله شاهد من حديث أبي هريرة وعلي ﷺ.

– **أما حديث أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (ص١٩٨ رقم١٣٣٠)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٥/ ٣٧٥ رقم٤٧٦٤)، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ بهذه القصة،لم يذكر: فقال لأبي بكر: ((ارفع شيئًا))، ولعمر: ((اخفض شيئًا)). وزاد: ((وقد سمعتُك يا بلالُ! وأنت تقرأُ من هذه السُّورةِ، ومن هذه السُّورةِ؟!)). قال: كلام طَيِّبٌ، يجمع الله تعالىٰ بعضه إلىٰ بعض! فقال النبي ﷺ: ((كلكم قد أصاب)).

دراسة إسناد أبي داود:

– أبو حصين بن يحيىٰ بن سليمان الرازي، ثقة، روىٰ له أبو داود[١].

– أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي، ثقة ضعف في الثوري، روىٰ له الجماعة[٢].

– محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني، صدوق له أوهام، روىٰ له الجماعة[٣].

– أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري، المدني، ثقة مكثر، روىٰ له الجماعة[٤].

وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، باستثناء محمد بن عمرو بن علقمة فهو صدوق له أوهام.

– **وأما حديث علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢١٧ رقم٨٦٥)،

(١) "التقريب" (ص ٦٣٣ رقم٨٠٥٤).

(٢) "التقريب" (ص ٩٨ رقم٣٢٠).

(٣) "التقريب" (ص ٤٩٩ رقم٦١٨٨).

(٤) "التقريب" (ص٦٤٥ رقم٨١٤٢).

. . . . . .

والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤/ ٦ رقم٢١٠٥)، من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن هانئ بن أبي هانئ، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحو القصة.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف هانئ بن هانئ الهمداني روىٰ عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد قال عنه ابن سعد: «منكر الحديث»[١]. وقال ابن حجر: «مستور»[٢].

(١) "الطبقات الكبرىٰ" (٦/ ٢٢٣).

(٢) "التقريب" (ص ٥٧٠ رقم٧٢٦٤).

الحديث الثامن والعشرون

وفي كتاب الصلاة، بابُ القَصدِ في العِبادَةِ والجَهدِ في المُداوَمَةِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٢٨] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو الحَسَنِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ الحَسَنِ بن إسحاق البَزّازُ ببَغدادَ قالا: حدَّثنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بن إسحاقَ الفاكِهِيُّ، حدَّثنا أبو يَحيَىٰ ابنُ أبي مَسَرَّةَ، حدَّثنا خَلاَّدُ بنُ يَحيَىٰ، حدَّثنا أبو عَقِيلٍ يَحيَىٰ بنُ المُتَوَكِّلِ، عن محمدِ بنِ سُوقَةَ، عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ، عن جابِرِ بنِ عبدِ الله، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: ((إنَّ هذا الدّينَ مَتينٌ فأوغِلْ فيه برِفقٍ، **ولا تُبغِّضْ إلىٰ نَفسِكَ عِبادَةَ الله، فإن المُنْبَتَّ لا أرضًا قَطَعَ، ولا ظَهرًا أبقَىٰ**)). هَكَذا رَواه أبو عَقِيلٍ.

وقَد قيلَ: عن محمدِ بنِ سُوقَةَ عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ عن عائشةَ.

وقيلَ: عنه عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً. وقيلَ عنه غَيرُ ذَلِكَ".

غريب الحديث:

- **فأَوْغِل**: الإيغال: السَّير الشَّديد والإمعان فيه. يقال: أوْغَلَ القومُ وتَوَغَّلُوا، إذا أمْعَنوا في سيرهم. ومعنىٰ: ((فأوغِل فيه برفق))، أي: سِرْ فيه برفق. قال ابن الأثير: «يُريد سِرْ فيه برفقٍ، وابْلغ الغاية القصوىٰ منه بالرفق، لا علىٰ سبيل التهافت والخرق، ولا تحمل علىٰ نفسك وتكلفها ما لا تطيق فتعجز وتترك الدين والعمل».

ينظر: "غريب الحديث" لابن سلام (٢/٢٧)، "النهاية" لابن الأثير (٥/٢٠٩)، "المفهم" للقرطبي(١٧/٤٤).

- **المُنْبَتّ هو**: الذي انقَطع به في سَفَرِه قبل وصوله، وعَطِبت راحلتُه. والبَتّ: القَطْع.

- قال ابن رجب: «والمُنْبَتَّ: هو المنقطع في سفره قبل وصوله، فلا سفر قطع ولا ظهره

---

(١) "السنن الكبير" (٥/ ٣٩٩،٣٩٨ رقم٤٨٠٦).

.....

الذي يسير عليه أبقىٰ؛ حتىٰ يمكنه السير عليه بعد ذلك، بل هو كالمنقطع في المفاوز، فهو إلىٰ الهلاك أقرب، ولو أنه رِفق براحلته واقتصد في سيره عليها؛ لقطعت به سفره وبلغ إلىٰ المنزل». اهـ.

ومعنىٰ: ((**المُنْبَتَّ لا أرضًا قَطَعَ، ولا ظَهرًا أبقَىٰ**))، أي: صار منقطعاً لم يصل إلىٰ مقصوده، وفقد مركوبه الذي كان يوصله لو رفق به. قال ابن سلام: «فشبهه بالمجتهد في العبادة حتىٰ يَحسر». وقال المناوي: «أي: فلا هو قطع الأرض التي يممها، ولا هو أبقىٰ ظهره ينفعه؛ فكذا من تكلف من العبادة ما لا يطيق».

ينظر: "غريب الحديث" لابن سلام (٢٨/٢)، "النهاية" لابن الأثير (٩٢/١)، "فتح الباري" لابن رجب (١٥٣/١)، "فتح الباري" لابن حجر(٢٩٧/١١)، "فيض القدير" للمناوي (٥٤٤/٢ رقم٢٥٠٩).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث يرويه محمد بن سُوقة، واختلف عليه علىٰ ستة أوجه:

❖الوجه الأول: (أبو عقيل يحيىٰ بن المتوكل، عن محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الحسين المروزي في "زياداته علىٰ ابن المبارك في كتاب الزهد" (١/ ٤١٦ رقم١١٧٩)، والبزار كما في "كشف الأستار" (١/ ٥٧ رقم ٧٤)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٣/ ٨٩٩ رقم١٨٨٣)، والفاكهي في "فوائده" (ص٢٠٣ رقم٥٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في" أمثال الحديث" (ص٢٦٩ رقم٢٢٩)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٩٥)، وابن بشران في "الأمالي" (١/ ٣٦٩ رقم٨٤٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/ ١٨٤ رقم١١٤٨،١١٤٧)، والبيهقي في "سننه" في الحديث المدروس، من طريق خلاد بن يحيىٰ، عن أبي عقيل يحيىٰ بن المتوكل، عن محمد بن سوقة، به بنحوه.

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٣٥ رقم٣٢١٣) و(١٤/ ٣٤٧ رقم٣٦٩٣)، عن أبي عقيل يحيىٰ بن المتوكل، عن محمد بن سوقة، به.

وقال البزار عقب الحديث: «وهذَا رُوِي عن ابنِ المُنكَدِرِ مرسلاً، ورواه عُبَيدُ اللهِ بن عَمرِو،

.....

عن ابن سُوقةَ، عن ابن المُنكَدِرِ، عن عَائِشة، وابنُ المُنكَدِرِ لم يَسمَعْ من عَائِشة».

وقال الحاكم: «هذا حدِيثٌ غريبُ الإسنَادِ والمَتنِ، فكُلُّ ما رُوِيَ فيهِ فهو من الخِلَافِ علىٰ محمَّدِ بنِ سُوقةَ، فأمَّا ابنُ المُنكَدِرِ، عن جابرٍ، فليس يرويه غير محمَّدِ بن سُوقةَ، وعنه أبُو عَقِيلٍ، وعنه خَلَّادُ بنُ يَحيَىٰ».

وقال البيهقي: «هَكَذا رَواه أبو عَقِيلٍ. وقَد قيلَ: عن محمدِ بنِ سُوقَةَ عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ عن عائشةَ. وقيلَ: عنه عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً. وقيلَ عنه غَيرُ ذَلِكَ».

وذكر الحديث الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/ ٦٢ رقم٢١٧)، وقال: «رواهُ البَزَّارُ، وفيهِ يَحيَىٰ بنُ المُتَوَكِّلِ أبُو عَقِيلٍ، وهُو كَذَّاب».

❖ **الوجه الثاني: (مروان بن معاوية، عن محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الحسين المروزي في "زياداته علىٰ ابن المبارك في كتاب الزهد" (١/ ٤١٥-٤١٦ رقم١١٧٨) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٣٦ رقم٣٢١٣)، كلاهما عن ابن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، به.

وأخرجه البخاري تعليقـًا في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٢ رقم٢٨٧)، من طريق عيسىٰ بن يونس، عن ابن سُوقة، قال حدثني ابن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ووكيع في "الزهد" (٢/ ٤٨٩ رقم٢٣٤)، عن شيخ من بني جعفر، عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وذكره البيهقي في "الشعب" (٥/ ٣٩٥) عقب حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رقم٣٦٠٢)، وصححه، فقال: «ورواه أبو معاوية، عن محمد بن سوقة، عن محمد ابن المنكدر، عن النبي ﷺ وهو الصحيح...».

ورجح البخاري رواية الإرسال، فقال: «وقال لي إسحاق أخبرنا عيسىٰ بن يونس، حدثنا محمد بن سوقة، قال: حدثني ابن محمد بن المنكدر، قال النبي ﷺ: ((**إن هذا الدين متين**)) قال عيسىٰ: أنا نصصت ابن سوقة عنه فقال ابن محمد بن المنكدر، ورواه أبو عقيل يحيىٰ،

.....

عن ابن سوقة، عن ابن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ. والأول أصح».

❖ **الوجه الثالث: (عبيد الله بن عمرو الرقي، عن محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ):**

أخرجه البيهقي في " الشعب" (٥/ ٣٩٤ رقم٣٦٠٢)، من طريق علي بن معبد، وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٣٥ رقم٣٢١٣) و(١٤/ ٣٤٧ رقم٣٦٩٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في" العلل المتناهية" (٢/ ٣٣٦ رقم١٣٧٥)، وذكره البزار كما في "كشف الأستار" (١/ ٥٧ رقم ٧٤)، جميعهم عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن محمد بن سوقة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، به، بنحوه.

قال البزار بعد أن ذكر هذا الوجه: «وابنُ المُنكَدِرِ لم يَسْمَع من عَائِشَةَ».

❖ **الوجه الرابع: (شيبان النحوي، عن محمد بن سُوقة، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):**

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٣٦ رقم٣٢١٣)، وذكره ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٣٣٧)، من طريق شهاب بن خراش الحوشبي، عن شيبان النحوي، عن محمد بن سوقة، به.

❖ **الوجه الخامس: (عنبسة بن عبد الواحد، عن محمد بن سُوقة، عن محمد ابن المنكدر، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٣٥ رقم٣٢١٣) و(١٤/ ٣٤٧ رقم٣٦٩٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٣٣٧) بإثر الحديث (رقم١٣٧٥)، من طريق عنبسة، عن محمد بن سوقة، به.

ولم أقف علىٰ من أخرجه.

❖ **الوجه السادس: (محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر مرسلاً، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ):**

أورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٣٥ رقم٣٢١٣) و(١٤/ ٣٤٧ رقم٣٦٩٣)، وابن

. . . . . .

الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٣٣٧) بإثر الحديث (رقم١٣٧٥)، عن ابن سوقة، به.

ولم أقف علىٰ من أخرج هذا الوجه.

قال الدارقطني بعد ذكر هذه الطرق: «ليس فيها حديث ثابت». اهـ من "العلل" (١٤/ ٣٤٧ رقم٣٦٩٣). وتبعه ابن الجوزي في "العلل المتناهية.

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ محمد بن سُوقة في هذا الحديث علىٰ ستة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

- **محمد بن سُوقَة الغَنَوي**، أبو بكر الكوفي العابد. **وهو ثقة مرضي**، وثقه وأثنىٰ عليه سفيان الثوري وابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان والنسائي والدارقطني. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال:» كان من القراء ومن أهل العبادة والفضل والدين والسخاء». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقد عرف عنه تشدده في الرجال. روىٰ له الجماعة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٢ رقم٢٨٧)، "معرفة الثقات" (٢/ ٢٤٠ رقم١٦٠٤)، "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٨١ رقم١٥٢٠)، "الثقات" (٧/ ٤٠٤ رقم١٠٦١٨)، "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص٢٢ رقم٤٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٥/ ١٣٦ رقم٦٩٢٢)، "التقريب" (ص٤٨٢ رقم٥٩٤٢).

وقد رواه عن ابن سُوقة علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **يحيىٰ بن المتوكل** العمري، **أبو عَقيل** المدني، الحذاء الضرير، صاحب بُهيَّة مولىٰ آل عمر. **متفق علىٰ تضعيفه**، ضعفه ابن المبارك ويحيىٰ بن معين والإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن عدي. وقال عنه ابن حبان: «مُنكر الحديث، ينفرد بأشياء ليس لها أصول من حديث رسول الله ﷺ لايسمعها الممعن في الصناعة إلا لم يَرْتَبْ أنها معمولة».

روىٰ له مسلم في "مقدمة كتابه" وأبو داود، مات سنة (١٦٧هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٤/ ٨٥ رقم٣٢٥٧)، "بحر الدم" (ص١٧٤ رقم١١٦٤)، "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٩ رقم٧٨٨)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٠٩ رقم٦٣٥)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ٤٢٩

. . . . . .

رقم٢٠٥٨)، "المجروحين" (٤٦٨/٢ رقم١٢٠٢)، "الكامل" (٣٩/٩ رقم٢١٠٨)، "لسان الميزان" (٤٥٠/٩ رقم٣٠٧١)، "تهذيب التهذيب" (١٧١/٦ رقم٨٨٠٧)، "التقريب" (ص٥٩٦ رقم٧٦٣٣).

- وهذا الوجه ضعيف؛ لضعف أبي عقيل يحيىٰ بن المتوكل.

❖ **وأما الوجه الثاني: (محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن النبيﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه راويان، هما:**

١- **مروان بن معاوية** بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفَزَارِيّ، أبو عبد الله الكوفي. **وهو ثقة حافظ،** وكان يدلس أسماء الشيوخ. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي ويعقوب بن شيبة والنسائي. وزاد العجلي: «ثبت...، ما حدث عن المعروفين فصحيح وما روىٰ عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء». وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: «ثقة فيما روىٰ عن المعروفين، وضعفه فيما روىٰ عن المجهولين».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٢٩/٧)، بحر الدم (ص١٤٨ رقم٩٧٩)، معرفة الثقات (٢٧٠/٢ رقم١٧٠٤)، "الثقات" (٤٨٣/٧ رقم١١٠٦٧)، "تهذيب الكمال" (٤٠٣/٢٧ رقم٥٨٧٧)، "تهذيب التهذيب" (٤٠٨/٥ رقم٧٦٥٧)، "التقريب" (ص٥٢٦ رقم٦٥٧٥).

وقد روىٰ في هذا الوجه عن محمد بن سوقة أحد الثقات المعروفين وصرح باسمه، وقد ثبتت روايته عنه كما في ترجمته في الموضع السابق من "تهذيب الكمال" و"تهذيب التهذيب"، فزال عنه في هذا الوجه تدليسه عن أسماء الشيوخ، والله تعالىٰ أعلم.

٢- **عيسىٰ بن يونس** بن أبي إسحاق السَّبِيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي، **وهو ثقة مأمون،** وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن المديني والإمام أحمد والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم. وذكره ابن حبان في" الثقات"، فقال: «كان متقنًا».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٨/٧)، "معرفة الثقات" (٢٠٠/٢ رقم١٤٦٧)، "الجرح والتعديل" (٢٩١/٦ رقم١٦١٨)،

. . . . . .

"الثقات" (٢٣٨/٧ رقم٩٨٥٧)، "تهذيب التهذيب" (٤٦٥/٤ رقم٦١٩٤)، "التقريب" (ص٤٤١ رقم٥٣٤١).

إلا أن عيسىٰ بن يونس رواه عن محمد بن سوقة، عن ابن محمد بن المنكدر، مرسلاً. حيث قال في " التاريخ الكبير" (١/ ١٠٢ رقم٢٨٧): «أنا نصصت ابن سوقة عنه فقال ابن محمد بن المنكدر». وابن محمد هو: المنكدر بن محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني، لين الحديث. كما في "التقريب" (٥٤٧ رقم٦٩١٦).

في حين رواه مروان الفزاري، وذكره البزار والدارقطني والبيهقي وغيرهم، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺمرسلاً.

وكذا رواه وكيع في "الزهد" كما تقدم بنا في التخريج عن شيخ من بني جعفر، عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺمرسلاً. وهذا إسناد ضعيف فيه راوٍ مبهم وهو شيخ وكيع.

❖ **وأما الوجه الثالث: (محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ)، فقد رواه عنه راو واحد هو:**

- **عبيد الله بن عمرو** بن أبي الوليد الأسدي، أبو وهب **الرَّقّي. وهو ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي، وزاد ابن سعد: «صدوقًا، كثير الحديث، وربما أخطأ».

وقال عنه أبو حاتم: «صالحُ الحديثِ، ثقةٌ صدوق»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي: «ثقةً، حُجّةً، صاحِبَ حديثٍ».

وقال ابن حجر: «ثقةٌ فقيه، ربما وهِم».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٤/٧)، "معرفة الثقات" (١١٢/٢ رقم١١٦٧)، "الجرح والتعديل" (٣٢٨/٥ رقم١٥٥١)، "الثقات" (١٤٩/٧ رقم٩٤١٥)، "تهذيب الكمال" (١٣٦/١٩ رقم٣٦٧١)، "سير أعلام النبلاء" (٣١٠/٨ رقم٨٢)، تهذيب التهذيب" (٢٩/٤ رقم٤٩٧٥)، "التقريب" (ص٣٧٣ رقم٤٣٢٧).

- وقد رواه عن عبيد الله الرَّقي علىٰ هذا الوجه: **علي بن معبد** بن شداد الرَّقي، **وهو ثقة فقيه**، كما في "التقريب" (ص٤٠٥ رقم٤٨٠١).

- ورواه عن علي بن معبد: **عبد الله** بن محمد بن سعيد **بن أبي مريم**، أبوبكر الجمحي

. . . . . .

المصري. **وهو ضعيف جداً**.

- قال عنه ابن عدي:» مصري يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل....، وعبد الله بن محمد ابن سعيد بن أبي مريم هذا إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه أو يتعمد؛ فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أَيضًا هَاهُنا غير محفوظات». وقال الذهبي: «قد أضر بآخرة». وقال الهيثمي: «ضعيف». وقال الألباني معقبـًا علىٰ قول الهيثمي: «قلت: بل هو أسوء حالاً»، ثم ذكر كلام ابن عدي السابق.

مات سنة (٢٨١هـ).

ينظر: "الكامل" (٤١٩/٥ رقم١٠٩٠)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٣٩/٢ رقم٢١٠٦)، "تاريخ الإسلام" للذهبي(٧٦٧/٦ رقم٣١٣)، " مجمع الزوائد" (٣١٤/٦ رقم١٠٨٣٣)، (٧٩/٧ رقم١١٢١٢)، "السلسلة الضعيفة" للألباني(٢٩/٥).

- وهذا الوجه إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن أبي مريم.

❖ **وأما الوجه الرابع: (محمد بن سُوقة، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، عن النبي** ﷺ**)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **شيبان بن عبد الرحمن** التميمي مولاهم **النحوي**، أبو معاوية البصري. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي والترمذي وأبو بكر البزار. وزاد ابن معين: «صاحب كتاب»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال عنه الإمام أحمد: «شيبان ثبت في كل المشايخ».

وقال أبو حاتم: «حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه (ولا يحتج به)».

وقال ابن حجر في "التقريب": «ثقة، صاحب كتاب»، وهو كما قال فقد وثقه عدد من الأئمة، وأخرج له البخاري ومسلم في "صحيحهما".

وأما قول أبي حاتم: «حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه»، فلم يفسر سبب نزوله عن درجة الثقة، ولا يخفىٰ تشدد أبي حاتم في الرجال. **وأما قوله: (ولا يحتج به)**، فيظهر أنها سبق قلم من الناسخ -والله أعلم- فقد قال ابن حجر في ترجمة شيبان النحوي في "هدي

. . . . . .

الساري": «أحد الأثبات... وقرأت بخط الذهبي في "الميزان" قال أبو حاتم: (صالح الحديث لا يحتج به)، قلت: وهو وهم في النقل[(١)]؛ فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: كوفي حسن الحديث صالح يكتب حديثه. وكذا نقل الباجي عنه، وكذا هو في "تهذيب الكمال"[(٢)] وهو الصواب»[(٣)].

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٧٧/٦)، "بحر الدم" (ص٧٦ رقم٤٤٩)، "معرفة الثقات" (٤٦٢/١ رقم٧٤٢)، "الجرح والتعديل" (٣٥٥/٤ رقم١٥٦١)، "الثقات" (٤٤٩/٦ رقم٨٥٣٠)، "تهذيب الكمال" (٥٩٢/١٢ رقم٢٧٨٤)، "التقريب" (ص٢٦٩ رقم ٢٨٣٣).

إلا أن إسناد هذا الوجه ضعيف؛ لضعف شيخ محمد بن سُوقة الذي روىٰ عنه هذا الوجه، وهو: **الحارث بن عمران** الجعفري المدني، **ضعيف**، ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم، وزاد أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال الدارقطني: «متروك»، ورماه ابن حبان بالوضع. وقال عنه ابن عدي بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث: «وللحارث أحاديث غير ما ذكرت، عن جعفر بن محمد وعن غيره، والضعف بيّنٌ علىٰ رواياته».

روىٰ له ابن ماجه.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨٤/٣ رقم٣٨٥)، "الكامل" (٤٦٦/٢-٤٦٧ رقم٣٨٢)، "سؤالات البرقاني" للدارقطني (ص٦ رقم١٠٣)، "تهذيب التهذيب" (٤١٥/١ رقم١٢٢١)، "التقريب" (ص١٤٧ رقم١٠٤٠).

---

(١) قال العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ محقق كتاب "الجرح والتعديل" معلقاً في الحاشية (٤/ ٣٥٥): «ولم يهم الذهبي، ولكن هذه الكلمة وقعت في بعض النسخ دون بعض، ويوشك أن تكون من زيادة بعض النساخ ؛ لأن أبا حاتم يُكثر أن يقول: ((يكتب حديثه ولا يحتج به))، فلما قال في هذه الترجمة: ((يُكتب حديثه)) جرىٰ قلم الناسخ علىٰ العادة بزيادة: ((ولا يحتج به))، وهىٰ كالمنافية لما قبلها ولما عليه جمهور الأئمة، والله أعلم». اهـ

(٢) "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٩٦).

(٣) "هدي الساري" (٤٠٨)، وينظر: "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٢٠ رقم ٣٣٠٢).

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الخامس: (محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه راو واحد هو:**

- **عنبسة بن عبد الواحد** بن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص القرشي الأموي، أبو خالد الكوفي الأعور. **ثقة**، وثقه ابن معين وأبو حاتم. وزاد أبو حاتم: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة: «لابأس به»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له البخاري في "التاريخ"، وأبو داود.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦/٤٠١ رقم٢٢٤٢)، "الثقات" (٧/٢٨٨ رقم١٠١١١)، "تهذيب التهذيب" (٤/٤١٩ رقم٦٠٤٣)، "التقريب" (ص٤٣٣ رقم٥٢٠٧).

❖ **وأما الوجه السادس: (محمد بن سُوقة، عن محمد بن المنكدر مرسلاً، عن عمر بن الخطاب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**):**

لم أقف علىٰ من أخرجه، ولا من رواه عن محمد بن سوقة علىٰ هذا الوجه.

وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه محمد بن المنكدر لم يسمع من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

■ **الخلاصة:**

تقدم بنا أن الحديث رواه محمد بن سُوقة واختلف عليه في وصله وفي إرساله وفي اسم الصحابي[(١)]، وقد نص العلماء علىٰ هذا الاختلاف:

- فقد ذكر الاختلاف الدارقطني في "العلل"[(٢)]، ثم قال: «ليس فيها حديث ثابت».

- وقال الحاكم بعد روايته لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هذا حدِيثٌ غريبُ الإسنَادِ والمَتنِ، فكُلُّ ما رُوِيَ فيهِ فهو من الخِلَافِ علىٰ محمَّدِ بنِ سُوقةَ... »[(٣)].

(١) فرواه عن ابن المنكدر موصولاً: تارة عن جابر، وتارة عن عائشة، وأخرىٰ عن عمر ﷺ. ورواه عن الحارث بن عمران، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موصولاً. ورواه عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً. ورواه عن ابن المنكدر عن الحسن البصري مرسلاً.

(٢) "العلل" (١٤/ ٣٤٧ رقم ٣٦٩٣).

(٣) "معرفة علوم الحديث" (ص٩٥).

.....

- وقال البيهقي: «هَكَذا رَواه أبو عَقِيل. وقَد قيلَ: عن محمدِ بنِ سُوقَةَ عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ عن عائشةَ. وقيلَ: عنه عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً. وقيلَ عنه غَيرُ ذَلِكَ»[١].

- وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة"[٢] بعد أن ذكر الحديث: «وهو مما اختلف فيه علىٰ ابن سوقة في إرساله ووصله، وفي رفعه ووقفه، ثم في الصحابي، أهو جابر أو عائشة أو عمر...».

- وقال المناوي في "فيض القدير"[٣] بعد أن ذكر الحديث: «رواه البيهقي في السنن من طرق وفيه اضطراب: روي موصولاً ومرسلاً ومرفوعاً وموقوفاً، واضطرب في الصحابي أهو جابر أو عائشة أو عمر؟».

- **وقد رجح البخاري في "تاريخه"[٤] والبيهقي في "الشعب"[٥] كما تقدم بنا في التخريج، رواية الإرسال وهي: (الوجه الثاني)**، ويؤيد هذا الترجيح ما يلي:

١-قال ابن حجر في "الفتح": «وقد أخرج البزار من طريق محمد بن سوقة، عن ابن المنكدر، عن جابر، ولكن صوب إرساله[٦]».

٢-كون رواته أوثق وأكثر عدداً، فقد رواه عن ابن سُوقه مرسلًا، ثقتان هما: مروان بن معاوية الفرازي، وعيسىٰ بن يونس السبيعي.

٣-أن الحديث لا يصح وصله؛ لضعف الروايات الموصولة:

- فحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تفرد بروايته عن ابن سُوقة: أبو عقيل يحيىٰ بن المتوكل، وهو ممن

---

(١) "السنن الكبير" (٥/ ٣٩٩) بإثر الحديث (رقم٤٨٠٦).

(٢) "المقاصد الحسنة" (ص٦١٤ رقم١٠٤٣)

(٣) "فيض القدير" " (٢/ ٥٤٤ رقم ٢٥٠٩).

(٤) "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٢ رقم ٢٨٧).

(٥) "شعب الإيمان" (٥/ ٣٩٥) بإثر حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رقم٣٦٠٢).

(٦) "فتح الباري" (١١/ ٢٩٧).

.....

اتفق العلماء علىٰ تضعيفه.

قال الهيثمي: «رواهُ البَزَّارُ، وفيهِ يَحيَىٰ بنُ الـمُتَوَكِّلِ أَبُو عَقِيلٍ، وهُو كَذَّاب»[(١)].

وقال العراقي: «لا يصح إسناده»[(٢)].

وضعفه الألباني في "الضعيفة"، وقال: «وعلته أبو عقيل هذا؛ ضعيف »[(٣)].

- وأما حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا فإسناده فيه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف جداً، كما تقدم في ترجمته في النظر في الاختلاف.

- وأما حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فإسناده ضعيف؛ لضعف شيخ محمد بن سُوقة وهو: **الحارث بن عمران** الجعفري المدني.

- وأما حديث عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: فإسناده ضعيف؛ لانقطاعه محمد بن المنكدر لم يسمع من عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الحسين المروزي في "زياداته علىٰ ابن المبارك في كتاب الزهد"[(٤)] قال: "أخبرَكُم أَبُو عُمرَ بنُ حَيَّوْيَهِ، قالَ: حدَّثنا يحيىٰ، قالَ: حدَّثنا الـحُسَينُ، قالَ: أخبرَنا مَروانُ بنُ مُعَاوِيةَ الفَزَارِيُّ، عن محمدِ بنِ سُوقَةَ، قالَ: أخبرَني محمدُ بنُ الـمُنكَدِرِ، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: ((إنَّ هذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فأَوغِل فيهِ برِفقٍ، **ولَا تُبَغِّض إلىٰ نَفسِكَ عِبَادَةَ اللهِ تَعالَىٰ، فإنَّ الـمُنْبَتَّ لَا أَرضًا قَطَعَ، ولَا ظَهْراً أَبْقَىٰ**))". قَالَ ابنُ صَاعِدٍ: وقد رَوَاهُ أَبُو عُقَيْلٍ، عن محمدِ بنُ سُوقَةَ، عن مُحمَّدِ بنِ الـمُنكَدِرِ، قالَ: عن جابرٍ.

١- **أبو عمر ابن حَيَّوْيَهِ**، هو: محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن يحيىٰ البغدادي، الخزاز، ابن حَيَّوْيَهِ. روىٰ عن: محمد الباغندي، وعبيد الله بن عثمان العثماني، ويحيىٰ بن

(١) "مجمع الزوائد" (١/ ٦٢ رقم ٢١٧).

(٢) "تخريج أحاديث الأحياء" (٢/ ٨٧٢ رقم١١٣٩).

(٣) "السلسلة الضعيفة" (٥/ ٥٠٢).

(٤) (١/ ٤١٥ رقم ١١٧٨).

.....

محمد بن صاعد، وغيرهم. روىٰ عنه: أبو بكر البرقاني، والخلال، وأبو محمد الجوهري، وغيرهم. **وهو ثقة ثبت**، وثقه وأثنىٰ عليه الدارقطني والبرقاني وأحمد العتيقي والخطيب البغدادي وابن كثير. وزاد الخطيب: «سمع الكثير وكتب طول عمره، وروىٰ المصنفات الكبار».

وقال عنه الذهبي: «الإمام، المحدث، الثقة، المسند...من علماء المحدثين».

ينظر: "سؤالات حمزة" للدارقطني (ص٤٦ رقم٨)، "تاريخ بغداد" (١٢١/٣ رقم١١٣٩)، "سير أعلام النبلاء" (٤٠٩/١٦ رقم٢٩٦)، "تاريخ الإسلام" (٥٣٧/٨ رقم٦٦)، "البداية والنهاية" (٤٤٤/١٥).

٢- **يحيىٰ هو: ابن محمد بن صاعد بن كاتب**، أبو محمد الهاشمي، البغدادي، مولىٰ الخليفة أبي جعفر المنصور. روىٰ عن: أحمد العجلي، وزيد بن أخرم، والحسين بن حريث المروزي، وغيرهم. روىٰ عنه: الشافعي، والطبراني، وابن عدي، وأبو عمر بن حيويه، وغيرهم. **وهو ثقة ثبت حافظ**، كما قال الدارقطني، وثقه وأثنىٰ عليه الحاكم والخليلي. وقال عنه الخطيب: «كان أحد حفاظ الحديث».

وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، المجود، محدث العراق».

مات سنة (٣١٨هـ).

ينظر: "سؤالات السلمي" للدارقطني (ص٣٢٦ رقم٤١٤)، "تاريخ بغداد" (٢٣١/١٤ رقم٧٥٣٧)، "سير أعلام النبلاء" (٥٠٢/١٤ رقم٢٨٣)، "تاريخ الإسلام" (٣٤٨/٧ رقم٤٠٤).

٣- **الحسين هو**: ابن حريث بن الحسن بن ثابت بن قطبة الخزاعي مولاهم، أبو عمار المروزي. روىٰ عن: سفيان بن عيينة، وابن المبارك، ومروان بن معاوية الفَزَارِيّ، وغيرهم. روىٰ عنه: ابن خزيمة، وأبو زرعة، ويحيىٰ بن صاعد، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

روىٰ له الجماعة سوىٰ ابن ماجه، مات سنة (٢٤٤هـ).

ينظر: "الثقات" (١٨٧/٨ رقم١٢٩٠٣)، "تاريخ بغداد" (٣٦/٨ رقم٤٠٨٨)، "تهذيب الكمال" (٣٥٨/٦ رقم١٣٠٣)،

. . . . . .

"الكاشف" (١/٣٣٢ رقم١٠٨٢)، "تهذيب التهذيب" (١/٥٢١ رقم١٥٥٣)، "التقريب" (ص١٦٦ رقم١٣١٤).

٤- **مروان بن معاوية** بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفَزَارِيّ. **ثقة حافظ**، تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف (الوجه الثاني).

٥- **محمد بن سُوقَة الغَنَوي**، أبو بكر الكوفي العابد. **ثقة مرضي**. تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف (الوجه الأول).

٦- **محمد بن المُنْكَدِر** بن عبد الله بن الهُدَير التَّيْمي، المدني. روىٰ عن: أنس وجابر وعبد الله بن عمر وابن عباس ﷺ، وعن غيرهم. روىٰ عنه: ابناه يوسف والمنكدر، ومحمد بن سوقة، وسفيان الثوري، وغيرهم. **وهو ثقة فاضل**، وثقه وأثنىٰ عليه أبو بكر الحميدي وابن معين والعجلي وأبو حاتم والواقدي. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عنه يعقوب بن شيبة: «صحيح الحديث جداً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٠هـ)، وقيل: (١٣١هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٢٥٤ رقم١٦٥١)، "الجرح والتعديل" (٨/٩٧ رقم٤٢١)، "الثقات" (٥/٣٥٠ رقم٥١٦٣)، "تهذيب الكمال" (٢٦/٥٠٣ رقم٥٦٣٢)، "تهذيب التهذيب" (٥/٣٠٢ رقم٧٣٥٩)، "التقريب" (ص٥٠٨ رقم٦٣٢٧).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وقد روي الحديث عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ بأسانيد ضعيفة.

- **أما حديث أنس بن مالك** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٠/ ٣٤٦ رقم ١٣٠٥٢)، والضياء في "المختارة" (٦/ ١٢٠ رقم٢١١٥)، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه أحمد بن حنبل، عن زيد بن الحباب، عن عمرو بن حمزة، عن خلف أبي الربيع - إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة -، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، ولفظه: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ**)).

- زيد بن الحُباب، أبو الحسين العُكْلي، رحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطئ

. . . . . .

في حديث الثوري. كما في "التقريب" (ص٢٢٢ رقم٢١٢٤).وقال عنه الإمام أحمد: «كان صدوقًا، يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ». اهـ من "بحر الدم" (ص٥٨).

- عمرو بن حمزة القيسي البصري، ضعفه الدارقطني، وقال عنه البخاري: «لا يتابع علىٰ حديثه». وقال ابن عدي: «مقدار ما يرويه غير محفوظ».

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٢٥/٦ رقم٢٥٣٤)، "الكامل" (٢٤٥/٦ رقم١٣٠٦)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢٢٥/٢ رقم٢٥٥٤)، "ميزان الاعتدال " (٣٠٩/٥ رقم٦٣٦١).

- خلف بن مهران العدوي، أبو الربيع البصري، إمام مسجد ابن أبي عروبة، صدوق يهم. كما في " التقريب" (ص١٩٤ رقم١٧٣٥).

وإسناد حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضعيف، لضعف عمرو بن حمزة.

- **وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البيهقي في "سننه" (٥/ ٣٩٩ رقم٤٨٠٧)، من طريق أبي صالح، عن الليث، عن محمد بن عجلان، عن مولىٰ لعمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن رسول الله ﷺ، بمثل لفظ أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق، وفيه زيادة: ((**ولا تُبَغِّضْ إلَىٰ نَفسِكَ عِبادَةَ رَبِّكَ، فإنَّ المُنْبَتَّ لا سفراً قَطَعَ، ولا ظَهراً أبقَىٰ، فاعمَلْ عَمَلَ امرِئٍ يَظُنُّ أن لَن يَموتَ أبَداً، واحذَرْ حَذَراً تَخشَىٰ أن تَموتَ غَداً**)).

- وإسناده ضعيف؛ لجهالة مولىٰ عمر بن عبد العزيز، وفي إسناده عبد الله بن صالح الجهني، أبو صالح المصري- كاتب الليث، صدوق كثير الغلط. كما في "التقريب" (ص ٣٠٨ رقم ٣٣٨٨).

وفي باب الحث علىٰ الرفق وأن الدِّين يُسر جاءت أحاديث صحيحة، منها ما أخرجه البخاري في "صحيحه"، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: ((**إن الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلاَّ غَلَبَهُ**[1]، **فَسَدِّدُوا وقَارِبُوا وأَبْشِرُوا، واسْتَعِينُوا بالغَدْوَةِ والرَّوْحةِ وَشَيءٍ**

(١) قال ابن رجب: «ومعنىٰ الحديث: النهي عن التشديد في الدين بأن يحمل الإنسان نفسه من العبادة مالا يحتمله إلا بكلفة شديدة، وهذا هو المراد بقوله ﷺ: ((**لن يشاد الدين أحد إلا غلبه**)). يعني: أن الدين لا يؤخذ بالمغالبة فمن شاد الدين غلبه وقطعه». اهـ من "فتح الباري" (١/ ١٤٩).

. . . . . .

مِنَ الدُّلجَةِ(١))).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الإيمان، باب الدين يسر (رقم٣٩)، والنسائي في "سننه" كتاب الإيمان وشرائعه، باب الدين يسر (ص٧١٩ رقم٥٠٣٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢/ ٦٣ رقم٣٥١)، جميعهم من طريق معن بن محمد الغفاري، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظه.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٦/ ٣٩٥ رقم١٠٦٧٧) بإسنادٍ صحيح، من طريق ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: "أن رسول الله ﷺ قال: ((**لا يُنْجِي أَحَدَكُم عَمَلُهُ**)). قَالُوا: ولَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: ((**ولَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ مِنهُ بِرَحمَةٍ، فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا، وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلجَةِ، وَالقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا**)).

(١) قال ابن حجر في شرح الحديث: «(فسددوا): أي الزموا السداد، وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط... (وقاربوا) أي: إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه. قوله: (وأبشروا) أي: بالثواب على العمل الدائم وإن قل.. قوله: (واستعينوا بالغدوة): أي استعينوا على مداومة العبادة بإيقاعها في الأوقات المنشطة، والغَدوة بالفتح: سير أول النهار، وقال الجوهري: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس.(والروحَة): بالفتح السير بعد الزوال.(والدُلْجة): -بضم أوله وفتحه وإسكان اللام- سير آخر الليل، وقيل: سير الليل كله؛ ولهذا عبر فيه بالتبعيض ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار. وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر وكأنه ﷺ خاطب مسافراً إلى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه؛ لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع، وإذا تحرى السير في هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة، وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة». اهـ من فتح الباري (١/ ٩٥).

الحديث التاسع والعشرون

وفي كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة التطوع وقيام شهر رمضان، باب ما جاء في صلاة التسبيح[١]، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[٢]:

[٢٩] "حدثنا السَّيِّدُ أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ الحُسَينِ بنِ داودَ العَلَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إملاءً، حدثنا أبو حامِدٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحَسَنِ الحافظُ إملاءً عَلَينا من حِفظِه سنةَ خَمسٍ وعِشرينَ وثَلاثِمائَةٍ، حدثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ بشرِ بنِ الحَكَمِ العَبدِيُّ، حدثنا موسَىٰ بنُ عبدِ العَزيزِ القِنْبارِيُّ، حدثنا الحَكَمُ بنُ أبانٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال لِلعباسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ: ((**يا عباسُ، يا عَمّاه، ألا أُعطيكَ؟ ألا أحبوكَ؟ ألا أُجزيكَ؟ ألا أفعَلُ لَكَ عَشْرَ خِصالٍ، إذا أنتَ فعَلتَ ذَلِكَ غَفَرَ اللهُ لَكَ ذَنبَكَ أوَّلَه وآخِرَه، قَديمَه وحَديثَه، عَمدَه وخَطأَه، سِرَّه وعَلانَيَتَه؟ عَشْرَ خِصالٍ؛ أن تُصَلِّيَ أربَعَ رَكَعاتٍ تَبدأُ فتُكَبِّرُ، ثُمَّ تَقرأُ بفاتِحَةِ الكِتابِ وسورَةٍ، ثُم تَقولُ عِندَ فراغِكَ مِنَ السّورَةِ وأنتَ قائمٌ: سُبحانَ اللهِ، والحَمدُ للهِ ولا إلَهَ إلا اللهُ واللهُ أكبَرُ، خمسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَركَعُ فتَقولُ وأنتَ راكِعٌ عَشْراً، ثمُ تَرفَعُ فتَقولُ وأنتَ قائمٌ عَشْرًا، ثُمَّ تَسجُدُ فتَقولُ عَشْرًا، ثُمَّ تَرفَعُ فتَقولُ عَشْراً، ثُمَّ تَسجُدُ فتَقولُ عَشْراً، ثُمَ تَرفَعُ فتَقولُ عَشْراً، فذَلِكَ خَمسٌ وسَبعونَ مَرَّةً في كُلِّ رَكَعةٍ، إنِ استَطَعتَ أن تُصَلِّيَ كُلَّ يَومٍ مَرَّةً فافعَلْ، فإن لَم تَستَطِعْ ففِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فإن لَم تَستَطِعْ ففِي كُلِّ شَهرٍ مَرَّةً، فإن لَم تَستَطِعْ ففِي كُلِّ سنةٍ مَرَّةً، فإن لَم تَستَطِعْ ففِي عُمُرِكَ مَرَّةً**)).

- أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا

---

(١) ورد في باب صلاة التسبيح طرق كثيرة، بعضها مرفوع، وبعضها موقوف، وبعضها مرسل، حيث رواه مرفوعاً عن النبي ﷺ عدد من الصحابة، منهم: عبد الله بن عباس - كما في هذا الحديث- والفضل بن العباس، والعباس بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب، وجعفر بن أبي طالب، وأم سلمة ﷺ. ورواه مرسلاً عن النبي ﷺ: عكرمة مولىٰ ابن عباس- كما في هذا الحديث- وأبو الجوزاء، ومجاهد، وإسماعيل بن رافع.

(٢) "السنن الكبير" (٥/ ٤٨٨ رقم ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١).

. . . . . .

عبدُ الرَّحمَنِ بنُ بشرِ بنِ الحَكَمِ النَّيسابورِيُّ، فذَكَرَه بمَعناه، وزادَ: ((**صَغيرَه وكَبيرَه**)) قَبلَ قَولِه: ((**سِرَّه وعَلانيَتَه**)). وكأَنَّه سَقَطَ عليَّ أو علىٰ شَيخِي في الإملاءِ.

- وأخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضِي، أخبرَنا حاجِبُ بنُ أحمدَ، أخبرَنا محمدُ بنُ رافِعٍ، حدثنا إبراهيمُ بنُ الحَكَمِ بنِ أبانٍ، حَدَّثَنِي أبي، عن عِكرِمَةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**يا عباسُ، يا عَمَّ رسولِ اللهِ، ألا أُهدِي لَكَ؟**)). فذَكَرَه بمَعناه مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رَواه جَماعَةٌ مِنَ المَشهورينَ عن محمدِ بنِ رافِعٍ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه[1]:

(١) وقع في صلاة التسبيح كلام طويل وخلاف منتشر، كما قال المنذري في "الترغيب والترهيب" (١/ ٢٧١).

حتىٰ إن طائفة من العلماء أفرد في الكلام علىٰ صلاة التسبيح جزاً مستقلاً، تتبع فيه طرق الحديث وجمعها، ودرسها، وبعض هذه الأجزاء طبع، وبعضها أشار إليها العلماء في كتبهم، ومن هؤلاء العلماء الذين ألفوا أجزاءً مستقلة:

-الحافظ الدارقطني (٣٨٥هـ) جمع جزءًا في طرق صلاة التسابيح، ونقل منه جماعة ممن جاء بعده.

-الحافظ الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) في جزء باسم " ذكر صلاة التسبيح والأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ فيها واختلاف ألفاظ الناقلين لها" طبع في دار الأثرية، بتحقيق أبي عبيد الله فراس بن خليل مشعل.

- الحافظ عبد الكريم السمعاني (ت٥٦٢هـ) في جزء باسم: "صلاة التسبيح".

- الحافظ أبو موسىٰ المديني(ت٥٨١هـ) في جزء باسم: "تصحيح حديث التسبيح من الحجج الواضحة والكلام الفصيح ".

- الإمام تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، في جزء باسم: "الترشيح لصلاة التسبيح".

- الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) في جزء باسم "الترجيح لحديث صلاة التسبيح"، وهو مطبوع بتحقيق: محمود سعيد ممدوح، نشر دار البشائر.

- الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ) جمع طرق الحديث في جزء باسم: "أمالي الأذكار في فضل صلاة التسبيح"، وهو مطبوع بتحقيق: كيلاني محمد خليفة، نشر مؤسسة قرطبة.

- الحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) في جزء باسم: "التصحيح لصلاة التسبيح".

- الحافظ محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت٩٥٣هـ) في جزء اسماه: "الترشيح لبيان صلاة التسبيح "،

. . . . . .

الحديث رواه الحكم بن أبان واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح (ص١٩٤ رقم١٢٩٧)، وابن ماجه، إقامة الصلوات، باب ماجاء في صلاة التسبيح (ص١٩٧ رقم١٣٨٧)، وابن خزيمة باب صلاة التسبيح إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيئاً (٢/ ٢٢٣ رقم١٢١٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٤٣ رقم١١٦٢٢)، والحاكم (١/ ٤٦٣ رقم١١٩٢)، وأبو طاهر في "المخلصيات" (رقم ٣١٢٤)، والخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٢٥ رقم٥٨)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" باب صلاة التسبيح (٢/ ٢٢ رقم ٤٤٤)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٢/ ١٤٣)، وابن ناصر الدين في "الترجيح" (ص٣٨، ٣٩)، جميعهم من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم.

= وهو مطبوع بتحقيق: مسعد بن عبد الحميد السعدني، طبعة دار الكتب العلمية.

ذكر هذه الأجزاء كل من: الدكتور جاسم بن سليمان الفهيد في كتابه" التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح" (ص ٩٥-٩٨)، محمود سعيد ممدوح في مقدمة تحقيقه لكتاب" الترجيح لصلاة التسبيح" للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ص١٤)، مسعد عبد الحميد السعدني في مقدمة تحقيقه لكتاب " الترشيح لبيان صلاة التسبيح" (ص١٩-٢٠).

ومن المعاصرين ألف الدكتور جاسم بن سليمان الفهيد كتاب اسماه: "التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح"، جمع طرق الحديث ورواياته، ورد علىٰ من طعن في الحديث، وذكر من قواه ومن ضعفه، وأقوال الفقهاء، ومن أفرد بالتصنيف في صلاة التسبيح.

قلت: وقد توسع العلماء في استقصاء طرق حديث صلاة التسبيح ودراستها والراجح فيها، فرأيت أن اقتصر في هذا الحديث علىٰ دراسة ما ذكره الإمام البيهقي فقط من حديث عكرمة عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ودراسة الاختلاف فيه، وللوقوف علىٰ طرق الحديث الأخرىٰ، وشواهده أحيل علىٰ هذه الأجزاء المطبوعة:

- "ذكر صلاة التسبيح والأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ فيها " للخطيب البغدادي (ص ٤٣-٩٥)، "الترجيح لحديث صلاة التسبيح" لابن ناصر الدين (ص٣٨-٦٨)، "الترشيح لبيان صلاة التسبيح" لابن طولون (ص٢٨-٦٠)، "التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح" (ص٧-٥٧).

. . . . . .

وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم١٤٩)، عن بشر بن الحكم.

كلاهما (عبد الرحمن بن بشر، وأبوه بشر بن الحكم)، عن موسىٰ بن عبد العزيز القِنْباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، به، بمثله.

وقد توبع موسىٰ بن عبد العزيز القِنْباري في الرواية عن الحكم بن أبان، تابعه إبراهيم بن الحكم، أخرج هذه المتابعة: الحاكم (١/ ٤٦٤ رقم١١٩٥)، من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ بمثل حديث موسىٰ بن عبد العزيز، عن الحكم.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤/ ٤٦٣ رقم٢٨١٧)، بمثله. وقال: «وقد رويناه من حديث عبد الرحمن بن بشر، عن موسىٰ بن عبد العزيز القنباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير أنه زاد: "في غفران الذنب أوله وآخره"، قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد ذكرناه في كتاب السنن وفي الدعوات، وقد رأيت حديث إسحاق بن إبراهيم في موضعٍ آخر مرسلاً، والمرسل أصح».

وقد توبع عكرمة علىٰ هذا الحديث، تابعه كل من:

١/ عطاء: أخرج له الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٦١ رقم١١٣٦٥)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٣ رقم١٩٧٤)، من طريق شيبان، عن نافع -أبي هرمز-، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: جاء العباس إلىٰ النبي ﷺ ساعة لم يأته فيها، فقيل: يا رسول الله هذا عمك علىٰ الباب فقال: ((**ائذنوا له فقد جاء لأمر**)). فلما دخل عليه قال: ((**فما جاء بك يا عماه هذه الساعة، وليست ساعتك التي كنت تجيء فيها؟**)) قال: يا ابن أخي ذكرت الجاهلية وجهلها فضاقت علي الدنيا بما رحبت، فقلت من يفرج عني؟ فعلمت أنه لا يفرج عني أحد إلا الله ثم أنت، فقال: ((**الحمد لله الذي أوقع هذا في قلبك، ووددت أن أبا طالب أخذ نصيبه، ولكن الله يفعل ما يشاء**)). قال: ((**أحبوك؟**))[1] قال: نعم، قال: ((**أعطيك؟**)) قال: نعم، قال: ((**أحبوك؟**)) قال: نعم، قال: ((فإذا كانت ساعة يصلىٰ فيها ليست بعد العصر

(١) في "مجمع الزوائد" (٢/ ٢٨١ رقم٣٦٧٨): ((أُخبِرُكَ؟)).

. . . . . .

ولا بعد طلوع الشمس فما بين ذلك فأسبغ طهورك، ثم قم إلىٰ الله فاقرأ بفاتحة الكتاب وسورة إن شئت جعلتها من أول المفصل، فإذا فرغت من السورة فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة، فإذا ركعت فقل ذلك عشراً، فإذا رفعت رأسك فقل ذلك عشر مرارٍ[1])).

قال الهيثمي في "المجمع" (٢/ ٢٨٢): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه نافع ابن هرمز وهو ضعيف».

٢/ مجاهد: أخرج له الطبراني في "الأوسط" (٣/ ١٤ رقم٢٣١٨)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٥-٢٦)، والخطيب في "صلاة التسبيح" (ص٦٥ رقم١٠)، وابن ناصر الدين في "الترجيح" (ص٧٢-٧٣)، من طريق عبد القدوس بن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال له: ((**يا غلام ألا أحبوك؟ ألا أنحلك؟ ألا أعطيك؟**)). قال: قلت: بلىٰ، بأبي وأمي أنت يا رسول الله قال: فظننت أنه سيقطع لي قطعة من مال، فقال: ((أربع ركعات تصليهن، في كل يوم، فإن لم تستطع ففي كل جمعة، فإن لم تستطع ففي كل شهر، فإن لم تستطع ففي كل سنة، فإن لم تستطع ففي دهرك مرة: تكبر، فتقرأ أم القرآن وسورة، ثم تقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر خمس عشرة مرة، ثم تركع، فتقولها عشرا، ثم ترفع، فتقولها عشرا، ثم تسجد فتقولها عشرا، ثم ترفع فتقولها عشرا، ثم تسجد، فتقولها عشرا، ثم ترفع، فتقولها عشرا، ثم تفعل في صلاتك كلها مثل ذلك، فإذا فرغت قلت بعد التشهد وقبل التسليم: اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدىٰ، وأعمال أهل اليقين، ومناصحة أهل التوبة، وعزم أهل الصبر، وجد أهل الحسبة، وطلب أهل الرغبة، وتعبد أهل الورع، وعرفان أهل العلم حتىٰ أخافك، اللهم أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك، حتىٰ أعمل بطاعتك عملا أستحق به رضاك، وحتىٰ أناصحك في التوبة خوفا منك، وحتىٰ أخلص لك النصيحة حبا لك، وحتىٰ أتوكل عليك في الأمور حسن ظن بك، سبحان خالق النار، فإذا فعلت ذلك يا ابن عباس غفر الله لك ذنوبك صغيرها وكبيرها، وقديمها وحديثها، وسرها وعلانيتها، وعمدها وخطأها)).

(١) في "مجمع الزوائد" (٢/ ٢٨٢): ((مراتٍ)).

.....

قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن مجاهد إلا عبد القدوس، ولا عن عبد القدوس إلا موسىٰ بن جعفر، تفرد به أبو الوليد المخزومي».

❖ **الوجه الثاني: (الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤/ ٤٦٢ رقم٢٨١٦)، والخطيب في "صلاة التسبيح" (ص٦٤ رقم٩)، والبغوي في "شرح السنة" باب صلاة التسبيح(٤/ ١٥٦ رقم١٠١٨)، من طريق أبي بكر أحمد بن الحسن، عن حاجب بن أحمد الطوسي، عن محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبيه الحكم، به بمثله.

وابن خزيمة باب صلاة التسبيح أن صح الخبر...(٢/ ٢٢٣)بإثر الحديث (رقم١٢١٦)، والحاكم (١/ ٤٦٤ رقم ١١٩٤)، من طريق إبراهيم بن طالب، ومحمد بن إسحاق.

جميعهم: (حاجب، وإبراهيم بن طالب، ومحمد بن إسحاق)، عن محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبيه الحكم، به بمثله.

قال الحاكم عقب الحديث: «هذا الإرسال لا يوهن وصل الحديث، فإن الزيادة من الثقة أولىٰ من الإرسال علىٰ أن إمام عصره في الحديث إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قد أقام هذا الإسناد، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان ووصله».

وقال البيهقي في "الشعب" عقب الحديث (رقم٢٨١٧): «وقد رأيت حديث إسحاق ابن إبراهيم في موضع آخر مرسلاً، والمرسل أصح».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف في هذا الحديث علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً)**، فقد رواه عن الحكم علىٰ هذا الوجه راويان، هما:

١ - **موسىٰ بن عبدالعزيز** اليماني العدني، أبو شعيب القِنْباري - والقِنْبار حبال الليف يجر به السفن - قال عنه ابن معين: «لا أرىٰ به بأسـًا»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «ربما أخطأ». ضعفه ابن المديني، وقال السليماني: «منكر الحديث».

. . . . . .

وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ».

خلاصة حاله: أنه صدوق ، فقد وثقه ابن معين وعدله النسائي، في حين أن من ضعفه لم يبين سبب التضعيف، وتضعيفهم لا يقوىٰ أمام توثيق ابن معين وهو من عرف بتشدده في الرجال، وممن قال عنهم الذهبي: «قسم منهم في الجرح متثبت، في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، هذا إذا وثق شخصاً فعض علىٰ قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه. وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره علىٰ تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسراً يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلىٰ الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون».

له في "السنن" حديث صلاة التسبيح، قال أبو بكر بن أبي داود: «أصح حديث في صلاة التسبيح هذا الحديث».

روىٰ له البخاري في القراءة خلف الإمام وأبو داود والنسائي، مات سنة (١٧٥هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٥١/٨ رقم٦٨٣)، "الثقات" (١٥٩/٩ رقم١٥٧٦٤)، تهذيب الكمال (١٠١/٢٩ رقم٦٢٧٩)، "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي (ص١٧١)، " تهذيب التهذيب" (٥٧١/٥ رقم٨١١٣)، "التقريب" (ص٥٥٢ رقم٦٩٨٨).

وقد رواه عن موسىٰ بن عبد العزيز القِنْباري، كل من:

- **عبد الرحمن بن بشر بن الحكم** بن حبيب بن مهران العبدي، أبو محمد النيسابوري. روىٰ عن: سفيان بن عيينة، وموسىٰ بن عبد العزيز أبي شعيب القِنْباري، وجماعة. روىٰ عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وجماعة. **وهو ثقة**، قال عنه ابن أبي حاتم: «كتب إلي بعض فوائد وكان صدوقاً ثقة»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال صالح بن محمد: «صدوق». وقال الذهبي: «ثقة صاحب حديث». وقال ابن حجر: «ثقة».

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داو د وابن ماجه، مات سنة (٢٦٠هـ) وقيل: (٢٦٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢١٥/٥ رقم١٠١١)، "الثقات" (٣٨٢/٨ رقم١٣٩٩٠)، "تهذيب الكمال" (٥٤٦/١٦

. . . . . .

رقم٣٧٦٥)، "الكاشف" (٦٢٢/١ رقم٣١٤٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٢/٣ رقم٤٣٤٣)، "التقريب" (ص٣٣٧ رقم٣٨١).

- **بشر بن الحكم** بن حبيب بن مهران العبدي أبو عبد الرحمن النيسابوري. **ثقة زاهد فقيه،** كما قال ابن حجر، قال عنه ابن عمه أبو أحمد الفراء: «بشر عندي ثقة صدوق ضيع نفسه». ذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له البخاري ومسلم والنسائي، مات سنة (٢٣٨هـ) وقيل (٢٣٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٥٥/٢ رقم١٣٤٨)، "الثقات" (١٤٤/٨ رقم١٢٦٥٩)، "تهذيب الكمال" (١١٤/٤ رقم٦٨٥)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٢/٥ رقم٨٢١)، "التقريب" (ص١٢٣ رقم٦٨٣).

٢-**إبراهيم بن الحكم** بن أبان، أبو إسحاق العدني. **مجمع علىٰ تضعيفه،** ضعفه ابن معين والإمام أحمد وأبو زرعة والنسائي والعقيلي والدارقطني. وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال الجوزجاني والأزدي: «ساقط».

وقال ابن عدي: «وبلاؤه مما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل، عن أبيه وعامة ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه».

وقال ابن حجر: «ضعيف وصل مراسيل».

روىٰ له ابن ماجه في "التفسير".

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٧٦/٣ رقم٣٠٥)، "بحر الدم" (رقم٢١)، "التاريخ الكبير" (٢٨٤/١ رقم٩١٥)، "الجرح والتعديل" (٩٤/٢ رقم٢٥٢)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(رقم١٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٥٠/١ رقم٣٦)، "الكامل" (٣٩٤/١)، "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (٢٤٩/١)، "تهذيب التهذيب" (٧٧/١ رقم٢٠٥)، "التقريب" (ص٨٩ رقم١٦٦).

وقد توبع عكرمة علىٰ هذا الوجه، تابعه عطاء، ومجاهد:

- أما رواية عطاء فإسنادها واهٍ؛ فيه نافع بن هرمز، وسماه العقيلي: نافع بن عبد الواحد، أبا هرمز، **مجمع علىٰ ضعفه،** ضعفه ابن معين أحمد والنسائي والدارقطني والهيثمي، وكذبه ابن مَعِين مرة. وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ذاهب الحديث».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٥٥/٨ رقم٢٠٨٧)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٨٦/٤ رقم١٨٧٩)، "الضعفاء والمتروكين"

. . . . . .

للدارقطني (١٣٤/٣ رقم٥٤٨)، "ميزان الاعتدال" (٨/٧)، "مجمع الزوائد" (٢٨٢/٢)، "لسان الميزان" (٨/ ٢٤٩ رقم٨٠٩٣).

- وأما رواية مجاهد، في إسنادها عبد القدوس بن حبيب، أبو سعيد الكلاعي. **مجمع علىٰ ضعفه وترك حديثه**، قال الفلاس: «أجمع أهل العلم علىٰ ترك حديثه». ترك حديثه أبو حاتم والنسائي والدارقطني والذهبي في "ديوان الضعفاء"، وقال مسلم بن الحجاج: «ذاهب الحديث»، وضعفه ابن معين وأبو زرعة، وقال البخاري: «يروىٰ عبد القدوس: عن نافع، وعن مجاهد، والشعبىٰ، ومكحول، وعطاء، أحاديث مقلوبة». وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه». وقال ابن عدي: «منكر الحديث إسناداً ومتناً».

نظر: "التاريخ الكبير" (٦/ ١٢٠ رقم١٨٩٨)، "الجرح والتعديل" (٦/ ٥٥ رقم ٢٩٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٣٧٧)، "المجروحين" (٢/ ١١٣ رقم٧٢٥)، "الكامل" (٧/ ٤٦)، "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (٢/ ١٦٣ رقم٣٦٢)، "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٨٢)، "ديوان الضعفاء" (٢٥٨٦)، "لسان الميزان" (٥/ ٢٣٣ رقم٤٨٦٤).

ومما تقدم يظهر لنا شدة ضعف هذه المتابعات وعدم الاحتجاج بها.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وقد تفرد بروايته عن الحكم علىٰ هذا الوجه، راوٍ واحد هو ابنه:**

- **إبراهيم بن الحكم** بن أبان، أبو إسحاق العدني. **مجمع علىٰ تضعيفه**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

وإسناد هذا الوجه واهٍ بسبب إبراهيم بن الحكم، وقد اضطرب في روايته لهذا الحديث فرواه مرة موصولاً كما في الوجه الأول، ورواه أخرىٰ مرسلاً. وقد أعلَّ ابن حجر في "التلخيص" (٢/ ١٥)، هذا الوجه بضعف إبراهيم بن الحكم.

.....

■ **الخلاصة:**

أشار البيهقي في هذا الحديث إلىٰ ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال) بقوله بإثر الحديث المرسل: «وكذلك رواه جماعة من المشهورين عن محمد بن رافع». ونص علىٰ ترجيحه في "الشعب" كما تقدم، فقال: «والمرسل أصح». إلا أن هذا الوجه إسناده ضعيف لأجل إبراهيم بن الحكم فقد أجمع العلماء علىٰ ضعفه.

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - ترجيح الوجه الأول (رواية الوصل)، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-كونها وردت من طريق موسىٰ بن عبد العزيز القِنْباري ولم يختلف عليه، وهو أحسن حالاً من إبراهيم بن الحكم.

٢-نص عدد من العلماء علىٰ أن رواية عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الموصولة أحسن إسناداً من غيرها.

- قال أبو حامد بن الشرقي: سمعت مسلم بن الحجاج، وكتب معي هذا عن عبد الرحمن[(١)] يقول: «لا يروىٰ في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا»[(٢)].

- وقال أبو بكر بن أبي داود: سمعت أبي يقول: «ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا»[(٣)].

- وقال المنذري: «وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة، وعن جماعة من الصحابة، وأمثلها حديث عكرمة هذا»[(٤)] -أي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) يعني: عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، فقد روىٰ أبو حامد بن الشرقي هذا الحديث، عن عبد الرحمن بن بشر كما في "الإرشاد" (رقم ٥٨).

(٢) "الإرشاد" للخليلي (١/ ٣٢٧) بإثر الحديث (رقم٥٨).

(٣) "الترغيب والترهيب" للمنذري (١/ ٢٦٨).

(٤) المرجع السابق.

. . . . . .

- وقال ابن ناصر الدين في "الترجيح"[(١)]: «حديث صلاة التسبيح... ولحديثها طرق مروية غالبها غير قوية، وأمثلها حديث أبي الفضل العباس، من رواية ابنه عبدالله بن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

- وقال ابن حجر في "الخصال المكفرة"[(٢)]: «وأقوىٰ طرقه حديث ابن عباس الذي ذكرته».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود[(٣)] فقال: "حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ بِشرِ بن الحكم النيسابوريُّ، حدثنا موسىٰ بنُ عبد العزيز، حدثنا الحكمُ بنُ أبان، عن عكرمة عن ابن عبّاس أن رسولَ الله ﷺ قال للعباس بن عبد المطلب: ((يا عبّاس! يا عمّاه! ألا أُعطِيكَ؟ ألا أمنَحُكَ؟ ألا أَحبُوكَ؟ ألا أَفْعَلُ بكَ عشرَ خصالٍ إذا أنتَ فعلتَ ذلكَ غَفَرَ اللهُ لك ذَنْبَكَ أوَّلهُ وآخِرَهُ، قَدِيمَهُ وحديثَهُ، خطأَهُ وعمدَهُ، صغيرَهُ وكبيرَهُ، سِرَّه وعَلانيتَهُ، -عَشرَ خِصَالٍ- أنْ تُصَلِّي أربعَ ركعاتٍ تقرأُ في كل ركعةٍ فاتحةَ الكتابِ وسُورةً، فإذا فرغتَ مِن القراءةِ في أوَّلِ ركعةٍ وأنتَ قائِمٌ قُلتَ: سُبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، والله أكبرُ، خمسَ عَشْرَ مرةً، ثم تركعُ، فتقولها وأنتَ راكِعٌ عشراً، ثم ترفَعُ رأسَكَ مِن الركُوعِ، فتَقولُها عشراً، ثم تَهوِي سَاجِداً فتقُولُها وأنتَ سَاجِدٌ عَشْراً، ثم ترفَعُ رأسَك مِنَ السجودِ، فتقولُها عشراً، ثم تسجُدُ فتقولُها عَشْرَاً، ثم ترفَعُ رأسَك فتقولُها عشراً، فذلك خمسٌ وسبعونَ في كلَّ ركعةٍ، تفعَلُ ذلكَ في أربعِ ركعاتٍ، إن استطعتَ أن تُصلِّيَها في كُل يومٍ مرةً فافعَل، فإن لم تَفْعَل ففي كُلِّ جمعةٍ مرةً، فإن لم تَفْعَل ففي كل شَهْرٍ مرةً، فإن لم تَفْعَلْ ففي كل سنةٍ مرةً، فإن لم تفعل ففي عُمُرِكَ مرةً)) ".

١- **عبد الرحمن بن بشر بن الحكم** بن حبيب بن مهران العبدي، **ثقة**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من النظر في الاختلاف.

٢- **موسىٰ بن عبد العزيز** اليماني العدني، أبو شعيب القِنْباري، **صدوق سيء الحفظ**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من النظر في الاختلاف.

٣- **الحكم بن أبان** العدني أبو عيسىٰ، روىٰ عن: عكرمة، وطاوس، وشهر بن حوشب، وغيرهم.

---

(١) "الترجيح" (ص٣٨).

(٢) "الخصال المكفرة" (ص٣٣).

(٣) "السنن" كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح (صـ١٩٤ رقم١٢٩٧).

. . . . . .

روىٰ عنه: ابنه إبراهيم، وابن عيينة، وموسىٰ بن عبد العزيز القِنْباري، وغيرهم. قال ابن عيينة: «سألت يوسف بن يعقوب كيف كان الحكم بن أبان ؟ فقال: ذاك سيد أهل اليمن».

وثقه ابن معين والعجلي والنسائي، وزاد العجلي: «صاحب سنة». وحكىٰ ابن خلفون توثيقه: عن ابن نمير وابن المديني والإمام أحمد. وقال أبو زرعة: «صالح». وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «ربما أخطأ».

وقال ابن خزيمة[1]: «تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره».

وقال الذهبي: «ثقة صاحب سنة...، وكان سيد أهل اليمن».

وقال ابن حجر: «صدوق عابد وله أوهام».

روىٰ له البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام"، والأربعة، مات سنة (١٥٤هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٣٦/٢ رقم٢٦٦٢)، "معرفة الثقات" (٣١١/١ رقم٣٣٣)، "الجرح والتعديل" (١١٣/٣ رقم٥٢٦)، "الثقات" (١٨٥/٦ رقم٧٢٨٨)، "تهذيب الكمال" (٨٦/٧ رقم١٤٢٢)، "الكاشف" (٣٤٣/١ رقم١١٧٢)، "تهذيب التهذيب" (٥٧٢/١ رقم١٦٩٧)، "التقريب" (ص١٧٤ رقم١٤٣٨).

٤-**عكرمة** هو: القرشي الهاشمي أبو عبد الله البَرْبَري المدني، مولىٰ عبد الله بن عباس. **ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبت تكذيبه ولا تثبت عنه بدْعة**، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

⊂ الحكم على الحديث:

اختلف الأئمة الحفاظ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في الحكم علىٰ حديث صلاة التسبيح علىٰ أربعة أقوال:

- القول الأول: تصحيح الحديث:

قال الترمذي: «وقد روىٰ ابن المُباركِ وغيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ صَلاةَ التَّسبيحِ وذكرُوا الفضلَ فيهِ»[2].

---

(١) جاء في "صحيح ابن خزيمة" (٢/ ٢٦) أنه قال عن خبر عبد الكريم: «قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره، وكذلك خبر الحكم بن أبان».

(٢) "جامع الترمذي" الصلاة، باب ماجاء في صلاة التسبيح(ص١٢٧ رقم٤٨١).

. . . . . .

قلت: وممن ذهب إلىٰ تصحيح الحديث من العلماء:

أبو داود[١]، وأبو بكر الآجُرِّي[٢]، وأبو علي بن السكن[٣]، والدارقطني[٤]، والحاكم[٥]، وأبو موسىٰ بن المديني[٦]، والمنذري وشيخه أبو محمد عبد الرحيم المصري، وشيخه الحافظ أبو الحسن المقدسي[٧]،وسراج الدّين البُلقِيني[٨]، والزركشي[٩]، وابن ناصر الدين حيث صنف كتاباً أسماه "الترجيح لحديث صلاة التسبيح"، والسيوطي[١٠]، والزبيدي[١١]، والألباني[١٢].

- **القول الثاني: تحسين الحديث:**

وممن ذهب إلىٰ تحسين الحديث من العلماء: النووي[١٣]، والعلائي[١٤]، والسبكي[١٥]،

(١) نقله المنذري في "الترغيب والترهيب" (١/ ٢٦٨).

(٢) المرجع السابق.

(٣) ذكره ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٤).

(٤) نقله ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٦).

(٥) ينظر "المستدرك" (١/ ٤٦٤) بإثر الحديث (رقم١١٩٦).

(٦) نقله ابن ناصر الدين في "الترجيح" (ص٤٣).

(٧) "الترغيب والترهيب" للمنذري (١/ ٢٦٨).

(٨) نقله السيوطي في"اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٣٨).

(٩) نقل الزبيدي في "اتحاف السادة المتقين" (٣/ ٤٧٩)، عنه تصحيحه لحديث ابن عباس، حيث قال: «قال الزركشي في "تخريج أحاديث الشرح" غلط ابن الجوزي في إخراج حديث صلاة التسبيخ في الموضوعات، لأنه رواه من ثلاثة طرق أحدها: حديث ابن عباس وهو صحيح، وليس بضعيف فضلاً عن أن يكون موضوعاً».

(١٠) "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٣٤).

(١١) " اتحاف السادة المتقين" للزبيدي (٣/ ٤٧٣).

(١٢) "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٢/ ١٣١٤ رقم٧٩٣٧).

(١٣) "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٤٤).

(١٤) "النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح" (ص: ٣٠).

(١٥) ينظر: "اتحاف السادة المتقين" للزبيدي (٣/ ٤٨١).

. . . . . .

وابـن حجـر[١] في أحـد الأقـوال عنـه[٢]، والهيثمـي[٣]، وعبيـد الله المبـاركفوري[٤]، والأستاذ شعيب الأرنؤوط[٥].

- القول الثالث: تضعيف الحديث:

وممن ذهب إلىٰ تضعيف الحديث من العلماء: الإمام أحمد[٦]، والترمذي[٧]، والعقيلي[٨]، واعتمد هذا الحكم الشيخ عبد العزيز بن باز[٩]، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين[١٠]، وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث والعلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية بأن: «الأصل

(١) "الخصال المكفرة للذنوب" لابن حجر (ص٢٨).

(٢) ذهب ابن حجر في "التلخيص" إلىٰ وصف الحديث بالشذوذ (٢/ ١٨)، لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات.

(٣) "الفتاوىٰ الكبرىٰ" للهيثمي (٢/ ٥٥).

(٤) "مرعاة المفاتيح" (٤/ ٣٧٤).

(٥) في تعليقه علىٰ الحديث في "شرح السنة" للبغوي (٤/ ١٥٧).

(٦) "مسائل أحمد بن حنبل" رواية ابنه عبد الله (ص ٨٩)، وينظر: "المغني" لابن قدامة (٢/ ٥٥١).
وقد رأىٰ بعض العلماء مثل العلائي في "النقد الصحيح" (ص٣٢) أن الإمام أحمد تراجع وقوىٰ الحديث، حيث قال: «فأما ما ذكره السائل من أن الإمام أحمد بن حنبل طعن فيه. فقد ذكر الخلال في كتاب "العلل" أن علي بن سعيد النسائي قال: سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح فقال: لم يصح عندي منها شيء. فقلت له: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. فقال: كل يرويه عن عمرو بن مالك النكري. فقلت: قد رواه أيضاً مستمر بن الريان. فقال: من حدثك؟ قلت: مسلم بن إبراهيم. فقال: مسلم شيخ ثقة، وكأنه أعجبه. فهذا تقوية منه للحديث بسند آخر غير ما تقدم».
وقد أجاب علىٰ ذلك أبو عبيدة مشهور بن حسن في عدة نقاط، ورأىٰ أن الصواب أن خبر المستمر بن الريان لم يفهم منه تراجع الإمام أحمد. ينظر: مقدمة أبي عبيدة مشهور حسن، لكتاب "ذكر صلاة التسبيح" للخطيب (٩-١٢).

(٧) "جامع الترمذي" الصلاة، باب ماجاء في صلاة التسبيح(ص١٢٧ رقم٤٨١).

(٨) "الضعفاء الكبير" (١/ ١٢٤)، بإثر الحديث (رقم١٤٨).

(٩) "مجموع فتاوىٰ العلامة عبد العزيز بن باز، حكم صلاة التسابيح (١١/ ٤٢٦).

(١٠) "مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين"، باب صلاة التطوع(١٤/ ٣٢٨-٣٣١).

. . . . . .

في العبادات التوقيف، فلا يقال إن هذه عبادة مشروعة إلا بدليل يصلح للاعتماد عليه، ولا نعلم دليلاً صحيحًا يعتمد عليه للقول بمشروعيتها. وقد ورد في أحاديث مذكورة في كتاب: "الترغيب والترهيب" وغيره، ولا تخلو من مقال....»[١].

- القول الرابع: الحكم عليه بالوضع:

وممن ذهب إلىٰ ذلك من العلماء: ابن الجوزي[٢]، وابن تيمية[٣]، والشوكاني[٤].

(١) "فتاوىٰ اللجنة الدائمة"، بدع الصلاة(٨/ ١٦٣) الفتوىٰ رقم (٧٧٦).

(٢) "الموضوعات" لابن الجوزي، كتاب الصلاة، صلاة التسبيح (٢/ ١٤٣)، وقال: «هَذِهِ الطّرق كلهَا لَا تثبت».

(٣) "مجموع الفتاوىٰ" لابن تيمية (١١/ ٥٧٩).

(٤) "السيل الجرار" (ص ٢٠٠-٢٠١).

الحديث الثلاثون

وفي كتاب الصلاة، باب: من قال: يؤمهم ذو نسب إذا استووا في القراءة والفقه، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٣٠] " أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الحَميدِ الآدَمِيُّ بمَكَّةَ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرَنا عبدُ الرَّزّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن الزُّهرِيِّ، عن ابنِ أبي حَثمَة، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**لا تُعَلِّموا قُرَيشًا وتَعَلَّموا مِنها، ولا تَقَدَّموا قُرَيشًا ولا تأخَّروا عَنها؛ فإنَّ لِلقُرَشِيِّ مِثلَ قوَّةِ الرَّجُلَينِ من غَيرِهِم**)). يَعنِي: في الرّأيِ، هذا مُرسَلٌ، وروِيَ مَوصولاً ولَيسَ بالقَوِيِّ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره علىٰ الزُّهري، وقد روي عنه من طريقين:

- **الطريق الأول**: رواه معمر واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (معمر، عن الزُّهري، عن سليمان بن أبي حثمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" فضائل قريش (١١/ ٥٤- ٥٥ رقم١٩٨٩٣)، عن معمر به، بمثله.

❖الوجه الثاني: (معمر، عن الزُّهري، عن سهل بن أبي حثمة، عن النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ما ذكر في فضل قريش (٦/ ٤٠٢ رقم٣٢٣٨٦)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في "السنة" باب ما ذكر عن النبي ﷺ: ((تَعَلَّمُوا مِنْ قُرَيْشٍ وَلَا تُعَلِّمُوهَا)) (٢/ ٦٣٦ رقم١٥١٥)، وابن حجر في "المطالب العالية" (١٦/ ٦٣٨ رقم٤١٣٣)، عن عبد الأعلىٰ، عن معمر به، بلفظ: ((**تَعَلَّمُوا مِنْ قُرَيْشٍ وَلَا تُعَلِّمُوهَا، وَقَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تُؤَخِّرُوهَا، فَإِنَّ لِلْقُرَشِيِّ قُوَّةَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ**)). ورواه أبو عاصم مقتصراً علىٰ قوله ﷺ:

---

(١) "السنن الكبير" (٦/ ٨١ رقم ٥٣٦٢).

. . . . . .

((تَعَلَّمُوا مِنْ قُرَيْشٍ وَلَا تُعَلِّمُوهَا)).

-**الطريق الثاني**: (رواه ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن أزهر، عن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرج له الطيالسي في "مسنده" (٢/ ٢٥٧ رقم٩٩٣)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" مقدمة المؤلف، من توقىٰ رواية أهل العراق(١/ ٩٣).

و ابن أبي شيبة في "مصنفه" ما ذكر في فضل قريش (٦/ ٤٠٢ رقم٣٢٣٨٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٧/ ٣٠٦ رقم ١٦٧٤٢) و(٢٧/ ٣٢٨ رقم١٦٧٦٦)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/ ٦٣٥ رقم١٥٠٨)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٣/ ٣٩٧ رقم٧٤٠٠)، من طريق يزيد بن هارون.

والإمام أحمد في " فضائل الصحابة" (٢/ ٦٢٢ رقم١٠٦٥)، من طريق أبي بكر الحنفي وأبي علي الحنفي وأبي عاصم النبيل، والبزار في "مسنده" (٨/ ٣٢٩ رقم ٣٤٠٢)، من طريق أبي بكر الحنفي.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨/ ١٥٣ رقم٣١٣٠)، من طريق أسد بن موسىٰ.

وابن حبان في "صحيحه" ذكر إعطاء الله للقرشي من الرأي مثل ما يعطىٰ غير القرشي منه علىٰ الضعف (١٤/ ١٦١ رقم٦٢٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١١٤ رقم ١٤٩٠)، من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس.

والبيهقي في "سننه" جماع أبواب المواقيت، باب ما يستدلُّ علىٰ ترجيح قولِ أهل الحجاز وعَمَلِهم (٣/ ٨٨-٨٩ رقم ١٨٣٢)، والبغوي في "شرح السنة" باب مناقب قريش (١٤/ ٦١-٦٢ رقم ٣٨٥٠)، من طريق ابن أبي فُدَيك.

والبيهقي في الموضع السابق من "سننه" من طريق زيد بن الحُباب.

تسعتهم: (الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو بكر وأبو علي الحنفي، وأبو عاصم النبيل، وأسد بن موسىٰ، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وابن أبي فُديك، وزيد بن الحُباب)، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن أزهر، عن

. . . . . .

جبير بن مطعم، أن رسولَ ﷺ قال: ((**لِلقُرَشِيِّ مِثْلُ قُوَّةِ الرَّجُلَينِ مِن غيرِ قُرَيشٍ**)). فقيلَ للزُّهريِّ: ما تُريدُ بذَلِكَ؟ قال: «نُبلَ الرّأي».

ولفظ الإمام أحمد والطحاوي: ((**إِنَّ لِلقُرَشِيِّ مِثْلَي قُوَّةِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ**)). فقيلَ للزُّهريِّ: مَا عَنَىٰ بِذَلِكَ، قَالَ: «نُبْلَ الرَّأيِ».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث مداره علىٰ الزُّهري، وقد روي عنه من طريقين:

-**الطريق الأول** من رواية معمر واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖**أما الوجه الأول: (معمر، عن الزُّهري، عن سليمان بن أبي حثمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

- **عبدالرزاق بن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني. **مُتَّفقٌ علىٰ توثيقه**، فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

❖**وأما الوجه الثاني: (معمر، عن الزُّهري، عن سهل بن أبي حثمة، عن النبي ﷺ مرفوعًا)، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

- **عبدالأعلىٰ بن عبدالأعلىٰ** بن محمد، وقيل: ابن شراحيل القرشي البصري السامي، أبو محمد. وبالدراسة لحاله تبين أنه: **ثقة**، وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وابن خلفون. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان قديرًا متقنًا في الحديث غير داعية إليه».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٩هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٨٣/٤ رقم٣٢٥٣)، "معرفة الثقات" للعجلي (٦٨/٢ رقم١٠٠٢)، "الجرح والتعديل" (٢٨/٦ رقم١٤٧)، "تهذيب الكمال" (٣٥٩/١٦ رقم٣٦٨٧)، "تهذيب التهذيب"(٣١١/٣ رقم٤٢٤٨)، "التقريب" (ص٣٣١ رقم٣٧٣٤).

وهذا الوجه وإن كان رواته ثقات إلا أنه ضعيف بهذا الإسناد؛ لأن رواية الزُّهري عن سهل

.....

ابن أبي حثمة مرسلة، كما قال ابن حجر في ترجمة سهل بن أبي حثمة: «أرسل عنه الزُّهري»[١].

-**وأما الطريق الثاني**: (رواه ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن أزهر، عن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ موصولاً):

- **ابن أبي ذئب هو**: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني. **ثقة فقيه فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

وقد روىٰ عنه هذا الوجه جماعة من الثقات هم: أبو داود الطيالسي[٢]، ويزيد بن هارون[٣]، وأحمد بن عبد الله بن يونس[٤]، وأبو بكر الحنفي[٥]، وأبو عاصم النبيل[٦]. وكذا رواه عنه صدوقان هما: زيد بن الحُباب[٧]، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك[٨].

الخلاصة:

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه معمر عن الزُّهري واختلف عليه علىٰ وجهين، فأما الوجه الأول: رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله، سليمان بن أبي حثمة معدود في كبار التابعين[٩]، قال ابن منده: «ذكر في الصحابة، ولا يصح»[١٠]. ويشهد للشطر الأخير من رواية

(١) "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٤٠ رقم ٣٠٩٩)، وينظر: "تهذيب الكمال" ترجمة سهل بن أبي حثمة (١٢/ ١٧٨).

(٢) ينظر: "تقريب التهذيب"(رقم٢٥٥٠).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٥) ينظر: "تقريب التهذيب" (رقم ٤١٤٧).

(٦) المرجع السابق (رقم٢٩٧٧).

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرون.

(٨) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٩) "الاستيعاب" (٢/ ٦٤٩ رقم١٠٥٥).

(١٠) " معرفة الصحابة" لابن منده (ص: ٧٣٤).

.....

الوجه الأول رواية ابن أبي ذئب، وإسنادها صحيح.

وأما الوجه الثاني: أعله البيهقي بقوله: «وروِيَ مَوصولاً ولَيسَ بالقَوِيِّ». وقد تبين لنا بالدراسة أنه منقطع ؛ الزُّهري لم يسمع من سهل بن أبي حثمة.

دراسة الإسناد:

أخرج رواية ابن أبي ذئب: ابن أبي شيبة في "مصنفه"[1] فقال: "حدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُون، عن ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ طَلحَةَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَوفٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ الأَزهَرِ، عَن جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، أَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ قالَ: ((**إِنَّ لِلقُرَشِيِّ مِثْلَ قُوَّةِ رَجُلينِ مِنْ غَيرِ قُرَيْشٍ**)). قيلَ لِلزُّهْرِيِّ: مَا عَنَىٰ بِذَلِكَ؟ قَالَ: فِي نُبْلِ الرَّأْيِ ".

- **يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. **ثقة متقن عابد**.تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **ابن أبي ذئب هو**: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب -واسمه هشام- ابن شعبة، القرشي العامري أبو الحارث المدني. **ثقة فقيه فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

- الزُّهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْرِيُّ**. **إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- طلحة بن عبد الله: بن عوف الزُّهري المدني القاضي، ابن أخي عبد الرحمن بن عوف، يلقب (طلحة الندىٰ) ولي قضاء المدينة. روىٰ عن: عمه عبد الرحمن بن عوف، وعثمان ابن عفان، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن أزهر الزُّهري ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: سعد ابن إبراهيم، والزُّهري، وأبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، وغيرهم. **وهو تابعي ثقة فقيه**، وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي والذهبي وابن حجر. وزاد ابن سعد: «كثير الحديث».

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (٩٧هـ) بالمدينة.

---

(١) ما ذكر في فضل قريش (٦/ ٤٠٢ رقم٣٢٣٨٥)

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (١٦١/٥)، "معرفة الثقات" (٤٧٨/١ رقم٧٩٤)، "الجرح والتعديل" (٤٧٢/٤ رقم٢٠٧٨)، "تهذيب الكمال" (٤٠٨/١٣ رقم٢٩٧٣)، "الكاشف" (٥١٤/١ رقم٢٤٧٤)، " تهذيب التهذيب" (١٦/٣ رقم٣٤٠٧)، "التقريب" (ص٢٨٢ رقم٣٠٢٥).

- **عبدالرحمن بن أزهر**: بن عوف القرشي الزُّهري أبو جبير المدني، صحابي صغير شهد حنيناً مع النبي ﷺ، وروىٰ عنه قصة شارب الخمر، وغير ذلك. روىٰ عن: جُبير بن مطعم. روىٰ عنه: طلحة ابن عبد الله بن عوف، وابناه: عبد الله وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن أزهر ومحمد بن مسلم الزُّهري، وغيرهم.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٢٤٠/٥ رقم٧٩٢)، "الاستيعاب" (٨٢٢/٢ رقم١٣٨٩)، "تهذيب الكمال" (٥١٣/١٦ رقم٣٧٥٣)، " الإصابة " (٢٨٤/٤ رقم٥٠٨١)، "التقريب" (ص: ٣٣٦ رقم٣٧٩٨).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، وهو يشهد للشطر الأخير من رواية سليمان بن أبي حثمة المرسلة.

الحديث الحادي والثلاثون

وفي كتاب الصلاة، باب المُسافِرُ يَقصُرُ ما لَم يُجمِعْ مُكثًا، مالَم يَبلُغْ مُقامُه ما أقامَ رسولُ اللهِ ﷺ بمَكَّةَ عامَ الفَتحِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٣١] " أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو محمدِ بنُ حَيّانَ الأصبَهانِيُّ، حدّثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ أبي حاتمٍ، حدّثنا أبو سعيدٍ الأشَجُّ، حدّثنا ابنُ إدريسَ، عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن الزُّهرِيِّ، عن عُبَيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ، عن ابنِ عباسٍ، قال: ((**أقامَ النَّبيُّ ﷺ عامَ الفَتحِ فتحِ مَكَّةَ خَمسَ عَشْرَةَ يَقصُرُ الصَّلاةَ، حَتَّىٰ سارَ إلَىٰ حُنَينٍ**)). كذا رَواه ولا أُراه مَحفوظًا.

- وقَد أخبَرَناه محمدُ بنُ الحُسَينِ بنِ الفَضلِ القَطّانُ، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرٍ، حدّثنا يَعقوبُ بنُ سُفيانَ، حدّثنا الحَسَنُ بنُ الرَّبيعِ، حدّثنا ابنُ إدريسَ، عن ابنِ إسحاقَ قال: وحَدَّثَنِي محمدُ بنُ مُسلِمٍ: **ثُمَّ أقامَ رسولُ اللهِ ﷺ بمَكَّةَ خَمسَ عَشْرَةَ لَيلَةً يَقصُرُ الصَّلاةَ حَتَّىٰ سارَ إلَىٰ حُنَينٍ**. هذا هو الصَّحيحُ مُرسَلٌ.

- ورَواه أيضًا عبدَةُ بنُ سُلَيمانَ، وأَحمَدُ بنُ خالدٍ الوَهبِيُّ، وسَلَمَةُ بنُ الفَضلِ عن ابنِ إسحاقَ، ولَم يَذكُروا فيه ابنَ عباسٍ، إلا محمدَ بنَ سلَمةَ فإنَّه رَواه عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن الزُّهرِيِّ، عن عُبَيدِ اللهِ، عن ابنِ عباسٍ قال: ((**أقامَ رسولُ الله ﷺ عامَ الفَتحِ خَمسَ عَشرَةَ يَقصُرُ الصَّلاةَ**)). أخبَرَناه أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا النُّفَيلِيُّ حدّثنا محمدُ بنُ سلَمةَ. فذَكَرَه.

وَرَواه عِراكُ بنُ مالكٍ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً. ورِوايةُ عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ أصَحُّ مِن ذَلِكَ كُلِّه، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) "السنن الكبير" (٦/ ١٧٠-١٧١ رقم ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه محمد بن إسحاق واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٢٠٧ رقم٨١٩٦) و(٧/ ٤٠٨ رقم٣٦٩٣٥)، والبيهقي في هذا الحديث، كلاهما من طريق عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق، عن ابن شهاب، به، بمثله.

وأخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب متىٰ يتم المسافر (ص١٨٣ رقم١٢٣١) عن النُّفَيلِيُّ، ومن طريق أبي داود البيهقي في هذا الحديث. وأخرجه ابن ماجه كتاب الصلاة، باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة (ص١٥١ رقم١٠٧٦)، من طريق محمد الرَّقيّ، كلاهما: (النُّفَيلِيُّ، والرَّقيّ)، عن محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، به، بمثله. وقال البيهقي بإثر رواية عبد الله بن إدريس: «كذا رَواه ولا أُراه مَحفوظًا».

وقال في "المعرفة" (٢/ ٤٣٤ رقم١٦٠٨): «وأما حديث محمد بن إسحاق بن يسار عن الزُّهرِيّ عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: (أن النبي ﷺ أقام عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة). فكذا رواه بعض أصحاب محمد بن إسحاق عنه».

وقد توبع الزُّهرِيّ علىٰ هذا الوجه، تابعه عِرَاك بن مالك: أخرج هذه المتابعة النسائي في "سننه" كتاب تقصير الصلاة، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة (ص٢٢٣ رقم١٤٥٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٠٤ رقم١٠٧٣٥)،من طريق يزيد بن حبيب، عن عِرَاك بن مالك، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه.

❖ **الوجه الثاني: (محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، من قوله):**

أخرجه البيهقي في هذا الحديث، من طريق الحسن بن ربيع، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق، به. وقال: «هذا هو الصَّحيحُ مُرسَلٌ».

❖ **الوجه الثالث: (محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن**

. . . . . .

النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه ابن هشام في "السيرة" (٥/ ١٠٣)، والطبري في "تاريخ الرسل والملوك" (٢/ ١٦٥) من طريق سلمة بن الفضل، وابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ١٤٣)، من طريق يزيد بن هارون، ثلاثتهم (ابن هشام، وسلمة بن الفضل، ويزيد بن هارون)، عن ابن إسحاق، عن ابن شهاب، به.

وذكره أبو داود في الموضع السابق من "سننه" بإثر الحديث (رقم١٢٣١)، فقال: «روىٰ هذا الحديث عبدة بن سليمان، وأحمد بن خالد الوهبي، وسلمة بن الفضل عن ابن إسحاق، ولم يذكروا فيه ابن عباس». وكذا ذكره البيهقي في هذا الحديث.

وأخرجه مرسلاً ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ١٤٣-١٤٤) من طريق بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عِرَاك بن مالك، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلفظ: ((أن النبي ﷺ صلىٰ بمكة عام الفتح خمس عشرة ليلة يصلي ركعتين ركعتين)).

وذكره البيهقي في هذا الحديث، وقال: «رواه عِرَاك بن مالك، عن النبي ﷺ مرسلاً». وتعقبه ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٣/ ١٥١) فقال: «أخرجه النسائي[1] عن عِرَاك مسنداً...» وذكر الحديث مسنداً.

قال البيهقي بعد ذكر هذه الأوجه مرجحاً: «ورِوايةُ عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ أصَحُّ مِن ذَلِكَ كُلِّه، واللهُ أعلَمُ».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث رواه محمد بن إسحاق واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً)**، فقد رواه عنه روايان هما:

١- **عبد الله بن إدريس** بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي. **وهو ثقة**، وثقه ابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي والخليلي وابن خراش. وزاد أبو حاتم: «حديث ابن

(١) تقدم إيراده في الوجه الأول.

.....

إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين ثقة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٢هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٤٧/٥ رقم٩٧)، "معرفة الثقات" (٢١/٢ رقم٨٥٣)، "تهذيب التهذيب" (٩٧/٣ رقم٣٦٢٢)، "التقريب" (ص٢٩٥ رقم٣٢٠٧).

٢-**محمد بن سَلَمة** بن عبد الله البَاهِلِي مولاهم أبو عبد الله الحَرَّاني، **وهو ثقة** كما في "التقريب"، وثقه ابن سعد والعجلي والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عنه الإمام أحمد: «شيخ صدوق». وقال أبو حاتم: «كان له فضل ورواية».

روىٰ له البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" وفي "الأدب المفرد"، ومسلم والأربعة، مات سنة (١٩١هـ) علىٰ الصحيح.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٥/٧)، "معرفة الثقات" (٢٣٩/٢ رقم١٦٠٢)، "الجرح والتعديل" (٢٧٦/٧ رقم١٤٩٤)، "الثقات" (٤٠/٩ رقم١٥٠٦٨)، "تهذيب الكمال" (٢٨٩/٢٥ رقم٥٢٥٥)، "التقريب" (ص٤٨١ رقم٥٩٢٢).

❖ **وأما الوجه الثاني: (محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، من قوله)، فقد رواه عنه:**

- **عبد الله بن إدريس** الأودي أبو محمد الكوفي. **تقدم بنا أنه ثقة.**

❖ **وأما الوجه الثالث: (محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب الزُّهرِيّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد رواه عنه عدد من الرواة:

١-ابن هشام هو: عبد الملك بن هشام بن أيوب أبو محمد الْحِمْيَرِي الْمعَافِرِي، وَقيل: الذهلي، البصري نزيل مصر. صَاحب السِّيرَة، وقد راوها عن زياد بن عبد الله البكائي، عن محمد بن إسحاق مصنفها، قال ابن كثير: «وإنما تنسب إليه، فيقال: سيرة ابن هشام؛ لأنه هذبها وزاد فيها ونقص منها، وحرر أماكن، واستدرك أشياء».

وثقه ابن يونس المصري، وابن الجوزي.

وقال عنه الذهبي: «العلامة، النحوي، الأخباري».

مات سنة (٢١٨هـ).

ينظر: "تاريخ ابن يونس المصري" (١٣٧/٢ رقم٣٥٦)، "المنتظم" لابن الجوزي (٣٧/١١ رقم١٢٣٩)، "سير أعلام النبلاء

. . . . . .

" (٤٢٨/١٠ رقم١٣١)، "تاريخ الإسلام" (٣٨٧/٥ رقم٢٤٦)، "الوافي بالوفيات" للصفدي(١٤٢/١٩)، "البداية والنهاية" (٢٣٥/١٤-٢٣٦).

وقد تقدم بنا أن رواية ابن هشام للسيرة، عن زياد البَكّائي، عن محمد بن إسحاق ومنها هذا الحديث، وزياد هو: ابن عبد الله بن الطُفَيل العامري البَكّائي أبو محمد الكوفي، وبعد دراسة حاله يتبين أنه: صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، كما قال ابن حجر.

قال عنه أبو زرعة: «صدوق»، وقال الإمام أحمد: «ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق». وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، زعم عبد الله بن إدريس أن زياداً البكائيَّ باع بعض داره وكتب المغازي».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وقد روىٰ عنه الثقات من الناس وما أرىٰ برواياته بأسـًا».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٥٣٧/٣ رقم٢٤٢٥)، "الكامل" (١٣٦/٤-١٤٠ رقم٦٩١)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٣٠٠/١ رقم١١٣٠٢)، "التقريب" (ص٢٢٠ رقم٢٠٨٥).

٢-**سلمة بن الفضل** الأبرش الأنصاري مولاهم أبو عبد الله الأزرق قاضي الري.

وثقه ابن سعد وابن معين وأبو داود، وزاد ابن سعد: «صدوقًا، وهو صاحب محمد بن إسحاق، روىٰ عنه المغازي والمبتدأ»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «يخالف ويخطئ». وقال البخاري: «عنده مناكير، وهّنه علي». وقال أبو حاتم: «محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن عدي: «عنده سوىٰ المغازي عنِ ابن إسحاق وغيره، إفرادات وغرائب ولم أجد في حديثه حديثًا قد جاوز الحد في الإنكار وأحاديثه مقاربة محتملة».

وضعفه إسحاق بن راهويه والنسائي.

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ»، وهو كما قال.

روىٰ له أبو داود والترمذي، مات بعد سنة (١٩٠هـ).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٨١/٧)، "تاريخ ابن معين" للدارمي(ص٧٩ رقم١٩٢)، "التاريخ الكبير" (٨٤/٤ رقم٢٠٤٤)، "الجرح والتعديل" (١٦٨/٤ رقم٧٣٩)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(ص٤٧ رقم٢٤١)، "الثقات" (٢٨٧/٨ رقم١٣٤٨٠)، "الكامل" (٣٦٩/٤ رقم٧٩٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٩/٢ رقم٢٩٢٩)، "التقريب" (ص٢٤٨ رقم٢٥٠٥).

٣-**يزيد بن هارون** السُّلمي. **ثقة متقن عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٤-**عَبدةُ بن سليمان الكلابي**، أبو محمد الكوفي. **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٥-**أحمد بن خالد الوهبي** أبو سعيد الكندي، **وهو صدوق** كما في "التقريب"، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، ونقل عن أبي حاتم الرازي: «أن أحمد امتنع من الكتابة عنه»

روىٰ له الأربعة، مات سنة (٢١٤هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٩/٢ رقم٤٦)، "الثقات" (٦/٨ رقم١٢٠٣١)، "تهذيب التهذيب" (٢١/١ رقم٣٩)، "التقريب" (ص٧٩ رقم٣٠).

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه محمد بن إسحاق واختلف عليه، وأن الوجه الراجح هو: الوجه الثالث (رواية الإرسال) فقد رجحها البيهقي بقوله: «الصَّحيحُ مُرسَلٌ». في حين أعل رواية الوصل بقوله: «ولا أُراه مَحفوظًا»، وبذكر من أرسله من الرواة. ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-أن صنيع أبي داود يشير إلىٰ ترجيح رواية الإرسال؛ حيث أعل رواية الوصل بذكر من أرسله، فقال: «روىٰ هذا الحديث عبدة بن سليمان، وأحمد بن خالد الوهبي، وسلمة بن الفضل عن ابن إسحاق، ولم يذكروا فيه ابن عباس».

٢-كون رواته أكثر عدداً، وجلُّهم من الثقات.

٣-أن محمد بن سلمة، وعبد الله بن إدريس مع كونهما ثقات وقد رواياه موصولاً، إلا أنهما

. . . . . .

خالفا الجماعة الذين رووه مرسلاً.

٤- وممن رجح رواية الإرسال من المتأخرين الألباني كما في "ضعيف أبي داود" (٢/ ٣٥ رقم٢٢٦)، وقال: (الصواب في إسناده: أنه مرسل؛ ليس فيه ابن عباس».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ"[١] قال: أخبرنا يزيد ابن هارون، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: «أَقَامَ رَسُولُ اللهِ عَامَ الفَتحِ بِمَكَّةَ خَمسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ حَتَّىٰ سَارَ إِلَىٰ حُنَيْنٍ».

١- **يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. **ثقة متقن عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢- **محمد بن إسحاق** بن يسار أبو بكر المُطَّلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي. روىٰ عن: أبيه، وحميد الطويل، والزُّهْرِيّ، وغيرهم. روىٰ عنه: شعبة، والسفيانان، وزيد بن هارون وغيرهم.

واختُلف في بيان حاله اختلافًا كبيرا:

فوثقه وأثنىٰ عليه: شعبة وابن سعد ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني وابن شهاب والعجلي والبُوْشَنْجي وأبو يعلىٰ الخليلي وابن حبان. ووصفه شعبة بأنه أمير المحدثين لحفظه.

وحسَّن حديثه: الإمام أحمد وابن عدي ومحمد بن يحيىٰ وابن نمير. وقال شعبة وابن المبارك وابن معين والذهبي وابن حجر: «صدوق».

وضعفه: الإمام أحمد في رواية وابن معين، وقال أبو حاتم: «ليس عندي في الحديث بالقوي ضعيف الحديث... يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وسئُل الدارقطني عن ابن إسحاق عن أبيه؟ فقال: «لا يُحتج بهما، وإنما يُعتبر بهما».

وكذّبه: هشام بن عروة والإمام مالك وسليمان التيمي ويحيىٰ القطان ووهيب بن خالد، وازد

(١) " الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ١٤٣).

. . . . . .

مالك: «دَجَّال من الدَّجَاجِلة».

ورمي بالقدر: قاله ابن معين كما في (رواية الدوري)، وأبو داود.

وذكر الداروردي أنه جلد بسببه. وقال الجوزجاني: «الناس يشتهون حديثه، وكان يرمىٰ بغير نوع من البدع».

وقد نفاه عنه محمد بن عبد الله بن نمير، حيث قال: «يرمىٰ بالقدر، وكان أبعد الناس منه».

ووصف بكثرة التدليس، وصفه بذلك الإمام أحمد فقال: «كثير التدليس جداً، فكان أحسنَ حديثه عندي ما قال: أخبرني»، كما في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٣)، وكذا الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٠٧)، والعلائي في "جامع التحصيل" (ص١٠٩ رقم٤٢)، وقال: «ممن أكثر منه وخصوصاً عن الضعفاء».

وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وهم من اتُّفق علىٰ أنه لا يُحتجُّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل.

ويمكن أن يجاب علىٰ من جرحه، بما يلي:

- **من كذبه**: أما تكذيب هشام له؛ فسببه أن ابن إسحاق حدث عن امرأته فاطمة بنت المنذر، فقد قيل لهشام إن ابن إسحاق يحدث بكذا وكذا عن فاطمة، فقال: «كذب الخبيث»[(١)].

وقد قلده في ذلك مالك ووهيب بن خالد ويحيىٰ القطان، فقد نُقل عن سليمان بن داود أنه قال: «قال لي يَحْيىٰ بن سَعِيد القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قال قلتُ: ما يدريك، قال: قال لي وهيب بن خالد أنه كذاب، قالَ قلتُ لوُهيب: ما يدريك، قال قال لي مالك بن أنس: أشهد أنه كذاب، قلت لمالك: ما يدريك، قال: قال لي هشام بن عروة: أشهد أنه كذاب، قلت لهشام: ما يدريك، قال حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأُدخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رآها رجل حتىٰ لقيت الله»[(٢)].

وهذه الرواية قد أعلها الذهبي في "السير"، فقال: «ويبين لك بطلانها: أن فاطمة بنت المنذر

(١) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٢٢).

(٢) أورده ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٥٥).

.....

لما كانت بنت تسع سنين، لم يكن زوجها هشام خلق بعد، فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة»[١]. وقال في "الميزان": «ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهيْ بنت بضع وخمسين سنة»[٢].

وعلىٰ فرض ثبوت هذه الرواية، فإن ذلك مندفع بما أجاب عليه الأئمة، حول رواية ابن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر زوجة هشام بن عروة.

- فقد سئل سفيان بن عيينة:كان ابن إسحاق يجالس فاطمة بنت المنذر؟

فأجاب: «أخبرني أنها حدَّثته، وأنه دخل عليها»[٣].

- وقال علي بن المديني: «أن الذي يذكر عن هشام بن عروة، قال: كيف يدخل ابن إسحاق علىٰ امرأتي، لو صحّ عن هشام جائز أن تكتُب إليه فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب»[٤].

وقال الإمام أحمد: «لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم »[٥].

وقال أيضاً: «يُمكن أن تكون خرجت إلىٰ المسجد فسمِع منها »[٦].

وقال ابن حبان: «وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث؛ وذلك أن التابعين...قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، وقَبِلَ الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتىٰ ينظر إليها عياناً. وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مُسبل، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها»[٧].

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٤٩)

(٢) "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٧١).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٣٧).

(٤) "تهذيب التهذيب: (٥/ ٣٠).

(٥) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٢٩).

(٦) "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٣/ ٤١ رقم٢٨٨٣).

(٧) "الثقات" (٧/ ٣٨٠-٣٨٣ رقم ١٠٥٣٤).

.....

وأجاب الذهبي: «هشام صادق في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة، وما رأينهن»[(١)].

وقال أيضًا في "الميزان": «وما يدري هشام بن عروة؟ فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هذا، وقد كبرت وأسنت... أفبمثل هذا يعتمد علىٰ تكذيب رجل من أهل العلم، هذا مردود»[(٢)].

وأما طعن الإمام مالك: فقد ذكر ابن حبان أنه كان منه مرة واحدة، وذلك من أجل الأنساب؛ حيث كان يزعم ابن إسحاق أن مالكًا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما ثم تصالحا.

وأجاب أيضًا: أن الإمام مالك لم يقدح فيه من أجل الحديث إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحَفِظوا قصة خيبر...، وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرىٰ الرواية إلا عن متقنٍ صدوقٍ فاضلٍ يُحسن ما يروي، ويدري ما يُحدث[(٣)].

وأما تكذيب وهيب بن خالد ويحيىٰ القطان، فقد قلدا في ذلك كما قال علي بن المديني: «فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكا»[(٤)].

وأما سليمان التيمي، فالظاهر أن تكذيبه لأمرٍ غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل كما ذكر علي بن المديني[(٥)].

وأما من ضعفه، فقد يكون لمايلي:

١-اتهامه بالقدر، قال أبو زرعة: «وقد ذاكرت دحيمًا قول مالك فيه، فرأىٰ أن ذلك ليس

(١) "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٣٨).

(٢) "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٧١).

(٣) "الثقات" (٧/ ٣٨١-٣٨٣).

(٤) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٣٢).

(٥) المصدر السابق.

. . . . . .

للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر».

٢-انفراده ببعض المناكير، قال الذهبي:» صدق القاضي أبو يوسف إذ يقول: من تتبع غريب الحديث كذب، وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق، فإنه يكتب عن كل أحد، ولا يتورع - سامحه الله -»[١].

وقد كان الإمام أحمد لا يقبل حديث ابن إسحاق إذا انفرد، حيث قال: «إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا»[٢].

٣-كونه يحدّث عن المجهولين بأحاديث باطلة، قال محمد بن نمير: «إذا حدّث عن من سمع منه من المعروفين، فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتي أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة»[٣].

٤-كونه مكثر من التدليس عن الضعفاء والمجاهيل، قال ابن حبان: «لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه... وإنما أُتي ما أتي لأنه كان يدلس علىٰ الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته»[٤].

ومن خلال كلام ابن نمير، وابن حبان، وبسبب تتبعه للغرائب كما نقل الذهبي، يمكننا القول بأن الضعف ليس من قِبل ابن إسحاق وإنما من قبل شيوخه ومن ينقل عنهم، كونه يروي عن كل أحد -والله تعالىٰ أعلم.

وقد قال ابن عدي: «فتشت أحاديثهُ فلم أجد في أحاديثهِ ما يتهيأ أن يُقطع عليه بالضعفِ، ورُبَّما أخطأ أو وهِم في الشيء بعد الشيء كما يُخطِئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لابأس به».

(١) "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٥٠).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٣١).

(٣) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٣٠).

(٤) "الثقات" (٧/ ٣٨٣).

. . . . . .

خلاصة حاله: الأقرب في حاله -والله أعلم- أنه صدوق حسن الحديث إذا صرَّح بالسماع، وهو مذهب أكثر الأئمة.

قال الذهبي في "السير" (٧/ ٤١): «أما في أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلىٰ رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكراً، هذا الذي عندي في حاله - والله أعلم -».

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ١٦٣): «ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث».

روىٰ له مسلم في المتابعات واحتج به الأربعة، مات سنة (١٥٠هـ)، وقيل: بعدها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٣٢١)، "تاريخ ابن معين" للدوري (٣/٢٢٥ رقم١٠٤٧) و(٣/٢٤٧ رقم١١٥٨)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (ص٤٣ رقم١٥)، "التاريخ الكبير" (١/٤٠ رقم٦١)، "معرفة الثقات" (٢/٢٣٢ رقم١٥٧١)، "الجرح والتعديل" (٧/١٩١ رقم١٠٨٧)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٥١٣)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/٢٣ رقم١٥٧٨)، "الثقات" (٧/٣٨٠-٣٨٣ رقم١٠٥٣٤)، "الكامل" (٧/٢٥٤ رقم١٦٢٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٣/٤١ رقم٢٨٨٣)، "تهذيب الكمال" (٢٤/٤٠٥-٤٢٨ رقم٥٠٥٧)، "سير أعلام النبلاء" (٧/٣٣ رقم١٥)، "ميزان الاعتدال" (٣/٤٦٨ رقم٧١٩٧)، "الكاشف" (٢/١٥٦ رقم٤٧١٨)، "التقريب" (ص٤٦٧ رقم٥٧٢٥)، "تعريف أهل التقديس" (ص٥١ رقم١٢٥).

٣- **محمد بن مسلم** بن عبيد الله بن شهاب القُرشي الزُّهْرِيّ، أبو بكر. روىٰ عن: أنس بن مالك، وسهل بن سعد السَّاعدي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وغيرهم. **روىٰ عنه**: الأوزاعي، ومعمر بن راشد، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم. **وهو إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه**، وثقه وأثنىٰ عليه عمر بن عبد العزيز وأيوب السَّختياني ويحيىٰ القطان وابن سعد والعجلي وأبو زرعة وابن حبان، وغيرهم.

قال عنه الإمام مالك: «بَقِيَ ابنُ شِهاب ومالَه في الدنيا نظير».

وقال أبو حاتم: «يُحتج بحديثه، وأثبت أصحاب أنس الزُّهْرِيّ».

وقد وصف بالإرسال والتدليس، أما تدليسه: فقد وصفه بذلك الشافعي والدارقطني وغيرهما، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة إلا

. . . . . .

بما صرحوا فيه بالسماع. والراجح أنه من أهل المرتبة الثانية وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في "الصحيح" وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روىٰ، كما فعل العلائي في مقدمة "جامع التحصيل" (ص١١٣)؛ وذلك لقلة تدليسه، قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٦/ ٣٣٥ رقم٨١٧٧): «كان يدلس في النادر». وقال ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٤٢٧): «وإدخال الزُّهْرِيّ بينه وبين عروة رجلا مما يؤذن بأنه قليل التدليس».

وأما إرساله، فقد ذكره ابن أبي حاتم في " المراسيل" (رقم٣٤٧)، وكذا أورده العلائي في "جامع التحصيل" (ص٢٦٩ رقم٧١٢)وقال: «أحد الأئمة الكبار وكان يدلس كما تقدم، ويرسل أيضًا فروىٰ عن أبي هريرة، وجابر وأبي سعيد الخدري ورافع ابن خديج وذلك مرسل...». وقال ابن معين: «ومرسل الزُّهْرِيّ لَيْسَ بِشَيْء».

أخرج له الجماعة، مات سنة (١٢٥هـ)، وقيل قبلها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (ص١٨٦)، "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/٢٢١ رقم١٠٢٧)، "التاريخ الكبير" (١/٢٢٠ رقم٦٩٣)، "معرفة الثقات" (٢/٢٥٣ رقم١٦٤٥)، "الجرح والتعديل" (٨/٧١ رقم٣١٨)، "الثقات" (٥/٣٤٩ رقم٥١٦٢)، "تهذيب الكمال" (٢٦/٤١٩ رقم٥٦٠٦)، "تهذيب التهذيب" (٥/٢٨٥ رقم٧٣٢٤)، "التقريب" (ص٥٠٦ رقم٦٢٩٦)، "تعريف أهل التقديس" (ص٤٥ رقم١٠٢).

٤- **عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة** بن مسعود الـهُذَلي، أبو عبد الله المدني. روىٰ عن: أبيه عبد الله بن عُتبة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباسﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: أخوه عون، وابن شهاب الزُّهرِيّ، وصالح بن كيسان، وغيرهم. **وهو ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: رمن سادات التابعين، وكان يُعد من الفقهاء السبعة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٩٨هـ)، وقيل: (٩٢هـ)، وقيل غير ذلك.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥/٢٥٠)، "معرفة الثقات" (٢/١١١ رقم١١٦١)، "الجرح والتعديل" (٥/٣١٩ رقم١٥١٧)، "الثقات" (٥/٦٣ رقم٣٨٦٧)، "تهذيب الكمال" (١٩/٧٣ رقم٣٦٥٣)، "تهذيب التهذيب" (٤/١٨ رقم٤٩٥١)، "التقريب" (ص٣٧٢ رقم٤٣٠٩).

.....

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، غير ابن إسحاق فإنه صدوق حسن الحديث إذا صرح بالسماع، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله، ولعنعنة ابن إسحاق، فإنه مدلس ولم يصرح هنا بالسماع.

وكذلك فإن هذه الرواية بلفظ خمس عشرة هي رواية شاذة لمخالفتها غيرها من الروايات، حيث إن الصواب رواية من قال تسعة عشر.

قال البيهقي في "سننه" (٦/ ١٧٠) بإثر الحديث رقم(٥٥٣٥): «اختَلَفَت هذه الرِّواياتُ في تِسعَ عَشْرَةَ وسَبعَ عَشْرَةَ كما تَرَىٰ، وأصَحُّها عندي -واللهُ أعلَمُ- رِوايَةُ مَن رَوَىٰ تِسعَ عَشْرَةَ، وهِي الرِّوايَةُ التي أودَعَها محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ "الجامع الصحيح"؛ فأَحَدُ من رَواها ولَم يُختَلَفْ عليه...عبدُ اللهِ بنُ المُبارَكِ، وهو أحفَظُ مَن رَواه عن عاصمٍ الأحوَلِ، واللهُ أعلمُ».

وقال ابن حجر في "التلخيص" (٢/ ١١٦): «وتبقىٰ رواية خمسة عشر شاذة لمخالفتها».

ويغني عن ذلك كله رواية عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال البيهقي: «ورِوايةُ عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ أصَحُّ مِن ذَلِكَ كُلِّه، واللهُ أعلَمُ».

ورواية عكرمة هذه أخرجها البخاري في "صحيحه" كتاب المغازي، باب مُقامِ النبي ﷺ بمكة زمن الفتحِ (رقم٤٢٩٨) و(رقم٤٢٩٩)، عن عبد الله بن المبارك، عن عاصم، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: ((**أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يومًا يُصَلِّي رَكْعَتَينِ**)).

الحديث الثاني والثلاثون

وفي كتاب الصلاة، باب من قال يَقصُرُ أبَداً ما لَـم يُـجمِع مُكثـًا،**قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٣٢] أخبرَنا أبو محمدٍ عَبدُ اللهِ بنُ يَحيَىٰ بنِ عَبدِ الجَبّارِ السُّكَّرِيُّ بِبَغدَادَ، أخبرَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفّارُ، حدّثنا أحمدُ بنُ مَنصورٍ الرَّمادِيُّ، حدّثنا عبدُ الرَّزّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ بنِ ثَوبانَ، عن جابِرِ بنِ عبدِاللهِ قال: ((**أقامَ رسولُ اللهِ ﷺ بتَبوكَ عِشرينَ يَومـًا يَقصُرُ الصَّلاةَ**)).

تَفَرَّدَ مَعمَرٌ بِروايَتِه مُسنَداً. ورَواه عليُّ بنُ المُبارَكِ وغَيرُه عن يَحيَىٰ عن ابنِ ثَوبانَ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً.

ورُوِيَ عن الأوزاعِيِّ عن يَحيَىٰ عن أنَسٍ، وقالَ: بِضعَ عَشْرَةَ. ولا أُراه مَحفوظـًا.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، موصولاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ٥٣٢ رقم٤٣٣٥)، عن معمر بن راشد، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن ابن ثوبان، به، بمثله.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه كل من: الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢/ ٤٤ رقم١٤١٣٩)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (رقم١١٣٩)، وأبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب إذا قام بأرض العدو يقصر (ص١٨٣-١٨٤ رقم١٢٣٥)، والترمذي في "العلل الكبير" (ص٩٥ رقم١٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٤٥٦ رقم٢٧٤٩) و(٦/ ٤٥٩ رقم٢٧٥٢)،

---

(١) "السنن الكبير" (٦/ ١٧٢-١٧٣ رقم ٥٥٤١).

.....

والبيهقي في هذا الحديث، وابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (١/ ٤٩٦ رقم٧٧٣).

قال أبو داود عقب الحديث: «غيرُ معمرٍ يُرسله لا يُسنْدُهُ».

وقال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: يروىٰ عن ابن ثوبان عن النبيﷺ مرسلاً».

وقال البيهقي عقب الحديث: «تَفَرَّدَ مَعمَرٌ بِروايَتِه مُسنَداً. ورَواه عليُّ بنُ المُبارَكِ وغَيرُه عن يَحيَىٰ عن ابنِ ثَوبانَ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً».

وتوبع ابن ثوبان في روايته عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، تابعه أبو الزبير المكي، كما أخرجه البيهقي في "سننه" (٦/ ١٧٣ رقم٥٥٤٢)، من طريق أبي إسحاق الفَزاريَّ، عن أبي أُنيسَةَ، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: ((غزوتُ مع النبي ﷺ غزوةَ تَبوكَ، فأقَامَ بها بِضعَ عَشرَةَ، فلَم يَزِدْ علىٰ رَكعتَينِ حَتَّىٰ رَجَعَ)).

❖ **الوجه الثاني: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٢٠٨ رقم٨٢٠٩)، عن وكيع، عن علي بن المبارك، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به، بلفظ: ((أقَامَ رسُولُ اللهِ ﷺبِتَبُوكَ **عِشرِينَ لَيلَةً يُصَلِّي صَلَاةَ المُسَافِرِ رَكْعَتَينِ**)).

❖ **الوجه الثالث: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)،** جعله من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤/ ١٨٥ رقم٣٩٢٧)، من طريق عمرو بن عثمان الكلابي، عن عيسىٰ بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به، بلفظ: ((أقامَ رسولُ الله ﷺ بِتَبُوكَ عِشْرينَ ليلةً يَقصُرُ الصَّلاةَ)).

قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عيسىٰ، ولا عن عيسىٰ إلا عمرو ابن عثمان، تفرد به محمد بن العباس».

. . . . . .

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٢/ ٢٢٥ رقم٢٦٥١)، فقال: «يرويه الأوزاعي، واختلف عنه: فرواه عمرو بن عثمان الكلابي، عن عيسىٰ بن يونس، عن الأوزاعي مرفوعاً. والصحيح عن الأوزاعي، عن يحيىٰ أن أنساً كان يفعل ذلك غير مرفوع».

وذكره البيهقي في هذا الحديث، فقال: «ورُوِيَ عن الأوزاعِيِّ عن يَحيَىٰ عن أَنَسٍ، وقالَ: بِضعَ عَشْرَةَ. ولا أُراه مَحفوظاً».

قلت: ولم أقف علىٰ من رواه بلفظ: ((بِضعَ عَشْرَةَ)) علىٰ هذا الوجه.

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث رواه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، موصولاً)**، فقد رواه عن يحيىٰ راوٍ واحد هو:

٣- **معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- وأما متابعة أبي الزبير ففي إسنادها أبو أُنيسَة لم يتبين لي عينه وحاله، ولم أقف علىٰ ترجمته، ولم تذكر كتب التراجم والكنىٰ هذه الكنية (أبو أُنيسَة) إلا في ترجمة الصحابي الجليل زيد بن أرقم الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)].

ومن المحتمل أن هناك سقطاً في الإسناد عند البيهقي، فيكون زيد بن أبي أُنيسَة[(٢)]؛ لأنه هو

(١) حيث اختلف في كنيته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اختلافاً كثيراً، وذكر منها أنه يكنىٰ بـ(أبي أُنيسة). ينظر: "فتح الباب في الكنىٰ والألقاب" لابن منده (ص١٠٢ رقم٦٢٣)، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (٢/ ٥٣٥ رقم ٨٣٧)، "أسد الغابة" (٢/ ٣٢٨)، "المقتنىٰ في سرد الكنىٰ" للذهبي (١/ ٨٧ رقم٥٢٤).

(٢) فقد أورد أبو حاتم في "العلل" (٤/ ٣٠٦- ٣٠٧ رقم١٤٤٠)، حديث أبي ليلىٰ قال: خرج رسولُ الله ﷺ وخرجنا معه، فمرَّ بِرَجُلٍ من بني عَدِيٍّ كاشفاً عن فَخِذِهِ، فقال النبي ﷺ ((غط فخذيك يا معمر! فإنهما من العورة)). من طريق يحيىٰ بن زيد، عن أبي أُنَيْسَة، عن أبي ليلىٰ. ثم قال: «هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ؛ إنما هو: أبو شَيبة يحيىٰ بن يزيد، عن **زيد بن أبي أُنَيْسَة**...بإسنادٍ له». وزيد بن أبي أُنَيْسَة الجزري، **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي. ينظر: "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٤٨١)، "تاريخ ابن معين" للدوري(٤/ ٤١١

. . . . . .

الذي يروي عن أبي الزبير المكي[١] محمد بن مسلم بن تدرس القرشي[٢]- والله تعالىٰ أعلم. وكذلك يمكن أن يكون أخاه يحيىٰ بن أبي أُنَيْسَة[٣] وهو أصغر سنًا منه؛ كون أبا إسحاق الفزاري يروي عنه[٤]- والله تعالىٰ أعلم.

قال الألباني في "الإرواء"[٥] عن حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رواية أبي الزبير عنه: «أخرجه البيهقي من حديث أبي أنيسة، عن أبىٰ الزبير، عن جابر. وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه، وأما أبو أنيسة، فلم أعرفه ولم يورده الدولابي في " الكنىٰ " فلا يعل بمثله حديث ابن ثوبان عنه».

❖ **وأما الوجه الثاني: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد رواه عن يحيىٰ راوٍ واحد هو:

- **علي بن المبارك** الهنائي البصري. **وهو ثقة**، وثقه ابن معين والإمام أحمد وابن المديني والعجلي وأبو داود ويعقوب بن شيبة. وهو ثبت في يحيىٰ بن أبي كثير كما قال ابن معين وابن عدي، وله عنه كتابان:

الأول: كتاب سماع، وهو ما رواه البصريون عنه، ومنهم يحيىٰ القطان فقد قال: «فأما ما روينا نحن عنه فما سمع».

والثاني: كتابٌ لم يسمعه، وقال أبو داود: كتاب إرسال. وهو ما رواه الكوفيون، قال يحيىٰ القطان: «وأما ما روىٰ الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع». ومن ذلك رواية وكيع

= رقم٥٠٣٤)، "معرفة الثقات " (١/ ٣٧٦ رقم ٥٢٢)، "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٥٦ رقم٢٥١٧)، "التقريب" (٢٢٢ رقم٢١١٨).

(١) ينظر "تهذيب الكمال"١٠/ ١٨ رقم٢٠٨٩) ترجمة زيد بن أبي أنيسة، و(٢٦/ ٤٠٢ رقم ٥٦٠٢) ترجمة أبو الزبير المكي.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث (١٧) وأنه ثقة يدلس.

(٣) يحيىٰ بن أبي أُنيسة الجزري، **ضعيف**، ضعفه الإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم. ينظر: "بحر الدم" (ص ١٧٠ رقم١١٣٨)، "الجرح والتعديل" (٩/ ١٢٩ رقم٥٥٠)، "التقريب" (ص ٥٨٨ رقم٧٥٠٨).

(٤) ينظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣١/ ٢٢٣ رقم٦٧٨٩)، فقد ثبتت رواية أبو إسحاق الفزاري عنه.

(٥) "إرواء الغليل" (٣/ ٢٤ رقم٥٧٤).

. . . . . .

عن علي بن المبارك، كما ذكر عباس العَنْبَري، وقال: «وكان الناس يكتبون كتاب السماع».

روىٰ له الجماعة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي (ص١٤٦ رقم٥٠٠)، "تاريخ ابن معين" للدوري (١٨٠/٤ رقم٣٨٢٤)، "بحر الدم" (ص١١٢ رقم٧٢٢)، "معرفة الثقات" (١٥٦/٢ رقم١٣٠٩)، "سؤالات الآجري" لأبي داود (ص٣٠٦ رقم٤٥٩)، "الجرح والتعديل" (٢٠٣/٦ رقم١١١٨)، "الكامل" (٣٠٨/٦-٣١٠ رقم١٣٤٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٣٦/٤ رقم٥٥١١)، "التقريب" (ص٤٠٤ رقم٤٧٨٧).

قلت: وهذا الوجه من رواية وكيع عن علي بن المبارك، ورواية وكيع والكوفيين عنه فيها تدليس؛ لأنهم يروون عنه مالم يسمعه من يحيىٰ بن أبي كثير كما تقدم بنا من قول يحيىٰ القطان.

❖ **وأما الوجه الثالث: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)**، جعله من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وقد رواه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **الأوزاعي، واسمه**: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن عيينة وابن سعد وابن مهدي وابن معين والبخاري والعجلي وأبو حاتم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٨/٧)، "تاريخ ابن معين" للدوري (٤٤٦/٣ رقم٢١٨٦)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (ص٤٥ رقم٢٢)، "التاريخ الكبير" (٣٢٦/٥ رقم١٠٣٤)، "معرفة الثقات" (٨٣/٢ رقم١٠٦٣)، "الجرح والتعديل" (٢٦٦/٥ رقم١٢٥٧)، "تهذيب الكمال" (٣٠٧/١٧ رقم٣٩١٨)، "التقريب" (ص٣٤٧ رقم٣٩٦٧).

وهذا الوجه غير محفوظ كما قال البيهقي، وإسناده ضعيف؛ وذلك لما يلي:

- فيه عمرو بن عثمان الكلابي، وهو ضعيف[(١)]. قال عنه أبو حاتم: «يتكلمون فيه كان شيخاً أعمىٰ بالرقة، يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكرة لا يصيبونه في كتبه...»[(٢)].

- أن يحيىٰ بن أبي كثير لم يثبت سماعه من أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما رآه فقط. كما ذهب

(١) "التقريب" (ص٤٢٤ رقم٥٠٧٤).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٩ رقم١٣٧٢).

.....

إلىٰ ذلك الأئمة أحمد[١] وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان[٢]. وقد رجح الدارقطني في "العلل" (١٢/ ٢٢٥ رقم٢٦٥١)، أنه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً، فقال: «والصحيح عن الأوزاعي، عن يحيىٰ أن أنساً كان يفعل ذلك غير مرفوع».

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه، وأن الوجه الراجح هو: الوجه الأول رواية يحيىٰ بن أبي كثير الموصولة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً، ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١- فقد صححها ابن حبان[٣] وابن حزم[٤] والنووي[٥] والألباني[٦].

٢- كون رواتها ثقات وإسنادها متصل، قال ابن حزم في "المحلىٰ"[٧]: «محمدُ بن عبد الرحمنِ بن ثَوبَانَ ثِقَةٌ، وباقي رواة الخبرِ أشهَرُ من أن يُسألَ عنهم؟».

٣- وأما تفرد معمر بروايته علىٰ هذا الوجه، فالذي يظهر لي أن الأوجه الثلاثة عن يحيىٰ بن أبي كثير تفرد بروايتها راوٍ واحد فقط كما تقدم بنا في التخريج. في حين أجاب النووي في "الخلاصة"[٨] علىٰ تفرد معمر فقال: «الحدِيث صَحِيح الإِسنَاد علَىٰ شَرط البُخَارِي ومُسلم، ولَا يقْدَح فِيهِ تفرد معمر فَإِنَّهُ ثِقَة حَافظ، فزيادته مَقْبُولَة».

٤- وأما الوجه الثاني (رواية الإرسال) فهو وجه مرجوح، وإن كان صنيعُ البخاري وأبي داود

(١) شك الإمام أحمد في سماعه وقال: «قد رآه... ولا أدري سمع منه أم لا».

(٢) ينظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢٤٠ رقم ٤٤٤).

(٣) "صحيح ابن حبان" (٦/ ٤٥٦ رقم ٢٧٤٩).

(٤) "المحلىٰ" لابن حزم (٣/ ٢٢١).

(٥) "خلاصة الأحكام" (٢/ ٧٣٤).

(٦) "صحيح سنن أبي داود" (٤/ ٣٩٢ رقم١١٢٠)، "إرواء الغليل" (٣/ ٢٣ رقم٥٧٤).

(٧) "المحلىٰ" لابن حزم (٣/ ٢٢١).

(٨) "خلاصة الأحكام" (٢/ ٧٣٤).

. . . . . .

والبيهقي يشير إلىٰ ترجيح رواية الإرسال، حينما قال البخاري: «يروىٰ عن ابن ثوبان عن النبيﷺ مرسلاً»[(١)]. وقال أبو داود: «غيرُ معمرٍ يرسله لا يُسْنِدُهُ»[(٢)]، وقال البيهقي: «تفرد معمر بروايته مسنداً، ورواه علي بن المبارك وغيره عن يحيىٰ عن ابن ثوبان عن النبي ﷺ مرسلاً»[(٣)].

ورواية الإرسال يرويها وكيع، عن علي بن المبارك، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلاً. وجميع رواة هذا الوجه ثقات، وعلي بن المبارك يعتبر من خواص يحيىٰ بن أبي كثير ومن أثبت الناس فيه.

لكن يمكن أن يجاب عن عدم ترجيح هذه الرواية: كون الراوي عن علي بن المبارك هو وكيع بن الجراح وهو كوفي، وتقدم بنا أن رواية الكوفيين عن ابن المبارك عن يحيىٰ بن أبي كثير هي من الكتاب الذي لم يسمعه علي بن المبارك من يحي والله تعالىٰ أعلم.

٥- وأما الوجه الثالث رواية يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ، فإسنادها ضعيف؛ لضعف عمرو بن عثمان الكلابي، ولانقطاعها؛ فيحيىٰ بن أبي كثير لم يسمع من أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"[(٤)] قال: حدّثنا عبدُ الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن يحيىٰ بن أَبي كثيرٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوبانَ، عن جابرٍ بن عبدِ الله، قال: ((**أقامَ رسولُ الله ﷺ بِتَبُوكَ عِشْرينَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاةَ**)).

١- **عبد الرزاق بن همام** بن نافع الحِمْيَري مولاهم، أبو بكر الصنعاني. **مُتَّفقٌ علىٰ ثقته**، فهو ثقة إذا حدث من كتابه، وذلك قبل أن يعمىٰ ويقبل التلقين. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(١) "العلل الكبير" للترمذي(ص٩٥ رقم١٥٨).

(٢) "سنن أبي داود" بإثر الحديث (رقم١٢٣٥).

(٣) في "سننه" في هذا الحديث المدروس.

(٤) "مسند الإمام أحمد" (٢٢/ ٤٤ رقم١٤١٣٩).

. . . . . .

٢-**معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٣-**يَحيَىٰ بن أَبي كَثِير** الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليمامي. روىٰ عن: عكرمة مولىٰ ابْن عباس، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، ونافع مولىٰ ابْن عُمَر، وغيرهم. روىٰ عنه: أيوب السختياني وهو من أقرانه، وابنه عبد الله بن يحيىٰ ابن أَبي كثير، وعلي بن المُبارك، ومَعمَر بن راشِد، وغيرهم. **وهو ثقة ثبت** وثقه وأثنىٰ عليه الأئمة، فقد وثقه العجلي، وقال عنه أيوب السختِياني: «ما بقي علىٰ وجه الأرض مثل يحيىٰ بن أبي كثير». وقال الإمام أحمد: «يحيىٰ بن أبي كثير من أثبت النَّاس، إنما يُعدُّ مع الزُّهري ويحيىٰ بن سعيد، وإذا خالفه الزُّهري فالقول قول يحيىٰ ابن أبي كثير». وقال أبو حاتم: «إمامٌ، لا يُحدث إلا عن ثقة».

وقد وصف بكثرة الإرسال والتدليس، كما قال يحيىٰ القطان: «مرسلاته تشبه الريح؛ لأنه كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف». وذكره ابن أبي حاتم في "المراسيل" وقال، سمعت أبي يقول: «يحيىٰ بن أبي كثير لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسًا فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه». وعدّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب التدليس، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

وقال ابن حجر في "هدي الساري": «أحد الأئمة الأثبات الثقات المكثرين، عظمه أيوب السَّختياني، ووثقه الأئمة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٢هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٠١/٨ رقم٣٠٨٧)، "معرفة الثقات" (٣٥٧/٢ رقم١٩٩٤)، "الجرح والتعديل" (١٤١/٩ رقم٥٩٩)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢٤٤)، "تهذيب الكمال" (٥٠٤/٣١ رقم٦٩٠٧)، "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل" (ص٣٤٦)، "تهذيب التهذيب" (١٧٠/٦ رقم٨٨٠٦)، "التقريب" (ص٥٩٦ رقم٧٦٣٢)، "هدي الساري" (ص٤٥٢).

٤-**محمد بن عبدِ الرحمن بن ثَوبان** القرشي العامري مولاهم، أبو عبد الله المدني.

تابعي ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، فقد صححه ابن حبان وابن حزم والنووي والألباني كما تقدم.

وفي الباب -باب قصر الصلاة في السفر مالم يجمع إقامة- حديث عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في فتح مكة وقد سلف في الحديث (رقم ٣١).

الحديث الثالث والثلاثون

وفي كتاب الجُمعَةِ، جُمَّاع أبوابِ الخُطبَةِ، باب ما يُستدَلُّ بهِ علىٰ وُجُوبِ التَّحْمِيدِ في خُطبَةِ **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٣٣] "وأخبرَنا أبو محمدِ ابن يوسُفَ، أخبرَنا أبو سعيدِ ابنُ الأعرابيِّ، حدّثنا عباسُ بنُ عبدِاللهِ التَّرقُفِيُّ، حدّثنا أبو المُغيرَةِ، حدّثنا الأوزاعِيُّ، حدّثَنا قُرَّةُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأُ فيه بـ: الحَمدُ لِلَّهِ أقطَعُ**)).

أسنَدَه قُرَّةُ، ورَواه يونُسُ بنُ يَزيدَ، وعُقَيلُ بنُ خالِدٍ، وشُعَيبُ بنُ أبي حَمزَةَ، وسعَيدُ بنُ عبدِ العَزيزِ، عن الزُّهرِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ مرسلاً".

غريب الحديث:

- **البَالُ**: الحال والشَّأن، وأمرٌ ذُو بَالٍ أي شَرِيفٌ يُحتفَل له ويُهْتَمّ به. "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (١/ ١٦٤)، "تاج العروس" للزَّبيدي (٢٨/ ١٢٤).

- **أَقطَعُ**: أي مَقطُوعُ البَركَةِ علىٰ وجهِ المُبَالِغَةَ. "مرقاة المفاتيح" للقاري(٥/ ٢٠٧١ رقم ٣١٥١).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن شهاب الزُّهرِيِّ واختلف عليه في وصله وإرساله، وعلىٰ من دونه:

- فرواه الأوزاعي، عن قُرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً، واختلف فيه علىٰ الأوزاعي.

- ورواه صدقة بن عبد الله، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن ﷺ موصولاً.

---

(١) "السنن الكبير" (٦/ ٣٢٧ رقم ٥٨٣٤).

. . . . . .

- ورواه جماعة عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً.

■ **أولاً- رواية الوصل:**

١-رواه الأوزاعي، واختلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (الأوزاعي، عن قُرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً):**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥/ ٣٣٩ رقم٢٦٦٨٣)، ومن طريقه ابن ماجه في النكاح، باب خطبة النكاح (ص٢٧٢ رقم١٨٩٤)، وأخرجه البزار في "مسنده" (١٤/ ٢٩١ رقم٧٨٩٨)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١/ ٢٠٦ رقم٣٦٢)، والبيهقي في "الشعب" (٦/ ٢١٤-٢١٥ رقم٤٠٦٢)،وفي "الدعوات الكبير" (١/ ٦٥ رقم١)، والخطيب في "جامعه" (٢/ ٨٧ رقم١٢٣٣)، والسبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ٧)، من طريق عبيد الله بن موسىٰ، عن الأوزاعي، بمثل لفظ البيهقي(لفظ الحمد)، ولفظ ابن أبي شيبة: ((كل كلام ذي بال))، مكان((كل أمر ذي بال)).

وقال البزار عقب الحديث: «هذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وأخرجه أبوداود في "كتاب الأدب" باب الهدىٰ في الكلام (ص٦٤٨ رقم٤٨٤٠)، والنسائي في "الكبرىٰ" (٩/ ١٨٤ رقم١٠٢٥٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٩ رقم١)،

وأبو طاهر المخَلصِّ في "المخَلصِّيات" (رقم ٢٩١١)، والديلمي في "الفردوس " (١/ ٥)، وابن عساكر في "معجمه" (٢/ ١٠٦١ رقم١٣٧٣)،والسبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ٦-٧)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم، بمثل لفظ البيهقي، غير أبي داود، بلفظ: ((كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم)).

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٤/ ٣٢٩ رقم٨٧١٢)، ومن طريقه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ١٥-١٦)، من طريق عبد الله بن المبارك، ولفظه: ((كُلُّ كَلامٍ أو أمرٍ ذِي بالٍ لا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ، فهو أَبْتَرُ- أو قالَ: أَقْطَعُ-)).

. . . . . .

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٩ رقم ٢)، من طريق موسىٰ بن أعين، بلفظه.

وابن حبان في "صحيحه" (١/ ١٧٣ رقم١)، والخليلي في "الإرشاد" (١/ ٤٤٨ رقم١١٨)، من طريق عبد الحميد بن أبي العشرين، بلفظه.

والبيهقي في هذا الحديث من "سننه"، من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، ومن طريقه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ٦).

جميعهم: (عبيد الله بن موسىٰ، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، وموسىٰ بن أعين، وابن أبي العشرين، وأبو المغيرة عبد القدوس الخولاني)، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزُّهرِيِّ، به، بلفظه لفظ الحمد، باستثناء من ذكرنا ألفاظهم.

وقد توبع قُرة بن عبد الرحمن علىٰ هذا الوجه، تابعه يونس بن يزيد:

كما أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٤٤٩ رقم١١٩)، ومن طريقه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ١٥)،من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ،بلفظ: ((كل كلام لا يُبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع، أبتر ممحوق من كل بركة)).

وضعفه الخليلي بإسماعيل بن أبي زياد، وقال عقب هذا الحديث: «وحديث الأوزاعي عن قرة مشهور، رواه الوليد بن مسلم وأبو المغيرة وعبيد الله بن موسىٰ وعبد الله بن المبارك، عن الأوزاعي، والمعول عليه، ولا يعتمد علىٰ رواية إسماعيل عن يونس...».

❖ **الوجه الثاني: (الأوزاعي، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، ولم يذكر فيه قُرة بن عبد الرحمن:**

أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (٣/ ٩٦٦ رقم٨٩٤)، ومن طريقه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ١١-١٢)، من طريق خارجة بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزُّهرِيِّ، به. بمثل لفظ البيهقي(لفظ الحمد).

و الخطيب البغدادي في "الجامع" (٢/ ٨٧ رقم١٢٣٢)، ومن طريقه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ١٢)، من طريق أحمد بن محمد بن عمران، عن محمد بن صالح البصري،

. . . . . .

عن عبيد بن عبد الواحد، عن يعقوب بن كعب، عن مُبشِّر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن الزُّهرِيِّ، به. ولفظ الحديث: بـ ((بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)) مكان الحمد.

وذكره الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠ رقم١٣٩١)، من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي به، ولم يذكر قرة.

قال الخليلي معقباً بعد روايته للحديث: «هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزُّهرِيّ، وإنما سمعه من قُرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل؛ هكذا رواه عن الأوزاعي: ابن المبارك وأبو المغيرة وابن أبي العشرين وعبيد الله بن موسىٰ، ولم يروه عن خارجة إلا غنجار، وخارجة فيه لين».

❖ **الوجه الثالث: (الأوزاعي، عن يحيىٰ - وهو اسم قُرّة -، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، وأسقط من الإسناد الزُّهرِيِّ:**

أخرجه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ١٤-١٥)، من طريق عبد الله بن الحسين بن جابر، عن محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي به، بلفظ الحمد.

❖ **الوجه الرابع: (الأوزاعي، عن قُرة، عن الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

ذكره الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠ رقم١٣٩١)، من طريق وكيع، عن الأوزاعي به.

وقال: «الصحيح عن الزُّهرِيِّ مرسلاً».

٢-ورواه موصولاً أيضاً: (محمد بن الوليد الزبيدي عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن ﷺ موصولاً):

أخرجه الطبراني في" الكبير" (١٩/ ٧٢ رقم١٤١)، ومن طريقه السبكي في" طبقات الشافعية" (١/ ١٤)، من طريق صدقة بن عبد الله، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزُّهرِيِّ، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: ((**كُلُّ أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمدِ أَقطَعُ أَو أَجْذَمُ**)).

وذكره الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٩) وفي "العلل" (٨/ ٣٠)، من طريق صدقة، عن محمد بن سعيد (الوصيف)، عن الزُّهرِيِّ، عن ابن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ.

وقال معقباً في "سننه": «ولا يصح الحديث؛ وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان والمرسل

. . . . . .

هو الصواب».

■ **ثانيًا: رواية الإرسال:**

- (رواه جماعة، عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً).

أخرجه مرسلاً: النسائي في "عمل اليوم والليلة" (ص٣٤٦ رقم٤٩٦)، من طريق عقيل بن خالد، و(رقم٤٩٧)، من طريق الحسن بن عمر، كلاهما عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وذكره أبو داود في الموضع السابق من "سننه" بإثر الحديث الموصول(رقم٤٨٤٠)، والبيهقي في هذا الحديث، وقالوا: «رواهُ يُونسُ وعقيلٌ وشُعَيبٌ وسَعِيدُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ عن الزُّهرِيِّ عن النبي ﷺ مُرسَلاً». واللفظ لأبي داود.

وذكره الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠ رقم١٣٩١)، من طريق وكيع، عن الأوزاعي، عن قُرة، عن الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ، مرسلاً، ورجح رواية الإرسال.

فهؤلاء ستة رواة جميعهم: (عقيل بن خالد، والحسن بن عمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وسعيد بن عبد العزيز، وقُرة)، عن الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً. ولفظ الحسن بن عمر: ((**كل كَلَام لَا يُبْدَأ فِي أَوله بِذكر الله فَهُوَ أَبتر**)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الزُّهرِيِّ واختلف عليه وعلىٰ من دونه وهو الأوزاعي:

أولاً: رواية الوصل:

١- رواه الأوزاعي واختلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (الأوزاعي، عن قُرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً):**

- **الأوزاعي، هو:** عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام.** تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

. . . . . .

- وهذا الوجه رواه الأوزاعي عن: **قُرة بن عبد الرحمن** بن حَيْوَئِيل بن ناشرة المعافري، **وهو ضعيف**، وقيل: منكر الحديث جداً. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرون.

وهذا الوجه ضعيف؛ لضعف قرة بن عبد الرحمن.

- وأما متابعة يونس بن يزيد لقُرة بن عبد الرحمن في روايته عن الزُّهرِيِّ:

فقد ضعفها الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٤٤٨) بإسماعيل بن أبي زياد، فقال: «ورواه شيخ ضعيف عن يونس بن يزيد، عن الزُّهرِيِّ، وهو إسماعيل بن أبي زياد الشامي صاحب التفسير». وقال عنه الدراقطني كما في "سؤالات البرقاني" (رقم٤): «هو إسماعيل بن مسلم السكوني متروك يضع الحديث».

وقد ذكر الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٤٤٩ رقم١١٩) كما تقدم في التخريج، أن المعول عليه حديث الأوزاعي عن قرة مشهور، رواه الوليد بن مسلم وأبو المغيرة وعبيد الله بن موسىٰ وعبد الله بن المبارك، عن الأوزاعي، وأنه لا يعتمد علىٰ رواية إسماعيل عن يونس.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الأوزاعي، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، ولم يذكر فيه قُرة بن عبد الرحمن، وقد رواه عن الأوزاعي راويان هما:**

١- **خارجة بن مصعب** بن خارجة الضبعي أبو الحجاج الخرساني السرخسي، **مجمع علىٰ تضعيفه**، ضعفه ابن معين والإمام أحمد والدارقطني وأبو حاتم والخليلي. وقال البخاري: «لا يعرف صحيح حديثه من غيره».

وقال النسائي وابن خراش وأبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث». وكذا قال ابن حجر وزاد: «وكان يدلس عن الكذابين»، وعدّه في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، وهم من ضُعف بأمر آخر سوىٰ التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

روىٰ له الترمذي وابن ماجه، مات سنة (١٦٨هـ)

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/٢٥٢ رقم١١٨٨)، وللدارمي(رقم٣٠٩)، "التاريخ الكبير" (٣/٢٠٥ رقم٧٠٢)، "بحر الدم" (رقم٢٤٧)، "الجرح والتعديل" (٣/٣٧٥ رقم١٧١٦)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(رقم١٧٤)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي(٢/٢٥ رقم٤٤٦)، "سؤالات السلمي" للدارقطني(رقم١٢٤)، "الإرشاد" (٣/٩٦٦ رقم٨٩٤)، "تهذيب الكمال"

. . . . . .

(١٦/٨ رقم١٥٩٢)، "التقريب" (ص١٨٦ رقم١١٨٨)، "تعريف أهل التقديس" (رقم١٣٦).

٢-**مُبشِّر بن إسماعيل** الحلبي أبو إسماعيل الكلبي مولاهم، وبالدراسة لحاله يتبين أنه **ثقة** تُكلم فيه بلا حجة، فقد وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال النسائي: «ليس به بأس».

ضعفه ابن قانع، ولم يفسر سبب تضعيفه. وقال الذهبي في "السير": «تكلم فيه بعضهم بلا حجة». وقال في "الكاشف": «ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق».

روىٰ له الجماعة،مات سنة (٢٠٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٧١/٧)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم٧٦٠)، "بحر الدم" (رقم١٠٥٩)، "الثقات" (١٩٣/٩ رقم١٥٩٤٩)، "سير أعلام النبلاء" (٣٠١/٩ رقم٨٦)، "الكاشف" (٢٣٨/٢ رقم٥٢٧٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٦٦/٥ رقم٧٥٣١)، "التقريب" (ص٥١٩ رقم٦٤٦٥).

ومُبشِّر وإن كان ثقة، فإنه خالف غيره من الرواة بإسقاط قُرة بن عبد الرحمن من الإسناد، في حين رواه - كما في الوجه الأول - جماعة من الرواة جلهم من الثقات عن الأوزاعي، عن قُرة بن عبد الرحمن، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً.

وخالفهم في المتن أيضاً: فذكره بلفظ: ((بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)) مكان الحمد لله.

أضف إلىٰ ذلك أن رواية مُبشِّر جاءت من طريق أحمد بن محمد بن عمران بن موسىٰ أبي الحسن النهشلي، ويعرف بابن الجندي، وهو ضعيف، قال عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٧٧): «كان يُضعف في روايته ويُطعن عليه في مذهبه. سألت الأزهري عن ابن الجندي: فقال ليس بشيء». وينظر: "لسان الميزان" (١/ ٦٣٩ رقم٧٨٩).

وأورد ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٣٦٩) في فضل علي حديثاً فقال: «هذا حَدِيث مَوضُوع وواضعه أبرد من الثَّلج...، وَمَا يتَعَدَّىٰ الجندي».

ومما تقدم يتبين لنا أن هذا الوجه لا يعول عليه؛ لضعف مصعب بن خارجة، وضعف رواية

. . . . . .

مُبشِّر بن إسماعيل؛ من أجل أحمد بن محمد بن عمران، ولمخالفة مصعب بن خارجة ومُبشر في روايتهما هذا الوجه لجمع من الرواة أكثرهم ثقات، رووه عن: الأوزاعي عن قُرة، عن الزُّهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعاً. قال الخليلي في "الإرشاد" (٣/ ٩٦٦ رقم٨٩٤): «هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزُّهرِيّ، وإنما سمعه من قُرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل».

❖ **وأما الوجه الثالث: (الأوزاعي، عن يحيىٰ - وهو اسم قُرّة -، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، وأسقط من الإسناد الزُّهرِيِّ:**

وهذا الوجه رواه الأوزاعي عن يحيىٰ وهو: قُرة بن عبد الرحمن، وقُرّة لقب غلب عليه، كما قال ابن حبان في "الثقات" (٧/ ٣٤٣): «كان إسماعيل بن عياش يقول إن قُرّة ابن عبد الرحمن اسمه يحيىٰ، وقُرّة لقب». وكذا ذكر المزي في " تهذيب الكمال" (٣٥/ ٥٣).وقال السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ١٦): «ظن بعض المُحدثين أنه يَحْيَىٰ بن أَبِي كثير أحد الأَئِمَّة من شُيُوخ الأَوزَاعِيّ، قلت: ولَو كَانَ كَذَلِك لَكَانَ عاضداً قَوِياً...». وفصل الكلام في المتابعات، إلىٰ أن قال: «ولَكِن لَيسَ الأَمر كَذَلِك فَإِن يَحْيَىٰ المشَار إِلَيهِ هُوَ قُرَّة بن عَبد الرَّحمَن ويَحيَىٰ اسْمه». ثم ذكر كلام ابن حبان السابق.

وهذا الوجه يرويه عبد الله بن الحسين بن جابر، عن محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً، من غير ذكر الزُّهرِيِّ. وعبد الله بن الحسين هو: ابن جابر البغدادي، سكن المصيصية، ذكره ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٠ رقم٥٧٥) وقال عنه: «يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». وينظر: "لسان الميزان" (٤/ ٤٥٦-٤٥٧).

قلت: وهذا الوجه مما انفرد فيه عبد الله بن الحسين بروايته، ولم يتابع عليه، فلا يحتج به.

❖ **وأما الوجه الرابع: (الأوزاعي، عن قُرة، عن الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

سيأتي الكلام علىٰ هذا الوجه في رواية الإرسال.

٢-ورواه موصولاً أيضاً: (محمد بن الوليد الزُّبَيْدِيّ، عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ،عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن ﷺ موصولاً):

. . . . . .

- **ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدِيّ**، القاضي. **ثقة ثبت من كبار أصحاب الزُّهرِيِّ**.كما تقدم بنا في الحديث (رقم ٢٤). وقد رواه عن الزُّبَيْدِيّ راوٍ واحد هو:

- **صدقة بن عبد الله** السمين،أبو معاوية، وقيل: أبو محمد الدمشقي، **وهو ضعيف**، ضعفه ابن معين والإمام أحمد وابن نمير والبخاري وأبو زرعة والنسائي. وزاد البخاري: «مَا كَانَ من حَدِيثه مَرفُوعاً فَهُوَ مُنكر وَهُوَ ضَعِيف جداً». وقال مسلم: «منكر الحديث»، وذكره ابن حبان في " المجروحين"، وقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يُشتغل بروايته إلا عن التعجب».

وقد وثقه دحيم في رواية الدارمي، وضعفه في رواية أبي زرعة، وقال في رواية يعقوب بن سفيان: «من شيوخنا لابأس به». وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وأنكر عليه رأي القدر فقط». وقال الذهبي وابن حجر: «ضعيف». وهو الذي عليه جمهور الأئمة كما تقدم.

روىٰ له الترمذي والنسائي وابن ماجه، مات سنة (١٦٦هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين "للدارمي(رقم٤٢٨)، " بحر الدم" (رقم٤٦٠)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم١٧٤)، "الجرح والتعديل" (٤٢٩/٤ رقم١٨٨٩)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٣٠٧)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٠٧/٢ رقم٧٣٨)، "المجروحين" (٤٧٤/١ رقم٤٩٢) "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (١٥٨/٢ رقم٢٩٥)، "الكاشف" (٥٠٢/١ رقم٢٣٨٤)، "تهذيب التهذيب" (٥٤٧/٢ رقم٣٣٩١)، "التقريب" (ص٢٧٥ رقم٢٩١٣).

وهذه الرواية ضعيفة؛ لضعف صدقة بن عبد الله، وقد تفرد بالرواية علىٰ هذا الوجه، أضف إلىٰ ذلك أنها منكرة؛ كون روايته مرفوعة حيث تقدم بنا قول البخاري عن صدقة أن: «مَا كَانَ من حَدِيثه مَرفُوعاً فَهُوَ مُنكر».

■ **ثانيًا: رواية الإرسال:**

- (وقد رواه عن ابن شهاب الزُّهرِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً)، ستة رواة هم:

١-**عُقيل بن خالد: ثقة**، ستأتي ترجمته في دراسة الإسناد.

٢-**الحسن بن عُمر** ويقال: ابن عمرو بن يحيىٰ الفزاري، مولاهم أبو المليح الرقي، رجح الدارقطني بأن اسم أبيه: عُمر. **وهو ثقة**، وثقه ابن معين والإمام أحمد وأبو زرعة

. . . . . .

والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وذكر عبد الله بن جعفر رواية الحسن بن عُمر هذه عن الزُّهري مرسلاً، فقال: «قرأت بخط المزي: روىٰ النسائي في "اليوم والليلة" عن علي بن حجر، عن الحسن بن عمر، عن الزُّهري، حديثًا وأُراه أبا المليح هذا».

وجزم ابن حجر في "التهذيب": أنه هو بلا ريب.

روىٰ له البخاري في "الأدب" وأبو داود والنسائي وابن ماجه، مات سنة (١٨١هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٢٩٩/٢ رقم٢٥٣٧)، "الجرح والتعديل" (٢٤/٣ رقم١٠٣)، "الثقات" (١٦٦/٦ رقم٧١٨٧)، "سؤالات البرقاني" للدارقطني (رقم ٨٢)، "تهذيب التهذيب" (٥٠٦/١ رقم١٤٩٦)، "التقريب" (ص١٦٢ رقم١٢٦٦).

٣-**يونس بن يزيد** بن أبي النجاد الأَيْلي أبو يزيد القرشي، وثقه ابن معين والإمام أحمد والعجلي والنسائي، وقال ابن المبارك: «كتابه صحيح»، وكذا قال ابن مهدي.

وقال أبو زرعة: «لابأس به»، وقال ابن خراش: «صدوق».

وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث، عالم بحديث الزُّهرِيّ».

وذكر ابن معين أن: «أثبت الناس في الزُّهرِيّ مالك ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وابن عيينة». وقال ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أروىٰ للزُّهرِيّ من معمر، إلا أن يونس أحفظ للمسند؛ لأنه كان يكتب». وقال الذهبي: «أحد الأثبات عن الزهري».

وقال ابن حجر: «ثقة إلا أن في روايته عن الزُّهرِيّ وهمًا قليلاً وفي غير الزهري خطأ». وهو كما قال؛ لأن في حديث يونس عن الزُّهرِيّ منكرات كما قال الإمام أحمد ولذلك قُدِّم معمر وعُقيل عليه في الزُّهرِيّ. وكذا قدم ابن المبارك روايته من كتابه علىٰ معمر في الزُّهرِيّ، لأن كتابه أصح من حفظه والله تعالىٰ أعلم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٩هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٤٠٦/٨ رقم٣٤٩٦)، "معرفة الثقات" (٣٧٩/٢ رقم٢٠٦٨)، "الجرح والتعديل" (٢٤٧/٩ رقم١٠٤٢)، "الكاشف" (٤٠٤/٢ رقم٦٤٨٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٤/٦ رقم٩١٣٦)، "التقريب" (ص٦١٤ رقم٧٩١٩).

. . . . . .

٤- **شعيب بن أبي حمزة** القرشي الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي. **وهو ثقة عابد،** من أثبت الناس في الزُّهرِيِّ. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

٥- **سعيد بن عبد العزيز** بن أبي يحيىٰ التَّنُوخي، أبو محمد الدمشقي، ويقال: أبو عبد العزيز. **وهو ثقة إمام** مفتي دمشق، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في " الثقات". قال عنه الإمام أحمد: «ليس بالشام رجلٌ أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز، هو والأوزاعي عندي سواء».

قال أبو مسهر: «كان قد اختلط قبل موته»، وذكره برهان الدين صاحب "الاغتباط" في جملة من رمي بالاختلاط.

روىٰ له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة، مات سنة (١٦٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٦٨/٧)، "التاريخ الكبير" (٤٩٧/٣ رقم١٦٥٩)، "معرفة الثقات" (٤٠٢/١ رقم٦٠٨)، "الجرح والتعديل" (٤٢/٤ رقم١٨٤)، "الثقات" (٣٦٩/٦ رقم٨١٤٤)، "سير أعلام النبلاء" (٣٢/٨ رقم٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٢٠/٢ رقم٢٧٦٥)، "التقريب" (ص٢٣٨ رقم٢٣٥٨)، "الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط" (رقم ٤٢)، "الكواكب النيرات" (رقم٢٦).

٦- **قُرة بن عبد الرحمن** بن حَيْوَئِيل، تقدم بنا أنه ضعيف.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه ابن شهاب الزُّهري واختلف عليه وعلىٰ من دونه، وأن الوجه الراجح هو: (رواية الإرسال). وأن المعول عليه من رواية الوصل هو رواية قُرة بن عبد الرحمن، عن الزُهري، وأن باقي الأوجه الأخرىٰ مطروحة ولا يعتمد عليها، لضعفها كما تقدم بيانها في النظر في الاختلاف. ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١- فقد رجحها النسائي في "عمل اليوم والليلة"، فقال: «والمرسل أولىٰ بالصواب»، كما نقل عنه المزي في "تحفة الأشراف" (١٣/ ٣٦٨ رقم١٩٣٤١).

وكذا رجحه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٩)، وقال: «المرسل هو الصواب»، وقال في "العلل" (٨/ ٢٩ رقم١٣٩١): «والصحيح عن الزُّهري المرسل».

. . . . . .

ورجحها من المتأخرين الألباني كما في "إرواء الغليل" (١/ ٣٢)، وقال: «وجملة القول: إن هذا الحديث ضعيف؛ لاضطراب الرواة فيه علىٰ الزُّهري، وكل من رواه عنه موصولاً ضعيف، أو السند إليه ضعيف. والصحيح عنه مرسلاً كما تقدم عن الدارقطنىٰ وغيره، والله أعلم».

٢-أن ظاهر كلام أبي داود والبيهقي يشير إلىٰ أنهما يميلان إلىٰ ترجيح رواية الإرسال؛ حيث أعلا رواية الوصل بذكر من أرسله من الرواة الثقات. وأعله البيهقي أيضـًا، بتفرد قُرة حين قال: أسنده قُرة، ثم ذكر من أرسله.

٣-كون رواته أكثر عدداً، وأوثق، وأحفظ ممن وصله من قُرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف كما تقدم، وقد تفرد به موصولاً علىٰ الوجه الأول، ولم يوافقه عليه أحد من أصحاب الزُّهري الثقات.

٤-مزيد اختصاص الثقات عُقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة ويونس بالزُّهري، وقد رووه عنه مرسلاً.

٥-أن رواية قرة بن عبد الرحمن المرسلة كما في الوجه الرابع، موافقه لرواية الثقات الأثبات من أصحاب الزُّهري الذين رووه مرسلاً. في حين أنه لم يوافقه أحد من أصحاب الزُهري الثقات علىٰ رواية الوصل (الوجه الأول) فلا اعتبار بها.

٦-تقدم بنا ضعف الوجه الثاني والثالث وأنه لا يعول عليهما.

٧-ضعف رواية صدقة، عن الزبيدي، عن الزُّهري، عن عبد الله كعب بن مالك، عن أبيه مرفوعـًا؛ لضعف صدقة، وأنها منكرة؛ لأنها مما رواه صدقة مرفوعـًا كما تقدم بنا.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه النسائي في " عمل اليوم والليلة" (رقم٤٩٦)، وقال: "أخبرنَا قُتَيْبَة بن سعيد، حَدثنَا اللَّيْث، عن عُقيل، عن ابْن شهَاب مُرْسل".

١-**قُتَيبة بن سعيد** بن جَميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني،يقال اسمه: يحيىٰ، وقيل: علي، وقتيبة لقب. روىٰ عن:مالك، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وغيرهم.

. . . . . .

روىٰ عنه: الجماعة سوىٰ ابن ماجه، وابن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهم.

وهو ثقة ثبت، وثقه وأثنىٰ عليه ابن معين والإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي ومسلمة بن قاسم القرطبي والحاكم. وزاد النسائي: «صدوق»، والحاكم: «مأمون». وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن».

مات سنة (٢٤٠هـ). وله (٩٠سنة).

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٩٥/٧ رقم٨٧٠)، "الجرح والتعديل" (١٤٠/٧ رقم٧٨٤) "الثقات" (٢٠/٩ رقم١٤٩٥٨)، "تهذيب الكمال" (٥٢٣/٢٣ رقم٤٨٥٢)، "تهذيب التهذيب" (٥٤٤/٤ رقم٦٣٩٥)، "التقريب" (ص٤٥٤ رقم٥٥٢٢).

٢-**الليث بن سعد** بن عبد الرحمن الفَهْمِي، أبو الحارث المصري. **ثقة ثبت فقيه إمام مشهور**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٣-**عُقيل بن خالد** بن عَقِيل -بالفتح- الأَيْلي أبو خالد الأموي مولاهم. روىٰ عن: نافع مولىٰ ابن عمر، وعكرمة، والزُّهري، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه إبراهيم، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد الأَيْلي وهو من أقرانه، وغيرهم.

وهو ثقة ثبت، وثقه ابن سعد والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وكان من أثبت أصحاب الزُّهري، قال ابن معين: «أثبت من روىٰ عن الزُّهري مالك، ثم معمر، ثم عُقيل». وسُئل أبي حاتم عن عُقيل ومعمر أيهما أثبت؟ فقال: «عُقيل أثبت كان صاحب كتاب، وكان الزُّهري يكون بأيلة وللزُّهرىٰ هناك ضيعة، فكان يكتب عنه هناك». وقال يونس بن يزيد الأَيْلي: «كان عُقيل يصحب الزُّهري في السفر والحضر».

قال عنه ابن حجر في "هدي الساري": «أحد الثقات الأثبات من أصحاب الزُّهري اعتمده الجماعة».

روىٰ له الجماعة، مات(سنة ١٤٤هـ)، وقيل قبلها.

ينظر: "بحر الدم" (رقم٧٠٣)، "التاريخ الكبير" (٩٤/٧ رقم٤١٩)، "معرفة الثقات" (١٤٤/٢ رقم١٢٧٠)،

. . . . . .

"الجرح والتعديل" (٤٣/٧ رقم٢٤٣)، "الثقات" (٣٠٥/٧ رقم١٠١٩٤)، "سير أعلام النبلاء" (٣٠١/٦ رقم١٢٧)، "تهذيب الكمال" (٢٤٢/٢٠ رقم٤٠٠١)، "تهذيب التهذيب" (١٦٢/٤ رقم٥٣٦٩)، "التقريب" (ص٣٩٦ رقم٤٦٦٥)، "هدي الساري" (ص٤٢٤).

٤-**ابن شهاب هو**: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْرِيُّ**. **إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث رجاله ثقات، وقد توبع عُقيل بن خالد في روايته عن الزُّهري مرسلاً، تابعه الثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله وكونه معضلاً أيضاً. ومراسيل الزُّهري من أضعف المراسيل عند أكثر أهل العلم، قال العلائي في "جامع التحصيل" (ص٨٩): «اختُلف في مراسيل الزُّهري: لكن الأكثر علىٰ تضعيفها، قال أحمد بن أبي شريح، سمعت الشافعي يقول: يقولون نحابي ولو حابينا أحداً لحابينا الزُّهري وإرسال الزُّهري ليس بشيء»

وقال ابن رجب في " فتح الباري" (٣/ ٢٠٧): «مراسيل الزُّهري لو صحت عنه من أضعف المراسيل».

وقد اختلف العلماء في تصحيح الحديث:

- فقد صححه أبو عوانة وابن حبان، قال ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٢٢٠): «أخرجه أبو عوانة في صحيحه، وصححه ابن حبان أيضاً وفي إسناده مقال، وعلىٰ تقدير صحته فالرواية المشهورة فيه بلفظ حمد الله وما عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية...». وكذا صححه السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ٩) تبعاً لابن حبان، وحاول الجمع والتوفيق بين ألفاظه المختلفة.

- وحسنه: ابن الصلاح كما نقله السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ٩)، والنووي في "الأذكار" (ص: ١١٢).

- وكذا ذهب الشيخ ابن باز إلىٰ تحسين هذا الحديث، فقال: «جاء هذا الحديث من طريقين أو أكثر عند ابن حبان وغيره، وقد ضعفه بعض أهل العلم والأقرب أنه من باب الحسن

. . . . . .

لغيره، وبالله التوفيق». "مجموع الفتاوىٰ" لابن باز (٢٥/ ١٣٥ رقم٣٦٠٢).

ويمكن القول: أن من حسن الحديث فقد يكون من باب أنه نَظر إلىٰ عموم الآيات والأحاديث التي فيها البدء بالحمد لله، والله تعالىٰ أعلم.

وقال الشيخ ابن عثيمين: «هذا الحديث اختلف العلماء في صحته فمن أهل العلم من صححه واعتمده كالنووي، ومنهم من ضعفه. ولكن تلقي العلماء هذا الحديث بالقبول ووضعهم ذلك الحديث في كتبهم يدل علىٰ أن له أصلاً...». "شرح ثلاثة الأصول"، لابن عثيمين (ص١٧).

الحديث الرابع والثلاثون

وفي كتاب الـجُمُعةِ، بابُ السُّنَّةِ في التَّنظيفِ يَومَ الـجُمُعَةِ بغُسلٍ، وأَخذِ شَعَرٍ وظُفُرٍ، وعلاجٍ لـما يَقطَعُ تَغَيُّرَ الرّيحِ، وسِواكٍ، ومَسِّ طِيبٍ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٣٤] " أخبرَنا أبو زكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ الـمُزكِّي وغَيرُه قالوا: حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ، عن ابن شِهابٍ، عن ابنِ السَّبّاقِ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال في جُمُعَةٍ مِنَ الـجُمَعِ: ((**يا مَعشَرَ الـمُسلِمينَ، إنَّ هَذا يَومٌ جَعَلَه اللهُ عيداً لِلمُسلِمينَ، فاغتَسِلوا، ومَن كان عِندَه طيبٌ فلا يَضُرُّه أن يَمَسَّ مِنه وعَلَيكُم بالسِّواكِ**)). هَذا هو الصحيحُ مُرسَلٌ.

وقَد رُوِيَ مَوصولاً ولا يَصِحُّ وصْلُه:

- أخبَرَناه القاضِي أبو عُمَرَ محمدُ بنُ الـحُسَينِ بنِ محمدٍ، حدّثنا أبو القاسِمِ سُلَيمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيُوبَ الطَّبَرانيُّ، حدَّثنا أبو عُلاثَةَ محمدُ بنُ أبي غَسَّانَ الفَرائِضِيُّ، حدَّثنا يَزيدُ بنُ سعيدٍ الصَّبّاحِيُّ الإسكَندَرانيُّ، حدَّثنا مالكُ بنُ أنَسٍ، عن سعيدٍ يَعنِي ابنَ أبي سعيدٍ الـمَقبُرِيَّ، عن أبيهِ، عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال في جُمُعَةٍ مِنَ الـجُمَعِ: ((**مَعاشِرَ الـمُسلِمينَ، هَذا يَومٌ جَعَلَه اللهُ ﷻ لَكُم عيدًا، فاغتَسِلوا، وعَلَيكُم بالسِّواكِ**)).

- ورَواه عبدُ اللهِ بنُ لَهيعَةَ، حَدَّثَنِي عُقَيلٌ، أنَّ ابنَ شِهابٍ أخبَرَه، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ، أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال يَومَ جُمُعَةٍ مِنَ الـجُمَعِ. فذَكَرَه علىٰ لَفظِ حَديثِ ابنِ شِهابٍ عن ابنِ السَّبّاقِ. **أخبَرَناه** أبو الـحُسَينِ بنُ بشرانَ ببَغداد، أنبأ أخبرَنا عليُّ بنُ محمدٍ الـمِصرِيُّ، حدَّثنا يَحيَىٰ بنُ عثمانَ بنِ صالِحٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا ابنُ لَهيعَةَ. فذَكَرَه. والصَّحيحُ ما رَواه مالكٌ عن ابنِ شِهابٍ مُرسَلاً ".

---

(١) "السنن الكبير" (٦/ ٤٣٢-٤٣٣ رقم ٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه ابن شهاب الزُّهُري واختُلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة من دونه[١]:

❖ الوجه الأول: (رواه مالك بن أنس واختُلف عليه علىٰ ثلاثة أضرب، وعلىٰ بعض الرواة عنه):

- الضرب الأول: (رواه جماعة، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن ابن السَّباق، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه مالك في "الموطأ" كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك (ص٤٤ رقم١٤٦)، ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٠ رقم١١٣)، من طريق يحيىٰ الليثي.

وأخرجه ابن وهب في "الجامع" (رقم٢١٨).

والشافعي في "الأم" (١/ ٢٢٦)، وفي "مسنده" -ترتيب سنجر-(٢/ ٩ رقم٤٠٩)، ومن طريقه البيهقي في هذا الحديث المدروس، وفي "المعرفة" (٢/ ٥٢٤ رقم١٨٠٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٤٣٥ رقم٥٠١٦)، عن زيد بن الحُبابِ.

أربعتهم: (يحيىٰ الليثي، وابن وهب، والشافعي، وزيد بن الحباب)، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزُّهري، عن ابن السَّبّاقِ، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلفظه. وابتدئ ابن أبي شيبة الحديث بلفظ: ((إن هذا يوم عيد فاغتسلوا)).

قال البيهقي: «هَذا هو الصحيحُ مُرسَلٌ».

وقال في الموضع السابق من "المعرفة": «هذا مرسل، وقد روي عن مالك، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ولا يصح وصله».

وقال ابن عبد البر عقب الحديث: «هكذَا رواه جماعةٌ من رواةِ الموطأ عن مالكٍ عنِ ابنِ شِهَابٍ عنِ ابنِ السَّبّاق مُرسلاً كما روىٰ، ولا أعلَمُ فِيهِ بَينَ رُوَاةِ الموطأ اختِلَافًا».

---

(١) اقتصرت في ذكر أوجه الخلاف علىٰ الأوجه المتفقة في متن الحديث، وإلا فإن هناك أوجه أخرىٰ عن الزُّهري، وعن مالك، بألفاظ مختلفة.

. . . . . .

- الضرب الثاني: (حجاج بن سليمان الرُّعَيْنِيُّ، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن أبي سلمة وحميد ابني عبد الرحمن بن عوف، أو عن أحدهما، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ مرفوعًا):

ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٠)، وقال: «رواه عن حجاج هذا، وهو حجاج ابن سليمان بن أفلح الرُّعَيْنِيُّ أبا الأزهر جماعة هكذا، ولا يصح فيه عن مالك إلا في الموطأ».

ولم أقف علىٰ من أخرج هذا الضرب.

-الضرب الثالث: (رواه يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ الإسكَندَرانيُّ، واضطرب فيه):

- أولاً: (يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/ ٣٧٢ رقم٣٤٣٣)، وفي "الصغير" (١/ ٢٢٣ رقم٣٥٨)، من طريق الحسن بن إبراهيم الخولاني.

وابن المظفر في "غرائب مالك" (رقم٨٢)، من طريق محمد بن محمد بن سليمان.

وابن المقرئ في "معجمه" (رقم٣٩٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١١)، من طريق أحمد بن محمد بن خالد بن ميسرة.

والبيهقي في "سننه" (٢/ ٣٧٩ رقم ١٤٤٠)، من طريق داود بن الحسين البيهقي، وفي هذا الحديث المدروس، من طريق محمد بن غسان الفرائضي.

وابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١١)، من طريق أحمد بن قُرَاد الجُهينِيّ، والحسن بن أحمد بن سليمان.

جميعهم: عن يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا، بمثله.

وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ٥٦٠ رقم٥٩١)، وقال، قال أبي: «وَهِمَ يزيد بن سعيد في إسناد هذا الحديث؛ إنما يرويه مالك بإسنادٍ مرسل».

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٨٥ رقم٢٠٧٠)، وذكر أنه: لم يتابع علىٰ قوله: عن

. . . . . .

أبيه والصحيح قول أصحاب "الموطأ": القعنبي ومن تابعه: المقبري عن أبي هريرة موقوفا.

- ثانيـًا: (يزيـد بـن سـعيد الصَّـبّاحِيُّ، عـن مالـك بـن أنـس، عـن سـعيد المقبـري، عـن أبـي هريرةرَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ مرفوعـًا)، وأَسْقط من إسناده أبا سعيد المقبري:

أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١١)، من طريق أبي رِفَاعَةَ عِمَارة بن وَثِيمَةَ بن موسىٰ، وعبد الله بن سُليمان بن الأشعث.

وابن عساكر في "معجم الشيوخ" (١/ ١٤٨ رقم١٦٢)، من طريق أبي الحسين أحمد بن النقور، عن عيسىٰ بن علي بن عيسىٰ، عن ابن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث.

كلاهما: (عِمَارة بن وَثِيمَةَ، وعبد الله بن سليمان بن الأشعث)، عن يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، به، بلفظه.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٢): «وهذا اضطِرابٌ عن يزيد بن سعيدٍ، ولا يصِحُّ شيءٌ من روايتهِ في هذا البَابِ».

وقال ابن عساكر عقب الحديث: «تفرد به يزيد بن سعيد، عن مالك مسنداً. وقد أسقط ابن النقور من إسناده بعد سعيد المقبري أباه».

-ثالثـًا: (يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، عن ابن شِهاب الزُّهُري، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ):

ذكره ابن عبد البر في" التمهيد" (١١/ ٢١٠)، وقال: «ولم يتابعه أحد من الرواة علىٰ ذلك، ويزيد بن سعيد هذا من أهل الإسكندرية ضعيف».

ولم أقف علىٰ من أخرج هذا الضرب.

❖الوجه الثاني: (رواه صالح بن أبي الأخضر، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن ابن السَّباق، عن عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عن النبي ﷺ مرفوعـًا):

أخرج هذا الوجه: ابن ماجه في "سننه" كتاب الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة (ص١٥٤ رقم١٠٩٥)، والطوسي في "مستخرجه" (٣/ ٥٠ رقم٣٦٤)، والطبراني في "الأوسط" (٧/ ٢٣٠ رقم٧٣٥٥)، وفي "الصغير" (٢/ ٥٠ رقم٧٦٢)، من طريق

. . . . . .

عمار بن خالد الواسطي، عن علي بن غُراب، عن صالح بن أبي الأخضر، به بنحوه.

وقال الطبراني في الموضع السابق من الأوسط معقبًا علىٰ الحديث: «لم يروِ هذا الحديث عن الزُّهري عن عبيد السَّباق إلا صالح بن أبي الأخضر، ولا عن صالح إلا علي بن غراب، تفرد به عمار بن خالد، ورواه معاوية بن يحيىٰ عن الزُّهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب، ورواه ابن لهيعة عن عُقيل عن الزُّهري عن أنس».

وقال في الأصغر: «لم يروه عن الزُّهري إلا صالح، تفرد به علي بن غراب».

❖الوجه الثالث: (رواه عُقَيل، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٢)، والبيهقي في هذا الحديث المدروس، عن ابن لَهِيعَةَ، عن عُقَيلٍ، عن الزُّهُري، به، بلفظه.

❖الوجه الرابع: (رواه معمر، عن ابن شهاب الزُّهُري، قال: أخبرني من لا أتَّهِمُ، عن أصحاب النبي ﷺ، أنهم سمعوا رسول الله ﷺ):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ١٩٧ رقم٥٣٠١)، عن معمر، عن الزُّهُري، به بلفظه. وذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٢).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه ابن شهاب الزُّهُري واختُلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة من دونه وهم: الإمام مالك، ويزيد بن سعيد الإسكندراني:

❖الوجه الأول: الاختلاف علىٰ الإمام مالك، وهو علىٰ ثلاثة أضرب:

– أما الضرب الأول: (مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن ابن السَّباق، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه، أربعة رواة هم:

١ – **يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير** اللّيثي القرطبي، أبو محمد، **صدوق فقيه وله أوهام**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرون.

٢ – **عبد الله بن وَهْب** بن مسلم القُرشي مولاهم، أبو محمد المِصْرِي. **ثقة حافظ عابد.**

. . . . . .

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

٣-الإمام الشافعي وهو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي أبو عبد الله الشافعي المكي، نزيل مصر، **الإمام العلم الفقيه**. وثقه وأثنىٰ عليه يحيىٰ بن سعيد القطان ويحيىٰ بن معين والإمام أحمد ومسلم بن الحجاج والنسائي، وغيرهم. وذكره ابن حبان في "الثقات".

قال عنه الخطيب البغدادي: «الإمام زين الفقهاء وتاج العلماء».

وقال الذهبي في "السير": «الإمام، عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة»، وقال في "الكاشف": «الإمام ناصر الحديث... ثقة».

وقال ابن حجر: «المجدد لأمر الدين علىٰ رأس المائتين».

روىٰ له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة، مات سنة (٢٠٤هـ).

ينظر: "بحر الدم" (ص١٣٣ رقم٨٧٦)، "الجرح والتعديل" (٢٠١/٧ رقم١١٣٠) "الثقات" (٣٠/٩ رقم١٥٠١٦)، "تاريخ بغداد" (٣٩٢/٢ رقم٤٠٤)، "سير أعلام النبلاء" (٥/١٠)، "تذكرة الحفاظ" (٢٦٥/١ رقم٣٥٤)، "الكاشف" (١٥٥/٢ رقم٤٧١٠)، "تهذيب الكمال" (٣٥٥/٢٤ رقم٥٠٤٩)، "طبقات الشافعية" (٧١/٢ رقم١٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٠/٥ رقم٦٦٣٠)، "التقريب"(ص٤٦٧ رقم٥٧١٧).

٤-زَيْدُ بن الحُبَابِ أبو الحسين العُكْلي التميمي الكوفي، أصله من خراسان، وسكن الكوفة. وثقه ابن معين وعلي بن المديني وعثمان بن أبي شيبة والعجلي وأبو جعفر البستي والدارقطني وابن ماكولا، وأحمد بن صالح وزاد: «وكان معروفاً بالحديث صدوقاً».

قال عنه أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث». وقال الإمام أحمد: «كانَ صدُوقًا، وكانَ يضْبط الأَلفَاظ عن معاوية بن صالح لكن كان كثير الخطأ».

وقال يحيىٰ بن معين في رواية: «كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس».

وقال ابن عدي: «له حديث كثير، وَهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثَّوريّ مقلوبة إنما له عن الثَّوْريّ أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولاَ يرفعه، والباقي عن الثَّوري وعن

. . . . . .

غير الثَّوري مستقيمة كلها».

وقال الذهبي: «العابد الثقة صدوق جوال».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ في حديث الثوري».

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (٢٠٣هـ) في خلافة المأمون.

خلاصة حاله: الذي يظهر - والله أعلم - **أنه ثقة** وفي حديثه عن سفيان الثوري اضطراب؛ حيث وثقه أكثر الأئمة، في حين أن من تكلم به فهو بسب خطئه في حديث الثوري.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٠٢/٦)، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص٣١٩ رقم٤٣٢)، "التاريخ الكبير" (٣٩١/٣ رقم١٣٠٢)، "معرفة الثقات" (٣٧٧/١ رقم٥٢٦)، "الجرح والتعديل" (٥٦١/٣ رقم٢٥٣٨)، "الكامل" (١٦٥/٤-١٦٧ رقم٧٠٧)، "تاريخ بغداد" (٤٤٢/٨ رقم٤٥٥٢)، "تهذيب الكمال" (٤٠/١٠ رقم٢٠٩٥)، "ميزان الاعتدال" (١٤٨/٣ رقم٣٠٠٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٣٥/٢ رقم٢٤٨٩)، "التقريب" (ص٢٢٢ رقم٢١٢٤).

- وأما الضرب الثاني: (مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن أبي سلمة وحميد ابني عبد الرحمن بن عوف، أو عن أحدهما، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ مرفوعًا) وقد تفرد بروايته علىٰ هذا الوجه:

- **حجاج بن سليمان** بن أفلح الرُّعَيْنِيّ، أبو الأزهر، من أهل مصر.

سُئل عنه أبو زرعة، فقال: «منكر الحديث». وقال ابن يونس: «في حديثه خطأ ومناكير». وقال ابن عدي: «يحدث عن الليث، وابن لَهِيعَة أحاديث منكرة»، وقال أيضًا: «وإذا روىٰ حجاج هذا عن غير ابن لَهِيعَة فهو مستقيم إن شاء الله تعالىٰ».

وقال الذهبي في "الميزان": «مشاه ابن عَدِي».

والأقرب في حاله: أنه منكر الحديث -والله أعلم- كما قال أبو زرعة وابن يونس، ولم يخصصا ذلك بابن لَهيعة.

مات سنة (١٩٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٦٢/٣ رقم٦٨٨)، "تاريخ ابن يونس المصري" (١٠٩/١ رقم٨٩)، "الكامل" (٥٣٦/٢ رقم٤١٢)، "ميزان الاعتدال" (٢٠٢/٢ رقم١٧٤٩)، "لسان الميزان" (٥٦١/٢ رقم٢١٤٩).

. . . . . .

وهذا الوجه مطروح؛ لتفرد حجاج بن سليمان الرُّعَيْنِيّ في روايته وقد تقدم بنا أنه منكر الحديث، إضافة إلىٰ ذلك فقد خالف الثقات من أصحاب مالك - ومنهم من روىٰ عنه في "الموطأ"- الذين رووه عن مالك، عن الزُّهري، عن ابن السَّباق مرسلاً.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٠): «رواه عن حجاج هذا... جماعة هكذا، ولا يصح فيه عن مالك إلا في الموطأ».

- وأما الضرب الثالث: (رواه يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ الإسكَندَرانيُّ، واضطرب فيه):

- يزيد بن سعيد بن يزيد الصَّبّاحِيُّ، أبو خالد الإسكَندَرانيُّ.

قال عنه أبي حاتم: «محله الصدق»، وهو كما قال.

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يُغرب».

وقال ابن عبد البر: «من أهل الإسكندرية، ضعيف».

وقال ابن يونس: «آخر من حدّث عن مالك بمصر».

مات سنة (٢٤٩هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٦٨/٩ رقم١١٢٤)، "تاريخ ابن يونس المصري" (١/ ٥١١ رقم١٣٩٨)، "الثقات" (٢٧٧/٩ رقم١٦٤١٩)، "التمهيد" (٢١٠/١١).

الاختلاف علىٰ يزيد بن سعيد الصبَّاحيّ:

- أولاً: (يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً):

- وهذا الاختلاف من غرائب يزيد بن سعيد واضطرابه، وقد تفرد في روايته علىٰ هذا الوجه وخالف من هو أوثق منه أصحاب مالك الذين رووه عن مالك، عن الزُّهري، عن ابن السُّبّاق، عن النبي ﷺ. قال أبو حاتم: «وَهِمَ يزيد بن سعيد في إسناد هذا الحديث؛ إنما يرويه مالك بإسنادٍ مرسل». العلل" (٢/ ٥٦٠ رقم٥٩١).

وقال الذهبي في "معجم الشيوخ الكبير" (١/ ٣٥٦): «هذا غَرِيبٌ، عن مَالِكٍ».

.....

وقال ابن رجب في "الفتح": «ورواه بعضهم، عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. خرَّجه كذلك الطبراني وغيره، وهو وهم علىٰ مالك: قاله أبو حاتم الرازي والبيهقي وغيرهما».

- ثانيًا: (يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ مرفوعًا)، وأَسْقط من إسناده أبأ سعيد المقبري:

-ثالثًا: (يزيد بن سعيد الصَّبّاحِيُّ، عن مالك بن أنس، عن ابن شِهاب الزُّهُري، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ):

وهذان الوجهان مطروحان؛ لاضطراب يزيد بن سعيد في روايتهما كما قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٢) بعد أن ذكر الاختلاف عليه: «وهذا اضْطِرابٌ عن يزيدَ بن سعيدٍ، ولا يصِحُّ شيءٌ من روايتهِ في هذا البَابِ».

وقال ابن عساكر في "معجم الشيوخ" (١/ ١٤٨ رقم١٦٢): «تفرد به يزيد بن سعيد، عن مالك مسنداً».

❖أما الوجه الثاني: فقد (رواه صالح بن أبي الأخضر، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن ابن السَّباق، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ مرفوعًا):

- صالح بن أبي الأخضر اليمامي، مولىٰ هشام بن عبد الملك، نزل البصرة. **وهو ضعيف،** ضعفه يحيىٰ القطان وابن معين والإمام أحمد والبخاري وأبو زرعة والنسائي، وزاد أبو زرعة: «كان عنده عن الزُّهري كتابان؛ أحدهما: عرض، والآخر: مناولة، فاختلطا جميعًا فلا يعرف هذا من هذا». وقال ابن معين في رواية: «ليس بشيء».

وقال البخاري وأبو حاتم: «لين».

وقال ابن حبان في "المجروحين": «يروي عن الزُّهري أشياء مقلوبة...، اختلط عليه ما سمع من الزُّهري بما وجد عنده مكتوبًا، فلم يكن يميز هذا من ذاك».

وقال العجلي: «يكتب حديثه وليس بالقوي».

وقال ابن عَدي: «ولصالح بن أبي الأخضر غير ما ذكرت من الحديث، عنِ الزُّهْريّ وغيره

. . . . . .

وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وَهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم».

وقال ابن حجر: «ضعيف يعتبر به».

روىٰ له الأربعة، ذكره البخاري في من مات من (١٤٠ إلىٰ ١٥٠هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٦٢/٣ رقم٢٤٢)، "سؤالات ابن الجنيد" (رقم ٤٦٠)، "التاريخ الكبير" (٢٧٣/٤ رقم٢٧٧٨)، "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٤ رقم١٧٢٧)، "معرفة الثقات" (٤٦٣/١ رقم٧٤٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٣٠٢)"المجروحين" (٤٦٨/١ رقم٤٨٤)، "الكامل" (٩٨/٥ رقم٩١٣)، "تهذيب التهذيب" (٥٢٤/٢ رقم٣٣١٤)، "التقريب" (ص ٢٧١ رقم٢٨٤٤).

وهذا الوجه ضعيف؛ لضعف صالح بن أبي الأخضر، واختلاط حديث الزُّهري عليه فلم يميز بين ما سمعه وما هو مكتوب لم يسمعه. قال ابن حبان: «إن من اختلط عليه ما سمع مما لا يسمع، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتىٰ نشرها وحدث بها وهو لا يتيقن سماعها لبالأحرىٰ أن لا يحتج به في الأخبار؛ لأنه في معنىٰ من يكذب وهو شاك». اهـ الموضع السابق من "المجروحين".

❖**وأما الوجه الثالث: (رواه عُقَيل، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعًا):**

- **عُقيل هو: ابن خالد** ابن عَقِيل الأَيْلي أبو خالد الأموي مولاهم. **ثقة ثبت،** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

وقد رواه عن عُقيل بن خالد علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- عبد الله بن لَهِيعَةَ بن عقبة الحضرمي، ويقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري. **ضعيف يعتبر به.** تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وهذا الوجه إسناده ضعيف، لضعف عبد الله بن لَهِيعَةَ.

❖**وأما الوجه الرابع: (رواه معمر، عن ابن شهاب الزُّهُري، قال: أخبرني من لا أتّهم، عن أصحاب النبي ﷺ، أنهم سمعوا رسول الله ﷺ):**

وهذا الوجه لم يتبين لي فيه من المقصود بشيخ الزُّهري الذي قال فيه: أخبرني من لا أتهم.

.....

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الضرب الأول**، من الوجه الأول من رواية مالك بن أنس، عن ابن شهاب الزُّهُري، عن ابن السَّباق، عن النبي ﷺ مرسلاً) وهي: **(رواية الإرسال)؛ فقد رجحها البيهقي**، وقال: «هَذا هو الصحيحُ مُرسَلٌ. وقَد رُوِيَ مَوصولاً ولا يَصِحُّ وصْلُه». ويؤيد هذا الترجيح، ما يلي:

١-ترجيح أبي حاتم[(١)]، وابن رجب في "الفتح"[(٢)] له.

٢-كون رواته أكثر عدداً، وأوثق وأثبت، من رواة الأوجه الأخرىٰ، إضافة إلىٰ مزيد اختصاصهم بمالك بن أنس؛ فقد رواه علىٰ الوجه الراجح الثقات الأثبات أصحاب مالك: الشافعي، وابن وهب، وزيد بن الحباب، ويحيىٰ الليثي وهو صدوق.

٣-ضعف الأضرب الأخرىٰ عن مالك:

- أما الضرب الثاني: فقد تفرد في روايته حجاج بن سليمان الرُّعيني، وهو منكر الحديث.

- وأما الضرب الثالث: فهو من رواية يزيد بن سعيد الصّباحي وهي مضطربة، ولا يصح شيء منها في هذا الباب كما ذكر ابن عبد البر.

٤-ضعف باقي الأوجه الأخرىٰ عن ابن شهاب الزّهري: لضعف صالح بن أبي الأخضر واختلاط حديث الزُّهري عليه في الوجه الثاني، وأما إسناد الوجه الثالث: ففيه ابن لَهَيعة؛ وهو ضعيف. وأما الوجه الثالث: وهو وإن كان من رواية معمر بن راشد وهو ثقة ثبت؛ إلا أن شيخ الزُّهري لم يصرح به، ولم يتبين لي فيه من هو المقصود وما هو حاله والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

---

(١) العلل" (٢/ ٥٦٠ رقم٥٩١).

(٢) "فتح الباري" لابن رجب (٨/ ٤١٦).

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "مسنده"[١] وفي "الأم"[٢] قال: أخبرَنا مَالِكٌ، عـنِ ابـن شِـهَابٍ، عـن ابـنِ السّـبَّاقِ: أن النَّبـيَّ ﷺ قـالَ فِـي جُمُعَـةٍ مِـنَ الـجُمَعِ: ((**يَـا مَعشَـرَ المُسلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَومٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا لِلمُسلِمِينَ فَاغتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِندَهُ طِيبٌ فَلا يَضُـرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**)).

١-**الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٢-**ابن شهاب هو**: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْـرِيُّ**. **إمـام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

٣-**ابن السّبَّاق هو**: عُبيد بن السَّبَّاق الثقفي المدني. روىٰ عن: أسامة بن زيد، وزيد بـن ثابـت، وسهل بن حنيف، وعبد الله بن عباس، وأمهات المؤمنين جويرية بنت الحارث وميمونة بنت الحـارث ﷺ أجمعين. روىٰ عنـه: ابنـه سـعيد، وأبـو أمامـة ابـن سـهل بـن حنيـف، والزُّهـري، وغيـرهم. **وهـو تـابعي ثقـة مـن علمـاء أهـل المدينـة**. وثقـه العجلـي، وذكـره ابـن حبـان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة. وذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام" في طبقـة مـن مـاتوا مـا بـين سـنة (٨١ - ٩٠هـ).

ينظـر: "التـاريخ الكبـير" (٤٤٨/٥ رقـم١٤٦٠)، "معرفـة الثقـات" (١١٦/٢ رقـم١١٨٠)، "الجـرح والتعـديل" (٤٠٧/٥ رقـم١٨٨٦)، "الثقـات" (١٣٣/٥ رقـم٤٢١٣)، "تهـذيب الكمـال" (٢٠٧/١٩ رقـم٣٧١٧)، "تاريـخ الإسـلام" للذهبي(٩٧٧/٢ رقم١٠٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٥/٤ رقم٥٠٣٦)، "التقريب" (ص٣٧٧ رقم٤٣٧٣).

(١) مسند الإمام الشافعي- بترتيب سنجر، كتاب الجمعة، باب الغُسلِ والطيبِ (٢/ ٩ رقم٤٠٩).

(٢) "الأم" (١/ ٢٢٦).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

ولهذا الحديث أصلٌ في "الصحيحين" عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ، قال: «**غُسلُ يَومِ الجُمُعَةِ واجبٌ علىٰ كَلِّ مُحْتَلِمٍ. وَسِوَاكٌ، ويَمَسّ مِنَ الطّيبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ**». واللفظ لمسلم.

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة (رقم٨٨٠)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الجمعة (رقم٨٤٦).

وفي باب الحث علىٰ غُسل يوم الجمعة أحاديث كثيرة صحيحة في "الصحيحين" وغيرهما من كتب السُّنة.

الحديث الخامس والثلاثون

وفي كتاب صلاة الاستسقاء، باب ما قيل مِنَ المَعنَىٰ في تَحويلِ الرِّداء، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٣٥] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدّثنا أبو جَعفَرٍ عبدُ اللهِ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المَنصورِ إملاءً، حدَّثنا محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ عيسَىٰ بنُ الطَّبّاعِ، حَدَّثَنِي إسحاقُ بنُ عيسَىٰ، حدّثنا حَفصُ بن غِياثٍ، عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جابِرٍ قال: ((**استَسقَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ، وحَوَّل رِداءَه ليَتَحَوَّلَ القَحطُ**)). كَذا قال: عن جابِرٍ.

- ورَواه غَيرُه عن إسحاقَ بنِ عيسَىٰ، فلَم يَذكُرْ فيه جابِراً، وجَعَلَه مِن قَولِ أبي جَعفَرٍ.

أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحارِثِ الفَقيهُ أخبرَنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدّثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ أبي الثَّلجِ، حدّثنا جَدِّي، حدّثنا إسحاقُ ابنُ الطَّبّاعِ، عن حَفصِ بنِ غِياثٍ، فذَكَرَه مُرسَلاً".

غريب الحديث:

- **حَوَّل رِداءَه**: أي: يحول ما علىٰ اليمين علىٰ اليسار، وما علىٰ اليسار علىٰ اليمين. وهذا قول: الإمام مالك، وبه قال الإمام أحمد، وأبو ثور، ورجحه ابن بطال. وقال الشافعىٰ: ينكس أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه. وقال الخطابي: «إذا كان الرداء مربعاً نكسه، وإذا كان طيلساناً مدوراً قلبه ولم ينكسه».

ينظر: "معالم السنن" للخطابي (٢٥٣/١)، "شرح صحيح البخاري" لابن بطال (١٠/٣).

- **القَحْطُ** هو: احتِباسُ المطَرِ.

ينظر: "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده (٥٦٥/٢)، "لسان العرب" لابن منظور (٣٧٤/٧).

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ٨٧-٨٨ رقم٦٤٩٢-٦٤٩٣).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه إسحاق بن عيسىٰ الطَّباع، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (إسحاق بن عيسىٰ الطَّباع، عن حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٧٣ رقم١٢١٦)، من طريق محمد بن يوسف الطَّباع، به، بلفظه. وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

❖ **الوجه الثاني: (إسحاق بن عيسىٰ الطَّباع، عن حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبي جعفر الباقر، مرسلاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٦٦ رقم٢)، عن محمد بن أحمد بن أبي الثلج، عن جده، عن إسحاق بن عيسىٰ، به. بلفظ: ((**استَسقَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ وحَوَّل رِداءَه ليَتَحَوَّلَ القَحطُ**)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه إسحاق بن عيسىٰ الطباع، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (إسحاق بن عيسىٰ الطَّباع، عن حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **مرفوعًا)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **ابن أخيه: محمد بن يوسف** بن عيسىٰ أبو بكر الطَّباع. **وهو صدوق** كما سيأتي في دراسة الإسناد.

❖ **وأما الوجه الثاني: (إسحاق بن عيسىٰ الطباع، عن حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبي جعفر الباقر، مرسلاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثَّلج** أبو بكر البغدادي، وقيل: أبو عبد الله. **وهو صدوق،** قال عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي وهو صدوق في سنة أربع وخمسين ومائتين»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ عنه البخاري والترمذي، مات سنة (٢٥٧هـ).

.....

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٩٤/٧ رقم١٥٩٦)، "الثقات" (١٣٥/٩ رقم١٥٦١٢)، "تاريخ بغداد" (٤٢٥/٥ رقم٢٩٣٧)، "تهذيب الكمال" (٤٤٩/٢٥ رقم٥٣٢٧)، "تهذيب التهذيب" (١٦٠/٥ رقم٦٩٩٢)، "التقريب" (ص٤٨٦ رقم٥٩٩٩).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - **ترجيح الوجه الأول**، رواية الوصل، فقد صححها الحاكم في "المستدرك"، ولم يرجح البيهقي أي من الوجهين.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الحاكم في "المستدرك"[1] وقال: "حدَّثنا أَبُو جَعفرٍ عَبدُ اللهِ بنُ إسْمَاعِيلَ بنِ إبرَاهِيمَ بنِ المَنْصُورِ في دَارِ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ المَنْصُورِ إملَاءً، حدَّثنا مُحمدُ بن يُوسُفَ بنِ عِيسَىٰ بْنِ الطَّبَّاعِ، حَدَّثَنِي عَمِّي إِسْحَاقُ بنُ عِيسَىٰ، حدَّثنا حَفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبيهِ، عَن جَابِرٍ، قَالَ: ((**اسْتَسْقَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ**)). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ".

١-**أبو جعفر هو**: عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن عيسىٰ ابن أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور، يكنىٰ أبا جعفر، ويعرف بابن بريَّه الهاشمي. كان خطيب جامع المنصور. روىٰ عن: أحمد بن عبد الجبار العطاردي، ومحمد بن يوسف بن الطَّباع، وأبي بكر ابن أبىٰ الدنيا، وغيرهم. روىٰ عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وأبو القاسم بن المنذر، وأبو علي بن شاذان، وغيرهم. **وهو ثقه** كما قال الخطيب البغدادي.

وقال عنه الذهبي في "السير": «الشيخ، الإمام، الشريف، المعمر، شيخ بني هاشم».

مات سنة (٣٥٠هـ) وله (٨٧) عاماً.

ينظر: "تاريخ بغداد" (٤١٠/٩ رقم٥٠٢١)، "المنتظم" (١٣٦/١٤ رقم٢٦١٣)، "سير أعلام النبلاء" (٥٥١/١٥ رقم٣٢٨)، "العبر في خبر من غبر" (٨٤/٢)، "شذرات الذهب" لابن العماد (٢٦٢/٤).

٢-**محمد بن يوسف** بن عيسىٰ أبو بكر الطَّباع. روىٰ عن: يزيد بن هارون، وأبي نعيم

(١) (١/ ٤٧٣ رقم ١٢١٦).

. . . . . .

الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم، وغيرهم. روىٰ عنه: محمد بن محمد الباغندي، وعبد الله بن إسحاق البغوي، وأبو جعفر بن بريَّه الهاشمي، وغيرهم.

وثقه الخطيب البغدادي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال عنه الدارقطني: «صدوق».

وقال الذهبي: «المحدّث، الصادق، المسند».

مات سنة (٢٧٥هـ).

والأقرب في حاله: **أنه صدوق** - والله أعلم-؛ جمعاً بين الأقوال.

ينظر: "الثقات" (١٣٩/٩ رقم١٥٦٣٤)، "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص١٤٢ رقم١٨٥)، "تاريخ بغداد" (٣٩٤/٣ رقم١٥١٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٦٠/١٣ رقم٩٣).

٣-**إسحاق بن عيسىٰ** بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب بن الطبَّاع البغدادي، نزيل أُذنة.

روىٰ عن: مالك، والحمادين، وغيرهم. روىٰ عنه: الإمام أحمد، والدارمي، ويعقوب ابن شيبة، وابن أخيه محمد بن يوسف بن الطَّباع، وغيرهم. وبالدراسة لحاله يتبين أنه صدوق، وهو قول أبي حاتم وصالح بن محمد وابن حجر.

وقال عنه البخاري: «مشهور الحديث».

روىٰ له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢١٥هـ)، وقيل قبلها.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٩٩/١ رقم١٢٦٨)، "الجرح والتعديل" (٢٣٠/٢ رقم٨٠٦)، "الثقات" (١١٤/٨ رقم١٢٤٩٤)، "تاريخ بغداد" (٣٣٢/٦ رقم٣٣٧٥)، "تهذيب الكمال" (٤٦٢/٢ رقم٣٧٤)، "تهذيب التهذيب" (١٥٧/١ رقم٤٥٩)، "التقريب" (ص١٠٢ رقم٣٧٥).

٤-**حفص بن غِياث** بن طَلْق بن معاوية النَخَعي، أبو عمر الكوفي القاضي. روىٰ عن: إسماعيل بن أبي خالد، وجعفر الصادق، وسفيان الثوري، وغيرهم. روىٰ عنه: الإمام أحمد، وابن معين، ويحيىٰ القطان وهو من أقرانه، وغيرهم.

وثقه وأثنىٰ عليه يحيىٰ القطان وابن سعد وابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي وابن خراش والدارقطني.

. . . . . .

قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: «قلت لأبي عبد الله من أثبت عندك شعبة أو حفص بن غياث؟ يعني في جعفر بن محمد. فقال: ما منهما إلا ثبت، وحفص أكثر رواية، والقليل من شعبة كثير».

وقال عنه يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت إذا حدّث من كتابه ويتقىٰ بعض حِفظه».

وقال أبو زرعة: «ساء حفظه بعد ما استُقْضِيَ فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا».

وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ العلامة القاضي...قاضي الكوفة، ومحدثها، وولي القضاء ببغداد أيضا».

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر».

وصفه بالتدليس ابن سعد وأحمد بن حنبل والدارقطني، وجعله ابن حجر في المرتبة الأولىٰ من مراتب التدليس، وهم من لم يوصف بذلك إلا نادراً.

خلاصة حاله: أنه ثقة ثبت؛ فقد وثقه جمهور من أئمة الحديث، إلا أنه ربما يخطئ قليلاً إذا حدّث من حفظه بعد أن ولي القضاء، وبهذا يمكن الجمع بين الأقوال.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٤هـ) علىٰ القول الراجح، وكانت ولادته سنة (١١٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩٠/٦)، "معرفة الثقات" (٣١٠/١ رقم٣٣١)، "الجرح والتعديل" (١٨٥/٣ رقم٨٠٣)، "الثقات" (٢٠٠/٦ رقم٧٣٦٤)، "سنن الدارقطني" (٢١١/١)، "تهذيب الكمال" (٥٦/٧ رقم١٤١٥)، "سير أعلام النبلاء" (٢٢/٩ رقم٦)، "تهذيب التهذيب" (٥٦٨/١ رقم١٦٨٦)، "التقريب" (ص١٧٣ رقم١٤٣٠)، "تعريف أهل التقديس" (رقم٩).

٥- **جعفر بن محمد** بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني المعروف بالصادق، من أتباع التابعين. روىٰ عن: أبيه، ومحمد بن المنكدر، والزُّهري، وغيرهم. روىٰ عنه: سفيان الثوري، وشعبة، ومالك، وسفيان بن عيينة، وحفص بن غِياث، ويحيىٰ القطان، وخلق كثير.

وثقه الشافعي، وابن معين، والنسائي، وابن عدي، وزاد ابن معين: «مأمون».

.....

وقال عنه أبو حاتم: «جعفر بن محمد ثقة لا يسأل عن مثله».

وقال ابن حبان في "الثقات": «كان من سادات أهل البيت فقهـًا وعلمـًا وفضلاً».

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة وسُئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبىٰ صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه، أيما أصح ؟ قال: لا يُقرن جعفر إلىٰ هؤلاء. يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنىٰ».

وقال الساجي: «كان صدوقـًا مأمونـًا إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم».

وقال علي بن المديني: «سُئل يحيىٰ بن سعيد عنه فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث ولا يحتج به ويستضعف. سئل مرة سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم، وسئل مرة فقال: إنما وجدتها في كتبه».

وقال الذهبي: «ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب، ونحوه».

وقال ابن حجر: «صدوق فقيه إمام».

والأقرب في حاله - والله أعلم - أنه ثقة، وذلك لما يلي:

١-فقد وثقه الأئمة الكبار، ومنهم ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وقد عرف عنهم تشددهم في نقد الرجال[١].

٢-أخرج له الإمام مسلم في "صحيحه".

٣-وأما قول يحيىٰ القطان فلا يخفىٰ تشدده في الرجال، قال النسائي: «لا يُترك الرجل عندي حتىٰ يجتمع الجميع علىٰ تركه فإذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيىٰ القطان مثلاً، فإنه لا يُترك لما عرف من تشديد يحيىٰ ومن هو مثله في النقد»[٢].

(١) "فتح المغيث" (١/ ١١٢).

(٢) المرجع السابق.

. . . . . .

وقد تعقب الذهبي قول يحي القطان في "السير" (٦/ ٢٥٦)، فقال: «هذه من زلقات يحيىٰ القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن علىٰ أن جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلىٰ قول يحيىٰ».

٤- وأما قول ابن سعد، فقد أجاب عنه ابن حجر في "التهذيب" (١/ ٣٨٦) بقوله: «يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه إنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده وهذا يدل علىٰ تثبته».

وبين ابن حبان أن من تكلم فيه إنما هو بسبب ما رواه أبناؤه عنه، حيث قال: «يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرَّض القول فيه من مرَّض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل: ابن جريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووهب بن خالد، ودونهم فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره».

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٤٨هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٤/٢٩٦ رقم٤٤٨٠)، الجرح والتعديل (٢/٤٨٧ رقم١٩٨٧)، "الثقات" (٦/١٣١ رقم٧٠٣٩)، "الكامل" (٢/٣٥٦ رقم٣٣٤)، "تهذيب الكمال" (٥/٧٤ رقم٩٥٠)، "سير أعلام النبلاء" (٦/٢٥٥ رقم١١٧)، "تهذيب التهذيب" (١/٣٨٥ رقم١١١٧)، "التقريب" (ص١٤١ رقم٩٥٠).

٥- **أبو جعفر هو**: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالبَاقِر. روىٰ عن: أبيه، وجديه الحسن والحسين، وعبد الله بن عباس وجابر وأبي هريرةﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه جعفر، والزُّهري، والأعمش، وغيرهم. **تابعي ثقة فاضل**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد والعجلي وابن البرقي وابن حجر. وذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين.

قال عنه الذهبي: «كان أحد من جمع بين العلم والعمل، والسؤدد والشرف، والثقة والرزانة».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١١٤هـ)بالمدينة، وقيل: (١١٨هـ)، وقيل: غيرها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٢٣/٥)، "معرفة الثقات" (٢٤٩/٢ رقم١٦٣٠)، "الثقات" (٣٤٨/٥ رقم٥١٦٠)، "تهذيب الكمال" (١٣٦/٢٦ رقم٥٤٧٨)، "سير أعلام النبلاء" (٤٠١/٤ رقم١٥٨)، "تهذيب التهذيب" (٢٢٥/٥ رقم٧١٧٢)، "التقريب" (ص٤٩٧ رقم٦١٥١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسن؛ لحال إسحاق بن عيسىٰ الطَّباع، وابن أخيه محمد ابن يوسف الطَّباع، وكلاهما صدوق. والحديث صححه الحاكم كما تقدم.

وللحديث شاهد في "الصحيحين" في استسقاء الرسول ﷺ وتحويل ردائه، من غير ذكر الحكمة من تحويل الرداء. من طريق عَبَّادِ بنِ تَمِيمٍ، عن عَمِّهِ عبد اللهِ بن زَيدٍ قالَ: ((**خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ**)). واللفظ للبخاري(رقم١٠٠٥).

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء، وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء (رقم١٠٠٥)، وفي باب تحويل الرداء في الاستسقاء (رقم١٠١١) و(رقم١٠١٢)، وفي باب الدعاء في الاستسقاء قائماً (رقم١٠٢٣)، وفي باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء (١٠٢٤)، وفي باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلىٰ الناس (رقم١٠٢٥)، وأخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب صلاة الاستسقاء (رقم٨٩٤)، من طرق عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد المازني، مرفوعاً.

قال البخاري عقب الحديث (رقم١٠١٢): «كان ابن عُيينة يقول: هو صاحبُ الأذانِ، ولكنهُ وَهمٌ، لأن هذا عبد الله بن زيد بن عاصم المازنيُّ، مازُن الأنصار».

وقال ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٤٣): «هذه العمومة المذكورة ليست من النسب، وإنما هو زوج أمه، فتنبه لذلك».

وقد وردت الحكمة من تحويل الرداء مصرحاً بها في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل: ((فلما قضىٰ صلاته استقبل القوم بوجهه وقلب رداءه- قال: لكي ينقلب القحط إلىٰ الخِصب...)).الحديث.

. . . . . .

أخرجه الطبراني في "الأحاديث الطوال" (ص٦١ رقم٢٧). إلا أن إسناده ضعيف، فيه مُجاشِعُ بنُ عَمرٍو، قال عنه ابن معين: «قد رأيتهُ أحدَ الكذابينَ».

ينظر: "مجمع الزوائد" (٢/٢١٣).

الحديث السادس والثلاثون

وفي كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٣٦] " أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ عَفّانَ العامِرِيُّ، حدّثنا محمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدّثنا مِسعَرُ بنُ كِدامٍ، عن يَزيدَ الفَقيرِ، عن جابِرِ بنِ عبدِ الله، قال: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ بَواكِي فقال: ((**اللَّهُمَّ اسقِنا غَيثًا مُغيثًا مَريئًا مَريعًا عاجِلاً غَيرَ آجِلٍ، نافِعًا غَيرَ ضارٍّ**)). فأَطبَقَتْ عَلَيهِم. هَكَذا أخبرَنا به في كِتابِ "المستدرك"، وأخبرَنا به في "الفوائد الكبير" لأبي العباسِ، فقالَ في الحديثِ: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ هَوازِنُ، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**قولوا: اللَّهُمَّ اسقِنا**)).

- وأخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدٍ الأُشنانِيُّ، حدّثنا أبو العباسِ الأصَمُّ. فذَكَرَه وقال: هَوازِنُ. ولَم يَقُلْ: ((**قولوا**)). هَكَذا رَواه جَماعَةٌ عن محمدِ بنِ عُبَيدٍ، وكَذَلِكَ هو في نُسخَتِنا لِكِتابِ أبي داودَ. وكانَ أبو سُلَيمانَ الخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَستَقرِئُه: رأَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ تَواكَي. ثُمَّ فسَّرَه فقالَ: قَولُه: تَواكَي. مَعناه التَّحامُلُ إذا رَفَعَهُما ومَدَّهُما في الدُّعاءِ.

- وقَد أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدّثنا أبو العباسِ محمدُ ابنُ يَعقوبَ، حدّثنا عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، حَدَّثَني مُجاهِدُ بنُ موسَىٰ، حدّثنا محمدُ ابنُ عُبَيدٍ. فذَكَرَه علىٰ اللَّفظِ الأوَّلِ. قال عبدُ اللهِ: فَحَدَّثتُ بهَذا الحديثِ أبي، فقالَ أبي: أعطانا محمدُ بنُ عُبَيدٍ كِتابَه عن مِسعَرٍ فنَسَخناه، ولَم يَكُنْ هَذا الحَديثُ فيهِ، لَيسَ هَذا بشَيءٍ. كأَنَّهُ أنكَرَه مِن محمدِ بنِ عُبَيدٍ. قال أبي: فحَدَّثَناه يَعلَىٰ أخو محمدٍ قال: حدّثنا مِسعَرٌ عن يَزيدَ الفَقيرِ مُرسَلاً، ولَم يَقُلْ: بَواكِي. خالَفَه".

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ١٠٠-١٠١ رقم ٦٥١١، ٦٥١٢، ٦٥١٣).

. . . . . .

غريب الحديث:

- بواكِي: جمع باكية أي جاءت عند النبي ﷺ نفوس باكية، أو نساء باكيات؛لانقطاع المطر عنهم. "عون المعبود" (٤/ ٣١).

- مريئًا، أي: هنيئًا محمود العاقبة لا ضرر فيه من الغرق والهدم، ونحوهما.

ينظر: "شرح أبي داود" للعيني (١٦/٥)، "تاج العروس" للزبيدي(٤٢٨/١)، "عون المعبود" للعظيم آبادي (٣١/٤).

- مَرِيْعًا، أي: مخصبًا ناجعًا. يقال: مكان مريع، أي: خصِيبْ.

ينظر: "مقاييس اللغة" لابن فارس (٣١٢/٥)، " النهاية "لابن الأثير(٣٢٠/٤)، "شرح أبي داود" للعيني (١٦/٥)، "عون المعبود" للعظيم آبادي (٣٢/٤).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه مِسَعر بن كِدام واختلف عليه، علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (محمد بن عبيد الطنافسي، عن مِسَعر بن كِدام، عن يزيد الفَقيرِ، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، وقد رواه عن محمد بن عبيد:**

١-الحسن بن علي بن عفان العامري: أخرج له الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٧٥ رقم١٢٢٢)، بلفظه، ومن طريق الحاكم وطريق آخر أخرجه البيهقي في "الدعوات الكبير" (٢/ ١٧٧ رقم٥٤٧)، وابتدئ بلفظ: "أتت النبي ﷺ هوزان".

٢-مجاهد بن موسىٰ: أخرج له الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٤٦ رقم ٥٥٣٠)، وقال عبد الله بن أحمد عقب الحديث: «فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمد بن عبيد كتابه عن مِسَعر فنسخناه ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء؛كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد».

٣-عبد بن حميد: أخرجه في "المنتخب" (رقم١١٢٥)، بمثله.

٤-ابن أبي خلف: أخرج له أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٤٣٣)، وأخرج له الخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٣٣٦)، بلفظه.

.....

والطبراني في "الدعاء" (ص٦٠٢ رقم٢١٩٧)، وابتدئ بقوله: ((أن قومـاً أتـوا النبي ﷺ فقـالوا يا رسول الله ادْعُ اللهَ أن يَسقِيَنَا..))، بنحوه.

٥-علي بن الحسين بن إبراهيم بن الـحُر: أخرج له ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ٣٣٥ رقم١٤١٦)، بمثله.

٦-الحسن بن عفان: أخرج له أبو عوانة في "مستخرجه" (٢/ ١٢٣ رقم٢٥٢٧)، وابتدئ بلفظ: "أتت النبي ﷺ هوزان".

٧-وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٩١ رقم٣٢٨٤)، وقال: «رواه جعفر بن عون، ومحمد بن عبيد، عن مسعر، عن يزيد الفقير، عن جابر، أتت هوازن النَّبِيِّ ﷺ».

قال الخطيب البغدادي في "تاريخه" (١/ ٣٣٦) عقب الحديث: «هكذا رواه محمد ابن عُبيد، عن مِسعر موصولاً، ورواه أخوه يعلىٰ بن عبيد، عن مِسعر، عن يزيد، عن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكر فيه جابراً».

❖ **الوجه الثاني: (يعلىٰ بن عبيد الطنافسي، عن مِسَعر بن كِدام، عن يزيد الفَقيرِ، عن النبي ﷺ مرسلاً)، ولم يقل فيه: (بواكي):**

أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٤٧ رقم٥٥٣١)،عن يعلىٰ بن عبيد، به، ولم يقل بواكي، خالفه.

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٩١ رقم٣٢٨٤) ورجحه، فقال: «وغيرهما يَروِيهِ عن مِسعر، عن يزيد الفقير، مرسلاً، وهو أشبه بالصواب».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه مِسعر بن كدام، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (مِسَعر بن كِدام، عن يزيد الفَقيرِ، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، وقد رواه عن مِسَعر علىٰ هذا الوجه:**

- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، أبو عبد الله الكوفي الأيادي الأحدب.

وهو ثقة، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والدارقطني وابن حجر، وزاد ابن سعد: «كثير

. . . . . .

الحديث، وكان صاحب سنة وجماعة»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الحسين بن إدريس الأنصاري: سألت محمد بن عبد الله بن عمار عن ولد عبيد أيهم أثبت؟ فقال: «كلهم ثبت، قال: أحفظهم يعلىٰ بن عبيد، وأبصرهم بالحديث محمد بن عبيد الأحدب، وعمر بن عبيد شيخهم، وكان محمد يروي عن أخيه عمر هذا وهو بين يديه ولا يعلم أحد أنه عمر إلا أصحاب الحديث».

وقال عنه الإمام أحمد: «كان رجلاً صدوقًا، وكان يعلىٰ أثبت منه».

وقال أبو حاتم: «صدوق ليس به بأس».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٤هـ) في خلافة المأمون.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩٧/٦)، "معرفة الثقات" (٢٤٧/٢ رقم١٦٢٥)، "الجرح والتعديل" (١٠/٨ رقم٤٠)، "الثقات" (٤٤١/٧ رقم١٠٨٢٧)، "سؤالات السلمي للدارقطني" (رقم٣٣٦)، "تهذيب الكمال" (٥٤/٢٦ رقم٥٤٤٠)، "التقريب" (ص٤٩٥ رقم٦١١٤).

❖ **وأما الوجه الثاني: (مِسَعر بن كِدام، عن يزيد الفَقيرِ، عن النبي ﷺ مرسلاً)، ولم يقل فيه: (بواكي)، رواه عن مِسعر علىٰ هذا الوجه:**

- **يعلىٰ بن عُبيد بن أبي أمية الطنافسي**، أبو يوسف الأيادي الكوفي، أخو محمد بن عبيد الطنافسي. وثقه ابن سعد، ويحيىٰ ابن معين، والعجلي. وزاد بن سعد: «كثير الحديث»، وقال ابن معين في رواية: «ضعيف في سفيان، ثقة في غيره».

قال عنه سعيد بن أيوب البخاري: «كان يعلىٰ يحفظ عامة حديثه أو جميعه».

وقال الذهبي: «ثقه عابد».

وقال ابن حجر: «ثقة، إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين».

وهو أصح حديثًا من أخيه محمد بن عبيد:

- قال ابن الجنيد: «سئل يحيىٰ وأنا أسمع: أيما أحب إليك، محمد بن عبيد، أو يعلىٰ بن عبيد؟ فقال: «يعلىٰ أحب إلي»، وأراه قال: «وأثبت».

- وقال الإمام أحمد: «صحيح الحديث، صالح في نفسه، وهو أصح حديثًا من أخيه محمد

.....

وأحفظ».

- وقال أبو حاتم: «صدوق، كان أثبت أولاد أبيه في الحديث».

خلاصة حاله: أنه ثقة، ضُعف في روايته عن سفيان الثوري، وهو أثبت من أخيه محمد في الحديث.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٩هـ)، في خلافة المأمون.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩٧/٦)، "سؤالات ابن الجنيد" (رقم ٧٨)، "بحر الدم" (ص١٧٩ رقم١١٩٩)، "معرفة الثقات" (٣٧٣/٢ رقم٢٠٥٣)، "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٩ رقم١٣١٢)، "تهذيب الكمال" (٣٨٩/٣٢ رقم٧١١٥)، "تهذيب التهذيب" (٢٥٣/٦ رقم٩٠٤٦)، "التقريب" (ص٦٠٩ رقم٧٨٤٤).

■ **الخلاصة:**

بالنظر في الاختلاف نجد أن الراويين عن مِسعَرٍ كلاهما ثقة، إلا أن هناك علة خفية للحديث بيّنها الإمام أحمد بن حنبل حينما حدّثه ابنه عبد الله بالحديث موصولاً من طريق محمد بن عُبيد، حيث ذكر للحديث علتين:

- **العلة الأولىٰ**: عدم وجود هذا الحديث في كتاب محمد بن عُبيد عن مِسعَر، قال عبدُ الله ابن أحمد بن حنبل: «فحَدَّثتُ بهَذا الحديثِ أبي، فقالَ أبي: أعطانا محمدُ بنُ عُبَيدٍ كِتابَه عن مِسعَرٍ فنَسَخناه، ولَم يَكُنْ هَذا الحَديثُ فيهِ، لَيسَ هَذا بشَيءٍ. كأَنَّهُ أنكَرَه مِن محمدِ بنِ عُبَيدٍ»[(١)].

- العلة الثانية: مخالفة يَعلىٰ بن عُبيد لأخيه محمد، حيث رواه مرسلاً، ولم يذكر جابراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال عبد الله بن أحمد: «قال أبي: وحَدَّثَناه يَعلَىٰ أخو محمدٍ قال: حدّثنا مِسعَرٌ عن يَزيدَ الفَقيرِ مُرسَلاً، ولَم يَقُلْ: بَواكِي. خالَفَه»[(٢)].

وقد تقدم بنا أن يَعلىٰ أصح حديثاً وأثبت من أخيه محمد بن عُبيد، وهو قول ابن معين والإمام أحمد وأبي حاتم.

(١) "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٤٦ رقم ٥٥٣٠).

(٢) "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٤٧ رقم٥٥٣١).

.....

والذي يظهر - والله أعلم- بناءً علىٰ ما ذكره الإمام أحمد، هو أن الراجح: (رواية الإرسال)، الوجه الثاني وهي من طريق: يعلىٰ بن عُبيد، عن مِسَعر بن كِدام، عن يزيد الفَقيرِ، عن النبي ﷺ مرسلاً. ويؤيد ذلك ما يلي:

١-ترجيح الإمام أحمد والدارقطني لها[١].

٢-أن صنيع البيهقي والخطيب البغدادي حينما أعلا رواية الوصل بذكر من أرسلها، وتصريح البيهقي بما ذكره الإمام أحمد، فيه إشارة علىٰ ترجيح رواية الإرسال والله أعلم.

٣-كون يَعلىٰ أحفظ وأثبت من أخيه محمد بن عُبيد، وقد رواه مرسلاً.

دراسة الإسناد:

والحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال"[٢] بعد روايته للوجه الموصول، فقال: "وحدثناه يعلىٰ أخو محمد[٣]، قال حدثنا مِسَعر، عن يزيد الفقير، مرسلاً. ولم يقل: «بواكي»، خالفه.

١-**يعلىٰ بن عُبيد ابن أبي أمية الطنافسي، تقدم بنا[٤] أنه ثقة**، ضُعف في روايته عن سفيان الثوري، وهو أصح حديثاً من أخيه محمد بن عُبيد.

٢-**مِسْعَر بن كِدَام** بن ظَهِير بن عُبيدة الهِلالي، أبو سَلَمة الكوفي. روىٰ عن: سُليمان الأعمش، وسماك ابن حرب، ويزيد الفقير، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم. روىٰ عنه: شعبة بن الحجاج وهو من أقرانه، وعبد الله بن المبارك، ويحيىٰ القطان، وغيرهم.

وهو ثقةٌ، ثبتٌ، فاضلٌ، وثقه وأثنىٰ عليه شعبة، ويحيىٰ القطان، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان مُرجئاً، ثبتًا في الحديث».

قال عنه سفيان الثوري: «كُنَّا إذا اختلفنا في شيءٍ سألنا مِسْعَراً عنه».

---

(١) "العلل" (١٣/ ٣٩١ رقم٣٢٨٤).

(٢) "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٤٧ رقم٥٥٣١).

(٣) أبناء عُبيد الطنافسي.

(٤) النظر في الاختلاف، الوجه الثاني.

.....

وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عن مِسْعر وسفيان الثَّوري، فقال: «مِسْعر أَتْقنُ، وأجْوَدُ حديثًا، وأعلىٰ إسناداً من الثَّوري، ومِسْعر أَتْقَنُ من حمَّاد بن زيد».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٣هـ)، وقيل: (١٥٥هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٣/٨ رقم١٩٧١)، "معرفة الثقات" (٢٧٤/٢ رقم١٧١٠)، "الجرح والتعديل" (٣٦٨/٨ رقم١٦٨٥)، "الثقات" (٥٠٧/٧ رقم١١٢٠٨)، "تهذيب الكمال" (٤٦١/٢٧ رقم٥٩٠٦)، "تهذيب التهذيب" (٤١٨/٥ رقم٧٦٨٩)، "التقريب" (ص٥٢٨ رقم٦٦٠٥).

٣-**يزيد بن صهيب** أبو عثمان الكوفي، **المعروف بالفَقير**؛ قيل له: ذلك لأنه كان يشكو فقار ظهره. روىٰ عن: جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري ﷺ. روىٰ عنه: سليمان الأعمش، ومحمد بن سوقة، ومسعر بن كدام، وغيرهم.

وهو ثقة، وثقه يحيىٰ بن معين، وأبو زرعة، والنسائي. وذكره ابن حبان في **"الثقات"**.

وقال عنه أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «ثقة».

روىٰ له الجماعة سوىٰ الترمذي.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٧٢/٩ رقم١١٤٤)، "الثقات" (٥٣٥/٥ رقم ٦٠٩٧)، "تهذيب الكمال" (١٦٣/٣٢ رقم٧٠٠٧)، "الكاشف" (٢/ ٣٨٤ رقم٦٣٢١)، "تهذيب التهذيب" (٢١٣/٦ رقم٨٩١٤)، "التقريب" (ص٦٠٢ رقم٧٧٣٣).

⊂ الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، لكن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وفي الباب ما يشهد لمعناه من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **"أن** رَجُلاً دخلَ المسجدَ يَومَ جُمُعةٍ، مِنْ بابٍ كانَ نحوَ دَارِ القَضَاءِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخطُبُ، فَاسْتَقبلَ رسُولَ الله ﷺ قائمًا، ثُمَّ قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلَكَتِ الأَموَالُ، وانْقَطَعتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُغيثُنَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يديه، ثُمَّ قالَ: ((**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا**)). قال أَنَسٌ: ولاَ واللهِ ما نَرَىٰ في السَّمَاءِ مِن سَحَابٍ، وَلاَ قَزَعَةٍ، وما بَينَنَا وبَينَ سَلعٍ مِنْ بَيتٍ، ولاَ دَارٍ. قَالَ فَطَلَعتْ مِنْ ورَائِهِ

. . . . . .

سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَت، ثُـمَّ أَمطَرَتْ، فلاَ وَاللهِ ما رَأَينا الشَّمسَ ستـًا، ثُـمَّ دَخَـلَ رَجُـلٌ مِـنْ ذِلَـكَ البَـابِ في الـجُمُعَةِ ورسُـولُ اللهِ ﷺ قـائِمٌ يـَخْطُبُ، فاستَقبَلَهُ قائمـًا، فقال: يـا رسُـولُ اللهِ هَلَكَـتِ الأَمْـوَالُ، وَانْقَطَعـتِ السَّبُلُ فَـادْعُ اللهَ يـُمسِكهَا عَنَّـا. قـال: فَرَفَعَ رسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيهِ، ثُـمَّ قـالَ: ((**اللَّهُـمَّ حَوَالَينَـا، ولا عَلينَـا، اللَّهُـمَّ علىٰ الآكـامِ والظِّـرابِ، وبُطُونِ الأَودِيَـةِ ومَنَابِـتِ الشَّـجَرِ**)). قـالَ: فَأَقْلَعَـتْ وخَرَجْنَـا نـَمْشِي في الشَّـمْسِ. قـالَ شَـرِيكٌ: سألتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟ فقالَ: ما أدْرِي". واللفظ للبخاري.

أخرجـه البخـاري في "صـحيحه"، كتـاب الاستسـقاء، بـاب الاستسـقاء في المسـجد الجـامع (رقـم١٠١٣)، وفي بـاب الاستسـقاء في خطبـة الـجُمعة غيـر مُسـتقبلِ القبلـةِ (رقـم ١٠١٤). ومسلم في "صحيحه" كتاب صلاة الاستسقاء (رقم٨٩٧).

الحديث السابع والثلاثون

وفي كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٣٧] " أخبرَنا أبو الحُسَينِ عليُّ بنُ محمدِ بن بشرانَ ببَغدادَ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ أحمدُ بنُ إسحاقُ بنِ نيخابٍ، حدّثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مُسلِمٍ، حدّثنا سُلَيمانُ بنُ داودَ المِنقَرِيُّ، حدّثنا عبدُ الرَّحيمِ بنُ سُلَيمانَ الأشَلُّ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا استَسقَىٰ قال: ((**اللَّهُمَّ اسقِ عِبادَكَ، وبَهائمَكَ، وانشُرْ رَحمَتَكَ، وأَحي بَلَدَكَ المَيِّتَ**)).

وكَذَلِكَ رَواه عليُّ بنُ قادِمٍ، عن الثَّورِيِّ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، ورَواه مالكٌ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن عمرٍو، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يقولُ. مُرسَلاً ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (عبد الرحيم بن سليمان الأشَلُّ، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ موصولاً):

وقد توبع عبد الرحيم علىٰ هذا الوجه تابعه، كل من:

- سفيان الثوري: أخرج له أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء (ص١٧٥ رقم١١٧٦)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ٥٥ رقم٢١٢)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٢/ ١٨١ رقم٥٥٠)، من طريق سهل بن صالح.

وابن الأعرابي في "معجمه" (٣/ ٩٥٧ رقم ٢٠٣٢).

وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٥١٥)، من طريق عبد الرحمن بن محمد بن منصور.

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ١٠٢-١٠٣ رقم ٦٥١٥).

. . . . . .

ثلاثتهم: (سهل بن صالح، وأبو سعيد بن الأعرابي، وعبد الرحمن بن محمد بن منصور)، عن علي بن قادم، عن سفيان الثوري، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرو بن شعيب، به، بمثله.

- حفص بن غياث: رواه العقيلي كما في "التمهيد" (٢٣/ ٤٣٢)، من طريق سهل بن عثمان، عن حفص بن غياث، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، به، بمثله.

قال ابن عبد البر: «رواه جماعة عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مسنداً، منهم: حفص بن غياث والثوري وعبد الرحيم بن سليمان وسلام أبو المنذر».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث عن الثوري لا أعلم يرويه إلا علي بن قادم، وعنه كربزان هذا، وقد روىٰ هذا الحديث عن عمرو بن شعيب جماعةٌ فقالوا: عن عمرو بن شعيب كان النبي ﷺ إذا استسقىٰ...، ولم يذكروا في الإسناد أباه، ولا جده».

❖**الوجه الثاني: (مالك، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الاستسقاء، باب ما جاء في الاستسقاء (ص١١٥ رقم٤٤٩)، ومن طريق الإمام مالك رواه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء (ص١٧٥ رقم١١٧٦)، وفي "المراسيل" (ص١٠٩ رقم٦٩)، به، بمثله.

وقد توبع الإمام مالك علىٰ رواية هذا الوجه، تابعه عبد الوهاب الثقفي: أخرج هذه المتابعة ابن شبة في "تاريخ المدينة"(١/ ١٤٤)، عن عبدالوهاب، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَسْقَىٰ يَقُولُ: ((اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهِيمَتَكَ، وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَحْيِ بَلَدَكَ الْمَيِّتَ)). وَزَعَمَ أَنَّهُ كَانَ يُرَدِّدُهَا.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٤٣٢ رقم٣٥٧): «هكذا رواه مالك، عن يحيىٰ، عن عمرو بن شعيب، مرسلاً. وتابعه جماعة علىٰ إرساله: منهم المعتمر بن سليمان، وعبد العزيز بن مسلم القسملي، فرووه عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب مرسلاً».

وقد رجحه مرسلاً أبو حاتم في "العلل" (٢/ ٥٦ رقم٢١٢).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ موصولاً)، وقد رواه عن يحيىٰ بن سعيد علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة، هم:**

١-**عبد الرحيم بن سليمان** الكناني، وقيل الطائي، أبو علي المروزي **الأَشَلُّ**، سكن الكوفة. وبالدراسة لحاله يتبين أنه **ثقة له تصانيف**، وثقه وأثنىٰ عليه وكيع بن الجراح ويحي بن معين والعجلي وأبو داود، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «عنده مصنفات قد صنف الكتب...صالح الحديث».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٧هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٢٧٢/٣ رقم١٢٩٦)، "معرفة الثقات" (٩٣/٢ رقم١٠٩٥)، "الجرح والتعديل" (٣٣٩/٥ رقم١٦٠٢)، "الثقات" (٤١٢/٨ رقم١٤١٤٨)، "تهذيب الكمال" (٣٦/١٨ رقم٣٤٠٧)، "التقريب" (ص٣٥٤ رقم٤٠٥٦).

وعبد الرحيم الأَشَلُّ وإن كان ثقة، إلا أن الراوي عنه سليمان بن داود الشاذكوني المنقري **متروك**، ضعفه الدارقطني، وقال عنه ابن معين: «يكذب ويضع الحديث»، وقال الأثرم سمعت الإمام أحمد وذكر الشاذكوني فقال: «هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفطس - يعني أنه - يكذب».

وقال أبو حاتم: «ليس بشيء، متروك الحديث».

ينظر: "سؤالات ابن الجنيد" (رقم٣٥)، "الجرح والتعديل" (١١٤/٤ رقم٤٩٨)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٢٨/٢ رقم٦١٠)، "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (١٥٥/٢ رقم٢٥٠)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٨/٢ رقم١٥١٧).

٢-**سفيان الثوري**، ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه: علي بن قادم الخزاعي أبو الحسن الكوفي. وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال عنه أبو حاتم: «محله الصدق».

. . . . . .

وقال ابن الملقن: «صويلح».

وضعفه ابن معين، وقال ابن سعد: «منكر الحديث شديد التشيع».

وقال ابن حجر: «صدوق يتشيع».

خلاصة حاله: أنه صدوق يستضعف- والله أعلم- كما ذهب إلىٰ ذلك ابن القطان؛ حيث ضعفه ابن معين، وابن سعد وقال ابن عدّي: «نقم علىٰ علي بن قادم أحاديث رواها عن الثَّوْريّ غير محفوظة»، قال ابن القطان معقباً: «وحديثه هذا عن الثوري كما ترىٰ، فأقل ما كان يلزم، التنبيه علىٰ كون الحديث من روايته، والله الموفق».

روىٰ له أبو داود، والترمذي، والنسائي، مات سنة (٢١٣هـ)، وقيل: قبلها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٠٤/٦)، "معرفة الثقات" (١٥٦/٢ رقم١٣٠٨)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٥٢/٣ رقم١٢٥٥)، "الجرح والتعديل" (٢٠١/٦ رقم١١٠٧)، "الثقات" (٢١٤/٧ رقم٩٧٣٩)، "الكامل" (٣٤٤/٦ رقم١٣٥٢)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٩٧/٢ رقم٢٣٩٣)، "بيان الوهم والإيهام "لابن القطان (٣/ ٢٠٢ رقم٩١٨)، "البدر المنير" لابن الملقن (١٦٥/٥)، "التقريب" (ص٤٠٤ رقم٤٧٨٥).

٣- **حفص بن غِياث** بن طَلْق بن معاوية النَخَعي. ثقة ثبت، إلا أنه ربما يخطئ قليلاً إذا حدّث من حفظه بعد أن ولي القضاء. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثون.

وقد رواه عن حفص علىٰ هذا الوجه: سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري. قال عنه ابن حجر: «أحد الحفاظ له غرائب». "التقريب" (٢٥٨ رقم٢٦٦٤).

❖ **أما الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه، راويان هما:**

١/ **الإمام مالك بن أنس**، أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة.

وقد رواه عن مالك علىٰ هذا الوجه، راويان هما:

أ- **عبد الله بن مَسْلَمة** القعنبي. **ثقة حجة عابد**، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، كما سيأتي في ترجمته في دراسة الإسناد.

ب- **يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير** اللّيثي القرطبي، أبو محمد، **صدوق فقيه وله أوهام**. تقدمت

. . . . . .

ترجمته في الحديث الخامس والعشرون.

٢/ عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، أبو محمد البصري. وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي، وزاد ابن سعد: «وفيه ضعف»، وزاد ابن معين: «اختلط بآخره». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال علي بن المديني: «ليس في الدنيا كتاب عن يحيىٰ -يعني ابن سعيد الأنصاري- أصح من كتاب عبد الوهاب».

وقال عقبة بن مكرم: «اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين». وقال العقيلي: «تغير في آخر عمره...، حدثنا الحسين بن عبد الله الذارع قال: حدثنا أبو داود قال: جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي، تغيرا فحجب الناس عنهم».

وقال الذهبي: «لكنه ما ضرَّ تغيره حديثه؛ فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير».

وقال ابن حجر: «ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين». وقد ذكره ابن الكيال في "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (رقم٣٨).

خلاصة حاله أنه: ثقة؛ احتج به الشيخان، وكتابه عن يحيىٰ بن سعيد أصح كتاب، تغير قبل موته بثلاث سنين، إلا أنه لم يحدّث عنه أحد بعد تغيره؛ فحديثه صحيح. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٤هـ)، وقيل: (١٩٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٨٩/٧)، "معرفة الثقات" (١٠٨/٢ رقم١١٤٧)، "الجرح والتعديل" (٧١/٦ رقم٣٦٩)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٧٥/٣ رقم١٠٤٠)، "الثقات" (١٣٢/٧ رقم٩٣٣٠)، "تهذيب الكمال" (٥٠٣/١٨ رقم٣٦٠٤)، "ميزان الاعتدال" (٦٨١/٢)، "تهذيب التهذيب" (٥٣٠/٣ رقم٤٨٨٤)، "التقريب" (ص٣٦٨ رقم٤٢٦١).

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - أن الوجه الراجح هو: الوجه الثاني، رواية الإرسال، ويؤيد هذا الترجيح ما يلي:

. . . . . .

١-رجحه أبو حاتم[١]، كما أن في صنيع البيهقي حينما أعل الموصول بذكر من أرسله ما يشير إلىٰ ذلك- والله أعلم.

٢-كون رواته أحفظ وأوثق من رواة الوجه الأول الموصول، فقد رواه الإمام الجهبذ مالك بن أنس، ورواه عنه عبد الله بن مَسلَمة القعنبي وكان لا يقدم عليه في مالك أحداً. وتوبع الإمام مالك في روايته عن يحيىٰ بن سعيد علىٰ الوجه الراجح تابعه: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وتقدم بنا أن كتابه عن يحيىٰ بن سعيد أصح كتاب.

٣-أن الوجه الموصول وإن كان رواته عن يحيىٰ بن سعيد جميعهم ثقات، إلا أن الرواة عنهم، فيهم: المتروك مثل:سليمان المنقري الشاذكوني وقد روىٰ عن عبد الرحيم الأشل. وفيهم من هو صدوق يستضعف مثل: علي بن قادم، وقد روىٰ عن الثَّوْريّ أحاديث غير محفوظة، وفيهم من له غرائب، مثل: سهل بن عثمان بن فارس الكندي، وقد روىٰ عن حفص بن غياث.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود في "المراسيل"[٢] وقال: "حدَّثنا عَبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عن مَالِكٍ، عن يَحيَىٰ بنِ سَعِيدٍ، عن عَمرِو بنِ شُعَيْبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: ((**اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ، وبَهائِمَكَ، وانشُرْ رَحْمَتَكَ، وأَحْيِ بَلَدَكَ المَيِّتَ**)).

١-**عبد الله بن مَسْلَمة** بن قَعْنَب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة. روىٰ عن: أبيه، والإمام مالك، وشعبة، وغيرهم. روىٰ عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم.

وهو ثقة حجة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً.

وثقه وأثنىٰ عليه العجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن قانع، وزاد العجلي: «قرأ مالك عليه نصف الموطأ، وقرأ هو علىٰ مالك النصف الباقي». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال:

(١) "العلل" لابن أبي حاتم (٢/ ٥٦).

(٢) "المراسيل" لأبي داود (ص ١٠٩ رقم ٦٩).

. . . . . .

«كان من المتقنين في الحديث، وكان يحيىٰ بن معين لا يقدم عليه في مالك أحداً».

وقال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: القعنبي أحب إليك في الموطأ أو إسماعيل بن أبي أويس ؟ قال: القعنبي أحب إلي، لم أر أخشع منه».

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، مات سنة (٢٢١هـ) بمكة.

ينظر: "معرفة الثقات" (٦١/٢ رقم٩٧٢)، "الجرح والتعديل" (١٨١/٥ رقم٨٣٩)، "الثقات" (٣٥٣/٨ رقم١٣٨٣٥)، "تهذيب الكمال" (١٣٦/١٦ رقم٣٥٧١)، "تهذيب التهذيب" (٢٧٠/٣ رقم٤١٠٠)، "التقريب" (ص٣٢٣ رقم٣٦٢٠).

٢-**الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٣-**يحيىٰ بن سعيد** بن قيس بن عمرو **الأنصاري**، أبو سعيد المدني، قاضي المدينة. **تابعي، حافظ ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

٤-**عمرو بن شُعيب** بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القُرَشي، السَّهْمي، المدني. روىٰ عن: أبيه وجُلُّ روايته عنه، وعمته زينب بنت محمد، ومجاهد، وغيرهم. روىٰ عنه: أيوب السختِياني، وابن شهاب الزُّهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

وبالدراسة لحاله يظهر أنه: **ثقة، وإنما أُنكر عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وأنه لم يسمع** إلا أحاديث يسيرة، والباقي صحيفة كانت عنده فرواها.

فقد وثقه ابن معين والدارمي ويعقوب بن شيبة والعجلي وأبو زرعة والنسائي. وزاد يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقومٍ ضعفاء رووها عنه، وما روىٰ عنه الثقات فصحيح »، وقال أبو زرعة: «إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده».

وقال علي بن المديني: «ما روىٰ عنه أيوب وابن جُريج فذلك كله صحيح، وما رَوىٰ عمرو، عن أبيه، عن جده، فذلك كتاب وَجَدَهُ فهو ضعيف».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي يكتب حديثه وما روىٰ عنه الثقات فيذاكر به».

. . . . . .

وقال ابن حجر: «صدوق».

روىٰ له البخاري في جزء القراءة والأربعة، مات سنة (١١٨هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(١٩٢/٣ رقم٨٧٤)، "معرفة الثقات" (١٧٧/٢ رقم١٣٨٨)، "الجرح والتعديل" (٢٣٨/٦ رقم١٣٢٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٦٥/٥ رقم٦١)، "تهذيب الكمال" (٦٤/٢٢ رقم٤٣٨٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٧/٤ رقم٥٨٣٤)، "التقريب" (ص٤٢٣ رقم٥٠٥٠).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثامن والثلاثون

وفي كتاب الجنائز، باب المُحْرِمِ يَمُوتُ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٣٨] " أخبرَنا أبو الحُسَينِ ابنُ الفَضلِ القَطّانُ ببَغدادَ، أخبرَنا أبو سَهلِ بنُ زيادٍ القَطّانُ، حدّثنا إسماعيلُ بنُ الفَضلِ البَلْخِيُّ، حدّثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ صالحٍ، حدّثنا حَفصُ بنُ غِياثٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عَطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: **قال رسولُ اللهِ ﷺ**: ((**خَمِّروا وُجوهَ مَوتاكُم، ولا تَشَبَّهوا بيَهودَ**)). وهَذا إن صَحَّ يَشهَدُ لِروايَةِ إبراهيمَ بنِ أبي حُرَّةَ في الأمرِ بتَخميرِ الوَجهِ[(٢)].

- إلَّا أنَّ أبا عبدِ اللهِ الحافظَ وأَبا سعيدٍ ابنَ أبي عمرٍو أخبَرانا أنَّ أبا العباسِ محمدَ بنَ يَعقوبَ حَدَّثَهُما: حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، حدّثنا بَعضُ الكوفيّينَ وهو عبدُ الرَّحمَنِ بنُ صالحٍ، فذَكَرَ هَذا الحديثَ بمِثلِه، قال عبدُ اللهِ: فحَدَّثتُ به أبي، فأَنكَرَه وقالَ: هَذا أخطأَ فيه حَفصٌ فرَفَعَه. وحَدَّثَني عن حَجّاجِ بنِ محمدٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عَطاءٍ مُرسَلاً.

قال الشيخُ: وكَذَلِكَ رَواه الثَّورِيُّ وغَيرُه عن ابنِ جُرَيجٍ مُرسَلاَ، ورُوِيَ عن عليّ بنِ عاصِمٍ عن ابنِ جُرَيجٍ كما رَواه حَفصٌ، وهو وهْمٌ، واللهُ أعلَمُ".

غريب الحديث:

- **خَمِّروا**: التخمير هو: التغطية. "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٢٣٩).

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ٢٢٢-٢٢٣ رقم٦٧٣٠-٦٧٣١).

(٢) أخرجها البيهقي في "سننه" (٧/ ٢٢١ رقم٦٧٢٦)، من طريق سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن أبي حُرَّةَ، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((وخَمِّروا وجهَه ولا تُخَمِّروا رأسَه، ولا تُمِسّوه طِيباً؛ فإنه يُبعَثُ يومَ القيامَةِ مُلَبِّيًا)).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه ابن جريج واختلف عليه، علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في" العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٣٨٣ رقم ٢٧٠٩)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٨٣ رقم١١٤٣٦)، وعن الطبراني الضياء في "الأحاديث المختارة" (١١/ ٢٣١ رقم٢٢٩).

وأخرجه الدارقطني في "سننه" من طريق عبد الله بن محمد.

كلاهما: (عبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد)، عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي، عن حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، به بمثله.

وتوبع حفص بن غياث علىٰ هذا الوجه، تابعه علي بن عاصم: أخرج له الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٩٦ رقم ٢٧١،٢٧٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق في مسائل الخلاف" (٢/ ٤ رقم٨٥٧)، من طريق محمد بن علي السرخسي، عن علي بن عاصم، عن ابن جريج، عن عطاء به، بلفظ: ((**خمروهم ولا تشبهوا باليهود**)).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل بإثر الحديث: «فحَدَّثتُ به أبي، فأَنكَرَه وقالَ: هَذا أخطأَ فيه حَفصٌ فرَفَعَه. وحَدَّثَني عن حَجّاجِ بنِ محمدٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عَطاءٍ مُرسَلاً».

وكذا أعله البيهقي بالإرسال، فقال بعد أن ذكر قول الإمام أحمد: «وكَذَلِكَ رَواه الثَّورِيُّ وغَيرُه عن ابنِ جُرَيجٍ مُرسَلاَ، ورُوِيَ عن عليّ بنِ عاصِمٍ عن ابنِ جُرَيجٍ كما رَواه حَفصٌ، وهو وهْمٌ، واللهُ أعلَمُ».

❖ **الوجه الثاني: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٣٨٣ رقم٢٧٠٩) عن حجاج الأعور.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣/ ٣٠٤ رقم١٤٤٣٧)، عن وكيع، عن سفيان الثوري.

كلاهما: (حجاج، والثوري)، عن ابن جريج، عن عطاء، مرسلاً، بمثله، ولفظ الثوري:

.....

(خمروا وجوهكم، ولا تشبهوا باليهود).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه ابن جريج، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عنه راويان هما:**

١ - **حفص بن غِياث** بن طَلْق بن معاوية النَخَعي. ثقة ثبت، إلا أنه ربما يخطئ قليلاً إذا حدّث من حفظه بعد أن ولي القضاء. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

ورواه عن حفص علىٰ هذا الوجه: عبد الرحمن بن صالح الأزدي العَتكي، نزيل بغداد. **وهو صدوق**، كما قال أبو حاتم، وابن حجر، وزاد ابن حجر: «يتشيع».

قال عنه ابن عدي: «معروف مشهور في الكوفيين لم يذكر بالضعف في الحديث، ولاَ اتهُم فيه إلا أنه كان محترقـًا فيما كان فيه من التشيع».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/٢٤٦ رقم١١٧٤)، "الكامل " (٥/٥١٥ رقم١١٥٢)، "التقريب" (ص٣٤٣ رقم٣٨٩٨).

٢ - **علي بن عاصم** بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم.

ضعفه شعبة ويحيىٰ بن معين وأبو حاتم والنسائي، وزاد أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال البخاري: «ليس بالقوىٰ عندهم».

وقال ابن المديني: «كان كثير الغلط وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع».

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: «كان يغلط ويخطئ وكان فيه لجاج، ولم يكن مُتهمـًا بالكذب».

وقال يزيد بن زريع: «حدثنا علي عن خالد ببضعة عشر حديثـًا فسألنا خالداً عن حديث فأنكره، ثم آخر فأنكره، ثم ثالث فأنكره، فأخبرناه فقال: كذاب فاحذروه».

وقال الذهبي: «ضعفوه».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ ويصر ورمي بالتشيع».

. . . . . .

والأقرب في حاله: **أنه ضعيف**؛ حيث كان كثير الخطأ، إلا أنه من أهل الصدق- والله أعلم. وقد لخص حاله صالح بن محمد فقال: «ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يهم وهو سيئ الحفظ كثير الوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها...».

روىٰ له أبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (٢٠١هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٩٠ رقم٢٤٣٥)، "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٨ رقم١٠٩٢)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٤٣٠)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/ ٢٤٥ رقم١٢٤٤)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢/ ١٩٥ رقم٢٣٨٥)، "الكاشف" (٢/ ٤٢ رقم٣٩٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٤/ ٢١٦ رقم٥٤٧٣)، "التقريب" (ص٤٠٣ رقم٤٧٥٨).

❖ **وأما الوجه الثاني: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبيﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه راويان هما:**

١- **حجاج بن محمد المصيصي** أبو محمد الأعور، ترمذي الأصل نزل بغداد، ثم المصيصة. **ثقة ثبت**، من أثبت أصحاب ابن جريج، اختلط في آخر عمره. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٢- **سفيان الثوري**، ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - أن الوجه الراجح هو: (الوجه الثاني) رواية الإرسال فقد رجحها البيهقي؛ حينما أعل رواية الوصل، فقال:» وكَذَلِكَ رَواه الثَّورِيُّ وغَيرُه عن ابنِ جُرَيجٍ مُرسَلاً، ورُوِيَ عن عليّ بنِ عاصِمٍ عن ابنِ جُرَيجٍ كما رَواه حَفصٌ، وهو وهْمٌ، واللهُ أعلَمُ». ويؤيد ذلك مايلي:

١- رجحها الإمام أحمد[(١)]، وتبعه البيهقي، وكذا ابن التركماني في "الجوهر النقي"[(٢)].

٢- كون رواته أوثق وأحفظ من رواة الوجه الأول. فقد رواه علىٰ الوجه الراجح إمامان

(١) "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٣٨٣ رقم٢٧٠٩).

(٢) "الجوهر النقي" لابن التركماني (٣/ ٣٩٤).

. . . . . .

ثقتان هما: الثوري، وحجاج المصيصي، ومزيد اختصاص حجاج بابن جريج؛ فهو من أثبت أصحابه.

٣- ضعف رواية الوصل؛ حيث أنكرها الإمام أحمد، فقال: «هَذا أخطأَ فيه حَفصٌ فرَفَعَه»[١].

٤- وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح؛ قال يزيد بن هارون ما زلنا نعرف علي بن عاصم بالكذب، وكان أحمد سيئ الرأي فيه، وقال يحيىٰ: ليس بشيء، وقال النسائي" متروك الحديث»[٢].

كذا ضعفها الألباني[٣].

دراسة الإسناد:

والحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"[٤] قال: "حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء قال: قال رسول الله ﷺ: ((**خَمِّرُوا وُجُوهَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ**))".

١-**وكيع بن الجرَّاح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي. **ثقة حافظ عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٢-**سفيان الثوري**، ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٣-**ابن جُريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٤-**عطاء هو: ابن أبي رَبَاح**، واسمه: أسلم القرشي مولاهم المكي. **ثقة فقيه فاضل**، لكنه كثير الإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٣٨٣ رقم٢٧٠٩).

(٢) "التحقيق في مسائل الخلاف" (٢/ ٥).

(٣) "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٨/ ٤٤ رقم٣٥٥٦).

(٤) (٣/ ٣٠٤ رقم١٤٤٣٧).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

قال ابن التركماني: «هو مع إرساله، مُنكر لا يجوز أن يقوله ﷺ؛ لأنه لا يقول إلا الحق واليهود لا تكشف وجوه موتاها. ثم علىٰ تقدير صحته لا يشهد لرواية ابن أبىٰ حرة لأنها في المحرم، وهذا الحديث يعم كل متوفىٰ»[1].

قلت: وقد جاء في باب من مات محرمًا النهي أن يخمر رأسه. ففي "الصحيحين" عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ، أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوبَينِ، وَلاَ تُحَنِّطُوهُ، وَلاَ تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَومَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا**))".

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين (رقم١٢٦٥)، وفي باب الحنُوطِ للميت (رقم١٢٢٦)، وباب كيف يكفن المُحرم (رقم١٢٢٧، ١٢٢٨).

ومسلم في "صحيحه" كتاب الحج، (رقم١٢٠٦)، وتفرد مسلم في رواية بزيادة الوجه، فرواه مرة: ((**وَلاَ تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ولاَ وَجْهَهُ**)).

(١) "الجوهر النقي" (٣/ ٣٩٤).

الحديث التاسع والثلاثون

وفي كتاب الجنائز، باب المُسلِمونَ يَقتُلُهُمُ المُشرِكونَ في المُعتَرَكِ فلا يُغْسَلُ القَتلَىٰ ولا يُصَلَّىٰ عَلَيهِم ويُدفَنونَ بكُلومِهِم ودِمائِهِم، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

"وقيلَ عن الزُّهرِيِّ، عن ابنِ أبي صُعَيرٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً مُختَصَراً:

[٣٩] حدّثنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ الأصبَهانيُّ، أخبرَنا أبو سعيدٍ أحمدُ بنُ محمدِ ابنِ زيادٍ البَصرِيّ بمَكَّةَ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ الصَّبّاحِ الزَّعفَرانِيّ، حدّثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن الزُّهرِيِّ، عن ابنِ أبي صُعَيرٍ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أشرَفَ علىٰ قَتلَىٰ أُحُدٍ، فقالَ: ((**إنِّي قَد شَهِدتُ علىٰ هَؤُلاءِ فزَمِّلوهُم بدِمائِهِم وكُلومِهِم**)). قال سفيانُ بنُ عُيَينَةَ: وثَبَّتَنِي في هَذا الحديثِ مَعمَرٌ، وقيلَ: عنه عن جابِرٍ.

- أخبَرَناه أبو طاهِرٍ الفَقيهُ، أخبرَنا حاجِبُ بنُ أحمدَ الطُّوسِيُّ، حدّثنا محمدُ بنُ حَمّادٍ الأبيوَرْدِيّ، حدّثنا عبدُ الرَّزّاقِ، عن مَعمَرٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن ابنِ أبي صُعَيرٍ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: لَمّا كان يَومُ أُحُدٍ أشرَفَ النَّبِيُّ ﷺ علىٰ الشُّهَداءِ الَّذينَ قُتِلوا يَومَئِذٍ، فقالَ: ((**زَمِّلوهُم بدِمائِهِم فإنِّي عَلَيهِم شَهيدٌ**)). وكانَ يُدفَنُ الرَّجُلُ والرَّجلانِ والثَّلاثَةُ في القَبرِ الواحِدِ، ويُسأَلُ أيُّهُم كان أقرأَ لِلقُرآنِ فيُقَدِّمونَه. قال جابِرٌ: فدُفِنَ أبي وعَمِّي يَومَئِذٍ في قَبرٍ واحِدٍ))".

غريب الحديث:

- **زمّلوهم أي:** لُفّوهم فِي ثِيَابهمْ الَّتِي فِيهَا دِمَاؤُهُمْ من غير غسل.

ينظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/٧١)، "النهاية" لابن الأثير (٢/٣١٣)، "حاشية السندي على سنن النسائي" (٤/٧٨).

- **الكَلْمُ هو:** الجرح، والجمع: كلُوم.

ينظر: "تهذيب اللغة " للأزهري(١٠/١٤٧)، "القاموس المحيط" للفيروز آبادي (ص: ١١٥٥).

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ٣٠٦-٣٠٧ رقم ٦٨٨٢-٦٨٨٣).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه الزُّهري واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (جماعة، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعَير، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر-(٢/ ٨٤ رقم٥٧٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢/ ٢٦٥ رقم٢٥٨٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٦٤ رقم٢٣٦٥٩)، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٤٢ رقم٢٠٩٦)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/ ٢٢٩)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٤/ ٢٣٧ رقم١٧٢٨)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (٩/ ١١٥ رقم١٠٣)، جميعهم من طريق سفيان بن عُيينة، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعير، عن النبي ﷺ مرسلاً، بمثله. وقال سفيان: «ثبتنيه معمر»، وفي سنن سعيد بن منصور قال: «سمعت الزُّهري ولم أتقنه، فقال معمر: إنه حدّث عن ابن صُعير، أو ابن أبي صُعير، أن رسول الله ﷺ أشرف علىٰ قتلىٰ أحد...».

قال البيهقي في "المعرفة": «ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعير، عن جابر بن عبد الله، أتم من ذلك».

وقد توبع سفيان بن عُيينة علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-معمر بن راشد: أخرج له النسائي في "سننه" كتاب الجنائز، باب موارة الشهيد في دمه (ص٣٠٢ رقم٢٠٠٤)، وفي الجهاد، باب من كُلم في سبيل الله (ص٤٥٨ رقم ٣١٥٠)، من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزّهري، به، بلفظ: قال رسول الله ﷺ لقتلىٰ أحد: ((**زَمِّلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلْمٌ يُكْلَمُ فِي اللهِ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمَىٰ، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ**)).

٢-عمرو بن الحارث: أخرج له ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢/ ٤٧٥ رقم١٧٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١/ ٢٣٥ رقم٢٥٨)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (٩/ ١١٥ رقم١٠٤)، وابتدئ بلفظ: ((**زَمِّلُوهُمْ بجِراحِهم**...))، بنحو لفظ معمر.

. . . . . .

٣-صالح بن كيسان: أخرج له ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢/ ٤٨٦ رقم١٧٧) بنحوه، وفي "الآحاد والمثاني" (٥/ ٦٨ رقم٢٦٠٨)، بنحوه، وفيه زيادة: ((ثم قال رسول الله ﷺ: أنا الشهيد علىٰ هؤلاء يوم القيامة، ثم قام عليهم وأمر بدفنهم، ولم يغسلهم ولم يصل عليهم كما يصلي علىٰ الأموات، ولم يكفنهم في غير ثيابهم، وكان يأمر بدفن الرجلين في حفرة واحدة، ويقول: أي هؤلاء كان أكثر أخذا للقرآن ؟ فإذا أشاروا إلىٰ الذي هو أكثر أخذا للقرآن قدمه في اللحد قبل صاحبه)).

٤-محمد بن إسحاق: أخرج له الإمام أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٦٢ رقم٢٣٦٥٧) بنحوه، و(٣٩/ ٦٣ رقم٢٣٦٥٨)، بلفظ: لما أشرف رسول الله ﷺ علىٰ قتلىٰ أحد، قال: ((أشهد علىٰ هؤلاء ما من مجروح جرح في الله، إلا بعثه الله يوم القيامة وجرحه يدمىٰ، اللون لون الدم والريح ريح المسك، انظروا أكثرهم جمعًا للقرآن فقدموه أمامهم في القبر)).

٥-إسحاق بن راشد: أخرج له ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٧٧ رقم٦٦١)، بلفظ: "أن النبي ﷺ قال في الشهداء يوم أحد: ((أنا الشهيد علىٰ هؤلاء يوم القيامة، زملوهم بجراحهم ودمائهم، ولا تغسلوهم)). وصلىٰ عليهم صلاته علىٰ الجنائز، وقال: ((كل كلم في الله جاء يوم القيامة لونه لون الدم، ريحه ريح المسك)).

٦-عباد بن إسحاق: أخرج له ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢/ ٤٨٧ رقم١٧٨)، وأبو بكر بن عبدوية في "الغيلانيات" (رقم٧٢٤)، بنحوه.

٧-أبو أيوب الأفريقي: أخرج له أبو نعيم في "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٣/ ١٦٠٣ رقم٤٠٣٦)، بنحوه.

٨-عُقيل بن خالد: ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٧٥).

ثمانيتهم: (معمر بن راشد، وعمرو بن الحارث، وصالح بن كيسان، ومحمد بن إسحاق، وإسحاق بن راشد، وعباد بن إسحاق، وأبو أيوب الأفريقي، وعُقيل بن خالد)، عن الزّهري، عن ابن أبي صُعير، عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال أبو حاتم في "العلل" (٣/ ٤٦٨ رقم١٠١٥): «ورواه عُقيل وعمرو بن الحارث ومحمد بن إسحاق وابن جريج، عن الزُّهري، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ لا يذكروا

. . . . . .

جابراً». ورجح رواية الإرسال.

❖ **الوجه الثاني: (معمر، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعَير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٥٤٠ رقم٦٦٣٣) و(٥/ ٢٧٢ رقم ٩٥٨٠)، ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٦٤ رقم٢٣٦٦٠)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٣/ ٤٥٥ رقم١٩٥١)، (٤/ ١٣ رقم٢٠١٣)، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعَير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، بمثله.

وذكره أبو حاتم من طريق معمر والنعمان بن راشد، وذكر أنه غير محفوظ، والصحيح مرسل، كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦٨ رقم١٠١٥).

وكذا أورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٣٧٣ رقم٣٢٦٢)، وقال: «رواه معمر، والنعمان بن راشد، وأبو بكر الهذلي، عن الزُّهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعير، عن جابر».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الزهري واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (الزُّهري، عن ابن أبي صُعَير، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن الزُّهري تسعة رواة:**

١- **سفيان بن عُيَينَة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٢- **معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل،** إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٣- **عمرو بن الحارث** بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري مولاهم، أبو أمية المصري، مدني الأصل. **ثقة فقيه حافظ،** وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والعجلي وأبو حاتم

. . . . . .

والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٨هـ) أو (١٤٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥١٥/٧)، "معرفة الثقات" (١٧٢/٢ رقم١٣٧١)، "الجرح والتعديل" (٢٢٥/٦ رقم ١٢٥٢)، "الثقات" (٢٢٨/٧ رقم٩٨٠٤)، "تهذيب الكمال" (٥٧٠/٢١ رقم ٤٣٤١)، "التقريب" (ص ٤١٩ رقم ٥٠٠٤).

٤- **صالح بن كَيسان** أبو محمد المدني، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز **متفق علىٰ توثيقه**، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

٥- **محمد بن إسحاق** بن يسار أبو بكر المُطَّلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي. **صدوق حسن الحديث** إذا صرَّح بالسماع، وهو مذهب أكثر الأئمة. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والثلاثين.

٦- **إسحاق بن راشد الجزري**، أبو سليمان الحراني.

وثقه يحيىٰ بن معين والإمام أحمد والعجلي والغلابي، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الفسوي: «حسن الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

والأقرب في حاله: ما ذهب إليه ابن حجر أنه: «ثقة في حديثه عن الزُّهري بعض الوهم».

روىٰ له البخاري، والأربعة. مات في خلافة أبو جعفر المنصور.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٧٣/٣ رقم٢٩٢)، "بحر الدم" (رقم ٦١)، "معرفة الثقات" (٢١٧/١ رقم٦٥)، "الجرح والتعديل" (٢١٩/٢ رقم٧٥٥)، "الثقات" (٥١/٦ رقم٦٦٨٢)، "تهذيب التهذيب" (١٤٨/١ رقم٤٢٨)، "التقريب" (ص ١٠٠ رقم٣٥٠).

قلت: إلا أنه لم ينفرد في راويته عن الزّهري فقد تابع الثقات، فزال عنه الوهم.

٧- **عَبَّاد بن إسحاق واسمه**: عبدالرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة. وثقه ابن معين وأبو داود، وزاد أبو داود: «قدري». وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: «متقن جداً».

.....

وقال ابن معين في رواية، والإمام أحمد: «صالح الحديث».

وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يحتجّ به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث وليس بثبتٍ ولا قوي».

وقال الساجي: «صدوق رمي بالقدر».

وقال يحيىٰ القطان: «سألت بالمدينة عن عبد الرحمن بن إسحاق فلم أرهم يحمدونه».

وقال ابن عدي: «في حديثه بعض ما ينكر، ولاَ يتابع عليه والأكثر منه صحاح، وَهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل».

وقال الدارقطني: «يرمىٰ بالقدر، ضعيف الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالقدر»، وهو كما قال: جمعاً بين الأقوال فقد ذهب إلىٰ أنه حسن الحديث أبو حاتم، وقال الساجي صدوق، ووثقه ابن معين وأبو داود، وقد يكون تضعيف من ضعفه بسبب رميه بالقدر والله أعلم.

روىٰ له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم والأربعة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (١٧١/٣ رقم٧٦٥) و(٣٣١/٤ رقم٤٦٥١)، "بحر الدم" (رقم ٥٩٢)، "الجرح والتعديل" (٢١٢/٥ رقم١٠٠٠)، "الكامل" (٤٨٩/٥-٤٩٥ رقم١١٢٨)، "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (١٦٢/٢ رقم٣٣٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٣٧/٣ رقم٤٣٣٢)، "التقريب" (ص٣٣٦ رقم٣٨٠٠).

٨-أبو أيوب الأفريقي هو: عبد الله بن علي الأزرق، الإفريقي الكوفي.

صدوق يخطئ، كما قال ابن حجر.

قال عنه ابن معين: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو زرعة: «ليس بالمتين في حديثه إنكار، هو لين».

روىٰ له أبو داود والترمذي.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٤٦٧/٤ رقم٥٣٣١)، "الجرح والتعديل" (١١٥/٥ رقم٤٥٥)، "الثقات" (٢١/٧ رقم٨٨٢٠)، "تهذيب الكمال" (٣٢٤/١٥ رقم٣٤٣٧)، "تهذيب التهذيب" (٢١١/٣ رقم٣٩٤٥)، "التقريب" (ص٣١٤ رقم٣٤٨٧).

. . . . . .

٩-عُقيل بن خالد بن عَقِيل الأَيْلي أبو خالد الأموي مولاهم. **ثقة ثبت**، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثون.

❖ **أما الوجه الثاني: (الزُّهري، عن ابن أبي صُعَير، عن جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي** ﷺ، **موصولاً)، فقد رواه عنه:**

١-معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢-النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحاق الرقي مولىٰ بني أمية.

ضعفه يحيىٰ القطان وابن معين وأبو داود والنسائي في رواية.

قال عنه الإمام أحمد: «مضطرب الحديث، روىٰ أحاديث مناكير».

وقال البخاري: «في حديثه وهم كثير».

وقال أبو حاتم: «في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل». وقال النسائي في رواية: «صدوق، فيه ضعف».

وقال ابن عدي: «قد احتمله الناس، روىٰ عنه الثقات مثل: حماد بن زيد، وجرير بن حازم، ووهيب بن خالد، وغيرهم من الثقات. وله نسخة عن الزُّهري، ولاَ بأس به».

وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ».

خلاصة حاله: أنه صدوق كثير الوهم، وهو ما ذهب إليه البخاري وأبو حاتم وتبعهم ابن حجر، حيث روىٰ عنه الثقات كما قال ابن عدي، وروىٰ له مسلم.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٣١٠/٤ رقم٤٥٣٦)، "سؤالات ابن الجنيد" (رقم ٦٩٨)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم٣٧١)، "الجرح والتعديل" (٤٤٨/٨ رقم٢٠٦٠)، "الثقات" (٥٣٢/٧ رقم١١٣٢٣)، "الكامل" (٢٤٦/٨ رقم١٩٥٥)، "تهذيب الكمال" (٤٤٥/٢٩ رقم٦٤٤٠)، "تهذيب التهذيب" (٦٣١/٥ رقم٨٢٩٨)، "التقريب" (ص٥٦٤ رقم٧١٥٤).

.....

■ **الخلاصة:**

مما تقدم نجد أن الإمام البيهقي لم يرجح أي من الوجهين، أو يشير إلىٰ ذلك.

لكن بالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - أن الوجه الراجح هو: (الوجه الأول): رواية الزُّهري، عن ابن أبي صُعَير، عن النبي ﷺ مرسلاً، وذلك لما يلي:

١- فقد صححها أبو حاتم، وأعل رواية الوصل، قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: فحديث معمر والنعمان بن راشد- الذي يرويان عن الزُّهري، عن عبد الله بن ثَعلبَة، عن جابر، عن النبي ﷺ هو محفوظ؟ قال: لا، الصّحيحُ مُرسَلٌ.

قلت: عبد الله بن ثَعلَبَة، أليس قد رأىٰ النبي ﷺ ؟

قال: نعم، وهو صغير»[(١)].

٢- وقال الدارقطني: «قول زياد بن سعد، وصالح بن كيسان: عن الزُّهري، عن عبد الله بن ثعلبة، محفوظ»[(٢)]. وقد تقدم بنا رواية صالح بن كيسان للوجه الراجح.

٣- كون رواته أكثر وأوثق من رواة الوجه الثاني، حيث رواه ستة من الرواة الثقات الحفاظ الأثبات، ومنهم: ابن عيينة الإمام الحجة، وصالح بن كيسان وقد اتفق علىٰ توثيقه، وهو من أثبت أصحاب الزّهري، قال ابن معين: «ليس في أصحاب الزُّهري أثبت من مالك، ثم صالح بن كيسان»[(٣)].

٤- متابعة معمر بن راشد للثقات علىٰ الوجه الراجح، ومخالفتهم علىٰ الوجه الثاني: وهو وإن كان ثقة ثبتًا، إلا أنه خالف الثقات، ولم يتابعه علىٰ الوجه الثاني إلا النعمان بن راشد وهو صدوق كثير الوهم.

---

(١) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٤٧١ رقم١٠١٥).

(٢) "علل الدارقطني" (١٢/ ١٧٤).

(٣) "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٣٧ رقم٣٣٥٦).

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "مسنده"[(١)] قال: أخبرنا سفيان، عن الزُّهري، وثَبَّتُه معمر[(٢)]، عن ابنِ أَبي الصُّعَيرِ: "أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَشرَفَ علىٰ قَتْلَىٰ أُحُدٍ فقال: ((**شَهِدْتُ علىٰ هَؤُلاء فَزَمِّلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ وكُلُومِهِم**)).

١-**سفيان هو: ابن عُيَينَة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٢-**الزُّهْرِيُّ هو**: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْرِيُّ. إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلاَلَته وإتقانه.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٣-**ابنِ أَبي الصُّعَيرِ هو**: عبد الله بن ثعلبة بن صُعير- بمهملتين مصغراً- العدوي، رأىٰ النبي ﷺ علىٰ اختلاف في سماعه منه، روىٰ عن: النبي ﷺ، وعن أبيه، وعمر، وعلي، وجابر، وأبو هريرة ﷺ. روىٰ عنه: الزُّهري، وسعد بن إبراهيم، وعبد الله بن مسلم الزُّهري.

اُختلف في سنة ولادته، مما أدىٰ للاختلاف في سماعه من النبي ﷺ فقيل في ولادته:

- أنه ولد قبل الهجرة بأربع سنوات.

- وقيل: بعد الهجرة، وإن رسول الله ﷺ توفي وهو ابن أربع سنين، وقيل: سبع.

- وقيل: عام الفتح سنة ثمان للهجرة، وإنه أتىٰ بِهِ رَسُول اللهِ ﷺ فمسح علىٰ وجهه ورأسه زمن الفَتح، ودعا له.

فعلىٰ القول الأول: يصح سماعه من النبي ﷺ، ولذا قال البغوي: «رأىٰ النبي ﷺ وحفظ عنه». وكذا علىٰ القول الثاني: يحتمل أنه سمع من النبي ﷺ.

أما علىٰ القول الثالث، فهو له رؤية لكن لا يصح سماعه، فحديثه من حيث السماع مرسل،

(١) "مسند الشافعي"- ترتيب سنجر- كتاب الجنائز، باب الشهيد(٢/ ٨٤ رقم٥٧٠).

(٢) القائل: سفيان بن عيينة، جاء في "سنن سعيد بن منصور" (٢/ ٢٦٥ رقم٢٥٨٣): «عن سفيان، سمعت الزُّهري ولم أتقنه، فقال معمر: إنه حدّث ابن صعير أو ابن أبي صعير: أن رسول الله ﷺ أشرف علىٰ قتلىٰ أحد...الحديث».

. . . . . .

وهو ما ذهب إليه البخاري[١]، وأبو حاتم[٢]، وابن حجر[٣]. وهو الأقرب والله أعلم.

وإرساله يُعد من مراسيل الصحابة. والذي عليه الجمهور أن مرسل الصحابي صحيح محتج به، وهو في حكم المتصل؛ لأن الظاهر أن روايتهم ذلك عن الصحابة وكلهم عدول[٤].

أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي، مات سنة (٩٨هـ) وهو ابن (٨٣سنة). وقيل: غير ذلك في تاريخ وفاته ومبلغ سنه.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٥/٥ رقم٦٤)، "معجم الصحابة" للبغوي (٢٣٦/٤)، "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (١٦٠٢/٣)، "الاستيعاب" لابن عبد البر (٨٧٦/٣ رقم١٤٧٨)، "أسد الغابة" لابن الأثير (١٩١/٣)، "تهذيب الكمال" (٣٥٣/١٤ رقم٣١٩٣)، "سير أعلام النبلاء" (٥٠٣/٣ رقم١١٥)، "الإصابة" لابن حجر(٣١/٤ رقم٤٥٧٩).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

(١) "تهذيب التهذيب" (٣/ ١١١ رقم٣٦٥٨).

(٢) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٤٧١ رقم١٠١٥)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (رقم ٣٦٧).

(٣) "فتح الباري" (٣/ ٢١٠)، وقال في "التقريب" (ص٢٩٨ رقم٣٢٤٢): «له رؤية ولم يثبت له سماع».

(٤) ينظر: "المنهل الروي" لابن جماعة(ص ٤٥)، "النكت" (ص٢٠٢)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٠٧).

الحديث الأربعون

وفي كتاب الجنائز، باب المَشْي أَمَامَ الجِنَازَةِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٤٠] "حدَّثنا أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ الحُسَينِ بنِ داودَ العَلَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخبرَنا أبو حامِدِ ابنُ الشَّرقِيِّ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ بشرِ بنِ الحَكَمِ (ح) وحَدَّثَنا أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ يوسُفَ الأصبَهانيُّ، أخبرَنا أبو سعيدِ ابنُ الأعرابِيِّ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدٍ الزَّعفَرانيُّ (ح) وأخبرَنا أبو الحُسَينِ عليّ ابن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بِشرانَ ببَغدادَ، أخبرَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفّارُ، حدّثنا سَعدانُ بنُ نَصرٍ، قالوا: حدّثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن الزُّهرِيِّ، عن سالمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن أبيه، قال: ((**رأَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وأبا بكر، وعُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يَمشونَ أمامَ الجِنازَةِ**)).

- أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدّثنا عليُّ بن حَمشاذَ العَدلُ، حدّثنا محمدُ بن يَحيَىٰ العامِرِيُّ، حدّثنا عليُّ بن عبدِ اللهِ بنِ جَعفَرٍ المَدينيّ، حدّثنا سفيانُ، عن الزُّهرِيّ، عن سالمٍ، عن أبيه، قال: ((**رأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ، وأَبا بكرٍ، وعُمَرَ يَمشونَ أمامَ الجِنازَةِ**)).

فقُمتُ إلَيه، فقُلتُ له: يا أبا محمدٍ إنَّ مَعمَراً، وابنَ جُرَيجٍ يُخالِفانِكَ في هَذا، يَعنِي أنَّهُما يُرسِلانَ الحديثَ عن النَّبيِّ ﷺ فقالَ: «استَقَرَّ الزُّهرِيّ، حَدَّثَنيه سَمِعتُه مِن فيه يُعيدُه ويُبدئه: عن سالمٍ عن أبيه». فقُلتُ له: يا أبا محمدٍ، إنَّ مَعمَراً وابنَ جُرَيجٍ يَقولانِ فيه: وعُثمانَ. قال: «فصَدَّقَهُما». وقالَ: لَعَلَّه قَد قالَه هو ولَم أكتُبْه، لِذَلِكَ أنِّي كُنتُ أميلُ إذ ذاكَ إلَىٰ الشّيعَةِ.

قال الشيخُ: وقَدِ اختُلِفَ علىٰ ابنِ جُرَيجٍ، ومَعمَرٍ في وصلِ الحديث، فروِيَ عن كُلِّ واحِدٍ مِنهُما الحَديثُ مَوصولاً، وروِي مُرسَلاً، وقَد قيلَ: عن ابنِ جُرَيجٍ، عن زيادِ بنِ سَعدٍ، عن الزُّهرِيِّ.

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠ رقم ٦٩٣٨، ٦٩٣٩، ٦٩٤٠).

- وقَد أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو ذَرٍّ محمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ- حَفَدَةُ أبي القاسِمِ المُذَكِّرِ- قالا: حدّثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ الشَّيبانيّ الحافظُ، حدّثنا عليّ ابن الحَسَنِ الدَّرابَجِرْدِيّ، حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ المُقرِئُ، حدّثنا هَمّامٌ، عن سُفيانَ- يَعني ابنَ عُيَينَةَ- ومَنصورٍ وزيادٍ وبَكرٍ، كُلُّهُم ذَكَرَ أنَّه: سَمِعَ مِنَ الزُّهرِيّ أنَّ سالِماً أخبَرَه أنَّ أباه أخبَرَه: **أنَّه رأَىٰ رسولَ اللهِ ﷺ وأَبا بكرٍ وعُمَرَ وعُثمانَ يَمشونَ بَينَ يَدَي الجِنازَةِ**. غَيرَ أنَّ بكراً لَم يَذكُرْ عثمانَ. تَفَرَّدَ به هَمّامٌ وهو ثِقَةٌ. واختُلِفَ فيه علىٰ عُقَيلٍ ويونُسَ بنِ يَزيدَ، فقيلَ عن كُلِّ واحد منهُما عن الزُّهرِيّ، مَوصولاً، وقيلَ: مُرسَلاً، ومَن وصَلَه واستَقَرَّ علىٰ وصلِه، ولَم يُختَلَفْ عَلَيه فيه- وهو سفيانُ بنُ عُيَينَةَ- حُجَّةٌ ثِقَةٌ، واللهُ أعلَمُ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يَرويه الزهري، واختُلف عليه في وَصله وإرساله[1]، وعلىٰ بعض الرواة عنه:

❖ **الوجه الأول: (الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عمر، رأيت النبي ﷺ...الحديث، موصولاً):**

أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣/ ٣٥٨ رقم١٩٢٦)، والحميدي في "مسنده" (١/ ٥١٣ رقم٦١٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٤٧٦ رقم١١٢٢٤)، والإمام أحمد في "مسنده" (٨/ ١٣٧ رقم٤٥٣٩)، وأبو داود في "سننه" كتاب الجنائز، باب المشي أمام الجنازة (ص٤٦٤ رقم٣١٧٩)، وابن ماجه في "سننه" كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشي أمام الجنازة (ص٢١٢ رقم١٤٨٢)، والترمذي في "جامعه" كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشيء أمام الجنازة (ص٢٤٣ رقم١٠٠٧)، والبزار في "مسنده" (١٢/ ٢٥١ رقم٥٩٩٩)، والنسائي في "سننه" كتاب الجنائز، باب مكان الماشي من الجنازة (ص٢٩٤ رقم١٩٤٦)، وفي "سننه الكبرىٰ" (٢/ ٤٢٩ رقم٢٠٨٢)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٩/ ٢٩٧ رقم٥٤٢١)

---

(١) اقتصرت في ذكر الخلاف علىٰ ما ذكره البيهقي فقط. وللتوسع في الخلاف، ينظر "العلل" للدارقطني (١٢/ ٢٨٠ رقم٢٧١٦) فقد ذكر في هذا الحديث اختلافاً كثيراً، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٨٣-٩٤).

. . . . . .

و(٩/ ٣٦٨ رقم٥٤٨٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٧٩ رقم٢٧٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٧/ ٣١٧،٣١٨،٣١٩ رقم ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٧٠ رقم١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣٠٨)، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٥٠ رقم٢١١٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/ ٣٣٢ رقم١٤٨٨)، من طرق، عن سفيان بن عيينة، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ، بمثله.

وقد استقر سفيان بن عُيينة علىٰ وصله: ففي رواية الحميدي قال: حدّثنا سُفيَانُ، **قال الزُّهرِيّ، غَيرَ مَرَّةٍ: أَشهَدُ لَكَ عَلَيهِ**، قالَ: أخبَرَنِي سالِمُ بنُ عَبدِ اللهِ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: ((رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَأَبَا بَكرٍ، وعُمَرَ يَمشُونَ أَمَامَ الجِنَازَةِ)).

وذكر البيهقي كما تقدم في المتن، أن عليًا المديني قال لسفيان بن عُيينة: ((يا أبا محمدٍ إنَّ مَعمَراً، وابنَ جُرَيجٍ يُخالِفانِكَ في هَذا، يَعنِي أَنَّهُما يُرسِلانَ الحديثَ عن النَّبِيِّ ﷺ فقالَ: «استَقَرَّ الزُّهرِيّ، حَدَّثَنيه سَمِعتُه مِن فيه يُعيدُه ويُبدئه: عن سالِمٍ عن أبيه»)).

وتوبع سفيان بن عُيينة علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-مالك بن أنس: أخرج له أبو بكر الإسماعيلي في "معجمه " (١/ ٣١٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٨٤،٨٥) من طريق عبد الله بن عون الخَرَّاز، وابن المقرئ في "معجمه" (رقم٦٦٨)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٨٣، ٨٤)، من طريق يحيىٰ بن صالح الوحاظي، كلاهما: (عبد الله الخراز، ويحيىٰ بن صالح،)، عن مالك، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه.

والصحيح عن مالك رواية الإرسال، قال الدارقطني في "العلل" (١٢/ ٢٨٥-٢٨٦) بعد أن ذكر هذا الوجه موصولاً: «ووهموا فيه علىٰ مالك. والصحيح عن مالك ما رواه القعنبي، وأصحاب "الموطأ" عنه، عن الزُّهري: ((كان رسول الله ﷺ يمشي أمام الجنازة، وعبد الله ابن عمر، والخلفاء هَلُمَّ جَرّاً))".

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٨٥): «الصحيح فيه عن مالك الإرسال، ولكنه قد وصله جماعة ثقات من أصحاب ابن شهاب منهم ابن عُيينة، ومعمر، ويحيىٰ بن سعيد، وموسىٰ بن عقبة، وابن أخي ابن شهاب، وزياد بن سعد، وعباس بن الحسن الجزري، علىٰ

. . . . . .

اختلاف عن بعضهم».

٢-ابن جريج، واختلف عليه، علىٰ ثلاثة أضرب:

- الضرب الأول: (ابن جريج، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ):

أخرجه الشافعي في "مسنده" ترتيب سنجر (٢/ ٨٦ رقم ٥٧٧)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٥٠ رقم٢١١٤)، عن مسلم بن خالد وغيره، عن ابن جريج، عن الزُّهري به، بلفظ: ((أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان ﷺ كانوا يَمشُونَ أمامَ الجِنَازَةِ)).

- الضرب الثاني: (ابن جريج، عن الزُهري، عن سالم بن عبد الله: كان ابن عمر يمشي أمام الجنازة ويقول: «قد مشىٰ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان أمامها»).

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٩/ ٩ رقم٤٩٣٩)، من طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر البرساني، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٥٠ رقم٢١١٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٩٠)، من طريق جعفر بن عون، ثلاثتهم: (عبد الرزاق، وابن بكر، وجعفر بن عون)، عن ابن جريج، عن الزهري، به.

ولفظ الإمام أحمد: قال ابن شهاب: حدثني سالم بن عبد الله: ((أن عبد الله بن عمر، كان يمشي بين يدي الجنازة. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر، وعمر، وعثمان يمشون أمامها)).

وذكر هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (١٢/ ٢٨٢)، وقال: «فدل علىٰ أن حديث ابن عمر موقوف، وأن الثاني من كلام الزُّهري».

وذكر ابن عبد البر أنه ظاهره يحتمل أنه مرسل عن سالم أو عن ابن شهاب الزُّهري.

- الضرب الثالث: (ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٩/ ٩ رقم٤٩٤٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٨٩-٩٠)، من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر، قال: ((رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر

. . . . . .

وعثمان يمشون أمام الجنازة)).

وهذا الضرب رجحه ابن عبد البر في "التمهيد" عقب الحديث، فقال: «والقول قول حجاج؛ وهو من أثبت الناس في ابن جريج، ولم يسمعه ابن جريج من ابن شهاب إنما رواه عن زياد ابن سعد عنه كما قال حجاج». وهو كما قال، فقد رواه حجاج بن محمد المصيصي أبو محمد الأعور. وهو ثقة ثبت، من أثبت أصحاب ابن جريج. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٣-معمر بن راشد، واختلف عليه، علىٰ ضربين:

- الضرب الأول: (يحيىٰ بن اليمان، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ مشىٰ أمام الجنازة...) موصولاً:

أخرجه ابن عبد البر في" التمهيد" (١٢/ ٨٧)، من طريق يحيىٰ بن اليمان، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر: ((أن النبي ﷺ مشىٰ أمام الجنازة وأبو بكر وعمر)).

- الضرب الثاني: (عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري مرسلاً):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٤٤٤ رقم٦٢٥٩)، عن معمر به، ومن طريقه الترمذي في "جامعه" كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشيء أمام الجنازة (ص٢٤٤ رقم١٠٠٩). بلفظ: "((كانَ رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ يَمشونَ بين يَدي الجِنَازَةِ))، قال معمرٌ: وأخبرني الزُّهري قال: أخبرني سالمٌ: «أن أباهُ كان يَمشي بين يَدَي الجِنازة»". وهو الراجح كما سيأتي.

٤-ابن أخي ابن شهاب: أخرج له الإمام أحمد في "مسنده" (١٠/ ٢٢٩ رقم٦٠٤٢)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٩/ ٣٥٤ رقم٥٤٦٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/ ٩٠- ٩١) من طريق إبراهيم بن سعد، قال: حدثني ابنِ أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، قال: ((كان رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ يمشونَ أمامَ الجنازةِ)).

ولم يذكر ابن عبد البر في روايته عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «ورواية ابن أخي ابن شهاب لهذا الحديث كرواية ابن عيينة سواء».

. . . . . .

٥-منصور بن المعتمر وبكر بن وائل الكوفي وزياد بن سعد: أخرج لهم الترمذي في "جامعه" كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشيء أمام الجنازة (ص٢٤٣ رقم١٠٠٨)، والنسائي في "الكبرىٰ" (٢/ ٤٣٠ رقم٢٠٨٣)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١/ ٣٩٩ رقم٧٧٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ١٦٧ رقم٦٠٩٦)، وابن حزم في "المحلىٰ" (٣/ ٣٩٣) من غير ذكر بكر بن وائل، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٥١ رقم٢١١٧)، جميعهم من طريق همام، عن منصور وبكر وزياد وابن عيينة، كلهم يذكر أنه سمعه من الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: ((رأيتُ النَّبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمر يَمشُون أمامَ الجَنَازَةِ)). وعند النسائي والطبراني والبيهقي، زيادة عثمان. وذكر النسائي والبيهقي بإثر الحديث: أن بكر وحُده لم يذكر عثمان، وزاد البيهقي: «تفرد به همام وهو ثقة».

ولفظ النسائي وابن حزم والبيهقي:كلهم ذكر أنه سمع الزُّهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن أباه أخبره: ((أنه رأىٰ النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان يمشون بين يدي الجنازة».

قال النسائي معقبًا: «وهذا أيضًا خطأٌ، والصوابُ مرسلٌ، وإنما أَتىٰ هذا عندي -والله أعلم- لأن هذا الحديث رواه الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه، أنه كان يمشي أمامَ الجنازة. قال: وكان النبيُّ ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامَ الجنازة. وقال: كان النبيُّ ﷺ. إنما هو من قول الزّهري».

قلت: وهذا الطريق صريح بالرفع لا يحتمل الإرسال، حيث قال عبد الله بن عمر: ((رأيت النبي ﷺ...))، أن عبد الله بن عمر أخبره: ((أنه رأىٰ النبي ﷺ...)).

٦-شعيب بن أبي حمزة: أخرج له ابن حبان في " صحيحه" (٧/ ٣٢٠ رقم٣٠٤٨)، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله: ((أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يدي الجنازة قال: وإن رسول الله ﷺ كان يمشي بين يديها وأبا بكر وعمر وعثمان)).قال الزهري: وكذلك السنة.

٧-عُقيل بن خالد: أخرج له الإمام أحمد في "مسنده" (١٠/ ٣٦٩ رقم٦٢٥٣)، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله بن عمر، أخبره: أن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يدي الجنازة. ((وأن رسول الله ﷺكان يمشي بين يديها. وأبو بكر وعمر وعثمان ﷺ)).

.....

٨-عُقيل بن خالد ويونس مقرونـاً: أخرج لهما الطبراني في " الكبير" (١٢/ ٢٨٦ رقم١٣١٣٥)، وفي "الأوسط" (٦/ ٢٦٣ رقم٦٣٦٣)، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: ((رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ)).

قال الطبراني في "الأوسط" معقباً: «لم يَصِل هذا الحديث عن يونس إلا ابن لهيعة».

قال الألباني في "الإرواء" (٣/ ١٨٩): «وابن لهيعة لابأس به في المتابعات والشواهد».

٩-العباس بن الحسن الجزري: أخرج له الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٨٦ رقم١٣١٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٧ رقم٥١١٨) عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً، بلفظ: ((أنَّ النَّبي ﷺ وأبَا بَكرٍ، وعُمرَ كانُوا يَمشُونَ أمَامَ الجِنَازَةِ))، وابتدئ ابن عدي بقوله: ((كان رسول الله ﷺ...)).

❖ **الوجه الثاني: (الزُّهري، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الجنائز، باب المشي أمام الجنازة (ص١٣٤ رقم٥٢٤)، ومن طريقه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٨٠ رقم٢٧٤٨)، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٥٢ رقم٢١١٨).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٤٤٤ رقم٦٢٥٩)، عن معمر، ومن طريقه الترمذي في "جامعه" كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشيء أمام الجنازة (ص٢٤٤ رقم١٠٠٩).

وذكره الترمذي أيضاً في الموضع السابق من "جامعه" بإثر الحديث (رقم ١٠١٠)، عن البخاري، أنه قال: إنما يُروىٰ هذا الحديث عن يونس، وصححه.

ثلاثتهم: (مالك، ومعمر، ويونس بن يزيد)، عن الزُّهري مرسلاً.

ولفظ مالك: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكرٍ وعُمَرَ، كَانُوا يَمشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ. وَالخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرّاً، وَعَبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ)).

ولفظ معمر، ويونس: ((كان النَّبي ﷺ وأبُو بَكرٍ وعُمرُ يَمشُونَ أَمَامَ الجَنَازَة)). قال الزُّهري: وأخبرني سالمٌ: أنَّ أبَاهُ كانَ يَمشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ. إلا أن يونس ابتدئ روايته بلفظ: ((أن النبي ﷺ وأبا بكر...)).

. . . . . .

وعند عبد الرزاق: «يمشون بين يدي الجنازة».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ الزُّهري في وصل الحديث وإرساله، وعلىٰ من دونه:

❖ **الوجه الأول: (الزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عمر، رأيت النبي ﷺ...الحديث، موصولاً)، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه:**

– **سفيان بن عُيَينَة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

وتقدم بنا أن سفيان استقر علىٰ وصل الحديث ولم يختلف عليه.

وقد توبع سفيان بن عُيينة علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١ – **منصور بن المعتمر** بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب الكوفي، **وهو ثقة ثبت.** تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٢ – **بكر بن وائل** بن داود التيمي الكوفي، وثقه الدارقطني، وقال الحاكم: «وائل وابنه ثقتان»، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو حاتم: «صالح». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال الذهبي وابن حجر: «**صدوق**«، وهو الأقرب– والله أعلم – جمعاً بين الأقوال. روىٰ له مسلم والأربعة.

وضعفه عبد الحق في "الأحكام"، ورد ذلك عليه ابن القطان، وقال: «لم يذكره أحد ممن صنف في الضعفاء ولا قال فيه أحد: أنه ضعيف»، قاله ابن حجر في "التهذيب".

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٩٣/٢ رقم١٥٣٤)، "الثقات" (١٠٣/٦ رقم٦٩٠٧)، "سؤالات السلمي" للدارقطني (رقم٩٧)، "تهذيب الكمال" (٢٣٠/٤ رقم٧٥٧)، "الكاشف" (٢٧٥/١ رقم٦٣٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٦/١ رقم٩٠٠)، "التقريب" (ص١٢٧ رقم٧٥٢).

٣ – **زياد بن سعد بن** عبد الرحمن الخراساني، أبو عبد الرحمن. **وهو ثقة ثبت،** قال عنه ابن عيينة كان أثبت أصحاب الزُّهري، وثقه وأثنىٰ عليه مالك وعلي بن المديني وابن معين وأحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والخليلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"،

. . . . . .

وقال: «من الحفاظ المتقنين». روىٰ له الجماعة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٣٥٧/٤ رقم٤٧٦٧)، "بحر الدم" (رقم٣٢٥)، "معرفة الثقات" (٣٧٢/١ رقم٥٠٩)، "الجرح والتعديل" (٥٣٣/٣ رقم٢٤٠٨)، "الثقات" (٣١٩/٦ رقم٧٩١٥)، "تهذيب التهذيب" (٢١٦/٢ رقم٢٤٢٩)، "التقريب" (ص٢١٩ رقم٢٠٨٠).

٤-**محمد بن عبد الله بن مسلم** بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهري، المدني ابن أخي الزُّهري. وثقه أبو داود، وقال: «سمعت أحمد يثني عليه».

وقد سأل عنه الإمام أحمد، فقال: «لا بأس به».

وسأل ابن معين عنه فقال: «ليس بذاك القوي»، وقال مرة اخرىٰ: «صالح»، وقال الدارمي عن ابن معين: «ضعيف».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، يكتب حديثه».

وعدّه محمد بن يحيىٰ النيسابوري في الطبقة الثانية من أصحاب الزُّهري مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إسحاق، وأبي أويس، وفليح، وعبد الرحمن بن إسحاق، وهؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب.

وقال ابن حجر: «**صدوق له أوهام**»، وهو كما قال حيث أخرج له الشيخان، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل (٣٠٤/٧ رقم١٦٥٣)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٨٨/٤ رقم١٦٤٣)، "تهذيب الكمال" (٥٥٤/٢٥ رقم٥٣٧٥)، "تهذيب التهذيب" (١٨٠/٥ رقم٧٠٥٠)، "التقريب" (ص٤٩٠ رقم٦٠٤٩).

٥-عُقيل بن خالد ويونس مقرونـًا:

عُقيل بن خالد هو: ابن عَقِيل الأَيْلي أبو خالد الأموي مولاهم. **ثقة ثبت**، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

و يونس هو: ابن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي أبو يزيد القرشي، **ثقة إلا أن في روايته عن الزُّهرِيّ وهمـًا قليلاً**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثون.

. . . . . .

وهؤلاء في متابعتهم تصريح بالرفع إلىٰ النبي ﷺ، في حين من تابعه من باقي الرواة فإن روايتهم إما أن يكون الراجح فيها الإرسال مثل: رواية الإمام مالك، أو مختلف فيها، أو أن الرواية تحتمل الرفع والإرسال، أو أنها ضعيفة:

وممن اختلف عليه في هذا الحديث:

أ- **معمر بن راشد**: وقد روي عنه موصولاً ومرسلاً. وروايته الموصولة ضعيفة؛ كونها من رواية **يحيىٰ بن اليمان الكوفي**، وبالدراسة لحاله يتبين أنه: **ضعيف إذا خولف لا يحتج به**؛ كونه كثير الخطأ. ضعفه الإمام أحمد والنسائي، وقال عنه أبو داود: «يخطئ في الأحاديث ويقلبها»، وقال ابن سعد: «كثير الحديث كثير الغلط لا يحتج به إذا خولف»، وكذا قال يعقوب بن شيبة وزاد: «صدوقًا». وقال عنه ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ، وابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب إلا أنه يخطئ ويشتبه عليه».

وقال ابن حجر: «صدوق عابد يخطئ كثيراً، وقد تغير».

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٨٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩١/٦)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٦٣٢)، "الكامل" (٩١/٩-٩٥ رقم٢١٣٧)، "تهذيب التهذيب" (١٩٣/٦ رقم٨٨٥٦)، "التقريب" (ص٥٩٨ رقم٧٦٧٩).

قلت: وقد خولف علىٰ الوجه الموصول، خالفه الثقة عبد الرزاق ورواه مرسلاً، وهو الراجح أن شاء الله، فلا يحتج بروايته موصولاً.

ب-**ابن جُريج** واسمه: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

وقد تقدم بنا في التخريج أن الراجح هو الضرب الثالث: (ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله ابن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولاً)، وبذلك يكون ابن جريج تابع هماماً في روايته عن زياد بن سعد.

وممن روايته تحتمل الوصل والإرسال:

- **عُقيل بن خالد** ابن عَقِيل الأَيْلي، في رواية.

. . . . . .

– **شعيب بن أبي حمزة** القرشي الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي. **وهو ثقة عابد،** من أثبت الناس في الزُّهرِيِّ. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

– **العباس بن الحسن** الجزرىٰ الخِضْرِمي، من أهل حران. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يروي عن الزُّهري نسخة أكثرها مستقيمة».

وقال عنه أبو عروبة الحراني: «لا شيء»، وقال أبو حاتم: «مجهول».

وقال ابن عَدِي: «يخالف الثقات».

والأقرب في حاله أنه: **ضعيف**– والله أعلم.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦/٢١٥ رقم١١٨١)، "الثقات" (٧/٢٧٦ رقم١٠٠٤٨)، "الكامل" (٦/٧ رقم١١٨٥)، "لسان الميزان" (٤/٤٠٥ رقم٤١٠١).

قال الألباني في "الإرواء" (٣/ ١٩٠) بعد إيراده لمتابعة الرواة لابن عيينة: «فتبين من هذا التخريج أنه اتفق علىٰ رواية الحديث مسنداً مرفوعـًا جماعة من الثقات هم: سفيان ابن عيينة، ومنصور بن المعتمر، وزياد بن سعد،وبكر بن وائل، وابن أخي الزهري، وعُقيل بن خالد، هؤلاء كلهم صرحوا بالرفع وصحت الأسانيد بذلك إليهم. وسائر العشرة منهم من لم يصرح بالرفع كيونس، ومنهم من لم يثبت السند بذلك إليه، فاذا تركنا هؤلاء، ورجعنا إلىٰ الستة الأولين كان فيهم ما يدفع قول أي قائل في توهيم رواية سفيان المسندة المرفوعة؛ لأن اتفاقهم علىٰ ذلك خطأ مما لا يكاد يقع، لا سيما وإمامهم في ذلك أعني ابن عُيينة، كان يرويه رواية العارف المتثبت فيما يروىٰ، حينما روجع في ذلك...».اهـ

❖ **وأما الوجه الثاني: (الزُّهري، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة هم:**

١–الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٢– **معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل،** إلا أن في

. . . . . .

روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٣- **يونس بن يزيد** بن أبي النجاد الأَيْلي أبو يزيد القرشي، وهو ثقة. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثون.

وبعد أن ذكرنا رواة الاختلاف، فأننا نشير إلىٰ مذهب العلماء في ترجيح أي من الوجهين.

- مذهب العلماء في هذا الحديث:

اختُلف في هذا الحديث في وصله وإرساله وتصحيحه، فصحح البيهقي وجماعة الموصول؛ واحتج البيهقي وغيره بأن سفيان بن عيينة ثقة حافظ، وقد ضبط هذه الرواية، حيث قال له علي بن المديني: «يا أبا محمدٍ إنَّ مَعمَراً، وابنَ جُرَيجٍ يُخالِفانِكَ في هَذا، يَعنِي أنَّهُما يُرسِلانَ الحديثَ عن النَّبِيِّ ﷺ فقالَ: استَقَرَّ الزُّهرِيّ، حَدَّثَنيه سَمِعتُه مِن فيه يُعيدُه ويُبدئه: عن سالِمٍ عن أبيه».

وقد ذهب إلىٰ تصحيح الموصول (رواية ابن عُيينة)، كل من:

١- ابن حبان فقد أخرجه في "صحيحه" كما تقدم، ثم قال: ذكر الخبر المُدحِضِ قولَ من زَعَمَ أن سُفيانَ لم يسمع هذا الخَبر من الزُّهري. ثم أخرجه: (برقم٣٠٤٧) من حديث الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا الزُّهري - غَيرَ مَرَّةٍ أَشهَدُ لَكَ عَلَيهِ- قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عن أبيه،... وذكر الحديث. ثم قال: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر أخطأ فيه سفيان بن عُيينة، ثم أخرجه (برقم٣٠٤٨)، من حديث شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، موصولاً. وقد تابع فيه سفيان، علىٰ الوجه الموصول.

٢- ابن حزم في "المحلىٰ" (٣/ ٣٩٤)، وقال: «ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث: أن خبر همام هذا خطأ، ولكنا لا نلتفت إلىٰ دعوىٰ الخطأ في رواية الثقة إلا ببيان لا يشك فيه؟».

٣- البيهقي في هذا الحديث، حيث قال: «ومَن وصَلَه واستَقَرَّ علىٰ وصلِه، ولَم يُختَلَفْ عَلَيه فيه- وهو سفيانُ بنُ عُيَينَةَ- حُجَّةٌ ثِقَةٌ، واللهُ أعلَمُ».

. . . . . .

٤- النووي في " خلاصة الأحكام" (٢/ ٩٩٩ رقم٣٥٧١).

٥- ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ١١ رقم٨٧٨)، وقال: «هذَا إِسنَاد صَحِيح. فَإِن قالُوا: قال الترمذي: قد رواهُ جماعة من الحفاظ عن الزُّهرِي عن النَّبِي ﷺ، والمرسل أصح. قُلنَا الراوِي قد يُسند الحَدِيث وقد يُرسِلهُ، ومن رَوَاهُ مَرفُوعاً فقد أَتَىٰ بِزِيَادَة عَلَىٰ من أرسل؛ فيجب تَقدِيم قَوله».

٦- أبو الحسن بن القطان في "بيان الوهم والإيهام" باب ذكر أحاديث ضعفها، وهي صحيحة أو حسنة، وما أعلها به ليس بعلة (٥/ ٤١٩ رقم٢٥٨٩).

٧- ابن القيم كما في "تهذيب السنن" (٣/ ١٥١٧).

٨- ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٢٢٥)، وقال: «هذا الحديث صحيح، رواه الأئمة: أحمد في "مسنده" وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني في "سننهم"، وأبو حاتم وابن حبان في "صحيحهما" من رواية الزُّهري، عن سالم عن أبيه، به. وفي رواية للشافعي والنسائي وابن حبان والبيهقي زيادة: (وعثمان)».

٩- الألباني في "إرواء الغليل" (٣/ ١٨٦-١٩١ رقم٧٣٩).

في حين رأىٰ جماعة من الحفاظ والأئمة أن وصل الحديث وهم من ابن عُيينة، وأن الصواب إرساله.

<u>وممن ذهب إلىٰ تصحيح المرسل:</u>

١-عبد الله بن المبارك: روىٰ الترمذي بسنده عن ابن المبارك أنه قال: «حديث الزُّهري في هذا مُرسلٌ أصَح من حديث ابن عُيينة». "جامع الترمذي" بإثر الحديث (رقم١٠٠٩).

٢-الإمام أحمد بن حنبل، قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «فقد رواه عُقيل، عن خالد، عن الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر: "أنه كان يمشي أمام الجنازة، وأن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة". وما هو إلا فعل ابن عمر، والنبي مرسل، عن الزُّهري. قال أبي كان هذا من قول الزُّهري أن رسول الله ﷺ». "مسائل الإمام أحمد" رواية ابنه عبد الله (رقم ٥٣١).

وقد روىٰ الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٨٦ رقم١٣١٣٣) بسنده، عن عبد الله بن أحمد بن

. . . . . .

حنبل قال: «قال أبي هذا الحديث: ((وإن رسول الله ﷺ)) إنما هو عن الزُّهري مرسل، وحديث سالم فعل ابن عمر، وحديث ابن عُيينة كأنه وهم».

٣-البخاري: قال الترمذي في "العلل الكبير" (رقم٢٤٧): «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: الصحيح عن الزُّهري: ((أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة))».

٤-الترمذي: حيث قال: «وروىٰ معمر ويونس بن يزيد ومالك وغيرهم من الحفاظ، عن الزُّهري: "أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنازة"، قال الزُّهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة، وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصَحّ». "جامع الترمذي" بإثر الحديث رقم(١٠٠٩).

٥-النسائي: قال في "السنن الكبرىٰ" (٢/ ٤٢٩) بإثر رواية سفيان (رقم٢٠٨٢): «هذا الحديث خطأ وهم فيه ابن عُيينة؛ خالفه مالك رواه عن الزُّهري مرسلاً». وكذا عقب رواية همام (رقم٢٠٨٣)، قال: «وهذا أيضاً خطأ، والصواب مرسل...». ثم ذكر قول ابن المبارك: «الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة: مالك ومعمر وابن عُيينة، فإذا اجتمع اثنان علىٰ قول أخذنا به، وتركنا قول الآخر...وذكر ابن المبارك هذا الكلام عند هذا الحديث».

٦-الدارقطني: كما في "العلل" (١٢/ ٢٨٦)، حيث قال: «والصحيح عن مالك ما رواه القعنبي، وأصحاب "الموطأ" عنه، عن الزُّهري: «كان رسول الله ﷺ يمشي أمام الجنازة، وعبد الله بن عمر، والخلفاء هلم جرا».

٧-الخطيب البغدادي: كما في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (١/ ٣٣١)، حيث قال: «والحديث ليس بمسند، وإنما أدرج فيه ذكر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان؛ وذلك أن الزُّهري كان يرويه عن سالم: ((أن ابن عمر كان يمشي أمام الجنازة))، ثم يقول الزهري: ((وقد مشىٰ رسول الله ﷺوأبو بكر وعمر وعثمان أمامها))».

■ **الخلاصة:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الزُّهري واختلف عليه في وصله وإرساله، وقد ذهب الإمام البيهقي إلىٰ ترجيح رواية سفيان بن عُيينة الموصولة، فقال: «ومَن وصَلَه واستَقَرَّ علىٰ وصلِه، ولَم يُختَلَفْ عَلَيه فيه- وهو سفيانُ بنُ عُيَينَةَ- حُجَّةٌ ثِقَةٌ، واللهُ أعلَمُ».

. . . . . .

ولكن بالنظر في الاختلاف، ومذهب العلماء في تصحيح الحديث يمكننا القول بتصحيح كلا الوجهين -والله تعالىٰ أعلم- الوجه الأول: رواية سفيان بن عيينة عن الزُّهري الموصولة، والوجه الثاني: رواية الإمام مالك عن الزُّهري المرسلة؛ وذلك لما يلي:

١-كون ابن شهاب الزّهري إمامٌ واسع الرواية؛ فيُحتمل أنه رواه علىٰ الوجهين فوصله مرة وأرسله أخرىٰ علىٰ حسب نشاطه، قال ابن عبد البر في" التمهيد" (٧/ ٤٥): «كان ابن شهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثر الناس بحثًا علىٰ هذا الشأن؛ فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم علىٰ قدر نشاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث الإفك وغيره. وربما لحقه الكسل فلم يُسنده، وربما انشرح فوصل وأسند علىٰ حسب ما تأتي به المذاكرة؛ فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافًا كبيرا في أحاديثه...».

وقال ابن رجب في" شرح علل الترمذي" (١/ ٤٢٤): «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهمًا فإنه يُنسب به إلىٰ الكذب. وإن كان سيئ الحفظ يُنسب به إلىٰ الاضطراب وعدم الضبط، وإنما (يُحتمل مثل ذلك) ممن كثر حديثه وقوي حفظه، كالزهري، وشعبة، ونحوهما».

٢-كون الراوي علىٰ الوجه الأول: سفيان بن عيينة، وعلىٰ الوجه الثاني: مالك بن أنس وهما إمامان ثقتان حافظان من أثبت أصحاب الزُّهري، فقد قال أبو حاتم: «أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة»[(١)].

٣-تثبت أصحاب ابن عيينة في رواية الوصل، وتثبت أصحاب مالك في رواية الإرسال، قال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٣/ ٢٠ رقم٤٨٧): «لم يختلف أصحاب مالك في إرسال هذا الحديث عنه، عن ابن شهاب. ولم يختلف أصحاب ابن عيينة عليه في توصيله مسنداً، رووه عنه عن الزُّهري عن سالم عن أبيه. وقد تابعه ابن أخي الزهري وغيره، واختلف فيه سائر أصحاب ابن شهاب علىٰ ما ذكرناه في التمهيد والحمد لله».

٤-كون الوجه الأول من رواية سفيان بن عيينة عن الزُّهري موصولاً، وقد تقدم بنا أن سفيان

(١) "الجرح والتعديل" (١/ ٥٢).

. . . . . .

روجع فيه فاستقر علىٰ وصله ولم يختلف عليه، حيث قال: «استقر الزُّهري حدثنيه مراراً لست أحصيه سمعته من فيه يعيده ويبديه عن سالم عن أبيه »[(١)]. وقد توبع سفيان علىٰ هذا الوجه، علىٰ اختلاف في بعض المتابعات كما تقدم بنا.

٥-كون الوجه الثاني من رواية الإمام مالك بن أنس عن الزُّهري مرسلاً، والإمام مالك إليه المنتهىٰ في التثبت في كل شيء، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: «إيما أثبت أصحاب الزُّهري ؟ قال: مالك أثبت في كل شيء»[(٢)].

وقد توبع الإمام مالك علىٰ هذا الوجه تابعه الثقات: معمر، ويونس بن يزيد، وكانا عالمان بحديث الزُّهري كما قال ابن معين[(٣)].

٦-ذهب عدد من الأئمة لتصحيح الوجه الأول الموصول، ومنهم: ابن حبان، وابن حزم، والبيهقي، والنووي، وابن الجوزي، وابن القطان، وابن القيم، وابن الملقن والألباني. وذهب أئمة حفاظ آخرين لتصحيح الوجه الثاني المرسل، ومنهم: عبد الله ابن المبارك، والإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والخطيب البغدادي، ولكل من الفريقين حُجته في التصحيح.

دراسة الإسناد:

- أولاً: رواية سفيان بن عيينة الموصولة، وقد أخرجها الحميدي في "مسنده"[(٤)] قال: حدّثنا سُفيان، قال الزُّهري، غيرَ مرَّةٍ: أشهدُ لكَ عليهِ، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: ((**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ**)).

- سفيان هو: ابن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

---

(١) " معرفة السنن والآثار" للبيهقي(٣/ ١٥٢).

(٢) " العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد(٢/ ٣٤٨)، "الجرح والتعديل" (١/ ١٥).

(٣) "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٥٥٦).

(٤) (١/ ٥١٣ رقم٦١٩)

. . . . . .

- **الزُّهري هو**: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْرِيُّ**. **إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلاَلَته وإتقانه**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **سالم بن عبد الله بن عمر** بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله المدني، أحد فقهاء أهل المدينة السبعة. روىٰ عن: أبيه عبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وأبي أيوب الأنصاري ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: حميد الطويل، وعمرو بن دينار، والزُّهري، وغيرهم. **تابعي ثبت عابد فاضل**، كان يُشَبَّه بأبيه في الهدي والسَّمت. وثقه ابن سعد والعجلي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث، عالياً من الرجال، وَرِعاً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٠٦هـ).

- **أبيه هو**: الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح؛ فقد صححه ابن حبان والبيهقي والنووي وابن الجوزي وابن القطان وابن الملقن والألباني كما تقدم بنا في مذهب العلماء في هذا الحديث.

وقال الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه: «أصح الأسانيد الزُّهري، عن سالم، عن أبيه».

- **ثانياً**: رواية الإرسال، أخرجها الإمام مالك في "الموطأ"[1] وقال: عن ابن شِهَابٍ: "أَنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ وأَبَا بَكرٍ، وعُمَرَ، كَانُوا يَمشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ. والخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَراً. وعَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ".

٥- **الإمام مالك بن أنس**، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.

٦- **ابن شهاب هو**: محمد بن مسلم **الزُّهْرِيُّ**. **متفقٌ علىٰ جَلاَلَته وإتقانه**.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(١) "الموطأ" رواية يحيىٰ الليثي كتاب الجنائز، باب المشي أمام الجنازة (ص١٣٤ رقم٥٢٤).

الحديث الحادي والأربعون

وفي كتاب الجنائز، باب عدد التكبير في صلاة الجنازة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٤١] "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانيُّ، حدّثنا أبو بكرٍ يَعنِي ابنَ أبي شَيبَةَ، حدّثنا سعيدُ بنُ يَحيَىٰ، عن سُفيانَ ابنِ حُسَينٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي أُمامَةَ ابنِ سَهلٍ، عن أبيه: ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّىٰ علىٰ قَبرِ امرأَةٍ فكَبَّرَ أربعًا**)). كَذا رَواه سفيانُ بنُ حُسَينٍ، والصَّحيحُ رِوايَةُ مالكٍ ومَن تابَعَه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ أبيه فيهِ. ورَواه الأوزاعِيُّ عن الزُّهرِيِّ عن أبي أُمامَةَ، أنَّ بَعضَ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ أخبَرَه، وذَلِكَ يَرِدُ إن شاءَ اللهِ تَعالَىٰ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يَرويه الزُّهري، واختُلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً):**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٤٩٣ رقم١١٤١٧)، عن سعيد بن يحيىٰ الحميري، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، به، بلفظه: ((**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّىٰ عَلَىٰ قَبْرِ امرَأَةٍ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا**)).

وممن أخرجه وساق فيه قصة: ابن أبي شيبة في "مصنفه" أيضاً (٢/ ٤٧٦ رقم١١٢٢٣) و(٣/ ٤٢ رقم١١٩٤٤) و(٧/ ٢٧٩ رقم٣٦٠٧٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٤ رقم٢٨٣٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٨٤ رقم٥٥٨٦)، من طريق سعيد بن يحيىٰ الحميري، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، به.

ولفظ ابن أبي شيبة في إحدىٰ رواياته(رقم١١٢٢٣)، والطبراني: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُ

---

(١) "السنن الكبير" (٧/ ٣٨٠، ٣٨١ رقم ٧٠١٧).

. . . . . .

فُقَرَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيَشْهَدُ جَنَائِزَهُمْ إِذَا مَاتُوا قَالَ: فَتُوُفِّيَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**إِذَا حَضَرَتْ فَآذِنُونِي بِهَا**)). قَالَ: فَأَتَوهُ لِيُؤْذِنُوهُ، فَوَجَدُوهُ نَائِمًا، وَقَدْ ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ، فَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوهُ، وَتَخَوَّفُوا عَلَيْهِ ظُلْمَةَ اللَّيْلِ، وَهَوَامَّ الْأَرْضِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ سَأَلَ عَنْهَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَتَيْنَاكَ لِنُؤْذِنَكَ بِهَا، فَوَجَدْنَاكَ نَائِمًا، فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ، وَتَخَوَّفْنَا عَلَيْكَ ظُلْمَةَ اللَّيْلِ وَهَوَامَّ الْأَرْضِ قَالَ: فَدَفَنَّاهَا هُنَاكَ، **فَمَشَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ قَبْرِهَا فَصَلَّىٰ عَلَيْهَا وَكَبَّرَ أَرْبَعًا**".

واختصر القصة ابن أبي شيبة في الروايتين الأخريين، والطحاوي.

وأورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ٣٩٣ رقم٤٦٣)، وقال: «سألت أبي عن حديث؛ رواه أبو سفيان الحميري، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، عن أبِي أُمامة بن سهل بن حنيف، عن أبِيهِ، ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صلىٰ علىٰ قَبْر**))؟

قال أبِي: هذا خطأ، والصحيح حدِيث يونس بن يزِيد وجماعة، عنِ الزُّهرِيِّ، عن أبِي أُمامة، عنِ النَّبِيِّ ﷺ، بلا أبيه».

❖ **الوجه الثاني: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، دون ذكر أبيه:**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الجنائز، باب التكبير علىٰ الجنائز (ص١٣٥ رقم٥٣١)، ومن طريق الإمام مالك: الشافعي في "مسنده" ترتيب سنجر (٢/ ٩٢-٩٣ رقم٥٩٤-٥٩٥)، والنسائي في "سننه" كتاب الجنائز، الإذن بالجنازة (ص٢٨٩ رقم١٩٠٩)، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٧٤ رقم٢١٦٠)، عن الزُّهري، عن ابن أبي أمامة ابن سهل، مرسلاً، دون ذكر أبيه. بلفظ: "أَنَّهُ أَخبَرَهُ: أَنَّ مِسْكِينَةً مَرِضَتْ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَرَضِهَا. وكانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُ المَسَاكِينَ وَيَسأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَهِ ﷺ: ((**إِذَا مَاتَتْ فَآذِنُونِي بِهَا**)). فَخُرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيلاً، فَكَرِهُوا أَن يُوقِظُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أُخْبِرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا. فَقَالَ: ((**أَلَمْ آمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا**))؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله. كَرِهْنَا أَنْ نُخرِجَكَ لَيْلاً، وَنُوقِظَكَ. **فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَتَّىٰ صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَىٰ قَبْرِهَا. وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ**".

ولفظ الشافعي للحديث (رقم٥٩٤)، والبيهقي مختصراً علىٰ صلاة النبي ﷺ علىٰ قبر المرأة،

.....

وأنه كبر أربعـًا كما في المعرفة.

وقد توبع الإمام مالك علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-ابـن جـريج: أخـرج لـه عبـد الـرزاق في "مصـنفه" (٣/ ٤٧٩ رقـم٦٣٩٤) مختصـراً، و(٣/ ٥١٨ رقم٦٥٤٢).

٢-سفيان بن عيينة: أخرج له النسائي في "سننه" كتاب الجنائز، عدد التكبير علىٰ الجنازة (ص٢٩٩ رقم١٩٨٣).

٣-يونس بن يزيد: أخرج له النسائي في "سننه" أيضـًا، كتاب الجنائز، الصلاة علىٰ الجنازة بالليل (٢٩٧ رقم١٩٧١).

ثلاثتهم: (ابن جريج، وابن عيينة، ويونس)، عن الزُّهري، عن ابن أبي أمامة بن سهل، مرسلاً، دون ذكر أبيه، بنحو لفظ الإمام مالك، إلا أنه ابْتدئ بلفظ: ((اشتكت امرأة من العوالي فكان رسول الله ﷺ يسأل عنها...)) الحديث.

❖ **الوجه الثالث: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أخبره، أن رسول الله ﷺ كان يعود مرضىٰ مساكين المسلمين وضُعَفائِهم... الحديث):**

أخرجه الحارث في "مسنده" كما "في بغية الباحث" (١/ ٣٧٢ رقم٢٧٤)،والبيهقي في "سننه" (٧/ ٤٢١ رقم٧١٠٠)، من طريق الأوزاعي.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٥ رقم٢٨٣٧)، من طريق النعمان بن راشد.

كلاهما: (الأوزاعي، والنعمان)، عن الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أخبره: "أن رسول الله ﷺ كان يَعودُ مَرضَىٰ مَساكينِ المُسلِمينَ وضُعَفائِهم، ويَتبَعُ جَنائزَهُم، ولا يُصَلِّي عَلَيهِم أحَدٌ غَيرُه، وأَنَّ امرأَةً مِسكينَةً من أهلِ العَوالي طالَ سَقَمُها، فكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَسأَلُ عَنها مَن حَضَرَها مِن جيرانِها، وأَمَرَهُم أَلاَّ يَدفِنوها إنْ حَدَثَ بها حَدَثٌ، فيُصَلِّي عَلَيها، فتوُفِّيَت تِلكَ المَرأَةُ لَيلاً، فاحتَمَلوها فأَتَوا بها مَعَ الجَنائزِ، أو قال: مَوضِعَ الجَنائزِ، عِندَ مَسجِدِ رسول الله ﷺ، ليُصَلِّي عَلَيها رسولُ الله ﷺكما أمرَهُم، فوَجَدوه قَد نامَ بَعدَ صلاة العشاء، فكَرِهوا أن يُهَجِّدوا رسولَ اللهِ ﷺ من نَومِه فصَلَّوا عَلَيها،

. . . . . .

ثُـمَّ انطَلَقوا بها، فَلَمّا أصبَحَ رسولُ اللهِ ﷺ سأَلَ عَنها مَن حَضَرَه مِن جيرانِها، فأخبَروه خَبَرَها، وأَنَّـهُم كَرِهـوا أن يُهَجِّـدوا رسـولَ اللهِ ﷺ لَـها، فقـال لَـهُـم رسـولُ اللهِ ﷺ: ((**ولِـمَ فعَلـتُمُ؟! انطَلِقُوا**)). فانطَلَقوا معَ رسـولِ اللهِ ﷺحَتَّىٰ قـاموا علىٰ قَبرِهـا، فصَـفّوا وراءَ رسـولِ اللهِ ﷺ كما يُصَـفَّ لِلصَّـلاةِ علىٰ الـجَنائزِ، فصَـلَّىٰ عَلَيهـا رسـولُ اللهِ ﷺ، وكَبَّـرَ أربَعـًا كمـا يُكَبِّـرُ علىٰ الـجَنائزِ".

وعند الطحاوي عن بعض أصحاب النبي ﷺ، مختصراً.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الزُّهري، واختُلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **سفيان بن حسين** بن حسن أبو محمد، ويقال أبو الحسن الواسطي. وبالدراسة لحاله يتبين **أنه ثقة في غير حديث الزُّهري باتفاق**. وممن قال بذلك ابن معين والنسائي وابن حبان وابن عدي وابن حجر، وقال ابن معين في رواية: «ليس به بأس، وليس من أكابر أصحاب الزهري». وقال الإمام أحمد: «ليس هو بذاك، في حديثة عن الزُّهري شيء».

وممن وثقه مطلقاً: العجلي، وابن خراش في رواية، والبزار، وقال ابن سعد: «ثقة، يخطئ في حديثه كثيراً».

روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم والأربعة، مات بالري في خلافة المهدي.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣١٢/٧)، " تاريخ ابن معين " للدارمي (رقم١٩)، "علل أحمد" رواية المروذي (رقم ٢٨)، "معرفة الثقات" (٤٠٧/١ رقم٦٢٤)، "الجرح والتعديل" (٢٢٧/٤ رقم٩٧٤)، "الثقات" (٤٠٤/٦ رقم٨٣٠١)، "الكامل" (٤٧٥/٤ رقم٨٤٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٥٠/٢ رقم٢٨٥٤)، "التقريب" (ص٢٤٤ رقم٢٤٣٧).

قلت: وهذا الوجه ضعيف؛ فهو من رواية سفيان بن حسين عن الزُّهري، وتقدم بنا أنه ضعف في حديث الزُّهري باتفاق.

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الثاني: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، دون ذكر أبيه، وقد رواه عن الزُّهري أربعة رواة، هم:**

١/ **الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

٢/ **سفيان هو: ابن عُيَينَة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

٣/ **ابن جُريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

٤/ **يونس بن يزيد** بن أبي النجاد الأَيْلي أبو يزيد القرشي، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزُّهرِيّ وهمًا قليلاً. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

❖ **وأما الوجه الثالث: (الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل، أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أخبره، أن رسول الله ﷺ كان يعود مرضىٰ مساكين المسلمين وضُعَفائِهم... الحديث)، فقد رواه عن الزُّهري علىٰ هذا الوجه راويان هما:**

١/ **الأوزاعي، هو**: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

٢/ **النعمان بن راشد** الجزري، أبو إسحاق الرقي مولىٰ بني أمية. **الأقرب في حاله أنه صدوق كثير الوهم**. تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين.

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي – والله أعلم – أن الوجه الراجح هو: (الوجه الثاني) رواية الإرسال فقد رجحها البيهقي؛ وقال: «الصَّحيحُ رِوايَةُ مالكٍ ومَن تابَعَه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ أبيه فيهِ»، ويؤيد ذلك مايلي:

.....

- تصحيح أبي حاتم لرواية الإرسال[١]، وكذا الألباني[٢].

- وقال ابن عبد البر: «لم يختلف علىٰ مالك في الموطأ في إرسال هذا الحديث»[٣].

- كون رواته أكثر عدداً، وأوثق وأحفظ من الوجهين الآخرين.

- مزيد اختصاص الإمام مالك وابن عُيينة في حديثهم عن الزُّهري، وقد رووه مرسلاً. وهما من أثبت أصحاب الزُّهري قاله أبو حاتم[٤]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: «إيما أثبت أصحاب الزُّهري ؟ قال: مالك أثبت في كل شيء«[٥].

وقال علي بن المديني: «ما في أصحاب الزُّهري أتقن من ابن عُيينة»[٦].

- ضعف الوجه الأول (الموصول)؛ كونه من رواية سفيان بن حسين الواسطي، وهو وإن كان ثقة إلا أنه ضعيف باتفاق في حديث الزُّهري.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"[٧] وقال: عن ابن شهابٍ، عن أبي أمامة بن سَهلِ بنِ حُنيفٍ، أَنَّهُ أَخبَرَهُ: "أَنَّ مِسْكِينَةً مَرِضَتْ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَرَضِهَا. وكانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُ المَسَاكِينَ وَيَسأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَهِ ﷺ: ((**إِذَا مَاتَتْ فَآذِنُونِي بِهَا**)). فَخُرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيلاً، فَكَرِهُوا أَن يُوقِظُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أُخْبِرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا. فَقَالَ: ((**أَلَمْ آمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا**))؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله. كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلاً، وَنُوقِظَكَ. **فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَتَّىٰ صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَىٰ قَبْرِهَا. وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ**".

(١) "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٣ رقم٤٦٣).

(٢) "صحيح وضعيف سنن النسائي" (١٧٩٩ رقم).

(٣) "التمهيد" (٦/ ٢٥٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (١/ ٥٢)، (٨/ ٢٠٦).

(٥) " العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد(٢/ ٣٤٨)، "الجرح والتعديل" (١/ ١٥).

(٦) "الجرح والتعديل" (١/ ٥٢).

(٧) كتاب الجنائز، باب التكبير علىٰ الجنائز(ص ١٣٥ رقم ٥٣١).

. . . . . .

١-**الإمام مالك بن أنس** إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.

٢-**ابن شهاب هو**: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القُرشي **الزُّهْرِيُّ**. **إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

٣-**أبو أمامة بن سَهلٍ، واسمه**: أسعد بنِ سهل حُنيفٍ الأنصاري، معروف بكنيته، معدود في الصحابة له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ، ولد قبل وفاة الرسول ﷺ بعامين، وأُتي به النبي ﷺ فحنكه ودعا له، وسماه باسم جده أبي أمه: أسعد بن زرارة، وكناه بكنيته: أبي أمامة. وهو من أكابر الأنصار وعلمائهم. روىٰ عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن عمر، وأبيه سهل، وأبي هريرة وابن عباس، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وغيرهم. روىٰ عنه: ابناه سهل ومحمد، والزُّهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

قال البخاري: «أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه»، وقال ابن حجر: «وكذا قال: البغوي وابن السكن وابن حبان، وغيرهم».

وسُئِل أبو حاتم عنه: «ثقة هو ؟ قال: لا يسأل عن مثله، هو أجل من ذلك».

وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب": «هو أحد الجلة من العلماء من كبار التابعين بالمدينة، ولم يسمع من النبي ﷺ شيئاً ولا صحبه، وإنما ذكرناه لإدراكه النبيّ ﷺ».

وقال ابن الأثير: «أحد الأئمة العلماء».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٠٠هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٤٤/٢ رقم١٣٠٦)، "الاستيعاب " لابن عبد البر (٨٢/١ رقم٣٣)، "أسد الغابة" لأبن الأثير(١١٢/١)، "تهذيب الكمال" (٢/ ٥٢٥ رقم٤٠٣)، "الإصابة" (١٨١/١ رقم٤١٤)، "تهذيب التهذيب" (١٦٩/١ رقم٤٩٧)، "التقريب" (ص١٠٤ رقم٤٠٢).

⊂ الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، إلا أنه مرسل. وقد جاء من طرق أخرىٰ صحيحة ثابتة تشهد له.

. . . . . .

وفي الباب من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وأنس بن مالك ﷺ، ومن طرق أخرىٰ[1] عن غيرهم.

١-أما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فيرويه الشعبي عنه: ((**أَنّ رسُول الله ﷺ صَلّىٰ عَلَىٰ قَبْرٍ بَعدَمَا دُفِنَ، فَكَبّرَ عَلَيهِ أَرْبَعًا**)).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الجنائز، باب الصفوف علىٰ الجنازة (رقم١٣١٩)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز(رقم٩٥٤) واللفظ له، والترمذي في "جامعه" في الجنائز، باب ما جاء في الصلاة علىٰ القبر(ص٢٥١ رقم١٠٣٧).

ولفظ البخاري: ((**أخبرني من شَهِدَ النبيَّ ﷺ: أَتَىٰ علىٰ قَبرٍ مَنبُوذٍ، فَصَفَّهُم، وكَبَّرَ أربَعًا**)). وجاءت أطرافه في الصحيح بالأرقام الآتية: (٨٥٧، ١٢٤٧، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٤٠)، وبألفاظ متقاربة.

قال الترمذي بإثر الحديث: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح. والعمل علىٰ هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم».

٢-و أما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فيرويه أبو رافع عنه: "أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوِ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَ يَقُمُّ المَسْجِدَ، فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: ((**أَفَلاَ كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ؟ دُلُّونِي عَلَىٰ قَبْرِهِ**))، أَوْ قَالَ: ((**قَبْرِهَا**)). فَأَتَىٰ قَبْرَهَا فَصَلَّىٰ عَلَيْهَا". واللفظ للبخاري، وليس فيه أنه كبر أربعًا.

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الصلاة، باب كنس المسجد، والتقاط الخِرق والقَذىٰ والعِيدان (رقم٤٥٨)، وفي كتاب الجنائز، باب الصلاة علىٰ القبر بعد ما يدفن (رقم١٣٣٧)، بنحوه وفيه قصة. ومسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز (رقم٩٥٦)، بنحوه وفيه زيادة:

(١) ينظر: "إرواء الغليل" للألباني (٣/ ١٨٣ رقم ٧٣٦)، فقد ذكر جميع الطرق، وقال: «قال أحمد: ومن يشك في الصلاة علىٰ القبر؟ يروىٰ عن النبي ﷺ من ستة وجوه. كلها حسان». ثم قال: «صحيح متواتر. ورد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، ويزيد بن ثابت أخي زيد بن ثابت، وعامر بن ربيعة، وجابر بن عبد الله، وبريدة بن الحصيب، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة بن سهل».

. . . . . .

"فصلىٰ عليها. ثم قال: ((**إن هذه القُبور مملُوءةٌ ظُلمةً علىٰ أهلها. وإن الله ﷻ يُنورُها لهُم بصلاَتي عَلَيهِمْ**)).

٣-وأما حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فيرويه ثابت بن أسلم البناني عنه: ((**أن النّبِيّ ﷺ صَلّىٰ عَلَىٰ قَبْرٍ**)).

٤-أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٩/ ٣٢٧ رقم١٢٣١٨)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز(رقم ٩٥٥)، ومن طريق الإمام أحمد ابن ماجه في "سننه" الجنائز، باب ما جاء في الصلاة علىٰ القبر (رقم١٥٣١)، جميعهم من طريق محمد بن جعفر - غندر-، عن شعبة، عن حبيب بن الشهيد، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. واللفظ لمسلم، وليس فيه أنه كبر أربعًا. ولفظ الإمام أحمد: ((**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّىٰ عَلَىٰ قَبْرِ امْرَأَةٍ قَدْ دُفِنَتْ**)).

الحديث الثاني والأربعون

وفي كتاب الجنائز، باب الدُّعاءِ في صَلاةِ الجِنازَةِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٤٢]- " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو عبدِ اللهِ إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ يوسُفَ السُّوسِيُّ قالا: حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا العباسُ بنُ الوَليدِ بنِ مَزيَدٍ، أخبرَني أبي قال: سَمِعتُ الأوزاعِيَّ قال: حَدَّثَني يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ قال: حَدَّثَني أبو إبراهيمَ- رَجُلٌ مِن بَني عبدِ الأشهَلِ- قال: حَدَّثَني أبي، أنَّه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ في الصَّلاةِ علىٰ الـمَيِّتِ: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لِحَيّنا ومَيِّتِنا وغائِبِنا وشاهِدِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا**)). قال الأوزاعِيُّ: وحَدَّثَني يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ بهَذا الحديثِ، قال: ((**ومَن أحيَيتَه مِنّا فأَحيِه علىٰ الإسلامِ، ومَن تَوَفَّيتَه مِنّا فتَوَفَّه علىٰ الإيمانِ**)).

- وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو عبدِ اللهِ السّوسِيُّ قالا: حدّثنا أبو العباسِ - هو الأصَمُّ- حدّثنا سعيدُ بنُ عثمانَ التَّنوخِيُّ، حدّثنا بشرُ بنُ بكرٍ، حَدَّثَني الأوزاعِيُّ: فذَكَرَ الحديثَ بالإسنادَينِ جَميعاً مِثلَه، إلَّا أنَّه قال في أوَّلِه: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لأَوَّلِنا وآخِرِنا وحَيِّنا ومَيِّتِنا**)). هَذا هو الصحيحُ، حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيّ مَوصولٌ. وحَديثُ أبي سلمةَ مُرسَلٌ؛ رَواه هِشامٌ الدَّستُوائيّ وسَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن النَّبيّ ﷺ مُرسَلاً.

ورَواه هِقلُ بن زيادٍ وشُعَيبُ بنُ إسحاقَ عن الأوزاعِيِّ بإسنادِه عن أبي هريرةَ مَوصولاً:

- أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظَ، حدّثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ بالُويَه، حدّثنا

(١) "السنن الكبير" (٧/ ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩ رقم ٧٠٥٠، ٧٠٥١، ٧٠٥٢، ٧٠٥٣، ٧٠٥٤، ٧٠٥٥، ٧٠٥٦).

الحَسَنُ ابنُ عليّ بنِ شَبيبٍ المَعمَرِيّ، حدّثنا الحَكَمُ بنُ موسَىٰ، حدّثنا هِقلُ بنُ زيادٍ، عن الأوزاعِيِّ قال: حَدَّثَني يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ، حَدَّثَني أبو سلمةَ، عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا صَلَّىٰ علىٰ جِنازَةٍ قال: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لحَيّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصَغيرِنا وكبيرِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، اللَّهُمَّ مَن أحيَيتَه مِنّا فأَحيه علىٰ الإسلام، ومَن تَوَفَّيتَه مِنّا فتَوَفّه علىٰ الإيمانِ**)).

- وأخبرَنا أبو عليٍّ الرّوذبارِيُّ قال: أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا موسَىٰ ابنُ مَروانَ الرَّقِّيّ، حدّثنا شُعَيبُ بنُ إسحاقَ، عن الأوزاعِيِّ، فذَكَرَه بنَحوِه مَوصولاً، إلَّا أنَّه قال[1]: عن... عن[2] وقال: صَلَّىٰ رسولُ اللهِ ﷺ علىٰ جِنازَةٍ. وذَكَرَ لَفظَ الإيمانِ في أوَّلِه، والإسلامِ في آخِرِه، وزادَ: ((**اللَّهُمَّ لا تَحرِمْنا أجرَه ولا تُضِلَّنا بَعدَه**)).

ورَواه عِكرِمَةُ بنُ عَمّارٍ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن عائشَةَ:

- أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا محمدُ بنُ سِنانٍ القَزّازُ، حدّثنا عُمَرُ بنُ يونُسَ بنِ القاسِمِ اليَمامِيُّ، حدّثنا عِكرِمَةُ بنُ عَمّارٍ، عن يَحيَىٰ ابنِ أبي كَثيرٍ، حَدَّثَني أبو سلمةَ ابنُ عبدِ الرّحمَنِ قال: سألتُ عائشةَ أمَّ المُؤمِنينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيفَ كانَت صَلاةُ رسولِ اللهِ ﷺ علىٰ المَيِّتِ؟ قالَت: كان يقولُ: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لحَيّنا ومَيِّتِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، وغائِبِنا وشاهِدِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، اللَّهُمَّ من أحيَيتَه مِنّا فأَحيِه علىٰ الإسلامِ، ومن تَوَفَّيتَه مِنّا فتَوَفَّه علىٰ الإيمانِ**)).

ورَواه هَمّامُ بنُ يَحيَىٰ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي قَتادَةَ، عن أبيه، وعن يَحيَىٰ، عن أبي سلمةَ بزيادَتِه دونَ ذِكرِ أبي هُرَيرَةَ:

- أخبَرَناه أبو الحَسَنِ ابنُ عبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدّثنا هِشامُ بنُ عليٍّ، حدّثنا ابنُ رَجاءٍ، عن هَمّامٍ، حدّثنا يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي قَتادَةَ

(١) يعني الأوزاعي عن يحيىٰ عن أبي سلمة، كما قال الدكتور عبد الله التركي في تحقيقه "للسنن".

(٢) قال المحقق الدكتور عبد الله التركي: "تصحفت في غير الأصل (عن عروة)".

عن أبيه، أنَّه شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ: صَلَّىٰ علىٰ مَيِّتٍ، قال: فسَمِعتُه يقولُ: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لحَيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا**)). قال: وقالَ أبو سلمةَ مَعَ هَذا الكَلامِ: ((**مَن أحيَيتَه مِنّا فأَحيِه علىٰ الإسلامِ، ومَنَ تَوَفَّيتَه مِنّا فتَوَفَّه علىٰ الإيمانِ**)).

- ورَوِيَ عن محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، عن محمدِ بنِ إبراهيمَ التَّيمِيِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يقولُ في الصَّلاةِ علىٰ الجِنازَةِ. فذَكَرَ مَعناه. أخبَرَناه أبو أحمدَ الحُسَينُ بنُ عَلُّوسا الأسَدابادِيُّ، حدّثنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ بنِ ماسِي البَزّازُ، أخبرَنِي أبو مُسلِمٍ إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ البَصرِيُّ، أخبرَنا أبو عُمَرَ الضَّريرُ حَفصُ بنُ عُمَرَ، أخبرَنا حَمّادُ بنُ سلمةَ، عن محمدِ بن إسحاقَ. فذَكَرَه بمَعناه.

وقال أبو عيسَىٰ التِّرمِذِيُّ فيما بَلَغَنِي عنه: سأَلتُ محمداً يَعنِي البُخارِيَّ عن هَذا البابِ، فقُلتُ: أيُّ الرِّواياتِ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ أصَحُّ في الصَّلاةِ علىٰ المَيِّتِ؟ فقالَ: أصَحُّ شَيءٍ فيه حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيِّ عن أبيه، ولِوالِدِه صُحبَةٌ. ولَم يَعرِفِ اسمَ أبي إبراهيمَ. قال أبو عيسَىٰ: قُلتُ له: فالَّذِي يُقالُ له: هو عبدُ اللهِ بنُ أبي قَتادَةَ. فأَنكَرَ أن يَكونَ هو عبدَ اللهِ بنَ أبي قَتادَةَ. وقالَ: أبو قَتادَةَ هو سَلَمِيٌّ، وهَذا أشهَلِيٌّ. قال محمدٌ: وحَديثُ أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ وعائشَةَ وأَبي قَتادَةَ في هَذا البابِ غَيرُ مُحفوظٍ وأَصَحُّ شَيءٍ في هَذا البابِ حديثُ عوفِ بن مالكٍ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه علىٰ خمسة أوجه:

❖الوجه الأول: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم -رجل من بني عبد الأشهل-، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ موصولاً):

أخرجه الترمذي في "جامعه" الجنائز، باب ما يقول في الصلاة علىٰ الميت (ص٢٤٧ رقم١٠٢٤)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ص٥٨٥ رقم١٠٨٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٤٢٨ رقم٩٦٩)، والطبراني في "الدعاء" (رقم١١٦٧)، من طريق

. . . . . .

الأوزاعي.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٤٨٨ رقم ١١٣٥٤)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٩/ ٨٦ رقم ١٧٥٤٤) و(٣٨/ ٤٨٠ رقم ٢٣٤٩٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٤٣ رقم ٢١٨٨)، والنسائي في "سننه" الجنائز، باب الدعاء (ص ٣٠٠ رقم ١٩٨٨)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (١/ ٢٠٨ رقم ٥٩٢)، والدولابي في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٢٨ رقم ١٠٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٤٢٨ رقم ٩٧٠)، والطبراني في "الدعاء" (رقم ١١٦٦)، من طرق عن هشام الدَّسُتوائي.

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في "مسنده" (٢٩/ ٨٦ رقم ١٧٥٤٣) و(٢٩/ ٨٧ رقم ١٧٥٤٥)، من طريق أبان بن يزيد العطار.

أربعتهم: (الأوزاعي، وهشام الدَّسُتوائي، وأبان العطار)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشْهَلي، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الصلاة علىٰ الميت: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لِحَيّنا ومَيِّتِنا وشاهِدِنا وغائبِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا**)).

وزاد النسائي في "عمل اليوم والليلة": ((**اللَّهُمَّ من أحيَيته منا فأحيه علىٰ الإسلام وَمن توفيته منا فتوفه علىٰ الْإِيمَان**)).

قال الترمذي بإثر الحديث: «حديث والدِ أبي إبراهيمَ حديثٌ حسنٌ صحيح». ثم قال:

«وروىٰ هشام الدَّسُتوائي وعلي بن المبارك هذا الحديث عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلاً. وروىٰ عكرمة بن عمار عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ، وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ؛ وعكرمة ربما يهم في حديث يحيىٰ. وروي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ. قال أبو عيسىٰ: وسَمعت محمداً يقول: أصَحُّ الرِّوايات في هذا حديثُ يحيىٰ ابن أبي كثير، عن أبي إبراهيمَ الأشْهلِيّ، عن أبيهِ. قال وسَألتُهُ عن اسمِ أَبي إبرَاهيمَ الأشْهلِيّ فلم يعرفهُ».

وقال البيهقي في هذا الحديث: «هذا هو الصحيح، حديث أبي إبراهيم الأشهلي موصول وحديث أبي سلمة مرسل»

. . . . . .

قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٢٥): «والصحيح عن يحيىٰ قول من قال: عن أبي إبراهيم، عن أبيه، وعن أبي سلمة مرسل».

❖الوجه الثاني: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن رسول الله ﷺ مرسلاً):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٤٨٦ رقم٦٤١٩) عن معمر، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٤٨٨ رقم١١٣٥٦) من طريق علي بن المبارك، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٩/ ٨٧ رقم١٧٥٤٥) من طريق أبان بن يزيد. ثلاثتهم: (معمر، وعلي بن المبارك، وأبان بن يزيد)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، كان رسول الله ﷺ يقول في الصلاة علىٰ الجنازة: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لِحَيّنا ومَيِّتِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، اللَّهُمَّ من أحيَيتَه منا فأحيه علىٰ الإسلام وَمن توفيته منا فتوفه علىٰ الْإيمَان**)). وابتدئ عبد الرزاق بلفظ: "أن رسول الله ﷺ كان يقول في الدعاء للميت..." وذكر الدعاء، ثم قال: «وبه نأخذ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٦/ ٩٨ رقم٢٩٧٧٩)، عن وكيع، عن ابن أبي ليلىٰ، عن رجل من أهل مكة، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، بمثل اللفظ السابق.

وقد صحح هذا الوجه أبو حاتم[(١)]، والدارقطني[(٢)]، والبيهقي.

❖الوجه الثالث: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ موصولاً):

أخرجه الترمذي في "جامعه" في الجنائز، باب ما يقول في الصلاة علىٰ الميت (ص٢٤٧ رقم١٠٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥١١ رقم١٣٢٦)، كلاهما من طريق هقل بن زياد.

وأبو داود في "سننه" في الجنائز، باب الدعاء للميت (ص٤٦٧ رقم٣٢٠١)، من طريق شعيب بن إسحاق، ومن طريق أبي داود البيهقي في "القضاء والقدر" (رقم٣٨٧).

---

(١) ينظر: "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٦ رقم١٠٥٨).

(٢) ينظر: "علل الدارقطني" (٩/ ٣٢٥).

. . . . . .

و أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (ص٥٨٤ رقم١٠٨٠)، من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني. والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٤٢٧ رقم٩٧١) من طريق محمد بن كثير، وابن حبان في "صحيحه" (٧/ ٣٣٩ رقم٣٠٧٠)، من طريق الوليد بن مسلم.

خمستهم: (هقل، وشعيب، وأبو المغيرة، ومحمد، والوليد)، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً. بلفظ: "أن رسول الله ﷺ كان إذا صلىٰ علىٰ جنازة قال: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لحَيّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائبِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، اللَّهُمَّ من أحيَيته منا فأحيهِ علىٰ الإيمانِ، وَمن توفيتهُ منا فتوفَّهُ علىٰ الإسلامِ**))". وزاد أبو داود: ((**اللَّهُمَّ لا تَحرِمْنا أجره، ولا تُضِلَّنا بعدَه**)). وقال الحاكم عقب الحديث: «حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، وله شاهد صحيح علىٰ شرط مسلم».

وقد توبع الأوزاعي في روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-أيوب بن عتبة: أخرج له الإمام أحمد في "مسنده" (١٤/ ٤٠٦ رقم٨٨٠٩).

٢-سعيد بن يوسف: أخرج له أبو يعلىٰ في "مسنده" (١٠/ ٤٠٣ رقم٦٠٠٩)، مقروناً مع الأوزاعي.

٣-صاحب لأبي حاتم سويد بن إبراهيم: أخرج له أبو يعلىٰ في "مسنده" (١٠/ ٤٠٤ رقم٦٠١٠)، من طريق أبي حاتم سويد بن إبراهيم، قال: حدثني صاحب لي.

ثلاثتهم: (أيوب، وسعيد، وصاحب سويد)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، بمثل لفظ الأوزاعي.

وقد توبع يحي بن أبي كثير في روايته لهذا الوجه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، تابعه:

- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: أخرج له ابن ماجه في "سننه" في الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة علىٰ الجنازة (ص٢١٤ رقم١٤٩٨)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ص٥٨٤ رقم١٠٨١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٤٣٠ رقم٩٧٣)،

. . . . . .

من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، بمثل لفظ الأوزاعي.

وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٣/ ٥٢٦ رقم١٠٥٨)، وسأل أباه عن رواية محمد إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فقال أبو حاتم: «رواه يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، أن النبي ﷺ مرسل، لا يقول: أبو هريرة. ولا يوصِّله عن أبي هريرة إلا غيرُ مُتقِنٍ، والصحيحُ مُرسَلٌ».

❖الوجه الرابع: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن رسول الله ﷺ):

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥١١ رقم١٣٢٧)، عن أبي العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، عن محمدُ بنُ سِنانٍ القَزّازُ، عن عُمَرُ بنُ يونُسَ، عن عِكرِمَةُ بنُ عَمّارٍ، عن يَحيَىٰ ابنِ أبي كَثيرٍ، عن أبي سلمةَ قال: سألتُ عائشةَ أمَّ المُؤمِنينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيفَ كانَت صَلاةُ رسولِ اللهِ ﷺ علىٰ المَيِّتِ؟ قالَت: كان يقولُ: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لحَيّنا ومَيِّتِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا، وشاهِدِنا وغائبِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، اللَّهُمَّ من أحيَيتَه مِنّا فأَحيِه علىٰ الإسلامِ، ومن تَوَفَّيتَه مِنّا فتَوَفَّه علىٰ الإيمانِ**)).

وقد توبع محمد بن سِنانٍ القَزّاز، تابعه كل من:

١-العباس بن عبد العظيم العنبري: أخرج له النسائي في "عمل اليوم والليلة" (ص٥٨٣ رقم١٠٧٩).

٢-بكار ويزيد بن سنان وإبراهيم بن مرزوق: أخرج لهم الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٤٢٩ رقم٩٧٢).

أربعتهم: (العباس، وبكار، ويزيد، وإبراهيم)، عن عمر بن يونس، عن عكرمة بن عمار، يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال: سألتُ عائشةَ أمَّ المُؤمِنينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيفَ كانَت صَلاةُ رسولِ اللهِ ﷺ علىٰ المَيِّتِ؟. بمثل لفظ محمد بن سِنانٍ القَزّاز.

وذكر هذا الوجه الترمذي في "جامعه" في الجنائز، باب ما يقول في الصلاة علىٰ الميت

.....

(ص٢٤٧ رقم١٠٢٤)، ثم قال: «وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ؛ وعكرمة ربما يهم في حديث يحيىٰ».

❖**الوجه الخامس: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ مرفوعًا):**

أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢٩/ ٨٨ رقم١٧٥٤٦)و(٣٧/ ٢٤٨ رقم٢٢٥٥٤) و(٣٧/ ٣٠٦ رقم٢٢٦١٩). والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (ص٥٨٥، رقم١٠٨٦)، والطبراني في "الدعاء" (ص٣٥٤ رقم١١٧١)، من طريق همام بن يحيىٰ، عن يحي بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قَتَادَة، عَن أَبِيه، أَنه شَهِدَ النَّبِي ﷺ صَلَّىٰ علىٰ ميتٍ، فسَمِعهُ يقول: ((**اللَّهُمَّ اغفِرْ لِحَيّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصَغيرِنا وكَبيرِنا، وذَكَرِنا وأُنثانا**)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه يحيىٰ بن أبي كثير واختُلف عليه، علىٰ خمسة أوجه:

❖**أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم -رجل من بني عبد الأشهل-، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ موصولاً)، فقد رواه عنه ثلاثة رواة:**

١-**الأوزاعي، هو**: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

٢-**هشام بن أبي عبد الله الدَّسُتوائي، ثقة ثبت**، رمي بالقدر، من أثبت أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير. وستأتي ترجمته في دراسة الإسناد.

قلت: وقد روىٰ هشام الدستوائي هذا الوجه عن يحيىٰ بن أبي كثير، مما يقويه؛ كونه من أثبت أصحاب يحيىٰ.

٣-**أبان بن يزيد العَطَّار** أبو يزيد البصري. **ثقة**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن معين وعلي بن المديني والإمام أحمد والعجلي والنسائي، وزاد العجلي: «يرىٰ القدر ولا يتكلم فيه»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

. . . . . .

وقال أبو حاتم: «هو في يحيىٰ بن أبي كثير أحب إلي من همام»[(١)].

وذكره ابن عدي في الكامل، وأورد له حديثًا فرداً، ثم قال: «له روايات غير ما ذكرت، وَهو حسن الحديث متماسك يُكتب حديثه وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجُو أنه من أهل الصدق».

وقد تعقبه الذهبي في "السير" وقال: «الرجل ثقة، حجة، قد احتج به صاحبا الصحيح».

وقال ابن حجر: «ثقة له أفراد».

روىٰ له الجماعة سوىٰ ابن ماجة، مات في حدود (الستين ومائة للهجرة).

ينظر: "سؤالات ابن الجنيد" (رقم ٤٤٥)، "سؤالات ابن شيبة لابن المديني" (رقم ٥٠)، "بحر الدم" (رقم١٣)، "معرفة الثقات" (١٩٩/١ رقم١٨)، "الجرح والتعديل" (٢٩٩/٢ رقم١٠٩٨)، "الثقات" (٦٨/٦ رقم٦٧٥٩)، "الكامل" (٧١/٢ رقم٢٠٩)، "سير أعلام النبلاء" (٤٣١/٧ رقم١٦٢)، "تهذيب الكمال" (٢٤/٢ رقم١٤٣)، "تهذيب التهذيب" (٦٧/١ رقم١٧٥)، "التقريب" (ص٨٧ رقم١٤٣).

❖**وأما الوجه الثاني: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن رسول الله ﷺ مرسلاً)، وقد رواه عن يحيىٰ ثلاثة رواة، هم:**

١- **معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢- **علي بن المبارك** الهنائي البصري. **ثقة**، وهو ثبت في يحيىٰ بن أبي كثير. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

٣- **أبان بن يزيد العطار: ثقة**، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

❖**وأما الوجه الثالث: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ موصولاً)، فقد رواه عنه أربعة رواة، هم:**

١-**الأوزاعي، هو**: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام**. تقدمت

(١) قلت: وهمام ثقة ربما وهم كما سياتي في ترجمته في الوجه الخامس.

.....

ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين

٢-أيوب بن عتبة أبو يحيىٰ قاضي اليمامة من بني قيس بن ثعلبة. **ضعيف**، ضعفه ابن معين وابن المديني والإمام أحمد والجوزجاني والبخاري ومسلم والعجلي وأبو زرعة وابن خراش وابن حبان. وزاد البخاري: «جداً، لا أحدث عنه؛ كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه»، وقال ابن معين في رواية: «ليس بالقوي».

وقال الإمام أحمد والنسائي: «مضطرب الحديث»، وزاد أحمد: «عن يحيىٰ بن أبىٰ كثير وفي غير يحيىٰ».

وقال أبو حاتم: «فيه لين؛ قدم بغداد ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه علىٰ التوهم فيغلط وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيىٰ بن أبىٰ كثير».

وقال ابن عدي: «أحاديثه في بعضها الإنكار، وَهو مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال الذهبي: «ضعفوه».

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (١٣٨/٤ رقم٣٥٧٦)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم١٢٣)، "بحر الدم" (رقم ١٠٣)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٢٤)، "الجرح والتعديل" (٢٥٣/٢ رقم٩٠٧)، "المجروحين" (١٨٦/١ رقم١٠١)، "الكامل" (١٠/٢ رقم١٨٢)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١٣٢/١ رقم٤٧٢)، "ديوان الضعفاء" (٥٢١)، "تهذيب التهذيب" (٢٥٨/١ رقم٧٤٩)، "التقريب" (ص١١٨ رقم٦١٩).

٣-سعيد بن يوسف الرحبي، ويقال الزرقي الصنعاني من صنعاء دمشق، وقيل من حمص. **ضعيف**، ضعفه ابن معين والإمام أحمد والنسائي ومحمد بن عوف، وقال ابن طاهر: «حدّث عن يحيىٰ بن أبي كثير بالمناكير».

وقال أبو حاتم: «ليس بالمشهور، وأرىٰ حديثه ليس بالمنكر».

وقال ابن عدي: «قليل الحديث، ولاَ أعلم يروي عنه: غير إسماعيل بن عياش ورواياته ثابتات الأسانيد لا بأس بها، ولاَ أعرف له شيئًا أنكر مما ذكرت من حديث عكرمة، عنِ ابن عباس[(١)]».

(١) حديث: "((ساووا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مفضلا أحدًا لفضلت النساء)).قال ابن عدي: «وهذا يعرف

.....

روىٰ له أبو داود في المراسيل.

ينظر: "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٢٧٤)، "الجرح والتعديل" (٤/٧٥ رقم٣١٨)، "الكامل" (٤/٤٢٨ رقم٨٠٨)، "تهذيب التهذيب" (٢/٣٤٧ رقم٢٨٣٧)، "التقريب" (ص٢٤٣ رقم٢٤٢٥).

٤-صاحب سويد: لم يتبين لي عينه، فضلاً عن حاله.

من تابع يحيىٰ بن أبي كثير علىٰ هذا الوجه:

- **محمد بن إبراهيم الحارث** بن خالد بن صخر التيمي، أبو عبد الله المدني. **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم والنسائي وابن خراش، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الإمام أحمد: «في حديثه شيء؛ يروي أحاديث منكرة».

وتعقب ابن عدي قول الإمام أحمد، بقوله: «إن كان ابن حنبل أراد به محَمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي مديني يحدث، عن أبي سلمة فهو عندي لا بأس به، ولاَ أعلم له شيئا منكراً إذا حدث عنه ثقة».

وقال ابن حجر: «ثقة له أفراد»، وقد ذكر الذهبي شيئاً من أفراده فقال: «من غرائبه المنفرد بها حديث الأعمال عن علقمة، عن عمر، وقد جاز القنطرة، واحتج به أهل الصحاح بلا مثنوية».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٠هـ) علىٰ الصحيح.

ينظر: "بحر الدم" (رقم٨٧٤)، "الجرح والتعديل" (٧/١٨٤ رقم١٠٤٢)، "الثقات" (٥/٣٨١ رقم٥٣٠٠)، "الكامل" (٧/٣٠٣ رقم١٦٣٣)، "سير أعلام النبلاء" (٥/٢٩٥ رقم١٤٠)، "تهذيب التهذيب" (٥/٧ رقم٦٥٩٩)، "التقريب" (ص٤٦٥ رقم٥٦٩١).

وقد ذكر البخاري أن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة في هذا الباب غير محفوظ.

= بسعيد عن يحيىٰ بن أبي كثير وعن سَعِيد بن عياش»". ينظر: "الكامل" (٤/ ٤٢٩).

. . . . . .

❖**الوجه الرابع: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن رسول الله ﷺ)، وقد رواه عن يحيىٰ راوٍ واحد هو:**

- **عكرمة بن عمار** العجلي، أبو عمار اليمامي بصري الأصل. وثقه ابن معين ويعقوب بن شيبة والعجلي وأبو داود والدارقطني وأحمد بن صالح، وقال علي بن المديني: «كان عند أصحابنا ثقة ثبت»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

- وقال الفضل بن زياد: «سألت أبا عبد الله هل كان أحد باليمامة يقدم علىٰ عكرمة بن عمار مثل أيوب بن عتبة، وملازم وهؤلاء ؟ فقال: عكرمة فوق هؤلاء، يروي عن شعبة أحاديث».

وقال أبو حاتم والساجي وابن خراش: «كان صدوقًا»، وزاد أبو حاتم: «وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفيٰ حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير بعض الاغاليط».

وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث إذا روىٰ عنه ثقة».

وقد ضُعف في حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير:

- قال علي بن المديني: «أحاديث عكرمة عن يحيىٰ بن أبي كثير ليست بذاك مناكير، كان يحيىٰ بن سعيد يضعفها».

- وقال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث عن يحيىٰ بن أبي كثير».

- وقال البخاري: «مضطرب في حديث يحيىٰ بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب»، وكذا قال ابن حبان، وابن حجر.

وقال الذهبي: «ثقة، إلا في يحيىٰ بن أبي كثير فمضطرب وكان مجاب الدعوة«، وقال ابن حجر: «صدوق يغلط».

خلاصة حاله: أنه ثقة، مضطرب في حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير، وهو ما ذهب إليه الذهبي؛ فقد وثقه عدد من الأئمة، وأخرج له مسلم في "صحيحه". ومن ضعفه ضعف روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير والله أعلم.

روىٰ له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة، مات سنة (١٩٥هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(١٢٣/٤ رقم٣٤٩٤)، "سؤالات ابن شيبة لابن المديني" (رقم ١٦٩)، "بحر الدم"

. . . . . .

(ص١١٠ رقم٧٠٤)، "معرفة الثقات" (١٤٤/٢ رقم١٢٧١)، "الجرح والتعديل" (١٠/٧ رقم٤١)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣٧٨/٣ رقم١٤١٥)، "الثقات" (٢٣٣/٥ رقم٤٦٤١)، "الكامل" (٤٧٨/٦ رقم١٤١٢)، "الكاشف" (٣٣/٢ رقم٣٨٦٦)، "تهذيب التهذيب" (١٦٥/٤ رقم٥٣٧٦)، " التقريب" (ص٣٩٦ رقم٤٦٧٢).

قلت: وهذا الوجه مطروح؛ فقد تفرد بروايته عكرمة بن عمار عن يحي بن أبي كثير، وقد تقدم بنا اضطرابه في حديث يحيىٰ بن أبي كثير.

وقد ذكر البخاري أن هذا الوجه غير محفوظ.

❖**وأما الوجه الخامس: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ مرفوعًا)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

همام بن يحيىٰ هو: ابن دينار العَوْذِي، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر البصري. **ثقة ربما وهم.** تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

وقد ذكر البخاري أن هذا الوجه غير محفوظ أيضًا.

■ **الخلاصة:**

تقدم بنا أن الحديث رواه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه، وقد استوفىٰ الإمام البيهقي ذكر الاختلاف عليه، وذهب إلىٰ تصحيح الوجه الأول، والثاني حيث قال: «الصحيحُ، حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيّ مَوصولٌ. وحَديثُ أبي سلمةَ مُرسَلٌ». واستشهد بما نقله عن الترمذي فيما بلغه عنه أنه قال: «سأَلتُ محمداً يَعنِي البُخارِيَّ عن هَذا البابِ، فقُلتُ: أيُّ الرِّواياتِ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ أصَحُّ في الصَّلاةِ علىٰ المَيِّتِ؟ فقالَ: أصَحُّ شَيءٍ فيه حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيِّ عن أبيه، ولِوالِدِه صُحبَةٌ. ولَم يَعرِفِ اسمَ أبي إبراهيمَ. قال أبو عيسَىٰ: قُلتُ له: فالَّذِي يُقالُ له: هو عبدُ اللهِ بنُ أبي قَتادَةَ. فأَنكَرَ أن يَكونَ هو عبدَ اللهِ بنَ أبي قَتادَةَ. وقالَ: أبو قَتادَةَ هو سَلَمِيٌّ، وهَذا أشهَلِيٌّ. قال محمدٌ: وحَديثُ أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ وعائشَةَ وأَبي قَتادَةَ في هَذا البابِ غَيرُ مُحفوظٍ وأَصَحُّ شَيءٍ في هَذا البابِ حديثُ عوفِ بن مالكٍ».

وبالنظر في الاختلاف، فإن الراجح هو ما صححه الإمام البيهقي الوجه الأول: (حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيّ مَوصولٌ)، والوجه الثاني: (حَديثُ أبي سلمةَ مُرسَلٌ)، وذلك لما يلي:

. . . . . .

١- فقد صحح كلا الوجهين الدارقطني[١]، وصحح الوجه الأول: البخاري، والترمذي[٢]. وصحح الوجه الثاني: أبو حاتم[٣].

٢- كون رواة الوجهين أكثر عدداً، وأوثق من رواة الأوجه الأخرىٰ، ومزيد اختصاص بعضهم بيحيىٰ بن أبي كثير. فأما الوجه الأول: فقد رواه الثقات الأثبات: الأوزاعي، وهشام الدستوائي، وأبان بن يزيد العطار، وقد تقدم بنا أن أثبت أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير: هشام الدستوائي، ثم الأوزاعي[٤]. وأما الوجه الثاني فقد رواه الثقات أيضاً: معمر بن راشد، وعلي بن المبارك وهو ثبت في يحيىٰ بن أبي كثير، وأبان العطار.

٣- لأن بقية الأوجه الأخرىٰ حكم عليها البخاري بأنها غير محفوظة، حيث قال: «وحَديثُ أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ وعائشَةَ وأَبي قَتادَةَ في هَذا البابِ غَيرُ مُحفوظٍ»[٥].

- أما الوجه الثالث: حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، فقد أعله أبو حاتم بقوله: «هذَا خطأٌ؛ الحفَّاظُ لا يقولُونَ: أَبُو هُريرَةَ؛ إِنَّمَا يقولونَ: أَبُو سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ»[٦]. وقال أيضاً: «لا يوصِّله عن أبي هريرة إِلا غيرُ مُتقِنٍ، والصحيحُ مُرسَلٌ»[٧]. وهذا الوجه وإن كان الراوي عن يحيىٰ بن كثير: الإمام الأوزاعي، إلا أن من تابعه في الرواية عن يحيىٰ علىٰ هذا الوجه ضعيفان.

- وأما الوجه الرابع: حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقد أعله الترمذي؛ بعكرمة بن عمار، فقال: «وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظٍ، وعكرمة رُبما يَهِمُ في حديث يحيىٰ»[٨]، وقد

(١) "علل الدارقطني" (٤/ ٢٧١)، (٩/ ٣٢٥).

(٢) (ص٢٤٧) بإثر الحديث (رقم ١٠٢٤).

(٣) "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٦ رقم١٠٥٨).

(٤) وهذا قول ابن المديني وأبو حاتم، ينظر: ترجمة هشام الدستوائي، الوجه الأول في النظر في الاختلاف.

(٥) أورده البيهقي بإثر الحديث (رقم ٧٠٥٦).

(٦) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٥١٧ رقم ١٠٤٧).

(٧) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٦ رقم١٠٥٨).

(٨) "جامع الترمذي" (ص٢٤٧) بإثر الحديث (رقم ١٠٢٤).

. . . . . .

تقدم بنا أن عكرمة بن عمار مضطرب في حديث يحيىٰ بن أبي كثير.

- وأما الوجه الخامس: فقد تفرد بروايته همام بن يحيىٰ، وهو وإن كان ثقة إلا أنه ربما وهم؛ فقد يكون هذا من أوهامه، وقد تقدم بنا في ترجمة أبان بن يزيد العطار، ما ذكره أبو حاتم: أن أبان في يحيىٰ بن أبي كثير أحب إليه من همام. وأبان ممن رواه علىٰ الوجه الأول والثاني، والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

أولاً: حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيّ مَوصولٌ، أخرجه الإمام أحمد في "المسند"[1] قال: حدّثنا يحيىٰ بن سعيد، عن هشام، حدَّثني يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأنصَاريّ، أنَّ أَبَاهُ حدَّثَهُ أو أخبرهُ: "أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَىٰ الْمَيِّتِ: ((**اللهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا**))".

- يحيىٰ بن سعيد، هو: ابن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطَّان، البصري. **ثقةٌ مُتقِن حافظٌ إمام قدوةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **هشام، هو: ابن أبي عبد الله الدَّسُتوائي**، أبو بكر البصري، واسم أبيه: سنبر علىٰ وزن جعفر. روىٰ عن: أيوب السختياني، وعبد الله بن أبي نجيح، ومعمر وهو من أقرانه، ويحيىٰ بن أبي كثير، وغيرهم. روىٰ عنه: أزهر بن سعد السمان، ووكيع بن الجراح، ويحيىٰ ابن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، وغيرهم. **ثقة ثبت**، رمي بالقدر، من أثبت أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير. وثقه وأثنىٰ عليه: شعبة وأبو داود الطيالسي وابن سعد وابن المديني والإمام أحمد والعجلي والجوجازني، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «سألت علي بن المدينىٰ: من أثبت أصحاب يحيىٰ بن أبىٰ كثير؟ قال: هشام الدستوائي. قلت ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي، وحسين المعلم، وحجاج الصواف. وأراه ذكر علي بن المبارك. فإذا سمعت عن هشام عن يحيىٰ فلا ترد به بدلاً». وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبىٰ وأبا زرعة من أحب إليكما من أصحاب يحيىٰ بن أبىٰ كثير ؟ قالا: هشام

(١) "مسند الإمام أحمد" (٣٨/ ٤٨٠ رقم٢٣٤٩٥).

. . . . . .

قلت لهما: والأوزاعي؟ قالا: بعده».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٥٣هـ) أو (١٥٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٧٩/٧)، "بحر الدم" (رقم١١٠٠)، "معرفة الثقات" (٣٣٠/٢ رقم١٩٠٣)، "الجرح والتعديل" (٥٩/٩ رقم٢٤٠)، "الثقات" (٥٦٩/٧ رقم١١٥١٢)، "تهذيب الكمال" (٢١٥/٣٠ رقم٦٥٨٢)، "تهذيب التهذيب" (٣١/٦ رقم٨٤٥١)، "التقريب" (ص٥٧٣ رقم٧٢٩٩).

- **يَحيَىٰ بن أَبي كَثِير** الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليمامي. **ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

- **أبو إبراهيم الأنصاري الأشهَلِي** المدني، روىٰ عن: أبي سعيد الخدري حديث: ((اللهم اغفر للمحلقين))، وعن أبيه عن النبي ﷺ: في الصلاة علىٰ الجنازة. روىٰ عنه: يحيىٰ بن أبي كثير. وهو **مجهول**، كما قال أبو حاتم: «مجهول، هو وأبوه». وقال الترمذي: سألته- يعني البخاري- عن اسم أبي إبراهيم الأشهَلِيِّ فلم يَعرِفهُ.

وقال أناس: أنه هو عبد اللهِ بن أبي قَتادة. ولا يصح، أنكر ذلك البخاري وقال: «أبو قتادة سَلَمِي، وهذا أشهَلِيٌّ»، وكذا ابن أبي حاتم، وقال الدارقطني: «من قال فيه: إن أبا إبراهيم عبد الله بن أبي قتادة فقد وهم».

قال عنه الذهبي: «مجهول».

وقال ابن حجر: «مقبول».

روىٰ له الترمذي والنسائي.

ينظر: "جامع الترمذي" (ص٢٤٨) بإثر الحديث (رقم١٠٢٤)، "العلل" لابن أبي حاتم (٥٥١/٣-٥٥٢ رقم١٠٧٦)، "علل الدارقطني" (٢٧١/٤)، "السنن الكبير" للبيهقي (٣٩٩/٧ بإثر الحديث رقم ٧٠٥٦)، "تهذيب الكمال" (٥/٣٣ رقم٧١٩١)، "الكاشف" (٤٠٥/٢ رقم٦٤٨٣)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٦/٦)، "التقريب" (ص٦١٧ رقم٧٩٢٢).

- **أبو أبي إبراهيم الأنصاريّ**، لا يعرف اسمه، له صحبة كما قال البخاري: «حَديثُ أبي إبراهيمَ الأشهَلِيِّ عن أبيه، ولِوالِدِه صُحبَةٌ»[1]. والله تعالىٰ أعلم.

(١) "السنن الكبير" للبيهقي (٧/ ٣٩٩ بإثر الحديث رقم ٧٠٥٦).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

هذا إسناد ضعيف، لجهالة أبي إبراهيم الأشهلي.

- ثانيـًا: حَديثُ أبي سلمةَ مُرسَل، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[(١)] قال: "عن معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن رسول الله ﷺ كان يقول في الدعاء للميت: ((**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، وَغَائِبِنَا وَشَاهِدِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَىٰ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَىٰ الْإِيمَانِ**)). وَبِهِ نَأْخُذُ".

- **معمر هو: بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **يَحيَىٰ بن أَبي كَثِير** هو: الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليمامي. **ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

- **أبو سلمة بن عبد الرحمن هو**: ابن عوف الزُّهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كُنيته. روىٰ عن: أبيه، وأبي قتادة، وأبي هريرة، وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر ﷺ، وخلق من الصحابة والتابعين. روىٰ عنه: ابنه عمر، وعروة بن الزبير، والزُّهري، ويحيىٰ بن أبي كثير، وغيرهم. **وهو تابعي ثقةٌ مكثر**، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «من سادات قريش».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٠٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥/١٥٦)، "معرفة الثقات" (٢/٤٠٥ رقم٢١٦٤)، "الجرح والتعديل" (٥/٩٣ رقم٤٢٩)، "الثقات" (٥/١ رقم٣٥٥٩)، "تهذيب الكمال" (٣٣/٣٧٠ رقم٧٤٠٩)، "تهذيب التهذيب" (٦/٣٦٩ رقم٩٦٧٤)، "التقريب" (ص ٦٤٥ رقم٨١٤٢).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل.

(١) "مصنف عبد الرزاق" (٣/ ٤٨٦ رقم٦٤١٩).

. . . . . .

وأصَحُّ حديث ورد في باب الدعاء للميت حديث عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قاله الإمام البخاري كما نقل عنه البيهقي في هذا الحديث، وكذا قال الترمذي[1].

أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز (رقم ٩٦٣)، وقال: "حدثني هارون بن سعيد الأَيلِي، أخبرنا ابن وَهبٍ، أخبرني مُعاويةُ بن صالحٍ، عن حبيبِ بن عُبيدٍ، عن جُبير بن نُفيرٍ، سمعهُ يقولُ: سَمِعتُ عوفَ بن مالكٍ، يقولُ: صلىٰ رسول الله ﷺ علىٰ جِنَازةٍ، فَحفِظتُ من دُعائهِ وهو يقولُ: ((**اللّهُم، اغفرِ لهُ وارحمهُ وعَافهِ واعفُ عنهُ، وأكرِم نُزُلهُ، ووسّعْ مُدْخَلَهُ، واغسِلهُ بالماءِ والثّلجِ والبَرَدِ، ونَقّهِ منَ الخَطَايَا كما نَقّيتَ الثّوْبَ الأَبْيَضَ من الدّنسِ، وأبدِلهُ دَاراً خيراً من دارهِ، وأهلاً خيراً من أهلهِ وزَوْجًا خيراً من زَوْجهِ، وأدخِلهُ الجَنةَ وأَعِذْهُ من عَذَابِ القَبْرِ - أو مِن عَذَابِ النّارِ**)). قال: حتىٰ تمنيت أن أكون أنا ذلك الميت".

(١) ينظر: "جامع الترمذي" (ص٢٤٨ رقم١٠٢٥).

الحديث الثالث والأربعون

وفي كتاب الزكاة، باب تَعجيلِ الصَّدَقَةِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٤٣]" أخبرَنا عليُّ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بشرانَ العَدلُ ببَغدادَ، أخبرَنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عمرٍو الرَّزَّازُ، حدّثنا أحمدُ بنُ زُهَيرِ بنِ حَربٍ، حدّثنا سعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدّثنا إسماعيلُ بنُ زَكَريّا، عن الحَجّاجِ بنِ دينارٍ، عنِ الحَكَمِ بن عُتَيبَةَ، عن حُجَيَّةَ بنِ عَدِيٍّ، عن عليٍّ أنَّ العباسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ في تَعجيلِ صَدَقَتِه قَبلَ أن تَحِلَّ فأَذِنَ له في ذَلِكَ.

- أخبرَناه أبو عليٍّ الرّوذبارِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا سعيدُ بنُ مَنصورٍ. فذَكَرَه. قال أبو داودَ: هَذا الحَديثُ رَواه هُشَيمٌ، عن مَنصورِ بنِ زاذانَ، عن الحَكَمِ، عن الحَسَنِ بنِ مُسلِمٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ، وحَديثُ هُشَيمٍ أصَحُّ.

قال الشيخ: هَذا حَديثٌ مُختَلَفٌ فيه علَىٰ الحَكَمِ بنِ عُتَيبَةَ فرَواه إسماعيلُ بنُ زَكَريّا، عن حَجّاجٍ، عن الحَكَمِ هَكَذا، وخالَفَه إسرائيلُ، عن حَجّاجٍ فقالَ: عن الحَكَمِ، عن حُجْرٍ العَدَوِيِّ، عن عليٍّ، وخالَفَه في لَفظِه، فقالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ لِعُمَرَ: ((**إنّا قَد أخَذْنا مِنَ العباسِ زَكاةَ العامِ عامَ الأوَّلِ**)).

ورَواه محمدُ بن عُبيدِ اللهِ هو العَرْزَمِيُّ، عن الحَكَمِ، عن مِقسَمٍ، عن ابن عباسٍ في قِصَّةِ عُمَرَ والعباسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ورَواه الحَسَنُ بنُ عُمارَةَ، عن الحَكَمِ، عن موسَىٰ بن طَلحَةَ، عن طَلحَةَ.

ورَواه هُشَيمٌ عن مَنصورِ بنِ زاذانَ، عن الحَكَمِ، عن الحَسَنِ بنِ مُسلِمٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسلاً، أنَّه قال: لِعُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في هذه القِصَّةِ: ((**إنّا كُنّا قَد تَعَجَّلْنا صَدَقَةَ مالِ العباسِ لِعامِنا هَذا عامَ أوَّلَ**)). وهَذا هو الأصَحُّ مِن هذه الرِّواياتِ".

---

(١) "السنن الكبير" (٨/ ١٠١-١٠٢ رقم ٧٤٤٠، ٧٤٤١).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

■ الحديث رواه الحكم بن عُتيبة واختلف عليه وعلىٰ من دونه في إسناده ولفظه، علىٰ أربعة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (الحجاج بن دينار، عن الحكم بن عتيبة)، واختلف عن الحجاج علىٰ ثلاثة أضرب:**

– الضرب الأول: (رواه إسماعيل بن زكريا، عن الحَجّاج بن دينارٍ، عن الحَكَم بن عُتيبة، عن حُجَيَّةَ بن عَدِيٍّ، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ العباسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سألَ رسولَ اللهِ ﷺ في تَعجيلِ صَدَقَتِه قَبلَ أن تَحِلَّ فأَذِنَ له في ذَلِكَ):

أخرجه بإسناده ومتنه البيهقي في "السنن الصغير" (٢/ ٦٦ رقم٩٨٥).

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٢٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ١٩٢ رقم٨٢٢)، والدارمي في "سننه" (٢/ ٢٠١٧ رقم١٦٧٦)، وأبو داود في "سننه" كتاب الزكاة، باب في تعجيل الزكاة (ص٢٤١ رقم١٦٢٤)، وابن ماجه في "سننه" في الزكاة، باب تعجيل الزكاة قبل محلها (ص٢٥٦ رقم١٧٩٥)، والترمذي في "جامعه" في الزكاة، باب ماجاء في تعجيل الزكاة (ص١٧٣ رقم٦٧٨)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٩٨ رقم٣٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤/ ٤٩ رقم٢٣٣١)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (رقم٢٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٧٥ رقم٥٤٣١)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢٣ رقم٤)، والبيهقي في موضع آخر من "سننه" (٢٠/ ١٣٦ رقم١٩٩٩٠)، وفي "المعرفة" (٣/ ٢٥٧ رقم٢٢٨٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٦/ ٣١ رقم١٥٧٧)، جميعهم من طريق سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن زكريا، عن حجاج بن دينار، عن الحكم بن عتيبة، عن حُجَيَّة بن عَدِيّ، به بمثله ونحوه. ولفظ الدارقطني: ((إنا قد أخذنا من العباس صدقة العام الأول)).

وأورده الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٨٧ رقم٣٥١)، وذكر أنه وهم.

وهذا الوجه صححه الحاكم، وحسنه البغوي، وقال الدارقطني: «خالفه إسرائيل، فقال: عن حجر العدوي، عن علي». وذكر ابن خزيمة أن ماروىٰ الحجاج بن دينار عن الحكم عن

. . . . . .

حُجية في القلب منه شيء.

وقال البيهقي في هذا الحديث: «هَذا حَديثٌ مُختَلَفٌ فيه علَىٰ الحَكَمِ بنِ عُتَيبَةَ»، ثم ذكر أوجه الخلاف.

وقد توبع سعيد بن منصور في روايته عن إسماعيل بن زكريا تابعه: أبو رجاء المسيب بن الأسود: أخرج له الدراقطني في "سننه" (٢/ ١٢٣ رقم٣)، عن إسماعيل بن زكريا، عن الحجاج، به بمثله.

-الضرب الثاني: (رواه إسرائيلُ، عن الحَجّاج بن دينارٍ، عن الحَكَم، عن حُجْرٍ العَدَوِيِّ، عن عليٍّ، وخالَفَه في لَفظِه، فقالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ لِعُمَرَ: ((إنّا قَد أخَذْنا مِنَ العباسِ زَكاةَ العامِ عامَ الأوَّلِ))):

أخرجه الترمذي في "جامعه" في الزكاة، باب ماجاء في تعجيل الزكاة (ص١٧٣ رقم٦٧٩)، ومن طريقه المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٢/ ٣٣ رقم٤١٠).

وأخرجه الطوسي في "مستخرجه" (٣/ ٢٩١ رقم٦٢١)، والدراقطني في "سننه" (٢/ ١٢٤ رقم٥)، وذكره الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٨٨)، جميعهم من طريق إسحاق بن منصور السلوسي، عن إسرائيل، عن حجاج بن دينار، عن الحكم، به بمثله.

وعند الترمذي والطوسي: عن الحكم بن جَحلٍ، عن حجر العدوي، عن علي به، بمثله.

وقال الترمذي: «لا أعرفُ حديثَ تعجيلِ الزكاة من حديث إسرائيل عن الحجاجِ بن دينارٍ إلا من هذا الوجه، وحديثُ إسماعيلَ بن زَكريا، عن الحجاج عِندي أصح من حَديثِ إسرائيل عن الحجاج بن دينار...». وكذا قال الطوسي.

وقال المقدسي: «كذا رواه الترمذي، سئل الدارقطني عنه فذكره وذكر رواية حُجية بن عدي وذكر أنها وهم، قال: والصواب ما رواه منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم ابن يناق مرسلاً عن النبي ﷺ».

- الضرب الثالث: (الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، أن رسول الله ﷺ بعث عمر بن الخطاب علىٰ الصدقة، فأتىٰ العباس يسأله صدقة ماله، قال: قد عجلت لرسول الله ﷺ صدقة سنتين،

. . . . . .

فرافعه إلىٰ رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «صدق عمي، قد تعجلنا منه صدقة سنتين».

أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٢٦)، عن يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن الحكم به، بمثله. وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٣٧٧ رقم١٠٠٩٨)، عن حفص بن غياث، عن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة به، بلفظ: "أن رسول الله ﷺ بعث ساعياً علىٰ الصدقة فأتىٰ العباس يتسلفه، فقال له العباس: إني أسلفت صدقة مالي سنتين فأتىٰ النبي ﷺ فقال: ((**صدق عمي**))".

وذكره الترمذي في الموضع السابق من "جامعه" بإثر الحديث (رقم٦٧٩)، قال: «وقد روي هذا الحديثُ عن الحكمِ بنِ عُتيبةَ عن النبي ﷺ مرسل».

❖ **الوجه الثاني: (رواه محمدُ بن عُبيدِ الله العَرْزَمِيُّ، عن الحَكَمِ، عن مِقسَمٍ، عن ابن عباسٍ قال: "بعث رسول الله ﷺ عمر ساعياً، قال: فأتىٰ العباس يطلب صدقة ماله قال: فأغلظ له العباس. فخرج إلىٰ النبي ﷺ فأخبره، قال: فقال رسول الله ﷺ إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل")**:

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢٤ رقم٧)، من طريق النعمان بن عبد السلام عن العزرمي، عن الحكم به بمثله، وأخرجه أيضاً (رقم٨) من طريق مندل بن علي، إلا أنه قال عن عبيد الله بن عمر، عن الحكم، به بمثله، قال الدارقطني: «كذا قال: عبيد الله بن عمر، وإنما أراد محمد بن عبيد الله والله أعلم».

وذكره الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٨٨)، ثم قال بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة السابقة رواية إسماعيل بن زكريا، ورواية إسرائيل، ورواية محمد العزرمي: «وكلها وهم».

❖ **الوجه الثالث: (رَواه الحَسَنُ بن عُمارَةَ، عن الحَكَم، عن موسَىٰ بن طَلحَةَ، عن طَلحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ تعجل من العباس صدقة سنتين)**.

أخرجه البزار في "مسنده" (٣/ ١٥٩ رقم٩٤٥)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٢/ ١٢ رقم٦٣٨)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢٤ رقم٦)، من طرق عن الحسن بن عمارة البجلي، عن الحكم، عن موسىٰ بن طلحة، به بمثله. ولفظ الدارقطني: "أن النبي ﷺ قال: ((**يا عُمَر أَمَا عَلِمْتَ إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟ إِنَّا كُنَّا احْتَجْنَا إِلَىٰ مَالٍ فَتَعَجَّلْنَا مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةَ مَالِهِ**

. . . . . .

لِسَنَتَيْنِ))". قال الدارقطني بإثره: «اختلفوا عن الحكمِ في إسنادهِ، والصحيحُ عن الحسنِ بن مسلمٍ مُرسلٌ».

وأورده في "العلل" (٤/ ٤٠٧ رقم٥١٣)، وقال:» يرويه الحسن بن عمارة، عن الحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وحكيم بن جبير، عن موسىٰ بن طلحة، عن أبيه».

❖ **الوجه الرابع: (رواه هُشَيمٌ عن مَنصورِ بنِ زاذانَ، عن الحَكَم، عن الحَسَنِ بنِ مُسلِمٍ، عن النَّبيِّ ﷺ مُرسلاً، أنَّه قال: لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذه القِصَّةِ: ((إنّا كُنّا قَد تَعَجَّلْنا صَدَقَةَ مالِ العباسِ لِعامِنا هَذا عامَ أوَّلَ))).**

أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (٢/ ٩١٩ رقم١٧٥٩)، وابن زنجويه في "الأموال" (رقم٢٢٠٨)، ومن طريق الإمام أحمد أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (رقم٢٧٣)، وأشار إليه أبو داود في "سننه" كتاب الزكاة، باب في تعجيل الزكاة بإثر الحديث (رقم١٦٢٤)، وكذا البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٢٥٧)بإثر الحديث(رقم٢٢٨٥). جميعهم من طريق هُشيم، عن منصور، عن الحكم بن عتيبة، عن الحسن بن مسلم، قال: "بعث رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب علىٰ الصدقات قال: فأتىٰ علىٰ العباسِ فسأله صَدقةَ مالهِ قال: فَتَجهَّمهُ العَبَّاسُ وكان بينهُما كلامٌ، قالَ: فَانطَلَقَ عُمَرُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَشَكَا الْعَبَّاسَ إِلَيْهِ قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**أَمَا عَلِمْتَ يَا عُمَرُ، إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟ إِنَّا كُنَّا تَعَجَّلْنَا صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ الْعَامَ عَامَ أَوَّلَ**))".

واكتفىٰ أبو داود بذكر الإسناد فقط، ورواه البيهقي مختصراً دون ذكر القصة.

قال أبو داود: «وحَدِيثُ هُشيمٍ أصَحُّ». وكذا قال البيهقي: «هَذا هو الأصَحُّ مِن هذه الرِّواياتِ»، وذكره الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٨٩) وقال: «الصواب ما رواه منصور، عن الحكم، عن الحسن بن يناق مرسلاً، عن النبي ﷺ».

وقد توبع هُشيم في روايته عن منصور عن الحَكَم، عن الحَسَنِ بنِ مُسلِمٍ، عن النَّبيِّ ﷺ مُرسلاً، تابعه: سفيان الثوري ذكر ذلك الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٠٨) وقال: «وهو أشبهها بالصواب».

. . . . . .

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الحكم بن عُتيبة واختلف عليه علىٰ أربعة أوجه، وعلىٰ من دونه:

❖ **الوجه الأول: (الحجاج بن دينار، عن الحكم بن عتيبة)، واختلف عن الحجاج علىٰ ثلاثة أضرب:**

– الضرب الأول: (الحَجّاج بن دينار، عن الحَكَم بن عُتيبة، عن حُجَيَّةَ بن عَدِيٍّ، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ العباسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سألَ رسولَ اللهِ ﷺ في تَعجيلِ صَدَقَتِه...)، رواه عن الحجاج راو واحد هو:

– **إسماعيل بن زكريا** بن مرة الخُلْقاني الأسدي، أبو زياد الكوفي، لقبه: شَقُوصا. **مختلف فيه؛** اختلف فيه قول ابن معين: فوثقه في رواية، وقال في أخرىٰ: «ليس به بأس»، وقال في موضعٍ آخر: «صالح الحديث، قيل له أفحجة هو؟ قال الحجة شيء آخر». وقال مرة: «ضعيف الحديث». وكذا قول الإمام أحمد: وثقه مرة، وضعفه أخرىٰ، وقال في موضع آخر: «أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث، ولكنه ليس ينشرح له الصدر». وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال النسائي: «أرجو أن لا يكون به بأس»، وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال ابن عدي: «حسن الحديث يكتب حديثه». وقال العجلي: «ضعيف الحديث».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ قليلاً»، وهو كما قال فقد أخرج له البخاري ومسلم في "صحيحهما".

روىٰ له الجماعة، مات (سنة ١٧٣هـ).

ينظر: "كلام أبي زكريا في الرجال" رواية طهمان (رقم٣٥٨)، "تاريخ ابن معين" للدوري (٢٦٦/٣ رقم١٢٥٠)، "سؤالات ابن الجنيد" (رقم٨٢٧)، "بحر الدم" (رقم ٧٧)، "معرفة الثقات" (٢٢٥/١ رقم٩٠)، "الجرح والتعديل" (١٧٠/٢ رقم٥٧٠)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٧٨/١ رقم٨٤)، "الكامل " (٥١٧/١ رقم١٤٢)، "تهذيب الكمال" (٩٢/٣ رقم٤٤٥)، "الكاشف" (٢٤٦/١ رقم٣٧٥)، "تهذيب التهذيب" (١٨٩/١ رقم٥٥١)، "التقريب" (ص١٠٧ رقم٤٤٥).

. . . . . .

- الضرب الثاني: (الحَجّاج بن دينارٍ، عن الحَكَم، عن حُجْرٍ العَدَوِيِّ، عن عليٍّ، وخالَفَه في لَفظِه، فقالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ لِعُمَرَ: ((إنّا قَد أَخَذْنا مِنَ العباسِ زَكاةَ العامِ عامَ الأَوَّلِ))، رواه عن الحجاج راو واحد هو:

- **إسرائيل بن يونس** بن أبي إسحاق السبيعي، **ثقة تُكلم فيه بلا حُجة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر. إلا أن إسناد هذا الوجه ضعيف لجهالة حجر العَدوي، قال عنه الذهبي في "المغني في الضعفاء" (١/ ١٥١ رقم١٣٣٣): «حجر الْعَدوي عَن عَليّ، لَا يعرف وَعنهُ حفيده»، وقال في "الكاشف" (١/ ٣١٤ رقم٩٥٢): «عن علي وعنه رجل لم يصح»، وقال ابن حجر في "التقريب" (ص١٥٤ رقم١١٤٦): «قيل: هو حُجَية بن عدّي وإلا فمجهول». وقال في "الإصابة" (٢/ ٢٠٧ رقم٢٠٧٩): «ذكره أبو موسىٰ في "الذيل"[1] وأخرج من طريق الترمذي بسنده عن الحكم بن جَحْل، عن حجر العدوي: أن النبي ﷺ قال لعمر: ((**قد أخذنا زكاة العباس**))". قلت: وهم أبو موسىٰ فيه وكأنه سقط من نسخته عن علي فظن حجراً صحابياً،وإنما هو في الترمذي: عن حجر العدوي، عن علي، وفي الإسناد مع ذلك علة غير هذه والله أعلم». روىٰ له الترمذي هذا الحديث فقط.

- الضرب الثالث: (الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، أن رسول الله ﷺ بعث عمر بن الخطاب علىٰ الصدقة...) رواه عن الحجاج راويان هما:.

- **يزيد بن هارون** بن زاذان السُّلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، **ثقة، متقن عابد**، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **حفص بن غِياث** بن طَلْق بن معاوية النَخَعي. ثقة ثبت، إلا أنه ربما يخطئ قليلاً إذا حدّث من حفظه بعد أن ولي القضاء. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

- الوجه الثاني: (الحَكَم، عن مِقسَمٍ، عن ابن عباسٍ قال: "بعث رسول الله ﷺ عمر ساعيًا...) الحديث. رواه عن الحكم راو واحد هو:

- **محمدُ بن عُبيدِ الله** بن أبي سليمان **العَرْزَمِيُّ** الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي. **مجمع علىٰ**

(١) يعني كتاب: "ذيل أبي موسىٰ المديني علىٰ أسماء الصحابة لابن مندة"، ولم أقف عليه.

. . . . . .

ترك حديثه، قال الإمام أحمد: «ترك الناس حديثه»، وقال الساجي: «أجمع أهل النقل علىٰ ترك حديثه». تركه ابن المبارك والقطان وابن مهدي وابن معين والنسائي وعمرو بن علي الصيرفي والحاكم. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث جداً». وكذا ضعفه العجلي والدارقطني، وقد بين ابن سعد أن سبب تضعيفه هو أنه: «قد سمع سماعاً كثيراً وكتب ودفن كتبه؛ فلما كان بعد ذلك حدّث، وقد ذهبت كتبه فضعف الناس حديثه لهذا المعنىٰ».

وقال ابن عدي: «عامة رواياته غير محفوظة».

روىٰ له الترمذي وابن ماجه، مات (سنة ١٥٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٦٨/٦)، "بحر الدم" (رقم٩٢١)، "معرفة الثقات" (٢٤٧/٢ رقم١٦٢٣)، "الجرح والتعديل" (١/٨ رقم٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (٥٢١)، "الكامل" (٢٤٥/٧-٢٥٤ رقم١٦٢٢)، "تهذيب الكمال" (٤١/٢٦ رقم٥٤٣٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٠٧/٥ رقم٧١٢٥٤)، "التقريب" (ص٤٩٤ رقم٦١٠٨).

وهذا الوجه مطروح؛ لشدة ضعفه فقد رواه العَرْزَمِيُّ وقد أجمع الأئمة علىٰ ترك حديثه.

- الوجه الثالث: (عن الحَكَم، عن موسَىٰ بن طَلحَةَ، عن طَلحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ تعجل من العباس صدقة سنتين)، رواه عن الحكم راوٍ واحد هو:

الحَسَنُ بن عُمارَةَ المُضَرِب البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي. **أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه**، قال شعبة: «أفادني الحسن بن عمارة سبعين حديثاً عن الحكم فلم يكن لها أصل». تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

وهذا الوجه مطروح؛ كون الراوي له الحسن بن عمارة وهو متروك الحديث.

- الوجه الرابع: (عن الحَكَمِ، عن الحَسَنِ بنِ مُسلِمٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسلاً...)، رواه عن الحكم راوٍ واحد هو:

- **منصور بن زاذان الواسطي: وهو ثقة ثبت** عابد،كما سيأتي في دراسة الإسناد. وقد رواه عن منصور علىٰ هذا الوجه ثقتان ثبتان هما: هُشيم بن بشير[(١)]، وسفيان الثوري[(٢)].

(١) تقدمت ترجمته الحديث الثالث.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

.....

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الرابع (رواية الحسن بن مسلم المرسلة)، وهي التي رجحها البيهقي بعد أن ذكرها من طريق هشيم مرسلاً، وقال: «وهَذا هو الأصَحُّ مِن هذه الرِّواياتِ»، ويؤيد ذلك مايلي:

١-أقوال أهل العلم:

- قال أبو داود في "سننه" بإثر الحديث (رقم ١٦٢٤): «رَوَىٰ هذا الحديث هُشيمٌ، عن منصورِ بن زاذانَ، عن الحَكَم، عن الحَسَنِ بن مسلمٍ، عن النبيَّ ﷺ. وحديثُ هُشيمٍ أصحُّ».

- قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ٥٩٥ رقم٦٢٣): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو عون الزيادي، عن محمد بن ذكوان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: أن النبي ﷺ استعمل عمر علىٰ الصدقات....، فقالا: هو خطأ؛ إنما هو: منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم بن يناق: أن النبي ﷺ بعث عمر... مرسل؛ وهو الصحيح».

- وقال الدارقطني في "العلل" مسألة (رقم٥١٣) بعد أن ذكر أوجه الخلاف: «رواه الثوري، عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن يناق مرسلاً. وهو أشبهها بالصواب». وقال في المسألة (رقم٣٥١)، بعد أن ذكر رواية إسماعيل بن زكريا وإسرائيل عن الحجاج، عن الحكم. ورواية العرزمي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: «كلها وهم. والصواب ما رواه منصور، عن الحكم، عن الحسن بن يناق مرسلاً، عن النبي ﷺ».

٢-أن هذا الوجه من رواية الأوثق والأحفظ فقد رواه: منصور بن زاذان وهو ثقة ثبت، ورواه عنه ثقتان هما: هُشيم، والثوري. في حين أن الوجه الأول اختلف فيه عن الحجاج بن دينار، وأما الوجه الثاني والثالث فهما مطروحان؛ حيث رواه علىٰ الوجه الثاني: محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ، ورواه علىٰ الوجه الثالث الحسن بن عمارة، وكلاهما مجمع علىٰ ترك حديثهما كما تقدم.

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة"[(١)] قال حدثنا هُشيم، قال: أخبرنا مَنصورٌ، عن الحكمِ بن عُتيبةِ، عن الحسنِ بن مُسلمٍ المَكَّيِّ، قالَ: "بَعَثَ رسُولُ اللهِ ﷺ عُمَرَ بن الخطابِ علىٰ الصَّدقاتِ قَالَ: فَأَتَىٰ عَلَىٰ العَبَّاسِ فَسَأَلَهُ صَدَقَةَ مَالِهِ قال: فَتَجهَّمَهُ العَبَّاسُ وكَانَ بَيْنَهُمَا كَلامٌ، قالَ: فَانطَلَقَ عُمَرُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَشَكَا الْعَبَّاسَ إِلَيْهِ قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((**أَمَا عَلِمْتَ يَا عُمَرُ، إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟ إِنَّا كُنَّا تَعَجَّلْنَا صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ الْعَامَ عَامَ أَوَّلَ**))".

- **هُشيم بن بشير** بن القاسم بن دينار السُّلَمي، أبو معاوية الواسطي. **ثقة ثبت**، متفق علىٰ الاحتجاج به. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **منصور هو**: ابن زاذان الواسطي، أبو المغيرة الثقفي مولاهم. روىٰ عن: محمد بن سيرين، والحكم بن عتيبة، وقتادة، وغيرهم. روىٰ عنه: جرير بن حازم، وشعبة بن الحجاج، وهشيم بن بشير، وغيرهم. **ثقة ثبت عابد**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي في "السير": «الإمام، الرباني، شيخ واسط علماً وعملاً»، وقال في "الكاشف": «ثقة كبير الشأن سريع القراءة جداً».

روىٰ له الجماعة، ومات سنة (١٢٩هـ) علىٰ الصحيح.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣١١/٧)، "بحر الدم" (رقم١٠٣٥)، "الجرح والتعديل" (١٧٢/٨ رقم٧٥٩)، "الثقات" (٤٧٤/٧ رقم١١٠١٢)، "تهذيب الكمال" (٥٢٣/٢٨ رقم٦١٩١)، "سير أعلام النبلاء" (٤٤١/٥ رقم١٩٦)، "الكاشف" (٢٩٦/٢ رقم٥٦٣٩)، "تهذيب التهذيب" (٥٤٠/٥ رقم٨٠١٤)، "التقريب"(ص٥٤٦ رقم٦٨٩٨).

- **الحَكَم بن عُتيبة** الكندي مولاهم أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عمر الكوفي. وليس بالحكم بن عتيبة بن النهاس العجلي الذي كان قاضياً بالكوفة فإن ذاك لم يرو عنه شيء من الحديث، كما قال المزي وابن حجر. روىٰ عن: إبراهيم التيمي، وحجية بن عدي

(١) (٩١٩/٢ رقم١٧٥٩).

. . . . . .

الكندي، والحسن بن مسلم، وغيرهم. روىٰ عنه: أبان بن تغلب، وحجاج بن دينار، ومنصور بن زاذان، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم. **وهو ثقة ثبت**، وثقه وأثنىٰ عليه: عبد الرحمن بن مهدي وابن سعد وابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان وأبو حاتم والنسائي، زاد النسائي: «ثبت»، وكذا قال العجلي وزاد: «وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النخعي وكان صاحب سنة واتبّاع...، وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته».

وقال الذهبي في "السير": «الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة»، وقال في "الكاشف": «عابدٌ قانتٌ ثقةٌ صاحبُ سنةٌ».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس».

وقد ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" (رقم٤٣) في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرَّجوا لهم في الصحيح وإن لم يصرحوا بالسماع؛ وذلك لإمامتهم أو لقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو لأنه لا يدلسون إلا عن ثقة.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١١٣هـ)، وقيل بعدها، وله نيف وستون سنة.

- **ينظر**: "الطبقات الكبرى" (٣٣٢/٦)، "معرفة الثقات" (٣١٢/١ رقم٣٣٧)، "المعرفة والتاريخ" (٦٥٦/٢)، "الجرح والتعديل" (١٢٣/٣ رقم٥٦٧)، "تهذيب الكمال" (١١٤/٧ رقم١٤٣٨)، "سير أعلام النبلاء" (٢٠٨/٥ رقم٨٣)،الكاشف (٣٤٤/١ رقم١١٨٥)، "تهذيب التهذيب" (٥٧٨/١ رقم١٧١٧)، "التقريب" (١٧٥ رقم١٤٥٣).

- **الحسن بن مسلم هو**: ابن يَنَّاق المكي. روىٰ عن: سعيد بن جبير، وطاوس بن كيسان، ومجاهد بن جبر، وغيرهم. روىٰ عنه: أبان بن صالح، والحكم بن عتيبة، وحميد الطويل، وغيرهم. **ثقة** من صغار التابعين، وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والذهبي وابن حجر، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

روىٰ له الجماعة سوىٰ الترمذي، مات بعد سنة (١٠٠هـ) بقليل.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٧٩/٥)، "الجرح والتعديل" (٣٦/٣ رقم١٥٥)، "الثقات" (١٦٧/٦ رقم٧١٩١)، "تهذيب الكمال" (٣٢٥/٦ رقم١٢٧٥)، "الكاشف" (٣٣٠/١ رقم١٠٦٧)، "فتح الباري (٣٧٦/١٠ رقم٥٩٣٤)، "تهذيب التهذيب" (٥١٣/١ رقم١٥١٩)، "التقريب" (ص١٦٤ رقم١٢٨٦).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

إلا أن للحديث أصلاً في "الصحيحين" بمعناه، من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عُمَرَ علىٰ الصّدَقَةِ، فقيلَ: مَنَعَ ابن جَميلٍ، وخَالِدُ بنُ الوَليدِ، والعَبّاسُ رضي الله عنهم عَمّ رسولِ الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: ((**ما يَنْقِمُ ابنُ جَميلٍ إلاّ أنّهُ كان فَقِيراً فَأَغْنَاهُ اللهُ، وأمّا خَالِدٌ فإنّكُم تَظلِمُونَ خَالِداً، قَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعهُ وأَعتَادَهُ في سَبيلِ اللّهِ، وأمّا العَبّاس فَهِيَ عَلَيّ، ومِثْلُها مَعَهَا**)). ثم قال: ((**يا عُمَرُ، أمَا شَعَرْتَ أنّ عَمّ الرّجُلِ صِنْوُ أبيهِ؟**)).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الزكاة، باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1] (رقم١٤٦٨)، بنحوه.

ومسلم في "صحيحه" كتاب الزكاة (رقم٩٨٣)، واللفظ له.

(١) التوبة: آية [٦٠].

الحديث الرابع والأربعون

وفي كتاب الزكاة، باب من قال: يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٤٤] "أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمدٍ المُقرِئُ أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدّثنا يوسُفُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا مُسَدَّدٌ، حدّثنا حَمّادُ بنُ زَيدٍ، عن النُّعمانِ بنِ راشِدٍ عن الزُّهرِيِّ، عن ثَعلَبَةَ بنِ أبي صُعَيرٍ، عن أبيه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**صاعٌ مِن بُرٍّ أو قَمحٍ، عن كُلِّ اثنَينِ، صَغيرٍ أو كَبيرٍ، حرٍّ أو عبدٍ، ذَكَرٍ أو أُنثَىٰ، أمّا غَنيُّكُم فيُزكّيه اللهُ، وأمّا فقيرُكُم فيَرُدُّ عَلَيه أكثَرَ ممّا أعطَىٰ**)).

- وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُوذبارِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا مُسَدَّدٌ وسُلَيمانُ بنُ داودَ العَتَكِيُّ. فذَكَرَ الحديثَ، وقالَ في رِوايَةِ سُلَيمانَ بنِ داودَ: عبدُ اللهِ بنُ ثَعلَبَةَ أو ثَعلَبَةُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي صُعَيرٍ، عن أبيه. قال: وزادَ سُلَيمانُ في حَديثِه: ((**غَنيٍّ أو فقيرٍ**)).

ورُوِيَ ذَلِكَ عن بكرِ بنِ وائلٍ الكِوفيِّ عن الزُّهرِيِّ عن عبدِ اللهِ بنِ ثَعلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ عن أبيه، وقيلَ عنه: ثَعلَبَةُ بنُ عبدِ اللهِ أو عبدُ اللهِ بنُ ثَعلَبَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. وقيلَ عنه في ذَلِكَ: ((**عن كُلِّ رأسٍ**)). وكَذَلِكَ في حَديثِ النُّعمانِ بنِ راشِدٍ، وقيلَ في القَمحِ خاصَّةً: ((**عن كل اثنين**)). فاللهُ أعلَمُ.

ورَواه ابنُ جُرَيجٍ قال: قال الزُّهرِيُّ: قال عبدُ اللهِ بنُ ثَعلَبَةَ خَطَبَ رسولُ اللهِ ﷺ. فذَكَرَه، وقالَ في القَمحِ: ((**بَينَ اثنَينِ**)).

وخالَفَهُم مَعمَرٌ فرَواه عن الزُّهرِيِّ عن عبدِ الرَّحمن بنِ هُرمُزَ عن أبي هريرةَ مَوقوفًا عَلَيه، ثُمَّ قال: بَلَغَنِي أنَّ الزُّهرِيَّ كان يَرفَعُه.

قال أحمدُ: وقالَ محمدُ بنُ يَحيَىٰ الذُّهلِيُّ في كِتابِ "العلل": إنَّما هو عبدُ اللهِ بنُ

(١) "السنن الكبير" (٨/ ٢٩٠، ٢٩١ رقم٧٧٨٤، ٧٧٨٥).

ثَعلَبَةَ، وإنَّما هو: ((**عن كُلِّ رأسٍ، أو كُلِّ إنسانٍ**)). هَكَذا رِوايَةُ بكرِ بنِ وائلٍ، لَم يُقِمْ هَذا الحديثَ غَيرُه، قَد أصابَ الإسنادَ والمَتنَ. ورَواه عن أبي سلمةَ عن هَمّامٍ عن بكرِ بنِ وائلٍ".

غريب الحديث:

- **الصاعُ**: ما يكال به من الحبوب وغيرها. وتدور عليه أحكام المسلمين، وفي القرآن الكريم صَّواع، قال تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ٧٢ ﴾[1].

والصَّاع: هُوَ مكيال لأهل الْمَدِينَة مَعْلُوم فِيهِ أَرْبَعَة أَمدَاد بِمد النَّبِي ﷺ، قال الداوُودِيُّ: مِعْيارُه الذي لا يَخْتَلِفُ: أربعُ حَفَناتٍ بكَفَّيِ الرَّجُلِ الذي ليس بعَظيمِ الكَفَّيْنِ ولا صَغيرِهِما، إذْ ليس كُلُّ مَكانٍ يوجَدُ فيه صاعُ النبي ﷺ. وهو بالرطل يساوي: خَمْسَة أَرْطَال وَثلث، ومقداره بالكيلو جرام في وقتنا الحالي: ثلاثة كيلو جرام تقريباً. والمُدُّ ربع الصاع.

ينظر: "مجمل اللغة" لابن فارس (ص٥٤٨)، "المحكم والمحيط" لابن سيده (٢٩٠/٩)، "مشارق الأنوار" للقاضي عياض (٥٢/٢)، "النهاية" لابن الأثير (٦٠/٣)، "القاموس المحيط" (ص٧٣٩)، "معجم اللغة العربية المعاصرة" (١٣٣٥/٢)، "فتاوى نور على الدرب" كتاب الزكاة، بيان مقدار الصاع النبوي بالوزن الحديث (٢٧٩/٥).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه الزُّهري، واختُلف عليه في إسناده ومتنه علىٰ عدة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (رواه النُّعمانِ بنِ راشِدٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن ثَعلَبَةَ بنِ أبي صُعَيرٍ، عن أبيه، قال، قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((صاعٌ مِن بُرٍّ أو قَمحٍ، عن كُلِّ اثنَينِ، صَغيرٍ أو كَبيرٍ، حرٍّ أو عبدٍ، ذَكَرٍ أو أُنثَىٰ، أمّا غَنيُّكُم فيُزكّيه اللهُ، وأمّا فقيرُكُم فيَرُدُّ عَلَيه أكثَرَ مِمّا أعطَىٰ)).**

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٣٠ رقم٣٤١١)، وفي "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٥ رقم٣١٢٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٨ رقم٤١)، من طريق مسدد.

و أبوداود في "سننه" كتاب الزكاة، باب من روىٰ نصف صاع من قمح(ص٢٤٠

---

(١) يوسف: آية: [٧٢].

. . . . . .

رقم١٦١٩)، من طريق مسدد وسليمان بن داود العَتكي مقرونـًا، وقال في رواية سليمان ابن داود: «عبد الله بن ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، عن أبيه». وزاد سُليمان في حديثه: ((**غنيٍّ أو فقير**)).

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٦٧ رقم٢٣٦٦٤)، والطحاوي في " شرح مشكل الآثار" (٩/ ٢٩ رقم٣٤١٠)، وفي "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٥ رقم٣١٢٥)، من طريق عفان بن مسلم، وزاد في حديثه: ((**غنيٍّ أو فقيرٍ**)).

ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٥٣) عن أبي النعمان، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٨/ ٢٨١ رقم ٧٧٧٠).

والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٧، ١٤٨ رقم٣٧، ٣٨، ٣٩)، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، ويزيد بن هارون، وسليمان بن حرب، وزاد يزيد وسليمان في حديثهم: ((**غنيٍّ أو فقير**)).

جميعهم: (مسدد، وسليمان بن داود، وعفان، وأبو النعمان، وإسحاق، ويزيد بن هارون، وسليمان بن حرب)، عن حماد بن زيد، عن النعمان بن راشد، عن الزُّهري، به. بنحوه، واضطرب في لفظه؛ فجاءت بعض الألفاظ بالأمر بأداء صاع كامل من القمح والبر عن كل إنسان، وليس عن كل اثنين كما في الحديث الذي بين أيدينا، فجاء بلفظ: ((أدّوا عن كل إنسان صاعـًا من بُرٍّ...)). كما في رواية يزيد بن هارون، وسليمان بن حرب بنحوها.

ولفظ: ((أدّوا صدقة الفطر صاعـًا من بُرٍّ أو قمحٍ عن كل رأس...)، كما في رواية مسدد عند الدارقطني، وبنحوها رواية يعقوب بن سفيان.

وقد روي علىٰ الشك في الاثنين، كما في رواية عفان عند الإمام أحمد: ((أدّوا صاعـًا من قمح، أو صاعـًا من بُرٍّ))، وشك حماد: «عن كل اثنين».

وقد ضعف هذا الطريق الإمام أحمد وابن عبد البر: قال مُهنا: «ذكرت لأحمد حديث ثعلبة بن أبي صُعير في صدقة الفطر، نصف صاعٍ من بر. فقال: ليس بصحيح، إنما هو مرسل، يرويه معمرٌ وابن جريج، عن الزُّهري مرسلاً. قلت: من قبل من هذا؟ قال: من قبل النعمان بن راشد، ليس هو بقوي في الحديث. وضَعَّف حديثَ ابنِ أبي صُعَيرٍ. وسألتُه عن

. . . . . .

ابن أبي صُعير، أمعروفٌ هو؟ فقال: من يعرف ابن أبي صُعير، ليس هو بمعروفٍ. وذكر أحمد، وعلي بن المديني، ابن أبي صُعَيرٍ، فضَعَّفَاه جميعًا، وقال ابن عبد البرِّ: ليس دون الزُّهرِيّ من يقُومُ به حُجّة »[(١)].

وقال الجوزجاني عن رواية ابن أبي صُعير نصف صاع: «والنصف صاعٍ، ذكره عن النبيﷺ، وروايته ليس تثْبُتُ»[(٢)].

❖ **الوجه الثاني: (رواه بكرِ بنِ وائلٍ الكُوفيّ، عن الزُّهرِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ ثَعلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ، عن أبيه)):**

أخرجه البخاري في "تاريخه" (٥/ ٣٦)، وأبو داود في "سننه" كتاب الزكاة، باب من روىٰ نصف صاع من قمح(ص٢٤٠ رقم١٦٢٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٤٥٢ رقم٦٢٩) و(٥/ ٦٥ رقم٢٦٠٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤/ ٨٧ رقم٢٤١٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٣١ رقم٣٤١٢، ٣٤١٣)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٨٧ رقم١٣٨٩)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣١٤ رقم٥٢١٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٨ رقم٤٢،٤٣)، من طرق عن همام، عن بكر بن وائل، عن الزُّهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعير، عن أبيه، بلفظ: ((**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فَخَطَبَنَا وَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ؛ صَاعًا مِنَ التَّمْرِ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ أَوْ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ أَوْ صَاعَ قَمْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ**)). وفي رواية الحاكم: ((**أو مدين من قمح**)).

وقيل في رواية بكر بن وائل في الصاع: ((**عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ أَوْ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ**))، ليس فيها بين اثنين، كما جاء عند ابن خزيمة والطحاوي والدارقطني.

قال البيهقي، قال محمدُ بنُ يَحيَىٰ الذُّهلِيُّ في كِتابِ "العلل": «إنَّما هو عبدُ اللهِ بنُ ثَعلَبَةَ، وإِنَّما هو: ((**عن كُلِّ رأسٍ، أو كُلِّ إنسانٍ**)). هَكَذا رِوايَةُ بكرِ بنِ وائلٍ، لَم يُقِمْ هَذا الحديثَ

(١) ينظر: "المغني" لابن قدامة (٤/ ٢٨٧)، "نصب الراية" للزيلعي (٢/ ٤٠٩).

(٢) "المغني" لابن قدامة (٤/ ٢٨٧).

. . . . . .

غَيرُه، قَد أصابَ الإسنادَ والـمَتنَ»[1].

❖ **الوجه الثالث: (رواه ابن جُريج، عن الزُّهري، عن عبدُ اللهِ بن ثعلبةَ بن صُعيرٍ العُذريُّ قال: خَطَبَ رسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ قَبْلَ الفِطْرِ بيَومَين فقالَ: ((أَدُّوا صَاعًا مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَىٰ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ))**.

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٣١٨ رقم٥٧٥٨)، ومن طريقه: الإمام أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٦٧ رقم٢٣٦٦٣)، والبخاري في "تاريخه" (٥/ ٣٦)، وأبو داود في "سننه" في الزكاة، باب من روىٰ نصف صاع من قمح (ص٢٤٠ رقم١٦٢١)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٠ رقم ٥٢)، عن ابن جريج، عن الزّهري، به بمثله، وفي رواية عبد الرزاق والدارقطني: ((قبل الفِطرِ بيوم أو يومين)). وليس في رواية البخاري: ((خطب النبي ﷺ)).

قال الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٠٧) عن راوية ابن جريج: «وهذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ قَوِيٌّ».

❖ **الوجه الرابع: (رواه سفيان بن عيينة، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعير، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روايةً -أي مرفوعًا-، أنه قال: ((زكاة الفطر علىٰ الغني والفقير)). ثم قال-أي: سفيان-: "أُخبِرت عن الزُّهري")**.

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٨ رقم ٤٤) من طريق نعيم بن حماد، عن سفيان، عن الزُّهري به، بمثله. وذكره في "العلل" (٧/ ٤٠).

❖ **الوجه الخامس: (رواه مَعمَر، عن الزُّهرِيِّ، عن عبدِ الرَّحمن بنِ هُرمُزَ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوقوفًا عَلَيه قال: ((زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَىٰ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، ذَكَرٍ وأُنْثَىٰ، صَغِيرٍ وكَبِيرٍ، فَقِيرٍ وغَنِيٍّ، صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ)). قَالَ مَعْمَرٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّ الزُّهْرِيَّ، كَانَ يَرفَعُه إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ**.

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣/ ٣١١ رقم٥٧٦١)، ومن طريقه: الإمام أحمد في "مسنده" (١٣/ ١٥٧ رقم٧٧٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٥ رقم٣١٢٦)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٩ رقم ٥٠)، والبيهقي في "سننه" (٨/ ٢٨٢

(١) "السنن الكبير" (٨/ ٢٩١بإثر الحديث رقم ٧٧٨٥).

. . . . . .

رقم٧٧٧١)، من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري، به، بمثله.

وقد توبع الزُّهري في روايته عن الأعرج، تابعه عبيد الله بن أبي جعفر:

أخرج هذه المتابعة الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٤٦ رقم٣٤٢٨)، من طريق ابن لهيعة، عن عبيد الله بن جعفر، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: ((كان يخرج زكاة الفطر عن كل إنسان، يقول: من صغير أو كبير، أو حر أو عبد، وإن كان نصرانيًا مُدَّيْنِ من قمحٍ أو صاعًا من تَمْرٍ)).

❖ **الوجه السادس: (الزُّهري، عن سعيد بن المُسَيَّبِ، عن النّبي ﷺ مُرسلاً. بلفظ: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطرِ مُدَّينِ مِن حِنطَةٍ)):**

أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ص١٣٦ رقم١٢١، ١٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٥ رقم٣١٢٧، ٣١٢٨)، والبيهقي في "سننه" (٨/ ٢٩٣ رقم٧٧٨٩)، من طريق عُقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مُسافر.

وأيضًا أبو داود في الموضع السابق من "المراسيل" (رقم١٢٣)، محمد بن أبي حفصة.

ثلاثتهم: (عُقيل، وابن مسافر، وابن أبي حفصة)، عن ابن شِهابٍ الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، به بمثله. ولفظ ابن أبي حفصة: ((أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ)). بِمَعْنَاهُ.

وأخرجه الطحاوي أيضًا في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٦ رقم٣١٢٩)، من طريق حَيْوَةَ، عن عُقيل، عن الزُّهري، أنه سَمِعَ سعيدَ بنَ المُسيب وأبا سلمة بن عبد الرحمن وعبيدالله بن عبد الله بن عُتبةَ يقولون: ((أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ بِمُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ)).

و(رقم ٣١٣٠) من طريق يحيىٰ بن أيوب، و(رقم ٣١٣١) من طريق ابن لَهيعة، كلاهما: عن عُقيل، عن الزُّهري، عن سعيد بن المُسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، والقاسم، وسالم، قالوا: ((أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ، بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ مُدَّيْنِ مِنْ قَمْحٍ)).

قال الشافعي في "السنن المأثورة" (٣٣١ رقم٣٧٩)، بعد إيراده حديث ابن مسافر: «خطأٌ حديث المُدَّينِ».

. . . . . .

ورواه سفيان بن حُسين، واختلف عليه:

١-فرواه هُشيم، عن سفيان بن حُسين، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ أنه سئل عن صدقة الفطر، فقال: ((عن الصغير والكبير، والحر والمملوك، نصف صاع من بر، أو صاع من تمر، أو شعير)).

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٣٩٦ رقم١٠٣٣٧) عن هشيم، عن سفيان، به بلفظه، وأبو داود في "المراسيل" (رقم ١٢٢)، عن يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم: قال إن لم أكن سمعته من الزُّهري، فأخبرني به سفيان بن حُسين، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلا، بمعناه.

وذكره الدارقطني في "العلل" (٧/ ٤١): وقال: «أصحها، عن الزُّهري، عن سعيد ابن المسيب مرسلاً»

٢-وخالفه بكر بن الأسود في إسناده ولفظه، فرواه عن عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أن النبي ﷺ حضّ علىٰ صدقة رمضان علىٰ كل إنسان، صاعٌ من تمر أو صاعٌ من شعير **أو صاعٌ من قمح**)).

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٤٤ رقم٢٤) من طريق بكر بن الأسود، عن عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، به بمثله.

وكذا أورده الدارقطني في "العلل" (٩/ ١٠٥ رقم١٦٦٥) وقال: «وهم في إسناده وفي لفظه».

ثم ذكر من خالفه، فقال: «خالفه إسحاق بن أبي إسرائيل[١]: فرواه عن عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، **عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وهو الصواب**.

وأما في لفظه فإن بكر بن الأسود ذكر في صدقة الفطر: ((أمر بصاع من قمح)).

وخالفه إسحاق، فقال: ((علىٰ كل نفس مدان من قمح)).وهو المحفوظ عن الزهري».

وقال في "سننه" بإثر الحديث: «بكر بن الأسود ليس بالقوي».

---

(١) لم أقف علىٰ هذا الوجه.

. . . . . .

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين أنه اختُلف علىٰ الزُّهري في هذا الحديث علىٰ ستة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (الزُّهرِيِّ، عن ثَعلَبَةَ بنِ أبي صُعَيرٍ، عن أبيه، قال، قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((صاعٌ مِن بُرٍّ أو قَمحٍ،...))، رواه عن الزُّهرِيِّ راوٍ واحد هو:**

– النُّعمانِ بنِ راشِدٍ الجزري، أبو إسحاق الرقي مولىٰ بني أمية. **الأقرب في حاله أنه صدوق كثير الوهم**. تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الزُّهرِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ ثَعلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ، عن أبيه)). فقد رواه عن الزُّهرِيِّ راوٍ واحد هو:**

– بكرِ بنِ وائلٍ الكِوفيِّ. تقدم بنا في الحديث الأربعين، أن الأقرب في حاله أنه: **صدوق**.

❖ **وأما الوجه الثالث: (الزُّهري، عن عبدُ اللهِ بن ثعلبةَ بن صُعيرٍ العُذريُّ قال: خَطَبَ رسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ قَبْلَ الفِطْرِ بيَومَينِ فقالَ: ((أَدُّوا صَاعًا مِنْ بُرٍّ...))، فرواه عن الزُّهري راوٍ واحد هو:**

– ابن جُريج، وهو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، إلا أنه كثير التدليس والإرسال**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

قلت: ولم يصرح ابن جريج في هذا الحديث بالسماع من الزُّهري.

❖ **وأما الوجه الرابع: (رواه سفيان بن عيينة، عن الزُّهري، عن ابن أبي صُعير، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **رواية** -**أي مرفوعًا**-، **أنه قال: ((زكاة الفطر علىٰ الغني والفقير)). ثم قال** -**أي: سفيان**-: **"أُخبِرت عن الزُّهري")**.

وهذا الوجه رواه سفيان بن عُيَينَة بن أبي عمران الهلالي، **وهو ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

إلا أن الراوي عنه: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي، **مختلف فيه**، أثنىٰ عليه قوم، وضعفه آخرون، وممن أثنىٰ عليه: ابن معين في رواية، والإمام

. . . . . .

أحمد، والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «ربما أخطأ ووهم».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق»، وقال مسلمة بن قاسم: «كان صدوقًا وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها».

وممن ضعفه: النسائي والدارقطني، وقال الأزدي: «قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب».

والأقرب في حاله -والله أعلم- أنه: صدوق يخطئ كثيراً، كما قال ابن حجر.

ينظر: "معرفة الثقات (٣١٦/٢ رقم١٨٥٨)، و"الجرح والتعديل" (٤٦٣/٨ رقم٢١٢٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٥٨٩)، "الثقات" (٢١٩/٩ رقم١٦٠٩٩)، "الكامل" (٢٥١/٨ رقم١٩٥٩)، "ديوان الضعفاء" (رقم٤٣٩٦)، "تهذيب التهذيب" (٦٣٥/٥ رقم٨٣١٠)، "التقريب " (ص٥٦٤ رقم٧١٦٦).

❖ **وأما الوجه الخامس: (الزُّهري، عن عبدِ الرَّحمن بنِ هُرمُزَ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوقوفًا عَلَيه قال: ((زَكَاةِ الْفِطْرِ...))** قَالَ مَعْمَرٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّ الزُّهْرِي، كَانَ يَرفَعُه إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ.

- رواه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو: **معمر بن راشد** الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. **ثقة ثبت فاضل**، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

❖ **وأما الوجه السادس: (الزُّهري، عن سعيد بن المُسَيَّبِ، عن النّبي ﷺ مُرسلاً. بلفظ: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطرِ مُدَّينِ مِن حِنطَةٍ))، وقد رواه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة:**

١-**عُقيل بن خالد** بن عَقِيل الأَيْلي أبو خالد الأموي مولاهم. **ثقة ثبت**، من أثبت أصحاب الزُّهري، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

٢-**عبد الرحمن بن خالد** بن مسافر بن خالد بن ثابت، أبو خالد. ويقال: أبو الوليد الفهمي المصري، أمير مصر لهشام بن عبد الملك بن مروان. وثقه وأثنىٰ عليه العجلي والذهلي وابن يونس المصري والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال عنه أبو حاتم: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الساجي: «هو عندهم من أهل الصدق».

وقال ابن حجر: «صدوق»، وهو كما قال.

. . . . . .

أخرج له البخاري وأبو داود في "المراسيل" وفي "القدر" والترمذي والنسائي واستشهد به مسلم في حديث واحد، مات سنة (١٢٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٢٩/٥ رقم١٠٨٣)، "تاريخ ابن يونس المصري" (٣٠١/١ رقم٨١٤)، "الثقات " (٨٣/٧ رقم٩١٠٤)، "تهذيب الكمال" (٧٦/١٧ رقم٣٨٠٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٥٥/٣ رقم٤٣٨٦)، "التقريب" (ص٣٣٩ رقم٣٨٤٩).

٣- **محمد بن أبي حفصة** واسمه ميسرة أبو سلمة البصري. وثقه يحيىٰ بن معين في رواية، وأبو داود، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يخطئ». وسُئل ابن معين عن ابن أبي حفصة في الزُّهري، فقال: «صويلح ليس بالقوىٰ».

وضعفه النسائي، وقال ابن عدي: «روىٰ عنه الثقات من الناس، مثل: سَعِيد بن أبي عَرُوبة ويزيد بن زريع وأبو معاوية الضرير وغيرهم، وَهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم».

وقال الذهبي: «ثقة، ضعفه النسائي وحده».

قال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، وهو كما قال.

أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود في "المراسيل" والنسائي،

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٦٠/٣ رقم٢٢٨)، "الجرح والتعديل" (٢٤١/٧ رقم١٣٢٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(رقم٥٥٠)، "الثقات" (٤٠٧/٧ رقم١٠٦٣٣)، "الكامل" (٥٠٨/٧ رقم١٧٤٠)، "ديوان الضعفاء" (رقم٣٦٧٥)، "تهذيب التهذيب" (٨١/٥ رقم٦٧٦٤)، "التقريب" (ص٤٧٤ رقم٥٨٢٦).

ورواه سفيان بن حسين واختلف عليه، وهو: **سفيان بن حسين** بن حسن أبو محمد، ويقال أبو الحسن الواسطي. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والأربعين **أنه ثقة في غير حديث الزُّهري باتفاق**.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه الزُّهري واختلف عليه، فاختلف في اسم الصحابي قال ابن حجر: «مداره علىٰ الزُّهري عن عبد الله بن ثعلبة، فمن أصحابه من قال: عن أبيه ومنهم من لم يقله. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه علىٰ الزُّهري، وحاصله الاختلاف، في اسم صحابيه

. . . . . .

فمنهم من قال: عبد الله بن ثعلبة، وقيل: عبد الله بن ثعلبة بن صُعير، وقيل: ابن أبي صُعير وقيل: ثعلبة،وقيل: ثعلبة بن عبد الله بن أبي صُعير »[١].

واختلف في المتن: بعضهم قال صاع من قمح عن كل إنسان، والبعض الآخر قال: نصف صاع قمح، قال الدارقطني: «والمحفوظ عن الزُّهري أنه نصف صاع»[٢].

وقال البيهقي كما في "مختصر الخلافيات" (مسألة ٢٣٣) بعد أن ذكر حديث: ((أو نصف صاعٍ من بر)): «ذُكر فيه اختلافاً كبيراً علىٰ الزُّهري في إسناده ومتنه منها ما أخرجه الدارقطني في "سننه" وقال فيه: ((صاعاً من بر))...». إلىٰ أن ذكر قول محمد بن يحيىٰ الذهلي: «وقد ذكرنا ما انتهىٰ إلينا من الاختلاف فيه علىٰ الزُّهري في إسناده ومتنه وبمثل ذلك لا تقوم الحجة »[٣].

قلت: وبسبب هذا الاختلاف توقفت عن الترجيح. وذلك لأنه قد جاء في "الصحيحين" وغيرهما عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري أن إخراج مُدَّين من الحنطة عن كل إنسان- أي: ما يعادل نصف صاع - في صدقة الفطر لم يكن علىٰ عهد النبي ﷺ، بل أحدثه الناس بعده.

قال البيهقي في "سننه"[٤]: «وقد وردت أخبار عن النبي ﷺفي صاع من بر، ووردت أخبار في نصف صاع، ولا يصح شيء من ذلك قد بينت علة كل واحد منها في "الخلافيات"[٥]، وروينا في حديث أبي سعيد الخدري وفي الحديث الثابت عن ابن عمر: أن تعديل مدّين من بر، وهو: نصف صاع، بصاعٍ من شعير وقع بعد النبي ﷺوبالله التوفيق».

وقال ابن المنذر كما في "فتح الباري"[٦]: «لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يُعتمد

(١) "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" لابن حجر (١/ ٢٦٩ رقم٣٤٩).

(٢) "العلل" (٧/ ٤١).

(٣) "مختصر الخلافيات" (٢/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٤) "السنن الكبير" (٨/ ٢٩٤).

(٥) ينظر: "مختصر الخلافيات" (٢/ ٤٨٩-٤٩٤ مسألة ٢٣٣).

(٦) "فتح الباري" (٣/ ٣٧٤).

.....

عليه، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة...».

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ للاختلاف الذي وقع فيه علىٰ الزُّهري.

وتقدم بنا أن إخراج مُدَّين من الحنطة عن كل إنسان في صدقة الفطر لم يكن علىٰ عهد النبي ﷺ، بل أحدثه الناس بعده، ويدل علىٰ ذلك ما أخرجه الشيخان في "الصحيحين" من حديث عبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.

- أما حديث ابن عمر فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعًا من تمر (رقم١٥٠٧)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الزكاة (رقم٩٨٤)، من طريق الليث، عن نافع، أن عبد الله بن عمر قال: ((**أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الفِطرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ**)). قَالَ عَبْدُ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ».

- وأما حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الزكاة، باب صاع من زبيب (رقم١٥٠٨)، من طريق زيد بن أسلم، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري قال: ((كُنَّا نُعْطِيهَا فِيْ زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمْرَاءُ قَالَ أُرَىٰ مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ)).

- وأخرجه مسلم في الموضع السابق من "صحيحه" (رقم ٩٨٥)، من طريق داود بن قيس، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري قال: "كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ.

فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّىٰ قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ إِنِّي أَرَىٰ أَنَّ مُدَّيْنِ[1] مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ[1] تَعْدِلُ صَاعًا

(١) المُدُّ: ضَرْبٌ من المَكاييلِ، وهو رُبْعُ صاعٍ. "المحكم والمحيط" لابن سيده (٩/ ٢٩٠).

. . . . . .

مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ أَبَدًا مَا عِشْتُ".

وفي رواية أخرىٰ: «لَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ كَذَلِكَ حَتَّىٰ كَانَ مُعَاوِيَةُ فَرَأَىٰ أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ بُرٍّ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَذَلِكَ».

(١) سمراء الشام هي: الحِنْطَة. "شرح النووي" (٧/ ٦١).

الحديث الخامس والأربعون

وفي كتاب الصوم، بابُ الشَّهادَةِ علىٰ رُؤيَةِ هِلالِ رَمَضانَ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٤٥] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدّثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدّثنا أبو البَختَرِيِّ عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ شاكِرٍ، حدّثنا الحُسَينُ بنُ عليٍّ الجُعفِيُّ، حدّثنا زائدَةُ، عن سِماكِ بنِ حَربٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ، قال: جاءَ أعرابيٌّ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فقالَ: إنِّي رأَيتُ الهِلالَ، يَعنِي هِلالَ رَمَضانَ، فقالَ: ((**أتَشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ ؟**)). قال: نَعَم. قال: ((**أتَشهَدُ أنَّ محمدًا رسولُ اللهِ ؟**)). قال: نَعَم. قال: ((**يا بلالُ، أذِّن في النّاسِ أن يَصوموا غَدًا**)).

- وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا محمدُ بنُ بَكّارِ بنِ الرَّيّانِ، حدّثنا الوَليدُ يَعنِي ابنَ أبي ثَورٍ، عن سِماكٍ. فذَكَرَه بنَحوِه إلَّا أنَّه لَم يَقُلْ: يَعنِي هِلالَ رَمَضانَ.

- وأخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ حَليمٍ، أخبرَنا أبو الموَجِّهِ، أخبرَنا عبدانُ، أخبرَنا الفَضلُ بنُ موسَىٰ، حدّثنا سفيانُ الثَّورِيُّ، عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ، قال: جاءَ أعرابيٌّ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ لَيلَةَ هِلالِ رَمَضانَ، فقالَ: يا رسولَ اللهِ إنِّي قَد رأَيتُ الهِلالَ. فقالَ: ((**أتَشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأنِّي رسولُ اللهِ؟**)). قال: نَعَم. قال: فنادَىٰ أن صوموا. وكذلك روِيَ عن أبي عاصِمٍ عن الثَّورِيِّ مَوصولًا، ورَواه غَيرُهُما عن الثَّورِيِّ مُرسَلاً.

- وأخبرَنا أبو عليٍّ الرّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدّثنا حَمّادٌ، عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ: أنَّهُم شَكُّوا في هِلالِ

(١) "السنن الكبير" (٨/ ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣ رقم٨٠٥٣، ٨٠٥٤، ٨٠٥٥، ٨٠٥٦، ٨٠٥٧).

رَمَضانَ مَرَّةً، فأَرادوا ألَّا يَقوموا ولا يَصوموا، فجاءَ أعرابيٌّ من الحَرَّةِ[1] فشَهِدَ أنَّه رأَىٰ الهِلالَ، فأُتِيَ به النَّبِيَّ ﷺ فقالَ: ((**أَتَشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأَنِّي رسولُ اللهِ؟**)). قال: نَعَم. وشَهِدَ أنَّه رأَىٰ الهِلالَ، فأَمَرَ بلالاً فنادَىٰ في النّاسِ أن يَقوموا وأَن يَصوموا. قال أبو داودَ: رَواه جَماعَةٌ عن سِماكٍ عن عِكرِمَةَ مُرسَلاً ولَم يَذكُرِ القيامَ أَحَدٌ إلَّا حَمّادَ بنَ سلمةَ.

قال الشيخُ: حَديثُ حَمّادٍ رَواه أبو داودَ عن موسَىٰ عن حَمّادٍ مُرسَلاً.

- وقَد أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، في كِتابِ "المستدرك"، أخبرَنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سلمةَ العَنَزِيُّ، حدّثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ الدّارِميُّ، حدّثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدّثنا حَمّادُ ابنُ سلمة، عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباس. فذَكَرَه موصولاً بمِثلِه إلَّا أنَّه لَم يَقُلْ مَرَّةً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث مداره علىٰ سِماك بن حرب، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: (سِماك بن حرب، عن عكرمة، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٨٦ رقم١٥٤٣، ومن طريقه البيهقي في "السنن الصغير" (٢/ ٩٠ رقم ١٠٣٢)، به بلفظه.

وقال الحاكم: «تابعه سفيان الثوري وحماد بن سلمة، عن سِماك بن حرب».

وأخرجه الدارمي في "سننه" (٢/ ١٠٥٣ رقم١٧٣٤)، وأبو داود في "سننه" كتاب الصيام،

---

(١) **الحرَّة هي**: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار(بركانية)، والحرار في بلاد العرب كثيرة أكثرها حوالي المدينة إلىٰ الشام. وحرّتي المدينة أحدهما: شرقية وتسمىٰ حرة واقم، والأخرىٰ: غربية وتسمىٰ حرة الوَبَرة.

ينظر: "معجم البلدان" (٢/ ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠)، "أطلس الحديث النبوي" (ص١٤٤).

.....

باب في شهادة الواحد علىٰ رؤية هلال رمضان (ص٣٤١ رقم٢٣٤٠)، والترمذي في "جامعه" كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة (ص١٧٦) بإثر الحديث (رقم٦٩١)، والنسائي في "سننه" في الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد علىٰ شهر رمضان...(ص٣١٨ رقم٢١١٥)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (رقم٣٨٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٢٠٨ رقم١٩٢٤)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١/ ٤٢٣-٤٢٤ رقم٤٨٢، ٤٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٨/ ٢٢٩ رقم٣٤٤٦)، جميعهم من طريق الحسين بن علي الجعفي.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" في الصيام، باب ما جاء في الشهادة علىٰ رؤية الهلال (ص٢٣٦ رقم١٦٥٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٢٠٨ رقم١٩٢٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٨ رقم١٠)، من طريق أبي أسامة.

والدارقطني في "سننه" أيضاً (رقم٩) من طريق الحسين الجعفي وأبي أسامة مقروناً.

والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٣٧ رقم١١٠٤) من طريق معاوية بن عمرو، ومن طريق الحاكم البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٣٥٦ رقم٢٤٥٩).

ثلاثتهم: (الحسين الجعفي، وأبو أسامة، ومعاوية بن عمرو)، عن زائدة بن قدامة، عن سِماك بن حرب، عن عكرمة، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ، بنحوه.

قال الحاكم بإثر الحديث (رقم١١٠٤): «قد احتج البخاري بعكرمة، واحتج مسلم بسِماك، وهذا حديث صحيح الإسناد متداول بين الفقهاء، ولم يخرجاه».

وقد توبع زائدة بن قدامة علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

١-الوليد بن أبي ثور: أخرج له أبوداود في "سننه" الصيام، باب في شهادة الواحد علىٰ رؤية هلال رمضان (ص٣٤١ رقم٢٣٤٠)، والترمذي في "جامعه" كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة (ص١٧٦ رقم٦٩١)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٨ رقم٨)، والبغوي في "شرح السنة" (٦/ ٢٤٣ رقم١٧٢٤)، من طرق عن الوليد بن أبي ثور، عن سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه.

. . . . . .

٢-سفيان الثوري: أخرج له النسائي في "سننه" في الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد علىٰ هلال شهر رمضان (٣١٨ رقم٢١١٤)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (رقم٣٧٩)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١/ ٤٢٤ رقم٤٨٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٨ رقم١١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٨٦ رقم١٥٤٥)، ومن طريقه البيهقي في هذا الحديث، جميعهم: من طريق الفضل بن موسىٰ السِّيناني.

والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٨ رقم١٢)، والحاكم أيضاً في الموضع السابق من "المستدرك" (رقم١٥٤٤)، من طريق أبي عاصم النبيل.

كلاهما: (الفضل بن موسىٰ، وأبو عاصم)، عن الثوري، عن سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه.

وخالفهما عبد الله بن المبارك وشعبة وعبد الرزاق وأبو داود الحفري وأبو نعيم، فرووه عن سفيان الثوري، مرسلاً كما سيأتي في الوجه الثاني.

قال الترمذي عقب الحديث (رقم٦٩١): «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ اخْتِلاَفٌ وَرَوَىٰ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً...».

قال الدارقطني بإثر الحديث (رقم١٢): «رواه شعبة عن الثوري مرسلاً».

وقال الحاكم: «هكذا رواه الفضل بن موسىٰ عن سفيان الثوري».

٣-حماد بن سلمة: أخرج له الحاكم في " المستدرك" (١/ ٥٨٦ رقم١٥٤٦) وصححه، من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ موصولاً، بلفظ: "أنهم شكوا في هلال رمضان، فأرادوا أن لا يقوموا ولا يصوموا، فجاء أعرابي من الحرّة فشهد أنه رأىٰ الهلال، فأمر النبي ﷺبلالاً أن يقوموا ويصوموا". قال البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٣٥٦): «ولم يذكر فيه القيام إلا حماد».

وخالفه أبو داود فرواه عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن سماك، عن عكرمة، مرسلاً، كما سيأتي في الوجه الثاني.

. . . . . .

٤-حازم بن إبراهيم البجلي: أخرج له الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٧ رقم٧)، من طريق أبي قتيبة، عن حازم بن إبراهيم، عن سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ موصولاً، بنحوه. وابتدئ لفظه: "تمارىٰ الناس في هلال رمضان، فقال: بعضهم اليوم، وقال: بعضهم: غداً. فجاء أعرابي إلىٰ النبي ﷺ وزعم أنه قد رآه فقال النبي ﷺ: ((أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟)). قال: نعم... " الحديث وفيه زيادة في آخره. قال الدارقطني: «تابعه الوليد بن أبي ثور، وزائدة، والثوري من رواية الفضل بن موسىٰ عنه، وقيل: عن أبي عاصم. وأرسله إسرائيل وحماد بن سلمة وابن مهدي وأبو نعيم وعبد الرزاق عن الثوري».

❖ **الوجه الثاني: (سِماك بن حرب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصيام، باب في شهادة الواحد علىٰ رؤية هلال رمضان (ص٣٤١ رقم٢٣٤١)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٩ رقم١٤)، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن سماك، به، بلفظ: "أنَّهُم شَكُّوا في هِلالِ رَمَضانَ مَرَّةً، فأَرادوا أَلَّا يَقوموا ولا يَصوموا، فجاءَ أعرابيٌّ من الحَرَّةِ فشَهِدَ أَنَّه رأَىٰ الهِلالَ، فأُتِيَ به النَّبِيَّ ﷺ فقالَ: ((**أَتَشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأَنِّي رسولُ اللهِ؟**)). قال: نَعَم. وشَهِدَ أَنَّه رأَىٰ الهِلالَ، فأَمَرَ بلالاً فنادَىٰ في النّاسِ أن يَقوموا وأَن يَصوموا".

قال أبو داود عقب الحديث: «رواه جماعة عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة مرسلاً، ولم يذكر القيامَ أحدٌ إلا حمادُ بنُ سَلَمَةَ».

وقد توبع حماد بن سلمة علىٰ هذا الوجه في روايته عن سِماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، تابعه كل من:

١-سفيان الثوري: أخرج له عبد الرزاق في "مصنفه" (٤/ ١٦٦ رقم٧٣٤٢).

والنسائي في "سننه" في الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد(ص٣١٨ رقم٢١١٦) من طريق أبي داود الحفري، و(رقم٢١١٧)من طريق عبد الله بن المبارك.

والطحاوي في "مشكل الآثار" (١/ ٤٢٥ رقم٤٨٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٩ رقم١٣)، من طريق شعبة.

.....

أربعتهم: (عبد الرزاق، وابن المبارك، وأبو داود الحفري، وشعبة)، عن سفيان الثوري، عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلفظ: "أن أعرابيا شهد عند رسول الله ﷺ: أنه رأىٰ الهلال فقال: ((أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟)). قال: نعم، فأمر الناس أن يصوموا.

وذكره الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٥٧) بإثر الحديث (رقم٧)، حيث قال: «أرسله إسرائيل، وحماد بن سلمة، وابن مهدي، وأبو نعيم، وعبد الرزاق، عن الثوري».

٢-إسرائيل بن يونس: أخرج له ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ٣٢٠ رقم٩٤٦٤)، عن وكيع، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلفظ: "أن أعرابيا شهد عند النبي ﷺ علىٰ رؤية الهلال، فقال: «تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟» قال: نعم، قال: فأمر الناس أن يصوموا".

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث مداره علىٰ سماك بن حرب، وهو صدوق، إلا أن في روايته عن عكرمة اضطراباً، وقد تغيَّر بأخرةٍ فكان ربما تلقن[(١)]. وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فروي موصولاً وروي مرسلاً، ورجح الإرسال غير واحد من الأئمة:

- فقد رجحه النسائي، كما نقله المزي في "تحفة الأشراف"[(٢)] حيث قال: «هذا أولىٰ بالصواب - يعني المرسل - من حديث الفضل بن موسىٰ؛ لأن سماك بن حرب كان ربما لقن، فقيل له: عن ابن عباس. وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل بن موسىٰ، وسماك إذا تفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقن فيلقن». وكذا نقل عنه الزيلعي في "نصب الراية" باختصار[(٣)].

- وقال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث (رقم٦٩١): «حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

(٢) ينظر: "تحفة الأشراف" (٥/ ١٣٧ رقم٦١٠٤).

(٣) ينظر: "نصب الراية" (٢/ ٤٣٥).

. . . . . .

ورَوَىٰ سُفيَانُ الثَّورِيُّ وَغَيرُهُ، عَنْ سِمَاكٍ بنِ حَربٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ سِمَاكٍ رَوَوْا، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً».

- وقد أعل أبو داود الموصول بروايته للمرسل عقبه، ثم قال: «رواه جماعة عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة مرسلاً، ولم يذكر القيامَ أحدٌ إلا حمادُ بنُ سَلَمَةَ».

- وقد يكون البيهقي أشار إلىٰ ذلك حينما أعل الموصول بذكر من أرسله، ونقل قول أبي داود السابق بعد أن روىٰ من طريقه رواية حماد عن سماك المرسلة- والله تعالىٰ أعلم-.

- وقال الألباني في "الإرواء"[1] بعد أن ذكر تصحيح الحاكم لرواية الوصل وموافقة الذهبي له: «وفيه نظر؛ فإن سماكًا مضطرب الحديث، وقد اختلفوا عليه في هذا فتارة رواه موصولاً، وتارة مرسلاً، وهو الذىٰ رجحه جماعة من مخرجيه». ثم أورد قول الترمذي، والنسائي فيما نقله الزيلعي.

- وقال في "ضعيف أبي داود"[2] بعد ذكره رواية حماد عن سماك بن حرب عن عكرمة مرسلاً: «هذا إسناد رجاله ثقات؛ ولكنه مرسل، وهو الصواب لاتفاق أكثر أصحاب سِماك علىٰ روايته عنه عن عكرمة...مرسلاً، علىٰ ضعف في سماك نفسه». ثم قال: «علىٰ أن في رواية حماد هذه مخالفة أخرىٰ لرواية الأكثرين عن سِماك، وهي ذكر القيام. وقد أشار المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ نكارتها بقوله: "لم يذكره إلا حماد".

فيمكن أن يكون ذلك من سماك نفسه، فيكون قد اضطرب في متنه كما اضطرب في سنده، ويمكن أن يكون من حماد؛ لأن في روايته عن غير ثابت شيء من الضعف. والله أعلم».

■ **الخلاصة:**

وبالنظر في الاختلاف يظهر لي - والله أعلم - ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال)، وذلك لما يلي:

- فقد رجحها عدد من الأئمة كما تقدم بنا منهم: النسائي والترمذي وأبو داود والألباني، وفي

(١) ينظر: "إرواء الغليل" (٤/ ١٥ رقم٩٠٧).

(٢) "ضعيف سنن أبي داود" (١٠/ ٢٦٢).

. . . . . .

صنيع البيهقي حينما أعل الموصول بذكر من أرسله ما يشير إلىٰ ذلك وإن كان لم يرجح أي من الأوجه صراحة.

- أن جماعة من أصحاب سفيان الثوري رووا هذا الحديث عنه، عن سِماك عن عكرمة مرسلاً، علىٰ الوجه الراجح، وفيهم: عبد الله بن المبارك وابن مهدي وأبو نعيم، وهم من أثبت أصحاب سفيان الثوري، فقد سأل ابن معين عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ فقال: «هم خمسة: يحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبو نعيم»[(١)].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[(٢)] فقال: "عن الثوري، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، أن أعرابياً جاء إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني رأيت الهلال. قال: ((**أتَشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأَنِّي رسولُ اللهِ؟**)). قال: نعم. قال: فأمر النبي ﷺ بلالاً فنادَىٰ في الناس أن صوموا".

١- **الثوري** هو: **سفيان** بن سعيد بن مَسْروق **الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٢- **سِماك بن حَرب** بن أوس بن خالد الذُّهْلي البَكري، أبو المغيرة الكوفي. **صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيَّر بأخرةٍ فكان ربما تلقن**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

٣- **عكرمة** هو: القرشي الهاشمي أبو عبد الله البَرْبَري المدني، مولىٰ عبد الله بن عباس. **ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبت تكذيبه ولا تثبت عنه بدْعة**، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

---

(١) الجرح والتعديل" (٧/ ٦٢).

(٢) (٤/ ١٦٦ رقم٧٣٤٢).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لاضطراب سِماك في روايته عن عكرمة، ولإرساله.

وقد ضعفه الألباني في "ضعيف سنن أبي داود" (١٠/ ٢٦١ رقم٤٠٢)، وفي "إرواء الغليل" (رقم٩٠٧).

الحديث السادس والأربعون

وفي كتاب الصوم، باب الوَقتِ الّذي يَحرُمُ فيه الطّعامُ علىٰ الصّائمِ، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[1]:

[٤٦] " أخبرَنا أبو زَكريّا ابنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّىٰ وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضي قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا بَحرُ بنُ نَصرٍ قال: قُرِئَ علىٰ ابنِ وهبٍ: أخبَرَكَ ابنُ أبي ذِئبٍ، عن الحارِثِ بنِ عبدِ الرَّحمَن، عن محمدِ بن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ ثَوبانَ،، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**هُما فجرانِ؛ فأَمّا الَّذِي كأَنَّه ذَنَبُ السِّرْحانِ فإِنَّه لا يُحِلُّ شَيئًا ولا يُحَرِّمُه، وأمّا المُستَطيلُ الَّذِي يأخُذُ بالأُفُقِ فإِنَّه يُحِلُّ الصَّلاةَ ويُحَرِّمُ الطَّعامَ**)). هذا مُرسَلٌ، وقَد رُوِيَ مَوصولاً بذِكرِ جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ فيهِ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

تقدم بنا تخريج هذا الحديث ودراسته في الحديث رقم(١١)، وأن الوجه الراجح هو رواية الإرسال.

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وللحديث أصلٌ في "الصحيحين" عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفي "صحيح مسلم " عن سمرة بن جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) "السنن الكبير" (٨/ ٤٥٧ رقم٨٠٨٢).

الحديث السابع والأربعون

وفي كتاب الصوم، باب رواية من روىٰ الأمر بقضاء يوم مكانه في هذا الحديث، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٤٧] " أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضِي وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانِيُّ، حدثنا سعيدُ بنُ أبي مَريَم، أخبرَنا عبدُ الجَبّارِ بنُ عُمَرَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: جاءَ رَجُلٌ إلَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ وهو يَنتِفُ شَعَرَ رأسِه ويَدُقُّ صَدرَه ويَقولُ: هَلَكَ الأبعَدُ. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**هلاكا ماذا**)). قال: إنِّي وقَعتُ علىٰ أهلِي اليَومَ. وذَلِكَ في رَمَضانَ، فقال: ((**هَل عِندكَ رَقَبَةٌ تُعتِقُها؟**)). قال: لا. قالَ: ((**فهَل تَستَطيعُ صيامَ شَهرَينِ مُتَتابِعَينِ؟**)). قال: لا. قال: ((**فهل تستطيع إطعام ستين مسكينا؟**)). قال: لا، ثُمَّ انصَرَفَ الرَّجُلُ، فجاءَ رَجُلٌ مِنَ النّاسِ بعَرَقٍ عَظيمٍ فيه صَدَقَةُ مالِه، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((أينَ السّائلُ)). قالوا: قَدِ انصَرَفَ. فقال: ((عليَّ به)). فجاءَه الرَّجُلُ فقالَ: ((خُذْ هَذا فتَصَدَّقْ به كَفّارَةً لما صَنَعْتَ)). قال: يا رسولَ اللهِ أعَلَىٰ أحوَجَ مِنِّي وأَهلِ بَيتِي؟ والَّذِي نَفسِي بيَدِه ما بَينَ لابَتَيها أحوَجُ مِنِّي ومِن أهلِ بيتِي. قال: فضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ بَدَت نَواجِذُه قال: ((**فكُلْ وأَطعِمْ أهلَ بَيتِكَ واقضِ يَومًا مَكانَه**)).

قال: وحَدَّثَنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانِيُّ،حدثنا سعيدُ بنُ أبي مَريَمَ، أخبرَنا عبدُ الجَبّارِ بنُ عُمَرَ، أخبرَنِي يَحيَىٰ بنُ سعيدٍ وعَطاءٌ الخُراسانِيُّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ مِثلَه. وقَد روِيَ ذَلِكَ أيضًا في حَديثِ عمرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيه عن جَدِّهِ.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الشّافِعِيُّ، حدثنا

(١) "السنن الكبير" (٨/ ٤٩٢،٤٩٣،٤٩٤،٤٩٥،٤٩٦ رقم ٨١٣٦، ٨١٣٧، ٨١٣٨، ٨١٣٩، ٨٣٤٠، ٨٣٤١)

محمدُ بنُ مَسلَمَةَ، حدثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، حدثنا الحَجّاجُ بنُ أرطاةَ، عن إبراهيمَ بنِ عامرٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، وعن الزُّهرِيِّ، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: بَينا نَحنُ عِندَ رسولِ اللهِ ﷺ إذ جاءَه رَجُلٌ ينتِفُ شَعَرَه ويَدعو: ويلَه، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**ويحَكَ! ما لَكَ**)) قالَ: إنَّ الآخِرَ وقَعَ علىٰ امرأَتِه في رَمَضانَ. فقالَ له: ((**أعتِقْ رَقَبَةً**)). قال: لا أجِدُها. قال: ((**فصُمْ شَهرَينِ مُتَتابِعَينِ**)). قال: لا أستَطيعُ. قال: ((**فأَطعِمْ سِتّينَ مِسكينًا**)). قال: لا أجِدُ. قال: فأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بعَرَقٍ فيه خَمسَةَ عَشَرَ صاعًا مَن تَمرٍ فقالَ: ((**خُذْ هَذا فأَطعِمْه سِتّينَ مِسكينًا**)). قال: يا نَبِيَّ اللهِ، ما بَينَ لابَتَيها أهلُ بَيتٍ أفقَرُ إلَيه مِنّا، قال: ((**كُلْ أنتَ وعيالُكَ**)).

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الشّافِعِيُّ، حدثنا أحمدُ بنُ عُبيدِ اللهِ، أخبرَنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا الحَجّاجُ بنُ أرطاةَ، عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النَّبِيِّ ﷺ بمِثلِ حَديثِ الزُّهرِيِّ عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ عن أبي هريرةَ حَديثِ الواقِعِ. وزادَ فيه: قال عمرٌو: وأَمَرَه أن يَقضِيَ يَومًا مَكانَه.

ورَواه أيضًا يَحيَىٰ بنُ أبي طالِبٍ عن يَزيدَ بنِ هارونَ وقالَ زادَ عمرُو بنُ شُعَيبٍ في حَديثِه: فأَمَرَه أن يَصومَ يَومًا مَكانَه.

ورَواه هِشامُ بنُ سَعدٍ عن الزُّهرِيِّ إلَّا أنَّه خالَفَ الجَماعَةَ في إسنادِه فقالَ: عن أبي سلمةَ عن أبي هُرَيرَةَ:

أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ الصَّفّارُ الأصبَهانِيُّ، حدثنا أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ النَّضرِ الزُّبَيرِيُّ الأصبَهانِيُّ، حدثنا الحُسَينُ بنُ حَفصٍ الأصبَهانِيُّ، حدثنا هِشامُ بنُ سَعدٍ، عن ابنِ شِهابٍ الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أنَّ رَجُلاً جاءَ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ واقَعَ أهلَه في رَمَضانَ، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**أعتِقْ رَقَبَةً**)). قال: لا أجِدُ. قال: ((**صُمْ شَهرَينِ مُتَتابِعَينِ**)). قال: لا أقدِرُ عَلَيه. قال: ((**أطعِمْ سِتّينَ مِسكينًا**)). قال: لا أجِدُ.

قال: فأُتِيَ رسولُ اللهِ ﷺ بعَرَقٍ فيه خَمسَةَ عَشَرَ صاعاً فقالَ: ((**خُذْ هَذا فتَصَدقْ به**)). فقالَ: يا رسولَ اللهِ ما أجِدُ أحوَجَ إلَىٰ هَذا مِنِّي ومِن أهلِ بَيتِي. فقالَ: ((**كُلْه أنتَ وأَهلُ بَيتِكَ، وصُمْ يَوماً مَكانَه، واستَغفِرِ اللهَ**)).

وكَذَلِكَ رَواه جَماعَةٌ عن هِشامِ بنِ سَعدٍ.

ورويَ ذَلِكَ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسلاً.

أخبرنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو زَكَريّا بنُ أبي إسحاقَ وغَيرُهُما قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ، عن عَطاءٍ الخُراسانِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ قال: أتَىٰ أعرابِيٌّ إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ يَنتِفُ شَعَرَه ويَضرِبُ نَحرَه، ويَقولُ: هَلَكَ الأبعَدُ. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**وما ذاكَ**)). قال: أصَبتُ أهلِي في رَمَضانَ وأَنا صائمٌ. فقالَ له رسولُ اللهِ ﷺ: ((**هَل تَستَطيعُ أن تُعْتِقَ رَقَبَةً؟**)). قال: لا. قال: ((**فهَل تَستَطيعُ أن تُهدِيَ بَدَنَةً ؟**)). قال: لا. قال: ((فاجلِسْ)). فأُتِيَ رسولُ اللهِ ﷺ بعَرَق تَمرٍ، فقالَ: ((**خُذْ هَذا فتَصَدَّقْ به**)). قال: ما أجِدُ أحوَجَ مِنِّي. قال: ((فكُلْه وصُمْ يَوماً مَكانَ ما أصَبتَ)). قال عَطاءٌ: فسأَلتُ سعيدًا كَم في ذَلِكَ العَرَقِ؟ قال: ما بَينَ خَمسَةَ عَشَرَ صاعًا إلىٰ عِشرينَ. هَكَذا رَواه مالِك بنُ أنَسٍ عن عَطاءٍ ورَواه داودُ بنُ أبي هِندٍ عن عَطاءٍ بزيادَةِ ذِكرِ صَومِ شَهرَينِ مُتَتابِعَينِ، إلَّا أنَّه لَم يَذْكُرِ القَضاءَ ولا قَدرَ العَرَقِ.

ورويَ مِن أوجُهٍ أُخَرَ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، واختُلِفَ عَلَيه في لَفظِ الحديثِ، والاعتمادُ علىٰ الأحاديثِ المَوصولَةِ، وباللهِ التَّوفيقُ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف عليه:

أولاً: الحديث يرويه الزُّهري واختلف عنه[1] علىٰ وجهين:

---

(١) وللوقوف علىٰ الخلاف بشكل أوسع، ينظر: "علل الدارقطني" (١٠/ ٢٢٣ رقم١٩٨٨).

. . . . . .

❖ **الوجه الأول: (رواه جماعة، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعًا):**

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أمره الذي أفطر يومًا من شهر رمضان متعمداً...(٤/ ١٧٦ رقم١٥١٩)، من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبد الجبار بن عمر الأيلي، عن الزُّهري، به، بمثله، وفيه الأمر بقضاء يوم مكان اليوم الذي أفسده.

وأخرجه مطولاً ومختصراً الحميدي في "مسنده" (٢/ ٢١٧ رقم١٠٣٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" باب ما قالوا فيه إذا وقع علىٰ امرأته في رمضان (٢/ ٣٤٨ رقم٩٧٨٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٢/ ٢٣٧ رقم ٧٢٩٠)، والبخاري في "صحيحه" كتاب كفارات الأيمان، باب قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ۚ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾[1]. (رقم٦٧٠٩)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الصيام (رقم ١١١١)، وأبو داود في "سننه" كتاب الصيام، باب كفارة من أتىٰ أهله في رمضان (رقم ٢٣٩٠)، وابن ماجه في "سننه" أبواب ما جاء في الصيام، باب ما جاء في كفارة من أفطر يومًا من رمضان (رقم ١٦٧١)، والترمذي في "جامعه" كتاب الصوم، باب ما جاء في كفارة الفطر (رقم ٧٢٤)، والبزار في "مسنده" (١٤/ ٣٦٥ رقم٨٠٧٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" باب إيجاب الكفارة علىٰ المجامع في الصوم في رمضان بالعتق إذا وجده...(٣/ ٢١٦ رقم١٩٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" باب الحكم في من جامع أهله في رمضان متعمداً (٢/ ٦١ رقم٣٢٠١)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر البيان بأن النبي ﷺ إنما أمر المجامع في شهر الصوم بصيام شهرين...(٨/ ٢٩٣ رقم٣٥٢٤)، والدارقطني في "سننه" باب طلوع الشمس بعد الإفطار (٢/ ٢٠٩ رقم٢٣)، والبيهقي في "المعرفة" الصيام، باب الجماع في رمضان (٣/ ٣٧٢ رقم٢٤٨٠)، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن الزُّهري به، بنحوه، من غير قوله: ((**واقض يَومًا مَكانَه**)).

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٤/ ١٩٤ رقم٧٤٥٧)، والبخاري في كتاب الهبة وفضلها، باب

(١) التحريم: الآية [٢].

.....

إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل: قبِلتُ (رقم ٢٦٠٠)، ومسلم في كتاب الصيام (رقم ١١١١) (٨٤)، والبزار في "مسنده" (١٤/ ٣٦٥ رقم٨٠٧٢)، من طريق معمر.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٦/ ٤٠٥ رقم١٠٦٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" باب الحكم في من جامع أهله في رمضان متعمداً (٢/ ٦١ رقم٣٢٠٤)، والدارقطني في "سننه" باب طلوع الشمس بعد الإفطار (٢/ ٢١٠ رقم٢٥)، من طريق محمد بن أبي حَفصة.

والبخاري في كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيءٌ فتُصدق عليه فليُكفر (رقم١٩٣٦)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر البيان بأن المصطفىٰ ﷺ أمر هذا بالإطعام بعد أن عجز عن العتق...(٨/ ٢٩٨ رقم٣٥٢٩)، والبيهقي في "سننه" الصوم، باب رواية من روىٰ هذا الحديث مُقيدةً بوقوع وطئه في صوم رمضان (٨/ ٤٨٥ رقم٨١٢٦)، من طريق شعيب بن أبي حمزة.

والبخاري في كتاب الصوم، باب المُجامع في رمضان، هل يُطعم أهله من الكفارة إذا كانوا مـحَاويج ؟ (رقم١٩٣٧)، ومسلم في كتاب الصيام (رقم ١١١١) (٨١)، وابن خزيمة في "صحيحه" باب إعطاء الإمام المجامع في رمضان نهاراً ما يكفر به...(٣/ ٢١٧ رقم١٩٤٥)، من طريق منصور بن المعتمر، بنحوه ولم يذكُر: فضحِك النبي ﷺ حتىٰ بدَت أنيابُه.

والبخاري في كتاب النفقات، باب نفقة المُعسر علىٰ أهله (رقم٥٣٦٨)، وفي كتاب الأدب، باب التبسُّم والضحِك (رقم٦٠٨٧)، من طريق إبراهيم بن سعد.

وفي كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل: ويلك (رقم ٦١٦٤)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١١/ ٢٨١ رقم٦٣٩٣)، من طريق الأوزاعي.

ومسلم في كتاب الصيام (رقم ١١١١) (٨٢)، والنسائي في "الكبرىٰ" ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة فيه (٣/ ٣١٢ رقم٣١٠٣)، من طريق الليث بن سعد، مختصراً.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٦٠- ٦١ رقم٣١٩٩)، من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، و(رقم٣٢٠٣)، من طريق النعمان بن راشد.

. . . . . .

جميعهم: (ابن عيينة، ومعمر، ومحمد بن أبي حفصة، وشعيب بن أبي حمزة، ومنصور، وإبراهيم ابن سعد، والأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد)، عن الزُّهري، عن حميد بن عبد الرحمن، به، بنحوه. من غير قول: ((**واقض يَومًا مَكانَه**))، واتفقت روايتهم علىٰ أن فِطرَ الرَّجل وقع بجماعٍ، وأن النبي ﷺ أمر بالكفارة علىٰ اللفظ الذي يقتضي التَّرتيب.

وزيادة الأمر بقضاء يوم مكان اليوم -الذي أفسده- التي زادها عبد الجبار بن عمر الأيلي في هذا الحديث كما عند البيهقي، وزادها عمرو بن شعيب كما سيأتي، ذكر ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٢) أن لها أصلاً، فقال: «وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس، وعبد الجبار، وهشام بن سعد كلهم عن الزُّهري، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد، عن الليث عن الزُّهري؛ وحديث إبراهيم بن سعد في "الصحيح" عن الزُّهري نفسه بغير هذه الزيادة، وحديث الليث، عن الزُّهري في "الصحيحين" بدونها. ووقعت الزيادة أيضًا في: مرسل سعيد بن المسيب، ونافع بن جبير، والحسن ومحمد بن كعب، وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً». اهـ.

وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ١١٢٨): «هذه الزيادة وهي الأمر بالصوم، قد طعن فيها غير واحد من الحفاظ: قال عبد الحق: وطريق حديث مسلم أصح وأشهر، وليس فيها صم يومًا ولا مكيلة التمر ولا الاستغفار[1]، وإنما يصح حديث القضاء مرسلاً، وكذلك ذكره مالك في "الموطأ"، وهو من مراسيل سعيد بن المسيب، رواه مالك عن عطاء بن عبد الله الخُراساني، عن سعيد بالقصة، وقال: ((كله وصم يومًا مكان ما أصبت)).

والذي أنكره الحفاظ ذكر هذه اللفظة في حديث الزُّهري؛ فإن أصحابه الأثبات الثقات كيونس وعقيل ومالك والليث بن سعيد وشعيب ومعمر وعبد الرحمن بن خالد، لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة، وإنما ذكره الضعفاء عنه كهشام بن سعد، وصالح بن أبي الأخضر وأضرابهما.

(١) وهو حديث هشام بن سعد، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو الوجه الآتي، وفيه فأُتي بعَرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعًا، وقال فيه: ((**كله أنت وأهل بيتك، وصم يومًا، واستغفر الله**)).

. . . . . .

وقال الدارقطني: رواتها ثقات، رواه ابن أبي أويس عن الزُّهري، وتابعه عبد الجبار بن عمر عنه، وتابعه أيضاً هشام بن سعد عنه، قال: وكلهم ثقات.

وهذا لا يفيد صحة هذه اللفظة، فإن هؤلاء إنما هم أربعة، وقد خالفهم من هو أوثق منهم وأكثر عدداً وهم أربعون نفساً لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة، ولا ريب أن التعليل بدون هذا مؤثر في صحتها. ولو انفرد بهذه اللفظة من هو أحفظ منهم وأوثق، وخالفهم هذا العدد الكثير لوجب التوقف فيها، وثقة الراوي شرط في صحة الحديث لا موجبة، بل لابدّ من انتفاء العلة والشذوذ وهما غير منتفيين في هذه اللفظة».

❖ **الوجه الثاني: رواه هشام بن سعد وخالف الجماعة في إسناده، فقال: (عن الزُّهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعاً)،وزاد لفظة: ((...وصُمْ يَوماً مَكانَه، واستَغفِر الله))**:

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" باب أمر المجامع بقضاء صوم يوم مكان اليوم الذي جامع فيه... إن صح الخبر؛ فإن في القلب من هذه اللفظة (٣/ ٢٢٣ رقم ١٩٥٤)، من طريق الحسين بن حفص.

وأبو داود في "سننه" الصيام، باب كفارة من أتىٰ أهله في رمضان (رقم٢٣٩٣)، وابن عدي في "الكامل" (٨/ ٤١١)، من طريق ابن أبي فُديك.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أمره الذي أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً...(٤/ ١٧٣ رقم١٥١٦)، والدارقطني في "سننه" باب طلوع الشمس بعد الإفطار (٢/ ٢١١ رقم٢٧)، من طريق أبي عامر العقدي.

ثلاثتهم: (الحسين بن حفص، وابن أبي فُديك، وأبو عامر العقدي)، عن هشام بن سعد به، بنحوه.

قال ابن خزيمة: «هذا الإسناد وهم». ثم قال: «الخبر عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن هو الصحيح لا عن أبي سلمة».

وقال ابن عدي: «والروايتان جميعاً خطأ فأما رواية ابن أبي فديك، عن هشام،

. . . . . .

عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رواه الثقات، عن الزُّهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة....، وخالف هشام بن سعد فيه الناس...، ومع ضعفه يكتب حديثه، والحديث حديث حُميد بن عبد الرحمن».

ثانيًا: ورواه يزيد بن هارون من طريقين:

الأول: روىٰ البيهقي هذا الحديث من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، عن إبراهيم بن عامر، عن سعيد بن المسيب، وعن الزُّهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١١/ ٥٣٢ رقم ٦٩٤٤)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٣٨) حديث رقم ١٢)، من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد.

الثاني: ورواه البيهقي أيضًا من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عن النبي ﷺ، بمثلِ حديث الزُّهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث الواقِعِ. وزاد فيه: قال عمرٌو: ((**وأَمَرَه أن يَقضِيَ يَومًا مَكانَه**)).

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١١/ ٥٣٥ رقم٦٩٤٥)، من طريق يزيد بن هارون به، وذكر فيه إهداء البدَنة.

وابن خزيمة في الموضع السابق من "صحيحه" (رقم١٩٥٥)، من طريق الحجاج، به، بمثل خبر الزُّهري عن حميد.

ثالثًا: رواه سعيد بن المسيب، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد وعطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، وزاد في آخره: ((واقض يومًا مكانه))**:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٤٥) الحديث (رقم٣٧)، من طريق محمد بن إسحاق، عن ابن أبي مريم، عن عبد الجبار بن عمر، عن يحيىٰ وعطاء، به.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أمره الذي أفطر يومًا من شهر رمضان متعمداً...(٤/ ١٧٧ رقم١٥٢٠)، من طريق ابن أبي مريم،

.....

عن عبد الجبار بن عمر، عن يحيىٰ وعطاء، به.

وابن ماجه في "سننه" أبواب ما جاء في الصيام، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان (رقم ١٦٧١)، من طريق عبد الجبار بن عمر، عن يحيىٰ بن سعيد، به.

❖ **الوجه الثاني: (عطاء الخُراساني، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، وليس فيه ذكر صوم شهرين متتابعين، وفيه ذكر إهداء بدنة في الكفارة:**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الصيام، باب كفارة من أفطر في رمضان (رقم ٦٦١)، ومن طريقه: الشافعي في "مسنده" باب من أفطر في رمضان من جماع... (٢/ ١٢١ رقم ٦٥٢)، وأبو داود في "المراسيل" ما جاء في الصائم يصيب أهله (رقم ١٠٢)، والبيهقي في "المعرفة" الصيام، باب الجماع في رمضان (٣/ ٣٧٤ رقم ٢٤٨١).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب من يبطل الصيام ومن يأكل في رمضان متعمداً (٤/ ١٩٥ رقم ٧٤٥٨)، عن معمر، و(رقم ٧٤٥٩)، عن ابن جريج.

ثلاثتهم: (الإمام مالك، ومعمر، وابن جريج)، عن عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب به، بمثله، وفي رواية الإمام مالك الأمر بقضاء يوم مكان اليوم الذي أفسده. ولفظ الإمام مالك: "جاءَ أعرابيٌّ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ يضربُ نَحرَهُ ويَنتِفُ شَعرَهُ، ويقول: هلكَ الأبعدُ، فقال لهُ رسول الله ﷺ: ((وما ذَاكَ؟)). فقال: أصبتُ أهلِي وأنا صَائِمٌ في رَمَضَانَ، فقال رسول الله ﷺ: ((هل تستطِيعُ أن تُعتِقَ رقبةً ؟)). قال: لا. قال: ((هل تستطِيعُ أن تُهدِي بدَنةً ؟)). قال: لا. قال: ((فاجلِس)). فأُتي رسول الله ﷺ بعرقِ تمرٍ، فقال: ((خُذ هذا فتصدَّق بهِ)). فقال: ما أحدٌ أحوجَ مَنِّي، قال: ((كُلهُ، وصُم يوماً مكانَ ما أصبتَ))".

وتوبع عطاء الخراساني في روايته عن سعيد بن المسيب، تابعه كل من:

- حبيب بن أبي ثابت: أخرج له عبد الرزاق في الموضع السابق من "مصنفه" (رقم ٧٤٦٠).

- طلق بن حبيب: أخرج له أبو داود في الموضع السابق من "المراسيل" (رقم ١٠١).

كلاهما: (حبيب، وطلق)، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً بنحو لفظ حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً.

. . . . . .

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/ ٨): «هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة مرسلاً، وقد روي معناه متصلاً من وجوه صحاح...، إلا أن قوله في هذا الحديث: ((هل تستطِيع أن تهُدي بدَنة))، غير محفوظ في الأحاديث المسندة الصحاح ولا مَدخَل للبدن أيضًا في كفارة الواطِئِ في رمضان عند جمهور العلماء، وذِكر البَدَنَة هو الذي أُنكِر علىٰ عطاء في هذا الحديث، وأما ذِكر الرَّقَبة وذكر الصدقة بالعرق وسائر ما ذكرنا في هذا الحديث فمحفوظٌ من حديث أبي هريرة وحديث عائشة من راوية الثقات الأثبات والحمد لله».

وقال البيهقي عقب الحديث: «وروِي مِن أوجُهٍ أُخَر عن سعيدِ بن المُسَيَّب، واختُلِف عَلَيه في لَفظِ الحديثِ، والاعتمادُ علىٰ الأحاديثِ المَوصولَةِ، وباللهِ التَّوفيق».

■ **النظر في الاختلاف:**

أولاً: الحديث يرويه الزُّهري واختلف عنه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (رواه جماعة، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ مرفوعًا)، فقد رواه الثقات**: سفيان بن عيينة[(١)]، ومعمر[(٢)]، أبي حمزة[(٣)]، ومنصور بن المعتمر[(٤)]، والأوزاعي[(٥)]، والليث بن سعد[(٦)]. من غير قوله: ((**واقض يَومًا مَكانَه**)).

وهذا الوجه صحيح فقد أخرجه البخاري ومسلم في أكثر من موضع من" صحيحيهما". من غير قوله: ((**واقض يَومًا مَكانَه**)).

ورواه عن الزُّهري علىٰ هذا الوجه، بزيادة لفظ: ((**واقض يَومًا مَكانَه**))، **عبد الجبار بن عمر**

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

. . . . . .

الأَيْلي الأموي، **وهو ضعيف**. ضعفه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حجر. وزاد أبو حاتم: «منكر الحديث جداً، ليس محله الكذب». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه يخالف في ذلك، والضعف علىٰ رواياته بين».

روىٰ له الترمذي وابن ماجه، مات بعد سنة (٢٦٠هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/١٦٥ رقم٧٢٣)، "الجرح والتعديل" (٦/٣١ رقم١٦٣)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٣٩٥)، "المجروحين" (٢/١٤٤ رقم٧٧٦)، "الكامل" (٧/١٣-١٥ رقم١٤٧٥)، "الضعفاء والمتروكين" (٢/١٦٣ رقم٣٥٢)، "التقريب" (ص٣٣٢ رقم٣٧٤٢).

وقد تقدم بنا كلام ابن القيم بأن الحفاظ أنكروا ذكر هذه اللفظة في حديث الزُّهري؛ حيث إن أصحابه الأثبات الثقات كيونس وعقيل ومالك والليث بن سعيد وشعيب ومعمر...، لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة، وإنما ذكرها الضعفاء.

❖ **وأما الوجه الثاني: (رواه هشام بن سعد -وخالف الجماعة في إسناده- فقال: عن الزُّهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي** ﷺ **مرفوعاً)، وزاد لفظة: ((...وصُمْ يَوماً مَكانَه، واستَغفِر الله))**:

- **هشام بن سعد هو**: المدني أبو عبّاد، ويقال: أبو سعد القرشي مولاهم. **صدوق له أوهام**، إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه ثقة؛ لملازمته له ومعرفته بحديثه. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرون.

وهذا الوجه خالف فيه هشام بن سعد الثقات الحفاظ من أصحاب الزُّهري، في إسناده ومتنه، وقد أنكر عليه الحفاظ هذا الحديث، قال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٤٤ رقم١٥٦): «هشام بن سعد قالوا إنه واهي الحديث، يروي عن الزُّهري عن أبي سلمة في قصة المواقِع في رمضان وهذا أنكره الحفاظ قاطبة من حديث الزُّهري عن أبي سلمة؛ لأن أصحاب الزُّهري كلهم اتفقوا عن الزُّهري عن حُميد بن عبد الرحمن بن عوف أخي أبي سلمة، وليس هو من حديث أبي سلمة...».

ثانياً: ورواه يزيد بن هارون من طريقين عن الحجاج بن أرطاة: وكلاهما ضعيف؛ لضعف الحجاج وكثرة تدليسه. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

. . . . . .

ثالثًا: رواه سعيد بن المسيب، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد وعطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، وزاد في آخره: ((واقض يومًا مكانه))، فقد رواه راوٍ واحد هو:**

- **عبدالجبار بن عمر** الأَيْلي الأموي، **وهو ضعيف**. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الاختلاف علىٰ الزُّهري.

وهذا الوجه ضعيف لضعف عبد الجبار الأَيْلي.

❖ **وأما الوجه الثاني: (عطاء الخُراساني، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، وليس فيه ذكر صوم شهرين متتابعين، وفيه ذكر إهداء بدنة في الكفارة:**

عطاء هو: ابن أبي مسلم الخراساني، أبو أيوب، ويقال: أبو عثمان، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو صالح البلخي نزيل الشام، مولىٰ المهلب بن أبي صفرة الأزدي، اسم أبيه: عبد الله، ويقال: ميسرة. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والدارقطني. وقال أبو حاتم: «لا بأس به، صدوق»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».

كذبه سعيد بن المسيب في هذا الحديث، قال القاسم بن عاصم: «قلت لسعيد بن المسيب إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي ﷺ أمر الذي وقع علىٰ امرأته في رمضان بكفارة الظهار. فقال: كذب علي عطاء ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: ((تصدق تصدق))». ولهذه القصة أورده البخاري في "الضعفاء"، وكذا العقيلي.

وقال عنه ابن حبان: «من خيار عباد الله غير أنه كان رديء الحفظ كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به».

وقال ابن حجر: «صدوق يهم كثيراً، ويرسل ويدلس»، وهو كما قال والله أعلم.

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٣٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى"(٣٦٩/٧)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم ٤٩٩)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم٢٧٢)، "معرفة الثقات" (١٣٧/٢ رقم١٢٤٦)، "الجرح والتعديل" (٣٣٤/٦ رقم١٨٥٠)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤٠٥/٣

. . . . . .

رقم١٤٤٤)، "المجروحين" (١١٢/٢ رقم٧٢٢)، "الكامل" (٧٢/٧)، "تهذيب الكمال" (١٠٦/٢٠ رقم٣٩٤١)، "ميزان الاعتدال" (٧٣/٣)، "جامع التحصيل" (رقم٥٢٢)، "تهذيب التهذيب" (١٣٦/٤ رقم٥٢٩٦)، "التقريب" (ص٣٩٢ رقم٤٦٠٠).

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث روي من طرق، واختلف علىٰ رواتها في بعضها، وأن الوجه الراجح هو الوجه الأول من رواية الزُّهري: (رواية الجماعة، عن الزُّهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ) من غير قوله: ((**واقض يَومًا مَكانَه**))؛ وذلك لما يلي:

١/ أخرجه البخاري ومسلم في أكثر من موضع من "صحيحيهما".

٢/ كون رواته أكثر عدداً وأوثق من باقي الطرق والأوجه الأخرىٰ. قال ابن حجر في "الفتح"[(١)]: «قوله[(٢)]: أخبرني حميد بن عبد الرحمن -أي ابن عوف، هكذا توارد عليه أصحاب الزُّهري، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفساً منهم: ابن عيينة والليث ومعمر ومنصور عند الشيخين، والأوزاعي وشعيب وإبراهيم بن سعد عند البخاري. ومالك وابن جريج عند مسلم، ويحيىٰ بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي. وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة، والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي، وعقيل عند ابن خزيمة، وابن أبي حفصة عند أحمد، ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني، ومحمد بن إسحاق عند البزار».

٣/ كون أصحاب الزُّهري الثقات الأثبات رووه من غير ذكر قوله: ((**واقض يَومًا مَكانَه**)). فقد سئل أبو زرعة عن حديث الزُّهري، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ -في رجل أفطر يومًا من رمضان- قال: ((عليه يوم مكانه))؟ قال أبو زرعة: «ليس هذا بصحيح، لم يقل هذا الحرف واحد؛ يعني: من الثقات»[(٣)]. في حين أن من رواه بزيادة

(١) "فتح الباري" (٤/ ١٦٣).

(٢) يعني: ابن شهاب الزُّهري.

(٣) "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٣/ ٧ رقم ٦٥٣).

. . . . . .

هذه اللفظة ضعيف وهو: عبد الجبار الأيلي.

٤/ تفرد هشام بن سعد في روايته علىٰ الوجه الثاني عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، ومخالفته الثقات من أصحاب الزُّهري في الرواية عن أبي سلمة، وهشام له أوهام.

قال البيهقي: «رواه هشام بن سعد عن الزُّهري إلا أنه خالف الجماعة في إسناده، فقال: عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرة».

وأما رواية سعيد بن المسيب، فقد أخطأ في رفعه عبد الجبار الأيلي؛ وهو ضعيف. والراجح عن سعيد بن المسيب مرسلاً، كما في الوجه الثاني. فقد رواه أصحاب الإمام مالك، عنه، عن سعيد بن المسيب مرسلاً، قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/ ٨): «هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة مرسلاً...».

إلا أن هذا الوجه ضعيف؛ لإرساله، ولمخالفته الحديث الموصول في بعض أنواع الكفارة، ومن ذلك قوله: ((هل تستطِيعُ أن تُهدِي بدَنةً ؟)). حيث أُنكِر علىٰ عطاء الخراساني ذِكر البَدَنَة في هذا الحديث.

قال البيهقي في "المعرفة" الصيام، باب الجماع في رمضان (٣/ ٣٧٤) قبل الحديث (رقم ٢٤٨١): «وروي عن سعيد بن المسيب مرسلاً إلا أنه خالف الحديث الموصول في بعض أنواع الكفارة، فيكون الحديث الموصول فيما خالف فيه أولىٰ».

قلت: وفيما رواه البخاري ومسلم في "صحيحيهما " ما يغني عن هذا الوجه المرسل. قال البيهقي عقب الحديث: «والاعتمادُ علىٰ الأحاديثِ المَوصولَةِ، وبِاللهِ التَّوفيقُ».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري (كتاب الصيام، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيءٌ فتُصدق عليه فليُكفر. رقم١٩٣٦)، وقال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني حميد بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت. قال: ((ما لك؟)) قال: وقعت

. . . . . .

علىٰ امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: ((هل تجد رقبة تعتقها؟)) قال: لا، قال: ((فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين))، قال: لا، فقال: ((فهل تجد إطعام ستين مسكينا)). قال: لا، قال: فمكث عند النبي ﷺ. فبينا نحن علىٰ ذلك أتي النبي ﷺ بعرق فيها تمر- والعَرَق: المِكتَل - قال: ((أين السائل؟)) فقال: أنا. قال: ((خُذها، فتصدق به)). فقال الرجل: أَعَلَىٰ أفقر مني يا رسول الله؟ فوَاللهِ ما بين لابتيها - يريد الحرَّتين - أهل بيت أفقرُ من أهل بيتي. فضحِك النبي ﷺ حتىٰ بدت أنيابه، ثم قال: ((أطعمه أهلك)).

وفي إخراج البخاري للحديث في "صحيحه" ما يغني عن دراسة إسناده.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في أكثر من موضع في "صحيحيهما"، من غير قوله: ((**واقض يَومًا مَكانَه**)).

الحديث الثامن والأربعون

وفي كتاب الصوم، باب قضاء شهر رمضان إن شاء متفرقا إن شاء متتابعا، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[١]:

[٤٨] " أخبَرَناه أبو بكرِ بنُ الحَسَنِ القاضِي وأبو زَكَريّا بنُ أبي إسحاقَ قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا بَحرُ بنُ نَصرٍ قال: قُرِئَ علىٰ عبدِ اللِه بنِ وهبٍ: أخبَرَكَ أبو حُسَينٍ؛ رَجُلٌ مِن أهلِ مَكةَ قال: سَمِعتُ موسَىٰ بنَ عُقبَةَ يُحَدِّثُ عن صالِحِ بنِ كَيسانَ قال: قيلَ: يا رسولَ اللهِ، رَجُلٌ كان عَلَيه قَضاءٌ مِن رَمَضانَ فقَضَىٰ يَوماً أو يَومَينِ مُنقَطِعَينِ، أيُجزِئُ عَنهُ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**أرأيتَ لَو كان عَلَيه دَينٌ فقَضاه دِرهَمًا ودِرهَمَينِ حَتَّىٰ يَقضِيَ دينَه، أتَرَون ذِمَّتَه بَرِئَت؟**)). قال: نَعَم، قال: ((**يَقضِي عنه**)).

وقَد قيلَ: عن موسَىٰ بنِ عُقبَةَ عن محمدِ بنِ المنكَدِرِ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

أخبَرَناه أبو بكرِ بنُ الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا ابنُ مَنيعٍ، حدثنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيبَةَ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ سُلَيمٍ الطّائِفِيُّ، عن موسَىٰ بنِ عُقبَةَ، عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ قال: بَلَغَني أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئلَ عن تَقطيعِ قَضاءِ صيامِ شَهرِ رَمَضانَ، فقالَ: ((**ذَلِكَ إلَيكَ، أرأيتَ لَو كان علىٰ أحَدِكُم دَينٌ فقَضَىٰ الدِّرهَمَ والدِّرهَمَينِ، ألَم يكنْ قَضاءً؟ فاللهُ أحَقُّ أن يَعُفوَ أو يَغفِرَ**)). قال عليٌّ: إسنادُه حَسَنٌ إلَّا أنَّه مُرسَلٌ، وقَد وصَلَه غَيرُ أبي بكرٍ عن يَحيىٰ بنِ سُلَيمٍ ولا يَثبُتُ مُتَصِلاً.

قال الشيخُ: وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ ضَعيفٍ عن ابنِ عُمَرَ مَرفوعًا، ورُوِيَ في مُقابَلَتِه عن أبي هريرةَ في النَّهيِ عن القَطعِ مَرفوعًا؛ وكَيفَ يَكونُ ذَلِكَ صَحيحًا ومَذهَبُ أبي هريرةَ جَوازُ التَّفريقِ ومَذهَبُ ابنِ عُمَرَ المُتابَعَةُ؟ وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ مَرفوعًا في جَوازِ التَّفريقِ، ولا يَصِحُّ شَيءٌ مِن ذَلِكَ ".

---

(١) "السنن الكبير" (٨/ ٥٩٤، ٥٩٥، رقم ٨٣٢٤، ٨٣٢٥).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه موسىٰ بن عُقبة، وقد روي عنه من طريقين:

- الطريق الأول: رواه بحر بن نصر، قال: قرئ علىٰ ابن وهب، أخبرك أبو حسين -رجل من أهل مكة-، قال سمعت موسىٰ بن عقبة، يحدث عن صالح بن كيسان، عن النبي ﷺ مرسلاً، وفيه جواز تفريق قضاء صوم رمضان.

أخرجه ابن وهب في "الجامع" كتاب الصوم (رقم٢٨٩)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" كتاب الصيام، باب قضاء صوم أيام رمضان (٣/ ٤٠٦ رقم٢٥٣٨)، من طريق بحر بن نصر، عن عبد الله بن وهب به، بمثله.

- الطريق الثاني: رواه يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، عن محمد بن المُنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وفيه جواز تفريق قضاء صوم رمضان:**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" الصيام، ما قالوا في تفريق رمضان(٢/ ٢٩٢ رقم٩١١٣)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٩٤ رقم٧٧)، عن يحيىٰ بن سُليم الطائفي عن موسىٰ بن عقبة، عن محمد بن المنكدر قال: بلغني، أن النبي ﷺ سُئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: ((**ذاك إليك**))، وقال: ((**أرأيت لو كان علىٰ أحدكم دين فقضىٰ الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ والله أحق أن يعفو ويغفر**)).

قال الدارقطني عقب الحديث: «إسنادٌ حسنٌ إلا أنه مرسلٌ، وقد وصله غيرُ أبي بكر عن يحيىٰ بن سُليم، إلا أنه جعلهُ عن موسىٰ بن عُقبة، عن أبي الزُّبير، عن جابر. ولا يثبت مُتصلاً».

وقال البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة" عقب الحديث (رقم٢٥٣٨) بعد روايته للطريق الأول -موسىٰ بن عقبة، عن صالح بن كيسان-: «وقيل: عن موسىٰ بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ. وهذا وإن كان مرسلاً فإذا انضم إلىٰ ما روينا فيه عن

. . . . . .

الصحابة وإلىٰ ظاهر الآية[١] صار قويـًا والله أعلم».

❖ **الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً)، وفيه جواز تفريق قضاء صوم رمضان:**

أخرجه الدارقطني في "سننه" الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٩٤ رقم٧٨)، من طريق أبي سعيد السجستاني، عن يحيىٰ بن سُليم، عن موسىٰ بن عقبة به. بلفظ: "سئل رسول الله ﷺ عن تقطيع صيام شهر رمضان؟ فقال: ((أرأيت لو كان علىٰ أحدكم دين فقضاه الدرهم والدرهمين حتىٰ يقضيه، هل كان ذلك قضاء دينه أو قاضيه؟)). قالوا: نعم يا رسول الله".

❖ **الوجه الثالث: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعـًا)، وفيه جواز تفريق قضاء صوم رمضان:**

أخرجه الماليني في "الأربعين في شيوخ الصوفية" (ص١٦٩)، من طريق أبي عُبيد البُسرِي - محمد بن حسان الزاهد-، عن أبي الجماهير محمد بن عثمان، عن يحيىٰ بن سُليم، عن موسىٰ بن عقبة، به، بلفظ: ((**لَا بَأْسَ بِقَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَفَرِّقًا**)).

وقد توبع موسىٰ بن عقبة علىٰ هذا الوجه، تابعه عبيد الله بن عمر، أخرج هذه المتابعة: الدارقطني في "سننه" الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٩٣ رقم ٧٤)، من طريق

سفيان بن بشر، عن علي بن مسهر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال في قضاء رمضان: ((**إن شاء فرق وإن شاء تابع**)).

قال الدارقطني معقبـًا: «لم يسنده غير سفيان بن بشر».

وقد روي من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعـًا في جواز التفريق: أخرجه الدارقطني في الموضع السابق من "سننه" (٢/ ١٩١ رقم٥٧)، من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن أحمد بن حازم الأندلسي، عن عمرو بن شرحبيل الغفاري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: سئل النبي ﷺ عن قضاء

(١) قال البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٤٠٥) باب قضاء صوم رمضان: «قال الشافعي: قضائهن متفرقات أو مجتمعات وذلك أن الله جل ثناؤه يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ولم يذكرهن متتابعات».

. . . . . .

رمضان؟ فقال: ((**يقضيه تِباعـًا، وإن فرَّقه أجزأَهُ**)).

قال الدارقطني معقبـًا: «الواقدي ضعيف».

وقد روي في النهي عن تفريق قضاء صوم رمضان والأمر بسرده، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا: أخرجه الدارقطني في الموضع السابق من "سننه" (٢/ ١٩١-١٩٢ رقم٥٨، ٥٩)، من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسول الله ﷺ: ((في قضاء رمضان: يسرده ولا يفرقه))، وفي رواية: ((من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه)).

قال الدارقطني معقبـًا: «عبد الرحمن بن إبراهيم ضعيف».

وقال البيهقي بعد روايته للحديث المرسل: «وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ ضَعيفٍ عن ابنِ عُمَرَ مَرفوعـًا، ورُوِيَ في مُقابَلَتِه عن أبي هريرةَ في النَّهيِ عن القَطعِ مَرفوعـًا؛ وكَيفَ يَكونُ ذَلِكَ صَحيحـًا ومَذهَبُ أبي هريرةَ جَوازُ التَّفريقِ[(١)]، ومَذهَبُ ابنِ عُمَرَ المُتابَعَةُ[(٢)] ؟ وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ مَرفوعًا في جَوازِ التَّفريقِ، ولا يَصِحُّ شَيءٌ مِن ذَلِكَ».

■ **النظر في الاختلاف:**

مما سبق يتبين بأن الحديث مداره علىٰ موسىٰ بن عقبة، وهو: **موسىٰ بن عقبة** بن أبي عياش الأسدي، مولىٰ آل الزبير، ويقال: مولىٰ أم خالد بنت سعيد بن العاص زوج الزبير، أدرك ابن عمر وغيره. **ثقة فقيه إمام في المغازي**، وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤١هـ).

(١) فقد جاء في" مصنف" عبد الرزاق باب قضاء رمضان (٤/ ٢٤٣ رقم٧٦٦٤): «عن ابن جريج، عن عطاء، أن ابن عباس، وأبا هريرة قالا في رمضان: فرقه إذا أحصيته».

(٢) وجاء في الموضع السابق من " مصنف عبد الرزاق" (٤/ ٢٤٢ رقم٧٦٥٨): «عن الثوري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: يقضيه تباعـًا».

. . . . . .

ينظر: "بحر الدم" (رقم ١٠٤٩)، "الجرح والتعديل" (١٥٤/٨ رقم٦٩٣)، "الثقات" (٤٠٤/٥ رقم٥٤٢٣)، "تهذيب الكمال" (١١٥/٢٩ رقم٦٢٨٢)، "الكاشف" (٣٠٦/٢)، "تهذيب التهذيب" (٥٧٤/٥ رقم٨١١٦)، " التقريب" (ص٥٥٢ رقم٦٩٩٢).

- وقد روي عن موسىٰ بن عقبة من طريقين:

- الأول: (رواه بحر بن نصر، قال: قرئ علىٰ ابن وهب، أخبرك أبو حسين -رجل من أهل مكة-، قال سمعت موسىٰ بن عقبة، يحدث عن صالح بن كيسان، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وقد رواه عن موسىٰ راوٍ واحد هو:

- أبو حسين: رجل من أهل مكة.

قلت: هكذا جاء مهملاً، وبعد البحث لم يتبين لي اسمه.

- الثاني: رواه يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

■ **أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، عن محمد بن المُنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

- **يحيىٰ بن سُليم** القرشي الطائفي، أبو محمد، ويقال: أبو زكريا المكي الحذَّاء الخراز. **ذهب إلىٰ توثيقه**: ابن سعد وابن معين -في رواية الدوري والدارمي-، والعجلي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث».

وقال ابن معين - في رواية كما في "الكامل"-: «ليس به بأس يكتب حديثه».

وثقه الإمام أحمد في روايته عن ابن خُثيم، فقال: «كان قد أتقن حديث ابن خُثيم وكانت عنده في كتاب». وقال ابن معين: «قال لي يحيىٰ بن سُليم الطائفي، قرأت علىٰ عَبد الله بن عثمان بن خُثيم هذه الأحاديث».

وصحح البخاري رواية الحميدي عنه -كما في التهذيب-، فقال: «ما حدث الحميدي عن يحيىٰ بن سُليم فهو صحيح».

وتوسط في حاله طائفة أخرىٰ:

قال يعقوب بن سفيان: «سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه

.....

حسن، وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر».

وقال النسائي: «ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمرو».

وقال الساجي: «صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر، لم يحمده أحمد».

وقال ابن عدي: «صدوق لابأس به».

وممن تركه وذهب إلىٰ تضعيفه مطلقًا:

الإمام أحمد، حيث قال: «رأيته يختلط في الأحاديث فتركته».

وقال عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه: «سألته عن يحيىٰ بن سليم، قال: كذا وكذا والله إن حديثه -يعني فيه شيء، وكأنه لم يحمده-».

وقال أبو حاتم: «شيخ صالح محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال النسائي في "الضعفاء": «ليس بالقوي »، وكذا قال الدولابي.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالحافظ عندهم».

وقال الدارقطني: «سيء الحفظ».

ونص علىٰ تضعيف روايته عن عبيد الله بن عمر:

البخاري، فقال: «يحيىٰ بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها».

وكذا ضعفها النسائي والساجي كما تقدم بنا. وقال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٩٣): «وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر».

قال ابن حجر في "التقريب": «صدوق سيئ الحفظ».

خلاصة حاله: مما تقدم نجد أن يحيىٰ بن سُليم اجتمع فيه التوثيق، والتوسط، والتضعيف، فوثقت طائفة، وضعفت أخرىٰ، وحسنت حديثه طائفة أخرىٰ.

فهو ثقة في روايته عن ابن خُثيم، لثناء الإمام أحمد وابن معين كما تقدم، وكذا في رواية الحميدي عنه لتصحيح البخاري لها.

. . . . . .

وضعيف فيما رواه عن عبيد الله بن عمر لكلام الأئمة البخاري والنسائي والساجي وابن حجر، وعليه يحمل تضعيف من ذهب إلىٰ تضعيفه مطلقاً، قال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٤١٧-٤١٨): «مختلف في توثيقه...، والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة». وقال في "هدي الساري" (ص٤٥١): «لم يخرج له الشيخان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئاً».

وهو حسن الحديث فيما سوىٰ ذلك؛ حيث توسط فيه جماعة من أئمة الجرح والتعديل والله تعالىٰ أعلم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٣هـ) أو (١٩٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥/٥٠٠)، "العلل ومعرفة الرجال" (٢/٤٨٠ رقم٣١٥٠)، "بحر الدم"(رقم١١٥١)، "التاريخ الكبير" (٨/٢٧٩ رقم٢٩٩٥)، "معرفة الثقات" (٢/٣٥٣ رقم١٩٨٠)، " علل الترمذي الكبير" -ترتيب أبي طالب- (ص١٩٢ رقم٣٣٩)، "الجرح والتعديل" (٩/١٥٦ رقم٦٤٧)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٦٣٣)، "الكامل" (٩/٦٢ رقم٢١١٥)، "تهذيب الكمال" (٣١/٣٦٥ رقم٦٨٤١)، "الكاشف" (٢/٣٦٧ رقم٦١٨٠)، "تهذيب التهذيب" (٦/١٤٤ رقم٨٧٣٣)، "التقريب" (ص٥٩١ رقم٧٥٦٣).

قلت: ومما تقدم يتبين أن الكلام في يحيىٰ بن سُليم إنما هو في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة، وهذا الوجه من غير روايته، وإنما من رواية يحيىٰ، عن موسىٰ بن عقبة.

وقد رواه عن يحيىٰ بن سُليم علىٰ هذا الوجه، أبو بكر بن أبي شيبة، **وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف**. تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

وتقدم بنا قول الدراقطني عن هذا الوجه بأن إسناده حسن.

■ **وأما الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ، موصولاً) فقد رواه عنه راو واحد هو:**

- سهل بن الفضل السجزي، ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يغرب».

ينظر: "الثقات" (٨/٢٩٣ رقم١٣٥١٥)، "لسان الميزان" (٤/٢٠٤ رقم٣٧١٢).

وقد رواه عن سهل بن الفضل: أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني، أبو العباس الأزهري. **وهو منكر الحديث** كما قال الدارقطني. قال عنه ابن حبان: «كان ممن يتعاطىٰ

. . . . . .

حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب الا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب علي فيها في أحاديث الثقات...». وقال ابن عدِي: «حدث بمناكير». واتهمه بالوضع برهان الدين الحلبي في كتابه " الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث".

مات سنة (٣١٢هـ).

ينظر: "المجروحين" (١/١٨٠ رقم٩٣)، "الكامل" (١/٣٣٣ رقم٤٧)، " سؤالات السلمي للدارقطني"(رقم ٦٥)، "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (١/٢٥٤ رقم٦٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١/٨٤ رقم١٢٧)، "تاريخ الإسلام" (٧/٢٥٠ رقم٤٩)، "الكشف الحثيث" (رقم ١٠٠)، "لسان الميزان" (١/٥٨٨).

وهذا الوجه ضعيف منطرح؛ لشدة ضعف أحمد بن محمد بن الأزهر فهو منكر الحديث، كما أن سهل بن الفضل يغرب وقد يكون هذا الوجه من غرائبه والله تعالىٰ أعلم. وقد تقدم بنا أن الحديث لا يثبت متصلاً، قال الدارقطني: «وقَد وصَلَه غَيرُ أبي بكرٍ[1] عن يَحيىٰ بنِ سُلَيمٍ ولا يَثبُتُ مُتَصِلاً».

❖ **وأما الوجه الثالث: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعاً)، وقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

- **محمد بن عثمان التنوخي**، يلقب بأبي الجماهر ويعرف به، أبو عبد الرحمن الكفرسوسي. **وهو ثقة**، وثقه وأثنىٰ عليه أبو زرعة وأبو داود وأبو حاتم والترمذي وعثمان الدارمي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له أبو داود وابن ماجه، مات سنة (٢٢٤هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/٢٥ رقم١١٠)، "الثقات" (٩/٧٧ رقم١٥٢٦٩)، "تهذيب الكمال" (٢٦/٩٧ رقم٥٤٦١)، "تهذيب التهذيب" (٥/٢١٨ رقم٧١٥٤)، "التقريب" (ص: ٤٩٦ رقم٦١٣٥).

إلا أن الراوي عن التنوخي، **لم يتبين لي حاله**، وهو: محمد بن حسان الغساني، أبو عبيد البُسرِي- نسبة إلىٰ بُسر قرية في حوران من أراضي دمشق- الصوفي الزاهد. روىٰ عن: سعيد بن منصور، وآدم بن أبي إياس، وأبي الجماهر محمد بن عثمان، وغيرهم. روىٰ عنه:

(١) يعني ابن أبي شيبة، وقد رواه علىٰ الوجه الأول مرسلا.

. . . . . .

ولداه نجيب وعبيد، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن مروان، والقاسم بن عيسىٰ العصار، وغيرهم.

لم أقف في بيان حاله علىٰ جرح أو تعديل.

قال عنه السمعاني: «من مشاهير الصوفية».

وقال ابن عساكر: «صاحب كرامات».

وقال ياقوت الحموي: «له كلام في الطريقة وكرامات».

مات سنة (٢٦٠هـ).

ينظر: "الأنساب" (٢/٢٢٨)، "تاريخ دمشق" (٥٢/٢٧٨)، "معجم البلدان" (١/٤٢٠)، "تاريخ الإسلام" (٦/٢٣٧ رقم٦١٧).

وهذا الوجه ضعفه الألباني في "الضعيفة" (٢/ ١٣٧ رقم٦٩٦).

وقد علل الإمام البيهقي حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث أبي هريرة بكون مذهب الراويين بخلافهما، فمذهب ابن عمر متابعة قضاء صوم رمضان وقد روىٰ هذا الحديث بجواز التفريق بينهما.

ومذهب أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جواز تفريق الصوم، وقد روىٰ هذا الحديث في النهي عن تفريق قضاء صوم رمضان والأمر بسرده.

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الحديث رواه يحيىٰ بن سُليم الطائفي واختلف عليه في وصله وإرساله، وأن الوجه الراجح هو الوجه الأول: (يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عُقبة، عن محمد بن المُنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد أشار إلىٰ ترجيحها الدارقطني والبيهقي، وذكرا أن الحديث لا يثبت متصلاً:

قال الدارقطني: «إسناد حسن إلا أنه مرسل. وقد وصله غير أبي بكر، عن يحيىٰ بن سليم إلا أنه جعله عن موسىٰ بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر. ولا يثبت متصلا»[(١)].

(١) "سنن الدار قطني" (٢/ ١٩٤ رقم٧٧).

.....

وأقره علىٰ ذلك البيهقي، وأعل الأحاديث المرفوعة عن ابن عمر وأبي هريرةﷺ بكون مذهبهما بخلاف روايتهما كما سبق.

ويؤيد ذلك ما يلي:

-أن الوجه الثاني الموصول بذكر جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إسناده شديد الضعف؛ فيه أحمد بن محمد بن الأزهر منكر الحديث.

- أما الوجه الثالث فأني أتوقف في الحكم عليه؛ حيث لم يتبين لي حال محمد بن حسان الغساني.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة[1] فقال: "حدثنا يحيىٰ بن سُليم الطائفي، عن موسىٰ بن عقبة، عن محمد بن المنكدر، قال: بلغني، أن النبي ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: ((**ذاك إليك**))، وقال: ((**أرأيت لو كان علىٰ أحدكم دين فقضىٰ الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ والله أحق أن يعفو ويغفر**)).

- **يحيىٰ بن سُليم الطائفي**، تقدم بنا في الوجه الأول أنه: ثقة فيما رواه عن ابن خُثيم، وفيما رواه عنه الحميدي، وضعيف فيما رواه عن عبيد الله بن عمر، وصدوق فيما سوىٰ ذلك والله تعالىٰ أعلم.

- **موسىٰ بن عقبة** بن أبي عياش تقدم بنا في النظر في الاختلاف أنه: **ثقة فقيه إمام في المغازي**.

- **محمد بن المُنْكَدِر** بن عبد الله بن الهُدَير التَّيْمي المدني، **ثقة فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرين.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن، إلا أنه مرسل كما قاله الدارقطني.

(١) "مصنف ابن أبي شيبة" ما قالوا في تفريق رمضان (٢/ ٢٩٢ رقم ٩١١٣).

الحديث التاسع والأربعون

وفي كتاب الصوم، باب الحديث الذي روي في الإفطار بالحجامة، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[١]:

[٤٩] " أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدَّثني جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ شاكِرٍ، حدَّثني قَبيصَةُ، حدثنا فِطرٌ، عن عَطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ اللِه ﷺ: ((**أفطَرَ الحاجِمُ والمحَجومُ**)). كَذا رَواه جَماعَةٌ عن قَبيصَةَ. ورَواه مَحمودُ بنُ غَيلانَ عن قَبيصَةَ أنَّه حَدَّثَه مِن كَتابِه عن فَطرٍ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسلاً. وهو المَحفوظُ، وذِكرُ ابنِ عباسٍ فيه وَهْمٌ.

ورَواه عبدُ المَلِكِ بنُ أبي سُلَيمانَ عن عَطاءٍ عن أبي هريرةَ مَوقوفًا. ورَواه لَيثُ بنُ أبي سُلَيمٍ عن عَطاءٍ عن عائشةَ عن النَّبِيِّ ﷺ. واللهُ أعلَمُ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه[٢]:

الحديث يرويه قبيصة واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه قبيصة، عن فطر، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ):**

أخرجه الخطيب في "الجامع" من روىٰ حديثًا ذكر أنه سأل شيخه عنه حتىٰ حدثه به(٢/ ١٣٢ رقم١٣١٨)، من طريق جعفر بن محمد بن شاكر، عن قبيصة به.

وأخرجه النسائي في "الكبرىٰ" ذكر الاختلاف علىٰ ليث (٣/ ٣٣٥ رقم٣١٨٢)، والطبراني في "الكبير"(١١/ ١٣٨ رقم١١٢٨٦)، من طريق عقبة بن قبيصة، عن أبيه قبيصة به، بمثله.

---

(١) "السنن الكبير" (٩/ ٢٣، ٢٤ رقم ٨٣٧٠).

(٢) للتوسع في الخلاف ينظر: "العلل" للدارقطني (١١/ ١٠٥ رقم ٢١٥١)، حيث اقتصرت في الدراسة علىٰ الاختلاف علىٰ قبيصة في وصل الحديث وإرساله الذي ذكره الإمام البيهقي.

.....

والبزار في "مسنده"(١١/ ٢١٢ رقم ٤٩٧٠)، من طريق حسين بن علي بن جعفر الأحمر، عن قبيصة بن عقبة به، بمثله.

قال البزار عقب الحديث: «وهذا الحديث إنما ذكرناه ليتبين اختلاف الناس، عن عطاء فإنه رواه غير قبيصة عن فطر، عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً، ولا نعلم أحداً قال عن ابن عباس إلا قبيصة...».

وقال البيهقي: «رَواه جَماعَةٌ عن قَبيصَةَ. ورَواه مَحمودُ بنُ غَيلانَ عن قَبيصَةَ أنَّه حَدَّثَه مِن كَتابِه عن فَطرٍ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسلاً. وهو المَحفوظُ، وذِكرُ ابنِ عباسٍ فيه وَهْمٌ».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه قبيصة، عن فطر، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

قال البيهقي: «ورَواه مَحمودُ بنُ غَيلانَ عن قَبيصَةَ أنَّه حَدَّثَه مِن كَتابِه عن فَطرٍ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسلاً».

قلت: لم أقف علىٰ رواية محمود بن غيلان هذه.

وقد أخرجه النسائي في "الكبرىٰ" (٣/ ٣٣٥ رقم ٣١٨٣)، عن أحمد بن الأزهر النيسابوري، عن محمد بن يوسف، عن فطر، عن عطاء به. بلفظ: «أفطر الحاجم والمستحجم»، وكذا ذكره الدارقطني في "العلل" (١١/ ١٠٧) عن فطر، عن عطاء مرسلاً من غير ذكر قبيصة.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه قبيصة بن عقبة، واختلف عليه:

– **وقبيصة هو**: ابن عقبة بن محمد بن سفيان السُوائي أبو عامر الكوفي. وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد وأبوداود والعجلي، وزاد الإمام أحمد: «كثير الحديث».

وقال أبو حاتم وابن خراش: «صدوق»، وزاد أبو حاتم: «لم أرَ أحداً من المحدثين يأتي بالحديث علىٰ لفظ واحد لا يغيره سوىٰ: قبيصة بن عقبة، وعلي بن الجعد، وأبي نعيم في الثوري...»، وهذا القول يعد ثناء من أبي حاتم علىٰ قبيصة والله أعلم، وقال النسائي: «ليس به بأس».

إلا أنه ضُعف في سفيان الثوري، ومما أُخذ عليه في روايته عنه:

١/ **سماعه من الثوري وهو صغير**، قال: ابن أبىٰ خيثمة، عن ابن معين: «قبيصة ثقة في كل

. . . . . .

شيء إلا في حديث سفيان ليس بذاك القوي فإنه سمع منه وهو صغير».

ويمكن أن يجاب عن هذا المأخذ، بقول قبيصة عن نفسه: «جالست الثوري وأنا ابن ١٦ سنة، ثلاث سنين»، وقد احتمل الأئمة سماعه ؛ قال أبو زرعة عن أحمد بن أبي الحواري، قلت للفريابي: «رأيت قبيصة عند سفيان؟ قال: نعم رأيته صغيراً. قال أبو زرعة:فذكرته لابن نمير، فقال: لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقبلنا منه». وقد احتج به الجماعة في الثوري وغيره، قال الذهبي في "السير": «الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدي، ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره». وقال عنه ابن حجر في "الهدي": «من كبار شيوخ البخاري، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري، وافقه عليها غيره».

٢/ **عدم ضبطه لحديث الثوري**، قال حنبل، للإمام أحمد: «فما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال أبو عبد الله: كان كثير الغلط، قلت فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط. قلت فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلاً صالحاً لابأس به وأي شيء لم يكن عنده، يذكر أنه كثير الحديث».

ويمكن أن يجاب عن ذلك بقول الذهبي السابق في "السير" أن قبيصة ليس في سفيان كابن مهدي، ووكيع وغيرهما، قال ابن حجر في "الهدي" معقباً علىٰ قول الإمام أحمد: «هذه الأمور نسبية، وإلا فقد قال أبوحاتم: لم أرَ أحداً من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث علىٰ لفظ واحد لا يغيره سوىٰ: قبيصة بن عقبة...»، وقال الفضل بن سهل: «كان قبيصة يحدث بحديث الثوري علىٰ الولاء درساً درساً حفظاً».

وضعفه أبو الحسن القطان مطلقاً، حيث قال: «يروي في "الأحكام" لقبيصة، ولا يعرض له وهو عندهم كثير الخطأ». وقد تعقبه الذهبي في " السير" قائلاً: «قد قفز قبيصة القنطرة، واحتجوا به فأرني الحديث المنكر الذي يُنقم به علىٰ قبيصة».

قال عنه الذهبي في "السير": «ثقة»، وقال في "الكاشف": «حافظ عابد».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما خالف»، ومرتبته أعلىٰ من ذلك والله أعلم، فقد احتج به الجماعة، وروىٰ عنه البخاري أربعة وأربعين حديثاً، ووثقه أئمة كبار، في حين أن من قال عنه: "صدوق" من الأئمة لا يخفىٰ تشددهم في الرجال، وأن من ضعفه ضعفه في روايته عن الثوري وقد أجبنا عن ذلك.

. . . . . .

والأقرب في حاله والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم **أنه ثقة**.

روىٰ له الجماعة، ومات سنة (٢١٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٠٣/٦)، "بحر الدم" (رقم٨٤٥)، "معرفة الثقات" (٢١٤/٢ رقم١٥١١)، "الجرح والتعديل" (١٢٦/٧ رقم٧٢٢)، "تهذيب الكمال" (٤٨١/٢٣ رقم٤٨٤٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٣٠/١٠ رقم١٦)، "الكاشف " (١٣٣/٢ رقم٤٥٤٦)، "تهذيب التهذيب" (٥٣٧/٤ رقم٦٣٨٥)، "تقريب التهذيب" (ص٤٥٣ رقم٥٥١٣)، "هدي الساري" (ص: ٤٣٦).

وقد رواه عن قبيصة علىٰ الوجه الأول (الموصول)، كل من:

الأول: جعفر بن محمد بن شاكر الصّائغ، أبو محمد الْبَغْدَادِيّ، كما في رواية البيهقي.

وهو ثقة عارف بالحديث، تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

الثاني: عقبة بن قبيصة بن عقبة العامري الكوفي. **وهو صدوق** كما في **"التقريب"** (ص٣٩٥ رقم٤٦٤٨)، وذكره ابن حبان في **"الثقات"** (٨/ ٥٠٠ رقم ١٤٦٦٤)، روىٰ له النسائي، وقال عنه: «صالح». **ينظر**: "تهذيب التهذيب" (١٥٨/٤ رقم٥٣٤٩).

الثالث: الحسين بن علي بن جعفر الأحمر الكوفي. وهو مقبول كما ذهب إلىٰ ذلك ابن حجر، وقال عنه أبو حاتم مرة: «شيخ»، وقال أخرىٰ: «لا أعرفه». وقال النسائي: «صالح».

روىٰ له أبو داود والنسائي.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٥٦/٣ رقم١٣٣٢)، "تهذيب التهذيب"(٥٢٧/١ رقم١٥٧٤)، "التقريب" (ص١٦٧ رقم١٣٣٢).

ورواه عن قبيصة علىٰ الوجه الثاني (المرسل):

- **محمود بن غيلان العدوي**، مولاهم أبو أحمد المروزي. **ثقة**، وثقه الإمام أحمد والنسائي ومسلمة، وزاد الإمام أحمد: «أعرفه بالحديث، صاحب سنة».

قال عنه الذهبي: «الإمام، الحافظ، الحجة، أبو أحمد... المروزي، من أئمة الأثر».

روىٰ له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٤٩هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم٩٧١)، "سير أعلام النبلاء" (٢٢٣/١٢ رقم٧٧)، "تهذيب التهذيب"(٣٨٧/٥ رقم٧٥٨٩)،

.....

"التقريب" (ص: ٥٢٢ رقم٦٥١٦).

وقد توبع قبيصة علىٰ هذا الوجه (المرسل) تابعه: محمد بن يوسف الفريابي وهو ثقة فاضل، كما سيأتي في دراسة الإسناد.

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ ترجيح الوجه الثاني (رواية الإرسال) حيث قال: «ورواه محمود بن غيلان، عن قبيصة أنه حدثه من كتابه، عن فطر، عن عطاء،عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو المحفوظ، وذكر ابن عباس فيه وهم». فنجد أن الإمام البيهقي رجح الوجه (المرسل) باعتبارطريقة التحمل، كون قبيصة حدثه من "كتابه" مما يدل علىٰ ضبطه لهذا الوجه، والله تعالىٰ أعلم.ويؤيد ما اختاره الإمام البيهقي من ترجيح المرسل:

- متابعة الثقة يوسف الفريابي لقبيصة بن عقبة في روايته، عن فطر، عن عطاء، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

- أن المحفوظ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خلاف ذلك؛ كونه كان لا يرَ بالحجامة للصائم باساً. فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (رقم١٩٣٩)، من طريق أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: ((احتجم النبي ﷺ وهو صائم))، و(رقم١٩٣٨) بلفظ: ((أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم)).

والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه النسائي في "الكبرىٰ"[1]، فقال: "أخبرنا أحمد بن الأزهر النيسابوري، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا فطر، عن عطاء، قال: كنا نسمع أن رسول الله ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمستحجم»".

١-**أحمد بن الأزهر** بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي، أبو الأزهر النيسابوري. روىٰ عن: عبد الله بن نمير، وروح بن عبادة، ومحمد بن يوسف الفريابي، وغيرهم. روىٰ عنه: النسائي

(١) "السنن الكبرىٰ" (٣/ ٣٣٥ رقم ٣١٨٣).

.....

وابن ماجه والذهلي وهو من أقرانه، والبخاري ومسلم خارج "الصحيحين"، وغيرهم. قال عنه النسائي والدار قطني: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم وصالح جزرة: «صدوق».

وقال محمد بن يحيىٰ: «أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة نرىٰ أن يكتب عنه».

وقال مكي بن عبدان: «سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر، فقال: اكتب عنه»، قال الحاكم معقباً: «هذا رسم مسلم في الثقات».

و قال ابن عدي: «وأبو الأزهر هذا بصورة أهل الصدق»، ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان يخطئ».

وقال ابن حجر: «صدوق كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه»، وهو كما قال.

روىٰ له النسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٦٣هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤١/٢ رقم١١)، "الثقات" (٤٣/٨ رقم١٢١٧٠)، "الكامل" (١٩٢/١ رقم٣٣)، "تهذيب الكمال" (٢٥٥/١ رقم٦)، "الكاشف" (١٨٩/١)، "تهذيب التهذيب" (١١/١ رقم٦)، "التقريب" (ص٧٧ رقم٥).

٢-**محمد بن يوسف** بن واقد بن عثمان الضبي، مولاهم الفِرْيابي. روىٰ عن: فطر بن خليفة، والثوري ولازمه، ونافع مولىٰ ابن عمر، وغيرهم. روىٰ عنه: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو الأزهر، وغيرهم. **وهو تابعي ثقة فاضل**، وثقه العجلي، والنسائي، وقال: أبو حاتم: «صدوق ثقة»، وذكره ابن حبان في"الثقات"، وقال: «كان من خيار عباد الله».

روىٰ عنه البخاري ستة وعشرين حديثاً.روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٢هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢١٥/٢ رقم١٥١٣)، "الجرح والتعديل" (١١٩/٨ رقم٥٣٣)، "الثقات" (٥٧/٩ رقم١٥١٦٦)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٢/٥ رقم٧٤٧٠)، "التقريب" (ص: ٥١٥ رقم٦٤١٥).

٣-**فطر بن خليفة** القرشي المخزومي، مولاهم أبو بكر الحناط الكوفي. روىٰ عن: أبيه، ومولاه عمرو بن حريث، وعطاء الشيبي وعداده في الصحابة، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم. روىٰ عنه: ابن المبارك ووكيع والقطان والسفيانان ومحمد بن يوسف، وغيرهم. وثقه ابن سعد ويحيىٰ القطان وابن معين والإمام أحمد والعجلي والنسائي، زاد ابن معين: «شيعي»،

. . . . . .

وزاد العجلي: «حسن الحديث».

قال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة عند الكوفيين، وهو متماسك وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه».

ضعفه السعدي، فقال: «زائغ غير ثقة»، والدار قطني حيث قال: «زائغ».

وقال ابن حجر: «صدوق، رمي بالتشيع»، وهو كما قال.

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (١٥٥هـ)، وقيل: (١٥٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٤٤/٦)، "التاريخ الكبير" (١٣٩/٧ رقم٦٢٥)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢٠٨/٢ رقم١٤٨٩)، "الجرح والتعديل" (٩٠/٧ رقم٥١٢)، "الكامل" (١٤٥/٧ رقم١٥٧٦)، "تهذيب الكمال" (٣١٢/٢٣ رقم٤٧٧٣)، "الكاشف" (١٢٥/٢ رقم٤٤٩٤)، "تهذيب التهذيب" (٥٠٧/٨ رقم٦٣٠٤)، "التقريب"(ص٤٤٨ رقم٥٤٤١).

٤- **عطاء هو: ابن أبي رَبَاح**، واسمه: أسلم القرشي مولاهم المكي. **ثقة فقيه فاضل**، لكنه كثير الإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الخمسون

وفي كتاب الصوم، باب من كره اعتكاف المرأة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٥٠] " أخبرَنا أبو أحمدَ عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ الحَسَنِ العَدلُ، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ جَعفَرٍ المُزَكِّي (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو زَكَريّا يَحيَىٰ بنُ محمدٍ العَنبَرِيُّ قالا: حدثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إبراهيمَ، حدثنا ابنُ بُكَيرٍ، حدثنا مالكٌ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أرادَ أن يَعتكِفَ، فلَمّا انصَرَفَ إلَىٰ المكانِ الَّذِي أرادَ أن يَعتكِفَ فيه رأىٰ أخبيَةً؛ خِباءَ عائشةَ وخِباءَ حَفصَةَ وخِباءَ زَينَبَ، فلَمّا رآهُنَّ سألَ عَنهُن، فقيلَ له: هَذا خِباءُ عائشةَ وخِباءُ حَفصَةَ وخِباءُ زَينَبَ. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**آلبِرَّ تَقولونَ بِهِنَّ** ؟)). ثُمَّ انصَرَفَ، فاعتكَفَ عَشْراً مِن شَوّالٍ. رَواه البخاريُّ في ((الصحيح)) عن عبدِ اللهِ بنِ يوسُفَ عن مالكٍ. وهَذا مِن طَريقِ مالكٍ مُرسَلٌ. وقَد وصَلَه الأوزاعِيُّ وحَمّادُ بنُ زَيدٍ وعَبّادُ بنُ العَوّامِ وسُفيانُ بنُ عُيَينَةَ وأبو مُعاويَةَ الضَّريرُ ويَعلَىٰ بنُ عُبَيدٍ وعَمرُو بنُ الحارِثِ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن عَمْرَةَ عن عائشةَ ".

غريب الحديث:

- **أخبية**: الخِباء هو أحد بيوت العرب من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، وهو علىٰ عمودين أو ثلاثة.

ينظر: "النهاية" (٩/٢)، "لسان العرب" (٢٢٣/١٤).

- **البِرَّ تقولون بهن**: أتظنون وترون أنهن أردن البر.

ينظر: "غريب الحديث" للخطابي (٣٣٦/١)، "النهاية" (١٢٣/٤)، "لسان العرب" (٥٧٢/١١).

---

(١) "السنن الكبير" (٩/ ١٩٢، ١٩٣ رقم ٨٦٧٥).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه الإمام مالك، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري واختلف رواة "الموطأ" عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه ابن بكير وأبو مصعب الزهري والقعنبي، عن الإمام مالك، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أما رواية ابن بكير فهي رواية البيهقي لهذا الحديث.

وقد أخرج الحديث مرسلاً: الإمام مالك في "الموطأ"- رواية أبي مصعب الزهري- كتاب الاعتكاف، باب قضاء الاعتكاف (١/ ٣٣٦ رقم ٨٧٦)، عن الإمام مالك به، بمثله، ومن طريق الإمام مالك أخرجه الشافعي كما ذكره البيهقي في "المعرفة" باب اعتكاف المرأة (٣/ ٤٦٤).

وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" - رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي- باب قضاء الاعتكاف (رقم ٥٥١)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" باب اعتكاف المرأة (٣/ ٤٦٥ رقم ٢٦٤٦)، القعنبي، عن مالك به.

قال البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٤٦٥): «هكذا روىٰ مالك الحديث في "الموطأ" مرسلاً».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه مالك في رواية وجماعة، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الاعتكاف، باب: الأخبية في المسجد، رقم (٢٠٣٤)، عن عبد الله بن يوسف، عن الإمام مالك، عن يحيىٰ الأنصاري به. بلفظ: "أن النبي ﷺ أراد أن يعتكف، فلما انصرف إلىٰ المكان الذي أراد أن يعتكف، إذا أخبيةٌ: خِباء عائشة، وخِباء حفصة، وخِباء زينب، فقال: ((آلبر تقُولونَ بِهِنَّ)). ثم انرصرف فلم يعتكف، حتىٰ اعتكف عشراً من شوال".

وقد توبع الإمام مالك علىٰ هذا الوجه في روايته عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، موصولاً، تابعه الثقات. قال الإمام البيهقي: «وقَد وصَلَه الأوزاعِيُّ وحَمّادُ بنُ زَيدٍ وعَبّادُ بنُ العَوّامِ

. . . . . .

وسُفيانُ بنُ عُيَينَةَ وأبو مُعاويَةَ الضَّريرُ ويَعلَىٰ بنُ عُبَيدٍ وعَمرُو بنُ الحارِثِ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن عَمْرَةَ عن عائشةَ».

- أما رواية الأوزاعي، فقد أخرجها:

الإمام أحمد في "مسنده" (٤١/ ٩٢ رقم ٢٤٥٤٤)، والبخاري في "صحيحه" كتاب الاعتكاف، باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج (رقم ٢٠٤٥)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الاعتكاف (رقم١١٧٣) عقب الحديث رقم (٦)، والبيهقي في "سننه"كتاب الصوم، باب المرأة تعتكف بأذن زوجها...(٩/ ١٩١ رقم ٨٦٧٤)، من طرق عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري به، بنحوه.

- **وأما رواية حماد بن زيد**، فأخرجها البخاري باب اعتكاف النساء (رقم٢٠٣٣)، عن أبي النعمان، عن حماد بن زيد، عن يحيىٰ الأنصاري به، بنحوه.

- **وأما رواية عباد بن العوام**، فأخرجها أبو نعيم في "المستخرج" (٣/ ٢٦٠ رقم٢٦٧٩)، من طريق محمد بن الصباح، عن عباد بن العوام، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري به، بنحوه. وأخرجه أبو نعيم أيضاً من طريق آخر عن ابن فضيل، عن يحيىٰ ابن سعيد، به.

- **وأما رواية سفيان بن عيينة، فقد أخرجها**: عبد الرزاق في "مصنفه" باب هل يقضي الاعتكاف (٤/ ٣٥٢ رقم ٨٠٣١)، والحميدي في "مسنده" (١/ ٢٥٤ رقم١٩٦)، والإمام مسلم، كتاب الاعتكاف (رقم١١٧٣) عقب الحديث رقم(٦)، من طريق ابن أبي عمر، ثلاثتهم: (عبد الرزاق، والحميدي، وابن أبي عمر)، عن سفيان بن عيينة، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري به، بنحوه، وذكر ابن عيينة أمهات المؤمنين عائشة وحفصة وزينب رضي الله عنهن أنهن ضربن الأخبية للإعتكاف.

- **وأما رواية محمد بن خازم الضرير- أبو معاوية-، فقد أخرجها**: مسلم في "صحيحه" كتاب الاعتكاف (رقم١١٧٣) (٦)، وأبو داود في "سننه" الصيام، باب الاعتكاف (رقم ٢٤٦٤)، والترمذي في "جامعه" الصوم، باب ماجاء في الاعتكاف(رقم ٧٩١)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الوقت الذي يدخل فيه المرء في اعتكافه(٨/ ٤٢٤ رقم٣٦٦٦)، من طرق عن أبي معاوية الضرير، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا

. . . . . .

قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلىٰ الفجر ثم دخل معتكفه. وإنه أمر بخِبائه فضُرب. أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فأمرت زينب بخِبائها فضُرب، وأمر غيرُها من أزواج النبي ﷺ بخِبَائِهِ فضُرب. فلما صلىٰ رسول الله ﷺ الفجر نظر فإذا الأخبيةُ، فقال: ((آلْبِرّ تُرِدْنَ ؟)). فأمَرَ بِخَبائِهِ فَقُوّضَ. وتَرَكَ الاعتكاف في شهر رمضان حتىٰ اعتكف في العشر الأول من شوالٍ". واللفظ للإمام مسلم.

وقرن أبو داود وابن حبان بأبي معاوية يعلىٰ بن عبيد، وروايتهما من طريق عثمان بن أبي شيبة، وقال فيها: ثم أخر الاعتكاف إلىٰ العشر الأول من شوال.

واقتصر الترمذي وابن حبان علىٰ لفظ: ((كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلىٰ الفجر ثم دخل معتكفه)).

- **وأما رواية يعلىٰ بن عبيد الطنافسي، فقد أخرجها**: الإمام أحمد في "مسنده" (٤٣/ ٧٣ رقم٢٥٨٩٦)، وأبوداود في الموضع السابق من"سننه" مقرونـًا بأبي معاوية الضرير، وابن ماجه في "سننه" الصيام، باب ماجاء فيمن يبتدئ الاعتكاف، وقضاء الاعتكاف (رقم ١٧٧١)، والنسائي في "سننه" كتاب المساجد، باب ضرب الخباء في المساجد (رقم ٧١١)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" كتاب الصيام(رقم٤٠٨)، وابن خزيمة في "صحيحه"باب وقت الاعتكاف في العشر الأواخر من شهر رمضان(٣/ ٣٤٣ رقم ٢٢١٧)، وابن حبان مختصراً في الموضع السابق من "صحيحه" وقرن بيعلىٰ أبا معاوية، من طرق عن يعلىٰ بن عبيد، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري به.

- **وأما رواية عمرو بن الحارث، فقد أخرجها**: الإمام مسلم، كتاب الاعتكاف (رقم ١١٧٣) عقب الحديث رقم(٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" باب الاعتكاف في شوال، إذا فات الاعتكاف في رمضان لفضل دوام العمل (٣/ ٣٤٥ رقم ٢٢٢٤)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر جواز اعتكاف المرأة مع زوجها في مساجد الجماعات (٨/ ٤٢٥ رقم٣٦٦٧)، من طرق عن عمر بن الحارث، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، به.

- **وأما رواية ابن إسحاق، أخرجها** الإمام مسلم في الموضع السابق من "صحيحه"، من طريق إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، به. وقال الإمام

. . . . . .

مسلم عقب الحديث: «وفي حديث ابن عيينة وعمرو بن الحارث وابن إسحاق ذِكرُ عائشة وحفصة وزينب رضي الله عنهن: أنهن ضربن الأخبية للاعتكاف».

❖ **الوجه الثالث: (رواه زياد بن عبد الرحمن -شبطون-، عن الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عمرة بن عبد الرحمن، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله، مرفوعاً، موصولاً):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"-رواية يحيىٰ الليثي- كتاب الاعتكاف، باب قضاء الاعتكاف (رقم٦٩٩)، عن الزُّهري به، بلفظ: "أن رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف، فلما انصرف إلىٰ المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أخبيةً: خباء عائشة، وحفصة، وزينب. فقال رسول الله ﷺ: ((آالبر تقولون بهن؟)). ثم انصرف، فلم يعتكف. حتىٰ اعتكف عشراً من شوال".

■ **النظر في الاختلاف:**

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (رواه ابن بكير وأبو مصعب الزهري والقعنبي، عن الإمام مالك، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

فقد تفرد بروايته مرسلاً: الإمام مالك بن أنس. أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (رواه مالك في رواية وجماعة، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً) فقد توبع الإمام مالك في روايته علىٰ هذا الوجه، تابعه جماعة من الثقات، وهم:**

الأوزاعي[١]، وحماد بن زيد[٢]، وعباد بن العوام[٣]، وسفيان بن عيينة[٤]، وأبو معاوية

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

. . . . . .

الضرير[١]، ويعلىٰ بن عبيد[٢]، وعمرو بن الحارث[٣].

❖ **وأما الوجه الثالث: (رواه زياد بن عبد الرحمن -شبطون-، عن الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عمرة بن عبد الرحمن، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله، مرفوعاً، موصولاً):**

تفرد برواية هذا الوجه يحيىٰ الليثي، عن زياد بن عبد الرحمن، وقد أعل هذا الوجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ١٨٩-١٩٠) حيث قال: «كذا هذا الحديث ليحيىٰ في "الموطأ" عن مالك عن ابن شهاب وهو غلط وخطأ مفرط لم يتابعه أحد من رواة "الموطأ" فيه عن ابن شهاب، وإنما هو في "الموطأ" لمالك عن يحيىٰ بن سعيد إلا أن رواة "الموطأ "اختلفوا في قطعه وإسناده، فمنهم: من يرويه عن مالك عن يحيىٰ بن سعيد أن رسول الله ﷺ، لايذكر عمرة. ومنهم: من يرويه عن مالك عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرة لا يذكر عائشة، ومنهم من يرويه عن مالك عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرة عن عائشة يصله بسنده.

وأما رواية يحيىٰ عن مالك عن ابن شهاب، فلم يتابعه أحد علىٰ ذلك؛ وإنما هذا الحديث لمالك عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن عمرة، لا عن ابن شهاب عن عمرة؛ كذلك رواه مالك وغيره وجماعة عنه. ولا يعرف هذا الحديث لابن شهاب، لا من حديث مالك ولا من حديث غيره من أصحاب ابن شهاب. وهو من حديث يحيىٰ بن سعيد محفوظ صحيح سنده. وهذا الحديث مما فات يحيىٰ سماعه عن مالك في "الموطأ" فرواه عن زياد بن عبد الرحمن المعروف بـ(شبطون) وكان ثقة عن مالك، وكان يحيىٰ بن يحيىٰ قد سمع "الموطأ" منه بالأندلس ومالك يومئذٍ حي. ثم رحل فسمعه من مالك حاشىٰ ورقة في الاعتكاف لم يسمعها، أو شك في سماعها من مالك فرواها عن زياد، عن مالك، وفيها هذا الحديث. فلا أدري ممن جاء هذا الغلط في هذا الحديث أمن يحيىٰ ؟أم من زياد؟ ومن أيهما كان ذلك فلم يتابعه أحد عليه. وهو حديث مسند ثابت من حديث يحيىٰ بن سعيد ذكره

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث السادس والثلاثون.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثون.

.....

البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرة عن عائشة مسنداً....».

ويحيىٰ بن يحيىٰ الليثي، صدوق فقيه. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرون.

وزياد هو: ابن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله الَّلخمِي، ويعرف بـ(زياد شبطون)، وشَبْطُون لقب له، صاحب الإمام مالك، فقيه أهل الأندلس علىٰ مذهب الإمام مالك بن أنس، وعليه تفقه وأخذ يحيىٰ الليثي قبل أن يرحل إلىٰ الإمام مالك.

قال عنه ابن عبد البر في "التمهيد"(١١/ ١٩٠): «ثقة عن مالك».

وقال الحميدي: «كان رجلاً صالحًا، عرض عليه القضاء فلم يقبله».

وقال الذهبي: «الفقيه، الإمام، مفتي الأندلس.... كان إمامًا، عالمًا، ورعًا، ناسكًا، مهيبًا، كبير الشأن».

مات سنة (١٩٣هـ) وقيل: (١٩٩هـ).

ينظر: "التمهيد"(١١/١٩٠)، "جذوة المقتبس " للحميدي (ص٣٣٨ رقم٤٤٠)، "سير أعلام النبلاء" (٩/٣١١)، "شذرات الذهب" لابن العماد (٢/٤٣٩).

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني الموصول، رواية الإمام مالك وجماعة آخرين عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، مرفوعًا. ولعل الإمام البيهقي أشار إلىٰ ترجيح هذا الوجه حينما ذكر تخريج البخاري له في "صحيحه" من طريق الإمام مالك، وذكر من تابعه علىٰ وصله، فقال: «رَواه البخاريُّ في ((الصحيح)) عن عبدِ اللهِ بنِ يوسُفَ عن مالكٍ. وهَذا مِن طَرِيقِ مالكٍ مُرسَلٌ. وقَد وصَلَه الأوزاعِيُّ وحَمّادُ بنُ زَيدٍ وعَبّادُ بنُ العَوّامِ وسُفيانُ بنُ عُيَينَةَ وأبو مُعاويَةَ الضَّريرُ ويَعلَىٰ بنُ عُبَيدٍ وعَمرُو بنُ الحارِثِ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن عَمْرَةَ عن عائشةَ». ومما يؤيد هذ الترجيح، مايلي:

الأول: فقد أخرجها البخاري ومسلم في أكثر من موضع في "صحيحيهما".

الثاني: توبع الإمام مالك علىٰ هذا الوجه تابعه جماعة من الثقات كما تقدم بنا.

. . . . . .

الثالث: كون رواته أكثر عدداً، فقد رواه سبعة رواة جميعهم ثقات،هم: الإمام مالك، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة، وعمرو بن الحارث، وأبو معاوية الضرير، وعباد بن العوام، ويعلىٰ بن عبيد، كلهم: عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولًا.

الرابع: انفراد الإمام مالك في روايته علىٰ الوجه الأول مرسلاً.

الخامس: تفرد يحيىٰ الليثي في روايته عن زياد بن عبد الرحمن عن الإمام مالك، عن الزُّهري، كما في الوجه الثالث، وهذا خطأ وغلط كما ذكر ابن عبد البر؛ حيث إن المحفوظ في هذا الحديث يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا مرفوعًا. والله تعالىٰ أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في أكثر من موضع من "صحيحيهما".

الحديث الحادي والخمسون

وفي كتاب الحج، باب من ليس له أن يحج عن غيره، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٥١] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ قال: سَمِعتُ أبا عليٍّ الحافظَ يقولُ ذَلِكَ. قال: وقَد رَوَىٰ قَتادَةُ أيضًا عن عَزْرَةَ بنِ تَميمٍ، وعن عَزْرَةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ.

أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحَسَنِ القاضِي، حدثنا أبو العباسِ الأصَمُّ، أخبرَنا الرَّبيعُ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مسلمٌ يَعنِي ابنَ خالِدٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عَطاءٍ قال: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً يقولُ لَبَّيكَ عن فُلانٍ. فقالَ له النَّبِيُّ ﷺ: ((**إن كُنتَ حَجَجتَ فلَبِّ عنه، وإلَّا فاحجُجْ عن نَفسِكَ ثُمَّ احجُجْ عنه**)).

وكَذَلِكَ رَواه سفيانُ الثَّورِيُّ عن ابنِ جُرَيجٍ مُرسَلاً.

وأخبَرَناه أبو حامِدٍ أحمدُ بنُ أبي خَلَفٍ الصَوفِيُّ المِهرَجانِيُّ بها، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ يَزدادَ بنِ مَسعودٍ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سُلَيمانَ، حدثنا حَسَنُ بنُ خَلَفٍ الواسِطِيُّ، حدثنا إسحاقُ الأزرَقُ، عن شَريكٍ، عن ابنِ أبي لَيلَىٰ، عن عَطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأىٰ رَجُلاً يُلَبِّي عن رَجُلٍ فقالَ له: ((**لَبَّيتَ عن نَفسِكَ؟**)). قال: لا. قال: ((**فلَبِّ عن نَفسِكَ، ثُمَّ لَبِّ عن فُلانٍ**)).

وكَذَلِكَ رَواه إبراهيمُ بنُ طَهمانَ عن ابنِ أبي لَيلَىٰ. ورَواه هُشيمٌ عن ابنِ أبي لَيلَىٰ عن عَطاءٍ عن عائشةَ. ورَواه ابنُ جُرَيجٍ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. والرِّوايَةُ الأُولَىٰ أَولَىٰ، واللهُ أعلَمُ.

وأخبرَنا أبو بكرِ بنُ الحارِثِ، أخبرَنا عليُّ بنُ عُمرُ الحافظُ، حدّثنا الحَسَنُ بنُ سعيدَ بنَ يوسُفَ المَرْوَرُّوذِيُّ، حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ المَلِكِ بن زَنجُويَه، حدّثنا الفِريابِيُّ محمدُ بنُ يوسُفُ، حدَّثنا أبو بكرِ بنُ عَياشٍ، عن ابنِ عَطاءٍ، عن عَطاءٍ،

(١) "السنن الكبير" (٩/ ٢٣٥-٢٣٧ رقم ٨٧٤٩، ٨٧٥٠، ٨٧٥١، ٨٧٥٢، ٨٧٥٣).

عن ابنِ عباسٍ، قال: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً يقولُ: لَبَّيكَ عن شُبرُمَةَ. فقال: ((**حججت عن نفسك؟**)) فقال: لا. قال: ((**عن نَفسِكَ فلَبِّ**)).

قال: وحَدَّثَنا عليٌّ، حَدَّثَناه أبو بكرٍ النَّيسابورِيُّ وأبو عليٍّ الصَّفارُ وابنُ مَخلَدٍ، قالوا: حدّثنا عباسٌ الترَّقُفِيُّ، حدّثنا الفِريابِيُّ. نَحوَه.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنِي الحُسَينُ بنُ أبي الحَسَنِ الدّارِمِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ يَعنِي ابنَ خُزَيمَةَ، حدثنا محمدُ بنُ عليِّ بنِ حَمزَةَ، حدثنا عبدُ الوارِثِ بنُ عُبَيدِ اللهِ، حدثنا خالِدُ بنُ صُبَيحٍ، عن الحَسَنِ بنِ عُمارَةَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عَطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: سَمِعَ رسولُ اللهِ ﷺ رَجُلاً يُلَبِّي عن شُبرُمَةَ. قال: فدَعاه فقالَ له: ((**هَل حَجَجتَ؟**)). قال: لا. قال: ((**فهَذِه عَنكَ، وحُجَّ عن شُبرُمَةَ**)).

وكَذَلِكَ رُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ حبَيبِ بنِ أبي ثابِتٍ عن عَطاءٍ عن ابنِ عباسٍ مُسنَدًا. ورِوايَةُ مَن رَوَىٰ حَديثَ عَطاءٍ مُرسَلاً أصَحُّ واللهُ أعلَمُ".

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه عطاء بن أبي رباح واختلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة دونه:

❖ **الوجه الأول: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺمرسلاً):**

أخرجه الشافعي في "مسنده"- ترتيب سنجر- باب تقديم فرض الرجل علىٰ نذره... (٢/ ٢٣٩ رقم ٩٢٣)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" كتاب المناسك، باب كيف الاستطاعة (٣/ ٤٧٥ رقم ٢٦٦١)، وباب من ليس له أن يحج عن غيره (٣/ ٤٨٢ رقم ٢٦٧٢)، عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، به، بمثله.

قال البيهقي: «وكَذَلِكَ رَواه سفيانُ الثَّورِيُّ عن ابنِ جُرَيجٍ مُرسَلاً».

وقد توبع ابن جريج في روايته لهذا الوجه، تابعه ابن أبي ليلىٰ:

أخرج هذه المتابعة: مسدد كما في "المطالب العالية" باب الحج عن الغير (٦/ ٣١١ رقم ١١٥٢)، عن عيسىٰ بن يونس.

. . . . . .

وابـن أبـي شـيبة في "مصـنفه" في الرجـل يحـج عـن الرجـل ولـم يحـج قـط (٣/ ١٩٤ رقم١٣٣٦٨)، عن أبي معاوية.

كلاهما: (عيسىٰ بن يونس، وأبو معاوية)، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلفظ: "سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: لبيك عن شُبْرمَة. فقال: ((إن كنت حَججت قلت: عن شُبْرمَة، وإلا قلت: عن نفسك))".

قال الحافظ ابن حجر في "المطالب العالية" معقبـًا: «والمحفوظ في هذا الحديث عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا».

وقال في "إتحاف المهرة" (٣/ ١٦١ رقم ٢٤٤١): «رواه مُسَدَّد مرسلاً بسندٍ ضعيف؛ لضعف محمد بن عَبد الرحمن بن أبي ليلىٰ».

❖ **الوجه الثاني: (رواه جماعة، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عباس، عن النبي ﷺ مرفوعـًا):**

وقد رواه عن عطاء علىٰ هذا الوجه كل من:

١-**ابن أبي ليلىٰ**، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أضرب:

- الضرب الأول: (ابن أبي ليلىٰ، عن عطاء، عن عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الدارقطني في "سننه" باب المواقيت (٢/ ٢٦٩ رقم١٥٣)، من طريق إسحاق الأزرق عن شَريك، وطريق إبراهيم بن طهمان.

كلاهما: (شَريك، وإبراهيم بن طهمان)، عن ابن أبي ليلىٰ، عن عطاء، به.

وذكره البيهقي في "المعرفة" كتاب المناسك، باب من ليس له أن يحج عن غيره (٣/ ٤٨٣) عقب الحديث (رقم٢٦٧٣)، من طريق شَريك، عن ابن أبي ليلىٰ، به.

وقال معقبـًا: «وكذلك روي من أوجه ضعيفة موصولاً».

- الضرب الثاني: (ابن أبي ليلىٰ، عن عطاء، عن النبيﷺ مرسلاً):

تقدم تخريجه في الوجه الأول.

. . . . . .

- الضرب الثالث: (ابن أبي ليلىٰ، عن عطاء بن أبي رباح، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه الدارقطني في "سننه" باب المواقيت (٢/ ٢٧٠ رقم١٥٦)، والبيهقي في "المعرفة" كتاب المناسك، باب من ليس له أن يحج عن غيره (٣/ ٤٨٣ رقم٢٦٧٣)، من طريق هشيم، عن ابن أبي ليلىٰ، عن عطاء، به، بلفظ: "أن النبي ﷺ سمع رجلاً يلبي عن شُبرمة، فقال: ((وما شُبرمة ؟)). قال: فذكر قرابةً له. فقال: ((أَحَججتَ عن نفسِك؟)). قال: فقال: لا. قال: ((فَاحجُج عن نَفسِك، ثم احجُج عن شُبْرمةَ)). واللفظ للدارقطني.

٢-**يعقوب بن عطاء، أخرج له:** الطحاوي في "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيمن لم يحج عن نفسه حجة الإسلام (٦/ ٣٨٣ رقم٢٥٤٩)، والطبراني في "الأوسط" (٣/ ٧ رقم ٢٣٠٠)، والدارقطني في "سننه" باب المواقيت(٢/ ٢٦٩ رقم١٥١)، من طريق الفِريابيُّ، عن أبي بكر بن عياش، عن ابن عطاء، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عن النبي ﷺ، وسمىٰ من لبىٰ عنه.

٣-**عمرو بن دينار، أخرج له:** الدارقطني في "سننه" باب المواقيت (٢/ ٢٦٨ رقم١٤٣)، من طريق عبد الوارث بن عبيد الله، عن خالد بن صبيح، عن الحسن بن عمارة. وفي (٢/ ٢٦٩ رقم١٤٩)، من طريق أبي بكر الكليبي، عن الحسين بن ذكوان. كلاهما: (الحسن بن عمارة، والحسين بن ذكوان)، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عن النبي ﷺ. وسمىٰ من لبىٰ عنه.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عطاء بن أبي رباح واختلف عليه، وعلىٰ بعض الرواة دونه:

❖ **أما الوجه الأول: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺمرسلاً)، فقد رواه عنه:**

- مسلم بن خالد بن قَرْقَرة، ويقال: ابن جَرْجة القرشي المخزومي مولاهم، أبو خالد المكي المعروف بالزَّنْجي الفقيه. وثقه ابن معين والدارقطني، وقال ابن عدي: «حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «من فقهاء أهل الحجاز ومنه

. . . . . .

تعلم الشافعي الفقه، وإياه كان يجالس قبل أن يلقىٰ مالك بن أنس. وكان مسلم يخطيء أحيانًا».

وقال عنه ابن سعد: «كان كثير الحديث، كثير الغلط والخطأ في حديثه». وقال الساجي: «صدوق كان كثير الغلط، وكان يرىٰ القدر».

وقال يعقوب بن سفيان: «سمعت مشايخ مكة يقولون كان له حلقة أيام ابن جريج، وكان يطلب ويسمع ولا يكتب...، فلما أُحتيج إليه وحدَّث كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه».
قال ابن حجر في "التهذيب" معقبًا: «يعني فضعف حديثه لذلك».

ضعفه ابن معين -في رواية ابن أبي شيبة-، والنسائي، وأبو جعفر النفيلي.

وقال ابن المديني: «ليس بشيء».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر».

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الأوهام».

روىٰ له أبو داود وابن ماجه، مات سنة (١٧٩هـ) وقيل: (١٨٠هـ).

والأقرب في حاله - والله أعلم - **أنه ضعيف**، وعلىٰ هذا جماعة من أئمة الجرح والتعديل.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٩٩/٥)، "التاريخ الكبير" (٢٦٠/٧ رقم١٠٩٧)، "المعرفة والتاريخ" (٥١/٣)، "الجرح والتعديل" (١٨٣/٨ رقم٨٠٠)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٥٦٩)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٥٠/٤ رقم١٧١٩)، "الكامل" (٦/٨ رقم١٧٩٧)، "تهذيب الكمال" (٥٠٨/٢٧ رقم٥٩٢٥)، "تهذيب التهذيب" (٤٢٨/٥ رقم٧٧٠٨)، "تقريب التهذيب" (ص٥٢٩ رقم٦٦٢٥).

وتابع مسلمًا علىٰ هذا الوجه ابن أبي ليلىٰ وهو ضعيف كما سيأتي في ترجمته.

❖ **وأما الوجه الثاني: (رواه جماعة، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبدالله بن عباس، عن النبي ﷺ مرفوعًا)، وقد رواه عنه ثلاثة رواة هم:**

١-ابن أبي ليلىٰ، واختلف عليه فيه.

. . . . . .

وابن أبي ليلىٰ هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي القاضي. قال عنه العجلي: «صدوق ثقة»، وقال ابن معين: «ليس بذاك».

وقد وصف بسوء الحفظ، وصفه بذلك:

شعبة حيث قال: «ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلىٰ».

وقال الإمام أحمد: «كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلىٰ أحب إلينا من حديثه؛ حديثه فيه اضطراب».

وقال أيضاً: «ابن أبي ليلىٰ ضعيف، وفي عطاء أكثر خطأً».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، كان سيئ الحفظ؛ شُغِلَ بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يُكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال النسائي: «ليس بالقوي في الحديث».

وقال ابن عدي: «وهو مع سوء حفظه يُكتب حديثه».

وقال ابن حجر: «صدوق سيئ الحفظ جداً».

والأقرب في حاله – والله أعلم – أنه ضعيف؛ لسوء حفظه.

روىٰ له الأربعة، مات سنة (١٤٨هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٢٤٣ رقم١٦١٨)، "الجرح والتعديل" (٧/٣٢٢ رقم١٧٣٩)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٥٢٥)، "الكامل" (٦/١٨٧)، "تهذيب الكمال"(٢٥/٦٢٢ رقم٥٤٠٧)، "تهذيب التهذيب" (٥/١٩٥)، "التقريب" (ص٤٣٩ رقم٦٠٨١).

ورواية ابن أبي ليلىٰ ضعيفة؛ لضعفه وسوء حفظه واضطرابه في الحديث، وكونه في عطاء أكثر خطأً كما تقدم من قول الإمام أحمد بن حنبل.

٢-**يعقوب بن عطاء وهو**: ابن أبي رباح القرشي مولاهم المكي. **ضعيف**. ضعفه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، وقال أبو حاتم: «ليس عندي بالمتين، يكتب حديثه».

وقال الإمام أحمد: «منكر الحديث».

. . . . . .

روىٰ له النسائي، مات سنة (١٥٥هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم ١١٩٤)، "الجرح والتعديل" (٩/٢١١ رقم٨٨٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/٤٤٥ رقم٢٠٧٤)، "تهذيب الكمال" (٣٢/٣٥٣ رقم٧٠٩٧)، "التقريب" (٦٠٨ رقم٧٨٢٦).

٣-**عمرو بن دينار المكي**، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم. **ثقة ثبت**. وثقه وأثنىٰ عليه شعبة وسفيان بن عيينة وابن سعد والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم. روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥/٤٨٠)، "معرفة الثقات"(٢/١٧٥ رقم١٣٧٧)، "الجرح والتعديل" (٦/٢٣١ رقم١٢٨٠)، "تهذيب الكمال" (٢٢/٥ رقم٤٣٦٠)، "تهذيب التهذيب" (٤/٣٣٥ رقم٥٧٩٩)، "التقريب" (ص٤٢١ رقم٥٠٢٤).

إلا أن الراوي عن عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه الحسن بن عمارة المُضَرِب البجلي مولاهم. **أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

وقد توبع الحسن بن عمارة في روايته عن عمرو بن دينار، تابعه الحسين بن ذكوان المعلم العَوْذي البصري، وهو ثقة ربما وهم. كما في "التقريب" (ص١٦٦ رقم١٣٢٠). إلا أن الراوي عن الحسين هو: عباد بن صهيب الكليبي البصري، ويكنىٰ أبا بكر. وبالدراسة لحاله تبين أنه متروك الحديث.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٦/٤٣ رقم١٦٤٣)، "الجرح والتعديل" (٦/٨١ رقم٤١٧)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٤١١)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/١٤٤ رقم١١٢٨).

■ **الخلاصة:**

مما تقدم فإن الحديث رواه عطاء بن أبي رباح واختلف عليه، وقد ذهب الإمام البيهقي إلىٰ ترجيح رواية عطاء المرسلة، فقال: «ورِوايَة مَن رَوَىٰ حَديثَ عَطاءٍ مُرسَلاً أصَحُّ واللهُ أعلَمُ». وذكر أنه روي عن سفيان الثوري عن ابن جريج مرسلاً، إلا أني لم أقف علىٰ هذه الرواية.

ومن خلال ما تقدم تبين لنا ضعف جميع الأوجه من رواية عطاء بن أبي رباح.

فأما الوجه الأول: (رواية الإرسال) فهي من رواية مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف. وتابعه ابن أبي ليلىٰ وهو ضعيف أيضاً.

. . . . . .

وأما الوجه الثاني: (رواية الوصل)، فهي ضعيفة لما يلي:

- فجميع الأضرب عن أبي ليلىٰ مطروحة؛ لضعف ابن أبي ليلىٰ واضطرابه في الحديث، وكونه في عطاء بن أبي رباح أكثر خطأً، وهذا الحديث من روايته عن عطاء.

-ضعف يعقوب بن عطاء، وقد رواه عن أبيه موصولاً.

-ضعف رواية عمرو بن دينار، لشدة ضعف الرواة لهذه الرواية وهما: الحسن بن عمارة، وعباد بن صهيب الكليبي، وقد ترك الأئمة حديثهما.

الحكم على الحديث:

الحديث موصولاً ومرسلاً روي بأسانيد ضعيفة.

الحديث الثاني والخمسون

وفي كتاب الحج، جماع أبواب الاختيار في إفراد الحج والتمتع بالعمرة، باب من اختارَ القِرانَ وزَعَمَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان قارِنًا، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٥٢] " أخبرَنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ، حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يونُسَ، حدثنا داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ العَطّارُ (ح) وأخبرَنا أبو نَصرٍ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو عليٍّ حامِدُ بنُ محمدٍ الرَّفّاءُ، أخبرَنا عليُّ بنُ عبدِ العَزيزِ، حدثنا الحَسَنُ بنُ الرَّبيعِ وشِهابُ بنُ عَبادٍ قالا: حدثنا داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ، قال: اعتَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أربَعَ عُمَرٍ؛ عُمرَةَ الحُدَيبيَةِ[(٢)]، وعُمرَةَ القَضاءِ مِن قابِلٍ، وعُمرَتَه مِنَ الجِعْرانَةِ[(٣)]، وعُمرَتَه الرّابعَةَ التي مَعَ حَجَّتِه. قال أبو الحَسَنِ يَعنِي عليَّ بنَ عبدِ العَزيزِ: لَيسَ أحَدٌ يقولُ في هذا الحَديثِ: عن ابنِ عباسٍ. إلَّا داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ.

---

(١) "السنن الكبير" (٩/ ٣٢٨ رقم ٨٩١٢).

(٢) الحُدَيْبِية: بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وباء موحدة مكسورة وياء- فقد روي عن الإمام الشافعي أنه قال: الصواب تشديد الحديبية وتخفيف الجعرانة. وهي: قرية متوسطة ليست بالكبيرة سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺتحتها بيعة الرَّضوان. وبين موقع الحُديبية ومكة المكرمة مرحلة (٢٢كم) وهي غرب مكة المكرمة علىٰ طريق جدّة - موقع الشُّميسي في وقتنا الحاضر- ويعرف بالحديبية أيضًا.
ينظر: "معجم البلدان" (٢/ ٢٢٩)، "الروض المعطار" (ص: ١٩٠)، "أطلس الحديث النبوي" (ص١٤١).

(٣) الجِعرانة: قال ياقوت الحموي: «-بكسر أوله إجماعًا، ثم إن أصحاب الحديث يكسرون عينه ويشددون راءه (الجِعِرَّانة). وأهل الأدب يخطئونهم ويسكنون العين ويخففون الراء (الجِعْرانة)، وقد حُكي عن الشافعي أنه قال: المحدثون يخطئون في تشديد الجعرانة وتخفيف الحديبية». وهي: ماء بين الطائف ومكة وهي إلىٰ مكة أقرب. نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين، ومنها أحرم ﷺ بعمرته في وجهته تلك، وله فيها مسجد.
ينظر "معجم ما استعجم" (٢/ ٣٨٤)،: "معجم البلدان "(٢/ ١٤٢)، "الروض المعطار" (ص: ١٧٦).

قال الشيخُ: قَد رَواه سفيانُ بنُ عُيَينَةَ عن عمرِو بنِ دينارٍ عن عِكرِمَةَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعتَمَرَ. مُرسَلاً. قال البخاريُّ: داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ صَدوقٌ إلاَّ أنَّه رُبَّما يَهِمُ في الشَّيءِ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه عمرو بن دينار واختلف فيه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، موصولاً):**

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٤٦ رقم١١٦٢٩)، من طريق علي بن عبد العزيز، عن الحسن بن الربيع، وشهاب بن عباد، عن داود بن عبد الرحمن العطار، عن عمرو بن دينار، به بمثله.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ١٧٠) عن هوذة بن خليفة، وأحمد بن عبدالله بن يونس، وشهاب بن عباد العبدي، والدارمي في "سننه" باب كم اعتمر النبي ﷺ (٢/ ١١٧٩ رقم ١٩٠٠)، عن شهاب بن عباد.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٨٧ رقم ٢٢١١) عن يونس بن محمد المؤدب، وفي موضع (٥/ ١١١ رقم ٢٩٥٤)عن أبي النضر.

وأبو داود في "سننه" كتاب المناسك، باب العمرة (رقم١٩٩٣)عن النفيلي وقتيبة، والترمذي في "جامعه" الحج، باب ما جاء: كم اعتمر النبيﷺ (رقم٨١٦)، عن قتيبة.

وابن ماجه في "سننه" المناسك، كم اعتمر النبيﷺ (رقم٣٠٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن المصطفىٰ ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عمر (٩/ ٢٦٢ رقم٣٩٤٦) من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي.

والطحاوي في"معاني الآثار" باب ما كان النبي ﷺ به محرما في حجة الوداع (٢/ ١٤٩ رقم٣٧٠١) من طريق يحيىٰ بن يحيىٰ.

والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٥٢ رقم ٤٣٧٢)من طريق مسلم بن إبراهيم.

جميعهم: (شهاب بن عباد، ويونس، وأبو النضر، والنفيلي، وقتيبة، وإبراهيم الشافعي،

. . . . . .

ويحيىٰ بن يحيىٰ، ومسلم بن إبراهيم)، عن داود بن عبد الرحمن العطار، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة به، بنحوه.

قال الترمذي عقب الحديث: «حديث ابن عباس حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

❖ **الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، أن النبي ﷺ اعتمر، مرسلاً):**

أخرجه الترمذي في "جامعه" الحج، باب ما جاء: كم اعتمر النبيﷺ عقب الحديث (رقم٨١٦)، عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة به،بنحوه.

وابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ١٧٠) عن حجاج بن نصير، عن أبي بكر الهذلي،عن عكرمة به، بلفظ: ((اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة قبل أن يحج)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عمرو بن دينار واختلف فيه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، موصولاً)، فقد رواه عن عمرو بن دينار، راوٍ واحد هو:**

- **داود بن عبد الرحمن بن العطار**، أبو سليمان المكي. وثقه ابن معين والعجلي وأبو داود والبزار، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: «كان متقناً...، من فقهاء أهل مكة ومحدثيهم».

و قال أبو حاتم: «لا بأس به، صالح».

ونقل البيهقي في "سننه" (٩/ ٣٢٨ رقم ٨٩١٢)، عن البخاري أنه قال: «داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ صَدوقٌ إلاَّ أنَّه رُبَّما يَهِمُ في الشَّيءِ».

ونقل الحاكم عن ابن معين تضعيفه، وقال الأزدي: «يتكلمون فيه».

قال ابن حجر: «ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٤هـ) وقيل: (١٧٥هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي(رقم٣١٣)، "التاريخ الكبير" (٢٤١/٣ رقم٧٤٢)، "معرفة الثقات" (٣٤٠/١ رقم٤٢٣)، "الجرح والتعديل" (٤١٧/٣ رقم١٩٠٧)، "الثقات" (٢٨٦/٦ رقم٧٧٥٥)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٢٦٥/١ رقم١١٥٥)، "تهذيب الكمال" (٤١٣/٨ رقم١٧٧١)، "تهذيب التهذيب"(١١٤/٢ رقم٢١١٧)، "التقريب" (ص١٩٩ رقم١٧٩٨).

❖ **وأما الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، أن النبي ﷺ اعتمر، مرسلاً)، فقد رواه عن عمرو بن دينار راو واحد هو:**

– **سفيان بن عيينة، وهو**: ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

وقد توبع عمرو بن دينار في روايته عن عكرمة علىٰ هذا الوجه، تابعه أبو بكر الهذلي، واسمه: سُلمىٰ بن عبد الله بن سُلمىٰ، وقيل اسمه: رَوْح. مجمع علىٰ شدة ضعفه، ضعفه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم وابن عمار، وزاد أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه عن من يرويه لا يتابع عليه، علىٰ أنه قد حدث عنه الثقات من الناس وعامة ما يحدث به قد شورك فيها ويحتمل ما يرويه، وفي حديثه مالا يحتمل، ولاَ يتابع عليه».

وقال عنه النسائي وعلي بن الجنيد والدراقطني: «متروك الحديث».

وقال ابن حجر: «أخباري متروك الحديث».

روىٰ له ابن ماجه، مات سنة (١٦٧هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣١٣/٤ رقم١٣٦٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٢٣٣)، "الكامل" (٣٤٦/٤)، "تهذيب التهذيب"(٣١٥/٦ رقم٩٣١٨)، "التقريب" (ص: ٦٢٥ رقم٨٠٠٢).

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الراجح والله أعلم الوجه الثاني (رواية الإرسال)، فقد رواه سفيان ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة مرسلًا؛ وهو أوثق وأقوىٰ من داود بن عبد الرحمن العطار، لا سيما وقد توبع عمرو بن دينار علىٰ إرساله تابعه أبو بكر الهذلي

. . . . . .

عن عكرمة، وأبو بكر الهذلي مع شدة ضعفه قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. ولعل البيهقي أشار إلىٰ ترجيح رواية الإرسال حينما نقل أقوال العلماء وأقرها، حيث قال: «قال أبو الحَسَنِ يَعنِي عليَّ بنَ عبدِ العَزيزِ: لَيسَ أَحَدٌ يقولُ في هذا الحَديثِ: عن ابنِ عباسٍ. إلَّا داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ»، ثم ذكر رواية الإرسال، وقال: «قال البخاريُّ: داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ صَدوقٌ إلاَّ أنَّه رُبَّما يَهِمُ في الشَّيءِ».

قال البيهقي كما في "مختصر الخلافيات" (٣/ ١٦١)، عقب رواية ابن عباس الموصولة: «وهذَا أَيضًا لَا يرضاه أهل الْعلم بِالحَدِيثِ؛ فقد رَوَاهُ ابن عُيَينَة عن عمرو بن دينار عن عكرمة أن النبي ﷺ... مُرْسل». ثم نقل قول البخاري السابق.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه "الترمذي"[(١)] وقال: "روىٰ ابن عيينة هذا الحديث، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة: أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر. ولم يذكر فيه عن ابن عباس. قال - الترمذي- حدثنا بذلك سعيد بن عبد الرحمن المخزومي: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، أن النبي ﷺ. فذكر نحوه".

١- **سعيد بن عبد الرحمن** بن حسان، ويقال: ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد أبو عبيد الله المخزومي، روىٰ عن: هشام بن سليمان المخزومي، وحسين بن زيد بن علي، وسفيان بن عيينة، وغيرهم. روىٰ عنه: الترمذي والنسائي وابن خزيمة وغيرهم. وهو ثقة، وثقه النسائي، وقال مسلمة: «ثقة في ابن عيينة». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

روىٰ له الترمذي والنسائي، مات سنة (٢٤٩هـ).

ينظر: "الثقات" (٨/ ٢٧٠ رقم ١٣٣٩١)، "تهذيب الكمال" (١٠/ ٥٢٦ رقم ٢٣١٠)، "الكاشف" (١/ ٤٣٩ رقم ١٩١٧)، "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣١٨ رقم ٢٧٥٥)، "التقريب" (ص٢٣٨ رقم ٢٣٤٨).

٢- **سفيان بن عيينة**: ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(١) "جامع الترمذي" كتاب الحج، باب ماجاء كم اعتمر النبي ﷺ بإثر الحديث رقم (٨١٦).

. . . . . .

٣-**عمرو بن دينار المكي**، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم: ثقة ثبت. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسون.

٤-**عكرمة مولىٰ ابن عباس**، أبو عبد الله الهاشمي. ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدعة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وفي الباب عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب العمرة،باب كم اعتمر النبي ﷺ (رقم١٧٧٨)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الحج (رقم١٢٥٣)، من طريق همام، عن قتادة: "سألت أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُكم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال: أربعٌ: عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم، وعمرة الجعرانة إذ قسم غنيمة -أُرَاهُ- حنينٍ. قلت: كم حج؟ قال: واحدةً".

الحديث الثالث والخمسون

وفي كتاب الحج، بابُ ميقاتِ أهلِ العِراقِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[١]:

[٥٣] " أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضِي، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا سعيدُ بنُ سالِمٍ، أخبرَنِي ابنُ جُرَيجٍ، أخبرَنِي عَطاءٌ، أن رسولَ اللهِ ﷺ وقَّتَ لأهلِ المَدينَةِ ذا الحُلَيفَةِ، ولأهلِ المَغرِبِ الجُحفَةَ، ولأهلِ المَشرِقِ ذاتَ عِرقٍ، ولأهلِ نَجدٍ قَرنًا، ومَن سَلَكَ نجَداً مِن أهلِ اليَمَنِ وغَيرِهِم قَرنَي المَعادِنِ، ولأهلِ اليَمَنِ ألَملَمَ[٢].

قال: وأخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مسلمٌ وسَعيدٌ، عن ابنِ جُرَيجٍ: فراجَعتُ عَطاءً فقُلتُ له: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ -زَعَموا- لَم يوَقِّتْ ذاتَ عِرقٍ ولَم يَكُنْ أهلٌ مَشرِقٍ حينَئذٍ؟! قال: كَذَلِكَ سَمِعنا أنَّه وقَّتَ ذاتَ عِرقٍ، أوِ العَقيقَ لأهلِ المَشرِقِ. قال: ولَم يَكُنْ عِراقٌ ولَكِن لأهلِ المَشرِقِ ولَم يَعْزُه إلَىٰ أحَدٍ دونَ النَّبِيِّ ﷺ ولَكِنَّه يأبَىٰ إلَّا أنَّ النَّبِيَّ ﷺ وقَّتَه. هذا هو الصَّحيحُ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

وقَد رَواه الحَجّاجُ بنُ أرطاةَ -وضَعْفُه ظاهِرٌ- عن عَطاءٍ وغَيرِه فوَصَلَه. أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ المُقرِئُ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدثنا يوسُفُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا نَصرُ بنُ عليٍّ، حدثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا الحَجّاجُ، عن عَطاءٍ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ. وعن أبي الزُّبَيرِ عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ. وعَمرِو بنِ شَعيَبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه قال: وقَّتَ رسولُ اللهِ ﷺ لأهلِ المَدينَةِ ذا الحُلَيفَةِ، ولأهلِ الشّامِ الجُحفَةَ، ولأهلِ اليَمَنِ وأهلِ تِهامَةَ مِن يَلَملَمَ، ولأهلِ الطّائفِ- وهِيَ نَجدٌ- قَرْنًا، ولأهلِ العِراقِ ذاتَ عِرقٍ. وقَد رُوِيَ ذَلِكَ في غَيرِ حَديثِ جابِرٍ".

---

(١) "السنن الكبير" (٩/ ٣٧٣ رقم ٨٩٨٦، ٨٩٨٧، ٨٩٨٨).

(٢) أشار المحقق إلىٰ أنه ورد في بعض النسخ الخطية، وعند الشافعي "يلملم" ثم قال: وهما واحد.

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه عطاء بن أبي رباح واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ مرسلاً)، دون ذكر ميقات لأهل العراق:**

أخرجه الشافعي في "مسنده" - ترتيب سنجر- باب المواقيت (٢/ ١٧٦ رقم٧٦٦)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" المناسك، باب مواقيت الحج (٣/ ٥٣٠ رقم ٢٧٥٠)، عن سعيد بن سالم، عن ابن جريج به، بمثله، إلا قوله: ((قَرنَيِ الـمَعادِنِ)) قال البيهقي في "المعرفة": ((قرني المعَادَل[1])).

والشافعي في الموضع السابق من "مسنده" (رقم٧٦٧)، ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة" (رقم ٢٧٥١)، عن مسلم وسعيد، عن ابن جريج، قال: "فراجعت عطاء، فقلت: إن النبي ﷺ -زعموا- لم يُوقِّت ذَاتَ عِرقٍ ولم يكن أهلُ الـمَشرِقِ قال: ولم يكن يومئذٍ عِراقٌ، ولكن لأهل الـمَشرِقِ حينئذٍ قال: كذلك سمِعنا: أنهُ وقَّت ذاتَ عِرقٍ أو العَقِيقَ لأهلِ الـمَشرِقِ قال: ولم يكن يومئذٍ عراقٌ، ولكن لأهل المشرِقِ، ولم يعزُهُ إلىٰ أحدٍ من الصحابة دون النبي ﷺ، ولكنَّه يأبىٰ إلا أن النَّبي ﷺوقته".

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في مواقيت الحج (٣/ ٢٦٦ رقم ١٤٠٧٠)، عن أبي معاوية، عن ابن جريج، عن عطاء، بلفظ مختصر علىٰ ميقات أهل العراق: (وَقَّتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ).

وخالف أبا معاوية سعيد بن سالم ومسلم بن خالد في روايتهما، حين ذكر أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق.

❖ **الوجه الثاني: (الحَجاج بن أرطاة، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وعن أبي الزُّبَيرِ عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ. وعَمرِو بنِ شَعيَبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ موصولاً)**

(١) قال المحقق سيد كسروي: "كذا في المخطوط". وقد جاء في طبعة أخرىٰ لكتاب "المعرفة" بتحقيق: عبد المعطي قلعجي (٧/ ٩٣ رقم٩٤٠١): "قَرْنَ الـمَنَازِلِ".

. . . . . .

وذكر فيه أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"،(١١/ ٢٧٩ رقم٦٦٩٧)، وأبو يعلىٰ في "مسنده"(٤/ ١٥٦ رقم٢٢٢٢)،والدارقطني في "سننه" باب المواقيت(٢/ ٢٣٦ رقم٤)، من طريق يزيد بن هارون، أخبرنا حجاج، عن عطاء، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعًا، بنحوه. وليس في رواية أبي يعلىٰ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" مواقيت الحج(٣/ ٢٦٥ رقم١٤٠٦٧)، عن ابن نُمير. والطحاوي في "معاني الآثار" (٢/ ١١٩ رقم٣٥٢٧)، والدار قطني في "سننه" باب المواقيت (٢/ ٢٣٥ رقم١)، من طريق حفص بن غياث.

كلاهما: (ابن نُمير، وحفص بن غياث)، عن حجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، بنحوه. واختصره الدارقطني بلفظ: ((وقت رسول الله ﷺ لأهلِ العراقِ ذاتُ عِرقٍ)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه عطاء بن أبي رباح واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول فهو من رواية: (ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

- **ابن جريج**، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع. وقد صرح بالتحديث عن عطاء كما في "مسند الشافعي" فقال: أخبرني عطاء، فزالت تهمة التدليس في روايته لهذا الوجه.

❖ **وأما الوجه الثاني فهو من رواية: (الحَجاج بن أرطاة، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن أبي الزُّبَيرِ عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ. وعَمرِو بنِ شَعيَبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ موصولاً) وذكر فيه أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق:**

- **الحجاج بن أرطاة** بن ثور النخعي، **ضعيف كثير التدليس**، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الراجح رواية الإرسال؛ فقد نص علىٰ ذلك البيهقي وقال: «هذا هو الصحيح عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً، وقد رواه الحجاج بن أرطاة وضعفه ظاهر عن عطاء وغيره فوصله».

ويؤيد ذلك: كون ابن جريج رواه عن عطاء علىٰ الوجه المرسل وهو أوثق من الحجاج بن أرطاة، وقد صرح بالسماع من عطاء فزالت عنه تهمة التدليس علىٰ هذا الوجه، والله تعالىٰ أعلم.

في حين أن رواية الوصل تفرد بروايتها الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف، اضطرب في روايته للحديث فمرة رواه عن عطاء، ومرة عن أبي الزبير. قال ابن حجر: «وحجاج هو ابن أرطاة لا يحتج به وقد اضطرب فيه فرواه تارة كذا وتارة عن عطاء عن جرير البجلي، أخرجه إسحاق أيضاً، وأخرجه أيضاً هو وابن أبي شيبة وأبو يعلي والدارقطني من طريق حجاج عن عطاء عن جابر.

والمستغرب في هذا الحديث ذكر ذات عرق وإلا فالحديث متفق عليه من حديث ابن عباس دون ذكر العرق وهو من رواية طاوُس عنه»[(١)].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي[(٢)] قال:أخبرنا سعيد بن سالم، قال: أخبرني ابن جريج، قال: أخبرني عطاء: "أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحُليفة، ولأهل المغرب الجُحفة، ولأهل المشرق ذات عِرقٍ، ولأهل نجد قرناً، ومن سلك نجداً من أهل اليمن وغيرِهم قرن ذي المَعَادِنِ، ولأهل اليمن يَلَمْلم".

- **سعيد بن سالم** القداح، أبو عثمان المكي خراساني الأصل، ويقال: كوفي سكن مكة. روىٰ عن: أيمن بن نابل، وابن جريج، وإسرائيل، والثوري، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه علي،

(١) "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (٢/ ٥ رقم ٣٩٤).

(٢) "مسند الشافعي" - ترتيب سنجر- باب المواقيت (٢/ ١٧٦ رقم ٧٦٦).

.....

وابن عيينة وهو أكبر منه، والشافعي، وغيرهم.

قال عثمان الدارمي، عن يحيىٰ بن معين: «ثقة».

وقال الدوري عن ابن معين: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة: «هو عندي إلىٰ الصدق ماهو».

وقال أبو داود: «صدوق، يذهب إلىٰ الإرجاء».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة....، وهو عندي صدوق لا بأس به، مقبول الحديث».

وقال عثمان الدارمي: «ليس بذاك في الحديث».

ووصفه البخاري، والعجلي، ومحمد بن المقريء والعقيلي بالإرجاء، وزاد العقيلي: كان ممن يغلو في الإرجاء، وفي حديثه وهم.

قال ابن حجر: «صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً». وهو كما قال.

روىٰ له أبو داود والنسائي.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٨٢/٣ رقم٣٤٣)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم٣٦٤)، "التاريخ الكبير" (٤٨٢/٣)، "الجرح والتعديل" (٣١/٤)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٠٨/٢ رقم٥٧٩)، "الكامل" (٤٥٢/٤)، "تهذيب الكمال" (٤٥٤/١٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٦/٢ رقم٢٧١٧)، "التقريب" (ص٢٣٦ رقم٢٣١٥).

- **ابن جريج**، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. وقد صرح بالتحديث عن عطاء.

- **عطاء بن أبي رباح**. ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وفي الباب عن عبدالله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الحج، باب مُهل أهل مكة للحج والعمرة (رقم ١٥٢٤)، وباب مُهل أهل الشام (رقم١٥٢٦)، وباب مُهل من كان دون المواقيت (رقم١٥٢٩)، وباب مُهل أهل اليمن(رقم ١٥٣٠)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الحج (رقم ١١٨١)(١١، ١٢)، من طريقين عن طاوس، عن عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: "إن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحُليفة، ولأهل الشام الجُحفة، ولأهل نجدٍ قرنَ المنازلِ، ولأهل اليمنِ يَلَملَمَ، هُن لهُن، ولمن أتىٰ عليهن من غَيرِهِن، ممن أرادَ الحجَّ والعُمرةَ، ومن كان دون ذلك فمن حيثُ أَنشَأَ حتىٰ أهلُ مكةَ من مكةَ». واللفظ للبخاري.

الحديث الرابع والخمسون

وفي كتاب الحج، باب الغُسلِ للإهلالِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٥٤] " وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ، حدثنا عبدَةُ (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو عليٍّ الحافظُ وإسماعيلُ الجُرجانِيُّ قالا: أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ زَيدانَ البَجَلِيُّ، حدثنا هَنّادُ بنُ السَّرِيِّ، حدثنا عبدَةُ بنُ سُلَيمانَ، عن عُبَيدِ اللهِ بن عُمَرَ، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ القاسِمِ، عن أبيه، عن عائشةَ قالَت: نُفِسَت أسماءُ بنتُ عُمَيسٍ بمُحَمَّدِ بنِ أبي بكرٍ فأمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أبا بكرٍ أن تَغتَسِلَ وتُهِلَّ. لَفظُ حَديثِ الرُّوذْبارِيِّ. وفِي حَديثِ أبي عبدِ اللهِ: فأمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أبا بكرٍ أن يأمُرَها أن تَغتَسِلَ وتُهِلَ. رَواه مسلمٌ في ((الصحيح)) عن عثمانَ بنِ أبي شَيبَةَ وهَنّادِ بنِ السَّرِيِّ وزُهَيرِ بنِ حَربٍ. ورَواه مالكٌ عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ القاسِمِ عن أبيه مُرسَلاً دونَ ذِكرِ عائشةَ. ورَواه يَحيىَ بنُ سعيدٍ الأنصارِيُّ عن القاسِمِ بنِ محمدٍ عن أبيه، عن أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه خَرَجَ حاجًّا ثُمَّ ذَكَرَه. وجَوَّدَه عُبَيدُ اللهِ بنُ عُمَرَ عن عبدِ الرَّحمَنِ، وهو حافِظٌ ثِقَةٌ، واللهُ أعلَمُ.

وحدَّثنا أبو الحَسنِ العلَوِيُّ إملاءً، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ الحَسنِ بن الشَّرقِيِّ، حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ هاشِمٍ، حدّثنا أبو مُعاويَةَ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عبدِ الرَّحمن بنِ القاسِم، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أسماءَ بنتِ عُمَيسٍ أنَّها نُفِسَت بمُحَمَّدِ بنِ أبي بكرٍ بذِي الحُلَيفَةِ، فسأل أبو بكرٍ النَّبيّ ﷺ عن ذَلِكَ فأمَرَه أن يأمُرها أن تَغتَسِلَ وتُهِلَّ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

أولاً: الحديث يرويه عبد الرحمن بن القاسم واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا،**

---

(١) "السنن الكبير" (٩/ ٣٨٦ -٣٨٧ رقم٩٠١٣، ٩٠١٤).

. . . . . .

عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الحج رقم(١٢٠٩) عن هناد بن السري، وزهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، كلهم عن عَبدَة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، به، بمثله. وفي رواية مسلم زاد: ((نفِسَت... **بالشجَرةِ**)).

والدارمي في "سننه" باب في النفساء والحائض إذا أرادتا الحج وبلغتا الميقات (٢/ ١١٣٨ رقم١٨٤٥)، وأبو داود في "سننه " المناسك، باب: الحائض تهل بالحج (رقم١٧٤٣)، وابن ماجه في "سننه" المناسك، باب النفساء والحائض تهل بالحج (رقم ٢٩١١)، عن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عبدة، عن عبيد الله، عن عبد الرحمن بن القاسم به، بنحوه.

❖ **الوجه الثاني: (عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، مرسلاً دون ذكر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" -رواية الزّهري-كتاب الحج، باب الغُسل للإهلال (١/ ٤٠٧ رقم ١٠٣٠)، ومن طريقه ابن وهب في "الجامع" (رقم ١٥٤)، والبيهقي في "المعرفة" كتاب المناسك، باب الإحرام والتلبية الغسل للإهلال (٣/ ٥٤١ رقم٢٧٧٦)،

عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: "أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ، فقال: ((مُرْهَا فلتَغتَسِل، ثم لِتُهِل)).

وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" - رواية الليثي- كتاب الحج، باب الغسل (رقم٧٠٩)،

عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أسماء بنت عميس، أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء. فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال: ((مُرها فلتغتسِل، ثم لِتُهِلَّ)).

ومن طريق الإمام مالك أخرجه كل من:

ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٢٣٨)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤٥/ ٢٢ رقم٢٧٠٨٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٥٤٤ رقم٦٥٩)، والنسائي في"سننه" مناسك الحج، الغسل للإهلال (رقم٢٦٦٥)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١/ ٥٤ رقم٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٣٨ رقم٣٦٦)، والبيهقي في "المعرفة" كتاب المناسك، باب الإحرام والتلبية الغسل للإهلال (٣/ ٥٤١ رقم٢٧٧٦).

. . . . . .

قال ابن عبد البر في الاستذكار (٤/ ٣): «حديث عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أسماء مرسل؛ لأنه لم يسمع القاسم من أسماء بنت عميس».

❖ **الوجه الثالث: (عبد الرحمن بن القاسم، عن سعيد بن المُسيب، عن أسماء بنت عُميس أنها نُفِست بمحمد بن أبي بكر...):**

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٤٧٣ رقم٦٥٧)، والطبراني في "الكبير"(٢٤/ ١٤١ رقم ٣٧٤)،من طريق ابن جُريج، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن سعيد بن المسيب، عن أسماء بنت عُميس، أنَّها نُفِست بمحمد بن أبي بكر بذي الحُليفة، فسأل أبو بكر النبي ﷺ فأمره أن يأمرها أن تَغتَسِلَ وتُهِلّ.

ثانيًا: وروى الحديث يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه:

❖ **الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد الأنصارِيّ، عن القاسِمِ بنِ محمد، عن أبيه، عن أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خرج حاجًا مع رسول الله ﷺ ومعه امرأته أسماء بنت عميس، فولدت بالشجرة محمد بن أبي بكر...).**

أخرجه البخاري في"التاريخ الكبير" (١/ ١٢٤ترجمة رقم٣٦٩)، وابن ماجه في "سننه" المناسك، باب النفساء والحائض تهل بالحج (رقم ٢٩١٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"(١/ ٤٧٤ رقم٦٦)، والبزار في "مسنده" (١/ ١٥٥ رقم٧٨)، والنسائي في "سننه" مناسك الحج، الغسل للإهلال (رقم٢٦٦٦)، من طريق سليمان بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، قال: سمعت القاسم، يحدث عن أبيه، عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خرج حاجًا مع رسول الله ﷺ ومعه امرأته أسماء بنت عُميس فَوَلَدت بالشجرةِ محمد بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأتىٰ أبو بكر النبي ﷺفأخبره، فأمره أن يأمرها أن تغتسل وتهل بالحج، وتصنع ما يصنع الناس إلا أنها لا تطوف بالبيت.

قال الدارقطني في " الإلزامات" (رقم١٨٨): «سليمان عن يحيىٰ، عن القاسم عن أبيه، ولا يصح عن أبيه».

. . . . . .

❖ **الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سعيد الأنصارِيّ، عن سعيد بن المُسيب، مرسلاً).**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" -رواية الليثي- كتاب الحج، باب الغسل للإهلال (رقم٧١٠)، وابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٢٨٢)، عن ابن نمير،

كلاهما: (الإمام مالك، وابن نمير)، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أسماء بنت عميسٍ وَلَدَت مُحمد بن أبي بكرٍ بذِي الحُليفةِ. فأمرها أبو بكر أن تَغتَسِل، ثم تُهِل.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يروىٰ من طريقين:

الطريق الأول/ يرويه عبد الرحمن بن القاسم واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عن عبد الرحمن بن القاسم راوٍ واحد هو:**

- **عبيد الله بن عمر** بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العُمري، أبو عثمان المدني. **ثقة ثبت فقيه.** قال ابن معين: «ثقة حافظ متفق عليه»، وثقه العجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي. وقال أحمد بن بن صالح: «ثقة ثبت مأمون، ليس أحد أثبت في حديث نافع منه». وقال ابن معين أيضاً: «عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة الذهب المشبك بالدرر».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٧هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (١١٢/٢ رقم١١٦٦)، "الجرح والتعديل" (٣٢٦/٥ رقم١٥٤٥)، "الثقات" (١٤٩/٧ رقم ٩٤١٣)، "تهذيب التهذيب" (٢٧/٤ رقم٤٩٧٢)، "التقريب" (ص: ٣٧٣ رقم ٤٣٢٤).

❖ **وأما الوجه الثاني: (عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً دون ذكر أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا)، فقد رواه عن عبد الرحمن بن القاسم راوٍ واحد هو:**

- **الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الثالث: (عبد الرحمن بن القاسم، عن سعيد بن المُسيب، عن أسماء بنت عُميس أنها نُفِست بمحمد بن أبي بكر...)، فقد رواه عن عبد الرحمن بن القاسم راوٍ واحد هو:**

– ابن جريج، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل.**

الطريق الثاني/ يرويه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه:

❖ **أما الوجه الأول: (يحيىٰ بن سعيد الأنصارِيّ، عن القاسمِ بنِ محمد، عن أبيه، عن أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خرج حاجًا مع رسول الله ﷺ ومعه امرأته أسماء بنت عميس، فولدت بالشجرة محمد بن أبي بكر...)، فقد رواه عن يحيىٰ بن سعيد راوٍ واحد هو:**

– **سليمان بن بلال** التيمي القرشي مولاهم، أبو محمد ويقال: أبو أيوب المدني. **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والخليلي، وأثنىٰ عليه مالك، وذكره ابن حبان في "الثقات".

قال ابن الجنيد عن ابن معين: «كان أروىٰ الناس عن يحيىٰ بن سعيد».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٢هـ)، وقيل: (١٧٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٥/٤٢٠)، "بحر الدم" (رقم٣٩٢)، "تاريخ ابن معين" للدوري (٣/١٦٥ رقم٧١٩)، "سؤالات ابن الجنيد" (رقم٣٣٧)، "الثقات" (٦/٣٨٨ رقم٨٢٢٧)، "تهذيب التهذيب"(٢/٣٩٣ رقم٢٩٦٨)، "التقريب" (ص٢٥٠ رقم٢٥٣٩).

وهذا الوجه وإن كان رجاله ثقات، إلا أن رواية القاسم بن محمد،عن أبيه، عن جده، فيها انقطاع، قال الذهبي في "السير" (٥/ ٥٣، ٥٤) في ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ولد: في خلافة الإمام علي، فروايته عن أبيه، عن جده،انقطاع علىٰ انقطاع؛ فكل منهما لم يلحق أباه، وربُي القاسم في حجر عمته أم المؤمنين عائشة، وتفقه منها، وأكثر عنها».

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الثاني: (يحيىٰ بن سعيد الأنصارِيّ، عن سعيد بن المُسيب، مرسلاً)، فقد رواه عنه:**

– الإمام مالك بن أنس إمامُ دارُ الهجرة.

– **عبد الله بن نمير** الهمداني الخارقي، أبو هشام الكوفي. **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث صدوقًا»، وزاد العجلي: «صالح الحديث صاحب سنة»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «مستقيم الأمر».

وقال الذهبي: «حجة».

وقال ابن حجر: «ثقة صاحب حديث من أهل السنة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٩٤/٦)، "معرفة الثقات" (٦٤/٢ رقم٩٨٦)، "الجرح والتعديل" (١٨٦/٥ رقم٨٦٩)، "الثقات" (٦٠/٧ رقم٩٠١٤)، "الكاشف" (٦٠٤/١ رقم٣٠٢٤)، "تهذيب التهذيب"(٢٨٦/٣ رقم٤١٥٨)، "التقريب" (٣٢٧ رقم٣٦٦٨).

■ **الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن الوجه الراجح هو الوجه الأول من رواية عبد الرحمن بن القاسم وهي، رواية الوصل: (عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً)؛ فقد أخرجها الإمام مسلم في "صحيحه"، ورجحها البيهقي بقوله: «وجوده عبيد الله بن عبد الرحمن وهو حافظ ثقة والله أعلم».

أما الوجه الثاني من رواية عبد الرحمن بن القاسم فقد أعله ابن عبد البر كما تقدم بالإرسال ؛ لأن القاسم بن محمد لم يسمع من أسماء بنت عُميس.

وأما الوجه الثالث من رواية عبد الرحمن بن القاسم ففي إسنادها ابن جريج وقد عنعن، ولم يصرح بالسماع، وقد عرف بكثرة تدليسه وإرساله، والله تعالىٰ أعلم.

وأما رواية يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، فالراجح فيها الوجه الثاني: (رواية الإرسال: يحيىٰ بن سعيد الأنصارِيّ، عن سعيد بن المُسيب، مرسلاً) ؛ كون رواته أكثر وأوثق من رواية الوصل.

. . . . . .

إضافة إلىٰ أن رواية الوصل كما تقدم بنا في إسنادها انقطاع، حيث لم يسمع القاسم من أبيه محمد، ولم يسمع أبوه من جده الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فكل منهما لم يلحق أباه - والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم-.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"[1] -مما يغني عن دراسة إسناده-. قال الإمام مسلم: " حدثنا هناد بن السري وزهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبدة. قال زهير: حدثنا عبدة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر يأمرها أن تَغتسِل وتُهِل».

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه الإمام مسلم.

(١) كتاب الحج (رقم ١٢٠٩).

الحديث الخامس والخمسون

وفي كتاب الحج، باب أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٥٥] " أخبرَنا أبو نَصرٍ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ عُمَرَ بنِ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو عمرِو بنُ نُجَيدٍ، حدثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ العَبدِيُّ، حدثنا ابنُ بُكَيرٍ، حدثنا مالكٌ، عن زيادِ بنِ أبي زيادٍ مَولَىٰ ابنِ عَيّاشٍ، عن طَلحَةَ بنِ عُبَيدِ اللهِ بنِ كَريزٍ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**أفضَلُ الدُّعاءِ دُعاءُ يَومِ عَرَفَةَ، وأَفضَلُ ما قُلتُ أنا والنَّبيّونَ مَن قَبلِي: لا إلَهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شَريكَ له**)). هذا مُرسَلٌ. وقَد روِيَ عن مالكٍ بإسنادٍ آخَرَ موصولاً، ووَصلُه ضَعيفٌ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه الإمام مالك واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (الإمام مالك، عن زياد بن أبي زياد – مولىٰ ابن عياش–، عن طلحة بن عبيد الله بن كَريز، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب القرآن، باب ماجاء في الدعاء (رقم٤٩٨)، وكتاب الحج باب جامع الحج(رقم٩٦٣) عن زياد بن أبي زياد، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضلُ الدُّعاءِ دُعاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وأفضلُ ماقُلتُ أنَّا والنَّبِيُّون من قَبلِي: لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ».

ومن طريق الإمام مالك أخرجه بإسناده ومتنه:

عبد الرزاق في "مصنفه" (٤/ ٣٧٨ رقم ٨١٢٥)، والبيهقي في "سننه" كتاب الصوم، باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم عرفة(٢) (٩/ ٧٤ رقم ٨٤٦٤)، وفي "الدعوات الكبير"باب

---

(١) "السنن الكبير" (١٠/ ٧١ رقم ٩٥٤٧).

(٢) قال ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٤/ ٢٨٤) متعقبًا البيهقي في إيراده هذا الحديث في باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم عرفة: «ليس هو بمناسب لهذا الباب؛ والصواب ما فعله في كتاب الحج فذكر هناك بابًا في

.....

القول والدعاء يوم عرفة (٢/ ١٥٧ رقم٥٣٦)، وفي "فضائل الأوقات " باب فضل الدعاء يوم عرفة (رقم ١٩١)،والبغوي في "شرح السنة" باب الدعاء يوم عرفة (٧/ ١٥٧ رقم١٩٢٩).

قال البيهقي عقب هذا الحديث: «هذا مُرسَلٌ. وقَد روِيَ عن مالكٍ بإسنادٍ آخَرَ موصولاً، ووَصلُه ضَعيفٌ».

وقال في "الدعوات" عقب الحديث: «وقد رُوي من حديث مالكٍ بإسنادٍ له آخر موصولاً وهو ضعيف، والمرسل هو المحفوظ».

وقال مثله في "فضائل الأوقات" إلا أنه قال: «هذا مرسلٌ حسن».

❖ **الوجه الثاني: (الإمام مالك،** عن سُميّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٤٧٢ ترجمة رقم١١١٧)، والبيهقي في "الشعب" الوقوف يوم عرفة بعرفات وماجاء في فضله(٥/ ٥٠٠ رقم٣٧٧٨)، وابن عساكر في "فضل يوم عرفة" (رقم١١)، من طريق عبد الرحمن بن يحيىٰ المدني، عن مالك بن أنس، عن سُمي -مولىٰ أبي بكر-، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسول الله ﷺ: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل قولي وقول الأنبياء قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، بيده الخير، وهو علىٰ كل شيء قدير».

قال ابن عدي عقب الحديث: «وهذا منكر عن مالك عن سُمي، عَن أبي صالح، عَن أبي هريرة لا يرويه عنه غيرعبد الرحمن بن يَحْيىٰ هذا، وَعَبد الرحمن غير معروف. وهذا الحديث في "الموطأ" عن زياد بن أبي زياد، عن طلحة بنِ عُبَيد اللهِ بنِ كُريزٍ، عن النبي عليه السلام مرسلاً».

= صوم يوم عرفة، ثم ذكر بعده باب أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ثم ذكر هذا الحديث. فإن قيل: إنما ذكره في هذا الباب للتنبيه علىٰ فضيلة الدعاء في هذا اليوم فلهذا يترك الحاج صومه ليتقوىٰ علىٰ الدعاء، قلت: فضيلة الدعاء فيه ليست مخصوصة بالحاج، ولهذا تركت طائفة صيامه بعرفة وغيرها لأجل الدعاء منهم جنيد بن عمير ومحمد بن المنكدر».

. . . . . .

وقال في أول ترجمة عبد الرحمن بن يحيىٰ المدني: «حدث عن الثقات بالمناكير».

وقال البيهقي في "الشعب " عقب الحديث: «هكذا رواه أبو عبد الرحمن بن يحيىٰ، وغلط فيه إنما رواه مالك في الموطأ مرسلاً».

وقال ابن عساكر: «تفرَّد بوصله عبد الرحمن، وهو مرسلٌ في "الموطأ"».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث رواه الإمام مالك واختلف عليه علىٰ وجهين:

- **أما الوجه الأول (المرسل): فهو من رواية الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٣٩): «لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث كما رأيت، ولا أحفظه بهذا الإسناد مسنداً من وجه يُحتج بمثله».

❖ **أما الوجه الثاني (الموصول): (الإمام مالك،** عن سُميّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ)، فقد رواه عن الإمام مالك راوٍ واحد هو:

- **عبد الرحمن بن يحيىٰ المدني** العذري، روىٰ عن الإمام مالك بن أنس. **ضعيف،** ضعفه الدارقطني، وأخرج له حديثًا في "غرائب مالك" واستنكره، كما في "لسان الميزان".

قال عنه ابن عدي: «حدث عن الثقات بالمناكير»، ثم أخرج هذا الحديث موصولاً وقال: «وهذا منكر عن مالك....، لا يرويه عنه غير عبد الرحمن بن يحيىٰ هذا، وعبد الرحمن غير معروف».

وقال العقيلي: «عبد الرحمن بن يحيىٰ العذري، عن مالك مجهول... لا يقيم الحديث من جهته».

ينظر: "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢/٣٥١ رقم٩٥٤)، "الكامل" (٥/٤٧٢ رقم١١١٧)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢/١٠١ رقم١٩٠٩)، "لسان الميزان" (٥/١٤٧ رقم٤٧١٧)، "التحفة اللطيفة" (٢/١٥٨ رقم٢٥٧٠).

.....

■ **الخلاصة:**

ومما تقدم فإن الراجح رواية الإرسال، كون الموصول جاء من طريق ضعيف.

وقد نص علىٰ إرساله: ابن عبد البر[١]. والجوهري المالكي[٢]. والعجلوني[٣]، والمتقي الهندي[٤].

ضعف رواية الوصل كما نص علىٰ ذلك البيهقي، وقال: «ووصله ضعيف». وقد رواه علىٰ الوصل: عبد الرحمن بن يحيىٰ المدني، ضعيف حدث عن الثقات بالمناكير كما تقدم بنا.

وقال ابن عدي: «وهذا منكر عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ لا يرويه عنه غير عبد الرحمن بن يحيىٰ هذا وعبد الرحمن غير معروف. وهذا الحديث في "الموطأ" عن زياد بن أبي زياد، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن النبي ﷺ مرسلاً»[٥].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"[٦]، وقال: عن زياد بن أبي زياد، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضلُ الدُّعاءِ دُعاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وأفضلُ ماقُلتُ أنَا والنَّبِيُّون من قَبلِي: لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ».

- **زياد بن أبي زياد** ميسرة المخزومي المدني. مولىٰ عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، قدم دمشق. روىٰ عن: مولاه، وعراك بن مالك، ومحمد بن كعب القرظي، وطلحة بن عبيد الله، وغيرهم. روىٰ عنه: محمد بن إسحاق، ويزيد بن الهاد، والإمام مالك، وغيرهم. ثقة عابد، وثقه النسائي وابن حجر. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن عبد البر: «كان أحد

(١) "التمهيد" (٦/ ٣٩).

(٢) "مسند الموطأ" (ص ٣٣٨).

(٣) "كشف الخفاء" (١/ ١٧٣ رقم ٤٥٦).

(٤) "كنز العمال" (٥/ ٦٦ رقم ١٢٠٧٩).

(٥) "الكامل" (٥/ ٤٧٢).

(٦) كتاب الحج، باب جامع الحج (رقم٩٦٣).

. . . . . .

الفضلاء العباد الثقات لم يكن في عصره أفضل منه».

روىٰ له مسلم والترمذي وابن ماجه، مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣/٣٥٤ رقم١١٩٦)، "الجرح والتعديل" (٣/٥٤٥ رقم٢٤٦٠)، "الثقات" (٤/٢٥٤)، "تهذيب الكمال" (٩/٤٦٥) "تهذيب التهذيب" (٢/٢١٥ رقم٢٤٢٥)، "التقريب" (ص٢١٩ رقم٢٠٧٦).

- **طلحة بن عبيد الله** بن كَريز بن جابر بن ربيعة بن هلال الخزاعي الكعبي، أبو المطرف الكوفي، ويقال: المصري. روىٰ عن: ابن عمر وأبي الدرداء وأم الدرداء وأم المؤمنين عائشةرضي الله عنها. روىٰ عنه: حميد الطويل وعاصم الأحول وفضيل بن غزوان، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه الإمام أحمد والنسائي، وقال ابن سعد: «قليل الحديث». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حجر: «ثقة».

روىٰ له مسلم وأبو داود.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٢٢٨)، "بحر الدم" (رقم٤٧٦)، "الثقات" (٤/٣٩٣ رقم٣٥١٦)، "تهذيب الكمال" (١٣/٤٢٤)، "تهذيب التهذيب" (٣/١٧ رقم٣٤١٠)، "التقريب" (ص٢٨٣ رقم٣٠٢٨).

⊂ الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث السادس والخمسون

وفي كتاب الحج، باب من كره أن يقال للذّي لم يَحُجَّ صَرورَةٌ، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[١]:

[٥٦] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ سِنانٍ القَزّازُ، حدثنا محمدُ بنُ بكرٍ البُرسانِيُّ، حدثنا ابنُ جُرَيجٍ، أخبرَني عُمَرُ بنُ عَطاءٍ- يُقالُ: هو عُمَرُ بنُ عَطاءِ بنِ وَرَازٍ - عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**لا صَرُورَةَ في الإسلامِ**)). أخرَجه أبو داودَ في كِتابِ ((السنن)).

ورَواه عُمَرُ بنُ قَيسٍ ولَيسَ بالقَوِيِّ عن عمرِو بنِ دينارٍ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ أن النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ أن يُقالَ لِلمُسلِمِ: صَرورَةٌ. أخبَرَناه أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحارِثِ الأصبَهانِيُّ، أخبرَنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا يَعقوبُ بنُ إبراهيمَ البَزّازُ، حدثنا طاهِرُ بنُ خالِدِ بن نِزارٍ، حدثنا أبي، حدثنا عُمَرُ بنُ قَيسٍ فذَكَرَه.

وقَد رَواه سفيانُ بنُ عُيَينَةَ عن عمرٍو عن عِكرِمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

ورَواه ابنُ جُرَيجٍ، عن عمرٍو عن عِكرِمَةَ مِن قَولِه، ونَفَىٰ أن يَكونَ ذَلِكَ عن ابنِ عباسٍ أو عن النَّبِيِّ ﷺ. فاللهُ أعلمُ. وفِي رِوايَةِ ابنِ عُيَينَةَ وغَيرِه عن عمرِو بنِ دينارٍ عن عِكرِمَةَ قال: كان الرَّجُلُ يَلطِمُ الرَّجُلَ في الجاهِلِيَّةِ ويَقولُ: إنِّي صَرورَةٌ فيُقالُ له: دَعُوا الصَّرورَةَ لجَهلِه وإن رَمَي بجَعرِه في رِحلِه[٢]. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**لا صَرورَةَ في الإسلامِ**)). وفِي رِوايَةٍ أُخرَىٰ: يَلطِمُ وجهَ الرَّجُلِ ثُمَّ يقولُ: إنِّي صَرورَةٌ فيقُالُ: رُدُّوا صَرورَةَ وجهِه ولَو ألقَىٰ سَلحَه في رِحلِهِ. ورُوِيَ عن مَنصورِ بنِ أبي سُلَيمٍ؛ تارَةً عن جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، وتارَةً عن ابنِ جُبَيرٍ عن أبيه، وتارَةً عن ابنِ أخي جُبَيرٍ، وتارَةً عن نافِعِ بنِ جُبَيرٍ أُراه عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ: ((**دَخَلَتِ العُمرَةُ في الحَجِّ إلَىٰ يَومِ القيامَةِ، لا صَرورَةَ**)).

---

(١) "السنن الكبير" (١٠/ ٢٢٩ رقم ٩٨٥٤).

(٢) في "شرح المشكل" رقم(١٢٨٤): ((رَحلْه))، وكذا ذكره ابن الأثير في " النهاية" (١/ ٢٧٥).

.....

غريب الحديث:

- **الصَرُوْرَوة**: -بفتح الصاد المهملة المفتوحة وضم الراء وإسكان الواو وفتح الراء - هو الذي لم يحج قط، وهو نفي معناه النهي. ويطلق علىٰ: التّبتُّل وتركُ النكاح وتبتل علىٰ مذهب رهبانية النصارىٰ. وأصله من الصَّرِّ: أي الحبس والمنع.

ينظر: "غريب الحديث " لأبي عبيد (٩٧/٣)، "معالم السنن" للخطابي (١٤٥/٢)، "النهاية" لابن الأثير (٢٢/٣)، "عون المعبود" (١٥٤/٥-١٥٥).

- **جَعرِه**: الـجَعْر هو مَا يبس من العذرَة فِي الدُّبر، وخرج يابسـًا.

ينظر: "المحكم والمحيط" لابن سيده (٣١٤/١)، "النهاية" لابن الأثير (٢٧٥/١)، "تاج العروس" (٤٣٦/١٠).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يروىٰ عن عكرمة من طريقين:

■ **الطريق الأول: يرويه عمر بن عطاء بن وَرَاز، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ مرفوعـًا.**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٣ رقم٢٦٧٣)، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أبي الحسين محمد بن سنان القزاز، عن محمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج، أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة به، بمثله.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده"(٥/ ٤٢ رقم٢٨٤٤)، و(٥/ ٢٢٤ رقم٣١١٤)، عن محمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج، أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة به، بمثله.

و أبو داود في "سننه" كتاب المناسك، باب لا صرورة في الإسلام(رقم١٧٢٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٦١٧ رقم١٦٤٤) من طريق أبي خالد سليمان الأحمر، عن ابن جريج، عن عمر بن عطاء، عن عكرمة به، بمثله.

والطحاوي في "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: (لا صرورة في الإسلام) (٣/ ٣١٤ رقم١٢٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٣٤ رقم١١٥٩٥)، من طريق عيسىٰ بن يونس، عن ابن جريج، عن عمر بن عطاء بن أبي الخوار،

.....

عن عكرمة، به.

قال الطحاوي عقب الحديث: «ولم نجد في هذا الباب حديثًا متصل الإسناد إلىٰ رسول الله ﷺ غير هذا الحديث، فأما ما سواه من الأحاديث المروية فيها، فمنها ما يروىٰ عن ابن عباس مما لا يتجاوز به إلىٰ النبي ﷺ».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

■ **الطريق الثاني: يرويه عمرو بن دينار، عن عكرمة واختلف عليه علىٰ أربعة أوجه:**

❖ **الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" باب المواقيت (٢/ ٢٩٤ رقم٢٥٧)، وأبو طاهر في "المخلصيات" (رقم ٢٠٩٥)، عن يعقوب البزّاز، عن طاهر بن خالد بن نزار، عن عمر بن قيس، عن عمرو بن دينار به، بلفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: ((نَهَىٰ أَنْ يُقَالَ لِلْمُسلِمِ: صَرُورَة)).

❖ **الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا):**

أخرجه الطحاوي في " مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: (لا صرورة في الإسلام) (٣/ ٣١٥) بإثر الحديث (رقم١٢٨٢)، و(٣/ ٣١٦) بإثر الحديث (رقم١٢٨٣)، من طريق محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة عن ابن عباس، ولم يذكر النبي ﷺ قال: «لا صرورة في الإسلام، إنه كان الرجل في الجاهلية يلطم وجه الرجل ويقول: إنه صرورة». فقيل لعكرمة: وما الصرورة؟ قال: يقولون: الذي لم يحج ولم يعتمر.

❖ **الوجه الثالث: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه الطحاوي في " مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: (لا صرورة في الإسلام) (٣/ ٣١٥ رقم١٢٨٣)، (٣/ ٣١٧ رقم١٢٨٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/ ٤١ رقم٨٤٣)، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة قال: "كان الرجل يلطم الرجل في الجاهلية فيقول: أنا صرورة، فيقول: دعوا

.....

الصرورة بجهله، وإن رمىٰ بجعره في رحله، فقال رسول الله ﷺ: ((لا صرورة في الإسلام))". وفي رواية أخرىٰ عند الطحاوي: أن النبي ﷺ قال: ((لا صرورة في الإسلام)). قال سفيان: كان أهل الجاهلية يقولون للرجل إذا لم يحج: هو صرورة فقال النبي ﷺ: ((لا صرورة في الإسلام))".

❖ **الوجه الرابع: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، من قوله):**

أخرجه الطحاوي في " مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: ((لا صرورة في الإسلام)) (٣/ ٣١٦) من طريق عاصم الأحول، عن عكرمة، قال: «كان يكره أن يقال: صرورة».

قال الطحاوي قبل الحديث: «ومنه ما يُروىٰ موقوفاً عن عكرمة غير متجاوز به إلىٰ ابن عباس»، ثم ذكر الحديث.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث روي من طريقين عن عكرمة:

أما الطريق الأول: عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، **عن النبي ﷺ مرفوعاً.**

فقد رواه عنه:**عمر بن عطاء**، وقد صرح البيهقي بأنه: عمر بن عطاء بن وَرَاز، **وهو حجازي ضعيف**، ضعفه الإمام أحمد وأبو زرعة والنسائي وابن حجر.

قال يحيىٰ بن معين: «كل شيء عن عكرمة هو: عمر بن عطاء بن وَراز، وهم يضعفونه».

وقال الإمام أحمد: «كل شيء روىٰ ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة فهو ابن وراز، وكل شيء روىٰ ابن جريج عن عمر بن عطاء عن ابن عباس فهو ابن أبي الخوار، كان كبيرا. قيل له: أيروي ابن أبي الخوار عن عكرمة؟ قال: لا».

وقال ابن عدي: «قليل الحديث، ولاَ أعلم يروي عنه غير ابن جريج».

روىٰ له أبو داود وابن ماجه.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/٩٨ رقم٣٩٩)، "أجوبة أبي زرعة الرازي" (٢/٤١٧)، "الجرح والتعديل" (٦/١٢٦ رقم٦٨٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي(رقم ٤٥٨)، "الكامل" (٦/٤٥ رقم١١٩٥)، "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٠٤

. . . . . .

رقم٥٧٠٥)، "التقريب" (ص٤١٦ رقم٤٩٤٩).

وهذا الطريق إسناده ضعيف ؛ لضعف عمر بن عطاء بن وراز.

وقد نص يحيىٰ بن معين والبيهقي علىٰ أن الراوي عن عكرمة لهذا الوجه هو عمر بن عطاء ابن وراز.وكذا الإمام أحمد كما تقدم حيث قال: «أن كل شيء روىٰ ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة فهو ابن وَرَاز...».

ومن خلال ماتقدم يتضح لنا أن من قال إنه: عمر بن عطاء بن أبي الخوارفقد أخطأ؛ إنّما روىٰ عن عكرمة ابن وَرَاز، ولم يرو ابن أبي الخوار عن عكرمة شيئًا والله تعالىٰ أعلم.

و ابن أبي الخوار هو: عمر بن عطاء بن أبي الخوار المكي مولىٰ بني عامر. **ثقة**، وثقه وابن معين العجلي ويعقوب وأبو زرعة وابن حجر، وذكره ابن حبان في **"الثقات"**.

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٨١/٦)، "معرفة الثقات" للعجلي (١٧٠/٢)، "الجرح والتعديل" (١٢٥/٦)، "الثقات" (١٨٠/٧)، "تهذيب الكمال" (٤٦١/٢١)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٤/٤ رقم٥٧٠٥)، "التقريب" (ص٤١٦ رقم٤٩٤٨).

وأما الطريق الثاني: يرويه عمرو بن دينار، عن عكرمة واختلف عليه علىٰ أربعة أوجه:

❖ **فأما الوجه الأول: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عن عمرو بن دينار راوٍ واحد هو:**

- **عمر بن قيس** المكي المعروف بسَنْدَلٌ، **مُجمع علىٰ ترك حديثه وتضعيفه**.تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

وهذا الوجه إسناده ضعيف جداً؛ لشدة ضعف عمر بن قيس المكي.

قال البيهقي: «ورَواه عُمَرُ بنُ قَيسٍ ولَيسَ بالقَوِيِّ عن عمرِو بنِ دينارٍ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ...».

❖ **وأما الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- محمد بن شريك المكي، أبو عثمان. ثقة، وثقه ابن معين والإمام أحمد وأبو زرعة

.....

والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال النسائي وأبو حاتم: «لا بأس به».

وقال ابن حجر: «ثقة».

روىٰ له أبو داود، مات سنة (١٦٨هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم ٩٠٣)، "التاريخ الكبير" (١١٢/١)، "الجرح والتعديل" (٢٨٤/٧ رقم١٥٣٦)، "الثقات" (٤١٩/٧)، "تهذيب الكمال" (٣٦٩/٢٥)، "تهذيب التهذيب" (١٤٤/٥ رقم٦٩٤٠)، " التقريب" (ص٤٨٣ رقم٥٩٥٧).

❖ **وأما الوجه الثالث: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **سفيان بن عيينة**، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

❖ **وأما الوجه الرابع: (عمرو بن دينار، عن عكرمة، من قوله)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **عاصم بن سليمان الأحول**، وهو ثقة حافظ. تقدمتت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

■ **الخلاصة:**

- ضعف الطريق الأول عن عكرمة ؛ فقد رواه عنه عمر بن عطاء بن وراز وهو ضعيف.

- وقد روي من طريق عمرو بن دينار، واختلف عليه علىٰ أربعة أوجه، الأول منها وهو المرفوع إسناده ضعيف جداً؛ لشدة ضعف عمر بن قيس المكي.

في حين رواه عمرو بن دينار علىٰ الوجه الثاني رواية الوقف محمد بن شريك، وهو ثقة.ورواه عنه علىٰ الوجه الثالث المرسل سفيان بن عيينة وهو ثقة حافظ إمام حجة، ورواه عنه مقطوعاً علىٰ عكرمة عاصم الأحول وهو ثقة. ولم يرجح الإمام البيهقي أياً من هذه الأوجه، وإنما ذكر الأوجه، وقال: «ورَواه ابنُ جُرَيجٍ، عن عمرٍو عن عِكرِمَةَ مِن قَولِه، ونَفَىٰ أن يَكونَ ذَلِكَ عن ابنِ عباسٍ أو عن النَّبِيِّ ﷺ. فاللهُ أعلمُ».

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً؛ كون سفيان بن عيينة أقوىٰ من محمد بن شريك وعاصم الأحول فهو ثقة حافظ إمام حجة.

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار"[(١)]، فقال: "ومنه ما قد حدثنا روح بن الفرج، قال: حدثنا يوسف بن عدي الكوفي، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عكرمة، ولم يذكر ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: ((**لا صرورة في الإسلام**)). قال سفيان: كان أهل الجاهلية يقولون للرجل إذا لم يحج: هو صرورة، فقال النبي ﷺ: ((**لا صرورة في الإسلام**)) ".

- **روح بن الفرج القطان**، أبو الزِنْباغ المصري. روىٰ عن: يوسف بن عدي، وعمرو بن خالد الحراني، ويحيىٰ بن بكير، وغيرهم. روىٰ عنه: الطحاوي، والمحاملي، والطبراني وغيرهم. **ثقة، وثقه الخطيب** قال عنه المزي وابن حجر في " التهذيب": «كان من الثقات». وقال الكندي: «كان من أوثق الناس».

مات سنة (٢٨٢هـ).

ينظر: "تهذيب الكمال" (٩/ ٢٥٠ رقم ١٩٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٢/ ١٧٥ رقم ٢٣٠٥)، " التقريب" (ص٢١١ رقم١٩٦٧).

- **يوسف بن عدي** بن رزق التيمي مولاهم، نزيل مصر. ويقال: يوسف بن عدي بن الصلت بن بسطام التيمي، أبو يعقوب الكوفي. روىٰ عن: الإمام مالك، وحفص بن غياث، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وغيرهم. روىٰ عنه البخاري، وأبوزرعة وأبو حاتم الرازيان، وأبو الزِنباغ روح بن الفرج، وغيرهم. **ثقة**، وثقه العجلي وأبو زرعة وأبو حاتم ومسلمة، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

روىٰ له البخاري والنسائي، مات سنة (٢٣٢هـ) بمصر.

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/ ٣٧٥ رقم٢٠٥٩)، "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٢٧ رقم٩٥٣)، "الثقات " (٩/ ٢٨٠ رقم١٦٤٣٧)، "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٤٣٨ رقم٧١٤٤)، "الكاشف" (٢/ ٤٠٠ رقم٦٤٤١)، "تهذيب التهذيب"

(١) (٣/ ٣١٥ رقم ١٢٨٣).

. . . . . .

(٦/٢٦٣ رقم٩٠٨١)، "التقريب" (ص٦١١ رقم٧٨٧٢).

- **سفيان بن عيينة**، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **عمرو بن دينار المكي**، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم. **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

- **عكرمة مولىٰ ابن عباس**، ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدعة. تقدمت ترجمته في الحديث.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث السابع والخمسون

وفي كتاب الحج، باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٥٧] "حدثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فُورَكَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا يونُسُ بنُ حَبيبٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا شُعبَةُ، عن قَتادَةَ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النَّبِيَّ ﷺ قال: ((**خَمسٌ فواسِقُ يُقتَلنَ في الحِلِّ والحَرَم؛ الفأرَةُ والعَقرَبُ والحِدَأَةُ والكَلبُ العَقورُ والغُرابُ الأبقَعُ**)). أخرَجَه مُسلمٌ مِن حَديثِ غُندَرٍ عن شُعبَةَ وقالَ: ((**الحَيَّةُ**)). بَدَلَ ((**العَقرَبُ**)). وكأنَّ شُعبَةَ كان شَكَّ في ذَلِكَ.

فقَد أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ مَرزوقٍ، حدثنا أبو عامرٍ، حدثنا شُعبَةُ. فذَكَرَه بإسنادِه، إلَّا أنَّه قال: ((**خمَسٌ يُقتَلنَ في الحِلِّ والحَرمِ؛ الحَيَّةُ**)). أوِ ((**العَقرَبُ**)). ثُمَّ ذَكَرَ الباقِيَ.

وكأنَّ رِوايَةَ أبي داودَ الطَّيالِسِيِّ أصَحُّ؛ لمِوافَقَتِها سائرَ الرِّواياتِ عن عائشةَ، وابنُ المُسَيَّبِ إنَّما رَوَىٰ الحَديثَ في الحَيَّةِ والذِّئبِ مُرسَلاً، وذَلِكَ يَرِدُ إن شاءَ اللهُ".

وقال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(٢):

وقد رُّويناه من حَديثِ ابن المُسَيَّبِ مُرسلاً جَيِّداً: أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، أخبرَنا ابنُ وهبٍ، أخبرَني يَحيَىٰ بنُ أيُّوبَ ويَزيدُ بنُ عياضٍ وحَفصُ بنُ مَيسَرَةَ، أن عبدَ الرَّحمَنِ بنَ حَرمَلَةَ الأسلَمِيَّ أخبَرَهم عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**يَقتُلُ المُحرِمُ الحَيَّةَ والذِّئبَ**)).

---

(١) "السنن الكبير" (١٠/ ٣٨٣، ٣٨٤ رقم ١٠١٢٨، ١٠١٢٩).

(٢) المرجع السابق (١٠/ ٣٨٧ رقم ١٠١٣٧).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه سعيد بن المسيب واختلف عليه وصلاً وإرسالاً.

❖ **الوجه الأول: (سعيد بن المسيب، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣/ ١١٥ رقم ١٦٢٥)، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب به، بمثله.

والإمام أحمد في "مسنده"(٤١/ ٢٠١ رقم ٢٤٦٦١)، والإمام مسلم في "صحيحه" كتاب الحج (رقم ١١٩٨)، وابن ماجه في "سننه" أبواب المناسك، باب ما يقتل المحرم رقم(٣٠٨٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" باب إباحة قتل المحرم الحية وإن كان قاتلها في الحرم لا في الحل (٤/ ١٩١ رقم ٢٦٦٩)، من طريق: محمد بن جعفر - غندر، وفيه: «الحية» بدلاً من: «العقرب».

والطحاوي في "معاني الآثار" (٢/ ١٦٦ رقم ٣٧٧٩)، من طريق أبي عامر العقدي، وقال مثله،أي بمثل رواية أم المؤمنين حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا التي أخرجها أولاً، ولفظها: ((**خمس من الدواب يقتلهن المحرم: الغراب، والحدأ، والفأرة، والعقرب، والكلب العقور**)).

وإسحاق بن راهويه في"مسنده "(٢/ ٥١٥ رقم ١١٠٢)، والنسائي في "سننه" مناسك الحج،باب قتل الحية في الحرم (رقم ٢٨٨٤)، من طريق النضر بن شميل، وفيه: «الحية» بدلاً من: «العقرب».

ثلاثتهم: (محمد بن جعفر، وأبو عامر العقدي، والنضر بن شميل)، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، به.

وتوبع شعبة في روايته عن قتادة، تابعه:

سعيد بن أبي عروبة، أخرج له: أبو بكر الإسماعيلي في "معجمه" (٢/ ٥٧١ رقم ٢٠٤)، من طريق بكر بن وائل، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: ((خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم وعلىٰ كل حال: الحية، والفأرة، والحدأة، والكلب العقور، والغراب الأبقع)).

.....

وقد توبع سعيد بن المسيب، في روايته عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تابعه كل من:

- عروة بن الزبير، أخرج له: الإمام أحمد في "مسنده" (٤٠/ ٥٧ رقم ٢٤٠٥٢)، والبخاري في "صحيحه"كتاب جزاء الصيد، باب مايَقتُل المحرم من الدواب (رقم ١٨٢٩)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الحج (رقم ١١٩٨) (٦٨ - ٧١)، والترمذي في "جامعه" الحج، باب ماجاء مايقتل المحرم من الدواب(رقم ٨٣٧)، من طرق عن عروة بن الزبير.

- القاسم بن محمد، أخرج له: مسلم في الموضع السابق من "صحيحه"(رقم ١١٩٨) (٦٦).

كلاهما: (عروة، والقاسم) عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً، بنحوه ولم يقيِّدا الغراب بالأبقع، واقتصر عروة في روايته علىٰ الحرم ولم يذكر الحِل.

❖ **الوجه الثاني: (سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب ما يقتل في الحرم وما يكره قتله (٤/ ٤٤٤ رقم ٨٣٨٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه"في قتل الذئب للمحرم (٣/ ٤١٢ رقم ١٥٤٧٥)،و(رقم ١٥٤٧٦)، وأبو داود في "المراسيل" (رقم ١٣٧)، ثلاثتهم من طريق عبد الرحمن ابن حرملة الأسلمي، عن سعيد بن المسيب، قال رسول الله ﷺ: ((يقتُل المُحرِم الذِّئب)).

ولفظ عبدالرزاق: ((خمس يقتلهن المحرم: العقرب، والحية، والغراب، والكلب، والذئب)).

وأورده البيهقي معلقاً في " المعرفة" كتاب المناسك، باب أصل مايحل قتله من الوحش ويحرم عليه (٤/ ٢٣٤ رقم ٣٢٣٧)، قال: "وروينا عن ابن المسيب أن النبي ﷺ قال: ((يقتل المحرم الحية، والذئب))".

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه سعيد بن المسيب واختلف عليه وصلاً وإرسالاً.

❖ **أما الوجه الأول الموصول: (سعيد بن المسيب، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ)، فقد رواه عن سعيد بن المسيب:**

- **قَتَادة وهو:** ابن دِعَامة السَّدُوسي. أجمع الأئمة علىٰ جلالته، وحفظه، وتوثيقه، وإتقانه،

. . . . . .

وفضله، **ثقة ثبت، لكنه يدلس**. وقد روىٰ شعبة[١] هذا الحديث عن قتادة كما تقدم في التخريج، ورواية شعبة عنه محمولة علىٰ السماع. تقدمت ترجمته في الحديث الأول. وكذا روىٰ عنه سعيد بن أبي عروبة وهو ثقة حافظ[٢].

وتابع سعيد بن المسيب في روايته عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا علىٰ هذا الوجه ثقتان من أعلم الناس بحديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا ومن فقهاء المدينة، هما: عروة ابن الزبير بن العوام[٣]، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا[٤].

❖ **وأما الوجه الثاني: (سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن سعيد بن المسيب راوٍ واحد هو:**

- **عبد الرحمن بن حرملة** بن عمرو بن سنة الأسلمي أبو حرملة.

قال عنه ابن معين: «صالح». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يخطئ». وقال الساجي: «صدوق يهم في الحديث»، وضعفه القطان.

وقال الدوري عن ابن معين قال: «حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن عبد الرحمن بن حرملة، قال كنت سيئ الحفظ، أو كنت لا أحفظ، قال: فرخص لي سعيد بن المسيب في الكتاب».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ»، وهو كما قال.

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٤٥هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٢٠٦/٣ رقم٩٤٩)، "التاريخ الكبير" (٢٧٠/٥)، "الجرح والتعديل" (٢٢٢/٥ رقم١٠٥٢)، "تهذيب الكمال" (٥٨/١٧)، تهذيب التهذيب (٣٣٥٣ رقم٤٣٧٧)، "التقريب" (ص٣٣٩ رقم٣٨٤٠).

---

(١) أمير المؤمنين في الحديث، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

(٤) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرىٰ (٥/ ١٤٢)، التاريخ الكبير (٧/ ١٥٧)، الجرح والتعديل (٧/ ١١٨)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٢٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥٢٨ رقم ٦٣٥٧)، التقريب (ص ٤٥١ رقم ٥٤٨٩).

.....

■ **الخلاصة:**

يتضح لنا مماتقدم أن الوجه الراجح هو رواية الوصل؛ حيث أشار البيهقي إلىٰ ذلك، وبين السبب فقال: «كأن رواية أبي داود الطيالسي أصح؛ لموافقتها سائر الروايات عن عائشة. وابن المسيب إنما روىٰ الحديث في الحية والذئب مرسلاً». ويؤيد ذلك مايلي:

-الأول: هذه الرواية الموصولة هي المشهورة عند المحدثين، فقد أخرجها الإمام مسلم في "صحيحه" وأصحاب السنن، وقد توبع سعيد بن المسيب عليها تابعه ثقتان كما تقدم هما عروة بن الزبير والقاسم بن محمد، وأخرج هذه المتابعة البخاري ومسلم في "صحيحيهما".

-الثاني: كون رجالها ثقات، في حين أن رواية الإرسال فيها عبد الرحمن بن حرملة قال عنه ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ».

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"[1]-مما يغني عن دراسة إسناده - قال الإمام مسلم: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة،حدثنا غندر، عن شعبة (ح) وحدثنا ابن المثنىٰ وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ أنه قال: ((**خمس فواسقُ يقتلن في الحِل والحرم: الحية، والغراب الأبقع، والفارة، والكلب العقور، والحُديا**)).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، أخرجه مسلم في "صحيحه".

(١) كتاب الحج (رقم ١١٩٨)(٦٧).

الحديث الثامن والخمسون

وفي كتاب الحج، باب نحر الإبل قياماً غير معقولة أو معقولة اليسرىٰ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٥٨] " أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ، حدثنا أبو خالِدٍ الأحمَرُ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابِرٍ.

قال: وأخبَرَني عبدُ الرَّحمَنِ بنُ سابِطٍ، أن النَّبِيَّ ﷺ وأصحابَه كانوا يَنحَرونَ البَدَنَةَ مَعقولَةَ اليُسرَىٰ قائمَةً علىٰ ما بَقِيَ مِن قَوائِمِها.

حَديثُ ابنِ جُرَيجٍ عن أبي الزُّبَيرِ عن جابِرٍ مَوصولٌ، وحَديثُه عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ سابِطٍ مُرسَلٌ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب: المناسك باب كيف تنحر البدن رقم(١٧٦٧)، والسراج في "حديثه"(٢/ ٣٨٩ رقم ١٦١١)، وأبو طاهر في "المخلصيات" (رقم ٢٨٣٤)، من طريق أبي خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن أبي الزبير به، بمثله.

❖ **الوجه الثاني: (ابن جريج، عن عبد الرحمن بن سابط، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" كيف يُعْقَل البُدْن (٣/ ٢١٤ رقم١٣٥٥٨) من طريق يحيىٰ بن سعيد، وأبوداود في الموضع السابق من "سننه" من طريق أبي خالد الأحمر، كلاهما: (يحيىٰ بن سعيد، والأحمر)، عن ابن جريج، عن ابن سابطبه، بمثله.

---

(١) "السنن الكبير" (١٠/ ٤٧٧، ٤٧٨ رقم ١٠٣١٣، ١٠٣١٤).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: (ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- أبو خالد الأحمر، وهو: سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي الجعفري.روىٰ عن: سليمان التيمي، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وابن جريج، وغيرهم. روىٰ عنه: الإمام أحمد، وإسحاق، وابنا أبي شيبة، وغيرهم. وثقه ابن سعد وابن معين وابن المديني والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات". قال أبو حاتم: «صدوق». قال النسائي: «ليس به بأس». وقال الدوري عن ابن معين: «صدوق وليس بحجة».وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، وإنما أُتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة».

قال ابن حجر: «صدوق يخطئ».

والأقرب في حاله أنه: **صدوق** كما قال أبو حاتم، فهو من رجال الكتب الستة، روىٰ له البخاري ومسلم.

روىٰ له الجماعة، مات(١٨٩هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٦٣/٦)، "معرفة الثقات" للعجلي (٤٢٧/١ رقم٦٣٣)، التاريخ الكبير (٨/٤)، "الجرح والتعديل" (١٠٦/٤)، "الكامل" (٢٧٤/٤ رقم٧٤٩)، "الثقات" (٣٩٥/٦)، "تهذيب الكمال" (٣٩٤/١١) "تهذيب التهذيب"(٣٩٧/٣)، "التقريب" (ص٢٠٥ رقم٢٥٤٧).

إلا أن هذا الوجه يرويه ابن جريج[(١)]، عن أبي الزبير المكي[(٢)] وكلاهما مدلس، وقد عنعناه، ولم يصرحا بالسماع.

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع، أنه ثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر، أنه ثقة يدلس.

.....

❖ **وأما الوجه الثاني: (ابن جريج، عن عبدالرحمن بن سابط، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن ابن جريج كل من:**

– يحيىٰ بن سعيد، هو: ابن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطَّان، البصري. **ثقةٌ مُتقِن حافظٌ إمام قدوةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

– أبو خالد الأحمر تقدمت ترجمته في الوجه الأول أنه صدوق.

■ **الخلاصة:**

أما الوجه الأول الموصول ففيه عنعنة ابن جريج وأبىٰ الزبير. وأما الوجه الثاني المرسل فرجاله ثقات، فأحدهما يقوي الآخر، ولعله من أجل ذلك سكت الإمام البيهقي ولم يرجح بين الوجهين وإنما ذكر المرسل كشاهد للموصول – والله أعلم– واكتفىٰ ببيان الموصول والمرسل، فقال: «حَديثُ ابنِ جُرَيجٍ عن أبي الزُّبَيرِ عن جابِرٍ مَوصولٌ، وحَديثُه عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ سابِطٍ مُرسَلٌ».

إلا أن المرسل أقوىٰ من الموصول، لمايلي:

– كون رواته أكثر وأوثق، فقد رواه عن ابن جريج علىٰ الوجه المرسل يحيىٰ بن سعيد القطان الإمام الثقة المتقن الحافظ، وتابعه سليمان بن حيان– أبو خالد الأحمر–.

في حين رواه عن ابن جريج علىٰ الوجه الموصول سليمان بن حيان – أبو خالد الأحمر– وهو صدوق، ولم يتابع علىٰ هذا الوجه.

– تصريح ابن جريج بالسماع من عبدالرحمن بن سابط حيث قال: (أخبرني) كما في هذا الحديث وفي رواية أبي داود، بينما لم يصرح بالسماع في رواية الوصل عن أبي الزبير المكي.

⊂ دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"[1] قال: حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن ابن جريج، عن ابن سابط: "أن النبي ﷺوأصحابه كانوا يعقلون يد البدنة اليسرىٰ،

(١) كتاب الحج، كيف يعقل البدن (٣/ ٢١٤ رقم١٣٥٥٨).

. . . . . .

وينحرونها قائمة علىٰ ما بقي من قوائمها".

- **يحيىٰ بن سعيد، هو**: ابن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطَّان، البصري. **ثقةٌ مُتقِن حافظٌ إمام قدوةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **ابن جريج**. ثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **ابن سابط**، هو: عبد الرحمن بن سابط، ويقال:عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط، ويقال: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط بن أبي حميضة بن عمرو بن أهيب بن حذافة ابن جمح الجمحي المكي. تابعي أرسل عن النبي ﷺ. روىٰ عن: عمر، وسعد بن أبي وقاص، والعباس بن عبد المطلب ﷺ، وقيل لم يدرك واحداً منهم، وروىٰ عن: أبيه وله صحبة، وجابر، وأبي أمامة، وابن عباس ﷺ، وغيرهم. روىٰ عنه: ابن جريج، وليث بن أبي سليم، وفطر بن خليفة، وغيرهم. وهوتابعي ثقة صاحب مراسيل، وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وابن حبان.

قال عنه الذهبي: «صاحب مراسيل». وقال ابن حجر: «ثقة كثير الإرسال».

روىٰ له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (١١٨هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٤/٦)، "معرفة الثقات" للعجلي (٧٧/٢)، "التاريخ الكبير" (٢٩٤/٥)، "الجرح والتعديل" (٢٤٠/٥)، "الثقات" (٦٩/٧)، "تهذيب الكمال" (١٢٣/١٧)، "الكاشف" (٦٢٨/١)، "تهذيب التهذيب" (٣٦٤/٣)، "التقريب" (ص٣٤٠ رقم٣٨٦٧).

⊂ الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف لإرساله.

الحديث التاسع والخمسون

وفي كتاب الحج، باب: فضل الحج والعمرة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٥٩] " حدثنا الإمامُ أبو الطَّيِّبِ سَهلُ بنُ محمدِ بنِ سُلَيمانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إملاءً، وأبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو بكرٍ القاضِي، وأبو عبدِ اللهِ إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ يوسُفَ السّوسِيُّ، وأبو سَهلٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ المِهرانِيُّ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، وأبو بكرٍ محمدُ بنُ محمدِ بنِ رَجاءٍ الأديبُ، وأبو القاسِمِ السَّرّاجُ قِراءَةً قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ الأُمَوِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، حدثنا أيّوبُ بنُ سُوَيدٍ، حدثنا الأوزاعِيُّ، عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: ما برُّ الحَجِّ؟ قال: ((**إطعامُ الطَّعامِ، وطيبُ الكَلامِ**)). تَفَرَّدَ به أيّوبُ بنُ سوَيدٍ. ورَواه سفيانُ بنُ حُسَينٍ ومُحَمَّدُ بنُ ثابِتٍ عن ابنِ المُنكَدِرِ كَذَلِكَ مَوصولاً.

ورَواه الوَليدُ بنُ مُسلمٍ عن الأوزاعِيِّ عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ مُرسَلاً. أخبرَناه أبو سَعدٍ المالِينِيُّ، أخبرَنا أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ، حدثنا إبراهيمُ ابنُ دُحَيمٍ، عن أبيه، عن الوَليدِ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر واختلف عليه فيه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه أبو العباس الأصم في "مجموع مصنفاته" (رقم ٣٣٣)، وعنه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٦٥٨ رقم١٧٧٨)، عن أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦/ ٣٦٢ رقم٦٦١٨) وفي "مكارم الأخلاق" (رقم١٦٨)،

---

(١) "السنن الكبير" (١٠/ ٥٦٤ رقم، ١٠٤٨٨، ١٠٤٨٩).

. . . . . .

وأبو طاهر في "المخلصيات" (رقم٣٠٨)، من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي.

والبيهقي في "الشعب" (٦/ ٢٦ رقم٣٨٢٥)، من طريق يحيىٰ بن إسماعيل الواسطي، عن عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين.

والإمام أحمد في "مسنده "(٢٢/ ٣٦٧ رقم ١٤٤٨٢)، و(٢٢/ ٤٣٨ رقم١٤٥٨٢)، من طريق محمد بن ثابت.

والطيالسي في "مسنده" (٣/ ٢٨٦ رقم ١٨٢٤)، وعنه عبد حميد في "مسنده" (٢/ ١٦٩ رقم١٠٨٩)، من طريق طلحة بن عمرو.

أربعتهم: (الأوزاعي، وسفيان بن حسين، ومحمد بن ثابت، وطلحة بن عمرو)، عن محمد بن المنكدر به، بمثله.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه؛ لأنهما لم يحتجا بأيوب بن سويد لكنه حديث له شواهد كثيرة »[١].

وقال العراقي: «أخرجه أحمد من حديث جابر بإسناد لين، ورواه الحاكم مختصراً وقال صحيح الإسناد»[٢].

❖ **الوجه الثاني: (محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢)، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" (٥/ ١٠، رقم٨٨١٧)، من طريق الأسلمي. كلاهما: (الأوزاعي، والأسلمي)، عن ابن المنكدر به.

ولفظ رواية عبد الرزاق: قال ابن المنكدر: "سئل رسول الله ﷺ ما بر الحاج، قال: ((إطعام الطعام وترك الكلام)).

(١) المستدرك (١/ ٦٥٨).

(٢) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (ص ٣١١).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه محمد بن المنكدر واختلف عليه في وصله وإرساله علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)فقد رواه عنه أربعة رواة هم:**

١/ الأوزاعي، وهو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام.** تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

قلت: إلا أن الراوي عنه **ضعيف،** وهو: **أيوب بن سويد** الرملي، أبو مسعود السَيْباني. ضعفه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والساجي، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بشيء يسرق الأحاديث»، وقال الجوزجاني: «واهي الحديث».

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٤/٤٥١ رقم٥٢٤٨)، "التاريخ الكبير" (١/٤١٧ رقم١٣٣٣)، "الجرح والتعديل" (٢/٢٤٩ رقم٨٩١)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٢٩)، "تهذيب التهذيب"(١/٢٥٦ رقم٧٤٥).

٢/ محمد بن ثابت، لم يتبين لي هل هو: ابنَ أسلم البُناني، أو: أبو عبد الله العبدي، حيث أن كلاهما يرويان عن ابن المنكدر. وسواء كان البناني[(١)] أو العبدي[(٢)] فكلاهما ضعيف.

٣/ طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي. **متروك،** قاله الإمام أحمد والنسائي وابن حجر. وضعفه العجلي وأبو داود وأبو زرعة. وقال ابن معين: «ليس بشيء ضعيف»، وقال البخاري: «هو لين عندهم». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي لين الحديث عندهم». روىٰ له ابن ماجه، مات سنة (١٥٢هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (١/٤٧٨)، "التاريخ الكبير" (٤/٣٥٠)، "الجرح والتعديل" (٤/٤٧٨)، "الضعفاء

(١) ينظر:الجرح والتعديل (٧/ ٢١٧ رقم١٢٠٣)، الضعفاء والمتروكين (رقم٥٢٠)، الكاشف (٢/ ١٠ رقم٤٧٥٣)، التقريب(ص٤٠٧ رقم ٥٧٦٧).

(٢) "تاريخ ابن معين" - رواية الدوري (٤/ ١١٢ رقم ٣٤٢٢)، بحر الدم (رقم ٨٧٩)، الجرح والتعديل (٧/ ٢١٦ رقم١٢٠١)، الضعفاء الكبير (٤/ ٣٨ رقم ١٥٨٦)، التقريب (ص٤٧١ رقم٥٧٧١).

. . . . . .

والمتروكين" للنسائي (رقم٣١٦)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٦٥/٢ رقم١٧٤١)، "تهذيب التهذيب" (١٨/٣ رقم٣٤١٢)، "التقريب" (ص٢٨٣ رقم٣٠٣٠).

٤/ **سفيان بن حسين** الواسطي، **ثقة** في غير حديث الزُّهري باتفاق. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والأربعون.

وسفيان بن حسين وإن كان ثقة، والرواي عنه ثقة وهو عباد بن العوام، إلا أن الرواي عن عباد هو: **يحيىٰ بن إسماعيل الواسطي**، قال عنه ابن حجر في "التقريب": «مقبول»، وقال أبو عبيد الآجري: سئل أبو داود عنه، فقال: «سمعت أحمد بن حنبل ذكره فقال: أعرفه قديماً وكان لي صديقاً». وقال أبو حاتم: «أدركته ولم أكتب عنه».

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٢٦/٩ رقم٥٣٦)، "تهذيب الكمال" (٢٠٥/٣١ رقم٦٧٨٦)، "التقريب" (ص٥٨٧ رقم٧٥٠٥).

قلت: ولم يُتابع يحيىٰ بن إسماعيل علىٰ روايته هذه عن عباد، عن سفيان بن حسين.

❖ **أما الوجه الثاني: (محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه كل من:**

– الأوزاعي، وهو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو. **ثقة فقيه إمام**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

وقد رواه عن الأوزاعي: **الوليد بن مسلم** القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، وهو **ثقة إذا صرح بالسماع، وإذا لم يصرح بالسماع، فلا يؤخذ عنه ولا يحتج بروايته**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

قلت: وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعة الوليد حيث لم يصرح بالسماع من الأوزاعي في روايته لهذا الوجه كما عند ابن عدي في "الكامل".

– **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي**، أبو إسحاق المدني. **متروك الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وعلىٰ هذا فإن هذا الوجه مطروح لشدة ضعفه.

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

لم يرجح الإمام البيهقي أي من الأوجه، إلا أنه أعل الحديث الموصول بتفرد أيوب بن سفيان -وهو ضعيف- في روايته عن الأوزاعي علىٰ الوجه الأول، ثم ذكر من تابع الأوزاعي علىٰ هذا الوجه، وقال: «ورَواه سفيانُ بنُ حُسَينٍ ومُحَمَّدُ بنُ ثابِتٍ عن ابنِ المُنكَدِرِ كَذَلِكَ مَوصولاً».

وتقدم بنا أن جميع من تابع الأوزاعي علىٰ الوجه الموصول هم من الضعفاء، باستثناء سفيان بن حسين الواسطي، إلا أن في إسناده راوٍ (مقبول) هو: يحيىٰ بن إسماعيل الواسطي، ولم يُتابع علىٰ حديثه.

أما رواية الإرسال فهي مطروحة، لعنعنة الوليد بن مسلم وعدم تصريحه بالسماع، ولشدة ضعف رواية الأسلمي.

فعلىٰ هذا فإن كلا الوجهين ضعيف - والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم-.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

الحديث الستون

وفي كتاب الحج، باب: فضل الحج والعمرة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٦٠] " وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ قالا: أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ المُؤَمَّلِ بنِ الحَسَنِ بنِ عيسَىٰ، أخبرَنا الفَضلُ يَعنِي ابنَ محمدٍ البَيهَقِيَّ، حدثنا سعيدٌ يَعنِي ابنَ مَنصورٍ، حدثنا خَلَفُ بنُ خَليفَةَ، حدثنا العَلاءُ بنُ المُسَيَّبِ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ حَديثًا يَرفَعُه قال: ((**يقولُ اللهُ ﷻ: إنَّ عبدًا أصحَحْتُ جِسمَه، وأوسَعتُ عَلَيه في المَعيشَةِ تأتىٰ عَلَيه خَمسَةُ أعوامٍ لَم يَفِدْ إلَيَّ لَمَحرومٌ**)).

ورَواه غَيرُه عن خَلَفٍ فقالَ: عن النَّبِيِّ ﷺ. وقيلَ: عن العَلاءِ، عن يونُسَ بنِ خَبّابٍ، عن أبي سعيدٍ. وقيلَ عنه: مَوقوفًا. وقيلَ: مُرسَلاً وروِيَ مِن وجهٍ آخَرَ عن أبي هريرةَ وإسنادُه ضَعيفٌ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يروىٰ عن العلاء بن المسيب، واضطرب فيه، قال أبو حاتم: «والناس يضطربون في حديث العلاء بن المسيب».

وقد اختلف علىٰ العلاء بن المسيب في هذا الحديث علىٰ ستة أوجه:

❖ **الوجه الأول: (العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا):**

أخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده"(٢/ ٣٠٤ رقم ١٠٣١)،من طريق أبي بكر، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الإخبار عن إثبات الحرمان لمن وسع الله عليه ثم لم يزر البيت العتيق في كل خمسة أعوام مرة (٩/ ١٦ رقم ٣٧٠٣)، من طريق قتيبة بن سعيد، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥١٣)، من طريق بشار بن موسىٰ، والبيهقي في "الشعب" كتاب المناسك، فضل الحج

---

(١) "السنن الكبير" (١٠/ ٥٦٥ رقم ١٠٤٩٠).

. . . . . .

والعمرة (٦/ ٣٤ رقم٣٨٣٨)، من طريق بشر بن الوليد، والخطيب في "تاريخه" ترجمة خلف بن خليفة (٨/ ٣١٨)، من طريق الحسن بن عرفة.

جميعهم: (أبو بكر، وقتيبة، وبشار، وبشر، والحسن)، عن خلف بن خليفة.

وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" ذكر فضل حاج الكعبة يوم القيامة علىٰ الناس، والترغيب في موافاة الحج...(١/ ٤٣٦ رقم ٩٥١)، والطبراني في "الأوسط" (١/ ١٥٥ رقم٤٨٦)، من طريق، عبد الرزاق، عن سفيان الثوري.

كلاهما: (خلف بن خليفة، والثوري)، عن العلاء بن المسيب به، نحوه. وقال الثوري في روايته: «أربعة أعوام» بدلاً من خمسة أعوام.

والحديث علىٰ هذا الوجه صححه ابن حبان. ورجحه أبو زرعة، فقال: «والصحيح: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ».

إلا أن هذا الوجه إسناده منقطع؛ فالمسيب بن رافع أبو العلاء ثقة[١] إلا أنه لم يسمع من أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ابن معين: «لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من البراء، وأبي إياس عامر بن عبدة»[٢].

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبد الرزاق».

قلت: وقد اختلف علىٰ سفيان الثوري:

- فرواه عنه عبد الرزاق مرفوعاً كما تقدم تخريجه.

- ورواه عنه موقوفاً كما في "مصنفه"، باب فضل الحج (٥/ ١٣ رقم٨٨٢٦)، عن سفيان الثوري، عن العلاء بن المسيب، **عن أبيه أو عن رجل**، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفاً، شك في شيخ العلاء. بلفظ: ((يقول الرب تبارك وتعالىٰ إن عبداً وسعت عليه الرزق فلم يفد إلي في كل أربعة أعوام لمحروم)).

(١) **ينظر ترجمته** في: الطبقات الكبرىٰ (٦/ ٢٩٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٣، الثقات (٥/ ٤٣٧)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٦)، التقريب (ص ٥٣٢ رقم ٦٦٧٥).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٤٤٤ رقم ٧٧٧١).

. . . . . .

- ورواه غير عبدالرزاق، عن الثوري، عن العلاء بن المسيب من قوله، كما أورده الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣١٠)، وقال الدارقطني عن هذه الأوجه: «ولا يصح منها شيء».

❖ **الوجه الثاني: (العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب،عن أبي سعيد الخدري** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا):**

أخرجه البيهقي في "الشعب" كتاب المناسك، فضل الحج والعمرة (٦/ ٣٣ رقم٣٨٣٧)، والخطيب في "تاريخه" ترجمة خلف بن خليفة (٨/ ٣١٨-٣١٩)، من طريق محمد بن فضيل بن غزوان، عن العلاء به، بنحوه.

❖ **الوجه الثالث: (العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد الخدري** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **موقوفًا، وقيل: مرسلاً**[1]**):**

أورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٣/ ٢٨٣ رقم٨٦٩)، معلقًا عن العلاء بن المسيب، حيث قال: «ثم قال[2]:العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوف، مرسل[3] أشبه. قلت لأبي: لم يسمع يونس من أبي سعيد ؟ قال: لا».

❖ **الوجه الرابع: (العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي سعيد** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا):**

- أخرجه الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣١٠)، عن الأخنسي عن ابن فضيل، عن العلاء بن المسيب به، وقال عقبه «ولا يصح منها شيء».

❖ **الوجه الخامس والسادس: (العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا وموقوفًا):**

---

(١) لم أقف عليه مرسلاً، ولعل مراد الإمام البيهقي بقوله: مرسلاً، بمعنىٰ المنقطع كما جاء في "العلل" لأبن أبي حاتم (٣/ ٢٨٣ رقم ٨٦٩)؛ كون يونس بن خباب لم يسمع من أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والله أعلم.

(٢) يعني أبا حاتم.

(٣) قوله: (مرسل) ؛ لأن يونس بن خباب لم يسمع من أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما تبين من سؤال ابن أبي حاتم لأبيه عن سماع يونس من أبي سعيد بعد ذلك.

. . . . . .

علقهما أبو حاتم كما في "العلل"(٣/ ٢٨٢ رقم٨٦٩)، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا وموقوفًا.

ولم أقف علىٰ من أخرجهما.

■ **أقوال العلماء:**

قال ابن أبي حاتم عقب ذكر الأوجه : «قلت لأبي: فأيهما الصحيح منهما ؟ قال: هو مضطرب فأعدت عليه، فلم يزدني علىٰ قوله: هو مضطرب».

ثم رجح: «العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوف، مرسل أشبه». إلا أنه أُعل بالانقطاع ؛ قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: لم يسمع يونس من أبي سعيد ؟ قال: لا».

وقد ذكر الدارقطني بعض الأوجه في "علله" (١١/ ٣١٠)، وقال بعدها: «ولا يصح منها شيء».

وذهب بعض أهل العلم إلىٰ تضعيف هذا الحديث منهم: العقيلي[١] والدارقطني[٢] والسبكي[٣]، وقال القرطبي: «الحديث باطل لايصح، والإجماع صاد في وجوههم»[٤].

وذهب ابن العربي إلىٰ أنه موضوع، وقال: «رواية هذا الحديث حرام فكيف إثبات حكم به»[٥].

وذهب أبو حاتم إلىٰ أنه مضطرب كما تقدم بنا.

وذهب ابن حبان إلىٰ تصحيح الوجه الأول للحديث: (رواية العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا)، إلا أن إسناده ضعيف لانقطاعه، كون المسيب بن

(١) "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢/ ٢٠٦).

(٢) "العلل" (١١/ ٣١٠).

(٣) "فتاوىٰ السبكي" (١/ ٢٦٢).

(٤) "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي(٤/ ١٣٩).

(٥) نقله السبكي في "الفتاوىٰ" (١/ ٢٦٢)، والحطاب في "مواهب الجليل" (٢/ ٤٦٥).

. . . . . .

رافع -أبو العلاء- لم يسمع من أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ابن معين: «لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من البراء، وأبي إياس عامر بن عبدة»[(١)].

■ **الخلاصة:**

الحديث رواه البيهقي وسكت عنه، وأعله أبو حاتم بالاضطراب، وكذلك أشار إلىٰ تضعيفه الدارقطني. ورجح أبو زرعة الوجه الأول الذي أخرجه ابن حبان، إلا أنه ضعيف لانقطاعه كما تقدم بنا.

كما أن هذا الحديث مخالف للحديث الصحيح الوارد في أن الحج مرة واحدة في العمر، فقد أخرج الإمام مسلم في "صحيحه" كتاب الحج (رقم ١٣٣٧)، عن زهير بن حرب، عن يزيد بن هارون، عن الربيع بن مسلم القرشي، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: "خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: ((**أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج، فحجوا**)). فقال رجل: أكُل عامٍ؟ يا رسول الله، فسكت. حتىٰ قالها ثلاثا، فقال رسول الله ﷺ: ((**لو قلت: نعم لوجبت، ولما استطعتم**)). ثم قال: ((**ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم علىٰ أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه**))".

وكذا مخالف لإجماع علماء المسلمين القائلين بأن: «الحج فرض عين علىٰ كل مكلف حر مسلم مستطيع مرة في العمر»[(٢)].

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ ضعفه العقيلي والدارقطني وابن العربي والقرطبي والسبكي، وحكم أبو حاتم علىٰ إسناده بالاضطراب.

(١) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٤٤٤ رقم ٧٧٧١).

(٢) ينظر: "المجموع شرح المهذب" للنووي (٧/ ٩)، "فتاوىٰ السبكي" (١/ ٢٦٢).

الحديث الحادي والستون

وفي كتاب البيوع، باب إباحة التجارة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٦١] " أخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ ابن يعقوبَ، حدثنا العباسُ بنُ محمدٍ الدُّورِيُّ، حدثنا الأسوَدُ بنُ عامرٍ، حدثنا شَريكٌ، عن وائلِ بنِ داودَ، عن جُمَيعِ بنِ عُمَيرٍ، عن خالِه أبي بُردَةَ قال: سُئلَ رسولُ اللهِ ﷺ: أيُّ الكَسبِ أطيَبُ أوأفضَلُ ؟ قال: ((**عَمَلُ الرجل بيَدِه وكُلُّ بَيعٍ مَبرورٍ**)).

هَكَذا رَواه شَريكُ بنُ عبدِ اللهِ القاضِي وغَلِطَ فيه في مَوضِعَينِ؛ أحَدُهُما في قَولِه: جُمَيعُ بنُ عُمَيرٍ. وإنَّما هو سعيدُ بنُ عُمَيرٍ. والآخَرُ في وصلِهِ.

وإنَّما رَواه غَيرُه عن وائلٍ مُرسَلاً كما:

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا عباسُ بنُ محمدٍ، حدثنا محمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا وائلُ بنُ داودَ، عن سعيدِ بنِ عُمَيرٍ- أبو أُمِّه البَراءُ بنُ عازِبٍ- قال: سُئلَ ﷺ أيُّ كَسبِ الرَّجُلِ أطيَبُ ؟ قال: ((**عَمَلُ الرَّجُلِ بيَدِه، وكُلُّ بَيعٍ مَبرورٍ**)). هذا هو المَحفوظُ مُرسَلاً.

ويُقالُ: عنه عن سعيدٍ، عن عَمِّه قال: سُئلَ رسولُ اللهِ ﷺ: أيُّ الكَسبِ أفضَلُ ؟ قال: ((**كسب مَبرورٍ**)).

أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ هو الأصَمُّ، أخبرَنا العباسُ بنُ محمدٍ، أخبرَنا الأسوَدُ بنُ عامرٍ، حدثنا سفيانُ الثَّورِيُّ، عن وائلِ بنِ داودَ، عن سعيدِ بن عُمَيرٍ، عن عَمِّهِ. فذَكَرَه.

وقَد أرسَلَه غَيرُه عن سُفيانَ. وقالَ شَريكٌ: عن وائلِ بنِ داودَ، عن جُمَيعِ بنِ عُمَيرٍ، عن خالِه أبىٰ بُردَةَ. وجُمَيعٌ خَطأٌ، وقالَ المَسعودِيُّ: عن وائلِ بنِ داودَ، عن عَبايَةَ بنِ

(١) " السنن الكبير" (١١/ ٦، ٧ رقم ١٠٤٩٥، ١٠٤٩٦، ١٠٤٩٧).

رافِعِ بنِ خَديجٍ، عن أبيه. وهو خَطأٌ، والصَّحيحُ رِوايَةُ وائلٍ عن سعيدِ بنِ عُمَيرٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. قال البخاريُّ: أسنَدَه بَعضُهُم، وهو خَطأٌ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه وائل بن داود واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖الوجه الأول: (شريك، عن وائل بن داود، عن جُميع بن عُمير، عن خاله أبي برده، عن النبي ﷺ مرفوعـًا):

أخرجه البيهقي في"الشعب" التوكل بالله ﷻ والتسليم(٢/ ٤٣٥ رقم١١٧٣) به، والحاكم في "المستدرك"، (٢/ ١٢ رقم٢١٥٨)، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا الأسود بن عامر، حدثنا شريك، به، بمثله.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٥/ ١٥٧ رقم١٥٨٣٦)،، من طريق: الأسود بن عامر، قال: حدثنا شريك، به. بلفظ: "سُئِل النَّبِي ﷺ عن أَفضَلِ الكَسبِ فقالَ: ((**بَيعٌ مَبرُورٌ، وَعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ**))".

والبزار في "مسنده" (٩/ ٢٥٩، رقم٣٧٩٨)،، من طريق سويد بن عمرو، عن شريك به، بمثله، إلا أنه قال: عن جُميع بن عُمير، عن عمه، بدل عن خاله.

والطبراني في " الكبير" (٢٢/ ١٩٧ رقم٥٢٠)، من طريق يحيىٰ الحماني، عن شريك، به، بلفظ: «أفضل كسب الرجل ولده[1] وكل بيع مبرور».

قال البيهقي في هذا الحديث معقبـًا علىٰ رواية شريك: «هَكَذا رَواه شَريكُ بنُ عبدِ اللهِ القاضِي وغَلط فيه في مَوضِعَينِ؛ أحَدُهُما في قَولِه: جُمَيعُ بنُ عُمَيرٍ. وإِنَّما هو سعيدُ بنُ عُمَيرٍ. والآخَرُ في وصلِهِ».

وخولف شريك في روايته، خالفه سفيان الثوري، فرواه عن وائل بن دواد، عن سعيد بن عمير، عن عمه، مرفوعـًا:

---

(١) هكذا جاء في رواية الطبراني (ولده)، وعند البيهقي وغيره: (بيده).

. . . . . .

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٢ رقم٢١٥٩)، وعنه البيهقي في "الشعب" التوكل بالله ﷻ والتسليم(٢/ ٤٣٥ رقم١١٧٢)، من طريق الأسود بن عامر، عن سفيان الثوري، عن وائل بن دواد، عن سعيد بن عمير، عن عمه، مرفوعًا، بلفظ: "سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَيُّ الكَسبِ أَفضَلُ؟ قَالَ: ((كَسْبٌ مَبْرُورٌ))".

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.... وقد ذكر يحيىٰ بن معين أن عم سعيد بن عمير: البراء بن عازب، وإذا اختلف الثوري وشريك فالحكم للثوري».

وأورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٦/ ٦٥٣ رقم٢٨٣٧)، من طريق أبي إسماعيل المؤدب، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء، عن البراء، عن النبي ﷺ، بمثله. قال أبو حاتم: «وحدثني أيضًا الحسن بن شاذان، عن ابن نُمير، هكذا متصلً[1] عن البراء».

وقد صرح البخاري بأن رفعه خطأ، فقال في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠١): «وأسنده بعضهم، وهو خطأ»، ونقل قوله البيهقي عقب هذا الحديث.

❖ **الوجه الثاني: (جماعة، عن وائل بن داود،عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في الكسب (٤/ ٥٥٤ رقم٢٣٠٨٣)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" باب عمل اليد (رقم ٣١٤)، وأبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٤٦٩)، من طريق أبي معاوية، وعند أبي عبيد مقرونًا بمروان بن معاوية.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في" المعرفة والتاريخ "(٣/ ١٧٩)، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" التوكل بالله ﷻوالتسليم (٢/ ٤٣٤ رقم ١١٧١)، من طريق سفيان الثوري.

وقال البيهقي: «هكذا جاء به مرسلاً، وكذلك رواه جرير، ومحمد بن عبيد، عن وائل مرسلاً...».

جميعهم: (أبو معاوية محمد بن خازم، ومروان بن معاوية، وسفيان الثوري، ومحمد بن عبيد)، عن وائل بن داود به مرسلاً. بلفظ: "سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الكَسبِ أَطيَب؟ قَالَ: ((**عملُ**

(١) كذا في الكتاب بحذف ألف تنوين النصب علىٰ لغة ربيعة، كما قال محقق كتاب العلل بإشراف وعناية د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي.

. . . . . .

الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيعٍ مَبْرُورٌ)).

ورجح المرسل كل من:

- البخاري حيث أورده معلقـًا في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠١)، وأشار إلىٰ ترجيح المرسل حينما قال: «وأسنده بعضهم وهو خطأ».

- أبو حاتم كما في "العلل" (٦/ ٦٥٤ رقم ٢٨٣٧)، فقال: «وأما الثقات: الثوري، وجماعة رووا عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، أن النبي ﷺ والمرسل أشبه».

- البيهقي في هذا الحديث، حيث قال: «هذا هو المَحفوظُ مُرسَلاً».

وقال أيضـًا: «والصَّحيحُ رِوايَةُ وائلٍ، عن سعيدِ بنِ عُمَيرٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

❖ **الوجه الثالث: (المسعودي، عن وائل بن داود، عن عَباية بن رافِع بن خَديج، عن أبيه، مرفوعـًا):**

أخرجه الإمام أحمد في" مسنده "(٢٨/ ٥٠٢ رقم ١٧٢٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٧٦ رقم ٤٤١١)، من طريق يزيد بن هارون.

والبزار في "مسنده" (٩/ ١٨٣ رقم ٣٧٣١)، والطبراني في "الأوسط" (٨/ ٤٧ رقم ٧٩١٨)، من طريق أبي المنذر إسماعيل بن عمر.

والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٣ رقم ٢١٦٠)، وعنه البيهقي في "الشعب" التوكل بالله ﷻ والتسليم (٢/ ٤٣٦ رقم ١١٧٤)، من طريق معاوية بن عمرو.

ثلاثتهم: (يزيد بن هارون، وإسماعيل بن عمر، ومعاوية بن عمرو)، عن المسعودي، عن وائل بن داود، عن عباية بن رفاعة، عن أبيه. ووقع في رواية يزيد بن هارون: عن جده رافع بن خديج، وكذا في رواية إسماعيل عند الطبراني قال: عباية بن رافع، عن رافع بن خديج. بلفظ: "قيل: يا رسول الله، أيُّ الكسبِ أَطيَب؟ قال: ((كسب الرجل بيده، وكل بيع مبرور))". وبعضهم بلفظ: ((**عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور**)).

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده عن المسعودي إلا إسماعيل بن عمر، وقد رواه غير إسماعيل فقال: عن عبيد بن رفاعة ولم يقل عن أبيه».

. . . . . .

وقال الطبراني عقب الحديث: «لم يروِ هذا الحديث عن وائل بن داود إلا المسعودي».

وقال الحاكم: «وهذا خلاف ثالث علىٰ وائل بن داود، إلا أن الشيخين لم يخرجا عن المسعودي ومحله الصدق».

وقال البيهقي في "الشعب" (٢/ ٤٣٦) بإثر الحديث (رقم ١١٧٣): «رواه المسعودي، عن وائل فغلط في إسناده».

وقال في "سننه" عقب هذا الحديث: «وقالَ الـمَسعودِيُّ: عن وائلِ بنِ داودَ، عن عَبايَةَ بنِ رافِعِ بنِ خَديجٍ، عن أبيه. وهو خَطأٌ، والصَّحيحُ رِوايَةُ وائلٍ عن سعيدِ بنِ عُمَيرٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه وائل بن داود واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (وائل بن داود، عن جُميع بن عُمير، عن خاله أبي برده، عن النبي ﷺ مرفوعًا)، فقد رواه عن وائل راوٍ واحد هو:**

- **شَريك بن عبد الله** بن أبي شَريك النَّخَعي، **صدوق، يُخطئ كثيراً**، تغيَّر حفظه منذ وَلِيَ القضاء بالكوفة، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

وقد خالفه الإمام الثقة أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثوري[1]، فرواه: (عن وائل ابن دواد، عن سعيد بن عمير، عن عمه، مرفوعًا)، فقال عن:سعيد بن عمير عن عمه، بدلاً من جميع بن عمير، عن خاله.

قال الحاكم: «وقد ذكر يحيىٰ بن معين أن عم سعيد بن عمير: البراء بن عازب، وإذا اختلف الثوري وشريك فالحكم للثوري».

وعلىٰ هذا فإن رواية الثوري مقدمة علىٰ رواية شريك.

- **وأما الوجه الثاني: (وائل بن داود،عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد رواه عن

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

. . . . . .

وائل بن داود جماعة من الثقات هم: أبو معاوية الضرير -محمد بن خازم-[١]، ومروان بن معاوية الفزاري[٢]، وسفيان الثوري[٣]، ومحمد بن عبيد الطنافسي[٤].

- وأما الوجه الثالث: (عن وائل بن داود، عن عَباية بن رافِع بن خَديج، عن أبيه، مرفوعًا)، فقدر رواه عنه راوٍ واحد هو:

- **عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة** بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي. **صدوق اختلط قبل موته**، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد. قال الإمام أحمد: «اختلط ببغداد، وأن سماع من سمع منه هناك ليس بشيء قال ومن سمع منه بالكوفة فسماعه جيد».

ينظر: "تهذيب الكمال" (٢١٩/١٧ رقم٣٨٧٢)، "المختلطين" للعلائي (رقم٢٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٨٢/٣ رقم٤٤٧٧)، "التقريب" (ص٣٤٤ رقم٣٩١٩)، "الكواكب النيرات" (رقم ٣٥).

قلت: وإسماعيل بن عمر الواسطي[٥]، أبو المنذر نزيل بغداد وإن كان ثقة، إلا أن سماعه من المسعودي بعد الاختلاط. قال ابن حجر: «والظاهر أنه من تخليط المسعودي؛ فإن إسماعيل أخذ عنه بعد الاختلاط».[٦]

فتبين ضعف إسناد هذا الوجه، والله تعالىٰ أعلم.

وقد أعل الهيثمي هذا الوجه باختلاط المسعودي، حيث قال: «رواه أحمد والبزار والطبراني في "الكبير" و"الأوسط"، وفيه المسعودي وهو: ثقة،ولكنه اختلط.وبقية رجال أحمد رجال الصحيح».

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرون.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث السادس والثلاثون.

(٥) ينظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (٣/ ١٥٤ رقم٤٦٨)، "التقريب" (ص١٠٩ رقم٤٦٩).

(٦) "التلخيص الحبير" (٣/ ٥).

.....

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل) وهوالذي رجحه الإمام البيهقي بقوله: «هذا هو المَحفوظُ مُرسَلاً». وقال أيضاً بعد ذكر الأوجه الأخرىٰ: «والصَّحيحُ رِوايَةُ وائلٍ عن سعيدِ بنِ عُمَيرٍ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً».

كما أعل الوجه الأول (الموصول) بأن شَريك غلط فيه، فقال: «هَكَذا رَواه شَريكُ بنُ عبدِ اللهِ القاضِي وغلط فيه في مَوضِعَينِ؛ أحَدُهُما في قَولِه: جُمَيعُ بنُ عُمَيرٍ. وإِنَّما هو سعيدُ بنُ عُمَيرٍ. والآخَرُ في وصلِهِ».

وكذا أعل الوجه الثالث الذي رواه المسعودي عن وائلِ بنِ داودَ، عن عَبايَةَ بنِ رافِعِ بنِ خَديجٍ، عن أبيه مرفوعاً، بأنه خَطأٌ.

ثم استشهد بقول البخاري علىٰ خطأ المسند.

ويؤيد ما رجحه البيهقي، مايلي:

١/ ذهب إلىٰ ترجيح المرسل كل من:

- أبو حاتم، حيث قال: «والمرسل أشبه»[(١)].

- البخاري حيث أشار إلىٰ ترجيحه، بقوله: «وأسنده بعضهم وهو خطأ»[(٢)].

٢/ كون رواته أكثر عدداً وأوثق من الوجه الأول والثالث.

في حين رواه علىٰ الوجه الأول (الموصول) شريك وهو صدوق يخطئ كثيراً، وخالفه الثوري في رواية الوصل إلا أنه لم يتابعه أحد، وإنما توبع علىٰ الوجه المرسل، تابعه الثقات. ورواه علىٰ الوجه الثالث: المسعودي وتفرد بروايته وأخطأ فيها، وهو ممن اختلط قبل موته. قال يعقوب بن سفيان: «والمسعودي يخالف في هذا الحديث ويغلط فيه»[(٣)]. وقال ابن

(١) "العلل" (٦/ ٦٥٤ رقم ٢٨٣٧).

(٢) "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠١).

(٣) " المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٨٠).

.....

حجر: والظاهر أنه من تخليط المسعودي[١].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"[٢] وقال: حدثنا أبو معاوية، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، قال: سئل النبي ﷺ: أي الكسب أطيب؟ قال: ((**عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور**)).

– **أبو معاوية**، هو: محمد بن خازم التميمي، السعدي مولاهم، أبو معاوية الضرير الكوفي. **ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

– **وائل بن داود** التيمي، أبو بكر الكوفي والد بكر بن وائل. روى عن: إبراهيم النخعي، وسعيد بن عمير، وعباية بن رفاعة بن رافع، وجميع بن عمير، وغيرهم. روى عنه: ابنه بكر بن وائل ومات قبله، وشعبة، والمسعودي، والسفيانان، وغيرهم. **ثقة**، وثقه الإمام أحمد والعجلي والخليلي وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال ابن حجر: «ثقة».

روى له الأربعة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٧٦/٨ رقم ٢٦١٠)، "معرفة الثقات" (٣٣٨/٢ رقم١٩٣٢)، "الجرح والتعديل" (٤٣/٩ رقم١٨٢)، "الثقات" (٥٦١/٧ رقم١١٤٧٩)، "تهذيب الكمال" (٤٢٠/٣٠ رقم ٦٦٧٥)، "تهذيب التهذيب" (٧٢/٦ رقم٨٥٥٦)، "التقريب" (ص٥٨٠ رقم٧٣٩٤).

– **سعيد بن عمير** بن نيار، ويقال: ابن عمير بن عقبة بن نيار الأنصاري الحارثي. روى عن: أبيه، وجده لأمه البراء بن عازب، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري. روى عنه: أبو الصباح سعيد بن سعيد الثعلبي، ووائل بن داود. ذكره ابن حبان في "الثقات"، قال عنه ابن معين: «لا أعرفه». وقال ابن حجر: «**مقبول**».

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم٣٧٣)، "التاريخ الكبير" (٥٠١/٣ رقم١٦٦٩)، "الجرح والتعديل"(٥٢/٤

(١) "التلخيص الحبير" (٣/ ٥).

(٢) (٤/ ٥٥٤ رقم٢٣٠٨٣).

. . . . . .

رقم٢٢٥)، "الثقات" (٢٨٨/٤ رقم٢٩٤٠)، "تهذيب الكمال" (٢٥/١١ رقم٢٣٣٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٢٧/٢)، "التقريب" (ص٢٤٠ رقم٢٣٧٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثاني والستون

وفي كتاب البيوع، باب المُتبايعان بالخيارِ ما لم يتَفَرَّقا إلَّا بَيعَ الخيارِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٦٢] " أخبرَنا أبو الحُسَينِ بنُ بِشْرانَ ببَغدادَ، أخبرَنا أبو الحَسَن عليُّ بنُ محمدٍ المِصرِيُّ، حدثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ مُعاويَةَ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ بُكَيرٍ، حدثنا اللَّيثُ، عن يَحيَىٰ بنِ أيُّوبَ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن أبىٰ الزُّبَيرِ، عن **جابرٍ** أنَّه قال: اشتَرَىٰ النَّبِيُّ ﷺ مِن أعرابيٍّ - قال: حَسِبتُ أن أبا الزُّبَيرِ قال: مِن بَنِي عامِرِ بنِ صَعصَعَةَ - حِملَ خَبَطٍ فلَمّا وجَبَ قال له النَّبِيُّ:ﷺ ((**اخْتَرْ**)). فقالَ له الأعرابِيُّ: إنْ رأيتُ كاليَومِ قَطُّ بَيِّعًا خَيرًا وأفقَهَ، ممَّن أنتَ ؟ قال: ((**مِن قُرَيشٍ**)).

وكَذَلِكَ رَواه ابنُ وهبٍ عن ابنِ جُرَيجٍ:

أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو الوَليدِ الفَقيهُ، حدثنا عبدُ اللِه بنُ سُلَيمانَ بنِ الأشعَثِ، حدثنا مَوهَبُ بنُ يَزيدَ بنِ مَوهَبٍ، حدثنا ابنُ وهبٍ، أخبرَنا ابنُ جُرَيجٍ أن أبا الزُّبَيرِ المَكِّيَّ حَدَّثَه عن جابرٍ، أن النَّبِيَّ ﷺ اشتَرَىٰ مِن أعرابِيٍّ حِملَ خَبَطٍ، فلَمّا وجَبَ البَيعُ قال له النَّبِيُّﷺ: ((**اختَرْ**)) فقالَ له الأعرابِيُّ: عَمْرَكَ اللهَ بَيِّعًا.

و كَذَلِكَ رَواه أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ بنِ وهبٍ عن عَمِّه ابنِ وهبٍ، ورَواه ابنُ عُيَينَةَ عن ابنِ جُرَيجٍ عن أبىٰ الزُّبَيرِ عن طاوُسٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

وكَذَلِكَ رَواه عبدُ اللهِ بنُ طاوُسٍ عن أبيه:

أخبرَنا أبو زَكَريّا يَحيَىٰ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ يَحيَىٰ، حدثنا أبو العباسِ الأصَمُّ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشَّافِعِيُّ، أخبرَنا ابنُ عُيَينَةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ طاوُسٍ، عن أبيه قال: خَيَّرَ رسولُ اللهِ ﷺ رَجُلاً بعدَ البَيعِ، فقالَ الرَّجُلُ: عمْرَكَ اللهَ، مِمَّن أنتَ ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**امرُؤٌ مِن قُرَيشٍ**)). قال: فكانَ أبي يَحلِفُ: ما الخيارُ إلَّا بعدَ البيعِ.

---

(١) " السنن الكبير" (١١/ ٢٩، ٣٠، ٣١ رقم ١٠٥٤٠، ١٠٥٤١، ١٠٥٤٢، ١٠٥٤٣).

وأخبَرنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يَحيَىٰ بنِ عبدِ الجَبّارِ السُّكَّرِيُّ ببَغدادَ، أخبرَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفَّارُ، حدثنا أحمدُ بنُ مَنصورٍ، حدثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه قال: ابتاعَ الَّنبِيُّ ﷺ قَبلَ النُّبوَّةِ مِن أعرابِيٌّ بَعيرًا أو غَيرَ ذَلِكَ، فلَمّا وجَبَ البَيعُ قال له النَّبِيُّ ﷺ: ((**اختَرْ**)). فنَظَرَ إلَيه الأعرابِيُّ فقالَ: عمْرَكَ اللهَ، مَن أنتَ؟ قال: فلَمّا كان الإسلامُ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الخيارَ بعدَ البَيعِ ".

غريب الحديث:

- **خَبَط**: هو الوَرق المخبوط، أي: الورق الساقط، وهو من علف الأبل.

ينظر: "الفائق" (٣٤٨/١)، "النهاية" (٧/٢).

- **عَمرَكَ الله بيّعا**، أي: أسأل الله تعميرك وأن يُطيل عُمرك.

ينظر: "النهاية" (٢٩٨/٣).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ):

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩/ ٣٥-٣٦ رقم٩٠٦٦)، من طريق الليث بن سعد، عن يحيىٰ بن أيوب، عن ابن جريج به، بنحوه.

والطبراني أيضًا في موضع (٤/ ٣٨ رقم ٣٥٥٢)، و(٦/ ٢٧٠ رقم٦٣٨٨)، والدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٢١ رقم ٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٦ رقم ٢٣٠٥)، من طريق موسىٰ بن أعين، عن يحيىٰ بن أيوب، عن ابن جريج به، بنحوه.

وقد توبع يحيىٰ بن أيوب في روايته عن ابن جريج علىٰ هذا الوجه، تابعه ابن وهب، أخرج هذه المتابعة:

الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٥ رقم٢٣٠٦)، عن أبي الوليد الفقيه، عن عبد الله بن

.....

سليمان بن الأشعث، عن وهب بن يزيد بن موهب، عن ابن وهب، عن ابن جريج به، بمثله.

وابن ماجه في "سننه" أبواب التجارات، باب بيع الخيار (رقم ٢١٨٤)، عن حرملة بن يحيىٰ وأحمد بن عيسىٰ المصريان، والترمذي في "جامعه" أبواب البيوع، باب ما جاء في خيار المتابعين (رقم ١٢٤٩)، عن عمر بن حفص الشيباني، والدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٢١ رقم ٧٣)، من طريق أحمد بن عبد الرحمن عن عمه ابن وهب، وطريق موهب بن يزيد.

خمستهم: (حرملة، وأحمد بن عيسىٰ، وعمر بن حفص، وأحمد بن عبد الرحمن، وموهب)، عن عبد الله بن وهب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً، بنحوه. وعند الترمذي مختصر بلفظ: ((**أَنَّ النَّبِي ﷺ خَيَّرَ أَعرَابِيا بعدَ البَيعِ**)). **وقال عقبه: «وهذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ»**.

وقال الدارقطني عن رواية ابن وهب: «كلهم ثقات».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (ابن جريج، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٢٢ رقم ٧٥)، من طريق الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن طاوُس، قال: «ابتاع النبي ﷺ عِكماً من خبط من أعرابي فخيره بعد البيع».

وتوبع أبو الزبير في روايته عن طاوُس علىٰ هذا الوجه، تابعه عبد الله بن طاوُس فرواه عن أبيه، أخرج هذه المتابعة:

الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب في الخيار في البيع (٣/ ١٦٥ رقم ١٣٧٦)، عن ابن عيينة، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، قال: خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع، فقال الرجل: عمرك الله فمن أنت؟ فقال رسول الله ﷺ: ((امرؤ من قريش)). قال: وكان أبي يحلف: ما الخيارُ إلا بعد البيع.

ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة" البيوع، باب تفسير بيع الخيار (٤/ ٢٨٢

. . . . . .

رقم٣٣٢٥).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب البيعان بالخيارمالم يفترقا(٨/ ٥٠ رقم١٤٢٦١)، عن معمر وابن عيينة، عن ابن طاوُس، عن أبيه. **قال: ابتاع النبي ﷺ قبل النبوة من أعرابي بعيراً - أو غير ذلك - فقال له النبي ﷺ بعد البيع: ((اخْتَر))، فنظر إليه الأعرابي، فقال: عَمَّرك الله من أنت؟ فلما كان الإسلام جعل النبي ﷺ الخيار بعد البيع.**

والطحاوي في " مشكل الآثار" (١٣/ ٣١٦ رقم٥٢٩٢)، من طريق معمر، عن ابن طاوُس، عن أبيه، مرسلاً، بمثل لفظ عبد الرزاق.

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ)، وقد رواه عن ابن جريج كل من:**

- **يحيىٰ بن أيوب الغافقي**، أبو العباس المصري، صدوق حسن الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **عبد الله بن وَهْب** بن مسلم القُرشي مولاهم، **هو ثقة حافظ عابد**، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

وهذا الوجه رجاله ثقات إلا أن أبا الزبير وهو:محمَّد بن مسلم بن تدرُس المكي، ثقة يُدلِّس وقد عنعن ولم يصرح بالسماع[(١)]. وأما ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُريج المكي[(٢)]، فقد صرح بالسماع عند الدارقطني والحاكم.

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (ابن جريج، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن ابن جريج راوٍ واحد هو:**

(١) تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

(٢) وهو ثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال.تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

. . . . . .

- **الثقة الحافظ سفيان بن عيينة**[١].

- و قد توبع أبو الزبير المكي علىٰ هذا الوجه عن طاوس، تابعه ابن طاوُس، **واسمه**: عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد الأبناوي. **ثقة فاضل عابد**، وثقه العجلي والنسائي وأبو حاتم والدارقطني. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان من خيار الله عباد الله فضلاً ونسكاً وديناً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٢هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٣٨/٢ رقم٩١١)، "التاريخ الكبير" (١٢٣/٥)، "الجرح والتعديل" (٨٨/٥ رقم٤٠٥)، "الثقات" (٤/٧ رقم٨٧٥٥)" تهذيب التهذيب" (١٧٤/٣ رقم٣٨٣٢)، "التقريب" (ص٣٠٨ رقم٣٣٩٧).

■ **الخلاصة**:

في هذا الحديث نجد أن الإمام البيهقي لم يرجح أي من الوجهين، واكتفىٰ بذكر المتابعات لكلا الوجهين.

ومن خلال الدراسة نجد أن رواة كلا الوجهين ثقات، إلا أن الوجه الأول (الموصول) فيه عنعنة محمد بن مسلم بن تدرس- أبي الزبير المكي- وهو مدلس لم يصرح بالسماع، وقد انفرد بروايته لهذا الوجه. في حين أنه توبع علىٰ روايته للوجه الثاني (المرسل) ولم ينفرد بروايته، حيث تابعه الثقة عبد الله بن طاوس بن كيسان، ورواه عن ابن طاوس ثقتان هما: ابن عيينة ومعمر بن راشد، مما يرجح رواية الإرسال (الوجه الثاني) والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "مسنده"[٢]، وقال: "أخبرنا ابن عيينة، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، قال: خير رسول الله ﷺ رجُلاً بعد البيع، فقال الرجل: عمرك الله فمن أنت؟ فقال رسول الله ﷺ: ((**امرؤٌ من قُريش**)).

قال: وكان أبي يحلِفُ ما الخِيارُ إلا بعد البَيعِ.

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) ترتيب سنجر - باب في الخيار في البيع (٣/ ١٦٥ رقم ١٣٧٦)،

. . . . . .

- **سفيان بن عيينة**، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **عبد الله بن طاوس** بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد كما تقدم بنا.

- **أبو عبد الله، هو**: طاوُس بن كَيْسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحِمْيَري مولاهم، الفارسي، يقال: اسمُه ذَكْوان، وطاوُس لقب، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف ؛ لإرساله.

الحديث الثالث والستون

وفي كتاب البيوع، باب ماجاءَ في النَّهي عن بَيعِ الحَيَوانِ بالحَيَوانِ نَسيئَةً، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٦٣] " أخبَرَناه أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ الحُسَينِ العَلَوِيُّ، أخبرَنا أبو حامِدِ ابنُ الشَّرْقِيِّ، حدثنا أحمدُ بنُ يوسُفَ السُّلَمِيُّ،حدثنا حَفصُ بنُ عبدِ اللهِ، حَدَّثَني إبراهيمُ بنُ طَهمانَ، عن مّعمّرٍ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ أنَّه قال: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن بَيعِ الحَيَوانِ بالحَيَوانِ نَسيئَةً.

وكَذَلِكَ رَواه داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ العَطّارُ، عن مَعمَرٍ مَوصولاً، وكَذَلِكَ روِيَ عن أبىٰ أحمدَ الزُّبَيرِيِّ وعَبدِ المَلِكِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ الذِّمَارِيِّ عن الثَّورِيِّ عن مَعمرٍ، وكُلُّ ذَلِكَ وهمٌ، والصَّحيحُ: عن مَعمَرٍ عن يَحيَىٰ عن عِكرِمَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

أخبَرَناه أبو الحُسَينِ بنُ بِشْرانَ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمدٍ المِصرِيُّ، حدثنا ابنُ أبي مَريَمَ، حدثنا الفِريابِيُّ حدثنا سفيانُ، عن مَعمَرٍ، فذَكَرَه مُرسَلاً.

وكَذَلِكَ رَواه عبدُ الرَّزّاقِ وعَبدُ الأعلَىٰ عن مَعمَرٍ، وكَذَلِكَ رَواه عليُّ بنُ المُبارَكِ عن يَحيَىٰ بنِ أبىٰ كَثيرٍ عن عِكرِمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. ورُوِّينا عن البُخاريِّ أنَّه وهَّنَ رِوايَةَ مَن وصَلَه.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَني أبو عمرِو ابنُ إسماعيلَ قال: سَمِعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيمَةَ يقولُ: الصحيحُ عِندَ أهلِ المعَرِفَةِ بالحَديثِ هذا الخَبَرُ مُرسَلٌ لَيسَ بمُتَّصِلٍ. أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبىٰ عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ فيما ذَكَرَ عن الشّافِعِيِّ أنَّه قال: أمّا قَولُه:إنه نَهَىٰ النَّبِيُّ ﷺ عن بَيعِ الحَيَوانِ بالحَيوانِ نَسيئَةً.

فهَذا غَيرُ ثابِتٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ ".

---

(١) " السنن الكبير" (١١/ ٨٥، ٨٦ رقم ١٠٦٣١، ١٠٦٣٢).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه معمر واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٨/ ٢٠ رقم١٤١٣٣)، والترمذي في " العلل الكبير" **في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (رقم٣١٩)، من طريق محمد بن حميد المعمري. كلاهما: (عبد الرزاق، والمعمري)، عن معمر به، بنحوه.**

والطحاوي في"معاني الآثار" البيوع، باب استقراض الحيوان(٤/ ٦٠ رقم ٥٧٣٨)، والدارقطني في "سننه"، كتاب البيوع (٣/ ٧١ رقم٢٦٧)، من طريق أبي أحمد الزبيري،

وابن حبان في "صحيحه" ذكر الزجر عن بيع الحيوان بالحيوان إلا يداً بيد (١١/ ٤٠٢ رقم٥٠٢٨)، من طريق أبي داود الحفري، والدارقطني في " سننه" أيضاً كتاب البيوع (٣/ ٧١ رقم٢٦٧)، من طريق عبد الملك الذماري.

ثلاثتهم: (الزبيري، والحفري، والذماري)، عن سفيان الثوري، عن معمر به، بنحوه، ولفظ الذماري: ((**أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن السلف في الحيوان**)).

وأخرجه وابن الجارود في "المنتقىٰ" (رقم٦١٠)، والطحاوي في"معاني الآثار" البيوع، باب استقراض الحيوان(٤/ ٦٠ **رقم٥٧٣٩**)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٥٤، رقم١١٩٩٦)، وفي "الأوسط" (٥/ ١٨٨ رقم ٥٠٣١)، من طريق شهاب بن عباد العبدي، عن داود العطار، عن معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به بنحوه.

قال الترمذي عقب الحديث: «**سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: قد روىٰ داود بن عبد الرحمن العطار، عن معمر هذا، وقال عن ابن عباس. وقال الناس عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً**. فوهن محمد هذا الحديث».

وقال الطبراني: «لم يصل هذا الحديث عن معمر إلا داود العطار، وسفيان الثوري، تفرد بحديث داود: شهاب، وتفرد بحديث سفيان الثوري: عثمان بن أبي شيبة، عن أبي أحمد

. . . . . .

الزبيري»[1].

وقال البيهقي في هذا الحديث: «وكَذَلِكَ رَواه داودُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ العَطّارُ، عن مَعمَرٍ مَوصولاً، وكَذَلِكَ روِيَ عن أبىٰ أحمدَ الزُّبَيرِيِّ وعَبدِ المَلِكِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ الذِّمَارِيِّ عن الثَّورِيِّ عن مَعمرٍ، وكُلُّ ذَلِكَ وهمٌ، والصَّحيحُ: عن مَعمَرٍ عن يَحيَىٰ عن عِكرِمَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

وقد تعقبه ابن التركماني في " الجوهر النقي" (٥/ ٢٨٩)، بقوله: «حاصله أنه اختلف علىٰ الثوري فيه: فرواه عنه الفريابىٰ مرسلاً، ورواه عنه الزبيري والذمارىٰ متصلاً، واثنان أولىٰ من واحد؛ كيف وقد تابعهما أبو داود الحفري فرواه عن سفيان موصولاً كذا أخرجه عنه أبو حاتم بن حبان في "صحيحه" فظهر بهذا أن رواية من رواه عن الثوري موصولاً أولىٰ من رواية من رواه عنه مرسلاً. واختلف أيضاً علىٰ معمر فيه: فرواه عنه عبد الرزاق وعبد الاعلىٰ مرسلاً، علىٰ أن عبد الرزاق رواه أيضاً عنه متصلاً كذا رأيت في نسخة جيدة من نسخ المصنف له، ورواه عن معمر: ابن طهمان والعطار موصولاً وتأيدت روايتهما بالرواية المذكورة عن عبد الرزاق وبما رجح من رواية الثوري فظهر أن رواية من رواه عن معمر موصولاً أولىٰ؛ ومعمر أحفظ من علي بن المبارك فروايته عن يحيىٰ موصولاً أولىٰ من رواية ابن المبارك عنه مرسلاً. وبالجملة فمن وصل حفظ وزاد فلا يكون من قصر حجة عليه وقد أخرج البزار هذا الحديث وقال ليس في هذا الباب حديث أجل إسناداً منه».

❖ **الوجه الثاني: (معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن الجارود في "المنتقىٰ" باب المبايعات المنهي عنها..(رقم ٦٠٩)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به، بلفظ: ((نهىٰ رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)).

وذكر البيهقي أن عبد الأعلىٰ رواه عن معمر كذلك، وأن علي بن المبارك رواه عن يحيىٰ، عن عكرمة مرسلاً أيضاً.

قال الإمام الشافعي في "الأم" (٧/ ٣٥٩): «أما قوله نهىٰ النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان

(١) المعجم الأوسط (٥/ ١٨٨).

. . . . . .

نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ».

وقد رجح رواية الإرسال:

-أبو حاتم في "العلل"(٣/ ٦٣٥ رقم١١٤٩):» الصحيح: عن عكرمة، أن النبي ﷺ... مرسلاً».

- أبو بكر بن خزيمة كما نقل عنه البيهقي عقب الحديث، قال البيهقي: «وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَني أبو عمرِو ابنُ إسماعيلَ قال: سَمِعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيمَةَ يقولُ: الصحيحُ عِندَ أهلِ المعَرِفَةِ بالحَديثِ هذا الخَبَرُ مُرسَلٌ لَيسَ بمُتَّصِلٍ».

- البيهقي في هذا الحديث، حيث قال: «والصَّحيحُ: عن مَعمَرٍ عن يَحيَىٰ عن عِكرِمَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

- وقال في "المعرفة" كتاب البيوع، باب إسلاف العرض في العرض إذا لم يكن مأكولاً ولا موزونـًا...(٤/ ٣٠) بإثر الحديث (رقم٣٣٦٤): «المحفوظ عن معمر، عن يحيىٰ، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً. كذلك رواه عبد الرزاق وعبد الأعلىٰ عن معمر مرسلاً، وكذلك رواه علي بن المبارك عن يحيىٰ بن أبي كثير مرسلاً».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه معمر واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

فقد رواه عن معمر علىٰ هذا الوجه أربعة من الثقات هم: عبد الرزاق[(١)]، ومحمد بن حميد المعمري[(٢)]، وسفيان الثوري[(٣)]، وداود العطار[(٤)].

(١) ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) "تهذيب الكمال" (٢٥/ ١٠٩ رقم٥١٦٨)، "التقريب" (ص: ٤٧٥ رقم٥٨٣٥).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والخمسون.

.....

وقد أعل البيهقي هذا الوجه – بعد أن ذكر من رواه– بقوله: «وكل ذلك وهمٌ».

قال البيهقي كما في "مختصر الخلافيات " (٣/ ٢٩٣): «كل من روىٰ هذا الحديث عن الثوري، وذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في إسناده، فقد وهم، وذلك لأن الثوري إنما رواه مرسلاً، وذكره من حديث الفريابي عنه، مرسلاً، وقال: وهو الصواب».

قلت: وقد رواه عن الثوري علىٰ هذ الوجه ثلاثة رواة، هم:

- **أبو أحمد الزُّبيري**، قال عنه الإمام أحمد: «كان كثير الخطأ في حديث سفيان»،وثقه ابن معين والعجلي، وقال أبوحاتم: «حافظٌ للحديث، عابدٌ مجتهدٌ له أوهام».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري».

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٢٤٢ رقم١٦١١)، "الجرح والتعديل"(٧/٢٩٧ رقم١٦١١)، " تهذيب الكمال" (٢٥/٤٧٦ رقم٥٣٤٣)، "التقريب" (ص٤٨٧ رقم٦٠١٧).

- **عبدالملك بن عبدالرحمن** بن هشام ويقال:ابن محمد بن هشام، أبو هشام الذَماري. وثقه عمرو بن علي الفلاس، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الإمام أحمد فيما حكاه الساجي: «كان يصحف ولا يحسن يقرأ كتابه».

- وقال ابن حجر: «صدوق كان يصحف»، وهو كما قال.

ينظر: "الثقات" (٨/٣٨٦ رقم١٤٠١٣)، "تهذيب التهذيب"(٣/٥٠٠ رقم٤٨٠٤)، "التقريب" (ص: ٣٦٣ رقم٤١٩١).

- **أبو داود الحَفَري، هو**: عمر بن سعد بن عبيد الحَفَري، ثقة عابد، مقدم في حديث سفيان الثوري، قال الدوري: «سمعت ابن معين قدّم أبا داود علىٰ قبيصة وأبي أحمد ومحمد بن يوسف في حديث سفيان».

ينظر: "تهذيب الكمال" (٢١/٣٦٠ رقم٤٢٤١)، "تهذيب التهذيب" (٤/٢٨٣ رقم٥٦٤٩)، "التقريب" (ص: ٤١٣ رقم٤٩٠٤).

❖ **وأما الوجه الثاني: (معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

.....

فقد رواه عن معمر علىٰ هذا الوجه ثلاثة من الثقات هم: عبد الرزاق[١]، وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ[٢] والثوري كما عند البيهقي.

وتوبع معمر علىٰ هذا الوجه، تابعه علي بن المبارك الهنائي، وهو ثقة من أثبت الناس في يحيىٰ بن أبي كثير، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

■ **الخلاصة:**

الحديث رجاله ثقات علىٰ الوجهين، ورواية الثوري عن معمر الموصولة وإن كان فيها الزبيري وقد تقدم بنا أنه يخطئ في حديث الثوري، والذماري وكان يصحف، إلا أنه تابعهما الحفري وهو ثقة مقدم في حديث الثوري.

وممن صحح رواية الوصل: ابن حبان[٣]، وابن التركماني[٤].

وأما الوجه الثاني رواية معمر المرسلة، فأنه قد توبع عليها، تابعه علي بن المبارك وهو ثقة من أثبت الناس في يحيىٰ بن أبي كثير، ولعل الإمام البيهقي رجح المرسل لمزيد اختصاص علي بن المبارك بيحيىٰ بن أبي كثير -والله تعالىٰ أعلم.

قال ابن حجر في "الفتح" (٥/ ٥٧):» روي عن ابن عباس مرفوعاً، أخرجه: ابن حبان والدارقطني وغيرهما، ورجال إسناده ثقات، إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله».

وممن ذهب إلىٰ ترجيح المرسل من الحفاظ- كما تقدم بنا-: البخاري، وأبو حاتم، وابن خزيمة والبيهقي، وقال الشافعي قبلهم: «أما قوله نهىٰ النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ».

وعلىٰ هذا فالوجه الثاني (المرسل) هو الوجه الراجح؛ لترجيح الأئمة الحفاظ له.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثون.

(٣) "صحيح ابن حبان" (١١/ ٤٠٢ رقم ٥٠٢٨).

(٤) " الجوهر النقي" (٥/ ٢٨٩).

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن الجارود في "المنتقىٰ"[1] قال: حدثنا محمد بن يحيىٰ، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة».

- **محمد بن يحيىٰ هو**: ابن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري. روىٰ عن: أبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق، وعبد الصمد ن عبد الوارث، وغيرهم. روىٰ عنه: الجماعة سوىٰ مسلم، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم. **ثقة حافظ إمام جليل**، وثقه وأثنىٰ عليه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي، وغيرهم.

قال عنه أبو زرعة: «إمام من أئمة المسلمين».

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (٢٥٨هـ)، وقيل غير ذلك.

ينظر: "بحر الدم" (رقم٩٥٠)، " الجرح والتعديل" (١٢٥/٨ رقم٦٥١)، "تهذيب الكمال" (٦١٧/٢٦ رقم٥٦٨٦)، "تهذيب التهذيب" (٣٢٧/٥ رقم٧٤٣٣)، "التقريب" (ص٥١٢ رقم٦٣٨٧).

- **عبد الرزاق** بن همام الصنعاني: **ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير** وكان يتشيع. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **معمر بن راشد الأزدي**: ثقة ثبت فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **يحيىٰ بن أبي كثير اليمامي**: ثقة ثبت، إلا أنه يرسل ويدلس. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

- **عكرمة مولىٰ ابن عباس**: ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبت تكذيبه ولا تثبت عنه بدْعة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف لإرساله.

(١) كتاب البيوع والتجارات، باب المبايعات المنهي عنها من الغرر وغيره(رقم ٦٠٩).

الحديث الرابع والستون

وفي كتاب البيوع، باب من قال لا توضع الجائحة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٦٤] " أخبرَنا أبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، حدثنا أبو العباسِ الأصَمُّ، أخبرَنا الرَّبيعُ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ (ح) وأخبرَنا أبو أحمدَ المِهرَجانِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ جَعفَرٍ المُزَكِّىٰ، حدثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ، حدثنا ابنُ بُكيَرٍ، حدثنا مالكٌ، عن أبي الرِّجالِ محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أُمِّه عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ أنَّه سَمِعَها تَقولُ: ابتاعَ رَجُلٌ ثَمَرَ حائطٍ في زَمانِ رسولِ اللهِ ﷺفعالَجَه وقامَ فيه حَتَّىٰ تَبَيَّنَ له النُّقصانَ، فسألَ رَبَّ الحائطِ أن يَضَعَ عنه أو أن يُقيلُه، فحَلَفَ ألّا يَفعَلَ، فذَهَبَت أمُّ المشتَرِي إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فذَكَرَت ذَلِكَ له، فقالَ رسولَ اللهِ ﷺ: ((**تَأَلَّىٰ أن لا يَفعَلَ خَيرًا**)) فسَمِعَ بذَلِكَ رَبُّ الحائطِ فأتَىٰ إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: هو لَه. لَفظُ حَديثِ ابنِ بُكيرٍ، ولَيسَ في رِوايَةِ الشّافِعِيِّ: أو أن يُقيلَه. وقالَ: فعالَجَه وأقامَ عَلَيهِ.

زادَنِي أبو سعيدٍ عن أبي العباسِ عن الرَّبيعِ عن الشّافِعِيِّ قال: حَديثُ عَمْرَةَ مُرسَلٌ، وأهلُ الحَديثِ ونَحنُ لا نُثبِتُ المُرسَلَ، فلَو ثَبَتَ حَديثُ عمرَة كانَت فيه واللهُ أعلمُ دَلالَةٌ علىٰ أن لا توضَعَ الجائحَةُ لِقَولِها: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**تَأَلَّىٰ أن لا يَفعَلَ خَيرًا**))، ولَو كان الحُكمُ عَلَيه أن يَضَعَ الجائحَةَ لَكانَ أشبَهَ أن يَقولَ: ذَلِكَ لازِمٌ له حَلَفَ أو لَمَ يَحلِفْ.

قال الشيخُ: قَد أسنَدَه حارِثَةُ بنُ أبي الرِّجالِ فرَواه عن أبيه،عن عَمْرَةَ، عن عائشةَ، إلَّا أنَّ حارِثَةَ ضَعيفٌ لا يُحتَجُّ بِهِ.

وأسنَدَه يَحيَىٰ بنُ سعيدٍ عن أبي الرِّجالِ إلَّا أنَّه مُختَصَرٌ لَيسَ فيه ذِكرُ الثَّمَرِ أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو بكرِ ابن إسحاقَ إملاءً، أخبرَنا العباسُ بنُ الفَضلِ

(١) " السنن الكبير" (١١/ ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤ رقم ١٠٧٢٤، ١٠٧٢٥).

الأسفاطِيُّ والحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ زيادٍ قالا: حدثنا إسماعيلُ بنُ أبي أوَيسٍ، حدثنا أخِي، عن سُلَيمانَ بنِ بلالٍ، عن يَحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن أبي الرِّجالِ محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أُمِّه عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ قالَت سَمِعتُ عائشةَ تَقولُ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ صَوتَ خُصومٍ بالبابِ عاليَةً أصواتُهُم، وإذا أحَدُهُم يَستَوضِعُ الآخَرَ ويَسترفِقُه في شَيءٍ وهو يقولُ: واللهِ لا أفعَلُ. فخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيهِما فقالَ: ((**أينَ الـمُتألِّي علىٰ اللهِ لا يَفعَلُ الـمَعروفَ؟**)) فقالَ: يا رسولَ اللهِ أنا، فلَه أيُّ ذَلِكَ أحَبَّ. رَواه البخاريُّ في ((الصحيح)) عن إسماعيلَ بنِ أبي أوَيسٍ، ورَواه مسلمٌ عن بَعضِ أصحابِه، عن إسماعيلَ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث من رواية أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ الوجه الأول: (أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب البيوع، باب الجائحة في بيع الثمار والزرع (رقم١٣٠٩)، ومن طريقه الإمام الشافعي في "مسنده"- ترتيب سنجر- باب الأمر بوضع الجوائح (٣/ ١٩٣ رقم١٤٢٨)، والبيهقي في "المعرفة" كتاب البيوع، باب ماجاء في وضع الجائحة (٤/ ٣٣٣ رقم٣٤٢٧)، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، به.

❖ الوجه الثاني: (أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح؟ (رقم٢٧٠٥)، والإمام مسلم في "صحيحه" كتاب المساقاة والمزارعة (رقم١٥٥٧)، عن إسماعيل بن أبي أويس، قال: عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة.

. . . . . .

وأبو عوانة في "مستخرجه"(٣/ ٣٣٧ رقم ٥٢١٤)، والبيهقي في "الشعب" (١٣/ ٥٢٦ رقم١٠٧٢٧)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن به، بنحوه.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤٠/ ٤٦٧ رقم٢٤٤٠٥)، من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن أبيه أبي الرجال، عن أمه عمرة به، بمعناه.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه محمد بن عبد الرحمن- أبو الرجال-، عن أمه عمرة، واختلف عليه في وصله وإرساله.

- و**عمرة هي**: عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية كانت في حجر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأكثرت الرواية عنها. روىٰ عنها: أبو الرجال ابنها، وأخوها محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، وابن أخيها يحيىٰ بن عبد الله بن عبد الرحمن، وابن ابنها حارثة بن أبي الرجال، وغيرهم. **مدنية تابعية ثقة**، وثقها ابن معين والعجلي وابن حجر. قال عنها ابن المديني: «عمرة أحد الثقات العلماء بعائشة الأثبات فيها».

وقال الذهبي: «من فقهاء التابعين».

روىٰ لها الجماعة، ماتت (٩٨هـ) وقيل بعدها.

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٢/٤٥٦ رقم٣٢٤)، "الثقات" (٥/٢٨٨)، "تهذيب الكمال" (٣٥/٢٤١)، الكاشف (٢/٥١٤ رقم٧٠٤٦)، " تهذيب التهذيب " (٦/٦٠٧ رقم١١٩٩٩)، "التقريب" (ص٧٥٠ رقم٨٦٤٣).

روىٰ عنها الحديث علىٰ الوجهين ابنها:

- **أبو الرِجال** واسمه: محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان، ويقال: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة، أبو عبد الرحمن الأنصاري النجاري، وأبو الرجال لقب له. روىٰ عن: أمه عمرة بنت عبد الرحمن، وغيرها. روىٰ عنه: بنوه حارثة وعبد الرحمن ومالك بنو أبي الرجال، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وغيرهم. **وهو ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد وأبو داود وأبو حاتم والنسائي، وزاد ابن سعد: «كثير

.....

الحديث».وقال البخاري: هو «ثبت».

روىٰ له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٠٢/٥)، "تاريخ ابن معين"للدوري (١٩١/٣ رقم٨٦٠)، "التاريخ الكبير" (١٥٠/١)، "الجرح والتعديل" (٣١٧/٧ رقم١٧١٧)، "تهذيب الكمال" (٦٠٢/٢٥)، "الكاشف" (١٩٢/٢ رقم٤٩٩٠)، "تهذيب التهذيب" (١٩٠/٥ رقم٧٠٨٢)، "التقريب" (ص٤٩٢ رقم٦٠٧٠).

وقد اختلف عليه في وصل الحديث وإرساله:

❖ أما الوجه الأول: (أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن النبي ﷺ مرسلاً، فقد رواه عن أبي الرجال:

- الإمام مالك بن أنس،إمام دار الهجرة. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

– وأما الوجه الثاني: (أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عن أبي الرجال كل من:

- **يحيىٰ بن سعيد** الأنصاري، تابعي، حافظ ثقة ثبت. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر. وقد أخرجه من طريق يحيىٰ علىٰ هذا الوجه البخاري ومسلم.

- **عبدالرحمن بن أبي الرِجال**- بكسر الراء ثم جيم- الأنصاري المدني، وثقه ابن معين والإمام أحمد، وذكره ابن حبان في **"الثقات"** وقال: «ربما أخطأ«.وقال أبو حاتم: «صالح». وقال أبو عبيد الآجري: «سئل أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي الرجال؟ فقال: أحاديث عمرة يجعلها كلها عن عائشة» وقال في موضع آخر: «ليس به بأس».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ»، وهو كما قال.

روىٰ له الأربعة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (١٦٥/٣ رقم٧١٤)، "بحر الدم" (رقم ٥٩٩)، "الجرح والتعديل" (٢٨١/٥ رقم١٣٤١)، "الثقات" (٩١/٧ رقم٩١٤٩)، "تهذيب الكمال " (٨٨/١٧)، "الكاشف" (٦٢٧/١ رقم٣١٩١)، "التقريب" (٣٤٠ رقم٣٨٥٨).

.....

■ **الخلاصة:**

ومن خلال ماتقدم فالذي يظهر-والله أعلم -أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني(الموصول)؛ فقد أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما ".

قال ابن عبد البر: «لا أعلم هذا الحديث بهذا اللفظ يسند عن النبي ﷺمن وجه متصل إلا من رواية سليمان بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة.وكان مالك يرضىٰ سليمان بن بلال ويثني عليه، ذكره البخاري قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني أخي عن سليمان، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة »[1].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" مما يغني عن دراسة إسناده. قال البخاري في "صحيحه"[2]: "حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن: أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، تقول: سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما، وإذا أحدهما يستوضع الآخر، ويسترفقه في شيءٍ، وهو يقول: والله لا أفعل، فخرج عليهما رسول الله ﷺ، فقال: ((أين المتألي علىٰ الله، لا يفعل المعروف؟))، فقال: أنا يا رسول الله، وله أي ذلك أحب".

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما".

(١) "التمهيد" (١٣/ ١٤٩).

(٢) كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح؟(رقم ٢٧٠٥).

الحديث الخامس والستون

وفي كتاب البيوع، باب الحكم فيمن اشترىٰ مصراة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٦٥] "أخبرَنا أبو الحَسَنِ المُقرِئُ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدثنا يوسُفُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ أبي بكرٍ، حدثنا بشرُ بنُ المُفَضَّل، عن عَوفٍ، عن الحَسَنِ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: ((مَنِ اشترَىٰ مُصَرّاةً أو لِقْحَةً مُصَرّاةً فهو بأَحَدِ النَّظَرَينِ، بَينَ أن يَرُدَّها وإناءً مِن طَعامٍ أو يأخُذَها)).

هَذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ، وقَد رَواه إسماعيلُ بنُ مُسلِمٍ عن الحَسَنِ عن أنَسِ بنِ مالكٍ.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ أبي طالِبٍ (ح) وأخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحَسَنِ القاضِي وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ الأصَمُّ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانِيُّ قالا: حدثنا عبدُ الوهابِ بنُ عَطاءٍ، أخبرَنا إسماعيلُ بنُ مُسلِمٍ، عن الحَسَنِ، عن أنَسِ بنِ مالكٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَنِ اشترَىٰ شاةً مُحَفَّلَةً فإنَّ لِصاحِبِها أن يَحتَلِبَها،فإن رَضيَها فليُمسِكْها، وإلَّا فليَرُدَّها وصاعاً مِن تَمرٍ))".

غريب الحديث:

- **من اشترَىٰ مُصراة:** المُصَرَّاة: النَاقةُ أو البَقرة أو الشَّاةُ التي قد صَرىٰ بها اللّبن في ضَرعها، أي: حُقن فيه وجمع أياماً فلم تحلب أياماً. وأصل التصرية: حبس الماء وجمعه.

ينظر: "غريب الحديث" لابن سلام (١/٢٤١)، "النهاية" (٣/٢٧).

- **لِقْحَة:** اللِّقْحَة هي: الناقةُ الحلُوب.

---

(١) " السنن الكبير" (١١/ ١٨١،١٨٢ رقم ١٠٨٢٦، ١٠٨٢٧).

.....

ينظر: "العين" (٤٧/٣)، "غريب الحديث" للخطابي (٥٠٨/٢).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه الحسن واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: (الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٤٣٠ رقم٤٩٨)، من طريق عوف، عن الحسن، عن النبي ﷺ بمثله.

وعبد الرزاق في "مصنفه" باب مايذكىٰ به (٨/ ١٩٧ رقم ١٤٨٦٠) من طريق معمر عمن سمع الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من اشترىٰ شاة مصراة، فإنه يحلبها ثلاثة أيام، فإن رضيها، وإلا ردها ورد معها صاعا من تمر)).

❖ **الوجه الثاني: (الحسن البصري، عن أنس بن مالك،عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الحارث في "مسنده" كما "في بغية الباحث" باب في المصراة، (١/ ٤٩٤ رقم٤٢٩)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٥/ ١٥٤ رقم٢٧٦٧)، من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن أنس بن مالك به، بنحوه. وعند أبي يعلىٰ زيادة في أوله، بلفظ: ((لا تلامسوا، ولا تناجشوا، ولا تبايعوا الغرر، ولا يبيعن حاضر لباد، ومن اشترىٰ محفلة فليحلبها ثلاثة أيام، فإن ردها فليردها بصاع من تمر)).

قال الهيثمي في "المجمع" (٤/ ٨١): «رواه أبو يعلىٰ، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الحسن البصري واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: (الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه:**

- **عوف بن أبي جَميلة** أبو سهل العبدي، المعروف بالأعرابي، وكان يقال له: عوف الصدوق. **ثقة رمي بالقدر والتشيع**،وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والنسائي. وزاد ابن سعد: «كثير الحديث. وقال بعضهم يرفع أمره ويقول: إنه ليجيء عن الحسن بشيء ما

. . . . . .

يجيء به أحد، وكان يتشيع».

وقال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٥٨/٧)، "بحر الدم" (رقم٧٩٧)، "الجرح والتعديل" (١٥/٧ رقم٧١)، "تهذيب الكمال" (٤٣٧/٢٢ رقم٤٥٤٥)، "التقريب" (ص٤٣٣ رقم٥٢١٥).

- ورواه معمر عمن سمع من الحسن، إلا أنه أبهم اسمه، ولم يتبين لي اسمه وحاله.

❖ **وأما الوجه الثاني: (الحسن البصري، عن أنس بن مالك،عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **إسماعيل بن مسلم المكي** أبو إسحاق البصري، سكن مكة ولكثرة مجاورته قيل له المكي. **كان فقهياً ضعيف الحديث،** مجمع علىٰ ضعفه فقد ضعفه الإمام أحمد والفلاس وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وأبو علي الحافظ، وغيرهم.

وقال عنه القطان: «لم يزل مخلطاً»

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم١٢١)، "الجرح والتعديل" (١٩٨/٢ رقم٦٦٩)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٩١/١ رقم١٠٤)، "الثقات" (٣٧/٦)، "تهذيب التهذيب" (٢١٠/١ رقم٥٩٨)، "التقريب" (ص: ١١٠ رقم٤٨٤).

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي في هذا الحديث علىٰ أن المحفوظ هو المرسل. ويؤيد ذلك أن من رواه علىٰ الوجه المرسل ثقة بخلاف من رواه موصولاً فهو ضعيف.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٤٣٠) بإثر حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رقم٤٩٨)، حيث قال: "أخبرنا النضر، أخبرنا عوف، عن خلاس بن عمرو، ومحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من اشترىٰ لقحة مصراة أو شاة مصراة فحلبها فهو بأحد النظرين، إن شاء أخذها وإن شاء ردها ومعها إناء من طعام». قال عوف: وذلك إذا نقص من لبنها، **وقال الحسن: قال رسول الله ﷺ مثله**".

. . . . . .

- **النضر بن شميل المازني** أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو. روىٰ عن: ابن عون، وعوف بن أبي جميلة، وشعبة، وغيرهم. روىٰ عنه: إسحاق بن راهويه، وابن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم. **ثقة ثبت**، وثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم والنسائي، وغيرهم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٠٣هـ)، وقيل: (٢٠٤هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم٨٢٧)، "الجرح والتعديل" (٤٧٧/٨ رقم٢١٨٨)، "تهذيب الكمال" (٣٧٩/٢٩ رقم٦٤٢١)، "تهذيب التهذيب"(٦٢١/٥ رقم٨٢٧٤)، "التقريب" (ص٥٦٢ رقم٧١٣٥).

- **عوف بن أبي جميلة** المعروف بالأعرابي ثقة رمي بالقدر والتشيع، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

- **الحسن البصري**. ثقة فقيه فاضل تابعي مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث السادس والستون

وفي كتاب البيوع، باب الولي يأكل من مال اليتيم مكان قيامة عليه بالمعروف إذا كان فقيراً، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٦٦] " أخبرَنا أبو سَعدٍ الماليْنِيُّ، أخبرَنا أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ، حدثنا إبراهيمُ بنُ عليٍّ العُمَرِيُّ، حدثنا مُعَلَّىٰ بنُ مَهدِيٍّ، أخبرَنا جَعفَرُ بنُ سُلَيمانَ الضُّبَعيُّ، عن أبي عامِرٍ الخَزّازِ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن جابِرٍ: قال: رَجُلٌ: يا رسولَ اللهِ، مِمّ أضرِبُ مِنه يَتيمِي؟ فقالَ ((**مِمّا كُنتَ ضارِبًا منه ولَدَكَ، غَيرَ واقٍ مالَكَ بمالِه ولا مُتأثِّلٍ مِن مالِه مالاً**)). كذا رواه.

والمَحفوظُ ما، أخبرَنا أبو نَصرٍ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو مَنصورٍ العباسُ بنُ الفَضلِ النَّضرُوِيُّ، حدثنا أحمدُ بنُ نَجدَةَ، حدثنا سعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدثنا حَمّادُ بنُ زَيدٍ وسُفيانُ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن الحَسَنِ العُرَنِيِّ أن رَجُلاً قال: يا رسولَ اللهِ، مِمِّ أضرِبُ مِنه يَتيمِي؟ قال: ((**مِمّا كُنتَ مِنه ضارِبًا ولَدَكَ**)). قال: أفأصُيبُ مِن مالِهِ؟ قال: ((**غَيرَ مُتأثِّلٍ مالاً، ولا واقٍ مالَكَ بمالِه**)). هذا مُرسَلٌ".

غريب الحديث:

- **غير مُتأثِّلٍ مالاً**: أي غير جامع، قال أبو عبيد: المتأثل الجامع وكل شيء له أصل قديم أو جُمع حتىٰ يصير له أصل، فهو مؤثَّل ومتأثل.

ينظر: "غريب الحديث" لابن سلام (١٩٢/١)، و"النهاية"(٢٣/١).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عمرو بن دينار واختلف عنه علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: (أبو عامر الخَزّاز، عن عمرو بن دينار، عن جابر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**، قال: قال رجل: يا**

---

(١) " السنن الكبير" (١١/ ٣٢٩ رقم١١٠٩٩، ١١١٠٠).

. . . . . .

رسول الله مِمّ أضرِبُ مِنه يَتيمِي؟...موصولاً):

أخرجه البيهقي في "الشعب" في الأمانات وما يجب من أدائها إلىٰ أهلها(٧/ ٢٠٥ رقم ٤٨٨٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١١٢)، من طريق إبراهيم بن علي العمري، عن معلىٰ بن مهدي، عن جعفر الضُّبَعِي، عن أبي عامر الخزاز به، بمثله.

وأخرجه ابن حبان في " صحيحه" ذكر الإخبار عما يجب علىٰ والي اليتيم التسوية بين من في حجره من الأيتام... (١٠/ ٥٤ رقم٤٢٤٤) والطبراني في "الصغير" (١/ ١٥٧ رقم ٢٤٤)، وابن المقرئ في "معجمه" (رقم ٦٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٥١) و(٦/ ٢٩٦)، من طرق عن مُعلىٰ بن مهدي الموصلي، عن جعفر بن سليمان الضُّبَعِي، عن أبي عامر الخزاز به، بنحوه.

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يروه عن عمرو بن دينار، عن جابر إلا أبو عامر الخزاز، ولا عنه إلا جعفر بن سليمان تفرد به معلىٰ بن مهدي».

وقال ابن عدي: «لا أعرفه إلا من هذا الطريق، وهو غريب، ولا أعلم يرويه عن أبي عامر غير جعفر بن سليمان».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عمرو عن جابر، تفرد به الخراز[1]، واسمه صالح بن رستم، من ثقات أهل البصرة».

وأعله البيهقي بقوله: «كذا رواه. والمَحفوظُ ما أخبرَنا...»، ثم ذكر الحديث من طريق سعيد بن منصورعن حماد بن زيد وابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن العُرني مرسلاً.

❖الوجه الثاني: (رواه غير واحد، عن عمرو بن دينار، عن الحسن العُرَني أن رجلاً قال: يارسول الله مم أضرب منه يتيمي؟...مرسلاً):

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه "[2] تفسير سورة النساء(٣/ ١١٥٩ رقم ٥٧٢)، عن حماد بن زيد وسفيان بن عيينة، عن عمرو به، بمثله.

---

(١) هكذا في الكتاب الخراز، والصواب الخزاز.

(٢) تحقيق الدكتور: سعد بن عبد الله آل حُميد.

. . . . . .

وابن المبارك في "البر والصلة" باب ماجاء في كفل اليتيم وأدبه(رقم ٢١١)، وعبد الرزاق في "تفسيره" سورة النساء(١/ ٤٣٦ رقم٥١٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" في أدب اليتيم (٥/ ٣٤٠ رقم٢٦٦٨٧)، من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه عبد الرزاق في الموضع السابق من "تفسيره" (رقم٥٢٠)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" في الأكل من مال اليتيم (٤/ ٣٩١ رقم٢١٣٧٧)، من طريق أيوب السختياني.

هكذا رواه الحفاظ: (حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وأيوب السختياني)، عن عمرو بن دينار، عن الحسن العُرني به، بنحوه.

ولم ينفرد عمرو بن دينار بروايته هذا الوجه مرسلاً، بل تابعه الزبير بن موسىٰ المكي، عن الحسن العُرني به.

أخرجه عبد الرزاق في الموضع السابق من "تفسيره" (رقم ٥٢١)، والبيهقي في "سننه" كتاب الوصايا، بابُ ماجاءَ في تأديبِ اليَتيمِ(١٣/ ٧٨ رقم ١٢٧٩٧)، من طريق سفيان الثوري، عن ابن أبي نَجِيح، عن الزبير بن موسىٰ، عن الحسن العُرني به، بنحوه.

وقال البيهقي عقب الحديث: «هذا مرسلٌ. وقد رُوِيَ من وجهٍ آخَرَ موصولاً، وهو ضعيفٌ، قد مضىٰ ذكره في كتابِ البُيوع».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عمرو بن دينار واختلف عنه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: (عن عمرو بن دينار، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رجل: يا رسول الله مِمّ أضرِبُ مِنه يَتيمِي؟...موصولاً)، فقد رواه عن عمرو راوٍ واحد هو:**

- **أبو عامر الخَزَّاز، واسمه:** صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخزَّاز البصري. **وهو صدوق كثير الخطأ،** ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به«، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي«، وقال الإمام أحمد: «صالح الحديث»، وقال العجلي: «جائز الحديث». وقال ابن عدي: «وهو عزيز الحديث من أهل البصرة...، روىٰ عنه يَحْيىٰ القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به ولم أر حديثًا منكراً جداً».

.....

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

ووثقه أبو داود الطيالسي والسجستاني والبزار ومحمد بن وضاح.

روىٰ له البخاري تعليقـًا ومسلم والأربعة، مات سنة (١٥٢هـ).

ينظر: "سؤالات ابن الجنيد" (رقم ٦١٥)، "بحر الدم" (رقم٤٥١)، "معرفة الثقات" للعجلي (٤٦٣/١)، "التاريخ الكبير" (٢٨٠/٤)، "الجرح والتعديل" (٤٠٣/٤ رقم١٧٦٤)، "الكامل" (١١٢/٥) "تهذيب الكمال" (٤٧/١٣)، "ميزان الاعتدال" (٢٩٤/٢) "تهذيب التهذيب" (٣٩١/٤)"التقريب" (ص٢٧٢ رقم٢٨٦١).

وتفرد بالرواية عنه علىٰ هذا الوجه جعفر بن سليمان الضبعي، قال عنه ابن حجر: في "التقريب" (ص١٤٠ رقم٩٤٢): «صدوق زاهد لكنه كان يتشيع»، وقال في "الفتح" (١٠/ ٣٤٦): «في حفظه شيء».

❖وأما الوجه الثاني: (عمرو بن دينار، عن الحسن العُرَني أن رجلاً قال: يارسول الله مم أضرب منه يتيمي؟...مرسلاً):

فقد رواه عن عمرو بن دينار: الحفاظ الثقات حماد بن زيد[١]، وسفيان بن عيينة[٢]، وأيوب السختياني[٣].

وقد توبع عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه، تابعه: **الزبير بن موسىٰ** بن مينا المكي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، قال محمد بن عبد الله بن نمير: «روىٰ عنه الكبار والقدماء ليس بقديم الموت».وقال عنه ابن حجر: «مقبول».

ينظر: "الثقات" (٣٣٢/٦ رقم٧٩٧٥)، "الجرح والتعديل" (٥٨١/٣ رقم٢٦٣٨)، "تهذيب الكمال" (٣٣٠/٩ رقم١٩٧٣)، "التقريب" (ص: ٢١٤ رقم٢٠٠٥).

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل)، فقد رجحه الإمام

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرون.

. . . . . .

البيهقي بقوله: «المحفوظ ما أخبرنا...، وذكر رواية عمرو بن دينار، عن الحسن العُرني، مرسلاً»، كما ضعف الوجه الموصول.

ويؤيد ذلك مايلي:

- إعلال الحفاظ ومنهم: الطبراني وابن عدي وأبو نعيم لرواية أبي عامر الخزَّاز(الموصولة)، وأنه تفرد بها - كما تقدم بنا -.

- كون رواته أوثق وأحفظ وأكثر من رواة الوجه الموصول، فقد رواه عن عمرو بن دينار موصولاً الخزَّاز وقد تقدم بنا أنه صدوق كثير الخطأ.

- متابعة الزبير بن موسىٰ لعمرو بن دينار في روايته عن العُرني علىٰ الوجه المرسل.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"[1]، وقال: "حدثنا حماد بن زيد، وسفيان، عن عمرو بن دينار، عن الحسن العُرَنّي، أن رجلاً قال: يا رسول الله، مِمَّ أضرب يتيمي ؟ قال: ((**مما كنت ضارباً منه ولدك**))، قال: فأصيب من ماله ؟ قال: ((**غير مُتأثّلٍ مالاً، ولا وَاقٍ مالك بماله**)).

- حماد بن زيد بن دِرْهم الأَزْدي الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري. **ثقة، ثبت، فقيه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

- **سفيان بن عيينة**، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **عمرو بن دينار المكي**، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسون.

- **العُرَني**، هو: الحسن بن عبد الله العُرَنِّي البَجَليّ الكوفي. روىٰ عن: ابن عباس ولم يدركه، وروىٰ عن عمرو بن حريث وعبيد بن نضلة وسعيد بن جبير.روىٰ عنه: الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل ويحيىٰ بن ميمون وعمرو بن دينار. **وهو ثقة أرسل عن ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

(١) تفسير سورة النساء(٣/ ١١٥٩ رقم ٥٧٢).

. . . . . .

وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وذكره ابن حبان في "الثقات " وقال: «يخطئ».

قال يحيىٰ بن معين: «صدوق ليس به بأس، إنما يقال إنه لم يسمع من ابن عباس».

وقال أحمد بن حنبل: «الحسن العُرني لم يسمع من ابن عباس شيئًا»، وقال أبو حاتم: «لم يدركه».

وقال الذهبي: «ثقة».

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٩/٦)، "معرفة الثقات" للعجلي (٣٠٠/١ رقم٣٠٦)، "الجرح والتعديل" (٤٥/٣ رقم١٩٤)، "الثقات" (١٢٥/٤ رقم٢١١٥)، "تهذيب الكمال" (١٩٥/٦ رقم١٢٤٠)، "الكاشف" (٣٢٦/١ رقم١٠٣٩)، "تهذيب التهذيب" (٤٩٦/١ رقم١٤٨٠)، "التقريب" (ص١٦١ رقم١٢٥٢).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

قال البوصيري عن الرواية المرسلة: رواه مسدد، ورجاله ثقات[١].

وقال الهيثمي عن الرواية الموصولة: رواه الطبراني في الصغير، وفيه معلىٰ بن مهدي، وثقه ابن حبان وغيره وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات[٢].

(١) "إتحاف الخيرة المهرة" (٣/ ٣١ رقم٢١٠٧).

(٢) "مجمع الزوائد" (٨/ ١٦٣).

الحديث السابع والستون

وفي كتاب الرهن، باب الرهن غير المضمون، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[٦٧] "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي فُدَيكٍ، عن ابنِ أبي ذِئبٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ: ((**لا يَغلَقُ الرَّهنُ، الرهنُ مِن صاحِبِه الَّذِي رَهَنَه، له غُنمُه وعَلَيه غُرمُه**)).

وكَذَلِكَ رَواه سفيانُ الثَّورِيُّ عن ابنِ أبي ذِئبٍ وقالَ في مَتنِه: ((**الرَّهنُ مِمَّن رَهَنَه، ولَه غُنمُه وعَلَيه غُرمُه**)).

ورَواه إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ عن ابنِ أبي ذِئبٍ فوَصَلَه:

أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ عَوفِ بنِ سُفيانَ الطّائيُّ، حدثنا عثمانُ بنُ سعيدِ بنِ كَثيرِ بنِ دينارٍ الحِمصِيُّ، حدثنا إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ، عن ابنِ أبي ذِئبٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**لا يَغلَقُ الرَّهنُ، لِصاحِبِه غُنمُه وعَلَيه غُرمُه**)).

وروِيَ عن زيادِ بنِ سَعدٍ عن الزُّهرِيِّ مَوصولاً:

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو الوَليدِ الفقيهُ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ ويَحيَىٰ بنُ محمدِ بنِ صاعِدٍ قالا: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ عِمرانَ العابِدِيُّ، حدثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن زيادِ بنِ سَعدٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((لا يَغلَقُ الرَّهنُ، له غُنمُه وعَلَيه غُرمُه)).

أخبرَنا أبو عبدِ الرحمنِ السُّلَمِيُّ وأبو بكرِ ابنُ الحارِثِ قالا: أخبرَنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا أبو محمدِ ابنُ صاعِدٍ. فذَكَرَه. قال عليٌّ: زيادُ بنُ سَعدٍ مِنَ الحُفّاظِ

(١) "السنن الكبير" (١١/ ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠ رقم ١١٣٢٩، ١١٣٣٠، ١١٣٣١، ١١٣٣٢، ١١٣٣٣).

. . . . . .

الثِّقاتِ، وهَذا إسنادُ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ.

قال الشيخُ: قَد رَواه غَيرُه عن سُفيانَ عن زيادٍ مُرسَلًا وهو المَحفوظُ، ورَواه أبو عمرٍو الأوزاعِيُّ ويونُسُ بنُ يَزيدَ الأيلِيُّ عن الزُّهرِيِّ عن ابنِ المُسَيَّبِ مُرسَلًا، إلَّا أنَّهُما جَعَلا قَولَه: له غُنمُه وعَلَيه غُرمُه. مِن قَولِ ابنِ المُسَيَّبِ، فاللهُ أعلمُ.

وأخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ أحمدَ، أخبرَنا أبو الحُسَينِ الفسوي، حدثنا أبو عليٍّ اللُّؤلُؤِيُّ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا محمدُ بنُ عُبَيدِ بنِ حِسابٍ، أخبرَنا محمدُ بنُ ثَورٍ، عن مَعمَرٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن ابنِ المُسَيَّبِ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: ((لا يَغلَقُ الرَّهنُ)). قُلتُ له: أرأيتَكَ قَولَكَ: لا يَغلَقُ الرَّهنُ. أهو الرَّجُلُ يقولُ: إنْ لَم آتِكَ بمالِكَ فهَذا الرَّهنُ لَكَ ؟ قال: نَعَم. قال: وبَلَغَنِي عنه بَعدُ أنَّه قال: إنْ هَلَكَ لَم يَذهَبْ حَقُّ هذا، إنَّما هَلَكَ مِن رَبِّ الرَّهنِ، له غُنمُه وعَلَيه غُرمُه ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن شهاب الزُّهري واختلف أصحابه عليه.

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه جماعة، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ)، منهم:**

- **ابن أبي ذئب** واختلف عليه في وصله[1] وإرساله، أخرج له مرسلاً: الشافعي في "مسنده" ترتيب سنجر- باب غُنم الرَّهن وغُرمه (٣/ ٢١٤ رقم ١٤٧٧)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة"باب الرهن غير مضمون(٤/ ٤٣٧ رقم٣٦١٨)، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُديك، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري به.

وتوبع ابن أبي فُديك في روايته عن ابن أبي ذئب علىٰ هذا الوجه، تابعه الثقات وهم:

الثوري[2] عند عبد الرزاق في "مصنفه" باب الرهن لايغلق (٨/ ٢٣٧ رقم ١٥٠٣٤)،

---

(١) سيأتي تخريج الموصول في الوجه الثاني.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

. . . . . .

ووكيع[١] عند ابن أبي شيبة في "مصنفه" في الرجل يرهن الرجل فيهلك (٤/ ٥٢٥ رقم ٢٢٧٩٩)، وأحمد بن يونس[٢] عند أبي داود في "المراسيل" ماجاء في الرهن (رقم ١٨٧)، وابن وهب[٣] عند الطحاوي في "معاني الآثار" باب الرهن يهلك في يد المرتهن كيف حكمه (٤/ ١٠٠ رقم ٥٨٨٧)، جميعهم عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري به.

- **الإمام مالك** في "الموطأ" كتاب الأقضية، باب مالايجوز من غلق الرهن (رقم ١٤٣٧)، عن الزُّهري به، مقتصراً علىٰ قوله ﷺ: ((لا يغلق الرهن))، ومن طريقه مقرونـًا بغيره الطحاوي في الموضع السابق من "معاني الآثار". قال الدارقطني في "العلل (٩/ ١٦٨): «وهو الصواب عن مالك».

- **معمر بن راشد**، واختلف عليه في وصله[٤] وإرساله، أخرج له مرسلاً: عبد الرزاق في "مصنفه" باب الرهن لا يغلق (٨/ ٢٣٧ رقم ١٥٠٣٣)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٣ رقم ١٣٢)، وأخرجه أبو داود في "المراسيل" ماجاء في الرهن (رقم ١٨٦)، من طريق محمد بن ثور.

كلاهما: (عبد الرزاق، وثور)، عن معمر، عن الزُّهري به. بلفظ: "أن النبي ﷺ قال: ((لا يغلق الرهن)). قلت للزُّهري: أرأيت قوله: «لا يغلق الرهن»، أهو الرجل يقول: إن لم آتك بمالك فهذا الرهن لك؟ قال: نعم.قال معمر: ثم بلغني عنه أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا إنما هلك من رب الرهن، له غنمه وعليه غرمه».

وفي رواية الدارقطني اقتصر علىٰ المرفوع عن معمر.

- **يونس بن يزيد، أخرج له**: الطحاوي في "معاني الآثار" باب الرهن يهلك في يد المرتهن كيف حكمه (٤/ ١٠٠ رقم ٥٨٨٧)، من طريق ابن وهب، عن يونس مقرونـًا بمالك وابن

(١) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

(٢) "التقريب" (ص٨١ رقم ٦٣).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٤) سيأتي تخريج الموصول في الوجه الثاني.

. . . . . .

أبي ذئب، عن الزُّهري به. مقتصراً علىٰ قوله ﷺ: ((لا يغلق الرهن)). وجعل الباقي من قول سعيد بن المسيب، حيث قال: قال ابن شهاب: «وكان ابن المسيب يقول: الرهن لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».

وذكره أبو داود في "المراسيل" كما في "تحفة الأشراف"(١٣/ ٢١٣).

- **أبو عمرو الأوزاعي**: راوه أبود أبو داود في "المراسيل" كما في "تحفة الأشراف" (١٣/ ٢١٣)، من طريق موسىٰ بن هارون، عن الوليد، عن أبي عمرو، عن الزُّهري به.

وجعل قوله: «له غُنمه وعليه غُرمه»، من قول سعيد بن المسيب.

- **شعيب بن أبي حمزة**، أخرج له: البيهقي في "سننه" كتاب الرهن، باب ماروي في غلق الرهن(١١/ ٤٨٥ رقم١١٣٤٧)، من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهري به، مقتصراً علىٰ قوله ﷺ: ((لا يغلق الرهن)).

وقد رجح هذا الوجه:

أبو داود في "المراسيل" كما في "تحفة الأشراف"(١٣/ ٢١٣)، والبيهقي.

وأشار إلىٰ ترجحيه ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٩٠): حيث أعل الموصول وضعفه.

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه جماعة، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ)، منهم:**

- **ابن أبي ذئب- وتقدم بنا أنه اختلف عليه في وصله وإرساله- أخرج له موصولاً**: الدارقطني في"سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٣ رقم١٢٧)، والحاكم في " المستدرك" (٢/ ٥٩ رقم٢٣١٧)، من طريق محمد بن عوف بن سفيان الطائي، عن عثمان بن سعيد بن كثير ، عن إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري به، بمثله.

وقد رواه عن ابن أبي ذئب إسماعيل بن عياش: صدوق في روايته عن أهل بلده الشاميين ضعيف في غيرهم[1] وابن أبي ذئب مدني[1] قال ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٦/ ٤٠):

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

. . . . . .

«وابن أبىٰ ذئب مدنىٰ وليس بشامي، علىٰ أن إسماعيل لم يسمعه من ابن أبىٰ ذئب، وإنما سمعه من عباد بن كثير عنه، وعباد ضعيف عندهم ذكر ذلك صاحب "التمهيد"، وقال أيضًا: هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسلٌ وإن كان قد وُصِلَ من جهاتٍ كثيرةٍ فإنهم يُعلِّلونها».

وأخرج له: ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٨٣)، والدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٣ رقم١٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٩ رقم٢٣١٨)، من طريق عبد الله بن نصر الأصم، عن شبابة، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري به.

قال ابن عدي(٥/ ٣٨٤): «وهذا الحديث قد أوصله، عن الزُّهري عن سعيد، عن أبي هريرة جماعة....، وأما عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة لا أعرفه إلا من رواية عبد الله بن نصر عن شبابة، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري».

وعبد الله بن نصر الأصم قال عنه الذهبي في "الميزان" (٢/ ٥١٥): «منكر الحديث، ذكر له ابن عدي مناكير». ولعل ذكره لأبي سلمة في هذا الحديث من منكراته.

فتبين بذلك ضعف رواية الوصل عن ابن أبي ذئب، وأن المحفوظ عنه روايته عن الزُّهري عن سعيد مرسلاً، فقد رواها عنه الثقات.

- **زياد بن سعد، أخرج له**: أخرجه الدارقطني في" سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٢ رقم١٢٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٨ رقم٢٣١٥) وصححه علىٰ شرط الشيخين، من طريق عبد الله بن عمران العابدي، وابن حبان في "صحيحه"(١٣/ ٢٥٨ رقم٥٩٣٤)، من طريق إسحاق بن عيسىٰ الطباع. كلاهما: عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه علىٰ أصحاب الزهري...».

وقال الدارقطني: «زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل».

وذكر أبو داود في "المراسيل" كما في "تحفة الأشراف"(١٣/ ٢١٣)، أن ابن عيينة رواه عن

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

. . . . . .

زياد بن سعد مرسلاً،وقال البيهقي: «قَد رَواه غَيرُه عن سُفيانَ عن زيادٍ مُرسَلًا وهو المَحفوظُ»- يعني غير عبد الله بن عمران العابدي-، والعابدي هذا صدوق كما في "التقريب" (ص٣١٦ رقم٣٥١٠).

- **الزبيدي، أخرج له**: الدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٣ رقم١٢٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٠ رقم٢٣٢٠)، وتمام في "فوائده"(١/ ٣٨ رقم٧١)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزُّهري.

- **إسحاق بن راشد، أخرج له**: ابن ماجه في "سننه" الرهون، باب لا يغلق الرهن(رقم (٢٤٤١)، وابن الأعرابي في "معجمه"(١/ ٣٦٤ رقم٧٠٤) عن محمد بن بشر، كلاهما: (ابن ماجه، وابن بشر)، عن محمد بن حميد، عن إبراهيم بن المختار، عن إسحاق بن راشد، عن الزُّهري به.

قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٣/ ٧٤): «هذا إسناد ضعيف: محمد بن حُميد الرازي وإن وثقه ابن معين في رواية فقد ضعفه في أخرىٰ، وضعفه أحمد والنسائي والجوزجاني، وقال ابن حبان: يروىٰ عن الثقات المقلوبات. وقال ابن وارة كذاب».

- **معمر بن راشد، أخرج له**: البزار في "مسنده " (١٤/ ١٨٩ رقم٧٧٤١)، والدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٣ رقم١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٠ رقم٢٣٢١)، من طريق كُدير.وابن عدي في "الكامل " (٨/ ٢٧٨)، من طريق أبي جزي - نصر بن طريف-. كلاهما: (كُدير، وأبو جزي)، عن معمر، عن الزُّهري به.

ورواية الوصل عن معمر ضعيفة، فقد رواها عنه: كُدير بن يحيىٰ البصري، جار أبي عاصم قال عنه ابن حجر في " لسان الميزان" (٦/ ٤١٩ رقم٦٢١٨): «روىٰ عن معمر، أشار ابن عَدِي إلىٰ لينه في ترجمة نصر بن طريف».

وأبو جزي: نصر بن طريف الباهلي، متروك الحديث.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٢٨٥)، "تاريخ ابن معين" للدوري (٤/١٢٨ رقم٣٥١٥)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٥٩٣)، "الكامل" (٨/٢٧٤ رقم١٩٧٠).

. . . . . .

قلت: الراجح عن معمر رواية الإرسال فقد رواها عنه كما تقدم بنا ثقتان هما: عبد الرزاق[١] ومحمد بن ثور الصنعاني[٢]، بخلاف رواية الوصل رواها عنه الضعفاء.

- **يحيىٰ بن أبي أنيسة، أخرج له**: الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب غُنم الرَّهن وغُرمه (٣/ ٢١٥ رقم١٤٧٨)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" (٤/ ٤٣٧ رقم٣٦١٩)،قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن يحيىٰ بن أبي أنيسة، عن الزُّهري به.

وهذا إسناد ضعيف؛ لإبهام الثقة، ولضعف يحيىٰ بن أبي أنيسة[٣].

- **سليمان بن داود الرقي، أخرج له**: ابن عدي في "الكامل " (١/ ٢٨٩)،والدارقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٣٣ رقم ١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٠ رقم ٢٣٢١)، من طريق أحمد بن عبد الله بن ميسرة، عن سليمان بن داود، عن الزُّهري به، بلفظ: ((لا يغلق الرهن حتىٰ يكون لك غنمه، وعليك غرمه)).

قال ابن عدي: «وسليمان بن داود المذكور في هذين الحديثين لا يعرف...».

وإسناده ضعيف؛ لضعف أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني، ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم: «يتكلمون فيه»، وقال ابن عدي: «حدث عن الثقات بالمناكير ويحدث عمن لا يعرف، وَيَسْرِقُ حديث الناس».

ينظر: "الجرح والتعديل "(٢/٥٨ رقم٨٣)، "الكامل" (١/٢٨٩ رقم١٦)، "الضعفاء والمتروكون " للدارقطني (١/٢٥٣ رقم٥٠).

وقد صحح وصله: الحاكم[٤]، وابن عبد البر[٥]، وعبد الحق[٦][١].

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) "التقريب" (ص٤٧١ رقم ٥٧٧٥).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

(٤) المستدرك (٢/ ٥٨).

(٥) التمهيد (٦/ ٤٣٠).

(٦) الأحكام الوسطىٰ (٣/ ٢٧٩).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه ابن شهاب الزُّهري واختلف أصحابه عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ)، فقد رواه عنه عدد من الثقات، وهم:**

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب[٢]، وإمام دار الهجرة الإمام مالك[٣]، ومعمر[٤]، ويونس بن يزيد[٥]، والأوزاعي[٦]، وشعيب بن أبي حمزة وهو من أثبت الناس في الزُّهرِيِّ[٧].

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):**

يمكننا القول أن طرق هذا الوجه الموصول ليس فيها مايسلم من العلة والضعف كما تقدم بنا في التخريج، وأحسن هذه الطرق هو: طريق زياد بن سعد ، إلا أنها لا تسلم من الشذوذ لمخالفة الثقات الذين رووه مرسلاً، فقد يكون هذا الشذوذ من العابدي، أو من ابن عيينة.

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي – والله أعلم – ترجيح الوجه الأول (المرسل)، فهو الذي جزم به البيهقي وأقره ابن عبد الهادي في "التنقيح"(٤/ ١١٩).

ويؤيد ذلك كون رواته أوثق وأحفظ من الوجه الموصول، ومزيد اختصاص بعضهم في

---

(١) نقل تصحيح ابن عبد البر وعبد الحق كل من: ابن عبد الهادي في التنقيح (٤/ ١١٩)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٩٧).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثون.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرون.

. . . . . .

الزُّهري كشعيب بن أبي حمزة.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "مسنده"[(١)] فقال: "أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: ((لا يغلق الرَّهنُ الرَّهنُ من صاحبه الذي رهَنهُ، له غُنمُهُ وعليهِ غُرمهُ)). قال الشافعي: «غُنمُهُ: زيادتُهُ، وغُرمهُ: هَلاكُهُ ونقصُهُ»".

- **محمد بن إسماعيل** بن أبي فديك، صدوق، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

- **ابن أبي ذئب، هو**: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، ثقة فقيه فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

- **ابن شهاب الزُّهري**، إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **سعيد بن المسيب**، تابعي جليل أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(١) ترتيب سنجر - باب غُنم الرَّهن وغُرمه (٣/ ٢١٤ رقم ١٤٧٧).

الحديث الثامن والستون

وفي كتاب التفليس، باب الحجر علىٰ المفلس وبيع ماله في ديونه، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٦٨] " وقَد أخبرنا أبو مَنصورٍ أحمدُ بنُ عليٍّ الدّامَغانِيُّ ببَيهَقَ، أخبرَنا أبو بكرٍ الإسماعيلِيُّ، أخبرَنِي أبو يَعقوبَ إسحاقُ بنُ خالُويَه البابَسِيرِيُّ، حدثنا سَهلُ بنُ عثمانَ، حدثنا عبدُ الرَّحيمِ بنُ سُلَيمانَ، عن الحَسَنِ بنِ عُمارَةَ، عن القاسِمِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ قال: كان رَجُلانِ مِن جُهَينَةَ[(٢)] بَينَهُما غُلامٌ، فأعتَقَه أحَدُهُما، فأتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فضَمَّنَه إيّاه، وكانَت له قَريبٌ مِن مِائَتَي شاةٍ، فباعَها فأعطاها صاحِبَه. الحَسَنُ بنُ عُمارَةَ ضَعيفٌ.

وقَد رَواه الثَّورِيُّ عن ابنِ أبي لَيلَىٰ عن القاسِمِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي مِجلَزٍ مُرسَلًا، وهو أشبَهُ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه القاسم بن عبد الرحمن، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ الوجه الأول: الموصول: (القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا):

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في " معجمه" (٢/ ٥٦٦ رقم ١٩٩)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٧٣ رقم ١٠٣٦٤)، من طريق إسحاق بن خالويه، عن سهل بن عثمان، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن الحسن بن عمارة، عن القاسم بن عبد الرحمن به، بمثله.

---

(١) " السنن الكبير" (١١/ ٤٧٤ رقم ١١٣٧٣).

(٢) جُهينة هي: قبيلة من قُضاعة، قال ابن الأثير: يُنسب إليها كثير من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم. ينظر: "الأنساب" للسمعاني (٣/ ٤٣٩)، "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير (١/ ٣١٧).

. . . . . .

قال البيهقي في هذا الحديث: «الحَسَنُ بنُ عُمارَةَ ضَعيفٌ. وقَد رَواه الثَّورِيُّ عن ابنِ أبي لَيلَىٰ عن القاسِمِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي مِجلَزٍ مُرسَلًا، وهو أشبَهُ».

وقال في كتاب العتق، باب من اعتق شِركًا له في عَبدٍ وهو مُوسِرٌ (٢١/ ٣١٩) عقب الحديث رقم(٢١٣٧٦): «وروي من وجه آخر عن القاسم عن أبيه عن جدِّه عبد الله بن مسعود، وهو ضعيف».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ٢٤٩): «رواه الطبراني، وفيه الحسن بن عمارة، وهو ضعيف».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي مجلَز، مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب من أعتق شركًا له في عبد (٩/ ١٥١ رقم١٦٧١٦)، عن الثوري، عن ابن أبي ليلىٰ، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي مجلز: "أن أخوين من جهينة كان بينهما عبد فأعتق أحدهما نصيبه، فضَمَّنَه رسول الله ﷺ حتَّىٰ باعَ غُنَيمةً له".

وقد خولف الثوري علىٰ هذا الوجه خالفه ابن عيينة: فرواه عن ابن أبي ليلىٰ، عن إسماعيل بن رجاء، عن أبي مجلَزٍ مرسلاً. أخرج له: ابن أبي شيبة في "مصنفه" في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه (٤/ ٤٢٤ رقم ٢١٧٤٠)، والبيهقي في "سننه" كتاب التفليس، باب الحجر علىٰ المفلس وبيع ماله في ديونة (١١/ ٤٧٣ رقم ١١٣٧٢) وقال عقبه: «هذا مرسَلٌ»، وفي كتاب العتق، باب من اعتق شِركًا له في عَبدٍ وهو مُوسِرٌ (٢١/ ٣١٩ رقم٢١٣٧٦)، وقال عقبه: «هذا منقطع»، من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي ليلىٰ، عن إسماعيل بن رجاء، عن أبي مِجلَزٍ: "أنَّ غُلامَينِ من جُهَينَةَ كان بَينَهُما غُلامٌ، فأعتَقَ أحَدُهُما نُصيبُه، فحَبَسَه رسولُ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ باعَ فيه غُنَيمَةً لَه". ولفظ رواية ابن أبي شيبة، والبيهقي في كتاب العتق: "أنَّ عبدًا كان بين رجُلَينِ فأعتَقَ أحَدُهما نَصيبَه، قال: فحَبَسَه النَّبي ﷺ حتىٰ باعَ فيه غُنَيمَةً له".

وقد تقدم ترجيح البيهقي لرواية الثوري عن ابن أبي ليلىٰ عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي مجلز مرسلاً بقوله: «وهو أشبه».

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه القاسم بن عبد الرحمن، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- الحسن بن عمارة المُضَرِب البجلي مولاهم. **أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه.** تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

- وأما الوجه الثاني: المرسل: (القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي مجلَز، مرسلاً)، فقد رواه عن القاسم راوٍ واحد هو:

- **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ** الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، ضعيف الحديث، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسون.

■ **الخلاصة:**

رجح الإمام البيهقي الوجه الثاني المرسل كونه أشبه، فقال: «وقَد رَواه الثَّورِيُّ عن ابنِ أبي لَيلَىٰ عن القاسِمِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي مِجلَزٍ مُرسَلًا، وهو أشبَهُ».

إلا أنه من خلال الدراسة يظهر لي -والله أعلم - أن الوجه الأول والثاني كلاهما ضعيف الإسناد؛ لضعف الحسن بن عمارة علىٰ الوجه الأول (الموصول)، وضعف ابن أبي ليلىٰ علىٰ الوجه الثاني (المرسل).

الحكم على الحديث:

الحديث علىٰ الوجهين إسناده ضعيف.

وفي الباب بمعناه عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم:

- أما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد أخرجه: البخاري كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبًا في عبد، وليس له مال...(رقم٢٥٢٧)، ومسلم كتاب العتق (رقم١٥٠٣)، من طريق قتادة، عن النضر بن أنس، عن بَشير بن نهيك، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: ((من أعتق

. . . . . .

نصيبـاً أو شقِيصـاً في مملوكٍ فخَلاصُهُ عليه في مالهِ إن كان له مالٌ، وإلا قُوِّمَ عليهِ فاستُسعِي بهِ غير مشقُوقٍ عليهِ)).واللفظ للبخاري.

- وكذا حديث ابـن عمـر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أخرجـه: البخـاري كتـاب العتـق، بـاب إذا أعتـق عبـداً بـين اثنين، أو أمة بين الشركاء (رقم٢٥٢٢)، ومسلم كتاب العتق (رقم١٥٠١)، من طريـق الإمـام مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أعتق شِـركا لـهُ في عبدٍ، فكانَ لُه مالٌ يَبلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ، قُوِّمَ عليهِ قِيمةَ العَدْلِ، فـأعطَىٰ شُـرَكَاءَهُ حِصَصَـهُمْ، وعَتَـقَ عَلَيهِ العبدُ، وإلا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ))، واللفظ لمسلم.

الحديث التاسع والستون

وفي كتاب الصلح، باب لا ضرر ولا ضرار، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٦٩] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ وأبو محمدِ ابنُ أبي حامِدٍ الـمُقرِئُ وأبو صادِقِ ابنُ أبي الفَوارِسِ قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا العباسُ بنُ محمدٍ الدُّورِيُّ،حدثنا عثمانَ بنُ محمدِ بنِ عثمانَ بنِ رَبيعَةَ بنِ أبي عبدِ الرَّحمَنِ الرَّأيِ، حدثنا عبدُ العَزيزِ بنُ محمدٍ الدَّراوَردِيُّ، عن عمرِو بنِ يَحيَىٰ المازِنيِّ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ، مَن ضارَّ ضَرَّه اللهُ، ومَن شاقَّ شَقَّ اللهُ عَلَيه**)).تَفَرَّدَ به عثمانُ بنُ محمدٍ عن الدَّراوَردِيِّ.

ورَواه مالُك بنُ أنَسٍ عن عمرِو بنِ يَحيَىٰ، عن أبيه أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**لا ضَرَر ولا ضِرارَ**)). مُرسَلاً. أخبرَناه أبو أحمدَ المِهرَجانِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ جَعفَر، حدثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ، أخبرَنا ابنُ بكيرٍ، أخبرّنا مالكٌ. فذَكَرَه ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه عمرو بن يحيىٰ المازني واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖الوجه الأول: (عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيىٰ المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٦ رقم ٢٣٤٥) وصححه ووافقه الذهبي، والدار قطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٧٧ رقم٢٨٨)، وفي باب المرأة تقتل إذا ارتدت (٤/ ٢٢٨ رقم٨٥)، من طريق العباس الدوري، عن عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة، عن عبد العزيز الدراوردي به، بمثله. وفي رواية الدارقطني (رقم ٨٥) مختصراً بلفظ: ((لا ضررَ

---

(١) " السنن الكبير" (١١/ ٥٤٢ رقم١١٤٩٥، ١١٤٩٦).

. . . . . .

ولا إضرَار)).

وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠/ ١٥٩)، من طريق عبد العزيز الدراوردي به، بمثله.

قال البيهقي: «تَفَرَّدَ به عثمانُ بنُ محمدٍ، عن الدَّراوَردِيِّ».

❖ **الوجه الثاني: (الإمام مالك، عن عمرو بن يحيىٰ المازني، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الأقضية، باب القضاء في المِرفَقِ(رقم١٤٦١)، ومن طريقه الشافعي في "مسنده"- ترتيب سنجر- باب الصلح ونحوه (٣/ ٢٢٤ رقم١٤٩٣)، ومن طريق الشافعي البيهقي في "سننه" كتاب إحياء الموات، باب من قضىٰ فيما بين الناس بما فيه صلاحهم..(١٢/ ٢٥٠ رقم١٢٠٠٠)، وفي "المعرفة" كتاب إحياء الموات، باب من قضىٰ فيما بين الناس بما فيه صلاحهم...(٤/ ٥٣٩ رقم ٣٧٦٤)، عن عمرو بن يحيىٰ المازني، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه عمرو بن يحيىٰ المازني واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول (عمرو بن يحيىٰ المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

الدَرَاوَرْدي، واسمه: عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدَرَاوَرْدي، أبو محمد المدني مولىٰ جهينة، أصله من قرية من قرىٰ فارس يقال لها: (دراورد) فلقبه أهل المدينة الدَرَاوَرْدي. وثقه الإمام مالك وابن معين وابن المديني والعجلي. قال عنه الإمام أحمد: «معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم؛ وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ»، وقال أبو زرعة: «سيء الحفظ؛ ربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ».وقال الساجي: «كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»،وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر».

و قال الذهبي في "الميزان": «صدوق من علماء المدينة»، وقال ابن حجر: «صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ».

. . . . . .

والأقرب في حاله - والله أعلم- أنه ثقة إذا حدث من كتابه؛ يخطئ إذا حدث من حفظه أومن كتب غيره، إو إذا حدث عن عبيد الله بن عمر، فقد وثقه عدد من الأئمة، وأخرج له البخاري ومسلم في "صحيحيهما".

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٧هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٩٧/٢ رقم١١١٤)، "التاريخ الكبير" (٢٥/٦)، "الجرح والتعديل" (٣٩٥/٥ رقم١٨٣٣)، "الثقات" (١١٦/٧)، "تهذيب الكمال" (١٨٧/١٨)، "الكاشف" (٦٥٨/١)، "ميزان الاعتدال" (٦٣٣/٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٧١/٣ رقم٤٧٢٧)، "التقريب" (ص٣٥٨ رقم٤١١٩).

وقد تفرد بالرواية عن الدراوردي: **عثمان بن محمد** بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني. و**هوضعيف**. ضعفه الدارقطني في "غرائب مالك"[(١)]، وابن حجر كما في "الدراية". قال عبد الحق الأشبيلي: «الغالب علىٰ حديثه الوهم»[(٢)].

ينظر: "ميزان الاعتدال" (٥٣/٣)، "لسان الميزان" (٤٠٨/٥)، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (١٩٢/١)، "التحفة اللطيفة" للسخاوي (٢٥٠/٢).

❖ **وأما الوجه الثاني: (عمرو بن يحيىٰ المازني، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه** الإمام مالك بن أنس إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي -والله أعلم - أن الراجح هو الوجه الثاني (رواية الإرسال)؛ فقد رواه الإمام مالك أمام دار الهجرة وهو أوثق وأحفظ من عبدالعزيز الدراوردي. وأشار الإمام البيهقي إلىٰ ذلك حينما أعل الرواية الموصولة بتفرد عثمان بن محمد بن ربيعة عن الدَراوردي،

(١) نقل تضعيف الدارقطني ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/ ٤٠٩)، والسخاوي في "التحفة اللطيفة" (٢/ ٢٥٠).

(٢) نقله ابن القطان في "الوهم والإيهام"(٣/ ١٥٣)، وكذا الذهبي في "الميزان"(٣/ ٥٣)، وابن حجر في "اللسان"(٥/ ٤٠٩).

.....

وعثمان ضعيف كما تقدم بنا.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" فقال: «عن عمرو بن يحيىٰ المَازِني، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: ((**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**)).

– **عمرو بن يحيىٰ بن** عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني. روىٰ عن: أبيه وعباد بن تميم ومحمد بن يحيىٰ بن حبان، وغيرهم. روىٰ عنه: يحيىٰ بن أبي كثير ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وهما من أقرانه، والإمام مالك وابن جريج، وغيرهم. وثقه ابن سعد وابن معين – في رواية ابن أبي مريم–؛ وزاد: «إلا أنه اختلف عنه في حديثين: الأرض كلها مسجد، وكان يسلم عن يمينه»، وكذا وثقه ابن نمير والعجلي وأبو حاتم والنسائي. وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم في قول آخر: «صالح».

وقال يحيىٰ بن معين في رواية الدارمي: «صويلح وليس بالقوي».

وقال الذهبي وابن حجر: «**ثقة**»، **وهو كما قالا**؛ فهو قول أكثر أئمة الجرح والتعديل، كما احتج به البخاري ومسلم في "الصحيحين"، قال ابن حجر في "الهدي" : «وثقه الجمهور، وقال عثمان الدارمي عن يحيىٰ بن معين: صويلح وليس بالقوي.قلت: قد بين معاوية بن صالح عن يحيىٰ بن معين سبب تضعيفه له؛ فإنه قال: قال ابن معين: ثقة، إلا أنه اختلف عليه في حديثين.... قلت لم يخرج البخاري له واحداً منهما، وقد قال أبو حاتم الرازي فيه: ثقة صالح واحتج به الجماعة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٠هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى – القسم المتمم– (ص٢٩١)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم ٤٥٦)، "معرفة الثقات" للعجلي (١٨٧/٢ رقم١٤١٦)، "التاريخ الكبير" (٣٨٢/٦)، "الجرح والتعديل" (٢٦٩/٦ رقم١٤٨٥)، "الثقات" (٢١٥/٧)، "تهذيب الكمال" (٢٩٥/٢٢)، "الكاشف" (٩١/٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٩٢/٤ رقم٥٩٥٤)، "التقريب" (ص٤٢٨ رقم٥١٣٩)، "هدي الساري"(ص٤٣٢).

. . . . . .

- **عن أبيه**، هو: يحيىٰ بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني. روىٰ عن: عبد الله بن زيد بن عاصم، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري ﷺ. روىٰ عنه: ابنه عمرو، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، ومحمد بن يحيىٰ بن حبان، والزُّهري. تابعي وثقه ابن إسحاق، وابن خراش، والنسائي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، ذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام" فيمن مات بين سنة إحدىٰ وتسعين، وسنة مئة للهجرة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٢٩٥/٨)، "الجرح والتعديل" (١٧٥/٩)، "الثقات" (٥٢٢/٥)، "تهذيب الكمال" (٤٧٤/٣١)، "الكاشف" (٣٧٢/٢ رقم٦٢١٨)، "تاريخ الإسلام" (١١٨٦/٢ رقم٢٣٠)، "التقريب" (ص٥٩٤ رقم٧٦١٢).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف، لإرساله.

الحديث السبعون

وفي كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٧٠] " وأخبرَنا أبو زَكَريّا بنُ أبي إسحاقَ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ (ح) وأخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا إسماعيلُ القاضِي، حدثنا القَعنَبِيُّ، حدثنا مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سلمةَ وسَعيدٍ قالا: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الشُّفعَةُ فيما لمَ يُقسَمْ، فإذا وقَعَتِ الحُدودُ فلا شُفعَةَ**)). هَكَذا رَواه مالكُ بنُ أنَسٍ في "الموطأ" مُرسَلاً وقَد روِيَ ذَلِكَ عنه مِن أوجُهٍ أُخَرَ مَوصولاً بذِكرِ أبي هريرةَ فيهِ، مِنها ما:

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ، حدثنا عبدُ المَلِكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ الماجِشونِ(ح) وأخبرَنا أبو صالِحِ ابنُ أبي طاهِرٍ، أخبرَنا جَدِّي يَحيَىٰ بنُ مَنصورٍ القاضِي، حدثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسماعيلَ الإسماعِيليُّ، حدثنا سُلَيمانُ بنُ داودَ ابنُ أخِي رِشدينِ بنِ سَعدٍ، حدثنا عبدُ المَلِكِ بنُ عبدِ العَزيزِ الماجِشونُ، عن مالكِ بنِ أنَسٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، وأبِي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي هريرةَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ بالشُّفعَةِ فيما لمَ يُقسَمْ، فإذا وقَعَتِ الحُدودُ فلا شُفعَةَ.

ومِنها ما حدثنا أبو مَنصورٍ الظَّفَرُ بنُ محمدِ بن أحمدَ العَلَوِيُّ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ إملاءً، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ جَعفَرٍ الأدَمِيُّ ببَغدادَ (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو البَزّازُ ببَغدادَ قالا: حدثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ التِّرمِذِيُّ، حدثنا يَحيَىٰ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ بن أبي قُتَيلَةَ، حدثنا مالُك بنُ أنَسٍ، عن الزُّهرِيَّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ وأبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن أبي هريرةَ قال: قال

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، رقم ١١٦٧٣، ١١٦٧٤، ١١٦٧٥، ١١٦٧٦، ١١٦٧٩، ١١٦٨٠، ١١٦٨١).

رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الشُّفعَةُ فيما لمَ يُقسَمْ، فإذا وقَعَتِ الحُدودُ فلا شُفعَةَ**)).

ومِنها ما أخبرَنا أبو القاسِمِ عبدُ الخالِقِ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الخالقِ المُؤَذِّنُ، أخبرَنا بكرُ بنُ محمدِ بنِ حَمدانَ المَرَوَزِيُّ، حدثنا أبو قِلابَةَ عبدُ المَلِكِ بنُ محمدٍ الرَّقاشِيُّ، حدثنا الضَّحّاكُ بنُ مَخلَدٍ الشَّيبانِيُّ، حدثنا مالكُ بنُ أنَسٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ وأبِي سلمةَ، عن أبي هريرةَ قال: ((**قَضَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ بالشُّفعَةِ فيما لمَ يُقسَمْ، فإذا حُدَّتِ الحُدودُ وصُرِفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفعَةَ**)).

وقَد أخبرَنا أبو الحَسَنِ ابنُ عبْدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ، حدثنا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ، حدثنا الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ الشَّيبانِيُّ، حدثنا مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ أو عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ بالشُّفعَةِ فيما لمَ يُقسَمْ، فإذا وقَعَتِ الحُدودُ فلا شُفعَةَ. هَكَذا أتَىٰ به شاكًا في إسنادِهِ.

وكَذَلِكَ رويَ عن ابنِ جُرَيجٍ ومُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ يَسارٍ عن الزُّهرِيِّ:

أخبرَنا أبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ أبي دارِمٍ، حدثنا أحمدُ بنُ موسَىٰ بنِ إسحاقَ، حدثنا الحَسَنُ بنُ الرَّبيعِ (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ ابنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا أبو أُسامَةَ عبدُ اللهِ بنُ أُسامَةَ، حدثنا الحَسَنُ بنُ الرَّبيعِ، حدثنا ابنُ إدريسَ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سلمةَ أو عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ أو عَنهُما جَميعًا، عن أبي هريرةَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((إذا قُسِمَتِ الأرضُ وحُدَّت فلا شُفعَةَ فيها)) لَفظُهُما سَواءٌ.

وأخبرَنا أبو الحَسَنِ بنُ عبْدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا إسماعيلُ القاضِي، حدثنا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ آدَمَ بنِ سُلَيمانَ مَولَىٰ خالِدٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ إدريسَ، عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أو عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ قال: قَضَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ بالشُّفعَةِ فيما لَم يُقسَمْ، وأيُّما مالٍ قُسِمَ عَلَيه فلا شُفعَةَ لَه.

قال الشيخُ: فالَّذِي يُعرَفُ بالاستِدلالِ مِن هذه الرِّواياتِ أن ابنَ شِهابٍ الزُّهرِيَّ ما كان يَشُكُّ في رِوايَتِه عن أبي سلمةَ، عن جابرٍ عن النَّبِيِّ ﷺ، كما رَواه عنه مَعمَرٌ وصالِحُ بنُ أبي الأخضَرِ وعَبدُ الرَّحمَنِ بنُ إسحاقَ، ولا في رِوايَتِه عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً، كما رَواه عنه يونُسُ بنُ يَزيدَ الأيلِيُ، وكأنَّه كان يَشُكُّ في رِوايَتِه عَنهُما عن أبي هريرةَ، فمَرَّةً أرسَلَه عَنهُما، ومَرَّةً وصَلَه عَنهُما، ومَرَّةً ذَكَرَه بالشَّكِّ في ذَلِكَ، واللهُ أعلمُ.

ورِوايةُ عِكرِمَةَ بنِ عَمّارٍ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن جابرٍ تُؤَكِّدُ رِوايَةَ مَن رَواه عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمةَ عن جابرٍ، وكَذَلِكَ رِوايَةُ أبي الزُّبَيرِ عن جابرٍ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه الإمام مالك واختلف عليه[١] في وصله وإرساله.

❖ الوجه الأول: (رواه الشافعي والقعنبي وجماعة، عن مالك بن أنس، عن ابنِ شِهابٍ الزُّهري، عن أبي سلمةَ وسَعيدٍ، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الشفعة، باب ما تقع فيه الشفعة (رقم١٤٢٠) عن الزُّهري، به. ومن طريق الإمام مالك أخرجه: الإمام الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- كتاب الشفعة والصلح وإحياء الموات، باب الشفعة فيما لم يقسم(٣/ ٢٢٢ رقم١٤٨٩)، ومن طريق الإمام الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة"كتاب الصلح، باب الشفعة (٨/ ٣٠٨ رقم١١٩٨٦)[٢].

---

(١) للتوسع في أوجه الخلاف، ينظر "العلل" للدارقطني (٩/ ٣٣٧ رقم١٨٠١)، حيث اقتصرت علىٰ الاختلاف علىٰ الإمام مالك في وصل الحديث وإرساله.

(٢) كما وقفت عليه في طبعة دار الوعي بتحقيق الدكتور: عبد المعطي أمين قلعجي، وطبعات أخرىٰ، بينما في النسخة التي اعتمدتها في التخريج، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: سيد كسروي حسن، ذَكر أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين معقوفين، وقال سيد كسروي في الحاشية: «مابين المعقوفين ساقط من المخطوط وهو من "السنن الكبرىٰ"».

. . . . . .

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"من قال: إذا صرفت الطرق والحدود فلا شفعة (٤/ ٥٢٠ رقم٢٢٧٤٣)، من طريق وكيع.

والنسائي في "الكبرىٰ" كتاب الشروط(١٠/ ٣٦٨ رقم١١٧٣٣)، عن الحارث بن مسكين، عن ابن القاسم.

والطحاوي في "معاني الآثار" باب الشفعة بالجوار(٤/ ١٢١ رقم٥٩٩١) من طريق أبي عامر والقعنبي، و(رقم ٥٩٩٢)،من طريق ابن وهب.

جميعهم: (الشافعي، ووكيع، وابن القاسم، وأبو عامر، والقعنبي، وابن وهب)، عن الإمام مالك، عن الزُّهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، مرسلاً. واقتصر أبو عامر والقعنبي علىٰ سعيد بن المسيب فقط.

قال الطحاوي عقب رواية ابن وهب: «فكان هذا الحديث مقطوعاً، والمقطوع عندهم لا تقوم به حجة. ثم لو ثبت هذا الحديث واتصل إسناده لم يكن فيه عندنا ما يخالف الحديث الذي ذكرناه عن عطاء عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. لأن الذي في هذا الحديث إنما هو قول أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قضىٰ رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم. فكان بذلك مخبراً عما قضىٰ به رسول الله ﷺ. ثم قال بعد ذلك فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وكان ذلك قولاً من رأيه لم يحكه عن رسول الله ﷺ».

وقال البيهقي: «هَكَذا رَواه مالكُ بنُ أَنَسٍ في "الموطأ" مُرسَلاً وقَد روِيَ ذَلِكَ عنه مِن أوجُهٍ أُخَرَ مَوصولاً بذِكرِ أبي هريرةَ فيهِ».

وقد توبع الإمام مالك في روايته لهذا الوجه:

- تابعه معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة فقط عن النبي ﷺ مرسلاً، أخرج هذه المتابعة: النسائي في "سننه" البيوع، باب الشفعة وأحكامها (رقم٤٧٠٦)، وفي "الكبرىٰ" كتاب الشروط (٦/ ٩٥ رقم٦٢٦٢)، من طريق صفوان بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، أن رسول الله ﷺ قال: ((**الشُّفعة في كل مال لم يُقسم، فإذا وقعتِ الحُدود وعُرِفت الطرق فلا شُفعة**)).

. . . . . .

- وتابعه أيضـًا يونس بن يزيد الأيلي، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب فقط، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما ذكره البيهقي.

❖الوجه الثاني: (رواه عبد الملك الماجشون ويحيىٰ بن عبد الرحمن بن أبي قُتيلة وأبو عاصم، عن مالك بن أنس، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه النسائي في "الكبرىٰ" (٦/ ٩٤ رقم ٦٢٦١)، من طريق سليمان بن داود، عن عبد الملك الماجشون، عن مالك به.

والبزار في "مسنده" (١٤/ ١٥٤ رقم ٧٦٨٦)، والطحاوي في "معاني الآثار" باب الشفعة بالجوار(٤/ ١٢١ رقم ٥٩٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر نفي الشفعة عن العقد إذا اشتراها غير شريك لبائعها منها (١١/ ٥٩٠ رقم ٥١٨٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٧/ ٣٨)، من طرق عن عبد الملك الماجشون، عن مالك به، بمثله. وعند ابن حبان بلفظ: ((الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة)).

والطحاوي في الموضع السابق من "معاني الآثار" (رقم ٥٩٨٩)، وتمام في "فوائده" (٢/ ٢٤٢ رقم ١٦٣٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٧/ ٤٢،٤٣)،من طريق يحيىٰ بن أبي قُتيلة، عن مالك به، بمثله.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" أبواب الشفعة، باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة (رقم٢٤٩٧)، والبزار في "مسنده" (١٤/ ١٥٤ رقم ٧٦٨٧)، والطحاوي في الموضع السابق من "معاني الآثار" (رقم ٥٩٨٧)، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن مالك به، بنحوه.

قال أبو عاصم: «سعيد بن المسيب مرسلٌ، وأبو سلمة عن أبي هريرة مُتصلٌ»[١].

قال ابن حبان عقب الحديث[١]: «رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: الماجشون وأبو

(١) ذكره ابن ماجه في "سننه" أبواب الشفعة، باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة عقب الحديث (رقم٢٤٩٧)، والبيهقي في "سننه" كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم عقب الحديث (رقم١١٦٧٨).

. . . . . .

عاصم، ويحيىٰ بن أبي قتيلة، وأشهب بن عبد العزيز، وأرسله عن مالك سائر أصحابه، وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرىٰ علىٰ حسب نشاطه، فالحكم أبداً لمن رفع عنه، وأسند بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً...».

وقد أعل الطحاوي هذا الوجه بأن: الأثبات من أصحاب مالك -رحمة الله عليهم- إنما رووه عن مالك منقطعاً لم يرفعوه إلىٰ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢].

واختلف علىٰ ابن شهاب الزُّهري في رواية الوصل هذه :

- أولاً/ رواه: (مالك، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً)، كما تقدم بنا.

- ثانياً/ وخالف مالكاً: ابن جريج ومحمد بن إسحاق فروياه: (عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، أو عن أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ) علىٰ الشك:

-أما رواية ابن جريج فأخرجها أبوداود في "سننه" كتاب البيوع، باب في الشفعة (رقم ٣٥١٥)، من طريق الحسن بن الربيع، عن ابن إدريس، عن ابن جريج، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، أو عن سعيد بن المسيب، أو عنهما، جميعاً عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا قُسِمَتِ الأرضُ وحُدَّت فلا شُفعةَ فيها)).

- وأما رواية محمد بن إسحاق: فلم أقف علىٰ من أخرجها علىٰ الشك كما عند البيهقي في هذا الحديث، وقد ذكرها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٣٧ رقم ١٨٠١)، عن يحيىٰ بن آدم، عن ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهري، وفيه عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً. بدلاً من سعيد أو أبي سلمة.

وذكرها ابن عبد البر في "التمهيد" (٧/ ٤١) عن علي بن المديني، عن يحيىٰ بن آدم، عن ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة

---

(١) "صحيح ابن حبان" (١١/ ٥٩١-٥٩٢).

(٢) "معاني الآثار" (٤/ ١٢١).

.....

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعـًا.

ثالثـًا/ ورواه معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعـًا:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" بـاب إذا ضربت الحدود فلا شفعة (٨/ ٧٩ رقم١٤٣٩١) ومـن طريقـه أخرجـه: الإمـام أحمـد في "مسـنده" (٢٢/ ٦٢ رقـم١٤١٥٧)، والبخـاري في "صحيحه"، كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه (رقم٢٢١٣)، وأبـو داود في "سـننه" (٣٥١٤)، وابـن ماجـه في "سـننه"أبـواب الشـفعة، بـاب إذا وقعـت الحـدود فلاشـفعة (رقـم٢٤٩٩)، والترمـذي في "جامعـه" الأحكـام، بـاب ماجـاء إذا حـدت الحـدود ووقعـت السـهام فـلا شـفعة (رقـم١٣٧٠)، وابـن الجـارود في "المنتقـىٰ" بـاب ماجـاء في الشـفعة (رقم٦٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الخبر المصرح بأن الجار سواء كـان متلاصقا أو مجاوراً لا يكون له الشفعة حتىٰ يكون شريكـًا لبائع الدار (١١/ ٥٨٨ رقـم٥١٨٤) ذكـر خـبر ثان يصرح بصـحة مـا ذكرنـا معنىٰ قولـه ﷺ: ((الجـار أحـق بسـقبه)) (١١/ ٥٩٢ رقـم٥١٨٦)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٣٢ رقم٩٩)،والبيهقي في "سننه" كتـاب الشـفعة، بـاب الشـفعة فيما لم يقسم (١٢/ ٦٩، ٧٠ رقم ١١٦٦٥-١١٦٦٦).

وأخرجه الإمام أحمد في " مسنده" (٢٣/ ٤٢٨ رقـم١٥٢٨٩)، والبخاري بـاب بيـع الأرض والدور والعروض مشاعـًا غير مقسوم (رقـم٢٢١٤)، وابـن حبـان (رقـم٥١٨٧)، والبيهقـي (رقم ١١٦٦٤)، من طريق عبد الواحد بن زياد.

كلاهما: (عبد الرزاق، وعبد الواحد)، عن معمر.

وأخرجـه الطيالسـي في "مسـنده" (٣/ ٢٦٨ رقـم١٧٩٧)، والإمـام أحمـد (٢٣/ ٢٤٦ رقم١٤٩٩٩)، والبيهقي (رقم١١٦٦٨)، من طريق صالح بن أبي الأخضر.

كلاهما: (معمر، وصالح بن أبي الأخضر)، عن الزُّهري، عـن أبـي سـلمة، عـن جـابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعـًا.

وتوبع الزُّهري في روايته هذه عن أبي سلمة، تابعه يحيىٰ بـن أبـي كثيـر، أخـرج هـذه المتابعـة: البيهقي (رقم ١١٦٧١)، من طريق عكرمة بن عمار، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عـن أبـي سـلمة، عـن جـابر بـن عبـد الله الأنصـاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قـال، قـال رسـول الله ﷺ: ((إذا وقعـت الحـدود فـلا

. . . . . .

شفعة)).

وتوبع أبو سلمة في روايته عن جابر، تابعه أبو الزبير، أخرج له مسلم في "صحيحه" كتاب المساقاة (رقم١٦٠٨) (١٣٥) من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول، قال رسول الله ((الشفعةُ في كُل شِركٍ، في أرضٍ، أو ربعٍ، أو حائطٍ، لا يصلحُ أن يبيعَ حتىٰ يَعرِضَ علىٰ شَرِيكِهِ، فيأخُذَ أو يَدَعَ، فإن أبىٰ فشرِيكُهُ أحقُّ بهِ حتىٰ يُؤذِنَهُ)).

■ **النظر في الاختلاف:**

- أما حديث مالك، فقد رجح البخاري[١] والطحاوي[٢] فيها المرسل.

- وأما حديث الزُّهري، فالراجح روايته عن أبي سلمة، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا. وروايته عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

قال البيهقي: «فالَّذِي يُعرَفُ بالاستِدلالِ مِن هذه الرِّواياتِ أن ابنَ شِهابٍ الزُّهرِيَّ ما كان يَشُكُّ في رِوايَتِه عن أبي سلمةَ، عن جابرٍ عن النَّبِيِّ ﷺ، كما رَواه عنه مَعمَرٌ وصالِحُ بنُ أبي الأخضَرِ وعَبدُ الرَّحمَنِ بنُ إسحاقَ، ولا في رِوايَتِه عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً، كما رَواه عنه يونُسُ بنُ يَزيدَ الأيلِيُ، وكأنَّه كان يَشُكُّ في رِوايَتِه عَنهُما عن أبي هريرةَ، فمَرَّةً أرسَلَه عَنهُما، ومَرَّةً وصَلَه عَنهُما، ومَرَّةً ذَكَرَه بالشَّكِّ في ذَلِكَ، واللهُ أعلمُ.

ورِوايةُ عِكرِمَةَ بنِ عَمّارٍ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن جابرٍ تُؤَكِّدُ رِوايَةَ مَن رَواه عن الزُّهرِيِّ، عن أبي سلمةَ عن جابرٍ، وكَذَلِكَ رِوايَةُ أبي الزُّبَيرِ عن جابرٍ».

ورجّح ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٤٣٦ - ٤٣٧) ما رجّحه البيهقي فقال: «والمحفوظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولًا، وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا، وما سوىٰ ذلك شذوذٌ ممن رواه. ويقوّي طريقه عن أبي سلمة عن جابر: متابعةُ يحيىٰ بن أبي كثير له عن أبي سلمة عن جابر».

---

(١) "العلل الكبير" للترمذي(رقم٣٨٨).

(٢) "معاني الآثار" (٤/ ١٢١).

.....

وروايةُ الزُّهري، عن أبي سلمة، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً هذه، التي رجحها البيهقي وابن حجر أخرجها البخاري في أكثر من موضع من "صحيحه" كما تقدم بنا في التخريج.

ورواية ابن المسيب المرسلة، التي رجحها البيهقي وابن حجر، رواها يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً. ويونس بن يزيد هو: ابن أبي النجاد الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً.

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر -والله أعلم- أن الراجح رواية الزُهري عن أبي سلمة عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، فقد رجحها البيهقي وابن حجر، وأخرجها البخاري في "صحيحه".

ويؤكدها: رِوايةُ عِكرِمَةَ بنِ عَمّارٍ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن جابِر التي أخرجها البيهقي، وكذلك رواية أبي الزُّبَيرِ عن جابِر وقدأخرجها مسلم في "صحيحه".

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري في "صحيحه"[1] مما يغني عن دراسة إسناده. وقال: "حدثني محمود،حدثنا عبدالرزاق: أخبرنا معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((جعل رسول الله ﷺ الشُّفعة في كل مالٍ لم يُقسم، فإذا وقعتِ الحُدود، وصُرفتِ الطُّرق، فلا شُفعةَ)).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما".

(١) كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه (رقم٢٢١٣).

الحديث الحادي والسبعون

وفي كتاب المزارعة، بابُ مَن أباحَ المُزارَعَةَ بجُزءٍ مَعلومٍ مُشاعٍ....، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"(١):

[٧١] " أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار أخبرنا الحسين بن يحيىٰ بن عياش القطان ثنا أبو الأشعث ثنا يزيد بن زريع عن عبد الرحمن بن إسحاق ح وحدثنا أبو جعفر كامل بن أحمد المستملي ثنا بشر بن أحمد الإسفرائيني ثنا داود بن الحسين البيهقي ثنا يحيىٰ بن يحيىٰ ثنا بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن الزبير عن زيد بن ثابت أنه قال: يغفر الله لرافع بن خديج؛ أنا والله كنت أعلم بالحديث منه إنما أتىٰ رجلان من الأنصار إلىٰ رسول الله ﷺ قد اقتتلا فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع، فسمع قوله: لا تكروا المزارع. قال الشيخ: زيد بن ثابت وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا كأنهما أنكرا -والله أعلم- إطلاق النهي عن كراء المزارع وعنىٰ ابن عباس بما لم ينه عنه من ذلك كراءها بالذهب والفضة وبما لا غرر فيه وقد قيد بعض الرواة عن رافع الأنواع التي وقع النهي عنها وبين علة النهي وهي ما يخشىٰ علىٰ الزرع من الهلاك وذلك غرر في العوض يوجب فساد العقد وإن كان ابن عباس عنىٰ بما لم ينه عنه كراءها ببعض ما يخرج منها فقد روينا عمن سمع نهيه عنه فالحكم له دونه وقد روينا عن زيد بن ثابت ما يوافق رواية رافع بن خديج وغيره فدل أن ما أنكره غير ما أثبته والله أعلم. ومن العلماء من حمل أخبار النهي علىٰ ما لو وقعت بشروط فاسدة نحو شرط الجداول والماذيانات وهي الأنهار وهي ما كان يشترط علىٰ الزراع أن يزرعه علىٰ هذه الأنهار خاصة لرب المال ونحو شرط القصارة وهي ما بقي من الحب في السنبل بعد ما يداس ويقال القصري ونحو شرط ما يسقي الربيع وهو النهر الصغير مثل الجدول السري ونحوه وجمعه أربعاء كما قالوا فكانت هذه وما أشبهها شروطا شرطها رب

(١) "السنن الكبير" (١٢/ ١٧٤- ١٧٩ رقم ١١٨٥١، ١١٨٥٣، ١١٨٥٥).

المال خاصة سوىٰ الشرط علىٰ النصف والربع والثلث فيرىٰ أن نهي النبي ﷺ عن المزارعة إنما كان لهذه الشروط لأنها مجهولة فإذا كانت الحصص معلومة نحو النصف والثلث والربع وكانت الشروط الفاسدة معدومة كانت المزارعة جائزة وإلىٰ هذه ذهب أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأبو عبيد ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وغيرهم من أهل الحديث وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن من أصحاب الرأي والأحاديث التي مضت في معاملة النبي ﷺ أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع دليل لهم في هذه المسألة وضعَّف أحمد بن حنبل حديث رافع بن خديج وقال هو كثير الألوان يريد ما أشرنا إليه من الاختلاف عليه في إسناده ومتنه.

- وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي ثنا أبو الحسن الكارزي ثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد ثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن أسيد بن ظهير بن رافع بن خديج عن النبي ﷺ: في المزارعة أن أحدهم كان يشترط ثلاثة جداول والقصارة وما سقىٰ الربيع فنهىٰ النبي ﷺ عن ذلك.

قال الشيخ: ومن ذهب إلىٰ هذا زعم أن الأخبار التي ورد النهي فيها عن كرائها بالنصف أو الثلث أو الربع إنما هو لما كانوا يلحقون به من الشروط الفاسدة فقصر بعض الرواة بذكرها وقد ذكرها بعضهم والنهي يتعلق بها دون غيرها والله أعلم

- أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو ثنا أبو محمد المزني ثنا علي بن محمد بن عيسىٰ ثنا أبو اليمان ثنا شعيب عن الزهري قال كان سعيد بن المسيب يقول: ليس باستكراء الأرض بالذهب والورق بأس وقد بلغنا أن رافع بن خديج كان يحدث أن عميه وكانا قد شهدا بدرا يحدثان أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن كراء الأرض. فلذلك من حديث رافع بن خديج كان عبد الله بن عمر يترك كراء أرضه فلم يكن يكريها لا بذهب ولا بورق ولا بشيء فأخذ بذلك من فتيا رافع أناس وتركه آخرون فأما المعاملة علىٰ الشطر أو الثلثين أو ما اصطلحوا عليه من ذلك فقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قد كان عامل يهود خيبر حين أفاء الله علىٰ المسلمين علىٰ الشطر وذلك أطيب أمر الأرض وأحله قال

الشيخ ومن قال بالأول أجاب عن هذا وزعم أن ما ثبت عن النبي ﷺ فلا حجة في قول أحد دونه **وحديث رافع حديث ثابت وفيه دليل علىٰ نهيه عن المعاملة عليها ببعض ما يخرج منها إلا أنه أسنده عن بعض عمومته مرة وأرسله أخرىٰ واستقصىٰ في روايته مرة واختصرها أخرىٰ** وتابعه علىٰ روايته جابر بن عبد الله وغيره كما قدمنا ذكره وحديث المعاملة بشطر ما يخرج من خيبر من ثمر أو زرع مقول به إذا كان الزرع بين ظهراني النخل وفي ذلك جمع بين الأخبار الواردة فيه وبالله التوفيق والله أعلم"

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

قصد الإمام البيهقي بقوله : "وأرسله أخرىٰ" أي: مرسل الصحابي؛ ولذلك فهذا الحديث خارج عن ضابط البحث، وعن تعريف المرسل الذي عليه جمهور المحدثين وهو رواية التابعي عن النبي ﷺ، ولذلك تم استبعاد دراسته من البحث.

الحديث الثاني والسبعون

وفي كتاب الشفعة، باب لا شفعة فيما ينقل ويحول، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٧٢] " وأمّا الَّذِي أخبرَنا أبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عَبدوسٍ، حدثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ، حدثنا نُعَيمُ بنُ حَمّادٍ (ح) وأخبَرنا أبو بكرِ ابنُ الحَسَنِ القاضِي، حدثنا أبو سَهل ابنُ زيادٍ القَطّانُ، حدثنا عُبَيدُ بنُ شَريكٍ، حدثنا نُعَيمُ بنُ حَمّادٍ، حدثنا أبو حَمزَةَ السُّكَّرِيُّ، عن عبدِ العَزيزِ بنِ رُفَيعٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ، عن ابنِ عباسٍ، عن النَّبِيَّ ﷺ قال: ((**الشَّريكُ شَفيعٌ، والشُّفعَةُ في كُلِّ شَيءٍ**)).

وأخبرَنا أبو عبدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيُّ وأبو بكرِ بنُ الحارِثِ الفقيهُ قالا: أخبرَنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ العَزيزِ، حدثنا الحُسَينُ بنُ حُرَيثٍ المَروَزِيُّ، حدثنا الفَضلُ بنُ موسَىٰ، عن أبي حَمزَةَ. فذَكَرَه بنَحوِه مَوصولاً وقالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ. قال عليٌّ: خالَفَه شُعبَةُ وإسرائيلُ، وعَمرُو بنُ أبي قَيسٍ، وأبو بكرِ بنُ عَيّاشٍ، فرَوَوه عن عبدِالعَزيزِ بنِ رُفَيعٍ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ مُرسَلاً، وهو الصَّوابُ، ووَهِمَ أبو حَمزَةَ في إسنادِهِ.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ نُصَيرٍ الخُلدِيُّ، حدثنا الحَسَنُ بنُ عليٍّ القَطّانُ، حدثنا عَبّادُ بنُ موسَىٰ، حدثنا إسماعيلُ بنُ جَعفَرٍ، عن إسرائيلَ، عن عبدِ العَزيزِ بنِ رُفَيعٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((الشَّريكُ شَفيعٌ في كُلِّ شَيءٍ)). هذا هو الصَّوابُ مُرسَلٌ.

وقَد قيلَ: عن أبي حَمزَةَ، عن محمدِ بنِ عُبَيدِاللهِ، عن عَطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ مَرفوعًا. أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ حَليمٍ، أخبرَنا أبو المُوَجِّهِ، أخبرَنا عَبدانُ، أخبرَنا أبو حَمزَةَ. فذَكَرَه. ومُحَمَّدٌ هذا هو العَرزَمِيُّ، مَتروكُ الحَديثِ".

---

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٨٩، ٩٠، ٩١، رقم ١١٧٠٨، ١١٧٠٩، ١١٧١٠، ١١٧١١).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه عبد العزيز بن رفيع واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه أبو حمزة السُّكري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" باب الشفعة بالجوار (٤/ ١٢٥ رقم ٦٠١٤)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٢٣ رقم ١١٢٤٤)، من طريق نعيم بن حماد، عن أبي حمزة السكري، عن عبد العزيز بن رفيع به، بمثله.

والدارقطني في "سننه" باب في المرأة تقتل إذا ارتدت (٤/ ٢٢٢ رقم ٦٩)، وأبو طاهر في "المخلصيات "(رقم ١٠٨٤)، عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، عن الحسين بن حريث، عن الفضل بن موسىٰ، عن أبي حمزة السكري به، بمثله.

والترمذي في "جامعه" الأحكام، باب ما جاء أن الشريك شفيع (رقم ١٣٧١)، والنسائي في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٩٤ رقم ٦٢٥٩)، من طريق الفضل بن موسىٰ، عن أبي حمزة السكري به، بمثله.

قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث لا نعرفه مثل هذا، إلا من حديث أبي حمزة السُّكري. وقد روىٰ غير واحد عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً وهذا أصح».

وقال الدارقطني: «خالفه شعبة وإسرائيل، وعمرو بن أبي قيس، وأبو بكر بن عياش، فرووه عن عبد العزيز بن رُفيع عن ابن أبي مليكة مُرسلاً وهو الصَّوابُ، ووَهِمَ أبو حَمزةَ في إسنادِهِ».

وقال البيهقي في "المعرفة" (٤/ ٤٩٥): «والذي روىٰ عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: ((الشريك شفيع والشفعة في كل شيء)).لم يثبت وصله.

وإنما رواه موصولاً أبو حمزة السكري، وقد خالفه: شعبة وإسرائيل، وعمرو بن أبي قيس، وأبو بكر بن عياش، فرووه عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة مرسلاً، وهو الصواب.

. . . . . .

ووهم أبو حمزة في إسناده».

وقد اختلف علىٰ أبي حمزة في رواية الوصل:

- فرواه جماعة، عن أبي حمزة، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وقد تقدم تخريجه.

- وخالفهم عبد الله بن عثمان بن عبد ان، فرواه عن: أبي حمزة السكري، عن محمد بن عبيد الله، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٣١)، عن أبي الموجه، عن عبد الله بن عثمان، عن أبي حمزة به، بلفظ: ((الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء)).

قال البيهقي: «وقَد قيلَ: عن أبي حَمزَةَ، عن محمدِ بنِ عُبَيدِ اللهِ،عن عَطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ مَرفوعًا. أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ حَليمٍ، أخبرَنا أبو الموَجِّهِ، أخبرَنا عَبدانُ، أخبرَنا أبو حَمزَةَ. فذَكَرَه. ومُحَمَّدٌ هذا هو العَرزَمِيُّ، مَتروكُ الحَديثِ».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (إسرائيل وغيره، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب هل في الحيوان أو البئر أو النخل أو الدين شفعة، (٨/ ٨٨ رقم ١٤٤٣٠)، والنسائي في " الكبرىٰ" ذكر الشفع وأحكامها (٦/ ٩٤ رقم٦٢٥٩)، من طريق إسرائيل.

والترمذي في "جامعه" الأحكام، باب ما جاء أن الشريك شفيع عقب الحديث (رقم١٣٧١)، من طريق أبي بكر بن عياش.

كلاهما: (إسرائيل، وأبو بكر بن عياش)، عن عبد العزيز بن رفيع به، بلفظ: ((**الشريك شفيع في كل شيء**)).

قال الترمذي عقبه: «وهذا أصح من حديث أبي حمزة، وأبو حمزة ثقةٌ.يمكن أن يكون الخطأ من غير أبي حمزة».

وقال البيهقي: «هذا هو الصَّوابُ مُرسَلٌ».

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه عبد العزيز بن رفيع واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ مرفوعًا)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **أبوحمزة السكري**، واسمه: محمد بن ميمون المروزي. وثقه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن المبارك: «صحيح الكتاب».

وقال الإمام أحمد: «ما بحديثه عندي بأس».

وقال النسائي في "السنن الكبرىٰ" (٣/ ١٨٠ رقم٢٦٨٩): «أبو حمزة هذا اسمه محمد بن ميمون مروزي لا بأس به، إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد». ونقل قوله البوصيري في هامش المخطوط علىٰ كتاب "المختلطين"، ضمن التراجم التي زادها علىٰ العلائي، وقال: «وهو وإن لم يكن اختلط فهو في معنىٰ الاختلاط». وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط كما في "التهذيب"، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به» - كما في "الميزان".

وقال الذهبي: «صدوق، إمام مشهور».

وقال ابن حجر: «ثقة فاضل».

والأقرب في حاله: أنه ثقة، تغير بآخرة بعد ماعمي، ولعل قول من جرحه من أجل ماكان منه بآخرة، قال ابن حجر في "هدي الساري"(ص: ٤٤٢) بعد أن نقل قول النسائي: «احتج به الأئمة كلهم، والمعتمد فيه ما قال النسائي، ولم يخرج له البخاري إلا أحاديث يسيرة من رواية عبدان عنه، وهو من قدماء أصحابه والله أعلم»

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٦٦هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم ٩٤٧)، "تاريخ ابن معين" للدوري (٣٣/٤ رقم٣٠٠٣)، "الجرح والتعديل" (٨١/٨)، "الثقات" (٤٢٠/٧)، "تهذيب الكمال "(٥٤٤/٢٦)، "الكاشف" (٢٢٦/٢)، "ميزان الاعتدال "(٥٣/٤)، "المختلطين" للعلائي(ص١٢٢) ، "تهذيب التهذيب" (٣١٠/٥ رقم٧٣٨٥)، "التقريب" (ص٥١٠ رقم٦٣٤٨).

.....

وأما رواية عبد الله بن عثمان بن عبد ان، عن أبي حمزة السكري، عن محمد بن عبيد الله، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً، ففي إسنادها **محمدُ بن عُبيدِ الله** بن أبي سليمان **العَرْزَمِيُّ** الفزاري. **مجمع علىٰ ترك حديثه**، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين.

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن ابن رفيع كل من:**

- **إسرائيل** بن يونس بن إسحاق السبيعي، ثقة، تُكُلِّم فيه بلاحجة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

- **أبو بكر بن عياش** بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه. وبالدراسة لحاله يتبين أنه ثقة يخطيء كما ذهب إلىٰ ذلك ابن سعد والإمام أحمد والعجلي.

وسئل أبو حاتم عن شريك وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ؟ فقال: «هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً».

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان يحيىٰ القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه؛ وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روىٰ، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فلو كثر خطاءه حتىٰ كان الغالب علىٰ صوابه لا يستحق مجانبة رواياته فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطىء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه... والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم...».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح».

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (١٩٣هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم١٢١٥)، "معرفة الثقات" للعجلي (٣٨٨/٢ رقم٢٠٩٩)، "الجرح والتعديل" (٣٤٨/٩ رقم١٥٦٥)، "الثقات" (٦٦٩/٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٨/٦ رقم٩٢٨٩)، "التقريب" (ص٦٢٤ رقم٧٩٨٥)، "هدي الساري" (٤٥٦ص).

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (رواية الإرسال)؛ فقد نص علىٰ ترجيحها الترمذي[١]، والدارقطني[٢]، والبيهقي[٣]، وزاد الدارقطني: وهم أبو حمزة -يعني السكري- في إسناده.

وأبو حمزة تقدم بنا أنه ثقة، تغير بآخرة بعد ماعمي، ومثله يحتج به إذا لم يخالف، إلا أنه قد خالف في هذا الحديث وزاد ابن عباس ووصله خلافاً للذين أرسلوه، وقد نص الدارقطني علىٰ وهمه في هذا الإسناد، حيث رواه مرسلاً جماعة من الثقات منهم: إسرائيل، وأبو بكر بن عياش- كما تقدم في التخريج- وشعبة، وعمرو بن أبي قيس- كما ذكر الدارقطني- وعمرو بن أبي قيس قال عنه ابن حجر: «صدوق له أوهام»[٤].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[٥] قال: "أخبرنا إسرائيل، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة قال، قال رسول الله ﷺ: ((**الشريك شفيع في كل شيء**)).

- **إسرائيل** هو: ابن يونس بن إسحاق السبيعي، ثقة، تُكُلِّم فيه بلاحجة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

- **عبد العزيز بن رفيع** الأسدي، أبو عبد الله المكي الطائفي، سكن الكوفة. روىٰ عن: أنس وابن الزبير وابن عباس وابن عمر ﷺ وابن أبي مليكة،وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم. روىٰ عنه: عمرو بن دينار وهو من شيوخه، وإسرائيل، وشعبة، وأبو بكر بن عياش، وغيرهم. **ثقة،**

(١) "جامع الترمذي" الأحكام، باب ما جاء أن الشريك شفيع عقب الحديث (رقم١٣٧١).

(٢) "سنن الدار قطني" (٤/ ٢٢٢) بإثر الحديث (رقم ٦٩).

(٣) " السنن الكبير" (١٢/ ٩٠ رقم ١١٧١٠).

(٤) " التقريب" (ص٤٢٦ رقم٥١٠١).

(٥) باب هل في الحيوان أو البئر أو النخل أو الدين شفعة (٨/ ٨٨ رقم ١٤٤٣٠).

. . . . . .

وثقه ابن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي. روىٰ له الجماعة، مات بعد الثلاثين ومائة.

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٩٥/٢)، "التاريخ الكبير" (١١/٦)، "الجرح والتعديل" (٣٨١/٥)، "الثقات" (١٢٣/٥)، "تهذيب الكمال" (١٣٤/١٨)، "الكاشف" (٦٥٥/١)، "تهذيب التهذيب" (٤٦١/٣ رقم٤٦٩٩)، "التقريب" (ص٣٥٧ رقم٤٠٩٥).

- **ابن أبي مليكة**، واسمه: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، زهير بن عبد الله بن جدعان، أبو بكر ويقال أبو محمد التيمي المكي، كان قاضياً لابن الزبير ومؤذناً له. روىٰ عن: العبادلة الأربعة وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه يحيىٰ،وابن أخته عبد الرحمن بن أبي بكر وعطاء بن أبي رباح وهو من أقرانه، وعبد العزيز بن رفيع، وغيرهم.**ثقة** وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم.

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١١٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٧٣/٥)، "التاريخ الكبير" (١٣٧/٥)، "الجرح والتعديل" (٩٩/٥)، "الثقات" (٢/٥)، "تهذيب الكمال" (٢٥٦/١٥)، "الكاشف" (٥٧١/١)، "تهذيب التهذيب" (١٩٩/٣ رقم٣٨٩٧)، "التقريب" (ص٣١٢ رقم٣٤٥٤).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثالث والسبعون

وفي كتاب المزارعة، باب ما جاء في قطع السدرة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٧٣] " فقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن عبد الجبار، حدثنا أبو معاوية، عن أبي عثمان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الذين يقطعون السِّدر يصبهم الله علىٰ رءوسهم في النار صبًّا)).

أبو عثمان هذا هو محمد بن شريك المكي، وهذا هو المحفوظ عنه مرسلاً.

قال البيهقي: وقد رواه القاسم بن أبي شيبة، عن وكيع، عن محمد بن شريك العامري، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: ((إن الذين يقطعون السِّدر يصبون في النار علىٰ رءوسهم صبًّا)). أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو علي الحافظ، ثنا الحسين بن إدريس الأنصاري، ثنا القاسم بن أبي شيبة، فذكره.

قال أبو علي: ما أراه حفظه عن وكيع، وقد تكلموا فيه، يعني القاسم، والمحفوظ رواية أبي أحمد الزبيري، ومن تابعه علىٰ روايته، عن محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، أن رسول الله ﷺ مرسلا ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه محمد بن شريك المكي -أبو عثمان- واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ الوجه الأول: المرسل: (أبو عثمان محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً):

---

(١) "السنن الكبير" (١٢/ ١٩١-١٩٢ رقم١١٨٧٩، ١١٨٨٠).

. . . . . .

أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع" (١/ ٤٦) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، عن أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي معاوية، عن أبي عثمان، عن عمرو بن دينار به، بمثله.

قال البيهقي: «أبو عثمان هذا هو محمد بن شريك المكي، وهذا هو المحفوظ عنه مرسلاً».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (أبو عثمان محمد بن شريك وغيره، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في قطع السدر من نهي، ومن إباحة (٧/ ٢٤٢ رقم٢٩٧٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣٧٩ رقم٥٦١٥)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع" (١/ ٤٦)، من طريق مليح بن وكيع بن الجراح، عن أبيه وكيع، عن محمد بن شريك العامري، عن عمرو بن دينار به، بمثله.

وأخرجه تمام في "فوائده" (٢/ ٦٩ رقم١١٦٨)، من طريق أبي بشر العبدي والأشعث بن سعيد، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن قطع السدر، وقال: «من قطع سدرة صب الله عليه العذاب صباً».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن شريك، تفرد به: مليح بن وكيع، عن أبيه.

ونقل البيهقي عن أبي علي النيسابوري أنه قال: «ما أراه حفظه عن وكيع، وقد تكلموا فيه، يعني القاسم، والمحفوظ رواية أبي أحمد الزبيري، ومن تابعه علىٰ روايته، عن محمد بن شريك، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، أن رسول الله ﷺ مرسلاً».

وقد ذكر البيهقي في "سننه" باب ما جاء في قطع السدرة (١٢/ ١٨٩-١٩٤)، أوجه أخرىٰ اختلف فيها علىٰ عمرو بن دينار، وطرق أخرىٰ للحديث، وختم بقوله: «قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: كل ذلك منقطع وضعيف، إلا حديث ابن جريج، فإني لا أدري هل سمع سعيد من عبد الله بن حبشي أم لا، ويحتمل أن يكون سمعه والله أعلم...». ورواية عبد الله بن حبشي أخرجها: أبو داود في "سننه" باب في قطع السدر (رقم٥٢٣٩)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" باب ما جاء في قطع السدرة (١٢/ ١٨٩ رقم١١٨٧٤)، من طريق ابن جريج، عن

. . . . . .

عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حبشي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار».

وإسناده ضعيف؛ ابن جريج مدلس وقد عنعن ولم يصرح بالسماع.

وقد أعله الذهبي في "الميزان" (٢/ ١٥٧) في ترجمة سعيد بن محمد بن جبير، بأن ابن جريح تفرد به، عن عثمان بن أبي سليمان النوفلي، عن سعيد بن محمد بن جبير ابن مطعم، بهذا الإسناد. وأنه خالفه معمر بن راشد فرواه عن عثمان بن أبي سليمان، عن رجل من ثقيف، عن عروة بن الزبير، مرسلاً.

ثم قال الذهبي: «وسعيد فيه جهالة».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه محمد بن شريك المكي، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (أبو عثمان محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن عمرو ابن أوس، عن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **أبو معاوية** محمد بن خازم الضرير، **وهو ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (أبو عثمان محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- **وكيع بن الجرَّاح**، أبو سفيان الكوفي. ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وقد رواه عن وكيع كل من: مَلِيح، والقاسم بن أبي شيبة.

ومَلِيح هو: ابن وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي. روى عن: أبيه، وعن جرير بن عبد الحميد، والوليد بن مسلم، وصفوان بن عيسى. روى عنه: أبو زرعة الرازي وحجاج بن حمزة، ومطين، وأبو حصين الوادعي. ذكره ابن حبان في "الثقات"(٩/ ١٩٥ رقم ١٥٩٦٢)، وقال: «مستقيم الحديث». وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح"(٨/ ٣٦٧ رقم١٦٨٢)، إلا أنه لم يذكر فيه جرح أو تعديل. وكذا ترجم له الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٧٠٤

. . . . . .

رقم٤٣٢)، ونقل عن أبي حاتم الرازي قوله فيه: «صدوق». مات سنة (٢٢٩هـ).

والقاسم هو: ابن محمد بن أبي شيبة العبسي، أخو الحافظين: أبي بكر، وعثمان. **ضعفوه وتركوا حديثه** كما قال الخليلي؛ فقد ضعفه ابن معين والعجلي والنسائي وابن عدي، وترك أبو حاتم حديثه، وقال الدارقطني: «يكذب». وقال السَّاجِي: «متروك الحديث يحدث بمناكير».

وقال ابن حبان: «يخطئ ويخالف».

ينظر: الجرح والتعديل (١٢٠/٧ رقم٦٨٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤٨١/٣ رقم١٥٣٩)، "الثقات" (١٨/٩ رقم١٤٩٤٤)، "الكامل" (٥٣٢/٧)، "الإرشاد" (٥٧٥/٢)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (١٦/٣ رقم٢٧٥٦)، "ميزان الاعتدال" (٣٧٩/٣)، "لسان الميزان" (٣٨٢/٦ رقم٦١٣٢).

وقد أعل أبو علي النيسابوري رواية القاسم هذه بأنه لم يحفظ عن وكيع، وأن القاسم تكلموا فيه كما تقدم بنا.

■ **الخلاصة**:

نص أبو علي النيسابوري والإمام البيهقي على أن المحفوظ من رواية أبي عثمان محمد بن شريك المكي، مرسلاً.

وقد ذهب عدد من الأئمة إلى أنه لايصح في قطع السدر شيء.

قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/ ٣٩٥) بعد روايته لحديث بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده،: أن النبي ﷺ: ((لعن قاطع السدر)): «والرواية في هذا الباب فيها اضطراب وضعف، ولا يصح في قطع السدر».

وقال البيهقي في "المعرفة" باب قطع السدر(٤/ ٥١٧): «وأما الذي روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((من قطع سدراً صوب الله رأسه في النار)). فإنه روي موصولاً ومرسلاً وأسانيده مضطربة معلولة وفي بعضها: ((إلا من زرع)).

مدار أكثرها على عروة بن الزبير وقد روى هشام بن عروة أن عروة كان يقطعها من أرضه....ثم أن المزني: في حكاية أبي سليمان حمل الحديث على سدر لقوم هجم إنسان

. . . . . .

علىٰ قطعة أرض بغير حق.

فأدرك من روىٰ الحديث جواز النبي ﷺ ولم يدرك المسألة....، وأما أبو داود السجستاني فإنه حمل الحديث علىٰ سدر في خلاه يستظل به ابن السبيل والبهائم فقطعه إنسان عبثـًا بغير حق -والله أعلم».

وذكر الحديث ابن القيم في "المنار المنيف" في الفصل الثاني والأربعين من الأحايث الباطلة (رقم ٢٨٧) فقال: «ومن ذلك أحاديث النهي عن قطع السدر، قال العقيلي: "لا يصح في قطع السدر شيء"، وقال أحمد: "ليس فيه حديث صحيح"».

الحديث الرابع والسبعون

وفي كتابُ إحياءِ المَوَاتِ، باب لا يُترك ذميٌّ يُحييه، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٧٤] " وأخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو، حدّثنا أبو العباس الأصم، أخبرَنا الحسنُ بن عليٍّ بن عَفّانَ، ثنا يحَيىٰ بن آدَمَ، حدّثنا محمدُ بن فُضيلٍ، عن لَيثٍ، عن طاوُس قال: قال رسولُ اللّهِ ﷺ: ((عادِيُّ الأرضِ للهِ ولِرسولهِ ثُمَّ لَكُم مِن بَعدُ، فمَن أحيا شَيئا مِن مَوَتانِ الأرضِ فلَه رَقَبَتُها)).

وبِه قال: حدثنا يَحيَىٰ بنُ آدَمَ، حدّثنا ابنُ إدريسَ، عن لَيثٍ، عن طاوُسٍ،عن ابنِ عباسٍ قال: ((إنَّ عادِيَّ الأرضِ للهِ ولِرسولهِ ولَكُم مِن بَعدُ، فمَن أحيا شَيئًا من مَوَتانِ الأرضِ فهو أحَقُّ بهِ)).

وأخبرَنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أخبرَنا أحمدُ بن عُبَيدٍ الصَّفارُ، حدّثنا ابنُ ناجيَةَ، حدّثنا أبو كُرَيبٍ، حدّثنا مُعاويَةُ، حدّثنا سفيانُ، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَوَتانُ الأرضِ للهِ ولرسولهِ، فمَن أحيا مِنها شَيئًا فهِي له)). تفرد به معاوية بن هشام مرفوعا موصولاً".

غريب الحديث:

- **عادِيّ الأرض**: بتشديد الياء، يُريد: ديار عاد وثمود، ومن بعدهم. قال ابن الأثير: كل قديم ينسبونه إلىٰ عاد وإن لم يدركهم.

ينظر: "النهاية" (٣/١٩٥)، "البدر المنير" (٧/٥٦).

- **موتان**: وفيه لغتان: سكون الواو، وفتحها مع فتح الميم، وهي: الأرض التي ليس لها مالك ولا بها ماء ولا عمارة. وقال ابن الأثير: الموات: الأرض التي لم تزرع ولم تعمر، ولا

---

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٢٠٤ رقم ١١٩٠٢، ١١٩٠٣، ١١٩٠٤).

.....

جرىٰ عليها ملك أحد. وإحياؤها: مباشرة عمارتها، وتأثير شيء فيها.

ينظر: "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص:٢٥٦)، "النهاية" (٤/٣٧٠)، "البدر المنير" (٧/٥٧).

❍ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه طاوُس واختلف عليه:

❖ **الوجه الأول: (طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه يحيىٰ بن آدم في "الخراج" باب من أحيا أرضاً ميتة (رقم ٢٧٠)، عن محمد بن فضيل، عن ليث، عن طاوس به، بمثله.

وأبو يوسف في "الخراج" فصل في موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرهما (ص٧٧)، عن الليث.

وأبو عبيد في "الأموال" باب الإقطاع (رقم٦٧٦)،وابن أبي شيبة في "مصنفه" من قال إذا أحيا أرضاً فهي له (٤/ ٤٨٧ رقم٢٢٣٨٦)، من طريق ابن طاوس.

وابن زنجويه في "الأموال" كتاب أحكام الأرضين...، باب الإقطاع (رقم١٠٠٨)، من طريق الليث، وابن طاوُس مقروناً.

والشافعي في "الأم" **عمارة ما ليس معموراً من الأرض التي لا مالك لها** (٤/ ٤٦)، عن سفيان. ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" كتاب إحياء الموات، باب إقطاع الموات إحياؤه،(٤/ ٥٢١ رقم٣٧٣٧).

والشافعي كما في الموضع السابق من "المعرفة" عقب الحديث (رقم٣٧٣٧).

جميعهم : (الليث بن أبي سليم، وابن طاوُس، وسفيان، وهشام بن حُجير)، عن طاوُس به، بنحوه. ولفظ أبي عبيد: "((عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم))، قال: قلت: وما يعني، قال: تقطعونها الناس". وزاد أبو يوسف في آخره: «وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»، وزاد الشافعي في آخره: ((ثمَّ هِيَ لَكُم مِنِّي))، واختصره ابن أبي شيبة علىٰ لفظ: ((من أحيا أرضاً ميتة فله رقبتها)).

وروي من وجه آخر عن سفيان بن عيينة، عن ابن طاوُس، عن النبي ﷺ، لم يذكر في سنده

.....

أباه طاوُسًا: أخرجه الشافعي في "مسنده" - ترتيب سنجر - باب إحياء الموات (٣/ ٢٢٨ رقم ١٤٩٩)، والبيهقي في "سننه" كتابُ إحياءِ المَوَاتِ، باب لا يُترك ذميٌّ يُحييه، (١٢/ ٢٠٣ رقم ١١٩٠١)، من طريق قبيصة.

كلاهما: (الشافعي، وقبيصة)، عن سفيان، عن ابن طاوُس، عن النبي ﷺ قال: ((مَن أحيا ميتًا مِن مَوَتانِ الأرضِ فلَه رَقَبَتُها، وعادِيُّ الأرضِ للهِ ولرِسولِهِ، ثُمَّ لَكُم مِن بَعدِي))، واللفظ للبيهقي.

❖الوجه الثاني: (طاوُس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا):

أخرجه يحيىٰ بن آدم في "الخراج" باب من أحيا أرضًا ميتة (رقم ٢٦٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" من قال: إذا أحيا أرضًا فهي له (٤/ ٤٨٧ رقم ٢٢٣٨٥)، عن ابن إدريس، عن ليث، عن طاوُس به، بمثله، واقتصر ابن أبي شيبة علىٰ لفظ: ((من أحيا شيئًا من مَوتان الأرضِ فله رقبتها)).

❖الوجه الثالث: (طاوُس، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٠٤) في ترجمة عمر بن رياح (رقم ١٢٢٢)، من طريق عمر بن رياح ، عن ابن طاوُس، عن أبيه به، بلفظ: ((من أحيا أرضًا ميتة فهو أحق بها)).

قال ابن عدي (٦/ ١٠٦) في نهاية الترجمة: «ولعمر بن رياح غير ما ذكرت من الحديث، وهو مولىٰ ابن طاوُس، ويروي عنِ ابن طاوُس بالبواطيل ما لا يتابعه أحد عليه والضعف بين علىٰ حديثه».

ولم أقف علىٰ من رواه من طريق معاوية بن هشام علىٰ هذا الوجه كما عند البيهقي، حيث قال عقبه: «تفرد به معاوية بن هشام مرفوعًا موصولاً».

❖الوجه الرابع: (طاوُس من قوله):

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" من قال: إذا أحيا أرضًا فهي له (٤/ ٤٨٧ رقم ٢٢٣٨٤)، عن معتمر بن سليمان، عن الليث، عن طاوُس، قال: ((من أحيا شيئًا من مَوتان الأرضِ فله رقبتها)).

. . . . . .

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه طاوُس واختلف عليه، علىٰ أربعة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: (طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

فقد رواه علىٰ هذا الوجه أربعة رواة منهم ثقتان هما: عبد الله بن طاوس[١]، وسفيان بن عيينة[٢]. والثالث صدوق له أوهام، هو: هشام بن حجير[٣]، والرابع: الليث بن أبي سليم[٤] ضعيف.

❖ **وأ ما الوجه الثاني: (طاوُس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا):**

❖ **والوجه الرابع: (طاوُس من قوله):**

فقد تفرد بروايتهما الليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

❖ **وأما الوجه الثالث: (طاوُس، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

قال البيهقي: «تفرد به معاوية بن هشام»، فراوه عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه طاوس به. ومعاوية هو: ابن هشام القصار أبو الحسن الكوفي، مولىٰ بني أسد، ويقال له معاوية بن أبي العباس. قال ابن حجر في " التلخيص "[٥] بعد ما نقل قول البيهقي: «وهو مما أنكر عليه». وقال عنه في "التقريب": «صدوق له أوهام»[٦].

وقال ابن التركماني: «ومعاوية هذا ذكره ابن الجوزىٰ في... "الضعفاء" وقال: روىٰ ما ليس

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والستون.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٣) ينظر ترجمته: "الجرح والتعديل" (٩/ ٥٣)، "الثقات" (٧/ ٥٦٧ رقم١١٥٠٣)، "تهذيب التهذيب" (٦/ ٢٥ رقم٨٤٤٠)، "التقريب" (ص٥٧٢ رقم٧٢٨٨).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

(٥) "التلخيص" (٣/ ١٤٩).

(٦) "التقريب" (ص٥٣٨ رقم ٦٧٧١)، وينظر ترجمة معاوية بن هشام في: "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٨٥ رقم١٧٥٩).

.....

بسماعه فتركوه[١]...، وعلىٰ تقدير ثبوت حديثه هذا هو عام يشمل المسلم والذمي فهو مخالف لمقصود البيهقي»[٢].

ورواه علىٰ هذا الوجه عن ابن طاوس عن أبيه أيضاً: عمر بن رِياح العبدي البصري الضرير، مولىٰ ابن طاوس.**وهو متروك** وكذبه بعضهم، قال عنه عمرو بن علي: «هو دجال»، وقال ابن عدي: «يروي عنِ ابن طاوُس بالبواطيل ما لا يتابعه أحد عليه والضعف بين علىٰ حديثه». روىٰ له ابن ماجه[٣].

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الأول (المرسل)؛ حيث أشار إلىٰ ذلك الإمام البيهقي حينما أعل الموصول بتفرد معاوية بن هشام بروايته مرفوعاً موصولاً. ووافقه ابن حجر وقال: «وهو مما أنكر عليه »[٤]-يعني معاوية-.

ويؤيد ذلك، مايلي:

- كون رواته أوثق وأكثر عدداً، فقد رواه أربعة رواة منهم:ثقتان، والثالث صدوق له أوهام، والرابع الليث بن أبي سليم وهو وإن كان ضعيفاً اضطرب في رواية هذا الحديث، إلا أنه تابع الثقات في روايته للوجه المرسل.

- تفرد معاوية بن هشام بروايته علىٰ الوجه الثالث المرفوع، وشدة ضعف رواية عمر بن رِياح -وهو متروك- لهذا الوجه.

- تفرد الليث بن أبي سليم -وقد تقدم بنا أنه ضعيف- لرواية الوجهين الثاني (الموقوف)، والرابع (المقطوع).

---

(١) "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٣/ ١٢٨ رقم٣٣٦٢).

(٢) "الجوهر النقي" (٦/ ١٤٣).

(٣) ينظر: "التاريخ الكبير" (٦/ ١٥٦ رقم ٢٠٠٩)، "الكامل" (٦/ ١٠٦)، "التقريب" (٤١٢ رقم ٤٨٩٦).

(٤) التلخيص الحبير (٣/ ١٣٨).

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "الأم "[1] فقال: أخبرنا سفيان، عن طاوس: أن رسول الله ﷺ قال: ((من أحيا مواتاً من الأرض فهو له، وعادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني)).

- **سفيا ن بن عيينة**، ثقة حافظ إمام حجة. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **طاوس**، **هو**: ابن كيسان، ثقة فقيه فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(١) عمارة ما ليس معموراً من الأرض التي لا مالك لها (٤/ ٤٦).

الحديث الخامس والسبعون

وفي كتاب إحياء الموات، باب ما جاء في النّهي عن مَنعِ فضلِ الماءِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[١]:

[٧٥] " أخبرنا أبو أحمد المهرجاني، أخبرَنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، حدّثنا محمد بن إبراهيم البوشَنجِي، حدّثنا ابنُ بُكير، حدّثنا مالكٌ، عن أبي الرِّجالِ محمد بن عبدِ الرَّحمَن بن حارِثةَ، عن أُمِّه عَمرَة بنت عبد الرَّحمَن، أنها أخبرَته أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**لا يُمنعُ نَقعُ بئرٍ**)).

- وأخبرنا أبو الحسن بن عبْدانَ،أخبرنا سُليمان بن أحمد اللَّخمِيُّ، حدّثنا علي بن عبد العزيز،حدّثنا أبو نعيم،حدّثنا سفيان، حدّثنا أبو الرِّجال قال: سمعت أُمِّي تقولُ: ((**نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ أن يُمنَعَ نَقعُ بئرٍ**)).

هذا هو المحفوظُ، مرسلٌ.

- وقد حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين العَلَوِيُّ، أخبرنا أبو حامد ابن الشرقي، حدّثنا أبو الأزهَرِ من أصلِهِ، حدّثنا عبد الرزاق،أخبرنا سفيانُ الثَّورِيُّ،عن أبي الرِّجالِ،عن عَمرَةَ،عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ((**أن رسولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ أن يُمنَعَ نقعُ البِئرِ**)).

هكذا أتَىٰ به مَوصولاً، وإنَّما يُعرَفُ موصولاً من حديثِ عبد الرحمن بن أبي الرَّجالِ، عن أبيهِ.

-أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، حدّثنا محمد بن صالح بن هانئ، حدّثنا يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ، حدّثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، حدّثنا عبد الرحمن بن أبي الرَّجال قال: سمعت أبي يُحدِّثُ،عن أُمِّه عَمْرَةَ، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: ((**لا يُمنَعُ نَقعُ البِئرِ وهو الرَّهوُ**)).

---

(١) "السنن الكبير" (١٢/ ٢٣٤، ٢٣٥ رقم١١٩٦٧، ١١٩٦٨، ١١٩٦٩، ١١٩٧٠، ١١٩٧١).

.....

قال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: الرَّهوُ أن تكونُ البئرُ بين شركاء، فيها الماء، فيكون للرجلِ فيها فضلٌ فلا يمنعُ صاحِبهَ.

وكذلك رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن أبي الرجال موصولاً، ورواه أيضا حارثة بن محمد عن عمرة موصولاً، إلا أن حارثة ضعيفٌ.

-وأخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان،أخبرنا أبو عمرو بن السماك، حدّثنا محمد بن عبد الله بن أبي داود المنادي،حدّثنا أبو بدر شجاع بن الوليد، حدّثنا حارثة بن محمد،عن عَمرَةَ،عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**لا يُمنَعُ فضلُ الماءِ، ولا نَقعُ البِئرِ**)).حارثةُ هذا ضعيفٌ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث من رواية أبي الرِّجال -محمد بن عبد الرحمن بن حارثة-، وقد اختلف عليه في وصله وإرساله.

❖الوجه الأول: المرسل: (أبو الرِّجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الأقضية، باب القضاء في المياه (رقم١٤٦٠)، عن أبي الرِّجال محمد بن عبد الرحمن به، بمثله.

وعبد الرزاق في "مصنفه" باب: بيع الماء، وأجر ضراب الفحل (٨/ ١٠٥ رقم(١٤٤٩٣)، وابن زنجويه في "الأموال" باب حمىٰ الأرضين ذات الكلأ والماء (رقم١١٢٢)، من طريق أبي نعيم.

كلاهما: (عبد الرزاق، وأبو نعيم)، عن سفيان الثوري، عن أبي الرِّجال به، بمثله.

وقد صحح إرساله البيهقي، فقال: «هذا هو المحفوظ، مرسلٌ».

واختلف فيه علىٰ سفيان الثوري فرواه موصولاً، كما سيأتي في الوجه الثاني.

❖الوجه الثاني: الموصول: (أبو الرِّجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن أم المؤمنين

. . . . . .

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٤/ ٤٢٤ رقم٣٧٧١)، وأبو نعيم في "الحلية " (٧/ ٩٥)، من طريق سفيان الثوري، عن أبي الرجال به، بلفظ: ((نهىٰ عن نقع البئر)).

قال البيهقي عن رواية الثوري هذه: «هكذا أتَىٰ به مَوصولاً، وإِنَّما يُعرَفُ موصولاً من حديثِ عبد الرحمن بن أبي الرَّجالِ، عن أبيهِ».

وقال أبو نعيم عقب الحديث: «تفرد بهذا الحديث عن الثوري أبو نباتة».

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٧٠ رقم ٢٣٦١)، وصححه، عن محمد بن صالح بن هانئ، عن يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ، عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجَبِيّ، عن عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن أبي الرجال به، بمثله.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤١/ ٢٦٠ رقم ٢٤٧٤١)، من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" في بيع الماء وشرائه (٤/ ٣٥٢ رقم ٢٠٩٥١)،وابن راهويه في "مسنده" (٢/ ٥٦٦ رقم ١١٤١)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤٢/ ٩ رقم ٢٥٠٨٧)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الزجر عن منع المرء فضل الماء الذي لا حاجة به إليه (١١/ ٣٣١ رقم ٤٩٥٥)، من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤١/ ٣١٦ رقم٢٤٨١١)، وابن زنجويه في "الأموال" باب حمىٰ الأرضين ذات الكلأ والماء (رقم١٠٩٦)، من طريق أبي أويس.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤٣/ ٢٣٩ رقم٢٦١٤٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٩٣)، من طريق خارجة بن عبد الله.

والطبراني في "الأوسط" (١/ ٨٩ رقم٢٦٦)، من طريق صالح بن كيسان.

خمستهم: (عبد الرحمن بن أبي الرجال، ومحمد بن إسحاق، وأبو أويس، وخارجة، وصالح بن كيسان)، عن أبي الرّجال، عن أمه، به، بنحوه.

. . . . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي[١].

وتوبع أبو الرجال علىٰ هذا الوجه، تابعة حارثة بن محمد: أخرج هذه المتابعة ابن ماجه في "سننه" الرهون، باب النهي عن منع فضل الماء ليمنع به الكلأ(رقم ٢٤٧٩)، من طريق عبدة بن سليمان، عن حارثة، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قال رسول الله ﷺ: ((لا يُمنعُ فضلُ الماءِ، ولا يُمنعُ نقعُ البِئرِ)).

إلا أن البيهقي أعله بحارثة، فقال: «حارثة هذا ضعيف».

وقال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف حارثة هو ابن أبي الرجال، ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، والنسائي، وغيرهم. وهكذا رواه الحاكم في "المستدرك" من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن أبيه، عن عمرة به...»[٢].

وصحح الحديث موصولاً الدارقطني في "العلل"(١٤/ ٤٢٤ رقم ٣٧٧١)، حيث قال: «رواه حارثة بن أبي الرجال، عن جدته عمرة، عن عائشة، وهو صحيح، عن عائشة».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث من رواية أبي الرِّجال، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (أبو الرِّجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

وقد رواه عن أبي الرجال علىٰ هذا الوجه إمامان حافظان هما: إمام دار الهجرة الإمام مالك[٣]، وأمير المؤمنين في الحديث سفيان الثوري[٤].

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (أبو الرِّجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً)، وقد رواه عن أبي الرجال علىٰ هذا الوجه**

(١) "المستدرك" (٢/ ٧٠).

(٢) "مصباح الزجاجة" (٣/ ٨٢ رقم ٧٧٨).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

.....

ستة رواة هم:

- **سفيان الثوري**، في أحد الأوجه عنه، وقد تفرد بالرواية عنه علىٰ هذا الوجه يونس بن يحيىٰ بن نباتة الأموي، أبو نباتة المدني، وهو صدوق. كما في "التقريب" (ص٦١٤ رقم٧٩١٨). في حين رواه عن الثوري علىٰ الوجه المرسل ثقتان هما:

- **عبدالرزاق**، متفق علىٰ ثقته تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **أبو نعيم** الفضل بن دكين الكوفي، ثقة ثبت من كبار شيوخ البخاري. قال أبو حاتم: «ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً...، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره وكان لا يلقن وكان حافظاً متقناً».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٨هـ)وقيل: (٢١٩هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٢/٢٠٥ رقم١٤٨٠)، "الجرح والتعديل" (٧/٦١ رقم٣٥٣)، "التقريب" (ص٤٤٦ رقم٥٤٠١).

وبذلك يتبين لنا أن رواية الثوري المرسلة مقدمة علىٰ الموصولة؛ لاتفاق ثقتين في روايتها علىٰ الوجه المرسل.

- **عبدالرحمن بن أبي الرجال**، وهو **صدوق ربما أخطأ**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والستين.

- **محمد بن إسحاق بن يسار**، مختلف في حاله، والأقرب: أنه **صدوق حسن الحديث** إذا صرح بالسماع، وقد صرّح بالسماع في هذا الحديث كما في "مسند الإمام أحمد". تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والثلاثين.

- **أبو أويس** هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أويس المدني قريب مالك وصهره. وبالدراسة لحاله يتبين أنه: صدوق يهم كما في "التقريب". قال البخاري: «ما روىٰ من أصل كتابه فهو أصح».

وقال أبو زرعة: «صالح صدوق كأنه لين».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بالقوي».

. . . . . .

روىٰ له مسلم والأربعة، مات سنة (١٦٧هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٢٧/٥ رقم٣٧٧)، "الجرح والتعديل" (٩٢/٥ رقم٤٢٣)، "تهذيب التهذيب"(١٨٣/٣ رقم٣٨٥٠)، "التقريب" (ص٣٠٩ رقم٣٤١٢).

- **خارجة** هو: ابن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد المدني، وقد ينسب إلىٰ جده. قال عنه ابن معين: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في **"الثقات"**، وقال أبو حاتم: «شيخ، حديثه صالح». وقال أبو داود: «شيخ». وقال ابن عدي: «لا بأس به وبرواياته». وضعفه الإمام أحمد والدارقطني. وقال الذهبي: «فيه ضعف».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»، وهو كما قال؛ ويؤيد ذلك قول الأزدي: «اختلفوا فيه ولابأس به، وحديثه مقبول كثير المنكر، وهو إلىٰ الصدق أقرب».

روىٰ له الترمذي والنسائي، مات سنة (١٦٥هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٢٥٢/٣ رقم١١٨٧)، "بحر الدم" (رقم٢٤٦)، "الجرح والتعديل" (٣٧٤/٣ رقم١٧١٠)، "الثقات" (٢٧٣/٦ رقم٧٧٠٠)، "ديوان الضعفاء" (رقم١١٩٦)، "تهذيب التهذيب" (٤٨/٢ رقم١٨٩٧)، "التقريب" (ص: ١٨٦ رقم١٦١١).

- **صالح بن كَيسان**، أبو محمد المدني. **متفق علىٰ توثيقه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

وأما متابعة حارثة لأبي الرجال فهي ضعيفة، حيث أعلها البيهقي وضعفها البوصيري؛ لضعف حارثة بن أبي الرجال، واسمه: حارثة بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن النعمان الأنصاري النجاري المدني، أخو: عبد الرحمن بن أبي الرجال ومالك بن أبي الرجال. **ضعيف**، ضعفه ابن معين والإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم، وزاد أبوزرعة: «واهي الحديث»، وزاد أبو حاتم: «منكر الحديث»، وكذا قال البخاري. وقال النسائي: «متروك الحديث».

ينظر: "سؤالات ابن الجنيد" (رقم٦٠٢)، "بحر الدم" (رقم ١٦٤)، "التاريخ الكبير" (٩٤/٣ رقم٣٢٧)، "الجرح والتعديل" (٢٥٥/٣ رقم١١٣٨)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم١١٣)، "التقريب" (رقم١٠٦٢).

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي بأن المحفوظ مرسل، وذهب الإمام الدارقطني إلىٰ أن الموصول صحيح عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والذي يظهر لي – والله أعلم – أن الأقرب ماذهب إليه الإمام البيهقي من ترجيح (رواية الإرسال)؛ لاتفاق إمامين حافظين عليه هما: (الإمام مالك، وسفيان الثوري)، وهما أحفظ من كل من خالفهما، ولاتفاق ثقتين في روايتهما عن الثوري علىٰ الوجه المرسل.

وعلىٰ هذا فإن إسناد هذا الحديث ضعيف ؛ لإرساله.

الحديث السادس والسبعون

وفي كتاب إحياء الموات، باب ما جاء في حَريمِ الآبار، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٧٦] "ورَواه إسماعيلُ بنُ أُميَّةَ، عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**حَريمُ البِئرِ العادِّيَة خَمسونَ ذِراعًا، وحَريمُ البِئرِ البَدِيِّ خَمسَةٌ وعِشرونَ ذِراعاً**)). قال سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ مِن قِبَلِ نَفسِه: وحَريُم قَليبِ الزَّرعِ ثَلاثُمِائَةِ ذِراعٍ. أخبرَناه أبو بكرٍ بن محمدُ بنُ محمدٍ، أخبرَنا أبو الحُسَينِ الفَسَوِيُّ، حدّثنا أبو عليٍّ اللُّؤلُؤِيُّ، حدّثنا أبو داودَ، حدّثنا محمدُ بنُ كَثيرٍ، حدّثنا سفيانُ الثَّورِيُّ، عن إسماعيلَ بن أُميَّةَ. فذكَرَه.

ورُوِيَ من حَديثِ مَعمَرٍ وإبراهيمَ بنِ أبي عَبلَةَ، عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ مرفوعاً مَوصولاً، وهو ضَعيفٌ".

غريب الحديث:

- حريم البئر: هو الموضع المحيط بها الذي يلقىٰ فيه ترابها، أي: إن البئر التي يحفرها الرجل في موات فحريمها ليس لأحد أن ينزل فيه ولا ينازعه عليه. وسمي به لأنه يحرم منع صاحبه منه، أو لأنه يحرم علىٰ غيره التصرف فيه.

ينظر: "النهاية" (١/٣٧٥)، "تاج العروس" (٣١/٤٥٦).

- البئر العادية: هي: القديمة التي لا يُعلَم لها ربٌّ ولا حافر تكون بالبَراري،... ليس لأحد أن ينزل علىٰ خمسين ذراعاً منها؛ وذلك لأنها عامة للناس فإذا نزلها نازل منع غيره.

ينظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/٣٩٩).

- البئر البدِي: هي: التي حفرت في الإسلام، وليست بعادية قديمة.

---

(١) "السنن الكبير" (١٢/ ٢٤٧ رقم ١١٩٩٢).

. . . . . .

ينظر: "النهاية" (١/١٠٤).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه الزُّهري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه إسماعيل بن أمية، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه أبو داود في "المراسيل" باب ما جاء في الحريم (رقم ٤٠٢)، عن محمد بن كثير، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية به، بمثله.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" في حريم الآبار كم يكون ذراعاً؟ (٤/ ٣٨٩ رقم٢١٣٥٧)، وابن زنجويه في "الأموال" باب: إحياء الأرض وإحيازها، والدخول علىٰ من أحياها (رقم١٠٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٠٩ رقم ٧٠٤١)، من طريق سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن الزّهري به. وليس عند الحاكم قول سعيد بن المسيب الأخير. وقول سعيد عند ابن أبي شيبة، بلفظ: «وحريم بئر الذهب ثلاثُمائة ذراع».

وأورده الدارقطني في" العلل" (٩/ ١٦٣ رقم١٦٩٣)، عن إسماعيل بن أمية، وصدقة بن عبد الله بن كثير، كلاهما: عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً. وقال: «والمرسل أشبه».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه معمر وإبراهيم بن أبي عَبْلة، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً موصولاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٢٠ رقم٦٣)، من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن معمر، ومن طريق هانئ بن عبد الرحمن[1]، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة.

كلاهما: (معمر، وإبراهيم بن أبي عَبْلة)، عن الزُّهري، به مرفوعاً موصولاً. بلفظ: ((حريمُ البئر البَدِيّ خمسةٌ وعشرونَ ذراعاً، وحريمُ البئر العَاديةِ خمسونَ ذراعاً، وحريمُ العينِ

(١) قال محقق "سنن الداراقطني" طبعة الرسالة: «في الأصلين هارون بن عبد الرحمن، والمثبت من نسخة بهامش (غ)، وهو الصواب، وهو هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عَبلة».

. . . . . .

السَّائحةِ ثلاثمائة ذراعٍ، وحريمُ عينِ الزَّرع ستمائةِ ذراعٍ)).

قال الدارقطني: «الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب،ومن أسنده فقد وهم».

وقال البيهقي: «وروِيَ من حَديثِ مَعمَرٍ وإبراهيمَ بنِ أبي عَبلَةَ، عن الزُّهرِيِّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ مرفوعاً مَوصولاً، وهو ضَعيفٌ».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه الزُّهري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلاً)، وقد رواه عن الزُّهري كل من:**

- **إسماعيل بن أمية:** بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي.

ثقة ثبت، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد، وابن عيينة، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٤هـ)، وقيل قبلها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" - القسم المتمم للتابعين - (ص ٢١٧ رقم٨٨)، "معرفة الثقات" (١/٢٢٤ رقم٨٦)، "الجرح والتعديل" (٢/١٥٩ رقم٥٣٥)، "الثقات" (٦/٢٩ رقم٦٥٨٥)، "تهذيب الكمال" (٣/٤٥ رقم٤٢٦)، "تهذيب التهذيب" (١/١٨١ رقم٥٢٤)، "التقريب" (ص١٠٦ رقم٤٢٥).

- **صدقة بن عبدالله بن كثير** القرشي المكي. روىٰ عن: السدي، والزُّهري. روىٰ عنه: سفيان بن عيينة. ذكره ابن حبان في"الثقات"، وقال البخاري: «أراه القرشي المكي أخا عبد الحميد»، وقال أبو حاتم: «القارئ أبو الهذيل صاحب حروف مجاهد».

ينظر: "التاريخ الكبير" (٤/٢٩٦ رقم٢٨٨٧)، "الجرح والتعديل" (٤/٤٣٣ رقم١٩٠٠)، "الثقات" (٦/٤٦٨ رقم٨٦٢٠).

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (رواه معمر وإبراهيم بن أبي عَبْلة، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، مرفوعاً موصولاً):**

- **أما رواية معمر** بن راشد، فقد رواها عنه: الحسن بن أبي جعفر الجُفْري أبو سعيد الأزدي،

. . . . . .

ويقال العدوي البصري، واسم أبي جعفر عجلان، وقيل:عمرو. **مجمع علىٰ تضعيفه**، ضعفه علي بن المديني وابن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وزاد الإمام أحمد: «كان شيخاً صالحاً،ولكن كانت عنده أحاديث مناكير وليس بشئ».

وقال الفلاس: «صدوق منكر الحديث»، وقال البخاري: «منكر الحديث».

"سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني"(رقم٣٢)، "بحر الدم" (رقم١٩٠)، "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٨٨ رقم٢٥٠٠)، "معرفة الثقات" (١/ ٢٩٢ رقم٢٨٨)، "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٩ رقم١١٨)، "تهذيب الكمال" (٦/ ٧٣ رقم ١٢١١)، "التقريب" (ص١٥٩ رقم١٢٢٢).

- وأما رواية إبراهيم بن أبي عَبْلة، ففي إسنادها محمد بن يوسف بن يعقوب الرازي، **ضعيف جداً متهم بوضع الحديث**، قال الدارقطني: «وضع نحواً من ستين نسخة قراءات ليس لشيءٍ منها أصل، ووضع من الأحاديث ما لا يضبط ». وقال الخطيب: «متهم بوضع الحديث» - كما في "الميزان" و"اللسان"-، وقال الذهبي: «ظالم لنفسه، وضع كثيراً في القراءات».

ينظر: "تاريخ بغداد" (٣/٣٩٧ رقم١٥٢٢)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٣/١٠٨ رقم٣٢٥٤)، "ميزان الاعتدال" (٤/٧٢)، "الكشف الحثيث" (رقم ٧٥٥)، "لسان الميزان" (٧/٥٩٨ رقم٧٥٨٣).

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن الوجه الراجح هو الوجه الأول (المرسل)، فقد أشار البيهقي إلىٰ ترجيحه، حينما أعل الوجه الموصول، بقوله: «وروي من حديث معمر، وإبراهيم بن أبي عَبْلة، عن الزُّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً موصولاً، وهو ضعيف».

ونص علىٰ ترجيح المرسل، الدارقطني في "سننه" بقوله: «الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم »[(١)]، وقال في" العلل"[(٢)]: «والمرسل أشبه». وأقره

(١) "سنن الدار قطني" (٤/ ٢٢٠) بإثر الحديث (رقم ٦٣).

(٢) "علل الدار قطني" (٩/ ١٦٣ رقم١٦٩٣).

.....

ابن حجر في "التلخيص" وقال: «والمرسل عند أبي داود في المراسيل ورجاله ثقات»[١].

ويؤيد قول الدارقطني: «ومن أسنده وهم»، أن الرواة الذين أسندوه في رواية معمر وابن أبي عَبلة هم من الضعفاء المجمع علىٰ ضعفهم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود في "المراسيل"[٢] وقال: "حدثنا محمد بن كثير، حدثنا سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «حريمُ البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريمُ بئر البَدِيّ خمسٌ وعشرون ذراعاً».

قال: سعيدُ بن المسيب من قِبَلِ نفسه: وحريمُ قليبِ الزرعِ ثلاث مئةِ ذراعٍ".

- **محمد بن كثير** العبدي، أبو عبد الله البصري. روىٰ عن: أخيه سليمان بن كثير، وسفيان الثوري، وشعبة، وغيرهم. روىٰ عنه: البخاري، وأبو داود، وعلي بن المديني، وغيرهم. **ثقة**، وثقه الإمام أحمد والخليلي والذهبي، وزاد الخليلي: «متفق عليه، مكثر عنه البخاري في "الصحيح"». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان تقياً فاضلاً».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن حجر: «ثقة، لم يُصب من ضعفه».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٣هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٧٠/٨ رقم٣١١)، "الثقات" (٧٧/٩)، "الإرشاد" (٥٢٥/٢)، "سير أعلام النبلاء" (٣٨٣/١٠)، "تهذيب التهذيب" (٢٦٧/٥ رقم٧٢٧٦)، "التقريب" (ص٥٠٤ رقم٦٢٥٢).

- **سفيان الثوري**، ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(١) "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (٢/ ٢٤٥).

(٢) باب ما جاء في الحريم (رقم ٤٠٢).

. . . . . .

- **إسماعيل بن أمية** بن عمرو بن سعيد بن العاص ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من النظر في الاختلاف.

- **الزُّهري** هو: محمد بن مسلم بن شهاب، إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلالَتِه وإتقانه. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **سعيد بن المسيب**، تابعي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

الحديث السابع والسبعون

وفي كتاب الوقْفِ، باب الصَّدَقاتِ المُحَرَّماتِ، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[١]:

[٧٧] " حدثنا أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ يوسُف الأصبَهانيُّ، أخبرَنا أبو سعيدٍ أحمدُ بن محمدِ بن زيادِ بنِ بشرٍ البَصريُّ بمَكَّةَ، حدثنا الهَيثَمُ بنُ سَهلٍ التُّستَرِيُّ،حدّثنا حمادُ بن زَيدٍ، حدّثنا أيوبُ، عن نافِعٍ، عن ابن عُمَرَ قال: قال عُمَرُ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي أصَبتُ مالاً بخَيبَر لم أُصِبْ مالاً قَطُّ أحَبَّ إلَيَّ مِنه، فقالَ له: ((**إن شِئتَ تَصَدَّقتَ به، وإن شِئتَ أمسَكتَ أصلَه**))، قال: فتَصَدَّقَ به عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ علىٰ الضُّعَفاءِ والمَساكين وابن السَّبيلِ، لا جُناحَ علىٰ مَن وليَها أن يأكُلَ أو يُطعِم صَديقاً غيرَ مُتَموِّلٍ فيه مالاً، أو مُتأثِّل مِنه مالاً.

وكذلِك روِيَ عن يونسَ بنِ محمدٍ، عن حَمادٍ، عن أيُوبَ، وعن يَزيدَ بن زُرَيعٍ، عن أيّوبَ، وأرسَلَه جَماعَةٌ عن حَمادٍ، وأخرَجَ البخاريُّ آخِرَه عن قُتَيبَةَ عن حمادٍ موصولاً ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث مداره علىٰ حماد بن زيد، وصله عنه جماعة، وأرسله عنه جماعة أخرىٰ:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه الهيثم بن سهل وغيره، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا موصولاً):**

أخرجه أبو الحسن في " الخلعيات" الجزء الحادي عشر (ص٢٣٣ رقم٥٦٤)، من طريق أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر البصري،والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٨٦ رقم٧)، من طريق محمد بن القاسم الأزدي.

كلاهما: (أبو سعيد، والأزدي)، عن الهيثم بن سهل التستري، عن حماد بن زيد، به بمثله.

وأخرجه مطولاً الإمام أحمد في "مسنده" (١٠/ ٢٥٣ رقم٦٠٧٨)، عن يونس بن محمد

---

(١) "السنن الكبير" (١٢/ ٢٦٠ رقم١٢٠١٢).

.....

المؤدب، وأخرج البخاري آخره في "صحيحه" كتاب الوصايا، باب نفقة القيم للوقف (رقم ٢٧٧٧)، عن قتيبة بن سعيد.

كلاهما: (يونس، وقتيبة)، عن حماد بن زيد، عن أيوب السختياني به، بنحوه.

وقد توبع أيوب في روايته عن نافع، تابعه عبد الله بن عون، عن نافع:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" مسألة رد الوقف (٧/ ٢٨٣ رقم ٣٦١١٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (٨/ ٢١٧ رقم ٤٦٠٨)، و(٩/ ١٦١ رقم ٥١٧٩)، والترمذي في "جامعه" الأحكام، باب ماجاء في الوقف (رقم ١٣٧٥)، عن إسماعيل ابن عُلية، عن عبد الله بن عون، عن نافع، عن ابن عمر، قال: "أصاب عمر أرضاً بخيبر، فقال: يا رسول الله! أصبت مالاً بخيبر لم أصِبْ مالاً قط أنفسَ عندِي منه، فما تأمرني؟ قال: ((إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها)). فتصدق بها عمر: أنها لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث، تصدق بها في الفقراء، والقربىٰ، والرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح علىٰ من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمولٍ فيه". واختصره ابن أبي شيبة.

قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل علىٰ هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. لا نعلم بين المتقدمين منهم في ذلك اختلافاً في إجازة وقف الأرضين وغير ذلك».

وأخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف(رقم ٢٧٣٧)، وفي الوصايا، باب الوقف كيف يكتب (رقم ٢٧٧٢)، ومختصراً في باب الوقف للغني والفقير والضيف (رقم ٢٧٧٣)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الوصية (رقم ١٦٣٢)، وأبوداود في "سننه" الوصايا، باب ماجاء في الرجل يوقف الوقف (رقم ٢٨٧٨)، وابن ماجه في "سننه" أبواب الصدقات، باب من وقف (رقم ٢٣٩٦)، والنسائي في "سننه" كتاب الأحباس، الإحباس، كيف يكتب الحبس...(رقم ٣٥٩٩ و٣٦٠٠، و٣٦٠١ و٣٦٠٢)، وابن خزيمة في"صحيحه" باب ذكر أول صدقة محبسة تصدق بها في الإسلام (٤/ ١١٧ رقم ٢٤٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الخبر المدحض قول من أجاز بيع الأحباس في سبيل الله بعد أن تحبس... (١١/ ٢٦٤ رقم ٤٩٠١)، والبيهقي في "سننه" كتاب الوقْفِ، باب الصَّدَقاتِ

. . . . . .

الـمُحَرَّماتِ، بالأرقـام الآتيـة (١٢٠٠٨، ١٢٠٠٩، ١٢٠١٠، ١٢٠١١) ، وفي "الشـعب" (٥/ ١١٩ رقم٣١٧٢)، من طرق عن عبد الله بن عون، عن نافع، عـن ابـن عمـر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "أن عمر بن الخطاب أصابَ أرضـًا بخيبر، فأتىٰ النبي ﷺ يستأمرُهُ فيهـا، فقـال: يـا رسـول الله، إني أصبتُ أرضـًا بخيبرَ لم أُصِب مالاً قط أنفسَ عندي منه، فما تأمر به؟ قال: ((إن شِئتَ حَبَّسـت أصلَها، وتصدَّقت بِها)). قال: فتصدق بها عمر: أنهُ لا يُباعُ ولا يوهبُ ولا يُورثُ، وتصدق بهـا في الفُقراء، وفي القُربىٰ وفي الرِّقاب، وفي سبيلِ اللهِ، وابن السَّبيل، والضَّيف، لا جُناحَ علىٰ مـن وَلِيها أن يأكُل منها بالمعرُوف، ويُطعِمَ غير مُتمولٍ.قال: فحـدثت بـه ابـن سيرين، فقـال: غيـر مُتأثلٍ مالاً".

❖ **الوجه الثاني: قال البيهقي: (وأرسله جماعة، عن حماد):**

لم أقف علىٰ من أخرج هذا الوجه.

الحكم على الحديث:

الحديث علىٰ الوجه الموصول صحيح، أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما".

الحديث الثامن والسبعون

وفي كتاب الهبات، باب رُجوعِ الوالِدِ فيما وهَبَ مِن ولَدِهِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٧٨] " أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي، ثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جُريج، أخبرني الحسنُ بن مسلم، عن طاوُسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يَحِل لأحَدٍ يَهَبُ لأحدٍ هِبَةً ثُمَّ يَعودُ فيها إلَّا الوالِدَ)). هذا مُرسلٌ، وقد رُوِيَ مَوصولاً:

- أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، عن حُسين المُعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوُس، عن ابن عباسٍ وابن عمرَ قالا: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((لا يَنبَغِي لأحَدٍ أن يُعطِيَ عطيةً فيَرجِعَ فيها إلا الوالِدَ فيما يُعطيه ولده، ومثلُ الذي يُعطِي العطيَّةَ ثُم يَرجِعُ فيها كالكَلبِ يأكُل حتىٰ إذا شَبعَ تَقَيأ، ثُمَّ عاد فرَجَعَ في قَيئِهِ)).

- وأخبرنا أبو علي الحسين بن محمد الرُّوذبارِي، أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا عباس بن محمد، حدثنا أبو معمر المنقري، حدثنا عبد الوارث، حدثنا عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يَرجِعُ في هِبَتِهِ إلا الوالِدُ، والعائدُ في هِبَتِهِ كالعائدِ في قَيئه)).

وكذلك رواه إبراهيم بن طَهمان وسعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول.

وكذلك روي عن سعيد بن بشير عن مطر وعامر الأحول عن عمرٍو:

- وأخبرنا أبو الحسين بن بِشران ببغداد، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إسحاق الطِّيبيُّ، حدّثنا أحمد بن محمد بن شاكر، حدثنا أحمد بن عيسىٰ التِّنيسِيُّ، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، عن سعيد بن بَشير، عن مطرٍ وعامرٍ الأحوَلِ، عن عمرِو بن

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٣٢٩، ٣٣٠ رقم ١٢١٣٧، ١٢١٣٨، ١٢١٣٩، ١٢١٤٠).

.....

شُعيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((لا يَرجِعُ الرَّجُلُ في هِبتهِ إلا الوالِدَ من ولَدِه، والعائدُ في هِبَتِهِ كالعائدِ في قَيئِه)).

ويحتمل أن يكون عمرو بن شعيب رواه من الوجهين جميعاً؛ فحُسينٌ المُعلم حُجةٌ، وعامِرٌ الأحوَلُ ثقةٌ. وروي عن مطرٍ وعامِرٍ نحو رواية عامِرٍ وحدَه)).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث روي عن طاوُس واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: المرسل: (رواه الحسن بن مسلم، عن طاوُس، عن الرسول ﷺ، مرسلاً):

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب العائد في هبته (٩/ ١١٠ رقم١٦٥٤٢) عن ابن جريج به، بمثله، و(رقم١٦٥٤١) عن ابن جريج، وفيه زيادة، والنسائي في "سننه" كتاب الهبة، رجوع الوالد فيما يعطي ولده...(رقم٣٦٩٤)، من طريق إبراهيم بن نافع.

كلاهما: (ابن جريج، وإبراهيم بن نافع)، عن الحسن، عن طاوس به.

ولفظ النسائي: "قال رسول الله ﷺ: ((لا يحلُّ لأحدٍ أن يهب هبةً، ثم يرجع فيها إلا مِنْ وَلَدِهِ)). قال طاوس: كنت أسمع وأنا صغير: عائد في قيئِهِ، فلم ندرِ أنه ضَربَ له مثلاً، قال: ((فمن فعل ذلك فمثلهُ كمثل الكلب يأكل، ثم يقيءُ، ثم يعودُ في قيئِهِ)).

❖الوجه الثاني: الموصول: (رواه حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوُس، عن ابن عباس وابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ):

أخرجه البيهقي في "السنن الصغير" باب الرجوع في الهبة (٢/ ٣٤٣ رقم ١٧٢٤)، به، بمثله. والنسائي في "سننه" الرقبىٰ، ذكر الاختلاف علىٰ طاوس في في الراجع في هبته (رقم٣٧٠٥)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" باب ما جاء في النحل والهبات" (رقم٩٩٤)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (رقم٤٩٣)، من طرق عن إسحاق الأزرق، عن حسين المعلم به، بمثله.

وأخرجه مطولاً ومختصراً: ابن أبي شيبة في "مصنفه" من كره الرجوع في الهبة (٤/ ٤٢١

. . . . . .

رقم ٢١٧١٠)، والإمام أحمد في "مسنده"(٤/ ٢٦ رقم ٢١١٩، ٢١٢٠)، و(٨/ ٤٢٧ رقم ٤٨١٠)، و(٩/ ٣٥٥ رقم ٥٤٩٣)، وأبو داود في "سننه"، البيوع، باب الرجوع في الهبة (رقم ٣٥٣٩)، وابن ماجه في "سننه" أبواب الهبات، باب من أعطىٰ ولده ثم رجع فيه (رقم ٢٣٧٧)، والترمذي في "جامعه" كتاب "البيوع" باب "الرجوع في الهبة" رقم(١٢٩٩)، والنسائي في "سننه" كتاب الهبة، رجوع الوالد فيما يعطي ولده...(رقم ٣٦٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر البيان بأن هذا الزجر الذي أطلق بلفظ العموم لم يرد به كل الهبات ولا كل الصدقات(١١/ ٥٢٤ رقم ٥١٢٣)، والدارقطني في "سننه" البيوع (٣/ ٤٢ رقم ١٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٣ رقم ٢٢٩٨)، والبيهقي في "المعرفة" باب الرجوع في الهبة (٥/ ١٦ رقم ٣٨٠٥)، من طرق عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوُس، عن ابن عمر وابن عباس معًا به، بنحوه.

قال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإني لا أعلم خلافًا في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه عن جده »، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي في "المعرفة" عقب الحديث: «حديث عمرو بن شعيب في استثناء الوالد يؤكده، مرسل الحسن بن مسلم بن يناق. والحديث الموصول عن النعمان بن بشير».

واختلف علىٰ عمرو بن شعيب في هذا الحديث:

- **فرواه حسين المعلم**، عن عمرو بن شعيب، عن طاوُس، عن ابن عباس وابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، كما تقدم تخريجه.

- **وخالفه عامر الأحول**، فرواه عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٥٤) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عامر الأحول به، بمثله.

وأخرجه، ابن ماجه في "سننه"، كتاب الهبات، باب من أعطىٰ ولده ثم رجع فيه(رقم ٢٣٧٨)، والنسائي في "سننه"، كتاب الهبة، باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده (رقم ٣٦٩١)، والطحاوي في " مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: ((لا يحل للواهب أن يرجع في هبته، إلا الوالد لولده)) (١٣/ ٦٥ رقم ٥٠٦٨)،

. . . . . .

والدراقطني في "سننه" كتاب البيوع (٣/ ٤٣ رقم١٧٨)، من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، عن عامر الأحول عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

وتوبع عامرالأحول، تابعه مطر الوراق: كما رواه البيهقي من طريق سعيد بن بشير، عن مطر وعامر الأحول، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ.

إلا أني لم أقف علىٰ من أخرجه.

قال البيهقي: «ويحتمل أن يكون عمرو بن شعيب رواه من الوجهين جميعًا؛ فحُسينٌ المُعلم حُجةٌ، وعامِرٌ الأحوَلُ ثقةٌ. وروي عن مطرٍ وعامِرٍ نحو رواية عامِرٍ وحدَه».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث روي عن طاوُس واختلف عليه في وصله وإرساله:

أما الوجه الأول: المرسل: (رواه الحسن بن مسلم، عن طاوُس، عن الرسول ﷺ، مرسلاً):

- **الحسن بن مسلم هو:** ابن يَنَّاق المكي، **ثقة من صغار التابعين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين. وقد رواه عن الحسن علىٰ هذا الوجه كل من:

١/ **ابن جُريج وهو:** عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

قلت: وقد صرح هنا بالتحديث فقال (أخبرني الحسن بن مسلم...)، فأمنا تدليسه.

٢/ إبراهيم بن نافع المخزومي أبو إسحاق المكي. **ثقة حافظ**، وثقه وأثنىٰ عليه سفيان بن عيينة وابن مهدي وابن معين والإمام أحمد، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم١٣٢)، "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٠ رقم٤٥٨)، "الثقات" (٦/ ٥ رقم٦٤٧٨)، "تهذيب الكمال" (٢/ ٢٢٧ رقم٢٦٠)، "التقريب " (ص: ٩٤ رقم٢٦٥).

وهذا الوجه رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

. . . . . .

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (عمرو بن شعيب، عن طاوُس، عن ابن عباس وابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ):**

- **عمرو بن شُعيب هو**: ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القُرَشي، السَّهْمي، المدني. **ثقة**، وإنما أُنكر عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وأنه لم يسمع إلا أحاديث يسيرة، والباقي صحيفة كانت عنده فرواها. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

وقد رواه عن عمرو بن شعيب علىٰ هذا الوجه، الحسين بن ذكوان المعلم، **قال عنه البيهقي**: «**حجة**»، **وهو ثقة** كما سيأتي في دراسة الإسناد.

وخالفه عامر الأحول: فرواه عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

وعامر الأحول وثقه البيهقي في هذا الحديث واسمه: عامر بن عبد الواحد الأحول البصري، قال عنه ابن حجر: «صدوق يخطىء». كما في "التقريب" (ص٢٨٨ رقم٣١٠٣).

وأما متابعة مطر فإن إسنادها ضعيف؛ لضعف سعيد بن بشير الأزدي[1].

ومَطَر هو: ابن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف.

ينظر: "الجرح والتعديل (٢٨٧/٨ رقم١٣١٩)، "التقريب" (ص٥٣٤ رقم٦٦٩٩).

قلت: ورواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فيها خلاف مطول. فقد اختلف العلماء في قبولها إلىٰ قولين:

القول الأول: الاحتجاج بها، وهو رأي جمهور العلماء:

- قال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله...، وإسحاق بن إبراهيم يَحْتجُّون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه». "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤٢).

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان عند آل عبد اللّه بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي ﷺ وبهذا طعن بعض الناس في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب، عن جده،

(١) تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

. . . . . .

وقالوا: هي نسخة- وشعيب هو: شعيب بن محمد بن عبد اللّه بن عمرو بن العاص- وقالوا عن جده الأدنىٰ محمد: فهو مرسل؛ فإنه لم يدرك النبي ﷺ، وإن عنىٰ جده الأعلىٰ فهو منقطع؛ فإن شعيبًا لم يدركه.

وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء، فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده إذا صح النقل إليه، مثل: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوهما، ومثل: الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم، قالوا: الجد هو عبد اللّه؛ فإنه يجيء مسمىٰ ومحمد أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها وأدل علىٰ صحتِها؛ ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب الأحاديث الفقهية التي فيها مُقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام ». اهـ "مجموع الفتاوىٰ"(١٨/ ٨).

القول الثاني: تضعيفها ؛ لأنها نسخة مكتوبة:

وممن ذهب إلىٰ تضعيفها: علي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، وابن حبان.

ينظر: "سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني" (رقم ١١٦)، "تاريخ ابن معين "للدوري"(٤/٤٦٢)، "المجروحين" لابن حبان (٢/٣٧-٣٨ رقم٦١٦).

قلت: والأقرب في رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أنها في درجة الحسن - والله تعالىٰ أعلم.

قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٦٨): «ولسنا نقول: إن حديثه من أعلىٰ أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن».

■ **الخلاصة:**

أشار الإمام البيهقي إلىٰ ترجيح الروايتين عن عمرو بن شعيب، وقال: «يحتمل أن يكون عمرو بن شعيب رواه من الوجهين جميعًا فحسين المعلم حجة، وعامر الأحول ثقة».

وإلىٰ ذلك ذهب الدارقطني في "العلل" (١٢/ ٤٤١ رقم٢٨٧٧) فقال: «ولعل الإسنادين محفوظان».

وكذا أشار الإمام البيهقي في "المعرفة" باب الرجوع في الهبة (٥/ ١٦) عقب الحديث (رقم٣٨٠٥) إلىٰ قبول مرسل الحسن عن طاوس، حيث قال: «حديث عمرو بن شعيب

. . . . . .

في استثناء الوالد يؤكده، مرسل الحسن بن مسلم بن يناق».

وعلىٰ ذلك فالذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم - أن جميع الأوجه محفوظة، إلا أن رواية حسين المعلم، عن عمر وبن شعيب، عن طاوس، عن ابن عباس وابن عمر ﷺ مرفوعًا أصح ؛ لأنّ حسينًا أثبت من عامر الأحول. وحديث الحسن بن مسلم، عن طاوس، عن النبي ﷺ، وإن كان رجاله ثقات إلا أنه إسناده ضعيف؛ لإرساله.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"[(١)]، فقال: "حدثنا يزيد، أخبرنا حسين بن ذكوان، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، أن ابن عمر، وابن عباس رفعاه إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «لا يحل للرجل أن يعطي العطية، فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية، فيرجع فيها، كمثل الكلب أكل حتىٰ إذا شبع قاء، ثم رجع في قيئه».

- **يزيد هو: ابن هارون، ثقة متقن.** تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **حسين بن ذكوان** المعلم العَوْذي البصري. روىٰ عن:عطاء، وعمرو بن شعيب، ويحيىٰ ابن أبي كثير، وغيرهم. روىٰ عنه: شعبة، وعبد الله بن المبارك، ويزيد بن هارون، وغيرهم. وهو ثقة، وثقه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي والبزار والدارقطني.

تُكلم في روايته عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، مرفوعًا. قال أبو داود: «لم يرو حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ شيئًا».

قال عنه الذهبي: «الثقة».

وقال ابن حجر: «ثقة ربما وهم»، قلت: لعله بسبب روايته عن ابن بريدة، عن أبيه والله أعلم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٢٧٠)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم٢٣٠)، "بحر الدم" (رقم ٢٠٣)، "معرفة الثقات " للعجلي (١/٣٠٤ رقم٣١٥)، "الجرح والتعديل" (٣/٥٢ رقم٢٣٣)، "تهذيب الكمال" (٦/٣٧٢ رقم١٣٠٩)، "الكاشف" (١/٣٣٢ رقم١٠٨٧)، "تهذيب التهذيب" (١/٥٢٣ رقم١٥٦٠)، "التقريب"(ص١٦٦ رقم١٣٢٠).

(١) (٤/ ٢٦ رقم٢١١٩).

. . . . . .

- **عمرو بن شُعيب هو**: ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القُرَشي، السَّهْمي، المدني. الأقرب في حاله أنه **ثقة**، وإنما أُنكر عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وأنه لم يسمع إلا أحاديث يسيرة، والباقي صحيفة كانت عنده فرواها. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

- **طاوُس** هو: بن كَيْسان اليماني. ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح.

وفي الباب عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً، من غير استثناء الوالد وله ثلاثة طرق:

الأول: طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً:

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الهبة وفضلها...، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (رقم٢٥٨٩)، ومسلم في "صحيحه " كتاب الهبات (رقم١٦٢٢) (٨)، والنسائي في "سننه" كتاب الهبة، ذكر الاختلاف علىٰ طاوس في الراجح في هبته(رقم٣٧٠٣) و(رقم ٣٧٠٤)، من طرق عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وحده، عن النبي ﷺ، ولفظه: ((العائِدُ في هِبَتِهِ كالكَلبِ يَقيءُ، ثُمَّ يَعُودُ في قَيئِهِ)).

الثاني: سعيد بن المسيب عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً:

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الهبة وفضلها...، باب لايحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته (رقم٢٦٢١)، ومسلم في "صحيحه " كتاب الهبات (رقم١٦٢٢) (٧)، من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي ﷺ: «العائِدُ في هبتهِ كالعائدِ في قيئهِ».

الثالث: عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً:

أخرجه البخاري في الموضع السابق من "صحيحه" (رقم٢٦٢٢)، وفي كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة (رقم٦٩٧٥)، من طريق أيوب السختياني، عن عكرمة به، بلفظ: ((العائِدُ في هبتهِ كالكلبِ يعود في قيئهِ، ليس لنا مثل السوءِ)).

الحديث التاسع والسبعون

وفي كتاب الفرائض، باب تَرجيحِ قولِ زَيدِ بنِ ثابتٍ علىٰ قَولِ غَيرِه مِنَ الصَّحابَة ﷺ أجمعين في علم الفرائض، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٧٩] "أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ببغداد، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو البختري الرزاز، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان بن سعيد، **عن خالدٍ وعاصم، عن أبي قِلابَةَ، عن أنسِ بن مالكٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ**: «أرحَمُ أُمَّتِي أبو بكرٍ، وأشَدُّهُم في دينِ اللهِ عُمَر، وأصدَقُهُم حَياءً عثمانُ، وأفرَضُهُم زَيدٌ، وأقرَؤُهُم أُبَيٌّ، وأعلمُهُم بالحَلالِ والحرامِ مُعاذٌ، وإنَّ لكُلِّ أُمةٍ أمينًا، وأمينُ هذه الأُمَّةِ أبو عُبَيدَةَ ابنُ الجَرّاحِ».

وكذلك رواه قُطبةُ بن العلاءِ، عن سفيانَ، عن خالدٍ الحذاء، عن أبي قِلابةَ عن أنسٍ موصولاً.

وكذلك رواه وُهيبُ بن خالد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن خالدٍ الحذاء موصولاً:

- أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو طاهر محمد بن الحسن المُحَمَّد آباذِيُّ، حدّثنا أبو قِلابَةَ، حدّثنا عفانُ وسهلُ بن بكارٍ قالا: حدّثنا **وُهيبٌ عن خالِدٍ عن أبي قِلابَةَ، عن أنسٍ قال: قالُ رسولُ اللهِ ﷺ**: «أرأفُ أُمَّتِي أبو بكرٍ، وأشَدُّهُم في دين الله عمر، وأصدَقُهُم حَياءً عثمانُ، وأفرَضُهُم زَيدٌ، وأقرَؤُهُم أُبَيٌّ، وأعلمُهُم بالحلالِ والحرامِ مُعاذٌ، ولِكُلِّ أُمةٍ أمينٌ، وأمينُ هذه الأُمَّةِ أبو عُبَيدَة ابن الجَرّاحِ».

- حدّثنا أبو عبد الله الحافظ، حدّثنا عليُّ بن حَمشاذَ العَدلُ، حدثنا أبو المُثَنىٰ ومُحَمَّدُ بن أيوبَ قالا: حدّثنا مُسددٌ، حدّثنا عبدُ الوهابِ (ح) وأخبرنا أبو سعيد ابنُ أبي عمرٍو، أخبرنا أبو عبدِ الله بن يعقوب، حدّثنا محمد بن نصر، حدّثنا أبو بكر بن خلادٍ

(١) "السنن الكبير" (١٢/ ٤٢٦-٤٢٨ رقم١٢٣١٥، ١٢٣١٦، ١٢٣١٧).

الباهِلِيُّ، حدثنا عبدُ الوهاب الثَّقَفِيُّ، حدثنا **خالِدٌ، عن أبي قِلابَةَ عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ**: «أرحَمُ أُمَّتي بأُمَّتِي أبو بكرٍ، وأشَدُّهُم في أمرِ اللهِ عُمَرُ». ثُم ذَكَرا ما بَعدَه بمعناهِ. **ورواه بشر بن المفضل وإسماعيل ابن علية ومحمد بن أبي عدي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلاً**، إلا قوله في أبي عبيدة، فإنهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ. وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات والله أعلم".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه خالد الحذاء، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ موصولاً)، واختلف علىٰ سفيان علىٰ ضربين:**

-الضرب الأول: (رواه قبيصة بن عقبة، عن سفيان بن سعيد الثوري، عن خالد الحذاء وعاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢/ ٥٨٨ رقم ١٢٨٢)، والبزار في "مسنده" (١٣/ ٢٥٩ رقم ٦٧٨٧)،والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢/ ٢٧٩ رقم ٨٠٩)، والبيهقي في "سننه " (٦/ ٣٤٥ رقم ١٢١٨٦)، وفي "المدخل للسنن الكبرىٰ"(ص١٣٦ رقم ٩١)،والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٢٦ رقم ٢٢٤١)، وخيثمة بن سليمان في "حديثه" (ص١٣٤)، جميعهم من طرق عن قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذاء، وعاصم، عن أبي قلابة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، بمثله. وشك خيثمة في روايته، فقال: «سفيان، عن خالد الحذاء أو عاصم عنهما جميعاً، أو عن أحدهما». واقتصر ابن أبي عاصم علىٰ قوله: ((**أَصْدَقُ أُمَّتِي حَيَاءً عُثْمَانُ**)).

-الضرب الثاني: (رواه سفيان الثوري، عن خالد الحذاء فقط، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ):

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٠/ ٢٥٢ رقم ١٢٩٠٤) وفي "فضائل الصحابة" (١/ ٤٤٦ رقم ٧١٦)، وابن ماجة في "سننه" في السنة، فضائل خباب (ص٢٣ رقم ١٥٥)،

. . . . . .

والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٢٧ رقم٢٢٤٢)، من طريق وكيع بن الجراح.

والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢/ ٢٧٩ رقم ٨١٠)، من طريق الأشجعي. والبغوي في "شرح السنة" (١٤/ ١٣١ رقم ٣٩٣٠)، من طريق قطبة بن العلاء.

ثلاثتهم: (وكيع بن الجراح، والأشجعي، وقطبة)، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً بنحوه.

■ **وقد توبع سفيان في روايته عن خالد الحذاء الموصولة، تابعه كل من:**

١-وهيب بن خالد: أخرج له الإمام أحمد في "مسنده" (٢١/ ٤٠٥ رقم١٣٩٩٠)، والنسائي في" الكبرىٰ" (٥/ ٦٧ رقم ٨٢٤٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/ ٢٧٩ رقم٨٠٨)، ثلاثتهم من طريق عفان بن مسلم. وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣/ ٥٦٧ رقم٢٢١٠)، ومن طريقه المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٦/ ٢٢٥ رقم٢٢٤٠).

كلاهما: (عفان بن مسلم، والطيالسي)، عن وهيب بن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، مرفوعاً، بنحوه.

٢-عبد الوهاب الثقفي: أخرج له ابن ماجه في "سننه" في السنة، في فضائل خباب (ص٢٣ رقم١٥٤) عن محمد بن المثنىٰ، والترمذي في "جامعه" في المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت...(ص٨٦٠ رقم٣٧٩١)، عن محمد بن بشار، وابن حبان في "صحيحه" (١٦/ ٧٤ رقم٧١٣١)، من طريق علي بن المديني، و(١٦/ ٢٣٨ رقم)، من طريق محمد بن بشار، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٧٧ رقم٥٧٨٤)، من طريق مسدد. جميعهم: (محمد بن المثنىٰ، ومحمد بن بشار، وابن المديني، ومسدد)، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، بنحوه.

قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا إسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة وإنما اتفقا بإسناده هذا علىٰ ذكر أبي عبيدة فقط».

قلت: والضرب الثاني أصح وهو: رواية سفيان عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

.....

مرفوعـًا؛ لعدة أسباب منها:

الأول: في رواية قبيصة شك عند خيثمة بن سليمان القرشي كما تقدم.

الثاني: أن وكيع بن الجراح والأشجعي وقطبة بن العلاء كلهم خالفوا قبيصة، ووكيع والأشجعي أوثق منه.

الثالث: أن قبيصة ثقةً إلا في حديث الثوري، فهو ضعيف، قال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سئل يحيىٰ بن معين عن حديث قبيصة، فقال: «ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوي»[١].

الرابع: أن قبيصة سمع من سفيان وهو صغير، قال يحيىٰ بن معين: «وقبيصة ثقة في كل شيء إلا في سفيان، فإنه سمع وهو صغير»[٢].

الخامس: أن وكيعًا أثبت في سفيان من قبيصة، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيىٰ القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح هؤلاء الثقات»[٣].

وقال ابن أبي حاتم: «حدثني أبي حدثني أبو بكر بن أبي عتاب الأعين قال سمعت أحمد بن حنبل وسألته عن أصحاب سفيان؟ فقال: يحيىٰ بن سعيد ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي ثم الأشجعي »[٤].

سابعـًا: متابعة الثقات له وهيب بن خالد[٥] وعبد الوهاب[٦].

---

(١) ينظر: "الجرح والتعديل" (٧/ ١٢٦).

(٢) ينظر: "تاريخ بغداد" (١٤/ ٤٩٣).

(٣) ينظر: "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٨).

(٤) ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٢٣).

(٥) " تقريب التهذيب" (ص ٥٨٦ رقم ٧٤٨٧).

(٦) "تقريب التهذيب" (ص٣٦٨ رقم ٤٢٦١).

. . . . . .

❖ **الوجه الثاني: (رواه إسماعيل ابن عُلية وبشر بن المفضل ومحمد بن أبي عدي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، إلا قوله في أبي عبيدة فإنهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس مرفوعاً):**

أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج" (٢/ ٦٨٢)، من طريق أبي الربيع الزهراني، عن إسماعيل ابن عُلية، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: ((أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دينه عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام، معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت)). قال: وقال أنس قال رسول الله ﷺ: ((لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح)). وقد بين فيه إسماعيل ابن عُلية المسند من المرسل وفصل بينهما.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٦/ ٣٤٩ رقم٣١٩٣١)، عن إسماعيل ابن علية، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر)) مختصراً.

أما رواية بشر بن المفضل ومحمد بن أبي عدّي، فلم أقف علىٰ من أخرجهما.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه خالد الحذاء واختلف عليه في وصله وإرساله، وأن الراجح من رواية الوصل هو رواية: سفيان الثوري، عن خالد الحذاء فقط، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، وقد رواه عن سفيان الثوري، علىٰ الوجه الراجح كل من: وكيع بن الجراح وقطبة بن العلاء، والأشجعي.

- **وكيع بن الجرَّاح**، أبو سفيان الكوفي. ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **قطبة بن العلاء** بن المنهال الغنوي أبو سفيان الكوفي. قال عنه البخاري: «ليس بالقوي». وقال النسائي: «ضعيف»، وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال أبو زرعة: «يحدث عن سفيان بأحاديث منكرة»، وقال ابن عدي: «ولقطبة عن الثوري وعن غيره أحاديث مقاربة وأرجو أنه لا بأس به».

قلت: الأقرب في حاله أنه: ضعيف.

. . . . . .

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٩١/٧)، "الجرح والتعديل" (١٤١/٧) "الكامل" (١٨١/٧)، "المغني في الضعفاء" (٥٢٥/٢)، "تاريخ الإسلام" (٤٣٠/٥)، "ميزان الاعتدال" (٣٩٠/٣)، "لسان الميزان" (٣٩٦/٦).

- **الأشجعي، هو**: عبيد الله بن عبيد الرحمن، وقيل: ابن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الأشجعي الكوفي، نزيل بغداد. **ثقة**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد والعجلي وابن معين والنسائي والذهبي، وزاد العجلي: «ثبتاً متقناً عالماً بحديث الثوري، رجلا صالحاً، أرفع من روىٰ عن سفيان». قال ابن حجر: «ثقة مأمون أثبت الناس كتاباً في الثوري».

روىٰ له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، مات سنة (١٨٢هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٢٣/٥)، "تهذيب الكمال" (١٠٧/١٩)، "تاريخ الإسلام" (٩١٨/٤)، "الكاشف" (٦٨٤/١)، "تهذيب التهذيب" (٢٥/٤)، "التقريب" (ص٣٧٣ رقم٤٣١٨).

ورواه سفيان الثوري، عن خالد الحذاء.

- سفيان بن سعيد الثوري، ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

- خالد بن مهران الحذاء، ثقة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

وروىٰ الحذاء، عن أبي قلابة.

- **وأبو قلابة**، هو: عبد الله بن زيد بن عمرو، ويقال: عامر بن نابل بن مالك بن عبيد بن علقمة بن سعد، أبو قلابة الجرمي البصري. ثقة، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو حاتم وابن عون وابن خراش. قال عنه الذهبي: «من أئمة التابعين». وقال ابن حجر: «ثقة فاضل كثير الإرسال».

روىٰ له الجماعة، مات (١٠٤هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٥٧/٥)، "تهذيب الكمال" (٥٤٢/١٤)، "الكاشف" (٥٥٤/١)، "تهذيب التهذيب" (١٤٨/٣)، "التقريب" (ص٣٠٤ رقم٣٣٣٣).

وقد توبع سفيان علىٰ هذا الوجه تابعه:

١ - **وُهَيب بن خالد** بن عجلان البَاهِلي مولاهم، أبو بكر البصري. **وهو ثقة ثبت**. تقدمت

. . . . . .

ترجمته في الحديث السادس عشر.

٢- **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: ثقة**؛ احتج به الشيخان، تغير قبل موته بثلاث سنين، إلا أنه لم يحدّث عنه أحد بعد تغيره؛ فحديثه صحيح. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

■ **رواية الإرسال:**

وقد رواه عن خالد الحذاء مرسلاً: إسماعيل ابن عُلية، وبشر بن المفضل، ومحمد ابن أبي عدي.

- إسماعيل ابن عُلية، **ثقة حافظ**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي. **ثقة ثبت عابد**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين والإمام أحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حجر وغيرهم، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٦هـ) أو (١٨٧هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٢٤٧/١ رقم١٥٨)، "الجرح والتعديل" (٣٦٦/٢ رقم١٤١٠)، "الثقات" (٩٧/٦ رقم٦٨٨١)، "تهذيب الكمال" (١٤٨/٤ رقم٧٠٧)، "التقريب" (ص١٢٤ رقم٧٠٣).

- محمد بن أبي عدي، واسم أبي عدي، إبراهيم السلمي مولاهم أبو عمرو البصري. **ثقة**، وثقه وأثنىٰ عليه عبد الرحمن بن مهدي وابن سعد وابن معين والعجلي ومعاذ بن معاذ وأبو حاتم.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٩٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٢/٧)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (ص٦٤ رقم١٠٦)، "معرفة الثقات" (٢٤٧/٢ رقم١٦٢٨)، "الجرح والتعديل" (١٨٦/٧ رقم١٠٥٨)، "تهذيب الكمال" (٣٢١/٢٤ رقم٥٠٢٩)، "التقريب" (ص٤٦٥ رقم٥٦٩٧).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث موصولاً ومرسلاً رجاله ثقات. قال البيهقي: «وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات والله أعلم»، يريد رواة الوجهين الموصول والمرسل. إلا أن أهل الحديث اختلفوا في تصحيح أي من الوجهين إلىٰ فريقين:

❖الفريق الأول: ذهب إلىٰ أن الحديث صحيح موصولاً إلىٰ النبي ﷺ، ومنهم:

١-الترمذي عقب الحديث (رقم٣٧٩١): «هذا حديث حسن صحيح».

٢-وابن حبان في "صحيحه" (١٦/ ٧٤ رقم٧١٣١).

٣-الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٧٧ رقم٥٧٨٤) حيث قال: «هذا إسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة وإنما اتفقا بإسناده هذا علىٰ ذكر أبي عبيدة فقط».

٤-النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٢/ ٩٩) حيث ذكر حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: ((أرحم أمتي لأمتي أبو بكر...)). ثم قال: «رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجة بأسانيد صحيحة حسنة، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح».

٥-الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٧٤) حيث أخرج الحديث موصولاً من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موصولاً، وقال بإثره: «هذا حديث حسن صحيح».

٦-ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٩٣) حيث أورد رواية عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موصولاً، ثم قال: «وإِسنَادُهُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّ الحفاظَ قَالُوا إِنَّ الصَّوَابَ فِي أَوَّلِهِ الإِرسَالُ وَالمَوصُولُ مِنهُ مَا اقتَصَرَ عَلَيْهِ البُخَارِيُّ وَاللهُ أَعْلَمُ».

٧-الألباني في "السلسلة الصحيحة" (رقم١٢٢٤)، وفي "صحيح ابن ماجه" (رقم١٢٥).

❖الفريق الثاني: ذهب إلىٰ أن الصحيح مرسل إلا قول النبي ﷺ: ((إن لكل أمة أمينًا، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح))، فهو موصول مسند. ومنهم:

١-الدارقطني في "العلل" في نهاية كلامه في الاختلاف علىٰ شعبة، وقال: «وأصحها: عن

. . . . . .

شعبة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس».

٢-الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج" (٢/ ٦٨٧)، حيث قال بعد أن روىٰ طرق الحديث: «فأما حديث أبي قلابة فالصحيح منه المسند المتصل ذكر أبي عبيدة حسب، وما سوىٰ ذلك مرسل غير متصل، والله أعلم».

٣-عبد الحق الإشبيلي كما في " بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٤٢٥) حيث قال: «والمتفق علىٰ أنه المسند من هذا الحديث ذكر أبي عبيدة، وأول الحديث إنما يرويه الحفاظ من أهل البصرة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة مرسلاً».

قال ابن القطان معقبًا: «ففي هذا أنه لم يلتفت رواية عبد الوهاب الثقفي حين وصله، وإن كان ثقة».

٤-ابن عبد الهادي في "مجموع رسائله" (ص٨١) في علل حديث "أفرضكم زيد" حيث قال: «والأقرب في هذه الأحاديث كلها حديث أنس، والأظهر أنه مرسل، وباقي الأحاديث في أسانيدها مقال، وبعض ألفاظ الحديث صحيح ثابت متصل لاشك فيه، كذكر أبي عبيدة، وبعضها ضعيف قطعًا، وبعضها مشكوك فيه ومحتمل وفيه ارتياب، والله الموفق للصواب».

الحديث الثمانون

وفي كتاب الفرائض، باب من قال بتوريث الأرحام، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٨٠] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو بكرِ بنُ الحَسَنِ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقُ، حدثنا أبو عاصِمٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عمرِو بنِ مُسلِمٍ، عن طاوُسٍ، عن عائشةَ قالَت: **اللهُ ورسولهُ مَولَىٰ مَن لا مَولَىٰ لَه، والخالُ وارِثُ مَن لا وارِثَ لَه**. هذا هو المَحفوظُ، مِن قَولِ عائشةَ مَوقوفًا عَلَيها.

وكَذَلِكَ رَواه عبدُ الرَّزّاقِ عن ابنِ جُرَيجٍ مَوقوفًا، وقَد كان أبو عاصِمٍ يَرفَعُه في بَعضِ الرِّواياتِ عنه، ثُمَّ شَكَّ فيه، فالرَّفعُ غَيرُ مَحفوظٍ، واللهُ أعلمُ.

- أخبرنا أبو سعيد المَالينيُّ، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا محمد بن الحسين الأَهْوَازِيُّ، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو عاصم، فذَكَرَهُ مَرفُوعًا.

وكان أحمد بن حنبلٍ ويحيىٰ بن معين، يقُولانِ: عَمْرُو بن مُسْلِمٍ صَاحِبُ طاوُسٍ ليْس بالقَوِيّ، ورُوِيَ عن ابنِ طاوُسٍ مُرسَلاً ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه طاوس واختلف عليه في وصله وإرساله، وعلىٰ من دونه في رفعه ووقفه:

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه أبو عاصم واختلف عليه في رفعه ووقفه):

❖الضرب الأول: الموقوف: (أبو عاصم وغيره، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوُس، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، موقوفًا):

أخرجه الدارمي في "سننه" باب في ميراث ذوي الأرحام (٤/ ١٩٤٦ رقم ٣٠٢٠)،وأبو عوانة

---

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٤٤٠ رقم ١٢٣٤٣، ١٢٣٤٤).

.....

في "مستخرجه" باب ذكر الخبر المورث الخال إذا لم يكن للميت وارث (٣/ ٤٤٧ رقم٥٦٤٢)، والدارقطني في "سننه" كتاب الفرائض والسير وغير ذلك (٤/ ٨٥ رقم٥٥)، من طريق أبي عاصم، عن أبي جريج به، بمثله.

وعبد الرزاق في" مصنفه" باب ميراث ذي القرابة (٩/ ٢٠ رقم١٦٢٠٢)، و(١٠/ ٢٨٥ رقم١٩١٢٤)، ومن طريقه أبو عوانة في "مستخرجه" باب ذكر الخبر المورث الخال إذا لم يكن للميت وارث (٣/ ٤٤٧ رقم٥٦٤١).

والنسائي في "الكبرىٰ" ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في توريث الخال (٦/ ١١٥ رقم٦٣١٩)، من طريق مخلد بن زيد.

كلاهما (عبد الرزاق، ومخلد)، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوُس، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا موقوفًا عليها.

قال الدارقطني عقب الحديث: «فقيل لأبي عاصم: عن النبي ﷺ فسكت، فقال له: الشاذكوني حدثنا عن النبي ﷺ فسكت».

وقال البيهقي: «هذا هو المَحفوظُ، مِن قَولِ عائشةَ مَوقوفًا عَلَيها.

وكَذَلِكَ رَواه عبدُ الرَّزّاقِ عن ابنِ جُرَيجٍ مَوقوفًا، وقَد كان أبو عاصِمٍ يَرفَعُه في بَعضِ الرِّواياتِ عنه، ثُمَّ شَكَّ فيه، فالرَّفعُ غَيرُ مَحفوظٍ، واللهُ أعلمُ».

❖ **الضرب الثاني: المرفوع: (أبو عاصم وغيره، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوُس، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، عن النبي ﷺ مرفوعًا):**

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١١)، عن محمد بن الحسين الأهوازي، عن عمرو بن علي، عن أبي عاصم به.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب الفرائض، باب ماجاء في ميراث الخال (رقم ٢١٠٤)، والبزار في "مسنده"(١٨/ ٢٣١ رقم٢٤٨)، والنسائي في "الكبرىٰ" ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة في توريث الخال (٦/ ١١٥ رقم٦٣١٨)، وأبو عوانة في "مستخرجه" باب ذكر الخبر المورث الخال إذا لم يكن للميت وارث (٣/ ٤٤٧ رقم٥٦٣٨)، والطحاوي في "معاني الآثار" باب مواريث ذوي الأرحام(٤/ ٣٩٧ رقم٧٤٢٩)، والدارقطني في "سننه"

.....

كتاب الفرائض والسير وغير ذلك (٤/ ٨٥ رقم ٥٥، ٥٦)، من طرق عن أبي عاصم، عن ابن جريج به، واقتصر الطحاوي علىٰ لفظ: ((الخال وارث من لا وارث له)).

وأخرجه أبو عوانة في الموضع السابق من "مستخرجه" (رقم ٥٦٣٩) من طريق عبد الرزاق، و(رقم ٥٦٤٠)، من طريق إسحاق بن إبراهيم.

والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٨٣ رقم ٨٠٠٤)، من طريق مخلد بن زيد الجزري.

ثلاثتهم: (عبد الرزاق، وإسحاق بن إبراهيم، ومخلد بن زيد)، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوُس، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن رسول الله ﷺ.

قال الترمذي عقب الحديث: «وهذا حديث غريب، وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عن عائشة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقال البيهقي: «وقَد كان أبو عاصِمٍ يَرفَعُه في بَعضِ الرِّواياتِ عنه، ثُمَّ شَكَّ فيه، فالرَّفعُ غَيرُ مَحفوظٍ، واللهُ أعلمُ».

❖ الوجه الثاني: المرسل: (رواه ابن طاوُس، عن أبيه طاوُس، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" باب العمة والخالة (١/ ٩٢ رقم ١٧١)، عن سفيان بن عيينة، عن ابن طاوُس به، بلفظ: «أن رسول الله ﷺ مولىٰ من لا مولىٰ له، والخال وارث من لا وارث له».

■ الخلاصة:

تقدم بنا أنه اختلف في رفع الحديث ووقفه، علىٰ أبي عاصم ومخلد بن يزيد وعبد الرزاق. والأقرب للصواب عنهم رواية الوقف: حيث رجحها الإمام البيهقي بقوله: «هذا هو المَحفوظُ، مِن قَولِ عائشةَ مَوقوفاً عَلَيها... وقَد كان أبو عاصِمٍ يَرفَعُه في بَعضِ الرِّواياتِ عنه، ثُمَّ شَكَّ فيه، فالرَّفعُ غَيرُ مَحفوظٍ، واللهُ أعلمُ». حيث أعل المرفوع بشك أبي عاصم فيه، حيث كان يرفعه فلما روجع أوقفه.

وقال في "المعرفة" (٥/ ٨٢) عقب الحديث (رقم ٣٨٩٨): «وروي...، عن عائشة موقوفاً ومرفوعاً، ورفعه ضعيف».

. . . . . .

وقال كما في مختصر "الخلافيات" (٤/ ١٠): «رفعه وهم، والصواب موقوف».

وقال الترمذي عن الحديث المرفوع: «هذا حديث غريب، وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عن عائشة».

وقال ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٨٣): «وعن عائشة رواه الترمذي والنسائي والدارقطني من حديث طاوس عنها بقصة الخال حسب، وأعله النسائي بالاضطراب ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه»، وتبعهم ابن الملقن في "البدر المنير" (٧/ ١٩٩).

و أما الوجه المرسل فقد رواه ابن عيينة[١]، عن ابن طاوس[٢]، عن طاوس[٣]، عن النبيﷺ مرسلاً. ورجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[٤] قال أخبرنا ابن جريج، قال أخبرني عمرو بن مسلم، قال حدثني طاوس عن عائشة أنها قالت: "الله ورسوله مولىٰ من لا مولىٰ له، والخال وارث من لا وارث له".

❖**ابن جُريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

قلت: وقد صرح هنا بالتحديث وقال (أخبرني عمرو...)، فأمنا تدليسه.

❖**عمرو بن مسلم** الجَنَدي اليماني، صاحب طاوُس. روىٰ عن: طاوُس، وعكرمة. روىٰ عنه: ابنه عبد الله، وابن جريج، ومعمر، وغيرهم. قال ابن الجنيد، عن ابن معين: «لابأس به»، وقال الساجي: «صدوق يهم».

وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بالقوي». ضعفه الإمام أحمد والنسائي وابن خراش.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، وأنه ثقة حافظ إمام حجة.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والستين، وأنه **ثقة فاضل عابد**.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، وأنه ثقة فقيه فاضل.

(٤) باب ميراث ذي القرابة (٩/ ٢٠ رقم١٦٢٠٢).

. . . . . .

وقال علي بن المديني: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان وذكر عمرو بن مسلم صاحب طاوُس، فحرّك يده وقال: «ما أرىٰ هشام بن حجير إلا أمثل منه، قلت له أضرب علىٰ حديث هشام بن حجير، فقال: نعم». وهشام بن حجير قال عنه ابن حجر في "التقريب" (ص: ٥٧٢ رقم٧٢٨٨): «صدوق له أوهام».

وقال ابن عدي: «وليس له حديث منكر جداً».

وقال الذهبي: «صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام».

والأقرب في حاله – والله أعلم – أنه ضعيف لا يحتج به إذا تفرد بحديث، حيث ضعفه غالب الأئمة، وفسر الساجي سبب تضعيفه: بـ«أنه يهم». ولم يعدله سوىٰ ابن معين بقوله: «لا بأس به»، وقد وافق الجمهور علىٰ تضعيفه في الرواية الأخرىٰ، وأما قول ابن عدي فلعله أراد أن يعتبر بروايته والله أعلم.

روىٰ له مسلم في المتابعات، وأبو داود والترمذي والنسائي.

ينظر: "سؤالات ابن الجنيد" (رقم ٣٠٣)، "بحر الدم" (رقم٧٨٠)، "الجرح والتعديل" (٢٥٩/٦)، "الكامل" (١١٩/٦)، "ميزان الاعتدال" (٢٨٩/٣)، "تهذيب التهذيب" (٣٨٣/٤ رقم٥٩٢١)، "التقريب" (ص٤٢٧ رقم٥١١٥).

❖ **طاوُس** هو: ابن كِيسان اليماني، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

⊂ الحكم على الحديث:

والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لحال عمرو بن مسلم.

والمرسل إسناده ضعيف؛ لإرساله.

ولعل الاختلاف في رفع الحديث ووقفه من عمرو بن مسلم، ومداره عليه، قال البيهقي بعد روايته للحديث: «وكان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان عمرو بن مسلم صاحب طاوس ليس بالقوي»[1].

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٤٤٠) عقب الحديث (رقم ١٢٣٤٤).

الحديث الحادي والثمانون

وفي كتاب الفرائض، باب ما جاء في المولىٰ من أسفل، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٨١] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ أبي طالِبٍ، أخبرَنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرَنا حَمّادُ بنُ سلمةَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عَوسَجَةَ، عن ابنِ عباسٍ، أن رَجُلًا تُوُفِّيَ علىٰ عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**انظُروا هَل له وارِثٌ** ؟)). فقالوا: لا، إلا غُلامًا كان له فأعتَقَه. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**ادفَعوا إلَيه ميراثَه**)).

وكَذَلِكَ رَواه ابنُ عُيَينَةَ عن عمرٍو:

أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ، حدثنا عليُّ بنُ المَدينِيِّ، حدثنا سفيانُ، عن عمرٍو، عن عَوسَجَةَ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: ماتَ رَجُلٌ علىٰ عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ولَم يَترُكْ وارِثًا إلا عبداً له هو أعتَقَه، فأعطاه رسولُ اللهِ ﷺ ميراثَه.

وخالَفَهُما حَمّادُ بنُ زَيدٍ فرَواه عن عمرِو بنِ دينارٍ مُرسَلاً:

أخبرَنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضِي، حدثنا سُلَيمانُ وعارِمٌ قالا: حدثنا حمّادُ بنُ زَيدٍ، عن عمرٍو، عن عَوسَجَةَ مَولَىٰ ابنِ عباسٍ، أن رَجُلاً ماتَ علىٰ عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ولَم يَدَعْ وارِثًا إلا مَولًىٰ له هو أعتَقَه، فأعطاه النَّبِيُّ ﷺ ميراثَه. قال القاضِي: هَكَذا رَواه حَمّادُ بنُ زَيدٍ مُرسَلاً لَم يَبلُغْ به ابنَ عباسٍ.

قال الشيخُ: وكَذَلِكَ رَواه رَوحُ بنُ القاسِمِ عن عمرِو بنِ دينارٍ مُرسَلاً:

---

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣ رقم ١٢٥٢٤، ١٢٥٢٥، ١٢٥٢٦، ١٢٥٢٧).

أخبَرنا أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ أبي المَعروفِ الفقيهُ، أخبرَنا أبو عمرٍو إسماعيلُ بنُ نُجَيدٍ، حدثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ أبو عبدِ اللهِ، حدثنا أُمَيَّةُ بنُ بِسطامَ، حدثنا يَزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدثنا رَوحُ بنُ القاسِمِ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عَوسَجَةَ، أن رَجُلاً أعتَقَ رَجُلاً فماتَ الَّذِي أَعتَقَ ولَم يَكُنْ له وارِثٌ، فأعطَىٰ ميراثَه رسولُ اللهِ ﷺ المُعتَقَ.

وقَد أخبرَنا أبو سَعدٍ المالينِيُّ، أخبرَنا أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ قال: سَمِعتُ ابنَ حَمّادٍ يقولُ: قال البخاريُّ: عَوسَجَةُ مَولَىٰ ابنِ عباسٍ رَوَىٰ عنه عمرُو بنُ دينارٍ، ولَم يَصِحَّ حَديثُه[1].

قال الشيخُ: ورَواه بَعضُ الرُّواةِ عن عمرٍو عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ. وهو غَلَطٌ لا شَكَّ فيهِ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا موصولاً):

أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" باب مواريث ذوي الأرحام (٤/ ٤٠٣ رقم٧٤٥٩)، وفي " مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في دفعه ميراث المتوفىٰ في زمنه إلىٰ مولاه الأسفل الذي كان أعتقه(١٠/ ١٢ رقم٣٨٧٩)، من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار به، بنحوه.

والطيالسي في "مسنده" (٤/ ٤٥٨ رقم ٢٨٦١)، وأبوداود في "سننه" الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام (رقم٢٩٠٥)، والطحاوي في الموضع السابق من" مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في دفعه ميراث المتوفىٰ في زمنه إلىٰ مولاه الأسفل الذي كان أعتقه(١٠/ ١٢ رقم٣٨٧٩)، من طريق حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار به، بنحوه.

---

(١) " الكامل" (٧/ ١٠٣ رقم ١٥٤٩).

.....

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب ميراث مولاه(٩/ ١٧ رقم١٦١٩٢)، والحميدي في "مسنده" (١/ ٤٥٥ رقم٥٣٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٠٥ رقم١٩٣٠)، وابن ماجه في "سننه" الفرائض، باب من لا وارث له (رقم٢٧٤١)، والترمذي في "جامعه" الفرائض، باب في ميراث مولىٰ الأسفل(رقم٢١٠٦)، والنسائي في "الكبرىٰ" إذا مات المعَتِق وبقي المُعْتَق(٦/ ١٣٢ رقم٦٣٧٦)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٤/ ٢٨٨ رقم٢٣٩٩)، والطبراني في "الكبير"(١١/ ٤٢٧ رقم١٢٢١٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٨٦ رقم٨٠١٥)، من طرق عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا، بنحوه.

والطبراني في "الكبير" (١١/ ٤٢٧ رقم١٢٢١١)، من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا، بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، والعمل عند أهل العلم في هذا الباب: إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين».

وقال النسائي: «عوسجة ليس بالمشهور، ولا نعلم أن أحداً يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة».

❖الوجه الثاني: المرسل: (رواه حماد بن زيد وروح بن القاسم، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مولىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ مرسلاً):

لم أقف علىٰ من أخرجه إلا ماروَاه البيهقي في هذا الباب. وقد ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٥٦٣ رقم١٦٤٣)، من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة: " أن رجلاً توفي علىٰ عهد رسول الله ﷺ ولم يدَعْ وارثًا، إلا مولىٰ هو أعتقه...".

قال ابن أبي حاتم لأبيه: «...اللذَينِ يقولان: ابن عباس محفوظ؟

فقال: نعم ؛ قَصَّرَ حماد بن زيد.

قلت لأبي: يصحُّ هذا الحديث؟ قال عوسجة ليس بالمشهور».

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٧٦ رقم٣٤٧): «عوسجة مولىٰ ابن عباس الهاشمي،

.....

روىٰ عنه: عمرو بن دينار ولم يصح».

■ **النظر في الاختلاف:**

ومن خلال ماتقدم فالحديث من رواية عوسجة المكي مولىٰ ابن عباس، لم يرو عنه غير عمرو بن دينار، قال البخاري: «لم يصح حديثه»، وقال أبو حاتم والنسائي وابن حجر: «ليس بمشهور»، وذكر الحديث العقيلي في "الضعفاء" في ترجمة عوسجة وقال: «ولا يتابع عليه». ووثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي: «عوسجة، عن ابن عباس في الفرائض: مجهول، قال البخاري: لا يصح حديثه».

روىٰ له الأربعة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٧/٧٦ رقم٣٤٧)، "الجرح والتعديل" (٧/٢٤ رقم١٢٩)، "الثقات" (٥/٢٨١ رقم٤٨٤٦)، "تهذيب الكمال" (٢٢/٤٣٤)، "ديوان الضعفاء" (رقم ٣٢٥٨)، "تهذيب التهذيب" (٤/٤٢٢ رقم٦٠٥٥)، "التقريب" (ص: ٤٣٣ رقم٥٢١٤).

وقد تفرد برواية الحديث عن عوسجة، عمرو بن دينار، واختلف عليه في وصله وإرساله، وكلا هما الوصل والإرسال ضعيف؛ لأنه من حديث عوسجة قال عنه البخاري -كما تقدم بنا -: «لم يصح حديثه».

والحديث حسنه الترمذي، لكنه قال بعد ذلك: «والعمل عند أهل العلم في هذا الباب: إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين».

■ **الخلاصة:**

لم يرجح الإمام البيهقي أيًّا من الوجهين، وإنما اكتفىٰ بذكر الخلاف، ولعل ذلك بسبب الكلام علىٰ عوسجة - والله تعالىٰ أعلم-.

إلا أنه أعل بالغلط رواية عمرو عن عِكرِمَة عن ابنِ عباسٍ وقال : «ورَواه بَعض الرِّواة عن عمرو عن عِكرِمَة عن ابنِ عباس وهو غَلَطٌ لا شَكَّ فيهِ».

وقد أخرجها الحاكم في "المستدرك " (٤/ ٣٨٥ رقم٨٠١٣)، من طريق أبي قلابة،

.....

عن أبي عاصم، عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رجلاً مات فقال النبي ﷺ: «التمسوا له وارثـًا» فلم يوجد إلا مولىٰ له هو الذي أعتقه، فقال رسول الله ﷺ: «أعطوه إياه».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه. إلا أن حماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة روياه، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، مولىٰ ابن عباس، عن ابن عباس».

قلت: قد يكون الغلط من أبي قلابة، واسمه: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد الرَقاشي البصري، وأبو قلابة لقب، صدوق يخطئ تغير حفظه لما سكن بغداد، روىٰ عنه ابن ماجه فقط.كما في "التقريب" (ص٣٦٥ رقم٤٢١٠).

كونه خالف رواية حماد بن سلمة وابن عيينة.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف علىٰ الوجهين.

والحديث ذكره ابن قتيبة ضمن الأحاديث التي يخالفها الإجماع، حيث قال: «والفقهاء علىٰ خلاف ذلك؛ إما لاتهامهم عوسجة بهذا، وأنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة.وإما لتحريف في التأويل...». "تأويل مختلف الحديث"(ص٣٣٧).

وذكره ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٤٢٤ رقم١٥١٦)، وقال: «هذا حديث لا يصح، وعوسجة لا يتابع عليه قال البخاري ولم يصح حديثه».

وأورده ابن رجب في "شرح العلل" (١/ ٣٢٧) في الأحاديث التي اتفق العلماء علىٰ عدم العمل بها.

الحديث الثاني والثمانون

وفي كتاب الوصايا، باب ما جاء في العتق عن الميت، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٨٢] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ في كتاب "المستدرك" قال: حدثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ الهِلالِيُّ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ الوَليدِ العَدَنِيُّ، حدثنا سفيانُ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن عَطاءٍ، عن عائشةَ قالَت: قال رَجُلٌ: أُعتِقُ عن أبي يا رسولَ اللهِ؟ قال: ((**نَعَم**)).

كَذا أخبرَنا به وهو خَطأٌ:

إنَّما رَواه عليُّ بنُ الحَسَنِ الهِلالِيُّ في "جامع الثوري" عن عبدِ اللهِ بنِ الوَليدِ، عن الثَّورِيِّ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن عِطاءِ بنِ أبي رِباحٍ، أن رَجُلاً قال: يا رسولَ اللهِ، أُعتِقُ عن أبي وقَد ماتَ؟ قال: ((**نعم**)).

أخبرَناه أبو بكرٍ محمدُ بنُ إبراهيمَ الحافظُ، حدثنا أبو نَصرٍ العِراقِيُّ، حدثنا سفيانُ بنُ محمدٍ الجَوهَرِيُّ، حدثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ. فذَكَرَه مُرسَلاً ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث روا ه علي بن الحسن الهلالي واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (علي بن الحسن الهلالي، عن عبد الله بن الوليد، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عن النبي النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٢ رقم ٢٨٥٠)، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن علي بن الحسن الهلالي به، إلا أن فيه أن الرجل قال: «عن ابني».

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ٦٠ رقم ١٢٧٦٦، ١٢٧٦٧).

.....

والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٣٣ رقم١٢٦٨٣)، من طريق سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس قال: قال رجل: يا رسول الله، إن أبي مات أفأعتق عنه؟ قال: «نعم».

ومن طريق الطبراني الضياء في "المختارة" (٩/ ٥٣٠ رقم٥١٥).

قال البيهقي عن هذا الوجه: «كَذا أخبرَنا به وهو خَطأٌ: إنَّما رَواه عليُّ بنُ الحَسَنِ الهِلالِيُّ في "جامع الثوري" عن عبدِ اللهِ بنِ الوَليدِ، عن الثَّورِيِّ....»، وجاء به مرسلاً.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (علي بن الحسن الهلالي، عن عبد الله بن الوليد، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" الصدقة عن الميت(٩/ ٥٩ رقم١٦٣٤٠)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" مايتبع الميت بعد موته (٣/ ٥٩ رقم١٢٠٨٣)، عن سفيان الثوري به، بمثله. وعند عبد الرزاق أن الرجل سأل عن أمه.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه علي بن الحسن الهلالي واختلف عليه في وصله وإرساله، وقد أعل الإمام البيهقي الموصول بأنه خطأ، ورجح المرسل. واستدل علىٰ خطأ الرواية الموصولة برواية سفيان الثوري في "جامعه" للحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح مرسلاً. حيث قال بعد رواية الوصل: «كَذا أخبرنا به وهو خَطأٌ:إنَّما رَواه عليُّ بنُ الحَسَنِ الهِلالِيُّ في "جامع الثوري" عن عبدِ اللهِ بنِ الوَليدِ، عن الثَّورِيِّ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابِتٍ، عن عِطاءِ بنِ أبي رِباحٍ، أن رَجُلاً قال: يا رسولَ اللهِ...».

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر – والله أعلم – أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل) الذي رجحه الإمام البيهقي استناداً إلىٰ الرجوع إلىٰ المصنف الأصلي لسفيان الثوري وهو "جامع الثوري" كون الحديث أخرج من طريقه علىٰ الوجهين، إلا أنه رواه في "جامعه" مرسلاً.

.....

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه: مصنف ابن أبي شيبة في "مصنفه"[١] قال: "حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، وعن سفيان، عن زيد بن أسلم قالا: جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أعتق عن أبي وقد مات؟ قال: «نعم»".

❖ **وكيع بن الجرَّاح**، أبو سفيان الكوفي. ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

❖ **سفيان هو**: ابن سعيد بن مَسْروق **الثَّوري**، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

❖ **حبيب بن أبي ثابت، ثقة، فقيه**، جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

❖ **عطاء هو: ابن أبي رَبَاح. ثقة فقيه فاضل**، لكنه كثير الإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

❖ **زيد بن أسلم القرشي العَدَوِيّ**، أبو أسامة، **تابعي عالم ثقة**؛ وكان له حلقةٌ للعلمِ في مسجدِ رسولِ اللهﷺ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

الحكم على الحديث:

الإسناد رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

(١) مايتبع الميت بعد موته (٣/ ٥٩ رقم ١٢٠٨٣).

الحديث الثالث والثمانون

وفي كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب السلب للقاتل، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٨٣] " أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ إبراهيمَ الأصبَهانِيُّ، أخبرَنا أبو نَصرٍ العِراقِيُّ،حدثنا سفيانُ بنُ محمدٍ، حدثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ الوَليدِ، حدثنا سفيانُ، عن عبدِ الكَريم، عن عِكرِمَةَ قال: قال يَهودِيٌّ يَومَ قُرَيظَةَ: مَن يُبارِزُ ؟ فقالَ رسولُ اللهِ:ﷺ ((**قُم يا زُبَيرُ**)). فقالَت صَفيَّةُ: يا رسولَ اللهِ، واحِدِىٰ.فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**أيُّهُما عَلا صاحِبَه قَتَلَه**)). فعَلاه الزُّبَيرُ فقَتَلَه فنَفَّلَه النَّبِيُّ ﷺ سَلَبَه. هذا مُرسَلٌ، وقَد رُوِيَ مَوصولاً بذِكرِ ابنِ عباسٍ فيهِ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عبد الكريم الجزري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: المرسل: (عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه الواقدي في "مغازيه" (٢/ ٥٠٤)، وعبد الرزاق في "مصنفه" باب السلب والمبارزة (٥/ ٢٣٤ رقم ٩٤٧٠)، وابن أبي شيبة في"مصنفه" غزوة الخندق(٧/ ٣٧٩ رقم ٣٦٨٢٣) عن وكيع، وابن زنجويه في "الأموال " باب نفل السلب وهو الذي لا خمس فيه (رقم ١١٥٥)، عن أبي نعيم، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/ ٣٨٠) من طريق الواقدي. جميعهم: (الواقدي، وعبد الرزاق، ووكيع، وأبو نعيم)، عن الثوري، عن عبد الكريم الجزري به، بمثله، وجاء عند ابن أبي شيبة: ((لما كان يوم الخندق قام رجل من المشركين فقال: من يبارز؟...)). بدلاً من يوم قريظة.

وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" باب النفل والسلب في الغزو والجهاد (٢/ ٣٠٢

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ١٥٢ رقم ١٢٩٠٣).

. . . . . .

رقم ٢٦٩٤)، عن شريك القاضي، عن عبد الكريم الجزري به، بنحوه، إلا أنه قال يوم خيبر، بدلاً من يوم قريظة.

وخالفه الهيثم بن جميل، فرواه عن شريك، موصولاً، كما سيأتي في الوجه الثاني.

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ، موصولاً):**

أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" باب الرجل يقتل قتيلاً في دار الحرب، هل يكون له سلبه أم لا؟ (٣/ ٢٢٦ رقم٥١٨٧)، من طريق الهيثم بن جميل، عن شريك، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ((انتدب رجل من المشركين فأمر النبي ﷺ الزبير فخرج إليه فقتله، فجعل له النبي ﷺ سلبه)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عبد الكريم الجزري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن الجزري راويان، هما:**

❖ **سفيان الثَّوري الثقة الحافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

❖ **شَريك بن عبد الله** النَّخَعي، **وهو صدوق، يُخطئ كثيراً**، تغيَّر حفظه منذ وَلِيَ القضاء بالكوفة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ، موصولاً):**

تفرد بروايته عن عبد الكريم علىٰ هذا الوجه **شَريك، وقد تقدم بنا أنه سيئ الحفظ، ولم يُتابع.**

■ **الخلاصة:**

يظهر لنا في هذا الحديث أن الإمام البيهقي توقف عن الترجيح، واكتفىٰ بقوله: «هذا مُرسَلٌ،

. . . . . .

وقَد رُوِيَ مَوصولاً بذِكرِ ابنِ عباسٍ فيهِ».

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الوجه الراجح هو (المرسل)، كون راويه أوثق وأحفظ حيث رواه الحافظ سفيان الثوري، وتابعه شريك في أحد الأوجه عنه. بينما تفرد في روايته موصولاً شريك، وهو سيئ الحفظ.

وقد استشهد بحديث عكرمة مرسلاً: ابن عبد البر في "الاستذكار" (٥/ ٦٩)، وابن حجر في "الفتح"(٧/ ٤٠٧)، وقال: «وروى ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة: أن رجلاً من المشركين قال يوم الخندق من يبارز....» وذكره كما هو.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[1] قال: "عن الثوري، عن عبد الكريم، عن عكرمة قال: قام رجل من بني قريظة فقال: من يبارز؟ فقال النبي ﷺ: «قم يا زبير» فقالت صفية: أوحيدي يا رسول الله ؟ فقال النبي ﷺ: «أيهما علا صاحبه قتله؟».فعلاه الزبير فقتله، فنفله رسول الله ﷺ سلبه".

❖ **سفيان الثَّوري**. **ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

❖ **عبد الكريم** هو: ابن مالك الجَزَري أبو سعيد الحَرَّاني، مولى بني أمية. روى عن: عطاء بن أبي رباح وعكرمة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، وغيرهم. روى عنه: أيوب السختياني وهو من أقرانه وابن جريج ومالك والسفيانان، وغيرهم. **وهو ثقة متقن**، وثقه وأثنى عليه سفيان بن عيينة، وابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني وابن عبد البر.

وقال الذهبي: «حافظ مكثر».

روى له الجماعة، مات سنة (١٢٧هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٧/٤٨١)، "التاريخ الكبير"(٦/٨٨)، "معرفة الثقات" (٢/ ١٠٠ رقم١١٢٤)، "الجرح

(١) باب السلب والمبارزة(٥/ ٢٣٤ رقم ٩٤٧٠).

. . . . . .

والتعديل" (٥٨/٦ رقم٣١٠)، "سؤالات البرقاني"(رقم٣٠٥)، "تهذيب الكمال" (٢٥٢/١٨ رقم٣٥٠٤)، "الكاشف" (٦٦١/١ رقم٣٤٣٠)، "تهذيب التهذيب" (٤٨٤/٣ رقم٤٧٦٤)، "التقريب" (ص٣٦١ رقم٤١٥٤).

❖ **عكرمة مولىٰ ابن عباس، ثقةٌ ثبتٌ** عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدعة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

الحكم على الحديث:

الإسناد رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الرابع والثمانون

وفي كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب ما جاء في سهم البراذين والمقاريف والهجين، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٨٤] " أخبرَناه أبو سَعدٍ الماليْنِيُّ، أخبرَنا أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ، حدثنا أبو عَقيل أَنَسُ بنُ سَلمٍ، حدثنا أَسَدُ بنُ الحارِثِ الحَرّانِيُّ، حدثنا حَمّادُ بنُ خالِدٍ، حدثنا مُعاويَةُ بنُ صالِحٍ، عن العَلاءِ بنِ الحارِثِ، عن مَكحولٍ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال يَومَ خَيبَرَ: ((**عَرِّبوا العَرَبِيَّ وهَجِّنوا الهَجينَ**)). وهذا هو المَحفوظُ، مُرسَلٌ.

وقَد رَواه أحمدُ بنُ محمدٍ الجُرجانِيُّ - سَكَنَ حِمصَ - عن حَمّادِ بنِ خالِدٍ، عن مُعاويَةَ بنِ صالِحٍ، عن العَلاءِ بنِ الحارِثِ، عن مَكحولٍ، عن زيادِ بنِ جاريَةَ، عن حَبيبِ بنِ مَسلَمَةَ مَوصولاً. أخبرَناه أبو سَعدٍ، أخبرَنا أبو أحمدَ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ يونُسَ، حدثنا محمدُ ابنُ عَوْفٍ، حدثنا أحمدُ بنُ محمدٍ الجُرجانِيُّ، حدثنا حَمّادُ بنُ خالِدٍ. فذَكَرَه، وزادَ في مَتنِه: ((**لِلفَرَسِ سَهمانِ ولِلهَجينِ سَهمٌ**)). قال أبو أحمدَ: هذا لا يُوصِّلُه غَيرُ أحمدَ، وأحاديثُه لَيسَت بمُستَقيمَةٍ كأنَّه يَغلَطُ فيها ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه حماد بن خالد، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: المرسل: (حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٨٠)، من طريق أسد بن الحارث الحراني، عن حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، به، بمثله، إلا أنه قال: «يوم حنين».

وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (رقم٢٨٧)، عن أحمد بن حنبل، أن عبد الرحمن بن

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ٢١٦ رقم ١٣٠١١، ١٣٠١٢).

. . . . . .

مهدي، وحماد بن خالد، وزيد بن الحباب، حدثوهم المعنىٰ، عن معاوية بن صالح، عن أبي بشر، عن مكحول: "أن النبي ﷺ: هَجَّنَ الهَجِينَ يوم خيبر وعَرَّبَ العَربيَّ: للعربي سهمان، وللهجين سهم ". وذكره البيهقي في "سننه" كتاب السير، باب تفضيل الخيل (١٨/ ١٧٦) عقب الحديث (رقم١٨٠١٨)، من هذا الطريق، وقال: «رواه الشافعي وأحمد بن حنبل وجماعة عن حماد منقطعاً.وكذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي، وزيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، عن أبي بشر -وهو العلاء- عن مكحول، أن رسول الله ﷺ: ((هجن الهجين يوم حنين، وعرب العربي؛ للعربي سهمان، وللهجين سهم)). وهذا منقطع، ولا تقوم به الحُجَّة».

وذكره البيهقي في "سننه" باب ما جاء في سهم البراذين والمقاريف والهجين (١٣/ ٢١٦)، وفي "المعرفة" كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب سهم الفارس(٥/ ١٣٧)، معلقاً عن الشافعي، عن حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن أبي بشر، عن مكحول: ((أن النبي ﷺ عرب العربي، وهجن الهجين)).

وقال الشافعي: «لم يرو ذلك إلا مكحول مرسلاً. والمرسل لاتقوم بمثله حجة».

وقال البيهقي: «هذا هو المَحفوظُ، مُرسَلٌ».

❖الوجه الثاني: الموصول: (حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة، عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٨٠)، وتمام في "فوائده" (٢/ ١٧٤ رقم ١٤٦٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (رقم١٠)، والبيهقي في "سننه" كتاب السير، باب تفضيل الخيل (١٨/ ١٧٥ رقم١٨٠١٨).

من طريق أحمد بن أبي أحمد الجرجاني، عن حماد بن خالد الخياط، عن معاوية بن صالح به، بلفظ: ((قال رسول الله ﷺ يوم حنين عربوا العربي، وهجنوا الهجين، للفرس سهمان وللهجين سهم)).

قال ابن عدي: «هذا حديث لا يوصله غير أحمد بن أبي أحمد ». وقال عن أحمد بن أبي أحمد: «أحاديثه ليست بمستقيمة كأنه يغلط فيها».

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث يرويه حماد بن خالد، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن النبي ﷺ، مرسلاً) فقد رواه عن حماد راوٍ واحد هو:**

- أسد بن الحارث الحراني، أندلسي مولىٰ خولان، رحل وسمع من أصبغ بن الفرج، ويحيىٰ بن بكير. ذكره محمد بن حارث الخشني.

ينظر: "جذوة المقتبس" (ص١٧٢)، "بغية الملتمس" للضبي (ص٢٣٩).

قلت: ولم يتبين لي حاله.

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة، عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عن حماد راوٍ واحد هو:**

- أحمد بن محمد - هو: ابن أبي أحمد -الجرجاني، سكن حمص، **وقدم دمشق وحدث بها.** قال عنه ابن عدي: «أحاديثه ليست بمستقيمة كأنه يغلط فيها».

ينظر: "الكامل" (٢٧٩/١)، "تاريخ جرجان" (رقم ١٠)، "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٦/٧١ رقم٩٥٢١)، "ميزان الاعتدال" (١٥٢/١)، "لسان الميزان" (٦٥٨/١ رقم٨١٩).

وهذا الوجه إسناده ضعيف، بسبب أحمد بن أبي أحمد الجرجاني، وقد أعله ابن عدي بتفرد أحمد هذا في وصله، فقال في"الكامل" (١/ ٢٨٠): «وهذا حديث لا يوصله غير أحمد بن أبي أحمد هذا، ورواه غيره عن حماد بن خالد، فلم يذكر في إسناده زياد بن جارية، ولا حبيب بن مسلمة».

■ **الخلاصة:**

مما تقدم نجد أن الإمام البيهقي رجح (المرسل)، بقوله: «هذا هو المَحفوظُ، مُرسَلٌ».

وقال الشافعي كما في "السنن الصغير" (٣/ ٣٩٢): «الذي رواه... مكحول، أن النبي ﷺ: عرب العربي، وهجن الهجين. منقطع والذي وصله ضعيف».

.....

وقد أعل ابن عدي (الموصول) -كما نقل عنه البيهقي في هذا الحديث- بقوله: «هذا لا يُوصِّلُه غَيرُ أحمدَ، وأحاديثُه لَيسَت بمُستَقيمَةٍ كأنَّه يَغلَطُ فيها».

الحكم على الحديث:

الحديث علىٰ الوجه الذي رجحه الإمام البيهقي إسناده ضعيف؛ لإرساله.

فقد نقل البيهقي عن الشافعي في "المعرفة" (٥/ ١٣٧) أنه قال: «لم يرو ذلك إلا مكحول مرسلاً. والمرسل لاتقوم بمثله حجة».

وقال البيهقي في " سننه" كتاب السير، باب تفضيل الخيل (١٨/ ١٧٦) عقب الحديث (رقم١٨٠١٨)عن حديث مكحول المرسل: «هذا منقطع، ولا تقوم به الحُجَّة».

والحديث علىٰ الوجهين إسناده ضعيف - والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الخامس والثمانون

وفي كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب ما جاء في شعار القبائل ونداء كل قبيلة بشعارها، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٨٥] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا أحمدُ بنُ عبد الجَبّارِ، حدثنا يونُسُ بنُ بُكَيرٍ، عن ابنِ إسحاقَ قال: حَدَّثَنِي عُمَرُ بنُ عبدِ اللهِ بن عُروةَ، عن عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ قال: جَعَلَ رسولُ اللهِ ﷺ شِعارَ المُهاجِرينَ يومَ بَدرٍ: يا بَنِي عبدِ الرَّحمَنِ، وشِعارَ الخَزرَجِ: يا بَنِي عبدِ اللهِ، وشِعارَ الأوسِ: يا بَنِي عُبَيدِ اللهِ، وسَمَّىٰ خَيلَه: يا خَيلَ اللهِ. هذا مُرسَلٌ، وقَد روِيَ مَوصولاً:

أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو عليٍّ الحافظُ، أخبرَنا القاسِمُ بنُ زَكَريّا المُقرِئُ، حدثنا عمرُو بنُ محمدٍ النّاقِدُ، حدثنا يَعقوبُ بنُ محمدٍ الزُّهرِيُّ، حدثنا عبدُ العَزيزِ بنُ عِمرانَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي حَبيبَةَ، عن يَزيدَ بنِ رومانَ، عن عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَت: جَعَلَ رسولُ اللهِ ﷺ شِعارَ المُهاجِرينَ يوَم بَدرٍ بَنِي عبدِ الرَّحمَنِ، والأوسِ: بَنِي عبدِ اللهِ، والخَزرَجِ بَنِي عُبَيدِ اللهِ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عروة بن الزبير، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: المرسل: (رواه عمر بن عبدالله بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه البيهقي في"دلائل النبوة" جماع أبواب غزوة بدر العظمىٰ(٣/ ٧٠)، بإسناده ومتنه كما في هذا الحديث من "سننه".

❖الوجه الثاني: الموصول: (رواه يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ٣٢٦، ٣٢٧، رقم ١٣١٨١، ١٣١٨٢).

.....

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً):

أخرجه الحاكم في" المستدرك" (٢/ ١١٦ رقم ٢٥١٠)، عن أبي علي الحافظ، عن القاسم بن زكريا، عن عمرو بن محمد الناقد، عن يعقوب بن محمد الزُّهري، عن عبد العزيز بن عمران، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن يزيد بن رومان به، بمثله. وقال الحاكم: «هذا حديث غريب صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وخالفه الذهبي، فقال: «بل يعقوب وإبراهيم ضعيفان». وكذا ابن الملقن حيث قال: «لا ففيه يعقوب بن محمد الزهري، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهما ضعيفان»[(١)].

وخالفه الواقدي في "مغازيه" (١/ ٧١) فرواه عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عروة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مرفوعاً. بدلاً من يزيد بن رومان، عن عروة.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عروة بن الزبير، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

❖ **عمر بن عبدالله بن عروة** بن الزبير بن العوام الأسدي المدني. ذكره ابن حبان في "الثقات"، والبخاري في "تاريخه" وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" هكذا دون أن يَذكرا فيه جرحًا أوتعديلاً.

قال ابن حجر: «مقبول....وهم من زعم أنه عمر بن عروة».

ينظر: "التاريخ الكبير" (٦/١٦٧ رقم٢٠٥٦)، "الجرح التعديل" (٦/١١٧ رقم٦٣٤)، "الثقات" (٧/١٦٦ رقم٩٤٩١)، "تهذيب الكمال" (٢١/٤١٣ رقم٤٢٦٨)، "تهذيب التهذيب"(٤/٢٩٥ رقم٥٦٨٢)، "التقريب" (ص٤١٤ رقم٤٩٣١).

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً) فهو من رواية:**

(١) "البدر المنير" (٩/ ٦٧).

. . . . . .

طريق يعقوب بن محمد الزُّهري، عن عبد العزيز بن عمران، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً.

وإسناده واهٍ؛ يعقوب الزُّهري وإبراهيم بن أبي حبيبة ضعيفان[١]، وعبد العزيز بن عمران -ويعرف بابن أبي ثابت- متروك[٢].

وأما رواية الواقدي فإسنادها ضعيف جداً ؛ لحال الواقدي نفسه وهو: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي، متروك، مع سعة علمه. كما في "التقريب" (ص٤٩٨ رقم ٦١٧٥).

وكذا لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة.

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث اكتفىٰ الإمام البيهقي برواية الحديث علىٰ الوجهين فرواه مرسلاً ثم قال: «هذا مرسل، وقد روي موصولاً »، ثم أخرجه، دون أن يرجح بينهما.

ومن خلال النظر في الاختلاف تبين لنا أن الحديث رواه عن عروة بن الزبير علىٰ الوجه المرسل: عمر بن عبد الله بن عروة، وهو مقبول، لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يتابع في روايته. في حين أن الوجه الموصول إسناده علىٰ الوجهين فيه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث علىٰ الوجهين إسناده ضعيف.

---

(١) ينظر: ترجمة يعقوب بن محمد الزُّهري في: "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٩٦ رقم٨٩٦)، "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٤ رقم ٨٩٦)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ٤٤٥ رقم ٢٠٧٣)، "ديوان الضعفاء" (رقم٤٧٧٩)، "التقريب" (ص: ٦٠٨ رقم٧٨٣٤). وينظر ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري في: "الضعفاء الصغير" للبخاري (ص ١٢ رقم٢)، "الجرح والتعديل" (٢/ ٨٣ رقم١٦٩)، ""الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٢)، الضعفاء الكبير" للعقيلي (١/ ٤٣)، "التقريب" (ص٨٧ رقم١٤٦).

(٢) ينظر: "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٩ رقم ١٥٨٥)، " الجرح والتعديل" (٥/ ٣٩٠ رقم١٨١٧)، "التقريب" (ص ٣٥٨ رقم٤١١٤).

. . . . . .

الوجه الأول: إسناده ضعيف؛ لإرساله.

والوجه الثاني (الموصول): إسناده من الطريقين واهٍ جداً، رواية عبد العزيز بن عمران، ورواية الواقدي؛ فكلاهما متروك.

الحديث السادس والثمانون

وفي كتاب قسم الصدقات، باب العامل علىٰ الصدقة يأخذ منها بقدر عمله إن كان موسراً، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[1]:

[٨٦] " أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ بنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ مَسلَمَةَ، عن مالِك، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: ((**لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إلا لِخَمسَةٍ؛ لِغازٍ في سَبيلِ اللهِ، أو لِعامِلٍ عَلَيها، أو لِغارِمٍ، أو لِرَجُلٍ اشتَراها بمالِهِ، أو رَجُلٍ كان له جارٌ مِسكينٌ، فتُصُدِّقَ علىٰ المِسكينِ فأَهدَىٰ المِسكينُ لِلغَنِيِّ**)).

أرسَلَه مالِك وابنُ عُيَينَةَ، وأَسنَدَه مَعمَرٌ عن زَيدِ بنِ أسلَمَ:

أخبرَنا أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يَحيَىٰ بنِ عبدِ الجَبّارِ السُّكَّرِيُّ ببَغدادَ، أخبرَنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفّارُ، حدثنا أحمدُ بنُ مَنصورٍ الرَّمادِيُّ، حدثنا عبدُ الرَّزّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إلاَّ لِخَمسَةٍ؛ لِرَجُلٍ عامِلٍ عَلَيها، أو رَجُلٍ اشتَراها بمالِهِ، أو مِسكينٍ تُصُدِّقَ عَلَيه بها فأَهداها لِغَنِيٍّ، أو غارِمٍ، أو غازٍ في سَبيلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ**)).

ورَواه الثَّورِيُّ عن زَيدٍ فقالَ: حَدَّثَنِي الثَّبتُ عن النَّبِيِّ ﷺ، وتارَةً عن رَجُلٍ مِن أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ.

ورَواه أبو الأزهَرِ السَّلِيطِيُّ عن عبدِ الرَّزّاقِ، عن مَعمَرٍ والثَّورِيِّ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، كما رَواه مَعمَرٌ وحدَه:

أخبرَناه أبو الحَسَنِ العَلَوِيُّ، أخبرَنا أبو حامِدِ ابنُ الشَّرقِيِّ، حدثنا أبو الأزهَرِ،

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨ رقم ١٣٢٩٤، ١٣٢٩٥، ١٣٢٩٦).

حدثنا عبدُالرَّزّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ والثَّورِيُّ، عن زَيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ. فذَكَرَه بمَعناه ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه زيد بن أسلم، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖الوجه الأول: (رواه مالك وابن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الزكاة، باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني(رقم ١٦٣٥)، عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك به، بمثله.

والإمام مالك في "الموطأ" باب أخذ الصدقة، ومن يجوز له أخذها (رقم ٦٠٤)، عن زيد بن أسلم به، بمثله.

ومن طريق الإمام مالك أخرجه: ابن زنجويه في "الأموال" باب مايحل الصدقة للأغنياء، ووجوه ذلك(رقم٢٠٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٦ رقم١٤٨١)، والبيهقي في "المعرفة" قسم الصدقات، باب بيان أهل الصدقات (٥/ ١٩٧ رقم٤٠٣٣)، والبغوي في "شرح السنة" باب من تحل له الصدقة من الأغنياء (٦/ ٨٩ رقم ١٦٠٤)، عن زيد بن أسلم به، بمثله.

قال أبو داود: «ورواه ابنُ عيينة، عن زيد كما قال مالك. ورواه الثوري، عن زيد قال: حدثني الثَّبتُ عن النبي ﷺ».

وقال البيهقي في "المعرفة" عقب الحديث: «هكذا رواه مالك في الموطأ مرسلاً.وقد رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ.فذكر معناه موصولاً». ومثله قال البغوي في "شرح السنة" عقب الحديث.

هكذا رواه مالك مرسلاً، وتابعه علىٰ إرساله: سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن أمية:

.....

❖ أما رواية ابن عيينة فقد أخرجها: ابن أبي شيبة في "مصنفه" ماقالوا فيما رخص فيه من المسألة (٢/ ٤٢٦ رقم ١٠٦٨٢) عن وكيع، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥/ ٩٦) من طريق إسحاق الأيلي.

كلاهما: (وكيع، والأيلي)، عن ابن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه. وعند ابن أبي شيبة قال: «أو ابن السبيل»، بدلاً من: «أو لغارم».

❖ وأما رواية إسماعيل بن أمية: فقد ذكرها ابن عبد البر في" التمهيد" (٥/ ٩٦)، من طريق ابن عُلية، عن إسماعيل بن أمية، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقال: «بلفظ حديث مالك حرفًا بحرف».

❖ **الوجه الثاني: (ورواه معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه البيهقي في "المعرفة" قسم الصدقات، باب بيان أهل الصدقات (٥/ ١٩٧ رقم ٤٠٣٤)، عن أبي محمد عبد الله بن يحيىٰ السكري، عن إسماعيل الصفار، عن أحمد بن منصور، عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

وعبد الرزاق في "مصنفه" باب كم الكنز؟ ولمن الزكاة؟ (٤/ ١٠٩ رقم ٧١٥١) عن معمر، عن زيد بن أسلم به، بمثله.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: الإمام أحمد في "مسنده" (١٨/ ٩٦ رقم ١١٥٣٨)، وأبو داود في "سننه" كتاب الزكاة، باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني(رقم ١٦٣٦)، وابن ماجه في "سننه" أبواب الزكاة، باب من تحل له الصدقة (رقم ١٨٤١)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" كتاب الزكاة (رقم ٣٦٥)،وابن خزيمة في "صحيحة" باب إعطاء الغارمين من الصدقة وإن كانوا أغنياء بلفظ خبر مجمل غير مفسر(٤/ ٧١ رقم ٢٣٧٤)، والدارقطني في "سننه" باب بيان من يجوز له أخذ الصدقة (٢/ ١٢١ رقم ٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٦ رقم ١٤٨٠)، والبيهقي في "سننه" كتاب قسم الصدقات، باب سهم سبيل الله (١٣/ ٤١٨ رقم ١٣٣٢٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥/ ٩٦)، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولًا، بنحوه.

.....

قال الحاكم عقب الحديث: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم»

وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٣)، وفي "العلل"(١١/ ٢٧١ رقم ٢٢٧٩)، من طريق محمد بن سهل بن عسكر، والبيهقي في "السنن الصغير" باب قسم الصدقات الواجبات (٢/ ٧٦ رقم ١٠٠٥)، من طريق أبي الأزهر السليطي.

كلاهما: (محمد بن سهل، والسليطي)، عن عبد الرزاق، عن معمر والثوري جميعاً، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ بنحوه.

ورجح الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٧٠ رقم ٢٢٧٩) رواية معمر وحده، حيث قال: «حدث به عبد الرزاق، عن معمر، والثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قاله ابن عسكر عنه، وقال غيره: عن عبد الرزاق، عن معمر وحده، وهو أصح».

❖ **الوجه الثالث: (رواه سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ، ولم يسم الرجل):**

أخرجه الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٧١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن زيد بن أسلم به، بنحوه. وقال الدارقطني: «وهو الصحيح».

وأورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/ ٦١٧)، عن أبيه وأبي زرعة، أنهما قالا عقب حديث معمر الموصول: «هذا خطأ؛ رواه الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثَّبت، قال: قال رسول الله ﷺ، وهو أشبه».

وخالف ابن مهدي عبد الرزاق في "مصنفه" (٤/ ١٠٩ رقم ٧١٥٢) فرواه عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه زيد بن أسلم، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه، وجميع من روىٰ عنه هذه الأوجه ثقات حفاظ.

❖ **أما الوجه الأول: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الرسول النبي ﷺ، مرسلاً):**

.....

فقد رواه عن زيد أمامان حافظان هما: الإمام مالك، وسفيان بن عيينة.

❖ **وأما الوجه الثاني: (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ موصولاً):**

فقد رواه عن زيد ثقتان حافظان هما: معمر بن راشد، وسفيان الثوري.

❖ **وأما الوجه الثالث: (زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ، ولم يسم الرجل):**

فقد رواه الثقة الحافظ: سفيان الثوري.

وقد اختلف الحفاظ أيما أصح رواية الوصل أو رواية الإرسال:

❖ فصحح رواية الوصل- (الوجه الثاني)- جماعة من الحفاظ منهم:

البزار كما في "البدر المنير" (٧/ ٣٨٤)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (رقم ٣٦٥)، ابن خزيمة في "صحيحة"(٤/ ٧١ رقم ٢٣٧٤)، والدارقطني في "العلل"(١١/ ٢٧٠ رقم ٢٢٧٩) - حيث رجح رواية معمر وحده-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٦ رقم ١٤٨٠)، وابن الملقن في "البدر المنير"(٧/ ٣٨٤). وقال ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٦٢ رقم ١٠٤٩): «إسناده ثقات».

❖ وأشار إلىٰ ترجيح رواية الإرسال علىٰ (الوجه الأول):

أبوداود في "سننه" عقب الحديث رقم(١٦٣٦)، بعد أن روىٰ الحديث موصولاً ومرسلاً، حيث ذكر من تابع الإمام مالك علىٰ روايته للوجه المرسل، فقال: «ورواه ابن عيينة عن زيد كما قال مالك. ورواه الثورىٰ عن زيد قال: حدثنىٰ الثبت عن النبىٰ ﷺ».

❖ ونص علىٰ تصحيح رواية سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ، علىٰ (الوجه الثالث)، كل من:

١/ أبو زرعة وأبو حاتم كما في "العلل" (٢/ ٦١٧)، عقب حديث معمر الموصول، حيث أعلاه بالخطأ، ورجحا حديث سفيان الثوري علىٰ هذا الوجه، فقالا: «هذا خطأ؛ رواه الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثَّبت، قال: قال رسول الله ﷺ، وهو أشبه». ثم قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: فإن قال قائل: الثبت من هو أليس؟ هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو

.....

كان عطاء بن يسار لم يكن عنه.

قلت لأبي زرعة: أليس الثبت هو عطاء ؟ قال: لا ؛ لو كان عطاء ما كان يكني عنه وقد رواه ابن عيينة، عن زيد، عن عطاء، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

قال أبي: والثوري أحفظ».

٢/ الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٧١)، حيث قال: «وروىٰ هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ، ولم يسم رجلا، وهو الصحيح».

■ **الخلاصة:**

الحديث موصولاً رواه معمر والثوري وهما إمامان حافظان، وكذا الإمام مالك وابن عيينة وقد روياه مرسلاً، فقد يكون عطاء بن يسار أرسله مرة، ووصله أخرىٰ - والله تعالىٰ أعلم - .ورواه الثوري وهو ثقة حافظ عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت، عن النبي ﷺ، ولم يسم الرجل، فوافق رواية الإرسال.

وقد اختلف الحفاظ في ترجيح أي من الأوجه، فذهب إلىٰ ترجيح رواية الوصل(الوجه الثاني) جماعة من العلماء، وذهب إلىٰ ترجيح رواية الثوري (الوجه الثالث) جهابذة في علم العلل كأبي زرعة وأبي حاتم والدارقطني.

ولعل الإمام البيهقي توقف عن الترجيح بسبب هذا الاختلاف، أو كون أحدهما يعضد الآخر - والله تعالىٰ أعلم -حيث جمع طرق هذا الحديث، وفيها أن مالكـًا وابن عيينة أرسلاه، وأن معمراً والثوري وصلاه، ثم ذكر أن الثوري رواه عن زيد، فقال حدثني الثبت عن النبي ﷺ، وتارة قال عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ.

ثم ذكر رواية معمر والثوري موصولة كما رواها معمر لوحده وساق إسنادها، إلا أنه لم يصرح أيهما أصح، فلذلك أتوقف عن الترجيح.

. . . . . .

دراسة الإسناد، والحكم عليه:

- **أولاً: الوجه الأول**: أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"[١] قال: "عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جار مسكين، فتصدق علىٰ المسكين، فأهدىٰ المسكين للغني)).

- **زيد بن أسلم، تابعي عالم ثقة**؛ وكان له حلقةٌ للعلمِ في مسجدِ رسولِ اللهﷺ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

- **عطاء بن يسار. تابعي ثقة فاضل**، صاحب مواعظ وعبادة. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

الحديث بهذا الإسناد رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

- **ثانيًا: الوجه الثاني**: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[٢] قال: "عن معمر، عن زيد بن أسلم به، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "قال رسول الله ﷺ: ((لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه منها، فأهدىٰ منها لغني)).

- **معمر بن راشد. ثقة ثبت فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **زيد بن أسلم، تابعي عالم ثقة**؛ وكان له حلقةٌ للعلمِ في مسجدِ رسولِ اللهﷺ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

- **عطاء بن يسار. تابعي ثقة فاضل**، صاحب مواعظ وعبادة. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

الحديث إسناده صحيح، صححه البزار وابن الجارود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وابن الملقن.

---

(١) باب أخذ الصدقة، ومن يجوز له أخذها (رقم ٦٠٤).

(٢) باب كم الكنز؟ ولمن الزكاة؟ (٤/ ١٠٩ رقم ٧١٥١).

. . . . . .

- **ثالثًا: الوجه الثالث**: أخرجه الدارقطني في "العلل"[(١)] قال: حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، قال: حدثنا أحمد بن سنان، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبت: أن رسول الله ﷺ، قال: ((لا تحل الصدقة لغني إلا بخمسة، ثم ذكر نحو حديث عبد الرزاق)).

- **علي بن عبد الله** بن مبشر أبو الحسن الواسطي، روىٰ عن: أحمد بن سنان القطان، ومحمد بن المثنىٰ العنزي، وعمار بن خالد التمار وغيرهم. روىٰ عنه: أبو بكر بن المقرئ، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، وغيرهم. قال عنه الذهبي: «الإمام الثقة المحدث».

مات سنة (٣٢٤هـ).

ينظر: "سيرأعلام النبلاء" (١٥/٢٥)، "العبر" (٢/٢٣)، "شذرات الذهب" (٤/١٣٣).

- **أحمد بن سنان** بن أسد بن حِبان أبو جعفر القطان الواسطي. روىٰ عن: يحيىٰ القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعفان بن مسلم، وغيرهم. روىٰ عنه: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وغيرهم. **وهو ثقة حافظ**، وثقه أبو حاتم والنسائي والدارقطني، وزاد أبو حاتم: «صدوقًا».

وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، المجود، أبو جعفر الواسطي، القطان».

مات سنة (٢٥٩هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢/٥٣ رقم٦٠)، "تهذيب الكمال" (١/٣٢٢ رقم٤٥)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/٢٤٤)، "تهذيب التهذيب"(١/٢٥ رقم٦٢)، "التقريب" (ص٨٠ رقم٤٤).

- **عبد الرحمن بن مهدي** بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي. **وهو ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجالِ والحديثِ**. تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

- **سفيان الثوري**، ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(١) "علل الدارقطني" (١١/ ٢٧١).

. . . . . .

-**زيد بن أسلم، تابعي عالم ثقة**؛ وكان له حلقةٌ للعلمِ في مسجدِ رسولِ اللهﷺ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

الحديث رجاله ثقات، صححه أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني.

الحديث السابع والثمانون

وفي كتاب قسم الصدقات، باب الرجل يقسم صدقته علىٰ قرابته وجيرانه إذا كانوا من أهل السهمان، لِما جاءَ في صِلَةِ الرَّحِمِ وحَقِّ الجارِ. **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٨٧] "أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمدٍ المُقرِئُ، أخبرَنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ قال: حدثنا يوسُفُ بنُ يَعقوبَ قال: حدثنا سُلَيمانُ بنُ حَربٍ، حدثنا شُعبَةُ، أخبرَنِي أبو عِمرانَ الجَونِيُّ قال: سَمِعتُ طَلحَةَ أنَّ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَت: يا رسولُ الله، إنَّ لِي جارَينِ فبِأَيِّهِما أبدأُ ؟ قال: ((**بأَقرَبِهِما مِنكِ بابًا**)).

وأخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ مَرزوقٍ، حدثنا وهبُ بنُ جَريرٍ، حدثنا شُعبَةُ، عن أبي عِمرانَ الجَونِيِّ، عن طَلحَةَ رَجُلٍ مِن قُرَيشٍ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنَّها قالَت: يا رسولَ اللهِ، إنَّ لِي جارَينِ، فإلَىٰ أيِّهِما أُهدِي؟ قال: ((**إلَىٰ أقرَبِهِما مِنكِ بابًا**)). رَواه البخاريُّ في "الصحيح" عن حَجّاجِ بنِ مِنهالٍ عن شُعبَةَ. واختَلَفوا فيه علىٰ شُعبَةَ؛ فمِنهُم مَن جَوَّدَه ومِنهُم مَن أرسَلَه".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه شعبة بن الحجاج واختلف عليه، قال البيهقي: «واختَلَفوا فيه علىٰ شُعبَةَ؛ فمِنهُم مَن جَوَّدَه ومِنهُم مَن أرسَلَه».

❖الوجه الأول: (شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة رجل من قريش، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً):

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣/ ١٢٠ رقم١٦٣٣)، ومن طريقه: البيهقي في "سننه"

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ٤٣٦ رقم ١٣٣٥٥، ١٣٣٥٦).

.....

كتاب الوصايا، باب الرجل يقول: ثلث مالي إلىٰ فلان...(١٣/ ٤٧ رقم١٢٧٣٦)، وفي "الشعب" (١٢/ ٩٣ رقم٩٠٩٧)، وفي "الآداب" (رقم٦٧)، عن شعبة، عن أبي عمران، عن طلحة بن عبد الله به، بمثله.

وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٣/ ٧٥٤ رقم١٣٦٧) عن النضر بن شميل وأبي عامر العقدي، والإمام أحمد في "مسنده" (٤٢/ ٢٦١ رقم٢٥٤٢٣) عن محمد بن جعفر وحجاج المصيصي، وموضع (٤٢/ ٣٤٦ رقم٢٥٥٣٦) عن وكيع، وموضع (٤٢/ ٣٩٤ رقم٢٥٦١٥) عن يحيىٰ القطان، وموضع (٤٣/ ١٥١ رقم٢٦٠٢٦) عن يزيد بن هارون، والبخاري في "صحيحه" كتاب: الشفعة، باب أي الجوار أقرب (رقم٢٢٥٩) عن حجاج بن منهال ومن طريق شبابة، وفي كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب بمن يبدأ بالهدية (رقم٢٥٩٥) عن محمد بن جعفر، وفي كتاب الأدب، باب حق الجوار في قرب الأبواب (رقم٦٠٢٠) عن حجاج بن منهال، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٧/ ٢٢٥ رقم٢٧٩٧)، من طريق شبابة بن سوار.جميعهم: (النضر بن شميل، وأبو عامر العقدي، ومحمد بن جعفر، وحجاج المصيصي، ويزيد بن هارون،ووكيع، ويحيىٰ القطان، وحجاج بن المنهال، وشبابة بن سوار)، عن شعبة، عن أبي عمران الجوني به، بمثله.

وقد توبع شعبة علىٰ هذا الوجه تابعه كل من:

١/ جعفر بن أبي سليمان: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"، باب الشفعة بالأبواب أو الحدود (٨/ ٨١ رقم١٤٤٠١)، عنه، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلت: يا رسول الله، إن لي جارتين فإلىٰ أيهما أهدي؟ قال: ((إلىٰ أقربهما منك بابا)).

٢/ الحارث بن عبيد: أخرجه أبو داود في "سننه" الأدب، باب في حق الجوار(رقم٥١٥٥)، عن مسدد وسعيد بن منصور، عن الحارث بن عبيد، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة، به. وقال بإثره: «قال شعبة في هذا الحديث طلحة رجلٌ من قريش».

❖ **الوجه الثاني: (شعبة، عن أبي عمران، عن طلحة قال: سألتْ عائشة رسول الله ﷺ قالت: إن لي جارين... الحديث) ظاهره الإرسال:**

. . . . . .

أخرجه أبو طاهر في "المخلصيات" (رقم٧١٨)، من طريق ابن وهب، عن أشهل، عن شعبة، به.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه شعبة بن الحجاج واختلف فيه عليه فمنهم من وصله ومنهم من أرسله:

❖ **أما الوجه الأول: (شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة رجل من قريش، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ موصولاً):**

فقد رواه الثقات عن شعبة ومنهم: النضر بن شميل[١]، وأبو عامر العقدي[٢]، ومحمد بن جعفر[٣]، وحجاج المصيصي[٤]، ويزيد بن هارون[٥]،ووكيع[٦]، ويحيىٰ القطان[٧]، وحجاج بن المنهال[٨]، وشبابة بن سوار[٩].

وأخرجه البخاري في أكثر من موضع من "صحيحه"، كما توبع شعبة علىٰ هذا الوجه.

❖ **وأما الوجه الثاني: (شعبة، عن أبي عمران، عن طلحة قال: سألتْ عائشة رسول الله ﷺ قالت: إن لي جارين... الحديث) ظاهره الإرسال:**

فقد تفرد بروايته عن شعبة علىٰ هذا الوجه: أشهل بن حاتم الجمحي، مولاهم، أبو عمرو

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستين.

(٢) "التقريب" (ص٣٦٤ رقم٤١٩٩).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٨) "التقريب" (ص ١٥٣ رقم١١٣٧).

(٩) "التقريب" (ص٢٦٣ رقم ٢٧٣٣).

.....

وقيل: أبو حاتم. صدوق يخطئ.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٤٧/٢ رقم١٣١٩)، "الكاشف" (٢٥٤/١ رقم٤٥٠)، "التقريب" (ص ١١٣ رقم ٥٣٤).

■ **الخلاصة:**

الحديث موصولاً علىٰ الوجه الأول أشار إلىٰ ترجيحه الإمام البيهقي بقوله: «رَواه البخاريُّ في "الصحيح" عن حَجّاجِ بنِ مِنهالٍ عن شُعبَةَ. واختَلَفوا فيه علىٰ شُعبَةَ؛ فمِنهُم مَن جَوَّدَه ومِنهُم مَن أرسَلَه». ويؤيد ذلك مايلي:

- فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" من أكثر من طريق عن شعبة موصولاً.
- كون رواته أكثر عدداً ووأوثق وأحفظ من الوجه الثاني (المرسل).
- تفرد بروايته مرسلاً راوٍ واحد، ومع تفرده فأنه صدوق يخطئ.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري في أكثر من موضع من "صحيحه".

قال الحاكم: «والصحيح رواية شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم الله، عن عائشة»[(١)].

قال البغوي: «هذا حديث صحيح، أخرجه محمد، عن حجاج بن منهال، عن شعبة»[(٢)].

(١) "المستدرك" (٤/ ١٨٥).

(٢) "شرح السنة البغوي" (٦/ ١٩٧).

الحديث الثامن والثمانون

وفي كتاب النكاح، باب الرغبة في النكاح، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٨٨] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ، حدثنا عبدُ الوَهّابِ بنُ عَطاءٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن إبراهيمَ بنِ مَيسَرَةَ، عن طاوُسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((**ما رأَيتُ لِلمُتَحابَّينِ مِثلَ النِّكاحِ**)). وهَذا مُرسَلٌ.

وقَد رَواه محمدُ بنُ مُسلِمٍ الطّائِفِيُّ عن إبراهيمَ بنِ مَيسَرَةَ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قال: ((**لَم يَرَوا لِلمُتَحابَّينِ مِثلَ التَّزَوُّجِ**)).

أخبرَنا أبو طاهِرٍ الفَقيهُ وأبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ إملاءً وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالوا:

حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانِيُّ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ التِّنّيسِيُّ أبو محمدٍ، أخبرَنا محمدُ بنُ مُسلِمٍ الطّائِفِيُّ. فذَكَرَه ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه إبراهيم بن ميسرة واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس- رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا- عن رسول الله ﷺ، موصولاً):

أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/ ١٣٤)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٥/ ٦٨١ رقم٢٢٥٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٥٠ رقم١١٠٠٩)، وفي "الأوسط" (٣/ ٢٨٢ رقم٣١٥٣)،والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٤ رقم٢٦٧٧)، والبيهقي في "السنن الصغير" (٣/ ٨ رقم١٨١٢)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (١١/ ٥٢ رقم٤٣)، من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي، عن محمد بن مسلم الطائفي به.

---

(١) " السنن الكبير" (١٣/ ٥٨٥، ٥٨٦، رقم ١٣٥٨١، ١٣٥٨٢).

.....

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" أبواب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح(رقم١٨٤٧)، من طريق سعيد بن سليمان. وتمام في "فوائده" (١/ ٣٢٢ -٣٢٣ رقم٨١٦، ٨١٧، ٨١٨)، من طريق أبي مُسْهِر:عبد الأعلىٰ بن مُسهِر.

كلاهما: (سعيد بن سليمان، وعبد الأعلىٰ بن مسهر)، عن محمَّد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه لأن سفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة، عن ابن عباس».

وقال الطبراني في "الأوسط": «لم يرو هذا الحديث عن طاوس إلا إبراهيم، ولا رواه عن إبراهيم إلا محمد...».

وجاء الحديث موصولاً أيضاً من طريق آخرعن طاوس، فقد أخرجه الطّبراني في "الكبير" (١١/ ١٧ رقم١٠٨٩٥)، من طريق إبراهيم بن يزيد، عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار عن طاوُس، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مرفوعاً موصولاً.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه ابن جريج وغيره، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن النبي ﷺ، مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب وجوب النكاح وفضله (٦/ ١٦٨ رقم١٠٣٧٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" في التزويج وكان يأمر به ويحث عليه(٣/ ٤٥٤ رقم١٥٩١٥)، من طريق ابن جريج، عن إبراهيم بن ميسرة به.

وتوبع ابن جريج علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

❖ سفيان بن عيينة، أخرج حديثه: سعيد بن منصور في "سننه" (١/ ١٦٤ رقم٤٩٢)، والبزار في "مسنده" (١١/ ١٣١ رقم٤٨٥٨)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٥/ ١٣٢ رقم٢٧٤٧)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/ ١٣٤)، من طرق عن سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً، بمثله.

❖ معمر بن راشد، أخرج حديثه: عبد الرزاق في "مصنفه" باب مايُكرَهُ عليه من النكاح فلا

. . . . . .

يجوز (٦/ ١٥١ رقم١٠٣١٩)، عنه، عن إبراهيم بن ميسرة قال: خطب رجل شاب امرأة قد أحبته، فأبوا أن يزوجوها إياه، فسألت طاوسًا، فقال: قال رسول الله ﷺ: ((لم ير للمتحابين مثل النكاح))، وأمرني أن أزوج.

وقد رجح المرسل، كل من:

❖العقيلي عقب الحديث وكان ذكر قبله الموصول، فقال: «هذا أولىٰ».

❖والخطيب البغدادي في " المهروانيات" (٣/ ١٠٠٩)، حيث قال: «لم يرو هذا الحديث كذا موصولاً عن سفيان الثوري إلا عبد الصمد بن حسان، وتابعه: مؤمل بن إسماعيل. ورواه غيرهما عن سفيان مرسلاً، ولم يذكر ابن عباس في إسناده، وهو الصواب والله أعلم».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه إبراهيم بن ميسرة واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رسول الله ﷺ، موصولاً)، فقد تفرد بروايته راوٍ واحد هو:**

- **محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي**. وبالدراسة لحاله تبين أنه **صدوق يخطئ من حفظه،** كما قال ابن حجر. وقال الدوري، سمعت ابن معين يقول: «لم يكن به بأس وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه ومن أهل قريته، كان إذا حدث من حفظه يقول كأنه يخطئ وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس ». وقال مرة: «ثقة»، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «يخطئ». وضعفه الإمام أحمد، قال عبد الملك الميموني: «سمعت أحمد - ابن حنبل- يقول: إذا حدث محمد بن مسلم من غيركتاب أخطأ، ثم ضعفه علىٰ كل حال من كتاب وغير كتاب، فرأيته عنده ضعيفًا». وقال ابن عدي: «صالح الحديث لا بأس به ولم أر له حديثا منكراً».

استشهد به مسلم، مات سنة (١٧٧هـ).

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٣/٧٦ رقم٣٠٤)، "الضعفاء الكبير" العقيلي (٤/١٣٤ رقم١٦٩٢)، "الجرح والتعديل" (٨/٧٧ رقم٣٢٢)، "الكامل" (٧/٢٩٤ رقم١٦٣٠)، "تهذيب الكمال" (٢٦/٤١٢)، "ميزان الاعتدال" (٤/٤٠)،

. . . . . .

"تهذيب التهذيب" (٥/٢٨٣ رقم٧٣٢١)، "التقريب" (ص٥٠٦ رقم٦٢٩٣).

وأما الطريق الآخر عن طاوس عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً موصولاً،فهو من رواية إبراهيم بن يزيد، عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار عن طاوُس، عن ابن عباس مرفوعاً. وإبراهيم بن يزيد هو: الخُوزي، أبو إسماعيل المكي، مولىٰ بني أمية. **متروك الحديث**. كما في "التقريب" (ص٩٥ رقم٢٧٢).

فتبين لنا شدة ضعف هذا الطريق.

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن النبي ﷺ، مرسلاً)،**

فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة هم:

- **ابن جريج**. وهوثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع. ولم يصرح بالسماع علىٰ هذا الوجه، إلا أنه لم ينفرد في روايته فقد تابعه:

- **سفيان بن عيينة**، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **معمر بن راشد الأزدي**: ثقة ثبت فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث توقف الإمام البيهقي عن الترجيح. وبعد النظر في الاختلاف يظهر لي - والله تعالىٰ أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (رواية الإرسال)، وذلك لمايلي:

- فقد نص علىٰ ترجيحه كل من: العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/ ١٣٤)، والخطيب البغدادي في " المهروانيات" (٣/ ١٠٠٩).

- كون رواته أكثر وأوثق وأحفظ، من رواية الوصل.

- تفرد الطائفي بروايته موصولاً - وهو صدوق يخطئ إذا حدث من حفظه-، وقد أخطأ في هذا الحديث فوصله مخالفًا بذلك للثقات.

.....

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"[(١)] وقال: "أخبرنا سفيان، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، يبلغ به النبي ﷺ قال: «لم يُرَ للمُتحابّين مِثلُ النكاحِ».

- **سفيان بن عيينة، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- إبراهيم بن ميسرة هو: الطائفي نزيل مكة. روىٰ عن: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وطاوُس، وسعيد بن جبير، وغيرهم. روىٰ عنه: شعبة، والسفيانان، ومحمد بن مسلم الطائفي، وابن جريج. **ثقة ثبت،** وثقه ابن عيينة وابن سعد وابن معين والعجلي والإمام أحمد. وقال ابن حجر: «ثبت حافظ».

روىٰ له الجماعة، مات قريبا من سنة (١٣٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٢/٦)، "التاريخ الكبير" (٣٢٨/١)، "تاريخ ابن معين " للدارمي (رقم١١١)، "بحر الدم" (رقم٤٣)، "تهذيب الكمال" (٢٢١/٢)، "تهذيب التهذيب" (١١٢/١)، "التقريب " (ص٩٤ رقم٢٦٠).

- طاوُس بن كيسان اليماني. ثقة فقيه فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛لإرساله.

(١) باب الترغيب في النكاح (١/ ١٦٤).

الحديث التاسع والثمانون

وفي كتاب النكاح، باب من بعث بامرأة لتنظر إليها، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٨٩] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا عليُّ بنُ حَمشاذَ العَدلُ، حدثنا هِشامُ بنُ عليٍّ، حدثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدثنا حَمّادُ بنُ سلمةَ، عن ثابتٍ، عن أنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أرادَ أن يَتَزَوَّجَ امرأَةً، فبَعَثَ بامرأةٍ لِتَنظُرَ إلَيها، فقالَ: ((**شُمِّي عَوارِضَها، وانظُرِي إلَىٰ عُرقوبَيها**)). قال: فجاءَت إلَيهِم فقالوا: ألا نُغَدّيكِ يا أُمَّ فُلانٍ؟ فقالَت: لا آكُلُ إلَّا مِن طَعامٍ جاءَت به فُلانَةُ. قال: فصَعِدَت في رَفٍّ لَهُم فنَظَرَت إلَىٰ عُرقوبَيها، ثُمَّ قالَت: قَبِّلِيني يا بُنَيَّةُ. قال: فجَعَلَت تُقَبِّلُها وهِيَ تَشَمُّ عارِضَها. قال: فجاءَت فأَخبَرَت.كَذا رَواه شَيخُنا في "المستدرك"، ورَواه أبو داودَ السِّجِستانِيُّ في "المراسيل" عن موسَىٰ بنِ إسماعيلَ مُرسَلاً مُختَصَراً دونَ ذِكرِ أنَسٍ.

ورَواه أيضًا أبو النُّعمانِ عن حَمّادٍ مُرسَلاً. ورَواه محمدُ بنُ كَثيرٍ الصَّنعانِيُّ عن حَمّادٍ مَوصولاً، ورَواه عُمارَةُ بنُ زاذانَ عن ثابِتٍ عن أنَسٍ مَوصولاً ".

⊂ غريب الحديث:

❖ **عوارضها: العوارض**: الأسنان التي في عرض الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس، واحدها عارض، أمرها بذلك لتَبُورَ به ذلك ريح فمها.

ينظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (٤١٧/١)، و"النهاية" (٢١٢/٣)، "لسان العرب" (١٨٠/٧).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث رواه موسىٰ بن إسماعيل، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس**

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ٢٥، ٢٦ رقم ١٣٦٣٠).

. . . . . .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ):

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٠ رقم٢٦٩٩)، عن علي بن حمشاذ العدل، عن هشام بن علي، عن موسىٰ بن إسماعيل به، بلفظه، وصححه.

قال البيهقي: «كَذا رَواه شَيخُنا في "المستدرك"، ورَواه أبو داودَ السِّجِستانِيُّ في "المراسيل" عن موسَىٰ بنِ إسماعيلَ مُرسَلاً مُختَصَراً دونَ ذِكرِ أنَسٍ...».

وذكر البيهقي أن محمد بن كثير الصنعاني رواه أيضـًا عن حماد موصولاً، إلا أني لم أقف علىٰ روايته.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢١/ ١٠٥ رقم ١٣٤٢٤)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (رقم١٣٨٨)، من طريق إسحاق بن منصور، عن عمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أن النبي ﷺ أرسلَ أم سُليم تَنْظُر إلىٰ جَاريةٍ، فقال: ((شُمي عَوارِضها، وانظُري إلىٰ عُرقُوبيها)).

والطبراني في "الأوسط" (٦/ ٢٠٤ رقم ٦١٩٥)، من طريق عبد الله بن محمد الهذلي، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا أراد خطبة امرأة بعث أم سليم تنظر إليها، فشمت أعطافها، ونظرت إلىٰ عراقيبها)). وقال بإثره: «لا يروىٰ هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن موسىٰ الحرشي».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وقال ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣١٣): «استنكره أحمد، والمشهور فيه طريق عمارة عن ثابت عنه. ورواه أبو داود في "المراسيل" عن موسىٰ بن إسماعيل عن حماد عن ثابت، ووصله الحاكم من هذا الوجه بذكر أنس فيه، وتعقبه البيهقي بأن ذكر أنس فيه وهم[1]».

(١) قلت: لم أقف علىٰ قول البيهقي هذا في "السنن". إلا أنه أعل الموصول بذكر من أرسله، حيث قال: «كَذا رَواه شَيخُنا في "المستدرك"، ورَواه أبو داودَ السِّجِستانِيُّ في "المراسيل" عن موسَىٰ بنِ إسماعيلَ مُرسَلاً مُختَصَراً دونَ ذِكرِ أنَسٍ...». "السنن الكبير" (١٤/ ٢٥ رقم ١٣٦٣٠).

.....

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً)، مختصراً:**

أخرجه أبو داود في "المراسيل" باب النظر عند التزويج (رقم٢١٦)،عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد، عن ثابت، أن النبي ﷺ أراد أن يخطُب امرأةً فبعثَ إليها امرأةً، فقال: ((شُمِّي عَوارِضَها، وانظُري إلىٰ عُرْقُوبيها)).

وذكر البيهقي أن أبا النعمان- وهو محمد بن الفضل- رواه أيضاً عن حماد مرسلاً. إلا أني لم أقف علىٰ روايته.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه موسىٰ بن إسماعيل، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

❖ هشام بن علي بن هشام السِّيرافي، أبو علي سكن البصرة. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «مستقيم الحديث كتب عنه أصحابنا». وصحح حديثه الحاكم في "المستدرك"(٢/ ١٨٠ رقم٢٦٩٩).

ينظر: "الثقات" ابن حبان (٩/٢٣٤ رقم١٦١٨٠)، "تاريخ الإسلام" (٦/٨٤٣ رقم٥٦٨)، "الوافي بالوفيات" (٢٦/٦٥ رقم٤٥).

❖ **وأما محمد بن كثير الصنعاني** الذي رواه عن حماد موصولاً، فهو ابن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، مختلف فيه، **وثقه** ابن سعد وابن معين في رواية، وذكره ابن حبان في"الثقات" وقال: «يخطئ ويغرب».

وحسن حديثه: ابن معين كما قال ابن الجُنيد، وقال أبو حاتم- كما في "التهذيب"-: «كان رجلاً صالحاً سكن المِصِّيصة وأصله من صنعاء اليمن وفي حديثه بعض الإنكار»، وقال صالح بن محمد، والساجي: «صدوق كثير الخطأ».

وضعفه جماعة من العلماء:

. . . . . .

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: «لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر؟! قال سمعت منه باليمن بعث بها إليَّ إنسان من اليمن». ومعنىٰ ذلك جاء موضحاً في رواية البخاري عن أحمد كما في "التاريخ الصغير" أنه: «بعث إلىٰ اليمن فأتىٰ بكتاب بعده فأخذه فرواه».

وذكر عبدالله بن أحمد في "العلل" عن أبيه أنه: «ضعفه جداً؛ وقال: سمع من معمر ثم بعث إلىٰ اليمن فأخذها فرواها، وضعف حديثه عن معمر جداً، وقال: هو منكر الحديث أو قال: يروي أشياء منكرة».

وقال البخاري كما في "العلل الكبير للترمذي" عند حديث له: «حديث منكر خطأ.... وكان أحمد بن حنبل يحمل علىٰ محمد بن كثير، ويقول: كتب إلىٰ اليمن حتىٰ حُمل إليه كتاب معمر فرواه » ثم قال البخاري: «وهو قريب مما قال، يروي مناكير». وقال البخاري أيضاً كما في "التهذيب": «لين جداً». وقال العقيلي: «قد حدث عن معمر بمناكير لا يتابع منها علىٰ شيء»، وقال أبو داود: «لم يكن يفهم الحديث»، وقال أبو حاتم: «دفع إليَّ محمد بن كثير كتاباً من تحدثيه، عن الأوزاعي، فكان يقول في كل حديث منها: ثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، وهو محمد بن كثير». وقال النسائي: «ليس بالقوي، كثير الخطأ». وقال ابن عدي: «له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه».

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الغلط».

خلاصة حاله: الذي يظهر لي -والله أعلم - أنه ضعيف يروي مناكير ولايتابع علىٰ حديثه، فقد ضعفه أئمة كبارمثل: الإمام أحمد والبخاري وغيرهم من الحفاظ، وفسروا سبب تضعيفهم.

روىٰ له أبوداود والترمذي والنسائي، مات سنة (٢١٦هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٩/٧)، "سؤالات ابن الجنيد" (رقم٣٤٣)، "العلل ومعرفة الرجال" (٢٥١/٣ رقم٥١٠٩)، "التاريخ الصغير" للبخاري(٣٣٦/٢ رقم٢٨٠٥)، "العلل الكبير" للترمذي - ترتيب القاضي(رقم٥٩٨)، "الجرح والتعديل" (٦٩/٨ رقم٣٠٩)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٢٨/٤ رقم١٦٨٧)، "الثقات" (٧٠/٩ رقم١٥٢٣٦)، "الكامل" (٥٠٠/٧ رقم١٧٣٢)، "تهذيب التهذيب" (٢٦٦/٥ رقم٧٢٧٥)، "التقريب" (ص٥٠٤ رقم٦٢٥١).

. . . . . .

- **وأما رواية عمارة بن زاذان**، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وعمارة هو: ابن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة البصري، تكلم فيه الإمام أحمد، فقال: «يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير». ثم قال كما في "شرح علل الترمذي"(٢/ ٦٩٢): «هؤلاء الشيوخ[١] رووا عن ثابت، وكان ثابت جل حديثه عن أنس، فحملوا أحاديثه عن أنس»، وقال مهنا -كما في "الإكمال"-: «سألت أحمد عن عمارة بن زاذان؟ فقال: صالح؛ إلا أنه يروي حديثًا منكرًا، يحدث به عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ: ((أرسل أم سليم إلىٰ امرأة، فقال: شمي عوارضها، وانظري إلىٰ عرقوبيها)). قلت له: هذا غريب، قال: فلذلك صار منكرًا».

وقال عنه البخاري: «ربما يضطرب في حديثه». وضعفه أبو داود، والدارقطني، والساجي، وابن عمار الموصلي. وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين».

وممن ذهب إلىٰ توثيقه: ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان. وقال أبو زرعة: «لابأس به».

وقال ابن عدي: «هو عندي لا بأس به ممن يكتب حديثه».

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ»، وهو كما قال، إلا أنه ضعيف في حديث ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد فسر الإمام أحمد سبب تضعيفه كونه يروي عن ثابت وكان ثابت جل حديثه عن أنس، فحمل أحاديثه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

روىٰ له البخاري في "الأدب المفرد" وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (١٢٢/٤ رقم٣٤٧٨)، "تاريخ ابن معين" للدارمي (رقم٥٠١)، "التاريخ الكبير" (٥٠٥/٦ رقم٣١٢٨)، "الجرح والتعديل" (٣٦٥/٦ رقم٢٠١٦)، "الكامل" (١٤٩/٦)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (١٦٥/٢)، "ميزان الاعتدال" (١٧٦/٣)، "إكمال تهذيب الكمال" (١٥/١٠ رقم٣٩٢٢)، "تهذيب التهذيب" (٢٦١/٤ رقم٥٥٧٨)، "التقريب" (ص٤٠٩ رقم٤٨٤٧).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عمارة بن زاذان في ثابت، حيث قال الإمام أحمد:

(١) يعني الطبقة الثانية من أصحاب ثابت البناني وهم: الحكم بن عطية، وسهيل بن أبي حزم، وعمارة بن زاذان، كما في "شرح علل الترمذي"(٢/ ٦٩٢).

. . . . . .

«يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير»، وهذا الحديث من منكراته كما نص علىٰ ذلك الإمام أحمد.

- وأما رواية عبد الله بن محمد الهذلي، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإسنادها ضعيف؛ لحال عبد الله بن محمد الهذلي، قال عنه أبو حاتم: «شيخ ليس بمعروف».

ينظر: "الجرح والتعديل " (٥/١٥٦ رقم٧١٨)، "لسان الميزان" (٣/٣٣٧ رقم١٣٨٩).

وبهذا يتبين لنا ضعف هذا الوجه بجميع طرقه - والله تعالىٰ أعلم.

❖الوجه الثاني: المرسل: (موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً)، مختصراً، وقد رواه عن موسىٰ راوٍ واحد:

- **أبو داود** وهوسليمان بن الأشعث **السجستاني**، أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، ممن جمع وصنف وذب عن السنن وقمع من خالفها، الثقة الحافظ مصنف السنن وغيرها، من كبار العلماء.

مات سنة (٢٧٥هـ).

ينظر: "الثقات " (٨/٢٨٢ رقم١٣٤٥٨)، " سير أعلام النبلاء" (١٣/٢٠٣)، "التقريب"(ص: ٢٥٠ رقم٢٥٣٣).

- **وأبو النعمان** الذي رواه عن حماد مرسلاً. فهو: محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، المعروف بعارم. وهو ثقة ثبت تغير في آخر عمره، وثقه وأثنىٰ عليه العجلي والنسائي وأبو حاتم والدراقطني، وزاد أبو حاتم: «اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح...فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد...».

وقال العقيلي: «فمن سمع من عارم قبل الاختلاط فهو: أحد ثقات المسلمين، وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط».

وقال الذهبي: «ثقة شهير، يقال: اختلط بِأَخَرةٍ».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٣هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" (٢/٢٥٠ رقم١٦٣٤)، "الجرح والتعديل" (٨/٥٨ رقم٢٦٧)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي(٤/١٢٢

.....

رقم١٦٨٠)، "ذكر من تكلم فيه وهوموثق" (رقم٣١٠)، "تهذيب التهذيب"(٥/٢٥٨ رقم٧٢٤٩)، "التقريب"(ص٥٠٢ رقم٦٢٢٦)، "الكواكب النيرات" (رقم ٥٢).

■ **الخلاصة:**

لم ينص الإمام البيهقي في هذا الحديث علىٰ ترجيح أي من الأوجه، إلا أنه قال بعد رواية الوصل: «كذا رواه شيخنا في "المستدرك". ورَواه أبو داودَ السِّجِستانِيُّ في "المراسيل" عن موسَىٰ بنِ إسماعيلَ مُرسَلاً مُختَصَراً دونَ ذِكرِ أنَسٍ. ورَواه أيضًا أبو النُّعمانِ عن حَمّادٍ مُرسَلاً. ورَواه محمدُ بنُ كَثيرٍ الصَّنعانِيُّ عن حَمّادٍ مَوصولاً، ورَواه عُمارَةُ بنُ زاذانَ عن ثابِتٍ عن أنَسٍ مَوصولاً».

فكأنه يشير بذلك إلىٰ عدم صحة الموصول، حين أعله بذكر من أرسله - ومن أرسله هو الإمام الحافظ صاحب "السنن" سليمان بن الأشعث السجستاني -قال ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣١٣): «وصله الحاكم من هذا الوجه بذكر أنس فيه، وتعقبه البيهقي بأن ذكر أنس فيه وهم[(١)]».

والذي يظهر لي - والله أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل)، وذلك لمايلي:

- كون رواته أوثق وأحفظ، فقد رواه عن موسىٰ بن إسماعيل أبو داود السجستاني الإمام الحافظ العالم صاحب "السنن"، وتوبع موسىٰ بن إسماعيل علىٰ هذا الوجه تابعه الثقة محمد بن الفضل السدوسي.

- في حين رواه موصولاً -كما في إسناد الحاكم- عن موسىٰ بن إسماعيل، هشام بن علي، قال عنه ابن حبان: «مستقيم الحديث»، وقد خالفه أبو داود فرواه مرسلاً.

- ضعف المتابعات لرواية الوصل:

- حيث تابع موسىٰ بن إسماعيل في روايته عن حماد موصولاً، محمد بن كثير الصنعاني وهو ضعيف يروي مناكير ولايتابع علىٰ حديثه.

- وكذا توبع حماد في روايته عن ثابت مرفوعاً تابعه كل من: عمارة بن زاذان، وقد استنكر

(١) ولم أقف علىٰ قول البيهقي هذا في "السنن".

. . . . . .

الإمام أحمد روايته. وعبدالله بن محمد الهذلي، وهو شيخ لايعرف.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبو داود في "المراسيل"[(١)] وقال: "حدثنا موسىٰ بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن ثابت، أن النبي ﷺ أراد أن يخطُب امرأةً فبعثَ إليها امرأةً، فقال: ((شُمِّي عَوارِضَها، وانظُري إلىٰ عُرْقُوبيها))".

- **موسىٰ بن إسماعيل** المِنْقَري، أبو سلمة التَبُوْذَكي، مشهور بكنيته وباسمه. **وهو ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

- **حماد بن سلمة** بن دينار، أبو سلمة البَصْرِيّ. **ثقة عابد، إلا أنه تغير حفظه بأَخرة**. من أثبت أصحاب ثابت البُنانِي فيه. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

- **ثابت هو: ابن أسلم البُنَاني، ثقة عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(١) باب النظر عند التزويج (رقم ٢١٦).

الحديث التسعون

وفي كتاب النكاح، باب ما جاء في قبلة ما بين العينين، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩٠] " أخبرَنا أبو القاسِمِ زَيدُ بنُ أبي هاشِمٍ العَلَوِيُّ وأبو القاسِمِ عبدُ الواحِدِ بنُ محمدِ بنِ النَّجّارِ الـمُقرِئُ بالكوفَةِ قالا: أخبرَنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عليِّ بنِ دُحَيمٍ، حدثنا إبراهيمُ بنُ إسحاقَ القاضِي، حدثنا قَبيصَةُ، عن سُفيانَ، عن الأجلَحِ، عن الشَّعبِيِّ قال: لما قَدِمَ جَعفَرٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مِنَ الحَبَشَةِ ضَمَّه النَّبِيُّ ﷺ، وقَبَّلَ ما بَينَ عَينَيه وقالَ: ((**ما أدرِي بأَيِّهِما أنا أشَدُّ فرَحًا؛ فتحِ خَيبرَ أو قُدومِ جَعفَرٍ**)). هَذا مُرسَلٌ.

وحَدَّثَنا أبو سَعدٍ الزّاهِدُ، أخبرَنا عليُّ بنُ بُندارٍ الصوفيُّ، أخبرَنا عبدانُ الجَواليقِيُّ، حدثنا خَليفَةُ بنُ خَيّاطٍ، حدثنا زيادُ بنُ عبدِ اللهِ، حدثنا مُجالِدُ بنُ سعيدٍ، عن عامِرٍ الشَّعبِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ جَعفَرٍ قال: لما قَدِمَ جَعفَرٌ مِنَ الحَبَشَةِ استَقبَلَه رسولُ اللهِ ﷺ فقَبَّلَه. والمَحفوظُ هو الأوَّلُ مُرسَلاً.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عامرالشعبي، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: المرسل: (رواه الأجلح، عن عامر الشعبي، قال: لماقدم جعفر من الحبشة ضمه النبيﷺ...الحديث. مرسلاً):

أخرجه البيهقي في "الآداب" باب المسلمين يلتقيان (رقم٢٢٧)، عن أبي القاسم العلوي وابن النجار، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن إبراهيم القاضي، عن قبيصة، عن سفيان، عن الأجلح به، بلفظه.

وابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٣٥)، عن ابن نمير.

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ٧٢ رقم ١٣٧١١، ١٣٧١٢).

. . . . . .

و ابن أبي شيبة في"مصنفه" ما ذكر في جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦/ ٣٨١ رقم٣٢٢٠٦)، وفي ما جاء في الحبشة وأمر النجاشي وقصة إسلامه (٧/ ٣٥١ رقم٣٦٦٤٣)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه: أبو داود في "سننه"، كتاب الأدب، باب في قبلة ما بين العينين (رقم ٥٢٢٠)، وفي "المراسيل" ماجاء في الاستئذان (رقم٤٩١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٢٧٦ رقم٣٦٣)، والطبراني في "الكبير"(٢/ ١٠٨ رقم١٤٦٩)، عن علي بن مسهر.

والبزار في "مسنده"(٤/ ١٦٠ رقم١٣٢٩)، من طريق خالد بن عبد الله.

والطحاوي في "معاني الآثار" باب المعانقة (٤/ ٢٨١ رقم٦٩٠٤)، من طريق أبي عوانة.

أربعتهم: (عبد الله بن نمير، وعلي بن مسهر، وخالد بن عبد الله، وأبو عوانة)، عن الأجلح، عن عامر الشعبي، مرسلاً، بنحوه.

وخالفهم الحسن بن الحسين العُرَني فرواه عن الأجلح بن عبد الله، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٣٣ رقم٤٩٤١).

والمرسل أصح؛ فالحسن العرني قال أبو حاتم عنه: «لم يكن بصدوق عندهم كان من رؤساء الشيعة»[(١)]. وقال ابن عدي: «روىٰ أحاديث مناكير...، ولا يشبه حديثه حديث الثقات»[(٢)].

ولم ينفرد به الأجلح بن عبد الله علىٰ هذا الوجه بل تابعه إسماعيل بن أبي خالد، وزكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي مرسلاً، أخرج لهما الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٣٣) بإثر الحديث (رقم٤٩٤١)،من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي خالد وزكريا، عن الشعبي قال: قدم رسول الله ﷺ من خيبر، فذكر الحديث.

قال أبو داود في "المراسيل" (ص٣٣٩): «روي هذا مسنداً ولم يصح».

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦ رقم ٢٠).

(٢) "الكامل" (٣/ ١٨١).

.....

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، إنما ظهر بمثل هذا الإسناد الصحيح مرسلاً، وقد وصله أجلح بن عبد الله»

وقال البيهقي: «والمَحفوظُ هو الأوَّلُ مُرسَلاً».

❖الوجه الثاني: الموصول: رواه مجالد بن سعيد واختلف عليه، علىٰ ثلاثة أضرب:

❖الأول/ رواه زياد بن عبد الله البكائي، عن مجالد، عن الشعبي، عن عبد الله بن جعفر.

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١١/ ٢٩٥ رقم ٨٥٦١)، من طريق خليفة بن خياط، عن زياد البكائي به، بلفظ: ((لما قدم جعفر من الحبشة استقبله النبي ﷺ فقبل شفتيه، فقال: لا أدري بأيهما كان أشدّ فرحاً بقدوم جعفر أو بفتح خيبر؟)).

وقال بإثره: «هكذا وجدته، وروايته بين عينيه وإن كانت مرسلة أصح، والله أعلم».

-الثاني/ رواه أسد بن عمرو البجلي، عن مجالد، عن الشعبي، عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن أبيه.

أخرجه البزار في "مسنده"(٤/ ١٩٥ رقم١٣٢٨)، والطحاوي في "معاني الآثار" باب المعانقة (٤/ ٢٨١ رقم٦٩٠٣)، وابن قانع في "الصحابة" (١/ ١٥٢) والطبراني في "الكبير" (٢/ ١١٠ رقم١٤٧٨)، من طرق عن أسد بن عمرو به، بنحوه.

الثالث/ رواه إسماعيل بن مجالد، عن أبيه مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (٣/ ٣٩٨ رقم١٨٧٦) والآجري في "الشريعة" (٥/ ٢٢٣٤ رقم١٧١٥)، من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن إسماعيل بن مجالد به، بلفظ: ((لما قدم جعفر من الحبشة عانقه النبي ﷺ)).

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عامر الشعبي، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖أما الوجه الأول: المرسل: (عامر الشعبي، قال: لما قدم جعفر من الحبشة ضمه النبي ﷺ...الحديث. مرسلاً)، فقد رواه عن عامر الشعبي ثلاثة رواة هم:

. . . . . .

❖**الأجلح وهو**: ابن عبد الله بن حجية الكندي، أبو حجية الكوفي، ويقال: اسمه يحيىٰ، والأجلح لقب. وثقه ابن معين في رواية والعجلي ويعقوب بن سفيان، وزاد: «حديثه لين». وقال العجلي في موضع آخر: «جائز الحديث، وليس بالقوي في عداد الشيوخ».

قال ابن معين: «صالح»، وقال مرة: «ليس به بأس»، وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث صدوق».

وقال يحيىٰ القطان: «في نفسي منه شيء»، وقال أيضاً: «ما كان يفصل بين علي بن الحسين، وبين الحسين بن علي» قال ابن حجر في "التهذيب": «يعني أنه ماكان بالحافظ».وقال الإمام أحمد: «أجلح ومجالد متقاربان في الحديث، وقد روىٰ الأجلح غير حديث منكر». وقال أبو حاتم: «لين ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به».

ضعفه ابن سعد وأبو داود والنسائي والجوزجاني والعقيلي والذهبي، وقال ابن حبان: «كان لايدرك ما يقول يجعل أبا سفيان أبا الزبير ويقلب الأسامي».

وقال ابن حجر: «صدوق شيعي».

والأقرب في حاله -والله أعلم- **أنه صدوق يكتب حديثه ولايحتج به**، كون من جرحه فسر سبب الجرح ؛ من أنه يقلب الأسماء.

روىٰ له البخاري في" الأدب المفرد " والأربعة، مات سنة (١٤٥هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٣٧/٦)، "التاريخ الكبير" (٦٨/٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٢٢/١)، "الجرح والتعديل" (٣٤٦/٢)، "المجروحين" (١٩٧/١)، "الكامل" (١٣٦/٢ رقم٢٣٨)، "تهذيب الكمال" (٢٧٥/٢)، "ميزان الاعتدال" (٧٨/١)، "تهذيب التهذيب" (١٢٢/١ رقم٣٥٣)، "التقريب" (ص٩٦ رقم٢٨٥).

قلت: إلا أن الأجلح لم ينفرد بالرواية عن عامر الشعبي فقد توبع، تابعه كل من:

❖**إسماعيل بن أبي خالد** الأَحْمَسي، مولاهم البَجَلي، أبو عبد الله الكوفي. **تابعي ثقة ثبت**، وثقه وأثنىٰ عليه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي ويعقوب بن شيبة وابن معين والعجلي والنسائي، وزاد العجلي: «وكان ربما أرسل الشيء عن الشعبي فإذا وقف أخبر، وكان صاحب سنة».

. . . . . .

وقال أبوحاتم: «لا أُقدِّم علىٰ ابن أبي خالد أحداً من أصحاب الشعبي، وهوثقة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٦٦هـ).

ينظر: "معرفة الثقات"(١/٢٤٤ رقم٨٧)، "الجرح والتعديل" (٢/١٧٤ رقم٥٨٩)، "تهذيب الكمال" (٣/٦٩ رقم٤٣٩)، "تهذيب التهذيب" (١/١٨٥ رقم٥٤٣)، "التقريب" (ص١٠٧ رقم٤٣٨).

❖ **زكريا بن أبي زائدة** خالد، ويقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي، أبو يحيىٰ الكوفي. قال عنه الإمام أحمد: «ثقة، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد». وثقه ابن سعد والعجلي وأبو داود والنسائي والبزار، وزاد أبو داود: «يدلس»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال يحيىٰ القطان: «ليس به بأس».

وقال عنه ابن معين وأبو زرعة: «صويلح»، وزاد أبو زرعة: «يدلس كثيراً عن الشعبي».

وقال أبو حاتم: « لين الحديث، كان يدلس، واسرائيل أحب إلي منه، يقال:إن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر إنما أخذها من أبي حريز».

وقال الذهبي: «ثقة يدلس عن شيخه الشعبي».

وقال ابن حجر: «ثقة، وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة».

وعدّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ماروىٰ، أو كان لايدلس إلا عن ثقة.

والأقرب في حاله: أنه ثقة يدلس عن الشعبي، وأن من ضعفه إنما بسبب تدليسه عن الشعبي- والله تعالىٰ أعلم-.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٨هـ) أو (١٤٩هـ).

ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" (١/٤١٠ رقم٨٥٩)، "التاريخ الكبير" (٣/٤٢١ رقم١٣٩٦)، "معرفة الثقات"للعجلي (١/٣٧٠ رقم٤٩٩)، "الجرح والتعديل" (٣/٥٩٣ رقم٢٦٨٥)، "الثقات" (٦/٣٣٤ رقم٧٩٨٨)، "الكاشف" (١/٤٠٥ رقم١٦٤٣)، "تهذيب التهذيب"(٢/١٩٥ رقم٢٣٦٧)، "التقريب" (ص٢١٦ رقم٢٠٢٢).

قلت: لم ينفرد زكريا برواية هذا الوجه عن الشعبي، فقد رواه مقروناً مع إسماعيل بن أبي خالد- وإسماعيل مقدم في عامر الشعبي- فأمنا من تدليسه، ثم أنه يعد من الطبقة الثانية من

. . . . . .

طبقات المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم.

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: فمداره علىٰ مجالد بن سعيد واختلف عنه:**

- **ومُجالد هو**: ابن سعيد بن عُمير بن بسطام الهمداني أبو عمرو، ويقال: أبو سعيد الكوفي. وثقه ابن معين- كما قال الدوري-، والنسائي في موضع.

وقال العجلي: «جائز الحديث، حسن الحديث».

وقال البخاري: «كان يحيىٰ يضعف مجالد بن سعيد...، وكان ابن مهدي لا يروي عنه».

ضعفه ابن سعد وابن معين- في رواية- والنسائي -في موضع آخر-. وقال يحيىٰ بن معين- في رواية أخرىٰ-: «لايحتج به».

وقال أبو طالب: «سألت أحمد بن حنبل عن مجالد، فقال ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس». وقال أبو حاتم: «وليس مجالد بقوي الحديث». وقال الترمذي: «كثير الغلط». وقال ابن عدي: «عامة مايرويه غير محفوظ».وقال الدارقطني: «ليس بقوي».

وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به»

وقال ابن حجر: «ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره».

والذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم- أنه ضعيف يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، فقد ذهب إلىٰ تضعيفه جماعة من أهل العلم، وأما توثيق ابن معبن والنسائي، فقد روي عنهما القول بتضعيفه كما قال جمهور العلماء، وأما إخراج الإمام مسلم له فمقروناً بغيره.

روىٰ له الإمام مسلم والأربعة، مات سنة (١٤٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٤٩/٦)، "التاريخ الكبير" (٩/٨ رقم١٩٥٠)، "معرفة الثقات" (٢٦٤/٢ رقم١٦٨٥)، "الجرح والتعديل" (٣٦١/٨ رقم١٦٥٣)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم٥٥٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٣٢/٤ رقم١٨٢٦)، "الكامل" (١٦٦/٨ رقم١٩٠١)، "الضعفاء والمتروكون"للدارقطني (١٣٤/٣ رقم٥٣١)، "تهذيب الكمال" (٢١٩/٢٧)، "تهذيب التهذيب" (٣٧١/٥ رقم٧٥٤٥)، "التقريب" (ص٥٢٠ رقم٦٤٧٨).

.....

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر – والله تعالىٰ أعلم– أن الوجه الراجح هو الوجه الأول (المرسل)، حيث رجحه الإمام البيهقي بقوله: «والمَحفوظُ هو الأوَّلُ مُرسَلاً». ويؤيد مارجحه الإمام البيهقي مايلي:

– ترجيح عدد من العلماء للوجه المرسل، منهم:

١/ أبو داود حيث أشار لترجيح المرسل،بقوله: «روي هذا مسنداً ولم يصح»[١].

٢/ الذهبي في "التلخيص"[٢].

٣/ ابن الملقن، حيث قال: «إرساله هو الصواب »[٣].

٤/ الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني مرسلاً، ورجاله رجال الصحيح»[٤].

– كون رواته أكثر عدداً، ومنهم الثقة **إسماعيل بن أبي خالد** الأَحْمَسي، وهو مقدم في أصحاب عامر الشعبي، **وزكريا بن أبي زائدة** وهو ثقة يدلس، والأجلح وهو صدوق يكتب حديثه.

– في حين أن مداره علىٰ الوجه الموصول علىٰ مجالد بن سعيد وهو ضعيف، يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، وقد ظهر ذلك جليًا في روايته لهذا الحديث، فقد رواه موصولاً فخالف من أوثق منه، واضطرب في روايته علىٰ ثلاثة أضرب.

فتبين لنا بذلك شدة ضعف رواية الوصل؛ لضعف مجالد، ومخالفته غيره من الرواة الذين رووه مرسلاً.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه ابن سعد[٥] قال: أخبرنا عبد الله بن نمير، عن الأجلح، عن الشعبي، قال: لما

---

(١) "المراسيل" (ص ٣٣٩).

(٢) كما في "المستدرك" (٣/ ٢٣٣ رقم٤٩٤١).

(٣) "البدر المنير" (٩/ ٥٣)، "مختصر تلخيص الذهبي" (٤/ ١٨٢٥).

(٤) مجمع الزوائد (٩/ ٢٧٢).

(٥) **"الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٣٤-٣٥).**

. . . . . .

رجع رسول الله ﷺ من خيبر تلقاه جعفر بن أبي طالب، فالتزمه رسول الله ﷺوقَبَّل ما بين عينيه وقال: ((ما أدري بأيهما أنا أفرح: بقدوم جعفر أو بفتح خيبر)).

❖**عبدالله بن نمير** الهمداني الخارقي، أبو هشام الكوفي، **ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والخمسين.

❖**الأجلح بن عبدالله الكندي، تقدم بنا- في النظر في الاختلاف- أنه صدوق يكتب حديثه ولايحتج به، وأنه توبع علىٰ روايته لهذا الحديث تابعه الثقة إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي.**

❖**الشعبي** هو: عامر بن شَراحيل، وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل الشَّعْبي، أبو عمرو الكوفي. روىٰ عن: أسامة بن زيد بن حارثة، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر ابن أبي طالب، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم، وغيرهم. روىٰ عنه: الأجلح بن عبد الله الكندي، وإسماعيل بن أبي خالد، وزكريا بن أبي زائدة، وسلمة بن كهيل، وسماك بن حرب، وغيرهم. **تابعي ثقة فقيه إمام**، قال سفيان بن عيينة: «كان الناس بعد أصحاب رسول الله ﷺ: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه». وقال ابن كثير: «كان إماماً حافظاً...». وثقه ابن معين وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال العجلي: «سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ... مرسل الشعبي صحيح؛ لا يكاد يرسل إلا صحيحاً». وقال مكحول: «مارأيت أحداً أفقه من الشعبي».

وقال ابن حجر: «ثقة مشهور فقيه فاضل».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٠٣هـ)، وقيل: (١٠٤هـ) وقيل: (١٠٥هـ) وقيل: بعد ذلك.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٦/٤٥٠ رقم٢٩٦١)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢/١٢ رقم٨٢٣)، "الجرح والتعديل" (٦/٣٢٢ رقم١٨٠٢)، "الثقات" (٥/١٨٥ رقم٤٤٨٧)، "تهذيب الكمال"(١٤/٢٨ رقم٣٠٤٢)، "تهذيب التهذيب" (٣/٤٦ رقم٣٤٨٤)، "التقريب" (ص٢٨٧ رقم٣٠٩٢).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الحادي والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الآباء الأبكار، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩١] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حَدَّثَنِي الحُسَينُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ بنِ يَحيَىٰ الدّارِمِيُّ، حَدَّثَنِي أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسحاقَ، حدثنا أبو كُرَيبٍ، حدثنا أبو أُسامَةَ، عن هِشامِ بنِ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَت: تَزَوَّجَنِي رسولُ اللهِ ﷺ لِستٍّ سِنينَ، وبَنَىٰ بي وأَنا ابنَةُ تِسعِ سِنينَ.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ الجَبّارِ، حدثنا يونُسُ بنُ بُكَيرٍ، عن هِشامِ بنِ عُروةَ، عن أبيه قال: تَزَوَّجَ رسولُ اللهِ ﷺ عائشةَ بَعدَ مَوتِ خَديجَةَ بَثلاثِ سِنينَ، وعائشَةُ يَومَئِذٍ ابنَةُ سِتِّ سِنينَ، وبَنَىٰ بها رسولُ اللهِ ﷺ وهِيَ ابنَةُ تِسعِ سِنينَ، ومات رسولُ اللهِ ﷺ وعائشَةُ ابنَةُ ثَمانِ عَشْرَةَ. رَواه البخاريُّ في "الصحيح" عن عُبَيدِ بنِ إسماعيلَ، عن أبي أُسامَةَ مُرسَلاً، ورَواه مسلمٌ عن أبي كُرَيبٍ مَوصولاً.

وقَد وصَلَه سفيانُ الثَّورِيُّ وسُفيانُ بنُ عُيَينَةَ وعَبدَةُ بنُ سُلَيمانَ وعَليُّ بنُ مُسهِرٍ وأبو مُعاويَةَ وغَيرُهُم، وقَد أخرَجاه مَوصولاً مِن أوجُهٍ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه هشام بن عروة واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه أبو أسامة وجماعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: تزوجني رسول الله لست سنين، وبنى بي وأنا ابنة تسع سنين):**

أخرجه أبو داود في "سننه" في الأدب، باب في الأرجوحة (رقم ٤٩٣٣) و(رقم ٤٩٣٤)،

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ١٠٩، ١١٠، رقم ١٣٧٧٥، ١٣٧٧٤).

. . . . . .

وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٨/ ٣٠١ رقم٤٨٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر وصف زفاف عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالىٰ عنها وعن أبيها (١٦/ ٩ رقم٧٠٩٧)، من طريق أبي أسامة به، في حديث طويل.

وأخرجه مطولاً ومختصراً البخاري في "صحيحه" كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ عائشة، وقدومها المدينة، وبنائه بها (رقم (٣٨٩٤)، وكتاب النكاح، باب إنكاح الرجل ولده الصغار (رقم٥١٣٣)، وباب تزويج الأب ابنته من الإمام (رقم٥١٣٤)، والإمام مسلم في "صحيحه" كتاب النكاح (رقم١٤٢٢)، والنسائي في "سننه" كتاب النكاح، باب البناء بابنة تسع (رقم ٣٣٨٠)، وابن ماجه في "سننه" أبواب النكاح، باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء (رقم١٨٧٦)، والشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب زواج النبي ﷺ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٣/ ٢٥،٢٦ رقم١١٠٣و ١١٠٤)، والطيالسي في "مسنده" (٣/ ٦٥ رقم١٥٥٧)، والحميدي في "مسنده"(١/ ٢٧٣ رقم٢٣٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٧/ ١٨ رقم٣٣٩٢٧)،والإمام أحمد في "مسنده" (٤١/ ٣٦٠ رقم٢٤٨٦٧) و(٤٣/ ٤٠٤ رقم٢٦٣٩٧)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" كتاب النكاح (رقم٧١١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ١٩ رقم٤١) و(٢٣/ ٢٠-٢١) بالأرقام الآتية (٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨)، والبيهقي في "سننه" كتاب النكاح، باب ماتقول النسوة للعروس (١٤/ ٢١٤ رقم١٣٩٥٧)، وفي "المعرفة" باب نكاح الآباء وغيرهم(٥/ ٢٣٩ رقم٤٠٨٠)، من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه يونس بن بُكير وغيره، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: تزوج رسول الله عائشة بعد موت خديجة بثلاث سنين...).**

أخرجه البيهقي في "السنن الصغير" (٣/ ٢٢ رقم١٨٤٧) باب تزويج الأب ابنته البكر صغيرة كانت أو كبيرة...، وفي"دلائل النبوة" باب تزوج النبي بعائشة بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبسودة بنت زمعة بعد وفاة خديجة... (٢/ ٤١٠)، بإسناده في هذا الحديث ومتنه.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" باب الكنىٰ (٧/ ٢٦ رقم ٣٣٩٥٠)، والبخاري في "صحيحه" كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ عائشة، وقدومها المدينة، وبنائه بها (رقم٣٨٩٦)، من طريق أبي أسامة.

.....

وكتاب النكاح، باب من بنىٰ بامرأة وهي بنت تسع سنين(٧/ ٢١ رقم٥١٥٨)، من طريق سفيان.

وعبدالرزاق في "مصنفه"، باب نكاح الصغيرين(٦/ ١٦٢ رقم ١٠٣٥٠)، ومن طريقه النسائي في "الكبرىٰ" البناء بابنة تسع (٥/ ٢٤٣ رقم٥٥٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ١٧ رقم ٣١)، عن معمر.

ثلاثتهم: (أبو أسامة، وسفيان، ومعمر)، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، قال -واللفظ للبخاري-: «توفيت خديجة قبل مخرج النبي ﷺ إلىٰ المدينة بثلاث سنين، فلبث سنتين أو قريباً من ذلك، ونكَح عائشة وهي بنت ست سنين، ثم بنىٰ بها وهي بنت تسع سنين». وفي رواية البخاري الثانية: «ومكثت عنده تسعاً».

قال الحافظ في "الفتح" (٧/ ٢٢٤) معلقاً علىٰ رواية البخاري علىٰ صورة الإرسال: «قوله عن أبيه: هذا صورته مرسل، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة، يُحمل علىٰ أنه حمله عنها».

وقد توبع هشام علىٰ روايته عن أبيه علىٰ هذا الوجه تابعه الزُّهري، أخرج له عبدالرزاق في "مصنفه"، باب نكاح الصغيرين(٦/ ١٦٢ رقم١٠٣٤٩)، عن معمر، عن الزُّهري، عن عروة قال: ((نكح النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست، وأهديت إليه وهي بنت تسع، ولعبها معها، ومات عنها وهي بنت ثماني عشرة)). ومن طريق عبدالرزاق أخرجه:

النسائي في "الكبرىٰ" البناء بابنة تسع (٥/ ٢٤٣ رقم٥٥٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ١٧ رقم ٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" موصولاً، وأخرجه البخاري علىٰ صورة الإرسال في "صحيحه" كونه من رواية عروة وهو مع كثرة خبرته بأحوال عائشة، يُحمل علىٰ أنه حمله عنها، كما فسر ذلك ابن حجر في "الفتح" وقد تقدم في التخريج.

الحديث الثاني والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الآباء الأبكار، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩٢] " وأَمّا الحَديثُ الَّذِي أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ شاكِرٍ ومُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانِيُّ قالا: حدثنا حُسَينُ بنُ محمدٍ، حدثنا جَريرٌ، عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ جاريَةً بكراً أتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فذَكَرَت له أنَّ أباها زَوَّجَها وهِيَ كارِهَةٌ. قال: فخَيَّرَها النَّبِيُّ ﷺ. فهَذا حَديثٌ أخطأ فيه جَريرُ بنُ حازِمٍ علىٰ أيّوبَ السَّختِيانِيِّ، والمحفوظُ عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. أخبَرَناه أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ بنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا محمدُ بنُ عُبَيدٍ، عن حَمّادِ بنِ زَيدٍ، عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ. بَهذا الحديثِ، لمَ يَذكُرِ ابنَ عباسٍ. قال أبو داودَ: كَذَلِكَ يُروَىٰ، مُرسَلٌ مَعْروفٌ.

قال الشيخُ: وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ عن عِكرِمَةَ مَوصولاً، وهو أيضًا خَطأٌ. أخبرَنَاه أبو القاسِمِ طَلحَةُ بنُ عليِّ بنِ الصَّقرِ ببَغدادَ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الشّافِعِيُّ، حدثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ سعيدٍ القاضِي بعَسقَلانَ، حدثنا أبو سلمةَ المُسلَّمُ بنُ محمدِ بنِ عَمّارٍ الصَّنعانِيُّ، حدثنا عبدُ الملِكِ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ الذِّمَارِيُّ، حدثنا سفيانُ الثَّورِيُّ، عن هِشامٍ الدَّستُوائِيِّ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ رَدَّ نِكاحَ بكرٍ وثَيِّبٍ أنكَحَهُما أبوهُما وهُما كارِهَتانِ، فرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ نِكاحَهُما.

أخبرَنا أبو بكرِ بنُ الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ قال: هَذا وهْمٌ، والصَّوابُ: عن يَحيَىٰ عن المُهاجِرِ بنِ عِكرِمَةَ. مُرسَلٌ، وهِمَ فيه الذِّمَارِيُّ علىٰ الثَّورِيِّ، ولَيسَ بقَوِيٍّ.

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ١١٦، ١١٧، ١١٨ رقم ١٣٧٨٦، ١٣٧٨٧).

قال الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو في "جامع الثوري" عن الثَّورِيِّ كما ذَكَرَه أبو الحَسَنِ الدّارَقُطنِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رَواه عامَّةُ أصحابِه عنه، وكَذَلِكَ رَواه غَيرُ الثَّورِيِّ عن هِشامٍ، ورُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ أخطأ فيه الرّاوِي ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، من طريقين:

❖الطريق الأول: يرويه أيوب السَّخْتيَاني، عن عكرمة مولىٰ ابن عباس، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه جرير بن حازم وغير واحد، عن أيوب، عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ):

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٥ رقم٢٤٦٩)، وأبو داود في "سننه" النكاح، باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها(رقم٢٠٩٦)، وابن ماجه في "سننه" أبواب النكاح، باب من زوج ابنته وهي كارهة (رقم١٨٧٥)، والنسائي في "الكبرىٰ" البكر يزوجها أبوها وهي كارهة (٥/ ١٧٦ رقم٥٣٦٦)، وأبو يعلىٰ "في مسنده"(٤/ ٤٠٤ رقم٢٥٢٦)، والطحاوي في "معاني الآثار"باب تزويج الأب ابنته البكر، هل يحتاج في ذلك إلىٰ استئمارها؟ (٤/ ٣٦٥ رقم٧٣٣٢)، وفي "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: "الأيم أحق بنفسها من وليها،... (١٤/ ٤٤١ رقم٥٧٤٦)، والدارقطني في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣٤ رقم٥٦)، من طرق عن الحسين بن محمد المَرُّوذِي، عن جرير بن حازم، عن أيوب به، بنحوه.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي، وسئل أبو زرعة عن حديث ؛ رواه حسين المروروذي، عن جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة، ففرق النبي ﷺ بينهما.

قال أبي: هذا خطأ، إنما هو كما رواه الثقات، عن أيوب، عن عكرمة: أن النبي ﷺ... مرسلا منهم: ابن علية، وحماد بن زيد: أن رجلا تزوج وهو الصحيح.

. . . . . .

قلت: الوهم ممن هو ؟ قال: من حسين ينبغي أن يكون، فإنه لم يرو عن جرير غيره...، قال أبو زرعة: حديث أيوب ليس هو بصحيح»[(١)].

وقال الدارقطني عقب الحديث: «وكذلك رواه زيد بن حبان عن أيوب، وتابعه أيوب بن سويد، عن الثوري، عن أيوب عن عكرمة، عن ابن عباس. وغيره يرسله عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة عن النبي ﷺ والصحيح مرسل».

وقال البيهقي: «فهَذا حَديثٌ أخطأ فيه جَريرُ بنُ حازِم علىٰ أيّوبَ السَّختِيانِيِّ، والمحفوظُ عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

ولم ينفرد به جرير بن حازم عن أيوب، بل تابعه كل من:

١-زيد بن حِبان الرَّقي: أخرج له ابن ماجه في "سننه" أبواب النكاح، باب من زوج ابنته وهي كارهة بإثر الحديث (رقم ١٨٧٥)، والنسائي في "الكبرىٰ" البكر يزوجها أبوها وهي كارهة (٥/ ١٧٧ رقم ٥٣٦٧)، والدارقطني في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣٥) بإثر الحديث (رقم ٥٧)، من طرق عن معمر بن سليمان الرقي، عن زيد بن حبان، عن أيوب به.

٢-سفيان الثوري: أخرج له الدارقطني "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣٥) من طريق أيوب بن سويد الرَّمْلي، عن سفيان، عن أيوب به. بلفظ: ((أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة ففرق بينهما النبي ﷺ)).

❖ الوجه الثاني: المرسل: (رواه حماد بن زيدوغيره، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا):

أخرجه أبو داود في "سننه" النكاح، باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها(رقم ٢٠٩٧)، وفي "المراسيل" باب ماجاء في تزويج الأكفاء (رقم ٢٣٢)، عن محمد بن عبيد، عن حماد بن زيد، عن أيوب به.

قال أبوداود عقب الحديث: «لم يذكر ابن عباس وهكذا رواه الناس مُرسلاً معروف».

وقال البيهقي: «والمحفوظُ عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

(١) "علل ابن أبي حاتم" (٤/ ٥٩ رقم ١٢٥٥).

. . . . . .

وتوبع حماد علىٰ هذا الوجه تابعه ابن عُلية كما ذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٦٠ رقم ١٢٥٥)، حيث سأل أباه عن حديث جرير بن حازم الموصول، فقال أبو حاتم: «هذا خطأ، إنما هو كما رواه الثقات، عن أيوب، عن عكرمة: أن النبي ﷺ... مرسلا منهم: ابن علية، وحماد بن زيد: أن رجلا تزوج وهو الصحيح».

– الطريق الثاني: طريق يحيىٰ بن أبي كثير:

رواه سفيان الثوري، عن هشام الدستوائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، واختلف علىٰ الثوري علىٰ وجهين:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، عن سفيان الثوري، عن هشام الدَّسْتُوَائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً موصولاً):**

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٥٥ رقم ١٢٠٠١)، وفي "الصغير" (٢/ ٢٤١ رقم١٠٩٨)، والدارقطني في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣٤ رقم٥٣)، من طريقين، عن عبد الملك الذماري، عن الثوري، به. بلفظ: «أن رسول الله ﷺرد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان فرد النبي ﷺ نكاحهما».

قال الدارقطني عقب الحديث: «هذا وهم من الذِّماري، وتفَّرد بهذا الإسناد، والصَّواب: عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر، عن عكرمة مرسل، وهم فيه الذِّماري، عن الثوري، وليس بقوي».

وقال البيهقي عن رواية الذِّماري: «خطأ»، ثم قال: «هو في "جامع الثوري" عن الثَّورِيِّ كما ذَكَرَه أبو الحَسَنِ الدّارَقُطنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رَواه عامَّةُ أصحابِه عنه، وكَذَلِكَ رَواه غَيرُ الثَّورِيِّ عن هِشامٍ».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه غير الذّماري، عن سفيان الثوري، عن هشام الدَّسْتُوَائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣٤ رقم٥٥)، من طريق محمد بن كثير،

. . . . . .

عن سفيان، عن هشام الدستوائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة، عن النبي ﷺ.

وتوبع سفيان علىٰ هذا الوجه، تابعه إسماعيل ابن عُلية، أخرج هذه المتابعة سعيد بن منصور في "سننه" (١/ ١٨٦ رقم٥٧٧)، عن ابن عُلية، عن هشام، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة: "أن رسول الله ﷺ فرق بين امرأة بكر وزوجها؛ أنكحها أبوها بغير إذنها". قال: وحدثت أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينكح امرأة من بناته جلس عند خدرها، فقال: «إن فلانًا يذكر فلانة».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث يرويه عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، من طريقين:

– الطريق الأول: طريق أيوب السَّخْتيَاني، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (أيوب، عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ)، فقد رواه عنه:**

– **جرير بن حازم** بن زيد بن عبد الله الأَزْدِيُّ العَتَكِيُّ، **ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه**، وقال الأثرم عن الإمام أحمد: «جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب»[(١)]. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

وقد تابعه، كل من:

١/ زيد بن حِبان الرقي، وهو ضعيف، قال إسحاق بن منصور، عن يحيىٰ بن معين أنه قال: «زيد بن حبان لا شيء». وقال عنه الإمام أحمد: «تركنا حديثه»، وقال ابن حجر «صدوق كثير الخطأ، وتغير بأخرة».

ينظر: "بحر الدم (رقم ٣٣٠)، "الجرح والتعديل" (٣/٥٦١ رقم٢٥٣٦)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢/٧٣ رقم٥١٨)، "التقريب" (ص٢٢٢ رقم٢١٢٥).

٢/ سفيان الثوري، وهو أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس. إلا أن الراوي عنه لهذا الوجه هو: أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود الحميري السيباني، قال

(١) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٢).

. . . . . .

عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة». وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان رديء الحفظ، يتقىٰ حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة». وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ».

والأقرب في حاله: أنه ضعيف- والله تعالىٰ أعلم- فقد لينه أبو حاتم وابن معين والنسائي.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٤/٤٢١ رقم٥٠٨٤)، "الجرح والتعديل" (٢/٢٤٩ رقم٨٩١)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٢٩)، "الثقات" (٨/١٢٥ رقم١٢٥٤٩)، "التقريب" (ص: ١١٨ رقم٦١٥).

وقد رواه عن أيوب الرملي: عيسىٰ بن يونس بن أبان الرملي، وهو صدوق ربما أخطأ، كما قال ابن حجر في "التقريب" (ص٤٤١ رقم٥٣٤٠).

قلت: فتبين لنا ضعف رواية الثوري، وضعف الوجه الموصول بمتابعاته - والله تعالىٰ أعلم-.

❖ **أما الوجه الثاني: المرسل: (أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا):**

فقد رواه عن أيوب ثقتان حافظان من أثبت أصحابه، وهما: حماد بن زيد[(١)]، وإسماعيل ابن علية[(٢)]، قال النسائي: «أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وابن عُلية»[(٣)].

قال الإمام أحمد: «ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد...»[(٤)]. وكذا قال ابن معين وسليمان بن حرب.

وقال ابن معين: «إذا اختلف إسماعيل ابن علية، وحماد بن زيد في أيوب، كان القول قول حماد.

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٠).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٦٩٩).

.....

قيل ليحيىٰ: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد في أيوب. قال يحيىٰ: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله.

وهذا القول اختيار ابن عدي وغيره»[(١)].

قلت: وقد اتفق حماد بن زيد وابن علية علىٰ رواية هذا الوجه عن أيوب السختياني، مرسلاً.

❖ **الطريق الثاني: طريق يحيىٰ بن أبي كثير، واختلف فيه علىٰ الثوري علىٰ وجهين:**

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (سفيان الثوري، عن هشام الدَّسْتُوَائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً موصولاً)، وقد تفرد بروايته عن الثوري علىٰ هذا الوجه:**

- **عبدالملك بن عبدالرحمن بن** هشام، أبو هشام الذَماري. صدوق كان يصحف. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والستين.

وقد وهم الدارقطني الذَماري علىٰ روايته، وأقره البيهقي كما تقدم في التخريج.

❖ **أما الوجه الثاني: المرسل: (سفيان الثوري، عن هشام الدَّسْتُوَائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

وقد رواه عن سفيان علىٰ هذا الوجه: **محمد بن كثير العبدي، وهو ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث السادس والسبعين.

وتابع سفيان في روايته عن هشام علىٰ هذا الوجه، **إسماعيل ابن عُلية، وهو ثقة حافظ**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

■ **الخلاصة:**

رجح الإمام البيهقي الوجه المرسل علىٰ الطريقين - طريق أيوب السختياني وطريق يحيىٰ بن أبي كثير-، فقال عن طريق أيوب: «والمحفوظُ عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً». واستشهد علىٰ ترجيح رواية يحيىٰ بن أبي كثير المرسلة، بقول الدارقطني -حيث

(١) المرجع السابق.

.....

أعل الموصول- وقال: «هَذا وهْمٌ، والصَّوابُ: عن يَحيَىٰ عن المُهاجِرِ بنِ عِكرِمَةَ. مُرسَلٌ، وهِمَ فيه الذِّمَارِيُّ علىٰ الثَّورِيِّ، ولَيسَ بقَوِيٍّ». وأقره عليه، وذكر قرائن ترجيح تؤيد ماذهب إليه، فقال الإمام البيهقي معلقاً: «هو في "جامع الثوري" عن الثَّورِيِّ كما ذَكَرَه أبو الحَسَنِ الدّارَقُطنِيُّ: مُرسَلاً، وكَذَلِكَ رَواه عامَّةُ أصحابِه عنه، وكَذَلِكَ رَواه غَيرُ الثَّورِيِّ عن هِشامٍ...».

ويؤيد ماذهب إليه الإمام البيهقي من ترجيحه للمرسل:

- كون طريق أيوب عن عكرمة مرسلاً يشهد له طريق آخر هو: طريق يحيىٰ بن أبي كثير عن مهاجر بن عكرمة مرسلاً.

- نص عدد من الأئمة علىٰ أن الحديث مرسل، وأن ذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه لايصح، منهم:

١/ أبو داود حيث قال بعد روايته للمرسل: «لم يذكر ابن عباس، وهكذا رواه الناس مرسلاً معروف»[(١)].

٢/ أبو حاتم، حيث سُئل عن الموصول؟ فقال: «هذا خطأ، إنما هو كما رواه الثقات، عن أيوب، عن عكرمة: أن النبي ﷺ... مرسلاً منهم: ابن علية، وحماد بن زيد: أن رجلا تزوج وهو الصحيح...»[(٢)].

٣/ الدارقطني، وقال: «والصحيح مرسل»[(٣)].

وقال أيضاً عن مرسل مهاجر بن عكرمة: «والصَّواب: عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر، عن عكرمة مرسل»[(٤)]، وأعل الموصول بأن الذِّماري وهم فيه، وليس بقوي.

٤/ البغوي، وقال: «وهذا حديث مرسل لا تقوم به الحجة، ورواه بعضهم عن عكرمة، عن

(١) "سنن أبي دواد" بإثر الحديث رقم(رقم ٢٠٩٧).

(٢) "علل ابن أبي حاتم" (٤/ ٥٩ رقم ١٢٥٥).

(٣) "سنن الدار قطني" (٤/ ٣٣٩).

(٤) "سنن الدار قطني" (٣/ ٢٣٤ رقم ٥٣).

.....

ابن عباس متصلاً ولا يصح »[١].

-ويؤيد ذلك أيضـًا، كون الرواة الذين أرسلوا - علىٰ الطريقين- أوثق ممن وصلوا:

فقد اتفق علىٰ روايته عن أيوب عن عكرمة مرسلاً: ثقتان من أثبت أصحاب أيوب السختياني، وهما حماد بن زيد، وابن عُلية، وحماد بن زيد من أعلم الناس بحديث أيوب من غيره، كما تقدم بنا من قول الإمام أحمد، وابن معين، كما أن ابن معين قدّم حماد بن زيد علىٰ الثوري، في أيوب، وقد تقدم بنا أن الثوري رواه موصولاً بإسنادٍ ضعيف، وكذا رواه موصولاً جرير بن حازم، وهو يروي عن أيوب عجائب كما تقدم بنا من قول الإمام أحمد، وزيد بن حِبان الرقي، وهو ضعيف.

-وأما رواية يحيىٰ بن أبي كثير الموصولة فقد أعلها الدارقطني بأن الذماري وهم فيها وليس بقوي.

في حين رواها مرسلة الثقة محمد بن كثير العبدي، وجاءت أيضـًا في «جامع الثوري» عن سفيان الثوري، عن هشام، عن يحيىٰ بن أبي كثير عن مهاجر بن عكرمة، وتوبع الثوري علىٰ ذلك تابعه الثقة ابن عُلية.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح– طريق أيوب السختياني- أخرجه أبو داود في "سننه"[٢] وقال: «حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة عن النبيﷺ بهذا الحديث[٣].

قال أبو داود: لم يذكر ابن عباس وهكذا رواه الناس مرسلاً معروف».

- **محمد بن عُبيد** بن حِسَاب الغُبَري البصري، روىٰ عن: حماد بن زيد،وإسماعيل ابن عُلية،

(١) "شرح السنة" (٩/ ٣٤).

(٢) كتاب النكاح، باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها(رقم ٢٠٩٧).

(٣) ولفظ الحديث الذي أشار إليه: ((أن جارية بكراً أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ».

. . . . . .

وجعفر الضبعي، وغيرهم. روىٰ عنه: مسلم، وأبوداود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم. وهو ثقة، وثقه أبو داود والنسائي ومسلمة، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبوحاتم: «صدوق».

روىٰ عنه مسلم عشرين حديثاً، مات سنة (٢٣٨هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/ ١١ رقم٤١)، "الثقات" (٩/ ٨٩ رقم١٥٣٤٠)، "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٦٠ رقم٥٤٤١)، "تهذيب التهذيب" (٥/ ٢١١ رقم٧١٣٢)، "التقريب" (ص٤٩٥ رقم٦١١٥).

– **حماد بن زيد بن دِرْهم** الأَزْدي الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري. **ثقة، ثبت، فقيه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر

– **أيوب هو**: ابن أبي تَمِيمَة كَيْسان **السَّخْتِياني**، أبو بكر البصري. **وهو ثقة ثبت حُجة من كبار الفقهاء العباد**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

– **عكرمة مولىٰ ابن عباس**. ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدعة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

وقد جاء الحديث من رواية المهاجر بن عكرمة مرسلاً، أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"[1] فقال: "نا إسماعيل بن إبراهيم، قال: نا هشام بن أبي عبد الله، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة: ((أن رسول الله ﷺ فرق بين امرأة بكر وزوجها؛ أنكحها أبوها بغير إذنها))...».

– **إسماعيل بن إبراهيم** هو: ابن عُلية، **ثقة حافظ**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

– **هشام بن أبي عبد الله، هو: الدَّسْتوائي**، أبو بكر البصري. **ثقة ثبت**، رمي بالقدر، من أثبت أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

– **يَحيَىٰ بن أَبي كَثِير** الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليمامي. **ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل**.

(١) (١/ ١٨٦ رقم ٥٧٧).

. . . . . .

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

- **المهاجر بن عكرمة** بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي، أخو محمد بن عكرمة، حجازي. روىٰ عن: جابر بن عبد الله، وابن عمه عبد الله بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث، وابن شهاب الزُّهري، روىٰ عنه: جابر بن يزيد الجعفي، وأبو قزعة سويد بن حجير الباهلي، ويحيىٰ بن أبي كثير.ذكره ابن حبان في " الثقات"، وقال أبو حاتم في "العلل" - والسياق من "تهذيب التهذيب"- «لا أعلم أحداً روىٰ عن المهاجر بن عكرمة، غير يحيىٰ بن أبي كثير، والمهاجر ليس بالمشهور».

وقال ابن حجر: «مقبول».

روىٰ له أبو داود والترمذي والنسائي حديثًا واحداً، عن جابر في رفع اليدين عند رؤية البيت.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٨٠/٧ رقم١٦٣٩)، "الجرح والتعديل" (٢٦٠/٨ رقم١١٧٩)، "العلل" لابن أبي حاتم (٥٠٧/١)، "الثقات" (٤٢٨/٥ رقم٥٥٤٤)، "تهذيب الكمال" (٥٧٦/٢٨ رقم٦٢١٣)، "تهذيب التهذيب"(٥٤٥/٥ رقم٨٠٣٩)، "التقريب" (ص: ٥٤٨ رقم٦٩٢١).

قلت: رجاله ثقات، باستثناء المهاجر فهو مقبول، وهذا إسناد ضعيف، لإرساله.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثالث والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الآباء الأبكار، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩٣] " أخبرَنا أبو طاهِرٍ الفَقيهُ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّغانِيُّ، أخبرَنا الحَكَمُ بنُ موسَىٰ، حدثنا شُعَيبُ بنُ إسحاقَ، عن الأوزاعِيِّ، عن عَطاءٍ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رَجُلاً زَوَّجَ ابنَتَه وهِيَ بكرٌ مِن غَيرِ أمرِها، فأتَتِ النَّبِيَّ ﷺ ففرَّقَ بَينَهُما. هَذا وهْمٌ، والصَّوابُ: عن الأوزاعِيِّ عن إبراهيمَ بنِ مُرَّةَ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ. مُرسَلٌ، كَذَلِكَ رَواه ابنُ المُبارَكِ وعيسَىٰ بنُ يونُسَ وغَيرُهُما عن الأوزاعِيِّ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه الأوزاعي واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا):**

أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخه" ترجمة الحكم بن موسىٰ(٩/ ١٢٦)، بإسناد البيهقي ومتنه.

وأخرجه النسائي في "الكبرىٰ"البكر يزوجها أبوها وهي كارهة (٥/ ١٧٥ رقم٥٣٦٣)،والطحاوي في "معاني الآثار" باب تزويج الأب ابنته البكر هل يحتاج في ذلك إلىٰ استئمارها؟ (٤/ ٣٦٤ رقم٧٣٣٤)، وفي "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺمن قوله: ((الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن، وإذنها...)) (١٤/ ٤٤٥ رقم٥٧٤٨)، والدارقطني في "سننه"كتاب النكاح (٣/ ٢٣٣ رقم٤٨)، من طرق عن

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ١١٨ رقم ١٣٧٨٨).

.....

الحكم بن موسىٰ، عن شعيب بن إسحاق به.

قال الدارقطني بإثر الحديث المرسل(رقم٥٠): «الصحيح مرسل، وقول شعيب وهم».

وقال البيهقي عقب هذا الحديث: «هَذا وهْمٌ، والصَّوابُ: عن الأوزاعِيِّ عن إبراهيمَ بنِ مُرَّةَ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ. مُرسَلٌ، كَذَلِكَ رَواه ابنُ المُبارَكِ وعيسَىٰ بنُ يونُسَ وغَيرُهُما عن الأوزاعِيِّ».

وقال الحافظ في "الفتح": «أخرج النسائي من طريق الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأتت النبي ﷺ ففرق بينهما وهذا سند ظاهره الصحة ولكن له علة، أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال، وأرسله فلم يذكر في إسناده جابرا»[1].

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه غير واحد، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء عن النبيﷺ مرسلاً)، منهم:**

١/ عبد الله بن المبارك: أخرج له البخاري في "التاريخ الكبير" ترجمة إبراهيم بن مرة (١/ ٣٢٩) عن محمد بن مقاتل، والدارقطني في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣٣ رقم٤٩)، من طريق نعيم بن حماد.

كلاهما: (محمد بن مقاتل، ونعيم)، عن عبد الله بن المبارك، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة به.

٢/ عيسىٰ بن يونس: أخرج له الدارقطني كتاب النكاح (٣/ ٢٣٣ رقم٥٠)، من طريق معلىٰ وطريق إسحاق بن راهويه، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة به. وقال عقبه: «الصحيح مرسل».

٣/ أبو حفص عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي: أخرج له النسائي في "الكبرىٰ" البكر يزوجها أبوها وهي كارهة (٥/ ١٧٥ رقم٥٣٦٣)، والطحاوي في "معاني الآثار" باب تزويج الأب ابنته البكر هل يحتاج في ذلك إلىٰ استئمارها؟ (٤/ ٣٦٥ رقم٧٣٣٦)، وفي "مشكل الآثار"

(١) " فتح الباري" (٩/ ١٦٩).

. . . . . .

باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: ((الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن، وإذنها صماتها)) (١٤/ ٤٤٥ رقم ٥٧٤٩)، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة به.

❖ **الوجه الثالث: (رواه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح مرسلاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٤ رقم ٥٢)، من طريق أبي شرحبيل عيسىٰ بن خالد، عن أبي المغيرة، عن عطاء بن أبي رباح قال: ((فرق رسول الله ﷺ بين امرأة وزوجها وهي بكر أنكحها أبوها وهي كارهة)).

■ **النظر في الاختلاف:**

■ الحديث يرويه الأوزاعي واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا)، فقد رواه عن الأوزاعي راوٍ واحد هو:**

- **شُعَيب بن إسحاق** بن عبد الرحمن بن عبد الله بن راشد القرشي الأموي، **ثقة رمي بالإرجاء**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

- الوجه الثاني: المرسل: (الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً)، رواه عن الأوزاعي ثلاثة رواة هم:

- **عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة، ثبت، فقيه،عالم،جواد. من أثبت أصحاب الأوزاعي كما قال النسائي[(١)].تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **عيسىٰ بن يونس** بن أبي إسحاق السَّبِيعي، **ثقة مأمون**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن. قال إبراهيم بن موسىٰ عن الوليد بن مسلم: «ما أبالىٰ من خالفني في الأوزاعي ما خلا عيسىٰ ابن يونس فإني رأيت أخذه أخذاً محكماً»[(٢)].

(١) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٣١).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٤/ ٤٦٧).

. . . . . .

- **أبو حفص عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي، وهو صدوق له أوهام كما قال ابن حجر، ذكره ابن حبان في "الثقات"** وقال العقيلي: «في حديثه وهم»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

ينظر: "الضعفاء الكبير" للعقيلي(٢٧٢/٣)، "الجرح والتعديل" (٢٣٥/٦)، "الثقات" (٤٨٢/٨)، تهذيب الكمال (٥١/٢٢)، "التقريب" (ص: ٤٢٢ رقم٥٠٤٣).

❖ **أما الوجه الثالث: (الأوزاعي، عن عطاء ابن أبي رباح مرسلاً)، فقد رواه عن الأوزاعي راوٍ واحد هو:**

- **أبو المغيرة وهو**: عبد القدوس بن الحجاج الخولاني أبو المغيرة الحمصي، ثقة روىٰ له الجماعة.

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (١٠٠/٢ رقم١١٢١)، "التقريب" (ص٣٦٠ رقم٤١٤٥).

■ **الخلاصة:**

الحديث موصولاً سنده ظاهره الصحة ولكن له علة، وهي: أنه روي مرسلاً من وجه آخر وأدخل بين الأوزاعي وبين عطاء، رجل هو: إبراهيم بن مرة.

وقد نص الإمام البيهقي في هذا الحديث، علىٰ أن الموصول وهم، وأن الراجح هو المرسل بقوله: «والصَّوابُ: عن الأوزاعِيِّ عن إبراهيمَ بنِ مُرَّةَ عن عَطاءٍ عن النَّبِيِّ ﷺ. مُرسَلٌ، كَذَلِكَ رَواه ابنُ المُبارَكِ وعيسَىٰ بنُ يونُسَ وغَيرُهُما عن الأوزاعِيِّ»، ويؤيد ماذهب إليه الإمام البيهقي من ترجيح المرسل مايلي:

- نص علىٰ ذلك الدارقطني فقال: «الصحيح مرسل، وقول شعيب وهم»[(١)].

- كون رواته أكثر عدداً وأثبت من الوجه الأول والثالث، فقد رواه عن الأوزاعي علىٰ الوجه المرسل: عبد الله بن المبارك وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي، وكذلك الثقة عيسىٰ بن يونس، وتابعهما عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي، وهو صدوق له أوهام.

(١) "سنن الدارقطني" (٣/ ٢٣٣).

. . . . . .

في حين تفرد بروايته علىٰ الوجه الأول (الموصول) شعيب بن إسحاق، وهو مع كونه ثقة إلا أنه خالف من أوثق منه؛ حيث لم يسمع الأوزاعي من عطاء بل بينهما إبراهيم بن مرة، قال البيهقي: «أخبرنا الحاكم قال: سمعت أبا علي الحافظ النيسابوري وسئل عن حديث شعيب بن إسحاق هذا، فقال: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، والحديث في الأصل مرسل لعطاء، إنما رواه الثقات عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن عطاء مرسلاً»[(١)].

وقال الأثرم: «ذكرت لأبي عبد الله حديث شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر عن النبي ﷺفقال: حدثناه أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عطاء مرسلاً، مثل هذا عن جابر، كالمنكر أن يكون» [(٢)].

- وتفرد في روايته علىٰ الوجه الثالث -أيضاً-عبد القدوس بن الحجاج الخولاني أبو المغيرة الحمصي، وهو مع كونه ثقة، فقد خالف من أوثق منه وقد تقدم بنا قول الحافظ أبي علي النيسابوري بأن الأوزاعي لم يسمعه من عطاء.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري في "تاريخه"[(٣)] وقال: "حدثني محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، قال: ثنا الأوزاعي، قال: حدثني إبراهيم بن مرة، عن عطاء بن أبىٰ رباح، قال: ((زوج رجل ابنته وهىٰ كارهة فرده النبي ﷺ))).

- **محمد بن مقاتل** المروزي أبو الحسن الكسائي، ولقبه:رخ. روىٰ عن:ابن المبارك، ووكيع، ويعلىٰ بن عبيد، وغيرهم. روىٰ عنه البخاري، والإمام أحمد، وأبو حاتم، وغيرهم. قال عنه الخليلي: «ثقة، متفق عليه، يكثر عنه البخاري في الصحيح، وهو من أجلاء أصحاب ابن المبارك»، وقال الخطيب: «ثقة»، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان متقناً». وقال أبو حاتم: «صدوق».

(١) السنن الكبير" (١٤/ ١١٩) عقب الحديث (رقم ١٣٧٨٨).

(٢) "سنن الدارقطني" (٣/ ٢٣٣).

(٣) "التاريخ الكبير" ترجمة إبراهيم بن مرة (١/ ٣٢٩).

. . . . . .

مات سنة (٢٢٦هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/١٠٥ رقم٤٤٨)، "الثقات " (٩/٨١ رقم١٥٢٩٥)، "الإرشاد " للخليلي (٣/٩٠٥)، "تاريخ بغداد" (٣/٢٧٥ رقم١٣٦٣)، "التقريب" (ص٥٠٨ رقم٦٣١٨).

- **عبدالله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبدالرحمن المروزي، ثقة، ثبت، فقيه،عالم،جواد. من أثبت أصحاب الأوزاعي.تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **الأوزاعي، هو**: عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الأوزاعي، **ثقة فقيه إمام**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

- **إبراهيم بن مرة** الشامي روىٰ عن: أيوب بن سليمان، والزُّهري، وعطاء بن أبي رباح. روىٰ عنه: أيوب السختياني، والأوزاعي،وصدقة السمين، وابن عجلان. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عنه النسائي: «ليس به بأس». ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحًا أو تعديلًا.

وضعفه الهيثم بن خارجة، وأقره علىٰ ذلك الوليد بن مسلم، وكذا ضعفه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٦٥)، إلا أنهم لم يفسروا سبب جرحه.

- وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق».

روىٰ له أبوداود في"المراسيل" والنسائي وابن ماجه.

ينظر: "التاريخ الكبير" (١/٣٢٩ رقم١٠٣٥)، "الجرح والتعديل" (٢/١٣٧ رقم٤٤١)، "الثقات" (٦/٢٦ رقم٦٥٧٢)، " تهذيب الكمال" (٢/٢٠٠) "تاريخ الإسلام" (٣/٦١٠)، "تهذيب التهذيب" (١/١٠٦ رقم٢٩٢)، "التقريب" (ص٩٤ رقم٢٤٩).

- **عطاء بن أبي رباح، ثقة فقيه فاضل**، لكنه كثير الإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

دراسة الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وقد أعله الطحاوي بإبراهيم بن مرة، وقال: «فصار هذا الحديث عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن عطاء، وإبراهيم بن مرة هذا ضعيف الحديث، ليس عند أهل الآثار من

. . . . . .

أهل العلم أصلا....»[١].

وقال أيضاً في "مشكل الآثار": «ففسد هذا الحديث بدخول إبراهيم بن مرة فيه بين الأوزاعي، وعطاء...«[٢].

(١) معاني الآثار (٤/ ٣٦٥).

(٢) مشكل الآثار (١٤/ ٤٤٥).

الحديث الرابع والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الثيب، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٩٤] " وأخبرَنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بن الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو محمدِ ابنُ حَيّانَ الأصبَهانِيُّ، أخبرَنا ابنُ أبي عاصِمٍ، حدثنا دُحَيمٌ، حدثنا الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ، حدثنا شَيبانُ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ، أنَّ رَجُلاً علىٰ عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ أنكَحَ ابنَةً له ثَيِّبًا كانَت عِندَ رَجُلٍ فكَرِهَت ذَلِكَ، فأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فذَكَرَت ذَلِكَ له، فرَدَّ نِكاحَها.

ورَواه عُمَرُ بنُ أبي سلمةَ عن أبيه، وسَمَّىٰ المَرأَةَ خَنساءَ بنتَ خِذامٍ، فذَكَرَه مُرسَلاً. وقَد قيلَ عنه مَوصولاً، والمُرسَلُ أصَحُّ، وفيما مَضَىٰ مِنَ المَوصولِ كِفايَةٌ.

وقَد أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو طاهِرٍ محمدُ بنُ الحَسَنِ المُحَمَّداباذِيُّ، حدثنا أبو قِلابَةَ، حدثنا عبدُ الصَّمَدِ، حدثنا شُعبَةُ، عن عبدِ العَزيزِ بنِ رُفَيعٍ، عن أبي سلمةَ، أنَّ امرأةً أتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فقالَت: إنَّ أبي زَوَّجَني وأَنا كارِهَةٌ، وأَنا أُريدُ أن أتَزَوَّجَ عَمَّ ولَدِي. قال: فرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ نِكاحَه. هَذا هو الصَّحيحُ مُرسَلٌ عن أبي سَلَمَةَ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه أبو سلمة واختلف عليه وصلاً وإرسالاً.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه يحيىٰ بن أبي كثير وعمر بن أبي سلمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا):**

أخرجه أبو بكر الشافعي في "الغِيلانيات" (رقم ٨٢٢)، من طريق شيبان، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٥٢ رقم ٦٤٤)، والدارقطني في "سننه" كتاب النكاح

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧ رقم ١٣٨٠١، ١٣٨٠٣).

.....

(٣/ ٢٣٢ رقم ٤٤)، من طريق هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعاً، وسمىٰ المرأة خَنساءَ بنتَ خِذامٍ. وقد اختلف فيه علىٰ هشيم، فرواه شجاع بن مخلد، عن هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، مرسلاً. وسيأتي تخريجه في الوجه الثاني.

وذكر الوجه الموصول ابن أبي حاتم في "العلل"(٤/ ٤٦ رقم١٢٤٣)، فقال: «سألت أبي عن حديث؛ رواه الوليد بن مسلم، عن شيبان، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رجلا أنكح ابنة له علىٰ عهد رسول الله ﷺ ثيباً، فكرهت ذلك.....

قال أبي: لا يوصلون هذا الحديث، يقولون: أبو سلمة، عن النبي ﷺ مُرسلٌ، ومرسلٌ أشبهُ».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه عمر بن أبي سلمة وعبد العزيز بن رفيع، عن أبي سلمة مرسلاً):**

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" باب ما جاء في استئمار البكر والثيب (١/ ١٨٤ رقم٥٦٧)، عن أبي عوانة، والدارقطني في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٢٣١ رقم٤٣)، من طريق هشيم. كلاهما: (أبو عوانة، وهشيم)، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه: "أن امرأة من الأنصار من بني عمرو بن عوف يقال لها خنساء بنت خذام زوجها أبوها وهي ثيب، فأتت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: ((الأمر إليك)). قالت فلا حاجة لي فيه. فرد نكاحها، فتزوجت بعد ذلك أبا لبابة بن عبد المنذر فجاءت بالسائب بن أبي لبابة".

و سعيد بن منصور في الموضع السابق من "سننه" (رقم٥٦٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه"من أجازه بغير ولي ولم يفرق (٣/ ٤٥٧ رقم١٥٩٥٣)، والنسائي في "الكبرىٰ" البكر يزوجها أبوها وهي كارهة (٥/ ١٧٤ رقم٥٣٥٩)، من طرق عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي سلمة: "أن رجلا، زوج ابنة له وهي كارهة، فأتت النبي ﷺ، فقالت: إن وذكر كلمة معناها أبي زوجني رجلا، وأنا كارهة وقد خطبني ابن عم لي، فقال: «لا نكاح له انكحي من شئت» واللفظ للنسائي، وعند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، زيادة في آخره.

قال البيهقي: «ورَواه عُمَرُ بنُ أبي سلمةَ عن أبيه، وسَمَّىٰ المرأَةَ خَنساءَ بنتَ خِذامٍ، فذَكَرَه مُرسَلاً. وقَد قيلَ عنه مَوصولاً، والمُرسَلُ أصَحُّ».

.....

وقال بعد رواية عبد العزيز بن رفيع: «هذا هو الصَّحيحُ مُرسَلٌ عن أبي سَلَمَةَ».

■ النظر في الاختلاف:

تقدم بنا أن الحديث مداره علىٰ أبي سلمة واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (أبوسلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا)، وقد رواه عنه:**

١/ **يحيىٰ بن أبي كثير** الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي، **ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل.** تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

٢/ **عمر بن أبي سلمة** بن عبد الرحمن بن عوف الزّهري، قاضي المدينة. وبالدراسة لحاله يتبين أنه صدوق يخطئ كما في "التقريب"(ص٤١٣ رقم٤٩١٠).

وينظر ترجمته في: "معرفة الثقات" للعجلي (١٦٨/٢)، "التاريخ الكبير" (١٦٦/٦)، "الجرح والعديل" (١١٧/٦)، "تهذيب الكمال" (٣٧٢/٢١).

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (رواه عمر بن أبي سلمة وعبد العزيز بن رفيع، عن أبي سلمة مرسلاً):**

- **عمر بن أبي سلمة** بن عبد الرحمن صدوق يخطئ كما تقدم.

- **عبد العزيز بن رفيع** الأسدي، أبو عبد الله المكي الطائفي. **ثقة.** تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والسبعين.

■ **الخلاصة:**

رجح الإمام البيهقي المرسل (الوجه الثاني) بقوله: «هَذا هو الصَّحيحُ مُرسَلٌ عن أبي سَلَمَة»، ونقل ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه فقال: «قال أبي: لا يوصلون هذا الحديث، يقولون: أبو سلمة، عن النبي ﷺ مُرسلً، ومرسلً أشبهُ»(١). وقال ابن الجوزي: «فرواه أبو سلمة عن رسول الله ﷺ مرسلاً»(٢). وقال الذهبي: هذا مرسل(١).

(١) "العلل"(٤/ ٤٦ رقم١٢٤٣).

(٢) "التحقيق في مسائل الخلاف" (٢/ ٢٦٠).

. . . . . .

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"[٢] قال: "نا أبو الأحوص، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: ((جاءت امرأة إلىٰ رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أبي ونعم الأب هو، خطبني إليه عم ولدي فرده، وأنكحني رجلاً وأنا كارهة. فبعث رسول الله ﷺ إلىٰ أبيها، فسأله عن قولها، فقال: صدقت، أنكحتها ولم آلها خيراً. فقال رسول الله ﷺ: «لا نكاح لك، اذهبي فانكحي من شئت»).

- **أبو الأحوص هو**: عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي الكوفي. **ثقة**. تقدمت ترجمته في **الحديث الخامس عشر**.

- **عبد العزيز بن رفيع** الأسدي، أبو عبد الله المكي الطائفي. **ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والسبعين.

- **أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري** المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كُنيته. **وهو تابعي ثقةٌ مكثر**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والأربعين.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

---

(١) "تنقيح التحقيق" (٢/ ١٧٢).

(٢) "سنن سعيد بن منصور" باب ما جاء في استئمار البكر والثيب (١/ ١٨٤ رقم ٥٦٨).

الحديث الخامس والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب لا عدة علىٰ الزانية ومن تزوج امرأة حبلىٰ من زنا لم يفسخ النكاح **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٩٥] " أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ داودَ الرزازُ ببَغدادَ، حدثنا جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ نُصيرٍ، حدثنا إبراهيمُ بنُ عليٍّ العُمَرِيُّ الموصِلِيُّ، حدثنا بِسْطامُ بنُ جَعفَرِ بنِ المُختارِ، حدثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ المَدِينيُّ، عن صَفوانَ بنِ سُلَيمٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّب، عن بَصرَةَ بنِ أبي بَصرَةَ الغِفارِيِّ، أنَّه تَزَوَّجَ امرأةً بكرًا فدَخَلَ بها فوَجَدَها حُبلَىٰ، فذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ففَرَّقَ بينَهُما، ثُمَّ قال: ((**إذا وضَعَت فاجلِدوها الحَدَّ، وجَعَلَ لَها صَداقَها بما استَحَلَّ مِن فرجِها**)).

وكَذَلِكَ رَواه إسحاقُ بنُ إدريسَ عن أبي إسحاقَ الأسلَمِيِّ، وهو إبراهيمُ بنُ محمدٍ.

وقَد رُوِيَ هَذا مِن أوجَهٍ أُخَرَ عن ابنِ المُسَيَّبِ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ بنُ داسَةَ، أخبرَنا أبو داودَ قال: رَوَىٰ هَذا الحديثَ قَتادَةُ عن سعيدِ بنِ يَزيدَ عن ابنِ المُسَيَّبِ، ورَواه يحَيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ عن يَزيدَ بنِ نُعيمٍ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ وعَطاءٍ الخُراسانِيِّ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أرسَلوه، وفِي حَديثِ يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، أنَّ بَصرَةَ بنَ أكثَمَ نكَحَ امرأةً. قال: وكُلُّهُم قال في حَديثِه: جَعَلَ الوَلَدَ عبداً لَه.

أخبرَنا أبو عليٍّ، أخبرَنا أبو بكرٍ، أخبرَنا أبو داودَ، حدثنا محمدُ بنُ المُثَنَّىٰ، حدثنا عُثْمَانُ بنُ عُمَرَ، حدثنا عليٌّ، عن يَحيَىٰ، عن يَزيدَ بنِ نُعَيمٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أنَّ رَجُلاً يُقالُ له: بَصرَةُ بنُ أكثَمَ. نكَحَ امرأةً فذَكَرَ مَعناه. زادَ: وفَرَّقَ بَينَهُما. وحَديثُ ابنِ جُريجٍ أتَمُّ.

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، رقم ١٤٠٠٦، ١٤٠٠٧، ١٤٠٠٨، ١٤٠٠٩).

وأخبرَنا أبو حازِمٍ الحافظُ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ حَمزَةَ الهَرَوِيُّ، حدثنا أحمدُ بنُ نَجْدَةَ، حدثنا سعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ المُبارَكِ، حدثنا عليُّ بنُ المُبارَكِ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن يَزيدَ بنِ نُعيمٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أنَّ رَجُلاً تَزَوَّجَ امرأةً فلَمّا أصابَها وجَدَها حُبلَىٰ، فرَفَعَ ذَلِكَ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ ففَرَّقَ بَينَهُما، وجَعَلَ لهَا الصَّداقَ وجَلَدَها مِائةً. هَذا حَديثٌ مُرسَلٌ.

وقَد مَضَتِ الدَّلالَةُ علىٰ جَوازِ نِكاحِ الزّانيَةِ المسلِمَةِ، وأَنَّه لا يُفسَخُ بالزِّنىٰ وإنَّما جَعَلَ اللهُ تَعالَىٰ العِدَّةَ في النِّكاحِ، وجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الاستِبراءَ مِنَ المِلْكِ، وأَجمَعَ أهلُ العِلمِ علىٰ أنَّ ولَدَ الزِّنىٰ مِنَ الحُرَّةِ يَكونُ حُراً[1]، فيُشبِهُ أن يَكونَ هَذا الحَديثُ، إن كان صَحيحًا، مَنسوخًا، واللهُ أعلَمُ.

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه سعيد بن المسيب، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن بصرة بن أبي بصرة الغفاري، مرفوعًا):**

أخرجه الخطيب في "الأسماء المبهمة" حديث نضلة- نضرة- بصرة بن أبي بصرة الغفاري(ص٣٨٧)، عن علي الرزاز، عن جعفر بن محمد، عن إبراهيم بن علي العمري، عن بسطام بن جعفر بن المختار، عن إبراهيم بن محمد المدني، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب به.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" باب المهر(٣/ ٢٥١ رقم٢٧)، ومن طريقه الخطيب في الموضع السابق من "الأسماء المبهمة"، عن إسحاق بن محمد الزيات، عن محمد بن

---

(١) قال الخطابي في "معالم السنن" (٣/ ٢١٨). : «ولا أعلم أحداً من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر إذا كان من حرة، فكيف يستعبده ! ويشبه أن يكون معناه أن ثبت الخبر أنه أوصاه به خيراً، أو أمره باصطناعه وتربيته واقتنائه لينتفع بخدمته إذا بلغ فيكون كالعبد له في الطاعة مكافأة له علىٰ إحسانه وجزاءً لمعروفه».

. . . . . .

سنان، عن إسحاق بن إدريس، عن أبي إسحاق الأسلمي- إبراهيم بن محمد-، عن صفوان ابن سليم به، وسمىٰ الدراقطني الصحابي: «نضرة بن أبي نضرة الغفاري».

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب ماورد في النكاح (٦/ ٢٥٠ رقم١٠٧٠٥)، ومن طريقه أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب النكاح، باب في الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلىٰ (رقم ٢١٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٢٢٧ رقم٢٢١٢)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٤٨ رقم١٢٤٣)، والدارقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٢٥٠ رقم٢٦)،والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٩ رقم٢٧٤٦) وصححه، وموضع (٣/ ٦٨٥ رقم٦٥١٥)، والبيهقي في "سننه" كتاب النكاح، باب لا عدة علىٰ الزانية ومن تزوج امرأة حبلىٰ من زنا لم يفسخ النكاح(١٤/ ٢٤٠ رقم١٤٠٠٤)، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار يقال له: بصرة، قال: "تزوجت امرأة بكراً في سترها، فدخلت عليها، فإذا هي حُبلىٰ، فقال النبي ﷺ: ((لها الصداق بما استحللت من فرجها، والولد عبدٌ لك، فإذا ولدت فاجلدوها))".

إلا أن ابن جريج لم يسمعه من صفوان بن سُلَيم كما توضحه رواية عبد الرزاق في "مصنفه" (رقم١٠٧٠٥) حيث قال عبد الرزاق: «عن ابن جُريج، قال: حُدِّثت عن صفوان بن سُلَيم، عن سعيد بن المسيب...».

قال الدارقطني: «قال عبد الرزاق: حديث ابن جريج عن صفوان، هو: ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن صفوان بن سليم».

و قال البيهقي عقب الحديث: «فهذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن صفوان ابن سليم، وإبراهيم مختلف في عدالته».

ويؤكد كلام البيهقي أن عبد الرزاق قد أخرج هذا الحديث في "مصنفه" (٦/ ٢٤٩ رقم١٠٧٠٤)، عن إبراهيم بن محمد، عن صفوان بن سُليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار يقال له: بصرة، قال: تزوجت امرأة بكراً فدخلت عليها، فإذا هي حبلىٰ، فقال النبي ﷺ: ((لها الصداق بما استحل من فرجها، والولد عبد لك، فإذا ولدت فاجلدها)).

مما يدل علىٰ أن وصل الحديث هو خطأ من إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ، والله تعالىٰ

. . . . . .

أعلم.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه يزيد بن نعيم، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" باب المرأة تزوج في عدتها (١/ ٢١٨ رقم ٦٩٣)، وأبو داود في "سننه" النكاح، باب في الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلىٰ (رقم ٢١٣٢)، من طريق علي بن المبارك، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن زيد بن نعيم، عن سعيد بن المسيب: "أن رجلاً تزوج امرأة، فلما أصابها وجدها حبلىٰ، فرفع ذلك إلىٰ النبي ﷺ، ففرق بينهما وجعل لها الصداق وجلدها مائة". وعند أبي داود: "أن رجلاً يقال له بَصرة ابن أكثم نكح امرأة، فذكر معناه، وفيه وفرق بينهما".

قال أبو داود عقب حديث صفوان بن سليم الموصول (رقم ٢١٣١)، ومن طريقه البيهقي في هذا الحديث: «رَوَىٰ هَذا الحديثَ قَتادَةُ عن سعيدِ بنِ يَزيدَ عن ابنِ المُسَيَّبِ، ورَواه يحَيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ عن يَزيدَ بنِ نُعيمٍ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، وعَطاءٍ الخُراسانِيِّ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أرسَلوه كلهم، وفِي حَديثِ يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، أنَّ بَصرَةَ بنَ أكثَمَ نكَحَ امرأةً، وكُلُّهُم قال في حَديثِه: جَعَلَ الوَلَدَ عبداً لَه».

قال الخطابي: «هذا الحديث لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به، وهو مرسل»[(١)].

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه سعيد بن المسيب، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (رواه صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن بصرة بن أبي بصرة الغفاري، مرفوعًا):**

- **صفوان بن سُليم** أبو عبد الله المدني. **ثقة عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث العشرين.

إلا أن الراوي عنه لهذا الوجه، هو: **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي**، أبو إسحاق المدني. **متروك الحديث**، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

(١) "معالم السنن" (٣/ ٢١٨).

. . . . . .

وقد روي من طريق ابن جريج عن صفوان بن سليم، إلا أن ابن جريج - وهو كثير التدليس[(١)] - لم يسمعه من صفوان كما تقدم بيانه في التخريج، وإنما سمعه من إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي أيضاً، كما وضحته رواية عبد الرزاق في "مصنفه" (رقم ١٠٧٠٥) حيث قال: «عن ابن جُريج، قال: حُدِّثت عن صفوان بن سُلَيم، عن سعيد بن المسيب...». وقد نص الدارقطني والبيهقي علىٰ أن هذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن صفوان بن سليم، وزاد البيهقي بأن: إبراهيم مختلف في عدالته.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٦٥) عن أبيه: «وما رواه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب، عن نضرة بن أكثم: ليس هو من حديث صفوان بن سليم، ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن صفوان بن سليم ؛ لأن ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيىٰ، عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه[(٢)]».

فتبين لنا شدة ضعف إسناد هذا الوجه.

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عن ابن المسيب ثلاثة رواة هم:**

- **يزيد بن نُعيم** بن هَزال الأسلمي حجازي، روىٰ عن: أبيه، وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسعيد بن المسيب. روىٰ عنه: زيد بن أسلم، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ويحيىٰ بن ابي كثير. **تابعي وثقه العجلي**، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي: «وثق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

روىٰ له مسلم وأبوداود والنسائي.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٨/٣٦٤ رقم٣٣٤٥)، "معرفة الثقات " للعجلي (٢/٣٦٧ رقم٢٠٣٨)، "الجرح والتعديل" (٩/٢٩٢ رقم١٢٤٩)، "الثقات " (٥/٥٤٨ رقم٦١٧١)، "تهذيب الكمال" (٣٢/٢٥٧ رقم٧٠٥٩)، "الكاشف"

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) أي: من صفوان بن سليم ؛ لأنه ثقة.

.....

(٣٩١/٢ رقم٦٣٦٣)، "تهذيب التهذيب"(٢٣٠/٦ رقم٨٩٧٥)، "التقريب" (ص٦٠٥ رقم٧٧٨٧).

سعيد بن يزيد البصري، شيخ، قال الدوري: «سمعت يحيىٰ يقول: يروي قتادة عن شيخ يقال له: سعيد بن يزيد عن سعيد بن المسيب، قلت له: هو أبو سلمة سعيد بن يزيد؟ قال: لا غيره»، وقال البخاري: «روىٰ عنه قتادة، منقطع». وقال ابن أبي حاتم: «بصري روىٰ عن سعيد بن المسيب، روىٰ عنه قتادة، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: هو شيخ».

روىٰ له النسائي.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (١٩٤/٤ رقم٣٩١٧)، التاريخ الكبير (٥٢١/٣ رقم١٧٤٠)، "الجرح والتعديل" (٧٤/٤ رقم٣١٠)، "الكاشف" (٤٤٧/١ رقم١٩٨٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٦/٢ رقم٢٨٣٣)، "التقريب" (ص٢٤٢ رقم٢٤٢١).

- **عطاء بن ميسرة الخراساني**، صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والأربعين.

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي - والله تعالىٰ أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل)، حيث نص علىٰ أن الحديث مرسل عدد من العلماء، منهم:

- أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٦٤ رقم١٢٥٩): «سئل أبي عن حديث ؛ رواه سعيد بن المسيب، عن نضرة بن أكثم أنه تزوج بكراً، فإذا هي حبلىٰ..... ما وجه هذا الحديث عندك ؟

فأجاب أبي، فقال: هذا حديث مرسل ليس بمتصل».

- عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطىٰ"(٣/ ١٥٦)، وقال: «هذا الحديث إنما يروىٰ مرسلاً عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ..... والإرسال هو الصحيح».

- ابن القيم في "تهذيب السنن" (ص٨٠٠).

- ولعل الإمام البيهقي أشار إلىٰ ذلك حين أعل الموصول بذكر من أرسله، وحين أعله أيضاً بإبراهيم بن أبي يحيىٰ - والله تعالىٰ أعلم-.

. . . . . .

ومما يؤيد ترجيح المرسل:

- كون رواته أكثر عدداً، حيث تابع بعضهم بعضـاً علىٰ الوجه الراجح.

- مزيد اختصاص علي بن المبارك بيحيىٰ بن أبي كثير فهو من أثبت الناس فيه، وقد رواه علىٰ الوجه الراجح في إحدىٰ طرق الحديث.

والحديث موصولاً إسناده ضعيف؛ لما يلي:

أولاً/ تفرد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ في روايته عن صفوان بن سُليم، وإبراهيم متروك الحديث.

ثانيـاً/ كون ابن جريج لم يسمعه من صفوان بن سُليم، إنما سمعه من إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيىٰ، وابن جريج مشهور بكثرة التدليس، وإبراهيم متروك الحديث.

ثالثـاً/ أن جماعة من الرواة رووه عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"[(١)] قال: "نا عبد الله بن المبارك قال: حدثني علي بن المبارك، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن يزيد بن نعيم، عن سعيد بن المسيب: ((أن رجلاً تزوج امرأة فلما أصابها وجدها حبلىٰ، فرفع ذلك إلىٰ النبي ﷺ ففرق بينهما وجعل لها الصداق وجلدها مائة)).

- **عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي، **ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد.** تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **علي بن المبارك** الهنائي البصري. **ثقة،** من أثبت الناس في يحيىٰ بن أبي كثير. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

- **يحيىٰ بن أبي كثير** اليمامي. **ثقة ثبت،** إلا أنه يرسل ويدلس. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

---

(١) باب المرأة تزوج في عدتها (١/ ٢١٨ رقم ٦٩٣).

. . . . . .

- **يزيد بن نُعيم** بن هَزال الأسلمي حجازي، **تابعي وثقه العجلي وروى له الإمام مسلم،** وذكره ابن حبان في "الثقات". تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف.

- **سعيد بن المسيب**،تابعي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث السادس والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩٦] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو زَكَريّا يَحيَىٰ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ يَحيَىٰ قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا الثِّقَةُ- قال الرَّبيعُ: أحسَبُه إسماعيلَ بنَ إبراهيمَ- عن مَعمَرٍ، (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ حَدَّثَني عليُّ بنُ حمَشاذَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرَنا محمدُ بنُ جَعفَرٍ وإسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ قالا: حدثنا مَعمَرٌ، عن الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عن أبيه قال: أسلَمَ غَيلانُ بنُ سلمةَ وتَحتَه عَشرُ نِسوَةٍ، فأَمَرَه النَّبِيُّ ﷺ أن يَختارَ مِنهُنَّ أربَعًا ويَترُكَ سائرَهُنَّ. لَفظُ حَديثِ إسحاقَ، وفِي رِوايَةِ الشّافِعِيِّ: أنَّ غَيلانَ بنَ سلمةَ الثَّقَفِيَّ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ فقالَ له النَّبِيُّ ﷺ: ((**أمسِكْ أربَعًا وفارِقْ سائرَهُنَّ**)).

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضِي، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالوا، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا العباسُ بنُ محمدٍ الدّورِيُّ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ بكرٍ السَّهمِيُّ، حدثنا سعيدُ بن أبي عَروبَةَ، عن مَعمَرٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبيه أنَّه حَدَّثَه: أنَّ رَجُلاً كان يُقالُ له غَيلانُ بنُ سلمةَ الثَّقَفِيُّ، كان تَحتَه في الجاهِليَّةِ عَشرُ نِسوَةٍ فأَسلَمَ وأَسلَمنَ مَعَه، فأَمَرَه النَّبِيُّ ﷺ أن يَتَخَيَّرَ مِنهُنَّ أَربعًا. وكَذَلِكَ رَواه يَزيدُ بنُ زُرَيعٍ عن مَعمَرٍ. وهَؤُلاءِ الأربَعَةُ ابنُ أبي عَروبَةَ، وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ابنُ عُلَيَّةَ، ومُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ غُندَرٌ، ويَزيدُ بنُ زُرَيعٍ- مِن حُفّاظِ أهلِ البَصرَةِ، رَوَوه هَكَذا مَوصولاً.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو عبدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيُّ قالا: أخبرَنا يحَيَىٰ بنُ مَنصورٍ القاضِي، حدثنا عليُّ بنُ عبدِ العَزيزِ، حدثنا أبو عُبَيدٍ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ سعيدٍ، عن سُفيانَ،

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ٣٢١،٣٢٢،٣٢٣،٣٢٤،٣٢٥ رقم ١٤١٥٨،١٤١٥٩، ١٤١٦٠، ١٤١٦١، ١٤١٦٢).

عن مَعمَرٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عن أبيه: أنَّ غَيلانَ بنَ سلمةَ الثَّقَفِيَّ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ، فأَمَرَه رسولُ اللهِ ﷺ أن يَختارَ مِنهُنَّ أربَعًا.

وهَكَذا روِيَ، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ محمدٍ المُحارِبِيِّ وعيسَىٰ بنِ يونُسَ عن مَعمَرٍ. وهَؤُلاءِ الثَّلاثَةُ كوفيّونَ، والفَضلُ بنُ موسَىٰ السّينانِيُّ وهو خُراسانِيٌّ عن مَعمَرٍ، هَكَذا مَوصولاً.

ورَواه عبدُ الرَّزّاقِ عن مَعمَرٍ فأَرسَلَه:

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حَدَّثَنِي عليُّ بنُ حَمشاذَ العَدلُ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرَنا عبدُ الرَّزّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن الزُّهرِيِّ أنَّ غَيلانَ بنَ سلمةَ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ، فأَمَرَه رسولُ اللهِ ﷺ أن يَختارَ مِنهُنَّ أربَعًا.

وكَذَلِكَ رَواه مالُك بنُ أنَسٍ، عن الزُّهرِيِّ:

أخبرَنَاه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ، وأبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال لِرَجُلٍ مِن ثَقيفٍ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ: ((**أمسِك أربَعًا وفارِق سائرَهُنَّ**)).

وكَذَلِكَ رَواه سفيانُ بنُ عُيَينَةَ عن الزُّهرِيِّ.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا محمدُ بنُ صالِحِ بنِ هانِئٍ، حدثنا أحمدُ بنُ سلمةَ قال: سَمِعتُ مُسلِمَ بنَ الحَجّاجِ يقول: أهلُ اليَمَنِ أعرَفُ بحَديثِ مَعمَرٍ مِن غَيرِهِم؛ فإنَّه حَدَّثَ بهَذا الحديث عن الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عن أبيه بالبَصرَةِ، وقَد تَفَرَّدَ بروايَتِه عنه البَصريّونَ، فإن حَدَّثَ به ثِقَةٌ مِن غَيرِ أهلِ البَصرَةِ صارَ الحَديثُ حَديثًا، وإلاَّ فالإرسالُ أولَىٰ.

قال الشيخُ: قَد رُوِّيناه عن غَيرِ أهلِ البَصرَةِ عن مَعمَرٍ كَذَلِكَ مَوصولاً واللهُ تَعالَىٰ أعلَمُ".

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث مداره علىٰ الزّهري، وقد روي عنه من طريقين:

■ **الطريق الأول: رواه معمر، عن الزُّهري، واختلف عليه في وصله وإرساله:**

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه جماعة من البصريين والكوفيين، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا):**

أولاً: رواه جماعة من البصريين، عن معمر، وهم:

١/ إسماعيل ابن عُلية: أخرجه الشافعي في" مسنده"-ترتيب سنجر- باب استقرار نكاح المشرك إذا أسلم ومفارقة مازاد علىٰ أربع (٣/ ٧٠ رقم ١١٩١)، قال أخبرنا الثقة أحسبه إسماعيل بن إبراهيم، عن معمر به، بمثله، ومن طريق الشافعي أخرجه: البيهقي في "المعرفة" باب نكاح المشرك (٥/ ٣١٤ رقم٤١٩١).

و أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٨/ ٢٢٠ رقم٤٦٠٩) عن ابن عُلية، وموضع(٨/ ٢٥١ رقم ٤٦٣١)، عن إسماعيل، ومحمد بن جعفر، مقرونًا، كلاهما عن معمر به، بمثله.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" ما قالوا: فيه إذا أسلم وعنده عشر نسوة (٤/ ٣ رقم ١٧١٨٢) عن ابن عُلية مقرونًا بمروان بن معاوية، عن معمر به بنحوه.

وأبو يعلىٰ في "مسنده "(٩/ ٣٢٥ رقم ٥٤٣٧) عن أبي خثيمة، عن ابن عُلية، عن معمر به، بنحوه وفيه زيادة في آخره، ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" **باب نكاح الكفار** (٩/ ٤٦٣ رقم٤١٥٦).

٢/ محمد بن جعفر: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٩/ ٦٩ رقم٥٠٢٧)، وابن ماجه في "سننه" أبواب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة (رقم١٩٥٣)، من طريق يحيىٰ بن حكيم. كلاهما: (الإمام أحمد، ويحيىٰ بن حكيم)، عن محمد بن جعفر، عن معمر به، بنحوه. وعند الإمام أحمد عن محمد بن جعفر، وعن عبد الأعلىٰ، عن معمربه.

٣/ سعيد بن أبي عروبة: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٩/ ٣٩٢ رقم٥٥٥٨)، من طريق يزيد بن هارون، والترمذي في"جامعه" النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر

. . . . . .

نسوة (رقم١١٢٨)، من طريق عبدة بن سليمان، والبزار في "مسنده" (١٢/ ٢٥٧ رقم٦٠١٧)، من طريق يزيد بن زريع، والطحاوي في " شرح معاني الآثار" باب الرجل يسلم في دار الحرب وعنده أكثر من أربع نسوة (٣/ ٢٥٢)، من طريق يزيد بن هارون، والدراقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٢٦٩ رقم ٩٥) من طريق يزيد بن هارون، وطريق عبدة بن سليمان، وطريق عبد الله بن بكر، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٩ رقم٢٧٧٩)، من طريق يزيد بن هارون وطريق عبد الوهاب بن عطاء.

جميعهم: (يزيد بن هارون، وعَبدة بن سليمان، وعبد الله بن بكر، وعبد الوهاب بن عطاء)، عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا.

٤/ **يزيد بن زريع**: أخرجه البزار في "مسنده" (١٢/ ٢٥٧ رقم٦٠١٦)، من طريق محمد بن عبد الملك القرشي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا معمر، عن الزُّهري به، بلفظ: «أَنَّ غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة فأمره النَّبِيّ ﷺ أن يختار منهن أربعًا».

٥/ **عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ**: أخرجه الروياني في "مسنده" (٢/ ٤٠٠ رقم١٣٩٩)، من طريق محمد بن المثنىٰ ومحمد بن بشار، والطحاوي في "معاني الآثار"(٣/ ٢٥٢ رقم٥٢٥١)، من طريق بكر بن خلف. كلاهما عن عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ السامي، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر قال: "أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ: ((**خذ منهن أربعًا**))". وزاد الروياني في آخره: «فلما كان علىٰ عهد عمر بن الخطاب طلق نساءه، وقسم ماله بين بنيه، فقال له عمر: أطلقت نساءك، وقسمت مالك بين بنيك، إني أحسب الشيطان فيما استرق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك، وإني إخاله كذلك، ولعلك لا تمكث إلا قليلاً، وأيم الله لئن لم ترجع نساءك وترجع مالك، ثم مت لأورثن نِساءك ولآمرن بقبرك فليرجمَن كما رُجِم قبر أبي رِغَال».

قال الرمادي: «هكذا يقول أهل البصرة»، كما في "سنن الدارقطني" (٣/ ٢٦٩ رقم ٩٥).

وقال الترمذي عقب رواية سعيد بن أبي عروبة (رقم١١٢٨) : «هكذا رواه معمرٌ عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه. قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقولُ: هذا حديث غير

. . . . . .

محفوظ، والصحيحُ ما روىٰ شعيب بن أبي حمزة، وغيره، عن الزُّهري قال: حُدِّثتُ، عن محمد بن سويدٍ الثقفي، أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرُ نسوةٍ.

قال محمد: وإنما حديث الزُّهري، عن سالم، عن أبيه: أن رجُلاً من ثقيفٍ طلَّق نِساءَهُ، فقال له عمر: لتُراجعن نِساءكَ أو لأرجُمَنَّ قَبرَكَ كما رُجِمَ قَبرُ أبي رِغَالٍ.

قال أبو عيسىٰ: والعمل علىٰ حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا منهم الشافعي، وأحمد، وإسحاق».

وذكر الطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ٢٥٢-٢٥٣) عقب رواية عبد الأعلىٰ: أن هذا الحديث منقطع، ليس كما رواه عبد الأعلىٰ وأصحابه البصريون عن معمر...، ثم ذكر رواية مالك ومعمر عن الزُّهري مرسلاً، وقال: «فهذا هو أصل هذا الحديث، كما رواه مالك عن الزُّهري، وكما رواه عبد الرزاق، وابن عيينة، عن معمر، عن الزُّهري. وقد رواه أيضًا: عُقيل، عن الزُّهري، ما يدل علىٰ الموضع الذي أخذه الزهري منه».

وقال الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٩ رقم ٢٧٧٩) عقب رواية سعيد بن أبي عروبة: «هكذا رواه المتقدمون من أصحاب سعيد: يزيد بن زريع، وإسماعيل بن علية، وغندر، والأئمة الحفاظ من أهل البصرة، وقد حكم الإمام مسلم بن الحجاج: أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة. فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين، حكمنا له بالصحة، فوجدت سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعيسىٰ بن يونس وثلاثتهم كوفيون، حدثوا به عن معمر».

وقال البيهقي: «وهَؤُلاءِ الأربَعَةُ ابنُ أبي عَروبَةَ، وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ابنُ عُلَيَّةَ، ومُحَمَّدُ ابنُ جَعفَرٍ غُندَرٌ، وَيزيدُ بنُ زُرَيعٍ- مِن حُفّاظِ أهلِ البَصرَةِ، رَوَوه هَكَذا مَوصولاً».

وقال في "المعرفة" (٥/ ٣١٤) عقب حديث ابن عُلية (رقم ٤١٩١): «هكذا روىٰ البصريون هذا الحديث عن معمر، منهم: ابن أبي عروبة وابن عُلية ومحمد بن جعفر -غندر- ويزيد بن زريع وغيرهم موصولاً. وقالوا في الحديث: فأمره أن يختار منهن أربعًا.أو ما يكون هذا معناه».

ثانيًا: رواه جماعة من الكوفيين عن معمر علىٰ هذا الوجه، ومنهم:

. . . . . .

١/ **سفيان الثوري**: أخرج له الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١٠ رقم٢٧٨٠)، ورواه البيهقي معلقـًا في "المعرفة "(٥/ ٣١٤) عقب الحديث (رقم٤١٩١)، من طريق أبي عبيد، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سفيان، عن معمر، عن الزُّهري به، بنحوه.

٢/ **عبد الرحمن بن محمد المحاربي**: أخرج له الحاكم في الموضع السابق من "مستدركه" من طريق محمد بن طريف، عن المحاربي، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن غيلان بن سلمة، أسلم وعنده عشر نسوة في الجاهلية، وأسلمن معه، فقال رسول الله ﷺ: «اختر منهن أربعا». وذكره البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة".

٣/ **عيسىٰ بن يونس**: أخرج له ابن حبان في "صحيحه" ذكر خبر ثان بصحة ماذكرناه[١] (٩/ ٤٦٦ رقم٤١٥٨)، من طريق إسحاق بن إبراهيم، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١٠ رقم٢٧٨١)، من طريق إبراهيم بن موسىٰ، كلاهما عن عيسىٰ بن يونس، عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، قال: «أسلم غيلان بن سلمة الثقفي وعنده عشر نسوة. «فأمره رسول الله ﷺأن يتخير منهن أربعـًا ويترك سائرهن». وذكره أيضـًا البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة".

قال البيهقي عقب رواية الثوري: «وهَكَذا روِيَ، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ محمدٍ المُحارِبِيِّ وعيسَىٰ بنِ يونُسَ عن مَعمَرٍ. وهَؤُلاءِ الثَّلاثَةُ كوفيّونَ.والفَضلُ بنُ موسَىٰ السّينانِيُّ وهو خُراسانِيٌّ عن مَعمَرٍ، هَكَذا مَوصولاً».

وقال الحاكم عقب الحديث(رقم ٢٧٨١): «وهكذا وجدت الحديث عند أهل اليمامة عن معمر »، وأخرجه بـ(رقم ٢٧٨٢)، وكذا أخرجه ابن عدي في "الكامل" ترجمة أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي(١/ ٢٩٣)، من طريق أحمد بن محمد بن عمر بن يونس حدثهم، حدثني أبي، ثنا عمر بن يونس، ثنا يحيىٰ بن أبي كثير، أنبأ معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، مرفوعـًا، إلا أنه قال ثمان نسوة بدلاً من عشر نسوة. وأعله الذهبي في "التلخيص" بقوله: «أحمد بن محمد كذاب». وقال ابن عدي عن أحمد بن محمد هذا: «حدث بأحاديث مناكير عن الثقات، وحدث بنسخ عن الثقات بعجائب».

(١) يعني: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر حدث به معمر بالبصرة.

.....

.

ثالثًا/ وروي عن الفضل بن موسَىٰ السّينانِيّ وهو خُراسانِي عن مَعمَرٍ، موصولاً.

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر حدث به معمر بالبصرة (٩/ ٤٦٥ رقم٤١٥٧)من طريق أبي عمار، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١٠ رقم٢٧٨٣)،من طريق محمد بن موسىٰ الخلال. كلاهما عن: الفضل بن موسىٰ، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: أسلم غيلان الثقفي وعنده عشر نسوة فقال رسول الله ﷺ: «أمسك أربعا، وفارق سائرهن».

قال الحاكم عقب الحديث: «والذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمر بن راشد حدث به علىٰ الوجهين، أرسله مرة، ووصله مرة، والدليل عليه أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة، فقد أرسلوه أيضًا، والوصل أولىٰ من الإرسال، فإن الزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم»[(١)].

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري، مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب من فرق الإسلام بينه وبين امرأته(٧/ ١٦٢ رقم١٢٦٢١)، عن معمر، به، بلفظ: "أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرُ نسوة، فأمره النبي ﷺ أن يأخذ منهن أربعًا".

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: أبو داود في "المراسيل" في الطلاق(رقم ٢٣٤)، والدراقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٢٧٠ رقم٩٩)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ٢٥٣ رقم٥٢٥٤).

وقد توبع معمر علىٰ هذا الوجه، تابعه الإمام مالك، أخرجه في "الموطأ" كتاب الطلاق، باب جامع الطلاق (رقم١٢٤٣)، عن الزُّهري مرسلاً، بلفظ: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال: لرجُل من ثقيف، أسلمَ وعندهُ عشرُ نسوةٍ، حينَ أسلمَ الثَّقفيُّ: ((أمسِكَ منهنَّ أربعًا. وفارِق سائِرَهُنَّ»).

ومن طريق الإمام مالك أخرجه: الشافعي في" مسنده"-ترتيب سنجر- باب استقرار نكاح

(١) "المستدرك" (٢/ ٢١٠).

.....

المشرك إذا أسلم ومفارقة مازاد علىٰ أربع (٣/ ٧٠، ٧١ رقم ١١٩٢، ١١٩٥)، وسعيد بن منصور في "سننه" باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة...(٢/ ٤٧ رقم١٨٦٨)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ٢٥٣ رقم٥٢٥٢)، والدراقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٢٧٠ رقم٩٨)، والبيهقي في "المعرفة" باب نكاح المشرك (٥/ ٣١٥ رقم٤١٩٢).

وكذا تابعه سفيان بن عيينة: أخرج له الطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ٢٥٣ رقم٥٢٥٣).

قال الطحاوي عقب رواية عبد الرزاق(رقم٥٢٥٤): «فهذا هو أصل هذا الحديث، كما رواه مالك عن الزُّهري، وكما رواه عبد الرزاق، وابن عيينة، عن معمر، عن الزُّهري. وقد رواه أيضاً: عُقيل، عن الزُّهري، ما يدل علىٰ الموضع الذي أخذه الزهري منه».

■ **الطريق الثاني: رواه شعيب، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، عن الزّهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ مرسلاً:**

١/ **شعيب**: أخرجه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٨ رقم١٤٤٨)، عن أبي اليمان، قال أخبرنا شعيب عن الزُّهري، قال:حدثنا محمد بن أبي سويد: ((أن ذلك الرجل غيلان ابن سلمة الثقفي راجع نساءه وراجع ماله ثم لم يلبث إلا قريباً من شهرين حتىٰ مات...)).

٢/ **عقيل بن خالد**: أخرجه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٧ رقم١٤٤٦)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ٢٥٣ رقم ٥٢٥٥)، من طريق الليث، عن عقيل عن بن شهاب الزُّهري قال: بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، أن النبي ﷺمرسلاً.

قال الطحاوي عقب الحديث: «فبين عُقيل في هذا عن الزُّهري مخرج هذا الحديث، وأنه إنما أخذه عما بلغه عن عثمان بن محمد عن النبي ﷺ، فاستحال أن يكون الزُّهري عنده في هذا شيء، عن سالم، عن أبيه، فيدع الحجة به ويحتج بما بلغه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ....».

٣/ **يونس بن يزيد**: أخرجه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٧ رقم١٤٤٧)، والدراقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٢٧٠ رقم٩٦،٩٧)، من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، **عن عثمان بن محمد بن أبي سويد** مرسلاً.

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث مداره علىٰ الزّهري، وقد روي عنه من طريقين:

الطريق الأول: رواه معمر، عن الزُّهري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

وقد رواه عن معمر موصولاً جماعة من حفاظ أهل البصرة وثقاتهم وهم:

سعيد بن أبي عروبة[١]، وابن عُلية[٢]، ومحمد بن جعفر -غندر[٣]، ويزيد بن زريع[٤] وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ[٥].

والحديث موصولاً رواته ثقات، إلا أنه أعل بتفرد معمر بوصله، وتحديثه به من حفظه كونه رواه في البصرة فوصل إسناده وأخطأ فيه، ومن المعلوم أن حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير؛ لأن كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد؛ لأنه كان يتعاهد كتبه[٦]. وقد رواه عبد الرزاق عن معمر، عن الزُهري مرسلاً باليمن. وكذلك رواه مالك وابن عيينة عن الزُّهري مرسلاً.

ونقل البيهقي عن الإمام مسلم بن الحجاج قوله: «أهلُ اليَمَنِ أعرَفُ بحَديثِ مَعمَرٍ مِن غَيرِهِم؛ فإنَّه حَدَّثَ بهَذا الحديث عن الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عن أبيه بالبَصرَةِ، وقَد تَفَرَّدَ برِوايَتِه عنه البَصريّونَ، فإن حَدَّثَ به ثِقَةٌ مِن غَيرِ أهلِ البَصرَةِ صارَ الحَديثُ حَديثًا، وإلاَّ فالإرسالُ أولَىٰ»[٧].

قال البيهقي معقبًا: «قَد رُوِّيناه عن غَيرِ أهلِ البَصرةَ عن مَعمَرٍ كَذَلِكَ مَوصولاً واللهُ تَعالَىٰ

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

(٥) "التقريب" (ص: ٣٣١ رقم٣٧٣٤).

(٦) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٧٦٧) بتصرف.

(٧) " السنن الكبير" (١٤/ ٣٢٥ رقم ١٤١٦٢).

. . . . . .

أعلَمُ». يشير بذلك إلىٰ رواية الكوفيين، ورواية الخراساني.

وقد أخذ ابن حبان والحاكم أيضـًا بظاهر الحكم فأخرجوا الحديث من طريق معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان، وأهل اليمامة عنه وصححوه.

وقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣٦٨) فقال: «قلت: ولا يفيد ذلك شيئـًا؛ فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة وإن كانوا من غير أهلها. وعلىٰ تقدير تسليم أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب؛ لأنه كان يحدث في بلده من كتبه علىٰ الصحة، وأما إذ رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها. اتفق علىٰ ذلك أهل العلم به كابن المديني والبخاري وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم. وقد قال الأثرم عن أحمد هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا».

وقد ذهب إلىٰ تصحيح رواية الوصل -أيضـًا- ابن القطان في " بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٥٠٠)، حيث قال: «والمتحصل من هذا، هو أن حديث الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، من رواية معمر في قصة غيلان صحيح، ولم يعتل عليه من ضعفه بأكثر من الاختلاف علىٰ الزُّهري، فاعلم ذلك».

وخالف بذلك جمهور أئمة الحديث الجهابذة، **الذين أعلوا رواية معمر الموصولة هذه؛ كونه رواها في البصرة فوصل إسنادها وأخطأ فيها، ومنهم:**

١/ الإمام أحمد في رواية ابنه صالح حيث قال: «حديث غيلان أنه أسلم وله عشر نسوة....، معمر أخطأ فيه بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعـًا»[(١)].

٢/ وسأل الترمذي الإمام البخاري عن حديث معمر هذا ؟ فأجاب البخاري بقوله: «هو حديث غير محفوظ؛ إنما روىٰ هذا معمر بالعراق وقد روي عن معمر، عن الزُّهري هذا الحديث مرسلاً. وروىٰ شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزُّهري قال: حُدِّثتُ عن محمد بن سويدٍ الثقفي، أن غيلان ابن سلمة أسلم... وهذا أصح، وإنما روىٰ الزُّهري،عن سالم،عن

(١) "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح" (٣/ ١٧٩ رقم ١٦٠١).

.....

أبيه: أن عمر قال لرجُلٍ من ثقيفٍ طلّق نِساءَهُ، فقال: لتُراجعن نِساءكَ أو لأرجُمَنَّ قَبرَكَ...»[١].

٣/ وحكىٰ الحاكم في "المستدرك" أن الإمام مسلم قد حكم علىٰ هذا الحديث بأنه مما وهم فيه معمر بالبصرة[٢].

٤/ وقال أبو حاتم: «هو وهم، إنما هو الزُّهري، عن ابن أبي سويد، قال: بلغنا أن النبي ﷺ»[٣].

٥/ و قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه إلا أهل البصرة، وأفسده باليمن فرواه، مرسلاً»[٤].

٦/ وقال الطحاوي في "معاني الآثار" مفسراً سبب خطأ معمر في وصله للحديث: «ولكن إنما أتىٰ معمر في هذا الحديث؛ لأنه كان عنده عن الزُّهري في قصة غيلان حديثان، هذا أحدهما، والآخر:عن سالم، عن أبيه: أن غيلان بن سلمة طلق نساءه وقسم ماله، فبلغ ذلك عمر فأمره أن يرتجع نساءه وماله وقال: «لو مت علىٰ ذلك لرجمت قبرك كما رجم قبر أبي وغال في الجاهلية». فأخطأ معمر فجعل إسناد هذا الحديث الذي فيه كلام عمر، للحديث الذي فيه كلام رسول الله ﷺ ففسد هذا الحديث من جهة الإسناد...»[٥].

٧/ وقال ابن عدي بعد أن روىٰ الحديث من طريق اليمامي: «وهذا الحديث إنما يرويه معمر، عن الزُّهري، وهو مما أخطأ فيه معمر بالبصرة من رواية يحيىٰ بن أبي كثير عن معمر لم يكتبها إلا من حديث اليمامي هذا، ويحيىٰ ابن أبي كثير أكبر من معمر وأقدم موتا. وتكثر

(١) "العلل الكبير" للترمذي (رقم٢٨٣).

(٢) "المستدرك" (٢/ ٢٠٩ رقم ٢٧٧٩).

(٣) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٧٠٧ رقم١٢٠٠).

(٤) "مسند البزار" (١٢/ ٢٥٧) بإثر الحديث (رقم٦٠١٧).

(٥) "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٥٣ رقم ٥٢٥٥).

.....

عجائب اليمامي هذا، وهو مقارب الحديث، وهو إلىٰ الضعف أقرب منه إلىٰ الصدق»[١].

٨/ وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب": «ولم يتابع معمر علىٰ هذا الإسناد»[٢]. وذهب إلىٰ أن طرق الحديث كلها معلولة كما في "التمهيد"[٣].

- **وأما رواية معمر المرسلة فقد رواها عنه الحافظ الثقة عبد الرزاق**[٤]. **قال ابن عبد البر: وقد** ذكر يعقوب بن شيبة قال: حدثني أحمد بن شبويه قال: قال لنا عبد الرزاق: «لم يسند لنا معمر حديث غيلان بن سلمة أنه أسلم وعنده عشر نسوة»[٥].

وتوبع معمر في روايته عن الزُّهري مرسلاً، تابعه إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس[٦]، والإمام الحجة سفيان بن عيينة[٧].

وقد صححه مرسلاً الإمام مسلم[٨]، وأبو زرعة[٩].

وأما الطريق الثاني: فقد رواه الثقات شعيب بن أبي حمزة[١٠]، وعقيل بن خالد[١١] -وهما من أثبت الناس في الزُّهري-، **ويونس بن يزيد**- وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً

(١) "الكامل" (١/ ٢٩٣).

(٢) "الاستيعاب" (٣/ ١٢٥٦).

(٣) "التمهيد" (١٢/ ٥٨).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٥) "نقله ابن عبد البر في"الاستذكار" (٦/ ١٩٨)، "التمهيد" (١٢/ ٥٥).

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٨) " السنن الكبير" (١٤/ ٣٢٥ رقم ١٤١٦٢).

(٩) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٧٠٦ رقم١١٩٩).

(١٠) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

(١١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

. . . . . .

قليلا[١]-، **جميعهم عن الزّهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ مرسلاً.**

- **أما رواية شعيب** فقال: عن الزُّهري، قال:حدثنا محمد بن أبي سويد: أن ذلك الرجل غيلان بن سلمة الثقفي راجع نساءه وراجع ماله....

- **وأما رواية عقيل بن خالد فقال**:عن عقيل عن ابن شهاب الزُّهري قال: بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، أن النبي ﷺ قال لغيلان الثقفي....الحديث مرسلاً. علىٰ الانقطاع بين الزهري وعثمان.

- **وأما رواية يونس بن يزيد فقال:** عن ابن شهاب، **عن عثمان بن محمد بن أبي سويد** عن النبي ﷺمرسلاً.

وقد صحح هذا الطريق البخاري فقال: «والصحيح ما روىٰ شعيب بن أبي حمزة، وغيره، عن الزُّهري حُدِّثتُ، عن محمد بن سويدٍ الثقفي، أن غيلان بن سلمة....»[٢].

وصححه في "التاريخ الكبير"[٣]، وكذا في " الأوسط"[٤] وقال: «والأول بإرساله أصح، ولم يثبت في ذلك خبر عن النبي ﷺ ولافي الأختين إذا أسلم وعنده أختان».

ووهم أبو حاتم رواية عقيل، وقال: «إنما هو الزُّهري، عن عثمان بن أبي سويد، قال: بلغنا أن النبي ﷺ»[٥].

قلت: يريد رواية يونس بن يزيد، ووافقه علىٰ ترجيحها الدارقطني حيث قال: «وقول يونس أشبهها بالصواب»[٦].

وهذا الطريق ضعيف الإسناد بكل رواياته؛ لإرساله.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

(٢) "جامع الترمذي" بإثر الحديث (رقم ١١٢٨).

(٣) "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٤٩).

(٤) "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٨).

(٥) "العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٧١٠ رقم١٢٠٠).

(٦) "العلل" للدارقطني(١٣/ ١٢٤).

.....

■ **الخلاصة:**

ذهب جمهور أئمة الحديث إلىٰ أن رواية معمر الموصولة خطأ؛ كونه رواها بالبصرة. إلا أن الإمام البيهقي أشار إلىٰ ترجيحها بقوله: «قَد رُوِّيناه عن غَيرِ أهلِ البَصرةَ عن مَعمَرٍ كَذَلِكَ مَوصولاً واللهُ تَعالَىٰ أعلَمُ» بعد أن ذكر كلام الإمام مسلم.

الحكم على الحديث:

قال ابن عبدالبر: «الأحاديث المروية في هذا الباب كلها معلولة وليست أسانيدها بالقوية، ولكنها لم يرو شيء يخالفها عن النبي ﷺ والأصول تعضدها والقول بها والمصير إليها أولىٰ وبالله التوفيق»[1].

(١) "التمهيد" (١٢/ ٥٨).

الحديث السابع والتسعون

وفي كتاب النكاح، باب نكاح المحرم، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[٩٧] " وأَمّا الحَديثُ الَّذِي أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا محمدُ بنُ يَعقوبَ الشَّيبانِيُّ، حدثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ، حدثنا أبو عاصِمٍ، عن عثمانَ بنِ الأسوَدِ، عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ وهو مُحرِم. فهَكَذا رَواه جَماعَةٌ عن أبي عاصِمٍ، فهَذا إنَّما يُروَىٰ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ مُرسَلاً، وذِكرُ عائشةَ فيه وَهْمٌ. قال أبو عيسَىٰ التِّرمِذِيُّ: سأَلتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البُخارِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هَذا الحديثِ فقالَ: يَروونَ هَذا الحديثَ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ مُرَسلاً.

ورَواه عمرُو بنُ عليٍّ عن أبي عاصِمٍ مُرسَلاً وقالَ: قُلتُ لأبِي عاصِمٍ: أنتَ أملَيتَه عَلَينا مِنَ الرُّقعَةِ لَيسَ فيه: عن عائشَةَ. قال: دَعوا عائشةَ حَتَّىٰ أنظُرَ فيه. قال عمرٌو: فسَمِعتُ بَعضَ أصحابِنا يقولُ: قال أبو عاصِمٍ: فنَظَرتُ فيه فوَجَدتُه مُرسَلاً. وهَذا فيما أنبأنِي أبو عبدِ اللهِ الحافظُ إجازَةً، أنَّ أبا عليٍّ الحافظَ أخبَرَهُم قال: أخبرَنا محمدُ بنُ الحُسَينِ بنِ مُكرَمٍ، حدثنا عمرُو بنُ عليٍّ، حدثنا أبو عاصِمٍ. فذَكَرَ الحديثَ والحِكايَةَ ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث مداره علىٰ أبي عاصم، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه جماعة، عن أبي عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مُليكة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أن النبي ﷺ تزوج وهو محرم):**

أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (رقم ٢٢٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ٣٤٠ رقم ٢١٦٤)، وموضع (٦/ ١٩٩ رقم ٦١٨١)، من طريق علي بن نصر الجهضمي.

والنسائي في " الكبرىٰ" الرخصة في نكاح المحرم(٥/ ١٨٤ رقم٥٣٨٨)، من طريق عمرو بن

---

(١) " السنن الكبير" (١٤/ ٤١٤، ٤١٥، رقم ١٤٣٢٨، ١٤٣٢٩).

. . . . . .

علي الفلاس.

كلاهما: (الجهضمي، والفلاس)، عن أبي عاصم، عن عثمان بن الأسود به، بمثله. ولفظ الجهضمي: ((أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم)).

وفي رواية عمرو بن علي الفلاس قال في آخره: «قلت لأبي عاصم: أنت أمليت علينا هذا من الرقعة ليس فيه: عائشة، فقال: دع عائشة حتىٰ أنظر فيه».

ويقال: «إن أبا عاصِم رجع عن وصله حين عاد إلىٰ أصله فوجدهُ فيهِ مُرسلا ».قاله عمرو بن علي الفلاس، عن بعض أَصحَابه، كما أورده البيهقي في هذا الحديث.

قال الترمذي عقب الحديث: «سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: يروون هذا الحديث عن ابن أبي مليكة مرسلاً».

وقال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن عثمان إلا أبو عاصم».

وقال البيهقي: «فهَكَذا رَواه جَماعَةٌ عن أبي عاصِمٍ، فهَذا إنَّما يُروَىٰ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ مُرسَلاً، وذِكرُ عائشةَ فيه وَهْمٌ». ثم ذكر قول الترمذي.

❖ **الوجه الثاني: المرسل، قال البيهقي: (ورَواه عمرُو بنُ عليٍّ، عن أبي عاصِمٍ مُرسَلاً)**: ذكره الترمذي في "العلل الكبير" عقب الحديث (رقم ٢٢٥)، حيث قال: «سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: يروون هذا الحديث عن ابن أبي مليكة مرسلاً».

وذكر النسائي عقب الطريق الموصول في الموضع السابق من" الكبرىٰ" (رقم٥٣٨٨)، أن عمرو بن علي الفلاس قال في آخره: «قلت لأبي عاصم: أنت أمليت علينا هذا من الرقعة ليس فيه: عائشة، فقال: دع عائشة حتىٰ أنظر فيه».

ولم أقف علىٰ من أخرج هذا الوجه.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث مداره علىٰ أبي عاصم، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مُليكة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن النبي ﷺ تزوج وهو محرم)، فقد رواه عنه ثلاثة رواة هم:**

. . . . . .

- الأول/ علي بن الحسن بن موسىٰ بن ميسرة أبو الحسن الهلالي الدَّارابجِرْدي. وهوثقة، وثقه محمد الفراء والحاكم، وقال الإمام مسلم: «الطيب ابن الطيب». وقال الحاكم: «كان من علماء نيسابور وابن عالمهم»، وقال الذهبي: «الإمام، القدوة، المحدث، المأمون».

روىٰ له أبو داود، مات سنة (٢٦٧هـ).

ينظر: "اللباب في تهذيب الأنساب"(٤٨٢/١)، "سير أعلام النبلاء " (٥٢٦/١٢)، "تهذيب التهذيب" (١٨٩/٤ رقم٥٤١٣)، "التقريب" (ص: ٣٩٩ رقم٤٧٠٤).

- الثاني/ علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهضمي، أبو الحسن البصري الصغير. **ثقة حافظ**، وثقه أبو حاتم والنسائي وابن حبان وصالح بن محمد، وقال الترمذي: «حافظ صاحب حديث».

روىٰ له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، مات سنة (٢٥٠هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٢٩٩/٦)، "الجرح والتعديل"(٢٠٧/٦)، "الثقات" (٤٧١/٨)، "تهذيب الكمال" (١٥٩/٢١)، "التقريب" ١ (ص: ٤٠٦ رقم٤٨٠٨).

- الثالث/ عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري، وهو ثقة حافظ، كما قال ابن حجر في "التقريب"، وثقه النسائي ومسلمة بن القاسم، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو زرعة -كما في "تهذيب التهذيب"-: «كان من فرسان الحديث». وقال الدارقطني- كما في "تهذيب التهذيب"-: «كان من الحفاظ وبعض أصحاب الحديث يفضلونه علىٰ ابن المديني، ويتعصبون له....وهو إمام متقن».

وقال أبو حاتم: «كان أرشق من علي بن المدينىٰ وهو بصري صدوق».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٤٩هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٥٥/٦)، "الجرح والتعديل" (٢٤٩/٦)، "الثقات" (٤٨٧/٨)، "تهذيب التهذيب" (٣٦٧/٤ رقم٥٨٧٤)، "التقريب" (ص٤٢٤ رقم٥٠٨١).

❖ **أما الوجه الثاني: المرسل، قال البيهقي: (ورَواه عمرُو بنُ عليٍّ، عن أبي عاصِمٍ مُرسَلاً):**

- عمرو بن علي الفلاس تقدم بنا أنه ثقة حافظ.

.....

■ **الخلاصة:**

الحديث رواه ثلاثة رواة ثقات عن أبي عاصم موصولاً، إلا أنه رجع عن وصله حين راجعه عمرو بن علي الفلاس وعاد إلىٰ أصله فوجده فيه مُرسلاً- كما تقدم بنا من رواية الفلاس-. وعلىٰ هذا فالذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل)؛ قال الإمام البيهقي: «هَكَذا رَواه جَماعَةٌ عن أبي عاصِمٍ، فهَذا إنَّما يُروَىٰ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ مُرسَلاً، وذِكرُ عائشةَ فيه وَهْمٌ». ثم استشهد بقول الإمام البخاري، فقال: «قال أبو عيسَىٰ التِّرمِذِيُّ: سأَلتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البُخارِيَّ: عن هَذا الحديثِ فقالَ: يرَوونَ هَذا الحديثَ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ مُرَسلاً»(١).

دراسة الإسناد:

قال الإمام البيهقي بعد روايته للموصول: «ورَواه عمرُو بنُ عليٍّ عن أبي عاصِمٍ مُرسَلاً وقالَ: قُلتُ لأبِي عاصِمٍ: أنتَ أملَيتَه عَلَينا مِنَ الرُّقعَةِ لَيسَ فيه: عن عائشَةَ. قال: دَعوا عائشةَ حَتَّىٰ أنظُرَ فيه. قال عمرٌو: فسَمِعتُ بَعضَ أصحابِنا يقولُ: قال أبو عاصِمٍ: فنَظَرتُ فيه فوَجَدتُه مُرسَلاً. وهَذا فيما أنبأنِي أبو عبدِ اللهِ الحافظُ إجازَةً، أنَّ أبا عليٍّ الحافظَ أخبَرَهُم قال: أخبرَنا محمدُ بنُ الحُسَينِ بنِ مُكرَمٍ، حدثنا عمرُو بنُ عليٍّ، حدثنا أبو عاصِمٍ. فذَكَرَ الحديثَ والحِكايَةَ».

❖ **أبو عبد الله الحافظ هو**: محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوَيْه بن نعيم النَّيْسَابُوْرِيُّ، أبو عبد الله الحاكم، صاحب "المستدرك"، **ثقة**، لم يتكلم فيه إلا لتشيعه وتساهله في تصحيح أحاديث ساقطة في "مستدركه"، وقد اعتذر عنه ابن حجر. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

- **أبو علي الحافظ** هو: الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري. حدث عنه: ابن مندة، والحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، وغيرهم. الحافظ، الإمام، العلامة، الثبت، كما قاله الذهبي في "السير"، وقال الحاكم: «هو واحد عصره في الحفظ، والإتقان، والورع، والمذاكرة،

(١) العلل الكبير الترمذي (رقم٢٢٥).

. . . . . .

والتصنيف». وقال ابن الجوزي: «واحد دهره في الحفظ والإتقان والورع، مقدماً في مذاكرة الأئمة، كثير التصنيف، ذكره الدارقطني فقال: إمام مهذب». **مات سنة (٣٤٩هـ)**.

ينظر: "المنتظم" (١٢٨/١٤)، "تاريخ الإسلام" (٨٧٥/٧)، "سير أعلام النبلاء" (٥١/١٦).

- **محمد بن الحسين بن مكرم** أبو بكر البغدادي ثم البصري، الحافظ الإمام المسند، كما قال الذهبي في "التذكرة"، وثقه الدارقطني، وقال إبراهيم بن فهد: «ما قدم علينا من بغداد أعلم بحديث رسول الله ﷺ من أبي بكر بن مكرم بحديث البصرة خاصة، ولا أعرف منه».

ينظر: "تاريخ بغداد" (٢٣٠/٢)، "المنتظم" (٢٠٧/١٣)، "تاريخ الإسلام" (١٤٨/٧)، "تذكرة الحفاظ" (٢١٦/٢).

- **عمرو بن علي** الفلاس تقدم بنا في النظر في الاختلاف أنه ثقة حافظ.

- **أبو عاصم هو**: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني النبيل البصري. **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث الثامن والتسعون

وفي كتاب القسم والنشوز، باب ما جاء في دخول الحمام، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[٩٨] " أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أخبرَنا سُلَيمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيّوبَ، حدثنا عليُّ بنُ عبدِ العَزيزِ، حدثنا أبو نُعَيم، حدثنا سفيانُ، عن ابن طاوُسٍ، عن أبيه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**احذَروا بَيتًا يُقالُ له: الحَمّامُ**)). قيلَ: فإنَّه يُذْهِبُ الوَسَخَ ويَنفَعُ؟ قال: ((**فمَن دَخَلَه فليَستَتِرْ**)).

قال سُليمانَ: هَكَذا رَواه أبو نُعَيمٍ وغَيرُه مَقطوعًا، ورَواه يَعلَىٰ بنُ عُبيَدٍ مَوصولاً.

أخبرَنا عليٌّ، أخبرَنا سُليمانُ، حدثنا عبدانُ بنُ أحمدَ، حدثنا يوسُفُ بنُ موسَىٰ القَطّانُ، حدثنا يَعلَىٰ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا سفيانُ، عن ابنِ طاوُس، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**احذَروا بَيتًا يُقالُ له: الحَمّامُ**)). قالوا: يا رسولَ اللهِ، إنَّه يُنتَفَعُ به ويُنَقِّي الوَسَخَ؟ قال: ((**فاستَتِروا**)).

قال الشيخ: رواه الجمهور عن الثوري علىٰ الإرسال، وكذلك رواه أيوب السختياني وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم وغيرهم عن ابن طاوُس مرسلاً، وروي عن محمد بن إسحاق بن يسار وغيره عن ابن طاوُس موصولاً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: المرسل: (سفيان الثوري، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب الحمام للرجال (١/ ٢٩٠ رقم ١١١٧)، عن سفيان الثوري به.

---

(١) " السنن الكبير" (١٥/ ١٦٣، ١٦٤ رقم ١٤٩٢١، ١٤٩٢٢).

. . . . . .

وابن أبي شيبة في "مصنفه" من كان يقول: إذا دخلته فادخله بمئزر (١/ ١٠٥ رقم ١١٨٤)، عن وكيع، عن سفيان الثوري به، بلفظ: ((من دخله منكم فليستتر)).

وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٣/ ٧٦ رقم ١٨٥٨)، والبيهقي في "الشعب" الحياء، فصل في الحمام (١٠/ ٢٠٠ رقم ٧٣٧٧)، من طريق سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن طاوُس، عن أبيه مرسلاً. ولفظ الفاكهي: ((اتقوا بيتًا يقال له: الحمام))، بدلاً من احذروا.

أخرجه البيهقي أيضًا في الموضع السابق من " الشعب" (رقم٧٣٧٦)، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، عن عبد الله بن طاوُس، عن أبيه مرسلاً. بلفظ: ((أنهاكم عن بيت يقال له: الحمام)). وقال عقبه: «فذكره بنحوه مرسلاً، وهو المحفوظ».

قال البيهقي في "الشعب" عقب الحديث (رقم٧٣٧٧): «وكذلك رواه روح بن القاسم، عن ابن طاوُس وجماعة، عن سفيان الثوري، عن ابن طاوُس مرسلا، وروي عن الثوري موصولاً، وليس بمحفوظ».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (الثوري، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه البزار في "مسنده" (١١/ ١٥٤ رقم ٤٨٨٨)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (١١/ ٦٨ رقم ٦١)، من طريق يوسف بن موسىٰ، عن يعلىٰ بن عبيد، عن سفيان الثوري به، بمثله. ولفظ الضياء: ((اتقوا)) بدلاً من: ((احذروا)).

وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٥/ ٦٠٧ رقم ٢٢٠٩)، فقال: «وسألت أبي عن حديث؛ رواه يعلىٰ بن عبيد، عن سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((احذروا بيتًا يقال له: الحمام))، قالوا: يا رسول الله، إنه يذهب الدرن وينقي الوسخ، قال: فاستتروا. قال أبي: إنما يروونه عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً)).

وقال البزار عقب الحديث: «وهذا الحديث إنما يرويه الناس، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولا نعلم أحداً قال فيه: عن طاوُس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ إلا يوسف، عن يعلىٰ، عن الثوري، ورواه غير يوسف، عن يعلىٰ، عن الثوري، عن ابن طاوُس، عن أبيه عن ﷺ».

. . . . . .

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/ ٢٧٧ رقم١٥١٩): «رجاله عند البزار رجال الصحيح. إلا أن البزار قال: رواه الناس عن طاوُس مرسلاً».

وأخرجه الطبراني في"الكبير" (١١/ ٢٥ رقم١٠٩٢٦)، وابن عدي في "الكامل" (٩/ ٦٩)، وأبو نعيم في "الطب النبوي" باب منافع الحمام (١/ ٢٩٦ رقم ١٩٤)، والبيهقي في "الشعب" الحياء، فصل في الحمام (١٠/ ٢٠١ رقم٧٣٧٨)، من طرق عن يحيىٰ بن عثمان التيمي، عن عبدالله بن طاوُس، عن أبيه، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً. بلفظ: "((بئس البيت الحمام)). قال قائل - أو قائلون -: يا رسول الله، إنه يداوىٰ فيه المريض، ويذهب فيه الوسخ. قال: ((فإن فعلتم، فلا تفعلوا إلا وأنتم مستورون))، واللفظ للبيهقي في "الشعب".

ويحيىٰ بن عثمان التيمي هذا، قال عنه ابن معين والبخاري: «منكر الحديث»[(١)]، وقال ابن حجر: «ضعيف»[(٢)].

- وأما طريق محمد بن إسحاق التي ذكرها البيهقي:

أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٧ رقم ١٠٩٣٢)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في "الطب النبوي" باب منافع الحمام (١/ ٢٩٦ رقم١٩٣)، والضياء في "الأحاديث المختارة " (١١/ ٦٨ رقم ٦٢).

وأخرجها الحاكم في "المستدرك"(٤/ ٣٢٠ رقم٧٧٧٨)، والبيهقي في "الشعب" الحياء، فصل في الحمام (١٠/ ١٩٩ رقم ٧٣٧٥)، ثلاثتهم: (الطبراني، والحاكم، والبيهقي)، من طريق محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن طاوُس وأيوب السختياني عن طاوُس، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً، بلفظ: "((اتقوا بيتاً يقال له: الحمام)). فقالوا: يا رسول الله، إنه يذهب الدرن وينفع المريض. قال: ((فمن دخله فليستتر)).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه».

وقال البيهقي في "الشعب" عقب الحديث: «وكذلك رواه موسىٰ بن أعين، عن ابن إسحاق،

(١) "تهذيب الكمال" (٣١/ ٤٦٤-٤٦٥ رقم ٦٨٨٤).

(٢) "التقريب" (ص ٥٩٤ رقم ٧٦٠٦).

.....

عن ابن طاوس موصولاً».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (سفيان الثوري، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وقد رواه عنه:**

- **أبو نعيم** الفضل بن دكين الكوفي، ثقة ثبت، يحفظ حديث الثوري حفظاً جيداً. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والسبعين.

- **عبدالرزاق بن همام** الصنعاني، متفق علىٰ ثقته، عمي في آخر عمره فتغير. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **وكيع بن الجرَّاح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي. **ثقة حافظ عابد.** تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

وأبو نعيم ووكيع من أوثق أصحاب الثوري كما قال ابن المديني[(١)].

وتوبع الثوري علىٰ هذا الوجه، تابعه الثقات الحفاظ سفيان بن عيينة[(٢)] وأيوب السختياني[(٣)]، وروح بن القاسم[(٤)].

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (الثوري، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

رواه عن الثوري علىٰ هذا الوجه: **يعلىٰ بن عبيد** الطنافسي **ثقة، ضُعف في روايته عن سفيان الثوري.** تقدمت ترجمته في الحديث السادس والثلاثين.

وتوبع الثوري علىٰ هذا الوجه، تابعه: يحيىٰ بن عثمان التيمي وهو منكر الحديث.

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٦٢).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

(٤) "تقريب التهذيب" (ص: ٢١١ رقم١٩٩٧٠).

. . . . . .

وبهذا يتبين لنا ضعف هذا الوجه.

وأمارواية محمد بن إسحاق فإسنادها ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق. وقد تقدم بنا أنه صدوق حسن الحديث إذا صرح بالسماع، ولم يصرح بالتحديث والسماع في هذا الحديث. ينظر: ترجمته في الحديث الحادي والثلاثين.

■ **الخلاصة:**

لم يصرح الإمام البيهقي في هذا الحديث بالترجيح بين الروايات، إلا أنه أشار إلىٰ ترجيح المرسل حين ذكر المتابعات لرواية الإرسال، وقال: «فرواه الجمهور عن الثوري علىٰ الإرسال، وكذلك رواه أيوب السختياني وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم وغيرهم عن ابن طاوُس مرسلاً...».

إضافة إلىٰ أنه صرح في "الشعب"[(١)] بأن المحفوظ هو المرسل، وأن الموصول غير محفوظ.

والذي يظهر لي - والله تعالىٰ أعلم - أن الوجه الأول (المرسل) هو الراجح، وذلك لما يلي:

١/ نص علىٰ ذلك البيهقي في "الشعب"[(٢)].

٢/ أن الحديث يرويه الناس، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً. كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه في "العلل"[(٣)]، والبزار[(٤)].

٣/ كون رواته أكثر عدداً، قال الإمام البيهقي: «فرواه الجمهور عن الثوري علىٰ الإرسال».

٤/ مزيد اختصاص الفضل بن دكين -أبو نعيم- ووكيع بسفيان الثوري فهما من أثبت أصحابه فيه[(٥)]، وقد روياه علىٰ الوجه المرسل. في حين تفرد بروايته علىٰ الوجه الثاني (الموصول) عن الثوري يعلىٰ بن عبيد الطنافسي، وهو وإن كان ثقة إلا أنه ضعف في روايته

(١) "شعب الإيمان" الحياء (١٠/ ٢٠٠) بإثر الحديث (رقم ٧٣٧٦، ٧٣٧٧).

(٢) "المرجع السابق".

(٣) "العلل" لأبن أبي حاتم (٥/ ٦٠٧ رقم ٢٢٠٩).

(٤) "مسند البزار" (١١/ ١٥٤) عقب الحديث (رقم ٤٨٨٨).

(٥) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٢٢).

. . . . . .

عن سفيان الثوري، إضافة إلىٰ أنه خالف من هو أوثق وأثبت منه في الثوري.

٥/ متابعة الثقات الحفاظ لسفيان الثوري علىٰ الوجه المرسل، قال الإمام البيهقي: «وكذلك رواه أيوب السختياني وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم وغيرهم عن ابن طاوُس مرسلاً». وقد رواه عن أيوب السختياني حماد بن زيد وهومن أثبت أصحابه[١]. في حين أن من تابعه علىٰ الوجه الموصول منكر الحديث وهويحيىٰ بن عثمان التيمي.

وأمارواية محمد بن إسحاق فإسنادها ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[٢] وقال: "عن الثوري، عن ابن طاوُس، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: ((اتَّقوا بيتًا يقال له الحمّام قيل يا رسول الله ينقي من الوسخ وينفع من كذا وكذا،قال: فمن دخله فليستتر)).

- سفيان الثوري، **ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

- **ابن طاوس هو: عبد الله بن طاوس** بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والستين.

- **أبيه، هو**: طاوُس بن كَيْسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحِمْيَري مولاهم، الفارسي، يقال: اسمُه ذَكْوان، وطاوُس لقب، ثقة فقيه فاضل، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله

(١) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩٩).

(٢) باب الحمام للرجال (١/ ٢٩٠ رقم ١١١٧).

الحديث التاسع والتسعون

وفي كتاب الخُلعِ والطلاقِ، بابُ الوَجهِ الَّذِي تَحِلُّ به الفِديَةُ، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[١]:

[٩٩]" أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو محمدٍ عُبيد بن محمد بن محمد بن مهديٍّ لَفظًا قالا: حدثنا أبو العباسِ محمد بن يعقوب، حدثنا يحيىٰ بن أبي طالبٍ، أخبرنا عبدُ الوهاب بن عطاءٍ، أخبرنا ابنُ جُرَيجٍ، عن عَطاءٍ: أنّ امرأة أتت النَّبيَّ ﷺ تشكو زوجها، فقال: ((**أترُدّينَ عَلَيه حَديقَتَه؟**)). قالت: نعم، وزيادة. قال: ((**أمّا الزيادَةُ فلا**)).

وأخبرَنا أبو الحُسَينِ بنُ الفضلِ القَطانُ ببغداد، أخبرَنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا عبد الله بن عثمان، أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك، أخبرنا ابن جريج، عن عَطاءٍ قال: أتتِ امرأةٌ النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أبغضُ زَوجِي وأحِبُّ فراقَه. فقالَ: ((**أتَرُدّينَ عَلَيه حَديقَتَه التي أصدَقَكِ؟**)). قال: وكانَ أصدَقَها حَديقَةً. قالت: نَعَم، وزيادَةً. قال النبي ﷺ: ((**أما الزَيادَةُ من مالكِ فلا، ولكنِ الحَديقَةُ**)). قالت: نعم، فقضىٰ بذلك النبي ﷺ علىٰ الرَّجُلِ،فأخبر بقضاء النَّبي ﷺ فقال: قَد قبِلتُ قضاءَ رسولِ اللهِ ﷺ. وكَذَلكَ رواه غُندرٌ عن ابنِ جُرَيجٍ مُرسَلاً مُختَصَرًا.

وأخبرَنا أبو الحُسَينِ بنُ الفَضلِ، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا يَعقوبُ بن سُفيانَ، حدثنا سعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدثنا سفيانُ، عن ابنِ جُريجٍ، عن عطاءٍ يبلغُ به النبي ﷺ قال: ((**لا يأخُذُ منَ المُختَلِعَةِ أكثَرَ ممّا أعطاها**)).

وكذلك رَواه الحُمَيديُّ عن سُفيانَ بن عُيَينَةَ.وبمَعناه رَواه الثَّورِيُّ عن ابنِ جُرَيجٍ.

أخبرَنا أبو الحُسَينِ بنُ الفَضلِ، أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ، حدثنا يَعقوبُ بن سُفيانَ، حدثنا أبو نُعَيمٍ، وقَبيصَةُ قالا: حدثنا سفيانُ، عن ابنِ جُريجٍ، عن عَطاءٍ، عن النبي ﷺ أنه كَرِهَ أن يأخُذَ مِنها أكثَرَ ممّا أعطَىٰ.

---

(١) " السنن الكبير" (١٥/ ١٨٣-١٨٥ رقم ١٤٩٥٨، ١٤٩٥٩، ١٤٩٦٠، ١٤٩٦١، ١٤٩٦٢).

قال: وأخبرنا يَعقوبُ، حدّثنا سَلَمةُ، حدثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ، قال وكيعٌ: سألتُ ابنَ جُريَجٍ عنه فلَم يَعرِفْه وأنكَرَه.

قال الشيخ: وكأنَّه إنَّما أنكَرَه بَهذا اللَّفظِ، فإنَّما الحَديثُ باللَّفظِ الَّذِي رَواه ابنُ المُبارَك وغَيرُه، واللهُ أعلَمُ.

وقَد رَواه الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ عن ابنِ جُرَيجٍ عن عَطاءٍ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنَّ رَجُلاً خاصَمَ امرأتَه إلىٰ النَّبيُّ ﷺ، فقال النَّبيُّ ﷺ: ((**أترُدّينَ عليه حَديقَتَه؟**)). قالت: نَعَم، وزيادَةً، فقال النَّبيُّ ﷺ: ((**أمَّا الزِّيادةُ فلا**)). أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو شيخٍ الأصبَهانيُّ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، حدثنا أبو زُرعَةَ، نا عمرٌو النّاقِدُ، حدثنا الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ، فذَكَرَه.

وهذا غَيرُ مَحفوظٍ، والصَّحيحُ بهَذا الإسنادِ ما تَقَدَّمَ مُرسَلاً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

الوجه الأول: المرسل: (رواه جماعة، عن ابن جريج، عن عطاء: أنّ امرأة أتت النَّبيَّ ﷺ تشكو زوجها، فقال: ((أترُدّينَ عَلَيه حَديقَتَه؟)). قالت: نعم، وزيادة. قال: ((أمّا الزيادَةُ فلا)).

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب المفتدية بزيادة علىٰ صداقها(٦/ ٥٠٢ رقم ١١٨٤٢)، عن ابن جريج. وابن أبي شيبة في "مصنفه" من كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها (٤/ ١٢٤ رقم ١٨٥١٢)، من طريق حفص.

وأبو داود في "المراسيل"(رقم ٢٣٥)، من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان.

ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/ ٨٣٣)، من طريق عبد الله بن المبارك.

والدارقطني في "سننه" باب المهر(٣/ ٣٢١ رقم٢٧٦)، من طريق غندر.

خمستهم: (عبد الرزاق، وحفص، ويحيىٰ القطان، وعبد الله بن المبارك، وغندر)، عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً، بنحوه.

. . . . . .

ورجحه أبو حاتم في "العلل" (٤/ ١٠٧ رقم١٢٩٠)، والدارقطني في "سننه" عقب رواية غندر (رقم٢٧٦)، والبيهقي في هذا الحديث.

وأخرجه بلفظ: ((لا يأخُذُ منَ المُختَلِعَةِ أكثَرَ ممّا أعطاها))، كل من:

سعيد بن منصور في "سننه" باب ماجاء في الخلع (١/ ٣٧٨ رقم١٤٢٨)، ومن طريقه يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/ ٨٣٢)، وأبو داود في "المراسيل"(رقم٢٣٧) من طريق إسحاق بن إسماعيل، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٥٥ رقم٤٠)، من طريق الحميدي. ثلاثتهم: (سعيد بن منصور، وإسحاق بن إسماعيل، والحميدي)، عن سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً. ووقع في رواية سعيد بن منصور ابن أبي نجيح، بدلاً من ابن جريج.

وأخرجه بلفظ: ((أنه كَرِهَ أن يأخُذَ مِنها أكثَرَ ممّا أعطَىٰ))، كل من:

يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/ ٨٣٢)، وأبو داود في "المراسيل"(رقم٢٣٧)، من طريق سفيان الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال يعقوب بن سفيان عقب رواية الثوري: حدثني سلمة، عن أحمد، قال: قال وكيع: «سألت ابن جريج عنه فلم يعرفه وأنكره»، وبمثله قال أبو داود.

قال البيهقي في هذا الحديث بعد رواية الثوري معقبًا علىٰ قول وكيع: «وكأنَّه إنَّما أنكَرَه بَهذا اللَّفظِ، فإنَّما الحَديثُ باللَّفظِ الَّذِي رَواه ابنُ المُبارَك وغَيرُه، واللهُ أعلَمُ».

وقال في "السنن الصغير" (٣/ ١٠٥ رقم٢٦٣٥): «وحديث عطاء عن النبي ﷺ أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطىٰ: منقطع، ومنكر بهذا اللفظ، وإنما الحديث: أن النبي ﷺ قال لها: ((أتردين عليه حديقته؟)). قالت: نعم وزيادة، قال: ((أما الزيادة فلا))...».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ رَجُلاً خاصَمَ امرأتَه إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، فقال النَّبيُّ ﷺ: ((أتُرُدّينَ عليه حَديقَتَه؟)). قالت: نَعَم، وزيادَةً،...).**

أخرجه الضياء في "الأحاديث المختارة" (١١/ ٢٤٣ رقم٢٤١)، من طريق عمرو بن

. . . . . .

محمد بن بكير، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج به، بمثله.

قال البيهقي في هذا الحديث بعد روايته لطريق الوليد بن مسلم: «وهذا غَيرُ مَحفوظٍ، والصَّحيحُ بهَذا الإسنادِ ما تَقَدَّمَ مُرسَلاً».

وقد ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"(٤/ ١٠٧ رقم١٢٩٠)، فقال: «**وسألت أبي عن حديث ؛ رواه عمرو الناقد، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أن رجلا خاصم امرأته إلىٰ النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ أتردين عليه حديقته ؟.**

قال أبي: إنما هو عطاء، عن النبي ﷺ مرسل، من رواية غير الوليد».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (ابن جريج، عن عطاء: أنّ امرأة أتت النَّبيَّ ﷺ تشكو زوجها، فقال:** ((**أتُرُدّينَ عَلَيه حَديقَتَه؟**)). **قالت: نعم، وزيادة. قال:** ((**أمّا الزيادَةُ فلا**)).

فقد رواه عن ابن جريج علىٰ هذا الوجه الثقات الحفاظ: عبد الرزاق[١] ويحيىٰ القطان[٢] وعبد الله بن المبارك[٣]، وغندر- محمد بن جعفر-[٤]، وحفص بن غياث[٥]، وكذا رواه عبد الوهاب بن عطاء وهو صدوق ربما أخطأ[٦].

وكذا رواه سفيان بن عيينة[٧]، وسفيان الثوري[٨]، بلفظ آخر، وأنكره الإمام أحمد.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٨) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

. . . . . .

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلاً خاصَمَ امرأَتَه إلىٰ النَّبيُّ ﷺ، فقال النَّبيُّ ﷺ: ((أتُرُدّينَ عليه حَديقَتَه؟)). قالت: نَعَم، وزيادَةً،...)، فقد تفرد بروايته:**

- **الوليد بن مسلم القرشي**، ثقة إذا صرح بالسماع،وإذا لم يصرح بالسماع، فلا يؤخذ عنه ولا يحتج بروايته. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

قلت: وقد صرح بالسماع في "الأحاديث المختارة" إلا أنه خالف الثقات، وتفرد برواية الوصل.

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ ترجيح المرسل، فقال بعد روايته للحديث موصولاً: «وهذا غَير مَحفوظٍ، والصَّحيحُ بهَذا الإسنادِ ما تَقَدَّمَ مُرسَلاً». والذي يظهرلي -والله تعالىٰ أعلم- أن ما ذهب إليه الإمام البيهقي من ترجيح المرسل(الوجه الأول)هو الراجح، وذلك لما يلي:

- نص علىٰ ترجيحه عدد من العلماء، منهم:

أبو حاتم، وقال: «إنما هو عطاء، عن النبي ﷺ مرسل، من رواية غير الوليد». كما في"علل ابن أبي حاتم" (٤/ ١٠٧ رقم١٢٩٠).

والدراقطني في "سننه"(٣/ ٣٢١ رقم٢٧٦)، بقوله -عقب رواية غندر-: «خالفه الوليد، عن ابن جريج، أسنده عن عطاء، عن ابن عباس، والمرسل أصح». وأقره عليه الزيلعي[١]، وابن حجر[٢].

وقال المناوي: «أخرجه البيهقي عن عطاء مرسلاً، ثم أخرجه من طريق آخر موصولاً، عن عطاء، عن ابن عباس، وقال: إنه غير محفوظ، والصحيح مرسل»[٣].

- كون رواته أكثر ووأثق من رواة الوجه الموصول، فقد اتفق علىٰ روايته ستة رواة، خمسة

(١) "نصب الراية" (٣/ ٢٤٢).

(٢) "الدراية" (٢/ ٧٥).

(٣) "الفتح السماوي" (١/ ٢٨٣).

.....

منهم من الثقات الأثبات. في حين تفرد في رواينه موصولاً الوليد بن مسلم، وخالف من هو أوثق منه وأكثر.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"(١) قال: "عن ابن جريج قال: قال لي عطاءٌ: أتت امرأَةٌ نبي الله ﷺ فقالت: إني أبغض زوجي وأحب فراقه، قال: ((فتردِّي إليه حديقته التي أصدقكِ)). وكان أصدقها حديقة، قالت: نعم، وزيادة من مالي. فقال النبي ﷺ: ((أما زيادة من مالك فلا،ولكن الحديقة)). فقالت: نعم. فقضىٰ بذلك النبي ﷺ علىٰ الرجل. فأُخبر بقضاءِ النبي ﷺ، فقال: قد قبلت قضاء النبي ﷺ".

- **ابن جريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع. وقد صرح في مواضع أخرىٰ بالسماع كما في "المراسيل" لأبي داود (رقم ٢٣٥).

- **عطاء**، هو: ابن أبي رباح، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(١) باب المفتدية بزيادة علىٰ صداقها(٦/ ٥٠٢ رقم ١١٨٤٢).

الحديث المائة

وفي كتاب الخلع والطلاق، باب: ماجاء في موضع الطلقة الثالثة من كتاب الله عز وجل، قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"[(١)]:

[١٠٠] "أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ عليٍّ بنِ العباسِ بنِ محمدِ بنِ فِهرٍ المِصرِيُّ المُقيمُ بمَكَّةَ، حدثنا القاضِي أبو الطاهِرِ محمدُ بنُ أحمدَ الذُّهْلِيُّ، حدثنا إدريسُ بنُ عبدِ الكَريمِ، حدثنا لَيثُ بنُ حَمّادٍ، حدثنا عبدُ الواحِدِ بنُ زيادٍ، حَدَّثَنِي إسماعيلُ بنُ سُمَيعٍ الحَنَفِيُّ، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ قال: قال رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إنِّي أسمَعُ اللهَ يقولُ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[(٢)]، فأَينَ الثّالِثَةُ؟ قال: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾[(٣)] هِيَ الثّالِثَةُ".

كَذا قال: عن أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. والصَّوابُ عن إسماعيلَ بنِ سُمَيعٍ عن أبي رَزينٍ عنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. كَذَلِكَ رَواه جَماعَةٌ مِنَ الثِّقاتِ عن إسماعيلَ.

- أخبرَناه أبو نَصرِ ابنُ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو مَنصورٍ النَّضرُوِيُّ، أخبرَنا أحمدُ بنُ نَجدَةَ، حدثنا سعيدُ بنُ مَنصورٍ، حدثنا خالِدُ بنُ عبدِ اللهِ وإسماعيلُ بنُ زَكَرِيّا وأبو مُعاوِيَةَ، عن إسماعيلَ بنِ سُمَيعٍ، عن أبي رَزينٍ: أنَّ رَجُلاً قال لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾، فأَينَ الثّالِثَةُ؟ قال: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾.

ورُوِيَ عن قَتادَةَ عن أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولَيسَ بشَيءٍ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه إسماعيل بن سميع، واختلف عليه في وصله وإرساله:

---

(١) "السنن الكبير" (١٥/ ٢٦١، ٢٦٢، رقم ١٥٠٩٦، ١٥٠٩٧).

(٢) سورة البقرة: الآية [٢٢٩].

(٣) سورة البقرة: الآية [٢٢٩].

. . . . . .

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه عبد الواحد بن زياد، عن إسماعيل بن سميع الحنفي، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره (٤/ ٤ رقم ٢)، من طريق إدريس بن عبد الكريم، عن ليث بن حماد، عن عبد الواحد بن زياد به، بلفظه.

وقال: «كذا قال عن أنس، والصواب عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين مرسل عن النبي ﷺ». وكذا قال البيهقي، وزاد: «كذلك رواه الجماعة من الثقات عن إسماعيل».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه خالد بن عبد الله وإسماعيل بن زكريا وأبو معاوية، عن إسماعيل بن سميع الحنفي، عن أبي رَزين، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: الطلاق مرتان، فأين الثالثة؟....الحديث. مرسلاً):**

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" باب ماجاء في الخلع(١/ ٣٨٤ رقم١٤٥٦)، والحارث في "مسنده" -بغية الباحث- باب في الطلاق (١/ ٥٥٦ رقم ٥٠٤)، من طريق خالد بن عبد الله.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" ماقالوا في قوله: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾[1] (٤/ ١٩٠ رقم١٩٢١٦)، والطبري في "تفسيره" وأما قوله: ﴿ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ (٤/ ١٣٠)، كلاهما من طريق أبي معاوية.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب الطلاق مرتان (٦/ ٣٣٧ رقم ١١٠٩١)، وفي "تفسيره" سورة البقرة (١/ ٣٤٧ رقم ٢٨٣)، وأبو داود في "المراسيل" (رقم ٢٢٠)، والطبري في الموضع السابق من "تفسيره"، وابن أبي حاتم في "تفسيره" قوله: ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ (٢/ ٤١٩ رقم ٢٢١٠)، من طريق سفيان الثوري.

ثلاثتهم: (خالد، وأبو معاوية، والثوري)، عن إسماعيل بن سميع الحنفي به، بنحوه.

- **وأما طريق قتادة التي ذكرها البيهقي:** أخرجها الدارقطني في "سننه" كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره (٤/ ٣ رقم ١)، من طريق عبيد الله بن جرير بن جبلة، عن عبيد الله ابن عائشة،

(١) سورة البقرة: الآية [٢٢٩].

. . . . . .

عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس أن رجلاً قال: "يا رسول الله ألـيس قال الله تعالىٰ: الطلاق مرتان، فلم صار ثلاثـًا؟ قال: ((إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان))".

قال البيهقي: «ورُوِيَ عن قَتادَةَ عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولَيسَ بشَيءٍ».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه إسماعيل بن سميع، واختلف عليه في وصله وإرساله:

- **أما الوجه الأول: الموصول: (إسماعيل بن سميع الحنفي، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا)، فقد رواه عنه راوٍ واحد هو:**

- عبد الواحد بن زياد العبديّ، مولاهم، أبو بشر، وقيل: أبو عبيدة البصري، **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو حاتم وأبوزرعة وأبو داود والدارقطني، وزاد العجلي: «حسن الحديث»، وزاد أبو داود: «عمد إلىٰ أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها»، وزاد الدارقطني: «مأمون»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن عبد البر كما في "تهذيب التهذيب": «أجمعوا لا خلاف بينهم أن عبد الواحد بن زياد ثقة ثبت».

وقال ابن حجر: «ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٧٦هـ)، وقيل: بعدها.

ينظر: "الطبقات الكبرى "(٢٨٩/٧)، "معرفة الثقات" للعجلي (١٠٧/٢ رقم١١٤٣)، "الجرح والتعديل" (٢٠/٦ رقم١٠٨)، "الثقات" (١٢٣/٧ رقم٩٢٨٣)، "تهذيب التهذيب"(٥٢١/٣ رقم٤٨٦٢)، "التقريب" (ص٣٦٧ رقم٤٢٤٠).

- الوجه الثاني: المرسل: (إسماعيل بن سميع الحنفي، عن أبي رَزين، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: الطلاق مرتان، فأين الثالثة؟....الحديث. مرسلاً)، فقد رواه عنه أربعة رواة هم:

- **خالد بن عبد الله** بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، أبو الهيثم المزني مولاهم، **ثقة ثبت**، وثقه ابن سعد والإمام أحمد والترمذي والنسائي، وقال أبو حاتم: «ثقة صحيح الحديث»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

. . . . . .

وقال الذهبي: «ثقة عابد».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٨٢هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣١٣/٧)، "بحر الدم" (رقم ٢٥١)، " الجرح والتعديل" (٣٤٠/٣ رقم١٥٣٦)، "الثقات" (٢٦٧/٦ رقم٧٦٧١)، "الكاشف" (٣٦٦/١ رقم١٣٣٣)، "تهذيب التهذيب" (٦٢/٢ رقم١٩٣٨)، "التقريب" (**ص: ١٨٩ رقم١٦٤٧**).

- **إسماعيل بن زكريا** بن مرة الخُلْقاني الأسدي، مختلف فيه والأقرب في حاله: أنه صدوق يخطئ قليلاً. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين.

- **أبو معاوية**، هو: محمد بن خازم التميمي، السعدي مولاهم، أبو معاوية الضرير الكوفي. **ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

- **سفيان الثوري**، الثقة الحافظ أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

- **وأما طريق قتادة عن أنس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **فقد أعلها البيهقي بقوله**: «ورُوِيَ عن قَتادَةَ عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولَيسَ بشَيءٍ».

قلت: لعل ذلك بسبب قتادة ؛ فهو وإن كان ثقة ثبت، إلا أنه مدلس ولم يصرح بالسماع من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

■ **الخلاصة**:

نص الإمام البيهقي علىٰ أن الصواب رواية من رواه عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين عن النبي ﷺ، مرسلاً، كونه رواه جماعة من الثقات عن إسماعيل، وكذا أعل رواية قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بقوله: «...ولَيسَ بشَيءٍ».

وقد وافق الإمام البيهقي علىٰ أن الصواب رواية الإرسال (الوجه الثاني)، كل من: الدارقطني[(١)]، وعبد الحق الإشبيلي[(١)]، والحافظ ابن حجر[(٢)].

(١) ينظر: "السنن" (٤/ ٤ رقم ٢)، و"العلل" للدارقطني(١٢/ ١٦).

. . . . . .

وخالفهم ابن القطان الفاسي، وقال: «المسند أيضاً صحيح، ولا مانع أن يكون له في الحديث شيخان». كما في "التلخيص"[٣] وقال في " بيان الوهم والإيهام": «وعندي أن هذين الحديثين صحيحان»[٤].

والصواب - والله تعالىٰ أعلم- : ما قاله الإمام البيهقي والدارقطني وعبد الحق والحافظ، وذلك لمايلي:

- كون رواته أكثر عدداً من رواية الوصل (الوجه الأول) فقد اتفق علىٰ روايته عن إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين مرسلاً ثلاثة رواة ثقات، وصدوق.

- في حين تفرد بروايته موصولاً راوٍ واحد: عبد الواحد بن زياد، وهو وإن كان ثقة إلا أنه خالف الثقات وشذ في روايته. قال ابن حجر: «سنده حسن لكنه مرسل؛ لأن أبا رزين لا صحبة له. وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن إسماعيل، فقال: عن أنس لكنه شاذ، والأول هو المحفوظ[٥]».

- أما رواية قتادة فإسنادها ضعيف؛ لعنعنة قتادة وعدم تصريحه بالسماع والتحديث من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"[٦] قال: "حدثنا خالد، عن إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين، قال: "أتىٰ رجل رسول الله ﷺ فقال: إني سمعت الله

---

(١) ينظر: "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٣١٥)، و"التلخيص الحبير" (٣/ ٤٤٥).

(٢) ينظر: "فتح الباري" (٩/ ٣٦٦).

(٣) "تلخيص الحبير" (٣/ ٤٤٦).

(٤) "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٣١٥).

(٥) "فتح الباري" (٩/ ٣٦٦).

(٦) باب ماجاء في الخلع(١/ ٣٨٤ رقم ١٤٥٦).

. . . . . .

يقول: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[1] فأين الثالثة؟ قال: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٍ﴾".

- **خالد هو: ابن عبد الله** بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، ثقة ثبت. تقدمت ترجمته في النظر في الاختلاف.

- **إسماعيل بن سُمَيْع** هو: الحَنَفيّ، أبو محمد الكوفي، بياع السابري. روىٰ عن: أبي رزين الأسدي، ومالك بن عمير، وعبد الملك بن أعين، وغيرهم. روىٰ عنه: شعبة، والثوري، وإسرائيل، وجماعة. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي، وزاد ابن سعد: «ثقة إن شاء الله». وقال الإمام أحمد: «ثقة، تركه زائدة لمذهبه». وقال في رواية: «صالح». وقال البخاري: «أما في الحديث فلم يكن به بأس».

وقال أبو حاتم: «صدوق صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «حسن الحديث يميز حديثه، وهوعندي لابأس به».

وقال الساجي: «كان مذمومًا في رأيه».

وقال ابن حجر: «صدوق تُكلِّم فيه لِبِدْعة الخوارج». وهو كما قال.

روىٰ له مسلم وأبو داود والنسائي.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٤٦/٦)، "معرفة الثقات"للعجلي (٢٢٥/١ رقم٩١)، "الجرح والتعديل" (١٧١/٢ رقم٥٧٩)، "الكامل" (٤٦٤/١ رقم١٢٣)، "تهذيب التهذيب" (١٩٣/١ رقم٥٥٩)، "التقريب" (ص١٠٨ رقم٤٥٢).

- أبو رَزَين هو: مسعود بن مالك الأسدي، مولىٰ أبي وائل الأسدي الكوفي. روىٰ عن: معاذ بن جبل، وابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وغيرهم. روىٰ عنه: إسماعيل بن سميع، وإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وغيرهم. **تابعي ثقة فاضل**؛ وثقه العجلي ويعقوب بن سفيان وأبو زرعة وابن حجر. وذكره ابن حبان في "ثقات التابعين".

قال أبو موسىٰ كما في "أسد الغابة " (٦/ ١١٧): «أبو رزين هذا من التابعين ولم يذكره في الصحابة غير ابن شاهين».

(١) سورة البقرة: الآية [٢٢٩].

. . . . . .

روىٰ له البخاري في "الأدب المفرد" ومسلم والأربعة، مات سنة (٨٥هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (٢/٢٧٦ رقم١٧١٣)، "المعرفة والتاريخ" (٣/١٥١)، "الجرح والتعديل" (٨/٢٨٢ رقم١٢٩٥)، "الثقات" (٥/٤٤١ رقم٥٦١٨)، "التقريب" (ص: ٥٢٨ رقم٦٦١٢).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، إلا أنه مرسل.

- قال ابن حجر: «سنده حسن لكنه مرسل؛ لأن أبا رزين لا صحبة له»[(١)].

(١) "فتح الباري" (٩/ ٣٦٦).

الحديث الأول بعد المائة

وفي كتاب الخلع والطلاق، باب: طلاق العبد بغير إذن سيده، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٠١] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا أبو عُتبَةَ أحمدُ بنُ الفَرَجِ الحِجازِيُّ، حدثنا بَقيَّةُ بنُ الوَليدِ، حدَّثني أبو الحَجّاجِ المَهرِيُّ، عن موسَىٰ بنِ أيّوبَ الغافِقِيِّ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: جاءَ رَجُلٌ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ يَشكو أنَّ مَولاه زَوَّجَه وهو يُريدُ أن يُفَرِّقَ بَينَه وبَينَ امرأتِه، فحَمِدَ اللهَ وأثنَىٰ عَلَيه، ثُمَّ قال: ((ما بالُ أقوامٍ يُزَوِّجونَ عَبيدَهُم إماءَهُم، ثُمَّ يُريدونَ أن يُفَرِّقوا بَينَهُم؟! ألا إنَّما يَملِكُ الطَّلاقَ من يأخُذُ بالسّاقِ)).

خالَفَه ابنُ لَهيعَةَ، فرَواه عن موسَىٰ بنِ أيّوبَ مُرسَلاً كما:

أخبرَنا أبو عبدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيُّ وأبو بكرِ بنُ الحارِثِ قالا: حدثنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا أبو بكرٍ النَّيسابورِيُّ، حدثنا يوسُفُ بنُ سعيدٍ، حدثنا موسَىٰ بنُ داودَ، حدثنا ابنُ لَهيعَةَ، عن موسَىٰ بنِ أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ، أنَّ مَملوكًا أتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ. فذَكَرَ نَحوَه، فقالَ النبيُّ ﷺ: ((**إنَّما يَملِكُ الطَّلاقَ مَن أخَذَ بالسّاقِ**)). لَم يَذكُرِ ابنَ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ورُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ مَرفوعًا وفيه ضَعفٌ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث مداره علىٰ موسىٰ بن أيوب الغافقي، واختلف علىٰ من دونه في وصله وإرساله:

❖ **الطريق الأول: الموصول: (رواه أبو الحجاج المهري وغيره، عن موسىٰ بن أيوب الغافقي، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا):**

---

(١) " السنن الكبير" (١٥/ ٣٢٥، ٣٢٦، رقم ١٥٢١٦، ١٥٢١٧).

.....

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره(٤/ ٣٧ رقم١٠١)، من طريق أبي عتبة الحجازي، عن بقية بن الوليد، عن أبي الحجاج المهري، عن موسىٰ بن أيوب الغافقي، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٠ رقم١١٨٠٠)،من طريق يحيىٰ الحماني، عن يحيىٰ بن يعلىٰ، عن موسىٰ بن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: سئل رسول الله ﷺ عن العبد يزوجه سيده قال: بيد من الطلاق؟ قال: ((بيد من أخذ بالساق)).

وأخرجه ابن ماجه في "سننه"، أبواب الطلاق، باب طلاق العبد (رقم٢٠٨١)، من طريق يحيىٰ عبد الله بن بكير، عن ابن لَهِيعة، عن موسىٰ بن أيوب الغافقي، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، بنحوه.

واختلف علىٰ ابن لهيعة في وصله وإرساله:

- فرواه ابن بكير، عن ابن لَهِيعة، عن موسىٰ بن أيوب الغافقي، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، موصولاً كما تقدم تخريجه.

- وخالفه موسىٰ بن داود فرواه عن ابن لهيعة، عن موسىٰ بن أيوب، عن عكرمة مرسلاً. وهو الآتي ذكره.

❖ **الطريق الثاني: المرسل: (رواه ابن لَهيعة، عن موسىٰ بن أيوب، عن عكرمة، مرسلاً)، ولم يذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:**

أخرجه الدارقطني في"سننه"، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره (٤/ ٣٧ رقم١٠٢)، من طريق يوسف بن سعيد، عن موسىٰ بن داود، عن ابن لهيعة، عن موسىٰ بن أيوب به، بنحوه.

قال البيهقي عقب رواية المهري الموصولة: «خالَفَه ابنُ لَهيعَةَ، فرَواه عن موسَىٰ بنِ أيّوبَ مُرسَلاً».

وأما ما ذكره البيهقي من أنه روي من وجه آخر مرفوعاً وفيه ضعف، فقد أخرجه: الطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٧٩ رقم٤٧٣)، وابن عدي في "الكامل"(٧/ ١٢١ رقم١٥٦١)، والدارقطني في"سننه"، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره (٤/ ٣٧ رقم١٠٣)، من طريق

. . . . . .

الفضل بن المختار، عن عبيد الله بن موهب، عن عصمة بن مالك الخطمي، قال: جاء مملوك إلىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن مولاي زوجني وهو يريد أن يفرق بيني وبين امرأتي، قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر، فقال: ((يا أيها الناس إنما الطلاق بيد من أخذ بالساق)).

قال ابن عدي في آخر ترجمة الفضل بن مختار(٧/ ١٢٥): «وللفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامته مما لا يتابع عليه إما إسناداً وإما متناً».

■ **النظر في الاختلاف:**

- **أما الطريق الموصول: (رواه أبو الحجاج المهري وغيره، عن موسىٰ بن أيوب الغافقي، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً):**

- وهذا الطريق رواه الضعفاء، قال الذهبي في "المهذب" (٦/ ٢٩٥٤ رقم١١٨٥٩): «فيه أبو الحجاج وهو رشدين بن سعد، واهٍ. وأبو عتبة بن الفرج، ليس بعمدة. وإسناده ضعيف».

- قلت: رشدين بن سعد أبو الحجاج المهري، متفق علىٰ ضعفه. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

وقد توبع رشدين علىٰ رواية الوصل، تابعه ضعيفان وهما: يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي[(١)]، وعبد الله بن لهيعة الحضرمي[(٢)].

وقد رواه عن يحيىٰ بن يعلىٰ، يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمّاني، حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، كما في "التقريب" (ص٥٩٣ رقم٧٥٩١).

فتبين ضعف هذا الطريق، بمتابعاته.

- **وأما الطريق المرسل، فإسناده ضعيف أيضاً؛** لتفرد ابن لهيعة بروايته عن موسىٰ بن أيوب، عن عكرمة: وابن لهيعة ضعيف، كما تقدم بنا، تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **وأما حديث** عصمة بن مالك الخطمي **المرفوع، إسناده ضعيف جداً؛** لشدة ضعف

(١) " الجرح والتعديل" (٩/ ١٩٦ رقم٨٢٠)، "التقريب" (ص: ٥٩٨ رقم٧٦٧٧).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

. . . . . .

الفضل بن المختار، قال الإشبيلي في "الأحكام الوسطىٰ" باب ماجاء في طلاق المملوك (٣/ ٢٠٩): «حديث منكر لا يتابع عليه، وفضل بن مختار قال فيه أبو حاتم: مجهول». وقال الهيمثي في "مجمع الزوائد" (٤/ ٣٣٤): «رواه الطبراني، وفيه الفضل بن المختار، وهو ضعيف». وقال عن الفضل بن المختار في موضع آخر (٢/ ١٩٥): «ضعيف جداً».

والفضل بن المختار هو: البصري قال عنه أبو حاتم: «مجهول وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل»، وقال العقيلي والأزدي: «منكر الحديث» وزاد الأزدي: «جداً».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦٩/٧ رقم٣٩١)، "الضعفاء الكبير"(٤٤٩/٣)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٨/٣).

وبذلك يتضح لنا ضعف جميع الطرق.

■ **الخلاصة:**

الحديث رواه ابن لهيعة واختلف عليه في وصله وإرساله، ولم يرجح الإمام البيهقي أيـًا من الطريقين، وإنما اكتفىٰ بذكر المخالفة.

والذي يظهر لي- والله تعالىٰ أعلم- ضعف إسناد هذا الحديث موصولاً ومرسلاً؛ فقد رواه ابن لهيعة علىٰ الوجهين الموصول والمرسل- وهو ضعيف-، فأما الموصول تابعه عليه الضعفاء، وأما المرسل فقد تفرد بروايته.

وأما حديث عصمة بن مالك فهو منكر، قال ابن الجوزي في " العلل المتناهية" (٢/ ١٥٨): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ قال ابن عدي: للفضل بن مختار أحاديث منكرة وعامتها لا يتابع عليها[١]. وقال أبو حاتم الرازي: مجهول وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل[٢]».

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف علىٰ الوجهين. وروي من وجه آخر مرفوعـًا إلا أنه منكر.

(١) " الكامل" (٧/ ١٢٥).

(٢) " الجرح والتعديل" (٧/ ٦٩ رقم٣٩١).

الحديث الثاني بعد المائة

وفي كتاب الظهار، باب: لايقربها حتىٰ يكفر، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٠٢] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو أحمدَ بكرُ بنُ محمدٍ الصَّيرَفِيُّ بمَروَ، حدثنا عبدُ الصَّمَدِ بنُ الفَضلِ البَلخِيُّ، حدثنا حَفصُ بنُ عُمَرَ العَدَنِيُّ، حدثنا الحَكَمُ بنُ أبانٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أنَّ رَجُلاً أتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ وقَد ظاهَرَ مِنَ امرأتِه فوَقَعَ عَلَيها فقالَ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي ظاهَرتُ مِنِ امرأتِي فوَقَعتُ عَلَيها مِن قَبلِ أن أُكَفِّرَ. قال: ((**وما حَمَلَكَ علىٰ ذَلِكَ يَرحَمُكَ اللهُ؟!**)). قال: رأيتُ خَلخالَها في ضَوءِ القَمَرِ. قال: ((**فلا تَقرَبْها حَتَّىٰ تَفعَلَ ما أمَرَ اللهُ**)).

وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ قال: كَتَبَ إلَيَّ الحُسَينُ بنُ الحُرَيثِ، أخبرَنا الفَضلُ بنُ موسَىٰ، عن مَعمَرٍ، عن الحَكَمِ بنِ أبانٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبِيِّ ﷺ بمَعنَىٰ هَذا.

وبِمَعناه رَواه سعيدُ بنُ كُلَيبٍ قاضِي عَدَنَ عن الحَكَمِ مَوصولاً.

وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا إسحاقُ بنُ إسماعيلَ الطالْقانِيُّ، حدثنا سفيانُ، عن الحَكَمِ بنِ أبانٍ، عن عِكرِمَةَ، أنَّ رَجُلاً ظاهَرَ مِنِ امرأتِه، ثُمَّ واقَعَها قَبلَ أن يُكَفِّرَ، فأَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فأَخبَرَه، قال: ((**ما حَمَلَكَ علىٰ ما صَنَعتَ؟**)). قال: رأيتُ بَياضَ ساقِها في القَمَرِ. قال: ((**فاعتَزِلْها حَتَّىٰ تُكَفِّرَ عَنكَ**)).

- قال وحَدَّثَنا زيادُ بنُ أيّوبَ، حدثنا إسماعيلُ، حدثنا الحَكَمُ بنُ أبانٍ، عن عِكرِمَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ نَحوَه، لَم يَذكُرِ السّاقَ.

وكَذَلِكَ رَواه معمِرُ بنُ سُلَيمانَ عن الحَكَمِ مُرسَلاً.

---

(١) "السنن الكبير" (١٥/ ٤٠١، ٤٠٢ رقم ١٥٣٥١، ١٥٣٥٢، ١٥٣٥٣، ١٥٣٥٤، ١٥٣٥٥).

وكَذَلِكَ رُوِيَ عن ابنِ جُرَيجٍ عن عِكرِمَةَ مُرسَلاً.

أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا الحَسَنُ بنُ مُكرَم، حدثنا عليُّ بنُ عاصِمٍ، أخبرَنا ابنُ جُرَيجٍ عن عِكرِمَةَ قال: أَتَىٰ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فقالَ: إنِّي ظاهَرتُ مِن امرأتِي فوَقَعتُ بها قَبلَ أن أُكَفِّرَ. قال: ((**وما حَمَلَكَ علىٰ ذَلِكَ**)). قال: أبدَىٰ لِيَ القَمَرُ خَلخالَيها فوَقَعتُ بها قَبلَ أن أُكَفِّرَ. قال: ((**كُفَّ عَنها حَتَّىٰ تُكَفِّرَ**))".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه الحكم بن أبان، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه حفص بن عمر العدني ومعمر وغيرهما، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا):**

أخرجه البيهقي في "المعرفة" كتاب الظهار(٥/ ٥٢٨ رقم٤٥٣٤)، وفي "السنن الصغير" (٣/ ١٣٨ رقم٢١٣٤)، عن أبي عبد الله الحاكم، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٢٢ رقم٢٨١٧)، عن أبي أحمد بكر بن محمد الصيرفي، عن عبد الصمد البلخي، عن حفص بن عمر العدني، عن الحكم به، بمثله.

وأخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب الطلاق، باب في الظهار بإثر الحديث (رقم٢٢٢٥)، والترمذي في "جامعه" كتاب الطلاق، باب ماجاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفِّر (رقم١١٩٩)، والنسائي في "سننه" كتاب الطلاق، باب الظهار(رقم٣٤٥٩)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" باب في الظهار (رقم٧٤٧) عن محمد بن يحيىٰ، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٣٦ رقم ١١٦٠٠) عن محمد بن جابان، جميعهم عن أبي عمار الحسين بن حريث، عن الفضل بن موسىٰ، عن معمر، عن الحكم به، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" أبواب الطلاق، باب المظاهر يجامع قبل أن يكفِّر (رقم٢٠٦٥)، من طريق غُندر، عن معمر، عن الحكم به، بنحوه. ولم يذكر خلخالها، وإنما قال: «رأيت بياض حِجليها في القمر...».

. . . . . .

قال الترمذي عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

واختلف علىٰ معمر فرواه مرة موصولاً كما تقدم بنا، وأخرىٰ مرسلاً كما سيأتي في الوجه الثاني.

وقد توبعا حفص العدني ومعمر في روايتهما عن الحكم علىٰ هذا الوجه، تابعهما إسماعيل بن عُلية: أخرج له أبو داود في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٢٢٢٣)، عن زياد بن أيوب، عن إسماعيل ابن عُلية، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس[1] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عن النبي ﷺ، نحوه، ولم يذكر: الساق.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه ابن عيينة وغيره، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة: أن رجلاً ظاهر من امراته...، فأتىٰ النبي ﷺ فأخبره...الحديث):**

أخرجه أبو داود في "سننه"، الطلاق، باب في الظهار (رقم ٢٢٢١)و(رقم ٢٢٢٢) بلفظه، من طريق سفيان بن عيينه.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب المواقعة للتكفير (٦/ ٤٣٠ رقم ١١٥٢٥)، ومن طريقه النسائي في "سننه" كتاب الطلاق، باب الظهار(رقم ٣٤٦٠)، عن معمر، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة مولىٰ ابن عباس قال: تظاهر رجل من امرأته فأصابها قبل أن يكفر، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: ((وما حملك علىٰ ذلك؟)). قال: رحمك الله يا رسول الله رأيت حجليها، أو قال ساقيها في ضوء القمر، فقال له النبي ﷺ: ((فاعتزلها حتىٰ تفعل ما أمرك الله تعالىٰ)).

وأخرجه أيضاً أبو داود في الموضع السابق (رقم ٢٢٢٥)، والنسائي أيضاً (رقم ٣٤٦١)، كلاهما من طريق المعتمر بن سليمان.

---

(١) رواية ابن علية هذه أخرجها البيهقي من طريق أبي داود، عن عكرمة مرسلاً. وقد نبه الشيخ شعيب الأرنؤووط في تحقيقه "لسنن أبي داود" (٣/ ٥٤٢) علىٰ هذا الحديث بأنه جاء في النسخ: (أ) و(ب) و(هـ) عن عكرمة مرسلاً، ووضع في (أ) و(ب) علامة التضبيب بعد عكرمة، دلالة علىٰ استغرابه، وجاء علىٰ الصواب في (ج)، و"تحفة الأشراف" (٥/ ١٢٢ - ١٢٣).

قال المزي في "تحفة الأشراف": «أما في حديث ابن أيوب فذكره»، يعني ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

. . . . . .

ثلاثتهم: (ابن عيينة، ومعمر، والمعتمر بن سليمان)، عن الحكم بن أبان، به.

وصوب النسائي المرسل، فقال: «المرسل أولىٰ بالصواب من المسند، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم»، وكذا أبو حاتم في "العلل" لابنه (٤/ ١١٣) عقب المسألة (رقم ١٢٩٤).

وقد رواه ابن جريج عن عكرمة، واختلف عليه:

- فرواه حميد بن حماد كما عند الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٣٦ رقم١١٥٩٩)، والوليد بن مسلم كما ذكره ابن أبي حاتم في"العلل" (٤/ ١١٢ رقم ١٢٩٤)، كلاهما: (حميد، والوليد)، عن ابن جريج، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً.

- ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" باب المواقعة للتكفير (٦/ ٤٣١ رقم١١٥٢٦)، عن ابن جريج، عن الحكم، عن عكرمة، مرسلاً.

- وصوب أبو حاتم المرسل في الموضع السابق من "العلل" لابن أبي حاتم، وقال: «كذا رواه الوليد وهو خطأ؛ إنما هو: عكرمة: أن النبي ﷺ مرسل».

وللحديث طريق أخرىٰ عن ابن عباس، يرويه إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رجلاً ظاهر من امرأته فرأىٰ خلخالها في ضوء القمر، فأعجبه، فوقع عليها، فأتىٰ النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ﴿٣﴾﴾[1]، فقال: قد كان ذلك، فقال رسول الله ﷺ: أمسك حتىٰ تكفّر.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٥ رقم١٠٨٨٧)، والدراقطني في"سننه" باب المهر(٣/ ٣١٦ رقم ٢٦١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٢٢ رقم٢٨١٨)، والبيهقي في "سننه" كتاب الظهار، باب: لايقربها حتىٰ يكفر (١٥/ ٤٠٢ رقم١٥٣٥٦)، من طرق عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً.

وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ١٢٨ رقم١٣٠٩)، وقال: «وسألت أبي عن حديث ؛ رواه أبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني ظاهرت من امرأتي.....

(١) المجادلة: آية [٣].

. . . . . .

قال أبي: إنما هو طاوس أن النبي ﷺ.

ومنهم من يقول: عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، أن النبي ﷺ، وإسماعيل بن مسلم غلط». وفي بعض النسخ: «وإسماعيل بن مسلم مُخلط». اهـ

وإسماعيل بن مسلم، وهو المكي أبو إسحاق، قال أبو حاتم عنه: «ضعيف الحديث مُخلط»، وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث».

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٩٩/٢)، و"التقريب" (ص١١٠ رقم٤٨٤).

فتبين لنا ضعف إسناد هذا الطريق؛ لضعف إسماعيل بن مسلم.

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث يرويه الحكم بن أبان، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)، فقد رواه عن الحكم:**

حفص بن عمر بن ميمون العدني، أبو إسماعيل، لقبه الفرْخ. ضعيف. قال عنه العقيلي: «يحدث عن شعبة، ومسعر....، والأئمة بالبواطيل». وقال عنه الذهبي في "المهذب" (٦/ ٢٩٨٠) عقب الحديث (رقم ١١٩٥١): «العدني واه».

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٨٢/٣ رقم٧٨٣)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم١٣٣)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (١٤٩/٢ رقم١٦٦)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي(٢٧٥/١)، "التقريب" (ص: ١٧٣ رقم١٤٢٠).

قلت: إلا أنه لم ينفرد حفص بروايته علىٰ هذا الوجه، حيث تابعه كل من:

- **معمر بن راشد**، وهو ثقة ثبت فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الأول. إلا أنه اختلف عليه في وصل الحديث وإرساله.

- **إسماعيل ابن علية**، ثقة حافظ. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **وأما الوجه الثاني: المرسل: (الحكم بن أبان، عن عكرمة: أن رجلاً ظاهر من امراته...، فأتىٰ النبي ﷺ فأخبره...الحديث):**

. . . . . .

رواه عن الحكم علىٰ هذا الوجه الثقات :سفيان بن عيينة[١]، ومعمر[٢]، والمعتمر بن سليمان[٣].

وقد رواه عن معمر علىٰ هذا الوجه عبد الرزاق وهو مقدم فيه، قال ابن عسكر: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق»[٤].وقال يعقوب بن شيبة: «عبد الرزاق متثبت في معمر، جيد الإتقان»[٥].

وعلىٰ ذلك فرواية معمر المرسلة، مقدمة علىٰ روايته الموصولة كونها من رواية عبد الرزاق عنه ؛ لتثبته في معمر. في حين رواها عن معمر علىٰ رواية الوصل محمد بن جعفر (غندر) وهو بصري، قال الإمام أحمد: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة»[٦]. وكذا رواها الفضل بن موسىٰ السِيناني المروزي عن معمر علىٰ رواية الوصل، وهو ثقة ربما أغرب[٧].

وأما رواية ابن جريج عن عكرمة ، وقد اختلف عليه في وصلها وإرسالها:

– فقد رواها عنه علىٰ الوجه الموصول: حميد بن حماد بن خُوَار وهو لين الحديث[٨]، والوليد بن مسلم القرشي ثقة إذا صرح بالسماع،وإذا لم يصرح بالسماع، فلا يؤخذ عنه

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) ينظر: "الطبقات الكبرىٰ"(٧/ ٢٩٠)، "معرفة الثقات"(٢/ ٢٨٦ رقم ١٧٥٥)، "الجرح والتعديل"(٨/ ٤٠٢ رقم ١٨٤٥)، "التقريب"(ص٥٣٩ رقم٦٧٨٥).

(٤) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٦).

(٥) المرجع السابق.

(٦) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٦٦).

(٧) "التقريب" (ص٤٤٧ رقم٥٤١٩).

(٨) ينظر: "التقريب" (ص١٨١ رقم١٥٤٣).

. . . . . .

ولا يحتج بروايته؛ كونه كثير التدليس والتسوية[١]، ولم يصرح بالسماع في روايته هذه.

قلت: ورواية ابن جريج الموصولة، إسنادها ضعيف؛ لعنعنة ابن جريج وعدم تصريحه بالسماع، ولضعف حميد بن حماد، وعدم تصريح الوليد بن مسلم بالتحديث، حيث أعل أبو حاتم رواية الوليد بقوله: «كذا رواه الوليد وهو خطأ»[٢].

- **وقد رواها عن ابن جريج مرسلاً**: عبد الرزاق وهو متفق علىٰ توثيقه[٣]، إلا أنه فيه عنعنة ابن جريج وعدم تصريحه بالسماع.

وأما حديث طاوس عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقد تقدم بنا أن إسناده ضعيف؛ فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف الحديث. كما أن ابن أبي حاتم نقل عن أبيه أنه أعله بقوله: «إنما هو طاوس أن النبي ﷺ.... وإسماعيل بن مسلم مُخلط»[٤].

■ **الخلاصة**:

لم يرجح الإمام البيهقي في هذا الحديث أي من الأوجه. والذي يظهر لي - والله تعالىٰ أعلم- أن الحديث محفوظ عن الحكم بن أبان علىٰ الوجهين، وذلك لم يلي:

أولاً/ الموصول:

فقد صححه الترمذي وابن الجارود كما تقدم بنا في التخريج. ووافقهم المنذري في "مختصره" فيما نقله عنه الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٢٤٦)،فقال: «قال أبو بكر المعافري: ليس هذا الحديث صحيحاً يعول عليه، قال: وفيما قاله نظر، فقد صححه الترمذي، ورجاله ثقات، مشهور سماع بعضهم من بعض، انتهىٰ».

وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح " (٩/ ٤٣٣)، فقال: «ولأبي داود والترمذي من حديث ابن عباس أن رجلاً ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فقال له النبي ﷺ:

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٢) "العلل" (٤/ ١١٢ رقم ١٢٩٤).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٤) "العلل" (٤/ ١٢٨ رقم١٣٠٩).

. . . . . .

((فاعتزلها حتىٰ تكفر عنك)). وفي رواية أبي داود: ((فلا تقربها حتىٰ تفعل ما أمرك الله)). وأسانيد هذه الأحاديث حسان».

أيضاً: لم ينفرد حفص بن عمر العدني - وهو ضعيف- بروايته عن الحكم فقد تابعه ثقتان هما: معمر في الوجه المرجوح عنه، وإسماعيل ابن عُلية.

ثانياً: المرسل:

- فقد صححه أبو حاتم، والنسائي كما تقدم في التخريج.

- كون رواته ثقات؛ حيث اتفق علىٰ روايته عن الحكم مرسلاً ثلاث ثقات أثبات، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عكرمة مرسلاً.

- لعل في صنيع أبي داود والبيهقي حينما ساقا الحديث مرسلاً بإسانيده إلىٰ الحكم بن أبان، بعد روايتهما للحديث موصولاً إشارة إلىٰ ترجيح المرسل - والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث موصولاً أخرجه أبو داود في "سننه"[1] قال: «حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا إسماعيل، حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نحوه[2]، ولم يذكر الساق»

- زياد بن أيوب بن زياد البغدادي أبو هاشم طوسي الأصل، يلقب دلويه، ولقبه الإمام أحمد شعبة الصغير. **روىٰ عن:** إبراهيم بن أبي العباس، وأحمد بن أبي الحواري، وإسماعيل ابن عُلية، وغيرهم. روىٰ عنه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي، وغيرهم. **وهو ثقة حافظ.**

مات سنة (٢٥٢هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣/٣٤٥ رقم١١٦٨)، "الثقات" (٨/٢٤٩ رقم١٣٢٧١)، "تهذيب الكمال" (٩/٤٣٢ رقم٢٠٢٥)، "التقريب" (ص٢١٨ رقم٢٠٥٦).

(١) الطلاق، باب في الظهار(رقم٢٢٢٣).

(٢) نحو حديث سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان، عن عكرمة: ((أن رجلاً ظاهر من امرأته، فرأىٰ بريق ساقها في القمر فوقع عليها، فأتىٰ النبي ﷺ فأمره أن يُكفر)). "سنن أبي داود" الطلاق، باب في الظهار(رقم٢٢٢٢).

. . . . . .

- **إسماعيل ابن عُلية**، ثقة إمام حافظ. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **الحكم بن أبان**، صدوق عابد وله أوهام كما قال ابن حجر. تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين.

- **عكرمة مولىٰ ابن عباس**. ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدْعة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

الحكم على الحديث:

الحديث موصولاً حسنه الحافظ ابن حجر في "الفتح"(٩/ ٤٣٣).

ومرسلاً إسناده ضعيف، لإرساله.

وللحديث شاهد من حديث سلمة بن صخر البياضي وهو الآتي برقم (١٠٣).

الحديث الثالث بعد المائة

وفي كتاب الظهار، باب: لايجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكيناً، كل مسكين مداً من طعام بلده، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٠٣] " أخبرَنا أبو الحُسَينِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بشرانَ ببَغدادَ، أخبرَنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عمرٍو الرزّازُ، حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ يَزيدَ الرِّياحِيُّ، حدثنا أبو عامِرٍ العَقَدِيُّ، حدثنا عليُّ بنُ المُبارَكِ، عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ بنِ ثَوبانَ وأَبِي سلمةَ، أنَّ سلمةَ بنَ صَخرٍ البَياضِيَّ جَعَلَ امرأتَه عَلَيه كَظَهرِ أُمِّه إن غَشِيَها حَتَّىٰ يَمضِيَ رَمَضانُ، فلَمّا مّضَىٰ النِّصفُ مِن رَمَضانَ سَمِنَتِ المَرأَةُ وتَرَبَّعَت فأَعجَبَته فغَشِيَها لَيلاً، ثُمَّ أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فذَكَرَ ذَلِكَ له، فقالَ: ((**أَعتِقْ رَقَبَةً**)). فقالَ: لا أجِدُ. قال: ((**صُمْ شَهرَينِ مُتَتابِعَينِ**)). قال: لا أستَطيعُ. قال: ((أَطعِمْ سِتّينَ مِسكيناً)). قال: لا أجِدُ. قال فأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بعَرَقٍ فيه خَمسَةَ عَشَرَ صاعاً أو سِتَّةَ عَشَرَ صاعاً فقالَ: ((**تَصَدَّقْ بهَذا علىٰ سِتّينَ مِسكيناً**)).

وكَذَلِكَ رَواه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنظَلِيُّ عن أبي عامِرٍ.

- ورَواه شَيبانُ النَّحوِيُّ عن يَحيَىٰ بنِ أبي كَثيرٍ عن أبي سلمةَ عن سلمةَ بنِ صَخرٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أعطاه مِكتَلاً فيه خَمسَةَ عَشَرَ صاعاً، فقالَ: ((**أطعِمْه سِتّينَ مِسكيناً وذَلِكَ لِكُلِّ مِسكين مُداً**)). أخبَرَناه أبو محمدٍ الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ المُؤَمَّلِ، أخبرَنا أبو عثمانَ عمرُو بنُ عبدِ اللهِ البَصرِيُّ، حدثنا موسَىٰ بنُ هارونَ، حدثنا إسحاقُ بنُ راهُويَه، أخبرَنا الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ، حدثنا شَيبانُ النَّحوِيُّ، فذَكَرَه.

- وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرِ بنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا موسَىٰ بنُ إسماعيلَ، حدثنا أبانٌ، حدثنا يَحيَىٰ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ قال- يَعنِي العَرَقَ: زَبيلٌ يأخُذُ خَمسَةَ عَشَرَ صاعاً.

---

(١) "السنن الكبير" (١٥/ ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، رقم ١٥٣٦٩، ١٥٣٧٠، ١٥٣٧١، ١٥٣٧٢).

- ورُوِيَ عن الأوزاعِيِّ عن يَحيَىٰ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ أنَّ سَلمانَ بنَ صَخرٍ البَياضِيَّ جَعَلَ امرأتَه عَلَيه كَظَهرِ أُمِّه حَتَّىٰ يَمضِيَ رَمَضانُ. فذَكَرَ الحديثَ إلَىٰ أن قال: فأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بمِكتَلٍ فيه خَمسَةَ عَشَرَ صاعًا مِن تَمرٍ، فدَفَعَه إلَيه وقالَ: ((اذَهبْ وأَطعِمْ هذا سِتّينَ مِسكينًا)). أَخبَرَناه أبو بكرِ بنُ الحارِثِ، أخبرَنا أبو محمدِ بنُ حَيّانَ الأصبَهانِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ بنِ شَبيبٍ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ عثمانَ الحَربِيُّ، حدثنا الهِقْلُ بنُ زيادٍ، عن الأوزاعِيِّ فذَكَرَه، وهو خَطأٌ، المَشهورُ عن يَحيَىٰ مُرسَلٌ دونَ ذِكرِ أبي هريرةَ فيهِ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه في وصله وإرساله:-

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه جماعة، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان وأبي سلمة: أن سلمة بن صخر البياضي جعل امرأته كظهر أمه إن غشيها... الحديث) مرسلاً، منهم:**

١/ علي بن المبارك:- أخرجه البيهقي في "المعرفة" كتاب الظهار، باب الكفارة بالصيام ثم بالطعام (٥/ ٥٣٢ رقم٤٥٣٩)، عن أبي الحسين بن بشران، عن أبي جعفر الرزاز، عن محمد الرياحي، عن أبي عامر العقدي، عن علي بن المبارك، عن يحيىٰ به، بمثله.

والطبراني في "الكبير" (٧/ ٣٤ رقم ٦٣٣١)، من طريق أبي عامر، عن علي به.

والترمذي في "جامعه" الطلاق واللعان، باب ما جاء في كفارة الظهار (رقم ١٢٠٠)، من طريق علي بن المبارك، عن يحيىٰ به، بمثله.

وقال: «هذا حديث حسن، يقال: سلمان بن صخر، ويقال: سلمة بن صخر البياضي. والعمل علىٰ هذا الحديث عن أهل العلم، مني كفارة الظهار».

٢/ شيبان النحوي: أخرج له البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة" (رقم ٤٥٤٠)، وفي "السنن الصغير" (٣/ ١٣٩ رقم٢٧٣٦)، عن الحسن بن المؤمل، عن أبي عثمان عمرو

. . . . . .

البصري، عن موسىٰ بن هارون، عن إسحاق بن راهويه، عن الوليد بن مسلم، عن شيبان النحوي به، بمثله.

والطبراني في "الكبير" (٧/ ٤٣ رقم ٦٣٣٠)، والدارقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٣١٦ رقم ٢٦٠)، كلاهما من طريق إسحاق بن راهويه، عن الوليد بن مسلم، عن شيبان النحوي، عن يحيىٰ به، مثله.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/ ٦): «رواه الطبراني وهو مرسل ورجاله ثقات».

٣/ معمر بن راشد: أخرج له عبد الرزاق في "مصنفه" باب المواقعة للتكفير (٦/ ٤٣١ رقم١١٥٢٨)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٤٢ رقم٦٣٢٨)، عن معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير به، بنحو رواية علي بن المبارك.

٤/ **أبان بن يزيد**: أخرج له الطبراني في الموضع السابق من "الكبير" (رقم٦٣٢٩)، من طريق حبان بن هلال، عن أبان بن زياد، عن يحيىٰ به.

٥/ حرب بن شداد: أخرج له الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٢١ رقم٢٨١٦) وصححه، من طريق عبدالله بن رجاء، عن حرب بن شداد، عن يحيىٰ به.

خمستهم عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن سلمان بن صخر - سلمة بن صخر- به، وقُرن بأبي سلمة محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان في طريق علي بن المبارك، وحرب.

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا)**:

لم أقف علىٰ من أخرجه مرفوعًا كما في هذا الحديث عند البيهقي.

قال البيهقي: «أخبرناه أبو بكر الحارث، أخبرنا أبو محمد بن حيان الأصبهاني، أخبرنا محمد ابن عبد الرحيم بن شبيب، حدثنا يحيىٰ بن عثمان الحربي، حدثنا الهقل بن زياد، عن الأوزاعي فذكره، وهو خطأ والمشهور عن يحيىٰ مرسل دون ذكر أبي هريرة فيه».

. . . . . .

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عليه في وصله وإرساله:-

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان وأبي سلمة: أن سلمة بن صخر البياضي جعل امرأته كظهر أمه إن غشيها... الحديث مرسلاً):**

فقد رواه جماعة من الثقات عن يحيىٰ بن أبي كثير علىٰ هذا الوجه، وهم: علي بن المبارك- وهو من أثبت الناس في يحيىٰ بن أبي كثير-[(١)]، وشيبان النحوي[(٢)]، ومعمر بن راشد[(٣)]، وأبان بن يزيد العطار[(٤)]، وحرب بن شداد[(٥)].

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (رواه يحيىٰ بن عثمان الحربي، عن هقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً)، تفرد بروايته عن يحيىٰ بن أبي كثير:**

- **عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي**، وهو ثقة فقيه إمام. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

إلا أن في إسناده يحيىٰ بن عثمان الحربي، **وقد تُكلم في روايته عن هقل**. قال العقيلي: «يحيىٰ بن عثمان الحربي بغدادي عن هقل لا يتابع علىٰ حديثه».

" الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤/ ٤٢٠ رقم٢٠٤٥)، "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٩٦)، "لسان الميزان" (٨/ ٤٦٣ رقم٨٤٩٨).

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرين.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والأربعين.

(٥) ينظر: "بحر الدم" (رقم١٨٤)، "التقريب" (ص١٥٥ رقم١١٦٥).

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر – والله تعالىٰ أعلم – أن الوجه الراجح هو الوجه الأول: (المرسل)، فهو الذي رجحه الإمام البيهقي، حيث أعل الموصول بأنه خطأ، وأن المشهور في إسناد هذا الحديث عن يحيىٰ بن أبي كثير أنه مرسل دون ذكر أبي هريرة فيه.

ويؤيد ماذهب إليه البيهقي من ترجيح رواية الإرسال:

– كون رواته أكثر ووأثق، ومنهم علي بن المبارك وهو من أثبت الناس في يحيىٰ بن أبي كثير، حيث رواه خمسة من الثقات وافق بعضهم بعضاً في روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير مرسلاً.

في حين تفرد الأوزاعي في رواية الحديث موصولاً، وهو وإن كان ثقة إلا أنه خالف جماعة من الثقات الذين رووه عن يحيىٰ بن أبي كثير مرسلاً، كما أنه تفرد في الرواية عنه علىٰ الوجه الموصول هقل بن زياد، وتفرد بالرواية عن هقل، يحيىٰ بن عثمان الحربي، وروايته عن هقل لايتابع عليها.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه "المصنف" (٦/ ٤٣١ رقم١١٥٢٨)، فقال: "عن معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن سلمان بن صخر الأنصاري: أنه جعل امرأته عليه كظهر أمه حتىٰ يمضي رمضان فسمنت وتربعت فوقع عليها في النصف من رمضان فأتىٰ النبي ﷺ كأنه يعظم ذلك.فقال له النبي ﷺ: ((**أتستطيع أن تعتق رقبة؟**)). فقال: لا. قال: ((**فتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟**)). قال: لا. قال: ((**أفتستطيع أن تطعم ستين مسكينًا**)). قال: لا. فقال النبي ﷺ: ((**يا فروة ابن عمرو! أعطه ذلك العرق**))– وهو مكتل يأخذ خمسة عشر صاعاً أو ستة عشر صاعاً – ((**فليطعمه ستين مسكينًا**)).فقال أَعلىٰ أَفقر مني ؟ فوالذي بعثك بالحق ما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه مِنِّي، قال: فضحك رسول الله ﷺ ثم قال: ((**اذهب به إلىٰ أهلك**))".

– **معمر بن راشد،** ثقة ثبت فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

. . . . . .

- **يحيىٰ بن أبي كثير اليمامي**، ثقة ثبت، إلا أنه يرسل ويدلس. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

قلت: وقد صرح بالسماع في هذا الحديث فقال: «أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن».

- **أبو سلمة بن عبد الرحمن** بن عوف الزُّهري المدني،تابعي ثقة مكثر[١]. قال الأزدي: «لم يتبين سماعه من سلمة بن صخر البياضي»[٢].

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده منقطع؛ كون أبو سلمة وكذا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان لم يسمعا من سلمة بن صخر، وقد أشار إلىٰ إرساله البيهقي في هذا الحديث.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٧٢ رقم١٩٩٣): «سلمة بن صخر ويقال: سلمان بن صخر البياضي الأنصاري له صحبة ولم يصح حديثه».

في حين قال الترمذي: «هذا حديث حسن، يقال: سلمان بن صخر، ويقال: سلمة بن صخر البياضي. والعمل علىٰ هذا الحديث عن أهل العلم، مني كفارة الظهار»[٣].

قلت: وفي الباب حديث صحيح مشهور عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت. قال: ((ما لك؟)). قال: وقعت علىٰ امرأتي وأنا صائم. فقال رسول ﷺ: ((هل تجد رقبة تعتقها؟)). قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين»، قال: لا، فقال: ((فهل تجد إطعام ستين مسكينًا)). قال: لا، قال: فمكث عند النبي ﷺ فبينا نحن علىٰ ذلك أُتيَ النبي ﷺ بعرقٍ فيها تمرٌ -والعرقُ: المكتل- قال: ((أين السائل؟)) فقال: أنا. قال: ((خُذهَا فتَصَدَّق بهِ)). فقال الرجل: أعلىٰ أفقر مني يا رسول الله؟ فواللهِ ما بين لابتيها - يُريد الحَرَّتَينِ - أهلُ بيت أفقرُ من أهل بيتي. فضحك النبي ﷺ حتىٰ بدت أنيابهُ، ثم قال: ((أطعِمهُ أهلَكَ)).

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والأربعين.

(٢) "تهذيب التهذيب"، ترجمة أبو سلمة بن عبد الرحمن (٦/ ٣٧١).

(٣) "جامع الترمذي" الطلاق واللعان، باب ماجاء في كفارة الظهار بإثر الحديث (رقم١٢٠٠).

. . . . . .

أخرجه البخاري كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيءٌ، فتصدق عليه فليكفر (رقم١٩٣٦)، ومسلم كتاب الصوم (رقم١١١١)، من طريق الزُّهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به، واللفظ للبخاري.

وقد تقدمت دراسته في الحديث السابع والأربعين.

الحديث الرابع بعد المائة

وفي كتاب العدد، باب ما جاء في عدة المختلعة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٠٤] "وأَمّا الحَديثُ الَّذِي أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنِي عبدُ الصَّمَدِ بنُ عليٍّ البَزّازُ، حدثنا جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ أبي عثمانَ الطَّيالِسِيُّ، حدثنا عليُّ بنُ بَحرِ بنِ بَرِّيٍّ، حدثنا هِشامُ بنُ يوسُفَ، عن مَعمَرٍ، عن عمرِو بنِ مُسلِمٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ، أنَّ امرأةَ ثابتِ بنِ قَيسٍ اختَلَعَت مِنه، فجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَها حَيضَةً. فكَذا رَواه عليُّ بنُ بَحرٍ وإسماعيلُ بنُ يَزيدَ البَصرِيُّ وغَيرُهُما عن هِشامٍ عن مَعمَرٍ مَوصولاً.

ورَواه عبدُ الرَّزّاقِ عن مَعمَرٍ فأَرسَلَه.

أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو بكرِ ابنُ إسحاقَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ سلمةَ، حدثنا إسحاقَ بنُ إبراهيمَ، أخبرَنا عبدُ الرَّزّاقِ، عن مَعمَرٍ، عن عمرِو بنِ مُسلِمٍ، عن عِكرِمَةَ، أنَّ امرأةَ ثابتِ بنِ قَيسٍ اختَلَعَت مِنه، فجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَها حَيضَةً ورُوِيَ ذَلِكَ مِن وجهَينِ آخَرَينِ ضَعيفَينِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِمثلِهِما".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه معمر بن راشد، عن عمرو بن مسلم، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه هشام بن يوسف، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا):**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٢٤ رقم ٢٨٢٥)، عن عبد الصمد بن علي البزاز، عن جعفر الطيالسي، عن علي بن بحر، عن هشام بن يوسف به، بمثله. وصححه ووافقه الذهبي.

وأبو داود في "سننه" الطلاق، باب في الخلع (رقم ٢٢٢٩)، والترمذي في "جامعه" الطلاق واللعان، باب ما جاء في الخلع (رقم ١١٨٥)، كلاهما من طريق علي بن بحر، عن هشام بن

---

(١) "السنن الكبير" (١٥/ ٦٠٧ رقم ١٥٦٩٤، ١٥٦٩٥).

. . . . . .

يوسف، عن معمر به، بمثله.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣٠ رقم٤٥٨٨)، والدارقطني في "سننه" باب المهر (٣/ ٢٥٦ رقم٤٣)، كلاهما من طريق إسماعيل بن يزيد البصري، عن هشام بن يوسف به، بمثله.

قال أبو داود عقب الحديث: «وهذا الحديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً».

وقال الطبراني: «لم يصل هذا الحديث عن معمر إلا هشام بن يوسف».

وقال الحاكم: «هذا الحديث صحيح الإسناد، غير أن عبد الرزاق أرسله عن معمر».

وقال البيهقي: «فكذا رواه علي بن بحر وإسماعيل بن يزيد البصري وغيرهما، عن هشام عن معمر موصولاً، ورواه عبد الرزاق عن معمر فأرسله».

وقال في "المعرفة" (٦/ ٧٧): «والذي روي عن عكرمة أن إمرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة. حديث مرسل. وروي موصولاً بذكر ابن عباس فيه وليس بمحفوظ».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً).**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب عدة المختلعة (٦/ ٥٠٦ رقم١١٨٥٨)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب الطلاق والخلع.. (٤/ ٤٦ رقم١٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٢٤ رقم٢٨٢٦)، عن معمر، عن عمرو بن مسلم به، بمثله.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه معمر بن راشد، عن عمرو بن مسلم، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس**

. . . . . .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، **مرفوعًا)، وقد تفرد بروايته عن معمر علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو: هشام بن يوسف** الصنعاني، أبو عبد الرحمن الأبناوي قاضي صنعاء. **ثقة متقن**، كما قال أبو حاتم، وكذا وثقه ابن معين والعجلي والحاكم والخليلي وزاد الحاكم: «مأمون»، وزاد الخليلي: «متفق عليه»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو زرعة: «أصح اليمانيين كتابًا». وقال أيضًا: «كان أكبر هم وأحفظهم وأتقنهم». وهو من أثبت أصحاب معمر، قاله الدارقطني كما في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٦).

وقال ابن حجر: «ثقة».

روىٰ له البخاري والأربعة، مات سنة (١٩٧هـ)، وقيل: (١٩٩هـ).

ينظر: "الجرح والتعديل" (٩/ ٧٠ رقم٢٧١)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢/ ٣٣٣ رقم١٩١١)، "الثقات" (٩/ ٢٣٢ رقم١٦١٦٧)، "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢٦٥)، "تهذيب التهذيب"(٦/ ٣٩ رقم٨٤٦٣)، "التقريب" (ص٥٧٣ رقم٧٣٠٩).

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً) فقد رواه عن معمر علىٰ هذا الوجه:**

- **عبد الرزاق** بن همام الصنعاني، **متفق علىٰ ثقته**، عمي في آخر عمره فتغير. وهو مقدم في حديث معمر علىٰ غيره، قال الإمام أحمد: «إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق»، وقال يعقوب ابن شيبة: «عبد الرزاق متثبت في معمر، جيد الإتقان». كما في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٦). وقد تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

قلت: كلاهما هشام بن يوسف وعبد الرزاق ثقات ومن أثبت أصحاب معمر، إلا أن عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام، قال الدوري: «سمعت يحيىٰ يقول: كان عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف، وكان هشام بن يوسف أثبت من عبد الرزاق في حديث ابن جريج؛ وكان أقرأ لكتب ابن جريج من عبد الرزاق، وكان أعلم بحديث سفيان من عبد الرزاق»."تاريخ ابن معين" للدوري(٣/ ١٣٠ رقم٥٣٨).

.....

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر لي - والله تعالىٰ أعلم- أن الوجه الراجح هو الوجه الثاني (المرسل)، وذلك لمايلي:

١/ نص الإمام البيهقي في "المعرفة" (٦/ ٧٧) علىٰ أن الحديث مرسل ، وأنه روي موصولاً بذكر ابن عباس فيه وليس بمحفوظ. وقال في "السنن الصغير" (٣/ ١٧٣) بعد أن ذكر حديث عكرمة مرسلاً: «وهذا منقطع والذي وصله غلط في وصله».

٢/ قال أبو داود عقب الحديث الموصول(رقم٢٢٢٩): «وهذا الحديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً»، وفيه إشارة إلىٰ أن الصواب في هذا الحديث أنه مرسل؛ حيث أعل الموصول بذكر من أرسله- والله أعلم-.

٣/ كون عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف، وقد رواه مرسلاً.

ومع ذلك فإن إسناد الموصول رجاله ثقات كلهم، غير عمرو بن مسلم فهو ضعيف، ومدار الحديث عن معمر عنه، فلعل الاختلاف يكون من عمرو بن مسلم- والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[1] قال: "عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة مولىٰ ابن عباس، قال: اختلعت امرأة ثابت بن قيس بن شماس من زوجها فجعل رسول الله ﷺ عدتها حيضة".

- **معمر بن راشد**، ثقة ثبت فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **عمرو بن مسلم** الجَنَدي اليماني، **ضعيف** لا يحتج به إذا تفرد. تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين.

- عكرمة مولىٰ ابن عباس، ثقةثبت عالم بالتفسير، لم يَثْبُت تكذيبه ولا تثبت عنه بدعة. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

(١) باب عدة المختلعة (٦/ ٥٠٦ رقم ١١٨٥٨).

. . . . . .

وهو بهذا الإسناد ضعيف؛ لإرساله، ولضعف عمرو بن مسلم الجندي.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد موصولاً ومرسلاً ضعيف؛ لحال عمرو بن مسلم، وقد تفرد بروايته.

قال البيهقي: «وكان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان عمرو بن مسلم صاحب طاوس ليس بالقوي»[١].

(١) " السنن الكبير" (١٢/ ٤٤٠) عقب الحديث (رقم ١٢٣٤٤).

الحديث الخامس بعد المائة

وفي كتاب النفقات، باب: إيجاب القصاص في العمد قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[١] قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَىٰ﴾[٢]، **قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سننه"**[٣]:

[١٠٥] "وأخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا محمدُ بنُ الفَضلِ بنِ جابِرٍ، حدثنا سعيدٌ هو ابنُ سُلَيمانَ، عن سُلَيمانَ بنِ كَثيرٍ، حدثنا عمرُو بنُ دينارٍ، عن طاوُس، عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**مَن قَتلَ في عِمِّيَّا أو رِمِّيَّا تَكونُ بَينَهُم بحَجَرٍ أو سَوطٍ، فعَلَيه عَقلُ خَطأٍ، ومَن قَتَلَ عَمدًا فقَوَدُ يَدِه، ومَن حالَ بَينَه وبَينَه فعَلَيه لَعنَةُ اللهِ والمَلائكَةِ والنّاسِ أجمَعينَ، لا يُقبَلُ مِنه صَرفٌ ولا عَدلٌ**)). وصَلَه سُلَيمانُ بنُ كَثير والحَسَنُ بنُ عُمارَةَ، وإسماعيلُ بنُ مسلمٍ، ورَواه حَمّادُ بنُ زَيدٍ في آخَرينَ عن عمرٍو، عن طاوُسٍ مُرسَلاً".

غريب الحديث:

- **عِمِّيا**: العميا بالكسر والتشديد والقصر: فِعيلي من العمىٰ... والمعنىٰ أن يوجد بينهم قتيل يعمىٰ أمره ولا يتبين قاتله، فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدية.

ينظر: "النهاية" (٣/٣٠٥)، و"لسان العرب" (١٥/٩٨).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه سليمان بن كثير والحسن بن عمارة وإسماعيل بن مسلم،**

---

(١) المائدة: الآية [٤٥].

(٢) البقرة: الآية [١٧٨].

(٣) " السنن الكبير" (١٦/ ١٦٣ رقم ١٥٩٨٢).

. . . . . .

عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن الرسول -ﷺ- موصولاً).

- سليمان بن كثير: أخرجه أبو داود في "سننه" الديات، باب من قتل في عميا بين قوم (رقم ٤٥٤٠)، وباب فيمن قُتل في عميا بين قوم (رقم ٤٥٩١)، والنسائي في "سننه" كتاب القسامة، باب من قتل بحجر أو سوط (رقم ٤٧٩١)، والطحاوي في "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: ((من قتل عمداً فقود يده)) (١٢/ ٤١٥ رقم ٤٩٠٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٦ رقم١٠٨٤٨)، والدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره (٣/ ٩٤ رقم٤٦)، والبيهقي في "سننه" جماع أبواب تحريم القتل، باب شبه العمد (١٦/ ٢٢٣ رقم ١٦٠٩٥)، وفي "السنن الصغير" (٣/ ٢١٦ رقم ٢٣٥١).

جميعهم من طريق سعيد بن سليمان، عن سليمان بن كثير، عن عمرو به، بنحوه.

وتوبع سعيد بن سليمان في روايته عن سليمان بن كثير، تابعه محمد بن كثير حيث أخرج له:

ابن ماجة في "سننه" الديات، باب من حال بين ولي المقتول، وبين القود أو الدية (رقم ٢٦٣٥)، والنسائي في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٤٧٩٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٦ رقم١٠٨٤٨)، والدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره (٣/ ٩٥ رقم٤٩)، من طرق عن محمد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن عمرو بن دينار به، بمثله.

وقد توبع سليمان بن كثير في روايته عن عمرو بن دينار، تابعه كل من:

- الحسن بن عمارة: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب شبه العمد (٩/ ٢٧٩ رقم ١٧٢٠٣)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات.. (٣/ ٩٣ رقم ٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٦ رقم١٠٨٤٩)، عن الحسن بن عمارة، عن عمرو ابن دينار به، بمثله.

- **إسماعيل بن مسلم المكي**: أخرجه الطبراني في الموضع السابق من "الكبير" (١٠٨٥٠)، والدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات.. (٣/ ٩٤ رقم٤٧)، كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار به، بنحوه.

. . . . . .

- **حماد بن زيد**: أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات.. (٣/ ٩٣ رقم ٤١)، من طريق عمرو بن عون، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، به، بنحوه.

قال البيهقي: «وصله سليمان بن كثير والحسن بن عمارة وإسماعيل بن مسلم، ورواه حماد بن زيد في آخرين عن عمرو عن طاوس مرسلاً».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه حماد بن زيد وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه أبو داود في "سننه" الديات، باب من قتل في عميا بين قوم (رقم ٤٥٣٩)، والدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات (٣/ ٩٣ رقم ٤١) من طريقين عن حماد بن زيد، به.

والشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب مافي قتل العمد وعمد الخطأ(٣/ ٣٠٦ رقم ١٦٣٩) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار به، بنحوه. ومن طريق الشافعي أخرجه: البيهقي في "سننه" جماع أبواب تحريم القتل، باب شبه العمد (١٦/ ٢٢٣ رقم ١٦٠٩٤)، وقال عقبه: «هذا مرسل»، وفي "المعرفة" باب صفة قتل العمد وشبه العمد والخطأ (٦/ ١٦٥ رقم ٤٨٣٦).

وقد رجح رواية الإرسال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٦) عقب المسألة (رقم ٢١٠٨)، فقال: «وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو عن طاوس مرسلاً، وهو الصحيح».

وقد توبع عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه، تابعه ابن طاوس كما أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب شبه العمد (٩/ ٢٧٩ رقم ١٧٢٠١)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات.. (٣/ ٩٥ رقم ٥١)، عن ابن جريج، قال: أخبرنا ابن طاوس، عن طاوس به، ببعض معناه، وهو كتاب عند طاوس فيه ذكر العقول عن النبي ﷺ.

❖ **الوجه الثالث: المقطوع: (رواه سفيان بن عيينة وابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن طاوس من قوله):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب شبه العمد (٩/ ٢٧٨ رقم ١٧٢٠٠)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره (٣/ ٩٥ رقم ٥٠) عن ابن جريج، وأبو

. . . . . .

داود في الموضع السابق من "سننه" (رقم ٤٥٣٩) من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما: (ابن جريج، وابن عيينة)، عن عمرو بن دينار، عن طاوس مقطوعاً عليه به، بمعناه. وقد صرح ابن جريج في روايته لهذا الوجه بالتحديث من عمرو بن دينار كما عند عبد الرزاق: «قال ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار »، وعند الدارقطني أن: «ابن جريج أخبر عمرو بن دينار أنه سمع طاوساً يقول...».

قال أبو داود بعد أن روىٰ الحديث من طريق حماد مرسلاً وطريق ابن عيينة مقطوعاً: «حديث سفيان أتم».

وقد توبع عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه، تابعه عبد الله بن طاوس أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب شبه العمد (٩/ ٢٧٩ رقم ١٧٢٠٢)، ومن طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره (٣/ ٩٥ رقم ٥٢)،عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «من قُتل في قتل عِميَّةٍ رمية بحجرٍ أو عصا ففيه دية مغلظة».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن الرسول ﷺموصولاً)، فقد رواه عن عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه، أربعة رواة هم:**

- **سليمان بن كثير العبدي** أبو داود، ويقال: أبو محمد البصري، أخو محمد بن كثير. قال عنه العجلي: «جائز الحديث، لابأس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزُّهري، فإنه يُخطئ عليه»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «أحاديثه عندي مقدار مايرويه لابأس به».

ضعفه ابن معين، وقال العقيلي: «مضطرب الحديث»، وذكره ابن حبان في "المجروحين"، وقال: «كان يخطئ كثيراً، أما روايته عن الزُّهري فقد اختلطت عليه صحيفته، فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات، ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات».

لخص حاله ابن حجر بقوله: «لابأس به في غير الزُّهري»، وهوكما قال، وهو قول العجلي

. . . . . .

والنسائي وابن عدي.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣٣هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي(١/ ٤٣٠ رقم٦٧٢)، "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٨ رقم٦٠٣)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢/ ١٣٧ رقم٦٢٦)، "المجروحين" (١/ ٤٢٠ رقم٤١٣)، "الكامل" (٣/ ٢٨٨)، "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤١٩ رقم٣٠٣٣)، "التقريب" (ص٢٥٤ رقم٢٦٠٢).

- **الحسن بن عمارة** المُضَرِب البجلي مولاهم. **أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

- **إسماعيل بن مسلم المكي** أبو إسحاق البصري. مجمع علىٰ تضعيفه. **تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستين**.

- **حماد بن زيد** بن درهم الأسدي، ثقة، ثبت فقيه. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

إلا أن في إسناد رواية حماد بن زيد الموصولة هذه: محمد بن سليمان الواسطي الباغندي، قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٩٤): «مذكور بالضعف» ثم ذكر أن: «رواياته كلها مستقيمة». ونقل عن ابنه محمد بن محمد بن سليمان المعروف بالباغندي أنه يقول: «أبي كذاب»، وكذا قال الأب في ابنه.

ضعفه الدارقطني كما في "سؤالات الحاكم للدارقطني" (رقم١٧٩)، وأبو الفتح بن أبي الفوارس كما في " ميزان الاعتدال" (٣/ ٥٧١).

وقال السلمي أنه سأل الدارقطني عنه فقال: «لا بأس به»[1]، كما في"تاريخ بغداد" (٢/ ٣٩٤). وقال الذهبي في " ميزان الاعتدال" (٣/ ٥٧١): «لابأس به».

(١) قلت: لم أقف علىٰ ترجمة لمحمد بن سليمان الباغندي في "سؤالات السلمي للدارقطني"، وقد وقفت علىٰ أن السلمي سأل الدارقطني، عن أبي ذر الباغندي فقال: «لا بأسَ به، وما كان يُنْقَمُ عليه إلا أنَّه كان يُحدِّثُ مِن كُتبِ أبيه». "سؤالات السلمي" (رقم ١٣٣). وسأله عن أبيه محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، فأجابه الدارقطني بقوله: «هو مخلط، مدلس، يكتب الحديث عن بعض من حضره من أصحابه، ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة، وهو كثير الخطأ، حدثنا عنه عند بعضهم: حدثنا فلان، وعند آخر: ذكر فلان، وعند آخر: بينه وبين شيخه رجل». اهـ من "سؤالات السلمي للدراقطني" (رقم٣٤٣).

.....

مات آخر سنة (٢٨٣هـ).

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (عمرو بن دينار، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

فقد رواه عن عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه: حماد بن زيد[١] وسفيان بن عيينة[٢] وهما ثقتان حافظان.

وتابع عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه: الثقة عبد الله بن طاوس[٣]، رواه عنه ابن جريج وهو ثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال[٤]، وقد صرح بالتحديث عن ابن طاوس.

❖ **وأما الوجه الثالث: المقطوع: (عمرو بن دينار، عن طاوس من قوله):**

فقد رواه عن عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه الحجة سفيان بن عيينة[٥]، وابن جريج[٦]، وهما ثقتان، وقد صرح ابن جريج بالسماع من عمرو بن دينار كما تقدم بنا في التخريج.
وتابع عمرو بن دينار علىٰ هذا الوجه: عبد الله بن طاوس وهو ثقة[٧] كما تقدم.

■ **الخلاصة:**

روىٰ الإمام البيهقي هذا الحديث من طريق سليمان بن كثير، عن عمرو بن دينار موصولاً، وذكرمن تابعه علىٰ وصله، ثم من أرسله، دون أن يشير إلىٰ الراجح منهما.

والذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم- أن الراجح رواية سفيان بن عيينة ومن تابعه علىٰ الوجهين المرسل والمقطوع؛ وذلك لما يلي:

أولاً/ صحح الحديث المرسل الدارقطني كما في "العلل"(١١/ ٣٥).

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والستين.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والستين.

. . . . . .

وقال أبو داود بإثر الحديث (رقم ٤٥٣٩) عن حديث سفيان بن عيينة، عن عمرو ابن دينار، عن طاوس مقطوعاً: «وحديث سفيان أتم».

ثانياً/ لأن أصحاب هذين الوجهين من أعلم الناس بعمرو بن دينار، قال الدارقطني: «أرفع الرواة عن عمرو بن دينار: ابن جريج، وابن عيينة، وشعبة، وحماد بن زيد»[١].

ونص الإمام أحمد[٢]، وابن معين[٣]، وابن المديني[٤]، وأبوحاتم[٥]، على أن **أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة**، حيث قال الإمام أحمد: «أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة، ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة»[٦].

وكذا ابن جريج، كما قال ابن المديني: «ابن جريج وابن عيينة من أعلم الناس بعمرو بن دينار»[٧]. وقال أيضاً: «ابن عيينة أعلم بعمرو من حماد بن زيد»[٨].

فهؤلاء الثقات – ابن عيينة وحماد بن زيد وابن جريج– من أثبت أصحاب عمرو بن دينار وقد رواه عنه مرسلاً: ابن عيينة وحماد بن زيد، ومقطوعاً: ابن عيينة وابن جريج، وصرح ابن جريج بالتحديث من عمرو فأمنا تدليسه. ولا يقاس بهم سليمان بن كثير، ومن تابعه وهما: إسماعيل بن مسلم وهوضعيف، والحسن بن عمارة وهو متروك وقد رووه موصولاً. وأما رواية حماد بن زيد الموصولة، فإن الصحيح عنه هو رواية الإرسال، أما رواية الوصل ففي إسنادها محمد بن سليمان الواسطي الباغندي، تكلم فيه – والله تعالىٰ أعلم–.

---

(١) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٨٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٦٨٤).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "العلل" لابن أبي حاتم (٢/ ٥٩١).

(٦) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٨٤).

(٧) المرجع السابق.

(٨) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٨٥).

. . . . . .

ثالثًا: متابعة الثقة عبد الله بن طاوس لعمرو بن دينار علىٰ الوجهين المرسل والمقطوع.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح:

أولاً / المرسل: أخرجه الشافعي في "مسنده"[١] وقال: "أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن النبي ﷺ: أنه قال: ((من قُتل في عميةٍ رميًا يكون بينهم بحجارةٍأو جلدٍ بالسوطِ أو ضربٍ بالعصَا، هو خطأٌ عقلهُ عَقلُ الخطأِ.ومن قُتل عمداً فهو قودُ يَدهِ، فمن حَالَ دُونَهُ فَعَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ وغَضبُهُ، لا يُقبَلُ مِنهُ صَرفٌ ولا عَدلٌ)).

- **ابن عيينة هو**: سفيان بن عُيينة بن أبي عمران الهلالي، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ إلا أنه تغير حفظه بأخرة، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **عمرو بن دينار** المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي، **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسين.

- **طاوس** بن كيسان اليماني، ثقة فقيه فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

رجاله ثقات.

ثانيًا: المقطوع: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[٢] قال: "أخبرنا ابن جريج قال:أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاوسًا يقول: الرجل يصاب في الرِّميا في القتال بالعصا أو بالسوط، أو الرامي بالحجارة، يُؤدىٰ، ولا يقتل به من أجل أنه لا يعلم من قاتله، وأقول: ألا ترىٰ إلىٰ قضاء رسول الله ﷺفي الهذليتين، ضربت إحداهما الأُخرىٰ بعمود فقتلتها أنه لم يقتلها بها ووداها وجنينها...».

- **ابن جريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

---

(١) باب مافي قتل العمد وعمد الخطأ(٣/ ٣٠٦ رقم١٦٣٩).

(٢) باب شبه العمد (٩/ ٢٧٨ رقم١٧٢٠٠).

. . . . . .

وقد صرح بالتحديث والسماع من عمرو بن دينار، فأمنا تدليسه وإرساله.

- **عمرو بن دينار** المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي، **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسين.

- **طاوس** بن كيسان اليماني، ثقة فقيه فاضل. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث مرسلاً رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

ومقطوعـاً إسناده صحيح.

الحديث السادس بعد المائة

وفي كتاب النفقات، باب: بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر وما جاء عن الصحابة في ذلك، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٠٦] " أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحارِثِ الأصبَهانِيُّ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا الحَسَنُ بنُ أحمدَ بنِ سعيدٍ الرُّهاوِيُّ، أخبرَني جَدِّي سعيدُ بنُ محمدٍ الرُّهاوِيُّ أن عَمّارَ بنَ مَطَرٍ حَدَّثَهُم، حدثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ الأسلَمِيُّ، عن رَبيعَةَ بنِ أبي عبدِ الرَّحمَنِ، عن ابنِ البَيلَمانِيِّ، عن ابنِ عُمَرَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ، قَتَلَ مُسلِماً بمُعاهَدٍ وقالَ: ((**أنا أكرَمُ مَن وفَىٰ بذِمَّتِه**)). هذا خَطأٌ مِن وجهَينِ؛ أحَدُهُما وصلُه بذِكرِ ابنِ عُمَرَ فيه، وإنَّما هو عن ابنِ البَيلَمانِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. والآخَرُ رِوايَتُه عن إبراهيمَ عن رَبيعَةَ، وإنَّما يَرويه إبراهيمُ عن ابنِ المُنكَدِرِ، والحَملُ فيه علىٰ عَمّارِ بنِ مَطَرٍ الرُّهاوِيِّ؛ فقَد كان يَقلِبُ الأسانيدَ ويَسرِقُ الأحاديثَ حَتَّىٰ كَثُرَ ذَلِكَ في رِواياتِه وسَقَطَ عن حَدِّ الاحتِجاجِ بِهِ.

أخبرَنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ عَفّانَ، حدثنا يَحيىٰ بنُ آدَمَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي يَحيىٰ، عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ البَيلَمانِيِّ، أن رَجُلاً مِنَ المُسلِمينَ قَتَلَ رَجُلًا مِن أهلِ الكِتابِ، فرُفِعَ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**أنا أحَقُّ مَن وفَىٰ بذِمَّتِه**)). ثُمَّ أمَرَ به فقُتِلَ. هذا هو الأصلُ في هذا البابِ، وهو مُنقَطِعٌ وراويه غَيرُ ثِقَةٍ.

وقَد رُوِيَ عن رَبيعَةَ عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ البَيلَمانِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً.

أخبرَنا أبو نَصرٍ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ قَتادَةَ، أخبرَنا أبو الفَضلِ ابنُ خَمرُويَه، أخبرَنا أحمدُ بنُ نَجدَةَ، حدثنا سعيدُ بنُ مَنصور، حدثنا عبدُ العَزيزِ بنُ محمدٍ، أخبرَني رَبيعَةُ، عن عبدِ الرَّحمَنِ ابنِ البَيلَمانِيِّ، أن رَجُلاً مِن أهلِ الذِّمَّةِ أتَىٰ رسولَ اللهِ ﷺ فقالَ: إنّا

(١) "السنن الكبير" (١٦/ ١٨٠، ١٨١، ١٨٢ رقم ١٦٠١٦، ١٦٠١٧، ١٦٠١٨).

عاهَدناكَ وبايَعناكَ علىٰ كَذا وكَذا، وقَد خُتِرَ برَجُلٍ مِنّا فقُتِلَ. فقالَ: ((**أنا أحَقُّ مَن أوفَىٰ بذِمَّتِه**)). فأمكَنَه مِنه فضُرِبَت عُنُقُه ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ واختلف عليه في وصله وإرساله:-

❖ **الوجه الأول:- الموصول: (رواه عمار بن مطر الرهاوي، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن ربيعة بن عبدالرحمن، عن ابن البَيلَمانِيِّ، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات (٣/ ١٣٤ رقم ١٦٥)، عن الحسن بن أحمد الرهاوي، عن جده سعيد الرهاوي، عن عمارة بن مطر به، بمثله.

قال الدارقطني عقب الحديث: «لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيىٰ وهو متروك، والصواب عن ربيعة عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله».

وقال البيهقي عقب رواية الرهاوي: «هذا خطأ من وجهين، أحدهما: وصله بذكر ابن عمر فيه وإنما هو عن ابن البيلماني عن النبي ﷺ.

والآخر: روايته عن إبراهيم عن ربيعة، وإنما يرويه إبراهيم عن ابن المنكدر والحمل فيه علىٰ عمار بن مطر الرهاوي فقد كان يقلب الأسانيد ويسرق الأحاديث حتىٰ كثر ذلك في رواياته وسقط عن حد الاحتجاج به».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه يحيىٰ بن آدم وغيره، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن محمد ابن المنكدر، عن عبدالرحمن البَيلَمانِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه يحيىٰ بن آدم في "الخراج" (رقم٢٣٨)، والشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب الوفاء لأهل الذمة والقصاص لهم (٣/ ٢٩٨ رقم ١٦٢٢)، عن محمد بن الحسن، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة" كتاب الجراح، باب الحكم في قتل العمد (٦/ ١٤٩ رقم ٤٨١٤).

. . . . . .

كلاهما: (يحيىٰ بن آدم، ومحمد بن الحسن)، عن محمد بن المنكدر به، بمثله.

قال البيهقي في "سننه" عقب رواية ابن المنكدر: «هذا هو الأصل في هذا الباب، وهو منقطع ورواية غير ثقة، وقد روي عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني عن النبي ﷺ مرسلاً».

وأما رواية ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني عن النبي ﷺ مرسلاً، فقد أخرجها: ابن أبي شيبة في "مصنفه" من قال إذا قتل الذمي المسلم قتل به (٥/ ٤٠٨ رقم ٢٧٤٦٠)، ومن طريقه الدراقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات (٣/ ١٣٥ رقم ١٦٧)، من طريق حجاج ابن أرطاة.

وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (رقم ٢٥٠)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ١٩٥ رقم ٥٠٤٥) باب المؤمن يقتل الكافر متعمداً، والحازمي في "الاعتبار" كتاب الجنايات، قتل المسلم بالذمي (ص١٨٨)، جميعهم من طريق سليمان بن بلال المدني.

وأخرجه مختصراً عبد الرزاق في "مصنفه" باب قود المسلم بالذمي (١٠/ ١٠١ رقم ١٨٥١٤)، وعن الثوري.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات (٣/ ١٣٥ رقم ١٦٦)، والبيهقي في "سننه" أبواب تحريم القتل، باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر (١٦/ ١٨٢ رقم ١٦١٩)، والحازمي في الموضع السابق من "الاعتبار".

ثلاثتهم: (حجاج، وسليمان بن بلال، وسفيان الثوري)، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن البيلماني، أن رسول الله ﷺ أتي برجلٍ من المسلمين قتل معاهداً من أهل الذمة، فقدم رسول الله ﷺ المسلم فضرب عنقه، فقال رسول الله ﷺ: ((أنا أولىٰ من وفىٰ بذمته)). واللفظ لأبي داود في "المراسيل".

وقد فسره ابن وهب كما في "المراسيل" لأبي داود عقب الحديث (رقم ٢٥٠): أنه قتله غيلة.

وقد روي من حديث عبدالله بن عبد العزيز الحضرمي مرسلاً، أخرجه أبو داود في "المراسيل" (رقم ٢٥١)، من طريق عبدالله بن يعقوب، عن عبدالله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي، قال: ((قتل رسول الله ﷺ يوم خيبر مسلماً بكافر قتله غيلة، وقال: أنا أولىٰ أو

. . . . . .

أحق من وفى بذمته)).

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث مداره علىٰ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي وهو **متروك الحديث**[١]، واختلف عليه في وصله وإرساله:-

❖ **أما الوجه الأول:- الموصول: (إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي، عن ربيعة بن عبدالرحمن، عن ابن البَيلَمانِيِّ، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ)، فقد رواه عن الأسلمي راوٍ واحد هو:**

- **عمار بن مطر** الرُّهاوِيِّ، كان يسكن الرها. **ضعيف جداً**، ضعفه الدارقطني، وقال عنه أبو حاتم الرازي: «كتبت عنه وكان يكذب». وقال العقيلي: «يحدث عن الثقات بمناكير».وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: «يروي عن ابن ثوبان وأهل العراق المقلوبات، يسرق الحديث ويقلبه؛ لا اعتبار بما يرويه إلا للاستئناس إليه عند الوفاق من هو مثله في الإتقان». وقال ابن عدي: «متروك الحديث.... أحاديثه بواطيل«، وقال عنه البيهقي: «يقلب الأسانيد، ويسرق الأحاديث حتىٰ كثر في رواياته، وسقط عن حد الاحتجاج به»[٢] وقال الذهبي: «هالك».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦/٣٩٤ رقم٢١٩٨)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/٣٢٧ رقم١٣٤٧)، "الكامل" (٦/١٣٨ رقم١٢٥١)، "المجروحين" (٢/١٨٩ رقم٨٣٩)، "ميزان الاعتدال" (٣/١٦٩) "ديوان الضعفاء" (رقم٢٩٩٤)، "لسان الميزان" (٦/٥٢).

وقد نص الإمام البيهقي - كما تقدم بنا -علىٰ أن حديث الرهاوي خطأ من وجهين:

الأول: وصل الحديث بذكر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه، والأصل أنه عن ابنِ البَيلَمانِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الثاني:روايته عن إبراهيم عن ربيعة، وإنما يرويه إبراهيم عن ابن المنكدر.وذكر أن الحمل فيه

(١) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

(٢) "السنن الكبير"(١٦/ ١٨٠) عقب الحديث (رقم ١٦٠١٦).

.....

علىٰ عمار الرُّهاوِيِّ.

قلت: وهذا الوجه مطروح شديد الضعف؛ لشدة ضعف الرُّهاوِيِّ كان يقلب الأسانيد، ويسرق الأحاديث، وقد رواه عن راوٍ متروك هو: إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي.

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن محمد بن المنكدر، عن عبدالرحمن البَيلَمانِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

وهذا الوجه ذكر البيهقي أنه هو الأصل في الباب وهو منقطع وراويه غير ثقة.

قلت: راويه هو: إبراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي، متروك الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

كما أن مرسل الحديث هو: عبدالرحمن بن البَيلَمانِيِّ: ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله كما قال الدارقطني[1]. ضعفه الدارقطني وابن حجر، وزاد الدارقطني: «لاتقوم به حجة». وقال الأزدي: «منكر الحديث يروي عن ابن عمر بواطيل». وقال صالح جزرة: «حديثه منكر، ولايعرف أنه سمع من أحد من الصحابة إلا من سرق».

ينظر: "التاريخ الكبير" (٥/٢٦٣ رقم٨٤٨)، "الجرح والتعديل" (٥/٢١٦ رقم١٠١٨)، "ديوان الضعفاء" (رقم٢٤٢٦)، "تهذيب التهذيب" (٣/٣٤٥ رقم٤٣٥٢)، "التقريب" (ص٣٣٧ رقم٣٨١٩).

قلت: وبهذا يتبين لنا شدة ضعف هذا الوجه، وعدم الاحتجاج به.

وأما حديث ربيعة بن أبي عبدالرحمن فهو عن عبدالرحمن بن البيلماني مرسلاً، وقد تقدم بنا أنه ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله.

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ ضعف هذا الحديث في ترجمة الباب حيث قال: «باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر وما جاء عن الصحابة في ذلك». ثم أورد هذا الحديث علىٰ الوجهين. وذكر أن الأصل في هذا الباب منقطع وراويه غير ثقة.

(١) "سنن الدراقطني" (٣/ ١٣٤ رقم ١٦٥).

. . . . . .

وذهب الدارقطني إلىٰ أن الصواب عن ربيعة عن ابن البَيلَمانِيِّ مرسل عن النبي ﷺ، ثم نص علىٰ تضعيف الحديث فقال: «وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله»[(١)].

وخلاصة الأمر: أن الحديث ضعيف جداً علىٰ الوجهين؛ فالموصول مسلسل بالضعفاء والمتروكين: عمار بن مطر، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، وابن البَيلَمانِيِّ، وكذا المرسل فيه: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، وابن البَيلَمانِيِّ.

وكذا رواية ربيعة بن عبد الرحمن فيها: ابن البَيلَمانِيِّ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً موصولاً ومرسلاً.

قال ابن المنذر: «وهذا حديث منقطع، وقد أجمع أهل الحديث علىٰ ترك المتصل من حديث ابن البيلمانىٰ فكيف بالمنقطع؟»[(٢)].

وقال ابن عبد البر: «وهذا حديث منقطع، لا يثبته أحد من أهل العلم بالحديث لضعفه»[(٣)].

ثم إن متن الحديث منكر، إذ يعارض الحديث الصحيح: ((**أن لا يُقتلَ مسلم بكافرٍ**)).

فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب الديات، باب لا يُقتل المسلم بالكافر (رقم٦٩١٥) من طريق ابن عيينة قال: "حدثنا مطرف، سمعت الشعبي، يحدث قال: سمعت أبا جُحيفة، قال: سألت عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل عندكم شيءٌ مما ليس في القرآن؟ وقال ابن عيينة مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يُعطىٰ رجُلٌ في كتابهِ، وما في الصَّحِيفةِ». قلت: وما في الصَّحِيفَةِ؟ قال: «العقلُ، وفِكَاكُ الأَسِيرِ، وأن لا يُقتَلَ مُسلِمٌ بكافرٍ»".

(١) "سنن الدراقطني" (٣/ ١٣٤ رقم ١٦٥).

(٢) كما في"شرح صحيح البخاري" لابن بطال (٨/ ٥٦٥).

(٣) ينظر: الاستذكار (٨/ ١٢١)

الحديث السابع بعد المائة

وفي كتاب الديات، باب من قال في الغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل أو كذا وكذا من الشاء وليس بمحفوظ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٠٧] " أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ، أخبرَنا أبو بكرِ ابنُ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا عباسُ بنُ عبدِ العَظيمِ، حدثنا عُبَيدُ اللهِ بنُ موسَىٰ، حدثنا يوسُفُ بنُ صُهَيبٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيدَةَ، عن أبيه، أن امرأةً خَذَفَتِ امرأةً فأسقَطَت، فرُفِعَ ذَلِكَ إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ، فجَعَلَ في ولَدِها خمَسَمِائَةِ شاةٍ، ونَهَىٰ يَومَئذٍ عن الخَذفِ. قال أبو داودَ: كَذا الحَديثُ: خمَسَمِائَةٍ. والصَّوابُ: مِائَةَ شاةٍ.

قال الشيخُ الفَقيهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ورُوِيَ عن ابنِ سيرينَ وأبِي قِلابَةَ وأبِي المَليحِ عن النَّبِيِّ ﷺ في هذه القِصَّةِ قالوا: وقَضَىٰ، في الجَنينِ غُرَّةَ عبدٍ أو أمَةٍ، أو مِائَةً مِنَ الشّاءِ. وهَذا مُرسَلٌ.

ورُوِيَ ذَلِكَ عن أبي المَليحِ عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ، إلَّا أنَّه قال فيه: غُرَّةٌ عبدٌ أو أمَةٌ، أو عَشرونَ ومِائَةُ شاةٍ. وإسنادُه ضَعيفٌ ".

غريب الحديث:

- **الخذف**: الخاء والذال والفاء أصلٌ واحد يدل علىٰ الرّمي. والخذف هو: رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها.

ينظر: "مقاييس اللغة" (١٦٥/٢)، "النهاية" (١٦/٢)، "لسان العرب" (٦١/٩).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه يوسف بن صهيب الكوفي، واختلف عنه في وصله وإرساله، ووقع في متنه وهم في ذكر الخمس مائة شاة.

---

(١) "السنن الكبير" (١٦/ ٤٣٠ رقم ١٦٥٠٠).

. . . . . .

❖ **الوجه الأول:- الموصول: (رواه عبيد الله بن موسىٰ، عن يوسف بن صهيب، عن عبدالله ابن بريدة، عن أبيه: أن امرأة خذفت امرأة فأسقطت فرفع ذلك إلىٰ رسول الله ﷺ، فجعل في ولدها خمسمائة شاة، ونهىٰ يومئذ عن الخَذفِ):**

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الديات، باب دية الجنين (رقم٤٥٧٨)، عن عباس بن عبد العظيم، عن عبيد الله بن موسىٰ به، بلفظه.

وقال بإثره:- «كذا الحديث خمسَ مائة شاة. والصواب: مائة شاةٍ. كذا قال عباس، وهو وهم».

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الديات" باب من قال في الجنين خمسمائة (رقم١٧٣)، والنسائي في "سننه" القسامة باب دية جنين المرأة (رقم٤٨١٥)، وفي "الكبرىٰ" دية جنين المرأة (٦/ ٣٥٩ رقم٦٩٨٨)، والروياني في "مسنده" (١/ ٩٥ رقم٦٧)، والبزار في "مسنده" (١٠/ ٣١٧ رقم٤٤٤١)، من طرق عن عبيد الله بن موسىٰ، عن يوسف به، بنحوه إلا أن النسائي قال خمسين شاة، ثم قال: «أرسله أبو نعيم».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبدالله بن بريدة إلا يوسف بن صهيب».

وقد وقع في متنه وهم في ذكر الخمس مائة شاة، وقد نسب أبو داود الوهم إلىٰ عباس بن عبدالعظيم، لكن رواه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وإبراهيم بن يونس البغدادي عن عبدالله بن موسىٰ في "السنن الكبرىٰ"، ومحمد بن عوف عن عبيد الله بن موسىٰ في "الديات"، وأحمد بن المنذر عن عبيد الله بن موسىٰ في "مسند الروياني"، ومحمد بن معمر وصفوان بن المغلس عن عبيد الله بن موسىٰ في "مسند البزار"، كما رواه عباس بن عبدالعظيم عن أبي داود ((خمسَمِائة شاة)).

فبرئ العباس من هذا الوهم، ويحتمل أن يكون الوهم من يوسف بن صهيب-والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم-.

وقد ذهب أبو داود والنسائي إلىٰ أن الصواب مائة شاه، قال أبو داود: «كذا الحديث خمسمائة شاة، والصواب: مائة شاة».

. . . . . .

وقال النسائي: عقب الحديث (رقم ٤٨١٦): «هذا وهم، وينبغي أن يكون أراد مائة من الغُرِّ».

ومما يقوي ما ذهب إليه أبو داود والنسائي من أن الصواب مائة شاة، حديث حمل بن مالك ابن النابغة كانت تحته ضرتان مليكة وأم عفيف فرمت إحداهما صاحبتها بحجر فأصابت قبلها، فألقت جنينًا ميتًا وماتت فرفع ذلك إلىٰ النبي ﷺ، وجعل في جنينها غرة عبد أو أمة أو عشرين من الإبل أو مائة شاة... »[(١)].

وأما رواية أبي المليح عن أبيه عن النبي ﷺ التي ذكرها البيهقي وضعف إسنادها فقد أخرجها: البزار في "مسنده" (٦/ ٣٢٩ رقم ٢٣٣٩)، والطحاوي في "مشكل الآثار"، باب بيان مشكل ما روىٰ عن رسول الله ﷺ في الغرة التي قضىٰ بها في الجنين (١١/ ٤١٦ رقم ٤٥٢٨)، والطبراني "الكبير" (١/ ١٩٣ رقم ٥١٤)، من طرق عن المنهال بن خليفة، عن سلمة بن تمام، عن أبي المليح الهذلي، عن أبيه: ((أن امرأة رمت امرأة بحجر فألقت جنينًا ميتًا فقضىٰ فيه النبي ﷺبغرة عبد أو أمة)). ورواه الطحاوي والطبراني مطولاً.

وإسنادها ضعيف كما قال البيهقي لضعف المنهال بن خليفة العجلي[(٢)].

❖ **الوجه الثاني: المرسل:- (رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، عن يوسف بن صهيب، عن عبدالله بن بريدة: أن امرأة خذفت امرأة، فأسقطت المخذوفة، فرفع ذلك إلىٰ النبي ﷺ، فجعل عقل ولدها خمسمِائة من الغُرِّ، ونهىٰ يومئذٍ عن الخذف»**.

أخرجه النسائي في "سننه" القسامة، باب دية جنين المرأة (رقم ٤٨١٦)، وفي "الكبرىٰ" دية جنين المرأة (٦/ ٣٦٠ رقم ٦٩٨٩)، من طريق أحمد بن يحيىٰ، عن أبي نعيم به، بمثله.

وقال عقبه: «هذا وهم، وينبغي أن يكون أراد مائة من الغُر».

قال البيهقي: «وروي الحديث عن ابن سيرين وأبي قلابة وأبي المليح عن النبيﷺ في هذه

(١) أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روىٰ عن رسول الله ﷺ في الغرة... (١١/ ٤١٣ رقم ٤٥٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩ رقم ٣٤٨٥).

(٢) "التقريب" (ص ٥٤٧ رقم ٦٩١٧).

. . . . . .

القصة قالوا: وقضىٰ في الجنين غرة عبد أو أمة، أو مائة من الشاء، وهذا مرسل».

أخرج هذه الروايات:

- عبد الرزاق في "مصنفه" باب نذر الجنين (١٠/ ٥٩ رقم ١٨٣٤٥)، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: «الغرة عبد أو أمة، أو شاة». وقال أيوب، عن أبي مليح ابن أسامة: «عشر ومائة».

- و الطحاوي في "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روىٰ عن رسول الله ﷺ في الغرة... (١١/ ٤١٣ رقم ٤٥٢٦)،الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩ رقم ٣٤٨٥)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي المليح بن أسامة: "أن حمل بن مالك ابن النابغة كانت: تحته ضرتان مليكة وأم عفيف فرمت إحداهما صاحبتها بحجر فأصابت قبلها، فألقت جنيناً ميتاً وماتت فرفع ذلك إلىٰ النبي ﷺ فجعل ديتها علىٰ قوم القاتلة، وجعل في جنينها غرة عبد أو أمة أو عشرين من الإبل أو مائة شاة... الحديث". وفي رواية الطحاوي: «أو عشراً من الأبل».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث مداره علىٰ يوسف بن صهيب الكوفي، عن عبد الله بن بريدة، واختلف عليه في وصله وإرساله، ووقع في متنه وهم في ذكر الخمس مائة شاة، وقد تقدم بنا أنه يحتمل أن يكون الوهم من يوسف بن صهيب-والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم-. **ويوسف بن صهيب** الكندي الكوفي، **ثقة**، وثقه ابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والذهبي وابن حجر. وذكره ابن حبان في "الثقات".وقال عنه أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

روىٰ له أبو داود والترمذي والنسائي.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٨/٣٨٠)، "الجرح والتعديل" (٩/٢٢٤ رقم٩٤٠)، " تهذيب الكمال" (٣٢/٤٣٣) "الكاشف" (٢/٣٩٩ رقم٦٤٣٧)، "تهذيب التهذيب" (٦/٢٦٢ رقم٩٠٧٦)، "التقريب" (ص: ٦١١ رقم٧٨٦٨).

وقد اختلف علىٰ يوسف بن صهيب في وصله وإرساله:

. . . . . .

فرواه عنه موصولاً: عبيد الله بن موسىٰ هو: ابن أبي المختار، واسمه باذام العَبْسيُّ، مولاهم أبومحمد الكُوفي. وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وقال عنه أبو حاتم: «صدوق كوفي حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الساجي: «صدوق كان يفرط في التشيع».

وقال الإمام أحمد: «كان صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء أخرج تلك البلايا فحدث بها». وقال أيضاً: «روىٰ مناكير وقد رأيته بمكة فأعرضت عنه». وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: «كان محترقاً شيعياً، جاز حديثه».

وقال الحاكم: سمعت قاسم بن قاسم السياري، سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول: «عبيد الله بن موسىٰ من المتروكين تركه أحمد؛ لتشيعه، وقد عوتب أحمد علىٰ روايته عن عبد الرزاق، فذكر أن عبد الرزاق رجع». وقال يعقوب بن سفيان شيعي، وإن قال قائل رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث». وقال عثمان بن أبي شيبة: «كان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً».

وقال الذهبي: «ثقة، كرهه بعضهم لفرط تشيعه».

وقال ابن حجر: «ثقة كان يتشيع».

والذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم- أنه ثقة، وكان يتشيع ويروي أحاديث منكرة في التشيع، وأبو نعيم أتقن منه، وهو أوثق منه في إسرائيل، وفي روايته عن الثوري اضطراب. فقد روىٰ له البخاري ومسلم، ووثقه أبو حاتم وهو من المتشددين[1]، وكذا وثقه عدد من الأئمة. ولعل من ضعفه إنما هو بسبب تشيعه، قال ابن سعد: «كان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع

(١) قال الذهبي في" سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٠): «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتىٰ ترىٰ ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن علىٰ تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال».

. . . . . .

منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢١٣هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٦/٤٠٠)، "بحر الدم" (رقم ٦٦٩)، "معرفة الثقات " للعجلي (٢/١١٤ رقم١١٧١)، "الجرح والتعديل" (٥/٣٣٤ رقم١٥٨٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/١٢٧ رقم١١١٠)، "الثقات" (٧/١٥٢ رقم٩٤٢٨)، "تهذيب الكمال" (١٩/١٦٤)، "ديوان الضعفاء" (رقم٢٧١١)، "تهذيب التهذيب" (٤/٣٥ رقم٤٩٩٨)، "التقريب" (ص٣٧٥ رقم٤٣٤٥).

وله شاهد من حديث أبي المليح، عن أبيه مرفوعاً، إلا أن إسناده ضعيف كما تقدم بنا في التخريج.

- ورواه عن يوسف بن صهيب مرسلاً: أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي، ثقة ثبت. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والسبعين.

ورجح أبو حاتم رواية الإرسال، قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٦/ ١٢٦، ١٢٧ رقم٢٣٧٧): «سألت أبي عن حديث رواه عبيد الله بن موسىٰ وأبو نعيم جميعاً عن يوسف بن صهيب، عن عبد الله بن بريدة: فأما عبيد الله بن موسىٰ، فقال عن أبيه، عن النبي ﷺ في الحَذْف. فأما أبو نعيم فلم يقل: «عن أبيه».

قال أبي: حديث أبي نعيم أصحُّ، مرسل».

وقال أيضاً في "الجرح والتعديل"(٥/ ٣٣٥): «أبو نعيم أتقن من عبيد الله».

■ **الخلاصة:**

الحديث رجاله ثقات، لكنه اختلف في وصله وإرساله، كما تقدم بيانه، ووقع في متنه -علىٰ الوجهين- وهم في ذكر الخمس مائة شاة، والصحيح: مائة شاة، كما قال أبو داود والنسائي.

ولعل الإمام البيهقي سكت ولم يشير إلىٰ ترجيح أي من الأوجه، بسبب هذا الوهم في المتن الذي أدىٰ إلىٰ إعلال الحديث- والله تعالىٰ أعلم-.

وقد تقدم بنا من رواية ابن أبي حاتم عن أبيه أنه رجح الوجه المرسل، ويؤيد ذلك أن الفضل بن دكين (أبا نعيم) رواه مرسلاً وهو أتقن من عبيد الله بن موسىٰ.

. . . . . .

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن متنه أعل بذكر الخمس مائة شاة ؛ وهو وهم.

قال ابن حجر في "الدراية" (٢/ ٢٨١): «وأصل الحديث في "الصحيحين" ليس فيه ذكر الخمسمائة ».

- أما مايتعلق بدية الجنين: فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب الديات، باب جنين المرأة (رقم ٦٩٠٤)، ومسلم في "صحيحه" كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات (رقم١٦٨١)، من طريق الإمام مالك، عن الزُّهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أن امرأتين من هُذيل، رمت إحداهُما الأخرىٰ فطرحَت جنينها، فقضىٰ رسول الله ﷺ فيها بغُرةٍ، عبدٍ أو أمهِ».

- أما مايتعلق بالخذف: فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب الأدب، باب النهي عن الخذف (رقم ٦٢٢٠)، من طريق قتادة، قال: سمعت عقبة بن صهبان الأزدي يحدث، عن عبد الله بن مغفل المزني، قال: ((نهىٰ النبي ﷺعن الخذف، وقال: إنهُ لا يَقتُلُ الصَّيدَ، ولا ينكأُ العَدُوَّ، وإِنَّهُ يَفقَأُ العَينَ، ويَكسِرُ السِّنَّ».

الحديث الثامن بعد المائة

في كتاب الحدود، باب: الضرير في خلقته لا من مرض يصيب الحد، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٠٨] " أخبرَنا أبو زَكَريّا يَحيىٰ بنُ إبراهيمَ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا سفيانُ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ وأبي الزِّنادِ، كِلاهُما عن أبي أُمامَةَ بنِ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ، أن رَجُلاً- قال أحَدُهُما: أحبَنُ. وقالَ الآخَرُ: مُقعَدُ- كان عِندَ جِوارِ سَعدٍ فأصابَ امرأةً حَبَلٌ فرَمَته به، فسُئلَ فاعترَفَ، فأمَرَ النَّبِيُّ ﷺ به -قال أحَدُهُما: فجُلِدَ بإثكالِ النَّخلِ، وَقال الآخَرُ: بأُثكولِ النَّخلِ. هذا هو المحَفوظُ عن سُفيانَ مُرسَلاً.

ورُوِيَ عنه مَوصولًا بذِكرِ أبي سعيدٍ فيهِ، وقيلَ: عن أبي الزَّنادِ عن أبي أُمامَةَ عن أبيهِ. وقيلَ: عن أبي أُمامَةَ عن سعيدِ بنِ سَعدِ بنِ عُبادَةَ.

أخبرَناه أبو الحُسَينِ بنُ الفَضلِ القَطّانُ ببَغدادَ، أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرِ بنِ دُرُسْتُويَه، حدثنا يَعقوبُ بنُ سُفيانَ، حدثنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيبَةَ، حدثنا ابنُ نُمَيرٍ، حدثنا ابنُ إسحاقَ، عن يَعقوبَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الأشَجِّ، عن أبي أُمامَةَ بنِ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ، عن سعيدِ بنِ سَعدِ بنِ عُبادَةَ قال: كان بَينَ أبياتِنا رَجُلٌ مُخدَجٌ ضَعيفٌ، فلَم نُرَعْ إلا وهو علىٰ أمَةٍ مِن إماءِ الدّارِ يَخبُثُ بها، فرَفَعَ شأنَه سَعدُ بنُ عُبادَةَ إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: ((**اجلِدوه مِائَةَ سَوطٍ**)). فقالوا: يا نَبِيَّ اللهِ هو أضعَفُ مِن ذاكَ، لَو ضَرَبناه مِائَةَ سَوطٍ ماتَ. قال: ((**فخُذوا له عِثكالاً فيه مِائَةُ شِمراخٍ فاضرِبوه واحِدَةً**)).

غريب الحديث:

❖ **الأَحْبَن**: الذي به داء السقي، والحَبَنُ: داءٌ يأخذ في البطن فيعظم منه ويرِم، بحيث يكون

---

(١) "السنن الكبير" (١٧/ ٢٠٩، ٢١٠ رقم ١٧٠٩٠، ١٧٠٩١)

. . . . . .

السقي في شحم البطن فيعظم البطن لذلك.

ينظر: "غريب الحديث" للخطابي (١/١٥٤)، و"لسان العرب" (١٣/١٠٤).

❖ **العِثْكال**: العِذق من أعذاق النخل الذي يكون فيه الرطب. يقال: عثكال وعثكول. وإثكال وأثكول. قال أبو عبيد: العِثْكال: العِذْق الذي يُسمىٰ الكِبَاسة...، وأهل المدينة يسمونه العِذق بكسر العين.

ينظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد(١/٢٩١)، "تهذيب اللغة" (٣/١٩٦) للأزهري، "النهاية" (٣/١٨٣).

❖ **الشمراخ**: كل غصن من أغصان العذق يقال له: شمراخ، وهو الذي عليه البسر.

ينظر: "غريب الحديث" لابن الجوزي (١/٥٦١)، "النهاية"(٢/٥٠٠).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

هذا الحديث يرويه أبو أمامة بن سهل بن حنيف واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه يحيىٰ بن سعيد وأبو الزناد وغيرهما، عن أبي أمامة بن سهل، مرسلاً):**

أخرجه الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر، باب حد الزنا(٣/ ٢٧١ رقم١٥٧٦)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" باب الضرير في خلقته لا من مرض يصيب الحد (٦/ ٣٤٧ رقم ٥٠٨١)، وأخرجه مختصراً عبد الرزاق في "مصنفه" باب تحليل الضرب(٨/ ٥٢٠ رقم ١٦١٣٤)، كلاهما الشافعي وعبد الرزاق، عن سفيان بن عيينة، عن يحيىٰ بن سعيد وأبي الزناد به، بمثله. واقتصر عبد الرزاق علىٰ لفظ: ((أن مقعداً عند حراء سعد زنىٰ بامرأة فاعترف، فأمر به النبي ﷺ أن يجلد بإثكال النخل)).

قال البيهقي: «هذا هو المحَفوظُ عن سُفيانَ مُرسَلاً».

وأخرجه النسائي في "سننه" آداب القضاة، توجيه الحاكم إلىٰ من أخبر أنه زنىٰ (رقم ٥٤١٤) من طريق حماد، وفي "الكبرىٰ" الضرير في خلقته يصيب الحد، وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي أمامة بن سهل فيه (٦/ ٤٧١،٤٧٢ رقم ٧٢٦٢) من طريق سفيان بن عيينة، و(رقم ٧٢٦٤) من طريق هشيم، و(رقم ٧٢٦٥) من طريق ابن أبي هلال، جميعهم عن

. . . . . .

يحيىٰ بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل به، بنحوه.

وأخرجه عبد الله بن المبارك في "مسنده" (رقم١٥٨)، ومن طريقه النسائي في الموضع السابق من "الكبرىٰ" (رقم٧٢٦١)، عن ابن عيينة، عن أبي الزناد، عن أبي أمامة به، بلفظ: "أن النبي ﷺ أُتي بمُقعدٍ كان يكون عند جدار سعد، فاعترفَ فقال: ((اجلِدُوه بإثكَالِ عِذقِ النخلِ)). يعني عُروق النَخلِ". واللفظ لابن المبارك.

وأخرجه مسدد في "مسنده" كما في "إتحاف الخيرة"(٤/ ٢٥٦ رقم٣٥١٤) من طريق يعقوب بن عبد الله الأشج، والنسائي في "الكبرىٰ" (٦/ ٤٧٠ رقم ٧٢٦٠)، والطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٠٦ رقم ٦٦٠)، كلاهما من طريق أبي حازم، والنسائي في "الكبرىٰ" أيضاً (٦/ ٤٧٢ رقم٧٢٦٦، ٧٢٦٧)، والطبراني في " الكبير" (٦/ ٧٧ رقم٥٥٦٨)، من طريق الزُّهري. جميعهم: (الأشج، وأبو حازم، والزُّهري)، عن أبي أمامة مرسلاً، بمعناه.

قال الدارقطني: «الصحيح: عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً»[(١)].

❖ **الوجه الثاني: الموصول: روي عن أبي أمامة موصولاً من أربعة طرق:**

❖ **الطريق الأول: روي عن أبي أمامة موصولاً بذكر أبي سعيد الخدري ﷺ:**

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٣٨ رقم٥٤٤٦)، والدارقطني في" سننه" كتاب الحدود والديات (٣/ ١٠٠ رقم٦٥، ٦٦)، من طرق عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد ويحيىٰ بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "كان مقعدٌ عند جدار أم سعد، ففجر بامرأةٍ، فسُئل عن ذلك، فاعترف، فأمر النبي ﷺ أن يضرب بإثكالِ النخلِ".

قال الهيثمي: عن حديث أبي سعيد: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».[(٢)]

❖ **الطريق الثاني: روي عن أبي أمامة، عن أبيه، مرفوعاً:**

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٧٦ رقم٥٥٦٥)، من طريق المغيرة بن عبدالرحمن،

(١) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٢٧٦).

(٢) ينظر: "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٥٢).

. . . . . .

والدارقطني في "سننه" كتاب الديات والحدود (٣/ ١٠٠ رقم ٦٧)، من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد. كلاهما (المغيرة، وعبد الرحمن)، عن أبي الزناد، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه قال: «جاءوا رسول الله ﷺ بمقعد زنىٰ، فضربوه بأثكول، أو إثكال النخل».

❖ **الطريق الثالث: روي عن أبي أمامة، عن سعيد بن سعد بن عبادة:**

أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٩٣)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن ابن نمير، عن ابن إسحاق، عن يعقوب الأشج، عن أبي أمامة بن سهل، عن سعيد بن سعد، بمثل لفظ البيهقي.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٦/ ٢٦٣ رقم ٢١٩٣٥)، وابن ماجه في "سننه" الحدود، باب الكبير والمريض يجب عليه الحد (رقم ٢٥٧٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٧٤ رقم ٢٠٢٤)، والنسائي في " الكبرىٰ " الضرير في خلقته يصيب الحد، وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي أمامة بن سهل فيه (٦/ ٤٧٣ رقم ٧٢٦٨)، والطبراني في " الكبير" (٦/ ٦٣ رقم ٥٥٢١)، من طرق عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن سعيد بن سعد بن عبادة مرفوعًا، بنحوه.

❖ **الطريق الرابع: روي عن أبي أمامة، عن بعض أصحاب النبي ﷺ:**

أخرجه أبوداود في "سننه" الحدود، باب في إقامة الحد علىٰ المريض (رقم ٤٤٧٢)،

وابن الجارود في "المنتقىٰ" باب حد الزاني البكر والثيب(رقم ٨١٧)، من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزُّهري، أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف: "أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار: أنه اشتكىٰ رجل منهم حتىٰ أُضني، فعاد جلدة علىٰ عظم، فدخلت عليه جارية لبعضهم، فهش لها فوقع عليها، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك، وقال: استفتوا لي رسول الله ﷺ، فإني قد وقعت علىٰ جارية دخلت علي، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، وقالوا: ما رأينا بأحدٍ من الناس من الضُّر مثل الذي هو به لو حملنا إليك لتفسخت عظامه، ما هو إلا جلدٌ علىٰ عظم، فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخٍ، فيضربوه بها ضربة واحدةً".

. . . . . .

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن هذا الحديث يرويه أبو أمامة بن سهل بن حنيف واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (أبو أمامة بن سهل، مرسلاً):**

فقد رواه عن أبي أمامة علىٰ هذا الوجه جمع من الثقات هم: عبد الله بن ذكوان القرشي (أبو الزناد)[١]، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري[٢]، وابن شهاب الزُّهري[٣]، وأبو حازم سلمة بن دينار[٤]، ويعقوب بن عبد الله بن الأشج[٥].

قال علي بن المديني: «لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من:ابن شهاب، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وأبي الزناد...»[٦].

قلت: وقد اتفقوا علىٰ روايته عن أبي أمامة مرسلاً.

وكذا اتفق علىٰ روايته عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري علىٰ هذا الوجه جمع من الثقات، وهم: سفيان بن عيينة[٧]، وحماد بن زيد[٨]، وهشيم بن بشير[٩]، وسعيد بن أبي هلال الليثي[١٠].

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: روي عن أبي أمامة موصولاً من أربعة طرق:**

---

(١) ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٩ رقم٢٢٧)، "التقريب" (ص٣٠٢ رقم٣٣٠٢).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٤) ينظر: "الجرح والتعديل" (٤/ ١٥٩ رقم٧٠١)، "التقريب" (ص ٢٤٧ رقم ٢٤٨٩).

(٥) ينظر: "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٠٩ رقم٨٧٠)، "التقريب" (ص ٦٠٨ رقم ٧٨٢١).

(٦) ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٩).

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٨) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٩) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(١٠) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

. . . . . .

- **أما الطريق الأول**: رواه عن أبي الزناد ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن أبي أمامة موصولاً بذكر أبي سعيد الخدريﷺ: **سفيان بن عيينة**، وهو ثقة حافظ[(١)].

- **أما الطريق الثاني**: رواه عن أبي الزناد، عن أبي أمامة، عن أبيه، مرفوعاً، كل من:

- **المغيرة بن عبدالرحمن** وهو: ابن عبدالله بن خالد بن حزام الحزامي المدني، لقبه قصي، قال عنه الإمام أحمد: «ما بحديثه بأس»، وقال: أبو داود: «لابأس به»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو زرعة: «هو أحب إلي من أبي الزناد وشعيب يعني في حديث أبي الزناد».

ضعفه ابن معين والنسائي، وقال ابن عدي: «ينفرد بأحاديث وأورد منها جملة، ثم قال: عامتها مستقيمة».

قال الذهبي: «احتج به أرباب الصحاح، لكن له ما ينكر».

وقال ابن حجر: «ثقة له غرائب».

روىٰ له الجماعة.

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٢٠٢/٣ رقم٩٢٨)، "بحر الدم" (١٠٢٤)، "الجرح والتعديل" (٢٢٥/٨ رقم١٠١٤)، "سير أعلام النبلاء" (١٦٦/٨)، "تهذيب التهذيب" (٥١٤/٥ رقم٧٩٥٦)، "التقريب" (ص٥٤٣ رقم٦٨٤٥).

- عبدالرحمن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان القرشي، مولاهم المدني. **اختلف فيه:**

فوثقه العجلي ويعقوب بن شيبة والترمذي ، وزاد يعقوب بن شيبة:»صدوق، وفي حديثه ضعف».

وحسن حديثه الذهبي، وابن حجر، وزاد ابن حجر: «تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً».

وقال علي بن المديني: «ماحدث بالمدينة فهو صحيح، وماحدث ببغداد أفسده البغداديون؛ ورأيت عبدالرحمن بن مهدي يخط علىٰ أحاديثه وكان يقول في حديثه عن مشيختهم فلان

(١) ينظر: "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٥١٤)، "معرفة الثقات" للعجلي (١/ ٤٠٥ رقم٦٢٠)، "تهذيب التهذيب"(٢/ ٣٤٢ رقم٢٨٢٢).

. . . . . .

وفلان وفلان، قال: ولقنه البغداديون عن فقهائهم».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولايحتج به».

وقال ابن عدي: «بعض ما يرويه، لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه».

وذهب إلىٰ تضعيفه، الإمام أحمد فقال: «مضطرب الحديث»، وقال علي بن المديني: «كان عند أصحابنا ضعيفاً»، وكذا ضعفه ابن سعد وابن معين والنسائي وعمرو بن علي والساجي، وزاد عمرو بن علي والساجي: «وماحدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد»، وفي رواية لابن معين: «لايحتج بحديثه».

روىٰ له البخاري تعليقاً، ومسلم في المقدمة والأربعة.

قلت: وهو إلىٰ الضعف أقرب - والله تعالىٰ أعلم-.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤١٦/٥)، " معرفة الثقات" للعجلي (٧٦/٢ رقم١٠٣٩) "الجرح والتعديل" (٢٥٢/٥ رقم١٢٠١)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم ٣٦٧)، "سير أعلام النبلاء" (١٦٧/٨)، "ديوان الضعفاء "(رقم٢٤٦٢)، "تهذيب التهذيب"(٣٥٩/٣ رقم٤٤٠٣)، " التقريب" (ص٣٤٠ رقم٣٨٦١).

- **أما الطريق الثالث**: رواه عن يعقوب الأشج، عن أبي أمامة، عن سعيد بن سعد بن عبادة مرفوعاً: **محمد بن إسحاق** بن يسار، **مختلف في حاله**، والأقرب: أنه صدوق حسن الحديث إذا صرح بالسماع[(١)].

قلت: وقد عنعنه ابن إسحاق، ولم يصرح بالسماع من يعقوب الأشج.

- **أما الطريق الرابع**: رواه عن ابن شهاب الزُّهري، عن أبي أمامة، عن بعض أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً: **يونس بن يزيد** الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً[(٢)].

■ **الخلاصة**:

روي الحديث من غير وجه عن أبي أمامة، واختلف عليه في وصله وإرساله، والذي يظهر -

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

.....

والله تعالىٰ أعلم - أن الوجه الراجح هو:الوجه الأول (المرسل)، وذلك لما يلي:

- رجحه الإمام البيهقي، فقال: «هذا هو المحفوظ عن سفيان مرسلاً»، وكذا رجحه الدارقطني وقال: «الصحيح: عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً»[(١)].

- كون الذين أرسلوه أكثر عدداً وجميعهم ثقات، وقد اتفقوا علىٰ روايته عن أبي أمامة مرسلاً.

أما الذين وصلوه وإن كانوا ثقات إلا أنهم لم يتفقوا علىٰ طريق واحد، وإنما رووه من أربعة طرق، وبعض الرواة عنهم متكلم فيه.

-رواه الجمع من الثقات عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف مرسلاً.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "مسنده"[(٢)] قال: "أخبرنا سفيان، عن يحيىٰ بن سعيد وأبي الزناد كلاهما، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف: أن رجُلاً، قال: أحدُهُمَا أَحبَنُ، وقال الآخرُ: مُقعدٌ كان عند جوارِ سَعدٍ، فأصَابَ امرأةً حَبَلٌ، فَرُمِيَت بِهِ، فَسُئِلَ، فَاعترَفَ، فَأَمَرَ النبي ﷺ بهِ. قال أحَدُهُمَا: فَجُلِدَ بِإِثْكَالِ النَّخلِ، وقالَ الآخَرُ: بأُثكُولِ النَّخلِ».

- **سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **يحيىٰ بن سعيد** الأنصاري، **تابعي حافظ ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

- **أبو الزناد هو**: عبد الله بن ذَكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني. روىٰ عن: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.روىٰ عنه: ابناه أبو القاسم، وعبد الرحمن ، والسفيانان، وغيرهم. **تابعي ثقة ثبت**، وثقه وأثنىٰ عليه ابن سعد وابن معين

(١) "العلل" (١٢/ ٢٧٨).

(٢) باب حد الزنا (٣/ ٣٧١ رقم١٥٧٦).

. . . . . .

وعلي بن المديني والإمام أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي والساجي وأبو جعفر الطبري.

قال الإمام أحمد: «كان سفيان يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث».

وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: «كان فقهياً صاحب كتاب».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" -القسم المتمم- (ص: ٣٢٠)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢/٢٦ رقم٨٧٧)، "الجرح والتعديل" (٥/٤٩ رقم٢٢٧)، "الثقات" (٧/٦ رقم٨٧٦٤)، "تهذيب التهذيب" (٣/١٣٤ رقم٣٧٢٥)، "التقريب" (ص٣٠٢ رقم٣٣٠٢).

- **أبو أمامة بن سَهلٍ، واسمه**: أسعد بنِ سهل حُنيفٍ الأنصاري، معروف بكنيته، له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ، ولد قبل وفاة الرسول ﷺ بعامين، وهو الذي سمَّاه وحنّكه. أحد الجلة من العلماء **من كبار التابعين بالمدينة** كما قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (١/ ٨٢). ينظر: ترجمته في الحديث الحادي والأربعين.

الحكم على الحديث:

إسناده رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

قال العلائي في "جامع التحصيل" (رقم ٣٠): «أسعد بن سهل بن حنيف أبو أمامة ولد في حياة النبي ﷺ وليست له صحبة، وماروي عنه فهو مرسل...».

قال ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ١٦٦) بعد إيراد الطرق عن أبي أمامة: «فإن كانت الطرق كلها محفوظة، فيكون أبو أمامة قد حمله عن جماعة من الصحابة، وأرسله مرة».

الحديث التاسع بعد المائة

في كتاب السرقة، باب: ما يكون حرزاً وما لا يكون، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٠٩] " أخبرَنا أبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن صَفوانَ بنِ عبدِ اللهِ أن صَفوانَ بنَ أُمَيَّةَ قيلَ له: مَن لَم يُهاجِرْ هَلَكَ. فقَدِمَ صَفوانُ المَدينَةَ، فنامَ في المَسجِدِ مُتَوَسِّدًا رِداءَه، فجاءَ سارِقٌ فأخَذَ رِداءَه مِن تَحتِ رأسِه، فأخَذَ صَفوانُ السّارِقَ فجاءَ به النَّبِيَّ ﷺ، فأمَرَ به رسولُ اللهِ ﷺ تُقطَعُ يَدُه، فقالَ صَفوانُ: إنِّي لَمَ أُرِدْ هذا، هو عَلَيه صَدَقَةٌ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**فهَلاّ قبلَ أن تأتيَني بِه؟**)).

- وأخبرَنا أبو زَكَريّا، حدثنا أبو العباسِ، أخبرَنا الرَّبيعُ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن عمرٍو، عن طاوُسٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ مِثلَ حَديثِ مالكٍ.

هذا المُرسَلُ يُقَوِّي الأوَّلَ، وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ. ورُوِيَ عن ابنِ كاسِبٍ عن سُفيانَ بنِ عُيَينَةَ بإسنادِه مَوصولاً بذِكرِ ابنِ عباسٍ فيه ولَيسَ بصَحيحٍ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث روي من طريقين:

- الطريق الأول: رواه ابن شهاب الزُّهري، واختلف عليه:

❖ أولاً: رواه الإمام مالك، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

١/ رواه أصحاب الإمام مالك، عنه، عن ابن شهاب الزُّهري، عن صفوان بن عبدالله بن صفوان: أن صفوان بن أمية قيل له: من لم يهاجر هلك... الحديث.

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" رواية يحيىٰ الليثي كتاب الحدود، باب ترك الشفاعة

---

(١) " السنن الكبير" (١٧/ ٣٢٠، ٣٢١ رقم ١٧٢٩٨، ١٧٢٩٩)

. . . . . .

للسارق إذا بلغ السلطان (رقم١٥٧٩)، ورواية أبي مصعب الزُّهري باب ترك الشفاعة للسارق (٢/ ٤٣ رقم١٨٢٢)، وأبو الحسن الشيباني في روايته عن الإمام مالك "للموطأ" باب الرجل يسرق منه الشيء يجب فيه القطع، فيهبه السارق بعدما يرفعه إلىٰ الإمام (رقم ٦٨٥)، عن ابن شهاب الزُّهري، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، أن صفوان بن أمية قيل له: «من لم يهاجر هلك... » بمثل لفظ البيهقي.

ومن طريق الإمام مالك أخرجه: الشافعي في "مسنده"- ترتيب سنجر- باب: إذا وصل الحد إلىٰ الإمام لم يبق فيه عفو(٣/ ٢٨٠ رقم١٥٩٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله لصفوان بن أمية لما تصدق بردائه علىٰ سارقه منه بعد أمر النبي ﷺ بقطعه: ((**فهلا قبل أن تأتيني به**)) (٦/ ١٥٧ رقم٢٣٨٣)، عن ابن شهاب الزُّهري، بإسناد الإمام مالك السابق، ومتنه.

قال الطحاوي بإثر الحديث: «هكذا روىٰ ابن وهب وأكثر الناس هذا الحديث عن مالك، وقد رواه شبابة بن سوار عنه بخلاف هذا الإسناد».

وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٤/ ١٨٩): «المَحفُوظ حديث مالك، عن الزُّهري، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، وكذلك هو في "الموطأ"».

٢/ ورواه شبابة بن سوار، فرواه عن الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه صفوان بن أمية قيل له: إنه من لم يهاجر هلك... الحديث.

أخرجه ابن ماجه في "سننه" أبواب الحدود، باب من سرق من الحرز (رقم ٢٥٩٥)، والطحاوي في الموضع السابق من " مشكل الآثار " (٦/ ١٥٨ رقم٢٣٨٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٦)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن شبابة بن سوار، به، بنحو لفظ البيهقي. وأما لفظ ابن ماجه: عن عبد الله بن صفوان عن أبيه: "أنه نام في المسجد وتوسد رداءه، فأخذ من تحت رأسه، فجاء بسارقه إلىٰ النبي ﷺ فأمر به النبي ﷺ أن يقطع، فقال صفوان: يا رسول الله، لم أرد هذا، ردائي عليه صدقة. فقال رسول الله ﷺ: ((فهلا قبل أن تأتيني به))".

قال الطحاوي بإثر الحديث: «ووافق شبابة علىٰ هذا الإسناد في هذا الحديث أبو علقمة

.....

الفروي، وإذا كان إسناد هذا الحديث كما ذكرنا احتمل أن يكون الزُّهري قد سمعه من عبد الله بن صفوان عن أبيه، وسمعه من صفوان بن عبد الله، فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا، كما يفعل في أحاديثه عن غيرهما ممن يحدث عنه.

فإن قال قائل: أفيتهيأ في سنه لقاء عبد الله بن صفوان؟ قيل له: نعم، ذلك غير مستنكر؛ لأن عبد الله بن صفوان قتل مع عبد الله بن الزبير في اليوم الذي قتل فيه من سنة ثلاث وسبعين، والزُّهري يومئذ سنه (أربع عشرة سنة)؛ لأن مولده كان في السنة التي قتل فيها الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهي سنة إحدىٰ وستين....».

وقال ابن عبد البر: «ورواه أبو علقمة الفروي، عن مالك، كما رواه شبابة بن سوار عنه بإسناده سواء....».

٣/ ورواه أبو عاصم النبيل، عن الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهري، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، عن جده، قال: قيل لصفوان إنه من لم يهاجر، فقد هلك... الحديث.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨/ ٤٧ رقم٧٣٢٥)، من طريق أبي عاصم به.

❖ **ثانيًا: رواه محمد بن أبي حفصة، واختلف عليه من وجهين:**

١/ رواه روح، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزَّهري، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، عن أبيه - عبد الله بن صفوان-: أن صفوان بن أمية بن خلف، قيل له: هلك من لم يهاجر.... الحديث.

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٤/ ١٥ رقم١٥٣٠٣)، عن روح به.

٢/ ورواه سعدان بن يحيىٰ اللخمي، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزُّهري، عن عبد الله بن صفوان بن أمية، عن أبيه قال: نمت في المسجد، فاستل إزاري من تحتي، فأدركته....الحديث. وأسقط صفوان بن عبد الله بن صفوان من الإسناد.

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٥٠ رقم٧٣٣٨)، و(٨/ ٥١ رقم٧٣٤١)، من طريق سعدان بن يحيىٰ به، بمثله، ولفظه بالموضع الثاني: عن عبد الله بن صفوان بن أمية، عن أبيه قال: «لما أن قيل لي هلك من لم يهاجر، أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: ((ارجع أبا

. . . . . .

وهب إلىٰ أباطح مكة)).

- الطريق الثاني: رواه طاوس، واختلف عليه وعلىٰ من دونه:

١/ رواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً:

قال البيهقي في "سننه" (١٧/ ٣٢١ رقم١٧٢٩٩): «أخبرَنا أبو زَكَريّا، حدثنا أبو العباسِ، أخبرَنا الرَّبيعُ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن عمرٍو، عن طاوُسٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ مِثلَ حَديثِ مالكٍ. هذا المُرسَلُ يُقَوِّي الأوَّلَ، وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ».

إلا أنه لم يسق لفظه، وأحال به علىٰ رواية الإمام مالك التي سلفت. وقال: هذا المرسل يقوي الأول. - يعني رواية الإمام مالك عن ابن شهاب السابقة-.

أخرجه الشافعي في "الأم" السارق توهب له السرقة (٦/ ١٤١)، قال:أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس: مثل معنىٰ حديث ابن شهاب عن النبي ﷺ في أمر صفوان. ومن طريق الشافعي أخرجه: البيهقي في "المعرفة" باب مايكون حرزاً....(٦/ ٤٠٣ رقم٥١٥٩).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" مسألة في العفو في الحد (٧/ ٣٠٧ رقم٣٦٣٤١)، والأزرقي في "أخبار مكة " (٢/ ١٦٥)، وكذا الفاكهي في "أخبار مكة" من رخص في كِراء بيوت مكة وبيع رباعِها وشرائها...(٣/ ٢٥٣ رقم٢٠٧٥)، والطحاوي في " مشكل الآثار " باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله لصفوان بن أمية لما تصدق بردائه علىٰ سارقه منه بعد أمر النبي ﷺ بقطعه: ((**فهلا قبل أن تأتيني به**)) (٦/ ١٦٠ رقم٢٣٨٧)، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، قال: «قيل لصفوان بن أمية وهو بأعلىٰ مكة: إنه لا دين لمن لا يهاجر فقال: لا أصل إلىٰ منزلي حتىٰ آتي المدينة فقدم المدينة، فنزل علىٰ العباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ثم أتىٰ المسجد، فنام ووضع خميصة له تحت رأسه، فأتاه سارق فسرقها، فأخذه فجاء به إلىٰ النبي ﷺ، فأمر به أن تقطع يده، فقال: يا رسول الله، هي له، قال: ((فهلا كان ذلك قبل أن تأتيني به؟)) فقال: ((ما جاء بك؟)). قال: قيل: إنه لا دين لمن لم يهاجر قال: ((ارجع أبا وهب إلىٰ أباطح مكة، فقروا علىٰ سكناتكم، فقد انقطعت الهجرة، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا)).

. . . . . .

وخالفه ابن جريج- أي خالف ابن عيينه- فلم يذكر طاوس، فقال: أخبرني عمرو بن دينار: «أن الناس قالوا لصفوان بن أمية بن خلف بعد الفتح: لا دين لمن لا هجرة له، فجاء النبي ﷺ مهاجراً فقال: النبي ﷺ: ((لترجعن أبا وهب إلىٰ أباطح مكة)). قال: هذا سارق سرق خميصة لي. فقال: النبي ﷺ: ((اقطعوا يده)). قال: هي له يا رسول الله، قال: ((فهلا قبل أن تأتيني به، فأما إذا جئتني به فلا)). فقطعت يده ورجع صفوان إلىٰ مكة».

أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" باب ستر المسلم (١٠/ ٢٢٩ رقم١٨٩٣٨)، عن ابن جريج، قال أخبرني عمرو بن دينارأن الناس قالوا.... الحديث، وأسقط طاوس من إسناده.

واختلف علىٰ سفيان بن عيينة:

- فرواه مرة عن عمرو بن دينار، عن طاوس مرسلاً، كما تقدم تخريجه.

- ورواه أخرىٰ عن:عمرو بن سلمة، وإبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس، أن صفوان بن أمية... الحديث، موصولاً.

أخرجه الطبراني في" الكبير " (١١/ ٤١ رقم١٠٩٧٨)، من طريق يعقوب بن حميد، حدثنا سفيان، عن عمرو بن سلمة وإبراهيم بن ميسرة، عن طاوس عن ابن عباس: "أن صفوان بن أمية قدم المدينة فنام في المسجد ووضع خميصة له تحت رأسه فأتىٰ سارق فسرقها فجاء به إلىٰ النبي ﷺ فأمر به أن يقطع. فقال صفوان: يا رسول الله هي له، قال: ((فهلا قبل أن تأتيني به)).

٢/ ورواه ابن طاوس، عن أبيه، عن صفوان بن أمية، أنه قيل له: ((لا يدخل الجنة إلا من هاجر...)) وذكر الحديث.

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٤/ ٢٠ رقم١٥٣٠٦)، و(٤٥/ ٦٠٨ رقم ٢٧٦٤٠)، والنسائي في "سننه"كتاب البيعة، ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة (رقم٤١٧١)، والطحاوي في " مشكل الآثار " باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله لصفوان بن أمية لما تصدق بردائه علىٰ سارقه منه بعد أمر النبي ﷺ بقطعه: ((فهلا قبل أن تأتيني به)) (٦/ ١٦١ رقم٢٣٨٨)، من طريق وُهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن صفوان بن أمية: أنه قيل له: "لا يدخل الجنة إلا من هاجر، قال: فقلت: لا أدخل منزلي، حتىٰ آتي

. . . . . .

رسول الله ﷺ فأسأله، فأتيت النبي ﷺفقلت: يا رسول الله، إن هذا سرق خميصة لي لرجل معه فأمر بقطعه، فقلت: يا رسول الله، فإني قد وهبتها له، قال: ((فهلا قبل أن تأتيني به)).قال: قلت: يا رسول الله، إنهم يقولون: لا يدخل الجنة إلا من هاجر، فقال رسول الله ﷺ: ((لا هجرة بعد فتح مكة، ولكن جهاد ونية، فإذا استنفرتم فانفروا)).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب ستر المسلم (١٠/ ٢٣٠ رقم١٨٩٣٩)، **عن** معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: قيل لصفوان بن أمية.... وذكر الحديث.

ولم يقل طاوس، عن صفوان بن أمية، وإنما قال: قيل: لصفوان بن أمية.

واختلف في سماع طاوس من صفوان بن أمية لهذا الحديث علىٰ قولين:

- **القول الأول: أنه لم يسمع منه،** وممن ذهب إلىٰ ذلك الطحاوي في " مشكل الآثار "(٦/ ١٦١) بإثر الحديث (رقم٢٣٨٨)، حيث قال: «ثم نظرنا في سن طاوس ما يجوز أن يكون أخذ هذا الحديث عن صفوان سماعاً منه؛ فوجدنا وفاة صفوان كانت بمكة عند خروج الناس إلىٰ الجمل[1]، ووجدنا وفاة طاوس كانت بمكة سنة ست ومائة، وسنه يومئذ بضع وسبعون سنة؛ فعقلنا بذلك أنه لا يحتمل أنه أخذه عن صفوان سماعاً».

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٩): «...وقد قيل إن طاوس توفي وهو ابن بضع وسبعين سنة في سنة ست ومائة، قال: فإذا كان سنه هذا فغير ممكن سماعه من صفوان بن أمية؛ لأن صفوان توفي سنة ست وثلاثين وقيل:كانت وفاته بمكة عند خروج الناس إلىٰ الجمل».

- **القول الثاني: أن سماعه من طاوس ممكن،** قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٢١٩): «وطاوس سماعه من صفوان بن أمية ممكن؛ لأنه أدرك زمن عثمان، وذكر يحيىٰ القطان، عن زهير، عن ليث، عن طاوس، قال: أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ....».

(١) يعني: في سنة (٣٦هـ).

. . . . . .

٣/ ورواه عمرو بن دينار، عن طاوُس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن صفوان بن أمية،... وذكر الحديث.

أخرجه الدارقطني في "سننه " كتاب الحدود والديات وغيره(٣/ ٢٠٥ رقم٣٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٢٢ رقم٨١٤٨)، من طريق زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "أن صفوان بن أمية أتىٰ النبي ﷺ برجل قد سرق حلة له، فقال يا رسول الله: هبه لي، فقال رسول الله ﷺ: ((فهلا قبل أن تأتينا به)).

الحكم على الحديث:

إسناده مختلف فيه.

قال الإشبيلي في "الأحكام الوسطىٰ" (٤/ ٩٤): «وقد روي من غير هذا الوجه، ولا أعلمه يتصل من وجه يحتج به».

الحديث العاشر بعد المائة

في كتاب السرقة، باب: النباش يقطع إذا أخرج الكفن من جميع القبر قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن هذا حرز مثله، **قال البيهقي** رَحِمَهُ اللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٠] " أخبرَنا أبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الربَّيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ، أخبرَنا مالكٌ، عن أبي الرِّجالِ، عن أُمِّه عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ، أن النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ المُختَفِيَ والمُختَفِيَةَ. هذا مُرسَلٌ.

وقَد أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضِي وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ سُلَيمانَ البُرُلُّسِيُّ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ صالِحٍ، حدثنا مالكٌ، عن أبي الرِّجالِ، عن عَمْرَةَ، عن عائشَةَ أن رسولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ المُختَفِيَ والمُختَفِيَةَ.

وكَذَلِكَ رَواه أبو قُتَيبَةَ عن مالِك.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو محمدٍ الحَسَنُ بنُ محمدٍ الأزهَرِيُّ، حدثنا أبو أحمدَ محمدُ بنُ عَبدوسِ بنِ كامِلٍ، حدثنا موسَىٰ بنُ محمدِ بنِ حَيّانَ، حدثنا أبو قُتَيبَةَ، حدثنا مالكُ بنُ أنَسٍ، حدثنا أبو الرِّجالِ. فذَكَرَه مَوصولاً، والصَّحيحُ مُرسَلٌ".

غريب الحديث:

المُختفي: قال الإمام مالك: يعني نباش القبور. قال ابن عبد البر: «هذا التفسير في هذا الحديث هو من قول مالك ولا أعلم أحداً خالفه في ذلك، وأصل الكلمة الظهور والكشف؛ لأن النباش يكشف الميت عن ثيابه ويظهره ويقلعها عنه... ».

وأهل الحجاز يسمون النباش المختفي ؛ لأنه يستخرج الميت، فهو من الاختفاء: الاستخراج، أو من الاستتار؛ لأنه يسرق في خفية.

---

(١) "السنن الكبير" (١٧/ ٣٣٤، ٣٣٥ رقم ١٧٣٢٥، ١٧٣٢٦، ١٧٣٢٧).

. . . . . .

ينظر: "الموطأ" باب ماجاء في الإختفاء (رقم٥٦٠)، "غريب الحديث" للحربي (٢/٨٤٠)، "التمهيد" (١٣/١٣٨)، "النهاية" (٢/٥٧).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه الإمام مالك بن أنس عن أبي الرجال، واختلف عنه:

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه الشافعي والقعنبي وغيرهما، عن الإمام مالك، عن أبي الرجال، عن أمه عمرة بنت عبدالرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه البيهقي في "المعرفة" كتاب السرقة، باب النباش(٦/ ٤٠٨ رقم٥١٧٠)، بإسناده ومتنه كما في هذا الحديث.

وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الجنائز، باب ماجاء في الإختفاء(رقم ٥٦٠)، وعنه الإمام الشافعي في "مسنده" - ترتيب سنجر-باب المختفي والمختفية والواصلة والموصولة (٣/ ٤٦ رقم١١٤٥)، وأخرجه الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٨٤٠)، من طريق يحيىٰ، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" ترجمة يحيىٰ بن صالح الوحاظي (٤/ ٤٠٨)، من طريق القعنبي.

ثلاثتهم: (الشافعي، ويحيىٰ، والقعنبي)، عن الإمام مالك به، بمثله.

وقد رجح إرساله كل من:الدارقطني[١]، والعقيلي[٢]، والبيهقي[٣].

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه يحيىٰ بن صالح الوحاظي، عن الإمام مالك، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه ابن عبدالبر في"التمهيد" (١٣/ ١٣٩)، من طريق إبراهيم بن أبي داود البُرلسي، عن يحيىٰ بن صالح به، بمثله.

---

(١) "العلل" (١٤/ ٤١٦ رقم ٣٧٦٢).

(٢) "الضعفاء الكبير" (٤/ ٤٠٨).

(٣) "السنن الكبير" بإثر الحديث رقم (١٧٣٢٧).

. . . . . .

وأخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" ترجمة يحيىٰ بن صالح الوحاظي (٤/ ٤٠٨)، وذكره الدارقطني في "العلل" (١٤/ ٤١٦ رقم ٣٧٦٢)، من طريق يحيىٰ بن صالح الوحاظي، عن الإمام مالك به.

والبيهقي في "سننه" كتاب السرقة، باب: النباش يقطع إذا أخرج الكفن من جميع القبر (١٧ / ٣٣٥ رقم ١٧٣٢٧)، من طريق موسىٰ بن محمد بن حيان، عن أبي قتيبة، عن مالك بن أنس، به.

وابن عبد البر في "التمهيد" (١٣/ ١٣٩)، من طريق هشام بن إسحاق، عن جعفر بن محمد القلانسي، عن عبد الله بن عبد الوهاب، قال سمعت مالك بن أنس قيل له حدثك أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ «لعن المختفي والمختفية».

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب المختفي وهو النباش (١٠/ ٢١٥ رقم ١٨٨٨٨)، عن ابن جريج، قال: أُخبِرت، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، أنها قالت: «لُعِنَ المُختَفِي والمُختَفِية».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه الإمام مالك بن أنس عن أبي الرجال، واختلف عنه:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (الإمام مالك، عن أبي الرجال، عن أمه عمرة بنت عبدالرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً)، فقد رواه عنه ثلاثة رواة هم:**

١/ الإمام الشافعي هو: محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي المكي، **الإمام العلم الفقيه**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والثلاثين.

٢/ القعنبي هو: عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب القعنبي. **ثقة حجة عابد**، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

٣/ يحيىٰ بن صالح، هو: الوُحَاظي أبو زكريا الحمصي.

وثقه ابن معين وأبو اليمان وابن عدي والخليلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروىٰ عنه

. . . . . .

البخاري ثمانية أحاديث.

وحسن حديثه: أبو حاتم، فقال: «صدوق»، وأبو عوانة وقال: «كان حسن الحديث ولكنه صاحب رأي»، والساجي وقال: «هو عندهم من أهل الصدق والأمانة»، وابن حجر في"التقريب" فقال: «صدوق من أهل الرأي».

وتكلم فيه: الإمام أحمد **وذكر أنه كان ينزع إلىٰ رأي الجهم**، قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن الوحاظي، فقال: رأيته في جنازة أبي المغيرة فجعل أبي يضعفه». وقال العقيلي: «جهمي».

ولعل من جرحه بسبب رأيه؛ قال الذهبي في "السير": «غمزه بعض الأئمة لبدعة فيه، لا لعدم إتقان»، وقال في " من تكلم فيه وهو موثق": «ثقة في نفسه، تكلم فيه لرأيه» - يعني رأي الجهم. وأما روايته فقد قال أبو زرعة الدمشقي: «لم يقل فيه أحمد إلا خيراً».

وقال أحمد بن صالح المصري: «حدثنا يحيىٰ بن صالح بثلاثة عشر حديثاً عن مالك، ما وجدناها عند غيره».

وثقه ابن حجر في "الفتح" (٩/ ٥٢٤) فقال: «...خالد ويحيىٰ بن صالح وهما ثقتان».

ولعل الأقرب في حاله - والله أعلم- أنه صدوق، كان يرىٰ رأي الجهمية.

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، مات سنة (٢٢٢هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم١١٥٢)، "التاريخ الكبير" (٢٨٢/٨ رقم٣٠٠٩)، "الجرح والتعديل" (١٥٨/٩ رقم٦٥٧)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤٠٨/٤ رقم٢٠٣٤)، "الثقات" (٢٦٠/٩ رقم١٦٣٢٢)، "من تكلم فيه وهو موثق" (رقم٣٧٢)، "سير أعلام النبلاء" (٤٥٣/١٠)، "فتح الباري" (٥٢٤/٩)، "تهذيب التهذيب"(١٤٦/٦ رقم٨٧٣٨)، "التقريب" (ص: ٥٩١ رقم٧٥٦٨).

❖ **وأما الوجه الثاني: الموصول: (الإمام مالك، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ موصولاً)، وقد رواه عنه ثلاثة رواة:**

١/ **يحيىٰ بن صالح** الوُحَاظي أبو زكريا الحمصي، صدوق كما تقدم في الوجه الأول.

٢/ **أبو قتيبة، هو**: سلم بن قتيبة الشعيري، أبو قتيبة الخراساني. **صدوق**، روىٰ له البخاري

.....

والأربعة. كما في "التقريب" (٢٤٦ رقم٢٤٧١).

إلا أن الرواي عن أبي قتيبة هو: موسىٰ بن محمد بن حيان أبو عمران البصري، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦١ رقم٧١٤): «ترك أبو زرعة حديثه...». وذكره ابن حبان في "الثقات" (٩/ ١٦١ رقم١٥٧٧٥)، وقال: «ربما خالف».

٣/ **عبدالله بن عبدالوهاب** الحَجبي، أبو محمد البصري. **ثقة**، روىٰ له البخاري والنسائي. كما في "التقريب" (٣١٢ رقم٣٤٤٩).

إلا أن في السند إليه: هشام بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة، أبو عبدالرحمن المدني القرشي، قال عنه ابن حجر: **مقبول**. كما في "التقريب (ص٥٧٢ رقم٧٢٨٤).

وقد توبع الإمام مالك في روايته علىٰ هذا الوجه، تابعه ابن جريج، وهو: **ثقة فقيه فاضل، كثير التدليس والإرسال**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

وهذه المتابعة ضعيفة؛ حيث أرسله ابن جريج ولم يصرح بالسماع، وإنما قال: «أُخبرت عن عمرة بنت عبدالرحمن».

قلت: وابن جريج إذا قال أُخبرت جاء بالمناكير، قال عَبدالله بن أحمد في "العلل" (٢/ ٥٥١): «قال أبي: بعض الأحاديث التي كان يرسلها ابن جُرَيج أحاديث موضوعة. كان ابن جُرَيج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان».

■ **الخلاصة:**

الذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم- أن الو جه الراجح هو الوجه الأول (المرسل)؛ وذلك لما يلي:

- نص الإمام البيهقي في هذا الحديث علىٰ أن الصحيح مرسل، وكذا العقيلي[١]، والدارقطني[٢]، وقال البوصيري: «رواه مسدد والبيهقي في "الكبرىٰ" مرسلاً بسند

(١) "العلل" (١٤/ ٤١٦ رقم ٣٧٦٢).

(٢) "الضعفاء الكبير" (٤/ ٤٠٨).

. . . . . .

صحيح[١].

- كون رواته أوثق وأثبت من الوجه الثاني. حيث توبع يحيىٰ بن صالح الوُحاظي علىٰ رواية الإرسال، تابعه الإمام العالم ناصر الحديث[٢] محمد بن إدريس الشافعي، والحجة الثقة عبد الله بن مسلمة القعنبي، وهو ممن له مزيد اختصاص في رواية "الموطأ"، فقد كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في "الموطأ" أحداً، وقد رواه مرسلاً عن الإمام مالك في "الموطأ".

-كون إسناد من رواه موصولاً بإستثناء رواية الوحاظي لا يخلو من مقال، فرواية أبي قتيبة الخراساني، في إسنادها موسىٰ بن محمد بن حيان، ترك أبو زرعة حديثة. وأما رواية عبد الله بن عبد الوهاب ففي إسنادها مقبول. وأما متابعة ابن جريج فتقدم بنا أنها ضعيفة حيث لم يصرح بالسماع، وإنما قال: «أُخبرت عن».

- أن رواية الوُحاظي علىٰ الوجه المرسل مقدمة علىٰ الوجه الموصول؛ كونه تابع الثقات الأثبات، ومنهم القعنبي من خاصة أصحاب مالك مقدم في رواية "الموطأ"، فالذي في موطأ مالك وهو (المرسل) أصح من روايته للموصول عن الإمام مالك بلاشك.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" قال: "عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، أنه سمعها تقول: ((**لعن رسول الله ﷺ المُختَفِي والمُختَفِية**)). يعني نبَّاشَ القُبُور".

- **الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **أبو الرِجال** واسمه: محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان، أبو عبد الرحمن

(١) "إتحاف الخيرة المهرة" (٢/ ٥٢٠).

(٢) قاله الذهبي: "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٥).

. . . . . .

الأنصاري النجاري، وأبو الرجال لقب له. ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والستين.

- **عمرة هي**: عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية كانت في حجر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأكثرت الرواية عنها. **مدنية تابعية ثقة**. تقدمت ترجمتها في الحديث الرابع والستين.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

الحديث الحادي عشر بعد المائة

في كتاب السرقة، باب: من سرق من بيت المال شيئًا، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١١] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أخبرَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أخبرَنا الشّافِعِيُّ قال: قال أبو يوسُفَ: أخبرَنا بَعضُ أشياخِنا، عن مَيمونِ بنِ مِهرانَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، أن عبدًا مِن رَقيقِ الخُمُسِ سَرَقَ مِنَ الخُمُسِ، فلَم يَقطَعْه وقالَ: ((**مالُ اللهِ بَعضُه في بَعضٍ**)).

وقَد رُوِيَ مَوصولاً بإسنادٍ فيه ضَعفٌ، أخبرَناه أبو بكرِ بنُ الحارِثِ الفَقيهُ، أخبرَنا أبو محمدِ بنُ حَيّانَ، أخبرَنا أبو يَعلَىٰ، حدثنا جُبارَةُ، حدثنا حَجّاجُ بنُ تَميمٍ، عن مَيمونِ بنِ مِهرانَ، عن ابنِ عباسٍ، أن عبداً، من رَقيقِ الخُمُسِ سَرَقَ مِنَ الخُمُسِ، فرُفِعَ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺفلَم يَقطَعْه وقالَ: ((**مالُ اللهِ سَرَقَ بَعضُه بَعضًا**)).

في كتاب السير، باب: الرجل يسرق من المغنم وقد حضر القتال، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(٢):

أخبرَنا أبو سَعدٍ أحمدُ بنُ محمدٍ المالِينيُّ، أخبرَنا أبو أحمدَ عبدُ اللهِ بنُ عَدِيٍّ الحافظُ، حدثنا أبو يَعلَىٰ، حدثنا جُبارَةُ، حدثنا حَجّاجُ بنُ تَميمٍ، حَدَّثَنِي مَيمونُ بنُ مِهرانَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن عبدًا مِن رَقيقِ الخُمُسِ سَرَقَ مِنَ الخُمُسِ فرُفِعَ إلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فلَم يَقطَعْه فقالَ: ((**مالُ اللهِ سَرَقَ بَعضُه بَعضًا**)).

هذا إسنادٌ فيه ضَعفٌ، وقَد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ عن مَيمونِ بنِ مِهرانَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً ".

---

(١) " السنن الكبير" (١٧/ ٣٦٩ رقم ١٧٣٨٢، ١٧٣٨٣).

(٢) " السنن الكبير" (١٨/ ٣٣١ رقم ١٨٢٥٢).

.....

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه ميمون بن مهران، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: المرسل: (ميمون بن مهران، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الشافعي في "الأم " العبد يسرق من الغنيمة (٧ / ٣٨٥)، قال: أبو يوسف، أخبرنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران به، بمثله. ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة" باب الرجل يسرق من مال له فيه شرك (٦/ ٤٢٥ رقم٥١٩٠)، بلفظ: «أن عبداً من الجيش سرق من الخمس فلم يقطعه وقال: مال الله بعضه في بعض».

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب الرجل يسرق شيئًا له فيه نصيب (١٠/ ٢١٢ رقم١٨٨٧٣)، عن عبد الله بن محرر، قال:أخبرني ميمون بن مهران قال أتي النبي ﷺ بعبد قد سرق من الخمس فقال: ((مال الله سرق بعضه بعضاً ليس عليه قطع)).

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (ميمون بن مهران، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ):**

أخرجه أبو يعلىٰ كما في "إتحاف الخيرة المهرة" للبوصيري، باب العبد يسرق متاع سيده (٤/ ٢٣٨ رقم ٣٤٨٠)، ومن طريق أبي يعلىٰ أخرجه: ابن عدي في "الكامل" ترجمة حجاج بن تميم (٢/ ٥٢٨ رقم٤٠٧)، والبيهقي في " سننه " باب: الرجل يسرق من المغنم وقد حضر القتال(١٨/ ٣٣١ رقم ١٨٢٥٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" ترجمة حجاج بن تميم (٥/ ٤٢٩).

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" كتاب الحدود، باب العبد يسرق(رقم ٢٥٩٠).

كلاهما: (أبو يعلىٰ، وابن ماجه)، عن جُبارة بن المُغلس، عن حجاج بن تميم، عن ميمون بن مهران، به، بلفظ: "أن عبداً من رقيقِ الخُمُسِ سَرَقَ من الخُمسِ، فَرُفِعَ إلىٰ النبي ﷺ فلم يَقطَعهُ، وقال: ((**مالُ الله سَرَقَ بَعضُهُ بَعْضًا**))".

قال البيهقي: «وهذا إسناد فيه ضعف».

وقال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حجاج بن تميم، والراوي عنه أضعف منه». وكذا قال ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ١٩٤).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه ميمون بن مهران، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (ميمون بن مهران، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أما رواية الشافعي قال: أبو يوسف، أخبرنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن النبي ﷺ مرسلاً. قال عنها الذهبي في "المهذب" (٧/ ٣٤١٩ رقم١٣٥١٥): «منقطع مرتين، وفيه مجهول».

وأما رواية عبد الرزاق، ففيها **عبد الله بن محرر** العامري الجزري الحراني، **متروك الحديث،** ترك حديثه: عمرو بن علي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وعلي بن الجنيد والدارقطني. قال الإمام أحمد: «ترك الناس حديثه»،وقال البخاري: «منكر الحديث».

ينظر: "التاريخ الكبير" (٥/٢١٢ رقم٦٨١)، "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم١٩٩)، "الجرح والتعديل" (٥/١٧٦ رقم٨٢٤)، "الضعفاء والمتروكين " للنسائي (رقم٣٣٢)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (٢/١٦٠ رقم٣١٦)، "تهذيب التهذيب" (٣/٢٥٠ رقم٤٠٤٥)، "التقريب" (ص٣٢٠ رقم ٣٥٧٣).

قلت: فتبين بذلك ضعف هذا الوجه، لجهالة من رواه عن ميمون بن مهران في رواية الشافعي، ولشدة ضعف عبد الله بن محرر في رواية عبد الرزاق.

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (ميمون بن مهران، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ):**

فقد تفرد بروايته عن ميمون بن مهران **حجاج بن تميم** وهو الجزري، ويقال الواسطي، **ضعيف،** ضعفه الأزدي وابن حجر، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال العقيلي: «روى عن ميمون بن مهران أحاديث لا يتابع عليها»، وقال ابن عدي: «ليس له كثير رواية ورواياته ليست بالمستقيمة، روى له ابن ماجه حديثين بإسناد واحد، أحدهما: في الغسل في العيدين،والآخر في السرقة من الغنيمة»- وسياقه كما في "التهذيب".

ينظر: "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١/٢٨٤ رقم٣٤٥)، "الكامل"(٢/٥٢٨ رقم٤٠٧)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (١/١٩٢ رقم٧٦٦)، "تهذيب الكمال" (٥/٤٢٨ رقم١١١٣)، "تهذيب التهذيب"(١/٤٤٢ رقم١٣٢٧)، "التقريب (ص١٥٢ رقم١١٢٠).

.....

وقد تفرد بالرواية عن حجاج علىٰ هذا الوجه: **جُبارة بن المُغلس** الحماني، أبو محمد الكوفي. **وهو ضعيف**،كما في "الكاشف" (١/ ٢٨٩ رقم٧٤٨)،و "التقريب" (ص١٣٧ رقم ٨٩٠).

قال عنه البخاري: «حديثه مضطرب» كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٣٥٨ رقم١٠٤٩).

وقال الذهبي في "المهذب" (٧/ ٣٤١٩ رقم١٣٥١٥): «جُبارة بن المغُلس...ضعيف».

وهذا الوجه إسناده ضعيف كما نص علىٰ ذلك الإمام البيهقي، حيث إن علته جُبارة بن المغلس، وحجاج بن تميم وكلاهما ضعيفان.

قال البوصيري: «هذا إسناد فيه حجاج بن تميم، وهو ضعيف والراوي عنه أضعف منه... رواه البيهقي موصولاً من طريق ابن ماجه وقال في الإسناد ضعف».[1]

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ ضعف إسناد الوجه الموصول وكذا البوصيري وابن حجر، وبعد الدراسة تبين أن كلا الوجهين إسناده ضعيف.

قال الذهبي في "المهذب" (٧/ ٣٤١٩ رقم١٣٥١٥) عن المرسل: «منقطع مرتين، وفيه مجهول». ثم قال عن الموصول: «وقال جُبارة بن المغلس، قلت: ضعيف».

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف علىٰ الوجهين.

(١) ينظر: "مصباح الزجاجة" (٣/ ١١٣)

الحديث الثاني عشر بعد المائة

في كتاب الأشربة والحد فيها، باب: الحدود كفارات، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٢] " وأمّا الحَديثُ الَّذِي أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أحمدُ بنُ جَعفَرٍ القَطيعِيُّ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، حَدَّثَنِي أبي، حدثنا عبدُ الرَّزّاقِ، أخبرَنا مَعمَرٌ، عن ابنِ أبي ذِئبٍ، عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**ما أدرِي تُبَّعٌ ألَعِينًا كان أم لا؟ وما أدرِي ذو القَرنَينِ أنَبيًّا كان أم لا؟ وما أدرِي الحُدودُ كَفّاراتٌ لأهلِها أم لا؟**)). فهَكَذا رَواه عبدُ الرَّزّاقِ عن مَعمَرٍ.

ورَواه هِشامٌ الصَّنعانِيُّ، عن مَعمَرٍ، عن ابنِ أبي ذِئبٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ، مُرسَلاً. قال البخاريُّ: وهو أصَحُّ، ولا يَثبُتُ هذا عن النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ((**الحُدودُ كَفّارَةٌ**)).

قال الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **قد كَتَبْناه مِن وجهٍ آخَرَ عن ابنِ أبي ذِئبٍ مَوصولاً**:

أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ الحَسَنِ القاضِي بهَمَذانَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ الحُسَينِ بنِ دِيزِيلَ، حدثنا آدَمُ بنُ أبي إياسٍ، حدثنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن المَقبُرِيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: فذَكَرَه بنَحوِهِ.

فإن صَحَّ فيَحتَمِلُ أنَّه ﷺ قالَه في وقتٍ لَم يأتِه فيه العِلمُ عن اللهِ تَعالَىٰ، ثُمَّ لَمّا أتاه قال ما رُوِّيناه في حَديثِ عُبادَةَ وغَيرِه.... ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث مداره علىٰ ابن أبي ذئب، وله علتان:

الأولىٰ: الإرسال.

---

(١) "السنن الكبير" (١٧/ ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦ رقم ١٧٦٥٨، ١٧٦٥٩)

. . . . . .

الثانية: في المتن، وهي لفظ: ((**وما أدرِي الحُدودُ كَفّاراتٌ لأهلِها أم لا؟**)). فقد أعل الإمام البخاري هذا الشطر من الحديث بأنه لايثبت عن النبي ﷺ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ((الحُدودُ كَفّارَةٌ)).

والحديث رواه معمر، عن ابن أبي ذئب، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري،عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أدري تبع ألعينًا كان أم لا، وما أدري ذا القرنين أنبيًا كان أم لا، وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا»).**

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٩٢ رقم١٠٤) و(٢/ ١٧ رقم٢١٧٤) وصححه، بإسناد البيهقي ومتنه، وقال في الموضع الأول: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولا أعلم له علة ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أبوداود في "سننه" السنة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم السلام(رقم ٤٦٧٤) بشطره الأول، والبزار في "مسنده" (١٥/ ١٦٦ رقم٨٥١٩)، والحنائي في "فوائده" (١/ ٢٥٥ رقم٢٧)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٨٢٨ رقم١٥٥٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(١١/ ٤)، و(١٧/ ٣٣٧)، من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب به، بنحوه.

وأورده البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٣) ورجح المرسل.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن أبي ذئب إلا معمر»[(١)].

وقال ابن عساكر: «قال الدارقطني تفرد به عبد الرزاق»[(٢)].

وقال الحنائي: «هذا حديث غريب من حديث أبي سعد سعيد بن أبي سعيد المقبري.... تفرد به بهذا الإسناد أبو بكر عبد الرزاق بن همام... عن أبي عروة معمر بن راشد الصنعاني...، عن ابن أبي ذئب....، ورواه: هشام بن يوسف الصنعاني قاضي صنعاء

(١) ينظر: "مسند البزار" (١٥/ ١٦٦).

(٢) ينظر: "تاريخ دمشق" (١١/ ٤).

. . . . . .

أبو عبد الرحمن، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن النبي ﷺ وهو مرسل وهو الأصح والله أعلم»[(١)].

وقال البيهقي: «فهَكَذا رَواه عبد الرزاق عن معمر. ورواه هِشامٌ الصَّنعانِيُّ.... مُرسَلاً. قال البخاريُّ: وهو أصَحُّ، ولا يَثبُتُ هذا عن النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ((**الحُدودُ كَفّارَةٌ**))»[(٢)].

قلت: لعل قول من قال تفرد به عبد الرزاق يعني في روايته عن معمر؛ وذلك لأن معمر توبع في روايته عن ابن أبي ذئب علىٰ الوجه الموصول ولم ينفرد به، تابعه آدم بن أبي إياس كما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٨ رقم٣٦٨٢)، من طريق إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما أدري أتبع كان لعينًا أم لا، وما أدري أذو القرنين كان نبيًا أم لا، وما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا)).

وقال عقبه: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه».

❖ **الوجه الثاني: (رواه هشام الصنعاني، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٣) من طريق هشام، به. ثم ذكر الموصول عن أبي هريرة، وقال: «والأول أصح - يعني المرسل- ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ قال: ((الحدود كفارة))»، وكذا صححه الحنائي في "فوائده"[(٣)].

قلت: إنما عنىٰ بقوله: «لايثبت هذا عن النبي ﷺ...».الشطر الأخير من الحديث: ((وما أدرِي الحُدودُ كَفّاراتٌ لأهلِها أم لا؟)) - والله تعالىٰ أعلم-.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه معمر، عن ابن أبي ذئب، واختلف عليه في وصله وإرساله.

---

(١) ينظر: "فوائد الحنائي" (١/ ٢٥٥).

(٢) ينظر: "السنن الكبير" (١٧/ ٢٢٤).

(٣) ينظر: "فوائد الحنائي" (١/ ٢٥٥).

. . . . . .

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري،عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الرسول ﷺ):**

تفرد بروايته عن معمر، **عبد الرزاق بن همام الصنعاني، متفق علىٰ ثقته،** عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

وقد توبع معمر علىٰ هذا الوجه في الرواية عن ابن أبي ذئب، تابعه: **آدم بن أبي إياس،** واسمه: عبد الرحمن الخراساني، أبو الحسن العسقلاني. **وهوثقة عابد،** وثقه ابن معين والعجلي وأبو داود وأبو حاتم، وزاد أبو حاتم: «مأمون متعبد من خيار عباد الله». وقال الإمام أحمد: «كان من الستة أو السبعة الذين يضبطون الحديث عن شعبة».

روىٰ له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، مات سنة (٢٢١هـ).

ينظر: «بحر الدم» (رقم٥٢)، "معرفة الثقات" للعجلي (١/٢١٣ رقم٥١)، "الجرح والتعديل" (٢/٢٦٨ رقم٩٧٠)، "الثقات "(٨/١٣٤ رقم١٢٥٩٩)، "تهذيب التهذيب" (١/١٢٦ رقم٣٦٨)، "التقريب" (ص٨٦ رقم١٣٢).

إلا أن في إسناده شيخ الحاكم: عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الأسدي القاضي، **تكلم فيه،** كما في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٩٢ رقم٥٤٢٨)، وقال الذهبي في "المهذب" (٧/ ٣٤٧٦): «عبد الرحمن متهم في لقاء ابن ديزيل».

قلت: وهذه المتابعة من رواية عبد الرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسن بن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، عن ابن أبي ذئب، به.

❖ **أما الوجه الثاني: (معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

فقد تفرد بروايته عن معمر علىٰ هذا الوجه: **هشام بن يوسف** الصنعاني، أبو عبد الرحمن الأبناوي قاضي صنعاء. **ثقة متقن،** من أثبت أصحاب معمر. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع بعد المائة.

هذا فيما يتعلق بالاختلاف علىٰ الإسناد.

أما مايتعلق في المتن فقد أنكر الشطر الأخير منه: ((وما أدرِي الحُدودُ كَفّاراتٌ لأهلِها أم لا؟))، الإمام البخاري بقوله: «ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ قال: ((الحدود

. . . . . .

كفارة))».

عنىٰ بحديث ((الحدود كفارة)) الحديث الثابت عن عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال لنا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس: «تبايعوني علىٰ أن لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجُلِكم، ولا تعصُوا في معرُوف، فمن وفىٰ منكم فأجْرُهُ علىٰ الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارةٌ له، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله فأمرُه إلىٰ الله، إن شاء عاقبهُ، وإن شاءَ عَفَا عنهُ». فبايعناه علىٰ ذلك.

وهو صحيح ؛ أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الإيمان (رقم١٨)، وكتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلىٰ النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة (رقم٣٨٩٢)، وكتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة:آيه ١٢] (رقم٤٨٩٤)، وكتاب الأحكام، باب بيعة النساء (رقم٧٢١٣)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الحدود(رقم١٧٠٩)، من طريق ابن شهاب الزُّهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن عبادة بن الصامت مرفوعًا.

- قال أبو عمر بن عبد البر: «حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ فيه أن الحدود كفارة وهو أثبت وأصح إسناداً من حديث أبي هريرة هذا»[(١)].

- وقال القاضي عياض: «حديث عبادة أصح إسناداً. ولا تعارض بين الحديثين، فقد يمكن أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة ؛ إذ لم يعلم أولاً حتىٰ أعلمه -الله تعالىٰ- أخيراً»[(٢)].

ويمكن الجمع بين الحديثين كما قال القاضي عياض، وذهب إلىٰ ذلك ابن حزم[(٣)] **والبيهقي**[(٤)] **والحافظ ابن حجر**[(٥)]: بأن يكون حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ورد أولاً قبل أن

(١) ينظر: "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٨٢٨).

(٢) ينظر: "إكمال المعلم" (٥/ ٢٨٦)، و"البدر المنير" (٨/ ٥٠٥).

(٣) ينظر: "المحلىٰ" (١٢/ ١٤).

(٤) ينظر: "السنن الكبير"(١٧/ ٥٢٥، ٥٢٦) عقب الحديث رقم (١٧٦٥٩).

(٥) ينظر: "فتح الباري" (١/ ٦٦)، "التلخيص الحبير" (٣/ ٢٨٩).

. . . . . .

يُعلمه الله ثم أعلمه بعد ذلك.

قال البيهقي عن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فإن صح فيحتمل أنه ﷺ قاله في وقت لم يأته فيه العلم عن الله، ثم لما أتاه قال ماروياه في حديث عبادة وغيره.....». ثم قال: «ولايمكن الاستدلال بحديث أبي هريرة علىٰ أنه كان بعد حديث عبادة بن الصامت؛ فإن الصحابة كانوا يأخذ بعضهم من بعض فيحتمل أن يكون أبو هريرة إن صحت الرواية عنه أخذه عمن تقدم إسلامه من الصحابة والله أعلم».

وقال البوصيري: «ثم أَعلَمَ الله نبيهُ ﷺ أن الحدود كفارات وأن تبعًا أسلم...»[(١)].

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث لم يرجح الإمام البيهقي أي من أوجه الاختلاف، لكنه استشهد بقول الإمام البخاري في ترجيح المرسل، وعدم ثبوت الموصول عن النبي ﷺ،ثم تعقبه بقوله: «قد كتبناه من وجه آخرعن ابن أبي ذئب موصولاً»، وساقه بإسناده من طريق آدم ابن أبي إياس، وقد تقدم بنا أن في إسناده عبد الرحمن بن الحسن القاضي، تكلم فيه واتهم في لقاء ابن ديزيل.

والحديث من الوجهين رواته ثقات من أثبت أصحاب معمر، وهما: هشام بن يوسف وعبد الرزاق، إلا أن عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام، قال الدوري: «سمعت يحيىٰ يقول: كان عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف...». "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/ ١٣٠ رقم٥٣٨).

وقد صحح الوجه الأول (الموصول) كل من: الحاكم في "المستدرك"[(٢)]، وابن حزم في "المحلىٰ"[(٣)]، وابن التركماني في "الجوهر النقي"[(٤)]، وابن حجر في "الفتح"[(٥)]. وزاد

(١) ينظر: "إتحاف الخيرة المهرة" (٥/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: "المستدرك" (١/ ٩٢ رقم ١٠٤) و(٢/ ١٧ رقم٢١٧٤).

(٣) ينظر: "المحلىٰ" (١٢/ ١٣).

(٤) ينظر: "الجوهر النقي" (٨/ ٣٢٩).

(٥) ينظر: "فتح الباري" (١/ ٦٦).

. . . . . .

الحاكم: «ولا أعلم له علة»، وزاد ابن حزم: «وما نعلم له في وقتنا هذا علة».

وصحح الوجه الثاني (المرسل): البخاري في "التاريخ"[(١)]، والحنائي في "فوائده"[(٢)].

ولعل الحديث روي علىٰ الوجهين - والله تعالىٰ أعلم - لتساوي رواة الوجهين، ولتصحيح جمع من الأئمة للوجه الموصول، وتصحيح البخاري والحنائي للوجه المرسل.

أما مايتعلق في المتن: فقد أجيب عنه بأنه يمكن الجمع بين حديثي أبي هريرة وعبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله، ثم أعلمه بعد ذلك، والله تعالىٰ أعلم.

دراسة الإسناد:

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البزار في "مسنده"[(٣)] قال: "حدثنا سلمة بن شبيب، وأحمد بن منصور، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما أدري الحدود كفارات أم لا؟! وما أدري تبع كان لعينًا أم لا؟! وما أدري عزير نبيا أم لا؟!)).

- **سلمة بن شبيب هو**: النيسابوري أبو عبد الرحمن الحجري المسمعي، روىٰ عن: أحمد ابن حنبل، وعبد الرزاق الصنعاني، ويزيد بن هارون وغيرهم. روىٰ عنه: الجماعة سوىٰ البخاري، وأبو حاتم الرازي،وغيرهم. **ثقة**، قال عنه المزي: «أحد الأئمة المكثرين والرحالة الجوالين»، وقال الذهبي: «حجة».

ينظر: "تهذيب الكمال" (١١/٢٨٤ رقم٢٤٥٥)، الكاشف (١/٤٥٣ رقم٢٠٣٤)، "التقريب" (ص٢٤٧ رقم٢٤٩٤).

- **أحمد بن منصور هو**: ابن سيار بن المعارك البغدادي، أبو بكر الرمادي. روىٰ عن: حجاج المصيصي، وزيد بن الحباب، وعبد الرزاق الصنعاني، وغيرهم. روىٰ عنه: ابن ماجه، وابن أبي حاتم، وأبو عوانة وغيرهم. ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن كما

(١) ينظر: "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٣).

(٢) ينظر: "فوائد الحنائي" (١/ ٢٥٥).

(٣) (١٥/ ١٦٦ رقم٨٥١٩).

. . . . . .

قال ابن حجر. قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه مع أبي وكان أبي يوثقه».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٧٨/٢ رقم١٦٩)، "تهذيب الكمال" (١/ ٤٩٢ رقم١١٣)، "التقريب" (ص٨٥ رقم١١٣).

- **عبدالرزاق** بن همام الصنعاني. **ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير** وكان يتشيع. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **معمر** بن راشد الأزدي. **ثقة ثبت فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **ابن أبي ذئب**: هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي، **ثقة فقيه فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد المقبري قاله ابن معين، كما في "تهذيب التهذيب" (٣٠٩/٢).

- **المقبري هو**: سعيد بن أبي سعيد واسمه: كيسان، أبو سعد المدني المقبري. روىٰ عن: أنس بن مالك، وعبدالله بن عمر، وأبي هريرة ﷺ. روىٰ عنه: أسامة بن زيد، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، وشعبة بن الحجاج وغيرهم. **وهو تابعي ثقة**، تغير قبل موته بأربع سنين وروايته عن عائشة وأم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرسلة، كما في "التقريب". وثقه ابن سعد وابن معين وابن المديني والعجلي وأبو زرعة والنسائي وابن خراش.

قال عنه الذهبي: «ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط....ثم قال في آخر الترجمة: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأىٰ لعابه يسيل فلم يحمل عنه».

وقال ابن حجر في "الهدي": «... صاحب أبي هريرة مجمع علىٰ ثقته، لكن كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر، وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد ويعقوب بن شيبة وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم. وقال الساجي عن يحيىٰ بن معين: أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب. وقال ابن خراش: أثبت الناس فيه الليث بن سعد. قلت: أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه، وأخرج أيضاً من حديث مالك، وإسماعيل بن أمية، وعبدالله بن عمر العمري، وغيرهم من الكبار، وروىٰ له الباقون، لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً».

. . . . . .

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٢٣هـ) وقيل: بعدها.

ينظر: "الطبقات الكبرى" -القسم المتمم- (ص١٤٥ رقم٥٣)، "معرفة الثقات " للعجلي (٣٩٩/١ رقم٥٩٤)، "تهذيب الكمال" (٤٦٦/١٠ رقم ٢٢٨٤)، "ميزان الاعتدال" (١٣٩/٢)، "الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط" (رقم ٤٠)، "تهذيب التهذيب" (٣٠٨/٢ رقم٢٧٢٤)، "التقريب" (ص٢٣٦ رقم٢٣٢١)، "هدي الساري" (ص٤٠٣).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

الحديث الثالث عشر بعد المائة

في كتاب الأشربة والحد فيها، باب: الدابة تنفح برجلها، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٣] " وأمّا الحَديثُ الَّذِي: أخبرَنا أبو عبدِ اللِه الحافظُ، أخبرَنا أبو العباسِ السَّيَّارِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ موسَىٰ الباشانِيُّ، حدثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ شَقيقٍ، حدثنا أبو حَمزَةَ، عن الأعمَشِ، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ ثَرْوانَ (ح) وأخبرَنا أبو بكرِ بنُ الحارِثِ الفَقيهُ الأصبَهانِيُّ أخبرَنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا عبدُ الـمَلِكِ بنُ أحمدَ الزَّيّاتُ، حدثنا حَفصُ بنُ عمرٍو، حدثنا عبدُ الرَّحمَنِ، حدثنا سفيانُ، عن أبي قَيسٍ، عن هُزَيلِ بنِ شُرَحبيلَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الـمعدِنُ جُبارٌ، والبِئرُ جُبارٌ، والسّائمَةُ جُبارٌ، والرِّجلُ جُبارٌ، وفِي الرِّكازِ الخُمُسُ**)). لَفظُ حَديثِ الثَّورِيِّ، وفِي رِوايَةِ الأعمَشِ: ((**العَجماءُ جُبارٌ، والبِئرُ جُبارٌ، والـمَعدِنُ جُبارٌ، والرِّجلُ جُبارٌ، وفِي الرِّكازِ الخُمُسُ**)). فهَذا مُرسَلٌ لا تَقومُ به حُجَّةٌ.

ورَواه قَيسُ بنُ الرَّبيعِ مَوصولاً بذِكرِ: عن عبدِ اللِه بنِ مَسعودٍ فيهِ. وقَيسٌ لا يُحتَجُّ بهِ".

غريب الحديث:

- **الجُبار**: **أي**: الهدر.

وقوله: «**المَعدن جُبار**» معناه: إن هذه المعادن التي تستخرج منها الذهب والفضة فيجيء قوم يحفرونها بشيء مسمىٰ لهم فربما انهار المعدن عليهم فقتلهم فيقول: دماؤهم هدر؛ لأنهم عملوا بأجرة.

و«**البئر جُبار**» معناه: البئر العادية القديمة لا يعلم لها حافر ومالك، يقع فيها الإنسان أو غيره،

---

(١) "السنن الكبير" (١٧/ ٥٧٦، ٥٧٧ رقم ١٧٧٥٢).

.....

فذلك هدر.

و«**السائمَة جُبار**»: السائمة هي الدابة المرسلة في رعيها، ومعناه: أن الدابة المرسلة في مرعاها إذا أصابت إنسانًا كانت جنايتها هدراً.

و«**الرِّجل جُبار**»**معناه**: أن ما أصابت الدابة ونفحت برجلها وصاحبها راكب عليها، أويقودها فهو هدر لا عقل فيه ولا قود علىٰ صاحبها.

و«**العجماء**» هي: الدابة أو البهيمة، وسميت عجماء؛ لأنها لا تتكلم.

ينظر: "غريب الحديث " لابن سلام (٢٨٢/١-٢٨٣)، "غريب الحديث " للحربي (٤٢٢/٢)، "مقاييس اللغة" لابن فارس (٥٠١/١)، "النهاية" لابن الأثير (٢٣٦/١) و(٢٠٤/٢) و(٤٢٦/٢).

و«**الرِّكاز**» هو: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض وهو قول أهل الحجاز، والحديث جاء بهذا التفسير وهو: الكنز الجاهلي؛ وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه. وعند أهل العراق يطلق علىٰ: المعادن، والقولان تحتملهما اللغة.

ينظر: "النهاية" (٢٥٨/٢)، "لسان العرب" (٣٦٥/٥).

⊂ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه عبد الرحمن بن ثروان - أبو قيس- واختلف عليه وعلىٰ من دونه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره (٣/ ١٥٣ رقم٢١٣)، ومن طريقه: الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج " (٢/ ٧٨٠). من طريق عبد الملك بن أحمد الزيات، عن حفص بن عمرو، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن أبي قيس به، بمثله.

وعبد الرزاق في "مصنفه" باب غرم القائد (٩/ ٤٢٣ رقم١٧٨٧٣)،وفي باب العجماء(١٠/ ٦٦ رقم١٨٣٧٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" الدابة تضرب رجلها

. . . . . .

(٥/ ٤٠٠ رقم٢٧٣٦٩)، والدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره (٣/ ١٧٨ رقم٢٧٩)، من طريق سفيان الثوري، عن أبي قيس به، بنحوه، واقتصر ابن أبي شيبة علىٰ لفظ: ((الرِّجلُ جُبَارٌ)).

وأخرجه الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٤١٦) من طريق الأعمش، عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل، قال النبي ﷺ: ((الرِّجْلُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ، وَالْبِئْرُ، وَالسَّائِمَةُ جُبَارٌ)).

وأعل البيهقي هذا الوجه بقوله: «فهذا مرسل لاتقوم به حجة».

وقد اختلف علىٰ الأعمش:

- فرواه عبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما في الرواية السابقة.

- وخالفه زياد بن عبد الله البكائي فرواه عن الأعمش، عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ موصولاً، أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج" (٢/ ٧٨١)، بلفظ: ((الرجل جبار، والعجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس)).

وقال بإثره: «تفرد بروايته زياد البكائي عن الأعمش».

وزياد البَكّائي: في حديثه عن غير ابن إسحاق لين. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والثلاثين.

ولعل رواية الأعمش المرسلة أصح، فقد رواها عبد الله بن نمير، وهو ثقة أوثق من البَكائي. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والخمسين.

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه قيس بن الربيع، عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ):**

أخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الحدود والديات وغيره(٣/ ١٧٩ رقم٢٨٢)، من طريق عبيد بن إسحاق، عن قيس، به. بمثل لفظ حديث هزيل المرسل(رقم٢٨١)،

. . . . . .

((الرِّجل جبار)).

وأعل البيهقي هذا الوجه بقيس بن الربيع، فقال: «ورواه قيس بن الربيع موصولاً بذكرِ: عن عبدِ اللِه بنِ مَسعودٍ فيهِ. وقَيسٌ لا يُحتَجُّ بهِ».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث **مداره علىٰ أبي قيس** وهو: عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي الكوفي.

صدوق، ربما خالف كما في "التقريب". قال عنه الإمام أحمد: «يخالف في أحاديثه»، وقال في رواية: «لا يحتج بحديثه»، وقال أبو حاتم: «صالح هو لين الحديث».

روىٰ له الجماعة سوىٰ مسلم، مات سنة عشرين ومائة.

ينظر: "**بحر الدم**" (**رقم ٦٠٣**)، "التاريخ الكبير" (٥/٢٦٥ رقم٨٥٥)، "الجرح والتعديل" (٥/٢١٨ رقم١٠٢٨)، "التقريب" (ص٣٣٧ رقم٣٨٢٣).

وقد رواه عن أبي قيس علىٰ الوجه الأول (المرسل) كل من:

- **سفيان بن** سعيد بن مسروق **الثوري، وهو ثقة حافظ** أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

- **الأعمش هو**: سليمان بن مِهران الأسدي الكَاهِلي، أبو محمد الكوفي الأعمش. **تابعي ثقة** حافظ، عارف بالقراءات. وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: «إمام». وقال شعبة: «ما شفاني أحد في الحديث ماشفاني الأعمش»، وكان إذا ذكره قال: «المصحَف المصحَف».

وصفه بالتدليس الكرابيسي، والنسائي، والدارقطني، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب التدليس، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح؛لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ماروه.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٤٧هـ) وقيل: (١٤٨هـ).

ينظر: "معرفة الثقات" للعجلي (١/٤٣٢ رقم٦٧٦)، "الجرح والتعديل" (٤/١٤٦ رقم٦٣٠)، "تهذيب التهذيب" (٢/٤٢٣ رقم٣٠٤٩)، "التقريب" (ص٢٥٤ رقم٢٦١٥)، "تعريف أهل التقديس" (رقم٥٥).

. . . . . .

- **وقد رجح الوجه المرسل الدارقطني**، فقال: «والمرسل هو الصواب في الروايتين»[(١)].

أي: رواية الأعمش والثوري.

وقد تفرد بروايته عن الأعمش موصولاً بذكر أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زياد البَكّائي، وقد تقدم بنا أنه لين الحديث في غير ابن إسحاق، والراجح عن الأعمش مرسلاً.

ورواه عن أبي قيس علىٰ الوجه الثاني (الموصول):

قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي، **ضعيف**. قال البيهقي في "سننه" (١٢/ ١٨٢ رقم١١٨٥٩): «قيس بن الربيع ضعيف عند أهل الحديث».

قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وكذا قال الإمام أحمد: «ليس حديثه بشئ»، ضعفه وكيع والدارقطني، وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال الذهبي: «صدوق، لا يحتج به».

وقال ابن حجر: «صدوق، تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٢٧٧/٣ رقم ١٣٢٧)، "بحر الدم" (رقم ٨٥٥)، "الضعفاء الصغير" للبخاري(رقم٣١٦)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (رقم٤٩٩)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (١٩/٣ رقم٢٧٧٤)، "ديوان الضعفاء" للذهبي (رقم٣٤٥٧)، "التقريب" (ص: ٤٥٧).

■ **الخلاصة:**

الحديث ضعف إسناده الإمام البيهقي علىٰ الوجهين، حيث قال عقب حديث هزيل المرسل: «فهَذا مُرسَلٌ لا تَقومُ به حُجَّةٌ.ورَواه قَيسُ بنُ الرَّبيعِ مَوصولاً بذِكرِ: عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ فيهِ. وقَيسٌ لا يُحتَجُّ بهِ».

وقد رجح رواية الإرسال الدارقطني كما في "العلل"[(٢)]. ويؤيد ذلك كونها من رواية ثقتين هما الثوري والأعمش. في حين رواه موصولاً قيس بن ربيع وهوضعيف.

(١) ينظر: "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١١/ ١٦٥).

(٢) ينظر: "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١١/ ١٦٥).

. . . . . .

إلا أن إسناد الحديث الذي رجحه الدارقطني ضعيف؛ لإرساله.

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث علىٰ الوجه الأول ضعيف؛ لإرساله.

وإسناده علىٰ الوجه الثاني الموصول ضعيف؛ لضعف قيس بن الربيع.

إلا أن أصل الحديث صحيح وهو مخرج في"الصحيحين"، من طريق آخر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: ((العَجمَاءُ جُبَارٌ، والبِئرُ جُبَارٌ، والمَعدِنُ جُبَارٌ، وفي الرِّكاز الخُمُسُ)).

فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس (رقم١٤٩٩) واللفظ له، وفي كتاب المساقاة باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن (رقم٢٣٥٥)، وكتاب الديات، باب المعدن جبار والبئر جبار (رقم٦٩١٢)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الحدود (رقم١٧١٠)، من طريق سعيد بن المسيب، وأبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

الحديث الرابع عشر بعد المائة

في كتاب الصيد والذبائح، باب: من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٤]" أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ بكرِ بنِ داسَةَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا يوسُفُ بنُ موسَىٰ، حدثنا سُلَيمانُ بنُ حَيّانَ ومُحاضِرٌ- الـمَعنَىٰ- عن هِشامِ بنِ عُروةَ (ح) وأخبرَنا أبو عمرٍو الأديبُ، أخبرَنا أبو بكرٍ الإسماعيلِيُّ، أخبرَني إبراهيمُ الجَوْزِيُّ، حدثنا يوسُفُ، حدثنا أبو خالِدٍ الأحمَرُ ومُحاضِرٌ، قال أبو خالِدٍ: سَمِعتُ هِشامَ بنَ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: قالوا: يا رسولَ اللهِ إن هَهُنا أقوامًا حدَيثَ عَهدٍ بشِركٍ يأتونَنا بلُحْمانٍ لا نَدرِي يَذكُرونَ اسمَ اللهِ عَلَيها أم لا. فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**اذْكروا اسمَ اللهِ وكُلوا**)).

رَواه البخاريُّ في "الصحيح" عن يوسُفَ بنِ موسَىٰ عن أبي خالِدٍ سُلَيمانَ بنِ حَيّانَ الأحمَرِ، وأخرَجَه أيضًا مِن حَديثِ محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ الطُّفاوِيِّ وأُسامَةَ بنِ حَفصٍ عن هِشامٍ مَوصولاً، قال: وتابَعَهُمُ الدَّراوَرْدِيُّ عن هِشامٍ.

قال الشيخُ: وتابَعَهُم أيضًا حاتِمُ بنُ إسماعيلَ وعَبدُ الرَّحيمِ بنُ سُلَيمانَ ومَسلَمَةُ بنُ قَعنَبٍ ويونُسُ بنُ بُكَيرٍ وعبدِ اللهِ بنُ الحارِثِ الجُمَحِيُّ وعَبدُ اللهِ بنُ عاصِمٍ؛ كُلُّهُم عن هِشامِ بنِ عُروةَ عن أبيه عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وأخبرَنا أبو زَكَريّا بنُ أبي إسحاقَ الـمُزَكِّي، أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ الوَهّابِ، أخبرَنا جَعفَرُ بنُ عَوْنٍ، أخبرَنا هِشامٌ، عن أبيه قال: كان ناسٌ من أهلِ الباديَةِ يأتونَ بلُحْمانٍ قَد ذَبَحوها، فسألوا رسولَ اللهِ ﷺ كَيفَ يَصنَعونَ؟ فقالَ: ((**سَمُّوا عَلَيها اسمَ اللهِ وكُلُوها**)). وكَذَلِكَ رَواه مالِك بنُ أنَسٍ وحَمّادُ بنُ سلمةَ عن هِشامٍ مُرسَلاً دونَ ذِكرِ عائشةَ بَمعنَىٰ رِوايَةِ مَن رَواه مَوصولاً".

---

(١) "السنن الكبير" (١٩/ ١٨٢، ١٨٣ رقم ١٨٩٢١، ١٩٨٢٢).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ الوجه الأول: الموصول: (رواه سليمان بن حيان -أبو خالد الأحمر- ومحاضر وجماعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه،عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا):

أخرجه أبو داود في "سننه" الضحايا، باب ماجاء في أكل اللحم لا يدري أذكر اسم الله عليه أم لا (رقم٢٨٢٩) عن يوسف بن موسىٰ، عن سليمان بن حيان ومحاضر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به، بمثله، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الصغير" باب المسلم يذبح علىٰ اسم الله وإن لم يذكره بلسانه(٤/ ٤٢ رقم٣٠١١)، إلا أنه رواه عن سليمان بن حيان فقط دون محاضر.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"كتاب التوحيد باب السؤال بأسماء الله تعالىٰ والاستعاذة بها (رقم٧٣٩٨)، عن يوسف بن موسىٰ، عن أبي خالد الأحمر-وهو: سليمان بن حيان-، ومن طريق البخاري البغوي في "شرح السنة" (١١/ ١٩٤ رقم٢٧٦٩). وقال البخاري عقب الحديث: «تابعه محمد بن عبدالرحمن، والدَّرَاوَردي، وأسامة بن حفص».

وأخرجه ابن الجارود في "المنتقىٰ" (رقم ٨٨١)، من طريق محاضر.

كلاهما: (سليمان بن حيان الأحمر، ومحاضر)، عن هشام، عن أبيه به، بمثله.

والبخاري أيضًا في كتاب البيوع، باب من لم يرَالوساوس ونحوها من المُشبهات (رقم٢٠٥٧)، والدارقطني في"سننه" باب الصيد والذبائح والأطعمة... (٤/ ٢٩٦ رقم٩٩، والبيهقي في "المعرفة" باب تسمية الله عند الإرسال (٧/ ١٧٨ رقم٥٥٩٨)، من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام، عن محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِي.

والبخاري في كتاب الذبائح والصيد والتسمية علىٰ الصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم (رقم٥٥٠٧)، من طريق أسامة بن حفص المدني. وقال عقب الحديث: «تابعه عليّ عن الدَّرَاوَردي. وتابعه: أبو خالد، والطُّفَاوِي».

وأخرجه ابن أبي شيبة "مصنفه" (٥/ ١٣٢ رقم٢٤٤٣٧)، والدارمي في "سننه" باب اللحم

. . . . . .

يوجد فلا يدرىٰ أذكر اسم الله عليه أم لا (٢/ ١٢٥٨ رقم٢٠١٩)، وابن ماجه في "سننه" أبواب الذبائح، باب التسمية عند الذبح (رقم ٣١٧٤)، أبو يعلىٰ في "مسنده" (٧/ ٤٢٥ رقم٤٤٤٧)، والبيهقي في "السنن الصغير" باب المسلم يذبح علىٰ اسم الله وإن لم يذكره بلسانه(٤/ ٤٢ رقم٣٠١١)، من طرق عن عبد الرحيم بن سليمان.

والنسائي في "سننه" كتاب الضحايا، باب ذبيحة من لم يعرف(رقم٤٤٣٨)، من طريق النضر بن شميل.

جميعهم: (محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأسامة بن حفص، وعبد الرحيم بن سليمان، والنضر بن شُميل، والدَّرَاوَردي)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، مرفوعًا، بنحوه.

وذكر البيهقي من تابعهم علىٰ هذا الوجه، فقال: «وتابَعَهُم أيضًا حاتِمُ بنُ إسماعيل، وعَبدُ الرَّحيمِ بنُ سُلَيمانَ ومَسلَمَةُ بنُ قَعنَبٍ ويونُسُ بنُ بُكَيرٍ وعبدِ اللهِ بنُ الحارِثِ الجُمَحِيُّ وعَبدُ اللهِ بنُ عاصِمٍ؛ كُلُّهُم عن هِشامِ بنِ عُروةَ عن أبيه عن عائشةَ «رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٤/ ١٧٣ رقم٣٥١٥)، من روىٰ الحديث موصولاً، وقال: «فرواه عبد الرحيم بن سليمان، ويونس بن بكير، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأبو خالد الأحمر، ومحاضر، والنضر بن شميل، ومسلمة بن قعنب، وابن هشام بن عروة، وعمرو بن مجمع، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة».

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٤١١ رقم١٥٢٥): «سئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه عبد الرحيم بن سليمان، وعبد العزيز الدَّرَاوَردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قيل: يا رسول الله، إن الأعراب يأتونا بلحم، ولا ندري هل سموا الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله ﷺ سموا الله عليه، وكلوا.قال أبو زرعة: الصحيح: هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسل أصح، كذا يرويه مالك، وحماد بن سلمة، مرسلاً».

وقال ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٣٧ رقم١٩٤٩) بعد أن ذكر من أخرجه: «وأعله بعضهم بالإرسال، قال الدارقطني: الصواب مرسل».

. . . . . .

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه جعفر بن عون والإمام مالك وحماد بن سلمة وغيرهم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلاً - دون ذكر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا):**

لم أقف علىٰ من تابع الإمام البيهقي في روايته من طريق جعفر بن عون.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤/ ٤٨٠ رقم ٨٥٤٢)، عن معمر.

وإسحاق بن راهويه في "مسنده"(٢/ ٣١٣ رقم٨٣٨)، عن عيسىٰ بن يونس.

ثلاثتهم: (جعفر بن عون، ومعمر، وعيسىٰ بن يونس)، عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً، بنحوه.

قال البيهقي: «وكَذَلِكَ رَواه مالُك بنُ أنَسٍ وحَمّادُ بنُ سلمةَ عن هِشامٍ مُرسَلاً دونَ ذِكرِ عائشةَ بَمعنَىٰ رِوايَةِ مَن رَواه مَوصولاً».

- **أما رواية الإمام مالك** فقد أخرجها في "الموطأ" كتاب الذبائح، باب ماجاء في التسمية علىٰ الذبيحة (رقم ١٠٥٤)، عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً، ومن طريقه أبو داود في "سننه" الضحايا، باب ماجاء في أكل اللحم لا يدري أذكر اسم الله عليه أم لا (رقم٢٨٢٩).

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٩٨): «لم يختلف عن مالك فيما علمت في إرسال هذا الحديث وقد أسنده جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة...».

- **وأما رواية حماد بن سلمة**: أخرجها أبو داود في الموضع السابق من "سننه"، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد، عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً.

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٤/ ١٧٤)من طرق أخرىٰ فقال: «وكذلك رواه ابن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، ويحيىٰ بن سعيد القطان، والمفضل بن فضالة، عن هشام، عن أبيه، مرسلاً، ليس فيه عائشة، والمرسل أشبه بالصواب».

وقد صحح رواية الإرسال، كل من:

أبو زرعة كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٤/ ٤١١ رقم١٥٢٥).

والدارقطني في "العلل" (١٤/ ١٧٤)، ونقله عنه ابن حجر في"التلخيص" (٤/ ٣٣٧ رقم١٩٤٩).

.....

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا):**

وقد رواه عن هشام علىٰ هذا الوجه أربعة عشر روايًا، منهم خمس ثقات هم:

عبد الرحيم بن سليمان الأشل[١]، والنضر بن شُميل[٢]، وحاتم بن إسماعيل الحارثي[٣]، ومسلمة بن قعنب[٤]. والسادس ثقة إذا حدث من كتابه يخطئ إذا حدث من حفظه أو كتب غيره، وهو: عبد العزيز الدَّرَاوَردي[٥].

و منهم ستة رواة في مرتبة الصدوق، وهم: سليمان بن حيان الأحمر[٦]، وأسامة بن حفص[٧]، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وزاد ابن حجر: «يهم»[٨]، ومحاضر بن المُوَرِّع، وزاد ابن حجر: «له أوهام»[٩]، وعبدالله بن الحارث الجمحي[١٠]، وعبدالله بن عاصم الحِمّاني[١١]،

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستين.

(٣) ينظر: "الطبقات الكبرىٰ "(٥/ ٤٢٥)، "معرفة الثقات" للعجلي(١/ ٢٧٥ رقم٢٣٥)، "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٥١٨).

(٤) ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٦٩ رقم١٢٣٠)، "التقريب" (ص٥٣١ رقم٦٦٦٤).

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والخمسين.

(٧) "تقريب التهذيب" (ص ٩٨ رقم ٣١٤).

(٨) "تقريب التهذيب" (ص ٤٩٣ رقم٦٠٨٧).

(٩) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٣٧ رقم١٩٩٦)، "التقريب" (ص: ٥٢١ رقم٦٤٩٣).

(١٠) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٣ رقم١٤٨)، "التقريب" (ص ٢٩٩ رقم٣٢٦٤).

(١١) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٣٤ رقم٦٢٢)، "التقريب" (ص٣٠٨ رقم٣٤٠١).

. . . . . .

ويونس بن بكير[١].

ومنهم ضعيف هو: عمرو بن مجمع أبو المنذر السكوني[٢].

والأخير منهم هو: ابن هشام بن عروة بن الزبير، ولم يتبين لي أي واحد من أبنائه، هل هو الزبير أم محمد فكلاهما يروي عن أبيه.

-أما ابنه محمد، فقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٥٦ رقم٨١٩) وقال: «حديثه في أهل المدينة»، وابن حبان في"الثقات" (٧/ ٤٢٤ رقم١٠٧٢٧)، وقال عنه: «مستقيم الحديث جداً». وقال في "مشاهير الأمصار" (رقم١٠٧٨): «من خيار أهل المدينة ومتقنيهم».

- وأما الزبير بن هشام بن عروة، ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤١٤ رقم١٣٧٧) وقال: «رأىٰ عروة، روىٰ عنه نافع بن يزيد، ويقال له أيضاً أخو محمد بن هشام»، وذكره ابن حبان في "الثقات"(٦/ ٣٣١ رقم٧٩٧١)، وقال: «ومن قال الزبير بن عروة فقد نسبه إلىٰ جده»، وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" في ابن عروة (٣/ ٥٨٢ رقم٢٦٤٦)، وفي ابن هشام (٣/ ٥٨٥ رقم٢٦٥٨)، وقال في ابن عروة: «سمعت أبىٰ... ويقول: هو مجهول».

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلاً - دون ذكر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا):**

وقد رواه عن هشام علىٰ هذا الوجه ثمانية رواة، سبعة منهم ثقات، وهم: الإمام مالك[٣]، ومعمر[٤]، وعيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق[٥]، وحماد بن سلمة[٦]، وحماد بن زيد[٧]،

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٥ رقم١٤٦١)، "لسان الميزان" (٦/ ٢٢٥ رقم٥٨٣٦).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

.....

وسفيان بن عيينة[١]، ويحيىٰ بن سعيد القطان[٢]. وصدوق هو: جعفر بن عون[٣].

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث لم يرجح الإمام البيهقي أي من الوجهين وإنما ذكر الخلاف وذكر أن الموصول أخرجه الإمام البخاري، ثم ذكر الرواة الذين تابعوا سليمان بن حيان الأحمر ومحاضر علىٰ رواية الوصل، ثم روىٰ الحديث مرسلاً من طريق جعفر بن عون، وذكر من تابعه علىٰ رواية الإرسال.

وذهب أبو زرعة والدارقطني إلىٰ أن الراجح هو رواية الإرسال.

في حين ذهب ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٤-٦٣٥)إلىٰ ترجيح رواية الوصل. فقال: «ويستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم للواصل؛ بشرطين:

- أحدهما: أن يزيد عدد من وصله علىٰ من أرسله.

- والآخر: أن يحتف بقرينة تقوي الرواية الموصولة؛ لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام، دون من أرسله.

- ويؤخذ من صنيعه أيضاً: أنه وإن اشترط في "الصحيح" أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه علىٰ رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك، وصح الحديث علىٰ شرطه«.اهـ

فرجح ابن حجر رواية الوصل لعدة قرائن، منها:

الأولىٰ / كون رواته أكثر عدداً، فقد رواه موصولاً أربعة عشر راوياً وافق بعضهم بعضاً علىٰ روايته، فانجبر قصور من هو دون الثقة منهم. في حين رواه مرسلاً ثمانية رواة.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٥ رقم١٩٨١)، "التقريب" (ص: ١٤١ رقم٩٤٨).

. . . . . .

الثانية/ كون عروة بن الزبير مشهور بالرواية عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، وهذه قرينة تدل علىٰ حفظ من وصله عن هشام عن أبيه.

قلت: لعل هشام بن عروة رواه علىٰ الوجهين، فوصله مرة وأرسله أخرىٰ -والله تعالىٰ أعلم - جمعاً بين أقوال العلماء، خاصة وأن رواية الوصل أخرجها البخاري في أكثر من موضع في"صحيحه"، وكذا رواها العدد الكبير من الرواة.كما أن رواية الإرسال رواها جماعة من الأئمة الثقات الأثبات وافق بعضهم بعضاً علىٰ روايتها فلا يمكن تجاهلهم، أو تخطئتهم ؛ ولأجل ذلك رجح أبوزرعة والدراقطني رواية الإرسال - والله أعلم-.

الحكم على الحديث:

الحديث موصولاً صحيح أخرجه البخاري في أكثر من موضع في "صحيحه".

وأما مرسلاً؛ فإسناده ضعيف لإرساله.

الحديث الخامس عشر بعد المائة

في كتاب الضحايا، باب: ما جاء من الرخصة في الجمع بينهما، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٥]" أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا عثمانُ، وأبو بكرٍ ابنا أبي شَيبَةَ قالا: حدثنا أبو أُسامَةَ، عن فِطرٍ، عن مُنذِرٍ، عن محمدِ ابنِ الحَنَفيَّةِ قال: قال عليٌّ: قُلتُ: يا رسولَ اللهِ، إن وُلِدَ لِي مِن بَعدِكَ ولَدٌ أُسَمّيه باسمِكَ وأُكَنّيه بكُنيَتِكَ؟ قال: ((**نَعَم**)). لَم يَقُلْ أبو بكرٍ: قُلتُ: قال: قال عليٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ السَّرِيِّ التَّميمِيُّ الحافظُ بالكوفَةِ، أخبرَنا أبو محمدٍ الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ جَعفَرٍ الصَّيرَفِيُّ، حدثنا أبو نُعَيمٍ، حدثنا فِطرٌ وهو ابنُ خَليفَةَ، عن مُنذِرٍ الثَّورِيِّ قال: سَمِعتُ ابنَ الحَنَفيَّةِ يقولُ: كانَت رُخصَةً لِعَلِيٍّ قال: يا رسولَ اللهِ إن وُلِدَ لِي بَعدَكَ أُسَمّيه باسمِكَ وأُكَنّيه بكُنيَتِكَ؟ قال: ((**نَعَم**)). وروِيَ مِن وجهٍ آخَرَ ضَعيفٍ عن محمدِ ابنِ الحَنَفيَّةِ، والحديثُ مُختَلَفٌ في وصلِهِ".

➲ تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه فطر بن خليفة واختلف عليه وعلىٰ من دونه في وصله وإرساله، قال البيهقي: «الحديث مختلف في وصله».

❖ **الوجه الأول: الموصول: (فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن محمد ابن الحنفية، عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**، مرفوعًا):**

أخرجه الترمذي في "جامعه" كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته (رقم ٢٨٤٣)، والبزار في "مسنده" (٢/ ٢٤٧ رقم ٦٤٩)، وأبو يعلىٰ في "مسنده"

---

(١) "السنن الكبير" (١٩/ ٥٧٦، ٥٧٧ رقم ١٧٧٥٢)

. . . . . .

(١/ ٢٥٩ رقم٣٠٣)، من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان، والطحاوي في "معاني الآثار" باب التكني بأبي القاسم هل يصح أم لا؟ (٤/ ٣٣٥ رقم٧٢٢٦) من طريق علي بن قادم، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠٩ رقم٧٧٣٧)، من طريق أبي نعيم وأبي غسان، والمقدسي في" الأحاديث المختارة" (٢/ ٣٤٣ رقم٧٢٠)، من طريق يحيىٰ القطان. أربعتهم: (يحيىٰ القطان، وعلي بن قادم، وأبو نعيم، وأبو غسان)، عن فطر بن خليفة قال: حدثني منذر وهو الثوري، عن محمد ابن الحنفية، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: "يا رسُولَ اللهِ! أرأيتَ إن وُلِد لي بَعدكَ أُسَمِّيهِ مُحَمدًا وأُكنيه بِكُنيتِكَ؟ قال: ((**نعم**)). قال: فكانت رُخصة لي". وصرح ابن الحنفية بالسماع من أبيه علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: «سمعت أبي يقول: قلت: يارسول الله...) الحديث، كما عند الحاكم في "المستدرك". وجاء عند البزار بلفظ: "عن علي، قال: قلت يا رسول الله: إن ولد لي ولد بعدك؟ قال: ((**انحله اسمي، وكنه كنيتي**))". وعند أبي يعلىٰ والمقدسي بلفظ: "عن علي، أنه استأذن رسول الله ﷺ في إن وُلد له بعده ولد أيسميه باسمه، ويكنيه بكنيته؟ قال: فكانت رخصة من رسول الله ﷺ. قال: وكان اسمه محمد، وكنيته أبو القاسم".

وقد اختلف علىٰ أبي نعيم الفضل بن دكين، فرواه مرة موصولاً كما تقدم بنا في هذا الوجه، وأخرىٰ مرسلاً كما سيأتي في الوجه الثالث.

قال أبو جعفر الطحاوي عقب الحديث: «فذهب قوم إلىٰ أنه لا بأس بأن يكتنىٰ الرجل بأبي القاسم وأن يتسمىٰ مع ذلك بمحمد؛ واحتجوا في ذلك بما روي عن النبي ﷺ في هذا الحديث. وقالوا: أما ما ذكر من أن ذلك رخصة فلم يذكر ذلك في الحديث عن رسول الله ﷺ، ولا ذكر عن علي أن ذلك كان رخصة من رسول الله ﷺ وإنما هو قول ممن بعد علي».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منذر الثوري، إلا فطر بن خليفة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولعل متوهمًا يتوهم أن الشيخين لم يخرجاه عن فطر وليس كذلك؛ فإنهما قد قرنا بينه وبين آخر في إسناد واحد».

❖ **الوجه الثاني: علىٰ صورة المرسل: (فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن محمد ابن**

. . . . . .

الحنفية، قال: قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا):

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"من رخص أن يكنىٰ بأبي القاسم (٥/ ٢٦٣ رقم ٢٥٩١٤)، ومن طريقه وطريق عثمان بن أبي شيبة أخرجه: أبو داود في "سننه" الأدب، باب في الرخصةفي الجمع بينهما (رقم٤٩٦٧)، والبيهقي كما في هذا الحديث الذي ندرسه، وفي "الآداب" باب من رخص في الجمع بينهما بعد وفاته ﷺ بإثر الحديث (رقم٣٨٦)، كلاهما ابنا أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن فطر، عن منذر، عن محمد ابن الحنفية، قال: "قال علي للنبيﷺ: إن ولد لي غلام بعدك أسميه باسمك، وأكنيه بكنيتك؟ قال: ((**نعم**))"، كما عند ابن أبي شيبة في "مصنفه". وعند أبي داود ومن طريقه البيقهي: "قال علي: قلت: يارسول الله ! إن ولد لي بعدك ولد..." بمثل اللفظ السابق. قال أبو داود عقب الحديث: «ولم يقل أبوبكر: قلت: قال:قال علي للنبي ﷺ».

قال الذهبي في "المهذب"(٨/ ٣٨٩٧): «فهو بهيئةالمرسل، وقد صححه الترمذي».

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ١٣٥ رقم٧٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" السيرة النبوية (٣/ ٤١ رقم٥٤٨)، من طريق وكيع، عن فطر، عن منذر، عن ابن الحنفية، قال: قال علي: "يا رسول الله أرأيت إن ولد لي بعدك ولد أسميه باسمك، وأكنيه بكنيتك؟ قال: ((نعم)). فكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي"، وفي رواية ابن عساكر: "أن عليًا قال يا رسول الله: إن ولد لي بعدك ولد أسميه باسمك، وأكنيه بكنيتك؟ فقال: ((نعم))".

❖ **الوجه الثالث: المرسل: (فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، قال: سمعت ابن الحنفية يقول: كانت رخصة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال يارسول الله...):**

أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ٩١)، عن أبي نعيم وإسحاق بن يوسف الأزرق، والبخاري في "الأدب المفرد" باب اسم النبي ﷺ وكنيته(رقم٨٤٣)، وفي "التاريخ الكبير" ترجمة محمد بن علي ابن الحنفية (١/ ١٨٢ رقم٥٦١)، عن أبي نعيم، والبيهقي في "الآداب" باب من رخص في الجمع بينهما بعد وفاته ﷺ (رقم٣٨٦)، من طريق أبي نعيم، كلاهما: أبو نعيم، وإسحاق الأزرق، عن فطر، عن منذر، قال: "سمعتُ ابن الحنفية يقول: كانت رُخصة لعلي، قال: يارسول الله! إن وُلد لي بعدَك أسميه باسمك، وأكنيه بكُنيتك؟

. . . . . .

قال: ((نعم))".

قال البيهقي في " المعرفة" (٧/ ٢٤٨): «وحديث محمد ابن الحنفية قال: "قال: علي يا رسول الله إن ولد لي من بعدك ولد أسميه باسمك وأكنيه بكنيتك ؟ قال: ((نعم))".

فهو في أكثر الروايات منقطع.

وروي عن ابن الحنفية أنه قال: كانت رخصة لعلي».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه فطر بن خليفة واختلف عليه وعلىٰ من دونه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن محمد ابن الحنفية، عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، مرفوعًا)، فقد رواه عن فطر علىٰ هذا الوجه** ثلاث ثقات، هم: يحيىٰ القطان[١]، وأبو نعيم - الفضل بن دكين-[٢]، وأبو غسان - مالك بن إسماعيل النهدي[٣]، وصدوق يستضعف وهو: علي بن قادم الخزاعي[٤].

❖ **وأما الوجه الثاني: وهو علىٰ صورة المرسل: (فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن محمد ابن الحنفية، قال: قال علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، مرفوعًا، فقد رواه عن فطر علىٰ هذا الوجه كل من:**

- أبو أسامة، وهو: حماد بن أسامة الكوفي، ثقة ثبت ربما دلس[٥].

- **وكيع بن الجرَّاح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي. **ثقة حافظ عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والسبعين.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

.....

❖ **أما الوجه الثالث: المرسل: (فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، قال: سمعت ابن الحنفية يقول: كانت رخصة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال يارسول الله...)، فقد رواه عنه كل من:**

- **أبو نعيم** الفضل بن دكين الكوفي، **وهو ثقة ثبت** من كبار شيوخ البخاري. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والسبعين.

- **إسحاق بن يوسف** بن مرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، **ثقة**. روىٰ له الجماعة. كما في "التقريب" (ص١٠٤ رقم٣٩٦).

■ **الخلاصة:**

قال الإمام البيهقي: «الحديث مختلف في وصله».

يريد بذلك - والله تعالىٰ أعلم - أنّ الرواة عن فطر اختلفوا عليه في هذا الحديث فمنهم من وصله، ومنهم من أرسله، كما تقدم بنا في التخريج.

وقد تعقبه ابن التركماني في "الجوهرالنقي" (٩/ ٣٠٩) فقال: «حديث علي: ((إن ولد لي بعدك)) الحديث، ثم قال: «مختلف في وصله» قلت - أي ابن التركماني-: أخرجه الترمذي فقال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيىٰ القطان، حدثنا فطر بن خليفة،حدثني منذر الثوري، عن ابن الحنفية، عن علي. الحديث، ثم صححه الترمذي، والسند إلىٰ منذر متصل. وصرح البيهقي في روايته بسماع منذر من ابن الحنفية، وابن الحنفية سمع علياً فالسند إذاً متصل. وفطر أخرج له البخاري فيما ذكر صاحب "الكمال" وأبو الوليد الباجي، وباقي السند علىٰ شرط الشيخين».

والحديث صححه الترمذي في " جامعه" (رقم٢٨٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠٩ بإثر الحديث رقم٧٧٣٧)،، وقوىٰ إسناده ابن حجرفي "الفتح" (١٠/ ٥٧٣).

في حين اكتفىٰ الإمام البيهقي بقوله: أنه مختلف في وصله، وسكت عنه ولم يرجح.

ولعل الوجه الأول (الموصول) هو الراجح - والله تعالىٰ أعلم - وذلك لما يلي:

- فقد صححه الترمذي والحاكم وابن التركماني.

- كون رواته أكثرعدداً، حيث اتفق علىٰ روايته موصولاً عن فطر أربعة رواة، منهم ثلاث

. . . . . .

ثقات.

- تصريح ابن الحنفية بسماعه من أبيه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: «سمعت أبي، يقول...»، كما في "المستدرك".

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الترمذي في "جامعه"[1] قال: "حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيىٰ بن سعيد القطان، حدثنا فطر بن خليفة: حدثني مُنذِرٌ- وهو الثَّوري- عن محمد - وهو ابنُ الحنفية- عن علي بن أبي طالب: أنه قال: يا رسُولَ اللهِ! أرأيتَ إن وُلِدَ لي بَعْدَكَ أُسَمِّيهِ مُحمَّداً وأُكَنّيهِ بِكُنيَتِك؟ قال: ((نعم)).قال: فكانت رُخصَةً لِي".

وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

- **محمد بن بَشَّار** بن عثمان بن داود بن كيسان، أبو بكر البصري، يلقب ببُنْدار.روىٰ عن: حجاج بن المنهال، ومعتمر بن سليمان، ويحيىٰ القطان، وغيرهم. روىٰ عنه: الجماعة، وغيرهم. **ثقة**، وثقه وأثنىٰ عليه العجلي والذهلي ومسلمة بن قاسم وابن خزيمة - وسماه إمام أهل زمانه- والدارقطني، وزاد مسلمة: «مشهوراً».

أكثر عنه البخاري حيث روىٰ عنه مائتي وخمسة أحاديث، وروىٰ عنه في "صحيحه" مكاتبه، قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب":» ولولا شدة وثوقه ما حدث عنه بالمكاتبة».

وقال عنه في "هدي الساري ": «أحد الثقات المشهورين».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٥٢هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير "(٤٩/١ رقم٩٨)، "معرفة الثقات" للعجلي(٢٣٢/٢ رقم١٥٧٣)، "تهذيب الكمال" (٥١١/٢٤ رقم ٥٠٨٦)، "تهذيب التهذيب" (٤٧/٥ رقم٦٦٨١)، "التقريب" (ص: ٤٦٩ رقم٥٧٥٤)، "هدي الساري" (ص٤٣٧).

- يحيىٰ بن سعيد، هو: ابن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطَّان، البصري. **وهو ثقةٌ مُتقِن حافظٌ**

(١) كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته (رقم ٢٨٤٣).

. . . . . .

إمام قدوةٌ. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **فطر بن خليفة** القرشي المخزومي، مولاهم أبو بكر الحناط الكوفي، **صدوق، رمي بالتشيع. تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين.**

- **منذر هو**: ابن يعلىٰ الثوري، أبو يعلىٰ الكوفي. روىٰ عن: محمد بن علي بن أبي طالب- ابن الحنفية- ، والربيع بن خيثم، وسعيد بن جبير، والحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وغيرهم. روىٰ عنه: ابنه الربيع، والأعمش، وفطر بن خليفة، وسعيد بن مسروق الثوري، وغيرهم. وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وابن خراش، وذكره ابن حبان في "الثقات".

قال الذهبي: «وثقوه»، وقال ابن حجر: «ثقة».

روىٰ له الجماعة.

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٥٧/٧ رقم١٥٤٠)، "الجرح والتعديل" (٢٤٢/٨ رقم١٠٩٣)، "الثقات" (٤٨٠/٧ رقم١١٠٤٢)، "تهذيب الكمال" (٥١٥/٢٨)، "الكاشف" (٢٩٦/٢ رقم٥٦٣٥)، "تهذيب التهذيب" (٥٣٩/٥)، "التقريب" (ص: ٥٤٦ رقم٦٨٩٤).

- محمد ابن الحنفية هو: ابن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو القاسم المدني، المعروف بابن الحنفية وهي : خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة، ويقالك من مواليهم سبيت في الردة من اليمامة. روىٰ عن: أبيه علي بن أبي طالب، وعن عثمان وعمار ومعاوية وأبي هريرة وابن عباس ﷺ ودخل علىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو غلام. روىٰ عنه: أولاده إبراهيم والحسن وعبد الله وعمر وعون، وابن أخيه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، والمنذر بن يعلىٰ الثوري، وغيرهم. **تابعي ثقة عالم.**

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٧٣هـ). وقيل (٨٠هـ)، وقيل غير ذلك.

ينظر: "معرفة الثقات"للعجلي (٢٤٩/٢ رقم١٦٣١)، "الجرح والتعديل" (٢٦/٨ رقم١١٦)، "تهذيب الكمال" (١٤٧/٢٦)، "تهذيب التهذيب" (٢٢٨/٥ رقم٧١٧٨)، "التقريب" (ص٤٩٧ رقم٦١٥٧).

. . . . . .

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن؛ مداره علىٰ خليفة بن فطر، وهو: صدوق رمي بالتشيع، وباقي رجاله ثقات.

وقد صححه الترمذي والحاكم وقوىٰ إسناده ابن حجر كما تقدم.

الحديث السادس عشر بعد المائة

في كتاب الضحايا، باب: النشرة، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١١٦] " أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أخبرَنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا أحمدُ بنُ حَنبَلٍ، حدثنا عبدُ الرَّزاقِ، حدثنا عَقيلُ بنُ مَعقِلٍ قال: سَمِعتُ وهبَ بنَ مُنَبِّهٍ يُحَدِّثُ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن النُّشْرَةِ فقالَ: ((**هو مِن عَمَلِ الشَّيطانِ**)).

قال الشيخُ: ورُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو مَعَ إرسالِه أصَحُّ، والقَولُ فيما يُكرَهُ مِنَ النُّشْرَةِ وفيما لا يُكرَهُ كالقَولِ في الرُّقيَةِ، وقَد ذَكَرناه ".

غريب الحديث:

- **النُّشرَة بالضم**: ضرب من الرقية والعلاج يعالج به من كان يظن به مس الجن، وقيل: سميت نُشرة؛ لأنه يُنشر بها عنه أي: يحل عنه ما خامره من الداء.

ينظر: "معالم السنن" للخطابي (٤/٢٢٠)، "النهاية" لابن الأثير (٥/٥٤).

قال ابن القيم في" إعلام الموقعين" (٤/ ٣٠١): «وسئل ﷺ عن النشرة، فقال: ((هي من عمل الشيطان))....، والنُّشرة: حل السحر عن المسحور، وهي نوعان: حل سحر بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان؛ فإن السحر من عمل فيتقرب إليه الناشر والمنتشر بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.والثاني: النُّشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة، فهذا جائز، بل مستحب، وعلىٰ النوع المذموم يحمل قول الحسن: "لا يحل السحر إلا ساحر "».

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث روي من طريقين:

---

(١) " السنن الكبير" (١٩/ ٥٥١،٥٥٢ رقم ١٩٦٤٥).

. . . . . .

- الطريق الأول: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢/ ٤٠ رقم ١٤١٣٥)، وعنه: أبو داود في "سننه" كتاب الطب، باب في النشرة (رقم ٣٨٦٨)، والمزي في "تهذيب الكمال" ترجمة عقيل بن معقل (٢٠/ ٢٤١)،والبخاري في "التاريخ الكبير" معلقـًا - ترجمة عقيل بن معقل (٧/ ٥٣ رقم ٢٤٠)، أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، عن عقيل بن معقل، عن وهب بن منبه، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل النبي ﷺ عن النشرة، فقال: ((من عمل الشيطان)).

■ **دراسة إسناد حديث جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **أحد أَئِمَّة الإِسلَام والهداة الأَعلَام الثقة الحافظ الحجة الفقيه صَاحب "المسند"**. تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

- **عبد الرزاق هو**: ابن همام الصنعاني، **ثقة حافظ مصنف شهير**، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

- **عقيل بن معقل** بن منبه اليماني. روىٰ عن عميه همام بن منبه ووهب بن منبه. روىٰ عنه: ابنه إبراهيم بن عقيل، وابن أخيه يوسف بن عبد الصمد بن معقل، وعبد الرزاق بن همام، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء. وثقه الإمام أحمد وابن معين وعبد الصمد، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حجر: «صدوق».

خلاصة حاله أنه: ثقة ؛ لايعرف فيه جرح، فقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وعبد الصمد كما تقدم.روىٰ له أبو داود.

ينظر: "بحر الدم" (رقم٧٠٢)، "التاريخ الكبير" (٧/٥٣ رقم٢٤٠)، "الجرح والتعديل" (٦/٢١٩ رقم٢٤٠)، "الثقات" (٧/٢٩٤ رقم١٠١٤٠)، " تهذيب الكمال" (٢٠/٢٤٠)، "التقريب" (ص: ٣٩٦ رقم٤٦٦٤).

- **وهب بن منبه** بن كامل بن سيح بن ذي كناز اليماني الصنعاني الذماري، أبو عبد الله الأبناوي. روىٰ عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وابن عمر وجابر وأنس رضي الله عنهم، وروىٰ عن غيرهم.روىٰ عنه: ابْنَاه عبد الله وعبد الرحمن، وابنا أخيه: عبد الصمد وعقيل ابنا معقل بن

. . . . . .

منبه، وسبطه إدريس بن سنان، وعمرو بن دينار. **تابعي ثقة**، وثقه العجلي وأبو زرعة النسائي وابن حجر: ثقة.

روىٰ له الجماعة سوىٰ ابن ماجه، مات سنة (١١٤هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير " (٨/١٦٤ رقم٢٥٦٥)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢/٣٤٥ رقم١٩٥٧)، "الجرح والتعديل" (٩/٢٤ رقم١١٠)، "تهذيب الكمال" (٣١/١٤٠)، "سير أعلام النبلاء" (٤/٥٤٤)، "التقريب" (ص٥٨٥ رقم٧٤٨٥).

⊂ الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

وقد جاء من طريق آخر من حديث الحسن البصري، وهو الآتي.

قال البيهقي عقب حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وروِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو مَعَ إرسالِه أصَحُّ»، ويعني بذلك حديث الحسن البصري.

- الطريق الثاني: حديث الحسن البصري:

رواه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: (رواه مسكين بن بكير، عن شعبة بن الحجاج، عن أبي رجاء، عن الحسن، عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ).**

أخرجه البزار في "مسنده" (١٣/ ٢٢٤ رقم٦٧٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٦٤ رقم٨٢٩٢) وصححه، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٦٥)، من طريق أبي شعيب الحراني، عن مسكين بن بكير، عن شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن، قال: «سألت أنس بن مالك، عن النشرة ؟ فقال: ذكروا عن النبي ﷺ: أنها من عمل الشيطان».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن شعبة إلا مسكين بن بكير، ومسكين حراني ثقة مشهور، ولا أسند شعبة، عن أبي رجاء غير هذا الحديث، وأبو رجاء هذا: مشهور بصري اسمه محمد بن سيف، روىٰ عنه: شعبة، وروىٰ عنه: يزيد بن زريع، وإسماعيل ابن علية...».

وقال أبو نعيم: «أبو رجاء اسمه: محمد بن يونس، بصري، تفرد مسكين بن بكير برفعه عن شعبة، ورواه غندر، وغيره عن شعبة، مرسلاً».

. . . . . .

وقد أورد هذا الوجه ابن أبي حاتم في "العلل" (٦/ ١٣٩ رقم٢٣٩٣) وقال: «سألت أبي عن حديث ؛ رواه أحمد بن أبي شعيب الحراني، عن مسكين بن بكير، عن شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن، قال: سألت أنسًا عن النشرة، فقال: ذكروا عن النبي ﷺ أنها من عمل الشيطان.

فقال أبي: هذا خطأ، إنما هو أبو رجاء، قال: سألت الحسن عن النشرة، فقال: ذكروا عن النبي ﷺ، فهذا من كلام الحسن وقيله».

❖ **الوجه الثاني: (رواه جماعة، عن شعبة بن الحجاج، عن أبي رجاء، عن الحسن،عن النبي ﷺ مرسلاً).**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب الطب، باب من كره ذلك(٥/ ٤٠ رقم٢٣٥١٦)، عن ابن عيينة، وأبي أسامة-حماد بن أسامة-، عن شعبة، عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن عن النشر، فذكر لي عن النبي ﷺ، قال: ((هي من عمل الشيطان)).

وأبو داود في "المراسيل" في الطب(رقم٤٥٣)، عن علي بن الجعد، عن شعبة، عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن عن النشرة، فقال: ذُكر لي عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنها من عمل الشيطان)).

وأبو نعيم في "حلية الأولياء" معلقًا (٧/ ١٦٥) قال: «ورواه غندر، وغيره، عن شعبة مرسلاً».

وقد صحح هذا الوجه البيهقي وقال: «ورُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً، وهو مَعَ إرسالِه أَصَحُّ».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن حديث الحسن البصري رواه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: (شعبة بن الحجاج، عن أبي رجاء، عن الحسن البصري، عن أنس ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ)**، فقد تفرد بروايته علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **مسكين بن بكير** الحراني أبوعبد الرحمن الحذاء. قال عنه يحيىٰ بن معين: «لا بأس به»، وحسن أمره الإمام أحمد، ثم قال: «حدث عن شعبة بأحاديث تفرد بها»، وقال أبو داود:

.....

سمعت أحمد يقول: «لابأس به، ولكن في حديثه خطأ». وقال أبو حاتم: «لا بأس به كان صالح الحديث يحفظ الحديث»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي: «صدوق، يغرب».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطيء، وكان صاحب حديث»، وهو كما قال.

روىٰ له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. مات سنة (١٩٨هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم ٩٨٥)، "الجرح والتعديل" (٣٢٩/٨ رقم١٥٢١)، "تهذيب التهذيب" (٤٢٣/٥ رقم٧٦٩٨)، "التقريب" (ص٥٢٩ رقم٦٦١٥).

قلت: لعل روايته لهذا الوجه من أفراده عن شعبة، حيث حدث عنه بأحاديث تفرد بها ولم يروها أحد كما تقدم بنا قول الإمام أحمد.

❖ **أما الوجه الثاني: (شعبة بن الحجاج، عن أبي رجاء، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد رواه عن شعبة علىٰ هذا الوجه جماعة من الثقات الأثبات، وهم: سفيان بن عيينة[١]، وحماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي[٢]، وعلي بن الجعد[٣]، ومحمد بن جعفر - غندر[٤].

■ **الخلاصة:**

وبعد النظر في الاختلاف فالذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم- أن الوجه الثاني (المرسل) هو الراجح، وهو الذي رجحه البيهقي بقوله: «وهو مع إرساله أصح»، ويؤيد ذلك مايلي:

- كون رواته أكثر عدداً وأوثق من رواة الوجه الأول الموصول. فقد اتفق علىٰ روايته علىٰ الوجه الراجح (المرسل) أربعة من الثقات الأثبات، في حين خالفهم راوٍ واحد هو مسكين بن بكير وتفرد بروايته عن شعبة موصولاً، وهو صدوق يخطيء.

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

.....

سُئل أبو حاتم: عن رواية مسكين بن بكير، فقال: «هذا خطأ إنما هو أبو رجاء قال: سألت الحسن عن النشرة فقال: ذكروا عن النبي ﷺ فهذا من كلام الحسن وقيله »[(١)].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"[(٢)] قال: "حدثنا ابن عيينة، وأبو أسامة، عن شعبة، عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن عن النُّشَرِ، فذكر لي عن النبي ﷺ قال: ((**هي من عمل الشيطان**))".

- **ابن عيينة هو: سفيان بن عيينة** بن أبي عمران ميمون الهلالي، **ثقة حافظ فقيه إمام حجة** إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **أبو أسامة هو**: حماد بن أسامة الكوفي، ثقة ثبت ربما دلس. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

- **شعبة بن الحجاج** بن الورد العَتَكِي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. **ثقة، حافظ متقن**، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **أبو رجاء هو**: محمد بن سيف الأزدي الحُدَّاني- بضم المهملة وتشديد الدال- أبو رجاء البصري. روىٰ عن: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعبد الله بن بريدة، وعكرمة مولىٰ بن عباس.

روىٰ عنه: إسماعيل ابن علية، وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج. وثقه ابن سعد، ويحيىٰ ابن معين، والنسائي. وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة»، وهو الأقرب في حاله؛ لتوثيق ابن سعد وابن معين والنسائي، وكون

---

(١) "العلل" لابن أبي حاتم(٦/ ١٣٩ رقم٢٣٩٣).

(٢) كتاب الطب، باب من كره ذلك(٥/ ٤٠ رقم ٢٣٥١٦).

.....

الراوي عنه شعبة، والمعروف عن شعبة أنه لايروي إلا عن ثقة[1]. وأما قول أبي حاتم: صالح الحديث، فلا يخفىٰ تشدده في الرجال.

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٥٨/٧)، "التاريخ الكبير " (١٠٤/١ رقم٢٩١)، "الجرح والتعديل" (٢٨١/٧ رقم١٥١٩)، "الثقات" (٤٠٣/٧ رقم١٠٦١٥)، "تهذيب التهذيب" (١٤١/٥ رقم٦٩٢٩)، "التقريب" (ص٤٨٣ رقم٥٩٤٨).

- **الحسن** بن أبي الحسن **البصري**: **تابعي ثقة فقيه** فاضل مشهور **وكان يرسل كثيراً ويدلس**. تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(١) ينظر: "الثقات" (٦/ ٤٤٦ رقم ٨٥١٦).

الحديث السابع عشر بعد المائة

في كتاب الضحايا، باب: ما يكره من الشاة إذا ذبحت، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٧] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا عليُّ بنُ حَمشاذَ، أخبرَنِي يَزيدُ بنُ الهَيثَمِ، أن إبراهيمَ بنُ أبي اللَّيثِ، حَدَّثَهُم، حدثنا الأشجَعِيُّ، عن سُفيانَ، عن الأوزاعِيِّ، عن واصِلِ بنِ أبي جَميلٍ، عن مُجاهِدٍ، قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يَكرَهُ مِنَ الشّاةِ سَبعًا: الدَّمَ والمَرارَ والذَّكَرَ والأُنثَيينِ والحَياءَ والغُدَّةَ والمَثانَةَ. قال: وكانَ أعجَبُ الشّاةِ إلَيهﷺمُقَدَّمَها. هذا مُنقَطِعٌ.

ورَواه عُمَرُ بنُ موسَىٰ بنِ وجيهٍ -وهو ضَعيفٌ- عن واصِلِ بنِ أبي جَميلٍ، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن النَّبِيَّ ﷺ كان يَكرَهُ أكلَ سَبْعٍ مِنَ الشّاةِ. فذَكَرَ الحديثَ.

أخبَرَناه أبو سَعدٍ المالِينِيُّ، أنبأنا أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ، حدثنا وقّارُ بنُ الحُسَينِ الرَّقِّيُّ، حدثنا أيّوبُ الوَزّانُ، حدثنا فِهرُ بنُ بَشيرٍ، حدثنا عُمَرُ بنُ موسَىٰ. فذَكَرَه مَوصولاً، ولا يَصِحُّ وصلُه.

قال أبو سُلَيمانَ الخَطّابِيُّ فيما بَلَغَني عنه: الدَّمُ حَرامٌ بالإجماعِ، وعامَّةُ المَذكوراتِ مَعَه مَكروهَةٌ غَيرُ مُحَرَّمَةٍ(٢) ".

غريب الحديث:

- **الحَيَاء** - بالمد-: الفَرْج من ذَوَات الخُفِّ والظِّلف، وجمعه أحييه.

ينظر: "النهاية" (١/٤٧٢)، "تاج العروس" (٣٧/٥١٤).

---

(١) "السنن الكبير" (١٩/ ٥٩٩، ٦٠٠ رقم ١٩٧٣٢، ١٩٧٣٣).

(٢) ينظر: "معالم السنن" للخطابي (١/ ٣٢).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه واصل بن أبي جميل، واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه الأوزاعي، عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، قال: كان رسول ﷺ يكره من الشاة سبعًا...الحديث مرسلاً):**

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" باب مايكره من الشاة (٤/ ٥٣٥ رقم ٨٧٧١)، وأبو داود في "المراسيل " باب ماجاء في الأطعمة (رقم ٤٦٥)، من طريق عبد الله بن المبارك. كلاهما: (عبد الرزاق، عبد الله بن المبارك)، عن الأوزاعي، عن واصل بن أبي جميل، به، بمثله، ولم يذكر ابن المبارك في روايته عند أبي دواد: «وكان أعجب الشاة إليه ﷺ مقدمها.

قال البيهقي عن حديث مجاهد: «هذا منقطع».

❖ **الوجه الثاني:الموصول: (رواه عمر بن موسىٰ بن وجيه، عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ موصولاً):**

أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/ ٣٧٢)من طريق البيهقي بإسناده ومتنه.

وابن عدي في "الكامل" ترجمة عمربن موسىٰ بن وجيه(٦/ ٢١)، من طريق فهر بن بشر، حدثنا عمر بن موسىٰ، عن واصل بن أبي جميل،عن مجاهد، عن ابن عباس: ((أن النبي ﷺ كان يكره أكل سبع من الشاة: المثانة، والمرارة، والغدة، والأنثيين، والذكر والحيا والدم وكان أحب الشاة إليه ذنبها».

قال البيهقي: «ورواه عمر بن موسىٰ بن وجيه -وهو ضعيف- عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا..... **ولايصح وصله**».

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٢٤٣): «...وإلىٰ ذلك فإن هذا الحديث إنما يرويه عن عمر بن موسىٰ فِهر بن بشر الداماني، وهو مجهول الحال، ولا أعلم له ذكراً في شيء من مصنفات الرجال، مظان ذكره وذكر أمثاله، غير أن ابن الفرضي ذكره لضبط اسمه: فذكره بالراء والفاء المكسورة ولم يزد علىٰ أن قال: روىٰ عنه أيوب بن محمد الوزان، أخذاً من إسناد هذا الحديث، فهو يرويه عنه، فاعلم ذلك».

. . . . . .

قال ابن عساكر: «وصل هذا الحديث غريب، وقد رواه الأوزاعي عن واصل فأرسله».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث مداره علىٰ واصل وهو: ابن أبي جميل الشامي، أبو بكر السلاماني. روىٰ عن: عطاء، وطاوُس، ومجاهد، والحسن البصري، ومكحول. وعنه: الأوزاعي، وعمرو بن موسىٰ بن وجيه. مقبول كما في "التقريب"، قال البخاري: «روىٰ عنه الأوزاعي أحاديث مرسلة»، وقال ابن معين: «لا شيء »، وقال ابن مريم عن ابن معين: «مستقيم الحديث». وقال يحيىٰ بن سعيد: «ما أدري ما واصل، هذا ولا أروي عنه شيئًا».وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عبد الله بن أحمد: «قال أبي فىٰ حديث الأوزاعي، عن أبي بكر، عن مجاهد. قال: هو واصل بن أبي جميل».

وفي "معجم ابن الأعرابي" عن الإمام أحمد بن حنبل: «واصل مجهول، ما روىٰ عنه غير الأوزاعي» كما في «تهذيب التهذيب».

ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" (٢٥٣/٣ رقم٥١١٩)، "التاريخ الكبير" (١٧٣/٨ رقم٢٥٩٦)، "الجرح والتعديل" (٣٠/٩ رقم١٣٥)، "الثقات" (٥٥٩/٧ رقم١١٤٦٨)، "تهذيب الكمال " (٣٩٨/٣٠) "ميزان الاعتدال" (٣٢٨/٤)، "تهذيب التهذيب" (٦٧/٦ رقم٨٥٤٢)، "التقريب" (ص: ٥٧٩ رقم ٧٣٨١).

وقد اختلف علىٰ واصل علىٰ وجهين:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، قال: كان رسول ﷺ يكره من الشاة سبعًا...الحديث مرسلاً)، فقد رواه عن واصل راوٍ واحد هو:**

- **الأوزاعي**: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الأوزاعي، **ثقة فقيه إمام**. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

❖ **أما الوجه الثاني:الموصول: (واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ موصولاً)، فقد رواه عن واصل راوٍ واحد هو:**

- **عمر بن موسىٰ بن وجيه** الميتمي الوجيهي الحمصي، **مجمع علىٰ تضعيفه وترك حديثه**. ضعفه ابن معين وأبو داود والأزدي، وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم:

. . . . . .

«متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يضع الحديث». وقال النسائي وابن الجنيد والدارقطني: «متروك».

وقال ابن عدي: «وهو في عداد من يضع الحديث متنًا وإسناداً».

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٩٧/٦ رقم٢١٥٧)، "الجرح والتعديل" (١٣٣/٦ رقم٧٢٧)، "الكامل " (١٣/٦ رقم١١٨٧)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (١٦٤/٢ رقم٣٦٩)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٢١٧/٢ رقم ٢٥١٠)، "ميزان الاعتدال" (٢٢٤/٣ رقم٦٢٢٢)، "لسان الميزان" (١٤٨/٦ رقم٥٦٩٨).

وقد رواه عن عمر بن موسىٰ: فِهر بن بشر السلمي مولاهم، أبو أحمد الرقي من أهل دامان. روىٰ عن: عمر بن موسىٰ، وعنه: أيوب بن محمد الوزان، قال ابن القطان: «مجهول الحال». مات بعد المأتين.

ينظر: "تاريخ الرقة" للحراني (رقم٦٨)، "بيان الوهم والإيهام" (٢٤٣/٣) ، "لسان الميزان" (٣٦٣/٦).

■ **الخلاصة**:

الحديث علىٰ الوجهين أعله الإمام البيهقي فقال عن الوجه الأول(المرسل): «منقطع»، وقال عن الوجه الثاني (الموصول): «رواه عمر بن موسىٰ بن وجيه -وهو ضعيف- عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.....**ولايصح وصله**».

أضف إلىٰ ذلك أن مدار الحديث علىٰ واصل بن أبي جميل وهو مقبول ولم يتابع علىٰ حديثه، قال ابن القطان في" بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٢٤٣): «...ولم ينبه علىٰ واصل بن أبي جميل، ولكنه أبرزه، وهو لم تثبت له عدالة، وقد قال فيه ابن معين: ليس بشيء».

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف علىٰ الوجهين؛ وذلك لما يلي:

أولاً: لحال واصل بن أبي جميل.

ثانيًا: لإرساله علىٰ الوجه الأول.

ثالثًا: شدة ضعف عمر بن موسىٰ بن وجيه علىٰ الوجه الثاني، وجهالة الراوي عنه فِهر بن بشر.

. . . . . .

قال ابن عدي: «ولعمر بن موسىٰ غير ما ذكرت من الحديث كثير وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه وما لم أذكره كذلك، وهو بين الأمر في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متنـًا وإسناداً »[1].

(١) ينظر: "الكامل" (٦/ ٢٣).

الحديث الثامن عشر بعد المائة

في كتاب السبق والرمي، باب: النهي عن التحريش بين البهائم، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١١٨] " أخبرَنا أبو نَصرِ بنُ قَتادَةَ، أنبأنا أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ الحَسَنِ السَّرّاجُ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحَضرَمِيُّ مُطَيَّنٌ، حدثنا محمدُ بنُ العَلاءِ، حدثنا يَحيىٰ بنُ آدَمَ، عن قُطبَةَ يَعنِي ابنَ عبدِ العَزيزِ، عن الأعمَشِ، عن أبي يَحيىٰ، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: **نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن التَّحريشِ بَينَ البَهائمِ**. رَواه أبو داودَ في كِتابِ ((السنن)) عن محمدِ بنِ العَلاءِ.

وكَذَلِكَ رُوِيَ عن شَريكٍ عن الأعمَشِ. ورَواه زيادُ بنُ عبدِ اللهِ البكّائيُّ، عن الأعمَشِ عن المِنهالِ بنِ عمرٍو عن مُجاهِدٍ عن ابنِ عباسٍ.

ورَواه مَنصورُ بنُ أبي الأسَودِ عن الأعمَشِ عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ.

ورَواه لَيثُ بنُ أبي سُلَيمٍ عن مُجاهِدٍ عن ابنِ عُمَرَ عن النَّبِيِّ ﷺ. **والمحَفوظُ ما:**

أخبرَنا أبو القاسِمِ زَيدُ بنُ أبي هاشِمٍ العَلَوِيّ بالكوفَةِ، أخبرَنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عليِّ بنِ دُحَيمٍ، حدثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ، أنبأنا وكيعٌ، عن الأعمَشِ، عن مُجاهِدٍ قال: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن التَّحريشِ بَينَ البَهائمِ. وهَذا مُرسَلٌ".

غريب الحديث:

- **التَّحْرِيش بَيْنَ البهائِم**: أي: الإغراءُ وتَهييجُ بعضها علىٰ بعض، كما يُفعل بين الجِمال، والكِبَاش، والدُّيوك وغيرها.

ينظر: "النهاية" (٣٦٨/١)، "لسان العرب" (٢٧٩/٦).

---

(١) " السنن الكبير" (٢٠/ ٣٦، ٣٧، رقم ١٩٨١٢، ١٩٨١٣).

. . . . . .

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث روي عن مجاهد من طريقين:

- الطريق الأول: الحديث رواه الأعمش، واختلف عليه علىٰ ستة أوجه:

❖ الوجه الأول: الموصول: (رواه قطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن أبي يحيىٰ القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا):

أخرجه البيهقي بإسناده ومتنه في "الآداب" ومن وجوه اللعب التحريش بين الكلاب والديوك (رقم٦٢٩)، وفي "الشعب" تحريم الملاعب والملاهي(٨/ ٤٨٣ رقم٦١١٩).

وأخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الجهاد، باب في التحريش بين البهائم (رقم ٢٥٦٢)، والترمذي في "جامعه" أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم والضرب والوسم في الوجه (رقم١٧٠٨)، والبزار في "مسنده" (١١/ ١٦٧ رقم٤٩٠٣)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٤/ ٣٨٩ رقم٢٥٠٩)، والطبراني في "الكبير"(١١/ ٨٥ رقم١١١٢٣)، من طرق عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن يحيىٰ بن آدم، عن قطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن أبي يحيىٰ القتات، به، بمثل لفظ البيهقي.

قال البيهقي في "سننه" (رقم١٩٨١٢) عقب حديث قطبة: «رواه أبو داود في كتاب "السنن" عن محمد بن العلاء، وكذلك روي عن شَريك عن الأعمش....».

وتعقبه ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١٠/ ٢٢)، بقوله: «أخرج الترمذي هذا الحديث بالسند الأول عن الأعمش، ثم قال: وروىٰ شريك هذا الحديث عن الأعمش عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه عن أبي يحيىٰ[1]، وهذا مخالف لما ذكره البيهقىٰ عن شريك».

❖ الوجه الثاني: المرسل: (رواه سفيانُ الثوري، عن الأعمش، عن أبي يحيىٰ القتات، عن مجاهد، عن النبي ﷺمرسلاً)، فخالف قطبة:

أخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كراهية

(١) ينظر تخريجه الوجه الرابع، الضرب الأول.

.....

التحريش بين البهائم والضرب والوسم في الوجه (رقم١٧٠٩)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، به، بمثله. وقال: «ويقال: هذا أصح من حديث قطبة». - أي الموصول (الوجه الأول).

وكذا أخرجه في "العلل" تعليقًا (رقم٥١٢) قال الترمذي: «قال الثوري، عن الأعمش، عن أبي يحيىٰ، عن مجاهد نهىٰ رسول الله ﷺ».

❖ **الوجه الثالث: المرسل: (ورواه وكيع وغيره، عن الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً) وأسقط من إسناده أبا يحيىٰ القتات:**

لم أقف علىٰ رواية وكيع بن الجراح كما رواها البيهقي في هذا الحديث، ولكن تابعه في روايته عن الأعمش علىٰ هذا الوجه كل من:

- **أبو معاوية محمد بن خازم الضرير**: أخرجه الترمذي تعليقًا في "جامعه" أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم والضرب والوسم في الوجه بإثر الحديث (رقم١٧٠٩)، وكذا في "العلل" (رقم٥١٢). وقال: «وروىٰ أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ بنحوه».

- **عُبيد الله بن موسىٰ**: أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (٥/ ٦٢١) عن أبيه، عن عبيد الله بن موسىٰ، عن الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال الترمذي في "العلل" (ص٢٨٠): «فسألت محمداً فقال: الصحيح إنما هو عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسل».

وقال البيهقي عن هذا الوجه المرسل بأنه هو المحفوظ.

❖ **الوجه الرابع: رواه شريك عن الأعمش، واختلف عليه علىٰ ضربين:**

- الضرب الأول: (روي عن شريك النخعي، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ولم يذكر فيه عن أبي يحيىٰ القتات:

أخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم والضرب والوسم في الوجه (رقم١٧٠٩)، وأبو يعلىٰ في "مسنده"

. . . . . .

(٤/ ٣٨٩ رقم٢٥١٠)، وابن عدي في "الكامل" ترجمة أبي يحيىٰ القتات (٤/ ٢١١)، من طريق يحيىٰ بن آدم، عن شريك، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم».

– الضرب الثاني: (روي عن شريك، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)، وأسقط من إسناده أبا يحيي القتات، وجعله من مسند ابن عمر.

أخرجه ابن الجعد في "مسنده" (ص: ٣١٣ رقم٢١٢١)، عن شريك، **عن الأعمش، عن مجاهد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أراه ابن عمر عن النبي)): ﷺأنه نهىٰ أن يحرش بين البهائم)).**

❖ الوجه الخامس: (رواه زياد بن عبد الله البكائي، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)، فذكر المنهال بن عمرو بدل أبي يحيي القتات:

أخرجه الطبراني في " الأوسط" (٢/ ٣٣١ رقم٢١٣٦)، وابن عدي في "الكامل(٤/ ١٣٧)، من طريق محمد بن موسىٰ الحرشي، عن زياد بن عبد الله البكائي قال: أخبرنا الأعمش، عن المنهال بن عمرو، به، بلفظ: ((نهىٰ رسول الله ﷺ أن يحرش بين البهائم)).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن المنهال، إلا زياد بن عبد الله».

❖ الوجه السادس: (رواه منصور بن أبي الأسود،عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ):

ذكره الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٢١٤ رقم٣١٠٦)، فقال: «قاله معن بن عيسىٰ عنه، وليس بمحفوظ».

– الطريق الثاني: وراه الليث بن أبي سليم، واختلف عليه في رفعه ووقفه:

❖ الوجه الأول: المرفوع: (يروىٰ عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه الحربي في "غريب الحديث" باب حرش(١/ ٢٨٥)، من طريق ابن فضيل، عن ليث عن مجاهد، به، بلفظ: ((إِنَّ اللهَ لَعَنَ من يُحَرِّشُ بَيْنَ البَهَائِمِ)).

. . . . . .

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٢١٤ رقم٣١٠٦)، فقال: «يرويه ليث عن مجاهد، عن ابن عمر».

❖ **الوجه الثاني: الموقوف: (رواه الليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا عليه):**

أخرجه البخاري في" الأدب المفرد" باب التحريش بين البهائم (رقم ١٢٣٢)، من طريق أبي جعفر الرازي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر: «أنه كَرِهَ أن يُحرَّشَ **بين** البِهائم».

■ **النظر في الاختلاف:**

أما الطريق الأول: فقد رواه الأعمش، واختلف عليه علىٰ ستة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول (الأعمش، عن أبي يحيىٰ القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)، رواه عن الأعمش راوٍ واحد هو: قطبة بن عبدالعزيز** ابن سياه الأسدي الحماني الكوفي، روىٰ عن: الأعمش وليث بن أبي سليم. وعنه: أبو معاوية ويحيىٰ بن آدم، ويحيىٰ بن عبد الحميد الحماني. **وبالدراسة لحالة يتبين أنه ثقة؛** وثقه ابن معين والإمام أحمد والعجلي والترمذي. وذكره ابن حبان في **"الثقات"**.روىٰ له الجماعة سوىٰ البخاري.

ينظر: "بحر الدم" (رقم٨٥٣)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢١٨/٢)، "الجرح والتعديل" (١٤١/٧ رقم٧٩١)، "الثقات" (٣٤٨/٧ رقم١٠٣٨٩)، "تهذيب الكمال" (٦٠٧/٢٣ رقم٤٨٨١)، "الكاشف" (١٣٧/٢ رقم٤٥٨٢).

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (الأعمش، عن أبي يحيىٰ القتات، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

- فقد رواه عن الأعمش علىٰ هذا الوجه الثوري، وخالف قطبة بن عبد العزيز.

والثوري هو: سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري، أبو عبد الله الكوفي. **ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث.** تقدمت ترجمته في الوجه الثالث.

قلت: كلاهما ثقات- قطبة والثوري- إلا أن الثوري أوثق.

والحديث علىٰ الوجهين إسناده ضعيف؛ لضعف أبي يحيىٰ القتات واضطرابه في إسناده، فبسبب ضعفه وسوء حفظه وصله مرة، وأرسله أخرىٰ، وقد رواه الأعمش عنه علىٰ

. . . . . .

الوجهين.

- **وأبو يحيىٰ هو**: القتات الكوفي الكناني، اسمه: زاذان، وقيل: دينار وقيل مسلم يزيد. وقيل: زبان، وقيل عبد الرحمن بن دينار. وبالدراسة لحاله يتبين أنه: **ضعيف**، ضعفه أبوزرعة وشريك، وقال عنه ابن سعد وابن معين: «فيه ضعف»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الإمام أحمد: «روىٰ عنه إسرائيل أحاديث مناكير جداً».

وقال ابن حبان: «ممن فحش خطؤه وكثر وهمه، حتىٰ سلك غير مسلك العدول في الروايات، وجانب قصد السبيل في أسبابها، يجب أن يتنكب ما انفرد به من الأخبار وإن اعتبر بما وافق الثقات من الآثار فلا ضير، من غير أن يحكم بموافقته واحداً في النقل علىٰ أحد منه....».

وقال ابن عدي: «يروي عنه الأعمش وإسرائيل، وعامة حديثه يرويها إسرائيل، وفي حديثه بعض ما فيه إلا أنه يكتب حديثه».

وقال ابن حجر: «لين الحديث».

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٣٩/٦)، "الجرح والتعديل" (٤٣٢/٣ رقم١٩٦٥)، "الضعفاء" لأبي زرعة (٤٣١/٢)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم ٦٧٢)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣٢٩/٢ رقم٩٢٥)، "المجروحين" (١٧/٢ رقم٥٨٥)، "الكامل" (٢١٠/٤ رقم٧٢٩)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٩٣/٢ رقم١٨٦٧)، "تهذيب الكمال" (٤٠١/٣٤ رقم٧٦٩٩)، "التقريب" (ص:٦٨٤ رقم٨٤٤٤).

❖ **وأما الوجه الثالث: المرسل: (الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً) وأسقط من إسناده أبا يحيىٰ القتات:**

فقد رواه عن الأعمش علىٰ هذا الوجه ثلاثة ثقات، هم: وكيع بن الجراح[(١)]، ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير[(٢)]، وعبيد الله بن موسىٰ[(٣)]، وخالفوا سفيان الثوري علىٰ الوجه

(١) تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث السابع بعد المائة.

. . . . . .

الثاني بإسقاط القتات من الإسناد.

❖ **وأما الوجه الرابع**: فإ ن مداره علىٰ شَريك النَّخَعي القاضي، وهو سيئ الحفظ يُخطئ كثيراً. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

وهو مع كثرة خطأه اختلف عنه فرواه مرة عن ابن عباس، ومرة أخرىٰ عن ابن عمر ﷺ، وأسقط من إسناده أبا يحيىٰ القتات.

وهذا الوجه إسناده ضعيف علىٰ الوجهين، لحال شَريك القاضي.

❖ **وأما الوجه الخامس: (الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)، فذكر المنهال بن عمرو بدل أبي يحيي القتات:**

فقد تفرد بروايته عن الأعمش علىٰ هذا الوجه، **زياد** بن عبد الله بن الطُفَيل العامري **البَكّائي** أبو محمد الكوفي، وهو لين في حديثه عن غير ابن إسحاق صاحب المغازي، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والثلاثين.

قلت: وهذا الوجه ليس بالقوي ؛ لضعف البكائي في غير حديث ابن إسحاق، وتفرده برواية هذا الوجه عن الأعمش، وهو ممن لا يحتمل تفرده -والله تعالىٰ أعلم-، واستبدل القتات بالمنهال بن عمرو في الإسناد.

❖ **وأما الوجه السادس: (الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ):**

تفرد بروايته عن الأعمش **منصور بن أبي الأسود** الليثي الكوفي، يقال اسم أبيه: حازم، **وهو صدوق رمي بالتشيع**. كما في "التقريب" (ص٥٤٦ رقم٦٨٩٦).

وهذا الوجه: «ليس بمحفوظ».كما قال الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٢١٤ رقم٣١٠٦).

- **وأما الطريق الثاني: فمداره علىٰ الليث بن أبي سليم، وهو: ضعيف اختلط في آخر عمره،** تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

قلت: وهذا الطريق إسناده ضعيف علىٰ الوجهين المرفوع والموقوف؛ لضعف الليث ابن أبي سليم.

. . . . . .

■ **الخلاصة:**

اختلف في إسناد الحديث اختلافـاً كبيرًا علىٰ الأعمش ومن دونه من الرواة، وقد رجح الأئمة البخاري والترمذي والبيهقي رواية مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً.

قلت: وقد روي عن مجاهد مرسلاً من وجهين:

أحدهما: بذكر أبي يحيىٰ القتات، وإسناده ضعيف؛ لضعف القتات، ولإرساله.

والآخر: لم يذكر فيه أبو يحيىٰ القتات، وإسناده ضعيف أيضـاً، لإرساله.

وكذا تقدم بنا ضعف إسناد بقية الأوجه - والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم-.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف علىٰ جميع الأوجه، وذلك لمايلي:

أولاً: اضطراب إسناده.

ثانيـاً: ضعف أبي يحيىٰ القتات، واختلافه في إسناده فقد وصله مرة وأرسله أخرىٰ.

ثالثـاً: الإرسال علىٰ الوجه الراجح.

الرابع: ضعف رواية شريك القاضي؛ لحال شريك.

الخامس: ضعف الليث بن أبي سليم وروايته.

الحديث التاسع عشر بعد المائة

وفي كتاب السبق والرمي، باب: كراهية خِصاءِ البَهائمِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١١٩] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا العباسُ بنُ محمدِ بنِ حاتِمٍ الدّورِيُّ، حدثنا عُبَيدُ اللهِ بنُ موسَىٰ، أنبأنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن عُبَيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن صَبْرِ الرُّوحِ، وخِصاءِ البَهائمِ.

قال العباسُ: لَم يَروِه خَلقٌ إلاَّ عُبَيدُ اللهِ، وهو يُستَغرَبُ عنه.

قال الشيخُ: كَذا رَواه العباسُ.

وقَد أخبرَنا أبو زَكَريّا ابنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، حدثنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عليِّ بنِ دُحَيمٍ الشَّيبانِيُّ، حدثنا أحمدُ بنُ حازِمٍ، حدثنا عُبَيدُ اللهِ بنُ موسَىٰ. فذَكَرَ إسنادَه إلَّا أنَّه قال: عن صَبْرِ الرُّوحِ، وإخصاءُ البَهائمِ صَبرٌ شَديدٌ.

قال الشيخُ قَولُه: وإخصاءُ البَهائمِ صَبرٌ شَديدٌ. قياسٌ علىٰ ما نُهِيَ عنه مَن صَبرِ الرّوحِ، وهو مِن قَولِ الزُّهرِيِّ، فقَد رَواه غَيرُ عُبَيدِ اللهِ عن ابنِ أبي ذِئبٍ مُرسَلاً، وجَعَلَ الكَلامَ في الإخصاءِ مِن قَولِ الزُّهرِيِّ.

أخبرَنا أبو الحُسَينِ بنُ بِشرانَ، أنبانا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عمرٍو البَختَرِيُّ، حدّثنا محمدُ بن أحمد بن أبي العَوامِ، حدّثنا أبو عامرٍ العَقَدِيُّ، حدّثنا ابنُ أبي ذِئبٍ قال: سألتُ الزُّهري عن الإخصاءِ، فقال: **حَدَّثَنِي عُبَيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ قال: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن صَبرِ الرّوحِ. قال الزُّهرِيُّ: والإخصاءُ صَبرٌ شَديدٌ.**

وكَذَلِكَ رَواه يونُسُ ومَعمَرٌ عن الزُّهرِيِّ مُرسَلاً، وذَكَرَ مَعمَرٌ عن الزُّهرِيِّ الخِصاءَ

(١) " السنن الكبير" (٢٠/ ٤١، ٤٢ رقم ١٩٨٢٠، ١٩٨٢١، ١٩٨٢٢).

كما ذَكَرَه ابنُ أبي ذِئبٍ. والمَحفوظُ في هذا الخَبَرِ ما رَواه العَقَدِيُّ عن ابنِ أبي ذِئبٍ لِمُتابَعَةِ مَعمَرٍ ويونُسَ، واللهُ أعلَمُ.

وروي في ذلك من وجه آخر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بإسنادٍ فيه ضعف".

غريب الحديث:

- **صبر الروح**: قال ابن قتيبة: صبرت البَهِيمَة أصبرها صبراً: إِذا أنت أوثقتها ثمَّ قتلتها رمياً وَضَرباً.

وقال ابن الأثير: هُوَ الخِصاء، والخِصاء صَبْرٌ شَدِيدٌ.

ينظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (٢٧٧/١)، "النهاية" (٨/٣).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه ابن أبي ذئب واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه عبيد الله بن موسىٰ، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً):**

أخرجه البزار كما في "كشف الأستار" باب النهي عن إخصاء البهائم (٢/ ٢٧٤ رقم ١٦٩٠)، عن محمد بن عثمان بن كرامة، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٤/ ٣٧٦ رقم ٢٤٩٧)، عن أبي بكر بن أبي شيبة.

كلاهما: (ابن كرامة، وأبو بكر بن أبي شيبة)، عن عبيد الله بن موسىٰ، عن ابن أبي ذئب، به، بنحو لفظ البيهقي، وزاد البزار «وعن إخصاء البهائم نهياً شديداً»، وجعل أبو يعلىٰ «خصاء البهائم» من قول الزُّهري، فقال: «وقال الزُّهري: الإخصاء: صبرٌ شديد».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/ ٢٦٥): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح».

ونقل البيهقي -عقب الحديث- عن العباس بن محمد الدوري أنه قال: «لم يروِه خلقٌ إلا عبيد الله وهو يستغرب عنه».

والحديث موصولاً أعله البيهقي بالإرسال، وبأن الإخصاء من قول الزُّهري. وقال: «فقَد

. . . . . .

رَواه غَيرُ عُبَيدِ اللهِ عن ابنِ أبي ذِئبٍ مُرسَلاً، وجَعَلَ الكَلامَ في الإخصاءِ مِن قَولِ الزُّهرِيِّ».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه أبو عامرٍ العَقَدِيُّ، عن ابنُ أبي ذِئبٍ قال: سألتُ الزُّهرِيَّ عن الإخصاءِ فقالَ: حَدَّثَنِي عُبَيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ قال: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن صَبرِ الرّوحِ. قال الزُّهرِيُّ: والإخصاءُ صَبرٌ شَديدٌ).**

لم أقف علىٰ من أخرجه إلا ماروواه البيهقي في هذا الحديث الذي ندرسه من "سننه" (رقم ١٩٨٢٢)، من طريق محمد بن أحمد بن أبي العوام، عن أبي عامر **العَقَدِيّ**، به.

وذكر بإثره من تابع العَقَدِيّ علىٰ رواية الإرسال فقال: «وكَذَلِكَ رَواه يونُسُ ومَعمَرٌ عن الزُّهرِيِّ مُرسَلاً، وذَكَرَ مَعمَرٌ عن الزُّهرِيِّ الخِصاءَ كما ذَكَرَه ابنُ أبي ذِئبٍ. والمَحفوظُ في هذا الخَبَرِ ما رَواه العَقَدِيُّ عن ابنِ أبي ذِئبٍ لِمُتابَعَةِ مَعمَرٍ ويونُسَ، واللهُ أعلَمُ».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه ابن أبي ذئب واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)، فقد تفرد بروايته راوٍ واحد هو:**

- عبيد الله بن موسىٰ هو: ابن أبي المختار واسمه باذام العبْسي، ثقة، وكان يتشيع ويروي أحاديث منكرة في التشيع. تقدمت ترجمته في الحديث السابع بعد المائة.

❖ **وأما الوجه الثاني: المرسل: (ابنُ أبي ذِئبٍ قال: سألتُ الزُّهري عن الإخصاء ؟ فقال: حدثني عبيد الله بن عبد الله، مرسلاً):**

فقد رواه عن ابن أبي ذئب علىٰ هذا الوجه جماعة من الثقات هم: أبو عامر العَقَدِيُّ[(١)]، ويونس بن يزيد[(٢)]، ومعمر بن راشد[(٣)].

(١) ينظر: "تقريب التهذيب" (ص: ٣٦٤ رقم٤١٩٩).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

.....

■ **الخلاصة:**

رجح الإمام البيهقي رواية الإرسال (الوجه الثاني)، فقال: «والمحفوظ في هذا الخبر ما رواه العَقَدِيُّ عن ابن أبي ذئب؛ لمتابعة معمر ويونس، والله أعلم».

ويؤيد ذلك مايلي:

- كون رواته أكثر عدداً، فقد اتفق علىٰ روايته عن ابن أبي ذئب مرسلاً ثلاثة ثقات. في حين تفرد بروايته موصولاً عبيد الله بن موسىٰ، وهو وإن كان ثقة، إلا أنه خالف الثقات، قال العباس الدوري: «لم يروِه خلقٌ إلا عبيد الله وهو يستغرب عنه»[(١)].

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البيهقي في "سننه"[(٢)] وقال: "أخبرَنا أبو الحُسَينِ بنُ بِشرانَ، أنبانا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ عمرٍو البَختَرِيُّ، حدّثنا محمدُ بن أحمد بن أبي العَوامِ، حدّثنا أبو عامرٍ العَقَدِيُّ، حدّثنا ابنُ أبي ذِئبٍ قال: سألتُ الزُّهري عن الإخصاءِ؟ فقال حدثني عبيد الله بن عبد الله قال: ((**نهىٰ رسولُ الله ﷺ عن صَبرِ الرّوحِ**)). وقال الزُّهري: والإِخصاءُ صَبرٌ شَديدٌ".

- **ابن بشران هو**: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشر بن مهران، أبو الحسين المعدل. روىٰ عن: أبي جعفر بن البختري، وعلي بن محمد المصري، وإسماعيل الصفار، وغيرهم. حدث عنه: البيهقي، والخطيب، وأبو الفضل عبد الله الدقاق، وغيرهم. قال عنه الخطيب البغدادي: «كان صدوقًا ثقة ثبتًا حسن الأخلاق تام المروءة ظاهر الديانة».

وقال الذهبي: «روىٰ شيئًا كثيراً علىٰ سداد وصدق وصحة رواية، كان عدلاً وقوراً».

مات سنة (٤١٥ هـ).

ينظر: "تاريخ بغداد" (٩٨/١٢ رقم٦٥٢٧)، "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" لابن الجوزي (١٦٧/١٥ رقم٣١٢٩)،

(١) ينظر: "السنن الكبير" للبيهقي (٢٠/ ٤١) بإثر الحديث(رقم ١٩٨٢٠).

(٢) "السنن الكبير" للبيهقي (٢٠/ ٤٢ رقم ١٩٨٢٢).

. . . . . .

"سير أعلام النبلاء" (١٧/٣١١ رقم١٨٩).

- **أبو جعفر البختري هو**: محمد بن عمرو بن البختري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرَزَّاز. روىٰ عن: سعدان بن نصر، ويحيىٰ بن أبي طالب، وأحمد بن أبي خيثمة، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وطبقتهم. روىٰ عنه: ابن مندة، وأبو الحسين بن بشران، وهلال الحفار، وأبو الحسن محمد بن محمد بن مخلد، وخلق كثير. **ثقة**.

قال الحاكم: «كان ثقة مأمونـًا»، وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتـًا»، وقال الذهبي: «مسند العراق، الثقة، المحدث، الإمام».

مات سنة (٣٣٩هـ).

ينظر: "تاريخ بغداد" (٣/١٣٢ رقم١١٥٢)، "الأنساب" للسمعاني (٦/١٠٩)، "سير أعلام النبلاء " (١٥/٣٨٥).

- **محمد بن أحمد بن أبي العوام** بن يزيد بن دينار، أبو بكر الرياحي التميمي. روىٰ عن: يزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء، وقريش بن أنس، وأبي عامر العقدي، وعبد العزيز بن أبان القرشي. روىٰ عنه: القاضي أبو عبد الله المحاملي، وأبو العباس بن عقدة الكوفي، وإسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز، وأبو عمرو بن السماك، وغيرهم. **قال الدارقطني**: «**هو صدوق**».

ينظر: "سؤالات الحاكم" للدارقطني (رقم٥٢٧)، "تاريخ بغداد" (١/٣٧٢ رقم٣٢٣)، "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" لابن الجوزي (١٢/٢٧٧ رقم١٨٢٦).

- **أبو عامر العَقَدي هو**: عبد الملك بن عمرو القيسي. روىٰ عن: الإمام مالك، وشعبة، وابن أبي ذئب، وغيرهم. روىٰ عنه: الإمام أحمد، ومحمد بن بشار، وعباس الدوري، وغيرهم. **ثقة**، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي وعثمان الدارمي، وزاد النسائي: «مأمون». وقال ابن مهدي: «كتبت حديث ابن أبي ذئب عن أوثق شيخ أبي عامر العقدي...». وقال أبو زكريا الأعرج النيسابوري: «كان إسحاق إذا حدثنا عن أبي عامر قال: حدثنا أبو عامر الثقة الأمين».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

. . . . . .

وقال ابن حجر: «ثقة»، وهو كما قال حيث وثقه الأئمة، ولم يذكر بجرح، وأما قول أبي حاتم: صدوق، فلايخفىٰ تشدده بالرجال.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٥٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٩٩/٧)، "معرفة الثقات" للعجلي (١٠٣/٢ رقم١١٣٧)، "الجرح والتعديل" (٣٥٩/٥ رقم١٦٩٨)، "تهذيب الكمال" (٣٦٤/١٨ رقم٣٥٤٥)، "تهذيب التهذيب" (٥٠٥/٣ رقم٤٨١١)، "التقريب" (ص٣٦٤ رقم٤١٩٩).

- **ابن أبي ذئب هو**: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني. **ثقة فقيه فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

- **الزُّهري هو**: **محمد بن مسلم** بن عبيد الله بن شهاب القُرشي الزُّهْرِيّ. **إمام فقيهٌ حافظٌ متفقٌ علىٰ جَلاَلَتِه وإتقانه**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة** بن مسعود الـهُذَلي، **وهو ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والثلاثين.

⊂ الحكم على الحديث:

رجاله ثقات غير محمد بن أحمد بن أبي العوام، فهو صدوق. إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وفي باب النهي عن صبر البهائم عن عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الذبائح، باب مايكره من المثلة والمصبورة... (رقم٥٥١٥)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان (رقم١٩٥٧).

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري في الموضع السابق (رقم٥٥١٣)، ومسلم في الموضع السابق (رقم١٩٥٦).

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنه عند مسلم (رقم١٩٥٩).

الحديث العشرون بعد المائة

وفي كتاب الأيمان، باب: الحالف يسكت بين يمينه واستثنائه سكتة يسيرة لانقطاع صوت أو أخذ نفس، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٢٠] " أخبرَنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أنبأنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا الأسفاطيُّ يَعنِي العباسَ بنَ الفَضلِ، حدثنا عمرُو بنُ عَونٍ، حدثنا شَريكٌ، عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: ((**واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا، واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا**)). ثُمَّ سَكَتَ ساعَةً ثُمَّ قال ((**إن شاءَ اللهُ**)).

ورَواه أبو أحمدَ الزُّبَيرِيُّ عن شَريكٍ كَذَلِكَ مَوصولاً، وقالَ: ثُمَّ سَكَتَ سَكَتَةً ثُمَّ قال: ((**إن شاءَ اللهُ**)). أخبرَناه أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمدٍ المُقرِئُ، أنبأنا الحَسَنُ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدثنا يوسُفُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا أبو الرَّبيعِ، حدثنا أبو أحمدَ، حدثنا شَريكٌ، فذَكَرَه.

ورَواه قُتَيبَةُ بنُ سعيدٍ عن شَريكٍ، فأرسَلَه، ولَم يَذكُرِ السَّكاتَ.

أخبرَناه أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أنبأنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا قُتَيبَةَ بنُ سعيدٍ، حدثنا شَريكٌ عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا، واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا، واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا**)). ثُمَّ قال: ((**إن شاءَ اللهُ**)).

وكَذَلِكَ رَواه مِسعَرٌ عن سِماكٍ مُرسَلاً وذَكَرَ السَّكاتَ في آخِرِه.

- أخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُّ، أنبأنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا محمدُ بنُ العَلاءِ، أنبأنا ابنُ بشرٍ، عن مِسعَرٍ، عن سِماكٍ، عن عِكرِمَةَ يَرفَعُه قال: ((**واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا**)). ثُمَّ قال: ((**إن شاءَ اللهُ**)). ثُمَّ قال: ((**واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا إن شاءَ اللهُ**)). ثُمَّ قال: ((**واللهِ لأغزوَنَّ قُرَيشًا**)). ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ قال: ((**إن شاء الله**)).

---

(١) "السنن الكبير" (٢٠/ ١١٧، ١١٨، رقم ١٩٩٥٣، ١٩٩٥٤، ١٩٩٥٥، ١٩٩٥٦).

قال الشيخُ: يَحتَمِلُ أن يَكونَ ﷺ -إن صَحَّ هذا- لَم يَقصِدْ رَدَّ الاستِثناءِ إلَىٰ اليَمينِ وإنَّما قال ذَلِكَ لِقَولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾[1]".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه سماك بن حرب واختلف عليه وعلىٰ من دونه:

- أولاً: رواه شريك بن عبد الله القاضي عن سماك واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ الوجه الأول: الموصول: (شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن النبي ﷺ.....مرفوعًا):

أخرجه الطحاوي في " شرح المشكل" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الأيمان الموصول بعضها ببعض بختم إن شاء الله... (٥/ ١٨٧ رقم١٩٣٠)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١/ ١٦٧ رقم٢٨٥)، و(١/ ٢٢٨ رقم٤١٠)،والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨٢ رقم١١٧٤٢)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" للبيهقي (١/ ٤٣٩ رقم٣٦٣)، وابن حجر في "تخريج أحاديث المختصر" (٢/ ٦٩)،من طرق عن عمرو بن عون، عن شريك، عن سماك، به، بنحو لفظ البيهقي.

وأخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (٥/ ٧٨ رقم ٢٦٧٤)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٩)، وابن حجر في "تخريج أحاديث المختصر" (٢/ ٦٩)، عن الحسن بن شبيب المؤدب، عن شريك، به، بنحو لفظ البيهقي ولم يذكر السكات.

قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلم أحداً رواه عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً إلا الحسن بن شبيب، وهذا روي عن مسعر، عن سماك، موصولاً ومرسلاً، والأصل في هذا الحديث مرسل».

و أخرجه الطحاوي في " شرح المشكل" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الأيمان الموصول بعضها ببعض بختم إن شاء الله... (٥/ ١٨٨ رقم١٩٣١)، من طريق

---

(١) الكهف: آية [٢٣].

. . . . . .

محمد بن سعيد بن سليمان الأصبهاني، عن شريك، به، بنحوه ولم يذكر السكات.

ولم أقف علىٰ رواية أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، عن شريك عن سماك، بهذا الإسناد، عند غير البيهقي.

❖ الوجه الثاني: المرسل: (شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت (رقم٣٢٨٥)، عن قتيبة بن سعيد، عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، أن رسول الله ﷺ قال: ((والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا))، ثم قال: ((إن شاء الله)).

قال البيهقي: «ورواه قتيبة بن سعيد، عن شريك فأرسله، ولم يذكر السكات».

وتابعه بشار بن موسىٰ الخفاف: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٨٠)، عن محمد بن إبراهيم بن ميمون السراج، حدثنا بشار بن موسىٰ الخفاف، حدثنا شريك، عن سماك، عن عكرمة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**والله لأغزون قريشًا والله لأغزون قريشًا إن شاء الله**)).

ثانيًا: رواه مِسْعر بن كِدَام عن سِماك واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ الوجه الأول: الموصول: (مِسعر، عن سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا):

أخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (٥/ ٧٨ رقم٢٦٧٥)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١/ ١٦٧ رقم٢٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر نفي الحنث عن من استثنىٰ في يمينه بعد سكتة يسيرة (١٠/ ١٨٥ رقم٤٣٤٣)، وابن حجر في "تخريج أحاديث المختصر" (٢/ ٦٨)، من طريق علي بن مسهر الكوفي، عن مِسعر بن كدام، عن سماك، به، بلفظ: ((والله، لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا)) ثم سكت ساعة فقال: ((إن شاء الله)).

وتابع عليًا في روايته عن مِسعر علىٰ هذا الوجه، كل من:

- الحسن بن قتيبة الخزاعي: أخرجه من طريقه ابن الأعرابي في "معجمه" (١/ ١٦٧ رقم ٢٨٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٤١) والخطيب في "التاريخ" (٧/ ٤٠٤)، وابن حجر في "تخريج أحاديث المختصر" (٢/ ٦٨-٦٩)، **عن مِسعر، عن سماك، عن عكرمة،**

. . . . . .

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: ((**قال رسول الله ﷺ والله لأغزون قريشاً ثلاثاً، ثم سكت ساعة، ثم قال: إن شاء الله**)).

- **عبدالعزيز بن أبان الأموي**: أخرجه من طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٤٣ - ٣٤٤)، عن مسعر، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً، بمثل لفظ الحسن ابن قتيبة السابق.

قال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث غريب من حديث مسعر عن هشام، ما كتبته عالياً إلا من حديث عبد العزيز بن أبان».

- **عبدالله بن داود الخُرَيْبِي**:أخرجه من طريقه الطحاوي في " شرح المشكل" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الأيمان الموصول بعضها ببعض بختم إن شاء الله... (٥/ ١٨٦ رقم١٩٢٨)، عن مسعر، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((والله لأغزون قريشاً))، ثم قال أشياء، ثم قال: ((والله لأغزون قريشاً))، ثم قال: ((إن شاء الله))، ثم قال: ((والله لأغزون قريشاً)). ثم قال: ((إن شاء الله)).

❖الوجه الثاني: المرسل: (مِسعر، عن سِماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً) وذكر السكات في آخره:

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت (رقم٣٢٨٦)، عن محمد بن العلاء قال: أخبرنا ابن بشر، عن مسعر، عن سماك، عن عكرمة يرفعه قال: ((والله لأغزون قريشا))، ثم قال: ((إن شاء الله))، ثم قال: ((والله لأغزون قريشاً إن شاء الله تعالىٰ))، ثم قال: ((والله لأغزون قريشاً))، ثم سكت ثم قال: ((إن شاء الله)).

وقد توبع ابن بشر في روايته عن مِسعر علىٰ هذا الوجه، تابعه كل من:

- **أبو نعيم الفضل بن دُكين**: أخرجه من طريقه الطحاوي في " شرح المشكل" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الأيمان الموصول بعضها ببعض بختم إن شاء الله... (٥/ ١٨٦ - ١٨٧ رقم١٩٢٩)، عن مسعر، عن سِماك بن حرب، عن عكرمة، عن رسول الله ﷺ، بمثل لفظ ابن بشر السابق.

. . . . . .

قال الطحاوي: «فهكذا روىٰ مسعر هذا الحديث بالاستثناء من رسول الله ﷺ من كل يمين من الأيمان المذكورة فيه...».

- **سفيان بن عيينة**: رواه عنه عبد الرزاق في "مصنفه" باب الاستثناء في الطلاق (٦/ ٣٨٥ رقم١١٣٠٦)، وباب الاستثناء في اليمين (٨/ ٥١٨ رقم١٦١٢٣)، عن مسعر، عن سماك بن حرب، عن عكرمة قال: قال: رسول الله ﷺ: ((والله لأغزون قريشًا))، ثم سكت. ثم قال: ((إن شاء الله)).

ورجح أبو حاتم رواية الإرسال، قال ابن أبي حاتم في "العلل"(٤/ ١٤٥ رقم١٣٢٢): «سألت أبي عن حديث ؛ رواه عمرو بن عون، عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا، والله إن شاء الله)).

قال أبي: رواه مسعر، عن سماك، عن عكرمة، لم يذكر ابن عباس، أن النبي ﷺ مرسلاً، وهو أشبه».

وقال ابن عدي في "الكامل"(٣/ ٨٠): «... وهذا روي عن مسعر، عن سماك، موصولاً ومرسلاً، والأصل في هذا الحديث مرسل».

وقال عبد الحق الأشبيلي في "الأحكام الوسطىٰ" (٤/ ٣٠): «والصحيح مرسل».

■ **النظر في الاختلاف**:

تقدم بنا أن الحديث يرويه سماك بن حرب واختلف عليه وعلىٰ من دونه:

- أولاً: رواه شريك بن عبد الله القاضي، عن سماك بن حرب،واختلف عليه في وصله وإرساله:

قلت: مدار الحديث علىٰ الوجهين علىٰ شريك بن عبد الله القاضي، وهو سيئ الحفظ يخطئ كثيراً. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

ويضاف إلىٰ ذلك: أن سِماك بن حرب وهو وإن كان صدوقًا، إلا أن روايته عن عكرمة خاصة فيها اضطراب.

. . . . . .

وبذلك يتبين ضعف إسناد رواية شريك علىٰ الوجهين والله تعالىٰ أعلم.

ثانيـًا: رواه مِسعر بن كِدَام عن سِماك واختلف عليه في وصله وإرساله:

قلت: مدار الحديث علىٰ الوجهين **علىٰ مِسعر بن كدام** بن ظهير الهلالي، **وهو ثقة ثبت فاضل.** تقدمت ترجمته في الحديث السادس والثلاثين.

إلا أن سماك مضطرب الرواية عن عكرمة كما تقدم بنا.

وعلىٰ هذا فإسناد رواية مسعر علىٰ الوجهين ضعيف؛ لاضطراب سِماك في روايته عن عكرمة.

■ **الخلاصة:**

لم يرجح الإمام البيهقي إي من الأوجه، في حين رجح جماعة من الحفاظ منهم:أبو حاتم وابن عدي والأشبيلي رواية الإرسال.

قلت: الأقرب - والله تعالىٰ أعلم - أن إسناد الحديث علىٰ جميع الأوجه ضعيف ؛ كونه من رواية سماك بن حرب، عن عكرمة، وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربة.

قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث المختصر" (٢/ ٦٩): «هذا حديث غريب، اختلف في وصله وإرساله..... لم يثبت ؛ لأن سماكًا كان يقبل التلقين، وعابوا عليه أحاديث كان يصلها وهي مرسلة، وصوّب جماعة من الحفاظ منهم أبو حاتم الرازي رواية الإرسال».

قلت: وقد تكلم الأئمة في رواية سِماك بن حرب عن عكرمة:

قال يحيىٰ بن معين: «كان شعبة يضعفه، وكان يقول في التفسير عكرمة. ولو شئت أن أقول له ابن عباس، لقاله.قال يحيىٰ: فكان شعبة لا يروي تفسيره إلا عن عكرمة -يعني لا يذكر فيه عن ابن عباس-»[1].

(١) "تهذيب الكمال" (١٢/ ١١٩).

.....

وقال ابن المديني: «رواية سماك عن عكرمة مضطربة»[١].

وقال العجلي: «كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رسول الله ﷺ وإنّما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس»[٢].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لاضطراب رواية سماك عن عكرمة.

(١) "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٣٠ رقم٣٠٦٨).

(٢) "معرفة الثقات" (١/ ٤٣٦ رقم٦٨٠).

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة

وفي كتاب النذور، باب: الهدي فيما ركب واختلاف الروايات فيه، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٢١] " حدثنا أبو الحَسَنِ محمدُ بنُ الحُسَينِ العَلَوِيُّ إملاءً، أنبأنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ يَحيَىٰ بنِ بلالٍ البَزّازُ، حدثنا أحمدُ بنُ حَفصِ بنِ عبدِ اللهِ، حَدَّثَنِي أبي، حَدَّثَنِي إبراهيمُ بنُ طَهمانَ، عن مَطَرٍ الوَرّاقِ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: إنَّ أُختَ عُقبَةَ نَذَرَت أن تَحُجَّ ماشيَةً، وأنَّها لا تُطيقُ ذَلِكَ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((إنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ عن مَشيِ أُختِكَ، فلتَركَبْ ولتُهدِ بَدَنَةً)).

أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أنبأنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا إسماعيلُ القاضِي، حدثنا هُدبَةُ، حدثنا هَمّامٌ، عن قَتادَةَ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن عُقبَةَ بنَ عامرٍ قال لِلنَّبِيِّ ﷺ: إنَّ أُختَه نَذَرَت أن تَمشِيَ إلَىٰ البَيتِ. فقالَ: ((**إنَّ اللهَ غَنِيٌّ عن نَذرِ أُختِكَ، لِتَحُجَّ راكِبَةً وتُهدِي بَدَنَةً**)). كَذا قال وتُهدِي بَدَنَةً.

ورَواه أبو الوَليدِ الطَّيالِسِيُّ عن هَمّامٍ، وقالَ في الحديثِ: ((وتُهدِي هَدياً)).

وخالَفَه هِشامٌ الدَّستُوائيُّ فرَواه عن قَتادَةَ دونَ ذِكرِ الهَدي فيه.

أخبَرَناه عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أنبأنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا إسماعيلُ القاضِي، حدثنا مُسلِمُ بنُ إبراهيمَ، حدثنا هِشامٌ الدَّستُوائيُّ، حدثنا قَتادَةُ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن النَّبِيَّ ﷺ بَلَغَه أن أُختَ عُقبَةَ بنِ عامرٍ نَذَرَت أن تَحُجَّ ماشيَةً، فقالَ له النَّبِيُّ ﷺ: ((**إنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ عن نَذرِها، فمُرْها فلتَركبْ**)).

وكَذَلِكَ رُوِيَ عن خالِدٍ الحَذّاءِ عن عِكرِمَةَ دونَ ذِكرِ الهَدي فيهِ.

ورَواه ابنُ أبي عَروبَةَ عن قَتادَةَ، فأرسَلَه ولَم يَذكُرِ الهَديَ فيه.

---

(١) " السنن الكبير" (٢٠/ ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩ رقم ٢٠١٤١، ٢٠١٤٢، ٢٠١٤٣، ٢٠١٤٤).

- أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو بكرِ ابنُ الحَسَنِ القاضِي قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ أبي طالِبٍ، أنبأنا عبدُ الوَهّابِ بنُ عَطاءٍ، أنبأنا سعيدٌ، عن قَتادَةَ، عن عِكرِمَةَ، أن أُختَ عُقبَةَ بنِ عامرٍ نَذَرَت أن تَحُجَّ ماشيَةً، فسألَ عُقبَةُ رسولَ اللهِ ﷺ، فقالَ: ((**مُرْها أن تَركَبَ؛ فإنَّ اللهَ غَنِيٌّ عن نَذرِ أُختِكَ، أو مَشيِ أُختِكَ**)). شَكَّ سعيدٌ.

- وأخبرَنا أبو عليٍّ الرُّوذْبارِيُ، أنبأنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا ابنُ المُثَنَّىٰ، حدثنا ابنُ أبي عَدِيٍّ، عن سعيدٍ، عن قَتادَةَ، عن عِكرِمَةَ أن أُختَ عُقبَةَ. بمَعنَىٰ هِشامٍ لَم يَذكُرِ الهَديَ، وقالَ فيه: ((**مُرْ أُختَكَ فلتَركَبْ**)). قال أبو داودَ: ورَواه خالِدٌ عن عِكرِمَةَ بمَعناه.

وقيلَ عن عِكرِمَةَ، عن عُقبَةَ بنِ عامرٍ دونَ ذِكرِ الهَدي فيه".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه عكرمة، وله عنه طرق:

الطريق الأول: يرويه مطر الوراق، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

❖ الوجه الأول: (يروىٰ عن مطر، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا) وفيه ذكر الهدي:

أخرجه ابن طهمان في "مشيخته" (رقم٢٩)، ومن طريق ابن طهمان أخرجه:

أبو داود في "سننه" الأيمان والنذور، باب من رأىٰ عليه كفارة إذا كان في معصية (رقم٣٣٠٣)، والبيهقي في "المعرفة" باب من نذر أن يمشي إلىٰ بيت الله عَزَّوَجَلَّ (٧/ ٣٤٣ رقم١٥٨٤)، عن مطر، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أن أخت عقبة بن عامر، نذرت أن تحج ماشية، وأنها لا تُطيق ذلك، فقال النبي ﷺ: ((**إن الله لغني عن مشي أُختك، فلتَركب ولتُهدِ بدَنةً**)).

❖ الوجه الثاني: (يروىٰ عن مطر، عن عكرمة، عن عقبة بن عامر، مرفوعًا)، وجعله من مسند

. . . . . .

عقبة بن عامر الجهني، وذكر فيه الهدي:

أخرجه الطحاوي في " معاني الآثار" باب الرجل يوجب علىٰ نفسه المشي إلىٰ بيت الله (٣/ ١٣١ رقم ٤٨٢١)، وفي "مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن أصحاب رسول الله ﷺ في النذر بما هو معصية (٥/ ٣٩٨ رقم٢١٥٢)، من طريق عبد العزيز بن مسلم القسملي،عن مطر الوراق، عن عكرمة، عن عقبة بن عامر الجهني قال: "نذرت أختي أن تمشي إلىٰ الكعبة، فأتىٰ عليها رسول الله ﷺ فقال: ((**ما لهذه؟**))قالوا: نذرت أن تمشي إلىٰ الكعبة. فقال: ((**إن الله لغني عن مشيها مروها فلتركب ولتهد بدنة**)). "

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٩/ ٣٣٠ رقم١٧٧٩٣)، من طريق عبدالعزيز بن مسلم، عن مطرف، عن عكرمة، عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً. إلا أنه قال فيه: مطرف.

❖الوجه الثالث: (يروىٰ عن مطر، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً) من غير ذكر الهدي:

أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" في ترجمة أحمد بن العباس البغوي (٤/ ٣٢٨) من طريق الدارقطني، عن أبي الحسن أحمد البغوي من كتابه، عن طاهر بن خالد بن نزار، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، قال: حدثني مطر، عن قتادة، به، بنحو لفظ البيهقي، من غير ذكر الهدي.

قال الدارقطني بإثر الحديث: «لم يقل لنا في هذا الإسناد: عن قتادة، غير أبي الحسن البغوي، وكان من الثقات، وهو عند غيره عن مطر عن عكرمة عن ابن عباس».

الطريق الثاني: يرويه همام بن يحيىٰ، عن قتادة، عن عكرمة، واختلف عليه علىٰ وجهين:

❖الوجه الأول: (رواه جماعة، عن همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن عقبة بن عامر أتىٰ النبي ﷺ فقال: إن أخته نذرت أن تمشي إلىٰ البيت، فقال: ((إِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عن نَذرِ أُختِكَ، لِتَحُجَّ راكِبَةً وتُهدِي بَدَنَةً))، منهم:

١/ هدبة بن خالد: أخرجه من طريقه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٨ رقم١١٨٢٨)، عن همام، به، بمثله.

٢/ بهز بن أسد: رواه عنه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨ رقم ٢١٣٤)، عن همام، به،

. . . . . .

بمثله.

٣/ عفان بن مسلم: رواه عنه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ١٣٣ رقم٢٢٧٨)، و(٥/ ٣٧ رقم٢٨٣٤)، عن همام، به، بمثله.

٤/ عبد الصمد بن عبد الوارث: رواه عنه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٧ رقم٢٨٣٤)، وأبويعلىٰ في "مسنده" (٥/ ١٢٢ رقم٢٧٣٧)، عن همام، به، بمثله، وفي رواية الإمام أحمد مقرونـًا مع عفان.

٥/ أبو الوليد الطيالسي: أخرجه من طريقه الدارمي في "سننه" باب في كفارة النذر(٣/ ١٥٠٦ رقم٢٣٨٠)، وأبوداود في "سننه" الأيمان والنذور، باب من رأىٰ عليه كفارة إذا كان في معصية (رقم٣٢٩٦)، عن همام،به، بنحوه، إلا أنه قال: ((وتهدي هديـًا))، ولم يقل: ((بدنة)).

٦/ يزيد بن هارون: أخرجه من طريقه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن أصحاب رسول الله ﷺ في النذر بما هو معصية (٥/ ٣٩٨ رقم٢١٥١)، عن همام، به، بنحوه، وفيه: ((ولتختمر ولتهد هديـًا)).

❖الوجه الثاني: (خالفهم أبو داود الطيالسي، فرواه عن همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن عقبة بن عامر: أنه سأل النبي ﷺ عن أخته نذرت أن تمشي إلىٰ الكعبة، فقال: ((إن الله غني عن نذر أختك لتركب، ولتهد بدنة)). فقال عن عقبة، وغيره يرويه أن عقبة..:

أخرجه ابن الجارود في "المنتقىٰ" باب ماجاء في النذور (رقم٩٣٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" باب هدي الناذر بالحج ماشيـًا.... (٤/ ٣٤٧ رقم٣٠٤٥)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٧٢ رقم٧٤٥)، من طرق عن أبي داود الطيالسي، عن همام، عن قتادة، به.

الطريق الثالث: يرويه قتادة بن دعامة، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه همام بن يحيىٰ وهشام الدستوائي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعـًا):

. . . . . .

- أما رواية همام عن قتادة، وفيها ذكر الهدي، فقد تقدم تخريجها في الطريق الثاني.

- وخالفه هشام الدستوائي في متنه فرواه عن قتادة، ولم يذكر فيه الهدي:

أخرجه أبوداود في "سننه" الأيمان والنذور، باب من رأىٰ عليه كفارة إذا كان في معصية (رقم٣٢٩٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن أصحاب رسول الله ﷺ في النذر بما هو معصية (٥/ ٣٩٩ رقم٢١٥٣)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٨ رقم١١٨٢٩)، من طريق مسلم بن إبراهيم الأزدي، عن هشام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ لما بلغه أن أخت عقبة بن عامر، نذرت أن تحج ماشية، قال: ((**إن الله لغني عن نذرها مُرها فلتركب**)).

قال أبو داود: «رواه سعيد بن أبي عروبة، نحوه وخالد، عن عكرمة عن النبي ﷺ نحوه».

❖**الوجه الثاني: المرسل: (رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، مرسلاً)، بمعنىٰ لفظ هشام الدستوائي، ولم يذكر فيه الهدي، وقال فيه: ((مُرْ أُختَكَ فلتَركَبْ))**:

أخرجه أبوداود في "سننه" الأيمان والنذور، باب من رأىٰ عليه كفارة إذا كان في معصية (رقم٣٢٩٨)، من طريق ابن عدي، عن سعيد، به.

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ اختلاف روايات الحديث في ترجمته للباب بقوله: «باب الهدي فيما ركب واختلاف الروايات فيه»، ثم ذكر أوجه الخلاف السابقة، وأسندها ولم يرجح بينها؛ ولعل ذلك بسبب اختلاف الروايات.

إلا أن للحديث شاهداً في "الصحيحين" دون ذكر الهدي، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، قال: نذرت أختي أن تمشي، إلىٰ بيت الله، وأمرتني أن أستفتي لها النبي ﷺ فاستفتيتُه، فقال ﷺ: ((**لتمش، ولتركب**)). قال: وكان أبو الخير لا يفارق عُقبة.

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب جزاء الصيد، باب من نذر المشي إلىٰ الكعبة (رقم١٨٦٦) واللفظ له، ومسلم في "صحيحه" كتاب النذر (رقم ١٦٤٤)، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، به.

. . . . . .

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة

وفي كتاب أدب القاضي، باب: ما يستدل به علىٰ أن القضاء وسائر أعمال الولاة مما يكون أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر من فروض الكفايات، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٢٢] "حدثنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَني أبو العباسِ محمدُ بنُ أحمدَ المَحبوبِيُّ بمَروَ، حدثنا أحمدُ بنُ سَيّارٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ بنِ جَبَلَةَ، أخبرَني أبي، حدثنا شُعبَةُ عن سِماكٍ قال: كُنّا مَعَ مُدرِكِ بنِ المُهَلَّبِ بسِجِستانَ(٢) في سُرادِقِه، فسَمِعتُ شَيخاً يُحَدِّثُ عن أبي سُفيانَ بنِ الحارِثِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: ((**إنَّ اللهَ لا يُقَدِّسُ أُمَّةً لا يأخُذُ الضَّعيفُ حَقَّه مِنَ القَوِيِّ وهو غَيرُ مُتَعتَعٍ**)).

- وحَدَّثَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا محمدُ بنُ صالِحِ بنِ هانِئٍ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ، حدثنا أبو موسَىٰ وبُندارٌ، قالا: حدثنا محمدُ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا شُعبَةُ، عن سِماكِ بنِ حَربٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي سُفيانَ بنِ الحارِثِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ قال: كان لِرَجُلٍ علىٰ النَّبِيِّ ﷺ تَمرٌ فأتاه يَتَقاضاه، فاستَقْرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مِن خَولَةَ بنتِ حَكيمٍ تَمراً، وأعطاه إيّاه وقال: ((**أما إنَّه قَد كان عِندِي تَمرٌ ولَكِنَّه كان غُبْراً**)). ثُمَّ قال: ((**كَذَلِكَ يَفعَلُ عِبادُ اللهِ المُؤمِنونَ، إنَّ اللهَ لا يَتَرَحَّمُ علىٰ أُمَّةٍ لا يأخُذُ الضَّعيفُ فيهِم حَقَّه غَيرَ مُتَعتَعٍ**)). هذا مُرسَلٌ، وهو الصحيحُ".

---

(١) "السنن الكبير" (٢٠/ ٢٦٤، ٢٦٥، رقم ٢٠٢٢٦، ٢٠٢٢٧).

(٢) سِجِسْتَان- بكسر أوله وثانيه وسين أخرىٰ مهملة وتاء مثناة من فوق وآخره نون -: ناحية مدينتها زَرَنج جنوب مدينة هراة، وهي اليوم القسم الجنوبي والشرقي من أفغانستان. أرضها كلها رملة سبخة. شمالها: خراسان، وجنوبها: مكران، وشرقها: السند، وغربها: صحراء إيران.

ينظر: "معجم البلدان" للحموي (٣/ ١٩٠)، "أطلس الحديث النبوي" (ص٢١٣).

. . . . . .

غريب الحديث:

- **مُتَعتع**: التاء والعين من الكلام الأصيل الصحيح، وقياسه القلق والإكراه. يقال: تَعتَعَ الرجل إذا تبلَّد في كَلامِهِ.

ومعناه: من غير أن يصيبه أذىٰ يقلقه ويزعجه.

ينظر: "مقاييس اللغة" (١/٣٣٨)، "النهاية" (١/١٩٠)، "لسان العرب"(٨/٣٥).

- **غُبرًا**: الغين والباء والراء أصلان صحيحان، أحدهما: يدل علىٰ البقاء، يقال: غُبر اللبن بَقيته. والآخر: يدل علىٰ لون من الألوان، وسمي الغُبار؛ لغبرته، وهو لونه. والأغبَر: الذي لونه مثل لون الغبار.

ينظر: "غريب الحديث" للخطابي (٢/٥٢٨)، "تهذيب اللغة" (٨/١٢٣)، "مقاييس اللغة" (٤/٤٠٨).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث رواه شعبة واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه عثمان بن جبلة، عن شعبة، عن سماك، قال: كنا مع مدرك بن المهلب بسجستان في سرادقه، فسمعت شيخًا يحدث عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ قال: ((إن الله لا يقدس أمة لا يأخذ الضعيف حقه...))**.

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٨٧ رقم٥١١٧)، بإسناده ومتنه. وقال بإثره: «فإذا الشيخ الذي لم يسمه عثمان بن جبلة عن شعبة، عن سماك، قد سماه غندر، غير أنه لم يذكر أبا سفيان في الإسناد».

والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٨٧) ترجمة أحمد بن سيار (رقم١٨٧٥)، من طريق أحمد بن سيار، عن عبد الله بن عثمان بن جبلة، عن أبيه عثمان بن جبلة، به، بمثله.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، قال: كان لرجل علىٰ النبي ﷺ تمر فأتاه يتقاضاه فاستقرض النبي ﷺ من خولة بنت حكيم تمراً وأعطاه إياه، وقال: ((أما إنه قد كان عندي تمر ولكنه كان غُبراً)). ثم قال: ((كذلك يفعل عباد الله المؤمنون إن الله لايترحم علىٰ**

. . . . . .

أمة لايأخذ الضعيف فيهم حقه غير مُتَعتع)).

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٨٧ رقم٥١١٨)، بإسناده ومتنه، إلا أنه قال عن التمر: ((**كان عثرياً**[(١)])). والبغوي في "معجم الصحابة" (٤/ ٢٢٢ رقم ١٧٢١)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" ترجمة عبد الله بن أبي سفيان (٢٩/ ٧٢)، من طريق عبيد الله بن عمر عن محمد بن جعفر -غندر-، وطريق أحمد بن إبراهيم العبدي، عن أبي داود الطيالسي، كلاهما: (غندر، والطيالسي)، عن شعبة، به، بلفظ: ((لا يقدس الله أمة لا يأخذ لضعيفها الحق من قويها وهو غير متعتع)).

وتوبع محمد بن جعفر علىٰ هذا الوجه أيضاً، تابعه معاذ العنبري:

أخرجه البيهقي في" شعب الإيمان " فصل في إحسان قضاء الدين (١٣/ ٢٨٧ رقم٥١١٨)، والمقدسي في "الأحاديث المختارة" (٩/ ٤٢١ رقم٣٩٣)، من طريق عبيد الله بن معاذ، عن أبيه معاذ العنبري، عن شعبة، عن سماك بن حرب، به، بلفظ: ((جاء يهودي يتقاضىٰ النبي ﷺ فأغلظ للنبي ﷺفهم به أصحابه، فقال رسول الله ﷺ: ((ما قدس الله)) أو قال: ((ما يرحم الله أمة لا يأخذون للضعيف منهم حقه غير متعتع)). ثم أرسل إلىٰ خولة بنت حكيم فاستقرضها تمراً فقضاه، ثم قال النبي ﷺ: ((كذلك يفعل عباد الله المؤمنون، أما إنه قد كان عندنا تمر، ولكنه قد كان غبراً)).

وعند المقدسي: ((جاء يهودي يتقاضىٰ النبي ﷺ تمراً....)).

والطبراني كما في "مجمع الزوائد" (٤/ ١٤٠ رقم٦٦٨٨)، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح».

قال البيهقي في "سننه" (٢٠ / ٢٦٤ رقم٢٠٢٢٧) بإثر حديث عبد الله بن أبي سفيان: «هذا مرسل وهو الصحيح».

---

(١) العِثْيَرهو: الغُبار، ومعنىٰ كان عثرياً أي: علاه الغُبار.

ينظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٤١١)، "تهذيب اللغة" (٢/ ١٩٦)، "غريب الحديث" للخطابي (١/ ٥٣٠).

. . . . . .

وقد روي الحديث من طريق محمد بن جعفر موصولاً:

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٨٦ رقم ٥١١٤)، عن أبي زكريا العنبري، وأبي الحسن بن موسىٰ الفقيه، قالا: حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا محمد بن المثنىٰ، ومحمد بن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه.

وقال بإثره: «لم يسند أبو سفيان عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد، ولم يقم إسناده عن شعبة غير غندر...». وأعل الحديث بقوله: «ولم يسمع عبد الله بن أبي سفيان، عن أبيه».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث رواه شعبة واختلف عليه في وصله وإرساله.

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (شعبة، عن سماك، قال: كنا مع مدرك بن المهلب بسجستان في سرادقه، فسمعت شيخًا يحدث عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ قال: ((إن الله لا يقدس أمة لا يأخذ الضعيف حقه...)).**

فقد رواه عن شعبة علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:

- **عثمان بن جَبَلة** بن أبي رَوّاد العَتَكي مولاهم المروزي. **وهو ثقة**، قال أبو حاتم: «ثقة صدوق، كان شريكًا لشعبة»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

روىٰ له البخاري ومسلم والنسائي.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٦/١٤٦ رقم٧٩٥)، "الثقات" (٧/٢٠٤ رقم٩٦٨٨)، "تهذيب الكمال" (١٩/٣٤٤ رقم٣٧٩٥)، "التقريب" (ص٣٨٢ رقم٣٧٩٥).

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (شعبة، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ مرسلاً.....):**

فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه ثلاثة رواة هم:

- **محمد بن جعفر** الهذلي، مولاهم، أبوعبدالله البصري، المعروف (بغندر)، **ثقة صحيح الكتاب**، من أثبت الناس في حديث شعبة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

. . . . . .

- **أبو داود الطيالسي**: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري. **ثقة حافظ**، تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

- **معاذ** بن معاذ بن حسان **العَنبَرِي**، أبو المثنىٰ البصري قاضيٰ البصرة. **وهو ثقة متقن متفق علىٰ توثيقه**. تقدمت ترجمته في الحديث السادس والعشرين.

- أما رواية محمد بن جعفر الموصولة بذكر عبد الله بن أبي سفيان عن أبيه أبي سفيان، فقد أعلها الحاكم بعدم سماع عبد الله بن أبي سفيان، من أبيه.

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ ترجيح المرسل (الوجه الثاني) كما تقدم بنا، قال ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٤٤٨): «قال البيهقي: المرسل أصح، وقال الحاكم: الموصول صحيح، والمرسل مفسر لاسم المبهم الذي في الموصول، هذا معنىٰ كلامه، وفيه نظر».

ويؤيد ماذهب إليه الإمام البيهقي مايلي:

- مزيد اختصاص محمد بن جعفر(غندر) في شعبة، فهو من أثبت الناس فيه، وقد رواه مرسلاً.

- متابعة الثقات لمحمد بن جعفر في روايته عن شعبة بن الحجاج علىٰ الوجه المرسل، فقد تابعه: أبوداود الطيالسي وهو ثقة حافظ، ومعاذ العنبري وهو ثقة متقن.

في حين تفرد في روايته عن شعبة علىٰ الوجه الأول (الموصول) عثمان بن جبلة وهو إن كان ثقة، إلا أنه خالف الثقات.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الحاكم في "المستدرك" قال: "أخبرناه محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو موسىٰ، وبندار، قالا: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن سِماك، عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب قال: كان لرجل علىٰ رسول الله ﷺ تمر فأتاه يتقاضاه، فاستقرض النبي ﷺ من خولة بنت حكيم تمراً فأعطاه إياه وقال: ((أما أنه قد كان عندي تمر لكنه قد كان عثريـًا)) ثم قال: ((كذلك يفعل عباد

. . . . . .

الله المؤمنون، إن الله لا يترحم علىٰ أمة لا يأخذ الضعيف منهم حقه غير متعتع)).

- **محمد بن صالح بن هانئ** بن زيد، أبو جعفر الوراق النيسابوري، سمع الكثير بنيسابور ولم يسمع بغيرها. روىٰ عنه أبو بكر بن إسحاق، وأبو علي الحافظ، وغيرهما. **ثقة زاهد،** قال أبو عبد الله الحاكم: «الثقة المأمون «كما في "الأنساب". وقال ابن الجوزي: «سمع الحديث الكثير، وكان له فهم وحفظ، وكان من الثقات الزهاد، لا يأكل إلا من كسب يده». وكذا قال ابن كثير.

ينظر: "الأنساب" للسمعاني(١/١٢٧)، "المنتظم" لابن الجوزي(١٤/٨٦)، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي(٣/١٧٤)، "البداية والنهاية" لابن كثير (١٥/٢١٠).

- **إبراهيم بن أبي طالب** واسمه محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد، أبو إسحاق النيسابوري المزكي. روىٰ عن: نصر بن علي، وبندار، والفلاس وغيرهم. روىٰ عنه: أبو يحيىٰ الخفاف، وابن خزيمة، وغيرهم. **إمام حافظ،** قال عنه عبد الله بن سعد النيسابوري: «ما رأيت مثل إبراهيم بن أبي طالب، ولا رأىٰ مثل نفسه».

وقال الحاكم: «إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال، جمع الشيوخ والعلل».

وقال ابن ناصر الدين: «هو ثقة».

وقال الذهبي في "السير": «الإمام، الحافظ، المجود، الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدثين في زمانه».

وقال ابن العماد: «الحافظ أحد أركان الحديث».

مات سنة (٢٩٥هـ).

ينظر: "سير أعلام النبلاء"(١٣/٥٤٧)، "تاريخ الإسلام" (٦/٩٠٩)، "شذرات الذهب"(٣/٤٠٠).

- **أبو موسىٰ، هو**: محمد بن المثنىٰ بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي، أبو موسىٰ البصري الحافظ المعروف بالزمن. روىٰ عن: أحمد بن سعيد الدارمي وهو أصغر منه، وإسماعيل بن علية، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن جعفر -غندر-، وغيرهم. روىٰ عنه: الجماعة، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم.**ثقة ثبت** كما في "التقريب"، وثقه وأثنىٰ عليه ابن معين

. . . . . .

والـذهلي ومسـلمة وابـن خـراش والـدارقطني والخطيـب البغـدادي، وذكـره ابـن حبـان في "الثقات" وقال: «كان صاحب كتاب لا يحدث إلا من كتابه».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق»، ولا يخفىٰ تشدده في الرجال.

وقال الذهبي: «ثقة».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٥٢هـ)، وقيل غير ذلك.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٩٥/٨ رقم٤٠٩)، "الثقات" (١١١/٩ رقم١٥٤٧١)، "تاريخ بغداد" (٢٨٣/٣ رقم١٣٧١)، "تهـذيب الكمـال" (٣٥٩/٢٦ رقـم٥٥٧٩)، " الكاشـف" (٢١٤/٢ رقـم٥١٣٤)، "تهـذيب التهـذيب" (٢٧٢/٥ رقم٧٢٨٨)، "التقريب" (ص٥٠٥ رقم٦٢٦٤).

- **بندار هو: محمد بن بَشَّار** بن عثمان بن داود بن كيسان، أبو بكر البصري، يلقب ببُنْدار. **ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر بعد المائة.

- **محمد بن جعفر** الهذلي، مولاهم، أبوعبدالله البصري، المعروف (بغندر)، **ثقة صحيح الكتاب**، من أثبت الناس في حديث شعبة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **شعبة هو: ابن الحجاج بن الورد العَتَكِي**، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. **ثقة، حافظ متقن**، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **سِماك** هو: **ابن حَرب** بن أوس بن خالد الذُّهْلي البَكري، أبو المغيرة الكوفي. **صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيَّر بأخرةٍ فكان ربما تلقن**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

- **عبدالله بن أبي سفيان**: واسم أبي سفيان المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف أبو الهياج الهاشمي. روىٰ عن النبي ﷺ، وعن علي بن أبي طالب. روىٰ عنه: سماك ابن حرب، وأبو موسىٰ.

ترجم له ابن أبي حاتم، وذكره البغوي في "الصحابة" وأورد له هذا الحديث، وكذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب"، وابن الأثير في "أسد الغابة"، وابن حجر في "الإصابة".

. . . . . .

وقيل: لا تصح له رؤية ولا صحبة.قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٧٣): «أخبرنا أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد، أنا شجاع بن علي، أنا أبو عبد الله بن منده، قال: عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب القرشي ذكر في الصحابة ولا يصح له رؤية ولا صحبة. روىٰ حديثه شعبة، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن أبي سفيان، وكان كبيراً قال: كان لرجل من اليهود علىٰ النبي ﷺ تمر فجاءه يتقاضاه ثم ذكر الحديث...». ونقله ابن الأثير في "أسد الغابة".

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤/٤٩)، "المحبر" لأبي جعفر البغدادي (ص٥٦)، "الجرح والتعديل" (٥/١٥١ رقم٦٩٢)، "معجم الصحابة" للبغوي (٤/٢٣٣)، "الاستيعاب" (٣/٩٢١ رقم١٥٧٨)، "أسد الغابة" لابن الأثير(٣/٢٦٧)، "الإصابة" (٤/١١٦ رقم٤٧٢٧).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات غير سِماك فهو صدوق، إلا أنه مرسل.قال البخاري في "التاريخ"(٥/ ١٠١ رقم ٢٩٢): «عبد الله بن أبي سفيان... روىٰ عنه سِماك مرسل»، ونقل هذا النص من طريق البخاري ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٧٣).

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة

وفي كتاب أدب القاضي، باب: كراهية الإمارة وكراهية تولي أعمالها لمن رأىٰ من نفسه ضعفاً أو رأىٰ فرضها عنه بغيره ساقطاً، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١٢٣] " أخبرَنا أبو سعيدِ ابن أبي عمرو، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ عَفّانَ، حدثنا أبو أُسامَةَ، حَدَّثَنِي سفيانُ، عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ، قال: قال العباسُ: يا رسولَ اللهِ، أمِّرْنِي علىٰ بَعضِ ما ولاّكَ اللهُ. فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**يا عباسُ، يا عَمَّ رسولِ اللهِ، نَفسٌ تُنْجيها خَيرٌ مِن إمارَةٍ لا تُحصيها**)).

هذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ.

وقيلَ عنه: عن ابنِ المُنكَدِرِ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ: قال العباسُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ: يا رسولَ اللهِ، ألا تولّيني؟ فذَكَرَه. أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حَدَّثَنِي أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ قانِعٍ القاضِي ببَغدادَ، حدثنا محمدُ بنُ عليِّ بنِ الوَليدِ السُّلَمِيُّ البَصرِيُّ، حدثنا نَصرُ بنُ عليٍّ، حدثنا أبو أحمدَ الزُّبَيرِيُّ، عن سُفيانَ بنِ سعيدٍ، فذَكَرَه مَوصولاً، والأوَّلُ أصَحُّ؛ تَفَرَّدَ به هذا السُّلَمِيُّ البَصرِيُّ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ الوجه الأول: المرسل: (رواه أبو أسامة وغيره، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، قال: قال العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، **يارسول الله أمرني علىٰ بعض ما ولاك الله. فقال النبي** ﷺ: ((**ياعباس ياعم رسول الله نفس تنجيها خير من إمارة لا تحصيها**)).

لم أقف علىٰ من رواه عن أبي أسامة عند غير البيهقي في هذا الحديث، إلا أنه توبع في روايته عن سفيان الثوري، تابعه كل من:

---

(١) " السنن الكبير" (٢٠/ ٢٧٢، ٢٧٣ رقم٢٠٢٤١، ٢٠٢٤٢).

. . . . . .

١/ **محمد بن عبد الله الأسدي، وقبيصة بن عقبة:** أخرجه عنهما ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٢٧)، قالا: حدثنا سفيان، به، بمثله.

٢/ **وكيع:** أخرجه من طريقه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في الإمارة (٦/ ٤١٩ رقم٣٢٥٤٤)، وأبو بكر الخلال في "السنة" باب الإمارة وما قيل فيها(١/ ١٢١)، عن سفيان الثوري، به، بمثله، إلا أنه قال في أوله: «يارسول الله ألا تستعملني؟...».

قال البيهقي: «هذا هو المَحفوظُ مُرسَلٌ».

وتوبع ابن المنكدر في روايته لهذا الوجه، تابعه الضحاك بن حمرة:

أخرجه من طريقه ابن سعد في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٢٧)، قال: قال العباس بن عبد المطلب: "يارسول الله استعملني، فقال له رسول الله ﷺ: ((ياعباس ياعم النبي نفس تنجيها خير من إمارة لا تحصيها)).

وإسناد المتابعة ضعيف؛ لضعف الضحاك بن حُمرة الأُملوكي الواسطي[(١)].

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه أبو أحمد الزبيري، عن سفيان بن سعيد الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قال العباس بن عبد المطلب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **يارسول الله ألا توليني؟ فذكره).**

لم أقف علىٰ من أخرجه عند غير البيهقي.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: المرسل: (سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، قال: قال العباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **يارسول الله أمرني علىٰ بعض ما ولاك الله....).**

– **فقد رواه عن الثوري علىٰ هذا الوجه، أبو أسامة وهو:** حماد بن أسامة الكوفي، ثقة ثبت

(١) ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري (٤/ ٣٧٩ رقم ٤٨٧٧)، "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٥٩ رقم٢٩١٦)، "التقريب" (ص: ٢٧٩ رقم ٢٩٦٦).

. . . . . .

ربما دلس. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

قلت: وقد صرح حماد بن أسامة في روايته بالتحديث فقال: «حدثني سفيان»، فأمنا تدليسه.

وقد توبع أبو أسامة تابعه كل من:

١/ **قبيصة وهو:** ابن عقبة بن محمد بن سفيان السُوائي أبو عامر الكوفي. ثقه. **ضعف في سفيان الثوري وتمت الإجابة علىٰ ذلك في ترجمته في الحديث التاسع والأربعين.**

٢/ **وكيع بن الجرَّاح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي. **ثقة حافظ عابد.** تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

٣/ **محمد بن عبد الله الأسدي،** أبو أحمد الزبيري. وهو ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والستين.

قلت: وقد روىٰ هذا الوجه عن الثوري مقرونـًا مع قبيصة.

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (سفيان بن سعيد الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قال العباس بن عبد المطلب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **يارسول الله ألا تولني؟ فذكره).**

تفرد بروايته عن الثوري علىٰ هذا الوجه الزبيري، وهو ثقة ثبت إلا أنه كثير الخطأ في حديث الثوري كما تقدم بنا، ولعل هذا الوجه دليل علىٰ أنه أخطأ فيه ؛ حيث رواه مرة مرسلاً مقرونـًا مع قبيصة بن عقبة، فوافق الثقات، ورواه أخرىٰ علىٰ هذا الوجه وانفرد بوصله.

وفي إسناد هذا الوجه علة أخرىٰ ذكرها البيهقي بعد أن رجح المرسل، قال عن الموصول: «تَفَرَّدَ به هذا السُّلَمِيُّ البَصرِيُّ».

قال الذهبي في "المهذب" (٨/ ٤٠٨٠): «السلمي هذا ليس بثقة».

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ أن الراجح هو المرسل (الوجه الأول)، فقال: «هذا هو المحفوظ مرسل»، وقال مرة أخرىٰ بإثر رواية الوصل: «والأول أصح»، يعني المرسل، وذكر أن الموصول تفرد به محمد بن علي بن الوليد السلمي.

. . . . . .

ويؤيد ماذهب إليه الإمام البيهقي من ترجيح المرسل، مايلي:

- كون رواته أكثر ووأثق من الوجه الثاني الموصول، فقد رواه عن الثوري ثلاثة ثقات أثبات.

- تفرد أبو أحمد الزبيري في روايته للوجه الموصول، وتقدم بنا أنه كثير الخطأ في الثوري، ويظهر ذلك حينما رواه مرسلاً مرة فوافق الثقات، وخالفهم أخرىٰ وتفرد بوصله.

- تفرد السلمي برواية الوصل وقد تقدم بنا أنه ليس بثقة.

دراسة الإسناد:

الحديث علىٰ وجهه الراجح أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"[1] وقال: "حدثنا وكيع، قال ثنا سفيان، عن محمد بن المنكدر، قال: قال العباس يا رسول الله، ألا تستعملني؟ فقال: يا عباس يا عم رسول الله ﷺ: ((نفس تنجيها خير من إمارة لا تحصيها))".

- **وكيع هو: ابن الجرَّاح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي. **ثقة حافظ عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **سفيان هو: ابن سعيد الثوري**، ثقة حافظ إمام أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

- **محمد بن المُنْكَدِر** بن عبد الله بن الهُدَير التَّيْمي المدني، **ثقة فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرين.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف ؛ لإرساله.

(١) الإمارة (٦/ ٤١٩ رقم٣٢٥٤٤).

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة

وفي كتاب أداب القاضي، باب: الهدي فيما ركب واختلاف الروايات فيه، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٢٤] " أخبرَنا أبو طاهِرٍ الفقيهُ، أنبأنا أبو بكرٍ القَطّانُ، حدثنا أحمدُ بنُ يوسُفَ السُّلَمِيُّ، حدثنا أبو عاصِمٍ، عن أبي عَبّادٍ، حَدَّثَنِي ابنُ أبي نَجيحٍ، عن مُجاهِدٍ عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: كُنتُ مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ فمَرَّ رَجُلٌ برسولِ اللهِ ﷺ يُسأئلُه، فقالَ: ((**كَيفَ أنتَ يا عبدَ اللهِ، أتَعرِفُهُ؟**)). قُلتُ: نَعَم. قال: ((**ما اسمُهُ؟**)). قُلتُ: لا أدرِي؟ قال: ((**فأينَ مَنزِلُهُ**)) قال: قُلتُ لا أدرِي. قال: ((**فلَيسَ هذه بمَعرِفَةٍ**)). كَذا قالَ.

ورَواه أبو داودَ في ((المراسيل)) عن سُلَيمانَ بنِ حَربٍ عن ابنِ عُيَينَةَ عن ابنِ أبي نَجيحٍ قال: مَرَّ رَجُلٌ علىٰ النَّبِيِّ ﷺ فقال: ((مَن يَعرِفُهُ؟))، فقالَ رَجُلٌ: أنا أعرِفهُ بوَجهِه ولا أعرِفُه باسمِه، قال: ((**لَيسَت تِلكَ بمَعرِفَةٍ**)). أخبَرَناه أبو بكرٍ محمدُ بنُ محمدٍ، حدثنا أبو الحُسَينِ الفَسَوِيُّ، حدثنا أبو عليٍّ اللُّؤلُؤيُّ، حدثنا أبو داودَ. فذَكَرَه مُرسَلاً، وهو الصحيحُ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن أبي نجيح واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ الوجه الأول: الموصول: (رواه أبو عباد، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا):

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "التوبيخ والتنبيه" باب ما يلزم المسلم لأخيه من الخصال التي إذا ترك شيئا منها، فقد ترك حقًا واجبًا (رقم٣٣)، وابن قدامة في "المتحابين في الله" (رقم٦٧)، كلاهما من طريق عباد بن كثير، عن ابن أبي نجيح قال: قال مجاهد: "خرجت مع

---

(١) "السنن الكبير" (٢٠/ ٣٧٠ رقم ٢٠٤٢٦،٢٠٤٢٥)

. . . . . .

عبد الله بن عمر من قبل باب بني عبد الدار فلقيني رجل فسلم علي، وقال لي: كيف أنت يا مجاهد. قلت: بخير. قال عبد الله: أتعرفه؟ قلت: نعم، قال: ما اسمه؟ قلت: لا أدري. فقال: إن هذه ليست بالمعرفة، قد كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ذات يوم فلقينا رجل فسلم علينا، وقال لي: كيف أنت يا عبد الله؟ قلت: بخير. قال لي رسول الله: ﷺ ((أتعرفه يا عبد الله؟)). قلت: نعم. قال: ((ما اسمه؟)). قلت: لا أدري. قال: ((إن هذه ليست بالمعرفة؛ إن المعرفة أن تسأله عن اسمه واسم أبيه فتعوده إذا مرض وتشيعه إذا مات)).

ولم أقف علىٰ من أخرجه من طريق أبي عباد كما عند البيهقي.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (رواه سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، قال: مر رجل علىٰ النبي ﷺ فقال: ((من يعرفه)).... الحديث).**

أخرجه أبو داود في "المراسيل" باب ماجاء في التعديل (رقم٤٠١)، عن سليمان بن حرب، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: مر رجل علىٰ النبي ﷺ فقال: ((من يعرفه؟)). فقال: رجل: أنا أعرفه بوجهه، ولا أعرفه باسمه قال: ((ليست تلك معرفة)). وذكر أبو داود في إسناده مجاهداً.

قال البيهقي: «ورواه أبو داود في "المراسيل" عن سليمان بن حرب عن ابن عيينة عن ابن نجيح، قال مر رجل علىٰ النبي ﷺ...». ثم ذكر الحديث وأسنده، وقال عن المرسل وهو الصحيح.

وقد تعقبه ابن التركماني في "الجوهر النقي"(١٠/ ١٢٥) وقال: «قلت الذىٰ في مراسيل أبي داود أن ابن أبىٰ نجيح رواه عن مجاهد مرسلاً، وكذا ذكر المزي في "أطرافه"[(١)]، ولعل الكاتب أسقط ذلك من نسختنا من سنن البيهقي».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث يرويه ابن أبي نجيح واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً)**

(١) "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (١٣/ ٣٥١ رقم١٩٢٦٩).

. . . . . .

رواه عن ابن أبي نجيح كل من:

- **أبو عباد،** قال عنه الذهبي في "المهذب" (٨/ ٤١٢١): «يجهل».

- عباد بن كثير الثقفي البصري، سكن مكة وكان متعبداً. متروك الحديث. قال البخاري: «تركوه». وقال أبو طالب قال الإمام أحمد: «روىٰ أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة وكان صالحاً». قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وزاد ابن معين: «ليس بشيء»، وزاد أبو حاتم: «في حديثه عن الثقات إنكار»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن حجر: «متروك».

ينظر: "الضعفاء الصغير" للبخاري (رقم٢٣٤)،، "الضعفاء" لأبي زرعة (٣٨٥/٢)، "الجرح والتعديل" (٨٤/٦ رقم٤٣٣)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم ٤٠٨)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١٤٠/٣ رقم١١٢٤)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (١٦٥/٢ رقم٣٨١)، "تهذيب الكمال" (١٤٥/١٤ رقم٣٠٩٠)، "الكاشف" (٥٣١/١ رقم٢٥٧٢)، "التقريب" (ص٢٩٠ رقم ٣١٣٩).

❖ **أما الوجه الثاني: المرسل: (ابن أبي نجيح، قال: مر رجل علىٰ النبي ﷺ فقال: ((من يعرفه))....الحديث)فقد رواه عن ابن أبي نجيح:**

- **سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ.** تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ ترجيح المرسل(الوجه الثاني) فقال: «وهو الصحيح»، ويؤيد ما ذهب إليه الإمام البيهقي أن (المرسل) رواه الثقة الحافظ الإمام سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح. في حين رواه علىٰ الوجه الأول (الموصول) عن ابن أبي نجيح، راوٍ متروك، وآخر لم يتبين لي حاله، قال عنه الذهبي: «يجهل»، كما تقدم بنا.

.....

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه أبوداود في "المراسيل"[1] قال: "حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: مر رجل علىٰ النبي ﷺ فقال: ((**من يعرفه؟**)). فقال: رجل: أنا أعرفه بوجهه، ولا أعرفه باسمه قال: ((**ليست تلك معرفة**)).

- **سليمان بن حرب** بن بَجِيل الأزدِي، الوَاشِحي، أبو أيوب البصري،قاضي مكة.روىٰ عن: جرير بن حازم، والحمادين، وشعبة، وابن عيينة، وغيرهم. روىٰ عنه: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة وأبو حاتم الرزايان، وغيرهم. **ثقة إمام حافظ**، وثقه ابن سعد،ويعقوب بن شيبة، والنسائي.

وقال أبو حاتم: «إمام من الأئمة، كان لايدلس ويتكلم في الرجال والفقه».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (٢٢٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٠٠/٧)، "الجرح والتعديل" (١٠٨/٤ رقم٤٨١)، "تهذيب الكمال" (٣٨٤/١١ رقم٢٥٠٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٩٥/٢ رقم٢٩٧٥)، "التقريب" (ص٢٠٥ رقم٢٥٤٥).

- **سفيان بن عُيَينة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **ابن أبي نجيح هو**: عبد الله بن أبي نجيح واسمه: يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاهم.روىٰ عن: عكرمة مولىٰ ابن عباس، وعمرو بن دينار، ومجاهد بن جبر، وأبيه أبي نجيح المكي، وغيرهم. **روىٰ عنه**: شعبة، والثوري وعبد الوارث، وسفيان بن عيينة، وغيرهم. **ثقة**، وثقه ابن سعد، ويحيىٰ بن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات".

قال الذهبي: «الإمام، الثقة، المفسر».

وقال ابن حجر: «ثقة رمي بالقدر وربما دلس».

---

(١) "المراسيل" باب ماجاء في التعديل (ص٢٨٩ رقم٤٠١).

. . . . . .

وصفه بالتدليس النسائي، وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم.

قلت: ولم يصرح بالسماع من مجاهد في هذا الحديث.

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٣١هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٤٨٣/٥)، "بحر الدم" (رقم ٥٦٧)، "معرفة الثقات" (٦٤/٢ رقم٩٨٣)، "الجرح والتعديل" (٢٠٣/٥ رقم٩٤٧)، "الثقات" (٥/٧ رقم٨٧٥٩)، "سير أعلام النبلاء" (١٢٥/٦)، "تهذيب التهذيب" (٢٨٤/٣ رقم٤١٥٠)، "التقريب" (ص٣٢٦ رقم٣٦٦٢)، "تعريف أهل التقديس" (رقم ٧٧).

- **مجاهد هو**: ابن جَبْر، وقيل ابن جُبير القرشي المخزومي مولاهم، أبو الحجاج المكي. روىٰ عن: علي، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر ﷺ، وروىٰ عن غيرهم. روىٰ عنه: أيوب السختياني، وعطاء، وعكرمة، وعبد الله بن أبي نجيح المكي، وغيرهم. **تابعي ثقة إمام في التفسير والعلم**. وثقه ابن سعد، ويحيىٰ بن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في"الثقات" وقال: «كان فقيهاً عابداً ورعاً متقناً».

وقال سلمة بن كهيل: «ما رأيت أحداً يريد بهذا العلم وجه الله إلا هؤلاء الثلاثة: عطاء، ومجاهد، وطاووس».

وقال الذهبي: «الإمام، شيخ القراء والمفسرين».

روىٰ له الجماعة، مات سنة (١٠١هـ)، وقيل(١٠٢هـ)، وقيل: (١٠٣ أو ١٠٤هـ).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٤١١/٧ رقم١٨٠٥)، "الجرح والتعديل" (٣١٩/٨ رقم١٤٦٩)، الثقات" (٤١٩/٥ رقم٥٤٩٣)، "سير أعلام النبلاء" (٤٤٩/٤ رقم١٧٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٣/٥ رقم٧٥٤٨)، "التقريب" (ص٥٢٠ رقم٦٤٨١).

➲ الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله، ولعنعنة ابن أبي نجيح وعدم تصريحه بالسماع.

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة

وفي كتاب الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٢٥] " أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ القاضِي وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا محمدُ بنُ إسحاقَ الصَّنعانِيُّ، أنبأنا الحَجّاجُ بنُ محمدٍ قال: قال ابنُ جُرَيجٍ: أخبرَنِي جَعفَرُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو زَكَريّا بنُ أبي إسحاقَ وأبو بكرِ بنُ الحَسَنِ قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا بَحرُ بنُ نَصرٍ، حدثنا ابنُ وهبٍ أخبرَنِي عُمَرُ بنُ محمدٍ ومالِكُ بنُ أنَسٍ ويَحيىٰ بنُ أيّوبَ، عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ (ح) وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حَدَّثَنِي محمدُ بنُ صالِحٍ، حدثنا الحَسَنُ بنُ عبدِ الصَّمَدِ، حدثنا يَحيىٰ بنُ يَحيَىٰ، أنبأنا إسماعيلُ بنُ جَعفَرٍ المَدينِيُّ، عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، أن رسولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ الواحِدِ. زادَ إسماعيلُ بنُ جَعفَرٍ في رِوايَتِه: وأنَّ عَلياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَضَىٰ به بالعِراقِ.

هَكَذا رَواه جَماعَةٌ عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ مُرسَلاً. ورَواه عبدُ الوَهّابِ بنُ عبدِ المَجيدِ الثَّقَفِيُّ وهو مِنَ الثِّقاتِ، عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ عن أبيه عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ ﷺ مَوصولاً.

- أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو زَكَريّا بنُ أبي إسحاقَ في آخَرينَ قالوا: أنبأنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أنبأنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أنبأنا الشّافِعِيُّ، أنَّه قال لِبَعضِ مَن يُناظِرُهُ. قال: فقُلتُ له: رَوَىٰ الثَّقَفِيُّ وهو ثِقَةٌ عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ عن أبيه عن جابِرٍ، أن النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ.

- أخبرَنا الإمامُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ الإسفَرائِنِّي، أنبأنا

(١) "السنن الكبير" (٢٠/ ٥٠٧، ٥٠٨، رقم ٢٠٦٨٣، ٢٠٦٨٤، ٢٠٦٨٥).

. . . . . .

محمدُ بنُ محمدِ بنِ رِزمُويَه، حدثنا أبو زَكَريّا يَحيَىٰ بنُ محمدِ بنِ غالِبٍ النَّسَوِيُّ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنظَلِيُّ، أنبأنا عبدُ الوَهّابِ (ح) وأخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أنبأنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا إسماعيلُ القاضِي، حدثنا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ بنِ جَعفَرٍ، حدثنا عبدُ الوَهّابِ بنُ عبدِ المَجيدِ، حدثنا جَعفَرُ بنُ محمدٍ، عن أبيه، عن جابِرٍ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ. زادَ الحَنظَلِيُّ في رِوايَتِه: الواحِدِ. قال: وقالَ أبي: وقَضَىٰ به عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بالعِراقِ. قال الشيخُ: ورُوِيَ عن حُمَيدِ بنِ الأسوَدِ وعَبدِ اللهِ العُمَرِيِّ وهِشامِ بنِ سَعدٍ وغَيرِهِم عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ كَذَلِكَ مَوصولاً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه[1]:

الحديث يرويه جعفر بن محمد عن أبيه، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول:المرسل: (رواه جماعة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد الواحد)، منهم:

١/ **ابن جريج**: أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" ترجمة مطرف بن مازن الصنعاني(٤/ ٢١٦)، من طريق الحجاج بن محمد الأعورقال، قال ابن جريج: أخبرني جعفر بن محمد، به، بمثله. وقال بإثره: «هذا أولىٰ».

٢/ يحيىٰ بن أيوب: أخرجه من طريقه أبو عوانة في "مستخرجه" باب الخبر الموجب اليمين علىٰ المدعي مع الشاهد الواحد... (٤/ ٥٧ رقم٦٠٢٣)، عن جعفر بن محمد،به بمثله.

٣/ مالك بن أنس، وقد اختلف عليه:

– الضرب الأول: (الإمام مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً):

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" برواية الليثي، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين مع الشاهد(رقم١٤٢٨)، و(٢/ ٤٧٢ رقم٢٩١١) برواية الزهري، ومن طريق الإمام مالك

---

(١) للوقوف علىٰ أوجه الخلاف بشكل أوسع، ينظر "علل الدارقطني(٣/ ٩٤ رقم ٣٠١).

. . . . . .

أخرجه: الإمام الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب اليمين مع الشاهد(رقم١٧١٥)، وأبو عوانة في الموضع السابق من "مستخرجه"، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" باب القضاء باليمين مع الشاهد (٤/ ١٤٥ رقم٦١٠٨)، والبيهقي في "سننه" كتاب الشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد (٢٠/ ٥١٦ رقم٢٠٧٠٣)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: ((أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد)).

قال ابن عبد البر في"التمهيد" (٢/ ١٣٤): «وهذا الحديث في "الموطأ" عن مالك مرسل عند جماعة رواته».

- الضرب الثاني: (الإمام مالك، عن جعفر بن محمد،عن أبيه، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا):

أخرجه ابن عدي في "الكامل" ترجمة عثمان بن خالد أبي عثمان المدني (٦/ ٣٠٠)، وابن عبد البر في"التمهيد" (٢/ ١٣٤)من طريق عثمان بن خالد العثماني، عن مالك بن أنس، عن جعفر، به،بلفظ: ((قضىٰ رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد)).

وهذا الضرب مطروح؛ إسناده ضعيف؛ لضعف عثمان بن خالد ومخالفته أصحاب الإمام مالك، قال ابن عدي بإثر الحديث: «وهذا في "الموطأ" مرسل، وقد حدث به جماعة ضعفاء عن مالك فأوصلوه منهم عثمان بن خالد، وحبيب كاتب مالك».

وقال ابن عبد البر: «هكذا حدث به عثمان بن خالد المدني، عن مالك بإسناده هذا مسنداً، والصحيح فيه عن مالك: أنه مرسل في روايته، وقد تابع عثمان بن خالد العثماني علىٰ روايته هذه في هذا الحديث، عن مالك إسماعيل بن موسىٰ الكوفي فرواه أيضاً عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر».

- الضرب الثالث: (الإمام مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعًا):

أخرجه ابن عبد البر في"التمهيد" (٢/ ١٣٤) معلقًا، فقال: «رواه محمد بن عبدالرحمن بن رداد ومسكين بن بكير كلاهما عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن علي: ((أن النبي عليه السلام قضىٰ باليمين مع الشاهد)).

. . . . . .

وقال بإثره: «الصحيح عن مالك ما في "الموطأ"».

أي: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما في الضرب الأول.

والذي يظهر أن الراجح من الاختلاف علىٰ الإمام مالك، هو الضرب الأول (المرسل) فقد رواه أصحاب الإمام مالك في "الموطأ" مرسلاً، ورجحه ابن عدي وابن عبد البر كما تقدم بنا.

٤/ إسماعيل بن جعفر: أخرجه من طريقه الترمذي في "جامعه" الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد (رقم ١٣٤٥)، عن جعفر بن محمد عن أبيه: ((أن النبي ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد الواحد، قال:وقضىٰ بها علي فيكم)). قال الترمذي: «وهذا أصح».

٥/ سفيان بن عيينة: أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/ ١٣٥) معلقًا، قال:

«ورواه ابن عيينة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه مرسلًا كما رواه مالك».

قال الترمذي في "العلل" (ص: ٢٠٢ رقم ٣٦٠): «سألت محمداً عن هذا، فقلت:أي الروايات أصح؟ فقال: أصحه حديث جعفر بن محمد عن أبيه: أن النبي ﷺ مرسلاً».

وقد تابع جعفرًا في إرساله عن أبيه: الحكم بن عتيبة، وعمرو بن دينار، جميعًا عن محمد بن علي مرسلاً، كما في "التمهيد" (٢/ ١٣٥).

قال البيهقي: «هكذا رواه جماعة عن جعفر بن محمد مرسلاً».

❖الوجه الثاني: الموصول: (رواه عبد الوهاب الثقفي وغيره، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد):

أخرجه الشافعي في مسنده -ترتيب سنجر- باب اليمين مع الشاهد (رقم١٧١٩)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" باب القضاء باليمين مع الشاهد (٧/ ٤٠٥ رقم٥٩١٦)، أنه قال لبعض من يُناظره قال: «فقلت له: روىٰ الثقفي - وهو ثقة - عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر: أن النبي ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد».

قال البيهقي في "المعرفة" عقب الحديث: «وهذا الحديث لم يحتج به الشافعي في هذه المسألة لذهاب بعض الحفاظ إلىٰ كونه غلطًا».

. . . . . .

وقد أخرج رواية عبد الوهاب الثقفي الموصولة : الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢/ ١٨١ رقم١٤٢٧٨)، وابن ماجه في "سننه" أبواب الشهادات، باب القضاء بالشاهد واليمين (رقم٢٣٦٩)، والترمذي في "جامعه" الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد (رقم١٣٤٤)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" باب ماجاء في الأحكام (رقم١٠٠٨)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار" باب القضاء مع الشاهد (٤/ ١٤٤ رقم٦١٠٦)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٢ رقم٢٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢/ ١٣٦)، من طرق عن عبد الوهاب الثقفي، عن جعفر، به بمثله.

وزاد الدارقطني في روايته: ((قضىٰ باليمين مع الشاهد الواحد. قال وقضىٰ بها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين أظهركم بالكوفة)).

قال عبد الله بن أحمد بإثر الحديث: «كان أبي قد ضرب علىٰ هذا الحديث، قال: ولم يوافق أحد الثقفي علىٰ جابر، فلم أزل به حتىٰ قرأه علي، وكتب عليه صح».

وقدرجح هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (٣/ ٩٨) فقال: «وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث، وربما وصله عن جابر؛ لأن جماعة من الثقات حفظوه، عن أبيه، عن جابر.والحكم يوجب أن يكون القول قولهم، لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة».

وقد توبع الثقفي علىٰ رواية الوصل، قال البيهقي: «ورُوِي عن حُمَيدِ بنِ الأسوَدِ وعَبدِ اللهِ العُمَرِيِّ وهِشامِ بنِ سَعدٍ وغَيرِهِم، عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ كَذَلِكَ مَوصولاً».

- **أما رواية حُميد بن الأسود**: ذكرها ابن عدي في "الكامل" ترجمة السري بن عبد الله السلمي(٤/ ٥٣٩)، والبيهقي كما تقدم بنا.

- **وأما رواية عبد الله بن عمر العمري**: أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧/ ٢٢٩ رقم٧٣٤٩)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" ترجمة أبي مسلم محمد ابن أبان الفقيه (٤/ ٥٤)، من طريق عبيد الله بن عبد المجيد، عن عبد الله بن عمر، عن جعفر بن محمد موصولاً.

قال الطبراني بإثر الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، إلا عبيد الله بن عبد المجيد، تفرد به: عبد السلام».

. . . . . .

- **رواية هشام بن سعد**: أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين" ترجمة أحمد بن محمد المروزي(٤/ ١١٢)، من طريق عبد الله بن الوليد العدني، عن هشام بن سعد، عن جعفر بن محمد موصولاً.

- **رواية السري بن عبد الله السلمي**: أخرجها ابن عدي في "الكامل" ترجمة السري بن عبد الله السلمي(٤/ ٥٣٩)، من طريق عباد بن يعقوب، عن السري، عن جعفر بن محمد موصولاً.

قال ابن عدي في ترجمة السري: «وفي رواياته بعض ما ينكر عليه».

قال الألباني في "الإرواء" (٨/ ٣٠٤): «العمري ضعيف، وهشام قريب منه، وكذا ابن الأسود، فلا يعارض بمثلهم رواية مالك ومن معه من الثقات الذين أرسلوه.

ولذلك قال الترمذيُ عقبه: «وهذا أصح».

■ **النظر في الاختلاف:**

الحديث يرويه جعفر بن محمد عن أبيه، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖**أما الوجه الأول:المرسل: (جعفر بن محمد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد الواحد)**، فقد رواه عن جعفر جماعة منهم:

- **ابن جريج هو**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي. **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل**. تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

وقد صرح بالتحديث في روايته.

- **يحيىٰ بن أيوب الغافقي**، أبو العباس المصري، صدوق حسن الحديث. تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

- **الإمام مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، الحِمْيري، أبو عبد الله المدني. وهو **أحد أعلام الإسلام المشهورين، إمامُ دارُ الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

- **سفيان بن عُيَينَة** بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي. **ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجةٌ**.

. . . . . .

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **إسماعيل بن جعفر** بن أبي كثير الأنصاري، الزَّرَقِي، أبو إسحاق المدني. **ثقة ثبت**، تقدمت ترجمته في الحديث العشرين.

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد)، فقد رواه عن جعفر علىٰ هذا الوجه جماعة منهم:**

- **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: ثقة**؛ احتج به الشيخان، تغير قبل موته بثلاث سنين، إلا أنه لم يحدّث عنه أحد بعد تغيره؛ فحديثه صحيح. تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

- **هشام بن سعد المدني** أبو عبّاد، ويقال: أبو سعد القرشي مولاهم. **صدوق له أوهام، إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه ثقة**؛ لملازمته له ومعرفته بحديثه. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

- **السري بن عبد الله السلمي**، قال عنه ابن عدي: «ليس بذلك المعروف، وفي رواياته بعض ما ينكر عليه». وقال الذهبي: «السري...عن جعفر الصادق، لا يعرف».

ينظر: "الكامل" (٥٣٩/٤ رقم٨٧٣)، "ديوان الضعفاء" (رقم١٥٥٩).

- **عبد الله بن عمر** بن حفص، أبو عبد الرحمن **العمري**، ضعيف. كما في "التقريب" (ص٣١٤ رقم٣٤٨٩).

ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٧/١٥ رقم٣٤٤٠).

- **حُميد بن الأسود** بن الأشقر البصري، أبو الأسود الكرابيسي، **صدوق يهم**. كما في "التقريب" (ص١٨١ رقم١٥٤٢).

■ **الخلاصة:**

لم ينص الإمام البيهقي علىٰ ترجيح أحد الأوجه، واكتفىٰ بقوله: «هَكَذا رَواه جَماعَةٌ عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ مُرسَلاً. ورَواه عبدُ الوَهّابِ بنُ عبدِ المَجيدِ الثَّقَفِيُّ وهو مِنَ الثِّقاتِ، عن جَعفَرِ بنِ محمدٍ عن أبيه عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ ﷺ مَوصولاً».

.....

والذي يظهر - والله تعالىٰ أعلم - أن الوجه الأول (المرسل) أرجح، وذلك لمايلي:

- حيث صحح جماعة من الأئمة رواية الإرسال، منهم:

- البخاري كما في "علل الترمذي" (ص: ٢٠٢ رقم ٣٦٠)، والترمذي في "جامعه" بإثر الحديث (رقم١٣٤٥).

- وأبو زرعة وأبو حاتم في:علل الحديث" لابن أبي حاتم (٤/ ٢٥٣ رقم١٤٠٢) حيث قالا: «أخطأ عبد الوهاب في هذا الحديث، إنما هو عن جعفر، عن أبيه: أن النبي ﷺ مرسلا».

والعقيلي فيي"الضعفاء الكبير" (٤/ ٢١٦)، وقال بعد الحديث المرسل: «هذا أولىٰ».

وابن عبد البر في "التمهيد (٢/ ١٣٨)، وقال: «وإرساله أشهر».

- كون رواته أوثق وأحفظ من رواة رواية الوصل.

وذهب الدارقطني إلىٰ أن رواية الوصل أصح، كونها زيادة ثقة - عبد الوهاب الثقفي- والزيادة من الثقة مقبولة.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"[1] قال: "عَنْ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ)).

- **جعفر بن محمد** بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني المعروف بالصادق، **ثقة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

- **أبو جعفر هو**: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالبَاقِر، **تابعي ثقة فاضل**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله، ومتنه صحيح.

(١) رواية الليثي،كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين مع الشاهد(رقم١٤٢٨).

. . . . . .

وللحديث شاهد صحيح من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أن رسول الله ﷺ قضىٰ بيمين وشاهد».

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الأقضية (رقم ١٧١٢).

الحديث السادس والعشرون بعد المائة

وفي كتاب الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٢٦] " وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ في آخَرينَ قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أنبأنا الرَّبيعُ، أنبأنا الشّافِعِيُّ، أنبأنا مُسلِمُ بنُ خالِدٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال في الشَّهادَةِ: ((**فإن جاءَ بشاهِدٍ أُحْلِفَ مَعَ شاهِدِه**)). هذا مُرسَلٌ.

- وقَد أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأنا أبو النَّضرِ الفقيهُ الطُّوسِيُّ، حدثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ، حدثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ، أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الرَّقِّيُّ، حدثنا مُطَرِّفُ بنُ مازِنٍ، حدثنا ابنُ جُرَيجٍ عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جَدهِّ قال: قَضَىٰ النَّبِيُّ ﷺ بشاهِدٍ ويَمينٍ في الحُقوقِ.

وكَذَلِكَ رَواه غَيرُه عن مُطَرِّفٍ.

أخبرَنا أبو القاسِمِ عبدُ العَزيزِ بنُ عبدِ اللهِ التاجرُ، أنبأنا أبو القاسِمِ حَمزَةُ بنُ عُبَيدِ اللهِ المالِكِيُّ، أنبأنا أبو حاتِمٍ الرّازِيُّ (ح) وأخبرَنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو النَّضرِ الفقيهُ، حدثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ قالا: حدثنا النُّفَيلِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ اللَّيثُّي عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، أن رسولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ.

مُطَرِّفُ بنُ مازِنٍ ومُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَيرٍ، لَيسا بالقَوِيَّينِ وهو بإرسالِه شاهِدٌ لِما تَقَدَّمَ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

---

(١) "السنن الكبير" (٢٠/ ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦ رقم ٢٠٦٩٨، ٢٠٦٩٩، ٢٠٧٠٠)

. . . . . .

❖ **الوجه الأول: المرسل: (رواه مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، أن النبي ﷺ قال في الشهادة: «فإن جاء بشاهد حلف مع شاهده».):**

أخرجه الشافعي في "مسنده" - ترتيب السندي-، كتاب الأحكام، الأقضية... (٢/ ١٨٠ رقم ٦٣٥)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" باب القضاء باليمين مع الشاهد (٧/ ٤٠٦ رقم٥٩١٩)، عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج، به، بمثله.

قال البيهقي في "سننه" عقب حديث مسلم بن خالد (رقم٢٠٦٩٨): «هذا مرسل».

وقال في المعرفة عقب حديث مسلم بن خالد المرسل: «وقد رواه مطرف بن مازن، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه مطرف بن مازن، عن ابن جريج، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «قضىٰ النبي ﷺ بشاهد ويمين في الحقوق»).**

أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" ترجمة مطرف بن مازن (٤/ ٢١٦)، من طريق إسماعيل بن عبد الله بن خالد، والطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣١٠ رقم٥٤٠٣)، من طريق هارون بن موسىٰ المستملي، وابن عدي في "الكامل" ترجمة مطرف بن مازن (٨/ ١١٠)، من طريق إسماعيل بن عبد الله بن خالد.

كلاهما: (إسماعيل، وهارون)، عن مطرف بن مازن، عن ابن جريج، به، بمثله، ولم يذكر الطبراني «في الحقوق».

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يروِ هذا الحديث عن ابن جريح إلا مطرف بن مازن».

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٤٧٤ رقم٢٦٦٨): «أعله بمطرف بن مازن».

وقال الذهبي في "المهذب" (٨/ ٤١٧٦): «مطرف كذبه ابن معين».

وقد توبع ابن جريج في روايته علىٰ هذا الوجه عن عمرو بن شعيب، تابعه كل من:

١/ **محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي**: أخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط" (٢/ ٩ رقم١٠٥٩)، وابن عدي في "الكامل" في ترجمة محمد بن عبدالله بن عبيد (٧/ ٤٥١)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: ((أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد)).

. . . . . .

قال الذهبي في "المهذب" (٨/ ٤١٧٦): «محمد واهٍ».

٢/ محمد بن عبد الله الكناني: أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" كتاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ أبي موسىٰ (٤/ ٢١٣ رقم٣٢)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «قضىٰ الله ورسوله في الحق بشاهدين، فإن جاء بشاهدين أخذ حقه، وإن جاء بشاهدٍ واحد حلف مع شاهده».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه ابن جريج واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول:المرسل: (ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، أن النبي ﷺ قال في الشهادة: «فإن جاء بشاهد حلف مع شاهده»)، فقد رواه عن ابن جريج علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

- **مسلم بن خالد** بن قَرقَرة الزَّنجي، **ضعيف**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسين.

❖ **أما الوجه الثاني: الموصول: (ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «قضىٰ النبي ﷺ بشاهد ويمين في الحقوق»)، وقد رواه عن ابن جريج علىٰ هذا الوجه راوٍ واحد هو:**

- **مُطَرِّف بن مازن** الكناني، قاضي اليمن. **ضعيف**، كذبه يحيىٰ بن معين، وقال النسائي: «ليس بثقه»، وقال الذهبي: «واهٍ».

وقال ابن حبان: «كان ممن يحدث بما لم يسمع، ويروي ما لم يكتب عمن لم يره، لا تجوز الرواية عنه إلا للخواص للاعتبار فقط».

وقال ابن عدي: «ولمطرف... أحاديث أفراد يتفرد بها عمن يرويها عنه، ولم أرىٰ فيما يرويه متنًا منكراً».

ينظر: "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/١٧٧ رقم٧٨٧)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم ٥٦٥)، "المجروحين"(٢/٣٦٨ رقم١٠٦٩)، "الكامل" (٨/١١٠)، "ديوان الضعفاء" (رقم٤١٤٤)، "لسان الميزان" (٨/٨٢ رقم٧٧٧٨).

وتوبع ابن جريج علىٰ روايته لهذا الوجه تابعه كل من:

. . . . . .

١/ **محمد بن عبد الله** بن عبيد بن عمير الليثي، **مجمع علىٰ ضعفه**. قال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد من حيث لا يفهم من سوء حفظه فلما فحش ذلك منه استحق مجانبته»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

ينظر: "تاريخ ابن معين " للدوري(٣/١٢٩ رقم٥٣٦)، "التاريخ الكبير" (١/١٤ رقم٤٢٤)، "الضعفاء الصغير" (رقم٣٢٨)، "الجرح والتعديل" (٧/٣٠٠ رقم١٦٢٧)، "الضعفاء والمتروكون" (رقم٥٢٢)، "المجروحين" (٢/٢٦٦ رقم٩٢٩)، "ميزان الاعتدال (٣/٥٩٠ رقم٧٧٣٤).

٢/ **محمد بن عبد الله الكناني**. قال البخاري: «لايتابع علىٰ حديثه»، وقال أبو حاتم: «لا أعرفه».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٧/٣٠٩ رقم١٦٧٧)، "الكامل" (٧/٤٧٦ رقم١٧١٣)، "ميزان الاعتدال" (٣/٥٩٨ رقم٧٧٦٣)، "ديوان الضعفاء" (رقم٣٨٠٥)، "لسان الميزان" (٧/٢٣٤ رقم٦٩٨٠).

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث نص الإمام البيهقي علىٰ ضعف رواة إسناد الوجه الثاني (الموصول)، في إشارة منه لترجيح المرسل، حيث قال: «مُطَرِّفُ بنُ مازِنٍ ومُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَيرٍ، لَيسا بالقَوِيَّينِ وهو بإرسالِه شاهِدٌ لِما تَقَدَّمَ».

إلا أن كلا الوجهين إسنادهما ضعيف؛ لضعف رواته.

الحكم على الحديث:

- **المرسل**: إسناده ضعيف؛ لإرساله، ولعنعنة ابن جريج وعدم تصريحه بالسماع، ولضعف مسلم بن خالد.

- **الموصول**: إسناده ضعيف؛ لضعف مطرف بن مازن، وعنعنة ابن جريج وعدم تصريحه بالسماع من عمرو بن شعيب، ولضعف من تابع ابن جريج، والله تعالىٰ أعلم.

وفي الباب عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

الأول: بلفظ: ((**أن رسول الله ﷺ قضىٰ بيمين وشاهد**».

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الأقضية (١٧١٢)، من طريق قيس بن سعد، عن

. . . . . .

عمرو بن دينار، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثاني: بلفظ: ((**أن رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين علىٰ المدعىٰ عليه**)).

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الشهادات، باب اليمين علىٰ المدعىٰ عليه...(رقم٢٦٦٨)، ومسلم في "صحيحه" كتاب الأقضية (١٧١١) من طريق ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا.

الحديث السابع والعشرون بعد المائة

وفي كتاب الشهادات، باب: النكول ورد اليمين، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٢٧] " وأخبرَنا أبو سعيدٍ، حدثنا أبو العباسِ، أنبأنا الرَّبيعُ، أنبأنا الشّافِعِيُّ قال: وحَدَّثَنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ والثَّقَفِيُّ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشَيرِ بنِ يَسارٍ، عن سهَلِ بنِ أبي حَثمَةَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ بَدَّأ الأنصاريّينَ فلَمّا لَم يَحلِفوا رَدَّ الأيمانَ علىٰ يَهودَ.

قال: وأنبأنا مالكٌ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشَيرِ بنِ يَسارٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ، مِثلَه.

قال الشيخُ: أمّا رِوايَةُ مالِك بنِ أنَسٍ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، فإنَّها في ((الموطأ)) هَكَذا مُرسَلَةٌ.

أخبرَنا أبو أحمدَ المِهرَجانِيُّ، أنبأنا أبو بكرِ ابنُ جَعفَرٍ، حدثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ، حدثنا ابنُ بُكَيرٍ، حدثنا مالكٌ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشَيرِ بنِ يَسارٍ، فذَكَرَ الحديثَ، وفيه أن رسولَ اللهِ ﷺ قال لَهم: ((**أتَحلِفونَ خَمسينَ يَمينًا وتَستَحِقُّونَ قاتِلَكُم. أو: صاحِبَكُم؟**)). فقالوا: يا رسولَ اللهِ، كَيفَ ولَم نَشهَدْ ولَم نَحضُرْ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**فتُبْرِئُكُم يَهودُ بخَمسينَ يَمينًا؟**)).

وأمّا رِوايَةُ عبدِ الوَهّابِ بنِ عبدِ المَجيدِ الثَّقَفِيِّ، فإنَّها هَكَذا في المعَنَىٰ إلا أنَّها مَوصولَةٌ كما:

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ، حَدَّثَنِي محمدُ بنُ مثنًّىٰ، حدثنا عبدُ الوَهّابِ (ح) قال: وأنبأنا أبو الفَضلِ ابنُ إبراهيمَ واللَّفظُ له، أنبأنا أحمدُ بنُ سلمةَ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أنبأنا عبدُ الوَهّابِ الثَّقَفِيُّ قال: سَمعتُ يَحيَىٰ بنَ سعيدٍ يقولُ أخبرَني بُشَيرُ بنُ يَسارٍ، عن سَهلِ بنِ أبي حَثمَةَ، أن عبدَ اللهِ بنَ سَهلٍ الأنصارِيَّ ومُحَيِّصَةَ بنَ مَسعودٍ خَرَجا إلَىٰ خَيبَرَ فتَفَرَّقا

(١) " السنن الكبير" (٢٠/ ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، رقم ٢٠٧٧٠، ٢٠٧٧١، ٢٠٧٧٢، ٢٠٧٧٣، ٢٠٧٧٤).

لِحاجَتِهما فقُتِلَ عبدُ اللهِ بنُ سَهلٍ، فجاءَ عبدُ الرَّحمَنِ بنُ سَهلٍ وحوَيِّصَةُ ومُحَيِّصَةُ ابنا مَسعودٍ إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ، فذَهَبَ عبدُ الرَّحمَنِ أخو المَقتولِ ليَتَكَلَّمَ، فقالَ له رسولُ اللهِ ﷺ: ((**الكُبْرَ الكُبْرَ**)). فتكَلَّمَ حوَيِّصَةُ ومُحَيِّصَةُ فذَكَروا له شأنَ عبدِ اللهِ بنِ سَهلٍ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((**أيَحلِفُ مِنكُم خَمسونَ فتَستَحِقّونَ قاتِلَكُم أو صاحِبَكُم**)). فقالوا: يا رسولَ اللهِ لَم نَحضُرْ ولَم نَشهَدْ. قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**فتُبْرِئُكُم يَهودُ بخَمسينَ يَمينًا**؟)). قالوا: يا رسولَ اللهِ، كَيفَ نَقبَلُ أيمانَ قَومٍ كُفّارٍ؟! قال: فعَقَلَه النَّبِيُّ ﷺ مِن عِندِهِ.

رَواه مسلمٌ في ((الصحيح)) عن محمدِ بنِ المُثَنَّىٰ عن عبدِ الوَهّابِ.

وهَكَذا رَواه الشّافِعِيُّ عن الثَّقَفِيِّ في مَوضِعٍ آخَرَ بطولِه، وكَذَلِكَ رَواه اللَّيثُ بنُ سَعدٍ وحَمّادُ بنُ زَيدٍ وبِشْر بنُ المُفَضَّلِ وغَيرُهُم عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ.

وأمّا ابنُ عُيَينَةَ فإنَّ رِوايَةَ الجَماعَةِ عنه في هذا الحديثِ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**أفَتُبْرِئُكُم يَهودُ بخَمسينَ يَمينًا يَحلِفونَ أنَّهُم لَم يَقتُلوهُ**؟)). قالوا: وكَيفَ نَرضَىٰ بأيمانِهِم وهَم مُشرِكونَ؟! قال: ((**أفَيُقسِمُ مِنكُم خَمسونَ أنَّهُم قَتَلوه**؟)). قالوا: كَيفَ نُقسِمُ علىٰ ما لَم نَرَه؟! وذَكَرَ الحديثَ. أخبرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأنا أبو الوَليدِ الفقيهُ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، حدثنا إسحاقُ، أنبأنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشَيرِ بنِ يَسارٍ، أنَّه سَمِعَه يُخبِرُ عن سَهلِ بنِ أبي حَثمَةَ، أن عبدَ اللهِ بنَ سَهلٍ الأنصارِيَّ وُجِدَ في قَليبٍ. وذَكَرَ الحديثَ. وهَذا يَدُلّ علىٰ أنَّه بَدأ بأيمانِ اليَهودِ ثُمَّ رَدَّ علىٰ الأنصاريّينَ. وهو خِلافُ رِوايَةِ الجَماعَةِ، والجَماعَةُ أولَىٰ بالحِفظِ مِنَ الواحِدِ، والشّافِعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَمَلَ حَديثَ ابنُ عُيَينَةَ ههنا علىٰ حَديثِ الثَّقَفِيِّ، وكَذَلِكَ فعَلَه مُسلِمُ بنُ الحَجّاجِ فأخرَجَ حَديثَ ابنِ عُيَينَةَ في كِتابِه وأحالَ به علىٰ رِوايَةِ الجَماعَةِ دونَ سياقِ مَتنِه، وقَد قال الشّافِعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كِتابِ القَسامَةِ: كان ابنُ عُيَينَةَ لا يُثْبِتُ أقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الأنصاريّينَ في الأيمانِ أو يَهودَ، فيُقالُ في الحديثِ: إنَّه قَدَّمَ الأنصاريّينَ؟ فيَقولُ فهو ذاكَ. أو ما أشبَهَ هذا.

قال الشيخُ: والقَولُ قَولُ مَن أثبَتَ ولَم يَشُكَّ دونَ مَن شَكَّ، والَّذينَ أثبَتوا عَدَدٌ كُلُّهُم حُفّاظٌ أثباتٌ، وبِاللهِ التَّوفيقُ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

لم تتم دراسته، كونه خارج ضابط البحث.

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة

وفي كتاب الشهادات، باب: من سَمَّىٰ المَرأةَ قارورَةً والفَرَسَ بَحراً علىٰ طَريقِ التَّشبيهِ أو سَمَّىٰ الأعمىٰ بصيراً علىٰ طَريق التفاؤُلِ، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١٢٨]" وقَد أخبرَنا أبو الحُسَينِ ابنُ الفَضلِ القَطّانُ ببَغدادَ، أنبأنا أبو سَهلِ بنُ زيادٍ القَطّانُ، حدثنا زَكَريّا بنُ يَحيَىٰ أبو يَحيَىٰ النّاقِدُ، حدثنا محمدُ بنُ يونُسَ الجمَّالُ، حدثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن محمدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، عن أبيه قال: كان النَّبِيُّ ﷺ يقولُ لأصحابِه: ((**اذهَبوا بنا إلَىٰ بَني واقِفٍ نَزورُ البَصيرَ**)).

قال سفيانُ: وهُم حَيٌّ مِنَ الأنصارِ، وكانَ مَحجوبَ البَصَرِ.

كَذا أتَىٰ به مَوصولاً، والصحيحُ: عن سُفيانَ عن عمرٍو عن محمدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه سفيان بن عيينة واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ الوجه الأول: الموصول: (رواه محمد بن يونس الجمال، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعًا):

أخرجه البيهقي في "الشعب" عيادة المريض (١١/ ٤١٧ رقم ٨٧٦٠)، بإسناده ومتنه.

والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٢٤ رقم ١٥٣٤) عن علي بن سعيد الرازي، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٠٩٦ رقم ٥٢٧١)، من طريق محمد بن إسحاق السراج، كلاهما: عن محمد بن يونس الجمال، عن ابن عيينة، به، بنحو لفظ البيهقي.

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٤١٧ رقم ٣٣١٤)، فقال: «ورواه محمد بن يونس الجمال، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جبير، عن أبيه».

---

(١) "السنن الكبير" ٢١/ ٦٠ رقم ٢٠٨٩٠).

. . . . . .

قال أبو نعيم: «أرسله أصحاب ابن عيينة، عن نافع بن جبير، ولم يقل عن أبيه إلا محمد بن يونس الجمال...».

وأخرجه البزار في "مسنده" (٨/ ٣٤٩ رقم ٣٤٢٥)، من طريق أبي همام الصلت بن محمد، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله في الأعمىٰ اذهبوا بنا نعود ذلك البصير (١١/ ١٤٥ رقم٤٣٥٦)، وأبو طاهر السلفي في "الطيوريات" (٣/ ٩١٠) بإثر الحديث (رقم ٨٤٤)، من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي. كلاهما: (الصلت، وإبراهيم)، عن سفيان بن عيينة، به، بنحو لفظ البيهقي.

قال البزار عقب الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً وصله عن جبير بن مطعم إلا أبو همام، وكان ثقة عن ابن عيينة، وقد خالف أبو همام غيره وخولف في إسناده».

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨/ ٣١٩ رقم ١٣٦٠٠): «رواه البزار واللفظ له، والطبراني، ورجال البزار رجال الصحيح غير إبراهيم بن المستمر العروقي وهو ثقة».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (يروىٰ عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار،عن محمد بن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ مرسلاً):**

أخرجه ابن وهب في "الجامع"[1] باب الإخاء(رقم٢٤٨)، والبزار في "مسنده" (٨/ ٣٤٩ رقم٣٤٢٦)، عن أحمد بن عبدة، وأبو طاهر السلفي في "الطيوريات" (٣/ ٩٠٩ رقم٨٤٣) من طريق أبي عبيد الله سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، و(٣/ ٩١٠ رقم ٨٤٤) من طريق عبد الجبار بن العلاء.

أربعتهم: (ابن وهب، وأحمد بن عبدة، وسعيد المخزومي، وعبد الجبار)، عن سفيان،به، بمثل لفظ البيهقي.

وأورده الدارقطني في "العلل" (١٣/ ٤١٧ رقم٣٣١٤) معلقـًا، فقال: «ورواه أحمد بن حنبل، والحميدي، وأبو مسلم المستملي، عن ابن عيينة، عن عمرو، عن محمد بن جبير مرسلاً،وهو أشبه بالصواب».

(١) طبعة ابن الجوزي، تحقيق د: مصطفىٰ حسن حسين محمد أبو الخير.

.....

قال البيهقي عقب هذا الحديث: «والصحيحُ: عن سُفيانَ عن عمرٍو عن محمدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً».

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه سفيان بن عيينة واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (رواه جماعة عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعًا)، منهم:**

١/ محمد بن يونس الجمال، أبو عبد الله المخرمي البغدادي.

ضعيف، ولم يثبت أن مسلمًا روىٰ عنه. قال محمد بن الجهم: «كان عندي متهمًا»، وقال ابن عدي: «وهو ممن يسرق الأحاديث».

ينظر: "الكامل" (٥٣٧/٧ رقم١٧٦٦)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (١٠٨/٣ رقم٣٢٥٦)، "تهذيب الكمال" (٨١/٢٧ رقم٥٧٢٢)، "التقريب"(ص٥١٥ رقم٦٤٢٠).

٢/ إبراهيم بن بشار الرمادي، أبو إسحاق البصري. **مختلف فيه،** وثقه أبو عوانة، والحاكم، ويحيىٰ بن الفضل، وزاد الحاكم: «مأمون من الطبقة الأولىٰ من أصحاب ابن عيينة»، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابن عدي: «من أهل الصدق».

وقال البخاري: «سمع من ابن عيينة، يهمُ في الشيء بعد الشيء».

وضعفه النسائي، وذمه الإمام أحمد، قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: «كان إبراهيم يحضر معنا عند ابن عيينة، وكان يملي علىٰ الناس ما يسمعون من سفيان، وكان ربما أملىٰ عليهم ما لم يسمعوا، فقلت له يوما: ألا تتقي الله - ويحك - تملي عليهم ما لم يسمعوا! ».ولم يحمده أبي في ذلك، وذمه ذما شديداً".

وقال الذهبي في "الميزان": «ليس بالمتقن، وله مناكير».

وقال في "الكاشف": «مكثر مغرب عن ابن عيينة».

وقال ابن حجر: «حافظ له أوهام».

.....

والأقرب -والله أعلم - أنه صدوق له أوهام، تكلم في روايته عن ابن عيينة، كونه يغرب عنه. روىٰ له أبو داود والترمذي، مات سنة (٢٢٨هـ).

ينظر: "بحر الدم" (رقم١٩)، "التاريخ الكبير" (٢٧٧/١ رقم٨٩٠)، "الجرح والتعديل" (٨٩/٢ رقم٢٢٥)، "الضعفاء والمتركون" للنسائي (رقم١٧)، "الثقات" (٧٢/٨ رقم١٢٣٠١)، "الكامل" (٤٣٠/١ رقم١٠٢)، "ميزان الاعتدال" (٢٣/١)، "الكاشف" (٢٠٩/١ رقم١٢٢)، "تهذيب التهذيب" (٧٢/١ رقم١٢٣٠١)، "التقريب" (ص٨٨ رقم١٥٥).

٣/ الصلت بن محمد بن عبد الرحمن البصري أبو همام الخاركي، قال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث أتيته مراراً أيام الأنصاري فلم يقض لي أن أسمع منه». وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حجر: «صدوق»، وهو كما قال فقد روىٰ له البخاري ومسلم.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٤٤١/٤ رقم١٩٣٣)، "الثقات" (٣٢٤/٨ رقم١٣٦٨٣)، "التقريب" (ص٢٧٧ رقم٢٩٤٩).

❖ **أما الوجه الثاني: المرسل: (سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار،عن محمد بن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ مرسلاً)**:

رواه جماعة من الثقات من أصحاب ابن عيينة عنه، هم:عبد الله بن وهب[١]، وأحمد بن عبدة بن موسىٰ الضبي[٢]، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي[٣]، والإمام أحمد بن حنبل[٤]، والحميدي[٥].

وكذا رواه عن ابن عيينة:عبد الجبار بن العلاء العطار، وهو لا بأس فيه كما قال ابن حجر[٦]، وعبدالرحمن بن يونس بن هاشم أبو مسلم المستملي البغدادي، مولىٰ المنصور، وهو صدوق

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر.

(٢) "التقريب" (ص٨٢ رقم٧٤).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والخمسين.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

(٥) تقدم في الحديث العشرين.

(٦) "التقريب" (ص٣٣٢ رقم٣٧٤٣).

. . . . . .

طعنوا فيه للرأي[١].

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي علىٰ أن الصحيح عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ مرسلاً، (الوجه الثاني: المرسل)، وكذا رجحه الدارقطني كما تقدم بنا، ويؤيد ذلك: كون رواته أكثر عدداً وأوثق وأثبت من رواة الوجه الأول (الموصول)، فقد رواه سبعة رواة من أصحاب ابن عيينة عنه مرسلاً، خمسة منهم ثقات.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه ابن وهب في "الجامع"[٢] قال: "سمعت سفيان بن عيينة، يحدث عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جبير، أن رسول الله ﷺ قال: ((اذهَبُوا بِنَا إلىٰ بَنِي وَاقِفٍ نَزُورُ البَصِيرَ)). لِرَجُلٍ أعْمَىٰ ".

- **سفيان بن عيينة: ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمام حجةٌ**. تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

- **عمرو بن دينار المكي**، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم: **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسون.

- **محمد بن جبير** بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي النوفلي، أبو سعيد المدني. روىٰ عن: أبيه وعمر وابن عباس ومعاوية ﷺ. روىٰ عنه: الزُّهري، وسعد بن إبراهيم، وعمرو بن دينار، وغيرهم. **تابعي إمام ثقة**، وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن خراش، وذكره ابن حبان في "الثقات".

- قال عنه البخاري: «كان من أعلم قريش بأحاديثها».

قال الذهبي: «إمام، فقيه، ثبت».

روىٰ له الجماعة، مات علىٰ رأس المائة للهجرة.

---

(١) "التقريب" (ص٣٥٣ رقم٤٠٤٨).

(٢) باب الإخاء (رقم ٢٤٨).

. . . . . .

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٢٠٥/٥)، "التاريخ الكبير" (٥٢/١ رقم١٠٩)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢٣٣/٢ رقم١٥٧٩)، "الثقات" (٣٥٥/٥ رقم٥١٨١)، "سير أعلام النبلاء" (٥٤٣/٤)، "تهذيب التهذيب" (٦١/٥ رقم٦٧١٠)، "التقريب" (ص٤٧١ رقم٥٧٨٠).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة

وفي كتاب الشهادات، باب: شهادة الشعراء، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[(١)]:

[١٢٩] " أخبرَنا أبو عبدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيُّ، أنبأنا أبو عمرِو بنُ حَمدانَ، أنبأنا أبو يَعلَىٰ، حدثنا عَبّادُ بنُ موسَىٰ، حدثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنُ ثابِتٍ، عن هِشامِ بنِ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَت: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن الشِّعرِ، فقالَ: ((**هو كَلامٌ؛ فحَسَنُه حَسَنٌ وقَبيحُه قَبيحٌ**)).

وَصَلَه جَماعَةٌ، والصحيحُ عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلٌ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه هشام بن عروة عن أبيه واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **الوجه الأول: الموصول: (رواه غير واحد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، مرفوعًا) منهم:**

١/ عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: أخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (٨/ ٢٠٠ رقم ٤٧٦٠)، من طريق عباد بن موسىٰ الخُتّلِي، عن عبد الرحمن بن ثابت، عن هشام بن عروة، به، بمثل لفظ البيهقي.

قال النووي في"الأذكار" (ص: ٥٩٤ رقم١٩٠٧): «أَمَّا الشعر، فقد رَوَيْنَا في "مسند أبي يعلىٰ الموصلي" بإسناد حسنٍ؛ عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا...» وذكر الحديث. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨/ ٢٢٦ رقم١٣٣١٧): «رواه أبو يعلىٰ وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وثقه دحيم وجماعة، وضعفه ابن معين وغيره وبقية رجاله رجال الصحيح».

٢/ عبد العظيم بن حبيب بن رغبان: أخرجه من طريقه الدارقطني في"سننه" باب خبر الواحد يوجب العمل: (٤/ ١٥٥ رقم ٢)، عن هشام بن عروة،به، بمثل لفظ البيهقي إلا أنه

---

(١) " السنن الكبير" (٢١/ ١٩٨ رقم ٢١١٥٣).

. . . . . .

قال: ذكر عند رسول الله ﷺ الشعر، بدلاً من سئل رسول الله ﷺ عن الشعر.

٣/ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العُمَري: أخرجه من طريقه الدارقطني في "سننه" باب خبر الواحد يوجب العمل: (٤/ ١٥٦ رقم٣)، عن هشام بن عروة، به، بمثل لفظ عبد العظيم بن حبيب.

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (يروىٰ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً)**:

أخرجه الشافعي في "مسنده" -ترتيب سنجر- باب نظر المحرم في المرآةوإنشاد الشعر (٢/ ٢٣٨ رقم٩٢١)، عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن هشام بن عروة، به، بلفظ: «الشعر كلامٌ، حَسنُه كَحَسَنِ الكَلامِ، وقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ».

ومن طريق الشافعي أخرجه: البيهقي في "سننه" كتاب الحج، باب لايضيق علىٰ واحد منهما أن يتكلم بما لايأثم فيه من شعر... (٩/ ٥٠٧ رقم٩٢٥٤)، وقال: «هذا منقطع»، وفي "معرفة السنن والآثار" باب كلام المحرم، (٤/ ٤١ رقم٢٨٩٤)، والسمعاني في "أدب الإملاء والإستملاء" (ص٧١)، بمثل لفظ الشافعي.

قال البيهقي في "سننه" (٢١ / ١٩٨) بإثر الحديث(رقم٢١١٥٣): «وَصَلَه جَماعَةٌ، والصحيحُ عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلٌ».

■ **النظر في الاختلاف**:

تقدم بنا أن الحديث يرويه هشام بن عروة عن أبيه واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول: (هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مرفوعًا)، رواه جماعة عن هشام بن عروة، منهم**:

١/ **عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان** العنسي الدمشقي، **مختلف فيه، والأقرب في حاله أنه صدوق يخطئ**، رمي بالقدر، كما قال ابن حجر في "التقريب"، ذكره ابن حبان في "الثقات". قال عنه الإمام أحمد: «لم يكن بالقوي في الحديث...،كان عابد أهل الشام، وذكر من فضله»، ضعفه ابن معين مرة، وقال مرة: «ليس به بأس». وقال العجلي: «لا بأس به».

روىٰ عنه الأربعة، مات سنة (١٦٥هـ).

. . . . . .

ينظر: "بحر الدم" (رقم٥٩٦)، "تاريخ ابن معين "للدوري (٤٦٣/٤ رقم٥٣٠٧)، "معرفة الثقات" للعجلي(٧٣/٢ رقم١٠٢٤)، "الثقات" (٩٢/٧ رقم٩١٥١)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣٢٦/٢ رقم٩١٧)، "تهذيب الكمال" (١٢/١٧ رقم٣٧٧٥)، "التقريب" (ص٣٣٧ رقم٣٨٢٠).

٢/ عبد العظيم بن حبيب بن رغبان الفهري: وهو مختلف فيه: ذكره ابن حبان في **"الثقات"** وقال: «ربما خالف»، وضعفه الدارقطني.

وقال ابن حجر: «عبد العظيم بن حبيب بن رغبان، عن أبي حنيفة وطبقته. متروك» كما في **"تبصير المنتبه"(٢/ ٦٠٨)**.

ينظر: "الثقات" (٤٢٤/٨ رقم١٤٢١٦)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١١١/٢ رقم١٩٦٣)، "الكشف الحثيث" (رقم٤٤٩)، "لسان الميزان" (٤٠/٤ رقم١١٧).

٣/ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العُمَري المدني: ضعفه ابن عدي وابن معين، وكذبه الإمام أحمد وأبو حاتم. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: «متروك الحديث».

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٥٣/٥ رقم١٢٠٢)، "الضعفاء والمتروكون " للنسائي (رقم٣٥٦)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣٣٨/٢ رقم٩٣٥)، "الكامل" (٤٥٣/٥ رقم١١٠٧)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٩٧/٢ رقم١٨٨٢)، "ديوان الضعفاء" (رقم٢٤٥٨).

❖ وأما الوجه الثاني: المرسل: (هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً)، رواه عن هشام راوٍ واحد هو:

- **إبراهيم بن سعد** بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد. **ثقة حجة تُكُلم فيه بلا قادح**، كما قال ابن حجر في **"التقريب"**، وثقه ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو حاتم. وزاد ابن سعد: «ربما أخطأ في الحديث».

ذكره ابن حبان في" الثقات"، وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (رقم١١١٦): «من متقني أهل المدينة وساداتهم».

روى له الجماعة، مات سنة (١٨٢هـ)، وقيل سنة: (١٨٣هـ)، وقيل: (١٨٤هـ).

ينظر: "الطبقات الكبرى" (٣٢٢/٧)، "بحر الدم" (رقم٢٥)، "معرفة الثقات" للعجلي (٢٠١/١ رقم٢٤)، "الجرح

. . . . . .

والتعديل" (٢/١٠١ رقم٢٨٣)، "الثقات" (٦/٧ رقم٦٤٨٥)، "تهذيب التهذيب"(١/٨٠ رقم٢١٦)، "التقريب" (ص: ٨٩ رقم١٧٧).

■ **الخلاصة:**

نص الإمام البيهقي على ترجيح المرسل (الوجه الثاني) فقال بإثر الحديث الموصول: «وَصَلَه جَماعَةٌ، والصحيحُ عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلٌ».

ويؤيد ماذهب إليه الإمام البيهقي: أن من وصله عن هشام ثلاثة رواة إلا أنه متكلم فيهم، فأحدهم: صدوق يخطئ، والثاني: ضعيف، والثالث: متروك. في حين رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً، ثقة حجة، والله تعلى أعلى وأعلم.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الشافعي في "مسنده" قال: "أخبرنا إبراهيم، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: ((الشِّعرُ كَلامٌ، حَسَنُهُ كَحَسنِ الكَلَامِ، وقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ)).

- **إبراهيم بن سعد** بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري. **ثقة حجة تُكُلم فيه بلا قادح**، تقدم في النظر في الاختلاف.

- **هِشام بن عُروة** بن الزُّبير بن العَوَّام القرشي، أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله المدني. **تابعي إمام ثقة فقيه ربما دلس**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

- **عن أبيه هو: عروة بن الزبير** بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي القرشي، أبو عبد الله المدني. **تابعي إمام ثقة فقيه مشهور، عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة، متفق علىٰ جلالته وفضله**. تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، إلا أن إسناده ضعيف ؛ لإرساله.

الحديث الثلاثون بعد المائة

وفي كتاب الشهادات، باب: المتداعين يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معا، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١٣٠] " أخبرَنا أبو نَصرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ إسماعيلَ البَزّازُ بالطّابَرانِ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ مَنصورٍ الطُّوسِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الصّائغُ، حدثنا رَوحُ بنُ عُبادَةَ، حدثنا سعيدٌ (ح) وأخبرَنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدانَ، أنبأنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفّارُ، حدثنا محمدُ بنُ يونُسَ، حدثنا سعيدُ بنُ عامرٍ، حدثنا سعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ، عن قَتادَةَ، عن سعيدِ بنِ أبي بُردَةَ، عن أبيه، عن أبي موسَىٰ، قال: اختَصَمَ رَجُلانِ إلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ في شَيءٍ، وقالَ رَوحٌ: في بَعيرٍ- لَيسَ لِواحِدٍ مِنهُما بَيِّنَةٌ، فقَضَىٰ به رسولُ اللهِ ﷺبَينَهُما نِصفَينِ.

وكَذَلِكَ رَواه يَزيدُ بنُ زُرَيعٍ وعَبدُ الرَّحيمِ بنُ سُلَيمانَ ومُحَمَّدُ بنُ بكرٍ عن بن أبنِ عَروبَةَ.

وكَذَلِكَ رُوِيَ عن سعيدِ بنِ بَشيرٍ عن قَتادَةَ.

ورَواه شُعبَةُ عن قَتادَةَ فأرسَلَه.

أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأنا أحمدُ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، حَدَّثَنِي أبي، حدثنا محمدُ بنُ جَعفَرٍ، حدثنا شُعبَةُ، عن قَتادَةَ، عن سعيدِ بنِ أبي بُردَةَ، عن أبيه، أنَّ رَجُلَينِ اختَصَما إلَىٰ نَبِيِّ اللهِ ﷺ في دابَّةٍ لَيسَ لِواحِدٍ مِنهُما بَيِّنَةٌ، فجَعَلَها بَينَهُما نِصفَينِ".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه قتادة، واختلف عليه في إسناده، وفي متنه، وفي وصله وإرساله، وعلىٰ من

---

(١) " السنن الكبير" (٢١/ ٢٥٠، ٢٥١ رقم ٢١٢٥٥، ٢١٢٥٦).

. . . . . .

دونه[1]:

❖ **الوجه الأول: (رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة،عن أبيه، عن أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "اختصم رجلان إلىٰ رسول الله ﷺ في بعير ليس لواحد منهما بينة، فقضىٰ به رسول الله ﷺ بينهما نصفين") موصولاً:**

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب أقضية رسول الله ﷺ (٦/ ١١ رقم٢٩٠٧٧) عن عبدة بن سليمان، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٢/ ٣٧٨ رقم١٩٦٠٣)، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٢٢٣ رقم٢٦٨) عن محمد بن جعفر، وأبو داود في "سننه " كتاب الأقضية، باب الرجلين يدعيان شيئًا وليست لهما بينة (رقم٣٦١٣) من طريق يزيد بن زريع، و(رقم٣٦١٤) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، والترمذي في "العلل" (رقم٣٧٨)، من طريق محمد بن بكر، والنسائي في "المجتبىٰ" كتاب آداب القضاة، القضاء فيمن لم تكن له بينة (رقم٥٤٢٦)، والطحاوي في " مشكل الآثار" باب بيان مشكل حديث أبي موسىٰ في البعير الذي ادعاه رجلان، فقضىٰ به رسول الله ﷺوما اختلف فيه أن ذلك كان ببينة أقامها كل واحد منهما أو بما سوىٰ ذلك (١٢/ ٢٠٣ رقم٤٧٥٣) من طريق عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ، (ورقم٤٧٥١)، وابن ماجه في "الأحكام" باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة...(رقم٢٣٣٠) ،والبيهقي في "معرفة السنن" باب إذا تنازعا شيئًا في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينة (٧/ ٤٦٠ رقم٥٩٨٦)، وفي "السنن الصغير" باب الرجلين يتنازعان شيئا في أيديهما أو في يد ثالث (٤/ ١٩١ رقم٣٣٩١)، من طريق روح بن عبادة، والطحاويُّ في الموضع السابق(رقم٤٧٥٢)، والبيهقي في "سننه" كتاب الصلح، باب الرجلين يتداعيان جداراً بين داريهما(١١/ ٥٣٢ رقم١١٤٧٨)، وفي الموضع السابق من "السنن الصغير" من طريق سعيد بن عامر، والحاكمُ في "المستدرك" (٤/ ١٠٦ رقم٧٠٣١)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء. جميعهم: (عبدة بن سليمان، ومحمد بن جعفر، ويزيد بن زريع، وعبد الرحيم بن سليمان، وروح بن عبادة، ومحمد بن بكر، وعبد الأعلىٰ، وسعيد بن عامر، وعبد الوهاب بن عطاء)، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة،

(١) للتوسع في الخلاف ينظر: "العلل" للدارقطني (٧/ ٢٠٣ رقم١٢٩١).

.....

به، بمثله.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقد خالف همام بن يحيىٰ سعيد بن أبي عروبة في متن هذا الحديث».

وقد توبع سعيد بن أبي عروبة علىٰ روايته لهذا الوجه، تابعه سعيد بن بشير:

قال البيهقي: «وكَذَلِكَ رُوِيَ عن سعيدِ بنِ بَشيرٍ عن قَتادَةَ»، ذكر هذه المتابعة البيهقي في "معرفة السنن" باب إذا تنازعا شيئًا في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينة (٧/ ٤٦٠) عقب الحديث (رقم٥٩٨٦).

وخالفهم خالد بن الحارث فقال: عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة- قال خالد-: **أراه عن أبيه**: أنه ذكر أن رجلين ادعيا بعيراً أودابة...فذكره.

أورده المزي في "تحفة الأشراف" في زيادته (٦/ ٤٥٢ رقم٩٠٨٨).

وخالفهم همام بن يحيىٰ في متنه فرواه عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه، عن أبي موسىٰ: (أنَّ رَجُلَينِ ادَّعَيا بَعيراً، **فبَعَثَ كُلُّ واحِدٍ منهمُا شاهِدَينِ**، فقَسَمَه رسولُ اللهِ ﷺ بَينَهُما).

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب أقضية رسول الله ﷺ (٦/ ١٦ رقم٢٩١١٩)،

والطحاوي في " مشكل الآثار" باب بيان مشكل حديث أبي موسىٰ في البعير الذي ادعاه رجلان، فقضىٰ به رسول الله ﷺوما اختلف فيه أن ذلك كان ببينة أقامها كل واحد منهما أو بما سوىٰ ذلك (١٢/ ٢٠٤ رقم ٤٧٥٤)، من طريق عفان.

وأبو داود في "سننه " كتاب الأقضية، باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة (رقم٣٦١٣) من طريق حجَّاج بن مِنهال.

وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٣/ ٢٦٨ رقم٧٢٨٠)، والطحاوي في الموضع السابق (رقم٤٧٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٠٧ رقم ٧٠٣٢) وصححه، والبيهقي في"سننه"، كتاب الدعوىٰ والبينات، باب: المتداعين يتنازعان شيئاَ في أيديهما معًا ويقيم كل واحد كل واحد منهما (٢١ / ٢٥٨ رقم٢١٢٦٩)، وفي"السنن الصغير" (٤/ ١٩٢

. . . . . .

رقم٣٣٩٣)من طريق هدبة بن خالد.

ثلاثتهم: (عفان، والحجاج، وهدبة)، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسىٰ، موصولاً، بنحو لفظ البيهقي: (أنَّ رَجُلَينِ ادَّعَيا بَعيراً، **فبَعَثَ كُلُّ واحِدٍ منهمُا شاهِدَينِ**، فقَسَمَه رسولُ اللهِ ﷺ بَينَهُما).

وخالفهم عبد الصمد بن عبد الوارث في إسناده، فرواه عن همام، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، **مرسلاً**، لم يذكر أبا موسىٰ في الإسناد.

أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٢٢٤ رقم٢٧١)، (١/ ٢٥٧ رقم٣٦٩)، عن عبد الصمد، قال: حدثنا همام، قال:حدثنا قتادة،عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه: ((أن رجلين ادعيا بعيراً فأقام كل واحد منهما البينة شاهدين فقسم رسول الله ﷺ بينهما)).

❖ **الوجه الثاني: رواه شعبة، واختلف عليه في وصله وإرساله ومتنه علىٰ ضربين:**

❖ **الضرب الأول: (رواه محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه: "أن رجلين اختصما إلىٰ نبي اللهﷺ في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين)" مرسلاً، ولم يذكر فيه أبا موسىٰ:**

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٠٢ رقم١٩٦١٩)[١]، عن محمد بن جعفر،عن شعبة[٢]، به، ومن طريق الإمام أحمد أخرجه البيهقي كما في هذه الرواية.

---

(١) طبعة مؤسسة قرطبة.

(٢) هكذا في "مسند الإمام أحمد" طبعة مؤسسة قرطبة، والمثبت في بعض الطبعات الأخرىٰ للكتاب سعيد - يعني ابن أبي عروبة- ومنها طبعة مؤسسة الرسالة، حيث علق المحقق علىٰ ذلك (٣٢/ ٣٧٨ رقم ١٩٦٠٣)، بقوله: «في النسخ الخطية و(م): شعبة، وهو تحريف قديم، صوابُه سعيد، فقد رواه أحمد في "العلل" (٢٦٨) و(٣٧٠)، وصرح فيه باسمه، فقال: سعيد بن أبي عروبة. وجاء علىٰ الصواب في "أطراف المسند" (٧/ ١١٣)، وقد أخطأ من اعتمد علىٰ أنه شعبة، أخذاً بما في المطبوع».

قلت: أوردته كماوقفت عليه من المطبوع علىٰ أنه شعبة؛ كون الإمام البيهقي رواه من طريق الإمام أحمد بن حنبل، عن محمد بن جعفر، **عن شعبة**، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، مرسلاً.

. . . . . .

وأخرجه معلقًا البيهقي في "معرفة السنن" باب إذا تنازعا شيئًا في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينة (٧/ ٤٦٠)عقب الحديث (رقم٥٩٨٦)، وفي "السنن الصغير" باب الرجلين يتنازعان شيئًا في أيديهما أو في يد ثالث (٤/ ١٩١) عقب الحديث (رقم ٣٣٩١)، من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن قتادة فأرسله، ولم يذكر فيه أبا موسىٰ.

و محمد بن جعفر(غُنْدَر) من أثبت الناس في شيخه شعبة، وقد روىٰ عنه هذا الوجه مرسلاً، قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غُنْدَر حكم بينهم». "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٨).

❖ الضرب الثاني: (رواه سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده: «أن رجلين اختصما إلىٰ رسول الله ﷺ فأقام كل واحد منهما شاهدين فقضىٰ به النبي ﷺ بينهما نصفين») موصولاً:

أخرجه البيهقي في"سننه"، كتاب الدعوىٰ والبينات، باب: المتداعين يتنازعان شيئاً في أيديهما معًا... (٢١ / ٢٥٩ رقم ٢١٢٧٠)، وفي "السنن الصغير" باب الرجلين يتنازعان شيئًا في أيديهما أو في يد ثالث (٤/ ١٩١ رقم ٣٣٩٢)، من طريق أبي قلابة عن سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسىٰ، به بلفظه، مثل لفظ همام.

قال البيهقي في "سننه" عقب حديث سعيد بن عامر: «كَذا قال عن شُعبَةَ، وقَد رُوّيناه فيما مّضَىٰ عن ابنِ أبي عَروبَةَ عن قَتادَةَ مَوصولاً، وعن شُعبَةَ عن قَتادَةَ مُرسَلاً يُخالِفانِ هَمّامًا، وهَذِه الرِّوايَةَ عن شُعبَةَ في لَفظِه؛ فإنَّهُما قالا: لَيسَ لِواحِدٍ مِنهُما بَيِّنَةٌ. وفِي رِوايَةِ هَمّامٍ وهَذِه الرِّوايَةِ عن شُعبَةَ فبَعَثَ كُلُّ واحِدٍ مِنهُما شاهِدَينِ، ويَحتَمِلُ -علىٰ البُعدِ- أن تَكونا قِصَّتين، ويَحتَمِلُ أن تَكونَ قِصَّةً واحِدَةً، والبَيِّنَتانِ حينَ تَعارَضَتا سَقَطَتا، فقيلَ: لَيسَ لِواحِدٍ مِنهُما بَيِّنَةٌ وقُسِمَ الشَّئُ بَينَهُما نِصفَينِ بحُكمِ اليَدِ، واللهُ أعلمُ.

= فلعل محمد بن جعفر رواه مرة عن سعيد كما في "العلل"، وأخرىٰ عن شعبة كما هو مثبت في النسخ الخطية، وفي رواية الإمام البيهقي – والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

. . . . . .

والحَديثُ مَعلولٌ عِندَ أهلِ الحديثِ، مَـعَ الاختِلافِ في إسنادِه علىٰ قَتادَةَ».

وقال في "الصغير" بإثر حديث سعيد بن عامر: «فخالف غندراً في الإسناد والمتن جميعاً».

❖الوجه الثالث: (رواه الضَّحاكِ بن حمزة، عن قتادة، أن أبا مِجلَزٍ أخبره، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أنَّ رَجُلَينِ اختَصَما إلَىٰ النَّبيِّ ﷺ في بَعيرٍ أدَّعَياه، كِلاهُما يَزعُمُ أنَّه له وجاءَ مَعَ كُلِّ واحِدٍ مِنهُما شاهِدانِ أنَ البَعيرَ له، فقَضَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ أنَّه بَينَهُما نِصفَينِ)).

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/ ٥ رقم٢)، والبيهقي في"سننه"، كتاب الدعوىٰ والبينات، باب: المتداعين يتنازعان شيئاَ في أيديهما معـاً...(٢١/ ٢٦٠ رقم ٢١٢٧١)، من طريق أبي المغيرة، عن الضحاك بن حمرة، عن قتادة، به، وفيه أن كُلاً من الرجلين، جاء معه شاهدان، كما في رواية همام.

قال الطبراني بإثر الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن أبي مجلز إلا الضحاك، تفرد به: أبو المغيرة».

وقال الذهبي في "المهذب" (٨/ ٤٢٨١): «الضحاك تالف».

❖الوجه الرابع: رواه حماد بن سلمة، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أضرب:

❖الضرب الأول: (رواه أبو عمر الضرير ومحمد بن كثير، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، أخبرهم عن النضر بن أنس، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلين اختصما إلىٰ رسول الله ﷺ في بعير فأقام كل واحد منهما البينة أنه له فجعله رسول الله ﷺ بينهما نصفين):

أخرجه النسائي في "الكبرىٰ" الشيء يدعيه الرجلان ولكل واحد منهما بينته (٥/ ٤٢٩ رقم ٥٩٥٤)، ومن طريقه الطحاوي في "شرح المشكل" باب بيان مشكل حديث أبي موسىٰ في البعير الذي ادعاه رجلان... (١٢/ ٢٠٥ رقم٤٧٥٦)، من طريق محمد بن كثير المصيصي.

والبيهقي في"سننه"، كتاب الدعوىٰ والبينات، باب: المتداعين يتنازعان شيئاَ في أيديهما معـاً...(٢١/ ٢٦٠ رقم ٢١٢٧٣)، من طريق أبي عمر الضرير.

. . . . . .

كلاهما: (المصيصي، والضرير)، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، به.

قال أبو عبد الرحمن النسائي عقب الحديث: «خطأ؛ ومحمد بن كثير هذا هو المصيصي، وهو صدوق إلا أنه كثير الخطإ، قال أبو عبد الرحمن: خالفه سعيد بن أبي عروبة في إسناده وفي متنه».

وقال الطحاوي: «هكذا روىٰ هذا الحديث محمد بن كثير عن حماد، عن قتادة، فذكره عن النضر، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ، وقد خالفه فيه أبو كامل مظفر بن مدرك، فرواه عن حماد بن سلمة» ثم أورده مرسلاً.

وقال البيهقي: «إلا أنه عن قتادة عن النَّضر بن أنسٍ غريب».

❖ **الضرب الثاني: (رواه عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس،عن بشير بن نَهيك، عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **"أن رجلين ادَّعَيا دابَّةً، فأقامَ كلُّ واحِدٍ مِنهما شاهِدَين، فجعله رسول الله ﷺ بَينهُما نِصفَينِ") فجعله من حديث أبي هريرة:**

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" ذكر ما يحكم الحاكم للمُدعيين شيئًا معلومًا مع إثباتِ البينةِ لهُما معًا علىٰ ما يَدَّعيَانِ(١١/ ٤٥٧ رقم٥٠٦٨)، والبيهقي في"سننه"، كتاب الدعوىٰ والبينات، باب: المتداعين يتنازعان شيئاً في أيديهما معًا...(٢١/ ٢٦٠ رقم ٢١٢٧٢)، من طريق عبد الصمد، عن حماد، به.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ١٦٧ رقم ١١٤)، عن عبد الصمد، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رجلين، ادعيا دابة فأقام كل واحد منهما شاهدين، فقضىٰ رسول الله ﷺ بينهما نصفين»، ولم يذكر في إسناده بشير بن نَهيك.

قال البيهقي عقب الحديث: «كذا وجدته في كتابي في موضعين، وقد رأيته في "مسند إسحاق" هكذا، إلا أنه ضُرب علىٰ اسم بشير بن نَهيك بعد كِتْبَتِه بخط قديم».

وقال في "المعرفة" (٧/ ٤٦٠) عقب الحديث (رقم٥٩٨٦)،عن هذا الوجه: «وليس بمحفوظ».

. . . . . .

❖ **الضرب الثالث: (رواه أبو كامل مظفر بن مدرك، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة بن أبي موسىٰ: "أن رجلين ادعيا دابة وجداها عند رجل فأقام كل واحد منهما شاهدين أنها دابته ففقضىٰ بها رسول الله ﷺ بينهما")، مرسلاً ولم يذكر أبا موسىٰ في الإسناد:**

أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٢٢٣ رقم٢٦٩)، و(١/ ٢٥٧ رقم٣٧١)، والطحاوي في "شرح المشكل" باب بيان مشكل حديث أبي موسىٰ في البعير الذي ادعاه رجلان... (١٢/ ٢٠٥ رقم٤٧٥٧)،

من طريق أبي كامل مظفر بن مدرك، عن حماد بن سلمة، به، بمثله. وزاد الإمام أحمد: «وقال حماد: قال لي سماك بن حرب: أنا حدَّثتُ أبا بردة بهذا الحديث».

وأورده الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٠٣ رقم١٢٩١)، ثم قال: «والمحفوظ حديث أبي كامل، عن حماد، عن قتادة».

ومن خلال تصريح سماك بن حرب السابق، يتضح لنا أن الإسناد منقطع؛ فأبو بردة لم يسمع هذا الحديث من أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما سمعه من سماك بن حرب.

وقد ذكر البخاري ذلك كما في "علل الترمذي" (رقم٣٧٩)، فقال: «يرجع هذا الحديث إلىٰ حديث سماك بن حرب عن تميم بن طرفة. قال محمد: روىٰ حماد بن سلمة، قال: قال سماك بن حرب: أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث».

قال البيهقي في "سننه" بإثر الحديث (رقم٢١٢٧٥)، بعد أن ذكر قول البخاري معقبًا: «وإرسال شعبة هذا الحديث عن قتادة،عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه في رواية غندر عنه، كالدلالة علىٰ ذلك والله أعلم».

وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٠٤): «ومدار الحديث يرجع إلىٰ سماك بن حرب».

وحديث سماك بن حرب أخرجه: عبد الرزاق في "مصنفه" باب: في الرجلين يدعيان السلعة يقيم كل واحد منهما البينة (٨/ ٢٧٦ رقم١٥٢٠٢)، من طريق سفيان الثوري، و(رقم١٥٢٠٣)، من طريق إسرائيل، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤/ ٣٧١ رقم٢١١٥٧)

. . . . . .

عن أبي الأحوص، والإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٢٢٤ رقم٢٧٠) عن وكيع، والطحاوي في "شرح المشكل" باب بيان مشكل حديث أبي موسىٰ في البعير الذي ادعاه رجلان... (١٢/ ٢٠٦ رقم٤٧٥٨)، من طريق حماد بن سلمة، والبيهقي في"سننه"، كتاب الدعوىٰ والبينات، باب: المتداعين يتنازعان شيئاً في أيديهما معاً...(٢١/ ٢٦١ رقم ٢١٢٧٤)، وفي باب المتداعين يتداعيان مالم يكن في يد واحدٍ منهما... (رقم٢١٢٨١)، وفي "السنن الصغير" باب الرجلين يتنازعان شيئًا في أيديهما أو في يد ثالث (٤/ ١٩٢) عقب الحديث (رقم ٣٣٩٤)، من طريق أبي عوانة، و(رقم٢١٢٧٥)، من طريق محمد بن جابر.جميعهم **عن** سماك بن حرب، عن تميم بن طرفة مرسلاً، بنحو لفظ البيهقي: «اختصم رجلان إلىٰ النبي ﷺ في بعير، كل واحد منهما آخذ برأسه، فجاء كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما نصفين».

قال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٠٤): «والصحيح عن سماك بن حرب مرسلاً، عن النبي ﷺ».

وقال البيهقي في "المعرفة" (٧/ ٤٦١): «والأصل في هذا الباب حديث سماك بن حرب، عن تميم بن طرفة: أن رجلين اختصما إلىٰ رسول الله ﷺ بعير فأقام كل واحد منهما شاهدين فقضىٰ بينهما نصفين».

قلت: وحديث سماك بن حرب، عن تميم بن طرفة مرسلاً، وإن كان هو الأصل في الباب إلا أن إسناده ضعيف؛ لإرساله- والله تعالىٰ أعلم-.

وقد اختلف علىٰ سِماك في متنه:

- فرواه جماعة، عن سماك، عن تميم بن طرفة مرسلاً، وفيه أن النبي ﷺ قضىٰ بينهما نصفين، كما تقدم بنا.

- ورواه أبو الأحوص، عن سماك، عن تميم بن طرفة مرسلاً، بلفظ: "وجد رجل مع رجل ناقة له، فارتفعا إلىٰ النبي ﷺ، فأقام البينةَ أنها ناقتُه، وأقام الآخر البينةَ أنه اشتراها من العدو، قال النبي ﷺ: ((**إن شئتَ فخذها بما اشتراها وإن شئتَ فَدَعْ**))".

أخرجه أبو داود في "المراسيل" باب ما جاء في الفداء بالصغار، وفيمن وجد ماله في المغنم

. . . . . .

(رقم٣٣٩)، عن هناد السري، عن أبي الأحوص، به.

الحكم على الحديث:

إسناده مختلف فيه.

قال الإمام البيهقي في "سننه" (٢١/ ٢٥٩) عقب الحديث (٢١٢٧٠): «الحَديثُ مَعلولٌ عِندَ أهلِ الحديثِ، مَـعَ الاختِلافِ في إسنادِه علىٰ قَتادَةَ».

وفي "مختصر الخلافيات" (٥/ ١٨٠) قال: «فأما حديث سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسىٰ فمقال فيه من وجهين:

أحدهما: أن متنه مختلف فيه...، والحديث حديث واحد.

والآخر: أن فيه إرسالاً؛ يقال: (إن أبا بردة لم يسمع هذا الحديث من أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قال حماد بن سلمة: (قال سماك بن حرب أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث)؛ ولهذه العلة لم يخرجه الشيخان - رحمهما الله تعالىٰ - في الصحيح، والله أعلم».

وضعفه الألباني في "إرواء الغليل " (٨/ ٢٧٣ رقم٢٦٥٦).

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة

وفي كتاب المدبر، باب: المدبر يجوز بيعه متىٰ شاء مالكه، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٣١] "ورَواه محمدُ بنُ طَريفٍ، عن ابنِ فُضَيلٍ، عن عبدِ المَلِكِ بنِ أبي سُلَيمانَ، عن عَطاءٍ، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**لا بأسَ ببَيعِ خِدمَةِ المُدَبّرِ إذا أحتاجَ**)).

أخبَرَناه أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأنا أبو الوَليدِ، حدثنا أبو جَعفَرٍ محمدُ بنُ ذَرِيحٍ العُكبَرِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ طَريفٍ، حدثنا محمدُ بنُ فُضَيلٍ، حدثنا عبدُ المَلِكِ. وهَذا خَطأٌ مِنِ ابنِ طَريفٍ.

أخبرَنا أبو بكرِ بنُ الحارِثِ الفقيهُ، أنبأَنا أبو الحَسَنِ الدّارَقُطْنِيُّ الحافظُ قال عَقِيبَ هذا الحديثِ: هذا خَطأٌ مِنِ ابنِ طَريفٍ، والصَّوابُ: عن عبدِ المَلِكِ عن أبي جَعفَرٍ مُرسَلاً.

قال الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: محمدُ بنُ طَريفٍ رَحِمَنا اللهُ وإيّاه دَخَلَ له حَديثٌ في حَديثٍ؛ لأنَّ الثِّقاتِ إنَّما رَوَوا عن عبدِالمَلِكِ بنِ أبي سُلَيمانَ عن عَطاءٍ عن جابِرٍ أنَّ رَجُلاً أعتَقَ غُلامًا عن دُبُرٍ مِنه ولَم يَكُنْ له مالٌ غَيرُه، فأمَرَ به رسولُ اللهِ ﷺ فبيعَ بتِسعِمِائَةٍ أو بسَبعِمِائَةٍ.

وعن عبدِ المَلِكِ بنِ أبي سُلَيمانَ عن أبي جَعفَرٍ قال: باعَ رسولُ اللهِ ﷺ خِدمَةَ المُدَبَّرِ. أخبَرَناه أبو الحَسَنِ ابنُ عبدانَ، أنبأنا أحمدُ بنُ عُبَيدٍ، حدثنا زيادُ بنُ الخَليلِ، حدثنا مُسَدَّدٌ، حدثنا هُشَيمٌ، عن عبدِ المَلِكِ عن عَطاءٍ. فذَكَرَ الحديثَ. وكَذَلِكَ رَواه أبو داودَ في "السنن" عن أحمدَ بنِ حَنبَلٍ عن هُشَيمٍ عن عبدِ المَلِكِ. وقالَ مُسلِمُ بنُ الحَجّاجِ: رِوايَةُ ابنِ فُضَيلٍ عن عبدِ المَلِكِ عن عَطاءٍ وهْمٌ في الإسنادِ والمتَنِ جَميعًا.

---

(١) "السنن الكبير" (٢١/ ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، رقم ٢١٥٧٦، ٢١٥٧٧، ٢١٥٧٨، ٢١٥٧٩).

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأنا أبو الوَليدِ، حدثنا إبراهيمُ بنُ عليٍّ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ يَحيَىٰ، أنبأنا هُشَيمٌ، عن عبدِ المَلِكِ، عن أبي جَعفَرٍ محمدِ بنِ عليٍّ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنَّما باعَ خِدمَةَ المُدَبّرِ. وبِمَعناه رَواه يَزيدُ بنُ هارونَ عن عبدِ المَلِكِ.

وأخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأنا أبو الوَليدِ، حدثنا الحَسَنُ بنُ سُفيانَ، ثنا أبو بكرٍ، حدثنا أبو خالِدٍ الأحمَرُ، عن شُعبَةَ، عن الحَكَمِ، عن أبي جَعفَرٍ قال: باعَ النَّبِيُّ ﷺ خِدمَةَ المُدَبّرِ.

ورَواه أيضًا جابِرٌ الجُعفِيُّ عن أبي جَعفَر هَكَذا مُرسَلاً.

وذَكَرَه الشّافِعِيُّ في القَديمِ عن حَجّاجٍ يَعنِي ابنَ أرطاةَ عن أبي جَعفَرٍ، وأجابَ عنه في الجَديدِ بما:

أخبرَنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، حدثنا أبو العباسِ الأصَمُّ، أنبأنا الرَّبيعُ قال: قال الشّافِعِيُّ: قال قائلٌ: رُوِّيناه عن أبي جَعفَرٍ محمدِ بنِ عليٍّ أن النَّبِيَّ ﷺ إنَّما باعَ خِدمَةَ المُدَبَّرِ. فقُلتُ له: ما رَوَي هذا عن أبي جَعفَرٍ- فيما عَلِمتُ- أحَدٌ يَثبُتُ حَديثُه ولَو رَواه مَن يَثبُتُ حَديثُه ما كان فيه لك الحُجَّةُ مِن وُجوهٍ. قال: وما هِيَ؟ قُلتُ: أنتَ لا تُثبِتُ المُنقَطِعَ لَو لَم يُخالِفْه غَيرُه، فكَيفَ تُثبِتُ المُنقَطِعَ يُخالِفُهَ المُتَّصِلُ الثّابِتُ لَو كان يُخالِفُه؟! قال: فهَل يُخالِفُه؟ قُلتُ: لَيسَ بحَديثٍ فاحتاجَ إلَىٰ ذِكرِه. قال: فاذكُرْه علىٰ ما فيه عِندَكَ. قُلتُ: لَو ثَبَتَ كان يَجوزُ أنْ أقولَ: باعَ النَّبِيُّ ﷺ رَقَبَةَ مُدَبَّرٍ كما حَدَّثَ جابِرٌ، وخِدمَةَ مُدَبَّرٍ كما حَدَّثَ محمدُ بنُ عليٍّ. وأطالَ الكَلامَ في الجَوابِ عنه. وقَد وصَلَه عبدُ الغَفّارِ بنُ القاسِمِ عن أبي جَعفَرٍ عن جابِرٍ. وعَبدُ الغَفّارِ هذا كان عليُّ بنُ المَدينِيِّ يَرميه بالوَضعِ.

ووَصَلَه أيضًا أبو شَيبَةَ إبراهيمُ بنُ عثمانَ عن عثمانَ بنِ عُمَيرٍ عن أبي جَعفَرٍ عن جابِرٍ، وأبو شَيبَةَ ضَعيفٌ لا يحُتَجُّ بأمثالِه.

وقَد رُوِي عن مُجاهِدٍ ومُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ عن جابِرٍ نَحوُ رِوايَةِ عَطاءٍ وعَمرٍو وأبِي الزُّبَيرِ عن جابِرٍ".

. . . . . .

غريب الحديث:

- **المُدَبر**: المُدبر من العبيد والإماء مأخوذ من الدُبر؛ لأن السيد أعتقه بعد مماته والممات دبر الحياة، فقيل: مُدبر.

قال الصنعاني: وهو الرقيق الذي علقَ عتقه بموت مَالكه سمي بذلك؛ لأن مالكه دبر دنياه وآخرته، أما دنياه: فاستمرار انتفاعه بخدمة عبده.وأما آخرته: فتحصيل ثواب العتق.

ينظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/٢٢٥)، "سبل السلام" للصنعاني كتاب العتق، باب المدبر والمكاتب...(ص١٤٢٦).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه عبد الملك بن أبي سليمان واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (رواه محمد بن طَريف، عن محمد بن فضيل، عن عبد الملك ابن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا، بلفظ: «لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا أحتاج»)، وأدخل محمد بن طَريف حديث في حديث آخر كما ذكر البيهقي:

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ مما يحتج به من ذهب إلىٰ إطلاق بيع المدبر(١٢/ ٤٥٢ رقم٤٩٣٤)، عن إسحاق بن إبراهيم، والدارقطني في "سننه" كتاب المكاتب (٤/ ١٣٨ رقم٤٧)، من طريق عبد الكريم بن الهيثم، كلاهما عن محمد بن طريف به، بمثله. ولفظ الطحاوي: ((أن النبي ﷺ أمر ببيع خدمة المدبر)).

وقال الدارقطني بإثر الحديث: «هذا خطأ من ابن طَريف، والصواب عن عبد الملك عن أبي جعفر مرسلاً».

وقد اعترض ابن القطان علىٰ كلام الدارقطني كما في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٣٩٨) فقال: «لا ينبغي أن يحمل في ذلك علىٰ ابن طَريف، وإن كان فيه خطأ فهو من ابن فضيل، فإنه هو الذي خولف فيه، عن عبد الملك بن أبي سليمان، خالفه يزيد بن هارون فقال: حدثنا عبد الملك ابن أبي سليمان عن أبي جعفر، قال: «باع رسول الله ﷺ خدمة المدبر».

.....

ولا بعد في أن يكون عند عبد الملك بن أبي سليمان حديثان، أحدهما: عن أبي جعفر مرسلاً: «أن النبي ﷺ باع خدمة المدبر» هكذا من فعله عليه السلام.

والآخر: عن عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا احتاج». هكذا من قوله عليه السلام.

فإنهما حديثان، بل لا بعد في أن يروىٰ كذلك مرسلاً ومسنداً قوله في المدبر، أو فعله فيه، حتىٰ يكون حديثًا واحداً يسند ويرسل، وليس من قصر به فلم يسنده حجة علىٰ من حفظه فأسنده، إذا كان ثقة.

ومحمد بن طَريف، ومحمد بن فضيل صدوقان مشهوران من أهل العلم، فلا ينبغي أن يخطأ أحد منهما فيما جاء به من ذلك، والله أعلم».

ونقل اعتراض ابن القطان مختصراً ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١٠/ ٣١١، ٣١٢)، ثم قال: «قد تقدم أنه رواه عن الحكم وهو ممن أخرج لهم الجماعة، ورواه أيضًا عبدالملك وهو ممن أخرج لهم مسلم، فقد رواه من يثبت حديثه،وتقدم أيضًا أنه روي مسندًا أيضًا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه....».

قلت: يمكن أن يجاب علىٰ اعتراض ابن القطان، بأن الإمام مسلمًا أعل رواية ابن فضيل بالوهم في إسنادها ومتنها، كما في "التمييز" (ص: ١٩٨) حيث قال: «فأما رواية ابن فضيل عن عبد الملك، عن عطاء، **فوهم كله برمته الإسناد والمتن**؛ وذلك أن عبد الملك إنما روىٰ هذا الحديث عن أبي جعفر عن النبي ﷺ مرسلاً، فأما ذكر الخدمة فغلط لا شك فيه أن شاء الله».

وكذا بين الإمام البيهقي سبب هذا الوهم والخطأ عقب روايته لحديث ابن فضيل (رقم٢١٥٧٦) حيث قال: «محمدُ بنُ طَريفٍ- رَحِمَنا اللهُ وإيّاه -دَخَلَ له حَديثٌ في حَديثٍ؛ لأنَّ الثِّقاتِ إنَّما رَوَوا عن عبدِ المَلِكِ بنِ أبي سُلَيمانَ عن عَطاءٍ عن جابرٍ: أنَّ رَجُلاً أعتَقَ غُلامًا عن دُبرٍ مِنه ولم يكُن له مال غيره، فأمر به رسول الله ﷺ فبيعَ بتِسعمِائةٍ أو بسَبعمائةٍ».

وبذلك يتبين لنا خطأ هذا الوجه من طريق ابن طَريف عن ابن فضيل ، فقد أعله بالوهم الإمام مسلم، وبالخطأ الدارقطني، وبإدخال حديث في حديث آخر البيهقي.

. . . . . .

وقد أخرج الحديث علىٰ الوجه الصحيح: أبو داود في "سننه" كتاب العتق باب في بيع المدبر (رقم ٣٩٥٥)، من طريق الثقة الثبت هشيم بن بشير[1]، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، وإسماعيل بن أبي خالد، عن سلمةبن كهيل، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: ((**أن رجُلاً أعتق غُلامًا له عن دُبرٍ مِنهُ، ولم يكُن له مالٌ غيره، فأمر به النبي ﷺ فبيع بسبعمائةٍ أو بتسعمائةٍ**)).

وقد توبع عبد الملك بن سليمان علىٰ هذا الوجه الصحيح عن عطاء عن جابر مرفوعًا، بلفظ: ((أن رجُلاً أعتق غُلامًا له عن دُبرٍ مِنهُ...)) الحديث، تابعه كل من:

١/ **سلمة بن كهيل**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢/ ١٢٦ رقم١٤٢١٦)، والبخاري في "صحيحه" كتاب البيوع، باب بيع المدبر(رقم٢٢٣٠)، وكتاب الأحكام، باب بيع الإمام علىٰ الناس أموالهم وضياعهم (رقم٧١٨٦)، وأبو داود في "سننه" كتاب العتق باب في بيع المدبر (رقم٣٩٥٥)، وابن ماجه في "سننه" أبواب العتق، باب المدبر (رقم٢٥١٢)، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن سلمة بن كهيل، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا. وعند الإمام أحمد إسماعيل وسفيان الثوري، عن سلمة، به. ورواية بعضهم مختصرة.

٢/ **الحسين المعلم**: أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع المزايدة (رقم٢١٤١)، وفي كتاب الاستقراض، وأداء الديون...باب من باع المفلس أو المعدم، فقسمه بين الغرماء...(رقم٢٤٠٣)، ومسلم في كتاب الأيمان والنذور بإثر الحديث (رقم١٦٦٨)، **من طرق عن** الحسين المعلم، عن عطاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، بنحوه.

وتوبع عطاء بن أبي رباح في روايته عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **تابعه كل من:**

١/ **عمرو بن دينار**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢/ ٣٨ رقم١٤١٣٣)، والبخاري في "صحيحه" كتاب البيوع، باب بيع المدبر(رقم٢٢٣١)، وفي كتاب العتق، باب بيع المدبر (رقم٢٥٣٤)، وفي كتاب كفارات الأيمان باب عتق المدبر وأم الولد...(رقم٦٧١٦)،

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

. . . . . .

وكتاب الإكراه باب إذا أكره حتىٰ وهب عبداً أو باعه...(رقم٦٩٤٧)، ومسلم في كتاب الأيمان والنذور بإثر الحديث (رقم١٦٦٨)، من طرق عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، بنحوه ورواية بعضهم مختصرة.

٢/ **محمد بن المنكدر**: أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الخصومات، باب من باع علىٰ الضعيف ونحوه، فدفع ثمنه إليه... (رقم٢٤١٥)، عن عاصم بن علي، عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أن رجلاً أعتق عبداً له، ليس له مالٌ غيره، فرده النبي ﷺ، فابتاعه منه نعيم بن النَّحام)).

❖**الوجه الثاني: المرسل: (رواه هشيم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن النبي ﷺ مرسلاً: إنما باع خدمة المدبر)**:

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١/ ١٥٤ رقم٤٤٣)، عن هشيم به، بلفظ: أن رسول الله ﷺ: ((**باع خدمة المدبر**)).

ولم ينفرد هشيم به بل تابعه يزيد بن هارون، أخرجه الدارقطني في "سننه " كتاب المكاتب (٤/ ١٣٨ رقم٤٥)، من طريق محمد بن يحيىٰ، عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي جعفر قال: ((**باع رسول الله ﷺ خدمة المدبرة**)).

وقد توبع عبد الملك بن سليمان، في روايته عن أبي جعفر مرسلاً تابعه غير واحد، منهم:

١/ **الحكم بن عتيبة**: أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، بيع خدمة المدبر (٤/ ٤٥٣ رقم٢٢٠٥٨)، عن أبي خالد الأحمر، عن شعبة، عن الحكم، عن أبي جعفر، قال: ((**باع النبي ﷺ خدمة المدبر**))، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه البيهقي في "سننه" باب المدبر يجوز بيعه متىٰ ما شاء مالكه (٢١/ ٤٢٥ رقم٢١٥٧٩)، وقال البيهقي بإثره: «ورواه أيضاً جابر الجعفي عن أبي جعفر هكذا مرسلاً، وذكره الشافعي في "القديم" عن حجاج يعني بن أرطاة، عن أبي جعفر وأجاب عنه في الجديد...».

٢/ **الحجاج بن أرطاة**: أخرجه الشافعي في "القديم" كما في "معرفة السنن والآثار" للبيهقي كتاب المدبر، باب بيع المدبر (٧/ ٥٢٧)، عن حجاج بن أرطاة عن أبي جعفر.

. . . . . .

٣/ جابر الجُعفي: أخرجه الدارقطني في "سننه " كتاب المكاتب (٤/ ١٣٨ رقم٤٦)،عن أبي بكر، عن يوسف بن سعيد بن مسلم، عن حجاج وهيثم بن جميل، قالا: نا شريك عن جابر، عن أبي جعفر قال: ((**إنما باع رسول الله ﷺ خدمة المدبرة**)).

قال أبو بكر: لم أجد فيه حديثًا غير هذا، وأبو جعفر وإن كان من الثقات فإن حديثه مرسل.

وقد ذهب الإمام مسلم إلىٰ تخطئة رواية أبي جعفر هذه في المتن كما في "التمييز" (ص: ١٩٦)، حيث ذكر تحت عنوان: ذكر رواية أخرىٰ نقلها الكوفيون علىٰ الغلط، وذكر منها: رواية هشيم، عن عبد الملك، عن أبي جعفر محمد بن علي: أن رسول الله ﷺ قال: «إنما باع خدمة المدبر»[(١)]. ثم قال بعد ذلك: «ما ذكرنا من زيادتهم في الخبر غير البيع فخطأ لم يحفظ».

وخالفهم عبد الغفار بن القاسم فرواه عن أبي جعفر موصولاً بذكر جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه، أخرج ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨)، والدارقطني في "سننه" كتاب المكاتب (٤/ ١٣٧ رقم٤٤)، من طريق جرير، عن عبد الغفار بن القاسم، عن أبي جعفر، قال: «ذكر عنده أن عطاء وطاوس يقولان عن جابر: في الذي أعتقه مولاه في عهد رسول الله ﷺ، كان أعتقه عن دبر فأمره أن يبيعه ويقضي دينه فباعه بثمان مائة درهم. قال أبو جعفر: شهدت الحديث من جابر: إنما أذن في بيع خدمته».

قال الدارقطني: «عبد الغفار ضعيف، ورواه غيره عن أبي جعفر مرسلاً».

وقال البيهقي: «وقد وصله عبد الغفار بن القاسم، عن أبي جعفر، عن جابر. وعبد الغفار هذا كان علي بن المديني يرميه بالوضع».

قلت: وهذه المخالفة ضعيفة جداً فلا يعتد بها ؛ لشدة ضعف عبد الغفار بن القاسم بن قيس أبي مريم الغفاري. رماه علي بن المديني بالوضع، وقال عنه أبو حاتم والنسائي: «متروك

(١) وينظر: "المعرفة " للبيهقي (٧/ ٥٢٩)، حيث قال: «وقد أطال مسلم بن الحجاج الكلام في تخطئة هذه الرواية وأن الصواب رواية عبد الملك عن أبي جعفر. ثم أطال الكلام في تخطئة رواية أبي جعفر أيضاً في المتن.ثم رواية من روىٰ أنه إنما باع المدبر بعد موت السيد واستدل علىٰ خطأ هذه الروايات بما ذكرنا من رواية الحفاظ هاهنا وفي كتاب السنن».

. . . . . .

الحديث»، وزاد أبو حاتم: «من رؤساء الشيعة». ضعفه الإمام أحمد وابن معين وأبو زرعة والدارقطني، وزاد الإمام أحمد: «كان يحدث ببلايا في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعامة حديثه بواطيل»[(١)].

وقال البيهقي: «ووصله أيضاً أبو شيبة إبراهيم بن عثمان، عن عثمان بن عمير، عن أبي جعفر، عن جابر، وأبو شيبة ضعيف، لا يحتج بأمثاله»[(٢)].

قلت: لم أقف علىٰ هذه الرواية، وأبو شيبة هو: إبراهيم بن عثمان العبسي أبو شيبة الكوفي، قاضي واسط مشهور بكنيته، متروك الحديث[(٣)].

وبذلك لايصح الحديث عن أبي جعفر موصولاً - والله تعالىٰ أعلم.

■ **النظر في الاختلاف:**

تقدم بنا أن الحديث يرويه عبد الملك بن أبي سليمان واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖ وقد تفرد برواية الوصل محمد بن طَريف، عن ابن فضيل، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه، موصولاً. ووهم فيه فجعل إسناد حديث: ((أن رجُلاً أعتق غُلاماً له عن دُبرٍ مِنهُ، ولم يكُن له مالٌ غيره،...)). لمتن حديث: ((لا بأس ببيع خدمة المدبر...)).

والصواب أن عبد الملك بن أبي سليمان إنما روىٰ حديث: ((باع النبي ﷺ خدمة المدبر)). عن أبي جعفر عن النبي ﷺ مرسلاً. فقد رواه هشيم بن بشير وهو ثقة ثبت[(٤)] أوثق من محمد بن

(١) "تاريخ ابن معين" للدوري(٣/ ٣٦٦ رقم١٧٧٨)، "الجرح والتعديل" (٦/ ٥٣ رقم ٢٨٤)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (رقم٣٨٨)، "الكامل" (٧/ ١٨)، "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (٢/ ١٦٣ رقم٣٥٣).

(٢) "السنن الكبير" باب المدبر يجوز بيعه متىٰ ما شاء مالكه (٢١/ ٤٢٥) عقب الحديث (رقم٢١٥٧٩).

(٣) "التقريب" (٩٢ رقم٢١٥).

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

. . . . . .

فضيل[١] **وأقام إسناده موصولاً ومرسلاً:**

❖ **أما الموصول:** فقد رواه هشيم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: ((أن رجُلاً أعتق غُلاماً له عن دُبرٍ مِنهُ، ولم يكُن له مالٌ غيره، فأمر به النبي ﷺ فبيع بسبعمائةٍ أو بتسعمائةٍ)).

وتوبع عبد الملك بن أبي سليمان علىٰ هذه الرواية، تابعه ثقتان هما: سلمة بن كهيل[٢]، والحسين بن ذكوان المعلم[٣]، ومتابعتهما في "الصحيحين".

وكذا توبع عطاء بن أبي رباح في روايته عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، تابعه ثقتان أيضاً هما:** عمرو بن دينار[٤]، ومحمد بن المنكدر[٥] و متابعتهما في "الصحيحين".

❖ **وأما المرسل:** فقد رواه هشيم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن النبي ﷺ: «**إنما باع خدمة المدبر**». ولم ينفرد هشيم بروايته عن عبدالملك بن أبي سليمان علىٰ هذا الوجه بل تابعه الثقة المتقن يزيد بن هارون[٦].

وكذلك توبع عبد الملك بن أبي سليمان علىٰ رواية الإرسال: تابعه الثقة الحكم بن عُتيبة[٧]، وكذا تابعه الحجاج بن أرطاة[٨]، وجابر الجعفي وهما ضعيفان[٩].

وأما رواية الوصل عن أبي جعفر بزيادة جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهي مطروحة ؛ لشدة

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٢) "التقريب" (ص: ٢٤٨ رقم٢٥٠٨).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسين.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والخمسين.

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والعشرين.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين.

(٨) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

(٩) تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

. . . . . .

ضعفها، كما تقدم في التخريج.

وثمة علة أخرىٰ للحديث في المتن وهي: ذكر بيع خدمة المدبر، حيث أن المحفوظ بيع المدبر نفسه لا خدمته، وأما ماذكر من زيادة في الخبر غير بيع المدبر فغير محفوظ.

قال الإمام مسلم في "التمييز" (ص: ١٩٨): «أن الذي رواه الكوفيون فيه وهم حين ألحقوا من الخبر ذكر الدين علىٰ الذي دبره، وإلحاقهم فيه البيع بعد موت السيد، وكذلك من ذكر منهم بيع الخدمة، وأن الصحيح من ذلك ما روىٰ غيرهم وهو أن النبي ﷺ باع المدبر ودفع الثمن الىٰ سيده من غير ذكر دين كان عليه ؛ فقد اتفق علىٰ ذلك أصحاب رسول الله ﷺوأصحاب عمرو بن دينار مثل: أيوب السختياني وابن جريج وحماد وشعبة وابن عيينه، وكذلك عن أبي الزبير عن جابر، والليث بن سعد وابن أبي ذئب عن ابن المنكدر، فأما رواية ابن فضيل عن عبد الملك عن عطاء فوهم كله برمته الإسناد والمتن.... **فأما ذكر الخدمة فغلط لا شك فيه أن شاء الله**».

■ **الخلاصة:**

في هذا الحديث أشار الإمام البيهقي إلىٰ ترجيح رواية الإرسال عن عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي جعفر في بيع خدمة المدبر، مستشهداً بقول الدارقطني عن رواية ابن طريف عن ابن فضيل الموصولة: بأنها خطأ، والصواب عن عبد الملك عن أبي جعفر مرسلاً. ثم بين أن سبب الخطأ هو أن ابن طَريف أدخل حديث في حديث آخر...

وقد ذهب إلىٰ ترجيح رواية الإرسال الإمام مسلم(١)، والدارقطني(٢)، والإشبيلي(٣).

إلا أن متن الحديث موصولاً ومرسلاً في بيع خدمة المدبر لايصح؛ حيث أعل الإمام مسلم ذكر الخدمة بأنه غلط لاشك فيه(٤).

(١) "التمييز" (ص١٩٨).

(٢) "سنن الدارقطني" (٤/ ١٣٨ رقم ٤٧).

(٣) "الأحكام الوسطىٰ" (٤/ ١٧).

(٤) "التمييز" (ص١٩٨).

. . . . . .

وقد ذكر الشافعي في مناظرة جرت له، أن حديث أبي جعفر محمد بن علي: ((أن النبي ﷺ إنما باع خدمة المدبر)): ماروي هذا عن أبي جعفر فيما علمت أحد يثبت حديثه، ولو رواه من يثبت حديثه ماكان له في ذلك الحجة؛ لأنه منقطع.

ثم قال: ولوثبت كان يجوز أن أقول باع النبي ﷺ رقبة مدبر كما حدث جابر، وخدمة مدبر كما حدث محمد بن علي[(١)].

وبهذا يتبين لنا أن رواية عبد الملك بن أبي سليمان الموصولة والمرسلة في بيع خدمة المدبر لا تصح.

وأن الصحيح رواية عبد الملك بن أبي سليمان ومن تابعه عن عطاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أن رجُلاً أعتق غُلاماً له عن دُبرٍ مِنهُ، ولم يكُن له مالٌ غيره، فأمر به النبي ﷺ فبيع بسبعمائةٍ أو بتسعمائةٍ))، وروي مختصراً بلفظ: ((باع النبي ﷺ المدبر)).

والحديث بهذا اللفظ صحيح أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" من طرق عن عطاء، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

الحكم على الحديث:

حديث عبد الملك بن أبي سليمان في بيع خدمة المدبر لا يصح موصولاً ولا مرسلاً.

قال أبو بكر النيسابوري: «لم أجد فيه حديثاً غير هذا، وأبو جعفر وإن كان من الثقات فإن حديثه مرسل»[(٢)].

(١) " السنن الكبير" (٢١/ ٤٢٦)، " المعرفة" (٧/ ٥٢٧)، "البدر المنير" (٩/ ٧٣٣).

(٢) "سنن الدارقطني"(٤/ ١٣٨ رقم ٤٦).

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة

وفي كتاب المكاتب، باب: ما جاء في المكاتب يصيب حداً أو ميراثًا أو يقتل، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**(١):

[١٣٢] "أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو قالا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، حدثنا يَحيَىٰ بنُ أبي طالِبٍ، أنبأنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أنبأنا حَمّادُ بنُ سلمةَ، عن أيّوبَ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((**إذا أصابَ المُكاتَبُ حَدًّا أو ميراثًا، ورِثَ بحِسابِ ما عَتَقَ مِنْهُ، وأُقيمَ عَلَيه الحَدُّ بحِسَابِ ما عَتَقَ مِنْهُ**)).

- وبِهَذا الإسنادِ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((**يُؤدَي المُكاتَبُ بحِصَّةِ ما أدَّىٰ ديَةَ حُرٍّ، وما بَقِيَ ديَةَ عبدٍ**)). قال أبو عيسَىٰ فيما بَلَغَنِي عنه: سألتُ البُخارِيَّ عن هذا الحديثِ فقالَ: رَوَىٰ بَعضُهُم هذا الحديثَ عن أيّوبَ عن عِكرِمَةَ عن عليٍّ. قال الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يَعنِي به الحديثَ الثّانِيَ، فأمّا الأوَّلُ فهو مِن أفرادِ حَمّادٍ.

أخبَرَناه أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ الأصبَهانِيُّ، أنبأنا أبو سعيدِ ابنُ الأعرابِيِّ، حدثنا الحَسَنُ بنُ محمدٍ الزَّعفَرانِيُّ، حدثنا عَفّانُ، حدثنا وُهَيبٌ، حدثنا أيّوبُ، عن عِكرِمَةَ، عن عليٍّ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**يُؤدَي المُكاتَبُ بقَدرِ ما أدَّىٰ**)).

قال الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ورِوايَةُ عِكرِمَةَ عن عليٍّ مُرسَلَةٌ.

ورَواه حَمّادُ بنُ زَيدٍ وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ عن أيّوبَ عن عِكرِمَةَ عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وجَعَلَه إسماعيلُ قَولَ عِكرِمَةَ.

قال البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ورَوَىٰ يَحيَىٰ بنُ أبي كَثيرٍ هَذا الحَديثَ عن عَكرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) "السنن الكبير" (٢١/ ٤٦٧، ٤٦٨ رقم ٢١٦٧٩، ٢١٦٨٠، ٢١٦٨١)

قال الشيخُ: واختُلِفَ عَلَيه في رَفعِهِ".

غريب الحديث:

❖**المُكَاتَب**: مصدر كتب يكتب كتابـًا وكتابة، والكِتابة: أن يُكاتِب الرجلُ عبدَه علىٰ مال يُؤَدِّيه إليه مُنَجَّمـًا، فَإِذا أَدَّاه صار حُرّاً. وسميت كتابةً لمصدر كَتَبَ؛ كأنه يَكْتُبُ علىٰ نفسه لمولاه ثَمَنه، ويَكْتُبُ مولاه له عليه العِتْقَ. وقد كاتَبه مُكاتبَةً والعبدُ مُكاتَبٌ، وإنما خُصَّ العبدُ بالمفعول لأن أصلَ المُكاتبة من المولىٰ وهو الذي يُكاتِبُ عبده.

ينظر: "الصحاح" للجوهري(١/٢٠٩)، "النهاية" لابن الأثير (٤/١٤٨)، "لسان العرب"(١٠/١٢٣).

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه عكرمة مولىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد اختلف عليه وعلىٰ من دونه من وجوه:

أولاً: طريق أيوب السختياني، واختلف عليه علىٰ خمسة أوجه:

❖**الوجه الأول: الموصول بذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (من رواه عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن عبد الله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعـًا)، وهما:**

❖**حماد بن سلمة**: أخرجه من طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٤٤٤ رقم٣٤٨٩)، وأبو داود في "سننه" كتاب الديات باب في دية المكاتب (رقم٤٥٨٢)، والترمذي في "جامعه" كتاب البيوع، باب ماجاء في المكاتب إذا كان عنده مايؤدي (رقم١٢٥٩)، وفي "العلل"(رقم٣٢٩)، والنسائي في "سننه"كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١٣)، وفي "السنن الكبرىٰ" ذكر الاختلاف علىٰ أيوب(٥/ ٥١ رقم٥٠٠٢)، وتوريث المكاتب بقدر ما أدىٰ منه (٦/ ١٢٧ رقم٦٣٥٧)، والمكاتب يصيب الحد (٦/ ٤٥٨ رقم٧٢٢٦)، والطحاوي في"معاني الآثار" باب المكاتب متىٰ يعتق؟ (٣/ ١١٠ رقم٤٧٠٨)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣١٦ رقم١١٨٥٧)، والدارقطني في "سننه" كتاب المكاتب (٤/ ١٢١ رقم٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٨ رقم٢٨٦٦)، والبيهقي في "الصغير" (٤/ ٢٢٠ رقم٣٤٧٢-٣٤٧٣)، من طرق عن حماد بن سلمة، عن أيوب، به، بنحو لفظ البيهقي: ((إذا

. . . . . .

أصَابَ المُكاتبُ حداً أو ميراثًا، ورِث بحِسَاب ماعَتَقَ مِنهُ، وأقيمَ عليه الحَدُّ بحسَاب ماعَتَقَ منُه)).

ورواية الإمام أحمد والترمذي والنسائي في "المجتبىٰ"والطحاوي والبيهقي في "الصغير" بنحو هذا اللفظ: ((يُودَىٰ الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةِ مَا أَدَّىٰ دِيَةَ الْحُرِّ، وَمَا بَقِيَ دِيَةَ عَبْدٍ)).

قال أبو داود: «رواه وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي، عن النبي ﷺ، وأرسله حماد ابن زيد وإسماعيل، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ وجعله إسماعيل ابن عُلية قول عكرمة».

وقال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن. وهكذا روىٰ يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وروىٰ خالد الحذاء، عن عكرمة، عن علي قوله. والعمل علىٰ هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.وقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺوغيرهم: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق».

وقال في "العلل": «وروىٰ يحيىٰ بن أبي كثير هذا الحديث عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً مثل ما روىٰ أيوب».

- **حماد بن زيد**: أخرجه من طريقه ابن حزم في "المحلىٰ " (١١/ ٢٦٧) من طريق سعيد بن عمرو، عن حماد، به، بلفظ: «أن مكاتبا قتل علىٰ عهد رسول الله ﷺ فأمر عليه السلام أن يودىٰ ما أدىٰ دية الحر، وما لا دية المملوك».

وقد توبع أيوب علىٰ رواية هذا الوجه الموصول تابعه يحيىٰ بن أبي كثير كما سيأتي.

❖ **الوجه الثاني:المرسل: (من رواه عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)، وهو:**

- **حماد بن زيد**: أخرجه من طريقه أبو داود في "سننه" كتاب الديات باب في دية المكاتب (رقم٤٥٨٢)، والنسائي في "سننه" كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١٤)، وفي "السنن الكبرىٰ" ذكر الاختلاف علىٰ أيوب(٥/ ٥٢ رقم ٥٠٠٥)، والطحاوي في"معاني الآثار" باب المكاتب متىٰ يعتق؟ (٣/ ١١٠ رقم٤٧٠٩)، عن أيوب به، بنحو هذا اللفظ: «أن

. . . . . .

مكاتبًا قُتِلَ علىٰ عَهدِ النبي ﷺ وقد أدىٰ طائفة، فَأَمَرَ أن يؤدي ما أَدَّىٰ منه دِيةَ الحُرِّ، ومالا دِيةَ المَملُوكِ».

❖ **الوجه الثالث: المقطوع: (من رواه عن أيوب، عن عكرمة من قوله)وهو:**

- **إسماعيل ابن علية**: أخرجه من طريقه أبو داود في الموضع السابق من "سننه" وقال: «وجعله إسماعيل ابن علية قول عكرمة». وكذا قال البيهقي في "سننه" باب ماجاء في المكاتب يصيب حداً أو ميراثًا (٢١ / ٤٦٨) بإثر الحديث (رقم ٢١٦٨١).

❖ **الوجه الرابع: المرفوع - من حديث علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **-: (من رواه عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا)، وهو:**

-**وهيب بن خالد**: أخرجه من طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ١٢٧ رقم٧٢٣)، و(٢/ ١٩١ رقم٨١٨)، وأبو داود في "سننه" كتاب الديات باب في دية المكاتب (رقم٤٥٨٢) معلقًا، والنسائي في "الكبرىٰ" ذكر الاختلاف علىٰ أيوب(٥/ ٥١ رقم٥٠٠٣)، وابن حزم في "المحلىٰ" (٨/ ٢٢٧)، والبيهقي في "السنن الصغير" باب المكاتب عبد مابقي عليه درهم (٤/ ٢٢٠ رقم٣٤٧٠)، وفي "مختصر الخلافيات" (٥/ ٢١٣)، من طرق عن وهيب بن خالد، عن أيوب به، بمثل لفظ البيهقي: ((يُؤدَي المُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا أَدَّىٰ)).

قال ابن حزم عقب الحديث: «وهذا أثر صحيح لا يضره قول من قال: إنه أخطأ فيه، بل هو الذي أخطأ؛ لأنه من رواية الثقات الأثبات».

وقال أيضًا: «هذا إسناد عجيب، كأن عليه من شمس الضحىٰ نوراً، ما ندري أحداً غمزه بشيء إلا أن بعضهم ادعىٰ أن وهيبًا أرسله. فكان ماذا إذا أرسله وهيب؟ قد أسند حكم المكاتب فيما ذكرنا، وفي ديته حماد بن سلمة، وحماد بن زيد عن أيوب، وأسنده علي بن المبارك ويحيىٰ بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وأيضًا: فإن الحنفيين، والمالكيين، متفقون علىٰ أن المرسل كالمسند ولا فرق فعلىٰ قولهم ما زاده إرسال وهيب بن خالد إلا قوة، فإذ قد صح وثبت فقد وجب ضرورة بنص حكم رسول الله ﷺ أن حدود المماليك جملة عموماً لذكورهم وإناثهم». اهـ من "المحلىٰ" (١٢/ ٧٣).

.....

وقال البيهقي في "سننه": «قال أبو عيسىٰ فيما بلغني عنه: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: روىٰ بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

وقال في "السنن الصغير": «رواه حماد بن زيد، وإسماعيل بن إبراهيم، عن عكرمة، دون ذكر علي، وهو مع ذكره فيه أيضاً مرسل. ورواه يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، واختلف عليه في رفعه».

وقال في "الخلافيات": «رواية عكرمة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرسل، والله تعالىٰ أعلم».

قال أبو زرعة: «عكرمة عن أبي بكر الصديق وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرسل». "جامع التحصيل" (٢٣٩ رقم٥٣٢).

وتابع عكرمة في الرواية عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ هذا الوجه مرفوعاً:

- **خلاس**:أخرجه من طريقه النسائي في"سننه" كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١٣)، وفي "الكبرىٰ" دية المكاتب (٦/ ٣٥٨ رقم٦٩٨٦)، وابن حزم في "المحلىٰ" (٤/ ٢٥٩)،و(٨/ ٢٦٦)، وابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٢٥٢ رقم١٦٨٠)، جميعهم من طريق قتادة، عن خلاس، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، بلفظ: «المُكاتبُ يَعتقُ منه بقَدرِ ما أدَّىٰ، ويُقامُ عليه الحدُّ بقَدرِ ما عتَقَ منه، ويَرثُ بقَدرِ ما عتَقَ منه»

قال ابن حزم في الموضع الأول عقب الحديث: «وهذا إسناد في غاية الصحة،وهو قول علي بن أبي طالب وغيره».

❖ **الوجه الخامس: الموقوف علىٰ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (من رواه عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)وهما:**

- إسماعيل ابن عُلية: أخرجه من طريقه النسائي في "الكبرىٰ"ذكر الاختلاف علىٰ أيوب (٥/ ٥٢ رقم٥٠٠٤)، عن أيوب به، بلفظ: «**يؤدي المكاتب بقدر ما أدىٰ**».

- **معمر بن راشد**: أخرجه من طريقه عبد الرزاق في "مصنفه"باب عجز المكاتب (٨/ ٤١٢ رقم١٥٧٤١)، ومن طريقه ابن حزم في "المحلىٰ" (٨/ ٢٣١)، عن أيوب به، بلفظ: «المكاتب يعتق منه بقدر ما أدىٰ».

. . . . . .

وتابع أيوبًا في الرواية عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا عليه:

- **خالد الحذاء**: رواه الترمذي معلقًا في "جامعه " كتاب البيوع، باب ماجاء في المُكاتب إذا كان عندهُ مايؤدي، عقب الحديث (رقم ١٢٥٩).

وتابع عكرمة في الرواية عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه:

- قتادة: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"باب عجز المكاتب (٨/ ٤١٠ رقم ١٥٧٣٤)، عن معمر، عن قتادة، أن عليًا قال في المكاتب: «يورث بقدر ما أدىٰ، ويجلد الحد بقدر ما أدىٰ، ويعتق بقدر ما أدىٰ، وتكون ديته بقدر ما أدىٰ».

- **عامر الشعبي**: أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" من قال: إذا أدىٰ مكاتبته، فلا رد عليه في الرق (٤/ ٣١٨ رقم ٢٠٥٨٤)، والبيهقي في "سننه" باب ماجاء في المكاتب يصيب حداً أو ميراثًا(٢١/ ٤٧١ رقم ٢١٦٨٥، ٢١٦٨٦)، وفي "المعرفة" باب المكاتب عبد ما بقي عليه درهم(٧/ ٥٤٤ رقم٦١٠٣)، من طريق طارق، عن الشعبي، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. ولفظ ابن أبي شيبة: «يعتق من المكاتب بقدر ما أدىٰ»، ولفظ البيهقي: «يعتق منه بالحساب بقدر ما أدىٰ».

■ **النظر في الاختلاف علىٰ أيوب السختياني:**

تقدم بنا أن الحديث رواه أيوب السختياني، واختلف عليه علىٰ خمسة أوجه:

❖ **أما الوجه الأول: الموصول بذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أيوب السختياني، عن عكرمة، عن عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا)**، فقد رواه عنه إمامان ثقتان هما: حماد بن سلمة البصري[(١)]، وحماد بن زيد الجهضمي[(٢)].

وقد توبع أيوب علىٰ هذا الوجه، تابعه يحيىٰ بن أبي كثير كما سيأتي، وهو ثقة ثبت، إلا أنه يرسل ويدلس[(٣)].

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

. . . . . .

❖**وأما الوجه الثاني:المرسل: (أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً)**، فقد تفرد به حماد بن زيد الجهضمي وهو ثقة ثبت فقيه[١].

❖**وأما الوجه الثالث: المقطوع: (أيوب، عن عكرمة من قوله)**، فقد تفرد به الثقة الحافظ إسماعيل ابن عُلية[٢].

فهذه ثلاثة أوجه من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

❖**وأما الوجه الرابع: المرفوع - من حديث علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: **(أيوب السختياني، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا)**:

فقد رواه عنه علىٰ هذا الوجه: وهيب بن خالد الباهلي، وهو ثقة ثبت[٣].

وتابع عكرمة علىٰ رواية هذا الوجه: خِلاس بن عمرو الهَجَري البصري، وهو ثقة، وكان يرسل. روىٰ له الجماعة[٤]. وقد رواه عن خِلاس الثقة يزيد بن هارون[٥].

❖**وأما الوجه الخامس: الموقوف علىٰ علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **(أيوب السختياني، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**)**:

وقد رواه عن أيوب علىٰ هذا الوجه إسماعيل ابن عُلية[٦]، ومعمر[٧] وكلاهما ثقتان.

وتوبع عكرمة في روايته عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ هذا الوجه، تابعه قتادة بن دعامة، وهو ثقة ثبت، لكنه يدلس[٨]، وعامر الشعبي وهو تابعي ثقة[١].

---

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

(٤) "التقريب" (ص١٧٩ رقم١٧٧٠).

(٥) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٦) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٧) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٨) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

. . . . . .

■ **خلاصة الاختلاف علىٰ أيوب:**

وبالنظر في الاختلاف الذي يظهر -والله تعالىٰ أعلم- أن الراجح عن أيوب من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الوجه الأول (رواية الوصل)، وذلك لمايلي:

- أن الوجه الأول (الموصول) اتفق علىٰ روايته الحمادان وكلاهما ثقة، وتابعهما علىٰ ذلك يحيىٰ بن أبي كثير كما سيأتي. في حين تفرد في روايته علىٰ الوجه الثاني (المرسل)حماد بن زيد وهو وإن كان ثقة، إلا أن قدمنا روايته للوجه الموصول؛ لاتفاقه مع حماد بن سلمة، ولمتابعة يحيىٰ بن أبي كثير لهما.

- أما الوجه الثالث (المقطوع)، فمن رواية إسماعيل بن علية وهو وإن كان ثقة فالإسناد إليه مجهول؛ لأنه روي معلقاً.

- وأما الوجه الرابع والخامس وهما: من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالذي يظهر -والله تعالىٰ أعلم- أن كلا الوجهين عنه صحيح، وذلك لمايلي:

- كون رواة كلا الوجهين ثقاتاً أثباتاً.

- متابعة الثقات لعكرمة علىٰ رواية الوجهين المرفوع والموقوف، فقد تابعه علىٰ رواية الرفع: خِلاس، وتابعه علىٰ رواية الوقف: قتادة، وعامر الشعبي.

- ثانياً: طريق يحيىٰ بن أبي كثير، واختلف عليه في وصله وإرساله:

❖الوجه الأول: الموصول: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً):

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٩٦ رقم٣٤٢٣)، وأبو داود في "سننه" كتاب الديات باب في دية المكاتب (رقم٤٥٨١)، والنسائي في"سننه" كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١٢)، والطحاوي في " معاني الآثار" باب المكاتب متىٰ يعتق؟(٣/ ١١١ رقم٤٧١١)، والدارقطني في"سننه" كتاب المكاتب(٤/ ١٢٣ رقم٥)، وابن حزم في "المحلىٰ" (٨/ ٢٢٦)، جميعهم من طريق الحجاج الصواف، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به،

(١) تقدمت ترجمته في الحديث التسعين.

. . . . . .

بنحو لفظ الإمام أحمد: ((قضىٰ رسول الله ﷺ في المُكَاتَبِ يُقْتَلُ، يؤدي لما أدَّىٰ من مكَاتَبَتِهِ ديَةَ الحرِّ، وما بقي ديَةَ العبدِ)).

وتابع حجاجاً في الرواية عن يحيىٰ بن أبي كثير علىٰ الوجه الموصول مرفوعاً، كل من:

- **قتادة**: أخرجه من طريقه الطبراني في "الأوسط"(٤/ ١٤ رقم٣٤٩١)، وفي "الصغير" (١/ ٢٤٣ رقم٣٩٧)، عن يحيىٰ بن أبي كثير به بلفظ: ((يؤدي المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر، وبقدر ما رق منه دية العبد)).

-**أبان العطار**: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٠٣ رقم٢٦٦٠)، والطبراني في"الكبير" (١١/ ٣٥٣ رقم ١١٩٩٤)، والحاكم في "المستدرك"(٢/ ٢٣٧ رقم ٢٨٦٥)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به، بنحو لفظ الإمام أحمد: «المُكاتَبُ يؤدي ما أعتَقَ منه بِحسابِ الحرِّ، وما رق منه بِحسابِ العبْدِ».

- **عمر بن راشد**: أخرجه من طريقه عبد الرزاق في "مصنفه" باب عجز المكاتب (٨/ ٤٠٩ رقم١٥٧٣١)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٥٣ رقم١١٩٩١)، عن يحيىٰ بن أبي كثير به، بلفظ: «دية المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر، وبقدر ما رق منه دية العبد».

- **سعيد بن عمرو الأشعثي**: أخرجه من طريقه النسائي في"سننه" كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١٤)، وفي "الكبرىٰ" دية المكاتب(٦/ ٣٥٩ رقم٦٩٨٧)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به، بلفظ: ((أن مكاتباً قُتِلَ علىٰ عَهْدِ رسول الله ﷺ، فأمر أن يُؤدي ما أدَّىٰ ديةَ الحُرِّ، ومالا دِيةَ المَملُوكِ)).

- **علي بن المبارك**: أخرجه من طريقه النسائي في"سننه" كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١٠)، وفي "الكبرىٰ" دية المكاتب(٦/ ٣٥٨ رقم٦٩٨٣)،وابن الجارود في "المنتقىٰ" باب المكاتب والمدبر(رقم٩٨٢)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٣/ ١١١ رقم٤٧١٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٧ رقم ٢٨٦٤) وصححه، والبيهقي في "سننه" باب ماجاء في المكاتب يصيب حداً (٢١/ ٤٧٠ رقم٢١٦٨٤)، وفي "السنن الصغير" باب المكاتب عبد مابقي عليه درهم(٤/ ٢٢١ رقم٣٤٧٤)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به، بلفظ: "«قضىٰ رسولُ اللهِ ﷺ في المُكاتَبِ أن يُقتَلُ بديَةِ الحُرِّ علىٰ قَدرِ ما أدَّىٰ مِنه»،

. . . . . .

قال يحيىٰ: قال عكرمة، عن ابن عباس: «يُقامُ عَلَيه حَدُّ المَملوكِ»"، ورواية النسائي في "المجتبىٰ" و"الكبرىٰ" لم يرد فيها ماذكره عكرمة عن ابن عباس.

قال البيهقي في "سننه": «ورواه علي بن المبارك، عن يحيىٰ مرفوعاً، وزاد فيه، عن ابن عباس من قوله ما يخالف الحديث المرفوع في القياس ويخالف ما رواه حماد بن سلمة في النص» ثم ذكررواية علي بن المبارك. وقال بإثرها: «حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقف فيه، وهذا المذهب إنما يروىٰ عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو: أنه يعتق بقدر ما أدىٰ وفي ثبوته عن النبي ﷺ نظر والله أعلم».

وقال في "الصغير": «وروي عن علي، وعبد الله، من قولهما: يعتق بقدر ما أدىٰ، فالرواية عنهم ليست بقوية، ومدار الحديث المرفوع علىٰ عكرمة، واختلف عليه في ذلك».

- **معاوية بن سلام**: أخرجه من طريقه النسائي في"سننه" كتاب الديات، باب دية المكاتب (رقم٤٨١١)، وفي "الكبرىٰ" دية المكاتب(٦/ ٣٥٨ رقم٦٩٨٤)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٥٣ رقم١١٩٩٢)، عن يحيىٰ بلفظ: أن نبي الله ﷺ: «قضىٰ في المكاتب أن يؤدي بقدر ما عتق منه دية الحر».

❖ **الوجه الثاني: المرسل: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن النبي ﷺمرسلاً)**:

أخرجه الترمذي معلقاً في "العلل" (١/ ١٨٦) وقال: «وروىٰ يحيىٰ بن أبي كثير هذا الحديث عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً مثل ماروىٰ أيوب».

وقد تعقبه أبوطالب كما في "العلل" (١/ ١٨٦)، فقال: «هكذا ذكر أبو عيسىٰ، عن يحيىٰ بن أبي كثير في كتاب "العلل "أنه رواه مرسلاً، وذكر في كتاب "الجامع" عن يحيىٰ مسنداً، وقال هنا: مثل ما روىٰ أيوب. وهو خلاف ما تقدم عن أيوب في الحديث ها هنا وفي الجامع».

■ **خلاصة الاختلاف علىٰ يحيىٰ بن أبي كثير:**

والذي يظهر -والله أعلم- أن الراجح من رواية يحيىٰ بن أبي كثير الوجه الأول (الموصول)؛ كون رواته أكثر عدداً، فقد اتفق علىٰ روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير موصولاً جماعة من

. . . . . .

الثقات هم: الحجاج الصواف[١]، وقتادة[٢]، وأبان العطار[٣]، وعلي بن المبارك[٤]، ومعاوية بن سلام[٥]، في حين أن الوجه الثاني (المرسل)، لم يروَ إلا معلقاً فالإسناد إليه مجهول.

■ **وقد اختلفت أقوال العلماء في ترجيح روايات الحديث، فمنهم:**

١/ من رجح رواية الوصل عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً:

- ابن القطان حيث صحح المرفوع من حديث علي بن أبي طالب وابن عباس ﷺ في "أحكام النظر" (رقم ١٣١).

-وقال الترمذي في "جامعه" (رقم ١٢٥٩) : «حديث ابن عباس حديث حسن. وهكذا روىٰ يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وروىٰ خالد الحذاء، عن عكرمة، عن علي قوله. والعمل علىٰ هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم».

- وقال الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٨) عن رواية أيوب: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ». وقال عن رواية يحيىٰ بن أبي كثير(٢/ ٢٣٧): «هذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري، ولم يخرجاه».

- وقال ابن حزم في "المحلىٰ" (١٢/ ١٨٠): «هذا إسناد في غاية الصحة، فوجب ضرورة أن يكون حد الأمة بنسبته من حد الحرة عموماً في جميع ما له نصف من حد الحرة».

- وقال ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١٠/ ٣٢٦): «رواية جماعة مرفوعة وهي زيادة فلا يضرهم رواية من وقفه، ولهذا حسنه الترمذي ورواه صاحب "المستدرك" من وجهين

(١) "التقريب" (ص١٥٣ رقم١١٣١).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(٣) تقدمت ترجمته في الثاني والأربعين.

(٤) تقدمت ترجمته في الثاني والثلاثين.

(٥) "التقريب" (٥٣٨ رقم٦٧٦١).

. . . . . .

وقال فيهما: صحيح علىٰ شرط البخاري، ثم رواه من وجه ثالث، وقال: صحيح الإسناد. وقال ابن حزم: خبر علي وابن عباس في غاية الصحة،وليت شعري من أين وقع أن العدل إذا أسند الخبر وأوقفه آخِراً وأرسله أن ذلك علة في الحديث هذا لا يوجبه نص ولا نظر ولا معقول[1]».

٢/ من رجح عدم ثبوته عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا:

- النسائي في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٤٥٨ رقم٧٢٢٦) حيث قال عقب حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا: «هذا لا يصح وهو مختلف فيه».

- والبيهقي في "سننه" (٢١/ ٤٧٠): «حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقف فيه، وهذا المذهب إنما يُروىٰ عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو: أنه يعتق بقدر ما أدىٰ، وفي ثبوته عن النبي ﷺ نظر والله أعلم».

٣/ من رجح رواية الرفع عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

- ابن القطان حيث صحح المرفوع من حديث علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم في "أحكام النظر" (رقم ١٣١).

- ابن حزم في "المحلىٰ" (٨/ ٢٢٧) قال بشأن رواية وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «وهذا أثر صحيح لا يضره قول من قال: إنه أخطأ فيه، بل هو الذي أخطأ؛ لأنه من رواية الثقات الأثبات».

- وقال أيضًا بشأن رواية خِلاس عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٢/ ١٨٠): «هذا إسناد في غاية الصحة، فوجب ضرورة أن يكون حد الأمة بنسبته من حد الحرة عموما في جميع ما له نصف من حد الحرة».

٤/ من رجح رواية الوقف عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

- النسائي كما نقل عنه المزي في"تحفة الأشراف" (٧/ ٤٣٤): «ابن عُلية أثبت في أيوب من وهيب، وحديثه أشبه بالصواب».

---

(١) ينظر قول ابن حزم في: "المحلىٰ" (٨/ ٢٢٨).

. . . . . .

- والبيهقي في "سننه" (٢١/ ٤٧٠): «حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقف فيه، **وهذا المذهب إنما يُروىٰ عن علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو: أنه يعتق بقدر ما أدىٰ، وفي ثبوته عن النبي ﷺ نظر والله أعلم».

٥/ من سكت عنه ولم يرجح:

أبوداود في "سننه" عقب الحديث رقم(٤٥٨٢) وقال: «رواه وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي، عن النبي ﷺ، وأرسله حماد بن زيد وإسماعيل، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ وجعله إسماعيل ابن عُلية قول عكرمة».

■ **الخلاصة:**

ذهب الإمام البيهقي إلىٰ أن حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقف فيه، إلا أنه أشار إلىٰ أن هذا المذهب إنما يُروىٰ عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -أي موقوفًا- وهو: أنه يعتق بقدر ما أدىٰ، وقال: «وفي ثبوته عن النبي ﷺ نظر والله أعلم»؛ ولذلك لم يرجح أي من الوجهين الموصول أو المرسل.

وقد تقدم بنا في النظر في الاختلاف -والله تعالىٰ أعلم- أن الحديث ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مسنداً؛ كونه اتفق علىٰ روايته ثقتان، وتوبعا علىٰ ذلك. وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مسنداً وموقوفًا حيث رواه الثقات علىٰ الوجهين.

دراسة الإسناد:

أولاً: حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"[1] وقال: "حدثنا يزيد، أخبرنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((**يؤدي المكاتب بحصة ما أدىٰ دية الحر، وما بقي دية عبد**))".

- **يزيد بن هارون** السُّلمي، **ثقة متقن**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

(١) (٥/ ٤٤٤ رقم ٣٤٨٩).

. . . . . .

- **حماد بن سلمة** البصري، **إمام ثقة عابد**. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

- **أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني، ثقة ثبت حُجة من كبار الفقهاء العباد**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

- **عكرمة القرشي**، مولىٰ عبد الله بن عباس. **ثقة ثبت لم يثبت تكذيبه ولاتثبت عنه بدعة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

ثانيًا: حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحديث من وجهه الراجح أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"[1] قال: "حدثنا عفان، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ قال: ((يؤدي المكاتب بقدر ما أدىٰ))".

- **عفان هو**: ابن مسلم الصفار، **ثقة ثبت**. تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

- **وهيب هو**: ابن خالد بن عجلان الباهلي، **ثقة ثبت**، تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

- **أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني، ثقة ثبت حُجة من كبار الفقهاء العباد**. تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

- **عكرمة القرشي**، مولىٰ عبد الله بن عباس. **ثقة ثبت لم يثبت تكذيبه ولاتثبت عنه بدعة**. تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

---

(١) (٢/ ١٢٧ رقم٧٢٣).

. . . . . .

وأما إعلال من أعله بالإرسال؛ وأن رواية عكرمة عن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرسلة، كما ذهب إلىٰ ذلك أبو زرعة[١] والبيهقي[٢].

فقد أجاب عنه الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُٱللَّهُ في تعليقه علىٰ "مسند الإمام أحمد" (١/ ٤٨١)، قائلاً:«وهذا قول هو دعوىٰ، والعبرة في صحة الرواية بعد الثقة والضبط بالمعاصرة، وعكرمة أهداه سيده حصين بن أبىٰ الحر العنبري لابن عباس حين ولاه علىٌّ البصرة، وعلي أمر ابن عباس علىٰ البصرة سنة (٣٦هـ)كما في "تاريخ الطبري"(٥/ ٢٢٤)، فقد عاصر عكرمة عليًا أربع سنين أو أكثر مملوكًا لابن عباس ابن عم علي، ثم قد كان يافعًا إذ ذلك، فإنه مات علىٰ الراجح سنة (١٠٥هـ) عن (٨٠سنة) كما قالت بنته، فكان عمره حين مقتل علي (١٥ سنة)».

(١) "المراسيل" لابن أبي حاتم (رقم٥٨٥).

(٢) "السنن الكبير" (٢١/ ٤٦٨).

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة

وفي كتاب المكاتب، باب: المكاتب يجوز بيعه في حالين أن يحل نجم من نجومه فيعجز عن أدائه أو يرضىٰ المكاتب بالبيع، **قال البيهقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في "سننه"**[1]:

[١٣٣]" أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ في آخَرينَ قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أنبأنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ، أنبأنا الشّافِعِيُّ، أنبأنا مالكٌ، حَدَّثَنِي يَحيَىٰ بنُ سعيدٍ، عن عَمرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ، أنَّ بَريرَةَ جاءَت تَستَعينُ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقالَت عائشَةُ: إنْ أَحَبَّ أهلُكِ أنْ أصُبَّ لهم ثَمَنَكِ صَبَّةً واحِدَةً وأُعتِقَكِ فعَلتُ. فذَكَرَت ذَلِكَ بَريرَةُ لأهلِها فقالوا: لا إلَّا أنْ يَكونَ ولاؤُكِ لَنا. قال مالكٌ: قال يَحيَىٰ: فزَعَمَت عَمرَةُ أنَّ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَت ذَلِكَ لِرسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: ((**لا يَمنَعُكِ ذَلِكَ، اشتَرِيها وأعتِقِيها، فإنَّما الوَلاءُ لمن أعتَقَ**)). رَواه البخاريُّ في ((الصحيح)) عن عبدِ اللهِ بنِ يوسُفَ عن مالِك.

أرسَلَه مالكٌ في أكثَرِ الرِّواياتِ عَنه، وأسنَدَه عنه مُطَرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ: أخبَرَناه أبو عمرٍو محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأديبُ، أنبأنا أبو بكرٍ الإسماعيلِيُّ، أخبرَني محمدُ بنُ محمدِ بنِ عُقبَةَ الشَّيبانِيُّ الكوفِيُّ، حدثنا أبو سَبرَةَ القُرَشِيُّ، حدثنا مُطَرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ، عن مالِك بنِ أنَسٍ، عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ، عن عَمرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحمَنِ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنَّ بَريرَةَ جاءَتها لِتَستَعينَها. فذَكَرَ الحديثَ.

ورَواه الشّافِعِيُّ عن سُفيانَ بن عُيَينَةَ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن عَمرَةَ عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

أخبَرَناه أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمدٍ الفقيهُ، أنبأنا شافِعُ بنُ محمدٍ، أنبأنا أبو جَعفَرٍ الطَّحاوِيُّ، حدثنا المُزَنِيُّ، أنبأنا الشّافِعِيُّ، عن سُفيانَ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ عن عَمرَةَ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَت: أرَدتُ أنْ أشتَرِيَ بَريرَةَ فأُعتِقَها، فاشتَرَطَ عليَّ مَواليها أنْ أُعتِقَها

(١) "السنن الكبير" (٢١/ ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، رقم ٢١٧٥٢، ٢١٧٥٣، ٢١٧٥٤).

ويَكونَ الوَلاءُ لهم. قالَت عائشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فذَكَرتُ ذَلِكَ لِرسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: ((**اشتَريها فأعْتِقيها، فإنَّما الوَلاءُ لمن أعتَقَ**)). ثُمَّ خَطَبَ النّاسَ فقالَ: ((**ما بالُ أقوامٍ يَشتَرِطونَ شُروطًا لَيسَت في كِتابِ اللهِ؟ فمَنِ اشتَرَطَ شَرطًا لَيسَ في كِتابِ اللهِ فلَيسَ له وإنِ اشتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ**)).

- أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، أنبأنا الرَّبيعُ، أنبأنا الشّافِعِيُّ قال: حَديثُ يَحيَىٰ عن عَمرَةَ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أثبَتُ مِن حَديثِ هِشامٍ، وأحسِبُه غَلِطَ في قَولِه: ((**واشتَرِطِي لَهم الوَلاءَ**)). وأحسِبُ حَديثَ عَمرَةَ أنَّ عائشةَ كانتَ شَرَطَت ذَلِكَ لهم بغَيرِ أمرِ النَّبيِّ ﷺ وهِيَ تُرَىٰ ذَلِكَ يَجوزُ، فأعلَمَها رسولُ اللهِ ﷺ أنَّها إنْ أعتَقَتْها فالوَلاءُ لها وقالَ: لا يَمنَعُكِ عَنها ما تَقَدَّمَ مِن شَرطِكِ. ولا أُرَىٰ أمَرَها تَشتَرِطُ لهم ما لا يَجوزُ.

قال الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَديثُ عَمرَةَ عن عائشةَ حَديثٌ ثابِتٌ؛ فقَد رَواه جَماعَةٌ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ مَوصولاً".

تخريج الحديث ودراسة الاختلاف فيه:

الحديث يرويه يحيىٰ بن سعيد واختلف عليه:

❖الوجه الأول: صورته الإرسال: (رواه مالك، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبدالرحمن: "أن بَرِيرَة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فقالت عائشة: أن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة وأعتقك، فعلت....الحديث.

قال يحيىٰ بن سعيد: فزَعمت عمرةُ أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: «اشتريها وأعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق»):

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب العتق والولاء، باب مصير الولاء لمن أعتق (رقم١٥٢١)، ومن طريق الإمام مالك أخرجه:

الشافعي في "مسنده"- ترتيب سنجر- باب: إنما الولاء لمن أعتق (٣/ ١٤) (رقم١٠٧٨)

. . . . . .

و(رقم١٠٨١)، وفي "السنن المأثورة" (رقم ٦١١)، والبخاري في "صحيحه" كتاب المكاتب، باب بيع المكاتب إذا رضي (رقم٢٥٦٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" شرح معاني الآثار باب البيع يشترط فيه شرط ليس منه (٤/ ٤٢ رقم٥٦٤٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول ﷺ فيما كان منه في بريرة لما سأل أهلها عائشة أن يكون ولاؤها لهم.... (١١/ ٢٢٥ رقم٤٤٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عائشة أعانت بريرة في كتابتها من غير أن تكون قد اشترتها أو أعتقتها (١٠/ ١٦٨ رقم٤٣٢٦)، والبيهقي في "المعرفة" باب ما جاء في بيع رقبة المكاتب برضاه (٧/ ٥٥٥ رقم٦١١٨)، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، به، بمثله. وصورة سياقه الإرسال، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك.

قال الشافعي في "مسنده" بإثر الحديث (رقم١٠٧٨): «لم يقل: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وذلك مرسل».

وقال البيهقي في "سننه" عقب رواية الإمام مالك (رقم٢١٧٥٢): «أرسَلَه مالكٌ في أكثَرِ الرِّواياتِ عَنه، وأسنَدَه عنه مُطَرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ....».

وتعقبه ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١٠/ ٣٣٧) فقال: «هذا الحديث كله ليس بمرسل، بل أوله مرسل وآخره مسند، وهو قوله: "قال مالك: قال يحيىٰ: فزعمت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: ((لا يمنعك ذلك...))" إلىٰ آخره».

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/ ١٩٥): «قصة بريرة من رواية يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن: "أن بريرة جاءت تستعين عائشة"، **وصورة سياقه الإرسال، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك**، لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وفي رواية هناك عن عمرة "سمعت عائشة"، فظهر أنه موصول،وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك».

❖ **الوجه الثاني: الموصول: (رواه جماعة، عن يحي بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا)، منهم:**

١/ سفيان بن عيينة: أخرجه من طريقه الشافعي في "السنن المأثورة" (رقم٦١٢)،

. . . . . .

والحميدي في "مسنده" (١/ ٢٧٩ رقم٢٤٣)، والبخاري في "صحيحه"كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء علىٰ المنبر في المسجد(رقم٤٥٦)،وكتاب الشروط، باب المكاتب، ومالا يَحِل من الشروط التي تخالف كتاب الله (رقم٢٧٣٥)، والنسائي في "الكبرىٰ"كتاب الشروط (١٠/ ٣٧٠ رقم ١١٧٤٠)، والبيهقي في "المعرفة" باب ماجاء في بيع رقبة المكاتب برضاه (٧/ ٥٥٦ رقم٦١١٩)، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: "أَرَدتُ أنْ اشْتَرِيَ بَريرَةَ فأُعتِقَها، فاشتَرَطَ عليَّ مَواليها أنْ أُعتِقَها ويَكونَ الوَلاءُ لهم. قالَت عائشَةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: فذَكَرتُ ذَلِكَ لِرسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: ((**اشتَريها فأعْتِقيها، فإنَّما الوَلاءُ لمن أعتَقَ**)). ثُمَّ خَطَبَ النّاسَ فقالَ: ((**ما بالُ أقوامٍ يَشتَرِطونَ شُروطًا لَيسَت في كِتابِ اللهِ؟ فمَنِ اشتَرَطَ شَرطًا لَيسَ في كِتابِ اللهِ فلَيسَ له وإنِ اشتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ**)).

ولفظ البخاري: "عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت:أتتها بريرة تسألها في كتابتها، فقالت: إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لي، فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك، قال النبي ﷺ: ((**ابتاعيها فأعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق**)).ثم قام رسول الله ﷺ علىٰ المنبر، فقال: ((**ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط**)).

٢/ **جعفر بن عون**: أخرجه من طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٤١/ ٤٨٢ رقم ٢٥٠٣١)، والبخاري في "صحيحه" تعليقًا، كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء علىٰ المنبر في المسجد بإثر الحديث (رقم٤٥٦)، ووصله ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٢٤١) من طريق الإمام أحمد، والنسائي في "الكبرىٰ" ذكر الولاء (٦/ ١٣٢ رقم ٦٣٧٤)، عن يحيىٰ ابن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: "أتتني بريرة تستعينني في مكاتبتها، فقلت لها: «إن شاء مواليك، صببت لهم ثمنك صبة واحدة وأعتقتك»، فاستأمرت مواليها، فقالوا: لا، إلا أن تشترط لنا الولاء. فقال رسول الله ﷺ: ((**اشتريها فإن الولاء لمن أعتق**))".

٣/ **عبد الوهاب الثقفي ويحيىٰ القطان**: أخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقًا كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء علىٰ المنبر في المسجد بإثر الحديث (رقم٤٥٦)، قال: «قال علي: قال يحيىٰ وعبدالوهاب، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة».

. . . . . .

الحكم على الحديث:

صحيح؛ أخرجه البخاري في أكثر من موضع من "صحيحه".

قال البيهقي: «حَديثُ عَمرَةَ عن عائشةَ حَديثٌ ثابِتٌ؛ فقَد رَواه جَماعَةٌ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ مَوصولاً».

الخاتمـــة

الخاتمـــة

الحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضىٰ، والشكر لله علىٰ نعمه التي لا تعد ولا تحصىٰ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو علىٰ كل شيء قدير، وأشهد أن محمداً عبده وسوله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. وبعد:

فقد منَّ الله عليَّ بنعمٍ لا تعد ولا تحصىٰ، ومنها إتمام هذا البحث، الذي بذلت فيه ما استطعت من جهد، وانتهيت فيه إلىٰ النتائج التالية:

أولاً: علو مكانة الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علم الحديث رواية ودراية.

ثانيًا: عِظم مكانة كتاب "السنن الكبير" بين كتب الحديث، فهو موسوعة حديثية في أحاديث الأحكام، جمع فيه مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وموقوفات الصحابة، ومراسيل التابعيين وأتباعهم، وحكم علىٰ كثير من الأحاديث والآثار تصحيحاً وتضعيفاً، وتكلم علىٰ عدد من الرواة جرحاً وتعديلاً، وأشار إلىٰ كثير من علل الأحاديث، وذكر وجوه الاختلاف بين الأحاديث رفعاً ووقفاً، ووصلاً وإرسالاً، وغير ذلك من وجوه الاختلاف، مع ذكر الراجح منها في كثير من الأحيان، واستشهاده كثيراً بأقوال العلماء من أئمة الحديث ونسبة القول إلىٰ أصحابه بالإسناد في بعض الأحيان، واعتماده لهذه الأقوال والإضافة عليها أحياناً أخرىٰ.

ثالثًا: أهمية أحكام الإمام البيهقي علىٰ الأحاديث والرواة عند المحدثين، وتعويل العلماء علىٰ تلك الأحكام.

رابعًا: اختلف العلماء في تحديد مفهوم المرسل علىٰ أربعة أقوال، واستقر اصطلاح جمهور أهل الحديث علىٰ أن مفهوم المرسل هو: «ما أضافه التابعي -كبيراً كان أو صغيراً- إلىٰ النبي ﷺ».

خامسًا: توسع الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مفهوم المرسل، بحيث يكاد يرادف مفهوم المنقطع فقد عَرَّفه بأنه: «كل حديث أرسله واحد من التابعين أو الأتباع، فرواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ من حمله عنه».

سادسًا: استقر رأي جماهير الحفاظ من أهل الحديث ونقاد الأثر علىٰ ضعف الحديث المرسل وعدم الاحتجاج به.

سابعًا: عناية الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحديث المرسل، حيث حدد مذهبه في الحكم عليه واشترط شروطًا في الراوي والرواية لقبوله، وقد تأثر كثير من المحدثين بمذهب الإمام الشافعي وساروا علىٰ منهجه، ومن هؤلاء الإمام البيهقي -رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا- حيث قِبل الحديث المُرْسل في الأحكام إذا توفرت فيه شروط خمسة: اثنان منها في المُرْسِل، وثلاثة في المُرسَل.

ثامنًا: تنوع منهج الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عرض الأحاديث وصلاً وإرسالاً، فتراه يسند الحديث موصولاً ومرسلاً مبتدئًا برواية الوصل تارة ورواية الإرسال تارة أخرىٰ، وتراه مرة يسند أحد أوجه الخلاف ويشير للآخر من غير إسناد، وتارة يقدم الوجه الراجح عنده، وتارة يقدم الوجه المرجوح، كما أنه كثيراً ما يرجح بين الأوجه.

تاسعًا: جمهور أئمة الحديث لا يحكمون للموصول أو المرسل عند التعارض إلا بعد النظر في قرائن الترجيح، حيث يرجع بعضها إلىٰ الكثرة، وبعضها إلىٰ الحفظ، وغير ذلك من القرائن والمرجحات.

عاشراً: اتفاق منهج الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع منهج المحدثين في الحكم علىٰ الأحاديث المتعارضة وصلاً وإرسالاً، باستخدام القرائن في ترجيح الروايات والحكم عليها، وعدم الحكم عليها بحكم مطرد، مما نتج عنه موافقتهم في الحكم علىٰ كثير من الأحاديث.

الحادي عشر: كثرة المصطلحات والألفاظ التي استعملها الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إعلال الأحاديث، وكذا في ترجيحها.

الثاني عشر: تنوع القرائن التي استعملها الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الترجيح أو الإعلال، فتارة يستعمل قرينة واحدة، وتارة يستعمل أكثر من قرينة بحسب ما يقتضيه كل حديث.

الثالث عشر: ورع الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ واحتياطه في الحكم علىٰ الأحاديث وترجيح أحد أوجه الخلاف، فقد يعل الحديث الموصول بالمرسل عند تعارضهما ويشير إلىٰ الخلاف في ذلك، إلا أنه يتوقف ولا يحكم بترجيح أحد الأوجه، حيث بلغت عدة الأحاديث المتعارضة وصلاً وإرسالاً التي توقف فيها عن الترجيح (أربعة وأربعين) حديثًا.

الرابع عشر: براعة الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علم علل الحديث؛ فهو من الأئمة النقاد المتمرسين في هذا العلم وله باع طويل في بيان علل الأحاديث والحكم عليها.

الخامس عشر: الجهود العظيمة التي قدمها علماء الأمة من السلف الصالح ومنهم الإمام البيهقي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لحفظ السنة النبوية الشريفة فجزاهم الله خيراً.

وختاماً: فهذه الرسالة إنما تخدم جانب من جوانب جهد الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبراعته في علم العلل، وهو تعارض الوصل والإرسال في كتابه "السنن الكبير"، وثمة جوانب أخرى تحتاج إلى الدراسة والبحث ؛ منها:

-اطلاق الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصطلح "المرسل " علىٰ "المنقطع" في كتابه "السنن الكبير" ومنهجه في ذلك، حيث حكم علىٰ أحاديث كثيرة منقطعة بالإرسال.

-منهجه في نقد الرجال والحكم علىٰ الرواة؛ حيث حوىٰ كتابه "السنن الكبير" العديد من الأحكام التي حكم بها علىٰ الرواة.

وأخيراً:

أسال الله تعالىٰ أن أكون وفقت في عملي هذا، فما كان فيه من صواب فمن الله ﷻ وتوفيقه وفضله، وما كان من خطأ أو تقصير أو سهو أو تصحيف فمن نفسي ومن الشيطان أعاذنا الله منه.

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين،
وصلِّ اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على الأطراف.
- ٣- فهرس الرواة المترجم لهم.
- ٤- فهرس الألفاظ الغريبة.
- ٥- فهرس الأماكن المعرف بها.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَلِكُلٍّ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٤٨﴾ ﴾	البقرة:١٤٨	٢	٣٢٧
﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ﴾	البقرة:١٧٨	٢	١٠٦٣
﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾	البقرة:١٨٤	٢	٧٠٨
﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ ﴾	البقرة:٢٢٩	٢	١٠٣١
﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾	البقرة:٢٢٩	٢	١٠٣١
﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾	النساء:٨٢	٤	١٥
﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ ﴾	المائدة:٤٥	٥	١٠٦٣
﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ ﴾	الأنعام:٨٤	٦	٤٢٤
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾	الأنعام:٩٠	٦	٤٢٤
﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾	الأنعام:٩٠	٦	٤٢٤
﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾	التوبة:٦٠	٩	٦٦٧
﴿ قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ﴿٧٢﴾ ﴾	يوسف:٧٢	١٢	٦٦٩
﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾	الكهف:٢٣	١٨	١١٧٠
﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴿٨٣﴾ ﴾	مريم:٨٣	١٩	٧١
﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٤﴾ ﴾	طه:١٤	٢٠	٣١٢

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾	المؤمنون:١-٢	٢٣	١١٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١٥
﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾	لقمان:١٤	٣١	١٦
﴿صٓ﴾	ص:١	٣٨	٤١٧
﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾	المجادلة:٣	٥٨	١٠٤٥
﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ۚ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢﴾	التحريم:٢	٦٦	٦٩٤

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١	ابتاعَ النَّبِيُّ ﷺ قَبلَ النُّبـوَّةِ مِـن أعـرابِيٌّ بَعـيرًا أو غَـيرَ ذَلِكَ...	طاوس	الثاني والستون	٨٠٠
٢	ابتـاعَ رَجُـلٌ ثَمَـرَ حـائطٍ في زَمـانِ رسـولِ الله ﷺ فعالجَه...	عمرة بنت عبدالرحمن	الرابع والستون	٨١٢
٣	أتتِ امرأةٌ النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أبغضُ زَوجِي...	عطاء	التاسع والتسعون	١٠٢٥
٤	أترُدّينَ عَلَيه حَديقَتَه؟	عطاء	التاسع والتسعون	١٠٢٥
٥	أتشهدُ أن لا إلَهَ إلاَّ اللهُ وأنِّي رسولُ الله	عكرمة	الخامس والأربعون	٦٨٨
٦	أتَى أعرابِيٌّ إلَى رسولِ الله ﷺ يَنتِفُ شَعرَه ويَضرِبُ نَحرَه...	سعيد بن المسيب	السابع والأربعون	٦٩٣
٧	أتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فقالَ: إنِّي ظاهَرتُ مِنِ امرأتِي...	عكرمة	الثاني بعد المائة	١٠٤٣
٨	أتَيتُ النبيَّ ﷺ وهو في قُبَّةٍ حَمراءَ بالأبطَحِ...	أبي جحيفة	الثاني عشر	٣٠٤
٩	أتَيتُ رسولَ الله ﷺ وهو بالأَبطَحِ في قُبَّةٍ حَمراءَ...	أبي جحيفة	الثاني عشر	٣٠٥
١٠	احذَروا بَيتًا يُقالُ له: الحَمّامُ...	ابن طاوس	الثامن والتسعون	١٠١٩
١١	اختَصَمَ رَجُلانِ إلَى رسولِ الله ﷺ في شَيءٍ...	أبي موسى	الثلاثون بعد المائة	١٢٢٦
١٢	إذا أتَى أحَدُكُم البَرازَ فليُكرِمْ قِبلَةَ الله ﷻ...	طاوس	الثالث والثلاثين بعد المائة	١١١
١٣	إذا أتَى أحَدُكُم البَرازَ فليُكرِمْ قِبلَةَ الله ﷻ...	طاوس	الثالث	١٤٥، ١٧٣

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١٤	إِذَا أَحْدَثَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُمسِكْ عَلَى أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْصَرِفْ	عروة	الثامن عشر	٣٨٥
١٥	إذا أحدَثَ أحَدُكُم في صَلاتِه فليأخُذْ بأَنفِه ثُمَّ لِيَنصَرِفْ	عائشة	الثامن عشر	٣٧٦
١٦	إِذَا أَحدَثَ أَحَدُكُم وهُو في الصَّلاةِ فَليَضَعْ يَدَه عَلَى أَنفِهِ ثُمَّ لِيَنصَرِفْ	عائشة	الثامن عشر	٣٧٥
١٧	إذا أصابَ المُكاتَبُ حَدًّاً أو ميراثاً...	ابن عباس	الثاني والثلاثون بعد المائة	١٢٤٧
١٨	إذا رعف أحدكم في الصلاة أو ذرعه القيء...	ابن جريج	الرابع	٢٠١
١٩	إذا سَجَدَ أَحَدُكُم فليَضَعْ أنفَه على الأرضِ...	ابن عباس	الخامس عشر	٣٢٩
٢٠	إذا سَجَدتَ فضَعْ أنفَكَ على الأرضِ مَعَ جَبهَتِكَ...	ابن عباس	الخامس عشر	٣٢٩
٢١	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ	سهل بن أبي حثمة	العشرون	٤٠١
٢٢	إذا صَلَّى أحَدُكُم إلى سُترَةٍ فليَدْنُ منها...	سهل ابن أبي حثمة	العشرين	١١٤، ١٣٧، ٣٩٠
٢٣	إذا صَلَّى أحَدُكُم إلى شَيءٍ فلْيَدنُ مِنه، لايَقطَعِ الشَّيطانُ صَلاتَه	محمد بن سهل	العشرون	٣٩٠
٢٤	إذا صَلَّى أحَدُكُم فليُصَلِّ إلى سُترَةٍ...	نافع بن جبير بن مطعم	العشرون	٣٩٠
٢٥	إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ أَوْ قَلَسَ فلينَصرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ...	أم المؤمنين عائشة	التاسع عشر	٣٨٨

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٦	إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ أَوْ قَلَسَ...	أم المؤمنين عائشة	الرابع	١٢٥، ١٣٦، ١٨٤
٢٧	إذا قُسِمَتِ الأرضُ وحُدَّت فلا شُفعَةَ فيها	أبو هريرة	السبعون	٨٤٦
٢٨	إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلاثَةِ أَعْوَادٍ...	عبدالله بن عباس	الثالث	١٧٦
٢٩	إذا كان الماءُ قُلَّتَينِ لم يُنَجِّسْه شَيءٌ إلا ما غَلَبَه ريحُه أُو طَعمُه	أبو الأزهر	الثامن	٢٣٤
٣٠	اذهَبوا بنا إلَى بَنِي واقَفٍ نَزورُ البَصيرَ	جبير بن مطعم	الثامن والعشرون بعد المائة	١٢١٦
٣١	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أرادَ أن يَتَزَوَّجَ امرأَةً...	أنس بن مالك	التاسع والثمانون	٩٥١
٣٢	أرأف أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر...	أنس بن مالك	التاسع والسبعون	٨٩٩
٣٣	أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر...	أنس بن مالك	التاسع والسبعون	٨٩٩
٣٤	أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر	أنس بن مالك	التاسع والسبعون	٩٠٠
٣٥	أَرَدتُ أنْ اشْتَرِيَ بَريرَةَ فأُعتِقَها، فاشتَرَطَ عليَّ مَواليها...	أم المؤمنين عائشة	الثلاث والثلاثون بعد المائة	١٢٦٢
٣٦	اسْتَسْقَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ	جابر بن عبد الله	الخامس والثلاثون	٥٧٣
٣٧	استَسقَى رسولُ اللهِ ﷺ، وحَوَّل رِداءَه ليَتَحَوَّلَ القَحطُ	جابر بن عبد الله	الخامس والثلاثون	٥٧١
٣٨	الاستِنجاءُ بثَلاثَةِ أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ...	طاوس	--	١١١
٣٩	الاستِنجاءُ بثَلاثَةِ أحجارٍ أو ثَلاثَةِ أعوادٍ...	طاوس	الثالث	١٧٣
٤٠	اشتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِن أعرابيٍّ...	جابر بن عبد الله	الثاني والستون	٧٩٩
٤١	أن النَّبِيَّ ﷺ اشتَرَى مِن أعرابِيٍّ حِملَ خَبَطٍ...	جابربن عبد الله	الثاني والستون	٧٩٩

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٤٢	اشتَرِيها فأعْتِقيها فإنَّما الوَلاءُ لمن أعتَقَ	أم المؤمنين عائشة	الثلاث والثلاثون بعد المائة	١٢٦٣
٤٣	اشتريها فأعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق	أم المؤمنين عائشة	--	١٣٤
٤٤	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أشرَفَ على قَتلَى أُحُدٍ...	ابن أبي صعير	التاسع والثلاثون	٦٠٢، ٦١٠
٤٥	أَصَبتَ السُّنَّةَ وأَجزأتكَ صَلاتُكَ	أبو سعيد الخدري	--	١١٥
٤٦	أَصَبتَ السُّنَّةَ وأَجزأتكَ صَلاتُكَ...	أبو سعيد الخدري	--	١٢٦
٤٧	اعتَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أربَعَ عُمَرٍ؛ عُمرَةَ الحُدَيبيَةِ...	عبد الله بن عباس	الثاني والخمسون	٧٣٩
٤٨	أفضَلُ الدُّعاءِ دُعاءُ يَومِ عَرَفَةَ...	طلحة بن عبيدالله بن كريز	الخامس والخمسون	٧٥٨
٤٩	أفطر الحاجم والمحجوم	عبدالله بن عباس	التاسع والأربعون	٧١٦
٥٠	أقَامَ النَّبيُّ ﷺ بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يوماً يُصَلِّي رَكْعَتَينِ	عبدالله بن عباس	الحادي والثلاثون	٥٣٣
٥١	أقامَ النَّبيُّ ﷺ عامَ الفَتحِ فتحِ مَكَّةَ خَمسَ عَشْرَةَ...	عبدالله بن عباس	الحادي والثلاثون	٥٢٠
٥٢	أقَامَ رسُولُ اللهِ ﷺبِتَبُوكَ...	يحيى بن أبي كثير	الثاني والثلاثون	٥٣٥
٥٣	أقامَ رسولُ اللهِ ﷺ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يوماً يَقْصُرُ الصَّلاةَ	جابر بن عبدالله	الثاني والثلاثون	٥٤٠
٥٤	أقامَ رسولُ اللهِ ﷺ بتَبوكَ عِشرِينَ يَوماً يَقصُرُ الصَّلاةَ	جابر بن عبدالله	الثاني والثلاثون	٥٣٤
٥٥	أقامَ رسولُ اللهِ ﷺ بمَكَّةَ خَمسَ عَشْرَةَ لَيلَةً...	محمد بن مسلم	الحادي والثلاثون	٥٢٠
٥٦	أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الفِطرِ...	عبدالله بن عمر	الرابع والأربعون	٦٧٩

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٥٧	أمسِك أربعاً وفارِق سائَرهُنَّ	عبدالله بن عمر	السادس والتسعون	١٠٠٠
٥٨	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بأَبِي بكرٍ وهو يُصَلِّي يَخفِضُ مِن صَوتِه...	أبو قتادة	السابع والعشرون	٤٧٦
٥٩	أن أُختَ عُقبَةَ ابنِ عامِرٍ نَذَرَت أن تَحُجَّ ماشيَةً...	عكرمة	الحادي والعشرون بعد المائة	١١٧٧
٦٠	إن الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلاَّ غَلَبَهُ...	أبو هريرة	الثامن والعشرون	٤٩٧
٦١	إن الذين يقطعون السِّدر يصبهم الله على رءوسهم في النار صبًّا	عروة بن الزبير	الثالث والسبعون	٨٦٤
٦٢	إن الذين يقطعون السِّدر يصبون في النار على رءوسهم صبًّا	أم المؤمنين عائشة	الثالث والسبعون	٨٦٤
٦٣	أنَّ العباسَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سأَلَ رسولَ اللهَّ ﷺفي تَعجيلِ صَدَقَتِه قَبلَ أن تَحِلَّ فأَذِنَ له في ذَلِكَ	علي بن أبي طالب	الثالث والأربعون	٦٥٦
٦٤	إنَّ اللهَ لا يُقَدِّسُ أُمَّةً لا يأَخُذُ الضَّعيفُ حَقَّه مِنَ القَوِيِّ وهو غَيرُ مُتَعتَعٍ	أبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب	الثاني والعشرون بعد المائة	١١٨٢
٦٥	إنَّ اللهَ لغنيّ عن مَشيِ أُختِكَ، فلتَركَبْ..	عبدالله بن عباس	الحادي والعشرون بعد المائة	١١٧٦
٦٦	إنَّ الماءَ طاهِرٌ إلا إن تَغَيَّرَ ريحُه أَو طَعمُه أَو لَونُه بنَجاسَةٍ تَحدُثُ فيه	أبو أمامة	الثامن	٢٣٤
٦٧	أنَّ امرأةً أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فقالَت: إنَّ أبي زَوَّجَنِي وأَنا كارِهَةٌ...	أبو سلمة	الرابع والتسعون	٩٨٨
٦٨	أنَّ امرأةَ ثابِتِ بنِ قَيسٍ اختَلَعَت مِنه...	عبدالله بن عباس	الرابع بعد المائة	١٠٥٨
٦٩	أنَّ امرأةَ ثابِتِ بنِ قَيسٍ اختَلَعَت مِنه...	عكرمة	الرابع بعد المائة	١٠٥٨

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٧٠	أن امرأةً خَذَفَتِ امرأةً فأسقَطَت، فرُفِعَ ذلكَ إلى رسولِ الله ﷺ	بريدة	السابع بعد المائة	١٤٦، ١٠٧٨
٧١	أنَّ جاريةً بكراً أتَتِ النَّبيَّ ﷺ فذكَرتَ له أنَّ أباها زَوَّجَها...	عبدالله بن عباس	الثاني والتسعين	١٤٤
٧٢	أنَّ جاريَةً بكراً أتَتِ النَّبِيُّ ﷺ فذَكَرَت له...	عبدالله بن عباس	الثاني والتسعون	٩٧٠
٧٣	أنَّ رَجُلاً أتَى النَّبِيَّ ﷺ وقَد ظاهَرَ مِنَ امرأتِه فوَقَعَ عَلَيها...	عبدالله بن عباس	الثاني بعد المائة	١٠٤٢
٧٤	أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوِ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ...	أبو هريرة	الحادي والأربعون	٦٣٦
٧٥	أن رَجُلاً أعتَقَ رَجُلاً فماتَ الَّذِي أَعتَقَ ولَمْ يَكُنْ له وارِثٌ...	عوسجة	الحادي والثمانون	٩١٤
٧٦	أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا عَنْ دُبُرٍ مِنْهُ...	جابر بن عبدالله	الباب الأول	١٢٥
٧٧	أنَّ رَجُلاً تَزَوَّجَ امرأةً فلَمّا أصابَها وجَدَها حُبلَى...	سعيد بن المسيب	الخامس والتسعون	٩٩٣
٧٨	أنَّ رَجُلاً جاءَ إلى النَّبِيِّ ﷺ واقَعَ أهلَه في رَمَضانَ...	أبو هريرة	السابع والأربعون	٦٩٢
٧٩	أنَّ رَجُلاً خاصَمَ امرأتَه إلى النَّبيُّ ﷺ...	عبدالله بن عباس	التاسع والتسعون	١٠٢٦
٨٠	أنَّ رَجُلاً زَوَّجَ ابنَتَه وهِيَ بكرٌ مِن غَيرِ أمرِها...	جابر بن عبدالله	الثالث والتسعون	٩٨١
٨١	أنَّ رَجُلاً ظاهَرَ مِنِ امرأتِه، ثُمَّ واقَعَها...	عكرمة	الثاني بعد المائة	١٠٤٢
٨٢	أنَّ رَجُلاً على عَهدِ رسولِ الله ﷺ أنكَحَ ابنَةً له ثَيِّبًا...	أبو هريرة	الرابع والتسعون	٩٨٨
٨٣	أن رَجُلاً- قال أحَدُهُما: أحبَنُ. وقالَ الآخَرُ: مُقعَدُ...	أبو أمامة بن سهل بن حنيف	الثامن بعد المائة	١٠٨٥
٨٤	أنَّ رَجُلاً قال لِلنَّبِيِّ ﷺ: (الطلاق مرتان)، فأين الثالثة؟...	أبو رزين	المائة	١٠٣١

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٨٥	أن رجلاً قال: يا رسول الله أعتق عن أبي وقد مات؟...	عطاء بن أبي رباح	الثاني والثمانين	١٤٩
٨٦	أن رَجُلاً قال: يا رسولَ اللهِ، أُعتِقُ عن أبي وقَد ماتَ؟...	عطاء بن أبي رباح	الثاني والثمانون	٩١٨
٨٧	أن رَجُلاً قال: يا رسولَ اللهِ، مِمَّ أضرِبُ مِنه يَتيمِي؟...	الحسن العرني	السادس والستون	٨٢١
٨٨	أن رَجُلاً ماتَ على عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ولَم يَدَعْ وارِثاً...	عبدالله بن عباس	الحادي والثمانون	٩١٣
٨٩	أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الكتاب...	عبدالرحمن بن البيلماني	السابع بعد المائة	١٤٨، ١٠٧٢
٩٠	أن رَجُلاً مِن أهلِ الذِّمَّةِ أتَى رسولَ اللهِ ﷺ فقالَ: إنّا عاهَدناكَ...	عبدالرحمن ابن البيلماني	السادس بعد المائة	١٠٧٢
٩١	أنَّ رَجُلَينِ اختَصَما إلَى النَّبِيِّ ﷺ في بَعيرٍ أدَّعَياه...	أبو موسى	الثلاثون بعد المائة	١٢٣١
٩٢	أنَّ رَجُلَينِ اختَصَما إلَى نَبِيِّ اللهِ ﷺ في دابَّةٍ لَيسَ لِواحِدٍ مِنهُما بَيِّنَةٌ...	أبو بردة	الثلاثون بعد المائة	١٢٢٦
٩٣	أنَّ رَجُلَينِ ادَّعَيا بَعيراً، فبَعَثَ كُلُّ واحِدٍ منهُما شاهِدَينِ...	أبو موسى	الثلاثون بعد المائة	١٢٢٨
٩٤	أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أرادَ أن يَعتكِفَ، فلَمّا انصَرَفَ...	عمرة بنت عبدالرحمن	الخمسون	٧٢٣
٩٥	أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئلَ عن تَقطيعِ قَضاءِ صيامِ شَهرِ رَمَضانَ...	محمد بن المنكدر	الثامن والأربعون	٧٠٦
٩٦	أن رسولَ اللهِ ﷺ قَتَلَ مُسلِماً بمُعاهَدٍ...	ابن عمر	السادس بعد المائة	١٠٧٢
٩٧	أن رسولَ اللهِ ﷺ قَضَى بالشُّفعَةِ فيما لَم يُقسَمْ...	أبو هريرة	السبعون	٨٤٦
٩٨	أن رسولَ اللهِ ﷺ أمَرَ بالمَضمَضَةِ والاستِنشاقِ	أبو هريرة	الثاني	١٦٤

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٩٩	أن رسولَ الله ﷺ بَدَّأ الأنصاريّينَ فلَمّا لَمْ يَحْلِفوا رَدَّ الأيمانَ على يَهودَ...	سهل بن أبي حثمة	السابع والعشرون بعد المائة	١٢١٣
١٠٠	أن رسولَ الله ﷺ بَدَّأ الأنصاريِّينَ فلَمّا لَم يَحلِفوا...	سهل بن أبي حثمة	الباب الأول	١٣٦
١٠١	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ...	أبو هريرة	الخامس والعشرون	٤٧٠
١٠٢	أنَّ رسولَ الله ﷺ رَدَّ نِكاحَ بكرٍ وثَيِّبٍ أنكَحَهُما أبوهُما...	عبدالله بن عباس	الثاني والتسعون	٩٧٠
١٠٣	أن رسول الله ﷺ سُئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان...	محمد بن المنكدر	الباب الأول	١٤٧
١٠٤	أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلَّى الرَّكعَتَينِ ثم سَلَّمَ...	أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة	الرابع والعشرون	٤٣٥
١٠٥	أنّ رسُول الله ﷺ صَلّىَ عَلَى قَبْرٍ بَعدَمَا دُفِنَ، فَكَبّرَ عَلَيهِ أَرْبَعاً	عبدالله بن عباس	الحادي والأربعون	٦٣٦
١٠٦	أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لِرَجُلٍ مِن ثَقيفٍ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ...	ابن شهاب الزُهري	السادس والتسعون	١٠٠١
١٠٧	أن رسولَ الله ﷺ قال يَومَ خَيبَرَ...	مكحول	الرابع والثمانون	٩٢٥
١٠٨	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَخَطَبَنَا وَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ...	ثعلبة بن صعير	الرابع والأربعون	٦٧١
١٠٩	أن رسولَ الله ﷺ قَضَى بالشُّفعَةِ فيما لَمْ يُقسَمْ...	أبو هريرة	السبعون	٨٤٥
١١٠	أن رسولَ الله ﷺ قَضَى باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	السادس والعشرون بعد المائة	١٢٠٨
١١١	أن رسولَ الله ﷺ قَضَى باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ	جابربن عبد الله	الخامس والعشرون بعد المائة	١٢٠٠

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١١٢	أن رسولَ الله ﷺ قَضَى باليَمينِ مَعَ الشّاهِدِ الواحِدِ	جعفر بن محمد عن أبيه	الخامس والعشرون بعد المائة	١١٩٩
١١٣	أنَّ رسولَ الله ﷺ كَبَّرَ بهِم في صَلاةِ الصُّبحِ ثم أومأ إلَيهِم...	أبو هريرة	الخامس والعشرين	١٣٩، ١٤٧، ٤٦٠
١١٤	أن رسولَ الله ﷺ لَعَنَ المُختَفِيَ والمُختَفِيَةَ	أم المؤمنين عائشة	العاشر بعد المائة	١١٠١
١١٥	أن رسول الله ﷺ نهى أن يُمنع نقعُ البئرِ	أم المؤمنين عائشة	الخامس والسبعون	٨٧٥
١١٦	أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن جُلُودِ السِّبَاعِ	أبو المليح	الأول	١٦٠
١١٧	أن رسولَ الله ﷺ وقَتَ لأهلِ المَدينَةِ ذا الحُلَيفَةِ...	عطاء	الثالث والخمسون	٧٤٥
١١٨	أن رسول الله ﷺ انْصَرفَ من اثْنَتَينِ، فقالَ لهُ ذُو اليَدَينِ...	أبي هريرة	الرابع والعشرون	٤٥٩
١١٩	أن رسولَ الله ﷺ: كان إذا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَه إلى السَّماءِ...	أبي هريرة	الواحد والعشرون	٤٠٤
١٢٠	أنَّ سلمةَ بنَ صَخرٍ البَياضِيَّ جَعَلَ امرأتَه عَلَيه كَظَهرِ أُمِّه...	محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان وأبي سلمة	الثالث بعد المائة	١٠٥١
١٢١	أن سلمة بن صخر البياضي جعل امرأته عليه...	محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان وأبي سلمة	الثالث بعد المائة	١٤١
١٢٢	أن صَفوانَ بنَ أُمَيَّةَ قيلَ له: مَن لَم يُهاجِرْ هَلَكَ...	صفوان بن عبدالله	التاسع بعد المائة	١٠٩٤
١٢٣	إن عادِيَّ الأرض لله ولرسوله ولكم من بعد...	ابن عباس	الرابع والسبعون	٨٦٩
١٢٤	أن عبد الله بن سَهلٍ الأنصارِيَّ وُجِدَ في قَليبٍ	سهل بن أبي حثمة	السابع والعشرين بعد المائة	١٤٧

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١٢٥	أن عبدَ اللهِ بنَ سَهلٍ الأنصارِيَّ ومُحَيِّصَةَ بنَ مَسعودٍ خَرَجا...	سهل بن أبي حثمة	السابع والعشرون بعد المائة	١٢١٣
١٢٦	أن عبدًا مِن رَقيقِ الخُمُسِ سَرَقَ مِنَ الخُمُسِ...	ميمون بن مهران	الحادي عشر بعد المائة	١١٠٨
١٢٧	أن عبدًا مِن رَقيقِ الخُمُسِ سَرَقَ مِنَ الخُمُسِ...	ابن عباس	الحادي عشر بعد المائة	١١٠٨
١٢٨	أن عُقبَةَ بنَ عامِرٍ قال لِلنَّبِيِّ ﷺ: إنَّ أُختَه نَذَرَت...	ابن عباس	الحادي والعشرون بعد المائة	١١٧٦
١٢٩	أنَّ غُلامَينِ من جُهَينَةَ كان بَينَهُما غُلامٌ...	أبي مجلز	الثامن والستون	٨٣٧
١٣٠	أنَّ غَيلانَ بنَ سلمةَ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ...	الزهري	السادس والتسعون	١٠٠١
١٣١	أنَّ غَيلانَ بنَ سلمةَ الثَّقَفِيَّ أسلَمَ وعِندَه عَشرُ نِسوَةٍ...	سالم عن أبيه	السادس والتسعون	١٠٠١
١٣٢	أَنَّ مِسْكِينَةً مَرِضَتْ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَرَضِهَا...	أبي أمامة بن سهل بن حنيف	الحادي والأربعون	٦٣٤
١٣٣	أنَّ مملوكاً أتَى النَّبِيَّ ﷺ. فذَكَرَ نَحوَه...	عكرمة	الأول بعد المائة	١٠٣٨
١٣٤	إنَّ هذا الدِّينَ مَتينٌ فأوغِلْ فيه برِفقٍ...	جابر بن عبدالله	الثامن والعشرون	٤٨٣
١٣٥	إنَّ هذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فأَوغِل فيهِ برِفقٍ...	محمد بن المنكدر	الثامن والعشرون	٤٩٤
١٣٦	إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ	أنس بن مالك	الثامن والعشرون	٤٩٦
١٣٧	أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ...	عبدالرحمن بن البيلماني	السادس بعد المائة	١٠٧٢
١٣٨	إنّا قَد أخَذْنا مِنَ العباسِ زَكاةَ العامِ عامَ الأوَّلِ	علي	الثالث والأربعون	٦٥٦
١٣٩	إنّا كُنّا قَد تَعَجَّلْنا صَدَقَةَ مالِ العباسِ لِعامِنا هَذا عامَ أوَّلَ	الحسن بن مسلم	الثالث والأربعون	٦٥٦

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١٤٠	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنَّما باعَ خِدمَةَ المُدَبَّرِ	أبو جعفر محمد بن علي	الحادي والثلاثون بعد المائة	١٢٣٧
١٤١	أنَّه تَزَوَّجَ امرأةً بكرًا فدَخَلَ بها فوَجَدَها حُبلَى...	بصرة بن أبي بصرة الغفاري	الخامس والتسعون	٩٩٢
١٤٢	أنَّـه رأَى رسـولَ اللهِ ﷺ وأَبـا بكـرٍ وعُمَـرَ وعُـثمانَ يَمشونَ بَينَ يَدَي الجِنازَةِ	سالم	الأربعون	٦١٣
١٤٣	أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَفِي (ص) سجدة؟...	مجاهد	الثاني والعشرون	٤٢٤
١٤٤	أنَّه شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ: صَلَّى على مَيِّتٍ...	أبي قتادة	الثاني والأربعون	٦٤٠
١٤٥	أنَّه كان يَـمسَحُ أعلَى الـخُفِّ وأَسفَلَه	المغيرة بن شعبة	التاسع	٢٥٢
١٤٦	أنه كَرِهَ أن يأخُذَ مِنها أكثَرَ مـمّا أعطَى	عطاء	التاسع والتسعون	١٠٢٥
١٤٧	أنـَّـهُم شَكُّوا في هِلالِ رَمَضانَ مَرَّةً...	عكرمة	الخامس والأربعون	٦٨١
١٤٨	إنِّي كُنْت جُنُبًا فَنَسِيت	ابن سيرين	الخامس والعشرون	٤٦٤
١٤٩	باعَ النَّبِيُّ ﷺ خِدمَةَ المُدَبَّرِ	أبي جعفر	الحادي والثلاثون بعد المائة	١٢٣٧
١٥٠	بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ عُمَرَ على الصّدَقَةِ...	أبي هريرة	الثالث والأربعون	٦٦٧
١٥١	بَلَغَنِي أنَّ رَجُلًا قَرَأَ بِآيَةٍ مِنَ القُرآنِ فِيهَا سَجْدَةٌ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ...	عطاء بن يسار	الثالث والعشرون	٤٣٢
١٥٢	بَلَغَنِي أنَّ رجلاً قرأَ بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ فيها سَجدَةٌ عندَ النبيِّ ﷺ	عطاء بن يسار	الثالث والعشرون	٤٢٦
١٥٣	بَينا نَحنُ عِندَ رسولِ الله ﷺ إذ جاءَه رَجُلٌ ينتِفُ شَعَرَه...	أبي هريرة	السابع والأربعون	٦٩٢
١٥٤	بَيـنَمَا رَجُـلٌ وَاقِـفٌ بِعَرَفَـةَ، إِذْ وَقَـعَ عَـنْ رَاحِلَتِـهِ فَوَقَصَتْهُ...	ابن عباس	الثامن والثلاثون	٦٠١

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١٥٥	تَـزَوَّجَ رسـولُ الله ﷺ عائشـةَ بَعـدَ مَـوتِ خَديجَـةَ بَثلاثِ سِنينَ...	عروة	الواحد والتسعون	٩٦٧
١٥٦	أن النبي ﷺ تزوج وهو محرم	أم المؤمنين عائشة	السابع والتسعين	١٤٨
١٥٧	أن النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ وهو مُحرِم	أم المؤمنين عائشة	السابع والتسعون	١٠١٤
١٥٨	تَزَوَّجَنِي رسولُ الله ﷺ لِستٍّ سِنينَ...	عائشة	الواحد والتسعون	٩٦٧
١٥٩	جـاءَ أعرابـيٌّ إلَى النَّبِـيّ ﷺ فقـالَ: إنِّي رأَيـتُ الـهِلالَ...	ابن عباس	الخامس والأربعون	٦٨١
١٦٠	جاءَ أعرابِيٌّ إلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيلَةَ هِلالِ رَمَضانَ...	ابن عباس	الخامس والأربعون	٦٨١
١٦١	جاء العباس إلى النبي ﷺ ساعة لم يأته فيها...	ابن عباس	التاسع والعشرون	٥٠٢
١٦٢	جاءَ رَجُلٌ إلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشكو أنَّ مَولاه زَوَّجَه...	ابن عباس	الأول بعد المائة	١٠٣٨
١٦٣	جاءَ رَجُلٌ إلَى رسولُ الله ﷺ وهو يَنتِفُ شَعَرَ رأسِه ويَدُقُّ صَدرَه...	أبي هريرة	السابع والأربعون	٦٩١
١٦٤	جَعَلَ رسولُ الله ﷺ شِعارَ الـمُهاجِرينَ يومَ بَدرٍ...	عائشة	الخامس والثمانون	٩٢٩
١٦٥	جَعَلَ رسولُ الله ﷺ شِعارَ المُهاجِرينَ يومَ بَدرٍ...	عروة بن الزبير	الخامس والثمانون	٩٢٩
١٦٦	حَريمُ البِئرِ العادِّيَة خَمسونَ ذِراعًا...	سعيد بن المسيب	السادس والسبعون	٨٨٢
١٦٧	خرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إلَى الصَّلَاةِ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ...	أبي هريرة	الخامس والعشرون	٤٦٤
١٦٨	خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ	عبدالله بن زيد	الخامس والثلاثون	٥٧٨
١٦٩	خَرَجَ رجلانِ في سَفَرٍ فحَضَرَتِ الصَّلاةُ...	أبي سعيد الخدري	السابع	٢١٩
١٧٠	خـرَجَ ليلـةً فـإذا هـو بـأبِي بكـرٍ يُصَـلِّي يَخفِـضُ مِـن صَوتِه...	ثابت البناني	السابع والعشرون	٤٨٠

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١٧١	خَمِّروا وُجوهَ مَوتاكُم، ولا تَشَبَّهوا بيَهودَ	ابن عباس	الثامن والثلاثون	٥٩٦
١٧٢	خَمِّرُوا وُجُوهَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ	عطاء	الثامن والثلاثون	٦٠٠
١٧٣	خَمسٌ فواسِقُ يُقتَلنَ في الحِلِّ والحَرَم...	عائشة	السابع والخمسون	٧٧١
١٧٤	خَيَّرَ رسولُ الله ﷺ رَجُلاً بعدَ البَيعِ...	طاوس	الثاني والستون	٧٩٩
١٧٥	دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةٍ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرنَا مَعَهُ...	أنس	السادس والعشرون	٤٧٤
١٧٦	دَخَلَ النبيُّ ﷺ في صَلاتِه، فكَبَّرَ فكَبَّرنا معه...	أنس بن مالك	السادس والعشرون	٤٧١
١٧٧	أن النبي ﷺ رأى رجلاً يُصَلِّي فإذا سَجَدَ لم يَمَسَّ أنفُه الأرضَ...	عبدالله بن عباس	الخامس عشر	٣٢٨
١٧٨	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأى رَجُلاً يُلَبِّي عن رَجُلٍ...	عبدالله بن عباس	الواحد والخمسون	٧٣١
١٧٩	رأَيتُ بلالاً خَرَجَ إلى الأبطَحِ فأَذَّنَ...	أبي جحيفة	الثاني عشر	٣٠٤
١٨٠	رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ	عبدالله	الأربعون	٦٢٧
١٨١	رأَيتُ رسولَ الله ﷺ وأبا بكر، وعُمَرَ يمشون أمام الجنازة	سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه	الأربعين	١٣٧
١٨٢	رأَيتُ رسولَ الله ﷺ وأبا بكر، وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمشونَ أمامَ الجِنازَةِ	عبدالله بن عمر	الأربعون	٦١٢
١٨٣	زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ...	أبي هريرة	الرابع والأربعون	٦٧٢
١٨٤	سألت عائشة أم المؤمنين كَيفَ كانَت صَلاةُ رسولِ اللهِ...	أبو سلمة ابن عبدالرحمن	الثاني الأربعون	٦٣٩
١٨٥	سَجَدَهَا دَاوُدُ تَوْبَةً، وَنَسْجُدُهَا شُكرًا	ابن عباس	الثاني والعشرون	٤٢٢
١٨٦	سَجَدَها داوُدُ عليه السَّلامُ لِتَوبَةٍ، ونَسجُدُها نَحنُ شُكراً	ذر	الثاني والعشرون	٤١٧

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
١٨٧	سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً يقولُ لَبَّيكَ عن فُلانٍ...	عطاء	الواحد والخمسون	٧٣١
١٨٨	سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ صَوتَ خُصومٍ بالبابِ عاليَةً أصواتُهُم...	عائشة	الرابع والستون	٨١٣
١٨٩	سَمِعَ رسولُ اللهِ ﷺ رَجُلاً يُلَبِّي عن شُبرُمَةَ...	ابن عباس	الواحد والخمسون	٧٣٢
١٩٠	سئل رسول الله ﷺ عن النشرة؟...	جابر بن عبدالله	---	١٠٣
١٩١	سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن الشِّعرِ...	عائشة	التاسع والعشرون بعد المائة	١٢٢٢
١٩٢	سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن النُّشْرَةِ...	جابر بن عبدالله	السادس عشر بعد المائة	١١٤٣
١٩٣	سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: أيُّ الكَسبِ أطيَبُ أو أفضَلُ؟...	أبي بردة	الحادي والستون	٧٩٠
١٩٤	سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: ما برُّ الحَجِّ؟...	جابر بن عبدالله	التاسع والخمسون	٧٨٠
١٩٥	الشَّريكُ شَفيعٌ في كُلِّ شَيءٍ	ابن أبي مليكة	الثاني والسبعون	٨٥٧
١٩٦	الشَّريكُ شَفيعٌ، والشُّفعَةُ في كُلِّ شَيءٍ	عبدالله بن عباس	الثاني والسبعون	٨٥٧
١٩٧	الشُّفعَةُ فيما لَمْ يُقسَمْ، فإذا وقَعَتِ الحُدودُ فلا شُفعَةَ	أبو سلمة وسعيد بن المسيب	السبعون	٨٤٥
١٩٨	الشُّفعَةُ فيما لَمْ يُقسَمْ، فإذا وقَعَتِ الحُدودُ فلا شُفعَةَ	أبو هريرة	السبعون	٨٤٦
١٩٩	شَكَا أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ...	أبي هريرة	الخامس عشر	١٤٤
٢٠٠	شَكَا أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيهِم...	أبي هريرة	السادس عشر	٣٤٦
٢٠١	شَكَوْا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الادِّعامَ والِاعتِمَادَ فِي الصَّلَاةِ...	النعمان بن أبي عياش	السادس عشر	٣٥٥

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٠٢	شَكَونا إلى رسولِ الله ﷺ الاعتِمادَ والادِّعامَ في الصَّلاة...	النعمان بن أبي عياش	السادس عشر	٣٤٦
٢٠٣	شَكَونا إلى رسولِ الله ﷺ الاعتِمادَ والادِّعامَ...	النعمان بن أبي عياش	الخامس عشر	١٤٤
٢٠٤	شَهِدتُ عمرَو بن أبي حَسَن سَأَلَ عَبد الله بن زَيدٍ...	عبدالله بن زيد	الثاني	١٧٢
٢٠٥	ص لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا	ابن عباس	الثاني والعشرون	٤٢٤
٢٠٦	صاعٌ مِن بُرٍّ أو قَمحٍ، عن كُلِّ اثنَينِ...	أبي صعير	الرابع والأربعون	٦٦٨
٢٠٧	صَلَّى النبيُّ ﷺ الظُّهرَ أوِ العَصرَ- فسَها في رَكعَتَينِ فانصَرَفَ...	أبي هريرة	الرابع والعشرون	٤٣٦
٢٠٨	صلى النبي ﷺ الظهر أو العصر-، فجعل رجل يقرأ...	عبدالله بن شداد بن الهاد الليثي	السابع عشر	٣٧١
٢٠٩	صَلَّى رسولُ الله ﷺ بعدَ ما قَدِمَ المَدينَةَ سِتَّةَ عَشَرَ- شَهرًا...	سعد	الرابع عشر	٣٢١
٢١٠	صلى رسول الله ﷺ على جِنَازةٍ، فَحفِظتُ من دُعائِهِ...	عوف بن مالك	الثاني والأربعون	٦٥٥
٢١١	أنّ النبيَّ ﷺ صلى رَكعتَينِ ثم سلّم، فقال ذُو الشِّمَالَيْن...	أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة	الرابع والعشرون	٤٥٧
٢١٢	أن النّبِيّ ﷺ صَلّىَ عَلَىَ قَبْرٍ	أنس بن مالك	الحادي والأربعون	٦٣٧
٢١٣	أنَّ النَّبِيّﷺ صَلَّى على قَبرِ امرأَةٍ فكَبَّرَ أربَعاً	أبو أمامة ابن سهل	الحادي والأربعين	١٤٠، ٦٢٩

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢١٤	صـلَّينا مـع النَّبـي ﷺ نَحْـوَ بَيْـتِ الـمَقْدِسِ سِـتَّةَ عَشرَ...	البراء بن عازب	الرابع عشر	٣٢٧
٢١٥	ضَعْ أنفَكَ ليَسجُدَ مَعَكَ	ابن عباس	الخامس عشر	١٤٤، ٣٢٩
٢١٦	عادِيُّ الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد...	طاوُس	الرابع والسبعون	٨٦٩
٢١٧	عَرَّسَ رسولُ الله ﷺ بنا مَرجِعَه مِن خَيبَرَ...	أبي هريرة	الثالث عشر	٣١٢
٢١٨	عَمَلُ الرَّجُلِ بيَدِه، وكُلُّ بَيعٍ مَبرورٍ	سعيد بن عمير	الحادي والستون	٧٩٠
٢١٩	عن النبيِّ ﷺ أنَّه صَلَّى وكانَ مَن خَلفَه يَقرأُ...	جابر بن عبدالله	السابع عشر	٣٥٧
٢٢٠	غُسلُ يَومِ الـجُمُعَةِ واجبٌ على كَلِّ مُـحْتَلِمٍ...	أبي سعيد الخدري	الرابع والثلاثون	٥٧٠
٢٢١	فإن جاءَ بشاهِدٍ أُحْلِفَ مَعَ شاهِدِه	عمرو بن شعيب	السادس والعشرون بعد المائة	١٢٠٨
٢٢٢	الفَجرُ فجرانِ	محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان	الحادي عشر	٢٨٨
٢٢٣	الْفَجْرُ فَجْرَانِ فَأَمَّا الْمُسْتَطِيلُ فِي السَّمَاءِ فَلَا يَمْنَعَنَّ السَّحُورَ...	عبدالرحمن بن عائش	الحادي عشر	٣٠٣
٢٢٤	الْفَجْرُ فَجْرَانِ، فَجْرٌ يَحِلُّ فيهِ الطَّعامُ...	عبدالله بن عباس	الحادي عشر	٢٩٩
٢٢٥	الْفَجْرُ فَجْرَانِ، فَجْرٌ يَطْلعُ بِلَيْلٍ يَحِلُّ فيهِ الطَّعَامُ...	عبدالله بن عباس	الحادي عشر	٢٩٩
٢٢٦	الفَجرُ فجرانِ؛ فأَمّا الفَجرُ الذي يَكونُ كَذَنَبِ السِّرحانِ...	جابر بن عبدالله	الحادي عشر	٢٨٨
٢٢٧	فلما قضى صلاته استقبل القوم بوجهه وقلب رداءه...	أنس	الخامس والثلاثون	٥٧٨
٢٢٨	قال رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إنِّي أسمَعُ اللهَ يقولُ...	أنس بن مالك	المائة	١٠٣١

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٢٩	قال رجل: أعتق عن أبي يا رسول الله؟...	عائشة	الثاني والثمانين	١٤٩، ٩١٨
٢٣٠	قال عُمَرُ: يا رسولَ اللهَّ، إنِّي أصَبتُ مالاً بـخَيبَر...	ابن عمر	السابع والسبعون	٨٨٨
٢٣١	قال يَهودِيٌّ يومَ قُرَيظَةَ: مَن يُبارِزُ ؟...	عكرمة	الثالث والثمانون	٩٢١
٢٣٢	قَرَأَ رجل عِنْد النَّبِي ﷺ سَجْدَة فَلم يسْجد...		الثالث والعشرون	٤٢٧
٢٣٣	قَرَأتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا	زيد بن ثابت	الثالث والعشرون	٤٣٤
٢٣٤	قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بشاهِدٍ ويَمينٍ في الحُقوقِ	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	السادس والعشرون بعد المائة	١٢٠٨
٢٣٥	قَضَى رسولُ الله ﷺ بالشُّفعَةِ فيما لم يُقسَمْ...	أبو هريرة	السبعون	٨٤٦
٢٣٦	كان الرَّجُلُ يَلطِمُ الرَّجُلَ في الجاهِليَّةِ ويَقولُ: إنِّي صَرورَةٌ...	عكرمة	السادس والخمسون	٧٦٣
٢٣٧	كانَ النبيُّ ﷺ يَلي عانَتَه بيَدِهِ	حبيب بن أبي ثابت	الخامس	٢٠٧
٢٣٨	كان بَينَ أبياتِنا رَجُلٌ مُخدَجٌ ضَعيفٌ...	سعيد بن سعد بن عبادة	الثامن بعد المائة	١٠٨٥
٢٣٩	كان رجلان من جهينة بينهما غلام...	عبدالله بن مسعود	الثامن والتسعين	١٤٢
٢٤٠	كان رَجُلانِ مِن جُهَينَةَ بَينَهُما غُلامٌ، فأعتَقَه أحَدُهُما...	عبدالله بن مسعود	الثامن والستون	٨٣٦
٢٤١	كان رسول الله ﷺ إذا اطَّلَى وَلِيَ عَانَتَهُ بِيَدِهِ	حبيب بن أبي ثابت	الخامس	٢١٧
٢٤٢	كان رسولُ الله ﷺ إذا تَنَوَّرَ وَلِيَ عانَتَه بيَدِهِ	حبيب بن أبي ثابت	الخامس	٢٠٧
٢٤٣	كان رسولُ الله ﷺ إذا صَلَّى رَفَعَ رأسَه إلى السَّماءِ...	محمد بن سيرين	الواحد والعشرون	٤٠٣

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٤٤	كَـانَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَـامَ فِي الصَّـلَاةِ نَظَـرَ هَكَـذَا وَهَكَذَا...	محمد بن سيرين	الواحد والعشرون	٤١٥
٢٤٥	كـان رسـولُ الله ﷺ يَكـرَهُ مِـنَ الشّـاةِ سَـبعًا: الـدَّمَ والمَرَارَ...	مجاهد	السابع عشر بعد المائة	١١٥٠
٢٤٦	كان لِرَجُلٍ على النَّبِيِّ ﷺ تَمْرٌ فأتاه يَتَقاضاه...	عبدالله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب	الثاني والعشرون بعد المائة	١١٨٢
٢٤٧	كـان نـاسٌ مـن أهـلِ البادِيَـةِ يـأتونَ بلُحْـمانٍ قَـد ذَبَحوها...	عروة بن الزبير	الرابع عشر بعد المائة	١١٢٧
٢٤٨	أن النبيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ ويَلِي عانَتَه بيَدِهِ	أم المؤمنين أم سلمة	الخامس	١٣٧، ٢٠٧
٢٤٩	كانَت رُخصَـةً لِعَـلِيٍّ قـال: يـا رسـولَ اللهِ إن وُلِـدَ لِي بَعدَكَ...	ابن الحنفية	الخامس عشر بعد المائة	١١٣٥
٢٥٠	كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأُ فيه بـ: الحَمدُ لـلَّهِ أقطَعُ	أبو هريرة	الثالث والثلاثين	١١٤، ٥٤٣
٢٥١	كُلُّ أَمَرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمدِ أَقطَعُ أَو أَجْذَمُ	كعب	الثالث والثلاثون	٥٤٦
٢٥٢	كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ...	أبوسعيد الخدري	الرابع والأربعون	٦٧٩
٢٥٣	كُنَّا نُعْطِيهَا فِى زَمَانِ النَّبِىِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ...	أبو سعيد الخدري	الرابع والأربعون	٦٧٩
٢٥٤	كُنتَ إماماً، فلَو سَجَدتَ سَجَدتُ مَعَكَ	عطاء بن يسار	الثالث والعشرين	١٣٩
٢٥٥	كُنتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ فمَرَّ رَجُلٌ برسولِ الله ﷺ يُسأئلُه...	ابن عمر	الرابع والعشرون بعد المائة	١١٩٤

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٥٦	لَا بَأسَ بِبَيعِ خِدمَةِ الـمُدَبَّرِ إِذَا احتَاجَ	جابر بن عبدالله	الحادي والثلاثون بعد المائة	١٢٥
٢٥٧	لا بأسَ ببَيعِ خِدمَةِ المُدَبَّرِ إذا أحتاجَ	جابر بن عبدالله	الحادي والثلاثون بعد المائة	١٢٣٦
٢٥٨	لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إلاَّ لِخَمسَةٍ...	أبو سعيد الخدري	السادس والثمانون	٩٣٣
٢٥٩	لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إلا لِخَمسَةٍ...	عطاء بن يسار	السادس والثمانون	٩٣٣
٢٦٠	لا تُعَلِّموا قُرَيشاً وتَعَلَّموا مِنها...	ابن أبي حثمة	الثلاثون	٥١٤
٢٦١	لا تُقبَلْ صَلاةُ أحَدِكُم إذا أحدَثَ حَتَّى يَتَوَضّأَ	أبو هريرة	الثامن عشر	٣٧٥
٢٦٢	لا صَرُورَةَ في الإسلامِ	عبدالله بن عباس	السادس والخمسون	٧٦٣
٢٦٣	لا صَلاةَ لِمَن لا يَمَسُّ أنفُه الأرضَ ما يَمَسُّ الجَبينُ	عبدالله بن عباس	الخامس عشر	١٤٤
٢٦٤	لا ضَرَر ولا ضِرارَ	يحيى بن عمارة	التاسع والستون	٨٤٠
٢٦٥	لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ، مَن ضارَّ ضَرَّه اللهُ...	أبو سعيد الخدري	التاسع والستون	٨٤٠
٢٦٦	لا يأخُذُ منَ المُختَلِعَةِ أكثَرَ ممّا أعطاها	عطاء	التاسع والتسعون	١٠٢٥
٢٦٧	لا يحل لأحد يهبُ لأحدٍ هبةً ثم يعود فيها إلا الوالد	طاوس	الثامن والسبعون	٨٩١
٢٦٨	لا يرجع الرجل في هبته إلا الوالد من ولده...	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	الثامن والسبعون	٨٩٢
٢٦٩	لا يرجع في هبته إلا الوالد، والعائد في هبته كالعائد في قيئه	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	الثامن والسبعون	٨٩١
٢٧٠	لا يَغلَقُ الرَّهنُ...	سعيد بن المسيب	السابع والستون	٨٢٨
٢٧١	لا يَغلَقُ الرَّهنُ، الرهنُ مِن صاحِبِه الَّذِي رَهَنَه، لـه غُنمُه وعَلَيه غُرمُه	سعيد بن المسيب	السابع والستون	٨٢٧

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٧٢	لا يَغلَقُ الرَّهنُ، لِصاحِبِه غُنمُه وعَلَيه غُرمُه	أبو هريرة	السابع والستون	٨٢٧
٢٧٣	لا يَغلَقُ الرَّهنُ، له غُنمُه وعَلَيه غُرمُه	أبو هريرة	السابع والستون	٨٢٧
٢٧٤	لاَ يَقْبَلُ اللهُ صَلاَةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ	أبو هريرة	الثامن عشر	٣٨٧
٢٧٥	لا يُمنَعُ فضلُ الماءِ، ولا نَقعُ البِئرِ	أم المؤمنين عائشة	الخامس والسبعون	٨٧٦
٢٧٦	لا يُمنَعُ نَقعُ البِئرِ وهو الرَّهوُ	أم المؤمنين عائشة	الخامس والسبعون	٨٧٥
٢٧٧	لا يُمنعُ نَقعُ بئرٍ	عمرة بنت عبدالرحمن	الخامس والسبعون	٨٧٥
٢٧٨	لا يَمنَعُكِ ذَلِكِ، اشتَرِيها وأعتِقيها، فإنَّما الوَلاءُ لمن أعتَقَ	عمرة بنت عبدالرحمن	الثالث والثلاثين بعد المائة	١١٠
٢٧٩	لا ينبغي لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها...	ابن عباس وابن عمر	الثامن والسبعون	٨٩١
٢٨٠	لا يُنْجِي أحَدَكُم عَمَلُهُ...	أبو هريرة	الثامن والعشرون	٤٩٨
٢٨١	أن النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ المُختَفِيَ والمُختَفِيَةَ	عمرة بنت عبدالرحمن	العاشر بعد المائة	١١٠١
٢٨٢	لَم يَرَوا لِلمُتَحابَّينِ مِثلَ التَّزَوُّجِ	عبدالله بن عباس	الثامن والثمانون	٩٤٦
٢٨٣	إنَّ النَّبِيَّ ﷺ -زَعَموا- لَم يوَقِّتْ ذاتَ عِرقٍ...	ابن جريج	الثالث والخمسون	٧٤٥
٢٨٤	لما قَدِمَ جَعفَرٌ مِنَ الحَبَشَةِ استَقبَلَه رسولُ الله ﷺ فقَبَّلَه	عبدالله بن جعفر	التسعون	٩٥٩
٢٨٥	لما قَدِمَ جَعفَرٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مِنَ الحَبَشَةِ ضَمَّه النَّبِيُّ ﷺ...	الشعبي	التسعون	٩٥٩
٢٨٦	لـمّا كان يَومُ أُحُدٍ أشرَفَ النَّبِيُّ ﷺ على الشُّهَداءِ الَّذينَ قُتِلوا يَومَئِذٍ...	جابر بن عبدالله	التاسع والثلاثون	٦٠٢

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٢٨٧	الله ورسوله مولى من لا مولى له...	أم المؤمنين عائشة	الثمانون	١٤٢، ٩٠٨
٢٨٨	اللَّهُمَّ اسقِ عِبادَكَ، وبَهائمَكَ، وانشُرْ رَحمَتَكَ، وأَحي بَلَدَكَ المَيِّتَ	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	السابع والثلاثون	٥٨٨
٢٨٩	اللَّهُمَّ اسقِنا غَيثًا مُغيثاً مَريئاً مَريعاً عاجِلاً غَيرَ آجِلٍ...	جابر بن عبدالله	السادس والثلاثون	٥٨٠
٢٩٠	اللَّهُمَّ اغفِرْ لِحَيِّنا ومَيِّتِنا وغائبِنا وشاهِدِنا...	أبو إبراهيم رجل من بني عبد الأشهل	الثاني والأربعين	١١٧، ٦٣٨
٢٩١	اللهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا...	أبو إبراهيم الأنصاري عن أبيه	الثاني والأربعون	٦٥٢
٢٩٢	اللَّهُمَّ اغفِرْ لحَيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائبِنا...	أبو هريرة	الثاني والأربعون	٦٣٩
٢٩٣	ما أدرِي تُبَّعٌ أَلَعِينًا كان أم لا؟...	أبو هريرة	الثاني عشر بعد المائة	١١١٢
٢٩٤	ما رأَيتُ لِلمُتَحابَّينِ مِثلَ النِّكاحِ	طاوس	الثامن والثمانون	٩٤٦
٢٩٥	الماءُ لا يَنجُسُ إلا ما غَيَّرَ ريحَه أو طَعمَه	أبو أمامة الباهلي	الثامن	٢٣٤
٢٩٦	الماءُ لا يُنَجِّسُه شَيءٌ إلا ما غَلَبَ عليه؛ طَعمِه أُو ريحِه	أبي أمامة الباهلي	الثامن	٢٣٤
٢٩٧	ماتَ رَجُلٌ على عَهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ولَم يَترُكْ وارِثاً...	عبدالله بن عباس	الحادي والثمانون	٩١٣
٢٩٨	مال الله سرق بعضه بعضا	عبدالله بن عباس	الحادي عشر بعد المائة	١٢٢
٢٩٩	مَرَّ رَجُلٌ على النَّبِيِّ ﷺ فقال: ((مَن يَعرِفُهُ؟))...	ابن أبي نجيح	الرابع والعشرون بعد المائة	١١٩٤

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٣٠٠	مَرَّ رسولُ اللهِ ﷺ برَجُلٍ أوِ امرأَةٍ لا يَضَعُ أنفَه إذا سَجَدَ...	عكرمة	الخامس عشر	٣٢٨
٣٠١	مَعاشِرَ المُسلِمينَ، هَذا يَومٌ جَعَلَه اللهُ ﷻ لَكُم عيدًا...	أبو هريرة	الرابع والثلاثون	٥٥٨
٣٠٢	المَعدِنُ جُبارٌ، والبِئرُ جُبارٌ، والسَائمَةُ جُبارٌ...	هزيل بن شرحبيل	الثالث عشر بعد المائة	١١٨، ١١٢١
٣٠٣	من أحيا ميتاً من مَوتان الأرضِ فله رقبتها...	ابن طاوس	الرابع والسبعون	٨٧١
٣٠٤	مَنِ اشتَرَى شاةً مُحَفَّلَةً فإنَّ لِصاحِبِها أن يَحتَلِبَها...	أنس بن مالك	الخامس والستون	٨١٧
٣٠٥	مَنِ اشتَرَى مُصَرّاةً أو لِقْحَةً مُصَرّاةً فهو بأَحَدِ النَّظَرَينِ...	الحسن البصري	الخامس والستون	٨١٧
٣٠٦	من توضأَ فأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُم أَتَى الجُمُعَةَ...	أبو هريرة	العاشر	٢٨٧
٣٠٧	مَن تَوَضّأَ فبِها ونِعمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضَلُ	عبدالرحمن بن سمرة	العاشر	٢٦٧
٣٠٨	منْ تَوَضَّأَ نَحوَ وُضُوئِي هذا...	عثمان بن عفان	الثاني	١٧٢
٣٠٩	مَن تَوَضّأَ يومَ الجُمُعَةِ فبِها ونِعمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضَلُ	سمرة بن جندب	العاشر	٢٦٦
٣١٠	من رعف في صلاته فلينصرف فليتوضأ ثم ليبن على ما صلى	أم المؤمنين عائشة	التاسع عشر	٣٨٨
٣١١	مَن صَلَّى خَلفَ الإمامِ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ	جابر بن عبدالله	السابع عشر	١٠٩
٣١٢	من صلَّى رَكْعَةً لَم يَقْرأ فِيها بِأُمِّ القُرآنِ...	جابر بن عبد الله	السابع عشر	٣٧٣
٣١٣	مَن قَتَلَ في عِمِّيَّا أو رِمِّيَّا تَكونُ بَينَهُم بحَجَرٍ أو سَوطٍ...	عبدالله بن عباس	الخامس بعد المائة	١٠٦٣
٣١٤	مَن كان له إمامٌ فإنَّ قراءةَ الإمامِ له قراءةٌ	عبدالله بن شداد	السابع عشر	٣٥٧

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٣١٥	نُبِّئتُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَه إلى السَّماءِ...	محمد	الواحد والعشرون	٤٠٣
٣١٦	نُفِسَت أسماءُ بنتُ عُمَيسٍ بمُحَمَّدِ بنِ أبي بكرٍ...	أم المؤمنين عائشة	الرابع والخمسون	٧٥١
٣١٧	نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر...	أم المؤمنين عائشة	الرابع والخمسون	١٣٨
٣١٨	أن النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أن يُقالَ لِلمُسلِمِ: صَرورَةٌ	عبدالله بن عباس	السادس والخمسون	٧٦٣
٣١٩	نهى رسول الله ﷺ عن صبر الروح...	عبيدالله بن عبدالله	التاسع عشر بعد المائة	١٤٣
٣٢٠	نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن التَّحريشِ بَينَ البَهائمِ	عبدالله بن عباس	الثامن عشر بعد المائة	١١٥٥
٣٢١	نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن التَّحريشِ بَينَ البَهائمِ	مجاهد	الثامن عشر بعد المائة	١١٥٥
٣٢٢	نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن بَيعِ الحَيَوانِ بالحَيَوانِ نَسيئَةً	عبدالله بن عباس	الثالث والستون	٨٠٥
٣٢٣	نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن جُلودِ السِّباعِ أن تُفرَشَ	أبو المليح	الأول	١٥١
٣٢٤	نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن جُلودِ السِّباعِ أن تُفرَشَ	أبو المليح	الأول	١١٩
٣٢٥	نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن صَبْرِ الرُّوحِ، وخِصاءِ البَهائمِ	عبدالله بن عباس	التاسع عشر بعد المائة	١١٦٣
٣٢٦	هما فَجْران: فأما الذي كأنه ذَنَب السِّرحان...	محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان	الحادي عشر	٢٩٦
٣٢٧	هُما فجرانِ؛ فأَمّا الَّذِي كأَنَّه ذَنَبُ السِّرْحانِ...	محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان	السادس والأربعون	٦٩٠

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٣٢٨	هو كَلامٌ؛ فحَسَنُه حَسَنٌ وقَبيحُه قَبيحٌ	أم المؤمنين عائشة	التاسع والعشرون بعد المائة	١٢٢٢
٣٢٩	أن النَّبِيَّ ﷺ وأصحابَه كانوا يَنحَرونَ البَدَنَةَ مَعقولَةَ اليُسرَى...	عبدالرحمن بن سابط	الثامن والخمسون	٧٧٦
٣٣٠	والله لأغزوَنَّ قُرَيشاً، والله لأغزوَنَّ قُرَيشاً...	عبدالله بن عباس	العشرون بعد المائة	١١٦٩
٣٣١	والله لأغزوَنَّ قُرَيشاً، والله لأغزوَنَّ قُرَيشاً...	عكرمة	العشرون بعد المائة	١١٦٩
٣٣٢	وضّأْتُ رسولَ اللهﷺ في غَزوَةِ تَبوكَ...	المغيرة بن شعبة	التاسع	٢٥٢
٣٣٣	وقَّتَ رسولُ الله ﷺ لأهلِ المَدينَةِ ذا الحُلَيفَةِ...	جابر بن عبدالله	الثالث والخمسون	٧٤٥
٣٣٤	يا رسولَ الله إن هَهُنا أقواماً حدَيثَ عَهدٍ بشِركٍ يأتونَنا بلُحْمانٍ...	أم المؤمنين عائشة	الرابع عشر بعد المائة	١١٢٧
٣٣٥	يا رسولَ الله، ألا تولّيني؟...	جابر بن عبدالله	الثالث والعشرون بعد المائة	١١٩٠
٣٣٦	يا رسولَ الله، أمِّرْني على بَعضِ ما ولاّكَ اللهُ...	محمد بن المنكدر	الثالث والعشرون بعد المائة	١١٩٠
٣٣٧	يا رسول الله، إن الأعراب يأتونا بلحم...	أم المؤمنين عائشة	الرابع عشر بعد المائة	١١٢٩
٣٣٨	يا رسولُ الله، إنَّ لي جارَينِ فبأيِّهما أبدأُ ؟...	أم المؤمنين عائشة	السابع والثمانون	٩٤٢
٣٣٩	يا رسولَ الله، إن وُلِدَ لي مِن بَعدِكَ ولَدٌ أُسَمّيه باسمِكَ...	علي بن أبي طالب	الخامس عشر بعد المائة	١١٣٥
٣٤٠	يا رسولَ الله، رَجُلٌ كان عَلَيه قَضاءٌ مِن رَمَضانَ...	صالح بن كيسان	الثامن والأربعون	٧٠٦
٣٤١	يا رسولَ الله، مِمّ أضرِبُ مِنه يَتيمِي؟...	جابر بن عبد الله	السادس والستون	٨٢١
٣٤٢	يا عباسُ، يا عَمّاه، ألا أُعطيكَ؟...	عبدالله بن عباس	التاسع والعشرون	٤٩٩، ٥٠٩

م	طرف الحديث	الراوي	رقم الحديث	الصفحة
٣٤٣	يَا مَعشَرَ المُسلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَومٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا...	ابن السباق	الرابع والثلاثون	٥٦٩
٣٤٤	يا مَعشَرَ الـمُسلِمينَ، إنَّ هَـذا يَـومٌ جَعَلَـه اللهُ عيـداً لِلمُسلِمينَ...	ابن السباق	الرابع والثلاثون	٥٥٨
٣٤٥	يَقتُلُ الـمُحرِمُ الحَيَّةَ والذِّئبَ	سعيد بن المسيب	السابع والخمسون	٧٧١
٣٤٦	يقولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: إنَّ عبدًا أصحَحْتُ جِسمَه...	أبو سعيد الخدري	الستون	٧٨٥
٣٤٧	يُؤدَي المُكاتَبُ بحِصَّةِ ما أدَّى ديَةَ حُرٍّ، وما بَقِيَ ديَةَ عبدٍ	عبدالله بن عباس	الثاني والثلاثون بعد المائة	١٢٤٧
٣٤٨	يُؤدَي المُكاتَبُ بقَدرِ ما أدَّى	علي بن أبي طالب	الثاني والثلاثون بعد المائة	١٢٤٧

فهرس الرواة المترجم لهم

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١	أبان بن يزيد العَطَّار.	الثاني والأربعون
٢	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي.	الخامس والثمانون
٣	إبراهيم بن بشار الرمادي.	الثامن والعشرون بعد المائة
٤	إبراهيم بن الحسن بن الهيثم الخَثعمي، أبو إسحاق المِقسَمِيّ.	الخامس عشر
٥	إبراهيم بن سليمان الخلاَّلُ.	الثاني.
٦	إبراهيم بن سليمان بن داود البُرُلُّسي.	السادس والعشرون
٧	إبراهيم بن سليمان بن رَزِين الأُرْدُنِّي.	الثامن عشر
٨	إبراهيم بن طَهْمان بن شعبة الخراساني، أبو سَعِيد الْهَرَوِيُّ.	الخامس عشر
٩	إبراهيم بن عامر بن مسعود الجمحي.	السابع والأربعون
١٠	إبراهيم بن عامر بن مسعود بن أمية بن خلف القرشي.	السابع والأربعون
١١	إبراهيم بن عثمان العبسي – أبو شيبة–.	الحادي والثلاثون بعد المائة
١٢	إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني.	السابع.
١٣	إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو إسحاق الكوفي.	الخامس عشر
١٤	إبراهيم بن مرة الشامي.	الثالث والتسعون
١٥	إبراهيم بن ميسرة الطائفي.	الثامن والثمانون
١٦	إبراهيم بن نافع المخزومي.	الثامن والسبعون
١٧	أبو بكر ابن أبي شيبة	العاشر
١٨	أجلح بن عبد الله بن حجية الكندي.	التسعون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١٩	أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي.	التاسع والأربعون
٢٠	أحمد بن الحسن بن أبان المُضَرِيّ.	الثالث
٢١	أحمد بن سنان القطان.	السادس والثمانون
٢٢	أحمد بن عبد الجبار بن مُحَمَّد بن عمير العطاردي.	الرابع عشر
٢٣	أحمد بن عبد الله بن ميسرة.	السابع والستون
٢٤	أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله التميمي اليربوعي الكوفي.	الحادي عشر
٢٥	أحمد بن مُحَمَّد بن الأزهر بن حريث.	الثامن والأربعون
٢٦	أحمد بن مُحَمَّد بن حَنْبل بن هِلال بن أسد الشَّيْبَانِيّ الْمروزِي.	العاشر
٢٧	أحمد بن مُحَمَّد بن عمران بن موسى أبو الحسن النهشلي، يعرف بابن الجندي.	الثالث والثلاثون
٢٨	أحمد بن منصور الرمادي	الثاني عشر بعد المائة
٢٩	أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي أبو جعفر الكوفي.	السابع بعد المائة
٣٠	آدم بن أبي إياس.	الثاني عشر بعد المائة
٣١	أسامة بن حفص المدني.	الرابع عشر بعد المائة
٣٢	أسامة بن زيد اللَيْثي مولاهم أبو زيد المدني.	الخامس والعشرون
٣٣	إسحاق بن إدريس الأسواري البصري.	الأول
٣٤	إسحاق بن راشد الجزري، أبو سليمان الحراني.	التاسع والثلاثون
٣٥	إسحَاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَةَ عبد الرحمن الأسود الأموي.	الثالث والعشرون
٣٦	إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي.	الخامس والثلاثون
٣٧	إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي. المعروف بـ(الأزرق).	الخامس عشر بعد المائة
٣٨	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السَّبِيعِيُّ	الخامس عشر
٣٩	أسعد بنِ سهل حُنيفٍ الأنصاري، المعروف بكنيته: أبي أمامة	الحادي والأربعون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٤٠	إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي، المعروف بابن عُلَيَّة.	الأول.
٤١	إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي.	التسعون
٤٢	إسماعيل بن أبي حكيم القرشي مولاهم المدني.	الخامس والعشرون
٤٣	إسماعيل بن أبي زياد الشامي.	الثالث والثلاثون
٤٤	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الجَهْضَمِي الأَزْدِي.	الثالث
٤٥	إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص.	السادس والسبعون
٤٦	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، الزَّرَقِي، أبو إسحاق القارئ.	العشرون
٤٧	إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلْقاني	الثالث والأربعون
٤٨	إسماعيل بن عمر، أبو المنذر الواسطي.	الحادي والستون
٤٩	إسماعيل بن سُميع الحنفي.	المائة
٥٠	إسماعيل بن عيَّاش بن سُليم العَنْسي أبو عُتبة الحِمصي.	الرابع
٥١	إسماعيل بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن صالح، أبو علي الصفار، المُلَحِي، البغدادي، النَّحوي.	الثالث
٥٢	إسماعيل بن مسلم المكي.	الخامس والستون
٥٣	أشهل بن حاتم الجمحي.	السابع والثمانون.
٥٤	أيوب بن أبي تَمِيمَة كَيْسان السَّخْتِياني.	الحادي والعشرون
٥٥	أيوب بن سويد الرملي	التاسع والخمسون
٥٦	أيوب بن مُحَمَّد بن زياد بن فروخ الوزان.	السابع عشر بعد المائة
٥٧	بحر بن نصر الخولاني.	الثالث والعشرون
٥٨	بشرُ بن السَّري البصري، أبو عمرو الأفوه.	العشرون
٥٩	بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي	الثامن.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٦٠	بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي.	الأربعون
٦١	بهز بن حكيم بن معاوية القشيري.	العاشر
٦٢	ثابت البناني.	السابع والعشرون
٦٣	ثور بن يزيد زياد الكَلاَعي.	الثامن.
٦٤	جابر الجعفي.	السابع عشر
٦٥	جبارة بن المغلس الحماني.	الحادي عشر بعد المائة
٦٦	جرير بن حازم بن زيد الأَزْدِيُّ العَتَكِيُّ.	الحادي والعشرون
٦٧	جرير بن عبد الحميد الضبي.	الخامس عشر
٦٨	جعفر الصائغ.	العاشر
٦٩	جعفر بن أياس اليَشْكُريّ	الثالث.
٧٠	جعفر بن سليمان الضبعي.	السادس والستون
٧١	جعفر بن عون.	الرابع عشر بعد المائة
٧٢	جعفر بن مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالصادق.	الخامس والثلاثون
٧٣	جعفر بن مسافر بن راشد التنيسي.	السابع والأربعون
٧٤	حاتم بن إسماعيل الحارثي.	الرابع عشر بعد المائة
٧٥	الحارِث بن عبدِ الرحمن القرشي خال ابن أبي ذئب.	الحادي عشر
٧٦	الحارث بن عمران الجعفري المدني.	الثامن والعشرون
٧٧	حارثة بن أبي الرجال.	الخامس والسبعون
٧٨	حبيب بن أبي ثابت.	الخامس.
٧٩	حجاج بن أرطاة النخعي.	الثاني عشر
٨٠	حجاج بن تميم الجزري.	الحادي عشر بعد المائة

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٨١	حجاج بن أبي عثمان الصواف.	الحادي والعشرون
٨٢	حجاج بن سليمان بن أفلح الرُّعَيْنِيّ.	الرابع والثلاثون
٨٣	حجاج بن مُحَمَّد المصيصي.	الرابع.
٨٤	حجاج بن المنهال.	السابع والثمانون
٨٥	حجر العَدوي.	الثالث والأربعون
٨٦	حَرْب بن مَيْمُون الأصغر العبدي.	الخامس عشر
٨٧	الحسن البصري.	العاشر
٨٨	الحسن بن أبي جعفر الجفري.	السادس والسبعون
٨٩	الحسن بن عبد الرحمن بن العريان الحارثي.	الخامس والعشرون
٩٠	الحسن بن عبد الله، والد أبو شعيب الحراني.	الحادي والعشرون
٩١	الحسن بن عبدالله العُرني.	السادس والستون
٩٢	الحسن بن عمارة.	السابع عشر
٩٣	الحسن بن عُمر الفزاري ابو المليح الرقي.	الثالث والثلاثون
٩٤	الحسن بن مسلم بن يَنَّاق المكي.	الثالث والأربعون
٩٥	الحسين بن حريث المروزي.	الثامن والعشرون
٩٦	الحسين بن علي بن جعفر الأحمر.	التاسع والأربعون
٩٧	حفص بن عمر الحوضي.	العاشر
٩٨	حفص بن عمر بن دينار أبو إسماعيل الأَيْلِيّ.	الثامن.
٩٩	حفص بن عمر العدني.	الثاني بعد المائة
١٠٠	حفص بن غِياث النَخَعي.	الخامس والثلاثون
١٠١	حفص بن ميسرة.	الثالث والعشرون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١٠٢	الحكم بن أبان العدني.	التاسع والعشرون
١٠٣	الحَكَم بن عُتيبة الكندي.	الثالث والأربعون
١٠٤	حماد بن أسامة.	الثامن عشر
١٠٥	حماد بن زيد.	الرابع عشر
١٠٦	حماد بن سلمة.	الثاني
١٠٧	حمزة بن مُحَمَّد الدهقان العقبي.	الثالث
١٠٨	حيوة بن شريح بن صفوان التُّجِيبِيَّ.	السادس عشر
١٠٩	خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري.	الخامس والسبعون
١١٠	خارجة بن مصعب بن خارجة السرخسي.	الحادي والثلاثون
١١١	خالد بن عبد الله الطحان الواسطي.	المائة
١١٢	خالد بن مهران الحذاء.	الخامس عشر
١١٣	خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم.	الستون
١١٤	خلف بن مهران العدوي.	الثامن والعشرون
١١٥	داود بن رشيد الهاشمي.	الرابع
١١٦	داود بن عبدالرحمن بن العطار.	الثاني والخمسون
١١٧	داود بن قيس الفرّاء المدني.	العشرون
١١٨	دواد بن المحبر.	الثاني
١١٩	ذر بن عبد الله.	الثاني والعشرون
١٢٠	الربيع بن نافع أبو توبة الحلبي.	الرابع.
١٢١	رجاء بن حَيْوَة.	التاسع
١٢٢	رِشْدِين بن سعد بن مفلح المَهْري.	الثامن.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١٢٣	روح بن القاسم.	الثامن والتسعون
١٢٤	زائدة بن قدامة الثقفي.	الثامن عشر
١٢٥	الزبير بن موسى المكي.	السادس والستون
١٢٦	الزبير بن هشام بن عروة.	الرابع عشر بعد المائة
١٢٧	زكريا بن أبي زائدة.	التسعون.
١٢٨	زمعة بن صالح.	الثالث.
١٢٩	زياد الأعلم.	الخامس والعشرون
١٣٠	زياد بن أيوب.	الثاني بعد المائة
١٣١	زياد بن أبي زياد بن ميسرة المخزومي المدني.	الخامس والخمسون
١٣٢	زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخرساني.	الأربعون
١٣٣	زياد بن عبد الله البكائي.	الحادي والثلاثون
١٣٤	زيد بن أبي أنيسة.	الثاني والثلاثون
١٣٥	زيد بن أسلم القرشي العَدَوِيّ، أبو أسامة.	الثالث والعشرون
١٣٦	زَيْدُ بن الحُبَابِ أبو الحسين العُكْلي.	الرابع والثلاثون
١٣٧	زيد بن حبان الرقي.	الثاني والتسعون
١٣٨	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي.	الأربعون
١٣٩	سعيد بن أبي سعيد المقبري.	الثاني عشر بعد المائة
١٤٠	سعيد بن أبي عروبة.	الأول
١٤١	سعيد بن المسيب.	الرابع عشر
١٤٢	سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري.	الحادي والعشرون
١٤٣	سعيد بن بشير الأزدي.	العاشر

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١٤٤	سعيد بن جبير.	الثاني والعشرون
١٤٥	سعيد بن سالم القداح.	الثالث والخمسون
١٤٦	سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُوخي.	الثالث والثلاثون
١٤٧	سعيد بن عبدالرحمن المخزومي.	الثاني والخمسون
١٤٨	سعيد بن عمير.	الحادي والستون
١٤٩	سعيد بن منصور.	الرابع.
١٥٠	سعيد بن يزيد البصري.	الخامس والتسعون
١٥١	سفيان الثوري.	الخامس.
١٥٢	سفيان بن حسين الواسطي.	الحادي والأربعون
١٥٣	سفيان بن عيينة.	الثالث.
١٥٤	سلمة بن دينار -أبو حازم-.	الثامن بعد المائة
١٥٥	سلمة بن شبيب.	الثاني عشر بعد المائة
١٥٦	سلمة بن الفضل الأبرش.	الحادي والثلاثون
١٥٧	سلمة بن كهيل.	الحادي والثلاثون بعد المائة
١٥٨	سلمة بن وَهرام.	الثالث
١٥٩	سليمان الشاذكوني.	السابع والثلاثون
١٦٠	سليمان بن أرقم.	الرابع.
١٦١	سليمان بن أيوب الصَّرِيفيني.	العشرون
١٦٢	سليمان بن بلال التيمي.	الرابع والخمسون
١٦٣	سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر.	الثامن والخمسون
١٦٤	سليمان بن داود الخولاني الدمشقي الدارمي.	الخامس بعد المائة

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١٦٥	سليمان بن كثير العبدي.	الخامس بعد المائة
١٦٦	سليمان بن مهران الأعمش.	الثالث عشر بعد المائة
١٦٧	سِماك بن حرب.	الخامس عشر
١٦٨	سُمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن.	السادس عشر
١٦٩	سهل بن الفضل السجستاني.	الثامن والأربعون
١٧٠	سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري.	السابع والثلاثون
١٧١	سُوَيد بن نَصر بن سويد المروزي	السابع.
١٧٢	شبابة بن سوار.	السابع والثمانون
١٧٣	شَريك بن عبد الله القاضي.	الخامس عشر
١٧٤	شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي.	الأول.
١٧٥	شعيب بن أبي حمزة القرشي الأموي، أبو بشر الحمصي.	الرابع والعشرون
١٧٦	شُعَيب بن إسحاق بن عبد الرحمن القرشي الأموي	الثامن عشر
١٧٧	شيبان النحوي.	الثامن والعشرون
١٧٨	صالح بن أبي الأخضر اليمامي.	الرابع والثلاثون
١٧٩	صالح بن رستم المزني.	السادس والستون
١٨٠	صالح بن كَيسان.	الرابع والعشرون
١٨١	صدقة بن عبد الله السمين.	الثالث والثلاثون
١٨٢	صدقة بن عبد الله بن كثير القرشي.	السادس والسبعون
١٨٣	صفوان بن سُليم.	العشرون
١٨٤	صفوان بن عيسى.	السادس عشر
١٨٥	الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني.	الرابع.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
١٨٦	طاؤس بن كيسان.	الثالث.
١٨٧	طلحة بن عبدالله بن عوف الزُّهري.	الثلاثون
١٨٨	طلحة بن عبيد الله بن كريز.	الخامس والخمسون
١٨٩	طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي.	التاسع والخمسون
١٩٠	عاصم بن سليمان الأحول.	الخامس عشر
١٩١	عاصم بن علي بن عاصم الواسطي.	الحادي عشر
١٩٢	عامر الأحول.	الثامن والسبعون
١٩٣	عامر بن شراحيل الشعبي.	التسعون
١٩٤	عَبَّاد بن إسحاق واسمه: عبدالرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث.	التاسع والثلاثون
١٩٥	عباد بن العوام.	العاشر
١٩٦	العباس بن الحسن الجزرى الخِضْرِمي.	الأربعون
١٩٧	عبدالأعلى بن عبد الأعلى السامي.	الثلاثون
١٩٨	عبدالرحمن بن أزهر بن عوف القرشي.	الثلاثون
١٩٩	عبدالرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي.	السابع والخمسون
٢٠٠	عبدالرحمن بن الحسن القاضي.	الثاني عشر بعد المائة
٢٠١	عبدالرحمن بن أبي الرجال.	الرابع والستون
٢٠٢	عبدالرحمن بن أبي الزناد.	الثامن بعد المائة
٢٠٣	عبدالرحمن بن سابط ويقال عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط.	الثامن والخمسون
٢٠٤	عبدالرحمن بن صالح الأزدي العَتَكي.	الثامن والثلاثون
٢٠٥	عبدالرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي.	الحادي والستون
٢٠٦	عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الأوزاعي.	الثاني والثلاثون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٢٠٧	عبدالرحمن بن مهدي.	التاسع
٢٠٨	عبدالرحمن بن يحيى المدني.	الخامس والخمسون
٢٠٩	عبدالرحيم بن سليمان الأشَلُّ.	السابع والثلاثون
٢١٠	عبدالرزاق بن همام الصنعاني.	الرابع.
٢١١	عبدالصمد بن عبد الوارث.	العاشر
٢١٢	عبدالعزيز بن جُرَيْج القرشي.	الرابع.
٢١٣	عبدالعزيز بن رفيع الأسدي.	الثاني والسبعون
٢١٤	عبدالعزيز بن أبي عمر – المعروف بابن أبي ثابت–.	الخامس والثمانون
٢١٥	عبدالعزيز بن مُحَمَّد بن عبيد بن أبي عبيد الدَرَاوَرْدي.	التاسع والستون
٢١٦	عبدالغفار بن القاسم بن قيس، أبو مريم الغفاري.	الحادي والثلاثون بعد المائة
٢١٧	عبدالكريم بن مالك الجزري.	الثالث والثمانون
٢١٨	عبدالله بن الحارث الجمحي.	الرابع عشر بعد المائة
٢١٩	عبدالله بن دَاوُد بن عَامِر بن الربيع الهمداني الشَّعبِي، المعروف بالخُرَيْبِي.	الثامن عشر
٢٢٠	عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي.	الحادي والثلاثون
٢٢١	عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن عيسى ابن أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور، يعرف بابن بريَّه الهاشمي.	الخامس والثلاثون
٢٢٢	عبدالله بن الحسين بن جابر البغدادي.	الثالث والثلاثون
٢٢٣	عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي.	السابع.
٢٢٤	عبدالرحمن بن يونس بن هاشم المستملي.	الثامن والعشرون بعد المائة
٢٢٥	عبدالله بن بزيع.	الثاني والعشرون
٢٢٦	عبدالله بن ثعلبة بن صُعير	التاسع والثلاثون
٢٢٧	عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني.	السادس عشر

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٢٢٨	عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي.	السابع والستون
٢٢٩	عبدالله بن شداد.	السابع عشر
٢٣٠	عبدالله بن صالح الجهني، أبو صالح المصري- كاتب الليث.	الثامن والعشرون
٢٣١	عبدالله بن طاؤس.	الثاني والستون
٢٣٢	عبدالله بن عاصم الحماني.	الرابع عشر بعد المائة
٢٣٣	عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل الدَّارِمِيُّ.	العاشر
٢٣٤	عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة.	الثاني والسبعون
٢٣٥	عبدالله بن علي الأزرق الإفريقي.	التاسع والثلاثون
٢٣٦	عبدالله بن عون بن أرطبان.	الحادي والعشرون
٢٣٧	عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي.	السابع.
٢٣٨	عبدالله بن محرر.	الحادي عشر بعد المائة
٢٣٩	عبدالله بن مُحَمَّد بن سعيد بن أبي مريم، أبوبكر الجمحي المصري.	الثامن والعشرون
٢٤٠	عبدالله بن مُحَمَّد الهذلي.	التاسع والثمانون
٢٤١	عبدالله بن مسلمة.	السابع والثلاثون
٢٤٢	عبدالله بن نافع الصائغ القرشي المخزومي.	السابع.
٢٤٣	عبدالله بن نصر الأصم.	السادس والستون
٢٤٤	عبدالله بن نمير الهمداني.	الثالث والخمسون
٢٤٥	عبدالله بن وَهْب بن مسلم القُرشي مولاهم، أبو مُحَمَّد المِصْرِي.	الحادي عشر
٢٤٦	عبدالملك بن عبد العزيز بن جُريج.	الرابع.
٢٤٧	عبدالملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي.	التاسع عشر بعد المائة
٢٤٨	عبدالملك الذماري.	الثالث والستون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٢٤٩	عبدالملك بن هشام بن أيوب أبو مُحَمَّد الْحِمْيَرِي الْمعَافِرِي	الحادي والثلاثون
٢٥٠	عبدالواحد بن زياد العبدي.	المائة
٢٥١	عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي.	السابع والثلاثون
٢٥٢	عبدالوهاب بن عطاء الخَفّاف.	العاشر
٢٥٣	عبدة بن سليمان الكلابي.	الخامس عشر
٢٥٤	عبدربه بن نافع الكناني- أبو شهاب الحنَّاط.	الحادي والعشرون
٢٥٥	عُبيد بن السَّبَّاق الثقفي.	الرابع والثلاثون
٢٥٦	عبيدالله بن أبي جعفر المصري.	العشرون
٢٥٧	عُبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود الهُذَلي.	الحادي والثلاثون
٢٥٨	عبيدالله بن عبيد الرحمن الأشجعي.	التاسع والسبعون
٢٥٩	عبيدالله بن عمر العُمري، أبو عثمان المدني.	الرابع والخمسون
٢٦٠	عبيدالله بن عمرو أبو وهب الرَّقّي.	الثامن والعشرون
٢٦١	عبيدالله بن مُحَمَّد بن حفص، المعروف بالعيشي.	التسعون
٢٦٢	عبيدالله بن معاذ العنبري.	السادس والعشرون
٢٦٣	عبيدالله بن موسى بن أبي المختار.	السابع بعد المائة
٢٦٤	عتبة بن السكن الشامي.	التاسع
٢٦٥	عثمان بن أبي شيبة.	العشرون
٢٦٦	عثمان بن عمر بن فارس العبدي.	الرابع
٢٦٧	عثمان بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة.	الثامن والخمسون
٢٦٨	عِرَاكُ بن مالك الغفاري.	الرابع والعشرون
٢٦٩	عروة بن الزبير.	الثامن عشر

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٢٧٠	عطاء بن أبي رباح.	الحادي عشر
٢٧١	عطاء بن أبي مسلم الخراساني.	السابع والأربعون
٢٧٢	عطاء بن يسار	السابع.
٢٧٣	عَطيَّة بن بقيَّة بن الوليد الحمصي	الثامن.
٢٧٤	عفان بن مسلم.	العاشر
٢٧٥	عقبة بن قبيصة السوائي.	التاسع والأربعون
٢٧٦	عُقيل بن خالد بن عَقيل الأَيْلي.	الثالث والثلاثون
٢٧٧	عقيل بن معقل بن منبه اليماني.	السادس عشر بعد المائة
٢٧٨	عكرمة مولى ابن عباس.	الخامس عشر
٢٧٩	العلاء بن المسيب.	الستون
٢٨٠	علي بن الجعد.	الحادي عشر
٢٨١	علي بن المبارك الهنائي.	الثاني والثلاثون
٢٨٢	علي بن مُحَمَّد بن عبد الله بن بشران.	التاسع عشر بعد المائة
٢٨٣	علي بن المديني.	الثالث.
٢٨٤	علي بن الحسن بن موسى الدارابجردي النيسابوري.	السابع والتسعون
٢٨٥	علي بن عاصم بن صهيب الواسطي.	الثامن والثلاثون
٢٨٦	علي بن عبد الله بن مبشر الواسطي.	السادس والثمانون
٢٨٧	علي بن قادم.	السابع والثلاثون
٢٨٨	علي بن معبد.	الثامن والعشرون
٢٨٩	علي بن نصر بن علي الجهضمي.	السابع والتسعون
٢٩٠	عمار بن أبي عامر.	الثاني.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٢٩١	عمارة بن زاذان الصيدلاني.	التاسع والثمانون
٢٩٢	عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزُّهري.	الرابع والتسعون
٢٩٣	عمر بن ذر الهمداني.	الثاني والعشرون
٢٩٤	عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير.	الخامس والثمانون
٢٩٥	عمر بن عطاء بن أبي الخوار المكي.	السادس والخمسون
٢٩٦	عمر بن علي المُقَدَّميّ.	الثامن عشر
٢٩٧	عمر بن قيس المكي، المعروف بسَنْدَلٌ.	الثامن عشر
٢٩٨	عمر بن موسى بن وجيه.	السابع عشر بعد المائة
٢٩٩	عمرو بن أبي سلمة التنيسي، أبو حفص الدمشقي.	الثالث والتسعون
٣٠٠	عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أمية المصري.	التاسع والثلاثون
٣٠١	عمرو بن حمزة القيسي البصري.	الثامن والعشرون
٣٠٢	عمرو بن دينار المكي.	الحادي والخمسون
٣٠٣	عمرو بن شعيب.	السابع والثلاثون
٣٠٤	عمرو بن عثمان الكلابي.	الثاني والثلاثون
٣٠٥	عمرو بن علي الفلاس.	السابع والتسعون
٣٠٦	عمرو بن مجمع، أبو المنذر السكوني.	الرابع عشر بعد المائة
٣٠٧	عمرو بن مسلم بن الجندي اليماني	الثمانون
٣٠٨	عمرو بن يحيى المازني.	التاسع والستون
٣٠٩	عنبسة بن عبد الواحد.	الثامن والعشرون
٣١٠	عوسجه المكي، مولى ابن عباس.	الحادي والثمانون
٣١١	عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي الكوفي.	الخامس عشر

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٣١٢	عوف بن أبي جميلة الأعرابي.	الخامس والستون
٣١٣	عون بن أبي جحيفة السوائي.	الثاني عشر
٣١٤	عيسى بن موسى بن إياس بن البكير الليثي.	العشرون
٣١٥	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي.	الثامن.
٣١٦	عيسى بن يونس الرملي.	الثاني والتسعون
٣١٧	الفَضل بن موسَى السِّينانِيّ.	الثامن عشر
٣١٨	الفضل بن المختار.	الأول بعد المائة
٣١٩	فطر بن خليفة القرشي المخزومي.	التاسع والأربعون
٣٢٠	القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق.	السابع والخمسون
٣٢١	القاسم بن مُحَمَّد بن أبي شيبة.	الثالث والسبعون
٣٢٢	قبيصة بن عقبة بن مُحَمَّد بن سفيان السُوائي.	التاسع والأربعون
٣٢٣	قَتَادة بن دِعَامة السَّدُوسي.	الأول.
٣٢٤	قُتَيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف الثقفي.	الثالث والثلاثون
٣٢٥	قُرة بن عبد الرحمن بن حَيْوَئِيل المعافري.	الثالث والعشرون
٣٢٦	قطبة بن العلاء بن المنهال.	التاسع والسبعون
٣٢٧	قطبة بن عبد العزيز الكوفي.	الثامن عشر بعد المائة
٣٢٨	قيس بن الربيع.	الثالث عشر بعد المائة
٣٢٩	كامل بن العلاء التميمي السعدي.	الخامس.
٣٣٠	كُدير.	السابع والستون
٣٣١	كُهيل.	الخامس.
٣٣٢	ليث بن أبي سليم.	السابع عشر

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٣٣٣	الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي.	السابع.
٣٣٤	مالك بن إسماعيل بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي، الكوفي.	الخامس.
٣٣٥	مالك بن أنس.	الرابع عشر
٣٣٦	مبشر بن إسماعيل الحلبي.	الثالث والثلاثون
٣٣٧	مُجاشِعُ بنُ عَمرٍو.	الخامس والثلاثون
٣٣٨	مجالد بن سعيد بن عمير	التسعون
٣٣٩	محاضر بن المورع.	الرابع عشر بعد المائة
٣٤٠	مُحَمَّد بن بشار بن عثمان البصري، الملقب (بُنْدار).	الخامس عشر بعد المائة
٣٤١	مُحَمَّد بن بشر العبدي.	الثامن عشر
٣٤٢	مُحَمَّد بن إدريس بن العباس الشافعي.	الرابع والثلاثون
٣٤٣	مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار.	الحادي والثلاثون
٣٤٤	مُحَمَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك.	الحادي عشر
٣٤٥	مُحَمَّد بن ثابت البناني.	التاسع والخمسون
٣٤٦	مُحَمَّد بن ثابت العبدي.	التاسع والخمسون
٣٤٧	مُحَمَّد بن الحسن بن فرقد الشيباني.	الرابع.
٣٤٨	مُحَمَّد بن الزبرقان.	السادس عشر
٣٤٩	مُحَمَّد بن الصباح – أبو جعفر الدولابي–.	الرابع.
٣٥٠	مُحَمَّد بن المبارك الصوري.	الرابع.
٣٥١	مُحَمَّد بن المنكدر.	الثامن والعشرون
٣٥٢	مُحَمَّد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِيّ، أبو الهذيل الحمصي.	الرابع والعشرون
٣٥٣	مُحَمَّد بن جعفر الهذلي (غندر).	الأول.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٣٥٤	مُحَمَّد بن الحسين بن مكرم.	السابع والتسعون
٣٥٥	مُحَمَّد بن حِمْير.	الرابع.
٣٥٦	مُحَمَّد بن خازم التميمي، أبو معاوية الضرير.	الثامن
٣٥٧	مُحَمَّد بن سلمة الباهلي الحراني.	الحادي والثلاثون
٣٥٨	مُحَمَّد بن سليمان الواسطي الباغندي.	الخامس بعد المائة
٣٥٩	مُحَمَّد بن سُوقَة الغَنَوي.	الثامن والعشرون
٣٦٠	مُحَمَّد بن سيرين.	الحادي والعشرون
٣٦١	مُحَمَّد بن شريك.	السادس والخمسون
٣٦٢	مُحَمَّد الطفاوي.	الرابع عشر بعد المائة
٣٦٣	مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب.	الحادي عشر
٣٦٤	مُحَمَّد بن عبدِ الرحمن بن ثَوبان القرشي العامري.	الحادي عشر
٣٦٥	مُحَمَّد بن عبد العزيز بن أبي رجاء.	العاشر
٣٦٦	مُحَمَّد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثَّلج.	الخامس والثلاثون
٣٦٧	مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري.	الرابع.
٣٦٨	مُحَمَّد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي.	العشرون
٣٦٩	مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حَمْدُوَيْه النَّيْسَابُوْرِيُّ ، أبو عبد الله الحاكم.	الحادي عشر
٣٧٠	مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهري، المدني ابن أخي الزُّهري.	الأربعون
٣٧١	مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن حارثة بن النعمان.	الرابع والستون
٣٧٢	مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري.	السابع والأربعون
٣٧٣	مُحَمَّد بن عبدالله بن عبدالرحمن، أبو عبدالله الزعفراني.	السادس والسبعون
٣٧٤	مُحَمَّد بن عبيد الطنافسي.	السادس والثلاثون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٣٧٥	مُحَمَّد بن عبيد بن حساب الغبري.	الثاني والتسعون
٣٧٦	محمدُ بن عُبيدِ اللَّه بن أبي سليمان العَرْزَمِيُّ الفزاري.	الثالث والأربعون
٣٧٧	مُحَمَّد بن عجلان.	السادس عشر
٣٧٨	مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بأبي جعفر البَاقِر.	الخامس والثلاثون
٣٧٩	مُحَمَّد بن عمر بن واقد الأسلمي.	الخامس والثمانون
٣٨٠	مُحَمَّد بن عمرو بن البختري.	التاسع عشر بعد المائة
٣٨١	مُحَمَّد بن عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري.	الخامس بعد المائة
٣٨٢	مُحَمَّد بن عيسى بن القاسم بن سميع.	التاسع
٣٨٣	مُحَمَّد بن الفضل السدوسي (عارم).	التاسع والثمانون
٣٨٤	مُحَمَّد بن فضيل بن غَزْوان الضبي.	الرابع عشر
٣٨٥	مُحَمَّد بن كثير الصنعاني.	التاسع والثمانون
٣٨٦	مُحَمَّد بن كثير العبدي.	السادس والسبعون
٣٨٧	مُحَمَّد بن مسلم بن سوسن الطائفي.	الثامن والثمانون
٣٨٨	مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب القُرشي الزُّهْرِيّ.	الثالث عشر
٣٨٩	مُحَمَّد بن مقاتل المروزي.	الثالث والتسعون
٣٩٠	مُحَمَّد بن ميمون المروزي.	الثاني والسبعون
٣٩١	مُحَمَّد بن هشام بن عروة.	الرابع عشر بعد المائة
٣٩٢	مُحَمَّد بن يوسف بن عيسى الطَّبَّاع.	الخامس والثلاثون
٣٩٣	مُحَمَّد بن يوسف الفريابي.	التاسع والأربعون
٣٩٤	مُحَمَّد بن يوسف بن يعقوب الرازي.	الساس والسبعون
٣٩٥	مُحَمَّد بنُ يونُس الكُديمي.	الحادي والعشرون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٣٩٦	محمود بن غيلان العدوي.	التاسع والأربعون
٣٩٧	مروان بن مُحَمَّد الطَاطَري.	الرابع.
٣٩٨	مروان بن معاوية الفَزَارِيّ، أبو عبد الله الكوفي.	الثامن والعشرون
٣٩٩	مسعر بن كدام	السادس والثلاثون
٤٠٠	مسلم بن خالد بن قَرْقَرة الزَّنجي.	الحادي والخمسون
٤٠١	مسلمة بن قعنب.	الرابع عشر بعد المائة
٤٠٢	مسعود بن مالك – أبو رَزَين–.	المائة
٤٠٣	المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي.	الستون
٤٠٤	مطر الوراق.	الثامن والسبعون
٤٠٥	معاذ بن معاذ العنبري.	السادس والعشرون
٤٠٦	معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري.	الثامن عشر
٤٠٧	معاوية بن صالح بن حدير.	الثامن.
٤٠٨	معاوية بن هشام القصار.	الرابع والسبعون
٤٠٩	المعتمر بن سليمان التيمي.	الثاني بعد المائة
٤١٠	معلى عبدالرحمن الواسطى.	التاسع والسبعون
٤١١	معلى بن مهدي بن رستم.	السادس والستون
٤١٢	معمر بن راشد.	الأول.
٤١٣	المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، الملقب بـ (قصي).	الثامن بعد المائة
٤١٤	مليح بن وكيع بن الجراح.	الثالث والسبعون
٤١٥	منصور بن أبي الأسود.	الثامن عشر بعد المائة
٤١٦	منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب الكوفي.	الخامس.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٤١٧	منصور بن زاذان الواسطي.	الثالث والأربعون
٤١٨	موسى بن أبي عائشة.	السابع عشر
٤١٩	موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَبُوْذَكي.	السابع والعشرون
٤٢٠	موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي.	الثامن والأربعون
٤٢١	مهاجر بن عكرمة.	الثاني والتسعون
٤٢٢	نافع مولى ابن عمر.	السابع والسبعون
٤٢٣	نافع بن جُبير بن مُطعِم	العشرون
٤٢٤	نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي المدني.	الخامس.
٤٢٥	النضر بن شميل.	الخامس والستون
٤٢٦	النعمان بن أبي عياش الزرقي.	السادس عشر
٤٢٧	النعمان بن راشد الجزري.	التاسع والثلاثون
٤٢٨	هدبة بن خالد.	الثاني.
٤٢٩	هشام بن حجير المكي.	الرابع والسبعون
٤٣٠	هشام بن حسان القُرْدُوسي.	الخامس والعشرون
٤٣١	هشام بن سعد المدني، أبو عبّاد.	الثالث والعشرون
٤٣٢	هشام بن عبد الملك الباهلي	السابع.
٤٣٣	هشام بن عروة.	الثامن عشر
٤٣٤	هشام بن عمار.	الرابع.
٤٣٥	هشام بن يوسف الصنعاني.	الرابع بعد المائة
٤٣٦	هشيم بن بشير.	الثالث.
٤٣٧	همام بن يحيى العوذي.	العاشر

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٤٣٨	الهيثم بن خارجة.	الرابع.
٤٣٩	واقد بن مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.	العشرون
٤٤٠	وائل بن داود التيمي.	الحادي والستون
٤٤١	ورّاد كاتب المغيرة.	التاسع
٤٤٢	وكيع بن الجراح.	السابع.
٤٤٣	الوليد بن مسلم القرشي.	الرابع.
٤٤٤	وهب بن منبه اليماني.	السادس عشر بعد المائة
٤٤٥	وهيب بن خالد.	السادس عشر
٤٤٦	يحيى بن إسماعيل الواسطي	التاسع والخمسون
٤٤٧	يحيى بن أبي أنيسة.	الثاني والثلاثون
٤٤٨	يحيى بن صالح الوحاظي.	العاشر بعد المائة
٤٤٩	يحيى بن أبي كثير اليمامي.	الثاني والثلاثون
٤٥٠	يحيى بن المتوكل العمري، أبو عَقيل المدني.	الثامن والعشرون
٤٥١	يحيى بن اليمان الكوفي.	الأربعون
٤٥٢	يحيى بن أيوب الغافقي.	السابع.
٤٥٣	يحيى بن دينار أبو هاشم الرُمّاني الواسطي.	الخامس.
٤٥٤	يحيى بن زكريا بن أَبي زائدة الهَمْداني، أبو سعيد الكوفي.	الخامس.
٤٥٥	يحيى بن سعيد الأنصاري.	الرابع عشر
٤٥٦	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان.	الأول.
٤٥٧	يحيى بن سليم القرشي الطائفي.	الثامن والأربعون
٤٥٨	يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي.	السابع.

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٤٥٩	يحيى بن عمارة المازني.	التاسع والستون
٤٦٠	يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد بن كاتب.	الثامن والعشرون
٤٦١	يحيى بن يحيى بن كثير الليثي.	الخامس والعشرون
٤٦٢	يحيى بن يعلى الأسلمي.	الأول بعد المائة
٤٦٣	يزيد بن أبي يزيد الضُبَعي الرِّشْك.	الأول.
٤٦٤	يزيد بن زريع.	العاشر
٤٦٥	يزيد بن سعيد بن يزيد الصَّبّاحِيُّ، الإِسكَندَرانيُّ.	الرابع والثلاثون
٤٦٦	يزيد بن صهيب الفقير.	السادس والثلاثون
٤٦٧	يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي.	الخامس والتسعون
٤٦٨	يزيد بن هارون بن زاذان السُّلمي.	الأول.
٤٦٩	يعقوب بن إبراهيم بن كثير القيسي، مولى عبد القيس.	الحادي والعشرون
٤٧٠	يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني.	السادس عشر
٤٧١	يعقوب بن عبد الله الأشج.	الثامن بعد المائة
٤٧٢	يعقوب بن عطاء بن أبي رباح.	الحادي والخمسون
٤٧٣	يعقوب بن مُحَمَّد الزهري.	الخامس والثمانون
٤٧٤	يعلى بن عبيد الطنافسي.	السادس والثلاثون
٤٧٥	يوسف بن عيسى بن دينار الزُّهري.	الثاني والسبعون
٤٧٦	يونس بن بُكير بن واصل الشيباني.	الحادي والعشرون
٤٧٧	يونس بن عبيد بن دينار العبدي.	العاشر
٤٧٨	يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي.	الثالث والثلاثون
٤٧٩	عمر بن عطاء بن وَرَاز	السادس والخمسون

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٤٨٠	روح بن الفرج القطان.	السادس والخمسون
٤٨١	يوسف بن عدي التيمي.	السادس والخمسون
٤٨٢	عثمان بن جَبلة العتكي.	الثاني والعشرون بعد المائة
٤٨٣	مُحَمَّد بن المثنى بن عبيد بن قيس أبو موسى العنزي (المعروف بالزمن).	الثاني والعشرون بعد المائة
٤٨٤	إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري.	الثاني والعشرون بعد المائة
٤٨٥	مُحَمَّد بن صالح بن هانئ الوراق النيسابوري.	الثاني والعشرون بعد المائة
٤٨٦	عبدالله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب.	الثاني والعشرون بعد المائة
٤٨٧	عباد بن كثير الثقفي.	الرابع والعشرون بعد المائة
٤٨٨	سليمان بن حرب الأزدي.	الرابع والعشرون بعد المائة
٤٨٩	الضحاك بن حمرة الأُملوكي.	الثالث والعشرون بعد المائة
٤٩٠	عبدالله بن أبي نجيح المكي.	الرابع والعشرون بعد المائة
٤٩١	مجاهد بن جبر القرشي.	الرابع والعشرون بعد المائة
٤٩٢	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري.	التاسع والعشرون بعد المائة
٤٩٣	عبدالرحمن بن عبد الله بن عمر العمري.	التاسع والعشرون بعد المائة
٤٩٤	عبدالعظيم بن حبيب بن رغبان.	التاسع والعشرون بعد المائة
٤٩٥	عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي.	التاسع والعشرون بعد المائة
٤٩٦	مُحَمَّد بن جبير بن مطعم.	الثامن والعشرون بعد المائة
٤٩٧	الصلت بن مُحَمَّد بن عبدالرحمن البصري.	الثامن والعشرون بعد المائة
٤٩٨	مُحَمَّد بن يونس الجمال المخرمي.	الثامن والعشرون بعد المائة
٤٩٩	مطرف بن مازن الكناني.	السادس والعشرون بعد المائة
٥٠٠	مُحَمَّد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي.	السادس والعشرون بعد المائة
٥٠١	مُحَمَّد بن عبد الله الكناني.	السادس والعشرون بعد المائة

م	اسم الراوي	رقم الحديث
٥٠٢	السري بن عبد الله السلمي.	الخامس والعشرون بعد المائة
٥٠٣	عبد الله بن عمر بن حفص العمري.	الخامس والعشرون بعد المائة
٥٠٤	حميد بن الأسود بن الأشقر.	الخامس والعشرون بعد المائة

فهرس الكنى:

م	الراوي	رقم الحديث
٥٠٥	أبو أحمد الزبيري.	الحديث الثالث والستون
٥٠٦	أبو أنيسة.	الحديث الثاني والثلاثون
٥٠٧	أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي.	الحديث الخامس والسبعون
٥٠٨	أبو بشر الدولابي.	الحديث الثامن عشر
٥٠٩	أبو بكر بن أبي شيبة.	الحديث العاشر
٥١٠	أبو بكر بن عياش.	الحديث الثاني والسبعون
٥١١	أبو جزي نصر بن طريف.	الحديث السابع والستون
٥١٢	أبو حازم سلمة بن دينار	الحديث الثامن بعد المائة
٥١٣	أبو حنيفة النعمان بن ثابت.	الحديث السابع عشر
٥١٤	أبو داود الحفري.	الحديث الثالث والستون
٥١٥	أبو داود الطيالسي.	الحديث العاشر
٥١٦	أبو الربيع الزهراني.	الحديث الرابع.
٥١٧	أبو الربيع عبيد الله بن مُحَمَّد بن يحيى الحارثي	الحديث الخامس والعشرون
٥١٨	أبو الرجال مُحَمَّد بن عبدالرحمن.	الحديث الرابع والستون
٥١٩	أبو الزبير المكي.	الحديث السابع عشر
٥٢٠	أبو الزناد عبد الله بن ذكوان.	الحديث الثامن بعد المائة

م	الراوي	رقم الحديث
٥٢١	أبو سفيان مولى عبد الله بن أبي أحمد بن جَحْش.	الحديث الرابع والعشرون
٥٢٢	أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزُّهري المدني.	الحديث الثاني والأربعون
٥٢٣	أبو شعيب الحراني.	الحديث الحادي والعشرون
٥٢٤	أبو عاصم النبيل.	الحديث الرابع.
٥٢٥	أبو علي الحافظ النيسابوري.	الحديث السابع والتسعون
٥٢٦	أبو عمر بن حَيَّوْيَهِ.	الحديث الثامن والعشرون
٥٢٧	أبو قلابة عبدالملك بن مُحَمَّد بن عبد الله الرقاشي.	الحديث الحادي والثمانون
٥٢٨	أبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني.	الحديث الثالث والتسعون
٥٢٩	أبو المَلِيح بن أسامة بن عُمير الهُذلي.	الحديث الأول.
٥٣٠	أبو نباتة.	الحديث الخامس والسبعون
٥٣١	أبو نعيم الفضل بن دكين.	الحديث الخامس والسبعون
٥٣٢	أبو نعيم وهب بن كيسان.	الحديث السابع عشر
٥٣٣	أبو يحيى القتات.	الحديث الثامن عشر بعد المائة

فهرس النساء:

م	الراوي	رقم الحديث
٥٣٤	عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة	الحديث الرابع والستون

فهرس الألفاظ الغريبة

م	المـــادة	اللفـــــظ	الصفحة
١	أثل	مُتأثّل	٨٢١
٢	أفق	الأُفُقِ	٢٨٩
٣	أنف	فليأخُذْ على أنفِه	٣٧٦
٤	بت	الـمُنْبَتّ	٤٨٣
٥	بكا	بواكِي	٥٨١
٦	بن	لِيَبْنِ	١٨٦
٧	بول	البَالُ	٥٤٣
٨	تَعّ	مُتَعتع	١١٨٣
٩	جَبر	الجُبار	١١٢١
١٠	جزأت	أجزأتك صلاتك	٢٢٠
١١	جعر	جَعرِه	٧٦٤
١٢	حبن	الأَحْبَن	١٠٨٥
١٣	حَرَش	التَّحْرِيش بَيْنَ البهائِم	١١٥٥
١٤	حول	حَوَّل رِداءَه	٥٧١
١٥	حيا	الحَيَاء	١١٥٠
١٦	خبا	أخبية	٧٢٣
١٧	خبط	خَبَط	٨٠٠

م	المـــادة	اللفـــــظ	الصفحة
١٨	خذف	الخذف	١٠٧٨
١٩	خمر	خَمِّروا	٥٩٦
٢٠	دبر	المُدَبر	١٢٣٨
٢١	رزز	رِزًّا	٤٦٧
٢٢	رعف	رَعَفَ	١٨٦
٢٣	ركز	الرِّكاز	١١٢٢
٢٤	زمل	زمّلوهم	٦٠٢
٢٥	سبع	السِّباع	١٥١
٢٦	سرحان	ذَنَبِ السِّرْحَان	٢٨٩
٢٧	سمر	سَمْرَاءِ الشَّامِ	٦٧٩
٢٨	شمرخ	الشمراخ	١٠٨٦
٢٩	صبر	صبر الروح	١١٦٤
٣٠	صرر	صَرُوْرَوة	٧٦٤
٣١	صرى	مُصراة	٨١٧
٣٢	صوب	أصبت السنة	٢٢٠
٣٣	صوع	الصاعُ	٦٦٩
٣٤	طيب	ليَستَطِبْ	١٧٤
٣٥	عثر	عثريًا	١١٨٤
٣٦	عثكل	العِثْكال	١٠٨٦

م	المـــادة	اللفـــظ	الصفحة
٣٧	عدا	عادِيّ الأرض	٨٦٩
٣٨	عرس	عَرَّس	٣١٤
٣٩	عرض	عوارضها	٩٥١
٤٠	عما	عِمِّيا	١٠٦٣
٤١	عمر	عَمرَكَ الله بيّعًا	٨٠٠
٤٢	عنز	العَنَزَة	٣٠٥
٤٣	غَبَر	غُبرًا	١١٨٣
٤٤	فجر	الفجرُ الأول	٢٨٨
٤٥	فجر	الفجرُ الثاني	٢٨٩
٤٦	فجر	فجرانِ	٢٨٨
٤٧	قحط	القَحْطُ	٥٧١
٤٨	قطع	أَقطَعُ	٥٤٣
٤٩	قفل	قَفَل	٣١٣
٥٠	قلس	قَلَس	١٨٦
٥١	قلل	قُلَّتَين	٢٣٥
٥٢	قول	تقولون بهن	٧٢٣
٥٣	قيأ	قَاءَ	١٨٥
٥٤	كتب	المُكَاتَب	١٢٤٨
٥٥	كرا	الكَرَى	٣١٤

م	المـــادة	اللفـــظ	الصفحة
٥٦	كلأ	اكَلأ لَنا اللَّيلَ	٣١٤
٥٧	كلم	الكَلْمُ	٦٠٢
٥٨	لقح	لِقْحَة	٨١٧
٥٩	مدد	المد	٦٧٩
٦٠	مرأ	مريئاً	٥٨١
٦١	مرع	مَرِيْعاً	٥٨١
٦٢	مض	المضمضة	١٦٤
٦٣	موت	موتان	٨٦٩
٦٤	نجا	الاستِنجاءُ	١٧٤
٦٥	نشر	النُّشْرَة	١١٤٣
٦٦	نشق	الاستنشاق	١٦٤
٦٧	نور	تَّنَوَّر	٢٠٧
٦٨	وسن	الوَسْنانَ	٤٧٦
٦٩	وغل	أَوْغِل	٤٨٣
٧٠	يقظ	أُوقِظُ	٤٧٦

فهرس الأماكن المعرف بها

م	اســـــم المكـــــــان	الصفحة
١	الأَبْطَحَ	٣٠٥
٢	بَـيْهَق	٢١
٣	الجِعرانة	٧٣٩
٤	الحُدَيْبِية	٧٣٩
٥	الـحَرَّةِ	٦٨٢
٦	خُسْرَ وْجِرْد	٢١
٧	ذو خُشُبٍ	٤٤٣
٨	سِجِسْتَان	١١٨٢
٩	الطابران	٣١
١٠	غزوة خيبر	٣١٤

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	بيانات المصدر
	(أ)
(١)	الإبهاج في شرح المنهاج ((شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٦٨٥هـ))، لتقي الدين أبي الحسن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام بن حامد ابن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
(٢)	إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم،تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
(٣)	إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للسيد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحسيني الزبيدي مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان.
(٤)	إتحاف المُرْتَقِي بِتَرَاجِمِ شُيُوخ البَيهَقِيّ، لمحمود بن عبدالفتاح النحال، قَدَّمَ لَهُ: الشَّيْخ مُصْطَفَى العَدَوِي، إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق: الفريق العلمي لمشروع موسوعة جامع السنة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
(٥)	إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن مُحَمَّد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر وآخرون، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

الرقم	بيانات المصدر
(٦)	الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية – بيروت.
(٧)	الآثار، للإمام أبي عبدالله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
(٨)	إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ – ٢٠٠٤.
(٩)	إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان – عمان الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.
(١٠)	الإجماع، لأبي بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ)، تحقيق الدكتور: أبو حماد صغير أحمد بن مُحَمَّد حنيف، مكتبة الفرقان — عجمان، مكتبة مكة الثقافية — رأس الخيمة، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
(١١)	الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١.
(١٢)	الأحاديث الطوال، للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، المكتب الإسلامي.
(١٣)	الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن عبدالواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٤)	الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي حاتم مُحَمَّد بن حبان التميمي البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
(١٥)	الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، أبو مُحَمَّد بن الخراط، تحقيق : حمدي السلفي – صبحي السامرائي، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
(١٦)	الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن مُحَمَّد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
(١٧)	الإحكام في أصول الأحكام، لأبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
(١٨)	أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: ٢٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت- لبنان. الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ.
(١٩)	الآداب، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
(٢٠)	أدب الإملاء والاستملاء، لعبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢١)	الأذكار للنووي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
(٢٢)	الأربعين في شيوخ الصوفية، لأبي سعد أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن خليل الأنصاري الهروي الماليني (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق : الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
(٢٣)	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن مُحَمَّد بن عبدالله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.بيروت -لبنان.
(٢٤)	الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. مُحَمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
(٢٥)	إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، إشراف:زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٢٦)	الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن مُحَمَّد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
(٢٧) (٢٨)	أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري المعروف بـ (ابن الأثير) سنة الوفاة:٦٣٠هـ، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت / لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، الطبعة: الأولى.
(٢٩)	الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٠)	الأسماء والصفات لأحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالله بن مُحَمَّد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
(٣١)	الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي سنة الوفاة: ٨٥٢هـ، تحقيق علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
(٣٢)	أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة، للدكتور شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م).
(٣٣)	الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر مُحَمَّد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (المتوفى: ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ.
(٣٤)	الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
(٣٥)	الأعلام، لخير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة: الخامسة عشر – ٢٠٠٢م.
(٣٦)	الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط)، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.
(٣٧)	الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٨)	إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للعلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي(المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد، أبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
(٣٩)	الإلزامات والتتبع للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٤٠)	الإلزامات والتتبع للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٤١)	الإلمام بأحاديث الأحكام، لتقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية – دار ابن حزم – السعودية – الرياض / لبنان – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
(٤٢)	الأم، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: مُحَمَّد زهري النجار، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
(٤٣)	الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لأبي بكر مُحَمَّد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (المتوفى: ٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد بن مُحَمَّد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٤٤)	أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبدالملك بن مُحَمَّد بن عبدالله بن بشْران (المتوفى: ٤٣٠هـ) ضبط نصه: أبو عبدالرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٤٥)	الإمام البيهقي " شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرى"، للدكتور: نجم عبدالرحمن خلف، دار القلم -دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
(٤٦)	الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، للإمام تقي الدين أبي الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب، المشهور بابن دقيق العيد، تحقيق: الدكتور: سعد بن عبد الله الحميد، دار المحقق، الطبعة الأولى.
(٤٧)	الأموال لابن زنجويه، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبدالله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(٤٨)	الأموال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: خليل مُحَمَّد هراس. دار الفكر، بيروت.
(٤٩)	الأنساب، لعبدالكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (المتوفى: ٥٦٢هـ) تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
	(ب)
(٥٠)	الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تأليف: أحمد بن مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الرابعة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

الرقم	بيانات المصدر
(٥١)	بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبدالهادي الصالحي، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبدالرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
(٥٢)	البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبدالله بدر الدين مُحَمَّد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
(٥٣)	البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٥٤)	البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
(٥٥)	البر والصلة، للإمام عبد الله بن المبارك (المتوفى:١٨١هـ)، تحقيق: د.مصطفى عثمان مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
(٥٦)	البعث والنشور لأحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(٥٧)	بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لأبي مُحَمَّد الحارث بن مُحَمَّد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ) تحقيق الدكتور: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الرقم	بيانات المصدر
(٥٨)	بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن مُحَمَّد بن عبدالملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، تحقيق الدكتور: الحسين آيات سعيد، دار طيبة – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٥٩)	بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.
(٦٠)	البيهقي وموقفه من الإلهيات، للدكتور: أحمد بن عطية علي الغامدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-المملكة العربية السعودية-، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
	(ت)
(٦١)	تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
(٦٢)	تاريخ ابن معين – رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق الدكتور: أحمد مُحَمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة :الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
(٦٣)	تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.
(٦٤)	تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد مُحَمَّد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق، سنة النشر ١٤٠٠هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٦٥)	تاريخ ابن يونس المصري، لأبي سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (المتوفى: ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
(٦٦)	تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
(٦٧)	تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
(٦٨)	التاريخ الأوسط، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
(٦٩)	تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين والفقهاء والمحدثين، لأبي علي مُحَمَّد بن سعيد بن عبد الرحمن القشيري الحراني المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، تحقيق : إبراهيم صالح، دار البشائر، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
(٧٠)	التاريخ الكبير، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار الفكر تحقيق: السيد هاشم الندوي.
(٧١)	تاريخ المدينة لابن شبة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم مُحَمَّد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة، ١٣٩٩هـ.
(٧٢)	تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٧٣)	تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
(٧٤)	تاريخ بيهق، لأبي الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن مُحَمَّد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى: ٥٦٥هـ)، دار اقرأ، سوريا-دمشق-، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
(٧٥)	تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، التحقيق: تحت مراقبة مُحَمَّد عبدالمعيد خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
(٧٦)	تاريخ واسط، لأسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزّاز الواسطي (بَحْشَل) (المتوفى: ٢٩٢هـ) تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
(٧٧)	تأويل مختلف الحديث، لأبي مُحَمَّد ابن قتيبة الدينوري(المتوفى: ٢٧٦هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو المظفر سعيد بن مُحَمَّد السناري، دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
(٧٨)	التبصرة في أصول الفقه، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور: مُحَمَّد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
(٧٩)	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، مراجعة: علي مُحَمَّد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت — لبنان.
(٨٠)	تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، لثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٨١)	التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، تحقيق:يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(٨٢)	التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد – السعودية-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(٨٣)	التحبير في المعجم الكبير، لعبدالكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف—بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
(٨٤)	تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا مُحَمَّد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.
(٨٥)	تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي مع النكت الظراف على الأطراف تعليقات ابن حجر العسقلاني، المحقق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).
(٨٦)	التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لأبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) الكتب العلمية، بيروت —لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
(٨٧)	التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لشمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي بكر السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلميه، بيروت -لبنان الطبعة: الاولى(١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

الرقم	بيانات المصدر
(٨٨)	تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، للدكتور عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير، مكتبة دار المنهاج، الطبعة:الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
(٨٩)	التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق:مسعد عبد الحميد مُحَمَّد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
(٩٠)	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
(٩١)	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار طيبة.
(٩٢)	تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
(٩٣)	الترجيح لحديث صلاة التسبيح، للإمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمود سعيد ممدوح، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
(٩٤)	الترشيح لبيان صلاة التسبيح، لمحمد بن علي بن طولون الدمشقي، تحقيق: مسعد عبدالحميد مُحَمَّد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
(٩٥)	الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله، أبو مُحَمَّد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
(٩٦)	الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن مُحَمَّد بن الفضل الأصبهاني قوام السنة ٤٥٧-٥٣٥هـ، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

الرقم	بيانات المصدر
(٩٧)	تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
(٩٨)	تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور : عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة : الأولى.
(٩٩)	تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى:٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
(١٠٠)	تعليل المتن عند الإمام البيهقي في السنن الكبرى، لمحمود سلامة سالم، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات العليا –الجامعة الأردنية، ٢٠١١م.
(١٠١)	تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
(١٠٢)	تفسير الطبري (جامع البيان عن تاويل آي القرآن)، لأبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
(١٠٣)	تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد مُحَمَّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(١٠٤)	تفسير عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تحقيق: د. محمود مُحَمَّد عبدة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).
(١٠٥)	تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي سنة الوفاة ٨٥٢، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(١٠٦)	التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(١٠٧)	التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية- بيروت-، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
(١٠٨)	التقييد والإيضاح، للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة،١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
(١٠٩)	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٨٩م.
(١١٠)	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن مُحَمَّد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، مُحَمَّد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
(١١١)	التمييز، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتبات المدرسية، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

الرقم	بيانات المصدر
(١١٢)	التمييز، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق الدكتور: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.
(١١٣)	تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن مُحَمَّد بن جاد الله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
(١١٤)	التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح، لجاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).
(١١٥)	التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش، وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(١١٦)	تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
(١١٧)	تهذيب التهذيب، للحافظ أبي الفضل احمد بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
(١١٨)	تهذيب السنن، لابن القيم أبي عبدالله مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، تحقيق الدكتور: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
(١١٩)	تهذيب الكمال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٢٠)	تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
(١٢١)	توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
(١٢٢)	التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لشمس الدين مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى – ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
(١٢٣)	توضيح الأحكام من بلوغ المرام، تأليف الشيخ: عبدالله بن عبدالرحمن البسام، مكتبة المصطفى.
(١٢٤)	توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة السلفية – المدينة المنورة.
	(ث)
(١٢٥)	الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
	(ج)
(١٢٦)	جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري (ابن الأثير) (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

الرقم	بيانات المصدر
(١٢٧)	جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
(١٢٨)	جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة ابن موسى الترمذي - (ت٢٧٩هـ)، إشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
(١٢٩)	الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٠م).
(١٣٠)	الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيرت، الطبعة: الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
(١٣١)	الجامع، لأبي مُحَمَّد عبدالله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب - الدكتور علي عبدالباسط مزيد، دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
(١٣٢)	جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي (المتوفى:٤٨٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، الطبعة: الثانية (١٤١٠هـ- ١٩٨٩م).
(١٣٣)	الجرح والتعديل، لأبي مُحَمَّد عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٣٤)	جزء القراءة خلف الإمام، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ مُحَمَّد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
(١٣٥)	جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي، علق عليه ووضع حواشيه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
(١٣٦)	جمهرة اللغة، لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
(١٣٧)	الجهاد، لأبي بكر بن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
(١٣٨)	الجوهر النقي على سنن البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (المتوفى: ٧٥٠هـ)، دار الفكر.
	(ح)
(١٣٩)	حاشية السندي على النسائي، لمحمد بن عبدالهادي أبو الحسن السندي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(١٤٠)	حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن مُحَمَّد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.

الرقم	بيانات المصدر
(١٤١)	حديث السّراج، لأبي العباس مُحَمَّد بن إسحاق الثقفي (المتوفى: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر ابن طاهر الشحامي (المتوفى: ٥٣٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
(١٤٢)	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
	(خ)
(١٤٣)	الخراج، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (المتوفى: ١٨٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن مُحَمَّد، المكتبة الأزهرية للتراث.
(١٤٤)	الخراج، ليحيى بن آدم القرشي (ت: ٢٠٣)، تحقيق: د. حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة - مصر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
(١٤٥)	الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، دار ماجد عسيري، جدة، الطبعة:الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
(١٤٦)	خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي (المتوفى : ٦٧٦هـ)، تحقيق :حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان — بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(١٤٧)	الخلافيات، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الطبعة الأولى: المجلد الأول ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، المجلد الثاني ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، المجلد الثالث ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الرقم	بيانات المصدر
	(د)
(١٤٨)	الدعوات الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩م.
(١٤٩)	دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
(١٥٠)	الديات، للقاضي الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل الأصبهاني (المتوفى:٢٨٧هـ)، تحقيق: عبد المنعم زكريا، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
(١٥١)	ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
	(ذ)
(١٥٢)	ذكر صلاة التسبيح والأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ فيها واختلاف ألفاظ الناقلين لها، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) تحقيق: أبو عبيد الله فراس بن خليل مشعل، قرأه وعلق عليه وقدم له: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الطبعة: الأولى.
(١٥٣)	ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل لشمس الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر - بيروت مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٥٤)	ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لتقي الدين مُحَمَّد بن أحمد بن علي، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت: ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
	(ر)
(١٥٥)	الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن أبي الفيض جعفر ابن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد المنتصر بن مُحَمَّد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(١٥٦)	الرسالة، للإمام مُحَمَّد بن ادريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، شرح وتعليق الدكتور. عبدالفتاح بن ظافر كبارة، دار النفائس، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
(١٥٧)	رسوم التحديث في علوم الحديث، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (ت٧٣٢هـ) تحقيق: إبراهيم بن شريف، دار ابن حزم - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(١٥٨)	الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
(١٥٩)	الروض الداني إلى المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي- بروت، دار عمار-عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(١٦٠)	الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى: ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٦١)	روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة، قدم له الدكتور: شعبان مُحَمَّد إسماعيل، المكتبة المكية – مكة، المكتبة التدمرية – الرياض، مؤسسة الريان– بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
	(ز)
(١٦٢)	الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: د. مُحَمَّد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
(١٦٣)	الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر مُحَمَّد بن القاسم الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، ١٩٨٩م.
(١٦٤)	الزهد لوكيع، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي (ت: ١٩٧هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
(١٦٥)	الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»)، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، المرْوزي (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية – بيروت.
	(س)
(١٦٦)	سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، للإمام مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد مُحَمَّد إسماعيل العوضي، دار البيان العربي.

الرقم	بيانات المصدر
(١٦٧)	سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفى: ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
(١٦٨)	السلسلة الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م.
(١٦٩)	السنة، لأبي بكر أحمد بن مُحَمَّد بن هارون بن يزيد الخَلَّال (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور: عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
(١٧٠)	سنن ابن ماجة، للإمام الحافظ أبي عبدالله مُحَمَّد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تحقيق: الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
(١٧١)	سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦.
(١٧٢)	السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
(١٧٣)	السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
(١٧٤)	سنن النسائي، للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

الرقم	بيانات المصدر
(١٧٥)	سنن سعيد بن منصور (المتوفى: ٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حُميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
(١٧٦)	سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.
(١٧٧)	سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
(١٧٨)	سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، لأحمد بن مُحَمَّد بن أحمد، أبو بكر البرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
(١٧٩)	سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبدالله أحمد بن مُحَمَّد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
(١٨٠)	سؤالات السلمي للدارقطني، مُحَمَّد بن الحسين بن مُحَمَّد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبدالرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية الدكتور:سعد بن عبدالله الحميد والدكتور: خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
(١٨١)	سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، المحقق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

الرقم	بيانات المصدر
(١٨٢)	سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(١٨٣)	السير والمغازي، لمحمد بن إسحاق المطلبي (المتوفى سنة ١٥١هـ)، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، الطبقة: الأولى ١٣٩٨هـ.
(١٨٤)	سيرة الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفضل صالح ابن الإمام أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، (ت ٢٦٥هـ) تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.
(١٨٥)	السيرة النبوية، لعبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو مُحَمَّد(ت: ٢١٣هـ) تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
(١٨٦)	السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي بن مُحَمَّد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
	(ش)
(١٨٧)	الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، أبو إسحاق الأبناسي، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
(١٨٨)	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٨٩)	شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) تحقيق: عبداللطيف الهميم- ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
(١٩٠)	شرح السنة، لأبي مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-مُحَمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
(١٩١)	شرح العقيدة الأصفهانية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن مُحَمَّد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٥هـ.
(١٩٢)	شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبو البقاء مُحَمَّد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ) تحقيق: مُحَمَّد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(١٩٣)	شرح ثلاثة الأصول، لمحمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الطبعة: الرابعة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
(١٩٤)	شرح صحيح البخارى لابن بطال، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
(١٩٥)	شرح علل الترمذي، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) تحقيق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(١٩٦)	شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٤٩٤م.
(١٩٧)	شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (مُحَمَّد زهري النجار - مُحَمَّد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبدالرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
(١٩٨)	الشريعة، للإمام المحدث أبي بكر مُحَمَّد بن الحسين الآجري (المتوفى: ٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
(١٩٩)	شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
	(ص)
(٢٠٠)	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
(٢٠١)	صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٠٢)	صحيح أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
(٢٠٣)	صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم، ضبط النص: محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
(٢٠٤)	صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، لمحمد ناصر الدين الألباني، شهرته: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
(٢٠٥)	صحيح سنن ابن ماجه للأمام الحافظ أبي عبدالله مُحَمَّد بن يزيد القزويني المتوفي سنة (٢٧٥هـ)، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.
(٢٠٦)	صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
(٢٠٧)	الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي، للدكتور نجم عبدالرحمن خلف، دار الوفاء للطباعة والنشر المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
	(ض)
(٢٠٨)	الضعفاء الصغير، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
(٢٠٩)	الضعفاء الكبير، أبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢١٠)	الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبدالرحيم مُحَمَّد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: جزء (١): العدد ٥٩، رجب – شعبان – رمضان ١٤٠٣هـ، جزء (٢): العدد ٦٠، شوال – ذو القعدة – ذو الحجة ١٤٠٣هـ، جزء (٣): العدد ٦٣ – ٦٤، رجب – ذو الحجة ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: نُشر على ٣ أعداد في مجلة الجامعة الإسلامية.
(٢١١)	الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.
(٢١٢)	الضعفاء والمتروكين، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
	(ط)
(٢١٣)	الطب النبوي، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م.
(٢١٤)	طبقات الحفاظ، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
(٢١٥)	طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، مُحَمَّد بن مُحَمَّد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: مُحَمَّد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.
(٢١٦)	طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود مُحَمَّد الطناحي د. عبدالفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٢١٧)	طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية–القاهرة–، دون طبعة ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
(٢١٨)	طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
(٢١٩)	الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
(٢٢٠)	الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
(٢٢١)	الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
(٢٢٢)	طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر ابن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)،تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م.
(٢٢٣)	طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٢٤)	طبقات علماء الحديث، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت—لبنان-، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
(٢٢٥)	طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).
(٢٢٦)	الطيوريات، من انتخاب: الشيخ الأجل الفقيه أبو طاهر أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن السِّلَفي الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)،من أصول كتاب السيخ: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
	(ع)
(٢٢٧)	العلة وأجناسها عند المحدثين، لأبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا-مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).
(٢٢٨)	علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
(٢٢٩)	العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٣٠)	العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للحافظ أبي الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة الرياض – شارع عسير، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٢٣١)	العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل تحقيق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
(٢٣٢)	العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبدالله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠١م.
(٢٣٣)	عمل اليوم والليلة، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق الدكتور: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
(٢٣٤)	عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب مُحَمَّد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، الطبعة الثانية،(١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).
(٢٣٥)	العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
	(غ)
(٢٣٦)	غاية الوصول في شرح لب الأصول، لزكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه).

الرقم	بيانات المصدر
(٢٣٧)	الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
(٢٣٨)	غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، لأبي الحسين مُحَمَّد بن المظفر البزّاز (المتوفى: ٣٧٩هـ)، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، دار السلف، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧ م
(٢٣٩)	غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي (المتوفى:٢٨٥)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم مُحَمَّد العايد، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ
(٢٤٠)	غريب الحديث، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٢٤١)	غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور: مُحَمَّد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي – بيروت،الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ).
(٢٤٢)	غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، دار الكتاب العربي – بيروت، تحقيق الدكتور : مُحَمَّد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى، ١٣٩٦م.
(٢٤٣)	غريب الحديث، لأبي مُحَمَّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
(٢٤٤)	غريب الحديث، لحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
	(ف)
(٢٤٥)	فتاوى السبكي، للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، (المتوفى:٧٥٦هـ)، دار المعرفة، لبنان-بيروت.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٤٦)	الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي، لأحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي ابن حجر المكي الهيتمي(ت٩٧٤هـ)، جمعها ودونها: الشيخ عبدالقادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، ضبطه وصححه وخرج الآيات: عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
(٢٤٧)	فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبدالمقصود، مجدي بن عبدالخالق الشافعي، وجماعة آخرين، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
(٢٤٨)	فتح الباري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.
(٢٤٩)	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
(٢٥٠)	الفردوس بمأثور الخطاب، لشيرويه بن شهردار بن شيرويه أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (المتوفى: ٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(٢٥١)	الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، نشرته دار الآفاق الجديدة – بيروت–، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٥٢)	الفروسية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس – السعودية – حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
(٢٥٣)	الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٢٥٤)	فضائل الأوقات، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: عدنان عبدالرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
(٢٥٥)	فضائل الصحابة، لأبي عبدالله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق الدكتور: وصي الله مُحَمَّد عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
(٢٥٦)	فضائل القران، تصنيف الحافظ أبي العباس جعفر بن مُحَمَّد المستغفري (٣٥٠-٤٣٢هـ)، تحقيق وتخريج الدكتور: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
(٢٥٧)	فضل يوم عرفة، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: أبو عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم – طبع ضمن مجموع فيه عدة أجزاء لابن عساكر-، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
(٢٥٨)	الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر مُحَمَّد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي – السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٥٩)	فوائد أبي مُحَمَّد الفاكهي، لعبدالله بن مُحَمَّد بن العباس الفاكهي، أبو مُحَمَّد المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد بن عبدالله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
(٢٦٠)	الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)، تخريج الإمام أبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى:٤٦٣)، للشيخ أبي القاسم يوسف بن أحمد الهمذاني (المتوفى: ٤٦٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
(٢٦١)	الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب، المعروفة بالخلعيات، تخريج أحمد بن الحسن الشيرازي، رواية القاضي أبي الحسن علي بن الحسن الخلعي(المتوفى: ٤٩٢هـ)، اعتنى بها: صالح اللحام، الدار العثمانية للنشر، عمان- الأردن، مؤسسة الريان، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
(٢٦٢)	الفوائد، لأبي القاسم تمام بن مُحَمَّد بن عبدالله بن جعفر بن عبدالله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
(٢٦٣)	فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.
	(ق)
(٢٦٤)	القراءة خلف الإمام، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٦٥)	القضاء والقدر، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن عبدالله آل عامر، مكتبة العبيكان – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(٢٦٦)	قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن مُحَمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان.
(٢٦٧)	قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبدالشكور بن عباس الزرقي، دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
	(ك)
(٢٦٨)	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبو عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوامة أحمد مُحَمَّد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
(٢٦٩)	الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود،وعلي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٢٧٠)	كشف الأستار عن زوائد البزار، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
(٢٧١)	كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٧٢)	الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لأبي الوفا برهان الدين الحلبي إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.
(٢٧٣)	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، المحقق: مُحَمَّد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي.
(٢٧٤)	الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
(٢٧٥)	الكنى والأسماء، لأبي بِشر مُحَمَّد بن أحمد بن حماد الدولابي (المتوفى: ٣١٠هـ)، وضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات، ووضع فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
(٢٧٦)	الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
(٢٧٧)	الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لمحمد بن أحمد الخطيب بن البركات المعروف بـ(ابن الكيال)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م).
	(ل)
(٢٧٨)	اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى:٩١١هـ)، تحقيق: أبو عبدالرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٧٩)	اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
(٢٨٠)	لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن على، لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.
(٢٨١)	لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.
(٢٨٢)	اللمع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م
	(م)
(٢٨٣)	المتحابين في الله، لأبي مُحَمَّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، دار الطباع – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١١ — ١٩٩١.
(٢٨٤)	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
(٢٨٥)	المجروحين من المحدثين، لابن حبان، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
(٢٨٦)	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٨٧)	مجموع رسائل الحافظ ابن عبدالهادي، شمس الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن احمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي، تحقيق: أبي عبدالله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
(٢٨٨)	المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
(٢٨٩)	مجموع فتاوى العلامة عبدالعزيز بن باز، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: مُحَمَّد بن سعد الشويعر.
(٢٩٠)	مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٣هـ.
(٢٩١)	مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار، لأبي العباس الأصم مُحَمَّد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري (ت٣٤٦هـ)، وإسماعيل الصفار أبو علي إسماعيل بن مُحَمَّد بن إسماعيل البغدادي (ت٣٤١هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار دار البشائر الإسلامية -ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية -،الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
(٢٩٢)	المحبر، للعلامة الأخباري النسابة أبي جعفر مُحَمَّد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي (المتوفى: ٢٤٥هـ) رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: إيلزه ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
(٢٩٣)	المحرر في الحديث، لشمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ)، تحقيق الدكتور : يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مُحَمَّد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، لبنان -بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(٢٩٤)	المحصول في أصول الفقه، القاضي مُحَمَّد بن عبدالله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

الرقم	بيانات المصدر
(٢٩٥)	المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(٢٩٦)	المحلى بالآثار، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر – بيروت.
(٢٩٧)	المحيط في اللغة. موافقا للمطبوع، الصاحب الكافي القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، تحقيق: الشيخ مُحَمَّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت- لبنان – ١٤١٤هـ -١٩٩٤ م، الطبعة: الأولى.
(٢٩٨)	مختصر الأحكام – مستخرج الطوسي على جامع الترمذي- لأَبي عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيُّ، الملَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ (المتوفى: ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
(٢٩٩)	مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، لإبي إبراهيم المزني سماعيل بن يحيى بن إسماعيل (المتوفى: ٢٦٤هـ)، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
(٣٠٠)	مختصر خلافيات البيهقي، لأحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي المتوفي سنة ٦٩٩هـ، تحقيق: الدكتور ذياب عبدالكريم ذياب عقل، مكتبة الرشد – الرياض.
(٣٠١)	المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٨٠٣هـ)، تحقيقالدكتور: مُحَمَّد مظهر بقا، جامعة الملك عبدالعزيز – مكة المكرمة.
(٣٠٢)	مختصر منتهى السؤل والأمل في عملي الأصول والجدل، للأمام المقرئ النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بـ ابن الحاجب، تحقيق الدكتور: نزية حماد، دار ابن الحزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٠٣)	المختلطين، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
(٣٠٤)	المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن العباس بن عبدالرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
(٣٠٥)	المدخل إلى السنن الكبرى، للإمام البيهقي، تحقيق د. مُحَمَّد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.
(٣٠٦)	المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبدالله الحاكم مُحَمَّد بن عبدالله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق الدكتور: فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة – الإسكندرية.
(٣٠٧)	المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
(٣٠٨)	المراسيل، لأبي مُحَمَّد عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
(٣٠٩)	المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣١٠)	مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن مُحَمَّد عبدالسلام بن خان مُحَمَّد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
(٣١١)	مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) مُحَمَّد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
(٣١٢)	المسالك والممالك، لأبي القاسم عبيد الله بن عبدالله المعروف بابن خرداذبة (المتوفى: نحو ٢٨٠هـ)، دار صادر أفست ليدن، بيروت، ١٨٨٩م.
(٣١٣)	مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
(٣١٤)	مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله، أبو عبدالله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
(٣١٥)	مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
(٣١٦)	المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم مُحَمَّد بن عبدالله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣١٧)	المستصفى في علم الأصول، أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
(٣١٨)	مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
(٣١٩)	مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود (المتوفى: سنة ٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور: مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر.الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
(٣٢٠)	مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
(٣٢١)	مسند إسحاق بن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
(٣٢٢)	مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق:: نظر مُحَمَّد الفاريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
(٣٢٣)	مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠١م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٢٤)	مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، رتبه: سنجر بن عبدالله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
(٣٢٥)	مُسْنَد الإِمَام عبد الله بن الْمُبَارك، لأَبي عبد الرَّحْمَن عبد الله بن الْمُبَارك بن وَاضح الْحَنْظَلِي، التركي ثمَّ المروزي (الْمُتَوفَّى: ١٨١هـ)، تحقيق : صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
(٣٢٦)	مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبدالخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
(٣٢٧)	مسند الحميدي، لأبي بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
(٣٢٨)	مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي مُحَمَّد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبدالصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م.
(٣٢٩)	مسند الروياني، لأبي بكر مُحَمَّد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٣٠)	مسند الشهاب، أبو عبدالله مُحَمَّد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
(٣٣١)	المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
(٣٣٢)	المسند، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي الشافعي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ.
(٣٣٣)	مشيخة ابن طهمان، لأبي سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني الهروي (المتوفى: ١٦٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية — دمشق، سنة النشر: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
(٣٣٤)	مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ) تحقيق : مُحَمَّد المنتقى الكشناوي، دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
(٣٣٥)	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
(٣٣٦)	مصنف عبدالرزاق، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٣٧)	المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
(٣٣٨)	المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، تحقيق: مُحَمَّد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي – بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
(٣٣٩)	المعارف، لأبي مُحَمَّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.
(٣٤٠)	المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد بن مُحَمَّد حسن شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية – دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١١هـ.
(٣٤١)	معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للإمام أبي سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.
(٣٤٢)	المعتمد في أصول الفقه، مُحَمَّد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين المعتزلي، المحقق: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
(٣٤٣)	معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن مُحَمَّد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٣٤٤)	المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.
(٣٤٥)	معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحموي أبو عبدالله، دار الفكر – بيروت.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٤٦)	معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى، لنجم عبدالرحمن خلف، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
(٣٤٧)	معجم الشيوخ، لابن عساكر: لأبي القاسم ثقة الدين علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(٣٤٨)	معجم الشيوخ، لأبي الحسين مُحَمَّد بن أحمد بن عبدالرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (المتوفى: ٤٠٢هـ)، تحقيق الدكتور: عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
(٣٤٩)	معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (٢٦٥ - ٣٥١)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
(٣٥٠)	معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد العزيز البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ) تحقيق: مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد الجكني، مكتبة دار البيان — الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
(٣٥١)	المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
(٣٥٢)	معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور: أحمد مختار عبدالحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
(٣٥٣)	المعجم المفهرس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مُحَمَّد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٥٤)	المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، تحقيق الدكتور: زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
(٣٥٥)	المعجم لابن المقرئ، أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
(٣٥٦)	معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَمَّد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
(٣٥٧)	معرفة الثقات، لأحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٣٥٨)	معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبدالله مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، تصنيف: الإمام الشيخ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
(٣٥٩)	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(٣٦٠)	معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم مُحَمَّد بن عبدالله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٦١)	المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (المتوفى: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
(٣٦٢)	المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان — الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
(٣٦٣)	المغازي، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عمر بن واقد السهمي الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي - بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
(٣٦٤)	المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبدالسيد بن علي بن المطرز، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩هـ.
(٣٦٥)	المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
(٣٦٦)	المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
(٣٦٧)	المغني، لموفق الدين أبي مُحَمَّد عبدالله بن أحمد بن مُحَمَّد بن قدامة المقدسي الدمشقى الصالحى الحنبلى (المتوفي ٦٢٠هـ) تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الدكتور عبدالفتاح مُحَمَّد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الثالثة (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
(٣٦٨)	مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٦٩)	مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧هـ-٦٤٣هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، تحقيق الدكتورة: عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين، دار المعارف.
(٣٧٠)	المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
(٣٧١)	مكارم الأخلاق للطبراني، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، كتب هوامشه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا).
(٣٧٢)	من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)،لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق الدكتور:أحمد مُحَمَّد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
(٣٧٣)	من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أبو عبدالله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
(٣٧٤)	المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، للإمام أبي الحسين عبدالغافر بن إسماعيل بن عبدالغافر بن مُحَمَّد الفارسي الحافظ، تحقيق: مُحَمَّد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٧٥)	المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي مُحَمَّد عبدالحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود مُحَمَّد خليل الصعيدي، مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
(٣٧٦)	المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.
(٣٧٧)	المنتقى من السنن المسندة، لأبي مُحَمَّد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
(٣٧٨)	منتهى الوصول والأمل في عملي الأصول والجدل، للإمام المقرئ النحوي أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بـ ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة:الأولى١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.
(٣٧٩)	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
(٣٨٠)	منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين مُحَمَّد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق–سوريا، الطبعة:الثالثة ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.
(٣٨١)	المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبدالله، بدر الدين مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (المتوفى: ٧٣٣هـ)، تحقيق الدكتور: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٨٢)	المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي، للإمام أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بأشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
(٣٨٣)	موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.
(٣٨٤)	موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
(٣٨٥)	مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
(٣٨٦)	موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ
(٣٨٧)	الموضوعات، لجمال الدين عبدالرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن مُحَمَّد عثمان، مُحَمَّد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى الجزء الأول والثاني سنة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م والجزء الثالث سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
(٣٨٨)	الموطأ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس(المتوفى:١٧٩هـ)، رواية أبي مصعب الزُّهري المدني، حققه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، ومحمود مُحَمَّد خليل، مؤسسة الرسالة (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

الرقم	بيانات المصدر
(٣٨٩)	الموطأ، للإمام مالك بن أنس(المتوفى: ١٧٩هـ) برواية مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية.
(٣٩٠)	الموطأ، للإمام مالك بن أنس(المتوفى:١٧٩هـ)، برواية يحيى بن كثير الليثي، يليه كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي، خرج أحاديثه وعلق عليه: نجيب ماجدي، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م).
(٣٩١)	ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الذهبي سنة الوفاة ٧٤٨ تحقيق: الشيخ علي مُحَمَّد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
(٣٩٢)	ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي،طبعة: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
	(ن)
(٣٩٣)	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
(٣٩٤)	نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لأبي مُحَمَّد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، قدم للكتاب: مُحَمَّد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبدالعزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها مُحَمَّد يوسف الكاملفوري، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الرقم	بيانات المصدر
(٣٩٥)	نظم الفرائد لماتضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، للحافظ خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفى: ٧٦١)، تحقيق: كامل شطيب الراوي، مطبعة الأمة – بغداد(١٤٠٦هـ).
(٣٩٦)	النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن مُحَمَّد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
(٣٩٧)	النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
(٣٩٨)	النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مسعود السعدني، مُحَمَّد فارس، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
(٣٩٩)	النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبدالله بدر الدين مُحَمَّد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور: زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
(٤٠٠)	النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
	(هـ)
(٤٠١)	هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

الرقم	بيانات المصدر
(٤٠٢)	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن مُحَمَّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان-.
	(و)
(٤٠٣)	الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
(٤٠٤)	وفيات الأعيان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر—بيروت-.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المقدمـــــة	٣
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٦
هدف الدراسة	٦
ضابط البحث	٧
الدراسات السابقة	٧
خطة البحث	١١
منهج البحث	١٣
التمهيـــد	١٨
أولاً: التعريف بالإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ	١٩
ثانيًا: التعريف بكتاب "السنن الكبير"	٤٦
أولاً: أهمية كتاب "السنن الكبير" ومكانته	٤٦
ثانيـًا: اسم الكتاب	٤٨
ثالثـًا: توثيق نسبة الكتاب إلىٰ مصنفه	٥٠
رابعـًا: التعريف بالنسخة المعتمدة في هذا البحث	٥٠
خامسـًا: موضوع كتاب "السنن الكبير"	٥١
سادسـًا: منهج الإمام البيهقي في كتابه "السنن الكبير"	٥٢
ثالثًا: التعريف الموجز بالعلِّة وأجناسها	٥٦
أولاً: تعريف العلِّة	٥٦
ثانيـًا: أقسام العلة	٦١

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
البـاب الأول: منهج الإمـام البيهقـي في تعـارض الوصـل والإرسـال في "السنن الكبير"	٦٦
الفصل الأول: الوصل والإرسال ومنهج العلماء في تعارضهما	٦٧
المبحث الأول: تعريفُ الوَصْل لُغةً واصْطلاحـًا	٦٨
المبحث الثَّاني: تعريفُ المُرْسَل لُغةً واصْطلاحًا	٧١
المبحث الثالث: منهج العلماء في تعارض الوصل والإرسال	٨١
المبحث الرابع: حكم الحديث المرسل	٩١
الفصل الثاني: منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال، وموازنته بمنهج أئمة النقد	٩٧
أولاً: تعريف الحديث المرسل عند الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ	٩٨
ثانيـًا: حكم الحديث المرسل عند الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ	١٠٠
ثالثـًا: منهج الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عرض الأحاديث المتعارضة وصلاً وإرسالاً	١٠٣
رابعـًا: منهج الإمام البيهقي عند تعارض الوصل والإرسال وموازنته بمنهج أئمة النقد	١٠٨
الفصل الثالث: مصطلحات وقرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي من خلال أحاديث الدراسة	١٢٠
المبحث الأول: مصطلحات الإمام البيهقي في التعليل والترجيح ومدلولاتها	١٢١
المبحث الثاني: قرائن التعليل والترجيح عند الإمام البيهقي	١٣٥

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الباب الثاني: دراسة الأحاديث التي ذكر البيهقي فيها تعارضاً بين الوصل والإرسال في "السنن الكبير"	١٥٠
الحديث الأول	١٥١
الحديث الثاني	١٦٤
الحديث الثالث	١٧٣
الحديث الرابع	١٨٤
الحديث الخامس	٢٠٧
الحديث السادس	٢١٨
الحديث السابع	٢١٩
الحديث الثامن	٢٣٤
الحديث التاسع	٢٥٢
الحديث العاشر	٢٦٦
الحديث الحادي عشر	٢٨٨
الحديث الثاني عشر	٣٠٤
الحديث الثالث عشر	٣١٢
الحديث الرابع عشر	٣٢١
الحديث الخامس عشر	٣٢٨
الحديث السادس عشر	٣٤٦
الحديث السابع عشر	٣٥٧
الحديث الثامن عشر	٣٧٥

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الحديث التاسع عشر	٣٨٨
الحديث العشرون	٣٩٠
الحديث الحادي والعشرون	٤٠٣
الحديث الثاني والعشرون	٤١٧
الحديث الثالث والعشرون	٤٢٦
الحديث الرابع والعشرون	٤٣٥
الحديث الخامس والعشرون	٤٦٠
الحديث السادس والعشرون	٤٧١
الحديث السابع والعشرون	٤٧٦
الحديث الثامن والعشرون	٤٨٣
الحديث التاسع والعشرون	٤٩٩
الحديث الثلاثون	٥١٤
الحديث الحادي والثلاثون	٥٢٠
الحديث الثاني والثلاثون	٥٣٤
الحديث الثالث والثلاثون	٥٤٣
الحديث الرابع والثلاثون	٥٥٨
الحديث الخامس والثلاثون	٥٧١
الحديث السادس والثلاثون	٥٨٠
الحديث السابع والثلاثون	٥٨٨

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الحديث الثامن والثلاثون	٥٩٦
الحديث التاسع والثلاثون	٦٠٢
الحديث الأربعون	٦١٢
الحديث الحادي والأربعون	٦٢٩
الحديث الثاني والأربعون	٦٣٨
الحديث الثالث والأربعون	٦٥٦
الحديث الرابع والأربعون	٦٦٨
الحديث الخامس والأربعون	٦٨١
الحديث السادس والأربعون	٦٩٠
الحديث السابع والأربعون	٦٩١
الحديث الثامن والأربعون	٧٠٦
الحديث التاسع والأربعون	٧١٦
الحديث الخمسون	٧٢٣
الحديث الحادي والخمسون	٧٣١
الحديث الثاني والخمسون	٧٣٩
الحديث الثالث والخمسون	٧٤٥
الحديث الرابع والخمسون	٧٥١
الحديث الخامس والخمسون	٧٥٨
الحديث السادس والخمسون	٧٦٣

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الحديث السابع والخمسون	٧٧١
الحديث الثامن والخمسون	٧٧٦
الحديث التاسع والخمسون	٧٨٠
الحديث الستون	٧٨٥
الحديث الحادي والستون	٧٩٠
الحديث الثاني والستون	٧٩٩
الحديث الثالث والستون	٨٠٥
الحديث الرابع والستون	٨١٢
الحديث الخامس والستون	٨١٧
الحديث السادس والستون	٨٢١
الحديث السابع والستون	٨٢٧
الحديث الثامن والستون	٨٣٦
الحديث التاسع والستون	٨٤٠
الحديث السبعون	٨٤٥
الحديث الحادي والسبعون	٨٥٤
الحديث الثاني والسبعون	٨٥٧
الحديث الثالث والسبعون	٨٦٤
الحديث الرابع والسبعون	٨٦٩
الحديث الخامس والسبعون	٨٧٥

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الحديث السادس والسبعون	٨٨٢
الحديث السابع والسبعون	٨٨٨
الحديث الثامن والسبعون	٨٩١
الحديث التاسع والسبعون	٨٩٩
الحديث الثمانون	٩٠٨
الحديث الحادي والثمانون	٩١٣
الحديث الثاني والثمانون	٩١٨
الحديث الثالث والثمانون	٩٢١
الحديث الرابع والثمانون	٩٢٥
الحديث الخامس والثمانون	٩٢٩
الحديث السادس والثمانون	٩٣٣
الحديث السابع والثمانون	٩٤٢
الحديث الثامن والثمانون	٩٤٦
الحديث التاسع والثمانون	٩٥١
الحديث التسعون	٩٥٩
الحديث الحادي والتسعون	٩٦٧
الحديث الثاني والتسعون	٩٧٠
الحديث الثالث والتسعون	٩٨١
الحديث الرابع والتسعون	٩٨٨

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الحديث الخامس والتسعون	٩٩٢
الحديث السادس والتسعون	١٠٠٠
الحديث السابع والتسعون	١٠١٤
الحديث الثامن والتسعون	١٠١٩
الحديث التاسع والتسعون	١٠٢٥
الحديث المائة	١٠٣١
الحديث الأول بعد المائة	١٠٣٨
الحديث الثاني بعد المائة	١٠٤٢
الحديث الثالث بعد المائة	١٠٥١
الحديث الرابع بعد المائة	١٠٥٨
الحديث الخامس بعد المائة	١٠٦٣
الحديث السادس بعد المائة	١٠٧٢
الحديث السابع بعد المائة	١٠٧٨
الحديث الثامن بعد المائة	١٠٨٥
الحديث التاسع بعد المائة	١٠٩٤
الحديث العاشر بعد المائة	١١٠١
الحديث الحادي عشر بعد المائة	١١٠٨
الحديث الثاني عشر بعد المائة	١١١٢
الحديث الثالث عشر بعد المائة	١١٢١

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الحديث الرابع عشر بعد المائة	١١٢٧
الحديث الخامس عشر بعد المائة	١١٣٥
الحديث السادس عشر بعد المائة	١١٤٣
الحديث السابع عشر بعد المائة	١١٥٠
الحديث الثامن عشر بعد المائة	١١٥٥
الحديث التاسع عشر بعد المائة	١١٦٣
الحديث العشرون بعد المائة	١١٦٩
الحديث الحادي والعشرون بعد المائة	١١٧٦
الحديث الثاني والعشرون بعد المائة	١١٨٢
الحديث الثالث والعشرون بعد المائة	١١٩٠
الحديث الرابع والعشرون بعد المائة	١١٩٤
الحديث الخامس والعشرون بعد المائة	١١٩٩
الحديث السادس والعشرون بعد المائة	١٢٠٨
الحديث السابع والعشرون بعد المائة	١٢١٣
الحديث الثامن والعشرون بعد المائة	١٢١٦
الحديث التاسع والعشرون بعد المائة	١٢٢٢
الحديث الثلاثون بعد المائة	١٢٢٦
الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة	١٢٣٦
الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة	١٢٤٧

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة	١٢٦٢
الخاتمـــــة	١٢٦٧
الفهـــــارس	١٢٧٢
فهرس الآيات القرآنية	١٢٧٣
فهرس الأحاديث النبوية	١٢٧٥
فهرس الرواة المترجم لهم	١٣٠٠
فهرس الألفاظ الغريبة	١٣٢٦
فهرس الأماكن المعرف بها	١٣٣٠
فهرس المصادر والمراجع	١٣٣١
فهرس الموضوعات	١٣٨٨